



مكتبة لسان العرب

<http://lisaanul-arab.blogspot.com/>

## \* فهرسة الجزء الثاني من حاشية الشيخ الدسوقي على مغنى اللبيب لابن هشام الانصارى \*

صفحة	صفحة
٢٥	٢ (حرف النون * النون المفردة)
٦٦	٨ نعم. يفتح العين
٦٦	١١ (حرف الهاء * الهاء المفردة)
٦٦	١٢ ها
٦٧	١٢ هل
٧٣	١٦ هو وفروعه
٧٧	١٧ (حرف الواو * الواو المفردة)
٧٨	٢٩ وا
٨٠	٣٠ (حرف الالف)
٨٢	٣٢ (حرف الباء * الباء المفردة)
٨٦	٣٣ يا
	٣٣ (الباب الثاني من الكتاب) في تفسير الجملة وذ كر
	اقسامها واحكامها
٨٦	٣٣ شرح الجملة وبيان أن الكلام أخص منها لا
٨٩	مرادف لها
٩٠	٣٥ انقسام الجملة الى اسمية وفعلية و ظرفية
٩٠	٣٦ باب ما يجب على المسؤول في المسؤول عنه الخ
٩٣	٣٩ انقسام الجملة الى الصغرى والكبرى
٩٥	٤٠ انقسام الكبرى الى ذات وجهه والى ذات وجهين
٩٥	٤١ الجمل السقي لا يحل لها من الاعراب فالاولى
٩٧	الابتدائية
٩٨	٤٥ الجملة الثانية المعترضة بين شيئين لافادة الكلام
٩٩	تقوية وتسيديدا وتحيينا
١٠١	٥٢ مسألة كثير اما نشبهه المعترضة بالحالية
	الجملة الثالثة التفسيرية
١٠١	٥٨ مسألة قولنا ان الجملة المفسرة لا يحل لها مخالف فيه
١٠٣	الشلو بين
١٠٤	٦٠ الجملة الرابعة الجواب بم القسم
١٠٥	٦١ مسألة قال تعالى لا تقع جملة القسم خبر الخ
١٠٨	٦٤ مسألة زعم الاخفش في قوله الخ
١١٠	٦٤ الجملة الخامسة الواقعة جوا بالشرط غير جازم
١١٢	الخ
١١٤	٦٥ الجملة السادسة الواقعة صلة لاسم أو حرف
	الجملة السابعة التابعة لما لا يحل له
	الجملة التي لها محل من الاعراب
	الجملة الاولى الواقعة خبرا
	الجملة الثانية الواقعة حالا
	الجملة الثالثة الواقعة مفعولا
	الجملة الرابعة المضاف اليها
	الجملة الخامسة الواقعة بعد الغاء أو اذا
	الجملة السادسة التابعة لفرد
	الجملة السابعة التابعة للجملة لا يحل
	حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات
	* (الباب الثالث من الكتاب) في ذ كر
	أحكام ما يشبه الجملة وهو الظرف والجار
	والمرور
	ذ كر حكمهما في التعلق
	هل يتعلقان بالفعل الناقص
	هل يتعلقان بالفعل الجامد
	هل يتعلقان بحرف المعاني
	ذ كر ما لا يتعلق من حروف الجر
	حكمهما بعد المعارف والنكرات
	حكم المرفوع بعدهما
	ما يجب فيه تعلقهما بمحذوف
	هل المتعلق الواجب الحذف فعل أو وصف
	كيفية تقديره باعتبار المعنى
	* (الباب الرابع من الكتاب) في ذ كر
	أحكام يكثر دورها الخ
	فن ذلك ما يعرف به المبتدأ من الخبر
	ما يعرف به الاسم من الخبر
	ما يعرف به الفاعل من المفعول
	ما افترق فيه عطف البيان والبدل
	ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة
	ما افترق فيه الحال والتمييز وما اجتمع فيه
	أقسام الحال
	اعراب أسماء الشرط والاستفهام ونحوها



صفحة	صفحة
١١٥	مسوغات الابتداء بالانكسار
١١٩	أقسام العطف
١٢٨	عطف الخبر على الانشاء والعكس
١٣٠	عطف الاسمية على الفعلية والعكس
١٣١	العطف على معمولي عاملين
١٣٣	المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبة
١٣٧	شرح حال الضمير المسمى فصلاً وعادة
١٤١	روابط الجمله بما هي خبر عنه
١٤٥	الاشياء التي تحتاج الى رابط
١٥٣	الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة
١٦٠	الامور التي لا يكون الفعل معها الا قاصراً
١٦٢	الامور التي يتعدى بها الفعل القاصر
١٦٦	*(الباب الخامس من الكتاب)* في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على العرب من جهة
١٦٦	الجهة الاولى ان يراعى ما يقتضيه ظاهر الصناعة
١٧٦	الجهة الثانية ان يراعى العرب معنى صحيحاً ولا ينظر الخ
١٨١	الجهة الثالثة ان يخرج على ما لم يثبت في العربية الخ
١٨٣	الجهة الرابعة ان يخرج على الامور البعيدة الخ
١٩٠	الجهة الخامسة ان يترك بعض ما يحتمل له اللفظ الخ وفيها مسائل مرتبة على الابواب
١٩٠	باب المبتدا
١٩٣	باب كان وما جرى مجراها
١٩٥	باب المنصوبات المتشابهة
١٩٥	ما يحتمل المصدرية والمفعولية
١٩٥	ما يحتمل المصدرية والظرفية والحالية
١٩٥	ما يحتمل المصدرية والحالية
١٩٦	ما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لاجله
١٩٦	ما يحتمل المفعول به والمفعول معه
١٩٧	باب الاستثناء
١٩٨	ما يحتمل الحالية والتمييز
١٩٨	من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل وكونه من المفعول
١٩٨	من الحال ما يحتمل باعتباره عاملاً وجهين
١٩٩	من الحال ما يحتمل التعدد والتداخل
١٩٩	باب اعراب الفعل
٢٠٠	باب الموصول
٢٠٢	باب التوابع
٢٠٣	باب حروف الجر
٢٠٣	باب في مسائل مفردة
٢٠٤	الجهة السادسة ان لا يراعى الشروط المختلفة الخ
٢٢٦	الجهة السابعة ان يحتمل كلاماً على شئ الخ
٢٢٩	الجهة الثامنة ان يحتمل العرب على شئ الخ
٢٣٢	الجهة التاسعة ان لا يتأمل عند وجود المشتبهات
٢٣٣	الجهة العاشرة ان يخرج على خلاف الاصل الخ
٢٣٦	خاتمة واذا قد انجز بنا القول الى ذكر الحذف الخ
٢٤٤	بيان انه قد يظن ان الشئ من باب الحذف وليس منه
٢٤٥	بيان مكان المقدر
٢٤٧	بيان مقدار المقدر
٢٤٨	بيان كيفية التقدير
٢٤٩	ينبغي ان يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن
٢٥٠	اذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدأً أو كونه خبراً فافهم ما أولى
٢٥٠	اذا دار الامر بين كون المحذوف فعلاً او باقياً فاعلاو كونه مبتدأً أو الباقي خبراً فالثاني أولى
٢٥١	اذا دار الامر بين كون المحذوف أولاً أو ثانياً فكونه ثانياً أولى
٢٥٤	ذكر أماكن من الحذف يفرق بها العرب
٢٥٤	حذف الاسم المضاف
٢٥٥	حذف المضاف اليه
٢٥٥	حذف اسمين مضافين
٢٥٥	حذف ثلاث متضائفات
٢٥٦	حذف الموصول الاسمي

صفحة	صفحة
حذف نوني التنوين والجمع ٢٧٠	حذف الصلة ٢٥٦
حذف التنوين ٢٧٠	حذف الموصوف ٢٥٦
حذف أل ٢٧٢	حذف الصفة ٢٥٧
حذف لام الجواب ٢٧٢	حذف المعطوف ٢٥٧
حذف جملة القسم ٢٧٢	حذف المعطوف عليه ٢٥٩
حذف جواب القسم ٢٧٢	حذف المبدل منه ٢٥٩
حذف جملة الشرط ٢٧٣	حذف المؤكد وبقاء توكيده ٢٦٠
حذف جملة جواب الشرط ٢٧٣	حذف المبتدأ ٢٦٠
حذف الكلام بجملة ٢٧٤	حذف الخبر ٢٦٠
حذف أكثر من جملة في غير ما ذكر ٢٧٥	حذف الفعل وحده أو مع مضمير مرفوع أو منصوب أو معهما ٢٦٢
* (الباب السادس من الكتاب) * في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها ٢٧٦	حذف المفعول ٢٦٣
خاتمة ٢٨٨	حذف الحال ٢٦٤
* (الباب السابع من الكتاب) * في كيفية الاعراب ٢٨٩	حذف التمييز ٢٦٤
فصل أول ما يحترز منه المبتدئ الخ ٢٩٢	حذف الاستثناء ٢٦٤
* (الباب الثامن من الكتاب) * في ذكر أمور كلية الخ ٢٩٦	حذف حرف العطف ٢٦٤
القاعدة الأولى ٢٩٦	حذف فاء الجواب ٢٦٥
القاعدة الثانية ٣٠٣	حذف واو الحال ٢٦٥
القاعدة الثالثة ٣٠٥	حذف قد ٢٦٥
القاعدة الرابعة ٣٠٧	حذف لا التبرئة ٢٦٥
القاعدة الخامسة ٣٠٩	حذف لا النافية غيرها ٢٦٥
القاعدة السادسة ٣١٠	حذف ما النافية ٢٦٦
القاعدة السابعة ٣١١	حذف ما المصدرية ٢٦٦
القاعدة الثامنة ٣١٢	حذف كي المصدرية ٢٦٦
القاعدة التاسعة ٣١٣	حذف أداة الاستثناء ٢٦٧
القاعدة العاشرة ٣١٥	حذف لام التوطئة ٢٦٧
القاعدة الحادية عشر ٣١٧	حذف الجار ٢٦٨
(تمت)	حذف أن الناصبة ٢٦٨
	حذف لام الطلب ٢٦٨
	حذف حرف النداء ٢٦٩
	حذف همزة الاستفهام ٢٦٩



\* (الجزء الثاني) \*

من حاشية العالم العلامة المحقق الفهامة الشيخ

مصطفى محمد عرفة الدسوقي علي مثنى

مغنى اللبيب للإمام القدوة ابن

هشام الانصارى تغمدهما

الله برحمته وأسكنهما

فسيح جنته

آمين

(وبها مشتمل على مغنى اللبيب المذكور)

بسم الله الرحمن الرحيم

\* (حرف النون) \*

(قوله النون المفردة) اعترض بأن هذا لا يتناول نون التوكيد الثقيلة وحيث أنه قد فهم من تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره وأجيب بأن المراد بالنون المفردة ما لم ينضم إليها شيء من غير جنسها وحيث أنه قد صدق بنون التوكيد الثقيلة لأنها لا ينضم إليها شيء من غير جنسها بل من جنسها أو يقال أراد بالمفردة المفردة في الخط (قوله النون المفردة أصل) أي والخفيفة فرفع عنها بالحذف وقوله النون المفردة أصل أي ولا مانع من عكسه (قوله أبلغ) أي لأن زيادة الحروف تدل على زيادة المعنى (قوله ويختصان الخ) أي فلا يدخلان الاسم وأما قوله الخ (قوله ويختصان بالفعل) أي يختص بالفعل لأن الماضي لا يدخلانه أصلاً وأما الأمر فيدخلانه مطلقاً إلا أنه فعل في التجب على أنه فعل أمر وأما المضارع فيدخلانه على تفصيل (قوله أفاضل الخ) قال الدماميني يمكن أنه غير مؤكد بل أصله أفاضل أنا ذنب الهمة وتخفيفاً وأدغم التنوين في النون على حذف كاه والله ربى وفيه أن معنى التكلم غير مراد في البيت وإنما هو خطاب لمن جاد حليته في مولود وقوله

أرايت أن جاءت به أم لودا \* مر جلاو يلبس البرودا

المرجل حسن الشعر والام لود بضم الهمزة للناعم والشهود من يشهد أنه ولده وفي الشواهد أحضرى ببناء الخاطبة ثم إن التخريج الذي قاله الدماميني لا يتأتى في قوله

يأبى شعري عنكم حنيفا \* أشاهرت بعدنا السيموا

وحنيفاً مرخم حنيفة قبيلة وحرف النداء محذوف ثم إن اسم الفاعل معرب مع نون التوكيد لعراقة الأسماء في الأعراب (قوله شمه الوصف) أي اسم الفاعل وقوله بالفعل أي الفعل على المضارع (قوله مطلقاً) أي من غير تقييد بشرط ولا فعل (قوله كقوله) أي قول النبي عليه السلام وهو ليس بنظم وقيل أنه من كلام عبد الله بن رواحة اه تقرير دردير (قوله الأفعال) الاستثناء من صيغ الأمر باعتبار الصورة وهو هذا الاستثناء ببناء

\* (حرف النون) \*

\* (النون المفردة) \*

تأتى على أربعة أوجه \* أحدها نون التوكيد وهي حذيفة وثقيلة وقد اجتمعنا في ليسجن وليكونا وهما أصلان عند البصريين وقال السكونيون الثقيلة أصل ومعناها التوكيد قال الخليل والتوكيد بالثقيلة أبلغ ويختصان بالفعل وأما قوله

أفاضل أحضر والشهودا

فضرورة وسوغها شبه الوصف بالفعل ويؤكد كدهما صيغ الأمر طالعاً ولو كان دعائياً كقوله فاتزان سكينه علينا الأفعال في التجب لأن

معناه كمنى الفعل الماضي وشذوقه \* فأحر به بطول فقر وأحربا \* ولا يؤكدهم الماضي مطلقا ٣ وشذوقه دامن سعد لور حجت متبما \*

لولاك لم يكن للصبا به جانحا  
والذي سهل أنه بمعنى أفعول وأما  
المضارع فإن كان حال لم يؤكده  
بهما وإن كان مستقبلا كد  
بهما وجوب في نحو قوله تعالى  
وثالثه لا أكيدن أضناكم  
وقر بيا من الوجوب بعدما  
في نحو وأما تخافن من قوم  
وأما ينزغنك وذكرا من جن  
أنه قرئ فاما من بيا ساكنة  
بعدها نون الرفع على حذف قوله  
لم يؤفون بالجار ففيها شذوذان  
نزلت نون التوكيد وثابت نون  
الرفع مع الجازم وجوزا  
كثيرا بعد الطلب نحو ولا  
تخس من الله غافلا وقليل في  
مواضع كقولهم

\* ومن عضة ما ينبت شجرها \*  
(الثاني التنوين) وهو نون  
زائدة ساكنة تلحق الآخر  
لغير توكيد ففي جرح نون حسن  
لأنها أصل ونون ضيف  
للطغى لأنها مفعلة ونون  
منكسر وانكسر لأنها غير  
آخر ونون لنسفة لأنها  
للتوكيد وأقسامه خمسة  
تنوين التمكين وهو اللاحق  
للأسماء العرب المنصرفة  
بقائه على أصله وأنه لم يشبه  
الحرف في بني ولا الفاعل  
في منع من الصرف ويسمى  
تنوين الامكنية أيضا وتنوين  
الصرف وذلك كزيد ورجل  
ورجال وتنوين التنكير وهو  
اللاحق لبعض الأسماء  
البنية فرقا بين معرفتها

على مذهب المصنف والكوفيين من أنها فعل أمر وأما على مذهب البصريين من أنها فعل ماضٍ جى به على  
صيغة الامر فلا معنى للاستثناء الآن يقال الاستثناء من صيغ الامر باعتبار الصورة (قوله فأحر به) صدره  
\* ومستبدل من بعد عضي صرمة \* العضي الماتة من الابل وهي معرفة لا تنون ولا تدخلها أل والصرمة  
تصغير صرمة بكسر فسكون نحو الثلاثين (قوله وأحربا) بالحاء وقف عليها بالالف والشاهد فيه أن الأصل  
وأحربن وأبدلت نون التوكيد ألفا لوقوعها بعد فتحة في حالة الوقف قال ابن مالك وأبدلها اثر فتح الفاء \* وقفا  
(قوله متبما) المتبم هو الذي ذله الحب وعنده لمحبوبه والصبا به رقة الشوق وحوارته وجانحا مائلا (قوله بمعنى  
أفعول) أي بمعنى الطالب لأنه دعاء والمعنى دم يأسعدها وقال الدم المني لوقال بمعنى ليفعل كان أولى لأن فاعل دام  
في البيت اسم ظاهر وهو سعدك ولا يرفع فاعل فلا يحل دم هنا محل دام بخلاف ليدم وقد يقال أراد فاعل  
ما يدل عليه وهو الامر لا خصوصية الصيغة فكانه قال بمعنى الامر فيصدق على مثل ليدم (قوله فان كان حالا)  
نحو قوله تعالى لا قسم بيوم القيامة على قراءة بعض بالاثبات (قوله في نحو قوله تعالى وثالثه) المراد به كل فعل  
مضارع مثبت واقع جوا بالقسمة ولم يضل بينه وبين اللام فاصل فلو كان منفعلا لم يجز توكيده نحو ثالثة تقتضيان  
المعنى لا تقتضيان وقوله ولم يفسل احترازهما إذا فاصل بينهما وبين اللام فاصل فلا يجب التأكيدهما نحو لاني الله  
تخسرون (قوله وقر بيا من الوجوب) أراد بالقر بيا من الوجوب ما كثر اسدته ماله بحيث لا يعثر على تركه  
الانذار ويريد بنحو وأما تخافن أن يكون المضارع شرط لان المؤكدة بما الزائدة (قوله ولا تخس من الله الخ) أي  
فهو طالب لوقوعه بعد لا الناهية (قوله وقليل في مواضع كقولهم الخ) أي من كل مضارع وقع بعد ما الزائدة  
الغير المؤكدة لان غير الواقعة بعد رب ومثيل ما الزائدة ما النافية أمال وقعت بعد الشرطية فهو قريب  
من الوجوب وبعد رب فلا يجوز فلا تقول ربما تضر بن زيد أو شذوق لهم

ربما أوفيت في علم \* ترفعن ثوبى شمالات

(قوله ومن عضة الخ) العضة شجرة والشجر ما ينبت حول الشجر من أصله (قوله فخرج) أي بزائدة وأما قوله  
نون فهو كالجنس لم يخرج به شيء (قوله ونون ضيفن) أي النون الاولى التي قبل التنوين فهي زائدة للاحق  
ضيف يجعفر (قوله لأنها مفعلة) أي وان كانت زائدة لأن أصله ضيف (قوله لأنها غير آخر) الانسب أن  
يقول لأنها غير لاحقة للأصل لان القيد المخرج به تلحق الآخر (قوله تنوين التمكين) من اضافة الدال  
للمدلول أي التنوين الدال على تمكن الاسم من الاسمية وأنه لم يشبه الحرف في بني ولا الفعل في منع من الصرف  
وفي هذه التسمية نظرا لانتظامها أن الممنوع من الصرف غير متمكن مع أنه متمكن إلا أنه غير متمكن (قوله  
ويسمى تنوين الامكنية) أي الدال على زيادة تمكن الاسم من الاسمية قبل هذه التسمية أولى لان الممنوع من  
الصرف متمكن غير متمكن (قوله وتنوين الصرف) اضافة تنوين للصرف من قبيل اضافة العام للخاص  
فلاضافة بيا نية لان الصرف هو التنوين وأما قولهم تنوين التمكين أو الامكنية فهو من اضافة الدال للمدلول  
(قوله فرقا بين معرفتها ونكرتها) أي فساتون منها كان نكرة ومال ينون كان معرفة فاذا قلت صه بالسكون  
فالمعنى اسكت عن هذا الكلام بخصوصه وأما لو قلت صه بالتنوين كان المعنى اسكت عن كل كلام لانه حينئذ  
نكرة واذا قلت صه بالتنوين كان المعنى اسكت عن أي حديث كذا وياه بلاتنوين بمعناه زدي من حديث  
خاص (قوله كما قد يتوهم بعض الطلبة) نظر الكون ذلك المنون نكرة فالتنوين الذي فيه يكون للتنكير  
ورد ذلك بان الذي للتنكير هو الدال على التنكير كفي صه وهذا بخلاف رجل فان التنكير حاصل بدون  
التنوين قال الرضي وأنا لا أرى تنوين كونه للتنوين كونه للتنوين وقد بدل السكامة على معنيين  
فدخل تنوينه للتمكين والتنكير معا وبعد العلمية يتحضر للتمكين (قوله معز وال التنكير) لا يقال ان

ونكرتها ويقع في باب اسم الفعل بالسماع كص ومه وياه وفي العلم المحتوم يويه بقباس نحو جاء في سيبويه وسيبويه آخر وأما تنوين رجل  
ونحوه من المعربات فتنوين تمكين لا تنوين تنكير كما قد يتوهم بعض الطلبة وهذا الوسميت به رجلا بقى ذلك التنوين بعينه معز وال التنكير

وتنوين المقابلة وهو اللاحق نحو مسلمان ٤ جعل في مقابلة النون في مسلمين وقيل هو عوض عن الفتحة تصابوا ولو كان كذلك لم يوجد في

الرفع والجزم الفتحة قد عوض عنها الكسرة فهاذا العوض الثاني وقيل هو تنوين التمكين ويرده ثبوته مع التسمية به كعرفات كما تسبق نون مسلمين مسمى به وتنوين التمكين لا يجتمع العلتين ولهذا الوسي بمسألة أو معرفة زال تنوينهما وزعم الزخشي أن عرفات مصر وف) أي عند التسمية به وحيثما قد تنوينه تنوين تمكين وانما يزل عند العلمية لانهم لم توجد فيه العلتان لان التاء ليست للتأنيث (قوله أن عرفات) أي مسمى به مصروف أي فتتنوينه للتمكين (قوله ليست للتأنيث) أي ولو كانت للتأنيث لمنع من الصرف لوجود العلتين (قوله وانما هي والالف للجمع) لكن هي مع ذلك ليست للتأنيث كما ذكر ابن مالك (قوله تأنيث) أي تأنيث تقدير تاء أخرى لانه لا يجوز الجمع بين علامتي تأنيث للدلالة على تأنيث شيء واحد كالجمع هنا (قوله كلاتقدير التاء الخ) هذا نظير وحاصله أن التاء في بنت مختصة بالمؤنث فلا يصح أن تقدر معها تاء أخرى دالة على المؤنث لانه لا يجتمع تاءان دالان على مؤنث وقوله مع أن التاء الخ أي لان أصل بنت بنو (قوله وقال ابن مالك الخ) هذا رد لكلام الزخشي أي اننا نسلم أن التاء ليست للتأنيث بل هي للتأنيث اللفظي وهو كاف وحيثما قد عرفات ومسلمات مسمى به ممنوعان من الصرف وحيثما قد تنوينه تنوين التمكين بل للمقابلة (قوله نحو معرفة) لان معرفة توجد فيه العلمية والتأنيث وأما عرفات علما ففيه تأنيث وعلمية وجمعية والجمعية لها دخل في منع الصرف في صيغ منتهى الجوع فلها دخل في منع الصرف في الجملة (قوله ولانها علامة لم تتغير في وصل) أي لان التاء في عرفات علما لا تتغير وصلا ولا وقفا بخلاف تاء معرفة ومسلمة فانها تتغير في الوقف وتصير هاء واذ لم تتغير تاء عرفات فهي أقوى من الذي يتغير في منع الصرف (قوله فالاول) وهوما كان عوضا عن حرف أصلي (قوله فانه عوض من الياء) أي بناء على أن الاعلال مقدم على منع الصرف فاصلة جوارى وغواشي على صيغة منتهى الجوع أعني مفاعل استقلت الضمة على الياء فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوارى فحذف التنوين لانه ممنوع من الصرف لانه على رتبة مفاعل تقديرا اذ المحذوف له لمة كالنائب فصار جوارى فأتى بالتنوين عوضا عن الياء المحذوفة مخافة عوده في اللفظ لزال الموجب لحذفها والتنوين هذا مذهب سيبويه والجمهور وأما المبرد فيقول ان منع الصرف مقدم على الاعلال فالاصل عنده جوارى ومررت بجوارى بتقديم منع الصرف فيقول استقلت الضمة والفتحة النابتة عن الكسرة على الياء فحذفت وأما الفتحة الأصلية فهي خفيفة فهي ظاهرة وحيثما قد صار جوارى ثم عوض التنوين عن تلك الحركة أعني الضمة والفتحة النابتة عن الكسرة فصار جوارى فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوارى (قوله وفتحتها النابتة عن الكسرة) هذا إشارة لجواب عن استشكل بعضهم استئصال الفتحة على الياء مع أنها في نفسها خفيفة وذلك لانها نابتة عن الكسرة التي حق هذه الكسرة ان تعرب بها والكسرة على الياء ثقيلة بلاشك فاعطى نائبا وهو الفتحة حكمها في الاستئصال فحذفت (قوله اذ لو صح) أي اذ لو صح أن التنوين عوض عن الحركة لعوض التنوين عن حركة حبل ي بحيث يقال حبلان أصله حبل بل قد يقال ان التعويض في حبل أولى لان حركة حبل متعذرة لا يمكن النطاق بها بخلاف حركات جوارى فان حركاتها هي ثقيلة يمكن النطاق بها والفتحة الثقيلة (قوله ولا هو) أي وليس التنوين في جوارى للتمكين (قوله خلافا لا يخفى) أي فالأصل عنده جوارى باليمنع من الصرف خلافا لا يخفى وقوله لما حذفت الياء الخ

التنوين أو لا قبل العلمية كان للتذكير والا نصارا للتمكين لان الأصل ابقاء ما كان على ما كان حتى يقوم الدليل على التغير (قوله جعل في مقابلة النون في مسلمين) أي لان جمع المؤنث فرع عن جمع المذكر والأصل قد وجد فيه النون متساوية لم توجد في جمع المؤنث الذي هو فرع بل وجد متساوية لنفسه فقد وجدت في الفرع مزية عن أصله ففوض عنها التنوين لمعادلة الفرع لأصله (قوله ثم الفتحة) رد ثان (قوله لا يجتمع العلتين) أدنى العلمية والتأنيث لان تنوين التمكين انما يكون في الاسماء المعربة المنصرفة الحالية عن العلتين (قوله لا يجتمع العلتين) أي المانعتين من الصرف فان وجد التنوين معهما كان لغير التمكين (قوله ولهاذا) أي لكون تنوين التمكين لا يجتمع العلتين (قوله لو سمي بمسألة وعرفة) أي ونحوهما من كل ما كان تنوينه للتمكين وقوله زال الخ أي لوجود العلمية والتأنيث فهاتان العلتان مقتضيتان لعدم التنوين (قوله وزعم الزخشي أن عرفات مصر وف) أي عند التسمية به وحيثما قد تنوينه تنوين تمكين وانما يزل عند العلمية لانهم لم توجد فيه العلتان لان التاء ليست للتأنيث (قوله أن عرفات) أي مسمى به مصروف أي فتتنوينه للتمكين (قوله ليست للتأنيث) أي ولو كانت للتأنيث لمنع من الصرف لوجود العلتين (قوله وانما هي والالف للجمع) لكن هي مع ذلك ليست للتأنيث كما ذكر ابن مالك (قوله تأنيث) أي تأنيث تقدير تاء أخرى لانه لا يجوز الجمع بين علامتي تأنيث للدلالة على تأنيث شيء واحد كالجمع هنا (قوله كلاتقدير التاء الخ) هذا نظير وحاصله أن التاء في بنت مختصة بالمؤنث فلا يصح أن تقدر معها تاء أخرى دالة على المؤنث لانه لا يجتمع تاءان دالان على مؤنث وقوله مع أن التاء الخ أي لان أصل بنت بنو (قوله وقال ابن مالك الخ) هذا رد لكلام الزخشي أي اننا نسلم أن التاء ليست للتأنيث بل هي للتأنيث اللفظي وهو كاف وحيثما قد عرفات ومسلمات مسمى به ممنوعان من الصرف وحيثما قد تنوينه تنوين التمكين بل للمقابلة (قوله نحو معرفة) لان معرفة توجد فيه العلمية والتأنيث وأما عرفات علما ففيه تأنيث وعلمية وجمعية والجمعية لها دخل في منع الصرف في صيغ منتهى الجوع فلها دخل في منع الصرف في الجملة (قوله ولانها علامة لم تتغير في وصل) أي لان التاء في عرفات علما لا تتغير وصلا ولا وقفا بخلاف تاء معرفة ومسلمة فانها تتغير في الوقف وتصير هاء واذ لم تتغير تاء عرفات فهي أقوى من الذي يتغير في منع الصرف (قوله فالاول) وهوما كان عوضا عن حرف أصلي (قوله فانه عوض من الياء) أي بناء على أن الاعلال مقدم على منع الصرف فاصلة جوارى وغواشي على صيغة منتهى الجوع أعني مفاعل استقلت الضمة على الياء فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوارى فحذف التنوين لانه ممنوع من الصرف لانه على رتبة مفاعل تقديرا اذ المحذوف له لمة كالنائب فصار جوارى فأتى بالتنوين عوضا عن الياء المحذوفة مخافة عوده في اللفظ لزال الموجب لحذفها والتنوين هذا مذهب سيبويه والجمهور وأما المبرد فيقول ان منع الصرف مقدم على الاعلال فالاصل عنده جوارى ومررت بجوارى بتقديم منع الصرف فيقول استقلت الضمة والفتحة النابتة عن الكسرة على الياء فحذفت وأما الفتحة الأصلية فهي خفيفة فهي ظاهرة وحيثما قد صار جوارى ثم عوض التنوين عن تلك الحركة أعني الضمة والفتحة النابتة عن الكسرة فصار جوارى فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوارى (قوله وفتحتها النابتة عن الكسرة) هذا إشارة لجواب عن استشكل بعضهم استئصال الفتحة على الياء مع أنها في نفسها خفيفة وذلك لانها نابتة عن الكسرة التي حق هذه الكسرة ان تعرب بها والكسرة على الياء ثقيلة بلاشك فاعطى نائبا وهو الفتحة حكمها في الاستئصال فحذفت (قوله اذ لو صح) أي اذ لو صح أن التنوين عوض عن الحركة لعوض التنوين عن حركة حبل ي بحيث يقال حبلان أصله حبل بل قد يقال ان التعويض في حبل أولى لان حركة حبل متعذرة لا يمكن النطاق بها بخلاف حركات جوارى فان حركاتها هي ثقيلة يمكن النطاق بها والفتحة الثقيلة (قوله ولا هو) أي وليس التنوين في جوارى للتمكين (قوله خلافا لا يخفى) أي فالأصل عنده جوارى باليمنع من الصرف خلافا لا يخفى وقوله لما حذفت الياء الخ

الجميع بأوزان الاسحاد كسلام وكلام فصرف مردود لان حذفها عارض للتخفيف وهي منوية بدليل ان الحرف الذي بقي اخبر المبحر بحسب  
العوامل وقد وافق على انه لو سمي بكتف امرأة ثم سكن تخفيفا لم يحز صرفه كما جاز في هندوانه ه اذا قيل في حبال علم الرجل جيل بالنقل لم  
ينصرف انصرف قدم علما

لرجل لان حركة ناء كتف  
وهمة جيل منو بالثبوت  
ولهذا لم تقلب باع جيل ألفا  
لتحريكها وانفتاح ما قبلها  
والثاني كجندل فان تنوينه  
عوض من ألف جندل فانه  
ابن مالك والذي يظهر خلافة  
وأنه تنوين الصرف ولهذا  
يجر بالكسرة وليس ذهاب  
الالف التي هي علم الجمعية  
كذهاب الياء من نحو جوار  
وغواش والثالث تنوين  
كل وبعض اذا قطعنا عن  
الاضافة نحو وكلا ضربا له  
الامثال فضلنا بعضهم على  
بعض وقيل هو تنوين  
التمكين وجعل لزوال الضافة  
التي كانت تعارضه والرابع  
اللاحق لاذني مثل وانشقت  
السماء فهي يومئذ واهية  
والاصل فهي يوم اذا انشقت  
واهية ثم حذف الجملة المضاف

اليها العلم بها وجيء بالتنوين  
عوضا عنها وكسرت الذال  
للساكنين وقال الاخفش  
التنوين تنوين التمكين  
والكسرة اعراب المضاف  
اليه \* وتنوين التثنية وهو  
اللاحق للقوافي المطلقة بدلا  
من حرف الاطلاق وهو  
الالف والواو والياء وذلك  
في انشاد بني تميم وظاهر قولهم

لصبغة منتهى الجوع فاستثقلت الحركة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء للتخفيف فالحق الجميع بأوزان  
الاسحاد فنون للتمكين (قوله عارض) أي والعارض لا يعتد به (قوله وهي) أي الياء منوية أي فكأنها  
موجودة وقوله بدليل ان الحرف الذي بقي آخر المبحر المراد بالحرف الاخبر الراء من جوار والشين من  
غواش وعدم تحريكه لكونه غير آخر بنية الياء بعد مدوح حيث كانت الياء منوية لم يلحق الجميع بأوزان  
الاسحاد (قوله وقد وافق) أي الاخفش (قوله لم يحز صرفه) أي بل يمنع من الصرف لانه محرك الوسط اصالة  
وقوله كما جاز في هندوانه الثلاثي الساكن الوسط اصالة فيجوز فيه الصرف وعدمه والحاصل أن المؤنث اذا كان  
ر باعيا ما منع صرفه واما اذا كان ثلاثيا ساكن الوسط جاز فيه الامران لان كان محركا لان محرك الوسط  
منزل منزلة حرف رابع (قوله لم يحز صرفه) أي نظرا الى أن الحركة مقدرة وهذا السكون عارض للتخفيف  
والعارض لا يعتد به (قوله جبال) هو اسم لمؤنث الضبيع وأما مذكرة فيقال له ضبعان كسرحان (قوله  
بالنقل) أي نقل حركة همزة الياء وحذف الهمزة (قوله انصرف قدم) أي لانه ثلاثي مسمى به مذكرة  
بخلاف زينب وسعاد وجبال اذا سمي به مذكرة لانه ر باع فيمتنع للتأنيث الاصل (قوله ولهذا لم تقلب) أي  
ولا جعل كون همزة جيل منوية بالثبوت لم تقلب الخ (قوله لتحركها) أي بحركة عارضة (قوله من ألف جندل)  
أي فهو ممنوع من الصرف لوجود صبغة منتهى الجوع فالالف فيه زائدة لاجل الجمع ثم انه حذف منه الالف  
فصار جندل ثم انه نون عوضا عن الالف فصار جندل فالمراد من جندل الجميع لا المفرد لانه لم يوجد مفرد على هذه  
الصبغة (قوله وليس ذهاب الالف الخ) هذا جواب عما يقال أي فرق بين جوار وجندل حيث جعل تنوين  
جوار تنوين عوض وجعل تنوين جندل تنوين صرف مع أن كلامهم ما صبغته في الاصل صبغة منتهى  
الجموع وحاصل الجواب ان الالف في جندل علامة الجمعية فحذفها لتحل محلها خصوصا وحذفها اعتبارا  
والحذف اعتبارا كانه قد حذفت الصبغة فصرف بخلاف حذف الياء في جوار فانها ليست علامة الجمعية  
على أنها محذوفة لعلها الصبغة لم تختلف فكان التنوين لغير الصرف (قوله وكلا ضربا الخ) أي كل طائفة  
وقوله على بعض أي على بعضهم (قوله اللاحق لاذ) المراد منها جنس الجملة ولو تعددت كما في سورة الزلزلة  
(قوله لاساكنين) لان اذمنية على السكون والتنوين نون ساكنة (قوله المضاف اليه) أعني اذا فاذا عنده معربة  
لامبينة وقد تقدم رده بقوله

نميتك عن طلابك أم محرو \* بعافية وأنت اذ صبح

فليس قبلها ما تضاف اليه (قوله المطلقة) أي الذي آخرها حرف اطلاق أي مدو هي الحروف الثلاثة (قوله  
وذلك) أي لحق التنوين للقوافي المطلقة بدلا من حروف الاطلاق في انشاد أي تغني بني تميم (قوله للترنم) أي  
التغني (قوله والذي صرح به سيبويه) أي فقد وقع خلاف في تسميته قيل لانه محصل للترنم وقيل لان به يحصل  
قطع الترنم (قوله انه جى به لقطع الترنم) أي فقوله تنوين الترنم على حذف مضاف أو على حذف قولهم  
قد ربه الذين ينفون القدر ويقولون ان الله لم يدر الا شيئا في الازل وقد انقضوا وصار القدرية الاثن  
لقبا للامة عزله لاسنادهم أفعال العبد لنفسه واثباتهم تأثير القدرة الخادنة (قوله ولا يختص الخ) أي بخلاف  
الاقسام الثلاثة قبله فانها مختصة بالاسم (قوله وقولي ان أصبت الخ) صدره \* أقلى اللوم عاذل والعتابن \*  
وعاذل مرخم وهو بحر يرومن أبيات القصيدة

اذ اغضبت عليك بنو تميم \* وجدت الناس كلهم غضا

انه تنوين محصل للترنم وقد صرح بذلك ابن يعيش كسبائي والذي صرح به سيبويه وغيره من المحققين أنه جى به لقطع الترنم وان الترنم وهو  
التغني يحصل بأحرف الاطلاق لقبولها للصوت فيها فاذا أنشدوا ولم يترغوا جواجا بالتنوين في مكانها ولا يختص هذا التنوين بالاسم بدليل قوله  
وقولي ان أصبت لقد أصابن

وقوله \* لما نزل برحنا وكان قد نزل وزاد الاخفش والغرضون تنوينها هو سادسا وسموه الغاني وهو اللاحق لانه خواله وفي القيد كقول  
 وثوبه \* وقام الاعمق حاوي المختبر ٦ وسمى غالياً تجاوز حد الوزن ويسمى الاخفش الحركة التي قبله غلوا وفائدته الفرق بين الوقف

والوصل وجعله ابن يعش  
 من نوع تنوين التزم زاعما  
 أن التزم يحصل بالنون  
 نفسه لانها حرف أغنى قال  
 وانما سمي المغنى مغنيا لانه  
 يعنى صوته اى يجعل فيه غنة  
 والاصل عنده معنى ثلاث  
 نون فابدلت الاخيرة بياء  
 تخفيفا وانكر الزجاج  
 والسبب في ثبوت هذا التنوين  
 البسته لانه يكسر الوزن وقال  
 لعل الشاعر كان يريد ان في  
 آخر كل بيت فضعف صوته  
 بالهمزة فتوههم السامع ان  
 النون تنوين واختار هذا  
 القول ابن مالك وزعم أبو  
 الجراح بن معز وزان ظاهر  
 كلام سيبويه في المسمى  
 تنوين التزم أنه نون عوض  
 من المدد وليس بتنوين وزعم  
 ابن مالك في القصة ان تسمية  
 اللاحق للقوافي المطلقة  
 والقوافي المقيدة تنوينا مجاز  
 وانما هو نون أخرى زائدة  
 ولهذا لا يختص بالاسم  
 ويحذف الالف واللام  
 ويثبت في الوقف \* وزاد  
 بعضهم تنوينا ساباعا وهو  
 تنوين الضرور وهو  
 اللاحق لما لا ينصرف  
 كقوله

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة  
 وللمنادى المضموم كقوله  
 سلام الله يا مطر عليها

(قوله لقد أصابن) أى فقد لحق الفعل وقوله قد نزل حتى التنوين فيه الحرف (قوله لما نزل الخ) هذا مجزئ  
 للناجعة صدره \* أفدا الترحل غير ان ركابنا (قوله القوافي المقيدة) أى التي آخرها حرف ليس من حروف  
 الاطلاق (قوله وقام الاعمق) تمامه مشتبه الاعمق لماع الخفق \* الفاتم شديد السواد والاعمق جميع  
 عبق بفتح العين المهملة وضمة هاء وهو ما بعد من أطراف المغارة أى مغبر النواحي والحاوي بالخاء المعجمة الخالي  
 والمخترق بالخاء المعجمة وفتح التاء المشاة والراء الطريق الواسع والاعمق جمع علم الجبيل وما يستدل به على  
 الطريق والخفق بفتح الغاء وأصله السكون مصدر خفق البرق اضطرب (قوله لتجاوز حد الوزن) أى  
 فهو من الغلو بمعنى الزيادة لان هذا زائد على الوزن (قوله الحركة التي قبله) هى كسرة القاف لانه مضاف  
 اليه وحرفى على الالف فتحكمه كانه اتباع للراء (قوله الفرق بين الوقف والوصل) أى فاذا أتى به الشاعر علم  
 أنه وقف ولم يوصل البيت بما بعده بخلاف لولم يأت به فيجتمعه أنه واصل ويحتمل انه واقف وان كانت القاف  
 ساكنة لاجل توافق الروى مطلقا والحاصل أن اسكان القاف لاجل توافق الروى لا يمنع تردد السامع من  
 كون المنشد واصل أو واقفا لا ترى أنك تشدد الايات الساكنة لا آخره وصولا بعضها ببعض من غير وقف  
 مع المحافظة على سكون الآخر من كل بيت فعلم أن ذلك السكون لاجل الوزن لاجل الوقف (قوله وجعله  
 ابن يعش) هذا والذي وهبه فيما سبق فتبين التزم عنده لا يختص بالقوافي المطلقة (قوله أغنى)  
 أى خارج من الخيشوم الذى هو يخرج الغنة التى هى صوت يخرج من الخيشوم (قوله لانه يعنى صوته) ومنه  
 الروضة الغناء المورقة المثمرة لتغنى الطير عليها (قوله والاصل) أى أصل مغنى (قوله فابدلت الاخيرة بياء)  
 أى وحذفت الباء (قوله وأنكر الزجاج والسبب في ثبوت هذا التنوين) أى اللاحق للقوافي المقيدة  
 (قوله عوض من المدد) الظاهر أنه يثبت تنوين الغالى لانه ليس عوضا عن شيء (قوله وليس بتنوين)  
 أى لان التنوين نون زائدة غير توكيد وما كان بدلا عن حرف أصلى فليس بزائد (قوله وزعم ابن مالك)  
 هذا غير اختياره لمذهب السببى والزجاج فله قولان (قوله ويثبت في الوقف) فيه ان الزخشرى كلامه  
 يغيد أنه لا يثبت في الوقف وهما ربه حيث أشار الى تنوين التزم هو الذى يقع في انشاد الشعر مكان  
 حرف الاطلاق اذا وصل المنشد ولم يقف فهذا نص في انه لم يثبت في الوقف (قوله وهو اللاحق لما لا ينصرف)  
 أى فتتوينة تنوين ضرورة لا تنوين تمكين لوجود العلة في المنوع من الصرف وتنوين التمكن  
 لا يجامعها ما وجدنا في قولهم ان المنوع من الصرف يجوز صرفه للضرورة معناه أنه يجوز أن يوقف فيه  
 بتنوين مشابهة في الصورة لتنوين الصرف وان كان ليس بتنوين تمكين لوجود العلة في (قوله ويوم دخلت  
 الخدر الخ) تمامه \* فقالت للواليات انك مر جلى \* الخدر هو الهودج ويستعار للسفر ومنه قولهم جارية  
 مخدرة أى مقصورة في خدرها لا تبرز منه وعنيرة بين مهملة مضمومة فنون فباء تصغير فزاي فهاء تأنيث  
 اسم محبوبته وهى ابنة عم الشاعر امرئ القيس وقيل هو لقب لها واسمها فاطمة وقيل بل اسمها عنيزة وفاطمة  
 غيرها والواليات جمع وبلغوا الولد والويل شدة العذاب وزعم بعضهم ان هذا مناهله في معرض الدعاء عليه  
 والعرب تفعل ذلك صرفا لعين السكالك عن المدح وعليه ومنه قولهم فأتله الله ما أفصحه وقوله انك مر جلى أى  
 مصيرنى راجلة أى ماشية لعمر لظهر بعيرى (قوله عنيزة) أى فقعدنونا فيه العليسة والتأنيث (قوله  
 وللمنادى المضموم) أى المبني على الضم (قوله وبقوله) أى وهو كون التنوين اللاحق لما لا ينصرف وللمنادى  
 المبني على الضم تنوين ضرورة (قوله أباحت الصرف) أى لما لا ينصرف أى وأباحت مجامعة العلة في  
 لتنوين التمكين (قوله لان الاسم مبني على الضم) أى وتنوين التمكين انما يكون في الاسماء المعربة

(قوله)

وبقوله أقول في الثاني دون الاول لان الاول تنوين التمكين لان الضرورة أباحت الصرف وأما الثاني  
 فليس تنوين تمكين لان الاسم مبني على الضم \* وثامنا

وهو التنوين الشاذ قول بعضهم هؤلاء قومك حكاه أبو زيد وفائدة مجرّد تكثير اللفظ كما قيل في ألف قبعرى وقال ابن مالك الصحيح أن هذا  
نون زيد في آخر الاسم كقول ضيفين وليس بتنوين وفيما قاله نظرا لأن الذي حكاه سبعة تنوين ٧ فهذا دليل منه على أنه سمعه في الوصل دون  
الوقف ونون ضيفين ليست

(قوله وهو التنوين الشاذ) أى ولا يكون إلا في الأسماء المبنية (قوله كما قيل في ألف قبعرى) فالألف ليس  
القصدها التأنيت بل مجرد التكثير (قوله سبعة تنوين) أى ولم يعد بذلك إلا لكونه سمعه في الوصل أى  
ويحذف في الوقف ومن المعلوم أنه لا يثبت في الوصل إلا إذا كان تنويناً حقيقياً ولو كان نوناً ثابتاً فيه وصلاً  
ووقفاً (قوله ونون ضيفين) أى النون الأولى أما الثانية فهى تنوين وقوله ليست كذلك أى بل تثبت وصلاً  
ووقفاً (قوله وهذا) أى قوله فأنك تحكى اللفظ المسمى به وقوله بأنه أى التنوين المحكى تنوين الصرف أى  
تنوين التمكن وقوله لأن الذى كان قبل التسمية يحكى بعدها أى والذى قبل التسمية تنوين تمكين فيكون  
الحاصل بالحكاية بعد التسمية تنوين تمكين وحينئذ فلا وجه لجعل تنوين الحكاية زائداً وقد يقال لا يستلزم أن  
تنوين الحكاية تنوين تمكين لأنك إذا سميت رجلاً بعاقلة لم يسمه اجتماع العلية والتأنيث وتنوين التمكن  
لا يحكمها ما لحق أن تنوين الحكاية ليس للتمكن وإن كان المحكى للتمكن ونظير هذا قولك من زيد فى حكاية  
من قال ضربت زيدا فالفتحة على الدال فى لفظ من حكيت لفظه حركة أعراب وأما لفظك فليست حركة  
أعراب والالزيم نصب خبر المبتدأ بلا نسخ وانما هى حركة حكيت بصورة الحركة الاعرابية والحاصل أن حكاية  
الصرف ليست صرفاً كما كان حكاية الأعراب ليست أعراباً (قوله خلافاً للمازنى) أى القائل أنهم أحرف فالفاعل  
عنده ضمير (قوله خلافاً لمن زعم الخ) هذا مقابل قوله فى لغة وذلك أن كون قوم يلترمون الإبدال أو تأخير  
المبتدأ بعيداً عما التأوّل إذا وقعت فلتعلم غيرهم (قوله خلافاً لمن زعم أنهم اسم) أى لأن هذا التخريج  
انما يكون لو جاء هذا الكلام فى غير لغة هؤلاء القوم وأما فى لغتهم فلا تخريج أصلاً (قوله وتحقّق قبل ياء  
المتكلم) أى وجوبها وجوازها فالجواب فى الفعل واسم الفعل ومنى وعفى وما عداها فهو جائز هذا ظاهر المصنف  
(قوله المنتهية) أى الكائنة فى محل نصب وفى نسخة المتصلة (قوله أوجامد انحوسانى الخ) فلا يعترض  
هذا بأن نون الوقاية انما تدخل فى الفعل لئلا يبقى آخره من الكسر وذلك لا يتأتى فى الفعل الذى آخره ألف فهلا  
قالوا عسائى وما خلا نوناً مثلاً بغير نون والجواب أنهم فعلوا ذلك إجراء لباب الفعل على وتيرة واحدة أو جلالاً لرفع  
على الأصل لأن أصل الفعل هو الصحيح الالام وهو اذ لم تجلب له نون الوقاية دخله الكسر فجعل عليه ما لم يدخله  
الكسر مع عدم النون (قوله اذهب القوم الكرام الخ) صدره \* عـددت قوماً كعبد الطيس \*  
والطيس هو الكثير من الرمل (قوله ليسى) أى فهو فصل جامد ولم تحقه نون الوقاية قبل ياء المتكلم  
(قوله يجوز فيه الفلك والادغام) أى وعليه ما افتأمرؤن فعل مضارع من فوع شتوت النون والواو فاعل  
والنون الثانية للوقاية والياء مفعول (قوله فقيل النون الباقية نون الرفع) \* هذا قول الجزولى وجهه أن  
الثقل جاء من نون الوقاية لأن نون الأعراب لأنها واقعة أولاً فيحذف ما حدث فيه الثقل (قوله وقبل نون  
الوقاية) هو قول سيبويه (قوله وهو الصحيح) أى لأن نون الرفع وإن سبقت عهد حذفها فى الجملة عند  
النائب والجازم فحذفها لوفى بخلاف نون الوقاية وما عهد حذفه أولى بالحذف من غيره (قوله اسم الفعل)  
ظاهر هذا الكلام أنه لا بد من نون الوقاية مع اسم الفعل ونص الرضى على خلافه فقال ويجوز إلحاقها باسماء  
الأفعال لاداءهم معنى الفاعل ويجوز تركها أيضاً لأنها ليست أفعالاً أصلاً فى الأصل اهـ دما مـبـتـى (قوله  
الحرف) المراد أن وأخواتها (قوله وغالبه الحذف مع لعل) نحو لعل أباح الأسباب لعل آتيتكم منها  
بقيس ومن ثبوتها قوله

فقلت أميراني القدوم لعلني \* أخطبها أقبر الأبيض ماجد

(قوله وقيلانته مع لبت) أى وقيلانته الحذف وظاهره أن الحذف مع لبت جائز بقلة نظاما وثرا وهو قول الفراء

نون الرفع وقبل نون الوقاية وهو الصحيح \* الثانى اسم الفعل نحو دراكنى وتراكنى وعليكى بـمـنى أدركنى واركنى والزنى \* الثالث الحرف  
نحو اننى وهى جائزة الحذف مع ان وأن ولكن وكان وغالبه الحذف مع لعل وقيلانته مع لبت

كذلك وذكر ابن الجباز فى  
شرح الجزولية أن أقسام  
التنوين عشرة وجعل كلا  
من تنوين المنادى وتنوين  
صرفه مالا ينصرف قسمها  
برأسه قال والعاشر تنوين  
الحكاية مثل أن تسمى رجلاً  
بعاقلة لبيبة فأنك تحكى اللفظ  
المسمى به وهذا اعتراف منه  
بأنه تنوين الصرف لأن  
الذى كان قبل التسمية يحكى  
بعدها (الثالث نون الاناث)  
وهى اسم فى نحو النسوة  
يذهبن خلافاً للمازنى وحرف  
فى نحو يذهبن النسوة فى لغة  
من قال أكلونى البراغيث  
خلافاً لمن زعم أنها اسم وما  
بعدها يدل منها أو مبتدأ  
مؤخر والجملة قبله خبره  
(الرابع نون الوقاية) وتسمى  
نون العهد أيضاً وتحقّق قبل  
ياء المتكلم المنتهية بواحد  
من ثلاثة \* أحدها الفعل  
متصرفاً كان نحواً كرمى أو  
جامداً نحو عسانى وقاموا  
ما خلا نوناً وما عدا نون وحاشا نون  
ان قبرت فعلاً وأما قوله  
اذذهب القوم الكرام ليسى  
فضرورة ونحو تأمرؤنى  
يجوز فيه الفلك والادغام  
والنطق بنون واحدة وقد  
قرئ بهن فى السبعة وعلى  
الاخيرة فقيل النون الباقية



عن وعن الا في الضرورة وقبل  
المضاف اليها لدن أو قد أو قط  
الا في قليل من الكلام وقد  
تلحق في غير ذلك شذوذا  
كقولهم بجلي بمعنى حسبي  
وقوله

أسلمني الى قومي سراحي  
يريد سراحي وزعم هشام  
أن الذي في مسلي ونحوه  
تنوين لانون وبني ذلك على  
قوله في ضاربي ان الباء  
منصوبة ويرده قول الشاعر  
وليس المواقيني ليرفد خائبنا  
وفي الحديث غير الدجال  
أخوفني عليكم والتنوين  
لا يجمع الالف واللام ولا  
اسم التفضيل لكونه غير  
منصرف ومالا ينصرف  
لاتنوين فيه وفي الصحاح انه  
يقال بجسلي ولا يقال بجاني  
وليس كذلك \* (نعم) \* يفتح  
العين وكنانة تكسرهما وها  
قرأ التكسائي وبعضهم يبدلها  
حاء وهاقرأ ابن مسعود  
وبعضهم بكسر النون اتباعا  
لكسرة العين تنزيلا لها منزلة  
الفعل في قولك نعم وشهد  
بكسرتين كما نزلت بلي منزلة  
الفعل في الامالة والفارسي لم  
يطلع على هذه القراءة  
وأجازها بالقياس وهي حرف  
تصديق ووعده وعلام فالاول  
بعد الخبر كقام زيد أو ما قام  
زيد والثاني بعد افعال ولا  
تفعل وما في معناها نحو  
هلا تفعل وهلا لم تفعل

وبعد الاستفهام في نحو هل تعطيني

ونص سيبويه على أن الحذف مع ليت ضرورة وهو ظاهر كما في المفصل ومثال الحذف قول زيد الخيل

مكتبة جابر إذ قال لبني \* أصادقها وأفقد بعض مالي

(قوله وتلحق أيضا) أي وتلحق وجوباً بنون الوفاية بياء المتكلم المحفوضة (قوله الا في الضرورة) مثال عدم  
اللاحق فيها للضرورة قول الشاعر

أبها السائل عنهم وعني \* لست من قيس ولا قيس مني

وهذا بيت واحد مقفي من بحر الرمل (قوله وقبل المضاف اليها لدن) يعني قد تلحق نون الوفاية قبل المضاف  
المضاف اليها لدن نحو قد بلغت من لدني عذواً بالتشديد كما تكثر الألفون وقرأنا فاع وأبو بكر لدني بالتخفيف قال  
ابن مالك وزعم سيبويه ان عدم لحاق نون الوفاية لدن من الضرورات وليس كذلك لهذه القراءة الثابتة  
في السبع وأما قد وقط المضافان الى الباء فقدني وقطني بالنون فهما أعرف من قدني وقطني بتركما كذا قال  
ابن مالك وظاهره وظاهر المصنف جواز الوجهين في الاختيار وقد نص قوم على أن الحذف فيه ضرورة  
(قوله أسلمني) الهمزة للاستفهام ومسلمني اسم فاعل مبتدأ والنون للوفاية والياء في محل جر بالاضافة لمسلم  
وشراحي فاعل أغنى عن الخبر ونون الوفاية لا تنفع من الاضافة وهذا الاعراب هو المشهور وقال هشام الهمزة  
للاستفهام ومسلم مبتدأ والياء مفعول اسلم وليست مضافة لمسلم لان التنوين يمنع من الاضافة والاصل عنده  
أسلم لي ثم حرك التنوين بالكسر لمناسبة الياء وليس فيه نون وفاية (قوله وبني ذلك الخ) أي ان مذهبه  
أن الياء في ضاربي في محل نصب وليست هناك اضافة فهو بمنزلة زيد ضارب عمراو الذي يمكن اضافة فالذي قبل  
الياء تنوين لانون وفاية لانها تجماع الاضافة والغرض الغرار منها (قوله أن الياء منصوبة) أي لان الجر  
انما يكون بالاضافة والتنوين مانع منها وانما حرك التنوين عنده بالكسر لمناسبة الياء (قوله ويرده قول  
الشاعر \* وليس المواقيني ليرفد خائبنا) \* أي فانه لو كان ذلك تنويناً لانون وفاية لزم عليه الجمع بين ال  
والتنوين فتعين أن النون للوفاية والياء في محل جر بالاضافة (قوله المواقيني) أي الجاني الى وقوله ليرفد  
أي يعطي ويعان والخائب الذي لم ينل مطلوبه (قوله غير الدجال الخ) الاصل خوف غير الدجاج أخوف  
أخوفاي أي أشدها فظهر كون أفعل بعض ما أضيف اليه غايته أنه أسند للمصدر مجازاً فاندفع ما يقال ان  
الحديث يقتضي أن غير الدجال خائف مع أن المراد أن غير الدجال يخوف منه وان أفعل التفضيل انما يضاف  
لبعضه والياء لا تقبل ذلك (قوله لكونه غير منصرف) أي لا وصفية والوزن (قوله وليس كذلك) أي  
بل يقال وان كان شاذاً \* (نعم) \* (قوله يفتح العين) المراد به العين الهجائية لا التصريقية كما قد يتوهم  
لان ذلك انما يقال فيما يدخله التصريف ونعم هذه حرف لاحظ لها في ذلك وقوله يفتح العين أي ويفتح النون  
أيضا (قوله وكنانة تكسرهما) كأنهم أرادوا بذلك التمييز بين الحرفية والاسمية وأثر وأشرف اللفظين  
بأخف الحركتين فقالوا نعم بالفتح في واحد الانعام وقد جمع بين اللغتين من قال

دعاني عبيد الله نفسي فداؤه \* فبالث من ذاع دعاني نعم نعم

الرواية يفتح عين الاولى وكسر الثانية اه دما يعني (قوله وبعضهم) أي بعض كنانة وقوله وبعضهم  
أي بعض كنانة أيضا (قوله تنزيلا لها منزلة الفعل) أي لان الفعل الثلاثي اذا كانت عينه مكسورة يجوز  
اتباع فائه لها وقوله كما نزلت بلي منزلة الفعل في الامالة أي لان الاصل في الامالة أن تكون في الفعل (قوله لم  
يطاع على هذه القراءة) أي قراءة ابن مسعود (قوله وأجازها بالقياس) فقال مقضى القياس جواز قراءة  
ابن مسعود لكن لم اسمعها (قوله وهي حرف تصديق) أي للخبر بكسر الباء وقوله ووعده أي للطلب  
وقوله وعلام أي للمستخبر (قوله بعد افعال) أي بعد الامر والنهي (قوله وما في معناها) أي وهو  
التخفيف لانه في الحقيقة طلب فعل أو ترك (قوله في نحو هل تعطيني) أي فتقول نعم سأعطيك فهو وعد



و يحتمل أن تفسر في هذا بالاعنى الثالث والثالث بعد الاستفهام في نحو هل جاءك زيد ونحو هل وجدتم ما وعد ربكم حقاً أن لنا لاجراً وقول صاحب المقرب أنها بعد الاستفهام لا وعد غير مظهر لما بيناه قبل قيل وتأتى للتوكيد اذا وقعت ه صدر نحو نعم هذه أطلا لاهم والحق أنها في ذلك

حرف اعلام وأن جواب لسؤال مقدر ولم يذكر سيو به معنى الاعلام البتة بل قال وأما نعم فعدة وتصديق وأما بلى فيوجب بها بعد النفي وكأنه رأى أنه اذا قيل هل قام زيد فقيل نعم فهي التصديق ما بعد الاستفهام والاولى ما ذكرناه من أنها للاعلام اذا يصح أن تقول لقائل ذلك صدقت لانه انشاء لا خبر وعالم أنه اذا قيل قام زيد فتصديقه نعم وتكذيبه لا ويمتنع دخول بلى لعدم النفي واذا قيل ما قام زيد فتصديقه نعم وتكذيبه بلى ومنه زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى وربي ويمتنع دخول لانهم النفي الاثبات لان النفي والنفي واذا قيل أقام زيد فهو مثل قام زيد أعنى أنك تقول ان أثبت القيام نعم وان نفيت لا ويمتنع دخول بلى واذا قيل ألم يقيم زيد فهو مثل لم يقيم زيد فتقول ان أثبت القيام بلى ويمتنع دخول لان نفيت قلت نعم قال الله تعالى ألم يأتكم نذير قالوا بلى أأنت ربكم قالوا بلى أولم تؤمن قال بلى وعن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما أنه لو قيل نعم في جواب أأنت ربكم لكان كفراً والحاصل أن بلى لا تأتي الا

مثله وقوله في نحو هل الخ أى من كل استفهام عن مطلوب فعله وأما بعد نحو هل قام زيد فهو حيث شذاعلام فقط (قوله ان تفسر) أى نعم (قوله في هذا) أى في هذا المثال نحو هل تعطى من كل استفهام عن مطلوب فعله فتكون للاعلام به (قوله أن لنا لاجراً) الظاهر أن هذا من باب هل تعطى فهمى محتملة لان تكون للوعد والاعلام (قوله وقول صاحب المقرب) هو ابن عصفور (قوله غير مطرد) أى لانها بعد الاستفهام قد تكون للاعلام اذا كان المستفهم عنه غير مطلوب حصوله وقد تكون للوعد اذا كان المستفهم عنه مطلوباً حصوله (قوله وتأتى للتوكيد) أى تقوية الكلام (قوله نعم هذه اطلا لاهم) أى هذه اطلا لاهم قطعاً ولا بد (قوله جواب لسؤال مقدر) أى فكان قائلاً قال له هل هذه اطلا لاهم فقال نعم هذه اطلا لاهم وحيث يفخر ج على هذا ما اذا قيل لك يا فلان فقلت نعم فهمى من هذا القبول فكانه قال لك يا فلان أنت صاغى فأجبت بقولك نعم أى صاغى لك وكذا اذا طرقت عليك انسان الدار فقلت نعم فهمى واقعة في جواب سؤال فكانه حين دق الباب قال أنت حاضر فأجبت نعم أنا حاضر ومن ذلك ما يقع في كلام المؤلفين بعد الاعتراض نعم يصلح كان الامر كذا فهو جواب سؤال كأنه قيل هل لهذا صحة يمكن التماسها وما يقوله الشيخان يقرأين يديه نعم فكان القارئ يسأل الشيخ هل ما قرأته صحيح (قوله معنى الاعلام) الاضافة للبيان (قوله وأما بلى الخ) من كلام سيبويه (قوله من انما الاعلام) أى لان المتكلم بها يعلم المخاطب بجواب استفهامه (قوله قام زيد) أى ونحوه من كل كلام موجب (قوله لانه انشاء) أى ولو كانت في ذلك للتصديق لصح ذلك (قوله لعدم النفي) أى لان بلى لا تكون الاجواب للنفي (قوله فتصديقه نعم وتكذيبه بلى) علم منه أن نعم يجاب بها كل من الايجاب والنفي فتقرر وهو أما بلى فأنما يجاب بها النفي فتكذيبه لفيكون الجواب بها مثبتاً (قوله ومنه) أى من تكذيب النفي بلى زعم الذين كفروا الخ (قوله أقام زيد) ما تقدم كان الكلام المجاب خبراً أى مجرداً عن الاستفهام سواء كان موجباً أو منفياً والكلام الاثنان فيها اذا كان الكلام المجاب استفهاماً موجباً أو منفياً (قوله ويمتنع) أى لعدم النفي لانها لا تتعال الا في جوابه (قوله واذا قيل ألم) أى والحال ان مرادك الاستفهام عن النفي لا تقرير النفي (قوله ويمتنع دخول لا) أى لانهم النفي الاثبات لان النفي (قوله قالوا بلى) أى جاءنا النذير وقوله قالوا بلى أى أنت ربنا وقوله قال بلى أى أمنت (قوله لكان كفراً) أى لان نعم تقرر ما قبلها سواء كان ايجاباً أو نفياً قالوا نعم كان المعنى نعم لست ربنا (قوله بعد نفي) أى فتعبد الايجاب وقوله الابد ايجاب أى وتصيره منفياً وقوله بعدهما أى فتقررهما (قوله يدل الخ) أى لان لولا امتناع والامتناع من نفي (قوله أى قد أُرشدت لك) أى فغنى قوله بلى قد جاءتك آياتى بلى قد هديتك أى بلى قد أُرشدت لك وليس المراد بالهداية التوصيل كما هو أصل معانيها والافادة قوله بعد فكذبت بها الخ (قوله بذلك) أى بحجج الآيات (قوله وأما نود فهديناهاهم) فالمراد بالهداية الارشاد لا التوصيل (قوله وقال سيبويه) القصد من ذكر كلام سيبويه المعارضة به لما سبق لان حاصله ان نعم تقرر ما قبلها فاذا كان اثباتاً صيرته اثباتاً وان كان نفياً صيرته نفياً وكلام سيبويه الذى حكاه يقتضى أن نعم بعد النفي تعبد الايجاب (قوله فيقال) هذا مقول القول فقوله فيقال القائل هو سيبويه وقوله أى لذلك الخضم المناظر وقوله فانه لا يجرد أى ذلك الخضم مفر من أن يقول نعم والحاصل ان سيبويه حكى واقعة حصلت له وذكر فيها نعم بعد النفي والقصد منها الاثبات لان قول الخضم نعم معناه قائم مع ان مقتضى ما سبق ان معنى قوله نعم أنى استقلته (قوله أفلم تستعمل) أى تقول ذلك فهو بمعنى ما قبله (قوله فانه قائل نعم) أى فسهله (قوله

(٢ - دسوقى نى) بعد نفي وأن لا تأتي الا بعد ايجاب وان نعم تأتي بعدهما وانما حاز بلى قد جاءتك آياتى مع انه لم يتقدم أداتى لان لو أن الله هدانى يدل على نفي هدايته ومعنى الجواب حينئذ بلى قد هديتك بحجج الآيات أى قد أُرشدت بك بذلك مثل وأما نود فهديناهاهم وقال سيبويه في باب النعت في مناظره حوت بينه وبين بعض النحويين فيقال له أأنت تقول كذا فانه لا يجرد بادن أن يقول نعم فيقال له أفلم تستعمل كذا فانه قائل نعم

فزعهم ابن الطراوة ان ذلك لحن وقال جماعة من المتقدمين والمتأخرين منهم الشلوبين اذا كان قبل النفي استفهام فان كان على حقيقته فعوابه  
كجواب النفي المجدوان كان مراداه التقرير ١٠ فلاكثر ان يجاب بما يجاب به النفي رعبا للفظه ويجوز عند أمن اللبس أن يجاب بما يجاب به

الايجاب رعبا لمعناه ألا ترى  
أنه لا يجوز بعده دخول  
أحد ولا الاستثناء المفرغ  
لا يقال أليس أحدي الدار  
ولا أليس في الدار الأزيد  
وعلى ذلك قول الانصار رضى  
الله تعالى عنهم للنبي صلى الله  
عليه وسلم وقد قال لهم أستم  
ترون لهم ذلك نعم وقول  
جذر

أليس الليل يجمع أم عمرو  
وايانا فاذ البنات داني  
نعم وأرى الهلال كآثره  
و بعلاها النهار كما علا في

وعلى ذلك جرى كلام سيويه  
والخطي خطي وقال ابن  
هشام في جواب العرب  
التقرير في الجواب مجرى  
النفي المحض وان كان ايجابا  
في المعنى فاذا قيل ألم أعطك  
درهما قبل في تصديقه نعم  
وفي تكذيبه بلى وذلك لان

المقرر قد وافقك فيما تدعيه  
وقد يخالفك فاذا قال نعم لم  
يعلم هل أراد نعم لم تعطيني  
على اللفظ أو نعم أعطيتني  
على المعنى فلذلك أجابوه  
على اللفظ ولم يلتفتوا الى  
المعنى وأمانع في بيت جدر  
فجواب غير مذكور وهو  
ما قدره في اعتقاده من أن  
الليل يجمعه وأم عمرو وجاز  
ذلك لامن اللبس لعلمه ان  
كل احد يعلم ان الليل يجمعه

فزعهم ابن الطراوة ان ذلك لحن) اى زعم أن قول سيويه نعم في حكاية لحن منه وكان الاولى له ان يقول  
بلى بدل نعم وقد شد على ابن الطراوة في كلامه هذا (قوله فان كان على حقيقته) اى فان كان الاستفهام  
على حقيقته بان كان الاستفهام عن النفي (قوله فجوابه كجواب النفي) اى فتدخله نعم وبلى لكن تدخله  
نعم لتقرير النفي وتدخله بلى لتكذيب النفي واغادة الاثبات (قوله وان كان مراداه التقرير) اى التقرير  
لما بعد النفي اى حمل المخاطب على الاقرار بدخول النفي فهو في الحقيقة ايجاب (قوله فلاكثر ان يجاب بما  
يجاب به النفي) اى وحينئذ فيجاب بلى لابنهم ليحصل الاقرار بما بعد النفي (قوله ان يجاب بما يجاب به  
الايجاب) اى وحينئذ فيجاب بنعم لا بلى (قوله انه لا يجوز بعده دخول أحد الخ) اى ولو كان معناه نفيا  
لجاز دخول أحد والاستثناء المفرغ بعد لان أحد والاستثناء المفرغ لا يعان الا بعد نفي (قوله أستم ترون)  
أى تعرفون (قوله نعم) اى فامن اللبس جاء من علمهم أن النبي عليه السلام يعلم أن مرادهم بقولهم نعم  
ان ترى لهم ذلك فقد أجابوا النفي المسبوق بالاستفهام التقرير بما يجاب به الايجاب وهو نعم نظر الله معنى لعدم  
اللبس (قوله جدر) بوزن جعفر (قوله فذلك) اى جمع الليل له ولا مخرج وتدان وتقريب لثامنها  
(قوله نعم الخ) اى فالمعنى الليل يجمع مع أم عمرو (قوله وعلى ذلك) اى على ما ذكر من جواز اجابة النفي  
المسبوق بالاستفهام التقرير بما يجاب به الايجاب اذا امن اللبس مراعاة للمعنى جرى الخ والحاصل أن  
ما تقدم من ان نعم بعد النفي تقرر محمول على ما اذا كان النفي غير مسبوق باستفهام تقرير يرى بان لم يسبق  
باستفهام اصلا أو سبق باستفهام حقيقى وكلام سيويه فيما اذا وقع قبل النفي استفهام تقرير يرى فهو ايجاب  
معنى فلا معارضة (قوله جرى كلام سيويه) اى فتقول سيويه للحصم أستم تغفل كذا معناه أنت تغفل  
كذا وقول الحصم له نعم معناه افعل كذا (قوله وقال ابن هشام) كلام ابن هشام في موضع المسبق وليس  
رائد اعليه (قوله التقرير) اى الاستفهام التقرير يرى المسبوق بالنفي (قوله في الجواب) اى من حيث الجواب  
وقوله مجرى النفي المحض اى في جواز اجابته بنعم وبلى (قوله في تصديقه نعم) اى لم تعطني (قوله وفي تكذيبه)  
أى تصديره ايجابا لانه لنعوض نفية فتقوله بلى اى أعطيتني (قوله وذلك) اى ويبان كونهم اجرو مجرى النفي  
المحض وان كان ايجابا في المعنى (قوله فيما تدعيه) اى من الاعطاء (قوله وقد يخالفك) اى بان يكون معترفا  
بعدم الاعطاء (قوله هل أراد نعم) اى فيكون مخالفا (قوله أو نعم أعطيتني) اى فيكون موافقا لما يدعيه (قوله  
فلذلك) اى لاجل الاحتمال أجابوه على اللفظ اى أناطوا الجواب بمراعاة اللفظ ولم يلتفتوا للمعنى بحيث  
يكون معنى نعم الايجاب (قوله على اللفظ) اى مراعاة اللفظ السؤال (قوله ولم يلتفتوا للمعنى) اعنى الايجاب  
(قوله وأمانع في بيت جدر الخ) هذا جواب عما يقال حيث أناطوا الجواب بمراعاة اللفظ فقطضاء أن يكون  
معنى نعم في بيت جدر أن الليل لم يجمع مع أم عمرو ومع أن المراد أنه يجمع معهما فلم يكن الجواب منوطا بمراعاة  
اللفظ بل بمراعاة المعنى وحاصل الجواب أن نعم ليست جوابا للسؤال المتقدم حتى يكون مراعى فيه المعنى بل  
جواب بقدر (قوله فجواب غير مذكور) اى فهو جواب لقوله في نفسه الليل يجمع مع أم عمرو فاجاب  
بقوله نعم فتقوله نعم ليس جوابا لقوله المسد كور ليس الليل الخ ومن هذا يعلم أن قول الحبيب للطارق للباب نعم  
جواب لسؤال مقدر فكان الطارق حين طرق قال أنت حاضر فاجابه بقوله نعم أنا حاضر (قوله في اعتقاده)  
أى في نفسه (قوله و جاز ذلك) اى اجابة غير المذكور (قوله قلت الخ) هذا الاحتمال منقول عن الشيخ أبي  
حيان فاعل المصنف لم يطالع عليه (قوله أو لقوله) اى جواب لقوله (قوله قال) اى ابن هشام (قوله وأما قول  
الانصار الخ) هذا جواب عما يقال ان قول الانصار قد أناطوا فيه الجواب بمراعاة المعنى لا باللفظ وحاصل الجواب

وام عمرو وأرى الهلال البيت وقدمه عليه (قلت) أو لقوله  
فذلك بنات داني وهو أحسن قال وأما قول الانصار فجاء زوال اللبس

لأنه قد علم أنهم يريدون نعم نعرف لهم ذلك وعلى هذا يحتمل استعمال سيديويه لها بعد ١١ التقرير اه ويشعر على هذا انه لواجب

الستر بكم بنعم لم يكف في  
الاقرار لان الله سبحانه وتعالى  
اوجب في الاقرار بما يشعق  
بالربوبية العبارة التي لا تحتمل  
غير المعنى المراد من المقر  
ولهذا لا يدخل في الاسلام  
بقوله لا اله الا الله برفع اله  
لا حتماله لنفي الوحدة فقط  
ولعل ابن عباس رضي الله  
عنهما انما قال انهم لو قالوا  
نعم لم يكن اقرارا كافيا وجوز  
الشوايين ان يكون مراده  
أنهم لو قالوا نعم جوابا  
للملفوظ به على ما هو الاصح  
لكان كفرا اذا لاصل تطابق  
الجواب والسؤل لفظا وفيه  
نظر لان التكفير لا يكون  
بالاحتمال

أن محل اناطة الجواب باللفظ وعدم مراعاة المعنى اذ الم يؤمن اللبس فان آمن جازم راعاه كما في كلام الانصار  
(قوله لانه) اي النبي صلى الله عليه وسلم وقوله انهم يريدون أي بقولهم نعم (قوله وعلى هذا يحتمل الخ) اي على  
مراعاة المعنى في الجواب لان اللبس يحتمل استعمال سيديويه لان فيه قرينة مزيلة للبس وتكون القصد الزام  
الخصم (قوله لان الله سبحانه وتعالى الخ) قد يقال ان الله عالم بالقصد من قولهم نعم اي أنت ربنا فحينئذ  
يكون ذلك كافيا كما أن لا اله الا الله يكون كافيا بالنسبة لما عند الله حيث كان قصده في الجنس الا ان يقال  
ان وجوب العبارة الصريحة من حيث انها قاطعة لبعض الاحتمالات التي يعتقد بها بعض الكفرة تأمل (قوله  
غير المعنى المراد) أي ونعم جوابا بالستر بكم تحتمل احتمالين يحتمل أن يكون المعنى لستر بنا نظرا  
لكون الجواب منوطا باللفظ ويحتمل أن المعنى أنت ربنا نظرا لكون الجواب منوطا بالمعنى (قوله لنفي  
الوحدة) أي بخلاف لا اله الا اله فانها لنفي الجنس وقوله لنفي الوحدة أي فيحتمل انه انما نفي الاله الواحد غير الله  
ولم ينف الهين فأكثر (قوله ولعل ابن عباس الخ) جواب عما يقال قد علم من كلامك انهم لو قالوا نعم كان  
اللفظ غير كاف في الاقرار لكون اللفظ محتملا للكفر وعدمه ومن المعلوم ان المحتمل لا يوجب الردة والكفر  
فكيف يقول ابن عباس لو قالوا نعم الكفر وا (قوله انما قال الخ) أي ولم يصدر منه أنهم لو قالوا نعم كفروا لكن  
يرد على المصنف بأنه بمجرد الاحتمال العقلي كيف يرد به على العلماء النافقين ذلك هنه (قوله مراده) أي  
مراد ابن عباس أي على تسليم انه قال لو قالوا نعم الكفر وا (قوله جوابا للملفوظ) أي فاصدين اجابة اللفظ  
(قوله اذا لاصل) اه لا لكون اجابة اللفظ أفصح (قوله لا يكون بالاحتمال) اي لانهم اذا قالوا نعم يحتمل أن  
يكونوا أناطوا الجواب باللفظ ويحتمل ان يكونوا أناطوه بالمعنى وفيه أن الموضوع أنهم أجابوا بنعم فاصدين  
اجابة اللفظ فتأمل

### \* (حرف الهاء) \*

(قوله الهاء مفردة) اي التي لم يتصل بها ألف ولا واو ونحوه وبه وفيه واياه (قوله أن تكون ضميرا) أي فالضمير  
الهاء والواو مقوية للحركة وقال الزجاج مجموعهما هو الضمير وهذه الواو وانما تكون اذا وقعت الهاء بعد  
محررك نحو قال له صاحبه اما ان وقعت بعد ساكن معتدل فاختار فيه اختلاس الحركة نحو فيه وعليه وكذا ان  
كان صحيحا على الاصح نحو منه وعنه وموقرا ابن كثير بالاشباع فيها وكذا حذف في قوله تعالى فيه ممانا (قوله  
للغائب) اي دالا على ذات الغائب (قوله قال له صاحبه وهو يحاوره) أي فالاول مجرور باللام والثاني بالاضافة  
والثالث مفعول (قوله للغيبة) أي حرف يوثق به ليدل على غيبة مرجع الضمير الذي هو اياه وهذا بناء على  
أن الضمير اياه وحدها (قوله واصالها) اي هاء السكت اي الغالب ان توقف عليها (قوله لبيان حركة) اي لانه لو  
وقف بدون الهاء لحذفت الحركة وأما الحرف فلعل المراد ببيانه امتداده لسكون الهاء أو المراد ببيان حاله من أنه  
ألف الذببة فلهذا توهم مع حذفها ان الالف مبدلة من تنوين مثلا (قوله نحو ما هيته) اراد بنحوها ما كان  
محرر كبحرته غير اعرابية ولا شبهة بها فلا تتصل بنحو لا رجحان لان حركته وان لم تكن اعرابية الا انها شبهة  
بالاعراب من حيث العروض وكذا المبني لفظه عند الاضافة كقبول وبعد (قوله ور بما وصلت بنية الوقف)  
اي يوثق بها في الوصل كالهائي الوقف اي بان ينطق بها ساكنة لكن توصل الكلام ببعضه ببعض ولا تقف في  
السكون انما هو بنية الوقف عليها (قوله واتى صواحب الخ) يحتمل ان يكون صواحبها مر فوعا على انه فاعل  
يأتي ويحتمل ان يكون منصوبا على انه مفعول به والفاعل ضمير يعود على الشخص المحدث عنه هذه القصة  
ومخاعطى ومضارعه ويخضع بالفتح والكسر والمودعة مفعول ثان قد علم لان ذكره اهاهم وغير نامة مفعول اول  
وجفانهاهم ترك مودتنا (قوله هذا الذي) أي فالاصل اذا الذي (قوله أن لا تعد هذه) أي الهاء الموجودة  
هنا من اقسام الهاء المفردة لانه ليس باصل بل مبدلة والكلام في المفردة اصاله وقد يقال ان المصنف قد ذكر في

### \* (حرف الهاء) \*

الهاء المفردة على خمسة أوجه  
أحدها أن تكون ضميرا  
للغائب وتستهمل في موضعي  
الجر والنصب نحو قال له  
صاحبه وهو يحاوره والثاني  
أن تكون حرفا للغيبة وهي  
الهاء في اياه فالتحقيق انهما  
حرف لجر بمعنى الغيبة وان  
الضمير اياه وحدها والثالث  
هاء السكت وهي اللاحقة  
لبيان حركة أو حرف نحو  
ما هيته ونحوها هاهنا وازيداه  
واصلها أن توقف عليها ور بما  
وصلت بنية الوقف والرابع  
المبدلة من همزة الاستفهام  
كقوله

وأتى صواحبها فقلان هذا الذي مخ المودة غير ناو جفانا والتعقبي أن لا تعد هذه

لأنهم ليست بأصل على أن بعضهم زعم أن الأصل هذا خذفت الالف والخامس هاء التانيث نحو رجعت في الوقف وهو قول الكوفيين زعموا أنها  
الأصل وأن التاء في الوصل يدل منها وعكس ذلك ١٢ البصريون والتحقيق أن لا تعدوا قولنا بقول الكوفيين لأنها جزء كلمة لا كلمة \* (ها) \*

على ثلاثة أوجه أحدها  
أن تكون اسما للفعل وهو  
خخذ ويجوز مد ألفها  
ويستعملان بكاف الخطاب  
وبدون أو يجوز في الممدودة  
أن يستغنى عن الكاف  
بتصريف ههمزة تصاريف  
الكاف فيقال هاء للمذكر  
بالفتح وهاه للمؤنث بالكسر  
وهاؤ ماوهاؤن وهاؤم ومنه  
هاؤم اقرؤا كتابيه والثاني  
أن تكون ضميرا للمؤنث  
فتستعمل بجرورة الموضع  
ومصوبته نحو فإلهما  
فجورها ونقواها والثالث  
أن تكون للتنبيه فتدخل  
على أربعة أحدها الإشارة  
غير المختصة بالبعد نحو هذا  
بختلاف ثم وهنابالتشديد  
وهناك والثاني ضمير الرفع  
المخبر عنه باسم إشارة نحو  
هاؤ ثم أولاء وقيل إنما كانت  
داخله على الإشارة فقدمت  
فرد نحوها أنتم هؤلاء فاجيب  
بانهم أعيدت توكيدا والثالث  
نعت أي في النداء نحو يا أيها  
الرجل وهي في هذا واجبة  
للتنبيه على أنه المقصود  
بالنداء قبل وللتعويض عما  
نضاف إليه أي ويجوز في  
هذه في لغة بني أسد أن تحذف  
ألفها وان تضم هاؤها اتباعا  
وعليه قراءة ابن عامر آيه  
المؤمنون آيه الثقلان بضم

حرف الالف بجى أ ل للاستغناء وهمزته بدل من الهاء الأصلية فيرد عليه اه دما ميني (قوله لأنها ليست  
بأصل) أي بل هي مبدلة من الهمزة التي للاستغناء (قوله أن الأصل هذا) أي فإلهاء للتنبيه داخله على اسم  
الإشارة وقوله خذفت الالف أي الواقعة بعد الهاء وقبل اسم الإشارة (قوله زعموا أنها) أي الهاء (قوله وعكس  
ذلك البصريون) أي لأن الأصل في الكلام عدم الوقف فأبدلت التاء في الوقف هاء فالتاء أصل والهاء فرع  
لأن الوصل أصل بالنسبة للوقف (قوله أن لا تعد) أي هاء التانيث من أقسام الهاء المفردة (قوله لأنها جزء كلمة)  
نص الرضي على أن هاء التانيث كلمة ركبت مع ما دخلت عليه فصارتا الشدة الامتزاج كلمة واحدة ومثلها ياء النسب  
\* (ها) \*

(قوله ويجوز مد ألفها) أي مدامتصلا كما أن فيها ان مكأكم فيه منفصل وقوله ويجوز أي يجوز ذلك  
كما يجوز القصص فنقول هاوهاؤنا وقوله ويستعملان أي المقصورة والممدودة فنقول هاؤ هاؤ هاؤ هاؤ  
أربع لغات (قوله وهاؤما) أي للمثنى مذكرا أو مؤنثا (قوله وهاؤم) أي للجمع المذكور فهاه اسم فعل وم حرف  
دال على جماعة الذكور وكذا يقال في الباقي (قوله وهاؤن) أي بتشديد نون النسوة العلامة كضربكن (قوله  
فتدخل على أربعة) حتى الزخشرى في المفصل أنه يقال هاء ان يدامنطلق وهاه فعل كذا وهذا ليس شيئا من  
الأربعة التي ذكرها المصنف لكن قال الرضي لم أعثر لذلك على شاهد وهو عجيب فإن الزخشرى أنشد في  
المفصل قول النابغة

ها ان تاعذرة ان لم تكن قبلت \* فان صاحبها قد تاه في البلد

وهذا شاهد على دخولها على الجملة الاسمية مثل ها ان يدامنطلق الآن المستند اليه في البيت اسم إشارة فعمل  
الرضي يقول ان هذا لا يصلح شاهد لدخولها على الاسمية الحالية من اسم الإشارة تأمله والعذرة بكسر العين  
المهملة نوع من الاعتذار وتاه ذهب متعبا اه دما ميني (قوله بخلاف ثم وهنابالتشديد) المدار على التشديد في النون  
وأما الهاء فيجوز فتحها وضمتها (قوله بالتشديد) أي فلا يقول هاؤم ولا هاهاؤ ولا هاهاؤن لأنها كلها البعيد (قوله  
فرد نحوها أنتم) أي فانه لو كانت ها داخله على الضمير المرفوع داخله في الأصل على اسم الإشارة للزوم أن  
اسم الإشارة تدخل عليه ها ان وهو لا يصح (قوله نعت أي في النداء) أي فاي منادى ميني على الضم والهاء للتنبيه  
والرجل نعت أي وقوله واجبة للتنبيه على أنه المقصود بالنداء أي فإلهاء بالنداء إنما هو النعت لأي ولكن  
لما كان لا يمكن مناداه لما فيه من الجمع بين يا أو أي بأي توصل لندائه (قوله يا أيها الرجل) قال الاخفش  
الرجل ليس نعتا لا يبل هو خبر لم حذف وأي موصولة والجملة صلة ووجب حذف هذا المبتدأ المناسبة للتخفيف  
للمنادي كذا في الرضي ونقله ملا على قاري والاشموني عنه وزاد الاشموني وعن ابن كيسان والكوفيين أن  
اسم الإشارة مقدر بـ هاء الهاء (قوله قبل وللتعويض) أي أن الهاء تدخل على نعت أي في النداء للتنبيه  
وللتعويض فهي للامر من (قوله وان تضم هاؤها) هذا هو محط الجواز وأما حذف الالف فهو واجب اتفاقا  
للساكنين وقوله اتباعا أي لضمية أي (قوله بضم الهاء في الوصل) أي وأما في الوقف فتسكن الهاء ولا تضم  
(قوله عند حذف الحرف) أي حرف القسم أعني الواو والباء والتاء فإذا حذف الحرف أثبت بالهاء وظاهر  
كلام الشيخ خالد في شرح السحرومية أن الهاء هنا حرف قسم وانها بدل من التاء وهو أولى لسلاسة من حذف  
الجار وابقاء عمله وان كان ما ذكره المصنف أولى لأن الالبق بالحروف عدم التصريف (قوله بقطع الهمزة)  
أي بان تقول ها الله أو ها الله وقوله ووصلها أي بان تقول ها الله أو تقول ها الله هذه هي الأربعة أحوال

\* (هل) \*

الهاء في الوصل والرابع اسم الله تعالى في القسم عند حذف الحرف يقال هاء الله بقطع الهمزة وصلها وكلاهما مع اثبات  
الف ها وحذفها \* (هل) \* حرف موضوع

اطلب التصديق الايجابي دون التصور وودون التصديق السلبي فيمتنع نحو هل زيد اضربت ١٣ لان تقديم الاسم يشعر بحصول التصديق

(قوله التصديق الايجابي) اي طلب ادراك وقوع النسبة أو لا وقوعها (قوله وودون التصديق السلبي) يعني انها لا تدخل على سلب فلا ينافي انها عند دخولها على الايجاب لطلب التصديق مطلقا اذ يصح جواها بالنفي بلا مثلا تدبر فان هنا وهما منه عليه المحلى في شرح جمع الجوامع (قوله يشعر بحصول التصديق) أى فهو عالم بأنه حصل منك ضرب ولكن لم يعلم وقوعه على من من الاشخاص وقوله يشعر بحصول الخ أى وهل لا يطلب بها التخصيص وانما يطلب بها حصول النسبة فهو من طلب تحصيل الحاصل وهذا ممنوع والذي فاه في متن التخصيص ان هذا قبيح لا ممنوع قال بعض شراحه ولذا لم يمنع لاحتمال ان زيدا مفعول المحذوف هو المستفهم عنه تصديقا وان الاصل هل ضربت زيد اضربت ولكن لما كان احتمالا مرجوحا لما فيه من حذف عامل المفعول الاول وحذف معمول العامل الثاني كان ذلك قبيحا وقبل انما لم يمنع لان التقديم مجرد الاهتمام ورد السعد بأنه لا وجه للقيح حيثئذ والزم قبح وجه الحبيب انتهى على أن التقديم مجرد الاهتمام ولا فائله (قوله اذا أريد بام المتصلة) أى لانها الطلب تعيين أحد الامرين وذلك انما يكون بعد التصديق بالنسبة وحيثئذ فلا يصح معادلتها هل التي يطلب بها التصديق لما بين حصول التصديق وطلبه من المنافاة وانما تعادل الهمزة التي لطلب التصور (قوله اذا أريد بام المتصلة) أى وذلك لان أم المتصلة لتعيين أحد الامرين فهي خاصة بالتصور بمنزلة أى وذلك لا يكون الا بعد تصديق باصل الحكم والتردد في تعيين شئ من الاجزاء فيجب أن تكون معادلتها الهمزة الطالبة للتصور دون هل الطالبة للتصديق لما بين حصول التصديق وطلبه من المنافاة ويصح مقابلة هل بام المتصلة لانها اضراب من حكم وطلب حكم آخر فلا تنافيها هل الطالبة للتصديق وعلى هذا اذا أردت المنقطعة في المثال وقدرت ما بعدها جاز وهذا كله مبنى على أن هل مقصورة على طلب التصديق وقد أسلفنا في الكلام على الالف المفردة أن ابن مالك قال ان هل تأتي بمعنى الهمزة لطلب التصديق والتصور وحيثئذ فتعادلها أم المتصلة كحديث هل تزوجت بكرا أم ثيبا اه دما مبنى (قوله أم المنقطعة) أى فهي من أدوات الاستفهام الحق انها حرف اضراب وانما ان أفادت استفهاما حقيقيا فهو اما من الأدوات الموجودة أو المقدرة وليست أداة استفهام أصلا (قوله لا غير) قد سبق له أن لا غير لحن ولكن قد وقع له ذلك كثيرا (قوله وأعم من الجميع الهمزة) خرجت الهمزة لانها حرف وسماى انها مشتركة (قوله اختصاصها بالايجاب) اي بخلاف الهمزة فانها تدخل على الايجاب والسلب (قوله بخلاف الهمزة) اي فلا يمنع دخولها على المنفى (قوله الاطعان الاقرسان الخ) تمامه \* الانحشؤ كم حول التناذر \* (قوله بخلاف الهمزة) أى فانها ليست بلازم أن تخلصه للاستقبال (قوله نحو أظنه قائما) أى في الحال لان الظن حالى ولا يصح أن تقول هل تظنه لان هل للاستقبال والظن حالى لاستقبال (قوله بالاستقبال) كانه توهم ان الاستفهام عن جهل والمستقبل مجهول وأما الماضي والحال فقد وقعوا وعلمنا وفيه انه لا يلزم أن يعلمها كل أحد (قوله فسهو) اي لان المستفهم عنه قد يكون ماضيا وقد يكون حاليا نحو أظن زيدا قائما (قوله الاحلاف) جمع حلف وهو المعاهد أى الذى يعاهدك على التعاضد والتناصر وذيان بذال معجمة مضمومة وقد تكسر أبو قبيلة من قيس ومقسم يضم الميم اي كل اقسام فهو مصدر ميمى من الرباعى وهو أقسم يقول أبلغ قبيلة ذبيان وحلفاءها هل حلفتم على ابرام حبل الصلح والتناصر كل حلف ففخر جوامع الحنث وبعد هذا البيت فلا تكتفون الله ما في صدوركم \* ليخفى ومهما يكتم الله يعلم يريد ان الله عالم بالحقائق والسرائر ولا يخفى عليه شئ من ضمائر العباد فلا يخفى والغدر ونقض العهد فانكم ان اظهرتموه علم الله وفي هذا البيت تعدية كتم للمفعول الثانى بنفسه (قوله ولا على اسم الخ) اي فلا تقول هل زيد اضربت وان كان على تقدير الفعل لانها اذا رأت الفعل في حينها لم ترض الابعانقة في صريح اللفظ عند سيوبه (قوله أن ذكرتم) كر والمثال اشارة الى أنه لا فرق بين عدم فصلها من الشرط وفصلها

بنفس النسبة ونحو هل زيد قائم ام عسروا اذا أريد بام المتصلة وهل لم يقم زيد وتظيرها في الاختصاص بطلب التصديق ام المنقطعة وعكسها أم المتصلة وجميع أسماء الاستفهام فانهم لطلب التصور لا غير وأعم من الجميع الهمزة فانها مشتركة بين الطالبين وتفرق هل من الهمزة من عشرة أوجه أحدها اختصاصها بالتصديق والثاني اختصاصها بالايجاب تقول هل زيد قائم ويمتنع هل لم يقم بخلاف الهمزة نحو ألم نشرح ألن يكفيكم أليس الله بكاف عبده وقال

\* الاطعان الاقرسان عادية \* والثالث تخصيصه بالماضى بالاستقبال نحو هل تسافر بخلاف الهمزة نحو أظنه قائما وأما قول ابن سيده في شرح الجلى لا يكون الفعل المستفهم منه الاستقبال فهو قال الله سبحانه وتعالى فهل وجدتم ما وعد ربكم حقوا وقال زهير في مبلغ الاحلاف عفى رسالة وذيان هل أقسمتموه كل مقسم \* الرابع والخامس والسادس أنها لا تدخل على الشرط ولا على ان ولا على اسم بعده فعل في الاختيار بخلاف الهمزة بدليل أفئن مت فهم الخالدون أفئن ذكرتم

أنتك لانت يوسف أبشرنا واحد بانتيه ١٤ والسابع والثامن انهما تفتح بعد العاطف لاقبله وبعدهم نحو قولهم لك الا القوم الفاسقون

وفي الحديث وهل ترك لنا عقيل من رباع وقال ليت شعري هل شم هل آتينهم أو يحولن دون ذلك جسام وقال تعالى قل هل يستوي الاعى والبصير أم هل تستوي الظلمات والنور \* التاسع أنهم أرادوا الاستفهام بالنفي ولذلك دخلت على الخبر بعدها الا في نحو هل جزاء الاحسان الا الاحسان والباء في قوله

ألا هل أخو عيش لن يبداهم وصح العطف في قوله \* وان شغاني عبدة مهراقة \*

وهل عند رسم دارس من معول ادلايه عطف الانشاء على الخبر (فان قلت) قد مر لك في صدر الكتاب ان الهمزة تأتي لمثل ذلك مثل أفأصفاكم ربكم بالبنيين ألا ترى أن الواقع انه سبحانه لم يفهم بذلك (قلت) انما مر انما الانكار على مدعى ذلك ويلزم من ذلك الانتفاء لانهم للنفي ابتداء ولهذا لا يجوز أنام الا يزيد كما يجوز هل قام الا يزيد فهل على الرسل الا البلاغ هل ينظرون الا الساعة وقد يكون الانكار مقتضيا لوقوع الفعل على العكس من هذا وذلك اذا كان بمعنى ما كان ينبغي لك أن تفعل نحو أنضرب زيدا وهو أخوك ويتلخص أن الانكار على ثلاثة أوجه انكار على من ادعى وقوع الشيء ويلزم من هذا النفي وانكار على من أوقع الشيء ويختصان بالهمزة وانكار لوقوع الشيء وهذا هو معنى النفي وهو الذي تنفر به هل عن الهمزة

منه بالفاء مثلا (قوله أنتك لانت يوسف) دخلت هنا على ان واما فيما قبلهما من المثالين فقد دخلت على الشرط (قوله انها) أى هل تقع بعد العاطف أى بخلاف الهمزة فليست مثلها بل تقع قبل العاطف نحو أفأصفاكم ربكم وقبل أم (قوله وفي الحديث الخ) قاله صلى الله عليه وسلم وهو متوجه لكمة عام الحديثية وقبل له أين المنزل (قوله وهل ترك لنا عقيل) هو أخو سيدنا على شقيقه وكذلك طالب وجعفر الطيار واكبر الاربعة طالب ثم عقيل ثم جعفر ثم على وكلهم صحابة الا طالب فقد مات كافرا (قوله ليت شعري) أى ليتنى أشعر وأعلم هل آتينهم ثم هل آتينهم وهذا تو كيد للدول (قوله انها أرادوا الاستفهام بها) الباء في بالاستفهام للبدل أى انها تارة للنفي بدل ما وضعت له أعنى الاستفهام فاستعملها في النفي حيث لا يجوز لانه استعمال في غير ما وضع له وسيأتي ما يخالفه (قوله ولذلك دخلت على الخبر) أى خبر المبتدأ أى لان الا والباء لا يدخلان على الخبر الا في خبر النفي (قوله والباء في قوله) ظاهره هذا انه لولا أن النفي يراهم لم ترد الباء في الخبر وعلى هذا فلا تترادف في نحو قولك هل زيد قائم اذا أردت الاستفهام السابق وفيه نظر فقد قال المصنف في حرف الباء ان زيادتها في الخبر الغير الموجب ينقاس والاستفهام عندهم من قبيل غير الموجب اه دما بينى قال الشنقى ليس الاستفهام عندهم من قبيل غير الموجب في كل موضع وانما هو من قبيله في مواضع صرحوا فيها بذلك ولم يصرحوا منها هنا بشئ فالاصل انه ليس منه الا بدليل (قوله الا هل أخو عيش الخ) هو للفرزدق يرمى جريرا وقومه باتيان الاتن وصدده \* يقول اذا اقلولى عليها وأقردت \* اقلولى ارتفع وأقردت سكنت وقبل البيت

وايس كايبي اذا جن ليله \* اذالم يذق طعم الا نان بنام (قوله ادلايه عطف الخ) علة للمعلل مع علته أو علة لمحذوف أى وانما قلنا بصحة العطف حيث نثذ (قوله ادلايه عطف الانشاء على الخبر) أى فلما جعلت هل للنفي كان ذلك من عطف الخبر على الخبر (قوله لمثل ذلك) أى المعنى فيراد بالاستفهام بها النفي (قوله لم يفهم) أى لم يفهم بالبنيين أى فهو نفي (قوله على مدعى ذلك) أى اصفاكم بالبنيين (قوله لأنها للنفي ابتداء) أى وانما للنفي لزومى بخلاف هل فانها تستعمل للنفي ابتداء وهذا يخالف قولهم سابقا استعمال هل في النفي مجازا ويحجب بانه لا منافاة أصلا لان هل موضوع للاستفهام ثم فصات واستعملت في النفي ابتداء من غير واسطة انكار بخلاف الهمزة فانها جعلت أولا لانكار ويلزم من ذلك النفي والحاصل أن الهمزة تستعمل في الانكار ويلزمها النفي فدلالته على النفي بواسطة استعمالها في الانكار بخلاف هل فانها تستعمل في النفي ابتداء بدل الاستفهام فدلالته على النفي بلا واسطة وهذا لا يقتضى ان هل موضوع للنفي ولا يخالف قوله ان هل يراهم بالاستفهام بها النفي المفيد أن دلالتها على النفي ليس ابتداء بل بواسطة لما علمت ان الباء للبدل كذا أجاب الشنقى عن اعتراض الدماميني بالمنافاة قوله هل الاظهر رحمه على ظاهره هنا وان اصل فيها الاستفهام وقد يراهم بالنفي الاستفهام مجازا أى ان النفي متفرع على الاستفهام وهذا كقولهم المراد بالاستفهام الانكار ولا ينافى قوله انها للنفي ابتداء لان معناها بقرينة المقابل من غير واسطة الانكار على من ادعى وقوع الفعل وهذا لا ينافى التفرع على الاستفهام (قوله ولهذا) أى لكون الهمزة لانكار لان النفي وانما هو لزومى لا يجوز الخ أى لان الاستثناء المفرغ انما يكون بعد النفي (قوله مقتضى لوقوع الفعل) أى بخلاف ما سبق فانه مقتضى لعدم وقوع الفعل (قوله على العكس) أى بان كان الاستفهام للتوبيخ وذلك لانه لا يوجب الاعلى ما حصل وقوله من هذا أى المذكور سابقا وقوله من هذا أى الانكار على دعوى الثبوت (قوله انكار على من ادعى وقوع الشيء) أى كالانكار على من ادعى ان الله خصهم بالبنيين (قوله انكار على من ادعى الخ) أى كفى قوله تعالى أفأصفاكم ربكم (قوله وانكار على من أوقع الشيء) أى كالانكار على من ضرب أخاه أو شتم أباه ويلزم من هذا ثبوت الفعل (قوله وانكار) أى نفي لوقوع الشيء أى نفي ذلك الشيء كفى هل جزاء

ثلاثة أوجه انكار على من ادعى وقوع الشيء ويلزم من هذا النفي وانكار على من أوقع الشيء ويختصان بالهمزة وانكار لوقوع الشيء وهذا هو معنى النفي وهو الذي تنفر به هل عن الهمزة الاحسان

العاشر انها تأتي بمعنى قد وذلك مع الفعل وبذلك تفسر قوله تعالى هل أتى على الانسان حين من الدهر جماعته منهم ابن عباس رضي الله عنهما  
والسكسائي والفراء والمبرد قال في مقتضيه هل للاستفهام نحو هل جاء زيد وتكون بمنزلة قد نحو قوله جل اسمه هل أتى على الانسان اه وبالف  
الزخشي فزعم أنها ابداء بمعنى قد وأن الاستفهام انما هو مستفاد من همزة مقدرة معها ونقله ١٥ في الفصل عن سيديوه فقال وعند سيديوه

ان هل بمعنى قد الا انهم تركوا  
الالف قبلها لانها لا تقع الا في  
الاستفهام وقد جاء دخولها  
عليها في قوله

سائل فوارس يروع بشدتنا  
أهل رأونا بسفح القاع ذي  
الاكم \* اه ولو كان كإزهم  
لم تدخل الالف على الفعل كقد  
وثبت في كتاب سيديوه ما نقله  
ههنا كره في باب أم المتصلة  
ولكن فيه أيضا ما قد يخالفه  
فانه قال في باب عدة ما يكون  
عليه السكك مانص وهو هل  
وهي للاستفهام لم يزد على  
ذلك وقال الزخشي في  
كشافه هل أتى أي أددأت

على معنى التقرير والتقرير  
جميعا أي أتى على الانسان  
قبل زمان قريب طائفة من  
الزمان الطويل الممتد لم يكن  
فيه شيأ مذكور ابل شيأ  
منسيا ناطقة في الاصلا والمرا  
بالانسان الجنس بدليل انا  
خلقة الانسان من نطفة اه  
وقسرها غيره بقدر خاصة ولم  
يحم لوا قد على معنى التقرير  
بل على معنى التحقيق وقال  
بعضهم معناها التوقع وكأنه  
قبل لقوم يتوقعون الخبر عا  
أتى على الانسان وهو آدم  
عليه الصلا والسلام قال  
والحين زمن كونه طينا وفي

الاحسان الا الاحسان أي ما جزاء الاحسان شيء الا الاحسان (قوله أنه أتى بمعنى قد) أي بخلاف الهمزة  
فلا تأتي لذلك (قوله هل أتى على الانسان) أي قد أتى فلا يصح جعلها للاستفهام الحقيقي لأن الله تعالى عالم  
بكون الانسان أتى عليه حين من الدهر كان فيه غير مذكور (قوله قال) أي المبرد (قوله أنها أبدا) أي  
سواء دخلت على فعل أو دخلت على اسم (قوله ونقله) أي نقل الزخشي كونها بمعنى قد دائما وحاصل كلامه  
أن هل بمعنى قد دائما وأن الاستفهام انما هو مستفاد من همزة مقدرة وانما حذف تلك الهمزة لأن هل  
لا تدخل الالف على شيء مستفهم منه فثبت التسوية في الهمزة وحذف القرينة عليها هل (قوله لانها) أي هل  
لا تدخل الالف على شيء مستفهم عنه (قوله لانها لا تقع الا في الاستفهام) أي في الكلام الذي فيه الاستفهام بهمزة  
لاجل كما يتوهم (قوله سائل) أي أسأل والباء في قوله بشدتنا بمعنى عن والشدة بالفتح الجملة الواحدة في  
الحرب (١) وسفح الجبل أعلاه حيث يسفح فيه الماء والقاع المستوي من الارض والاكم جمع أكمة وهي  
التل من حجارة واحدة (قوله ولو كان الخ) أي ولو كان الواقع كإزهم الزخشي (قوله وثبت الخ) كذا  
في نسخة وفي نسخة أخرى ولم أرف في كتاب سيديوه ما نقله منه انما قال في باب عدة الخ قال الدماميني وأظن أن  
الصحيحة من النسختين الثانية بدليل قوله في الدليل الثاني الا أتى وقدمضي أن سيديوه لم يقل ذلك اه  
لكن الواقع هو النسخة الاولى فان سيديوه ذكر في باب أم المتصلة مانصه وكذلك هل انما تكون بمنزلة قد الا  
أنهم تركوا الالف اذا كانت لا تقع الا في الاستفهام فكان المصنف رأى الصواب فابدل النسخة الثانية بالاولى  
وغفل عما يأتي في الدليل الثاني (قوله ما نقله عنه) أي ما نقله الزخشي عن سيديوه (قوله ولكن فيه  
أيضا) أي ولكن ثبت في كتاب سيديوه (قوله فانه قال في باب عدة) أي فانه قال في باب عدة ما يتركب منه  
السكك من السككات (قوله ولم يزد على ذلك) أي بحيث يقول وهي للاستفهام وبمعنى قد (قوله ولم يزد  
أي سيديوه على ذلك أي وهذا يخالف ما ذكره في باب أم المتصلة الذي نقله عنه الزخشي وقد يقال معنى قوله  
وهي للاستفهام أي ان الكلام معها على الاستفهام وذلك لتقدير الالف فلا تنافي (قوله أي أددأت) أي  
بالمهمزة إشارة للاستفهام التقريري فقوله على معنى التقرير أي المستفاد من الهمزة المقدرة دائما على كلام  
الزخشي وقوله والتقرير المستفاد من قد (قوله التقرير) أي جعل المخاطب على الاقرار بما بعد الاداة  
ولما كان التقرير ظاهرا في الآية والتقرير فيها خفي تعرض لبيان بقوله أي أتى على الانسان الخ ولو أريد  
بيان الامرين لقبل قروا عترف بأنه أتى الخ (قوله قبل زمان قريب) أي أتى عليه قبل وجوده بزمن قريب طائفة  
الخ (قوله من الزمان الطويل الممتد) أي في الماضي والحاصل أن وجوده بولادته والمراد بالزمان القريب زمن  
جمعه وزمان كونه نطفة في أصلاب الاء طائفة من الزمان الممتد في الماضي (قوله والمراد الجنس) أي والمراد  
بالانسان الجنس الممتد في الافراد أي في بعضها الخروج آدم فانه ليس من نطفة (قوله بدليل الخ) أي فان الخلق  
من النطفة بعض أفراد الانسان لا كلها ألا ترى آدم عليه الصلا والسلام (قوله وفسرها غيره بقدر) أي وهذا  
يوافق ما مشى عليه المصنف اولا في قوله العاشر ولما ذكر المبرد في المقتضب من أن هل تارة تكون للاستفهام  
وتارة تكون بمعنى قد (قوله بل على معنى التحقيق) أي فالمعنى قد أتى على الانسان حين من الدهر لم يكن فيه  
شيأ مذكور لتحقيقه وهذا أقرب في الحل مما قاله الكشاف (قوله وقال بعضهم معناها) أي هل في هذه  
الآية (قوله يتوقعون) أي ينتظرون (قوله لا تتعين لذلك) أي لم ارف قد بل قد تكون مرادفة لها وقد

تسمي بل ابن مالك انه يتعين مرادفة هل له اذا دخلت عليها الهمزة يعني كافي البيت ومفهوما أنها لا تتعين لذلك اذا لم تدخل عليها بل قد تأتي  
لذلك كافي الآية وقد لا تأتي له  
(١) قوله سفح الجبل المناسب سفح القاع وفي الصحاح نطح الجبل أسفله لأعلاه فاضافته للقاع لادنى ملابسة اه

وقد عكس قوم ما قاله الزنجشیری فزعموا ان هل لا تأتي بمعنى قد أصلا وهذا هو الصواب عندی الا لما تمسك ان أثبت ذلك الا أحد ثلاثة أمور  
احدها نفس سیر ابن عباس رضي الله عنهم ما ولله انما أراد أن الاستفهام في الآية للتقرير وليس باستفهام حقيقي وقد صرح بذلك جماعة من  
المفسرين فقال بعضهم هل للاستفهام التقريري والمكروه من أنكر البعث وقد علم أنهم يقولون نعم قدمضي دهر طويل لا انسان فيه  
فيقال لهم فالذي أحدث الناس بعد أن لم ١٦ يكونوا كيف يمتنع عليه احيائهم بعدموتهم وهو معنى قوله تعالى ولقد علمتم النشأة الاولى

فلولا تذكر و ن اي فهل  
تذكر و ن فتعلمون انه من  
أنشأ شيئا بعد أن لم يكن قادر  
على اعادة به بعد عدمه اه  
وقال آخر مثل ذلك الا انه  
فسر الحسين بن زمن التصوير  
في الرحم فقال المعنى ألم يات  
على الناس حين من الدهر  
كانوا فيه نطفاتم علقا ثم مضوا  
الى ان صاروا شيئا مذكورا  
وكذا قال الزجاج الا انه حمل  
الانسان على آدم عليه الصلاة  
والسلام فقال المعنى ألم  
يأت على الانسان حين من  
الدهر كان فيه ترابا وطينا الى  
ان نفخ فيه الروح اه وقال  
بعضهم لا تكون هل للاستفهام  
التقريرى وانما ذلك من  
خصائص الهمزة وليس كما  
قال وذكر جماعة من  
التحويين أن هل تكون بمنزلة  
ان في افادة التوكيد والتحقيق  
وحملوا على ذلك هل في ذلك  
قسم لذى حجر وقد روه  
جوابا للقسم وهو بعيد  
والدليل الثاني قول سيبويه  
الذى شافه العرب وفهم  
مقاصدهم وقد مضى أن  
سيبويه لم يقل ذلك والثالث  
دخول الهمزة عليها في البيت

لا تكون (قوله وقد عكس قوم) هذا رابع الاقوال في هل وحاصلها أن هل نارة تكون بمعنى قد و نارة لا من غير  
تعيين أن تكون داخله عليها الهمزة أولا والثاني انها تكون بمعنى قد دائما الثالث انها تعين كونها بمعنى قد ان  
دخلت عليها الهمزة والا فلا تعين كونها بمعنى نارة تكون و نارة لا تكون الرابع انها لا تكون بمعنى قد  
أصلا (قوله ولعله الخ) حاصله أن تفسير ابن عباس هل بقدر لا يدل على أن قد بمعنى هل لانه يمكن انما فسر هل  
بقدر لانه أراد ان هل للاستفهام التقريري والتقرير معناه التحقيق وهو معنى قد فقد طرق الدلائل الاحتمال  
فسقط الاستدلال به (قوله والمقرر به) أى والمأمور بالاقرار به (قوله من أنكر البعث) أى حيث قالوا أن  
مشتا وكثرا بابا ثنائيا خالق جديد وهم عالمون بأنه قد مضى على الانسان دهر لم يكن شيئا مذكورا فقال لهم هل  
أتى على الانسان الخ فيقولون نعم ثم يتفهم من تقريرهم ذلك الى أن يقال لهم ان الذى أحدث الناس بعد ان لم  
يكونوا كيف يمتنع عليه احيائهم بعدموتهم فقد علمت أن فائدة تقريرهم بما هم عالمون به الانتقال الى  
اقرارهم بالبعث (قوله فيقال لهم) أى في الجواب (قوله مثل ذلك) أى ان هل للتقرير والمقرر من أنكر البعث  
(قوله الا أنه فسر الحسين بن زمن التصوير الخ) أى لا يزن كونه نطفة في أصلاب الإناث (قوله وكذا قال الزجاج)  
أى قال انها للاستفهام التقريري الا انه حمل الانسان على آدم كما ان الاول حمل على غيره كما علمت وفسر الزجاج  
الحسين بن زمن الكون ترايا بخلاف الاول فانه فسر به زمن التصوير في الرحم (قوله وقال بعضهم الخ) القصد من  
نقل ذلك الكلام الرد على من قال من المفسرين ان هل للاستفهام التقريري (قوله وذكر الخ) الاولى تأخيره  
آخر الباب اذ لا مدخل له في الدلائل (قوله هل في ذلك) أى ان في ذلك (قوله جوابا بالقسم) هو قوله والفجر (قوله  
وهو بعيد) أى لفظا لانه لم يعهد أن هل بمعنى ان ومعنى لانه لا يصلح ان يكون جوابا لالاتم به الفائدة لان المعنى  
اقسم بالفجر ان في ذلك القسم قسما الذى عقل فالحق ان هذه الجملة معترضة لقوة القسم بانه كاف لكل ذى  
عقل أو جواب القسم محذوف دل عليه سياق الكلام أى والفجر الخ انكم لتعذبون يا أهل مكة بدليل ألم تر  
كيف فعل ربك بعد الخ (قوله لم يقل ذلك) أى لم يقل ان هل بمعنى قد وفيه ان هذا يخالف ما ذكره سيبويه من أن  
ما نقله الزنجشیری في الفصل عن سيبويه من ان هل بمعنى قد الا انها لم تر كوا الالف قبلها الخ قد ثبت في كتاب  
سيبويه ذكره في باب امثلة (قوله لم يقل ذلك) أى دائما هذا على نسخة وثبت فيما تقدم وأما على نسخة  
ولم أرفى كتاب سيبويه الخ فيرد عليه انه لا يلزم من عدم الروية انه لم يقل ذلك فهذه النسخة يرد عليها هذا الاراد  
وان وافقها قوله وقد مضى الخ (قوله والحرف لا يدخل على مثله) أى بان يكون حرف الاستفهام دخل على حرف  
الاستفهام (قوله في المعنى) أى فوجب حملها على معنى قد (قوله بمعنى بل) أى وهى ليست للاستفهام وهذا القول  
هو الحق خلا لما سبق له من أن أم المقطعة تكون للاستفهام (قوله فلا دليل) أى في البيت على ان هل  
بمعنى قد (قوله فيمكن تخريجه) الاولى ان يقول فالبيت شاذ لما فيه من الجمع بين حرفين للمعنى واحد نظير قوله  
ولا للمهم ابداد واء وظاهر قوله ويمكن تخريجه أى تأويله أى فيكون ليس شاذ ما مع انه حينئذ شاذ (قوله بل  
الذى في البيت) أى بل الجمع بين الحرفين اللذين بمعنى في البيت السابق أسهل منه في هذا البيت (قوله  
لاختلاف اللغتين) أى وهما الهمزة وهى (قوله عن بابه) أى فالباء بمعنى عن وهى مؤكدة لعن (قوله وأحرفا)

والحرف لا يدخل على مثله في المعنى وقد رأيت عن السيرافى أن الرواية الصحيحة أم هل وام هذه منقطعة بمعنى بل فلا دليل وبتقدير  
ثبوت تلك الرواية فالبيت شاذ فيمكن تخريجه على أنه من الجمع بين حرفين بمعنى واحد على سبيل التوكيد كقوله \* ولا للمهم ابداد واء \* بل  
الذى في ذلك البيت أسهل لاختلاف اللغتين وكون احدهما على حرفين فهو كقوله فاصبح لا يسأل عنه من بماله \* أصعدني هالو الهوى أم تصوبا  
\* (هو وفروعه) \* تكون اسماء وهو الغالب وأحرفا في نحو زيد هو الفاضل اذا أعرب فاضلا وقلنا لموضع له من الاعراب و قيل



هي مع القول بذلك اسماء كما قال الاخفش في مخصوصة ونزال اسماء لا محل لها وكافي الالف ١٧ واللام في نحو الضاب اذا قدرناهما اسماء

\* (حرف الواو) \*

الواو المفردة انتهى مجموع  
ما ذكر من ان اسماء الى احد  
عشر الاول العاطفة ومعناها  
مطلق الجمع فتعطف الشيء  
على صاحبها نحو فالتجنيده  
وأصحاب السفينة وعلى سابقه  
نحو ولقد أرسلنا نوحا وابراهيم  
وعلى لاحقه نحو وكذلك نوحى  
اليك والى الذين من قبلك  
وقد اجتمع هذان في ومنك  
ومن نوح وابراهيم وموسى  
وعيسى فعلى هذا اذا قيل قام  
زيد وعمر واحتمل ثلاثة معان  
قال ابن مالك وكونها للمعية  
راجع للترتيب كثير وعكسه  
قليل اه ويجوز أن يكون  
بين متعاطفها تقارب أو تراخ  
نحو انارادوه اليك وجاءوه  
من المرسلين فان الرد بعيد  
القائه في اليهم والارسال على  
رأس اربعين سنة وقول  
بعضهم ان معناها الجمع المطلق  
غير سديد لتعديد الجمع  
بتعديد الاطلاق وانما هي للجمع  
لا بتعديد وقول السيرافي ان  
النحو بين والافوين اجعوا  
على انها لتعديد الترتيب  
مردود بل قال باقاداتها اياه  
قطرب والربيع والفراء  
ونعاب وأبو عمرو والزاهد  
وهشام والشافعي ونقل  
الامام في البرهان عن بعض  
الحنفية أنها للمعية وتنفرد  
عن سائر خرف العطف

أى ونهينته ضميرها مجاز للصورة كما يأتي بيانه (قوله هي مع القول بذلك) أى كونه ضمير فصل لا محل له من  
الاعراب (قوله في مخصوصة) قيل هي مبتدأ سد مرفوعها مسد الخبر وقيل مفعول مطلق كما أنه قيل لضمير الفصل  
محل باعتبار ما قبله أو ما بعده (قوله اذا قدرناهما) أى الالف واللام وقوله اسماء أى اسم ووصول أى فلا منافاة  
بين كونه لا محل له من الاعراب وكونه اسماء

\* (حرف الواو) \* الواو المفردة \*

(قوله الواو المفردة) هي التي لم يقع قبلها ولا بعدها ألف (قوله أحد عشر) قال التمامي ان أراد مجموع  
ما ذكر ما ذكره هنا فبأنه ذكر هنا خمسة عشر وان أراد مجموع ما ذكر صوابا فبأنه ثمانية لأنه أبلغ من  
الخمسة عشر سبعة وهي واو الصرف التي ينصب المضارع بعدها واو وارب واو الثمانية والواو الداخلة على جملة  
الذمت واو الانكار واو التذكير واو المبدلة من همزة الاستفهام فبأنه قوله أحد عشر وأجاب الشمني  
بان غرض المصنف عد غير الواو التي ينصب المضارع بعدها لأنه قال الصواب ان لا تعد هذه الثلاثة من أقسام الواو  
والواو التي للتذكير والواو المبدلة من همزة الاستفهام لأنه قال الصواب ان لا تعد هذه الثلاثة من أقسام الواو  
وما عد هذه الاربعه فهو أحد عشر فلا إشكال (قوله مطلق الجمع) أى للجمع لا بتعديد المعية ولا حقيقة ولا سابقة  
(قوله وأصحاب السفينة) أى فهم مصاحبون لنوح وعطفهم عليه (قوله وابراهيم) أى فتعطف ابراهيم  
الذي هو لاحق على السابق الذي هو نوح (قوله والى الذين من قبلك) هو عطف على الضمير في اليك مع  
أن الذين من قبله اعني الانبياء سابقون على نبينا (قوله وقد اجتمع هذان) أى عطف السابق على اللاحق  
والعكس وهذا بناء على أن كل واحد عطف على ما قبله وقيل الجميع عطف على الاول وعليه فليس في الآية  
الاعطف السابق على اللاحق وتظهر فائدة الخلاف في إعادة الخافض في زيد ممررت به وبكر ولبعض  
اذا كان العاطف مرتبا فكل على ما قبله قطعا (قوله فعلى هذا) أى فعلى ما ذكر من انها تعطف الشيء على  
مصاحبه وعلى سابقه وعلى لاحقه (قوله ثلاثة معان) أى المعية والترتيب وعكسه (قوله راجع) أى أكثر  
فهو فوق الكثير (قوله تقارب) نحو جاء زيد طالع الشمس وعمر وغدوة فبينهما تقارب (قوله نحو انارادوه اليك)  
رادوه اليك هذا مثال لقوله أو تراخ (قوله وانما هي للجمع لا بتعديد) والحق ان الجمع المطلق ومطلق الجمع  
في اللغة شيء واحد وانما عبارة عن الماهية لا بتعديد شيء لاهى بتعديد شيء وأما قول الفقهاء فرق بين الماء المطلق  
ومطلق الماء فهو اصطلاح طارئ ومن هذا الاصطلاح نشأ هذا الوهم أى قوله غير سديد فالحق ان كلام هذا  
البعض سديد (قوله لا بتعديد الترتيب) بل هي لمطلق الجمع فهي محتملة للترتيب وعكسه والمعية (قوله على انها  
لا بتعديد الترتيب) أى فقط أى انها غير موضوع لذلك (قوله والشافعي) أى فقال ان ترتيب أعضاء الوضوء  
واجب أى فرض وأخذ ذلك من كون الواو للترتيب (قوله ونقل الامام في البرهان) أى امام الحرمين لان  
البرهان كتاب له وامام الحرمين هو أبو المعالي عبد الله الجويني ضياء الدين (قوله أنها للمعية) أى لا للترتيب  
ولا لمطلق الجمع فهو قول ثالث فيها (قوله للمعاني الثلاثة السابقة) أى الترتيب وعكسه والمعية وأورد على هذا  
حتى فانها على كلام الجمهور ونحوها المعاني الثلاثة فاذا قلت قدم الحاج حتى المشاة احتمل المعية والسبقية  
والترتيب وحيث فلا يصح الانفراد وأجيب بان كلامهم وان احتمل معطوفه للمعاني الثلاثة لكن الترتيب  
في الواو ذهني وخارجي بخلاف حتى فان الترتيب فيها ذهني (قوله ولم تقصد المعية) أى ولم يقصد نفي الحكم  
عنهما على سبيل المعية أما اذا قصد ذلك فلا يصح الاتيان بل لانهما توهم نفي الحكم مطلقا والغرض نفيه على  
سبيل المعية اه دله مني (قوله لتعديد) أى الواو وحدها لانها لا تنشر ما قبلها فيها بعدها ولا ما بعدها وانما هي  
لنوكيد النفي (قوله ومنه) أى ومن اقتران الواو بالعدم قصد نفي الحكم عن المتعاطفين على سبيل المعية (قوله

(٣ - دسوقى نى) بخمسة عشر حكما احدها احتمال معطوفها للمعاني الثلاثة السابقة والثاني اقترانها بامتنعوا اما ساكرا واما كفورا

والثالث اقترانها بالان سبقت بنى ولم تقصد المعية فنحو ما قام زيد ولا عمر ولا تقيدان الفعل منى عنهما في جاتي الاجتماع والافتراق

ومنه وما أمواكم ولا أولادكم بالتي تقر بكم ١٨ عندنا زاني والعطف حيث من عطف الجمل عند بعضهم على ضمائر العامل والمشهور أنه

من عطف المفردات وإذا فقد أحد الشرطين امتنع دخولها فلا يجوز نحو قام زيد ولا عمر ولا

أحرزه \* لأن المعنى لا في القوم القاسقون ولا يجوز ما اختصم زيد ولا عمر ولأنه

للمعبة لا غير وأما ما يستوي الاعمي والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوي الأحياء ولا

الأموات فلا الثانية والرابعة والخامسة واثنيان من الأباس والرابع اقترانهم بالمكن نحو

واكن رسول الله والخامس عطف المفرد السببي على

الأجنبي عند الاحتياج إلى الربط كمررت برجل قائم

زيد وأخوه ونحو زيد قائم عمرو وغلامه وقولك في

باب الاشتغال زيد اضربت عمرا وأخاه والسادس عطف

العقد على النيف نحو أحد وعشرون والسابع عطف

الصفات المفرقة مع اجتماع منعوتها كقوله

بكيت وبابكار جمل حزم على ريعين مسلوب وبالي

والثامن عطف ما حقه التشبيه أو الجمع نحو قول الفرزدق

إن الرزية لا رزية مثاها

ومنه وما أمواكم ولا أولادكم الخ) أي فالمعنى انتفى تقر بكم عندنا في الحالتين أي اجتماع الأموال والأولاد عندكم واقتراها (قوله والعطف حيث من عطف الجمل) أي فيقدر للثاني عامل فنقول في مقام زيد ولا عمر ولا قام عمرو وكذا تقول ما أمواكم ولا أولادكم ما أمواكم تقر بكم ولا تقر بكم أولادكم (قوله الشرطين) وهما سبق النفي على الواو وعدم قصد النفي على سبيل المعبة (قوله دخولها) أي دخول (قوله فلا يجوز) أي لفقد الشرط الأول ووجهه منعه ظاهر وهو أن الواو تقتضي نشر يك ما بعدهما لما قبلها في الإيجاب وذكر لا يقتضي نفي ما بعدهما فيكون ما بعدهما وجبا منفيما وهو متناقض (قوله لان في غير) أي في غير المضروب (قوله أحرزه) أي جعله في حوز يمنع من الوصول إليه (قوله من حقه) أي من مونه وقوله دعي أي شديدة السواد (قوله حيل) يصح أن يكون المراد جمع حيلة ويصح أن يكون المراد جمل بالجيم والباء (قوله ولا حيل) أي فهو عطف على ظم أي قتي أحرزه من الموت ظم الليالي ولا حيل فقد عطف بالبعد اثبات (قوله لان المعنى لا في الخ) أي فلا استفهام بمعنى النفي لانه لا انكار (قوله فهل لك الخ) أي لا يملك الخ (قوله ولا يجوز ما اختصم زيد الخ) أي لان الواو لا تغيب في الاختصاص عنهم مجتمعين ومنفردين فيغيب أن الاختصاص يصح أن يكون متعلقا بشخص واحد حتى أنه يصح النفي عنهم أنه لا يعقل إلا بين شخصين (قوله زوائد) يؤخذ منه أنه لو قيل ما اختصم زيد ولا عمر وعلى أن لازمة كان جائزا وأن محل المنع إذا قصد نفي الفعل عنهم مطلقا في حال الاجتماع والانفراد لان نفي الشيء يفيد صحة ثبوته والفعل لا يثبت حال الانفراد (قوله زوائد) أي لجرد التوكيد وأما الأولى والثالثة فهما زائدان لكن لجرد التوكيد بل لا فائدة في التسوية في كل اثنين اجتماعا وانفرادا (قوله لامن اللبس) أي لان من المعلوم أن الاستواء انما يكون بين اثنين ولو جعلت لا يست زائدة لاقتضى أن الاستواء من في عنهم مجتمعين ومنفردين فيكون الاستواء يصح تعلقه بكل واحد حتى أنه ينفي مع أن الاستواء أي المساواة في الأمور لا تعقل إلا بين أمرين (قوله المفرد) أي وأما في الجمل فذلك من خصوصيات الفاء نحو الذي قام زيد فبكره عمر وأخوك (قوله عطف العقد على النيف) أي عند تركيب ما وجهها عدد واحد تقول ثلاثة وعشرون أو قيمة مثله لا تقول ففشرون أو ثم عشرون أما عند كونهم عدد دين مستقلين فيعطيان بكل عطف تقول ما مضى ثلاثة بل عشرون أو لكن عشرون وتقول مضى ثلاثة ففشرون أو ثم عشرون بحسب ما تريد من مهلة أو تعقيب (قوله النيف) هو واوى العين كسيد من ناف ينوف إذا زاد وهو ما زاد من الأسحاد على عقد حتى يبلغ العقد الأسخر والعقد عشرات أو مئات أو ألوف (قوله المفرقة) أي التي كل واحدة منها واحد بانفراده كالألف كان زيد موصوفا بالشعر وعمر وبالكفا فتقول رأيت رجلين شاعر وكاتب (قوله بكار جمل) بضم الباء والقصر وبالإضافة (قوله مسلوب وبالي) أي فهم اصفقان للربيعين فأحدهما موصوف بكونه مسلوبا والثاني موصوف بكونه بالبيا وليس المراد أن كل من الاربعة مسلوب وبالي للتنافي (قوله ما حقه التشبيه والجمع) أي فالاصل والغالب والكثير فيه ذلك فلا ينافي أن التفريق أيضا فصيح إلا أنه خلاف الكثير الغالب (قوله الرزية) بالهمز وبدونه وقوله فقد ان بكسر الهمزة كالوجدان وقوله مثل محمد المراد به ابن الحجاج ومحمد الثاني أخو الحجاج فالاصل الغالب أن يقول محمد بن (قوله أقتناهما) أي بدار كسرى (قوله يوم ما يوم) أي فالاصل الغالب أن يقول أقتناهما ياما ولا يفرق (قوله وقد ووصف الخ) أي فهذا اليوم الموصوف بحسب من الخمسة التي بعد الثلاثة المذكورة ولا لان المبدأ الشيء محسوب من ذلك الشيء (قوله فيكون يوم الترحل هو ثامن الخ) فيه أن هذا يفيد أن أيام الأقامة سبعة لثمانية وهذا يخالف قوله والجواب ثمانية إلا أن يقال سمي يوم الترحل يوم أقامة نظرا لأقامة بعضه ولكن الذي يذكر ونه في الحكاية أن الأقامة كانت أربعة أيام ورحلوا في الخامس

فقدان مثل محمد ومحمد وقول أبي نواس أقتناهما يوم ما يومنا وثم يوم الترحل خامس وهذا البيت يتساءل عنه وأهل الأدب فيقولون كم أقاموا والجواب ثمانية لأن يوما الأخير رابع وقد ووصف بان يوم الترحل خامس له وحينئذ فيكون يوم الترحل هو ثامن

بالنسبة الى أول يوم التاسع عطف ما لا يستغنى عنه كاختصار يدومرو واشترك يدومرو ١٩ وهذا من أقوى الأدلة على عدم افادتها

الترتيب ومن ذلك جلست  
بين يدومرو ولهذا كان  
الاصحى يقول الصواب بين  
الدخول وحومل لاخومل  
وأجيب بأن التقدير بين  
نواحي الدخول فهو كقولك  
جلست بين الزيد بن فالح عمر بن  
أوبان الدخول مشتمل على  
أما كن ويشاركها في هذا  
الحكم أم المنصرفة في نحو سواء  
على أقت أم قدمت فانها  
عاطفة ما لا يستغنى عنه  
والعاشر والحادي عشر  
عطف العام على الخاص  
وبالعكس فالاول نحو ورب  
اغفر لي ولوالدي ولن دخل  
ينقي مؤمننا ولله مؤمنين  
والمؤمنات والثاني نحو واذا  
أخذنا من النبيين مشاقهم  
ومنك ومن نوح الآية  
ويشاركها في هذا الحكم  
الاخير حتى كان الناس حتى  
الانبياء وقد دم الحاج حتى  
المشاة فانها عاطفة خاصة على  
عام والثاني عشر عطف عامل  
حذف وبقى معموله على  
عامل آخر مذكور يحتمل  
معنى واحد كقوله  
وزججن الحواجب والعبونا  
أى وكان العبونا والجامع  
بينهم ما التحسين ولولا هذا  
التقيد لورد اشترى به بدرهم  
فصاعدا اذ التقدير فذهب  
الثنى صاعدا والثالث عشر  
عطف الشئ على مرادفه نحو

والحكاية ان جماعة من جلائهم انوناس مروا بمداثن كسرى فرأوا في اوانه محلا طريفا فكتبوا فيه اربعة ايام  
يا كاون و يشر بون ثم رحلوا في الخامس فقال بعض الناس منهم لابي نواس اذكر هذه الوقعة في قصيدة تفعل  
ذلك فقوله ويوم له يوم الترحل خامس معناه ويوم موصوفان يوم الترحل خامس منسوب لهذا اليوم  
من حيث انه بلصقة ثم انه قد يمتاز في اختصاص الواو بهما اذ لا مانع من نحو أقت يوما فيوما (قوله على عدم  
افادتها الترتيب) أى لانه لا يعقل الفعل هنا الامعا وفيه أن القائل بأنهم موضوعه لا ترتيب له أن يقول انها  
تفيد الترتيب ما لم تقوم قرينة على خلافه كما هنا (قوله جلست بين زيدومرو) أى لان البنية لا تعقل الابن  
شيثين (قوله ولهذا) أى لاجل كون الواو اختصت بعطف ما لا يستغنى عنه (قوله لاخومل) أى لان  
العاطف هنا عطف ما لا يستغنى عنه والعامل بين والبنية لا تعقل الابن متعدهد وعطف ما لا يستغنى عنه من  
خواص الواو (قوله بين نواحي الدخول) أى أطرافه القريبة وقوله أوبان الدخول الخ الاولى تقدية  
على قوله فهو كقولك جلست لانه صحيح أيضا في قولك جلست بين الزيد بن فالح عمر بن (قوله فهو كقولك جلست  
بين الزيد بن فالح عمر بن) أى فالمعنى جاست بين أما كن الزيد بن والعمر بن (قوله أوبان الدخول مشتمل)  
أى من غير تقدير مضاف فقار ما قبله (قوله ويشاركها في هذا الحكم أم الخ) فيه أن الموضوع في الكلام  
على انفراد الواو ومع هذا الاشتراك لا يعقل الانفراد وأجاب الشئى بأن قوله التاسع الخ على مذهب الجمهور  
وقوله ويشاركه الخ اعتراض منه عليهم وهو بعيد اذ لو كان قصده الاعتراض عليهم لقال وفيه نظر لان أم الخ  
وهذا السؤال والجواب بعينه يتأتى في قوله قريبا ويشاركها في هذا حتى (قوله ويشاركها الخ) أى فعده  
من المختصة بالواو اما بالنسبة لغير أم نظير الحصر الاضافى وأنه تبسغ غيرهم بين ما فيه وهذا ان الجوابان يأتيان  
في مشاركة حتى لا م في عطف الخاص على العام كما يأتى (قوله رب اغفر لي ولوالدي) المثال باعتبار غير  
الوالدين وكل واحد عطف على ما قبله (قوله ولن دخل بيتي مؤمنا) أى فهذا أعم من والديه وكذلك المؤمنين  
والمؤمنات أعم من دخل بيته (قوله ومنك ومن نوح) هذا محل الشاهد أعنى قوله ومنك وكذا ما بعده بناء  
على ان الكل عطف على الاول (قوله ويشاركها في هذا الحكم) أعنى العكس وهو عطف الخاص على  
العام (قوله حذف) أى ذلك العام مل (قوله وكان العبونا) أى فالعامل المحذوف المعطوف هو كحل  
ومعموله الثانى هو العبونا وانما احتجنا التقدير عامل معطوف ولم نجعل المعطوف العبونا لانه يكون الكلام  
فاسدا لان المعنى حينئذ وزججن العبونا مع أن العبونا لا تزجج أى لان الترجيح هو التدقيق مع الاستطالة  
ولا يقال يقدر مضاف أى هذب العبونا لا نقول لا يصح أيضا لان هذب العبونا اذا انتف كان ذلك تقبيحا للعبين  
مع أن المراد تحسينها (قوله ولولا هذا التقيد) أى بقولنا يحكمهم ما معنى واحد لورد الخ وحاصله أن القاء في  
هذا المثال عطف عامل حذف وهو ذهب وبقى معموله وهو صاعدا على العامل الاخير وهو اشترى لكن  
لما قيد الاول بأن العاملين يحكمهم ما معنى واحد خرج هذا المثال اذ الاشتراء وذهب الثمن صاعدا لا يحكمهم ما  
معنى واحد بخلاف الترجيح والتكميل فانه يحكمهم ما أمر واحد وهو التحسين (قوله فذهب الثمن) أى فقد  
عطف بالفاء عامل حذف وبقى معموله على عامل مذكور لكن له معنى يحكمهم ما وقوله صاعدا حال معموله  
للمحذوف عامل صاحبها (قوله وخزني الى الله) أى فالخزن هو البث (قوله صلوات من ربهم ورحمة) أى  
فالصلوات والرحمة بمعنى (قوله ليليني) أى في الصلاة (قوله ذووالاحلام) جمع حلم بضمهين أى العقل وقوله  
النهى هو جمع نهية وهو العقل لانه ينهى عما لا يليق (قوله وأنى) أى جذية الارش أى وجدو ضمير  
قوله الارباء والبيت لعدى بن الارش وصدره \* وقد دنت الاديم لراشيه \* (قوله وزعم بعضهم أن الرواية  
الخ) قال الشيخ نهى الدين بن السبكي وهو الاوفق لبقية القصيدة لان أبياتها كلها مكسورة فها ما قبل الياء

انما أشكوا ونحو أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة ونحو عوجا ولا أمنا وقوله عليه الصلاة والسلام ليليني منكم  
ذووالاحلام والنهى وقول الشاعر \* والى قولها كذا ياميتا \* وزعم بعضهم أن الرواية كذا ياميتا فلا عطف ولا تا كيد وللأن

تقدير الاحلام في الحديث جمع حلم بضمين فالله في ليلتي البالغون العقلاء وزعم ابن مالك ان ذلك قدياني في أو وأن منه ومن يكسب خطيئته أو  
انما والرابع عشر عطف المقدم على متبوعه ٢٠ للضرورة كقوله ألا يا نخله من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام والخامس عشر عطف

المحفوظ على الجوار كقوله تعالى وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم فيمن خفض الارجل وفيه بحث سيأتي (تنبيه) زعم قوم ان الواو قد تخرج عن افادة مطلق الجمع فنستعمل على أوجه احدها أن تستعمل بمعنى أو وذلك على أوجه ثلاثة احدها ان تكون بمعناها في التفسير كقول السكاك اسم وفعل وحرف وقوله كما الناس مجرور عليه وجارم ومن ذكر ذلك ابن مالك في التبعة والصواب انها في ذلك على معناها الاصلى اذا انواع مجتمعة في الدخول تحت الجنس ولو كانت أوهى الاصل في التفسير لمكان استعمالها فيه أكثر من استعمال الواو والثاني أن تكون بمعناها في الاباحة قاله الزمخشري وزعم انه يقال جالس الحسن وابن سيرين اي احدهما وانه لهذا قيل تلك عشرة كاملة بعدد كثر ثلاثة وسبعة لثلاث يتوهم ارادة الاباحة والمعروف من كلام النخوين انه لو قيل جالس الحسن وابن سيرين كان امرهما بمجالسة كل منهما وجهه بل ذلك فرقا بين العطف بالواو والعطف

بخلاف ما رواه الجمهور فالظاهر أنه وهم (قوله بضمين) أي والمراد بالحلم البلوغ لا العقل كما يقول الاول (قوله أن ذلك) أي عطف الشيء على مرادفه وقوله قدياني في أو أي فليس من خصوصيات الواو (قوله عطف المقدم) أي التابع المتقدم على متبوعه (قوله نخله) كناية عن المرأة وبعده سألت الناس عنك فغيروني \* هنامن ذلك يكرهه الكرام وليس بما أحل الله بأس \* اذا هو لم يخاطبه الحرام ولا يعلم فائله ونسبه بعضهم للاحوص وفي التفتازاني على المفتاح ان هذا غير خاص بالواو قال تقديم المعطوف جائز بشرط الضرورة وكون العاطف أحد خمسة الواو والفاعل ثم أو ولا وجه جعل بعضهم العطف على الضمير في متعلق عليك بالافضل (قوله ورحمة الله السلام) أي فالاصل عليك السلام ورحمة الله (قوله وأرجلكم) بالجر أي فهو معطوف على وجوهكم لانها هي التي تغسل وجوه الجوارث له العجز ورفاعرب أرجلكم منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الجوار أي الحركة الناشئة عن الجوار (قوله وفيه بحث) حاصله أن الجر على الجوار انما يكون في التبع كثير وفي التوكيد قليلا وأما في النسق فلا يكون فيه ذلك لان العاطف يمنع من الجوار فالاولى جعل قراءة الجر على مسح الخطف أو أن المسح بالنسبة للارجل الغسل الخفيف دفعا للسرف لانها مظنة (قوله سيأتي) أي في القاعدة الثانية من السباب الثاني (قوله على أوجه) أي ثلاثة ما يعني أو أو باء الجر أو لام التعليل (قوله على أوجه ثلاثة) الاباحة والتخيير والتقسيم (قوله اسم وفعل وحرف) أي فالواو بمعنى أو التي للتقسيم (قوله مجرور عليه وجارم) أي أي اما مجرور عليه او جارم فالناس قسمان فالواو هنا بمعنى أو التي للتقسيم (قوله على معناها الاصلى) أي وهو مطلق الجمع (قوله تحت الجنس) الحاصل انك اذا ذكرت جنسا وعددت أنواعه فان لاحظت ان تلك الانواع مجتمعة تحت ذلك الجنس أتيت بالواو كفي السكاك اسم وفعل وحرف والحال انك قصدت دخولها تحت السكاك وان لاحظت انها أنواع متباينة أتيت بأو فتقول اسم أو فعل أو حرف وهذا في تقسيم الكلى وأما تقسيم الكل فتعين فيه الواو (قوله لمكان استعمالها فيه أكثر) أي مع انه ليس كذلك (قوله بمعناها في الاباحة) أي التي يجوز فيها الجمع بين الطرفين (قوله اي احدهما) أي فالمأمور به بمجالسة احدهما وان كان الجمع بين مجالستهما جائزا (قوله لهذا) دلالة مقدمة على المعلوم وهو قوله قيل أي لأجل اتیان الواو للاباحة (قوله ارادة الاباحة) أي فتبوه ان المراد صيام ثلاثة أيام في الحج فان تصوموها فصوموا وسبعة اذا جمعتم مع انه ليس المراد بل المراد صيام كل من الثلاثة والسمعة (قوله ارادة الاباحة) اي والا كان لاحاجة لذلك قوله فتلك عشرة كاملة لان ذلك معلوم (قوله بمجالسة كل منهما) اي الاقرينة تدل على ان القصد ان لا يخرج عنهما (قوله وجمعوا بذلك) اي الامر بمجالسة كل (قوله والعطف بأو) اي فان القصد الامر بمجالسة واحد منهما لا يعينيه (قوله وقالوا نأت) اي المحبوبة من الوصال وقوله فاحترلها اي لاجلها (قوله اذ لا يجتمع الخ) اي لان الصابر لا يني والبكا ليس بصابر (قوله ونقول بحتم الخ) اي ويحتمل ان المعنى اختر الصبر ساعة والبكا اخرى على اتباعها وطامها ويحتمل ان يكون البكاء مفعولا لفعل محذوف والتقدير واترك البكا يدل عليه السباق والسباق فان الامر باختيار الصبر امر في المعنى بترك البكا وقوله فقلت البكا اشقي اذا اغلبي بشير لذلك والغلب حرارة العاش واستعمله هنا في مطلق الحرارة مجازا (قوله اي احدهما) اي فالاصل اختر من الصبر والبكا احدهما فيكون حذف من والمفعول فقوله ثم حذف من اي والمفعول (قوله رواه ابن) اي بدل لها (قوله المراد التخيير) اي لانه لا يتأتى الجمع بين الوصل والسكك ولما كان المتبادر

من

بأو والثالث ان تكون بمعناها في التخيير قاله بعضهم في قوله وقالوا نأت فاحترلها الصبر والبكا فقلت البكا اشقي اذا الغلبي قال معناه والبكا اذا اجتمع مع الصبر ونقول يحتمل ان الاصل فاحتر من الصبر والبكا اي احدهما ثم حذف من كافي واختار موسى قومه ويؤيده ان ابا علي القائي رواه عن وقال الشاطبي رحمه الله في باب البسملة وصل واسكك فقال شارحوا كلامه المراد التخيير

ثم قال بحقه قههم ليس ذلك من قبل الواو بل من جهة أن المعنى وصل ان شئت واسكت ان شئت ٢١ قال أبو شامة وزعم بعضهم أن الواو تأتي

للتخفيف بحجاز أو الثاني أن تكون بمعنى باء الجر كقولهم أنت أعلم ومالك وبعت الشاة ودرهما قاله جماعة وهو ظاهر والثالث أن تكون بمعنى لام التعليل قاله الخارزنجي وحمل عليه الواو الدخلة على الأفعال المنصوبة في قوله تعالى أو يرفعن بما كسبن أو يعف عن كثير ويعلم الذين أم حسبت أن تدخلوا الجنة وما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين باليتنازدة ولأنكذب بآيات ربنا ونكون والصواب أن الواو فيها للمعية كما سألني الثاني والثالث من أقسام الواو وأوان يرتفع ما بعدهما أحدهما أو الاستئناف ونحو لنبيين لكم ونقر في الأرحام ما نشاء ونحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن فيمن رفع ونحو من بصل الله فلا هادي له ويذرهم فيمن رفع أيضا ونحو واتقوا الله ويعلمكم الله آذلو كانت أو العطف لا تنصب نقر ولا تنصب أو المحزم تشرب ولجزم يذركم قرأ الآخرون وللزم عطف الخبر على الأمر وقال الشاعر على الحكم المائي يوما إذا قضى قضيتي أن لا يجوز ويقصد وهذا متعين للاستئناف لأن العطف يجعله شريكا في الشيء فيلزم التناقض وكذلك

من هذا الكلام أن التخفيف مستفاد من الواو مع أنها المطلق الجمع أتى بكلام المحققين من الشراح وأتى بكلام أبي شامة إشارة إلى جواز أن يكون التخفيف من الواو لأنها قد تستعمل فيه بحجازا (قوله ثم قال صحة قههم) القصد من نقل كلام المحققين وكلام أبي شامة الرد على من قال أن الواو تستعمل للتخفيف كأو (قوله أن المعنى) أي فالتخفيف من خوى الكلام (قوله قال أبو شامة) هو من شراح الشاطبية وقوله مقابل لكلام المحققين كما أنه مقابل للقائل بأنها للتخفيف (قوله والثاني) أي من الأوجه الثلاثة التي تخرج الواو عن معناها الأصلي وتستعمل فيها (قوله أنت أعلم ومالك) أي فالواو حرف عطف ومال عطف على أنت لكن ليس العطف هنا للتشريك بل الواو في الحقيقة بمعنى باء الجر متعلقة بآء علم ورد هذا بأنه يحتمل أن الأصل أنت أعلم بمالك فانت ومالك أي متزان فانت ومالك بمنزلة كل رجل وضعية متو على هذا في الكلام حذف متعلق أعلم وحذف المبتدأ والخبر معا (قوله الشاء) اسم جنس وقوله شاة أي كل شاة تبدل مما قبله وقوله ودرهما أي بدرهم أي بعت الشاة كل شاة بدرهم وفيه ان النكرة لا تبدل من المعرفة إلا إذا كانت موصوفة نحو بالناصية ناصية كاذبة الخ وخرجه الدماميني على تقدير العامل أي دفعت شاة واحذت درهما (قوله وهو ظاهر) أي لعدم الحذف بخلاف ما ذكر من التخرج في كل من المسالين فإنه محوج لارتكاب الحذف وهو خلاف الأصل (قوله والثالث) أي من الأوجه الثلاثة التي تخرج الواو عن معناها وهو مطلق الجمع وتستعمل فيه (قوله الخارزنجي) بخاء محجمة فالف فراء همزة مفتوحة فزاي محجمة مفتوحة وسكون النون وكسر الجيم نسبة لخارزنج بلدة قاله الدماميني (قوله للمعية) أي والنصب بان مضمره بعدوا والمعية في الإجابة الثانية (قوله أحدهما أو الاستئناف) فديقال الاستئناف ابتداء الكلام وهذا حاصل في الواو أم لا فامعنى اضافته للواو بل ربما أوهمت هي العطف فلا تخرج عن الزائدة عند التدقيق (قوله ونقر في الأرحام) أي نقرأته بالرفع على أن الفعل قبله منصوب بان تقتضي الاستئناف (قوله فيمن رفع أيضا) أي وأما على قراءته بالجرزم فالعطف على الجزء باعتبار محله (قوله لا تنصب نقر) أي عطف على نبيين وقال الدماميني يمكن أن الواو عاطفة والرفع صحيح للعطف على ما يتعلق به لنبيين أي بفعل ذلك لنبيين لكم القدرة الباهرة ونقر ولك أن تجعل لنبيين متعلقا بخبرنا كم المذكور ونقر عطف على جملة الخبر (قوله ولا تنصب) أي إذا أراد النهي عن الجمع والعطف بين المصدر المؤولة (قوله أو المحزم) أي إذا أراد النهي عن كل واحد (قوله ولجزم يذر) أي عطف على الجزء وقد يقال الواو عاطفة والرفع صحيح عطف على الجملة الشرطية بنشأها الأعلى الجزاء وحده حتى يجب المحزم (قوله وللزم الخ) يعني لو كانت الواو في هذه الآية عاطفة للزم ما ذكر لكن اللازم باطل فكذلك الملزوم فمعين أنها للاستئناف (قوله وللزم عطف الخبر) أعني قوله ويعلمكم الله على الأمر أعني اتقوا الله (قوله المائي) صفة للحكم وقضية مفهولة وقوله ويقصد الواو للاستئناف لأنها للعطف والا كان عطف على يجوز وحديث فيكون المعنى على الحكم أن لا يجوز وأن لا يعدل مع أن المراد أنه لا يجوز ويعدل (قوله فيلزم التناقض) لأن في الجور يقتضي ثبوت العدل وقد نفاه ثانيا قال الدماميني يمكن أن الواو عاطفة وإن الأصل وإن يقصد فالواو عاطفة على أن لا يجوز ثم حذف أن فارتفع الفعل على حد ومن آياته بربكم البرق وتسمع بالمعدي خير من أن تراه وتقدم أن ابن مالك حكى خلافا في كون هذا مقبسا أولا ولا أن تجعل جملة ويقصد عطف على جملة على الحكم الخ كما تقول على زيد الصلوة يركي (قوله وكذلك قولهم) أي قول من كان موثوقا عنده وأراد تأديبه (قوله دعني) أي أترك عقوبتي (قوله لأنه لو نصب) أي بان مضمره بعدوا والمعية التي هي عاطفة (قوله كان المعنى ليجتمع الخ) أي لأن الواو حينئذ للمعية عاطفة للمصدر المؤول من أن والفعل بعدها على المصدر المتصدي من الكلام قبلها فلا اجتماع مأخوذ من كون الواو للمعية (قوله فإذا تعبد الخ) أي لأنه إذا جمعت للعطف كان ترك المنهى عنه أضافا بقيد الحال ولا يحصل

قولهام دعني ولا أعود لأنه لو نصب كان المعنى ليجتمع تركك لعقوبتي وتركك لما انتهى عنه وهو باطل لأن طلبة ترك العقوبة إنما هو في الحال فإذا تعبد

ترك المنهي عنه بالحال لم يحصل غرض المؤدب ولو حزم فلما باله لطف ولم يتقدم جازم أو بلا على أن تقدر ناهية ويرد أنه المقضي لترك التأديب  
انما هو الخبر عن نفي العود لانه بنفسه ٢٣ عن العود اذ لا تناقض بين النهي عن العود وبين العود بخلاف العود والاختبار بعدمه ويوضحه

أنك تقول أنا أتأمر وهو يفعل ولا تقول أنا أفعل وأنا أفعل معا والثانية واو الحال الداخلة على الجملة الاسمية نحو جازيد والشمس طالعة وتسمى واو الابتداء ويقدرها سيبويه والاقدمون بأذولا يريدون انها جمعها اذ لا يرادف الحرف الاسم بل انها ما بعدهما قيد للفعل السابق كما أن اذ كذلك ولم يقدر وهاذا لانها لا تدخل على الجملة الاسمية ووجه ابر البقاء في قوله في وطائفة قد أهمتهم أنفسهم الواو الحال وقيل معنى اذ وسببه الى ذلك مكي وزاد عليه فقال الواو للابتداء وقيل الحال وقيل بمعنى اذ والثلثة بمعنى واحد فان أراد بالابتداء الاستئناف فقوله ما ساء ومن أمثلتها داخلة على الجملة الفعلية قوله

غرض المؤدب من ترك ما نهى عنه في المستقبل واعتراض باناسلم ان طلب ترك العقوبة حال لكن لاناسلم أن منعاه المطلوب وهو ترك العقوبة حال بل هو مستقبل فيمكن أن يقيد بترك المنهي عنه وان يجتمع فيحصل غرض المؤدب والمنهي أطاب منك في الحال أن تترك دعوتني في المستقبل فيحصل فيه تركي لما تنهاني عنه (قوله لم يحصل غرض المؤدب) أي وهو ترك المنهي عنه مطلقا (قوله اذ لا تناقض بين النهي عن العود) فيمكن أن تنهيه عن العود ويعود العود مقض لتأديبه (قوله بخلاف الخ) أي فان ذلك متناقض (قوله ووضحه) أي ويوضح التناقض وعدمه (قوله ووضحه) أي ما تقدم من أنه لا تناقض بين العود والنهي عنه بخلاف العود والاختبار بعدمه (قوله والثانية) أي من الواو التي يرتفع ما بعدها (قوله وتسمى واو الابتداء) أي لدخولها على مبتدأ (قوله والاقدمون بأذولا) فيقولون في تقدير المثال السابق أي اذ طلعت الشمس (قوله ولا يريدون أنها) أي واو الحال بمعنى اذ (قوله كما أن اذ كذلك) أي قيد للفعل قبلها (قوله لانها لا تدخل على الجملة الاسمية) أي بخلاف اذ فلذا اختاروا اذ دون اذ (قوله لانها لا تدخل الخ) أي لان اذ لا تدخل على الجملة الاسمية التي تدخل عليها واو الحال (قوله في قوله في وطائفة قد أهمتهم أنفسهم) قبلها ثم أنزل عليكم من بعد الخ أمنسة نعماسا يغشى طائفة منكم (قوله وقيل بمعنى اذ) أي فظاهره ان كونها بمعنى اذ غير كونها بمعنى واو الحال مع انها نفسها (قوله وزاد عليه) أي وزاد مكي على أبي البقاء في الخطأ (قوله الواو الخ) هذا ما قول قول مكي (قوله والثلثة) الخ علة الغلط مكي (قوله فان أراد الخ) أي وظاهره انها متغيرة (قوله فان أراد الخ) أي انه ان أراد واو الابتداء والاستئناف التي تبدأ بعدها الجمل ولم يرد بها واو الحال كان قولها ما ساء (قوله فقوله ما ساء) أي في الخطأ أي من حيث كون كل ذكر أمرين بمعنى واحد ولم يرد أحدهما على الآخر في الغلط (قوله ومن أمثلتها الخ) أي من أمثلة الواو التي للحال وفيه أن الكلام في الواو التي يرفع الاسم بعدها وهذا خروج عن الموضوع أي كونها داخلة على الفعل والموضوع دخوله على الاسم المرفوع وأما كونها تدخل على الجملة الفعلية ولا تدخل فتنبئ آخر (قوله ومن أمثلتها) أي واو الحال مطابقة لبقيد الداخلة على الاسمية السابقة (قوله لم يشبهوا) أي لم يعمدوا وسبب فهم أي لم يدخلوها في أمثمتها حال عدم كثرة القتلى أي اتفي الاذخال حال عدم كثرة القتلى بها فالتأنيب لهم ادخالها في الأمثلة حال كثرة القتلى بها هذا على جعل الواو الحال وأما على جعلها عاطفة فالهني اتفي اشاعتهم أي ادخالهم السيف في الأمثلة واتفي كثرة القتلى منهم بها وهذا يشعر بذهمهم لجنهم وخوفهم وأجاب بعض بان المعنى ولم يكثر والخ أي بحيث يشتهلون أراذل الناس بل انما يقتلون أكتفاءهم وهم قليلون فعدم الكثرة لكونهم لا يقتلون الا الكفاء (قوله لم يشبهوا) يقال شمت السيف بالكسر غده ويطلق على السل ايضاً فهو من أسماء الاضداد كذا في ملاء على قارى (قوله واذا سبقت) أي الواو (قوله عند من يحبر تعدد الحال) أي وأما عند من يمنع فيه قول انه يتعين الابتداء فلا يصح العطف كذا قرر (قوله تعدد الحال العاطفة) أي فتكون الجملة بعدها حالا (قوله والابتدائية) أي كونها للاستئناف كذا قرر (قوله والابتدائية) الا شهر حملها على الحالية الداخلة على الجملة الاسمية ليكون من تعدد الحال بلا عطف وامان منع تعدد الحال فبمعنى العطف والخلاف في تعدد الحال من غير عطف امامه فلا خلاف في جوازها (قوله اهبطوا بعضكم الخ) الجملة حالية (قوله وليس النصب بها) أي بل بالعامل السابق بواسطتها من فعل أوشبهه (قوله خلافا للعرجاني) مما رده عليه انه لو كانت عاملة لاتصل بها الضمير في نحو سرت وياك كما يتصل بحرف الجر (قوله ولم تأن) أي واو المعية (قوله فتتم الواو فيه ذلك) أي المعية (قوله وموجب التقدير) أي في وجه العطف وقوله وموجب التقدير أي تقدير المضاف

ما بعدها وهما واو والفعل مع كسرت والنيل وليس النصب بها خلافا للعرجاني ولم تأن في التنزيل يعين فاما قوله تعالى فاجعوا أمركم وشركاءكم في قراءة السبعة فاجعوا بقطع الهمزة وشركاءكم بالنصب فتتم الواو فيه ذلك وأن تكون عاطفة مفردة على مفرد بتقدير مضاف أي وأمر شركاءكم أو جملة على جملة بتقدير فعل أي واجعوا شركاءكم بوصول الهمزة وموجب التقدير

في الوجهين أن أجمع لا يتعلق بالذوات بل بالمعاني كقولك أجمعوا على قول كذا بخلاف جمع فانه مشترك بدليل فجمع كبده الذي جمع مالا ويقرأ فاجعوا بالوصف فلا إشكال ويرى رفع الشركاء عطفا على الواو للفصل بالمفعول والواو الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه على اسم صريح أو مؤول فالاول كقوله وليس عبادة وتقرعني \* أحب الى من ليس الشفوف والثاني ٢٣ شرطه أن يتقدم الواو نفي أو طلب ويسمى الكوفيون هذه واو الصرف

وايس النصب بها خلافا لهم ومثالهوا وليا به لم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين وقوله لاتنه عن خلق وتأتي مثله والحق أن هذه واو العطف كسباني \* السادس والسابع واو ان ينجر ما بعدهما احدهما واو القسم ولا تدخل الاعلى مظهر ولا تتعلق الامحذوف نحو والقرآن الحكيم فان تلتها واو أخرى نحو والتين والزيتون فالتالفة واو العطف والا لاحتاج كل من الاسمين الى جواب الثانية واو رب كقوله وايسل كوج البحر أرخى سدوله \* ولا تدخل الاعلى منكر ولا تتعلق الامحذوف والصحيح انها واو العطف وان الجر رب محذوفة خلافا للكوفيين والمبرد وجههم افتتاح القصائد كقول رؤبة \* وقائم الاعماق حاوي الخسوف \* وأجيب بجواز تقدير العطف على شيء في نفس المتكلم ويوضح كونها عاطفة أن واو العطف لا تدخل عليها كما تدخل على واو القسم قال \* والله لو لا تمر ما حبيته \* والثامن واو دخولها

في الاول والفعل في الثاني وقوله في الوجهين اي عطف المفردات وعطف الجملة (قوله لا يتعلق بالذوات) نقل الدماميني عن ابن سيده ان الاجماع كالجمع يتعلق بالذوات والمعاني وحينئذ فيصح جعل الواو للعطف من غير تقدير ثم قال لكن يلزم استعمال المشترك في معنييه وفيه خلاف ولا يمنع أن هذا من المشترك اللفظي (قوله لجمع كبده) اي فالكيد معنى بخلاف المسال (قوله ويقرأ) هي قراءة و يس من العشرة (قوله فلا إشكال) اي في جعلها عاطفة واللامعية لان كلامها لا يجوز لتقدير (قوله ويرى برفع الشركاء) وهي قراءة ووح من العشرة (قوله عطفا على الواو) اي في أجمعوا وقوله للفصل أي وانما صرح العطف على ضمير الرفع المنصوب للفصل وصرح رفع فعل الامر للظاهر لانه يقتضي التابع ما لا يقتضي المتبوع (قوله لعطفه على اسم صريح الخ) قد سري على المصنف التحقيق والافهسي عندهما مستقلة بجهلها غير عاطفة (قوله لعطفه على اسم صريح الخ) قال الدماميني حزمه هنا بانها للعطف مع قوله بعد والحق انها واو العطف فيه تناقض لان قوله والحق ان هذه واو العطف يشعر بان الواو المتكلم فيها ليست كذلك وقد حزم أولا بانها للعطف نعم لو قال ولانها واو الصرف لا العطف ثم قال والحق انها واو العطف لان تمام الكلام وانساق النظام (قوله أو مؤول) عني به المصدر المتصدي من الكلام السابق اذ لا سابق قبل بل متوهم (قوله كقوله) اي القائل اعني ميسون زوجة معاوية (قوله واو الصرف) اي لانها صرفت المضارع من الرفع الذي كان يستحقه الى النصب ارشادا بصرفه عن سنن الكلام الى انها غير عاطفة (قوله والحق أن هذه واو العطف) اي الواو الداخلة على المضارع المنصوب للعطف لانها في الاول عطف مصدر على مصدر صريح وفي الثاني عطف مصدر مذكور على مصدر متوهم واضمار أن في الاول جائز وفي الثاني واجب (قوله كسباني) اي في الباب الرابع في مجت العطف على المعنى (قوله ولا يتعلق الامحذوف) أي وجوبه باتقديره أقسم ولا تجب بانشاء ما سبق أن القسم الاستعاطافي من خواص البناء نحو بالله افعل كذا (قوله والاحتجاج) أي والابان كانت للقسم أي كالقسم الاول في كونه مستقلا بخلاف ما اذا جعلت للعطف فانه وان كان المعطوف قسمه الا انه غير مستقل (قوله لاحتاج كل من الاسمين الى جواب) أي مع انهم انما يذكرون جوابا واحدا ويمكن ان يقال انهم الا قسم وحذف جواب أحدهما لدلالة جواب الآخر عليه على انه لا مانع من توارده قسمين على مقسم به واحد (قوله ولا يتعلق) اي على القول بانها تتعلق والحق ان رب حرف جر شبه بالزائد لا يتعلق وتقدم تحقيق ما فيه وقوله الامحذوف في البيت المذكور (قوله افتتاح القصائد) اي فلم يتقدم عليها ما تعطف عليه (قوله في نفس المتكلم) اي وجهه بشيكون الاصل ورب هول انقضى وقائم الاعماق الخ واما احتمال كون الراوي حذف من اول القصيدة شيئا كفي الشهي فبعيد (قوله لا تدخل عليها) اي لان حرف العطف لا يدخل على مثله (قوله كما تدخل على واو القسم) اي لانه لا يمنع دخول حرف على آخر مخالف له في المعنى وان اتحد الفظا واما لو اتحد الفظا ومعنى فانه يمنع (قوله وفقت أبوابها) اي فهي زائدة في جواب اذا وقوله والزائدة اي في الجواب وقوله والجواب أي جواب اذا (قوله كبت وكبت) كناية عما يناسب المقام أي رأوا نفعا منها أو سلبت عليهم الملائكة أو حياهم الله (قوله وكذا البحث) أي القول (قوله وتله للبعين) أي قيل ان هذه الواو زائدة في جواب لما قبل ما بعدها (قوله على القول الاول) أي القائل بالزيادة وان كان القائل بالزيادة مختلفا لان بعضهم يقول الاولى هي الزائدة وبعضهم يقول الزائدة الثانية فالمراد بالقول بالزيادة ما عدا من يقول انها عاطفة (قوله لا جبر عظمه) جبر العظم اصلاحه

كبحر وجهها وهي الزائدة أثبتتها الكوفيون والاعفش وجماعة وجعل على ذلك حتى اذا جاؤا وفتحت أبوابها بدليل الآية الاخرى وقيل هي عاطفة والزائدة الواو في وقال لهم خزنها وقبل هما عاطفتان والجواب محذوف أي كان كبت وكبت وكذا البحث في فلما أسلمنا وتله للبعين ونادى به الاولى أو الثانية زائدة على القول الاول أو هما عاطفتان والجواب محذوف على القول الثاني والزائدة ظاهرة في قوله فمبال من أسعى لا جبر عظمه \*



حفاظاوينوى من سفاهته كسرى وقوله ٢٤ ولقد رمتك في المجالس كلها فاذا وانت تعين من يغني \* والتاسع والثمانية ذكرها

بجاءة من الابداء كالحزري  
ومن الخويين الضعفاء  
كابن خالويه ومن المفسرين  
كالعاجي وزعموا أن العرب  
اذا عدوا قالوا سبعة سبعة  
وثمانية اينايا السبعة  
عدد تام وان مابعد عدد  
مستأنف واستدلوا على ذلك  
بآيات احدها سيقولون  
ثلاثة رابعهم كلهم الى قوله  
سبحانه وثامنهم كلهم وقيل  
هي في ذلك لعطف جملة على  
جملة اذ التقدير هم سبعة ثم  
قيل الجميع كلهم وقيل  
العطف من كلام الله تعالى  
والمعنى نعم هم سبعة وثامنهم  
كلهم وان هذا تصديق لهذه  
المقالة كما أن رجاء بالغيب  
تكذيب لتلك المقالة ويؤيده  
قول ابن عباس رضى الله  
عنه ما حين جاءت الواو  
انقطعت البعده أى لم تبق  
بعده عاد يلتفت اليها فان  
قلت اذا كان المراد التصديق  
فما وجه محجى قل ربي أعلم  
بعدهم ما يعلمهم الاقليل  
(قلت) وجه الجملة الاولى  
توكيد صحة التصديق باثبات  
علم المصدق ووجه الثانية  
الاشارة الى أن القائلين تلك  
المقالة الصادقة قليل أو أن  
الذى قالها منهم عن يقين  
قابل أولا كان التصديق  
في الآية حقيقيا لا يستخرجه  
الامثل ابن عباس قيل ذلك  
ولهذا كان يقول ثامن ذلك

وحفاظا مفعول لاجله والحفاظ المراقبة اه ادمامنى (قوله وينوى) الواو زائدة لان المضارع الواقع  
حالا اذا كان مثبتا لا يربط بالواو فقوله ينوى حال اى مبال الخ في حال كونه نوبا بالخ قال الدمامنى ويحسب  
العطف على محذوف أى هم ملحق وينوى الخ (قوله ولقد رمتك) الزيادة فيه ظاهرة (قوله وانت)  
الواو زائدة والمعنى فاذا أنت فاذا الخائية وانت مبتدأ وجملة تعين خبر وقوله يغني اى يقصدنى بسوء أو يظلمنى  
وقوله رمتك اى نظرت اليك (قوله والواو الثمانية) هى الداخلة على لفظ الثمانية حاله سرد العدد حتى أتى لفظ  
ثمانية حال سرد العدد أى هؤلاء الغوم يواو (قوله وزعموا أن العرب الخ) فى الدمامنى ان هذه لغة فصحة  
لبعض العرب (قوله اذا هتوا) اى من الواحد (قوله عدد تام) يقال كذلك غير السبعة فلا خصوصية  
لها وفى الدمامنى توجيه تمام السبعة بان العدد اما فردا او مركب من فردين وهو الزوج او من زوج وفردا ومن  
زوجين والثلاثة الاول من الثلاثة فان فى ضمنها الواحد والاثنين والاخير من الاربعة ومجموع الثلاثة والاربعة  
سبعة فثبت بها الاحوال وما يأتى تكرارها لثمانية زوج وزوج وقدمضى والتسعة زوج وفردا وهكذا (قوله  
وأن مابعد عدد مستأنف) اى فهذه تشبهه والواو الاستئناف من حيث ان مابعد هاهنا مستأنف لكن لما كانت  
لا تدخل الاعلى لفظ ثمانية ويصح سقوطها لم تجعل والواو الاستئناف (قوله لعطف جملة الخ) اى فقوله وثامنهم  
كلهم جملة عطف على جملة وسبعة (قوله الجميع) اى جميع الجمل التى فيها الواو والتى ليست فيها (قوله  
وقيل العطف) اى بالواو وقوله وان هذا اى قوله وثامنهم كلهم وقوله لهذه المقالة اى اعنى هم سبعة (قوله  
لتلك المقالة) اعنى سيقولون ثلاثة رابعهم كلهم ويقولون خمسة سادسهم كلهم (قوله ويؤيده) اى يؤيد  
كون العطف أى الكلام المعطوف من كلام الله (قوله انقطعت البعده الخ) هو مفعول لقول ابن عباس (قوله  
يلتفت اليها) أى فيكون قوله وثامنهم كلهم من مفعول الله تعالى (قوله اذا كان المراد) اى من جملة وثامنهم  
كلهم (قوله الجملة الاولى) أى قوله قل ربي أعلم بعدهم وحاصله أنه لما كان يتوهم أن هذا التصديق  
أعنى قوله وثامنهم كلهم ليس بصحيح وان الذى صدقهم وقال لهم صدقتم ليس عالما بالواقع قال الله تعالى قل ربي  
أعلم أى أن المصدق بذلك هو العالم بكل شئ واذا كان المصدق بذلك عالما بكل شئ تأكد التصديق (قوله توكيد  
صحة التصديق) الاولى حذف صحة وأنه من اضافة الصفة للموصوف (قوله باثبات علم المصدق) اى وهو  
الله (قوله ووجه الثانية) أعنى قوله ما يعلمهم الاقليل الاشارة الى فكأن المولى قال انهم صدقوا فى هذه  
المقالة ولكن هذه المقالة الصادقة لم يقل بها الا قليل لقلته العالين بالعدد (قوله تلك المقالة) اى وهى سبعة  
(قوله أولا كان الخ) أى أو يقال فى وجه الجملة الثانية انه لما كان التصديق اى من الله لهم وقوله لا يستخرجه  
الابن عباس أى وأمثاله (١) من الراسخين فى العلم الذين يعلمون مواقع الكلام بان يقولوا هذه الواو  
لا بد لها من نكتة والنكتة فيها أنها داخلة على محذوف تصديق لهم أى نعم هم سبعة وثامنهم الخ (قوله خفيما)  
أى لانه يتوهم أن قوله وثامنهم الخ من كلامهم لان قبلها كل من أثبت عددا ذكر الكسب سادسا أو رابعا  
واعلم أن قوله ما يعلمهم الاقليل معناه على هذا الجواب ما يعلمهم الاثن وأما على الجوابين الاولين فالمنى ما يعلمهم  
فيما مضى الاقليل (قوله قبل ذلك) لان العالم بالتصديق لما كان قليلا لزم أن يكون العالم بهم وهو العالم  
بالتصديق قليلا (قوله والاحال) أى وسبعة خبر مبتدأ محذوف (قوله اسم اشارة) اى وتكون الاشارة  
لهم لجريان ذكرهم (قوله ليكون الخ) هذا وجه تقديره اسم اشارة (قوله ما يعمل فى الحال) أى وهو  
اسم الاشارة لان فيه معنى الفعل وهو أشير والحال يكفى فى العمل فيها رائحة الفعل (قوله ويرد ذلك) قد  
يقال ان تقديره اسم اشارة ولكن نجعل العامل غير معنوى بل اسم مفعول والاصل هؤلاء معدودون والحال  
أن ثامنهم كلهم ولا يمنع ولا شئ لكن هذا وان كان جائزا الا أنه بعيد من الكلام كما أن تقدير اسم الاشارة  
كذلك (قوله اذا كان معنويا) المراد به ما فيه معنى الفعل دون حروفه كاسم الاشارة والجوار والمجرور

القليل هم سبعة وثامنهم كلهم وقيل هى والاحمال وعلى هذا فيقدر المبتدأ اسم اشارة أى هؤلاء سبعة ليكون فى الكلام ما يعمل فى  
الحال ويرد ذلك ان حذف عامل الحال اذا كان معنويا (١) قوله الابن عباس اى وأمثاله هكذا فى خطه ونسخ المتن التى بايد بنا الامثل ابن عباس اه



ممتنع ولهذا ردوا على المبرد قوله في بيت الفرزدق واذما ملهم بشران مثلهم حال ناصبنا خبر محذوف أي واذما في الوجود بشر مما ملهم الثانية  
آية الزمر اذ قيل ففقت في آية النار لان أبوابها سبعة وففقت في آية الجنة اذ أبوابها ثمانية وأقول ٢٥ لو كان لواو الثمانية حقيقة لم تكن الآية

منها اذ ليس فيها ذكر عدد البتة وانما فيها ذكر الابواب وهي جمع لا يدل على عدد خاص ثم الواو ليست داخلية عليه بل على جملة هو فيها وقد مر أن الواو في وففقت مفعمة عند قوم وعاطفة عند آخرين وقيل هي وار الحال اي جاؤها مفتوحة أبوابها كما صرح بمفحة حال من جنات عدن مفتوحة لهم الابواب وهو قول المبرد والفارسي وجماعة قيل وانما ففقت لهم قبل مجيئهم اكرام لهم عن أن يقفوا حتى تنفتح لهم الثالثة والناهون عن المنكر فانه الوصف الثامن والظاهر أن العطف في هذا الوصف مخصوصيته انما كان من جهة ان الامر والنهي من حيث هما أمر ونهي متقابلان بخلاف بقية الصفات أولان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو ترك المعروف والنهي عن المنكر أمر بالمرء فاشير الى الاعتداد بكل من الوصفين وأنه لا يكفي فيه ما يحصل في ضمن الآخر وذهب أبو البقاء على امامته في هذه الآية مذهب الضعفاء وقال انما دخلت في الصفة الثامنة ايدان بان السبعة عندهم عدد تام ولذلك قالوا

وايت ولعل وكان لان فهم معنى الفعل دون حروفه (قوله واذما في الوجود) خبر مقدم وبشر مبتدأ ومما لا لهم حال (قوله لو كان لواو الثمانية حقيقة) أي لا نسلم أن لها حقيقة ولو سلمنا ذلك فالآية ليست من ذلك القبيل (قوله اذ ليس فيها ذكر عدد) أي واو الثمانية عنده هؤلاء الجماعة القائلين بها هي الداخلة على لفظ ثمانية حال سرد العدد (قوله لا يدل على عدد خاص) أي لا على سبعة ولا على ثمانية ولا على أقل ولا على أكثر (قوله ثم الواو الخ) هو تزق في الاعتراض أي سلمنا أنه دال على عدد خاص وأن المراد بالجميع عدد خاص فالواو ليست داخلية على ذلك الجمع الذي أريد منه العدد الخاص على التسليم (قوله وقيل هي وار الحال) أي جملة الاقوال في هذه الواو ثلاثة غير القول بانها واو الثمانية (قوله حال من جنات عدن) أي حال كون مفتحة حالا (قوله وانما ففقت الخ) هذا الكلام انما هو على جعلها الحال فقوله قبل أي على جعلها الحال (قوله اكراما) أي بخلاف النار فانهم لا تفتح الا عند الادخال كما هو عادة السمح لا يفتح الا الداخل فيه وأما الخارج منه (قوله الثالثة) أي من الآيات التي استدل بها على وجود واو الثمانية (قوله فانه الوصف الثامن) أي من الاوصاف المذكورة في المجاهد في سبيل الله (قوله من حيث هما أمر ونهي) احتريزه عن حيشية تعاقب الامر بالمعروف وتعلق النهي بالمنكر فانهم ما من هذه الحيشية من لا زمان لا متقابلان كما قال بعد (قوله متقابلان) أي متضادان فقد امتازا عن الصفات السابقة بالتضاد فاسب أن يمتازا في الظاهر بواو وليست تلك الواو شرط في صحة العطف ولا في حسنه (قوله وهو) أي المنكر وقوله ناه عن المنكر أي لان الامر بالشئ نهى عن ضده (قوله فاشير) أي بالواو وقوله الى الاعتداد الخ أي انه أشار بالواو الى ان كل واحد منهم ما يعتد به في ذاته وأنه لا بد من وجود كل منهما ولا يصح في الوجود الصمى وذلك لان شأن العطف المغايرة فلو ترك الواو لتوهم أن أحدهما يغني عن الآخر لان كل واحد منهما ما يستلزم الآخر (قوله على امامته) أي مع كماله فكانه استعمل على الامامة وملكها (قوله انما دخلت) أي الواو (قوله عدد تام) أي وأن ما بعده عدد مستأنف (قوله ولذلك) أي لتكون السبعة عددا تاما مع ضربهم السبعة في الثمانية وجعلوا الثمانية طرفا للسبعة وما ذلك الا لتكون السبعة عددا تاما وفيه ان كل عدد يضرب في غيره سواء كان تاما أو غير تام الا ترى أن الثلاثة وغيرها تضرب في الثمانية وفي غيرها فهذه العلة لا تغيب شيئا تأمله ويمكن أن يقال ان قولهم سبعة في ثمانية أشهر منهم على انه مثل أو شبه مثل ولما اختار وهما مضروبة كان ذلك دليلا على أن تلك السبعة عدد تام تأمل ذلك (قوله وانما دخلت الخ) هذا من كلام المصنف رد لكلام أبي البقاء بانها واو الثمانية (قوله على ذلك) أي الوصف الثامن (قوله لان وضعها) أي الاتيان بها أي بالواو وقوله على مغايرة أي لاجل مغايرة ما بعده لما قبلها فلما امتازا عن نعم الصفات بالتضاد ناسب امتيازهما في الظاهر بالعطف (قوله ذكرها القاضي الفاضل) أي فقال انها دخلت على الوصف الثامن فهمي واو الثمانية وقوله القاضي الفاضل اشهر بذلك عبد الرحيم بن علي بن الحسين العسقلاني مولد المصري موتا (قوله وتجمع) أي فرح واقترن باستقرار اجها اي لانها زائدة عما استقر به غيره من الآيات الثلاثة المشهورة وهي آية براءة آية الكهف وآية تنزيل (قوله وقد سبقه الى ذكرها الثعلبي) أي ولم يطلع القاضي على ما قاله الثعلبي والامام تجميع باستقرار اجها زيادة على ما استقر به النها من الآيات (قوله الصفات السابقة) أي لان النساء اللاتي تزوج بهن عليه السلام المسلمات القائنات الثابتات العابدات السائحات لا يخالوا ما أن يكن ثيبات وأبكارا (قوله فلا يصح اسقاطها) أي فلا أسقط الواو لتوهم اجتماع الامرين (قوله صالحة للسقوط) أي لانها انما تجيء

(٤ - دسوقي في) سبع في ثمانية أي سبع اذ عرف في ثمانية اشبار وانما دخلت الواو الى ذلك لان وضعها على مغايرة ما بعده لما قبلها الرابعة وأبكارا في آية التحريم ذكرها القاضي الفاضل وتجمع باستقرار اجها وقد سبقه الى ذكرها الثعلبي والصواب ان هذه الواو وقعت بين صفتين هما تقسيم بن اشتغال على جميع الصفات السابقة فلا يصح اسقاطها الا بتجتمع الثيوبه والبكاره واو الثمانية عند القائل بها صالحة للسقوط

واما قول الثعلبي ان منها الواو في قوله تعالى سبع ليال وثمانية أيام حسوا فإسهو وبنين وانما هذه الواو العطف وهي واجبة الذم ثم ان ابكارا  
صفة تاسعة لاثمانية اذ اول الصفات خير امنك ٢٦ لامسلمات فان اجاب بان مسلمات وما بعده تفصيل لخبر امنك فلهذا لم تعد صيغة لها قلنا

وكذلك ثيمات وابكارا تفصيل  
للاصفات السابقة فلانعهما  
معهن (العائش) الواو الداخلة  
على الجملة الموصوف بها  
لتأكيدها لوصفها بموصوفها  
وافادتهم ان اتصافه بها امر  
ثابت وهذه الواو اثبتها  
الزخشي ومن قلده وجلا  
على ذلك مواضع الواو فيها  
كلها واو الحال نحو وعسى  
ان تكرهوا شيئا وهو خير  
لكم الآية تسبعة وثانهم  
كلهم او كالذي مر على قربة  
وهي حاوية على غر وشها وما  
اهلكتكم قربة الاولها كتاب  
معلوم والمسوق لمجيء الحل  
من النكرة في هذه الآية  
امران احدهما خاص بها  
وهو تقدم النبي والثاني عام  
في بقية الآيات وهو امتناع  
الوصفية اذ الحال متى امتنع  
كونها صفة جاز مجيئها من  
النكر قولها اجاءت منها عند  
تقدمها عليها نحو في الدار قائما  
رجل وعند جوده نحو هذا  
خاتم حديد او مررت بعماء  
قدمة رجل وامنع الوصفية في  
هذه الآية امران احدهما  
خاص بها وهو اقتران الجملة  
بالا اذ لا يجوز التفريغ في  
الصفات لا تقول ما مررت  
باحد الا قائم نص على ذلك  
او على وغيره والثاني عام في  
بقية الآيات وهو اقترانها

بهم المجرى الا يذان بان السبعة عدد تام (قوله فسهو) اي لانه لا يتأني اسقاط الواو هنا لان الايام الحسومات  
ثمانية ايام بلياليها السبعة (قوله ثم ان ابكارا الخ) هذا زيادة في الاعتراض على القول بانها واو الثمانية  
(قوله تفصيل للاصفات) اي فالصفات السابقة ستة وهذا ان الامران تفصيل فيها اي ان ما يميز وجهه النبي اما  
ثيمات او ابكارا (قوله لتأكيدها لوصفها بموصوفها) اي لتفيد ان الصفة انصفت بموصوفها زيادة لصوق بمعنى  
انما ثبتت له ثبوت تام وكذا لا يذان بالمراد بالاصوق المعنوي لا اللفظي والافتد وجد الفصل بين الصفة  
والموصوف بالواو وايضا مقام ان تقول ان الجملة اذا كانت صفة فلا بد من ضمير يربطها وقد وجد زيادة  
عليه الواو التي عهد الربط بها كافي الحال لان من معانيها الجمع والجمع من ناحية الضم والاصوق فقد افادت  
زيادة الاصوق وتأكيده (قوله اثبتتها الزخشي) الحامل له على ذلك انه لما نظر لقاعدة الجمع بعد المعارف  
أحوال وبعد النكرات صفات قال ان هذه الجملة صفات وقد وجد ربطا زائدا على الربط الاصيل اعني  
الضمير فليكن ذلك الربط انما هو لتأكيدها لوصفها بالموصوف لان الصفة موصوفة بالاسم والواو مفيدة لزيادة  
ذلك الموصوف فالزخشي لم ينظر لقولهم انه لا يفصل بين الصفة والموصوف ولو نظر لذلك لم يثقل بها (قوله الواو  
فيها كلها واو الحال) اي بناء على المشهور من ان الواو في تلك الآيات واو الحال واما عند الزخشي ومن  
قلده فالواو في ذلك واو الموصوف وكان الانسب ان يحذف قوله الواو فيها كلها واو الحال من هنا ويذكرها بعد  
قوله الاولها كتاب معلوم تأمل (قوله وهو خير لكم) اي جملة خبر لكم صفة لشئ على ما قاله  
الزخشي ومن قلده وكذلك وثانهم كلهم صفة لسبعة وكذلك قوله وهي حاوية صفة لقربة وكذلك  
قوله الاولها كتاب معلوم (قوله والمسوق لمجيء الحل) اي اذا جعلت الجملة حالا بناء على القول المشهور  
من انهم حال (قوله واسم هذا اجاءت) اي الحال منها عند تقدمها اي الحال عليها اي لانه اذا تقدمت عليها  
لم يصح جعلها صفة (قوله وعند جودها) اي الحال (قوله هذا خاتم حديد) اي في خبر اجاءة فلا يصح  
كونه صفة فتعين كونه حالا (قوله قدمة رجل) في ضبط بفتح القاف وفي آخره بالكسر وقوله قدمة رجل اي  
قدمة جامدة والمراد ان الماء قد مر ما يجاس فيه الرجل (قوله في هذه الآية) وهي وما اهلكتكم قربة الاولها  
كتاب معلوم (قوله اذ لا يجوز التفريغ الخ) اي خلافا لما في السعد على المفتاح (قوله اذ لا يجوز التفريغ)  
اي ولو جعلت الاولها كتاب صفة لزم التفريغ في الصفات فتعين جعلها حالا (قوله وهو اقترانها بالواو) اي  
فالتحقيق كما قال ابن مالك وغيره ان الصفة لا يجوز اقترانها بالواو خلافا للزخشي (قوله حرف) اي دال  
على جمعة الفاعل (قوله والفاعل مستتر) تقديرهم (قوله وذلك) اي وبيان ذلك اي التنزيل في الآية  
(قوله لتوجيه الخطاب اليهم) اي في قوله يا أيها النمل فان النداء خطاب وهو لا يتوجه الا للعقلاء فاني بالواو  
لذلك التنزيل (قوله وشذ الخ) اي لانه لم يوجد فيه خطاب حتى ينزل منزلة العقلاء وقد يكتفي في ذلك باسناد  
الدنو والتصوب قال الدماميني ويروي عز زتها والديك والتمرز تخص الشراب قليلا قليلا وبنات نعش  
سبع نجوم أربع نعش وثلاث بنات وبنات نعش ثنتان كسرى وصغرى القطب من جئاتها والتصوب النزول  
والمراد هنا النزول الى جهة الغروب (قوله جرأه) اي جملة على ذلك اي على ترجيع الواو في قوله فتصو بوالغير  
العقلاء وقوله بنو أي لانه لا يستعمل الا للعقلاء فعبر بالواو لاجل المشاكلة وقوله لابات اي مع انه المشهور  
فيها والشائع (قوله سوغ ذلك) اي سوغ الاثبات بينودون بنات (قوله ان ما فيه) خبر الذي والضمير عائد  
على بنو وقوله من تغيير بيان لما (قوله شبه الخ) حاصله ان جسع السلامة هو ما سلم فيه بناء الواحد وهو مختص

بالواو (الحادي عشر) واوصيه الذي كور نحو الرجال قاموا وهي اسم وقال الاخفش والمآز في حرف والفاعل مستتر وقد تستعمل لغيره بالعاقل  
العقلاء اذ انزلوا منزلاتهم نحو قوله تعالى يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم وذلك لتوجيه الخطاب اليهم وشذ قوله شربت بها والديك يدعوص صاحبه  
\* اذا ما بنو نعش دنوا فتصو بوا والذي جرأه على ذلك قوله بنو لابات والذي سوغ ذلك ان ما فيه من تغيير نظم الواحد شبهه بجمع التكسير فيجوز

بحسب لغبر العاقل ولهذا جاز تأنيث فعله نحو الا الذي آمننت به بنو اسرائيل مع امتناع قامت ٢٧ الزيدون (الثاني عشر) واو علامة المذكرين

في لغة طي أو أزدشنو أو  
بحارث ومنه الحديث  
يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل  
وملائكة بالنهار وقوله  
يلوموني في اشتراي النخيل  
سأهلي فسكاهم أوم  
وهي عند سيمويه حرف دال  
على الجماعة كما أن التاء في  
قالت حرف دال على التانيث  
وقيل هي اسم مرفوع على  
الفاعلية ثم قيل إن ما بعدها  
بدل منها وقيل مبتدأ والجملة  
خبر مقدم وكذا الخلاف في  
نحو قاما الخوال وقن نسوتك  
وقد تستعمل لغبر العقلاء  
أذ انزلوا منزلتهم قال أبو سعيد  
نحو أكاو في السبراغيث إذ  
وصفت بالا كل لا بالقرص  
وهذا سهو منه لأن الا كل  
من صفات الحيوانات عاقلة  
وغير عاقلة وقال ابن الشجري  
عندى ان الا كل هنا بمعنى  
العدوان والظلم كقوله

بالعاقل بخلاف جمع التكسير فإنه لا يختص به وينو جمع سلامة لكنه تغير فيه بناء الواحد فأشبهه جمع التكسير  
فلما ألحق بجمع التكسير سهل محي بنو لغبر العاقل فلما أتى بنو ساعله الاتيان بالواو التي للعاقل في قوله  
تصوبوا للمساكاة (قوله ولهذا) أي لأجل شبهه بجمع التكسير وقوله جاز تأنيث فعله أي كما يجوز تأنيث  
الفعل لجمع التكسير (قوله مع امتناع الخ) أي لأن الزيدون جمع سلامة لم يشبهه جمع التكسير فهو باق  
على أصله (قوله بالحارث) أي بنى الحارث وأشار بالواو إلى أنهار وأيات ثلاثة (قوله يتعاقبون) أي فهو فاعل  
مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم والواو علامة الجمع وملائكة فاعل والاولى تخريج به على غير  
هذه اللغة لأنهم ضعيفة بأن تجعل الواو فاعلا وملائكة بدلا أم مبتدأ مؤخرًا والجملة خبر (قوله يلوموني الخ) جعل  
هذان من هذه اللغة ظاهر لأنه من كلامهم وشطر البيت الياء من النخيل لأنه من بحر المتقارب فهو مرفوع  
لتجرده من الناصب والجازم والواو علامة الجماعة وأهلي فاعل (قوله في اشتراي النخيل) يروي البيت  
بإضافة الاشتراء للفاعل الذي هو ياء المتكلم كأنشدناه ويروي بترك الياء والإضافة للمفعول الذي هو  
النخيل وأوم أفعل مأخوذ من المبني للمفعول أي وكاهم أكثر ملوينة (قوله وقيل الخ) هذا كلام ضعيف لأن  
تواطؤ أهل هذه اللغة على الاتيان بالواو والالف يبعد جعلهم لها فاعلات بل الغرض إنما أرادوا العلامات ولو  
أرادوا غير العلامات لم يمانطقوا بدون الالف أو الواو مع أنهم لم ينطقوا أصلاً بدونها والخاص أن الذي  
يحسن تخريجهم على هذا القليل إنما هو نحو آية أو حديث أو كلام شاعر فصيح وأما كلام قوم الترمذ ذلك  
في لغتهم فلا يخرج على هذا القليل بل هو في هذه اللغة قطعاً خلافاً للخبرج لسلك كلام على اللغة الجيدة (قوله  
وقد تستعمل) أي الواو والعلامة (قوله وهذا) أي قول أبي سعيد أن التنزيل إذا وصفت بالا كل لا بالقرص  
سهو منه (قوله بمعنى العدوان والظلم) تفسير أي والظلم من صفات العقلاء (قوله بمعنى العدوان والظلم) أي  
فالكلام أعني أكاو في السبراغيث فيه استعارة تبعية حيث شبه الظلم والعدوان بالا كل واستعار الا كل للظلم  
واشتق من أكل أكاو بمعنى ظلموا والقرينة الواو في أكاو لأنها لا تستعمل إلا في العقلاء (قوله أكاو  
بنيك) استعار الا كل للظلم البنين أولئك استعار لهم الكلاء من حيث كان المظالم بمنزلة الماء كقول في الاستهلاك  
والاستئصال ثم لما كان ذلك مستقبلاً وخيم العقوبة جعله ويلا وشبه ما ينشأ منه من الفساد الذي تنفر منه  
الطباع السليمة بمرارة العشب المر الذي يرى أه دما ميني وقوله أكاو بنيك الخ بعده

ولو كان الاول غلبا وشهدا منعفت فناء بيتك من يجيل

وهذه الايات في رجل طرد بنيه فطام رجل يقال له يجيل بيوتنه بما شئته فأقبل بعض أولاده من الشام فنصره  
واحتقر الباغي عليه ثم رجع للشام ولم يأكل لا يبه طعاما (قوله الكلا) بالقصر العشب وقوله الويل أي  
الوخيم المر الذي لاوافق المزاج (قوله وشبهه الاكل المعنوي) أي وهو الظلم المعبر عنه بالا كل مجازا (قوله  
والاحسن الخ) هذا تحقيق لكلام وتورك على ابن الشجري لأنه قال شبهه الا كل المعنوي بالحقيقي وهو اكل  
الضب ولادهوا كلك للضب ولا يجوز أن يشبهه الا كل المعنوي بالمعنوي (قوله أي مثل اكل الضب) بيان  
للعنق (قوله ادخل في التشبيه) أي لأنه قد شبهه كل الرجل ولاده باكل الضب ولأذ فالشبهية والمشبّهة كل  
منهما أكل أولاده بخلاف المعنى الاول فأنهم ليسوا متحدين (قوله الثاني) أي كان الاول اكل معنوي فقد شبهه  
اكل معنوي باكل معنوي (قوله ظالم لأولاده) أي لأن أكل الأصل لأولاده ظلم منهم لهم (قوله على هذه اللغة)  
أي لغة طي التي تلحق الفعل علامة تثنية الفاعل وجعله (قوله ثم عواصموا كثير الخ) أي فقد جعل ذلك  
البعض ان الواو في الفعلين علامة جمع وكثير فاعل للثاني عند البصريين وفاعل الاول محذوف أي هم وقوله  
واسر والنحوي الذين أي فأنهم وافعل مضارع والواو علامة والذين فاعل (قوله ان يكون بدلا من الواو

لأن الضب ظالم لأولاده باكله أي أنهم في المثال أعق من ضب وقد جعل بعضهم على هذه اللغة ثم عواصموا كثير منهم واسر والنحوي الذين ظلموا  
وجعلهم أهلي غير هذه اللغة أولى لضعفها وقد جوز في الذين ظلموا ان يكون بدلا من الواو

في وأسر وأومبتدأ خبره أما وأسر وأقول محذوف عامل في جملة الاستفهام أي يقولون هل هذا وإن يكون خبر المحذوف أي هم الذين أو فاعلا  
بأسر وأو الواو علامة كانه من أو يقول ٢٨ محذوف أو بدلا من وأو استمعوه وإن يكون منصوبا على البدل من مفعول يأتيهم أو على اضمار

أذم أو أعني وإن يكون مجرورا  
على البدل من الناس في  
اقرب للناس حسابهم أو من  
الهاء والميم في لاهية قلوبهم  
فهذه إحدى عشر وجها وأما  
الآية الأولى فاذا قدرت فيها  
الواو ان علامتين فالعاملان  
قد تنازعا الظاهر فيجب  
حينئذ أن تقدر في أحدهما  
ضميرا مستترا واجعا إليه  
وهذا من غرائب العربية  
أعني وجوب استئثار الضمير  
في فعل الغائبين لا يجوز كون  
كثير مبتدأ أو ما قبله خبرا  
وكونه بدلا من الواو الأولى  
مثل اللهم صل عليه الرؤف  
الرحيم فالواو الثانية حينئذ  
عائدة على متقدم رتبة ولا  
يجوز العكس لأن الأولى  
حينئذ لا مفسر لها ومنع أبو  
حيان أن يقال على هذه  
اللغة جاؤني من جاءك لانها لم  
تسمع الامع مالفظة جمع  
واقول إذا كان سبب دخولها  
بيان أن الفاعل الآتي جمع  
كان لحاقها هنا أولى لأن  
الجمعية خفية وقد أوجب  
الجميع علامة التانيث في  
قامت هندا كما وجبوا في  
قامت امرأة وأجازوها في  
غلت القدر وانكسرت  
القوس كما أجازوها في طلعت  
الشمس ونفعت الموعظة

(الخ) أي وعلى جميع الأوجه فالواو فاعل أسر والاعلى جعل الذين ظلوا فاعلا (قوله أو مبتدأ خبره أما وأسر أو  
(الخ) أشار بذلك إلى ما قبل فيها من الأعراب سواء كان على هذه اللغة أو غيرها (قوله أو يقول محذوف) أي  
يقول الذين (قوله من مفعول يأتيهم) أي من قوله قبل ما يأتيهم من ذكر من ربه لم يحدث الاستمعوه وهم  
يلعبون (قوله فهذه إحدى عشر وجها) حاصلها أن الذين ظلوا الماني محل رفع أو في محل نصب أو في محل جر فان  
كان في محل رفع فهو ما بدل من وأسر أو ومن وأو استمعوه وأما مبتدأ خبره أما جهه وأسر أو أو قول محذوف  
وأما فاعل بأسر أو الواو علامة أو يقول محذوف وأما خبر المحذوف فهذه سبعة أوجه على أن الذين ظلوا في  
محل رفع وأما على أنه في محل نصب فوجهان وكذا إذا كان في محل جر (قوله وأما الآية الأولى) أي وهي ثم  
عم وأوهو والخ وحاصل ما ذكره فيها ثلاثة أوجه (قوله في فعل الغائبين) أي لانه انما يستتر وجوبه في فعل  
المخاطب وفعل التكلم وكذا في فعل الغائب المفرد كفي فعل التعجب والاستثناء (قوله مثل اللهم صل عليه)  
هذا تنظير في كون الاسم الظاهر بدلا من ضمير الغائب وقوله الرؤف بدل من ضمير عليه (قوله فالواو الثانية  
حينئذ عائدة الخ) أي فهي على هذا الأعراب اسم بخلافها على الأعراب الأولى (قوله على متقدم رتبة) أي وإن  
كان متأخرا لفظا (قوله ولا يجوز العكس) أي جعل كثير بدلا من الواو الثانية (قوله لا مفسر لها) أي لم يتقدم  
لها مرجع لالفاظها ولا حكم ولا معنى ولا رتبة وليس هذا من باب التنازع حتى يقتصر عوده على التأخر لفظا  
ورتبة (قوله لانها) أي الواو الثانية علامة للجمع (قوله الامع مالفظة جمع) أي وأما إذا كان الفاعل جمعا  
في المعنى كمن فلم يسمع الاتيان بها (قوله وأقول) أي في الرد على أبي حيان (قوله إذا كان سبب دخولها) أي في  
الواقع وفيه أن هذا لا يرد عليه لانه استند للسمع والقياس لا يردوه أيضا لفظ الجمع يشا كل بالعلامة (قوله  
لان الجمعية خفية) أي لانه لا يعلم الجمعية إلا من الواو (قوله في قامت هندا) أي مع أن لفظها مذكور وانما  
أوجبوها نظرا لكونها وثنية في المعنى (قوله في قامت امرأة) أي التي هو مؤنث لفظا والحاصل أنهم فاسوا على  
قامت امرأة قامت هندا لكونه مؤنثا في المعنى فقد نظر والمعنى وفاسوا وحينئذ فقتضاه أن يجوز قياس  
جاؤني من جاءك على قاموا الرجال وأوجب بان الكثير الغالب مراعاة لفظ من لامعناها حتى انه يصح القياس  
والرد عليه (قوله غلت القدر) في نسخة القدر وقوله وانكسرت القوس وفي نسخة القوس (قوله وأجازوها  
في غلت القدر وانكسرت القوس) أي فهذا ان لم يسمعها لكن أجازوهما قياسا على طلعت الشمس ونفعت  
الموعظة لتانيث الفاعل في كل وان كان التانيث في المعنى أو في الآخر من لفظا أما في الموعظة فظاهر  
وأما في الشمس فلانه يقال في تصغيرها شمسية برد التاء (قوله وجوز الزخشي الخ) هذا سند للرد على أبي  
حيان وفيه أن هذا لم يفده لان المصنف يرى أن هذه لغة ضعيفة لا يخرج عالمها التنزيل وإذا وجد تخريج على  
هذه اللغة فهو غير مقبول كذا قيل والحق أنه يفيد لان كلام الزخشي في الرد على أبي حيان وإن كان بعد  
ذلك يصح في كلام الزخشي (قوله لم يجز الخ) أي فيتمين جعل الواو فاعلا وزيد بدل أو مبتدأ (قوله لم يجز  
عند ابن هشام) أي الحضراوي أي وأجازوه غيره (قوله لم يجز عند ابن هشام) أي لان الفاعل مفرد وهو زيد  
ومابعد عطف عليه وحينئذ فلا يصح الإتيان بالواو فهو قد نظر للظاهر من حيث كون الفاعل لفظا هو زيد  
فقط وأما غير ما نظر إلى أن الفاعل في المعنى جمع وهو زيد وما عطف عليه مع الجمع عنده فغيره راعى المعنى  
فأجاز وهو نظر للفظ فنع (قوله بيان المعنى) أي بيان كون الفاعل جمعا أو مثنى في المعنى والفاعل في المعنى متعدد  
لان المعطوف على الفاعل فاعل في المعنى (قوله وقد أسلم الخ) صدره قول قتال المارقين بنفسه \* وبعد البيت

وجوز الزخشي في لا يمكن كون الشفاعة الامن اتخذ عند الرحمن عهدا كونه من فاعلا الواو علامة وإذا قيل جازا زيد وعمر  
وبكر لم يجز عند ابن هشام أن يكون من هذه اللغة وكذا تقول في جازا زيد وعمر وقول غيره أولى لما بينا من أن المراد بيان المعنى وقد رد عليه  
بقوله \* وقد أسلمه بعد وجيم \* وليس بشئ

لانه انما يمنع التخرج لا التزجيب ويوجب القطع بامتناعها في نحو قام زيد أو عسر ولان القائم واحد بخلاف قام أخوك أو غلامك لانه اثنان وكذلك تمنع في قام أخوك أو زيد وأما قوله تعالى ما يبالغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فنزعهم أنه من ذلك فهو غلط بل الالف ضمير الوالدين في وبالوالدين احسانا وأحدهما أو كلاهما بفتح الهمزة يبالغن أحدهما أو كلاهما ٢٩ أو أحدهما بدل بعض وما بعده باضمار فعل ولا يكون معطوفا لان بدل الكل لا يعطف على بدل البعض لا تقول أعجبني زيد وجهه وأخوك على ان الاخ هو زيد لانك لا تعطف المبين على المخصص فان قلت قام أخوك وزيد جاز قاموا بالواو ان قدرته من عطف المفردات وقاما بالالف ان قدرته من عطف الجمل كما قال السهيلي في لا تأخذ سنة ولا نوم ان التقدير ولا يأخذ نوم \* (الثالث عشر) واو الانكار نحو آل رجله بعد قول القائل قام الرجل والصواب أن لا تعد هذه لان اشباع للحركة بدليل آل رجله في النصب وآل رجله في الجر ونظيرها الواو في منوفي الحكاية وفي أنظور من قوله

ولا يكون معطوفا لان بدل الكل لا يعطف على بدل البعض لا تقول أعجبني زيد وجهه وأخوك على ان الاخ هو زيد لانك لا تعطف المبين على المخصص فان قلت قام أخوك وزيد جاز قاموا بالواو ان قدرته من عطف المفردات وقاما بالالف ان قدرته من عطف الجمل كما قال السهيلي في لا تأخذ سنة ولا نوم ان التقدير ولا يأخذ نوم \* (الثالث عشر) واو الانكار نحو آل رجله بعد قول القائل قام الرجل والصواب أن لا تعد هذه لان اشباع للحركة بدليل آل رجله في النصب وآل رجله في الجر ونظيرها الواو في منوفي الحكاية وفي أنظور من قوله

من حوئنا سلكوا أدنونا نظور وواو القوي في كقوله

سقيت الغيث أيتها الخيامو

(الرابع عشر) واو التذكر كقول من أراد أن يقول يقوم زيد فنسي زيدا فارداهم

الصوت ليتذكر اذ لم يرد قطع الكلام يقوم والصواب

ان هذه كالتى قبلها (الخامس عشر) الواو المبدلة من همزة

الاستفهام المضموم ما قبلها

كقراءة قبل واليه النشور وأنتم قال فرعون وأنتم به والصواب أن لا تعد هذه أيضا لانها مبدلة ولو وضع عذها لصح عد الواو من أحرف الاستفهام

كقوله (وا) \* على وجهين أحدهما أن يكون حرف نداء مختصا بآيات النذبة نحو وازيداه

قوله فلم يبق إلا أحد عشر الخ أى مع اسقاط الواو التى ينصب المضارع بعدها كما تقدم للشمني اه

لقد أوردت المصيرين خزا وذلة \* قتيل بدير الجاثليق مقيم

والآيات لعبد الله بن قيس الرقيات يرثى مصعب بن الزبير بن العوام والمبارقين الخارجين والمبعد بفتح العين الاجنبى والجم القريب الذى يتم بامر يعنى أنه تبرأ منه القريب والبعيد وأسلماء لما يراد منه والمصيرين البصرة والكوفة ودير الجاثليق بجيم ومثلاثة مفتوحة ولام مكسورة وتحتية وقاف موضع بالعراق قتل به مصعب (قوله لانه) أى ابن هشام الحضراوى انما يمنع التخرج أى على هذه اللغة ولا يمنع التزجيب في ذاته وذلك يجعل الواو فاعلا والاسم الظاهر بدلا أو مبتدأ والجملة قبله خبر ولا يتأنى الرد عليه الا لو كان يمنع التزجيب في ذاته (قوله في قام أخوك أو زيد) أى لان الفاعل واحد لان اولاً حد الشئين (قوله فنزعهم أنه من ذلك) أى مما جاعت فيه الالف علامة على تثنية الفاعل (قوله ضمير الوالدين) أى فهو الفاعل (قوله بتقدير يبالغن أحدهما الخ) أى فهو فاعل لفعل محذوف (قوله أو أحدهما بدل بعض) أى من الالف وقوله وما بعده أى وهو أو كلاهما (قوله لان بدل الكل لا يعطف على بدل البعض) أى وأما عكسه فالظاهر جوازه (قوله على ان الاخ هو زيد) أى وأما قولك أعجبني زيد أخوك وجهه فانه يجوز (قوله لانك لا تعطف المبين الخ) أى لان مطلق الشئ على الشئ يقتضى أنه شاركه من كل وجه أى فى الحكم وان اقتضى أن ذات هذا غير هذا فاعطفك على الخبر يكون المعطوف خبرا وكذلك العطف على الفاعل فاعل وعلى الحال حال وهكذا إذا عطفك بدل الكل على بدل البعض اقتضى أن بدل الكل مخصص كما أن المعطوف عليه كذلك مع انه فى الواقع مبين لا مخصص (قوله ان قدرته من عطف الجمل) أى وان زيد فاعل لمحذوف أى وقام زيد وأما ان قدرته من عطف المفردات فلا يصح لان قاما بالالف لا يصح تساطعه على زيد لا فراده (قوله كما قال السهيلي) هذا تنظير فى قوله فى عطف الجمل فقد جعل السهيلي قوله ولا نوم فاعلا لمحذوف والجملة عطف على جملة لا تأخذ سنة ولم يحمله عطف على قوله سنة ويكون من عطف المفردات لان نوم لا يصح تسلط تأخذه بالتاء عليه بل انما يدخل عليه يأخذ بالتاء لا بالتاء كما هو الموجود فى الكلام (قوله واو الانكار) فى الحقيقة الواو انما أفادت زيادة الانكار لان أصل الانكار استنفيد من همزة الاستفهام (قوله آل رجله) أى فقد أنكرت عليه كون القائم رجلا بل القائم انما هو امرأة (قوله لانها اشباع) أى فليست الكلمة موضوعة لمعنى بل جزء كلمة وهذا الباب انما هو معقول لا كما مات المستقلة الموضوعات (قوله لانها اشباع) أى لتمة الحرف الذى قبلها (قوله ونظيرها) أى فى كونها اشباعا (قوله حوئنا) لغة فى حيث ومصدر هذا البيت \* واننى حيماني بنى الهوى بصرى \* من حوئنا وقبل البيت الله يعلم أنا فى تلفتنا \* نوم الفراق الى أحبابنا صور

(قوله فانظور الخ) أى فالاصل فانظر فهو فعل مضارع وأشبعت ضمة الظاء فتولدت الواو منها (قوله سقيت الغيث الخ) هذا مجزى بصدده \* متى كان الخيام بدى طلوح \* والطلوح جمع طلحة وهو شجر عظيم له شوك

أى متى كان الخيام بمكان دى طلوح (قوله كالتى قبلها) أى للاشباع لانها موضوعة لمعنى وحديث فلا تعد (قوله مبدلة) أى وليست الواو موضوعة للاستفهام فقد علم أن هذه المعانى الثلاثة الاخيرة باطلة ٢ فلم يبق إلا أحد عشر معنى

(قوله بآيات النذبة) أى وهى نداء المتعجب عليه لفقد حقيقة أو حكما أو المتوجع منه (قوله وازيداه) أى فالواو المبدلة من همزة

قوله فلم يبق إلا أحد عشر الخ أى مع اسقاط الواو التى ينصب المضارع بعدها كما تقدم للشمني اه

وأجاز بعضهم استعماله في النداء الحقيقي ٣٠ (والثاني) أن يكون اسمًا لا يحب كقوله وإياي أنت وفولك الاشنب كما تسمي زرنبا الزرنب

أو زرنجبل وهو عندي أطيب  
وقد يقال وإياها كقوله  
\* وإياها السلي ثم وإياها وإياها \*  
ووي كقوله  
وي كان من يكن له نسب يحسب  
بب ومن يقتدر بعش عيش  
ضر \* وقد تعلق هذه كاف  
الخطاب كقوله

واقدر شفي نفسي وأبرأ سقمها  
قيل الفوارس ويلك هنتر  
أقدم وقال الكسائي أصل  
ويلك ويلك فالكاف ضمير  
يجر رور وأما ويلك أن الله  
فقال أبو الحسن وي وي اسم  
فعل والكاف حرف خطاب  
وأن على ضمها اللام والمعنى  
أعجب لان الله وقال الخليل  
وي وحدها كما قال وي كان  
من يسكن البيت فكأن  
للتحقيق كما قال

كأنني حين أمسى لا تسكمني  
متيم يشتهي ما ليس موجودا  
أي أنني حين أمسى على هذه  
الحالة \* (حرف الالف) \*  
والمراد به هنا الحرف الهاوي  
المتنوع الابتداء به لكونه  
لا يقبل الحركة فأما الذي  
يراد به الهمزة فقد مر في صدر  
الكتاب وابن جني يرى أن  
هذا الحرف الهمزة لا وأنه  
الحرف الذي يذكر قبل البناء  
عند عدد الحروف وأنه لما  
لم يمكن أن يتلفظ به في أول  
اسمه كما فعل في أخوانه اذ قيل  
صادحيم توصل اليه باللام كما  
توصل إلى اللفظ باللام التعريف

ألف الذببة في محل نصب والالف للذببة والهاء الساكت (قوله وإجاز بعضهم استعماله في النداء الحقيقي) أي  
فيجوز أن تقول إن رأيت وأردت نداءه وأز يد فوا حرف نداء وز يد منادى مبني على الضم في محل نصب (قوله  
اسمًا لا يحب) أي اسم فعل مضارع معناه أعجب (قوله وإياي) التثنية هنا للاستحسان أي أعجب من  
حسنك (قوله وإياي) أي أعجب وقوله بإي متعلق بمحذوف أي أذنبك وأنت مبتدأ وبأي خبره قدم  
عليه وفولك مبتدأ والاشنب صفة من الشنب بفحوتين وهو حدة الاسنان وقيل بدو عذوبة وقوله كما تسمي خبره  
وذربا الجملة من ذريت الحب فرقته والزرنب نبت طيب الرائحة (قوله وقد يقال) أي في وال التي هي اسم  
فعل لا يحب (قوله وإياها السلي) في الصحاح إذا تعجب من طيب الشيء قلت وإياها ما طيبه قال أبو النجم

وإياها رايتم وإياها وإياها \* بإيت عيناها لنا وإياها \* بشن نرضي به إياها  
(قوله وي) أي وي يقال في وال التي هي اسم فعل لا يحب وي وهذا أي ما ذكره المصنف من أن وي اسم فعل  
بمعنى أعجب هو المشهور وقيل إن وي حرف تنبيه للردع والزجر على وقوع في محذور ومكره كما إذا وجد رجل  
يسب أحدًا أو يوقعه في مكره أو يتلفه أو يأخذ ماله أو يعرض له بشئ من ذلك فيقال لذلك الرجل وي ومعناه  
تنبيه واتزجر عن فعلك (قوله كقوله) هو من الخفيف (قوله وي كأن الخ) هذا البيت مدرج من بحر  
الخفيف فاعلان متفعّلان فعلان آخر صدره الخاء من يحب والنشب المال وبعد البيت  
ويجنب سر النجى ولكنك أحوال المال محضر كل سر

(قوله هذه) أي وهي وي بمعنى أعجب (قوله قيل الفوارس الخ) أي قول الفوارس يا عنزة أقدم فيشجب  
لك في تأخرك وعدم قدومك على الحرب (قوله قيل الفوارس الخ) يريد أن تعويل أصحابه عليه والتجاء بهم  
في هذا المقام الصعب إليه قد شفي نفسه ونفي سقمه والقبيل القول وعنتر منادى مرحم أي يا عنزة (قوله وقال  
الكسائي) هذا مقابل لمن يقول إن الكاف فيه حرف خطاب (قوله حرف خطاب) قد يتسكاف أن  
الكاف جارة للتعليل على حدود ذكره كما هذا كم (قوله فكان التحقيق) أي لا للتشبيه أي فالكاف على هذا  
مغضولة من وي بخلافها على القول الأول (قوله كما قال) أي عمر بن أبي ربيعة وقيل يزيد بن الحارث (قوله  
كأنني الخ) ليس غرضه أن يشبه نفسه بتسيم موصوف بما ذكر وإنما غرضه أن يخبر بأنه في حال أمسانه غير  
مكاملة متيم يشتهي أمرًا غير موجود وهو كلامه فاني ثم جعلت كأن للتحقيق لا للتشبيه (قوله لا تسكمني)  
أي المحبوبة وقوله متيم خبر كان فالقصد التحقيق لا التشبيه أي أنه إذا أمسى ولم تسكمه متيم لأن المراد أنه يتيم  
(قوله ما ليس موجودا) أي وهو الكلام منها (قوله على هذه الحالة) أي غير مكاملة لي متيم  
\* (حرف الالف) \*

(قوله والمراد به هنا) أي وأما في غير ما هنا كقوله في أول الكتاب حرف الالف فالمراد به الهمزة (قوله  
الحرف الهاوي) في نسخة الهواوي أي الصوت الممتد في الهواء المعسود من حروف العلة كالف موسى  
(قوله فأما الذي) أي الالف الذي يراد به الهمزة أي بدلوله الهمزة والحاصل أن الالف على هذا مشتركة بين  
الحرف الهاوي وبين اسم الهمزة فإذا قيل على هذا تسج فام أي قطع حر وفها قلت قاف وألف وميم وهذا  
مذهب الجمهور وأما ابن جني فيقول إن الالف الهاوي إنما يعبر عنه بلافاذا قيل تسج فام قلت قاف ولا ميم  
فالحرف الهاوي عنده لا يعبر عنه إلا بلا لكونه لا يعبر به في أول اسمه لعدم تأني ذلك (قوله أن يتلفظ به) أي  
بالالف الهاوي وقوله كالتوصل إلى اللفظ أي التلظ (قوله كما فعل في أخوانه) أي فصاد اسم أصه وجيم  
اسم لجه فقد نطق بكل حرف في أول اسمه (قوله ليتقارضا) أي فلام التعريف توصل لها بالف والالف توصل  
لها باللام فكل منها قارض الآخر وفيه أن الذي توصل به للام التعريف اليبسة بمعنى الهمزة لا الالف اللينة  
بمعنى الحرف الهاوي فهذه الالف المتوصل بها للام غير الالف المتوصل باللام لها لأنها الالف اللينة فلا

بالالف حين قيل في الابتداء الغلام ليتقارضا وأن قول المعلمين

لام ألف خطأ لان كلامه اللام والالف قدمضى ذكره وليس الغرض بيان كيفية تركيب الحروف بل سرد أسماء الحروف البسائط ثم اعترض على نفسه بقول أبي النجم أقبلت من عند زباد كالحرف \* تخارجلاني بخط مختلف ٣١ \* تكتبان في الطريق لام الالف \* وأجاب بأنه لعدم تلقاه من أفواه العامة

تعارض الآن يقال اكتفى باتحاد الاسم واطلاق الالف (قوله لام ألف خطأ) أي وانما الصواب أن يقولوا لان الالف الهاوى انما يلحق باللام بما ذكره ولان كالألف (قوله قدمضى ذكره) فيه ان الذى مضى ذكره انما هو الالهزة ولام ألف حرف مركب من اللام والالف اللينة أى الهاوى ولم يرد ذكره انما يرد أن المراد سرد أسماء الحروف البسيطة لا المركبة اللهم الا أن يكون أهل الخط اصطلاحوا على أن لام ألف اسم للالف اللينة فقط ولا مشاحة في الاصطلاح (قوله بيان كيفية تركيب الحروف) أى لان كيفية تركيب الحروف غير هذه الطريقة وهى بالالف بي بويه اب وهكذا (قوله أسماء الحروف) أى بان يقال اب تشج الخ (قوله بقول أبي النجم) الاوضح أن يعترض بالحديث الذى ذكره الذى حين عد الحروف وقال لام ألف الا أن يقال ان الحديث لم يباغ (قوله كالحرف) بفتح الخاء وكسر الراء وذلك لان أبا النجم قدم على زي بادي عده ويطلب منه الجائزة فأراد زياد قتله ففرهارا ينادى بذلك (قوله وأجاب الخ) اعترض هذا الجواب الدمايني بأنه كيف ان العربى الفصحى التى تتلقى اللغة عنه يخطئ في اللفظ تبع العامة وقوله لان الخطأ فيه أن أبا النجم انما صدر منه لفظ لاخط فاعل مراد ابي النجم لام والالف اللذان هما حرفان فحذف العاطف وهمزة القطع للضرورة فليس مراده لام ألف الذى هو اسم واحد مركب ومزاده انه يمشى تارة مستقيما فخطأ رجلاه خطا شبيها بالالف وتارة يمشى معوجا فخطأ رجلاه خطاه معوجا شبيها باللام أو قد يقال الظاهر ان ما ذكره الدمايني لا يرد وذلك لان العرب معصومون عن الخطأ في اللغة العربية كركات الكام ونحوها ونطقهم باللام الف تبعاً للعامة لا يمنع اذ تسمية العامة لهذا الحرف بلام الف بمنزلة ما لوسمى انسان ابنه بديره بلوب زيد وظاهر ان العرب تنادى في ذلك الحال بالهمل واجاب الشافعى بان أبا النجم لما دخل الحاضر فوجد العامة يقولون ذلك كثيرا شاعرا ساغله تلقيه وجعل قوله لان الخطأ الجوابا عما يقال كيف يسوغ للعربى الفصحى أن يتلقى ذلك الخطأ عن العامة وجعل الجواب أن الذى صدر من العامة انما هو متعلق بالخطأ لا بالصاحبة ولكن هذا كلام بعيد فالحق أن كلام ابن جني مشكل تأمل (قوله وقد ذكر للالف) أى الحرف الهاوى (قوله أعمره) الأصل أعمر أى أنت لقيت عمرا وأنت لم تلقه يكون مثلك لا يراه وقوله لانكاراى لى يادته والافالهزمة لاصل الانكار لانها للاستفهام الانكارى (قوله للتذكر) أى اذا نطقت بالكلمة ولم تدر شيئا بعد هابل نسيت فتأتى بالالف حتى تتذكر ما بعده (قوله وقدمضى) أى في نظيره في مجتث الواو (قوله أن لا يعد هذان) أى من الأوجه التى تأتى لها الالف لان الباب معقود للحروف الأصلية الموضوعة لمعان والالف في هذين الوجهين غير أصلية بل حاصلة من اشباع الفتحة (قوله هى حرف) أى دال على التثنية (قوله عينالك) فاعل ألفتا والالف حرف علامة التثنية (قوله وعليه الخ) انما لم يقل وقال المتنبى إشارة الى أنه ليس من العرب العرباء المعتد بكلامهم بل هو مولد (قوله ورمى الخ) يعنى أنه نظر اليه فرمى بطرفه سهماً أصاب فؤاده ولم يرم يداه على أن هذا السهم الصائب لم يجز على عادة السهام التى ترمى باليدى لانها تقتل فترجى من تعب الحياة وأما هذا السهم الصائب فانه يعذب دائماً التهييج لوعة الغرام اه دماينى (قوله يداه) فاعل رمتا والالف علامة التثنية (قوله ورمى) أى بلطه سهاماً وقوله فصابت سهمى من لخطاه وقوله والسهم أى التى ترمى باليد (قوله الكافة) أى عن الاضافة ومن هذا القبيل قوله بيننا نحن جالس عند رسول الله (قوله قد اضيفت الى المفرد) أى وظهر أثرها في الاضافة للمفرد (قوله تعانقه) مضاف لبينا (قوله مسهله) أى كفى قراءة قالون وأبى عمرو وقوله ومحقة أى كفى قراءة هشام (قوله وهذه واجبة) أى لانك لو لم تأت بها لتأت الى الامثال (قوله أو المتعجب منه) ظاهره أو المنادى المتعجب منه مع أن المنادى في البيت نفس التعجب فلاولى أن يقول

لان الخطأ ليس له تعلق بالصاحبة وقد ذكر للالف تسعة أوجه (أحدها) أن تكون لانكاراى نحو أعمره لمن قال لقيت عمرا (الثانى) أن تكون للتذكر كرايت الرجل وقد مضى أن التحقيق أن لا يعد هذان (الثالث) أن تكون ضميرا لاثنتين نحو الزيدان قاما وقال المازنى هى حرف والضمير مستتر (الرابع) أن تكون علامة الاثنتين كقوله \* ألفتا عينالك عند الغفا \* وقوله \* وقد أسلماه مبعود جيم \* وعليه قول المتنبى ورمى ومار متايداه فصابت سهم يعذب والسهم ترجى (الخامس) الالف الكافة كقوله فيينا نسوس الناس والامر أمرنا اذا نحن فيهم سوقة لبس نصف وقيل الالف بعض ما الكافة وقيل اشباع وبين مضافة الى الجملة ويؤيده أنهم أقاد اضيفت الى المفرد فى قوله بيننا تعانقه الكافة وروعة يوما أتبع له حرى سلفع (السادس) أن تكون فاصلة بين الهمزتين نحو أنذرتهما

ودخولها جائزا واجب ولا فرق بين كون الهمزة الثانية مسهلة أو محقة (السابع) أن تكون فاصلة بين نون النسوة ونون التوكيد فى نحو اضربنا وهذه واجبة (الثامن) أن تكون لمد الصوت بالمنادى المستعاث والمتعجب منه والمندوب



مقوله \* يابز يدالآمل نيل عز \* وغنى بعد فاقة وهو ان ٣٢ وقوله \* يا عجب هذه الفليقة \* هل تذهبن القوباء الريشه وقوله

جاءت أمر اعظيما فاصطبرته  
وقت فيه بأمر الله يا عبرا  
\*(التاسع) أن تكون بدلا  
من نون ساكنة وهى اما نون  
التوكيد أو تنوين المنصوب  
فالاول نحو لنعقوا وليكونا  
وقوله

ولا تعبد الشيطان والله  
فاعبدا \* ويحتمل أن يكون  
هذان باب ياحرسى اضربا  
عنه والثانى كرايت زيدا  
فى لغة غير زبيعة ولا يجوز  
أن تعد الالف المبدلة من  
نون اذن ولا ألف التوكيد  
كقبعثرى ولا ألف التانيث  
كالف حبلى ولا الف الاطلاق  
كالأف أرطى ولا الف  
الاطلاق كالأف فى قوله  
من طال كالأف تحمى أنها  
ولا الف التثنية كالزيدان  
ولا ألف الاشباع الواقعة فى  
الحكاية نحو منا أوفى غيرها  
فى الضرورة كقوله

\* أعوذ بالله من العفاب \*  
والا تى تبين بها الحركة فى  
الوقف وهى ألف أنا عند  
البصريين ولا ألف التصغير  
نحو ذبا والسدى بالمقدمة  
\*(حرف الياء) \*

(الياء المفردة) تاتى على  
ثلاثة أوجه وذلك أنهم تكون  
ضميرا للمؤنثة نحو تقومين  
وقسوى وقال الاخفش  
والمازنى هى حرف تانيث  
والفاعل مستتر وحرف انكار

او الماتى به للتعجب لا حقيقة النداء (قوله كقوله الخ) أو رد الاييان الممثل على ترتيب الاقسام الممثل  
لها فقوله يابز يدالآمل للمنادى المستغاث والآمل الراجى اسم فاعل من أمل بامل بفتح العين فى الماضى وضعها  
فى المضارع (قوله يابز يدال) الاصل يابز يدلان المنادى المفرد يبنى على الضم (قوله يا عجب) مثال للمنادى  
المتعجب منه (قوله الفليقة) بالفاء والقاف أى الداهية والمذكر (قوله القوباء) بضم القاف وفتح الواو وقد  
تسكن وبالمداء يعالج بالريق وهى فى البيت بناء الوحدة فاعل مؤخر (قوله القوباء) هى القوبة المعروفة أى  
القوبة التى تداوى بالريق وسبب ذلك أن اعرابا أصابه قوبة فقبل له كل يوم ضع عليها الريق فوضع عليها  
فصحت فقال ذلك (قوله وقوله) مثال للمندوب (قوله جلت أمر اعظيما) هو الجرب فى عمر بن عبد العزيز وقوله  
الشمس طالعة ليست بكاسفة \* تبكى عليك نجوم الليل والقمر

وبروى الشمس كاسفة ليست بطالعة يجوز أن يكون نصب نجوم على الظرفية أى مدة نجوم الخ أى الشهر  
والدهر فعبر عن الشهر بالقمر وعن الدهر بالنجوم وقبل المعنى تقلبها فى البكاء أو جعلها ما كية أو نجوم فاعل  
والقمر مفعول معه أو أن نجوم مفعول لكاسفة (قوله يا عبرا) أصله يا عمر فزيت الالف للندبة (قوله لنسعا  
وليكونا) أى فتقول لنسعا وليكونا (قوله من باب الخ) أى فيكون خاطب المفرد بضم طاب المثنى (قوله والثانى)  
أى المبدلة من تنوين المنصوب (قوله فى لغة غير زبيعة) أى وأما هم فبقفون على المنون المنصوب بالسكون  
(قوله ولا ألف التوكيد) أى وهى الزائدة فى الكلمة لمجرد تكثير حروفها (قوله ولا ألف الاطلاق) هى التى تزداد  
فى كلمة لاجل الحاقها بكلمة أخرى لتثنى تشبيها وتجمع جمعها فارتطى ملحقة بجمعها (قوله ولا ألف الاطلاق)  
هى الالف اللاحقة للقوافى المطابقة نحو \* ألقى اللوم عاذل والعناب \* الخ (قوله كالأف تحمى) بفتح الهمزة  
وسكون المشنة فوق وفتح الحاء المهملة وشدة الياء فوع من البرد وأنهم بلى فصار كالطريق وصدره \* ماهاج  
أشواقا وشجوا قد شجا \* وهو للجماع ومنها \* فاحسا ومرسنا مسرجا \* (قوله أوفى غيرها فى الضرورة) أى  
أو الواقعة فى غير الحكاية (قوله أعوذ بالله الخ) تمامه \* السائلات عقد الاذنان \* وانما وصف العقرب  
وهى مفردة بالجمع لان الالف واللام للاستغراق فالأفراد مرادة فيعوز رعاية المعنى فيجمع الوصف (قوله عند  
البصريين) أى فالألف ههنا زائدة لاجل بيان حركة ان وأما الكوفيون فيقولون انها من جملة الضمير لأنها  
زائدة فالضمير عندهم أنا بنسبها (قوله لما قدمنا) أى فى حرف الهاء من قوله والتحقق أن لاتعد هاء التانيث  
من نحو رحمة من ذلك لانها جزء كلمة الاولى ان يقول لما ياتى قريبا لانه على معنى ذلك التعامل قريبا (قوله لما  
قدمنا) أى فى هاء التانيث من أنها جزء كلمة ياتى بعد أسطر فى الياء ومما لا ينبغي عده أيضا الالف المبدلة من همزة  
أل عند دخول همزة الاستفهام نحو آلا ن

\*(حرف الياء \* الياء المفردة) \*

(قوله هى حرف تانيث) أى فهى مثل تاء قامت ههنا وقوله والفاعل مستتر أى تقديره أنت (قوله أزيدنيه)  
يصح بكسر الدال وفتحها وضعها لانه يقال فى الاحوال الثلاثة وهذا بخلاف الرجل فإنه يقال فى حالة الرفع  
أل رجله وفى حالة النصب أل رجله وفى حالة الجر أل رجله وذلك لان زيدا محرك فتتوينا بالكسر لاجل  
التقائه ساكنامع الياء فهذا انكاره فى أحواله الثلاث بخلاف ما لتونين له كالرجل فانكاره تابع لمركبه  
فحال الرفع بالواو وحال النصب بالالف وحال الجر بالياء (قوله وقد تقدم البحث فيها) أى فى الواو (قوله وباء  
الاطلاق) أى كفى وكان قدى وقوله وباء الاشباع أى اذا شبع الحرف المكسور لحكاية تبنى أو غيبرها  
وقوله ونحوه ن أى كالتثنية والجمع المذكر السالم فى حالة الجر والنصب (قوله لا كلمات) أى وبالابانغما هو  
معهود لبيان أحوال الكلمات المستقلة \* (يا) \* (قوله أو حكا) أى كما اذا ناديت بها الساهى أو النائم

نحو أزيدنيه وحرف تذكار نحو قدى وقد تقدم البحث فيها ما صواب أن لا يعدا كالاتى بياء التصغير وباء المضارعة وباء الاطلاق او  
وباء الاشباع ونحوه لانهم أجزاء لكلمات \* (يا) \* حرف موضوع لنداء البعد حقيقة أو حكا وقد ينادى بها القريب



توكيد او قيل مشتركة بين القريب والبعيد وقيل بينهما وبين المتوسط وهي أكثر أحرف النداء ٣٣ استعمالها لهذا لا يقدر عند الحذف سواها نحو يوسف أعرض عن هذا

ولا ينادى اسم الله عز وجل والاسم المستعاث وأيم أو أيتها الإله أو المندوب الإله أو بوا وليس نصب المنادى بهم ولا باخواتهم أحرفا ولا بمن أسماء لادعوا متحملة لضمير الفاعل خلافاً لما عي ذلك بل بادعوا محذوفاً ولما وقول ابن الطراوة النداء انشاء وأدعوا خبر سهو بل أدعوا المقدر انشاء كبعث وأقسم وإذا ولي يا مالميس بمنادى كالفعال في ألا يا اسجدوا وقوله

ألا يا سبياني بعد غارة سنجال وقبل منيا عاديات وأجال والحرف في نحو يا ليتني كنت معهم فافوز يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة والجملة الاسمية كقوله

يا لعنة الله والاقوام كلهم والصالحين على سمعان من جار فقيل هي للنداء والمنادى محذوف وقيل هي مجرد التنبيه لئلا يلزم الانحاف بحذف الجملة كلها وقال ابن مالك ان وليها ادعاء كهذا البيت او امر نحو ألا يا اسجدوا فهي للنداء لكثرة وقوع النداء قبلها منحو يا آدم اسكن يا فوج اهبط ونحو يا مالك ليقتض علينار بك والافهي للتنبيه والله سبحانه وتعالى اعلم (الباب الثاني من الكتاب)

أو الغافل القريب (قوله توكيدا) المراد بالتوكيد الإشارة إلى أن ما يلي للمخاطب أمر عظيم شأنه أن يعتني به حتى نزل القريب وان كان متنبهاً لذلك منزلة الغافل لكونه لم يأت بالأكمل المناسب (قوله وقيل مشتركة) أي اشتراكاً معنوياً لانها موضوعة للأمر السكبي وهو طلب الاقبال سواء كان المطلوب بعيداً أو قريباً (قوله أو بوا) أي فلما لم يشاركها إلا البعض في بعض الأحوال ضمت الكثير لها (قوله أحرفاً) أي حال كونها أحرفاً كما قال بعض انهم أحرف والناصب للمنادى هي (قوله أسماء) أي أسماء أفعال لا دعوا فياخذ اسم فعل مضارع (قوله بل بادعوا محذوفاً) أي لقيام حرف النداء مقامه (قوله وأدعوا خبر) أي وكيف يقوم الانشاء مقام الخبر (قوله المقدر) أي المحذوف الذي قام حرف النداء مقامه (قوله غارة) مضافة لبعيد (قوله سنجال) اسم موضع باذر بيجان أي اسقياني بعد غارة هذا الموضع أي بعد الوقعة الحاصلة فيه قبل أن يحصل لي الموت وينقضي أجلي فالشاعر كان مطعوناً وقال ذلك حال ضعفه (قوله وقيل منيا) عاديات في نسخة وقيل صرف عاديات وهي نواب الدهر وأجال أي خوف وفي نسخة وأجال (قوله كاسية) أي ذات مكسوة (قوله يا لعنة الله) لعنة مبتدأ وقوله على سمعان خبر وقوله من جار تنبيه مجرور بمن (قوله والصالحين) يروي والصالحون بالواو ما على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه والاصل ولعنة الصالحين وما على العطف على الحمل إذا جرد وبقوله لفظاً مرفوع محلا على أنه فاعل المصدر (قوله سمعان) بكسر السين وفتحها وكأنه رجل نصراني (قوله محذوف) أي والاصل يا هؤلاء اسجدوا الخ (قوله لئلا يلزم الانحاف) أي لو جعلت بالنداء لأن أدعوا محذوف وكذلك المنادى لأن فضلات الجملة منها كقوله والاقول فيما يلي للمصنف (قوله والا) أي بان لم يله الا دعاء ولا فعل أمر بل فعل غير أمر نحو

يا حبهذا جبل الريان من جبل \* وجبذا ساكن الريان من كانا

ونحو يا ليتنا نرد

\*(الباب الثاني من الكتاب في تفسير الجملة)\*

(قوله الباب) مبتدأ والثاني نعت وقوله في تفسير خبر وقوله من الكتاب صفة ثانية أو حال من المبتدأ على مذهب سيبويه أو من الخبر لكن يرد عليه أنه قد تقدم الحال على عاملها المعنوي (قوله وذكر أقسامها) أي من كونها اسمية أو فعلية صغرى أو كبرى أو ذات وجهين (قوله وأحكامها) أي من كونها انشائية أو وقعت جواباً بالقسم استعطائي أو خبرية أو وقعت صفة أو صلة أو حالاً ومثله عروض الاعراب لها بحسب محل رفعها ونصبها وجراؤها (قوله شرح الجملة) أي هذا باب شرح الجملة لحذف المبتدأ والخبر أعني المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه (قوله هو القول) انما يقل اللفظ لأن القول جنس قريب لانه عبارة عن اللفظ المستعمل بخلاف اللفظ فإنه جنس بعيد لصدقه على الماهل والمستعمل وأخذ الجنس القريب في التعريف أولى لاجل أن يصيره تاماً بخلاف البعيد فإنه يصير ناقصاً فان قلت ان القول كما يطلق على اللفظ يطلق على الاعتقاد وعلى الرأي فهو مشترك أو كالمشترك وأخذ المشترك في التعريف ممنوع قلنا محتمل ذلك إذا لم توجد قرينة على أن المراد واحد من أفراد ذلك المشترك وهنا وجد قرينة على ارادة اللفظ وهو الوصف بالافادة المفيدة انما هو اللفظ المستعمل لا الرأي والاعتقاد (قوله المفيد) خرج الجملة الاستثنائية وجهلة الشرط وقوله المفيد بالقصد الخ اعتبر ضبان المفيد يعني عن القصد لان النائم اذا أخبر بخبر فانه لا يفتيد شيئا وكذلك الجنون اذ هو كالهذيان وأصوات الحيوانات ولو فرض افادته كقوله قال قام زيد ووافق ذلك قيامه فالفائدة لم تحصل من اخباره بل انما حصلت من خارج كالمشاهدة ورد بان المستفاد من المشاهدة صدق الخبر أي مطابقة له لواقع وأما الفائدة فالسكلام متصف بها غاية أنه غير مقصود بالافادة والحاصل أن كلام النائم والجنون في حد ذاته مفيد أي دال على معنى

يحسن السكوت عليه وهو ثبوت الحكم به للحكم عليه لكنه غير مقصود بالافادة وحيشة فلا يسمى كلاما عند  
 النخبة فلذا أخرجه المصنف بقوله بالقصد (قوله يحسن السكوت عليه) أي من المتكلم بمعنى قطع كلامه أو من  
 السامع بأن لا يطالب زائد على ما يسمع والاول أولى لان الكلام صفة له فيكون منعه وهو السكوت صفة وفي  
 الحقيقة هما متلازمان لانه متى ذكر ركنا الاستناد حسن السكوت من كل منهما والافلا (قوله يحسن السكوت  
 عليه) خرج ما دل على معنى لا يحسن السكوت عليه كيزيد على الذات وان قام زيد على تعليق شيء ما على القيام  
 فهو ليس بمفيد (قوله وما كان بمنزلة أحدهما) أي منزلة الفعل مع فاعله أو منزلة المبتدأ مع خبره (قوله ضرب  
 اللص) أي فهو منزل بمنزلة الفعل مع الفاعل لان اللص نائب فاعل ونائب الفاعل بمنزلة (قوله وأقام الزيدان)  
 أي فهو أيضا بمنزلة الفعل مع الفاعل لان الزيدان فاعل بقائم الذي هو اسم فاعل لانه فعل ويحتمل انه منزل  
 بمنزلة المبتدأ مع الخبر وذلك لان قائم وان كان مبتدأ الآن الزيدان كخبر لا أنه خبر (قوله وكان زيد قائما)  
 يحتمل انه منزل بمنزلة الفعل مع الفاعل لان زيد كفاعل لانه اسم كان لانه فاعل ويحتمل انه منزل بمنزلة المبتدأ  
 والخبر نظرا الى أن أصل معمولي كان المبتدأ والخبر والآن لا يطلق عليهما ذلك لاسكن الظاهر فصره على الاول  
 لان الجملة كان مع معموليها وأما معمولها فلا يقال لهما الآن جملة في قواعد النحو (قوله وظننته قائما) اي راده  
 فيها بمنزلة أحدهما مشكل لانه على التحقيق جملة فعلية منتظمة من فعل وفاعل بحسب الاصطلاح وليس  
 مما تزل بمنزلة الفعل والفاعل ولا بمنزلة المبتدأ والخبر (قوله انهما ليسا مترادفين) أي بل الجملة أعم (قوله انهما  
 ليسا مترادفين) أي لانه لا يشترط في الجملة الافادة (قوله كما يتوهمه الخ) فيه ان النخبة فرقان احدهما اصطلاحا  
 على الترادف والاخرى اصطلاحا على عموم الجملة فتوهم المصنف للقائلين بالترادف نظرا لاصطلاحه لا يصح والا  
 كان للغيران توهمه ايضا نظرا لاصطلاحهم اذ ليس توهمهم لهم اولي من توهمهم له واجاب الشنبي باننا لانسلم  
 انهم اختلفوا في الاصطلاح بل انما اختلفوا في نقل الاصطلاح فالمصنف وجاعة نقلوا عموم الجملة وغيره فنقل  
 الترادف وعلى هذا فالتوهم ظاهر (قوله وهو) أي الترادف قول صاحب المفصل هو الزخشرى (قوله  
 ويسمى جملة) وفي نسخة بالجملة وفي نسخة بالجملة أي فهو ظاهر في الترادف ووجه ظهوره ان الشيء لا يسمى باسم  
 شيء الا اذا كان مرادف له وانما قال وهو ظاهر ولم يقل وهو صريح الخ لاحتمال ان معنى قوله ويسمى جملة أي  
 من حيث انه من افرادها وان الجملة تنفرد عنه لانه خلاف الظاهر (قوله انها اعم منه) أي لانه أخذ في مفهوم  
 الكلام قيد ليس مأخوذا في حد الجملة (قوله اذ شرطه الافادة) أي المقصودة وقوله بخلافها أي فلا يشترط  
 فيها الافادة قصدا (قوله ولهذا) أي لاجل عدم اشتراط قصد الافادة (قوله وكل ذلك ليس مفيدا) أي  
 ليس مقصودا بالافادة لان المقصود من قولك جاء الذي قام الاخبار بالجمي علا بالقيام وانما ذكرت قام لتعيين  
 الموصول (قوله صحة قول الخ) في نسخة وجبه قول ابن مالك وهي أحسن لما ياتي ان كلام ابن مالك ليس  
 صحيحا وان كان له وجه في نفسه (قوله ثم بدلنا) أي اعطيناهم مكان السيئة العذاب الحسنة أي الصحة حتى  
 عفا أي كفر واوقالوا كفر النعمة (قوله ان الزخشرى الخ) ظاهره ان هذا كلام ابن مالك وليس كذلك  
 بل كلامه قال الزخشرى ان قوله وهم لا يشعر ون ولوان اهل القرى الى قوله يكسبون اعتراض بين المعطوف  
 والمعطوف عليه ثم انه زاد وقال فالاعراض هنا بسبع جل ثم ان بعضهم اعترض على ابن مالك كيف يقول  
 ان الاعتراض بسبع جل مع ان الاعتراض هنا باربع جل وحاصل الجواب عن ابن مالك ان كلامه مبنى على  
 ان الجملة اعم من الكلام والمعترض راعي القول بالترادف فكلام ابن مالك توجيه ولا اعتراض عليه (قوله  
 بسبع جل) الاولى وهم لا يشعر ون والثانية ولوان اهل القرى آمنوا والثالثة وآمنوا الى اربعة لفخنا عليهم  
 بركات من السماء والارض والخامسة ولكن كذبوا والسادسة فاخذناهم والسابعة بما كانوا يكسبون (قوله  
 اذ زعم) أي الزخشرى وقوله أن أفأمن أي فالغناء من حلقة عن محلها فيها معنى السمنية (قوله أن أفأمن

يحسن السكوت عليه والجملة  
 عبارة عن الفعل وفاعله كقام  
 زيد والمبتدأ وخبره كزيد قائم  
 وما كان بمنزلة أحدهما نحو  
 ضرب اللص وأقام الزيدان  
 وكان زيد قائما وظننته قائما  
 وجمدا يظهر لك انهما ليسا  
 مترادفين كما يتوهمه كثير  
 من الناس وهو ظاهر قول  
 صاحب المفصل فانه بعد ان  
 فرغ من حد الكلام قال  
 ويسمى جملة والصواب انها  
 اعم منه اذ شرطه الافادة  
 بخلافها والى هذا اسمه  
 يقولون جملة الشرط جملة  
 الجواب جملة الصلة وكل ذلك  
 ليس مفيدا فليس كلاما  
 وهذا التقرير يوضح لك  
 صحة قول ابن مالك في قوله  
 تعالى ثم بدلنا مكان السيئة  
 الحسنة حتى عفا وقالوا قد  
 مس آباءنا الضراء والسراء  
 فاخذناهم بغتة وهم لا  
 يشعرون ولوان اهل القرى  
 آمنوا واتقوا لفخنا عليهم  
 بركات من السماء والارض  
 ولكن كذبوا فاخذناهم بما  
 كانوا يكسبون أفأمن اهل  
 القرى ان ياتيهم بأسنا بآياتنا  
 وهم يأتون ان الزخشرى  
 حكم بجواز الاعتراض بسبع  
 جل اذ زعم ان أفأمن

معطوف على فأخذناهم ورد عليه من ظن ان الجملة والكلام مترادفان فقال انما اعترض ٣٥ باربع جل وزعم ان من عند ولوان اهل  
القرى الى الارض جملة  
لان الفائدة انما تتم بمجموعه  
وبعد في القوانين نظر اما  
قول ابن مالك فلانه كان من  
حقه ان يعدها ثمانية جل  
احداها وهم لا يشعرون  
واربعة في حيز لو وهي آمنوا  
واتقوا وفتحوا والمركبة من  
ان وصلتها مع ثبت مقدرا او  
مع ثابت مقدرا على الخلاف  
في انها اسمية او فعلية  
والسادسة ولكن كذبوا  
والسابعة فأخذناهم والثامنة  
بما كانوا يكسبون (فان  
قلت) لعله بنى ذلك على ما  
اختاره ونقله عن سيبويه  
من كون أن وصلتها مبتدأ  
لا خبر له وذلك لطوله وجريان  
الاسناد في ضمنه قلت انما  
مراده أن يبين ما لازم على  
اعراب الزخشرى والزخشرى  
يرى أن أن وصلتها هنا فاعل  
ثبت وأما قول المعترض فلانه  
كان من حقه أن يعدها ثلاث  
جل وذلك لانه لا يعدوهم  
لا يشعرون جملة لانها حال  
مرتبطة بعاملها وليست  
مستقلة برأسهاو يعدل وما في  
حيزها جملة واحدة ما فعلية  
ان قدر ولو ثبت أن اهل  
القرى آمنوا واتقوا أو  
اسمية ان قدر ولو أن ايمانهم  
وتقواهم ثابتان ويعدولكن  
كذبوا جملة فأخذناهم بما  
كانوا يكسبون كله جملة وهذا  
هو التحقيق ولا ينافي ذلك ما قدمناه في تفسير الجملة لان الكلام هنا ليس في مطلق الجملة بل في الجملة بقيد كونه ساجلة اعتراض وتلك لا تكون  
الا كلاما تاما (انقسام الجملة الى اسمية وفعلية وظرفية) فلاسمية هي التي صدرها اسم كزبد قائم وهيئات العتيق وقائم الزيدان

معطوف على فأخذناهم) أي أخذناهم الاولى أعني قوله فأخذناهم بغتة وفي هذا العطف شيء وذلك لان  
أخذناهم خبر وقوله فأمن انشاء مع انه لا يصح عطف الانشاء على الخبر الا أن يقال انه يجوز لذلك تأمله  
وأجيب بان الاستفهام انكارى بمعنى النفي أي لا يامن فهو خبر بمعطوف على خبر (قوله معطوف على  
فأخذناهم) ضمير أخذناهم عائدا على أهل القرية المكذبين لنبيهم والهمزة في فأمن للاستفهام الانكارى بمعنى  
النفي أي لا يامن أي أخذنا المكذبون لانبيائهم بغتة وهم لا يشعرون فتسبب عن ذلك عدم أمان أهل القرى من  
العذاب والمرا دبالقرى قرى مكة الساكن فيها العرب (قوله معطوف الخ) أي وليس العطف على مقدر بعد  
الهمزة أي يقولون فامن الخ لان هذا مذهب سيبويه والزخشرى يخالفه في ذلك (قوله انما اعترض) أي  
في الآية باربع لاسبوع كذا قال ابن مالك (قوله وبعد) أي وبعد ان عرفت كلام ابن مالك وكلام  
المعترض وأن كلام ابن مالك وجهه فاقول الخ (قوله أما قول ابن مالك) أي أما الاعتراض على قول ابن  
مالك (قوله على الخلاف الخ) فيه أن الكلام حينئذ في كلام الزخشرى وهو يقدرها ثبت حينئذ لا يتأني  
هذا الخلاف (قوله على الخلاف الخ) ينبغي الجزم بان المقدّر ثبت لان المصنف بصدد ما لزم كلام الزخشرى  
وهو يرى أن الجملة الواقعة بعد لو فعلية وحينئذ فان وصلتها فاعل لفعل محذوف بعد لو (قوله فان قلت) أي جوابا  
عن ابن مالك في عددها لثلاثة ولم يعددها ثمانية (قوله ونقله عن سيبويه الخ) حاصله أن سيبويه يقول ان  
المعنى ولو أن ايمانهم فقل له أين الخبر فقال انه لما طال الكلام وجرى الاسناد في ضمنه لم يحتج للخبر (قوله وذلك)  
أي الاستغناء المفهوم من المقام (قوله فاعل ثبت) أي فيلزمه أن يكون أن وصلتها مع ثبت جملة ثانية وقد  
يجاب بان ابن مالك والزخشرى لم يعدا قوله وهم لا يشعرون معترض لانها جملة حالية فهي مرتبطة بالكلام قبلها  
وصرحا بان مبتدأ الاعتراض قوله ولو أن اهل القرى الى قوله يكسبون وحيث صرح بذلك فيعلم أن مقصودهما  
بالجملة المعطوف عليها مجموع قوله فأخذناهم بغتة وهم لا يشعرون وغير أنهما تر كابعض الجملة اعتمادا على فهم  
المقصود من مبتدأ الاعتراض ونهايته وحيث كان وهم لا يشعرون لم يعددها من الاعتراض صرحا فالا  
من ان الاعتراض بسبع جل وقد يقال بل هي ثمانية غير ها والثامنة جملة يكسبون وهي غير كان مع خبرها  
الآخرى اتم ما عدا آمنوا التي هي خبر أن جملة غير جملة أن مع خبرها (قوله وأما قول المعترض) أي وأما التنظير  
الوارد على قول المعترض (قوله وهذا هو التحقيق) يعني عدم عد جملة وهم لا يشعرون وعد جل الاعتراض  
في هذه الآية ثلاثة وفي الدماميني وهذا التحقيق فيه والتحقيق ان يقال ان قوله تعالى ولو أن اهل القرى آمنوا  
الى قوله يكسبون جملة واحدة باعتبار كونه معترضا فان جملة الاعتراض لا تكون الا كلاما تاما والكلام التام  
هنا هو المحجوز لارتباط بعضه ببعض وأما كل واحد من قوله تعالى ولكن كذبوا وقوله تعالى فأخذناهم بما  
كانوا يكسبون فهو جزء كلام لا كلام تام ضرورة اقترانه بالعاطف المفيد للمعنى مقصود يفوت بترك اعتباره  
وأقول لا نسلم أن جملة الاعتراض لا تكون الا كلاما تاما لما سأل في الاعتراضية أن وان شطت نواها من قوله  
\* لعل وان شطت نواها أزورها \* جملة معترضة اه شمنى (قوله لان الكلام هنا ليس في مطلق الجملة)  
فيه نظر لانه يقتضى أن من قال الاعتراض بسبع جل مراده من اجل المعترضة وهو ممنوع وانما مراده مطلق  
الجملة \* (انقسام الجملة الى اسمية وفعلية وظرفية) \*  
(قوله الى اسمية وفعلية وظرفية) هذا تقسيم أصلي للجملة ولكن في الحقيقة أن الظرفية ترجع لما قبلها من  
الاسمية والفعلية لانك اما ان تقدر عامل الظرف كائن أو استقر فعلى الاول تكون اسمية وعلى الثاني تكون فعلية  
(قوله التي صدرها اسم) أي غير ظرف بدليل ما يأتي (قوله وقائم الزيدان) أي بدون اعتمادا وانما مثل  
بذلك بدون أقائم الزيدان لان كلامه في الجملة التي صدرها اسم لم يسبقه حرف وأما ما سبقه حرف فسيأتي في  
هو التحقيق ولا ينافي ذلك ما قدمناه في تفسير الجملة لان الكلام هنا ليس في مطلق الجملة بل في الجملة بقيد كونه ساجلة اعتراض وتلك لا تكون  
الا كلاما تاما (انقسام الجملة الى اسمية وفعلية وظرفية) فلاسمية هي التي صدرها اسم كزبد قائم وهيئات العتيق وقائم الزيدان

فمنه من جوزه وهو الاختفص والكوفيون والغلبة هي التي صدرها فعل تكلم زيد وضرب اللص وكان زيد قائما وظننته قائما ويقوم زيد  
وقم والظرفية المصدرية بظرف ومجرور نحو ٣٦ أعندك زيد أو في الدار زيد أو قدر زيد أو فاعلا بالظرف والمجرور لا بالاستقرار

المحذوف ولا مبتدأ خبر عنه  
بهما ومثل الزخشي لذلك  
في الدار من قولك زيد في  
الدار وهو مبني على أن  
الاستقرار المقدر فعل لاسم  
وعلى أنه محذوف وحده  
وانتقل الضمير إلى الظرف  
بعد أن عمل فيه وزاد  
الزخشي وغيره الجملة  
الشرطية والصواب أنها  
من قبيل الفعلية لاسمها  
\*(تنبيه)\* مرادنا بصدر  
الجملة المسند أو المسند إليه  
فلا عبرة بما تقدم عليه من  
الحروف فالجملة من نحو  
أقام زيدان وأزيد أخوك  
ولعل أباك منطلق وما زيد  
قائما اسمية ومن نحو أقام  
زيدان قام زيد وقد قام زيد  
وهلكت فعلية والمعتبر أيضا  
ما هو صدر في الأصل فالجملة  
من نحو كيف جاء زيد ومن نحو  
فأي آيات الله تذكر ومن  
نحو فريقا كذبتم وفريقا  
تقتلون وخاشعاً أبصارهم  
يخرجون فعالية لأن هذه  
الاسماء في نية التأخير وكذا  
الجملة في نحو يا عبد الله  
ونحو وان أحد من المشركين  
استجارك والانعام خاتمة  
والدليل إذا غشي فعالية لأن  
صدرها في الأصل أفعال  
والتقدير أدعوز زيدان  
استجارك أحد وخاتمة الانعام

التنبيه (قوله عند من جوزه) أي جوزه الابتداء بالوصف من غير اعتماد (قوله التي صدرها فعل تكلم زيد  
الخ) المثال الأول للفعلية التي فعلها ماض مبني للفاعل والثاني لما فعلها ماض مبني للمفعول والثالث لما فعلها  
ناسخ مختلف الاثر والرابع لما فعلها ناسخ متفق الاثر والخامس لما فعلها مضارع والسادس لما فعلها أمر  
وكلام المصنف يقتضي أن كان مسنداً لاسمها وهو الصحيح بناء على قول الجمهور إن له دلالة على الحدث  
والزمان وأما قول البيانين إنه قيد للغير فعني كان زيد قائماً يمتص بالقيام المنتصف بالحصول في الزمن  
الماضي وحيداً فلا سند بين اسمها وخبرها كما كان قبل دخولها فهو مبني على أنه لا دلالة لها على الحدث وهو  
مشكل إذ لم يعد فعل يقع في التركيب غير زائد ولا مؤكد ولا مسند (قوله فعل) أي لانه جملة فيصح أن  
النائب عنه جملة والا كان مقروداً (قوله لا بالاستقرار) أي والا كانت فعلية إن قدرت فعلا واسمية إن قدرت  
اسماً (قوله ولا مبتدأ) أي والا كانت اسمية (قوله ومثل الزخشي لذلك) أي لما ذكر من الظرفية  
(قوله زيد في الدار) أي فالجملة الواقعة خبراً عن زيد ظرفية وأما جملة زيد في الدار فهي اسمية (قوله بعد أن  
عمل) أي الظرف وقوله فيه أي في ذلك الضمير لأن الضمير لا يتصل بالاعمال فلا بد من ملاحظة العمل بعد  
الاستقرار وتوضيحه أنك إذا قلت زيد استقر في الدار كان في استقرار ضمير مستتر معمول له فلما حذف الفعل وهو  
استقرار صار الضمير خالياً عن عامل فعل فيه الظرف فانتقل الضمير إليه واستقر فيه لانه لا يتصل بالاعمال وقرر  
الشمي أن قوله بعد أن عمل أي الاستقرار فيه أي أن الضمير بعد أن كان الاستقرار عاملاً فيه لما حذف  
الاستقرار انتقل للظرف واستقر فيه بعد حذف الاستقرار وجد العمل فيه للظرف بعد أن كان للاستقرار  
(قوله الجملة الشرطية) أي الواقعة فعل الشرط فجعلوا أقسام الجملة أربعة (قوله مرادنا بصدر الجملة) أي  
في قولنا ان صدرت باسم فهي اسمية وان صدرت بفعل فهي فعلية (قوله المسند) الأول أن يقول مرادنا بصدر  
الجملة المسند أو المسند إليه سواء كان ملفوظاً أو مقدرًا فخرجت الفضلات المصدر بها كخرجت الحروف  
وهو ظاهر ودخل نحو يا عبد الله الخ فلو قال هكذا لاعتناء عن قوله وأيضاً ما هو صدر في الأصل الخ لانه يفيد  
حينئذ أنه غير ما سبق مع أنه ليس كذلك لأن قولنا المسند إليه أو المسند يخرج هذه الأشياء لانها فضلات  
(قوله اسمية) أي لانها مصدرية باسم وهو المسند إليه (قوله في نية التأخير) أي لانها فضلات (قوله وان أحد  
الخ) أي أن ان داخلية على فعل محذوف لان أدوات الشرط لا تدخل الاعلى فعل (قوله أدعوز يدا) صوابه  
أدعو عبد الله (قوله وأقسم والليل) في نسخة بالليل والمناسب الموجود ههنا لان نسخة الباء حل معنى فقط  
\*(باب ما يجب على المسؤول في المسؤول عنه)\*

(قوله باب) كذا في نسخة وفي نسخة حذفه (قوله باب) خبر المحذوف وهو مضاف لما ويجب فعل مضارع  
وقوله أن يفصل فاعل والجملة صلة ما أي هذا باب ما يجب على المسؤول التفصيل فيه أي التفصيل في جوابه (قوله  
ما يجب) ما واقعة على الكلام أي باب الكلام الذي يجب على الشخص المسؤول التفصيل في جوابه وقوله في  
المسؤول عنه أي حال كون وجوب التفصيل على الشخص المسؤول في حال انعاء المسؤول عنه (قوله لاحتماله)  
أي وانما وجب على المسؤول التفصيل في الجواب إذا ألقى له المسؤول عنه لاحتماله أي المسؤول عنه الخ (قوله  
ولذلك) أي المسؤول عنه المحتمل للاحتتمالات المذكورة أمثلة (قوله أحدها) أي أحد الأمثلة صدر  
الكلام الخ فإذا سئل إنسان وقيل له هل صدر قولنا إذا قام زيد قائماً كرمه جملة اسمية أو فعلية فلا ينبغي له أن  
يقصر في الجواب على قوله اسمية ولا على قوله فعلية بل يجب عليه التفصيل بان يقول ان كان اذامعه ولا للجواب  
فالصدر جملة اسمية وان كان معه ولا للشرط فالصدر جملة فعلية (قوله وهذا) أي واحتمال صدره هذا

وأقسم والليل\*(باب ما يجب على المسؤول في المسؤول عنه) فيه لاحتماله الاسمية والفعلية لاختلاف التقدير الكلام  
أولاً اختلاف النحويين\*(ولذلك أمثلة أحد ما صار الكلام من نحو إذا قام زيد قائماً كرمه وهذا مبني على الخلاف السابق في عامل إذا

فان قلنا جوابها فصدر الكلام جملة اسمية واذا مقدمة من تأخير وما بعد اذ انتمم لها لانه مضاف اليه ونظير ذلك قولك يوم يسافر زيدا انا مسافر  
وعكسه قوله \* فبيننا نحن نرقبه انا \* اذ قدرت ألف بيننا رائدتين بين مضافة للجملة الاسمية فان صدر الكلام جملة فعلية والظرف مضاف  
الى جملة اسمية وان قلنا العامل في اذ افعال الشرط واذا غير مضافة فصدر الكلام جملة ٣٧ فعلية تقدم طرفها كما في قولك متى تقوم فاننا اقوم الثاني

الكلام للاحتتمالات المذكورة معني الخ (قوله فان قلنا جوابها) اي فالمعنى انا اكرم زيدا وقت مجيئه  
(قوله جوابها) اي ما في حين جوابها من فعل أو شبهه كأننا اكرمه انا انا مكرمه وهذا أي كون العامل ما في حين  
الجواب هو التحقيق عند غير المصنف والتحقيق عند المصنف أن العامل شرطها وعلى كلام غير المصنف يلزم  
عليه أن ما بعد الفاء عمل فيما قبلها مع أنه ممنوع فالمناسب أن يقدرا كرمه مقدما يفسره اكرمه المذكور  
وحينئذ فالجملة فعلية ولو قلنا العامل ما في حين الجواب وقولهم ما لا يعمل لا يفسر عاملا لخصوص باب الاشتغال  
كذا بحث الدماميني وأجاب الشمني بأن عمل ما بعد الفاء فيما قبلها غير ممنوع عند ذلك القائل (قوله ونظير ذلك)  
أي في كون الظرف مضافا للجملة فعلية ومقدما من تأخير وصدر الكلام جملة اسمية (قوله يوم) ظرف منصوب  
بقوله انا مسافر (قوله وعكسه) اي من حيث ان الظرف مضاف للجملة اسمية والكلام جملة فعلية (قوله اذا  
قدرت الخ) بيان للعكس (قوله العامل في اذ افعال الشرط) أي وان المعنى اذا جاء في الزمان المستقبل فاننا  
اكرمه (قوله مبتدأ) أي والخبر في الدار وقوله أو مر فوعا بمبتدأ محذوف أي على أنه فاعل أغنى عن الخبر (قوله  
وذا فاعل مغن عن الخبر في الثانية) جرى على ما يقول كثيرون من أن الفاعل مغن عن الخبر في مثل أفانم  
الز يدان والتحقيق ان هذا المبتدأ لا خبر له أصلا ولا يتصور ان يكون مخبرا عنه وكيف وهو في نفسه مسند الى  
ما بعده فهو في المعنى خبر ومنشأ الغلط تسمية مبتدأ فظن ان كل مبتدأ مخبر عنه وليس كذلك اه دماميني  
(قوله نحو يومان) فيه أن يومان في الاعراب الاتية ما مبتدأ أو فاعل أو خبر وعلى كل فهو مفرد لا جملة وكان  
الاولى ان يقول الثالث مذيومان في نحو الخ لانه هو الذي يتأتى فيه الجملة الاسمية أو الفعلية والجواب ان  
المراد يومان مع ما ينضم لها بحيث يصير جملة وانما لم يقل مذيومان لانه لا يصح لان يومان تارة ينضم لها مذي  
فيكون جملة اسمية وهذا على القولين الاولين وعلى القول الثالث أن الذي يضم لها كان وعليه فهي جملة فعلية  
والقول الرابع المنضم لها هو الجملة اسمية صلة الموصول (قوله يعني الخ) أي فخذ خبر مقدم ويومان مبتدأ  
مؤخر (قوله أمدا انتفاء الرؤية يومان) أي فامد مبتدأ وقوله انتفاء الرؤية أخذ من قوله مارأيت (قوله  
وعليهما فالجملة اسمية) فديقال هي على الاول تحتل الفعلية ان جعلت المرفوع فاعل استقر محذوف وانما  
لا تكون ظرفية لان الظرف اذا لم يعتد لا يعمل (قوله فالجملة) أي جملة مذيومان وهي جملة ثانية وأما  
الجملة الاولى فهي مارأيت (قوله ومنذ خبر) اي عن يومان على الاول وقوله ومبتدأ على الثاني أي لانها  
مؤولة بامد فهي مبتدأ (قوله منذ كان) أي وجد (قوله لمقابلها) أي كعدم الرؤية في المثال (قوله  
في محل خفض) أي بالاضافة للظرف وهو منذ (قوله واقعة على الزمن) اي فالذي صفة الزمن (قوله قدم  
خبرها) اي وهو الاستفهامية (قوله اي شئ) أي وعلى هذا انما صر كبة مع ذوا جعلا اسما واحدا للاستفهام  
بخلاف الوجه الاول فان ذاعليه موصولة وعاندها محذوف (قوله فعلى التقدير الاول) أي من ان ما اسم  
استفهام خبر مقدم او مبتدأ واذ اسم موصول خبر او مبتدأ مؤخر وقوله بحالها اي من كونها اسمية (قوله  
وعلى الثاني) اي من ان ما صر كبة مع ذوا جعلا اسما واحدا للاستفهام (قوله ماذا مبتدأ) اي والمعنى اي  
شيئ صنعت (قوله له الصدر) والتقدير اي شيئ صنعت صنعت هذا وقد ذكر بعضهم ان ماذا من بين ادوات  
الاستفهام تخرج عن الصدرية اه دماميني (قوله فالارجح الخ) اي لان الاصل في الاستفهام ان يدخل على

نحو أفي الدار زيد وأعندك  
عمر واما ان قدرنا المرفوع  
مبتدأ أو مر فوعا بمبتدأ  
محذوف تقديره كأن أو  
مستقر فالجملة اسمية ذات  
خبر في الاولى وذات فاعل  
مغن عن الخبر في الثانية وان  
قدرناه فاعلا باستقر ففعلية أو  
بالظرف فظرفية (الثالث)  
نحو يومان في نحو مارأيت  
مذيومان فان تقديره عند  
الاخفش والز جاح بيني وبين  
لقائه يومان وعند ابي بكر  
وأبي على امد انتفاء الرؤية  
يومان وعليهما فالجملة اسمية  
لا تحصل لها ومنذ خبر على  
الاول ومبتدأ على الثاني  
وقال الكسائي وجاعة المعنى  
منذ كان يومان فنظرف  
لمقابلها وما بعدها جملة فعلية  
فعلها ما مضى حذف فعلها وهي  
في محل خفض وقال آخرون  
المعنى من الزمن الذي هو  
يومان ومنذ صر كبة من حرف  
الابتداء وذو الطائفة واقعة  
على الزمن وما بعدها جملة  
اسمية حذف مبتدأها ولا  
يحل لها لانها صلة \* الرابع  
ماذا صنعت فانه يحتل معنيين  
احدهما ما الذي صنعت  
فالجملة اسمية قدم خبرها عند

الاخفش ومبتدأها عند سيبويه والثاني اي شيئ صنعت فهي فعلية قدم مفعولها فان قلت ماذا صنعت فعله التقدير الاول الجملة بحالها وعلى  
الثاني تحتل الاسمية بان تقدر ماذا مبتدأ وصنعت الخبر والفعلية بان تقدر مفعولا لفعل محذوف على شريطة التفسير ويكون تقديره بعد  
ماذا لان الاستفهام له الصدر \* الخامس نحو أ بشرهم دوننا فالارجح تقدير بشر فاعلا بهدي محذوف والجملة فعلية

ويجوز تقدير مبتدأ وتقدير الاسمية في أنتم تخلقونه ارجع منه في ابشر يهدوننا لمعادلتها الاسمية وهي أم نحن الخالقون وتقدير الفعلية في قوله  
 \* فقلت أهي سرت أم عادي حلم \* أكثر جحاناً من تقدير هاتي ابشر يهدوننا لمعادلتها الفعلية \* السادس نحو قاتلوا الخوالم فان الالف ان قدرت  
 بحرف تثنية كان الناء حرف ثابت في قامت ٣٨ هذوا واسما واخوالا للبدل منها فالجمله فعلية وان قدرت اسماء وما بعد ما مبتدأ فالجمله اسمية

قدم خبرها \* السابع نحو  
 نعم الرجل زيد فان قدر نعم  
 الرجل خبرا عن زيد فاسمية  
 كافي زيد نعم الرجل وان قدر  
 زيد خبرا مبتدأ محذوف  
 فجملة ان فعليه واسمية  
 \* الثامن جملة اسمية فان  
 قدر ابتداء في باسم الله فاسمية  
 وهو قول البصريين أو بدأ  
 باسم الله فعليه وهو قول  
 الكوفيين وهو المشهور في  
 التفاسير والاعاريب ولم  
 يذكر الزمخشري غيره الا  
 انه يقدر الفعل مؤخرا  
 ومناسبا لما جعلت البسملة  
 مبدأ له فيقدر باسم الله اقرا  
 باسم الله أحل باسم الله ارتحل  
 ويؤيده الحديث باسمك  
 ربي وضعت جنبي \* التاسع  
 قولهم ما جاء حاجتك فانه  
 يروى برفع حاجتك فالجمله  
 فعلية وينصبها فالجمله اسمية  
 وذلك لان جاء بمعنى صار فعلى  
 الاول ما خبرها وحاجتك  
 اسمها وعلى الثاني ما مبتدأ  
 واسمها ضمير ما وانما جلا  
 على معنى ما وحاجتك خبرها  
 ونظاير ما هذه ما في قولك  
 ما أنت وموسى فانها أيضا  
 تحتل الرفع والنصب الآن  
 الرفع على الابتدائية او

الافعال (قوله ويجوز تقدير مبتدأ) اي يهدوننا خبراى فالجمله حينئذ اسمية (قوله أنتم تخلقونه)  
 اي فالهمزة للاستفهام وأنتم مبتدأ وتخلقونه خبر (قوله ارجع) اعلم انه قد وجد في هذه الآية لكل من  
 الاسمية والفعلية مرجح فقد رجت الفعلية بغلبة ايلاء الفعل للهمزة والاسمية بمعادلة الاسمية لها وحينئذ فهما  
 متساويان وهذا لا يعارض ما ذكره من ترجيح الاسمية لان الارجحية بالنسبة الى شئ خاص وهو قوله ابشر  
 يهدوننا فلا تعارض (قوله لمعادلتها الخ) اي فقد رجت الاسمية فيها بالمعادلة المذكورة بخلاف الاسمية في  
 ابشر يهدوننا فان الم ترجح وانما رجت الفعلية فيها بغلبة ايلاء الفعل للهمزة (قوله اكثر جحاناً الخ) اي  
 واما جعل الجملة في هذا اسمية فهو ضعيف جدا لوجود أمرين يقتضيان الفعلية الهمزة والتعادل بخلاف  
 الاسمية (قوله لمعادلتها الفعلية) اي فقد وجد للفعلية في هذا البيت مرجحان غلبة ايلاء الفعل للهمزة والمعادلة  
 للفعلية بخلاف الفعلية في ابشر يهدوننا فانها لم يوجد فيها الامر جرح واحد وهو الاول في الايتين المذكورتين  
 (قوله فعلية واسمية) اي وكذا ان قدر مبتدأ خبر محذوف وتركه لضعفه وقوله فجملة ان اي جملة نعم الرجل  
 وجملة هو زيد (قوله مؤخرا) اي لاجل افادة الحصر وقوله الا انه اي الا ان الاول انه اي الحال والشان  
 يقدر الخ (قوله ومناسبا الخ) انما كان تقديره مناسبا لانه اوفى بتأدية المطاوب لدلالة ذلك المقدور حينئذ  
 على تأييد الفعل كله بالبسملة على وجه التبرك والاستعانة (قوله ربي) في نسخة اللهم (قوله التاسع الخ)  
 فيه انه في حالة الرفع لا يحتتمل الأوجهما واحد وهو الفعلية وكذا في حالة النصب لا يحتتمل الأوجهما واحد وهو  
 الاسمية وحينئذ فعدم هذا المثال مما ينبغي ان يفصل في الجواب عنه لوجود الاحتمال مشكلا اه دمايني  
 (قوله بمعنى صار) اي فهو من اخوات كان يرفع الاسم وينصب الخبر (قوله واسمها) اي اسم جاء اي  
 وخبرها الحاجة (قوله على معنى ما) اي لان ما واقعة على حاجة ولوراعى اللفظ المذكور (قوله الا ان الرفع  
 على الابتدائية) اي وانت خبر (قوله على خلاف سيبويه) اي فسيبويه يقول انها مبتدأ والاختف  
 يقول انها خبر مقدم وحينئذ يكون انت خبرا على الاول ومبتدأ على الثاني وموسى عطف على انت (قوله  
 وذلك) اي ما ذكره من الرفع بقوليه (قوله والنصب) اي نصب ما على الخبرية اي لتكون او المفعولية  
 اي لتصنع (قوله اذا قدرته) اي قدرت موسى فالاعراب حينئذ ما خبر مقدم ومفعول وانت فاعل واسم  
 يكون وموسى مفعول معه (قوله اذا لابد من تقدير فعل حينئذ) اي حين اذ جعل موسى مفعولا معه لان  
 العامل فيه ما سبق من فعل او شبهه لا الواو (قوله في الوجهين) اي الرفع والنصب (قوله الا انها لا تكون  
 مبتدأ) اي لان كيف معناها على اي حاله وحينئذ فلا يصح وقوعها مبتدأ (قوله فليس للرفع الا توجيه واحد)  
 اي وهو الخبرية فكيف خبر مقدم وانت مبتدأ مؤخر وموسى عطف على انت (قوله واما النصب فيجوز  
 كونه على الخبرية او الحالية) كونه على الخبرية بتقدير ان يجعل انت اسمها لتكون محذوفة اي كيف تكون  
 فلما حذف تكون وحدها ابرز الضمير المستكن فيها وقوله او الحالية اي بتقدير توجد موسى على وجهي  
 النصب مفعول معه (قوله فالارجح الفعلية) اي يجعل زيد فاعلا محذوف بفسره المذكور (قوله وبما  
 يرجح فيه الفعلية) هذا خارج عن المعطوف فلو جعله قسما حادى عشر كان اولي لان هذا محتمل للوجهين  
 (قوله موسى اكرمه) اي فاكرمه جملة طلبية لضعف كونها خبرا عن موسى فالارجح حينئذ جعل موسى

الخبرية على خلاف سيبويه والاختف وذلك اذا قدرت موسى عطف على أنت والنصب على الخبرية او المفعولية وذلك اذا قدرته مفعولا  
 مفعولا معه اذا لابد من تقدير فعل حينئذ اي ما تكون أو ما تصنع ونظاير ما هذه في الوجهين على اختلاف التقديرين كيف في نحو كيف أنت  
 وموسى الا انها لا تكون مبتدأ ولا مفعولا به فليس للرفع الا توجيه واحد واما النصب فيجوز كونه على الخبرية او الحالية والعاشرة الجملة المعطوفة  
 من نحو قد عمرو زيد فام فالارجح الفعلية للتناسب وذلك لازم عن عدم يوجب توافق الجملةتين المتعاطفتين ومساير رجح فيه الفعلية نحو موسى اكرمه

وتحوز يدلغتم وتجزولا يذهب بالجزم لان وقوع الجملة الطالبة خبر اقبل وامانحوز يدقام فالجملة اسمية لا غير لعدم ما يطلب الفعل هذا قول  
الجمهور وجوز المبرد وابن العسر يف وابن مالك فعليهما على الاضمار والتفسير والكوفيون ٣٩ على التقديم والتأخير فان قلت يدقام  
وعر وقعد عنه فلاولى اسمية

عند الجمهور والثانية  
محملة لهم على السواء عند  
الجميع  
\* انقسام الجملة الى الصغرى  
والكبرى \*

الكبرى هي الاسمية التي  
خبرها جملة تحوز يدقام  
أبوهم ويدأوه قائم والصغرى  
هي المبني على المبتدأ كالجملة  
الخبرية في المثالين وقد تكون  
الجملة كبرى وصغرى  
باعتبار من تحوز يدأوه  
غلامه منطلق فمجموع هذا  
الكلام جملة كبرى لا غير  
وغلامه منطلق صغرى لا غير  
لانها خبر وأبوه غلامه منطلق  
كبرى باعتبار غلامه منطلق  
صغرى باعتبار جملة الكلام  
ومثله لسكاهو الله ربى اذ  
الاصل لكن أنا هو الله ربى  
ففيها أيضا ثلاث مبتدآت  
اذ لم يقدر هو ضمير الى  
سبحانه ولفظ الجلالة بدل منه  
أو عطف بيان عليه كما جزم به  
ابن الحاجب بل قد رخصه  
الشأن وهو الظاهر ثم  
حذفت همزة أنا حذفا  
اعتباطيا وقيل حذفا قياسيا  
بأن نقلت حركاتها ثم حذفت  
ثم ادغمت نون لكن في نون أنا  
\* (تنبيهان) \* الاول ما فسرنا  
به الجملة الكبرى هو مقتضى

مفعولا لفعل محذوف (قوله زيد يلغتم) أى فليقم جملة طلبية وجملة لا يذهب طلبية فلا يجعلان خبرا فيعرب  
زيد وعمر وفاء لان المحذوف (قوله وعمر ولا يذهب) أى فالتقدير لا يذهب وعمر ولا يذهب وكذا ما قبله (قوله  
فالجملة اسمية) أى فزيد مبتدأ وقام خبر (قوله والسكوفيون الخ) أى لانه يجوز عندهم تقدم الفاعل  
(قوله عند الجمهور) أى ويجرى فيها خلاف الكوفيين وابن مالك ومن معه (قوله محتملة لهما) أى لان  
جملة وعمر وقد يحتمل جعلها فعلية ان عطف على جملة قام ويحتمل جعلها اسمية ان عطف على جملة زيد قام  
(قوله الى الصغرى والكبرى) فى نسخة الى صغرى وكبرى وهى المناسبة لقوله فيما يأتى وانما قلت صغرى  
وكبرى الخ (قوله والصغرى الخ) على هذا زيد قائم وقام زيد ليست صغرى ولا كبرى فالتقسيم غير حاصره  
(قوله المبني) أى التى هى خبر عنه (قوله فى المثالين) فى المثال الاول وقعت الصغرى فعلية وفى الثانى  
وقعت اسمية (قوله كبرى لا غير) أى لان الخبر فيها جملة (قوله صغرى لا غير) أى لانها مبني على المبتدأ  
أى خبر بها عنه (قوله باعتبار غلامه منطلق) أى باعتبار ان الخبر فيها جملة وهى غلامه منطلق (قوله صغرى  
باعتبار جملة الكلام) المناسب باعتبار وقوعها خبرا عن المبتدأ الذى هو زيد (قوله لكن أنا هو الله ربى)  
أى فليكن حرف استدراك وأنا مبتدأ أول وهو مبتدأ ثان ضمير الشأن والله مبتدأ ثالث ورى خبر الثالث  
والثالث وخبره خبر الثانى والثانى وخبره خبر الاول وليس فى الله ربى رابطا لانه عين المبتدأ فالجملة بتماهما  
كبرى لا غير والله ربى صغرى لا غير وهو الله ربى كبرى بالنظر لانه ربى وصغرى نظر للمبتدأ الاول (قوله اذا  
لم يقدر الخ) أى فان قدر كذلك فهى جملة كبرى فقط والخبر جملة صغرى فقط ولا يأتى أن تكون محتملة  
للصغرى والكبرى لان ذلك لا يكون الا اذا وجد ثلاث مبتدآت (قوله اعتباريا) أى لالعله (قوله وقيل  
حذفت الخ) قدر هذا المصنف سابقا بان ما حذف لعله كالالف هنا كالثابت فيمنع من ادغام ما قبله فيهما  
بعده بخلاف ما لو كان الحذف اعتباريا فكأنه لم يوجد أصلا (قوله ما فسرنا به الجملة الكبرى) أى بانها  
الاسمية التى خبرها جملة (قوله بالفعل) أى وحينئذ فالكبرى يصح أن تكون فعلية بخلاف الظاهر كلامهم  
(قوله بالفعل) أى الفعل الناسخ اذا كان الخبر فى الاصل جملة ودلى هذا فنعر فيها بانها ما كان الخبر فيها جملة  
ولو بحسب الاصل او نقول هى الجملة الاسمية التى خبرها جملة والفعلية التى فعلها ناسخ والخبر فيها بحسب الاصل  
جملة (قوله فعلى أفعال) أى الذى هو مؤنث فاعل وحاصل الكلام أن أفعال التفضيل ان جرد من آل والاضافة  
يجب افراده وتذكيره وجر المفضل عليه بمن ولا يجوز فيه المطابقة فلا يجوز أن تقول امرأه فضلى ولا امرأتان  
فضليان ولا نساء فضليات ولا رجالان أفضلان ولا رجال أفضلون بل تقول رجل أو امرأة أو رجلان أو امرأتان  
أو رجال أو نساء أفضل من كذا فان عرف أو أضيف طابق موصوفه فتقول بالمرأة الفضلى أو فضلى النساء  
والمرأتان الفضليتان والنساء الفضليات وكذا الباقى اذا علمت هذا تعلم أن قولهم جملة صغرى أو كبرى مثل  
امرأه فضلى وهو ممنوع وأجاب المصنف عنه (قوله كأن صغرى الخ) أى فقه كان الصغرى والكبرى (قوله  
فواقعها) جميع فاقعة وفى نسخة فواقعها جميع فقاعة والمراد بها الفاقعة التى تكون على وجه المساء من شدة  
تحركه أو غايته بالنار أى كان الفقايع الصغرى والكبرى على وجه الخرد زر على ارض من ذهب (قوله وقول  
بعضهم) أى فى الجواب عنه (قوله وانهم مضافان) أى فالاصل صغرى فواقعها وكبرى فواقعها فحذف من  
الاول دلالة الثانى او من الثانى دلالة الاول وانهم مضافان للوجود كما قيل بكل من ذلك (قوله لا تقع فى  
الايجاب) أى وهنما موجب ومجرورهما معرفة (قوله ولكن الخ) جواب عن البيت وعن كل كلام مثله

كلامهم وقد يقال كما تكون مصدرة بالمبتدأ تكون مصدرة بالفعل نحو ظننت زيداً يقوم أبوه الثانى انما قلت صغرى وكبرى موافقة لهم وانما  
الوجه استعمال فعلى افعال بال أو بالاضافة ولذلك لم ين قال كان صغرى وكبرى من فواقعها \* حصاء ذر على ارض من الذهب وقول بعضهم  
ان من زائد وانهم مضافان على حذف قوله \* بين ذراعى وجهه الاسد \* يرد أن الصحيح ان من لا تقع فى الايجاب ولا مع تعريف المجرور ولكن



ربما السمع عمل أفضل التفضيل الذي لم يرد به المفاضلة معا بقامع كونه مجردا قال اذا غاب عنكم أسود العين كنتم \* كراما وأنتم ما أفام الأثم  
 أي لثام فعلي هذا يخرج البيت وقول الخوين وكذلك قول العروصين فاصلة صغرى وفاصلة كبرى وقد يحتمل الكلام الكبرى وغيرها  
 ولهذا النوع أمثلة أحدها نحو أنا آتيلك به ٤٠ اذ يحتمل آتيلك أن يكون فعلا مضارعا ومفعولا وأن يكون اسم فاعل ومضافا اليه مثل

وانهم آتيلك عذاب وكاهم  
 آتيلك يوم القيامة فردا  
 ويؤيده أن أصل الخبر الافراد  
 وان حصة يميل الالف من  
 آتيلك وذلك ممتنع على تقدير  
 انقلابها من الهمزة الثاني  
 نحو زيد في الدار اذ يحتمل  
 تقدير استقر وتقدير مستقر  
 الثالث نحو انما أنت سير اذ  
 يحتمل تقدير تسير وتقدير  
 سائر وينبغي أن يجري هنا  
 الخلاف الذي في المسئلة قبلها  
 الرابع زيد قائم أبوه اذ يحتمل  
 أن يقدر أبوه مبتدأ وأن  
 يقدر فاعلا بقامع \* (تنبيه) \*  
 يتعين في قوله  
 الأعر ولي مستطاع رجوعه  
 تقدير رجوعه مبتدأ  
 ومستطاع خبره والجملة في  
 محل نصب على انه اضافة في  
 محل رفع على انها خبر إلا لان  
 إلا التي للتمنى لا خبر لها عند  
 سيويه لالفاظا ولا تقديرا  
 فاذا قيل الاماء كان ذلك  
 كلاما مؤلفا من حرف واسم  
 وانما اسم الكلام بذلك جلا  
 على معناه وهو أنتمى ماء  
 وكذلك يمتنع تقدير مستطاع  
 خبرا ورجوعه فاعلا لما ذكرنا  
 ويمتنع أيضا تقدير مستطاع  
 صفة على المحل أو تقدير  
 مستطاع رجوعه جملة في

(قوله مع كونه مجردا) أي من أل والاضافة (قوله الاثم) الشاهد فيه انه ججع الام على غير بابه لاجمع لشم  
 وجمعهم مع انه مجرد من ال مراعاة لقوله انتم لعدم قصد المفاضلة (قوله فعلي هذا يخرج البيت) أي بحيث  
 يقال انه ليس مراد أبي نواس في البيت التفضيل بل مراده فقاعة صغيرة من الخمر وبقاعة كبيرة من الخمر (قوله  
 وقول الخوين) أي جملة صغرى وكبرى (قوله ان يكون فعلا مضارعا) أي والاصل آتيلك ابدلت الهمزة  
 الثانية انقلبت وقوعها ساكنة اثر همزة قوع على هذا الاحتمال تكون جملة كبرى بخلاف الاحتمال الذي بعده  
 فانها تكون جملة لاصغرى ولا كبرى (قوله مثل الخ) تنظير في الاحتمال الثاني (قوله ويؤيده) أي يؤيد  
 كون آتيلك اسم فاعل (قوله وان حصة يميل الالف) أي فهذا دليل على انه اسم فاعل لان عليه الالف  
 تكون اصلية ولا يجوز اماله الالف الا اذا كانت اصلية وأما على جعله فعلا تكون الالف بدلا عن الهمزة  
 والالف المبجلة لا تمال (قوله نحو زيد في الدار) أي فعلى الاحتمال الاول يكون الكلام جملة كبرى وعلى  
 الثاني لا يكون جملة كبرى ولا صغرى بل غيرهما وكذا يقال في المثال الثالث (قوله وينبغي ان يجري هنا)  
 أي في الاولوية (قوله الخلاف الذي في المسئلة قبلها) وهو انه هل يقدر المحذوف اسم فاعل لان الاصل في  
 الخبر الافراد او يقدر العامل في سير افعاله لانه الاصل في العمل وقوله في المسئلة قبلها أي مسئلة عامل الظرف  
 الواقع خبرا وانما حال عليه ولم يتقدم له الشهرة هذا الخلاف في تلك المسئلة (قوله في المسئلة قبلها) وهي قوله  
 الثالث نحو زيد في الدار (قوله أبوه مبتدأ) أي مؤخر أو قائم خبر مقدم وحينئذ يكون الكلام جملة كبرى  
 (قوله فاعلا بقامع) أي وحينئذ فليس الكلام جملة كبرى ولا صغرى بل غيرهما (قوله تنبيه الخ) انما أتى  
 بهذا التنبيه عقب ما قبله لتوهم ان قوله الأعر ولي مستطاع رجوعه في الأصل مبتدأ وقوله مستطاع  
 رجوعه خبر فينبغي ان يكون مستطاع رجوعه جملة صغرى وقوله الأعر الخ جملة كبرى فدفع المصنف هذا  
 التوهم بانها ليست جملة كبرى أصلا (قوله الأعر الخ) الهمزة للاستفهام ولا صاها لا النافية للجنس  
 ثم لما دخلت عليها همزة الاستفهام صارت للتمنى فينبغي ان يكون لها اسم وليس لها خبر وعمرانها مبنى معها  
 على الفتح وقوله مستطاع رجوعه جملة في محل نصب صفة لعمر نظر اللفظ في الحالة العارضة لصفة على المحل والا  
 كانت في محل رفع (قوله والجملة في محل نصب) أي والاصل أتى عراما موصوفا بكونه رجوعه مستطاع (قوله  
 لا في محل رفع) أي حتى تكون الجملة كبرى (قوله فاعلا) الاولى نائب فاعل لان مستطاع اسم مفعول  
 (قوله صفة على المحل) أي ورجوعه نائب فاعل (قوله جملة) أي من مبتدأ وهو رجوعه وخبر وهو مستطاع  
 (قوله في امتناع مراعاة محل اسمها) أي قبل دخول الناسخ وانما امتنع مراعاة المحل لكون الناصح هنا أزالها  
 عن حالها الاصل بالمرء من الاعراب وهو ظاهر وصير الكلام انشاء بعد ان كان خبرا فالحل قد زال بالأول والحاصل  
 أن سيويه راعى أمور ثلاثة فراعى معنى الأول وهو أتى فقال لا خبر لها واعتبر اصل لا وهو أنها نافية للجنس  
 فجعل لها اسما ونظر لكونها في معنى ليت وان لها اسما منع الوصف مراعاة محل اسمها (قوله في الوجهين) أي  
 وجهي الوصفية على المحل (قوله وخالفه في المسئلتين الخ) أي يجوز جعل مستطاع رجوعه جملة في محل رفع خبرا  
 للأول الكلام حينئذ جملة كبرى وجوز جعل مستطاع صفة لعمر على المحل ورجوعه نائب فاعل وان الجملة في  
 محل رفع صفة على المحل وخبر لا محذوف على الوجهين (قوله اسمية الصدر فعلية العجز) أي فاذا نظرت لصدورها  
 وجدته جملة اسمية واذا نظرت لعجزها وجدته جملة فعلية (قوله في نحو ظننت زيدا أبوه قائم) أي وهي فعلية

موضع رفع على انه اضافة على المحل اجراء لا يجري ليت في امتناع مراعاة محل اسمها وهذا أيضا قول سيويه في الوجهين وخالفه الصدر  
 في المسئلتين المازي في المبرد \* (انقسام الكبرى الى ذات وجه والى ذات وجهين) \* ذات الوجهين هي اسمية الصدر فعلية العجز نحو زيد يقوم أبوه  
 كذا قالوا وينبغي أن يراعى ذلك في نحو ظننت زيدا أبوه قائم بناء على ما قدمنا

وذا الوجه نحوز يد أبوه قائم ومثله على ما قدمنا نحو فطنت زيدا يقوم أبوه \* (الجملة التي لا محل لها من الاعراب) \* وهي سبع وبدانها  
 لانهم لم تتصل محل مفرد وذلك هو الاصل في الجملة \* فالاولى الابتدائية وتسمى أيضا المستأنفة وهو أوضح لان الجملة الابتدائية تطلق أيضا على  
 الجملة المصدرة بالابتداء ولو كان لها محل ثم الجملة المستأنفة نوعان أحدهما الجملة المفتوحة بالناطق كقولك ابتداء زيد قائم ومنه الجملة المفتوحة  
 بها السور والثاني الجملة المنقطعة عما قبلها نحو مات فلان رحمه الله وقوله تعالى قل سأتلو ٤١ عليكم منه ذكرا انما مكانه في الارض

ومنه جملة العامل الملقى لتأخوه  
 نحوز يد قائم أطن فاما العامل  
 الملقى لتوسطه نحوز يد  
 أطن قائم فجماته أيضا لا محل  
 لها لانها من باب جمل  
 الاعراض ويخص  
 البيانين الاستئناف بما كان  
 جوابا لسؤال مقدر نحو قوله  
 تعالى هل أأنك حديث ضيف  
 ابراهيم المكرمين اذ دخلوا  
 عليه فقالوا سلاما قال سلام  
 قوم منكرون فان جملة القول  
 الثانية جواب لسؤال مقدر  
 تقديره فاذ قال لهم ولهذا  
 فصات عن الاولى فلم تعطف  
 عليها وفي قوله تعالى سلام  
 قوم منكرون جملتان  
 حذف خبر الاولى ومبتدأ  
 الثانية اذ التقدير سلام عليكم  
 أتم قوم منكرون ومثله في  
 استئناف جملة القول الثانية  
 ونبتهم عن ضيف ابراهيم اذ  
 دخلوا عليه فقالوا سلاما قال  
 انامنكم و جالون وقد  
 استؤنفت جملتا القول في قوله  
 تعالى ولقد جاءت رسالتنا  
 ابراهيم بالبشرى قالوا سلاما  
 قال سلام ومن الاستئناف  
 البياني ايضا قوله  
 زعم العواذل انني في غمرة

الصدر اسمية العجز (قوله وذات الوجه) اي وهي التي كل من صدرها وعجزها اسم او فعل  
 \* (الجملة التي لا محل لها من الاعراب) \*  
 (قوله تطلق أيضا على الجملة المصدرة بالابتداء ولو كان لها محل) أي وهذا غير مراد وذلك كافي جاء زيد يده  
 على رأسه فان جملة يده على رأسه ابتدائية بهذا المعنى ولها محل (قوله تطلق أيضا) اي كما تطلق على الجملة التي  
 ابتدئ بها الكلام سواء صدرت بمبتدأ أو بفعل ولا محل لها من الاعراب وهذا المعنى هو المراد والحاصل أن  
 الابتدائية تطلق على أمرين أحدهما مراد والثاني غير مراد فاذ كانت التسمية بالاستئنافية أوضح لانها نص  
 في المعنى المراد (قوله تطلق أيضا الخ) وأيضا الابتدائية يتوهم قصرها على المفتوحة بالناطق (قوله المفتوحة بها  
 النطق) وهذه تسمى مستأنفة استئنافا (قوله المفتوحة بالسور) نحو انا أنزلناه في ليلة القدر انا فتخالك  
 (قوله المنقطعة) اي لفظا ومعنى فمثال المنقطعة لفظا ما مثل به المصنف فان رحمه الله منقطعة لفظا لانه ليس هنا  
 حرف يوصلها بها وأما في المعنى فان الرحمة مرتبطة بالموت ومثال المعنى ثم يعيده من قوله أولم يروا كيف يبدأ  
 الله الخلق ثم يعيده فان الاعادة منقطعة عما قبلها لفظا لان الاعادة لم تقع حتى يحتملوا على الاقرار برؤيتها وليس  
 انقطاعا لفظا بل متصلة فيه لان ثم للعطف والضم (قوله المنقطعة عما قبلها) المراد بانقطاعها عما قبلها عدم  
 تعلقها بما تعلقا صنعا باتباع أو اخبارا وحالية سواء كان هناك انقطاع في المعنى أو في اللفظ فقط فلا يضر  
 الارتباط معنوي بغير ذلك فيدخل في ذلك جملة آمن الناس من قوله تعالى كما آمن الناس وان ارتبطت من  
 حيث التشبيه فالارتباط معنوي لا يستلزم تخليط الاعراب الا من جملة الصلة (قوله رحمه الله) اي فجملة رحمه الله  
 منقطعة عما قبلها لانها انشائية (قوله لانهم من باب جمل الاعراض) أي لانهم من باب جمل الاستئناف التي كلامنا  
 فيها فلا تزدادها (قوله ويخص البيانين الاستئناف الخ) أي واما النحاة فقالوا هي المنقطعة عما قبلها  
 سواء كانت جوابا عن سؤال ام لا فالاستئناف عندهم اعم (قوله فان جملة القول الثانية) وهي قال سلام  
 (قوله ولهذا) اي لاجل انقطاعها (قوله فلم تعطف عليها) تفسير بقوله فصات لما بين الجملةتين من شبه كمال  
 الانقطاع واما دخول واو الاستئناف على الجملة المستأنفة فلا يمنع على الاظهر نحو وما كان استغفار ابراهيم  
 لآبيه الاية بعدما كان للنبي الاية فانه جواب عما يقال كيف استغفر ابراهيم لآبيه ومن منع دخول الواو  
 مطالعا على الجملة المستأنفة قال الاستئناف البياني ما كان جوابا لسؤال عن شيء مصرح به في الجملة الاولى  
 وليس هذا منه تأمل (قوله قال انامنكم و جالون) هذا محل الشاهد فانه جواب عما يقال ماذا قال لهم حين  
 سلوا عليه (قوله قالوا سلاما) اي ماذا قالوا له فاجاب وقال قالوا سلاما ثم قال وقيل ماذا قال لهم فاجاب وقال  
 قال سلام (قوله العواذل) جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة فلذا ذكر الضمير لاجمع عاذل لان فاعلا لا يجمع على  
 فواعل (قوله رجال) فاعل لمخزوف اي يسبحه رجال وهو جواب عن سؤال تقديره من يسبح (قوله فيمن ففتح  
 باء يسبح) اي وهو شعبة وامان كسرها فرجال فاعل يسبح المذكورة فليس قوله رجال جملة (قوله انه صفة)  
 اي فتكون الجملة في محل جرح وقوله أو حال اي فتكون في محل نصب (قوله انه صفة) أي على فاعله الجملة بعد  
 النكرات وقوله أو حال أي لوجود المسوغ وهو الوصف بمارد (قوله من شيطان لا يسمع) أي موصوف بكونه

(٦ - دسوقي في) صدقوا ولكن غمركم لا تنجلي فان قوله صدقوا جواب لسؤال تقديره اصدقوا أم كذبوا ومثله قوله تعالى يسبح له فيها  
 بالغدو والآصال رجال فيمن ففتح باء يسبح \* (تنبيهات) \* الاول من الاستئناف ما قد يخفى وله أمثلة كثيرة أحدها لا يسمعون من قوله تعالى  
 وحققا من كل شيطان مارد لا يسمعون الى الملا الا على فان الذي يتبادر الى الذهن انه صفة لكل شيطان أو حال منه وكل منهم باطل اذ لا معنى  
 للحققا من شيطان لا يسمعون وانما هي

لاستئناف النحوى ولا يكون استئنافا ٤٣ لفساد المعنى أيضا وقيل يحتمل أن الأصل للاستئناف حذف اللام كما في جئتكم أن

تكرمى ثم حذف أن  
فارتفع الفعل كما في قوله  
\* ألا أي هذا الزاجرى أحضر  
الوضى \* فيهم رفع أحضر  
واستضعف الزنجشرى الجمع  
بين الحذفين (فان قلت)  
اجعلها حالاً مقدره أى  
وحفظاً من كل شيطان مارد  
مقدراً لعدم سماعه أى بعد  
الحفظ (قلت) الذى يقدر  
وجوده معنى الحال هو صاحبها  
كالمروى به فى قولك مررت  
برجل معه صرنا تدابه غدا  
أى مقدر الحال المروى به  
أن يصيده غدا والشياطين  
لا يقدرون عدم السماع  
ولا يرونه الثانى أنا نعلم ما  
يسرون وما يعلنون بعد قوله  
تعالى فلا يحزنك قولهم فانه  
ربما يتبادر للذهن انه يحكى  
بالقول وليس كذلك لان  
ذلك ليس مقولاً لهم الثالث  
ان العزة لله جميعاً بعد قوله  
فلا يحزنك قولهم وهى كالتى  
قبلها وفى جمال القراء  
للصفاوى أن الوقف على  
قولهم فى الآيتين واجب  
والصواب أنه ليس فى جميع  
القرآن وقف واجب الرابع  
ثم يعيده بعد قوله أولم يزوا  
كيف يبدأ الله الخلق لان  
اعادة الخلق لم تقع بعد فقرروا  
برؤيتها و يؤيد الاستئناف  
فيه قوله تعالى على عقب ذلك  
قل سبروا فى الارض فانظروا

لا يسمع وهذا تعليل لبطلان الصفة والحال أما الصفة فظاهر وأما الحال فهى وصف فى المعنى (قوله من شيطان  
لا يسمع) قد يجب بان المراد لا يسمع حال الحفظ بسبب ذلك الحفظ وهذا كلام لا غبار عليه فالصفة حينئذ  
ظاهرة والارادة انما يتأتى على ان المراد موصوفون بعدم السماع من قبل الحفظ اهـ تقرير شيخنا دردير  
(قوله لاستئناف النحوى) أى انه ابتداء بيان حال الشياطين والمعنى أن الشياطين لا يسمعون للملا الأعلى  
قال الدمامينى اذا كانت الاستئناف النحوى يكون قد أخبر عن الشياطين المتحفظ منهم بعدم السماع وحينئذ  
فيعود الاشكال بانه كيف يتحفظ من شيطان لم يسمع فى نفس الامر اذ المتحفظ منهم من يسمع فان قلت ان المراد  
لا يسمعون بعد الحفظ قلنا قد رد ذلك فى الصفة ويكون المعنى لا غبار عليه بما بالك قدرته فى الاستئناف النحوى  
دون الصفة مع أن المعنى على كل عليه ظاهر فهذا تحكيم وأجاب الشمنى بانه اخبار عن حال الشياطين لا بوصف  
كونهم محفوفين منهم وفيه أنه لا يصح الاخبار عنهم بعدم السماع مع قطع النظر عن الحفظ لانهم يسمعون فى  
نفس الامر وما أتى عدم السماع الامن الحفظ والامساك للعظة معنى (قوله لفساد المعنى) أى لانه يكون  
جواباً عن سؤال وهو انه يقال لم تحفظت السماء الدنيا من الشياطين فاجاب لانهم موصوفون بعدم السماع  
من قبل الحفظ واعلم انه انما يحصل الفساد اذا جعل جواباً عن سؤال عن العلة أى لم تحفظت السماء من  
الشياطين وأما ان جعل جواباً عن السؤال عن حال الشياطين أى ما حال هؤلاء الشياطين بعد الحفظ فاجاب  
بان حالهم انهم لا يسمعون الى الملا الأعلى كإن الكلام مستقيماً فاطلاق القول بالفساد لا يصح (قوله ان الأصل  
للاخ) أى فهو علة لقوله وحفظاً (قوله أحضر الخ) أى فالاصل عن أن أحضر الوضى فحذف أن بعد حذف  
عن فرغ الفعل بعد ان كان منصوباً على حدث سماع بالمعنى الخ (قوله واستضعف الزنجشرى الخ) قد يقال انه  
يرد عليه هذا البيت على أنه فى كلام العرب كثير (قوله اجعلها حالاً مقدره) هذا وارد على قوله سابقاً لا يصح  
جعلها حالاً وحاصله أن الممنوع على جعلها حالاً اذا جعلت حالاً مقارنه فلو جعلت مأمثلة نظرة لصح الكلام (قوله  
هو صاحبها) قد يقال هذا غير لازم ولو قيل فى المثال مقدراً على صيغة اسم المفعول لصح سواء كان المقدّر ذلك  
الرجل أو غيره سلمنا أن المقدّر هو صاحبها فلا مانع هنا من أن الشياطين يقدرون عدم سماعهم لما شاهدوا من  
السكواكب المتزاجمة وأما الارادة بغير لازم كما اذا قيل للمظالم ادخل السجن خالداً فيه اهـ دمامينى (قوله  
مقدراً) أى ذلك الرجل (قوله لا يقدرون عدم السماع) أى وانما يقدرون حين ارتقايتهم للسماء السماع  
لانهم راجعون له (قوله فلا يحزنك قولهم) هكذا بالفاء فى أكثر النسخ والتلاوة ولا يحزنك بالواو واعترض  
عليه أن الاستئناف فيه ما غير خفى وانما يخفى على بليل لم يتدبر فى معنى الآية لان كل أحد يعلم أن السكفار لم  
يصدر منهم أنا نعلم ما يسرون وما يعلنون ولا قول ان العزة لله جميعاً وحينئذ فلا ينبغي أن يعد هذا من الاستئناف  
الخطى (قوله وهى كالتى قبلها) أى فى كونها يتبادر الى الذهن انها من مقولهم (قوله وقف واجب) أى سواء  
كان له سبب أو لا \* وأوجب بان المراد واجب صناعى والمنفى الوجوب الشرعى (قوله الرابع) أى من أمثلة  
الاستئناف الذى قد يخفى (قوله ثم يعيده) أى فالتبادر العطف على ما قبله وان الله يعيدهم على رؤيتهم بدء  
الخلق واعادته (قوله بعد) أى الى الآتى حتى انهم يعيدون برؤيتها (قوله ثم الله يشئ الخ) أى فقد غير  
الاسلوب ولم يقل ثم نشأ فهذا دليل على الاستئناف (قوله زعم أبو حاتم ان من ذلك) أى من الاستئناف الخطى  
وحق السياق الخماس تثير الارض عند أبي حاتم والمتبادر ان تثير صفة للؤلؤ أى لا مذلة بانارة الارض أى  
بالعمل والحرث ولا تسقى الحرث أى الزرع فن ثم قال الحسن هى بقرة كانت وحشية لا يحترث بها ولا يسقى  
(قوله بأن ولا الخ) هذا كلام أبى البقاء فالمعنى وبذلك أن المصنف سبى أى يرد كلام أبى البقاء ولو كان هذا  
حين كلامه لا يعترض المصنف عليه بأن العاطف الواو لا (قوله على النبي) أى ولو جعلت مستأنفة لكانت

الواو من ولا عاطفة على مثبت وفيه تسمح لان العاطف الواو وحدها فالاولى الواو الداخلة على لا لا تعطف الا على  
 منق (قوله وبانه لو اثار الارض) أى اثار غبارها وهيجتها وقوله كانت ذلولا أى مذللة للحرث لانها  
 لا تثير الغبار من الارض الا اذا علت في الحرث ومتى علت فيه كانت مذللة وقد حكم أولا بانها ليست ذلولا  
 فجعلها استثناء فتنافض (قوله ولا يلتفت) أى وكذا زيد يصوم ولا يقعد والاولى أن يمثل بهذا لظهور أن  
 الواو عاطفة بخلافها في المثال الذي ذكره فانهم احتمل أنها للعال (قوله والثاني الخ) أى ويرد اعتراضه الثاني  
 ويرد أيضا بان المعنى أنها تثير الارض من بطرها في قوة المشى (قوله وانما وجه الرد) أى على أى حاتم وحاصل  
 الرد اننا لانسم ان ذلك من عجائبها لعدم ورود ذلك في خبر أى حديث ولكن اعترض على المصنف بانه لا يلزم  
 من كونه لم يبلغ خبر بان ذلك من عجائبها انه لم يرد خبر بذلك في الواقع اذ ابحاثه في النقل فلا يفسر الا بسند  
 (قوله من عجائبها) أى فهي تثير الارض وليست مذللة للحرث وهذا بخلاف غيرها من البقر فانه لا يثير غبار  
 الارض الا اذا كان مذللا (قوله وبانه انما كافوا بامر وجود الخ) حاصله انه يلزم على قوله بالاستئناف  
 ان البقرة التي أمرت وبذبحها متصفة بامر خارق للعادة وهو جمعها بين كونها غير ذلول وبين اثارها اغبار الارض  
 فيلزم عليه تكليفهم بامر خارق للعادة مع أنهم انما كافوا بامر وجود ويرد هذا الاعتراض بانهم كافوا بذبج  
 بقره موجودة لانها متصفة بامر خارق للعادة لانهم لما شددوا شدة عليهم فالتكليف ليس بامر خارق للعادة  
 وهو الجمع بين الوصفين (قوله وبانه كان يجب الخ) هذا رد للاستئناف في حذانه وقوله في ذلول في نسخة  
 لا ذلول أى بعده (قوله تكرار لا في ذلول) أى تكرار الواقعة في ذلول أى الداخلة عليه فقوله في ذلول صفة  
 لا لا متعلق بتكرار (قوله بعد الاستئناف) أى فهو كلام منقطع عما قبله وقد يقال هو جار على كلام  
 الكوفيين وصرح به السخاوي من أن لا قد تستعمل بمعنى غير فلا يجب تكرارها نحو غضبت من لاثى وجئت  
 بالازاد أى قول المبرد ومن وافقه أن لا لا يجب تكرارها في الصفات (قوله الثاني) أى من التنبهات (قوله  
 وهو نوعان) أى واللفظ المحتمل نوعان (قوله نعم الرجل زيد) فان جمعت زيد امتدأ وما قبله خبرا كان زيد  
 لفظا غير مستأنف وان جعلته خبرا محذوف أى هو زيد كان مستأنفا وعبر المصنف باللفظ لان المحتمل قد لا يكون  
 جملة كزيد في المثال المذكور فانه على الاحتمال الاول مفرد وجملة على الثاني (قوله والثاني ما) أى لفظ أو  
 جل على الاستئناف (قوله الى ذلك) أى تقدير (قوله لا تتخذوا بطانة) أى أصفياء تظهر ونهم على سرهم  
 وهو الاثر بكم أى لا يقيمونكم (قوله وما تخفي صدورهم أكبر) كان عليه ان يزيد قد بينا لكم الآيات لان  
 قول الزمخشري أن تكون مستأنفات أى الجملة الثلاث أعني لا يألونكم خبالا وقد بدت البغضاء من أفواههم  
 وقد بينا لكم الآيات وأما قوله وما تخفي صدورهم فجملة حالية لا تعد والحاصل أن الزمخشري بعد أن ذكر  
 ان الجملةتين يصح أن تكونا صفتين ذكر أن الاولى أن تكون الجملة الثلاث مستأنفات وانما لم يعدودا ما عنت  
 جملة منها لانها بيان لقوله لا يألونكم خبالا (قوله والابلاغ أن تكون مستأنفات) أى استئنافا نحو يا أيها  
 ووجه الابلاغ أن بيان التعليل أكثر فائدة وأيضا الوصفية توهم أن البطانة من الذين قد تتصف بهذه الصفة  
 وقد لا مع أنها كذلك دائما (قوله على وجه التعليل) أى لانهم لا يألونكم خبالا أى لا يخفونكم من الخبال  
 أى من الفساد بدليل أنهم يودون عنيتكم أى شدة ضرركم ولانه قد بدت البغضاء من أفواههم لكم والحال  
 أن ما تخفيه صدورهم من البغضاء أعظم مما أبدته أفواههم فقوله وما تخفي صدورهم أكبر جملة حالية  
 وقوله ودوا ما عنتهم بيان لما قبله وأما قد بينا لكم الآيات فيجتمعا أنه استئناف كلام وانه علة للنهي أيضا  
 لاننا بينا لكم الآيات الدالة على وجوب معاداة من عادانا والحاصل أن الزمخشري جوز أن تكون الجملةتان  
 الاوليان صفتين وهما قوله لا يألونكم خبالا وقوله قد بدت البغضاء وجوز جعلهما مستأنفتين علة للنهي وأما  
 قوله قد بينا لكم الآيات الخ فهو مستأنف على كل حال اما علة للنهي أو منقطع عما قبله لفظا ومعنى (قوله على

وبانه لو اثار الارض كانت  
 ذلولا ويرد اعتراضه الاول  
 صحة مررت برجل يصلي ولا  
 يلتفت والثاني ان أبحاثه  
 زعم أن ذلك من عجائب هذه  
 البقرة وانما وجه الرد ان الخبر  
 لم يأت بأن ذلك من عجائبها  
 وبأنهم انما كافوا بامر  
 موجود لا بامر خارق للعادة  
 وبأنه كان يجب تكرار لا في  
 ذلول اذ يقال مررت برجل  
 لا شاعر حتى تقول ولا كاتب  
 لا يقال قد تكررت بقوله ولا  
 تسقى الحرث لان ذلك واقع  
 بعد الاستئناف على زعمه  
 \* الثاني قد يحتج على اللفظ  
 الاستئناف وغيره وهو نوعان  
 احدهما اذا جعل على  
 الاستئناف احيى الى تقدير  
 جزء يكون معه كلاما نحو زيد  
 من قولك نعم الرجل زيد  
 والثاني ما لا يحتاج فيه الى  
 ذلك لكونه جملة تامة وذلك  
 كثير جدا نحو الجملة المنفية وما  
 بعدها في قوله تعالى يا أيها  
 الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة  
 من دونكم لا يألونكم خبالا  
 ودوا ما عنتهم قد بدت البغضاء  
 من أفواههم وما تخفي  
 صدورهم أكبر قال الزمخشري  
 الاحسن والابلاغ أن تكون  
 مستأنفات على وجه التعليل

لأنه من اتخذه من بطانة من دون المسلمين ويجوز أن يكون لا يألونكم وقد بدت صفتين أي بطانة غير مانعة من فساد أباديه بغضاؤهم ومنع الواحدى هذا الوجه لعدم حذف العطف بين الجملتين وزعم أنه لا يقال لاتخذ صاحباً يؤذيك أحب مفارقك والذي يظهر أن الصفة تنعدها بغير عاطف وإن كانت جملة كافي الخبر نحو الرحمن علم القرآن خلق الإنسان علمه البيان وحصل للإمام فخر الدين في تفسير هذه الآية سهو فانه سأل ما الحكمة في تقديم من دونكم على بطانة ٤٤ وأجاب بأن محط النهى هو من دونكم لا بطانة فذلك قدم الأهم وليست التلاوة كما ذكر

ونظير هذا أن أبا حيان فسر في سورة الانبياء كلمة زبرا بعد قوله تعالى وتقطعوا أمرهم بينهم وانما هي في سورة المؤمنون وترك تفسيرها هناك وتبعه على هذا السهو ورجلان لخصامن تفسيره اعرابا (الثالث) من الجمل ما جرى فيه خلاف هل هو مستأنف أم لا وله أمثلة أحدها أقوم من نحو قولك ان قام زيد أقوم وذلك لان المبرد يرى انه على اضممار الفاء وسبويه يرى انه مؤخر من تقديم وان الاصل أقوم ان قام زيد وان جواب الشرط محذوف ويؤيده التزامهم في مثل ذلك كون الشرط ماضيا وينبنى على هذا مستثنان احدهما انه هل يجوز زيد ان أتاني أكرمه بنصب زيد فسبويه يحيز كما يجوز زيد أكرمه ان أتاني والقياس ان المبرد يمنع عنه لانه في سياق أداة الشرط فلا يعمل فيها تقدم على الشرط فلا يفسر غاملا فيه والثانية انه اذا جيء بعد هذا الفعل المرفوع بفعل

وجه التعليل للنهى) ليس المراد أن المجموع علة واحدة للنهى بل كل واحد علة مستقلة وترك العاطف تنبها على الاستقلال ويجوز أن يكون كل واحد علة لما قبله (قوله بطانة) أي أولياء وترك المصنف ودواما عنتم لما علمت أنها توكيد وبيان لما قبله (قوله من دون المسلمين) أي من غيرهم (قوله ويجوز الخ) هذا هو الذي صدر به الزمخشري فقال يجوز أن يكون لا يألونكم وقد بدت صفة والا حسن الخ فعقد كرفي جانب الصفة الجملتين الاوليتين وذكر في الاستئناف الثلاثة (قوله أحب) أي بدون العاطف أي وانما يقال وأحب بالواو (قوله كافي الخبر) أي لان الصفة محكوم بها في المعنى (قوله كما ذكر) أي بل التلاوة بتقديم البطانة على قوله من دونكم (قوله وانما هي في سورة المؤمنون) أي واما سورة الانبياء فليس فيها لفظ زبرا بل التلاوة وتقطعوا أمرهم بينهم كل النار اجمعون (قوله وترك تفسيرها الخ) أي اعتقاد أنها انما هي في الانبياء لا في المؤمنون (قوله لخصامن تفسيره اعرابا) أي لخص كل منهما اعرابا وهما السفاقتى وشهاب الدين الحلبي المعروف بالسمين (قوله من نحو قولك) أي من كل تركيب وقع الفعل المضارع فيه مرفوعا بعد الشرط (قوله على اضممار الفاء) أي ومبتدأ والتقدير فانا أقوم فالجملة اسمية فتربط بالفاء وليست مستأنفة لانها اجواب الشرط (قوله وسبويه يرى الخ) قال الرضى لا يحتاج لاحده من المذهبين اصلا بل نجعل نفس يقوم جوابا لان ولا تقديم ولا تأخير ولا حذف وانما رفع الجزاء لضعف أداة الشرط بمحاولة فعل الشرط غير معمول لفظا ليدنو بين الجواب فلما لم يعمل في الشرط لفظا مع أنه باصطفا لم يعمل في الجزاء اصلا لبعده عنها فلا دأتم تسمي الا في فعل الشرط محلا (قوله مؤخر من تقديم) أي فهو فعل مضارع مرفوع وهو دليل الجواب لان حقه التقديم والجواب محذوف أي أقم دل عليه أقوم المذكور فالجملة على هذا مستأنفة (قوله ويؤيده) وجه التأنيس ان معنى الشرط يكثر معه حذف الجواب (قوله وينبنى على هذا) أي الخلاف من كون أقوم جواب الشرط وأنه ليس مستأنفا او انه ليس جواب الشرط بل دليل الجواب وأنه مؤخر من تقديم فهو مستأنف (قوله كما يجوز الخ) أي لان محله التقديم فهو منصوب بفعل محذوف يفسره المذكور (قوله لا يجوز الجزم) أي لان محله التقديم فهو مرفوع وليس محله التأخير على أنه جواب حتى يجزم (قوله على محل الفاء المقدرة وما بعدها) فيه تسمي حيث جعل المحل للجملة والفاء وأدخل الفاء في المحل مع أن المحل انما هو للجملة التي بعدها فقط كما يدخلون حرف الجر مع الجر ودمج ان المحل للجر ورفقط (قوله الثاني) أي من أمثلة الجمل التي اختلفت في كونها مستأنفة أولا (قوله وليس بشئ لعدم الرابطة) أي في قولك مذيومان لان معنى الجملة المذكورة مدة انتفاء الرؤبة يومان أو بينى وبين لقائه يومان وعلى كل حال فالجملة ليس فيها رابط لا واو ولا ضمير وقول بعض ان فيه رابطا بحسب المعنى اذا اصل بينى وبين لقائه فقد وجد ضمير فالظاهر أنه لا يكفي وأنه لا بد من الرابطة اللفظية (قوله لعدم الرابطة) بمعنى رابط جملة الحال المعهود وهو الواو والضمير فيها (قوله ما أم ذلك) أي انتفاء الرؤبة (قوله جملة افعال الاستثناء) أي في نحو قولك قام القوم ليس زيدا أو خلا زيدا الخ (قوله ليس ولا يكون الخ) بدل من افعال الاستثناء (قوله حال) أي لان الجمل بعد المعارف كالقوم أحوال (قوله اذا المعنى) أي في الجملة مع (قوله

معطوف هل يجزم أم لا فعلى قول سبويه لا يجوز الجزم وعلى قول المبرد ينبنى أن يجوز الرفع بالعطف على لفظ الفعل واوجهه والجزم بالعطف على محل الفاء المقدرة وما بعدها الثاني مذومند وما بعدها في نحو ما رأيت مذيومان فقال السيراني في موضع نصب على الحال وليس بشئ لعدم الرابطة وقال الجمهور مستأنفة جوابا لسؤال تقديره عند من قدر مذمبتدأ ما أم ذلك وعند من قدرها خبرا ما بينك وبين لقائه الثالث جملة افعال الاستثناء ليس ولا يكون وخلا وعدا رضى فقال السيراني حال اذا المعنى قام القوم خالين عن زيد وجوز الاستثناء

واوجه ابن صفور فان قلت جاء في رجال بسواز يدا فالجمله صفة ولا يمنع من ان يقال ٤٥ جاؤني لبسواز يدا على الحال الرابع الجملة

بعد حتى الابتدائية كقوله  
حتى ماء دجلة اشكل \* فقال  
الجمهور مستأنفة وعن  
الزجاج وابن درستويه انها  
في موضع جر بحتى وقد تقدم  
(الجملة الثانية) \*

المعترضة بين شيئين لافادة  
الكلام تقوية وتسيديدا  
أو تحسينا وقد وقعت في مواضع  
(احدها) بين الفعل ومرفوعه  
كقوله

شجاك اظن ربيع الظاعنين  
ويروي بنصب الربيعة على  
انه مفعول أول وشجاك مفعول  
الثاني وفيه ضمير مستتر  
راجع اليه وقوله

وقد أدركتني والحوادث جمة  
أسنة قوم لا ضعاف ولا عزل  
وهو الظاهر في قوله  
ألم يأتك والانباء تنفي

بما لاقت لبون بن زياد  
على ان الباء زائدة في الفاعل  
ويحتمل أن يأتي وتني تنازعا  
ما فاعل الثاني وأضمر الفاعل  
في الأول فلا اعتراض ولا

زيادة ولكن المعنى على الأول  
أوجه اذا انباء من شأنها  
أن تنفي بهذا وبغيره (الثاني)  
بينه وبين مفعوله كقوله  
وبدت والدهر ذو تبدل  
هيفاد بورا بالصبا والشمال  
(والثالث) بين المبتدأ وخبره  
كقوله

وفيهن والأيام يعثرن بالفتى  
نوابد لا يملأن ونوايح

وأوجه ابن صفور) أي لعدم الرابطة في الجملة الحالية (قوله فالجملة صفة) أي لان الجمل بعد النكرات  
صفات (قوله في موضع جر بحتى) أي بناء على ان حتى الابتدائية كما هو موضوع الخلاف تكون جارة خلافا  
للجمهور والقائلين ان حتى متى كانت ابتدائية امتنع ان تكون عاملة للجر في الجملة وعلى كلام ابن درستويه  
فالفرق بين حتى الجارة والابتدائية اذا عملت الجر مع كون كل عاملا للجر ان الأولى الداخلة على المفرد والثانية  
الداخلة على الجملة وأما على كلام الجمهور فلا ابتدائية لاتعمل جرا اللفظ ولا محلا  
(الجملة الثانية المعترضة) \*

(قوله المعترضة بين شيئين) أي من لازم لافادة الكلام المعترضة في اثنتائه تقوية أي توكيدا وقوله وتسيديدا  
مرادف لما قبله (قوله أو تحسينا) أي فهمي لجر دترين اللفظ ولا تغيد تقوية أي توكيدا لما قبلها (قوله بين  
الفعل ومرفوعه كقوله الخ) أي بناء على أن شجاك فعل ويحتمل انه مصدر مضاف مبتدأ أو ربيع خبره (قوله  
شجاك) فعل ومفعول و ربيع فاعل وتعامه \* ولم تعبأ بعذل العاذلين \* (قوله اظن) هذه جملة معترضة بين  
الفعل والفاعل أفادت التقوية لانه حين يقال شجاك ربيع الظاعنين يحتمل أن ذلك مطلقون أو متوهم فأخبر  
انه مطلقون (قوله وشجاك مفعوله الثاني) أي هذه الجملة مفعول ثان وقوله وفيه أي في شجاك (قوله راجع اليه)  
أي الربيع وعلى رواية النصب هذه لا اعتراض في البيت (قوله والحوادث) الواو للاعتراض وتسمى استئنافية  
لان هذه الجملة منقطعة عما قبلها (قوله ولا عزل) أي ليسوا خالين من السلاح وقوله

وقائلة ما باله لا يزورنا \* وقد كنت عن تلك الزيادة في شغل  
أسر رجل من بني عجل رجلا من دارم فقال هذه الابيات فأطلقوه وتعامها  
لعلمهم وان عطفوني بنعمة \* كما صاب ماء المزن في البلد المحل  
فقد ينعمش الله الفتى بعد عشرة \* ويصطنع الحسنى سراقة على  
(قوله وهو الظاهر) أي الاعتراض بين الفعل ومرفوعه وهو الظاهر في قوله الخ (قوله ألم يأتك والانباء تنفي  
الخ) بعده

و بنوز ياد الربيع بن زياد واخوته أخذوا القيس در عافا ستاق قيس ابل الربيع بمكة و باعها لعمد الله بن  
جدعان وهو مراده بالقرشي بدر وع وسبوف (قوله والانباء) أي الاخبار (قوله على أن) أي بناء على أن  
الباء زائدة في الفاعل أي فاسم فروع المحل على الفاعلية ويجوز بالباء الزائدة (قوله فاعل الثاني) أي بدليل  
انه قرنه بالباء (قوله فلا اعتراض ولا زيادة) أي لان تنفي يتعدى بالباء (قوله اذا انباء) أي الاخبار وقوله تنفي  
أي تخبر وقوله بهذا وبغيره أي ولو جعل بملاقات معمه ولا لئني لافاد ان الاخبار لا تخبر الانباء لاقت لبون  
الخ مع انه أي الاخبار كما تخبر بما لاقت لبون تخبر بغيره (قوله بينه) أي بين الفعل وبين مفعوله (قوله وبدلت)  
نائب الفاعل ضمير يعود على الريح (قوله هيفا) أي ريح حارة (قوله بالصبا) الباء داخلة على المثل وهو  
الاشهر وقوله هيفا أي ريح حارة وهي ريح تاتي من قبل الين حارة لا تمر بشئ الا يسته وتسمى  
بالنكباء والصبا هي ما يهب من المشرق عند استواء الليل والنهار والشمال هي الريح التي تاتي من ناحية  
القطب المسماة بالظلمات والباء في الصبا داخلة على المثل وهو الاشهر من دخولها على المأخوذ (قوله  
وفيهن الخ) خبر مقدم أي في البنات السابقات في البيت السابق وقوله نوادب مبتدأ أي ملازمات للندب وقوله  
ونوايح أي وفيهن نوايح أي نائحات (قوله لا يملأنه) أي لا يرغبن عنه (قوله وفيهن الخ) قوله

رأيت رجالا لا يكرهون بناتهم \* وفيهن لا تكذب نساء صوايح  
(قوله ومنه الاعتراض الخ) أي من الاعتراض بين المبتدأ والخبر الاعتراض الخ (قوله وبجملة الاختصاص)

ومنه الاعتراض بجملة الفعل الماني في نحو زيد اظن قائم وبجملة الاختصاص في نحو قوله عليه الصلاة والسلام نحن

معانيير الانبياء لا نورث وقول الشاعر \* نحن بنات طارق ٤٦ \* نثني على الثمارف وأما الاعتراض بكان الزائدة في نحو قوله أو نبى كان موسى

في المطول هي في محل نصب على الحال وكذا قال الرضى ومعنى الحديث نحن لا نورث مخصوصين من بين الناس ولعل ما ذكره المصنف أظهر (قوله وقول الشاعر الخ) أى قول الشخص الشاعر وذكرها باعتبار أنها شخص والافهولهند بنت عتبة بن ربيعة بن عبدشمس أم معاوية زوج أبي سفيان بن حرب فخرض به المشركين يوم أحد قبل اسلامها وأرادت بالطارق النجم شبهت أباها بالنجم في علوه وشهرة مكانه وقيل للنجم طارق لانه يطالع ليلا وكل آت ليلا فهو طارق وبعد البيت

والمسل في المفارق \* والدر في الخائق \* ان تقبلوا نعتي \* ونسب الطارق

أوتدبر وانفارق \* فراق غير وامق

والتمارق فرش والمقة الحب (قوله نحن) ممتدأ وقوله نثني خبره وقوله بنات أى أخص بنات فهو منصوب بالكسرة لانه جمع مؤنث سالم وقوله بنات طارق جملة اختصاصية لا محل لها من الاعراب لانها اعتراضية وذبح بعض الى ان جملة الاختصاص في محل نصب على الحال (قوله فالصحيح انها الخ) أى فلا تعد من هذا القبيل أى من جل الاعتراض لان الصحيح انها لا فاعل لها (قوله على تقدير أزورها خبرا على) أى لعل ان أزورها هو الصلة وخبر لعل محذوف والا كان من القسم الثاني أى الاعتراض بين الصلة والموصول (قوله وتقدير الصلة محذوفة) لانها انما تكون خبرية والترجى انشاء ويجوز أن أزورها صلة وخبر لعل محذوف وهذا هو المختار عنه بقوله وذلك على تقدير الخ أى فعلى هذا الاحتمال لا تكون من الاعتراض بين ما أصلهما المبتدأ والخبر (قوله القلوص) بفتح القاف هي الشابة من الابل والبداء ما يحدث من الاراء يخاطب من وعده قلوفا فاخافه (قوله ياليت شعري الخ) شعري اسم ليت وجملة الاستفهام خبر وقوله والمنى أى التمنى لا تنفع جملة معترضة بين اسم ليت وخبرها (قوله بمشعورى) أى ياليت مشعورى ومعلومى جواب هذا الاستفهام (قوله وأما اذا قيل بان الخبر محذوف) أى وان المعنى ليت شعري أى على بجواب هذا الاستفهام موجود (قوله لا خبر لها هنا) أى بناء على ما ذكره بعض من ان ليت اذا دخلت على لفظ شعري كانت لا تحتاج الى الاسم وكان لا خبر لها لان المعنى ليتنى أشعر كما لا التى لى الجنس اذا دخل عليها هزة الاستفهام صارت لا تحتاج لخبر وصار معناها آتمنى (قوله فلا اعتراض بين الشعر ومعموله) أى فهو من باب الاعتراض بين العامل أى المصدر ومعموله لامن باب الاعتراض بين ما أصله المبتدأ والخبر (قوله وبالغتها) بالخاطب جملة دعائية أى اللهم بلغها ياها فهو دعاءه ببلوغه الثمانين (قوله ترجان) بفتح التاء مع ضم الجيم وبضمها وفيه لغة نائلة كرهفران وهو من يباغ الكلام بلغة أخرى والمراد هنا مطلق مبالغ (قوله ان سليمان الخ) بعده

ولا أراها تزال ظالمة \* تحدث لى نكبة وتنكوها

من نكاح الجرح (قوله انى) الباء اسمها ولقائل خبرها وقوله واسطار جملة قسمية معترضة بين اسم ان وخبرها (قوله واسطار) يعنى الكنب أى أقسم بالكنب التى سطار سطار بعد سطار انى لقائل الخ (قوله يا نصر) منادى مبنى على الضم ونصر هذا ابن سيار أمير خراسان والاخير بمعنى المعونة فهو معمول محذوف وأما الثانى فهو اتباع على اللفظ وقيل الثانى والثالث اتباع على اللفظ والمحل (قوله وانى الخ) مطلع القصيدة

خلى لى هذا ربع عزة فاعقلا \* قلو صيكا ثم ابكيا حيث حلت

وما كنت أدري قبل عزة ما البكا \* ولا موجهات القلب حتى توات

(قوله لكالمترجى) خبر ان أى انى كالمترجى أى الطالب (قوله جملة معترضة) أى فتهياى مبتدأ أو بهزة متعاقبة بمحذوف خبر تهياى (قوله وخبرها) أى لكالمترجى (قوله يجوز أن تكون الواو للقسم) أى كما يجوز الاعراب

فالصحيح انها لا فاعل لها فلا جملة (والرابع) بين ما أصله المبتدأ والخبر كقوله وانى لرام نظرة قبل التى لعل وان شطت فواها أزورها وذلك على تقدير أزورها خبرا على وتقدير الصلة محذوفة أى التى أقول لعل وكقوله

لعلك والموعد حتى لقاءه بدالك فى تلك القلوص بداء وقوله

ياليت شعري والمنى لا تنفع هل أغدون يوما وأمرى جمع اذا قيل بان جملة الاستفهام خبر على ناو يل شعري بمشعورى لتكون الجملة نفس المبتدأ فلا تحتاج الى رابط وأما اذا قيل بان الخبر محذوف أى موجود أو أن ليت لا خبر لها هنا والمعنى ليتنى أشعر فلا اعتراض بين الشعر ومعموله الذى علق عنه بالاستفهام وقول الحمادى

ان الثمانين وبالغتها قد أحوجت سمعى الى ترجان \* وقول ابن هرمة ان سليمان والله يكأوها ضنت بشئ ما كان يرزوها وقول روبة انى وأسطار سطر سطار لقائل يا نصر نصر نصرأ وقول كثير

الاول

وانى وتهياى بهزة بداء \* تخايت مما بيننا وتخت لكالمترجى ظل الغمامة كلما \* ثبوأ منها للمقبل اضحمت

قال أبو على تهياى بهزة جملة معترضة بين اسم ان وخبرها وقال أبو الفتح يجوز أن تكون الواو للقسم كقول الثانى وحيث اضنين بك فتكون الباء



منعقدة بالنهي لا يخبر محذوف (الخامس) بين الشرط وجوابه نحو واذا بدنا آية مكان آية والله اعلم بما ينزل قالوا انما انت مفتر ونحو فان لم  
تفعلوا وان تفلحوا فاقوا النار ونحو ان يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهم فلا تتبعوا الهوى فانه جاعة منهم ابن مالك والظاهر ان الجواب فانه  
أولى بهم ما ولا يرد ذلك تنبيه الضمير كما توهّمه والان او هنالكا لتويع وحكمها حكم الواو في وجوب ٤٧ المطابقة نص عليه الا بدى وهو الحق واما

قول ابن عصفور ان تنبيه الضمير في الآية شاذة فباطل كبطان وقوله مثل ذلك في افراد الضمير في قوله ورسوله احق ان يرضوه وفيه ثلاثة اوجه احدها ان احق خبر عنهما وسهل افراد الضمير امران معنوي وهو ان ارضاء الله سبحانه ارضاء لرسوله عليه الصلاة والسلام وبالعكس ان الذين يبايعونك انما يبايعون الله وللفظ وهو تقديم افراد احق ووجه ذلك ان اسم التفضيل الجرد من ال والاضافة واجب الافراد نحو ليوسف واخوه احب قل ان كان آباؤكم وابناؤكم واهواؤكم وازواجكم الى قوله تعالى احب اليكم والثاني ان احق خبر عن اسم الله سبحانه وحذف مثله خبرا عن اسمه عليه الصلاة والسلام وبالعكس والثالث ان ان يرضوه ليس في موضع جر او نصب بتقدير بان يرضوه بل في موضع رفع بدلا عن أحد الاسمين وحذف من الاثنى مثل ذلك والمعنى وارضاء الله وارضاء رسوله احق من ارضاء غيرهما (والسادس) بين القسم وجوابه كقوله

الاول فهو يجوز للامرين (قوله الواو للقسم) أي فهي جملة فعلية معترضة واماماته اية أنواع على فلا اعتراض بجملة اسمية (قوله والظاهر ان الجواب فانه أولى بهم) في الحقيقة هو دليل الجواب والجواب محذوف أي ان يكن المشهود عليه غنيا أو فقيرا فلا تسكتوا الشهادته رافقه لان الله أولى وأرحم بهما (قوله ولا يرد الخ) حاصله أن أحدا من أي وإذا كان كذلك فالضمير معها انما يعود مقررا لامثني (قوله للتويع) أي والضمير معها يطابق بخلاف أو التي ليست للتويع فانه يفرد معها (قوله مثل ذلك) أي أنه قال ان افراد الضمير في هذه الآية شاذة والقياس التنبيه وقوله وفيه أي فيما ذكر من الآية أو في تخريج الافراد في هذه الآية ثلاثة أوجه (قوله والله ورسوله احق الخ) صدر الآية بحذفون بالله لكم ليرضوكم أي بخلاف المتفقون بالله لكم انهم لمنكم وان ما بلغ النبي عنهم من الابداع لم يقع منهم لاجل ان يرضوكم والحال أن الله ورسوله احق أن يرضوهما بالطاعة (قوله وفيه) أي وفي تخريج افراده ثلاثة أوجه (قوله أن ارضاء الله الخ) في الكشف وحواشيه ان الضمير للرسول وحده وانما ذكر اسم الله جل اسمه تقوية للرسول صلى الله عليه وسلم على حدان الذين يؤذون الله ورسوله وهم انما يؤذون الرسول (قوله ان الذين يبايعونك) هذا دليل للعكس أي كون ارضاء الرسول ارضاء لله وأما كون ارضاء الله ارضاء لرسوله فظاهر لا يحتاج لدليل (قوله افراد احق) أي فلما كان مفردا سهل ذلك افراد الضمير وحاصله أن الخبر لما سبق الضمير وكان مفردا كانه لوحظ الافراد في المبتدأ فساغ افراد الضمير العائد عليه (قوله ووجه ذلك) أي وجه افراد احق الذي هو الخبر الموجب افراده افراد الضمير في يرضوه (قوله أو بالعكس) أي فالضمير انما هو راجع لله أو لرسوله (قوله بان يرضوه) أي على الخلاف المذكور أوائل الكتاب من ان الذي حذف منه حرف الجر هل محله نصب أو جر (قوله وما عرى على بهين) العر يفتح العين هو يعنى ضمها أي الحياة والذي يقع في القسم مفتوح العين (قوله الافارع) جمع أفرع صفة رجل أي لقد نطق الرجال القرع على باطلا (قوله لعمرى الخ) عر الرجل بابه فرح اذا عاش طويلا الآن مصدره خالف القياس فاقى بسكون الميم مع فتح العين وضمها والمستعمل في القسم الاول والبطل مصدر بطل الشيء والبيت للناطقة الذي يأتي من قصيدة يعتذر فيها للنعمان ابن المنذر منها

على حين عاتبت المشيب على الصبا \* وقلت ألمأصبح والشيب وازع  
أثنى أبيت اللعن أنك لمتنى \* وتلك التي تستدعيها المسامح  
مقالة أن قد قلت سوف أناله \* وذلك من تلقاء مثلك رائح  
فبت ككأنى ساورتني ضئيلة \* من الرقش في انبائها السم نافع  
فانك كالليل الذي هو مدركى \* وان خات أن الملتأى عنك واسع

(قوله أقسم بالحق) أي فقد أقسم المولى سبحانه باسمه والاولى أن يقول فأقسم ليشير الى الغاء الموجدوة (قوله بعد اسقاط الخافض) أعنى حرف القسم وهو الباء نحو ان على الله أن تبايعا \* وقوله باقسم متعلق بالنصب (قوله فالحق قسمي) أي فالحق مبتدأ وخبره محذوف وأما الحق الثاني فهو مبتدأ وخبره مذكور لأنه حذف منه العائد وعلى هذا فلا اعتراض بجملة اسمية بخلاف الاول فان الاعتراض بجملة فعلية (قوله على تقدير واو القسم) أي فانه في فوالحق والحق أي فأقسم بالحق وأقسم بالحق لاملان الخ وعلى هذا فلا اعتراض بجملة

لعمرى وما عرى على بهين \* لقد نطق بطلا على الافارع وقوله تعالى قال فالحق والحق أقول لاملان الاصل أقسم بالحق لاملان وأقول الحق فانه نصب الحق الاول بعد اسقاط الخافض باقسم محذوف والحق الثاني باقول واعتراض بجملة أقول الحق وقدم مفعولها للاختصاص وقرئ برفعها بتقدير فالحق قسمي والحق أقوله ويجرهما على تقدير واو القسم في الاول

والثاني توكيدها كقولك والله والله لا فعلين وقال الزنجشري جوالثاني على أن المعنى وأقول والحق أي هذا اللفظ فاعمل القول في اللفظ وأوالقسم  
ومجرورها على سبيل الحكاية قال وهو وجهه ٤٨ حسن دقيق جائز في الرفع والنصب انتهى وقرئ برفع الاول ونصب الثاني قبل أي فالحق

قسمى أو فالحق منى أو فالحق  
أنا والاول أولى ومن ذلك  
قوله تعالى فلا أقسم بمواقع  
النجوم الآية (والسابع)  
بين الموصوف وصفته كالآية  
فان فيها اعتراضين اعتراضا  
بين الموصوف وهو قسم  
وصفته وهو عظيم بحمله ولو  
تعملون واعتراضين أقسم  
بمواقع النجوم وجوابه وهو  
انه لقرآن كريم بالكلام  
الذي بينهما أو أم أقول ابن  
عطية ليس فيها الاعتراض  
واحد وهو لو تعلمون لان وانه  
لنقسم عظيم توكيدها الاعتراض  
فردود لان التوكيد  
والاعتراض لا يتناهيان وقد  
مضى ذلك في حجة الاعتراض (الثامن) بين  
الموصول وصاحبه كقوله  
\* ذاك الذي وأبيك يعرف  
مالك \* ويحتمل قوله واني  
لرام نظرة البيت وذلك على  
أن تقدير الصلة أزورها  
ويقدر خبر لعل محذوف أي  
لعلني أفعل ذلك (التاسع) بين  
أجزاء الصلة نحو والذين  
كسبوا السيئات جزاء سيئة  
بمثلهما وترهتهم ذلة الآيات  
فان جزاء وترهتهم ذلة معطوفة  
على كسبوا السيئات فهي  
من الصلة وما بينهما اعتراض  
بين به قدر جزائهم وجملة  
مالهم من الله من عاصم خبر

أقول (قوله والثاني توكيدها) أي فلا اعتراض حينئذ انما هو بجملة أقول مع فاعلها أي فالحق والحق لا ملان  
فاعترض بأقول فقط (قوله وقال الزنجشري) أي بعد ان ذكر ما قاله المصنف في وجه النصب والرفع وأما ما قاله  
المصنف من الجرف لم يذكر الزنجشري (قوله على ان المعنى وأقول والحق) الاول حذف الواو من قوله  
وأقول لان الموجد انما هي واو واحدة داخل على الحق فالمعنى أقسم بالحق أقول في قسمي في هذا المقام الهائل  
والحق أي أقول هذا اللفظ أي لا أقول في قسمي الا هذا اللفظ بقولنا في هذا المقام اندفع ما يقال ان كثيرا  
ما يقسم بغير هذا اللفظ (قوله فاعمل القول في لفظ وأوالقسم ومجرورها) أي لتأويلها ما به هذا اللفظ (قوله  
على سبيل الحكاية) أي اللفظ المقسم به مع حرف القسم (قوله وهو وجه حسن) أي لافادته الحصر وتوكيد  
القسم بالحق والتنويه بان ذلك القسم امر عظيم (قوله وهو وجه حسن الخ) يعني ان حكاية اللفظ وتسليط  
العامل عليه محلا وتقدير اوجه حسن وكما جاز في الجور وكهذه الآية كذلك يجوز في المرفوع والمنصوب فيجوز  
رفعهما ونصبهما وتسليط عامل غير الرفع والنصب عليهما (قوله جائز في الرفع) أي لانه تقدم ان المعنى الحق  
قسمي وأقول الحق فالحق مفعول أقول وحكاية الرفع فيه حصر بتقديم المفعول أي الحق قسمي ولا أقول الا هذا  
اللفظ وقوله والنصب أي نصبهما والمعنى أقسم بالحق والحق أقول أي لا أقول الا هذا اللفظ فتحصل ان الحق  
محكي سواء رفع او نصب او جر (قوله انتهى) أي كلام الزنجشري لكن المصنف حذف من عبارته بيان الحصر  
وحذف بيان التوكيد وقد علمته وقدم قوله وجه حسن على قوله جائز في الرفع والنصب مع ان الزنجشري اخبره  
وزاد في عبارته قوله فاعمل القول في لفظ وأوالقسم ومجرورها تامل (قوله ومن ذلك) أي من الاعتراض  
بين القسم وجوابه (قوله فلا أقسم الخ) أي لان الامر واضح لا يحتاج لقسم ارفاقهم ولا من زيادة كيد كما في امثلا  
يعلم او فلا أقسم فحذف المبتدأ واشبع فتحة لام الابتداء ويدل له انه قرئ فلا أقسم ولا بد لكلام مخالف  
للمقسم عليه أي ليس الامر كما تزعمون من كون القرآن شعرا أو أساطير الاولين (قوله في حجة الاعتراض)  
أي لانه قال فيما سبق الاعتراضية هي الواقعة بين شيئين متلازمين للتوكيد وللحسين (قوله ذاك الذي الخ) تمامه  
والحق يدغم ترهات الباطل \* انما يزيد على الخلو حلو منا \* فضلا ونجهل فوق جهل الجاهل  
(قوله وأبيك الخ) جملة معترضة قسمية بين الموصول وصاحبه أعني يعرف (قوله بين أجزاء الصلة) جمع جزء  
والمراد بالأجزاء أحد ركني الاسناد وليس هنا كذلك بل الاعتراض هنا بين جملتين معطوفتين فالاولى أن يقول  
بين جملتين غير مستقلتين لعطف احدهما على الأخرى وقد يقال ان المعطوف على الصلة صلة فجمعهم وع  
الجملتين صلة وكل واحدة منهما جزء منها (قوله الآيات) الاولى الآية ولعله جعلها آيات نظر المفسر ان  
الآيات (قوله فهي من الصلة) أي بعض منها فالصلة مجموع المتعاطفين فالعطف ملاحظ قبل الوصول  
فصح قول المصنف التاسع بين أجزاء الصلة وسقط ما ذكره الشمني (قوله بين به قدر جزائهم) أي وهو ان  
قدر الجزاء المثل لا الاقل ولا الاكثر وحينئذ فالمعنى جزاء كل سيئة كأن بقدرها (قوله خبر) أي عن المبتدأ  
وهو قوله والذين كسبوا (قوله لان الظاهر أن ترهتهم الخ) انما كان ذلك ظاهرا لان الشأن أن الموصول  
والصلة يؤولان باسم الفاعل مع صحة المعنى تقول الذي جاء أبوه يزيد أي الجاني أبوه وهما يصح أن يقال  
الكاسبون السيئات في تعيين هؤلاء القوم ولا يقال في تعيينهم المرهقون بالذلة اذ الارهاق بالذلة انما يصيبهم  
جزاء على كسبهم للسيئات يوم القيامة وحينئذ فلا يعرفون به الا أن (قوله في عطف) بالنصب في جواب  
النفى أي حتى يعطف (قوله بل جي به) أي وحينئذ فهو عطف على جملة جزاء سيئة بمثلها الواقع اعتراضا  
لا على جملة الصلة حتى يكون بعضها منها (قوله أن يكون الخبر) أي وحينئذ فقوله وترهتهم عطف على الخبر

قوله ابن عصفور وهو بعد لان الظاهر أن ترهتهم لم يؤن به لتعريف الذين في عطف على صلتها بل جي به للاعلام بما يصيبهم (قوله  
جزاء على كسبهم السيئات ثم انه ليس بمعين لجواز أن يكون الخبر

جزاء سيئة بمثلها فلا يكون في الآية اعتراض ويجوز أن يكون الخبر جملة النفي كما ذكر وما قبلها جملتان معترضتان وأن يكون الخبر كأنما أغشيت فالاعتراض بثلاث جمل أو أولئك أصحاب النار فالاعتراض بأربع جمل ويحتمل ٤٩ وهو الظاهر أن الذين ليس مبتدأ بل معطوف على الذين الأولى أي للذين

أحسنوا الحسنى وزيادة وللذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها فنملأها مقابلته الزيادة هناك ونظيرها في المعنى قوله تعالى من جاء بالحسنة فله خير منها ومن جاء بالسيئة فلا يجزي الذين عاينوا السيئات إلا ما كانوا يعملون وفي اللفظ قولهم في الدار زيد والحجرة عمرو وذلك من العطف على معمولي عاملين مختلفين عند الاختصاص وعلى ضمائر الجار عند سيبويه والمختلفين ومما يرجح هذا الوجه أن الظاهر أن الباء في بمثلها متعلقة بالجزاء فإذا كان جزاء سيئة مبتدأ احتج إلى تقدير الخبر أي واقع قاله أبو البقاء أولهم قاله الخوفي وهو أحسن لافتقاره عن تقدير رابط بين هذه الجملة ومبتدأها وهو الذين وعلى ما اخترناه يكون جزاء عطف على الحسنى فلا يحتاج إلى تقدير آخر وأما قول أبي الحسن وابن كيسان أن بمثلها هو الخبر وأن الباء زيدت في الخبر كما زيدت في المبتدأ في محسبك درهم فردود عند الجمهور وقديونس قولهما بقوله وجزاء سيئة سيئة بمثلها (والعاشر) بين المتضامين

(قوله جزاء سيئة بمثلها) أي جملة جزاء سيئة بمثلها على أن جزاء مبتدأ والباء متعلقة بمحذوف خبر أو أن الخبر مثلها وزيدت الباء فيه كأيأتي ما فيه (قوله لجواز أن يكون الخبر جزاء سيئة بمثلها) أي وما لهم الخ خبر ثان (قوله جملة النسي) أي وهي ما لهم من الله من عاصم (قوله جملتان معترضتان) أي بين المبتدأ والخبر لا بين أجزاء الصلة (قوله أو أولئك) أي وأن يكون الخبر أو أولئك الخ (قوله فالاعتراض) أي بين المبتدأ والخبر (قوله بل معطوف على الذين) أي فهو في محل رفع خبر لأنه في محل رفع مبتدأ وقوله جزاء سيئة مبتدأ عطف على الحسنى (قوله أي للذين) هو خبر مقدم والحسنى مبتدأ وأحسن واصلاته (قوله ونظيرها) أي نظير هذه الآية بمثلها (قوله إلا ما كانوا يعملون) كأنه قيل ومن جاء بالسيئة فله شرم مثل عمله (قوله وفي اللفظ) أي ونظير هذه الآية في اللفظ بناء على هذا الظاهر من أن الواو عطف شين على شين (قوله وفي اللفظ الخ) هذا سطر ادلائل الكلام في الاعتراض وعدمه أي به لبيان أنه غاية ما يلزم على هذا الظاهر الذي اخترناه العطف على معمولي عاملين مختلفين وهو جائز عند الاختصاص أو على تقدير اللام عند سيبويه (قوله من العطف على معمولي عاملين) أي لأن عمر وعطف على زيد والعامل فيه الابتداء والحجرة عطف على الدار والعامل فيه في وكذلك الآية فان جزاء سيئة عطف على الحسنى والعامل فيه الابتداء والذين عطف على الذين والعامل فيه اللام (قوله عند الاختصاص) متعلق بمحذوف أي وهو جائز عند الاختصاص (قوله وعلى ضمائر الجار) أي اللام في الآية وفي المثال (قوله عند سيبويه والمحققين) أي المانعين لذلك (قوله ومما يرجح هذا الوجه) أي كون الذين ليس مبتدأ بل عطف على الذين السابق (قوله متعلقة بالجزاء) أي لأن المعنى الجزاء بالمثل (قوله وهو) أي تقدير الخبر لهم وقوله أحسن أي من تقدير واقع وإنما يظهر الاحتسنة عند جعل جملة جزاء سيئة بمثلها خبرا عن الذين لا عند جعلها معترضة فأبو البقاء راعى الثاني والخوفي راعى الأول (قوله لا غنائم) أي وأما على تقدير واقع فلا بد من تقدير رابط أي واقع لهم (قوله فلا يحتاج إلى تقدير) أي وما لا يجوز أولى (قوله فلا يحتاج إلى تقدير) أي لا للمبتدأ ولا للخبر لوجود كل منهما في اللفظ (قوله وأما قول أبي الحسن الخ) جواب عما يقال أنه على جعل جزاء سيئة مبتدأ يمكن أن يجعل خبره مثلها ولا تقدير فيكون مساويا لما اختاره المصنف (قوله فردود) أي لأن الباء عندهم لا ترادف في الخبر بل في المبتدأ إلا إذا كان الخبر منفيا (قوله وقديونس) أي من حيث أن مثلها جرد من الباء وهو صفة لسيئة فقوله بمثلها أي سيئة مثلها فالباء زائدة (قوله ولا أخافا علم لزيد) أي فلانافية وأخافا منسوب بالالف وأخافا مضاف ولزيد مضاف إليه وقوله فاعلم اعتراض بينهما واللام في لزيد زائدة والخبر بمحذوف أي موجود وإنما جعلت لاف المضاف لمعرفة لكونه على صورة غير المضاف بواسطة ظهور اللام (قوله هو الاسم) أي اسم لا قوله والظرف أي لزيد وعلى هذا فاللام أصلية وحيث نذرت الاعتراض بين اسم لا وخبرها لا بين المتضامين (قوله وإن الأخ الخ) جواب عما يقال أنه إذا كان الأخ اسما لا كان الواجب أن يقول ولا أخ (قوله جاء على لغة القصر) أي فهو مبني على فتح مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر (قوله كقوله) أي قول القائل وهو عمرو بن العاص يخاطب على بن أبي طالب (قوله فهو كقولهم لا عصالك) أي أنه نظيره من جهة أن اسم لا مقصور مبني على فتح مقدرة على الالف وخبرها ظرف (قوله بأري) أي باطن فالأصل اشتريته أرى أي أطن بألف درهم فاعترض بأري بين الجار والمجرور (قوله أنا فيها) جمع أفعية بضم الهمزة وتشديد الياء وتخييفها بحجارة القدر والمثول من أسماء الاضداد يطلق على المنتصبات والمتصقات بالارض وهو لا يبغي الغول الطمري وقوله

(٧ - دسوقي في) كقولهم هذا غلام والله زيد ولا أخافا علم لزيد وقيل الأخ هو الاسم والظرف الخبر وإن الأخ حيث نذرت جاء على لغة القصر كقوله مكروه أخاك لا بطل فهو كقولهم لا عصالك (الحادي عشر) بين الجار والمجرور كقوله اشتريته بأري ألف درهم (الثاني عشر) بين الحرف الناسخ وما دخل عليه كقوله كان وقد أنجز حول كبد \* أنا فيها جملتان معقول كذا قال قوم

ويمكن أن تكون هذه الجملة حالية تقدمت ٥٠ على صاحبها وهو اسم كان على حد الحال في قوله كان قلوب الطير رطبا وبأيسر \*

لدى وكرها العناب والحشف  
البالي \* (الثالث عشر) بين  
الحرف وتوكيده كقوله  
ليت وهل ينفع شيئا ليت  
ليت شيئا يابوع فاستريت  
(الرابع عشر) بين حرف  
التنفيص والفعل كقوله  
وما أدري وسوف أخال أدري  
أقوم آل حصن أم نساء  
وهذا الاعتراض في أثناء  
اعتراض آخر فان سوف  
وما بعدها اعتراض بين أدري  
وجملة الاستفهام (الخامس  
عشر) بين قد والفعل كقوله  
أحال قد والله أو طأت عشوة  
(السادس عشر) بين حرف  
النفي ومنفيه كقوله  
ولا أراها تزال طالمة وقوله  
فلا وأبي دهماء زالت عزيزة  
(السابع عشر) بين جملتين  
مستقلتين نحو فأتوهن من  
حيث أمركم الله أن الله  
يجب التواضع ويجب  
المتطهرين نساؤكم حرث  
لكم فان نساؤكم حرث  
لكم تفسير لقوله تعالى من  
حدث أمركم الله أي أن  
المأني الذي أمركم الله به  
هو مكان الحرث ودلالة على  
أن الغرض الأصلي في الاتيان  
طلب النسل لا محض الشهوة  
وقد تضمنت هذه الآية  
الاعتراض بأكثر من جملة  
ومثلها في ذلك قوله تعالى  
ووصينا الإنسان بوالديه

أتتسى لاهدك الله سلى \* وعهد شبابهما الحسن الجميل  
(قوله ويمكن أن تكون هذه الجملة حالية) قال الدماميني منع بعضهم تقديم الجملة الحالية المقترنة بالواو  
وحينئذ فيبتعين الاعتراض عندهم (قوله على حد الحال) أي في جيبتهما من اسم كان يقطع النظر عن التقدم  
فان قوله رطبا حال من قلوب السابق (قوله كان قلوب الطير الخ) هذا في وصف العقاب ومشهور أنهم لا تأكل  
القلوب والبيت لامرئ الغيس وقد ضمن ذلك جمال الدين بن نباتة وقد دنا من امرأة مخضبة البنان  
دنوت إليها وهو كالفرخ راقد \* فيما خجالتى لمادنوت واذلالى  
فقلت أمسك به بالانامل فالتقى \* لدى وكرها العناب والحشف البالي  
(قوله ليت الخ) ليت الثانية فاعل ينفع لان المراد لفظها والثالثة توكيد لا لولى وجملة وهل ينفع معترضة بين  
الاولى والثالثة (قوله وما أدري) أي الآن وقوله وسوف الخ أي وأطن الآن أنى سوف أدري في  
المستقبل (قوله وسوف أخال) الاصل وأخال سوف أدري فاعتراض بأحال بين سوف وأدري وليست سوف  
داخلية على أخال لان الظن واقع الآن لان المعنى وما أدري فيهما مضى وأطن الآن أنى سوف أدري في المستقبل  
جواب هذا الاستفهام (قوله وهذا الاعتراض) أي الواقع بين حرف التنفيص والفعل (قوله اعتراض بين  
أدري الخ) أي انه اعتراض بين الفعل وبين ما سدمه مفعوليه (قوله وجملة الاستفهام) اعني أقوم آل  
حصن أم نساء \* (قوله أخال الخ) تمامه \* وما قائل المعروف فينا يعنف \* (قوله ولا أراها تزال طالمة)  
تمامه \* يتحدث إلى نكبة وتذكروها \* فالاصل وأراها لا تزال طالمة فاعتراض بجملة أراها بين لا وبين منفيها  
(قوله فلا وأبي دهماء) تمامه \* على قومها مادام لا زدتا دح (قوله بين جملتين مستقلتين) أي ليست  
أحدهما معطوفة على الأخرى بحيث تكون محكوما عليها بحكمها فان المعطوفة على الصلة صالحة على الخبر  
خبر وعلى الحالية حال (قوله بين جملتين مستقلتين) أي بينهما تلازم (قوله من حيث أمركم الله) أي  
من المكان الذي أمركم الله بالاتيان فيه (قوله تفسير الخ) ليس المراد أن اللفظ الثاني معناه معنى الاول بل  
المراد أن محل المأمورين بالاتيان فيه هو معنى قوله من حيث أمركم الله بحمل بينه بقوله نساؤكم  
حرث لكم أي أن محل المأمورين بالاتيان فيه هو محل الحرث والزراعة ومن المعلوم أن محل الحرث والزراعة  
انما هو الفرج لا الدبر فكان بياننا لهذا المعنى (قوله أي أن المأني) أي محل الاتيان الذي أمركم الله به أي  
بالاتيان فيه الذي هو معنى قوله من حيث أمركم الله (قوله ودلالة) عطف على تفسيره وذود له أي انه  
دال على ما ذكر (قوله على أن الغرض) أي على أنه ينبغي للشخص أن يكون الغرض الخ (قوله في الاتيان)  
أي من اتيان النساء (قوله بأكثر من جملة) أي بل بجملة من اعني أن الله يحب التواضع ويجب المتطهرين  
وفيه أن قوله يحب التواضع في قوة المفرد لانه خبران وقوله ويجب المتطهرين عطف عليه وحينئذ فهو في قوة  
المفرد فليس معنا الا جملة واحدة والظاهر أن المصنف إنما جعلها جملتين نظر للصورة من كون كل واحدة  
فيها مسند ومسند اليه وأجاب بعض بأن قوله ويجب المتطهرين يحتمل أنه خبر لمخذوف أي وهو يحب المتطهرين  
وهذه الجملة عطف على جملة أن الله يحب التواضع فيثبتها جملتان وهذا بعيد بل الظاهر أن قوله ويجب عطف  
على يجب لكن المثال يكفي فيه رائحة الاحتمال (قوله ومثلها في ذلك) أي في الاعتراض بأكثر من جملة  
(قوله ووصينا الإنسان بوالديه) أي أمرناه بالشكر لهم ما فقهوا ان أشكر لى ولو الذيك نفسه لوصيناوا  
بدل من والديه بدل اشتمال وذكر الجملتين في البين اعتراض وفائدة الاعتراض التنويه على حق الوالدين  
(قوله جملته أمه وهما) أي فوهنت بسببه وهما على وهن أي انهما ضعفت للعمل وضعفت لاطلاق والولادة (قوله  
فيمن قرأ الخ) وهو ما عدا شعبة وأما على قراءته بضم التاء وسكون العين فلا اعتراض بجملة واحدة (قوله

من قولها علم السداد وما بينهما اعتراض والمعنى وليس الذكر الذى طلبته كالانثى التى وهبت لها وقال الزمخشري هنا جملتان معترضتان كقوله تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم اه وفي التنظير نظر لان الذى فى الآية الثانية اعتراضان ٥١ كل منهما بجمله لا اعتراض واحد بجملتين

وقد يعترض باكثر من جملتين

كقوله تعالى ألم ترالى الذين

أوتوا نصيبا من الكتاب

يشترون الضلالة ويريدون

أن تضلوا السبيل والله أعلم

باعدائكم وكفى بالله نصيرا

من الذين

هادوا يحرفون الكلام ان

قدروا من الذين هادوا يبايننا الذين

أوتوا وتخصيصا لهم اذا كان

اللفظ عاما فى اليهود والنصارى

والمسراد اليهود أو يباينا

لاعدائكم والمعترض به على

هذا التقدير جملتان وعلى

التقدير الاول ثلاث جمل وهى

والله أعلم وكفى بالله مرتين

وأما يشترون والضلالة (قوله أو يخبر

بجملتنا تفسير بقدر اذا المعنى

ألم ترالى قصة الذين أوتوا وان

علفت من نصير مثل ونصيرناه

من القوم أو يخبر محذوف

على أن يحرفون صفة لمبتدأ

محذوف أى قوم يحرفون

كقولهم مناظير ومنا أقام

أى منافريق فلا اعتراض

البتة وقد مر أن الزمخشري

أجاز فى سورة الاعراف

الاعتراض بسبع جمل على

ما ذكر ابن مالك وزعم أبو

على أنه لا يعترض باكثر من

جمله وذلك لانه قال فى قول

الشاعر

أرأنى ولا كفران لله آية

لنفسى قد طالت غير منبيل

ان آية وهى مصدر أو بيت له اذا رجته ورفقت به لا ينصب بأو

يت محذوف لانه لا يلزم الاعتراض بجملتين قال وانما انتصابه باسم لا أى ولا كفر

الله رجعتى لنفسى ولزمه من هذا ترك تنوين الاسم المطول وهو قول البغداديين أى فانهم قالوا يجوز ترك تنوين اسم

المطول وخالفوا البصريين (قوله احره) أى الاسم المطول فى ذلك أى فى ترك التنوين والمراد بالاسم المطول

من قولها) أى قول حنة امرأة عمران (قوله والمعنى) أى معنى الجملة الثانية من جمل الاعتراض وقصد المصنف بيانه دفع ما يقال ان مقتضى القاعدة من دخول اداة التشبيه على الاقوى ان يقال وليس الانثى كالتذكر يعنى فى الفضل والشرف فاجاب المصنف بأن المعنى ليس الذكر الذى طلبته لتتقرب بخدمة لبيت المقدس كالانثى التى وهبت لها فى الفضل والشرف بل تلك الانثى افضل من كثير من الذكور الا ترى لقوله تعالى يا مريم ان الله اصطفاك الآية (قوله وفى التنظير) أى جعل هذه الآية وهى قالت رب انى وضعها انثى الى آخرها تنظير لقوله تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم نظرا لان مقتضى كونها نظيرة لها ان يكون الاعتراض فى الاولى كالاغراض فى الثانية من كل وجه وليس الامر كذلك لان الذى الخ (قوله اعتراضان) أى اعتراض فى اثناء اعتراض وامامنا نحن فيه فانه اعتراض واحد بجملتين وأجيب عن الزمخشري بان قصده التنظير بالاغراض بجملتين لكن لا من كل وجه على ان الاعتراض فى الاعتراض لا ينافى ان المجموع اعتراض بل هو لازمه (قوله يباينا) أى فى بيانية مشوبة بتبعض كما يدل عليه قوله اذا كان اللفظ الخ (قوله اذا كان اللفظ) أى لفظ الذين أو تواتر نصيبا من الكتاب عاما فى نسخة اذا كان اللفظ وعلى كل من النسختين فهو علة لقوله ان قدروا من الذين هادوا وتخصيصا لهم (قوله أو يباينا لاعدائكم) ظاهره انه عطف على قوله يباينا من قوله ان قدر يباينا الذين الخ وحيدته فبقيد انه اذا كان يباينا لاعداء يكون الاعتراض باكثر من جملتين مع انه ليس كذلك كما قال فالاولى أن يتم الكلام على جعله يباينا للذين ثم يقول ويصح أن يجعل يباينا لاعداء والمعتراض الخ وقد يجب بان قوله أو يباينا معمول محذوف وانه من عطف الجمل أى أو يجعل يباينا (قوله فجملتنا تفسير) أى والمفسرة غير معترضة (قوله الى قصة الذين الخ) أى الى حالهم كأنه قال ألم ترالى الذين يشترون والضلالة (قوله أو يخبر محذوف الخ) أى قوم يحرفون كأنهم من الذين الخ فالخبر لم يذكره فى تقديره وانما ذكر المبتدأ (قوله أى قوم الخ) أى فقد حذف الموصوف وابقى صفته والشرط فيه موجود وهو كونه بعض اسم مجرور بمن اعنى من الذين الخ (قوله لانه قال الخ) اشار به الى انه لم يصرح بما رجحه فقله وذلك أى وبين الزعم لانه قال الخ ومصب الاخذ منه قوله لانه يلزم الاعتراض أى الذى هو ممنوع كما هو ظاهر عبارته وان كان يمكن ان مراده ان ذلك خلاف الاصل (قوله قد طالت الخ) هذه الجملة مفعول ثان لارأنى والاول هو الياء أى ارأنى قد طالت شخصا غير منبيل ومنبيل اسم فاعل من انال اذا أعطى (قوله ان آية) مفعول القول وقوله وهى مصدر جملته حالية وقوله لا ينصب خبران وقوله مصدرا أو بيت أى فاصل آية أو يفة فاجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالاسكون فقلت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء (قوله لانه لا يلزم الاعتراض بجملتين) قديقال هذا الكلام لا يؤخذ منه منع الاعتراض باكثر من جملة مطلقا لاحتمال أن يكون الباعث فى هذا البيت على منع الاعتراض بجملتين ما يلزم على ذلك من تكثير خلاف الاصل وذلك لان الاعتراض على خلاف الاصل والحذف كذلك وهذا لا يلزم منه المنع مطلقا على انه لا يلزم من تقدير آية معه ولا ويت الاعتراض بجملتين لاحتمال أن تكون هذه الجملة المقدرة مفعولا ثانى لارأنى وقوله قد طالت غير منبيل حال من فاعل أرى أو من مفعوله الاول اه دما معنى (قوله باسم لا) أى وهو المصدر أى لا كفران (قوله ولزمه من هذا) أى من أجل هذا (قوله ترك تنوين الاسم المطول) يعنى الشبهة بالمضاف وهو ما اتصل به شئ من تمام معناه بان كان مصدرا كما هنا واسم فاعل واسم مفعول أى مع ان تنوين الاسم الشبهة بالمضاف واجب اذا منع من تنوين المعرب المنصرف الأال او الاضافة وهنالك مضافا ولا يحل بال (قوله وهو قول البغداديين) أى فانهم قالوا يجوز ترك تنوين اسم المطول وخالفوا البصريين (قوله احره) أى الاسم المطول فى ذلك أى فى ترك التنوين والمراد بالاسم المطول

ان آية وهى مصدر أو بيت له اذا رجته ورفقت به لا ينصب بأو يت محذوف لانه لا يلزم الاعتراض بجملتين قال وانما انتصابه باسم لا أى ولا كفر الله رجعتى لنفسى ولزمه من هذا ترك تنوين الاسم المطول وهو قول البغداديين أجازوا لا طالع جبلا أحره فى ذلك بحسرى المضاف

ولكن الرواية انما جاءت  
بغير تنوين وقد اعترض  
ابن مالك قول أبي علي بقوله  
تعالى وما أرسلنا من قبلك  
الارجال الا نوحى اليهم فاستلوا  
أهل الذكر ان كنتم لاتعلمون  
بالبينات والزبر وبقول زهير  
لعمري والخطوب غيران  
وفي طول المعاشرة التقالى  
لقد باليت مظعن أم أوفى  
ولكن أم أوفى لاتبالي  
وقد يجاب عن الآية بأن  
جمله الامر دليل الجواب عند  
الاكثرين ونفسه عند قوم  
فهى مع جملة الشرط كالجملات  
الواحدة وبأنه يجب أن  
يقدر للباء متعلق محذوف  
أى أرسلناهم بالبينات لانه  
لا يستثنى بأداة واحدة  
شبان ولا يعمل ما قبل الا  
فيما بعده اذا كان  
مستثنى نحو ما قام الا يزيد أو  
مستثنى منه نحو ما قام الا  
زيد أو ناهى نحو  
ما قام احد الا يزيد فاضل  
\*(مسئلة)\* كثيرا ما تشبه  
المعترض بالخالية ويميزها  
منها بأمور أحدها انها تكون  
غير خبرية كالامرية في ولا  
تؤمنوا الا ان تسع دينكم  
قل ان الهدى هدى الله أن  
يؤتى أحد مثل ما أوتيتكم كذا  
مثل ابن مالك وغيره بناء على ان  
ان يؤتى أحد متعلق بتؤمنوا  
وأن المعنى

الشبيه بالضاف (قوله كما أجري) أى الاسم المطول مجراه أى مجرى المضاف فى الاعراب وهو المنصب (قوله  
يخرج الحديث) أى فلا فيه نافية للحسن ومانع اسمها منصوب وترك تنوينه اجراه ليجرى المضاف وقوله  
لما منعت اعاق بقوله مانع وخبر لا محذوف وكذا يقال فى ولا معطى (قوله ولكن الرواية) أى فى الحديث انما جاءت  
بغير تنوين أى وهذا مما يرد على البصريين وقد يقال للبصريين أن يجعلوا مانع اسم لا مفردا مبنيا لتركيبه  
معها تركيب خمسة عشر أو لئلا يضمن معنى من الاستغراقية والخبر محذوف أى لا مانع مانع لما أعطيت واللام  
للتقوية فذلك أن تجعلها متعلقة بالخبر المحذوف وان تجعلها غير متعلقة كما سبق فى بحث اللام وكذا تقول فى ولا  
معطى لما منعت وسهل المحذف ذكر مثل ما حذف وحسنه دفع التكرار فظهر من ذلك أن التنوين على رأى  
البصريين ممنوع لا واجب فظهر لك ان الحديث يخرج عند البصريين على وجه جائز وهو التعلق بمحذوف  
وهذا مناف للحصر المقادير تقدم المعمول فى قوله وعلى قولهم يخرج الحديث (قوله قول أبى علي) انه  
لا يعترض باكثر من جملة (قوله الارجالا) أى لا ملائكة (قوله فاسألوا أهل الذكر) أى عن ذلك فانهم يعلمونه  
والمراد بهم العلماء بالتوراة والانجيل (قوله بالبينات) أى الحجج الواضحة والزبر أى الكتب أى فان قوله بالبينات  
متعلق بأرسلنا واعترض بقوله فاسألوا أهل الذكر وبقوله ان كنتم لاتعلمون (قوله والخطوب) أى الامور  
الصعبة الشديدة أسباب لتغير الانسان وانقلابه عما يعهد منه (قوله وفى طول المعاشرة التقالى) أى التباغض  
لان طولها موجب للمل المتعاشرين وسامة كل منهما من الاخر وذلك مظنة وقوع البغضاء (قوله لقد  
باليت الخ) جواب القسم أعنى لعمري وقد اعترض بقوله والخطوب الى آخر البيت (قوله لقد باليت) أى  
اهتمت واكثرت والمظعن مصدر ميمى أى طعنها أى سيرها وارتحالها وأم أوفى زوجته طلقها وقوله لاتبالي  
أى لم تسكرت ولم تنهم بفرأى لها (قوله وقد يجاب عن الآية) أى وانما لم يجب عن كلام زهير لان الاعتراض  
فيه باكثر من جملة ظاهر (قوله بان جملة الامر) أى اسألوا أهل الذكر (قوله دليل الجواب) أى جواب الشرط  
من قوله ان كنتم (قوله وبأنه) عطف على قوله بأن جملة الخ فهو جواب ثان (قوله متعلق محذوف) أى  
وحسنه فقول بالبينات مستأنف لان جملة ما قبله فلا اعتراض حينئذ وعلى هذا فيجوز الوقف على قوله  
لاتعلمون (قوله متعلق محذوف) أى جواب عن سؤال مقدر كانه قيل لهم أرسلوا (قوله متعلق محذوف) أى  
لا بأرسلنا المذكور بحيث يكون داخل تحت حكم الاستثناء مع رجلا أى وما أرسلنا الا رجلا بالبينات (قوله  
لانه لا يستثنى الخ) علة لقوله فانه يجب أى انما وجب ذلك ولم يجعل قوله بالبينات متعلقا بأرسلنا المذكور  
داخل فى حيز الاستثناء لانه لا يستثنى بأداة واحدة شيئا أى بدون عطف نحو ما قام الا يزيد عرو ولا اجاز وما  
ذكره من المانع فهو أحد قولين وقد أجاز الزمخشري فى لاندخلوا بيوت النبي الآن يؤذن لكم الى طعام غير  
ناظر من اناه (قوله ولا يعمل الخ) جواب عما يقال فجعله معه ولا لأرسلنا المذكور غير داخل تحت حكم  
الاستثناء (قوله ولا يعمل ما قبل الا) أى ولا يسلط العامل بنفسه على ما بعد الافعولة الا يزيد فاعل قام وقوله  
الا يزيد افعال قام (قوله فاضل) صفة لاحد فاعل هو قام لكن يلزم عليه الفصل بين النعت والمنعوت  
بالا وهو ممنوع والجواب ان انقائلا بالمنع هو الاخفش وقيد ذلك بكون الصفة واقعة فى مركزها الاصلى كما اذا  
وقع التقرىغ فى النعت نحو ما مررت باحد الا فام بالجر وأما اذا كانت الصفة من الله عن المحل الذى تستحقه  
بطريق الاصلة فلا يضر لان اصاله المحل تجذب الى التقدم والاصوق بالموصوف فكأنه لم يقع فصل فى الحقيقة  
نظر الاصل كتحقق فيه فان الصفة من قولنا ما قام احد الا يزيد فاضل حملها أن تقع الى جانب الموصوف والفصل  
عرض لغرض فلا يكثر شبه \*(مسئلة)\* (قوله بالحالية) أى بان توجد الجملة مفرونة بالواو فاصلة بين أمرين  
متلازمين فلا يدري حينئذ ان الواو للحال او للاعتراض (قوله انما) أى الاعتراضية تكون الخ أى وأما

ولا تظهر واتصديقكم بان أحد ابوتى من كتب الله مثل ما أوتيتهم وبان ذلك الاحد يحتاجونكم عند الله تعالى يوم القيامة بالحق فيغلبونكم  
الا لاهل دينكم لان ذلك لا يغير اعتقادهم بخلاف المسلمين فان ذلك يزهدهم ثباتا وبخلاف المشركين فان ذلك يدعوهم الى الاسلام ومعنى  
الاعتراض حينئذ ان الهدى بيد الله فاذا قدر لاحد لم يضره مكرهم والا آية محتملة لغير ذلك وهى ٥٣ أن يكون السلام قد تم عند الاستثناء  
والمراد ولا تظهر والايمان

الحالية فلا تكون الاخبارية ففى وجدت جملة غير خبرية بين أمرين متلازمين نعلم انهما اعتراضية لاحالية (قوله  
ولا تظهر واتصديقكم) هذا معنى قوله ولا تؤمنوا وقوله بان أحد ابوتى أشار بتقدير الباء الى ان قوله أن  
يؤتى على حذف الجار (قوله ولا تظهر واتصديقكم الخ) اعلم أن علماء اليهود يعلمون ويصدقون انه يأتى  
آخرا من رسول اسمه محمد ويؤتى كتابا كما أوتيت رسالهم وانه يحتاجهم يوم القيامة عند ربهم ويغلبهم ثم انهم  
تواصوا على أنهم لا يظهر ون تصديقهم بذلك الا ان كان يهود ياملهم ولا يظهر ونه للمسلمين لئلا يزدادوا ثباتا  
على التصديق بالنبي ولا يظهر ونه للمشركين لئلا يسلموا (قوله بان أحد) أى محمدا (قوله وبان ذلك)  
أى فالمراد لا تظهر ون تصديقكم بالامر من الايمان كان على دينكم وفى هذا الإشارة الى ان أوفى قوله أو يحتاجوكم  
معنى الواو (قوله لغير ذلك) أى لغير الاعتراض الذى قاله ابن مالك (قوله والمراد الخ) أى ان اليهود  
تواصوا مع بعضهم أن يؤمنوا بمحمد أول النهار ويكفروا آخر النهار لئلا جل ان المسلمين يرجعون عن الايمان  
ويقولون ان اليهود رجعوا العلمهم أن هذا ليس هو النبي الموصوف عندهم فى النوراة ثم ان رؤساءهم  
أوصوهم أنهم لا يظهر ون هذا الايمان الكاذب الا ان كان منهم وأسلم (قوله ثم أسلم) عطف على كان  
منكم أى كان منكم ثم أسلم كعبده الله (قوله وذلك) أى وسبب ذلك أى تواصوهم أنهم لا يظهر ون هذا  
الايمان الكاذب الا على من كان منهم ثم أسلم أن اسلام بعضهم أغبط ورجوع من أسلم منهم عن الاسلام  
أقرب أى يحصل رجوعه بحيلة سهلة (قوله وهو متعلق بمحذوف) لعل الاولى وهو مع محول المحذوف متعلق  
بمحذوف وقوله ومؤخرى لفائدة الحصر (قوله دبرتم هذا الكيد) أى الاسلام أول النهار والكفر آخره (قوله  
أ أن يؤتى بهم زتين) أى ثابتهما مسهلة أى فلا يستفهم ما يقتضى ان قوله أن يؤتى ليس مع محول لما قبله الا ان  
الهمزة مانعة من ذلك فبؤيد الوجه الاربع (قوله قاتم ذلك) أى قاتم لا تظهر والايانكم الكاذب الا ان كان  
منكم وأسلم لاجل أن يرجع عن اسلامه (قوله مع انه ليس من المسائل الثلاث الخ) فى هذا التعليل نظر  
لان المدعى أولان الوجهين صحيحان وان الثانى منها أريج من الاول وهذا التعليل يقتضى تعين الثانى وبطلان  
الاول لاشتماله على المحذور الذى اشار اليه والحاصل ان هذا التعليل يفيد فساد الاول لمرجوحية الا ان  
يقال انه لاحظ الخلاف فى ذلك (قوله ليس من المسائل) أى وهى المستثنى منه والمستثنى والتابع للمستثنى  
منه (قوله وكالدعائية) عطف على قوله كالامرية وكذا قوله بعدو كالقسمة (قوله ولهم ما يشتهون) أى  
فان لهم عطف على لله وقوله ما عطف على البنات أى وقد فصل بجملة تنزيهية اعنى سبحانه (قوله ولم يصروا)  
أى فانه عطف على استغفر والذنوبهم وقد فصل بقوله ومن يغفر الذنوب الا الله (قوله فاما الاولى الخ) أى  
وهى ويجعلون لله البنات الآية وقوله فلا دليل فيها أى على الاعتراض (قوله لا عاطفة جملة على جملة) أى  
فلا اعتراض حينئذ أصلا (قوله لا عاطفة جملة على جملة) أى لعدم تناسبهما للاختلافهما بالاسمية والفعلية (قوله  
وقدر الكلام تهديدا) أى فالعنى حينئذ أجازهم على كلامهم ذلك أى جعلهم البنات لله (قوله لك عندى  
ما تختار) أى فالمراد من هذا التهديد لا اخباره بانه يعطيه شيئا يختاره (قوله ابعاده) أى تهديده (قوله بل  
اذا قدر) أى بل انما تكون مالا اعتراضا اذا قدر الخ (قوله وذلك ممنوع) المناسب ولكنه ممنوع الخ (قوله  
فعل الضمير المتصل) أى الفعل المسند الى الضمير المتصل (قوله الى ضميره المتصل) أى بان يكون الفعل متعديا  
الى فاعل ضمير ومفعول ضمير ومعنى الضمير من شئ واحد كما فى طشتى وفقدتني وعدمتهنى فلا يجوز ضميرى

الكاذب الذى توقعونه وجه  
النهار وتنقضونه آخره الا  
لمن كان منكم كعبده الله بن  
سلام ثم أسلم وذلك لان  
اسلامهم كان أغبط لهم  
ورجوعهم الى الكفر كان  
عندهم أقرب وعلى هذا فان  
يؤتى من كلام الله تعالى وهو  
متعلق بمحذوف ومؤخرى  
لكراهية أن يؤتى أحد دبرتم  
هذا الكيد وهذا الوجه  
أريج لوجهين أحدهما انه  
الموافق لقراءة ابن كثير أن  
يؤتى بهم زتين أى الكراهية  
ان يؤتى قاتم ذلك والثانى ان  
فى الوجه الاول عمل ما قبل الا  
فما بعدها مع انه ليس من  
المسائل الثلاث المذكورة  
آ نفا وكالدعائية فى قوله  
ان الثمانين وبلغتها  
قد احوحت سبى الى ترجمان  
وقوله  
ان سلمى والله يكافوا  
ضنت بشئ ما كان يرزوها  
وكالقسمة فى قوله  
وانى واسطار البيت \*  
وكالتنزيهية فى قوله تعالى  
ويجعلون لله البنات سبحانه  
ولهم ما يشتهون كذا مثل  
بعضهم وكالاستفهامية فى  
قوله تعالى فاستغفروا

لذنوبهم ومن يغفر الذنوب الا الله ولم يصروا كذا مثل ابن مالك فاما الاولى فلا دليل فيها اذا قدر لهم خبرا وما ابتدأوا والاول لا يستثنى لاطافة جملة  
على جملة وقدر الكلام تهديدا كقولك ابعده لك عندى ما تختار تر يد لك ابعاده أو التمسك به بل اذا قدر لهم معطوف على الله وما معطوفه على  
البنات وذلك ممنوع فى الظاهر اذ لا يمدى فعل الضمير المتصل الى ضمير المتصل الا فى باب



ظن وفقدوه ولم يحو ولا يحسبهم بمغارة فيمن ٥٤ ضم الباء ونحو أن رآه استغنى ولا يجوز مثل زيد ضربته ثم يد ضرب نفسه فأنما يصح في

الآية العطف المذكور إذا  
قد رآن الأصل ولا نفسهم  
ثم حذف المضاف وذلك  
تكاف ومن العجب أن  
الفراء والزخسري والحوبي  
قدروا العطف المذكور ولم  
يقدرُوا المضاف المحذوف  
ولا يصح العطف الابيه وأما  
الثانية فنقص هو وغيره  
على أن الاستفهام فيها معنى  
النفي فالجمله خبرية وقد فهم  
بما أوردته من أن المعتزلة  
تقع طلبية أن الحالية لا تقع  
الاخرية وذلك بالاجماع وأما  
قول بعضهم في قول القائل  
اطلب ولا تضجر من مطلب  
أن الواو للحال وأن لانهية  
نقطاً وأنما هي عاطفة أما  
مصدرها يسبك من أن والفعل  
على مصدر متوهم من الامر  
السابق أي ليكن منك طلب  
وعدم ضجر أو جملة على جملة  
وعلى الاول ففتحة تضجر  
اعراب ولا نافية والعطف  
مثله في قولك انتهى ولا جفوك  
بالنصب وقوله

فقلت ادعى وأدعوان اندى  
لصوت أن ينادى داعيان  
وعلى الثاني فالفتحة للتركيب  
والاصل ولا تضجر بنون  
التوكيد الخفيفة فحذفت  
للضرورة ولانهية والعطف  
مثله في قوله تعالى واعبدوا الله  
ولا تشركوا به شيئاً \* الثاني  
أنه يجوز تصديرها بدليل

على جعل مصدر في الضمير من شيئاً واحداً (قوله ظن) المراد ما أفاد الرجحان أو اليقين وقوله وقد عطف  
على باب ظن وكذا عدم (قوله فيمن ضم الباء) أي في قراءة من ضم الخ وأما من فتحها فالفاعل عائد على النبي  
(قوله فيمن ضم الباء) أي مع باء الغيبة فالفاعل الواو المحذوفة لا لتقاء الساكنين والهاء مفعول والضمير أن  
شيئاً واحداً (قوله زيد ضربته) أي فالفاعل ضمير مستتر والهاء الموجودة مفعول ومصدر في الضمير من أريد  
منه شيء واحد (قوله فأنما يصح الخ) الفاء فاء الفصيحة أي إذا علمت أنه يمتنع في الظاهر فاقول فأنما يصح الخ  
(قوله ولا نفسهم) أي فحينئذ فعل فاعل الضمير المنصل أنما تدعى إلى ظاهر لا إلى ضمير متصل (قوله وذلك  
تكاف) أي والاولى أن لا يرتكب بل تجعل الآية من غير الاعتراض (قوله العطف المذكور) أي  
عطف المفردات وهو جعل لهم عطفاً على الله وما يشتهون عطفاً على البنات (قوله وأما الثانية) أي وهي قوله  
فاستغفر والذنوبهم ومن يغفر الذنوب الله ولم يصروا الخ (قوله فنقص هو) أي ابن مالك (قوله فالجمله  
خبرية) أي وحيث حذف هي محتملة للحالية والاعتراضية والاستفهامية لا تخبرها عن الاحتمال لتعبر عن الاعتراض  
(قوله فالجمله خبرية) أي فمن مبتدأ أو يغفر فعل مضارع والذنوب مفعوله والاله بدل من فاعل يغفر لافاعيل  
والالزم عدم الرابط بالابتداء (قوله مما أوردته من أن المعتزلة تقع طلبية) الاولى أن يقول وقد فهم مما  
أوردته من أن التمييز يكون بكونه غير خبرية أن الحالية لا تقع الاخرية والاف كلامه يفيد أنه قال أن  
المعتزلة تقع طلبية مع أنه لم يقل ذلك على أنه لا يلزم من كونها طلبية أن الحالية لا تكون الاخرية اذ مقابل  
الطلبية غير طلبية وهي قسمان انشائية كعبت واشترت وخبرية وأجيب بان مراده بما عدا الطلبية الخبرية  
فقط تأمل (قوله أن الحالية لا تقع الاخرية) أي لان بقية الانشآت كالطلب اذ لا فارق فاندفع ما يقال  
أنه لا يلزم من كون الاعتراضية طلبية أن الحالية لا تكون الاخرية لان مقابل الطلبية غير الطلبية وهي قسمان  
خبرية وانشائية ولو قال الشارح وقد فهم مما أوردته من أن الطلبية تكون غير خبرية أن الحالية لا تكون  
الاخرية لكان أولى (قوله وذلك بالاجماع) فالطلبية لا تقع حالا على اضممار القول نحو \* جذب الملبأ  
أبطئ أو اسرعى \* (قوله اطلب الخ) مصدر يثبت تمامه \* فآفة الطالب أن يضجراً \*

ألم تر الحبل بشكراره \* في الصخرة الصماء قد أنرا

ومراده بذلك البعض الامين المحلى العروضي (قوله من أن والفعل) أي لان الواو بعد الطالب ينصب الفعل  
بعدها بان مضمره وجوبا (قوله وادعوان أندى الخ) الواو للمعية وادعوم منصوب بان مضمره بعد الواو المعية  
في جواب الامر والمصدر المنسبك من أن والفعل عطف على مصدر متوهم أي ليكن دعاء منك ودعائى (قوله  
اندى لصوت) أي أبعد ذهاب لصوت (قوله وعلى الثاني) أي وهو كون الواو عاطفة للجمله على جملة (قوله  
للتركيب) أي انها فتحة بناء لتركيب الفعل مع النون تركيب خمسة عشر (قوله ولانهية) أي وتضجر  
مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المحذوفة للضرورة (قوله والعطف) أي على هذا الاحتمال  
الثاني في البيت (قوله مثله في قوله تعالى) أي من جهة أنه في كل عطف جملة طلبية على مثلها (قوله الثاني)  
أي من الامور التي غير الجمله الحالية من الاعتراضية وقوله أنه يجوز الاولى أن يقول الثاني تصديرها وكذا  
يحذفه من الثالث وذلك لانه لا يعتبر بالجواز الا في مقام الفرق بين أمرين والكلام في مقام أمور غير مباينين  
أمرين (قوله يجوز تصديرها) أي الاعتراضية وأما الحالية فلا يجوز لامتناع الجمع بين حال واستقبال  
(قوله بدليل استقبال) أي وأما الحالية فلا يجوز لان الاستقبال ينافي الحال ولا يقال أنه قد تكون الحال  
منتظرة فيجوز فيها لانها مقدر وقوعها في الحال وان كان الوقوع في المستقبل (قوله وسوف أخال أدري)  
الشاهد في دخول سوف على أدري فالذي اعترض بين ما أدري ومفعوله وهو جملة الاستفهام (قوله فردود)

استقبال كأنه نفيس في قوله وسوف أخال أدري وأما قول الحوفي في أني ذاهب إلى ربى سبه من أن الجمله حاله فردود وكان في ولن أي  
تفعلوا وكالشرط في فعل عسيتم أن تولبتم أن تفسدوا في الارض فالهل عسيتم أن كتب عليكم القتال أن لا تقاتلوا ولا جناح عليكم ان كان بكم

أى لتصديرها بعلم استقبال (قوله وانما جاز لا ضربته ان ذهب) اى مع انهم جعلوا ان ذهب وان مكث  
جملة حالية وهذا وارد على كون الجملة الحالية لا تقترب بعلم استقبال (قوله لان المعنى الخ) حاصل هذا الجواب  
ان ان هنا تجردت عن الشرطية والتعلق المقتضى ذلك للاستقبال اذ ليس المعنى عليها الا يصح أن يكون  
المعنيين المتضادان أى الذهاب والمكث سببين لشئ واحد وهو الضرب فالمراد حينئذ العموم أى لا ضربته على  
كل حال فان هذه وصليية لا تمنع الحالية فقوله لان المعنى الخ فى قوة لان ان تجردت عن الشرطية والمضرب فى اقتران  
الجملة الحالية بان الشرطية المقتضية للاستقبال لا الوصلية وقوله اذ لا يصح عملة اى وانما تجردت عن  
الشرطية لانه لا يصح الخ (قوله والثالث) أى من الامور التى تغير بالاعتراضية من الحالية (قوله يجوز  
اقتنائها) أى الاعتراضية وأما الحالية فلا يجوز اقتنائها بالقاء (قوله واعلم) الاصل واعلم أن سوف وقوله  
فعلم المرء معترضة بدليل اقتنائها بالقاء وقوله فعلم المرء الخ وجه كون هذه الجملة المعترضة تفيد تأكيدها  
ان الاخبار بان علم المرء ينفعه فيه باعث وتقوية لامثال الامر فى قوله واعلم (قوله أن سوف) أن هذه تخففة  
من الثقيلة واسمها مخذوف اما ضمير شأن على مذهب الجمهور وهو الظاهر اوضحه مخاطب للمأمور بالعلم  
أى انك سوف يأتى كل ما قدر كما أجاز سيبويه وجاعة فى ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا فالمراد أن المقدورات  
البنية وان وقع فيه تأخر وفى هذا تسهيل للامور (قوله فى قول) أى والقول الثانى أنها جواب الشرط  
فلا اعتراض (قوله بين ومن دونهما جنتان) أى بين صفتها وهو قوله مدهامتان أى سوداوان من شدة  
خضرتها ما وقوله وبين فهن خيرات حسان أى وبين صفتها وهى خور وقوله وبين صفتها سما على التوزيع  
فهما (قوله فهن) أى الجنتين المذكورتين سابقا بقوله ولمن خاف مقام رب جنتان وقوله خيرات أى  
أخلاقا حسان وجوها وقوله حور أى شديداً سودا العينون وبياضها (قوله ويحتملان تقدير مبتدأ)  
أى هن حور وهما مدهامتان وقوله صفة أى خيرات وجنتان (قوله فتكون الجملة) أى جملة هما مدهامتان  
وجلهن حور (قوله يجوز اقتنائها بالواو مع تصديرها الخ) أى بخلاف الحالية فانها اذا صدرت بمضارع  
مثبت امتنع اقتنائها بالواو لان المضارع المثبت على زنة اسم الفاعل لفظا وتقديره معنى فيجب أن تكون مثله  
فى بطله بذى الحال بالضمير فقط وأما نحو قول بعض العرب قتل وأصل وجهه وقول الآخر

فلما خشيت أطاف بهم فلما خشيت أطاف بهم فلما خشيت أطاف بهم فلما خشيت أطاف بهم

فقد اعتذر واعنه هو جوه أحدها أن لا نسلم ان الواو للحال بل هى للعطف والمضارع بمعنى الماضى والاصل  
وصككت ورهنت لكن عدل الى المضارع لحكاية الحال الماضية سلمنا انها للحال لكن لا نسلم ان الحال جملة  
فعلمة بل جملة اسمية باعتبار حذف المبتدأ اى وانا أصلك وانا أرهنهم كم كفى لم تؤذونى وقد تعلمون اى وأنتم قد  
تعلمون الخ (قوله عيرها) بكسر العين اى ابلها وليس بطحها اى حارها اذ فيه ذم لها وقوله عيرها مجرور  
بالإضافة (قوله على اضمار أن) والاحسن الرفع بعد حذفها كفى تسمع بالمعبدى (قوله يروى بالرفع) أى  
على ان لا نلقى الوحدة (قوله والنصب) أى على أن لا نافية للجنس (قوله اصطلحات) اى ثلاثة فعرفه  
بعض بانه الاتيان فى اثناء الكلام أو فى آخره أو بين كلامين متصليين معنى بجملة فاكثر لاجل لسان الاعراب  
لنكتة أهم من أن تكون لدفع الالباس أو غيره وهذا الذى مشى عليه النحسرى والاصطلاح الثانى خص  
النكتة بغير دفع الالباس والاصطلاح الثالث أن يؤتى فى اثناء كلام أو بين كلامين متصليين معنى بجملة  
أو غيرها لنكتة ثما (قوله جالسا فاعل نعبد) اى نحن وقوله او من مفعوله اى الهك (قوله على ضمير هما)  
اى لان ضميره لاله ونحن عائد على الفاعل (قوله و برده عليه) هذا نعت بضمير من المصنف شيخه أبى حيان لانه  
قرأ عليه ديوان زهير (قوله من لا يعرف) فاعل يرد وقوله هذا العلم أى علم البيان وقوله كفى حيان اى فانه قال

كنتم غير مدنيين ترجعونها  
وانما جاز لا ضربته ان ذهب  
وان مكث لان المعنى لا ضربته  
على كل حال اذ لا يصح ان  
يشترط وجود الشئ وعدمه  
لشئ واحد والثالث انه  
يجوز اقتنائها بالقاء كقوله  
واعلم فعلم المرء ينفعه  
أن سوف يأتى كل ما قدرا  
وكجمله قاله أولى به ما فى قول  
وقدم مضى وكجمله فبأى آلاء  
ربكم تكذبان الفاصلة بين  
فاذا انشقت السماء فكانت  
وردة وبين الجواب وهو  
فيؤمئذ لا يسهل عن ذنبه انس  
والفاصلة بين ومن دونهما  
جنتان وبين فهن خيرات  
حسان وبين صفتها ما وهى  
مدهامتان فى الأولى وحور  
مقصودات فى الثانية  
ويحتملان تقدير مبتدأ  
فتكون الجملة اما صفة واما  
مستأنفة الرابع انه يجوز  
اقتنائها بالواو مع تصديرها  
بالمضارع المثبت كقول المتنبي  
يا خادى عيرها وحسبى  
أوجد ميتا قبيل افتقدها  
قفا قليلا لاجلها على فلا  
اقل من نظارة أزودها  
قوله أفقدها على اضمار أن  
وقوله أقل يروى بالرفع  
والنصب (تنبيه) للبيانين  
فى الاعتراض اصطلاحات  
مخالفة لاصطلاح النحويين  
والنحسرى يستعمل بعضها

كقوله فى قوله تعالى ونحن له مسلمون يجوز أن يكون حال من فاعل نعبد أو من مفعوله لاشتغالها على ضمير هما وان تكون معطوفة على نعبد وان  
تكون اعتراضية مؤكدة أى ومن حالنا أنما نخلصون له التوحيد ويرد عليه مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم كفى حيان توهمه مائة لا اعتراض

وساذ كرلها أمثلة توضيحا  
\* أحدها وأسر والنجوى  
الذين ظلموا هل هذا البشر  
مثلكم بجملة الاستفهام  
مفسرة للنجوى وهل هنالفي  
ويجوز أن تكون بدلا منها  
ان قلنا ان ما فيه معنى القول  
يعمل في الجمل وهو قول  
الكوفيين وان تكون معمولة  
لقول محذوف هو حال مثل  
والملائكة يدخلون عليهم من  
كل باب سلام عليكم \* الثاني  
ان مثل عيسى عند الله كمثل  
آدم خلقه من تراب ثم قال له  
كن فيكون خلقه وما بعده  
تفسير لمثل آدم لاعتبار  
ما يطيه ظاهر لفظ الجملة من  
كونه قدر جسدان طين ثم  
كون بل باعتبار المعنى أى ان  
شأن عيسى كشأن آدم في  
الخروج عن مستمر العادة  
وهو التولد بين أبوين والثالث  
هل أدلكم على تجارة تبيعكم  
من عذاب أليم تؤمنون بالله  
بجملة تؤمنون تفسير لتجارة  
وقيل مستأنفة معناها الطلب  
أى آمنوا بدليل يغفر بالجزم  
كقولهم اتق الله امرؤ فعل  
خبريا يشب عليه أى لبتق  
وليفعل يشبوعلى الاول  
فالجزم في جواب الاستفهام  
تسزى بالسبب وهو الدلالة  
منزلة المسبب وهو الامتثال  
\* الرابع ولما ياتكم مثل  
الذين خلوا من قبلكم مستهم  
البساء والضراء وزلزلوا

لا يصح ان تكون معترضة لان الاعتراض لا يقع في الاخر  
\* (الجملة الثالثة التفسيرية) \*  
(قوله وهي الفضلة) أى التى لا محل لها من الاعراب كما يؤخذ من كلامه كذا قال الشننى فاندفع كلام الشارح  
المعترض به على الحد من اراد الجملة الحالية من قول أسرت الى زيد النجوى وهي ما جزاء الاحسان الا  
الاحسان بجملة وهي الخ حالية لا تفسر به ولا شك انها فضلة كاشفة لحقيقة ما قلته من النجوى فليزى أن لا يكون  
لها محل من الاعراب وهو باطل والحاصل ان الحد غير مانع لكن هذا الجواب فيه نظر لانه دورى لان غرض  
المصنف تعريف الامور التى لا محل لها من الاعراب فلاحسن ان يقال في الجواب ان المفسر في هذا المثال الخبر  
لا الجملة الحالية كلها ان قلت ترد جملة الخبر هذه قلنا مراد المصنف تعريف الجملة المفسرة بذاتها أو بحرف  
موضوع للتفسير وحيث لا يراد جملة الخبر هنا لان تفسيرها بواسطة جملة على ضمير النجوى (قوله الكاشفة  
لحقيقة ما تليها) خرج جملة الصلة فانها كاشفة لخال ما تليها كاشفة لخال ما تليها للاحقيقة على انها ليست فضلة لتوقف المعنى عليها فهى  
خارجة عن الجنس (قوله مفسرة للنجوى) أى ان الكلام الذى تناجوه وأسر وهو هل هذا البشر الخ  
(قوله ويجوز أن تكون) أى جملة الاستفهام وقوله بدلا منها أى فلها محل على هذا كما أن لها محل على الحال  
(قوله ان قلنا الخ) أى لان البدل على نية تكرار العامل فيكون العامل في جملة البدل اسروا (قوله وهو قول  
الكوفيين) أى وقال البصريون لا تعمل (قوله وان تكون) أى جملة الاستفهام معمولة أى وهو اسروا  
لان معناه قالوا اقولاسرا (قوله لقول) أى قالوا او قائلين (قوله سلام عليكم) أى قائلين او قالوا سلام  
عليكم (قوله ان مثل عيسى) أى صفته وحالته الغريبة كمثل آدم أى صفته وحالته الغريبة (قوله لا باعتبار  
الخ) مر تبط بمحذوف أى وهذا التشبيه لا باعتبار الخ لان ظاهر اللفظ ان التشبيه ان عيسى خلق من تراب  
كآدم وليس مراد بل المراد ان مثل عيسى كمثل آدم في كون كل من الخال للعادة ووجه هذا التقدير ان دفع ما يقال  
ان قوله لا باعتبار ظاهره انه متعلق بتفسير فيرد عليه اننا لانسلم انه نفسه بل باعتبار الخ بل هو تفسير باعتبار اللفظ  
قطعا انما هذا الذى يقوله في الجامع بين مثل عيسى ومثل آدم (قوله عن مستمر العادة) أى عن العادة المستمرة  
(قوله وهو التولد بين ابوين) أى وهذا قدر مشترك بينهما (قوله وقيل مستأنفة) أى وقال الزجاج انها  
مستأنفة فلا محل لها وقوله معناها الطلب والاستئناف عند هذا القائل يبانى كانه لما قيل هل أدلكم على  
تجارة تبيعكم من عذاب أليم قالوا كيف نعمل فقال تؤمنون بمعنى آمنوا كذا نقل عن سيبويه وبؤيده قراءة  
ابن مسعود آمنوا بالله ورسوله وجاهدوا على هذا الخى بالامر على لفظ الخبر لا ليدان بوجود الامتثال وكأنه  
امتثل فهو يخبر عن ايمان وجهاد موجودين كما يقول الداعى غفر الله له ويغفر الله له لاجل المغفرة لقوة الرجاء  
كانها موجودة (قوله بدليل يغفر بالجزم) أى فان جزم المضارع عند اسقاط الغاء انما يكون في جواب  
الطلب (قوله وعلى الاول) أى وهو كون الجملة مفسرة للتجارة (قوله تنزىلا الخ) جواب عن اعتراض  
الزجاج بان يغفر لا يترتب على الدلالة فكيف يكون قوله يغفر لكم جوابا للاستفهام وحاصل الجواب ان الدلالة  
سبب للامتثال والغفران مسبب عن الامتثال فقام السبب الذى هو الدلالة مقام المسبب الذى هو الامتثال  
(قوله منزلة الخ) أى فكأنه قال هل تمتثلوا بغفر الخ (قوله مستهم) هذا تفسير لمثل معنى الحال والشأن اذ  
هو مبهم (قوله وجوز أبو البقاء الخ) وجعلها الرخصى مستأنفة استئنافا بيانيا كانه قيل ما حالهم وشأنهم  
فيل مستهم الخ وقوله ولما ياتكم أى ولما يصيبكم ثم لا يخفى ان الذين يصيبهم مثل حالهم وشبهه لانفسه فى الكلام  
حذف أى ولما يصيبكم مثل مثل الذين أى مثل حالهم (قوله كونها) أى جملة مستهم وقوله حالية أى من الذين  
(قوله على اضمار قد) لان الجملة المناضوية اذا وقعت جالايجب اقتراحها بقدر لتقر ب الماضى من الخال (قوله  
والحال) اعتراض على ابي البقاء كانه قيل وكلامه غير مسلم لان الحال لا تأتى من المضاف اليه كالذين الا اذا كان

يقول الذين كفروا ان قدرت اذاغـ ير شرطية فجملة القول تفسير لجدولتك والافهى جواب اذا وعلما ما فيجدولتك حال \* (تنبيهه) \* المفسرة  
ثلاثة اقسام مجردة عن حرف التفسـ ير كافي الامثلة السابقة ومقرونة باى كقوله ٥٧ وترمينى بالطرف اى أنت مذبذب ومقرونة بان نحو

فلا وحينا اليه أن اصنع الفلك  
وقولك كتبت اليه أن افعل ان  
لم تقدر الباء قبل ان السادس  
ثم هذا هم من بعد ما رأوا  
الآيات ليسجننهم فجملة  
ليسجننهم قبل هي مفسرة  
للتفسير في بدا الرجوع الى البداء  
المعلوم منه والتحقق أنها  
جواب لقسم مقدر وان  
المفسر مجموع الجملتين ولا يمنع  
من ذلك كون القسم انشاء  
لان المفسر هنا انما هو المعنى  
المحصل من الجواب وهو  
خبري لا انشائي وذلك المعنى  
هو سجنه عليه الصلاة والسلام  
فهذا هو البداء الذى بداهم  
ثم اعلم أنه لا يمنع كون الجملة  
الانشائية مفسرة بنفسها  
ويقع ذلك في موضعين  
أحدهما أن يكون المفسر  
انشاء أيضا نحو أحسن الى  
زيد أعطه ألف دينار والثاني  
أن يكون مفردا موديا بمعنى  
جملة نحو وأسر والنجوى  
الذين ظلموا وانما قلنا فيما  
مضى ان الاستفهام مراد به  
النفى تفسير لما اقتضاه المعنى  
وأوجبه الصناعة لاجل  
الاستثناء المفرغ لان التفسير  
أوجب ذلك وتطبر بالمعنى عن  
زيد كلام والله لا فعلان كذا  
ويجوز أن يكون ليسجننهم  
جوابا لبداء لان افعال القلوب

المضاف بعمل عمل الفعل أو كان حزام المضاف اليه او مثل جزئه في صحة السقوط فكان عامل المضاف العامل  
في الحال عامل في المضاف اليه صاحب الحال والمضاف هنا ليس كذلك وحينئذ فلا يصح جعلها حالا من المضاف  
اليه (قوله تنبيه الخ) لوجه لا تبيان به في خلال الامثلة فكان الاولى ان يقدمه أو يؤخره (قوله اى انت  
مذبذب) تفسـ ير لقوله وترمينى بالطرف وتعامه وتقليدنى لكن اياك لا اقلى \* (قوله ومقرونة بان) اى  
التفسـ يرية التى معنى اى وهى الواقعة بعد جملة فيها معنى القول دون حرفه (قوله ان لم تقدر الباء قبل ان)  
يعنى وان قدرت الباء خرج التركيب عما نحن فيه لان الكلام في الجملة المفسرة وعند دخول الباء تكون  
ان مصدرية ويلزم ان يكون ما بعدها فى تأويل مفرد فله محل فلا يكون من قبيل ما السلام فيه (قوله  
والتحقق) اى بدليل اللام والتوكيد بالنون (قوله مجموع الجملتين) اى جملة القسم وجملة جوابه (قوله  
ولا يمنع الخ) جواب عما يقال ان القسم لا خارج له حتى يجعل تفسيره واحدا لاجل الجواب ان جملة تفسـ ير انظرا  
للمعنى المتحصل في الجواب فقط اذ هو خبره خارج هذا حاصل كلام المصنف واعترض بانه اذا كان المفسر هو  
المعنى المتحصل من الجواب فلم يكن جملة القسم وجوابه هو المفسر فكلامه فيه تناف وواجب بان قوله والمفسر  
مجموع الجملتين اى بحسب الظاهر وهذا لا ينافي ان المفسر في الحقيقة جملة الجواب لانه المقصود وجملة القسم  
تأكيده وحينئذ فلا تنافي (قوله واسر والنجوى) اى فالتجوى في المعنى عبارة عن كلام مسرور به فقوله  
هل هذا الخ لمفسر ذلك المفرد اعنى التجوى (قوله واسر والنجوى الخ) لا يتعين في هل هذا الا بشر مثلكم ان  
يكون جملة مفسرة للتجوى لانه من الاعراب بل يجوز ان تكون في محل نصب على انها بدل من المفعول به الذى  
هو التجوى فان قلت ليس هذا من الابواب التى يصح وقوع الجملة فيها مفعولا قلت الجملة مرادهم اللفظا على  
تقدير البدلية فهى في حكم المفرد فكأنه قبل اسر وهذا الكلام (قوله مراد به النفي) اى وهذا يقيد بانه  
خبري لا انشائي (قوله وأوجبه الصناعة الخ) أى اقتضته الصناعة من ان الاستثناء المفرغ انما يكون بعد  
النفي وهذا لا ينافي أن الاستفهام باق على حقيقته وأن الجملة باقية على انشائيتها في المعنى هذا كلامه وفيه أنه  
لا يصح أن يكون الاستفهام هنا باقيا على حاله لانهم جازمون بأنه بشر مثلكم وحينئذ فلا استفهام مراد به النفي  
قطعا فلا يصح أن يكون مثالا لما اذا كان الانشاء مفسر المفرد (قوله باغنى عن زيد كلام والله لا فعلان كذا)  
يجتمعا أن الجملة الاخيرة ذات محل من الاعراب على انها بدل من الفاعل الذى هو كلام وذلك لانه أر بدعها  
لفظا فهى كالمفرد والمعنى باغنى عن زيد هذا اللفظ وهو والله لا فعلان فان قلت يلزم على ما ذكره حكاية الجمل  
بما ليس فيه أحرف القول والبصريون يأبونه قلت يمكن أن يقدر قول مضاف للجملة وحذف وأقيم مقامه  
والاصل باغنى عن زيد قول والله لا فعلان وأما اذا قلنا بالماذهب الكوفي فلا اشكال ولا حاجة الى التقدير (قوله  
والله لا فعلان كذا) أى فهذه الجملة مفسرة لكلام (قوله لان افعال القلوب) أى التى لا تنفذ التردد (قوله  
لانادتها التحقيق) أى كالتقسيم (قوله تجاب عما يجاب به القسم) أى وهو الجواب المقرون باللام المؤكد  
بالنون لان القسم يدل على التحقيق وكذلك افعال القلوب (قوله ولقد علمت الخ) تمامه \* ان الدنيا لا تطيش  
سهامها (قوله ويجوز ذلك) أى كون الجملة فاعلا أى أو نائبه فى كل جملة قال البمامنى لأطن أحدا  
ينازع فى أن المسند اليه لا يكون الاسما فيشذبح محل كلام هشام ومن معه على أن الجملة مؤولة بمصدر  
فاعل غايته أنه سلك بدون سابق له نظائر (قوله يكون المسند اليها قلبيا) أى أن يكون الفعل المسند الى الجملة  
(قوله ظهر) فعل ماض مبني على الفتح وقوله أقام زيد فاعل وقوله علم فعل ماض مبني للجهول وقوله هل قد

( ٨ - دسوقى فى ) لانادتها التحقيق تجاب عما يجاب به القسم قال \* ولقد علمت لتأتين منيتى \* وقال الكوفيون الجملة فاعل  
ثم قال هشام ونعلب وجماعة يجوز ذلك في كل جملة نحو يعنى تقوم وقال الفراء وجماعة جوازه مشروط بكون المسند اليها قلبيا وبقترانها  
بإدائه لغة نحو ظهر لي أقام زيد وعلم هل قد علم وفيه نظير لان أداة التعالم

بان تكون مانعة أشبهه من أن تكون مجوزة وكيف تعلق الفعل عما هو منه كالجزء وبعد فعندى أن المسئلة صحيحة ولكن مع الاستفهام خاصة دون سائر المعلقان وعلى أن الاسناد الى مضاف محذوف لالى الجملة الاخرى الا ترى ان المعنى ظهر لي جواب أقام زيدا جواب قول القائل ذلك وكذلك في علم اعد عمرو وذلك لا بد من تقديره دفعا للتناقض اذ ظهور الشيء والعلم به منافيان للاستفهام المقضى للجهل به فان قلت ليس هذا مما تصح فيه الاضافة الى الجملة قلت قد مضى ٥٨ لناعن قريب أن الجملة التي يراد بها اللفظ يحكم لها بحكم المفردات السابعة واذا قيل

لهم لا تنفسدوا زعم ابن  
صفوران البصريين يقدر  
نائب الفاعل ضمير المصدر  
وجملة النهى مفسرة لذلك  
الضمير وقيل الظرف نائب  
الفاعل فالجملة في محل نصب  
ويرد بانه لا تتم الفائدة  
بالظرف وبعدمه في واذا قيل  
ان وعد الله حق والصواب  
ان النائب الجملة لانها  
كانت قبل حذف الفاعل  
منصوبة بالقول فكيف  
انقلب مفسرة للمفعول به  
متعين للنسبة وقولهم الجملة  
لا تكون فاعلا ولا نائباعنه  
جوابه أن التي يراد بها اللفظ  
يحكم لها بحكم المفردات  
ولهذا تقع مبتدأ نحو لا حول  
ولا قوة الا بالله كنز من كنوز  
الجنة وفي المثل زعموا مطية  
الكذب ومن هنالم ينج  
الخبر الى رابط في نحو قولي  
لا اله الا الله كما لا يحتاج اليه  
الخبر المفرد الجامد الثامن  
وعد الله الذين آمنوا وعملوا  
الصالحات لهم مغفرة وأجر  
عظيم لان وعدته تعدى لثنتين  
وايس الثاني هنالهم مغفرة  
لان ثاني مفعولي كسالا يكون  
جملة بل هو محذوف والجملة

عمرو نائب فاعل (قوله بأن تكون الخ) أي كونها مانعة من العمل أشبهه من كونها مجوزة لانه لا يمنع من  
عمل ما قبلها فيها بعدها أي انها مانعة من العمل فكيف تكون مجوزة للعمل (قوله وكيف تعلق الفعل الخ)  
نظر ثا حاصله سلمنا أن التعليق يقتضى جواز كونها فاعلا لكن لا سلم تأني التعليق هنا أي جوازه لانه كيف  
يعلق الفعل عن الفاعل الذي هو كالجزء منه فاعل (قوله وبعد فعندى الخ) أي وأقول بعد ما تقدم تنبيه فعندى  
كذا ويمكن أن يكون مراد الفراء ومن ذهب الى قوله أعنى أن الاسناد في التحقيق الى مضاف محذوف لالى  
الجملة لكن لما حذف المضاف وأقيمت الجملة مقامه جعل الاسناد اليها وتقدير ذلك المضاف مع كون المعلق  
استفهاما ماذا كره المصنف وأما اذا كان غير استفهام نحو ظهر لي ما قام زيدا فيقال الاصل ظهر لي مضمون ما قام  
زيد أي ظهر لي انتفاء قيام زيد لان ذلك هو مضمون تلك الجملة وحمل كلامهم على هذا اخبر من جملة على  
ما يؤدى الى الخروج عن القاعدة المقررة وهو أن المسند اليه لا بد أن يكون اسما أو ما في تأويله (قوله أن  
المسئلة) أي وهي وقوع الجملة مسندا اليها في الصورة وظاهر اللفظ (قوله ان المسئلة) أي جعل الجملة  
فاعلا أو نائب فاعل (قوله خاصة) أي لانه الموجب لتقدير المضاف المسند اليه (قوله وعلى ان) أي وبناء  
على ان الخ أي فلا بد من وجود الامرين في جوازه وان كان بعد هذا تجد المسئلة قد خرجت عن الموضوع وهو  
جعل الجملة فاعلا أو نائب فاعل لان الفاعل هنا مفرد (قوله الاسناد) أي اسناد الفعل الذي هو قولي (قوله  
الى مضاف محذوف) أي الى مضاف للجملة محذوف (قوله لالى الجملة الاخرى) أي جملة هل قام زيد (قوله  
وذلك) أي المضاف (قوله ليس هذا) أي المضاف المحذوف (قوله ما يصح الخ) أي بل الذي يضاف  
للعمل انما هو بعض الظرف المهمة كيوم وحيث واذا (قوله يحكم لها بحكم المفردات) أي وحيث نشد  
فذلك المضاف المقدرا انما هو مضاف لمفرد الجملة (قوله ضمير المصدر) أي العائد على القول (قوله وبعدمه)  
أي ويرد بعدم الظرف في قوله واذا قيل الخ فانه ليس فيها ظرف ولو كان الظرف نائب الفاعل لوجب ذكره  
وقوله ويرد بانه لا تتم الفائدة أي لا تتم الفائدة الا بالمفعول فلا يكون نائب الفاعل المقول القول وقوله بانه لا تتم  
الخ أي وشان نائب الفاعل كالفاعل أن تستمر به الفائدة (قوله وفي المثل الخ) في هذا الاشارة لطيفة الى  
التعريض بابن عصفور بانه كذب في مقالته (قوله زعموا مطية الكذب) أي هذا اللفظ مطية الكذب  
أي انك اذا أردت التوصل الى نسبة الكذب لقوم قلت القوم زعموا كذا فالتعبير بالزعم اشارة الى نسبتهم  
للكذب فشبه الزعم بالدابة التي هي المطية التي يتوصل الى المطلوب بها كما ان زعموا موصلة لنسبة الكذب لقائله  
(قوله اقامة السبب) أعنى المغفرة والاجرا العظيم مقام المسبب أعنى الجنة (قوله ولها الخ) أي فليست  
فضلة لان لها موضوعا الخ أي فيؤخذ من هذا أن المراد بالفضلة ما لا يحل له من الاعراب (قوله لانها خبر في  
الحال) أي كافي قل هو الله أحد وأهو زيد قائم فزيد قائم خبر في الحال ومفسر لضمير الشأن (قوله أوفى  
الاصل) أي كافي ظننته زيد قائم فزيد قائم جملة مفسرة لضمير الشأن الذي هو مبتدأ في الاصل وهي خبر عنه  
(قوله كإسياني) أي قريبا عن الشلو بين في قوله انا كل شيء خلقناه بقدر (قوله وهذا القيد) أعنى قوله  
الفضلة \* (مسئلة) \* (قوله بحسب ما تفسره) أي فان فسرت ما له محل كان لها محل والا فلا (قوله

لا مفسرته وتقدره خبرا عظيما أو الجنة وعلى الثاني فوجه التفسير اقامة السبب مقام المسبب اذا الجنة مسببة عن استقرار  
الغفران والاجر وقولي في الضابط الفضلة احتزرت به من الجملة المفسرة لضمير الشأن فانها كاشفة لحقيقة المعنى المراد به ولها موضع بالاجماع  
لانها خبر في الحال أوفى الاصل وعن الجملة المفسرة في باب الاشتغال فقد قيل انها تكون ذات محل كإسياني وهذا القيد أهملوه ولا بد منه \* (مسئلة) \*  
قولنا ان الجملة المفسرة لا تحصل لها خالف فيه الشلو بين فزعم أنها بحسب ما تفسره فهي في نحو زيد اضربته

لا يحمل لها وفي نحو أنا كل شيء خلقناه بدر ونحو زيد الخبز ياكاه بنصب الخبز في محل ٥٩ رفع ولهذا يظهر الرفع اذا قلت آكله وقال

فن نحن نؤمنه بيت وهو آمن  
فظهر الجزم وكأن الجملة  
المفسرة عنده عطف ببيان او  
بدل ولم يثبت الجمهور وروى  
البيان والبدل جملة وقد بينت  
ان جملة الاشتغال ليست من  
الجميل التي تسمى في الاصطلاح  
جملة مفسرة وان حصل فيها  
تفسير ولم يثبت جواز حذف  
المعطوف عليه عطف البيان  
واختلاف في المبدل منه وفي  
البغداديات لابي علي أن  
الجزم في ذلك باء اقترط  
مقدرة فانه قال ما لم يخصه ان  
الفعل المحذوف والفعل  
المدكور في نحو قوله

لا تجزعي ان منفسا أهلكته  
يجز ومان في الثقة - دير وان  
الجزم الثاني ليس على  
البديهة اذ لم يثبت حذف  
المبدل منه بل على تكرير ان  
أي ان أهلكت منفسا ان  
أهلكته وساغ اضماران  
وان لم يجز اضمار لام الامر  
للضرورة لا تساعدهم فيها  
بدليل ايلانهم اياها الاسم  
ولان تقديمها مقول للدلالة  
عليها ولهذا أجاز سيبويه  
عن تمرر امرؤ منع من تضرب  
انزل لعدم دليل على المحذوف  
وهو عليه حتى تقول عليه  
وقال فيمن قال مررت برجل  
صالح ان لا صالح فطالح  
بالخفض انه أسهل من اضمار  
رب بعد الواو ورب شيء يكون  
ضعيفا ثم يحسن للضرورة

لا يحمل لها) أي لانها فسرت جملة ابتدائية (قوله في محل رفع) أي في الآية والمثال وذلك لان خلقناه  
مفسر لخير ان وهو في محل رفع اذا الاصل انا خلقناه وكل شيء خلقناه وحينئذ فليكن المفسر كذلك في محل رفع  
وقوله ياكاه مفسر لخير المبتدأ اذا الاصل زيد ياكاه والخبز في محل رفع فافسره كذلك (قوله ولهذا  
يظهر الرفع) أي لاجل كون الجملة في محل يظهر لان معنى كونها في محل أنهم الوحل محلها مفسر ذلك كان معربا  
(قوله فن نحن نؤمنه الخ) تمامه \* ومن لا يجزم بمس مناهزعا \* (قوله فظهر الجزم) أي في الجملة  
المفسرة أعني نؤمنه لكون الجملة المفسرة مجزومة اذا الاصل فن نؤمنه نحن نؤمنه فحذف الفعل الاول فانفصل  
الضمير وجزم المفسر لانه تابع للمفسر (قوله عطف ببيان أو بدل) أي والبدل وعطف البيان تابعان  
للمبدل منه والمبين فان كان له محل فيكون له محل والا فلا (قوله ولم يثبت الخ) حاصله اعتراض آخر وهو انه  
يلزم على كلام الشاويين حذف المعطوف عليه عطف البيان ولم يثبت ويلزم عليه حذف المبدل منه وهو  
الجملة المفسرة وهو ممنوع (قوله ولم يثبت الجمهور) هذا رد على الشاويين المثبت لعطف البيان والبدل  
في الجمل (قوله ولم يثبت الجمهور) أي وخلافهم أثبتوه ومنه قوله

فقلت له ارحل لا تقيم عندينا \* والاعتك في السر والجهر مسلما  
لجعلوا جملة لا تقيم عندينا بدل اشتمال من قوله ارحل لان النهي عن الافاقية يستلزم الامر بالرحيل وكافي قوله  
تعالى أمداكم بما تعلمون أمداكم بانعام وبنين الخ فان جملة أمداكم بانعام الخ بدل بعض وقوله الجمهور رأي  
جمهور العلماء وخلاف الجمهور وهم البياضيون (قوله وقد بينت الخ) اعتراض على الشاويين حيث جعلها  
منها (قوله وقد بينت ان جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى الخ) أي واذا كانت في الاصطلاح  
لا تسمى بذلك فلا يصح اعتراض الشاويين على الجمهور وفي قولهم ان الجملة المفسرة لا يحمل لها وقوله بل الجملة  
المفسرة قد يكون لها محل أي كالاشتغالية اذا فسرت خبرا مثلاً (قوله ان الجزم في ذلك) الاولى في نحو ذلك  
لان الاقنى في البغداديات انما هو في لا تجزعي ان منفسا البيت السابق وان كان كل من العلتين  
الايتين في كلام أبي علي تأنيان في هذا البيت أعني فن نحن نؤمنه من كونهم اتسعوافي من بدليل ايلانها  
الاسم أعني نحن ويكون تقدمها دالاعلمها اذا الاصل عند أبي علي من تؤمن نؤمنه وليس نؤمنه بدلا كما يقول  
الشاويين (قوله بأداة شرط مقيدة) أي لا على البديهة من الفعل المحذوف (قوله في التقدير) أي لافي  
اللفظ لانهم ما فعلان ماضيان لا يجزم لفظه (قوله وساغ اضماران) أي للضرورة وقوله وان لم يجز اضمار  
لام الامر أي مع أنهم ما جازمان (قوله للضرورة) أي الحاجة اليه لا ضرورة الشعر وهذا نظير لما نحن فيه  
بجماع الخرج عن الضعف (قوله بدليل ايلانهم اياها) أي في الظاهر بخلاف لام الامر (قوله ولان  
تقدمها مقول للدلالة الخ) أي ولان ذكر ان في أول الكلام يدل على انها محذوفة ثانيا (قوله ولهذا) أي  
ولاجل كون التقديم في الذكرة مقول للدلالة أجاز سيبويه عن تمرر امرؤ في بعض النسخ بقل الادغام ومقتضاه  
أنه مجزوم ومن شرطية والشاهد في حذف متعلق الشرط أي به لتقدم الباء في الذكر (قوله ومنع من  
تضرب أنزل) أي فالعني من تضرب أنزل عليه فلا يجوز حذف عليه (قوله حتى تقول) غاية لقوله منع  
وقوله تقول أي حتى تذرك ذلك (قوله بالخفض) أي بحرف جر مقدرا رأي مررت برجل صالح ان لا تمرر برصالح  
فطالح (قوله من اضمار رب بعد الواو) أي كما قالوا في \* وقائم الاعمق حاوي المخترقن \* حيث قالوا وان  
الاصل ورب قائم الخ وانما كان المثال أسهل من هذا لانه لم يدل على رب دلائل بخلاف الباء فانه دل عليها دليل  
وهو الباء المذكورة أولا (قوله ورب شيء) أي كحذف أداة الشرط في البيت فانه ضعيف في نفسه وقوله  
يحسن للضرورة المرادهم الحاجة لا الواقعة في الشعر فالحاجة كالاحتصار وكاستقامة الوزن (قوله فانه  
ضعيف جدا) أي لعدم الضمير فيه على متأخر لفظا ورتبة (قوله وحسن في نحو الخ) أي في باب الاشتغال

كافي ضرب غلامه زيدا فانه ضعيف جدا وحسن في نحو ضربوني وضربت

قولك واستغنى بجواب الاول عن جواب الثانية كما استغنى في نحو أريد أن يظن أنه فاعل ما يشاء في مفعولي ظننت المذ كورقة عن ثاني مفعولي ظننت المقدرة \* (الجملة الرابعة المحاب بها القسم) \* ٦٠ نحو والقرآن الحكيم انك لمن المرسلين ونحو والله لا كيدن أصنامكم ومنه لينبذن

في الخطة ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل بقدر ذلك ولما أشبهه القسم ومما يحتمل جواب القسم وان منكم الاواردها وذلك بان تقدر الواو عطفة على ثم لنصن أعلم فانه وما قبله أجوبة لقوله تعالى فوربك لنحشرنهم والشياطين وهذا مراد ابن عطية من قوله هو قسم والواو تقتضيه أي هو جواب قسم والواو هي المحصلة لذلك لانها عطفة وتوهم أبو حيان عليه مالا يتوهم على صغار الطلبة وهو أن الواو حرف قسم فرد عليه بأنه يلزم منه حذف الجر وروى الجار وحذف القسم مع كون الجواب منفيا بان \* (تنبيه) \* من أمثلة جواب القسم ما يخفى نحو أم لكم أيمان علينا بالغة الى يوم القيامة ان لكم ما تحكمون واذا أخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون الا الله واذا أخذنا ميثاقكم لا تسفكون دماءكم وذلك لان أخذ الميثاق بمعنى الاستحلاف قاله كثيرون منهم الزجاج وبوضعه واذا أخذ الله ميثاق الذين أوثوا الكتاب ليبيننه للناس وقال الكسائي والفراء ومن وافقهما التقدير بان لا تعبدوا

فانهم جوزوا عود الضمير على متأخر لظهور تبه لان الفعل لا بد له من فاعل (قوله واستغنى الخ) مربوط بأول الكلام وهو قوله وان انجزم الثاني ليس على البدلية بل على تكرير ان والمراد بالجواب هو قوله لا تجزى على مذهب الكوفيين الذين يرون تقديم الجواب أو المراد الجواب ولو لمقدرا بناء على مذهب البصريين من أن لا تجزى دليل الجواب (قوله واستغنى) أي الشاعر بجواب الاول أي بجواب أداة الشرط الاول وهي ان في بيت لا تجزى الخ ومن في بيت فن نحن نؤمنه وجواب ان في بيتها لا تجزى وجواب من في بيتها بيت وهو آمن (قوله كما استغنى الخ) هذا تنظير وان كان في الاول استغنى عما الثاني بما الاول وفي هذا الثاني بالعكس (قوله في نحو أريد الخ) أي فالاصل أظننت زيدا ظننته فاعلمنا حذف ثاني مفعولي ظن المقدرة استغناء عنه بثاني مفعولي ظن المذ كورقة وقد يقال ان فاعل ثاني مفعولي الاول المحذوفة لانها مقصودة بالذات والثانية ذكرت لضرورة التفسير

(الجملة الرابعة المحاب بها القسم) \*

(قوله نحو والقرآن الحكيم انك الخ) الاول نحو انك لمن المرسلين من قوله والقرآن الحكيم انك الخ (قوله لينبذن) جواب لقسم مقدر ويدل لذلك اللام والتوكيد بالنون (قوله ومما يحتمل جواب القسم) أي ويحتمل الاستئناف والاولى أن يذكر هذا في التنبيه الا أنه لانه معقول ما احتمل كونه جوابا واحتمل عدمه (قوله أجوبة الخ) أي ومن المعلوم أن العطف على الجواب جواب فحينئذ تكون تلك الجملة جوابا فلا يحل لها (قوله أي هو جواب قسم) أي فكلام ابن عطية على حذف مضاف فقوله هو قسم أي جواب قسم (قوله المحصلة لذلك) أي لكون الجملة جوابا وقوله لانها عطفة أي تلك الجملة على ما هو جواب (قوله عليه) أي من أجله أي من أجل كلامه الذي قاله وقوله على صغار الطلبة أي من صغار الطلبة أي أن أبا حيان توهم من أجل كلام ابن عطية توهمه لا يحصل من صغار الطائفة وأنه ضمن توهم معنى تقول فعدها بعلى (قوله وهو) أي التوهم وقوله ان الواو الخ أي ان قوله هو قسم يفيد ان الواو واقسم وجر والجرور محذوف والجار باق وهو غير جائز ويلزمه كون القسم محذوف والحال أن الجواب منفي بان وهو لا يجوز لكن رد الالتزام الثاني بأنه جائز قال تعالى ولئن زلتان أمسكها فاقده حذف القسم مع أن الجواب منفي بان (قوله أم لكم أيمان علينا بالغة الى يوم القيامة) أم بمعنى بل الاضربية ولكم خبر مقدم وأيمان مبتدأ مؤخر وبالغة صفة لايمان وقوله ان لكم جواب القسم اعني أيمان (قوله لا تعبدون الا الله) هذه الجملة المنفية جواب القسم اعني أخذ الميثاق لانه في معنى حلفناهم (قوله بمعنى الاستحلاف) أي وكأنه قال حلفناهم لا تعبدون الا الله وأخذنا ميثاقهم وحلفناهم على أن لا يسفكوا الخ (قوله وبوضعه) أي ريقه ويدل له لان قوله ليبيننه ظاهر في أنه جواب القسم اعني أخذ الميثاق بدليل اللام والتوكيد بالنون (قوله بان لا تعبدوا الخ) أي فهو منصوب بان مضمره والجملة في تأويل مفرد معمول لا أخذنا وخرج عما نحن فيه (قوله الاصل النهي) أي معمول لحال محذوفة أي قائلين لا تعبدوا الا الله كما هو المعنى ثم عدل الى الخبر فهي جملة خبرية لفظا انشائية معنى فهو مثل قولك لنذهب الى فلان يظنك كذا قال اذا ذهب وعلى هذا الجملة ليست جوابا للقسم لانه خبر لفظا ومبنى وانما خرجت الى الخبر مباغاة في الحث على الامتثال حتى كأنه تحقق وأخبر عنه (قوله ثم أخرج) أي النهي (قوله تعش الخ) قبله

فقال له لما تكسر ضاحكا \* وقام سبي من يدي بمكان

الا الله وبان لا تسفكوا ثم ان فارفع الفعل وجوز الفراء أن يكون الاصل النهي ثم أخرج مخرج الخبر ويؤيده ويغده ان بعده وقولوا أقموا أو ثوابا يحتمل الجواب وغيره قول الفرزدق تعش فان عاهدتني لا تخونني \* سكن مثل من ياذب يصطع بيان لجملة النفي



اما جواب لعاهدتي كما قال اري محرزا عاهدته ليوافقن \* فكان من اغريته بخلاف ٦١ فلا يحمل لها احوال من الفاعل او المفعول

و بعده وانت امرؤ يا ذئب والغدر كنتما \* اخيين كانا ارضعنا بلبان

تعرض له ذئب في بعض الصياري (قوله اما جواب لعاهدتي) اي والمعنى ان عاهدتني على عدم الخيانة في الصيغة (قوله ليوافقن) اي فهو جواب القسم اعني عاهدت والدليل على ذلك الادم والتوكيد بالنون فاذا كان هذا جوابا لعاهدتني فلتسكن جملة النفي في البيت قبله جوابا لعاهدتني (قوله احوال من الفاعل) اي عاهدتني حال كونك غير خائن لي وقوله او المفعول اي والمعنى حال كوني غير مخون لك في المعاهدة (قوله او كليهما) الظاهر انه اراده ملاحظته فيهما معنى والا فالحال النحوية انما تكون من واحد (قوله والمعنى شاهد للجوابية) اي شاهد لمكون الجملة جوابا وذلك لان المعاهدة انما هي على ترك الخيانة نفسها بدليل البيت الذي ذكره بعد لا أن الحلف في حال ترك الخيانة على شيء آخر كما هو ظاهره على الحال (قوله شاهد على الجوابية) اي لان المراد كما يأتي في البيتين بعد فان عاهدتني على نفس عدم الخيانة لا على شيء آخر في حال عدم الخيانة وهذا بناء على أن المراد لا تخونني في الصيغة فان كان المراد لا تخونني في المعاهدة فالمعنى على الحال (قوله وقد يستجيب للحالية بقوله) اي بقول الفرزدق أيضا فراجع لقوله اي ان البيتين للفرزدق لما تاب عن المحو (قوله بقوله أيضا) أيضا فراجع لقوله اي أن هذين البيتين للفرزدق أيضا لما تاب عن المحو وخمس نفسه على القرآن قال الدماميني كيف يقال وقوع لفظ حال في تركيب بدل على وقوع آخر حال في تركيب آخر والجواب أن القصده مطلق وقوع الحال بعد المعاهدة كما استدلل بالبيت الاول على اجرائه مجرى القسم فان الشيء يحتمل على نظيره (قوله لمين) خبر ان أي واتي لكاتبين رناج السكبة ومقام الخليل وقوله فاعلم حال من الضمير في الخبر المذکور وقوله على حلفه متعلق بعاهدتني (قوله رناج) هو الباب العظيم اي باب السكبة وقوله ومقام اي مقام ابراهيم الخليل (قوله لا أشتم الخ) هذه الجملة يحتمل أن تكون جوابا للقسم وتحتمل الحال لكن لما عطف عليه ولا خارجا بالنصب عن ذلك كونه حالا فان قلت كيف تعين الحالية في هذا البيت يدل على أرجحية الحال في البيت السابق مع أنهم ما تركيبان متغايران وجوابه أنهم ما اشتركا في أن كلاما مضارعا منفي بلا ودل دليل على الحال في هذا البيت فليكن كذلك فيما سبق لان الشيء يحتمل على نظيره (قوله والذي عليه المحققون) اي واماما ذكره من توجيهه الحالية فهو كلام طاهري اي منظوره لظاهر اي حيث نظر خارجا الذي هو وصف منصوب فلما عطف دل على أن ما قبله منصوب (قوله ولا يخرج خروجا) اي وجملة ولا يخرج خروجا لا يحمل لها من الاعراب لعطفها على لا أشتم الذي هو جواب القسم فهو لا احتجاج فيه للحالية (قوله ان أصبح ماؤكم غورا) اي فالاصل غائرا حذف الوصف وأتاب المصدر منابه \* (مسئلة) \* (قوله ففعل في تعليله) اي فقال بعضهم في تعليله منع ثعلب (قوله لان نحو الخ) هذا المثل فهم أن قوله لا تقع جملة القسم اي جملة جواب القسم وسبب أني أن الشارح برده عليه بان المراد بقوله جملة القسم الجملة القسمية وهي القسم والجواب لا الجواب فقط (قوله فاذا بني) اي اذا حمل ذلك الجواب على مبتدأ (قوله صار له موضع) اي وهو ليس له موضع حينئذ يصير له محل ولا يحمل له وهو تناقض هذا مراده (قوله لا جملة هي جواب القسم) اي حتى يتم التعليل المذكور (قوله ومراده) اي مراده ثعلب بقوله لا تقع جملة القسم خبرا وكان الاولى أن يعبر بالقائه (قوله اذ لا تنفك الخ) علة لسكون المراد الجموع اي خلافا لهذا المثل فان كلامه يقتضي انفكا كما (قوله يمكن أن يكون لهما محمل) اي وحينئذ اذا وقع خبرا فلا يحصل تناقض (قوله قال زيد) مقوله الجموع واما جملة القسم وحدها فهي ابتدائية في غير هذا المثال وهنا يخرج الخلاف في جزء القول (قوله اما كون جملة القسم لاضمير فيها) اي الجملة الاولى واما جملة الجواب فان فيها ضميرا كافي زيد والله لا تمر به فان قلت ان الضمير في الجملة الأخيرة وهذا يكفي في الربط ألا ترى أن جملة الشرط الاولى لاضمير فيها والثانية فيها ضمير وصح الاخبار بها نظر لذلك الضمير وأجاب عن هذا المصنف بقوله لان الجملتين الخ فهو

أو كليهما فاعلم انما  
والمعنى شاهد للجوابية وقد  
يحتاج للحالية بقوله أيضا  
الم ترني عاهدت ربي واتي  
لمين رناج فاعلم مقام  
على حلفه لا أشتم الدهر مسلما  
ولا خارجا من في زور كلام  
وذلك أنه عطف خارجا على  
محل جملة لا أشتم فكانه قال  
حلفت غير شاتم ولا خارجا  
والذي عليه المحققون ان  
خارجا مفعول مطلق والاصل  
ولا يخرج خروجا ثم حذف  
الفعل وأتاب الوصف عن  
المصدر كما فكس في قوله تعالى  
ان أصبح ماؤكم غورا لان  
المصدر انه حالف بين باب  
السكبة وبين مقام ابراهيم  
انه لا يشتم مسلما في المستقبل  
ولا يتسكك بزور لانه حالف  
في حال اتصافه بذين الوصفين  
على شيء آخر \* (مسئلة) \*  
قال ثعلب لا تقع جملة القسم  
خبر ان فعل في تعليله لان نحو  
لا فعل لا يحمل له فاذا بني على  
مبتدأ فقيل زيد ليفعل صار  
له موضع وليس بشيء لانه  
انما منع وقوع الخبر جملة  
قسمة لاجلة هي جواب  
القسم ومراده ان القسم  
وجوابه لا يكونان خبرا اذ  
لا تنفك احدهما عن الاخرى  
وجملة القسم والجواب يمكن  
ان يكون لهما محمل من  
الاعراب كقولك قال زيد  
أشتم لافعلن وانما المانع  
عندهما كون جملة القسم لاضمير فيها فلا تكون خبرا

لان الجملةين ههنا ليستا كجملتي الشرط والجزاء لان الجملة الثانية ليست معمولة بشئ من الجملة الاولى ولهذا منع بعضهم وقوعها صلة واما كون الجملة اعنى جملة القسم انشائية ٦٢ والجملة الواقعة خبر الابدمن احتماله الصدق والكذب ولهذا منع قوم من الكوفيين

منهم ابن الانباري ان يقال زيد اضربه وزيد هل جاءك وبعد فعندى ان كلامي التعليمي ما عني اما الاول فلان الجملةين مرتبطتان ارتباطا صار تابه كجملة وان لم يكن بينهما عمل وزعم ابن عصفور ان السماع قد حاء بوصول بالجملة القسمية وجوابها وذلك قوله تعالى وان كادنا ليوقينهم قال فها موصولة لازادة والازم دخول اللام على اللام اه وليس بشئ لان امتناع دخول اللام على اللام انما هو لامر لفظي وهو تيسل التكرار والفاصل يزيله ولو كان زائدا ولهذا اكتفى بالالف فاصلة بين النون في اذهبنا وبين الهمزة في آ نذرهم وان كانت زائدة وكان الجيدان يستدل بقوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن فان قيل يحتمل من الموصوفة أى لفريقا لبطائن قلنا وكذا ما في الآية اى لقوم ليوقينهم ثم انه لا يقع صفة الاما يقع صلة فالاستدلال ثابت وان قدرت صفة (فان قيل) فساوجه والجملة الاولى انشائية (قلت) جاز لانها غير مقصودة وانما المقصود جملة الجواب وهي خبرية ولم يؤث بجملة

تعليل المحذوف حاصله وانما يصح الاخبار بها نظرا للضمير الموجود في الجملة الثانية كجملة الشرطية لان الجملةين الخ وحاصله انه فرق بين الجملةين هنا وبين جملتي الشرط (قوله لان الجملةين الخ) جواب عما يقال جملة القسم وان لم تكن محتوية على عائد المبتدأ الجواب القسم محتوية عليه فهلا اكتفى به كما اكتفى بعائد جملة الجواب في زيدان جاء عمر واكرمه (قوله لان الجملة الثانية) اعنى جملة جواب القسم ليست الخ اى بخلاف جملة جواب الشرط فانها معمولة بالاداة (قوله ولهذا) اى لعدم احتوائها على الضمير منع بعضهم وقوعها اى وقوع جملة القسم (قوله ولهذا منع الخ) اى لاجل كون الجملة الواقعة خبر الابدمن احتماله للصدق والكذب منع الخ (قوله وبعد الخ) اى وأقول بعد ما تقدم تنبيه فعندى الخ (قوله ما عني) اى باطل اى وحيث بطل كل من التعليمين بطل المعلل وثبت صحة وقوع الجملة القسمية خبرا عن المبتدأ كما قال العلامة الرضى (قوله اما الاول) اى اما وجه بطلان التعليل الاول (قوله كجملة) اى بدليل قولهم ان جملة القسم انما ذكرت توكيد الجملة الجواب ومن المعلوم ان المؤكد والمؤكد كالشئ الواحد (قوله وزعم الخ) هذا معارضة لقوله ولهذا منع بعضهم وقوعها صلة (قوله فها موصولة) اى والاصل وان كادنا ليوقينهم (قوله والا لزم الخ) اى لان الحرف الزائد في نية الطرح (قوله وليس بشئ) اى وليس ما زعمه ابن عصفور بشئ لجواز أن تكون ما في الآية زائدة وجملة ليوقينهم خبران وامتناع الخ (قوله والفاصل) اى كما الزائدة يزيله (قوله في اذهبنا) اى على أن الفاصل هنا حرف واحد والامثال ثلاثة وما في الآية بثلاث والفاصل حرفان (قوله في آ نذرهم) اى فالجمع بينهم ما في قولك آ نذرهم فيه نقل والالف الفاصلة بينهما مخرجة لذلك وان كانت زائدة (قوله ان يستدل) اى ابن عصفور على جواز وقوع الجملة القسمية صلة (قوله لمن ليبطئن) اللام لا ابتداء ومن موصولة في محل نصب اسم ان وجدة ليبطئن قسمية صالحة ومن لا تحتل الزيادة وحيث لا بدليل لم يطرده الاحتمال حتى يسقط به الاستدلال بخلاف ما في الآية التي استدلل بها ابن عصفور فانه يطردها احتمال الزيادة (قوله يحتمل من الموصوفة) اى فتساوى الدليلان لان ذلك احتمال الزيادة وهذا احتمال الموصوفة وكل منهما خلاف المدعى (قوله قلنا وكذا ما الخ) حاصله ان ما تحتل الزيادة والوصفية ومن تحتل الوصفية فقط وما يحتمل شيئا واحدا أحوذ بما يحتمل شيئين هذا على ان احتمال الوصفية مضر ولاننا نقول هو لا يضر وبالله أشار بقوله ثم انه الخ (قوله فساوجه) اى ما وجه كون الجملة القسمية تقع صلة وصفة والصفة اشتراطا فيها أن يكون لهما خارج تطابقه أولا تطابقه لانه أنى هما للتعيين فلا بد أن يكون معناه مأمورا ببدون النطق بهما والجملة الاولى اعنى جملة القسم انشائية ليس لها خارج (قوله والجملة الاولى) اى والحال ان الجملة الاولى وهي جملة القسم انشائية اى والصلة والصفة اتى بهما للتعيين فلا بد ان يكون معناه مأمورا ببدون النطق بهما (قوله لانها) اى الجملة الاولى غير مقصودة اى لانها التأكيد الجواب الذي هو مقصود بالافادة (قوله الجرد التوكيد) اى نقول جاء الذي والله فام أخوه مثل قولك جاء الذي فام أخوه وانما زائدة الاولى التأكيد فقط (قوله واما الثاني) اى واما بطلان التعليل الثاني (قوله للاتفاق على ان أصله) اى خبر المبتدأ الافراد اى حقه ذلك لانه منسوب للمبتدأ والاصل في المنسوب أن يكون شيئا واحدا ويحتمل أن المراد بالاصل الغالب (قوله على أن أصله الافراد) اى ولا يقال في المفرد انه يحتمل الصدق والكذب اى وحيث تنفعا كان فرع ما لا يوصف بذلك لا يشترط فيه ذلك والذي هو فرعه الجملة (قوله أين زيد وكيف عمرو) فابن وكيف خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر وهذا تأسيس والافادة الاستفهام مفرد لا يوصف بان شاء نعم الكلام انشائي

القسم الجرد التوكيد لا للتأسيس واما الثاني فلان الخبر الذي شرطه احتمال الصدق والكذب الخبر الذي هو قسم الانشاء (قوله لا خبر المبتدأ للاتفاق على ان أصله الافراد واحتمال الصدق والكذب انما هو من صفات الكلام وعلى جواز أن زيد وكيف عمرو وزعم ابن مالك أن السماع

ورد بما نعه نعلب وهو قوله تعالى والذين آمنوا وعملوا الصالحات لندخلنهم في الصالحين والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنبتوأنهم والذين جاءهوا  
فيما نهديهمهم وقوله \* حسأت فقلت الاذخشت لياتين انتهى وعندى لما استدله به ناريل ٦٣ لطيف وهو ان المبتدأ في ذلك كله ضمن

معنى الشرط وخبر منزل  
منزلة الجواب فاذا قدر قبله  
قسم كان الجواب له وكان  
خبر المبتدأ المشبه لجواب  
الشرط محذوفاً للاستغناء  
بجواب القسم المقدر قبله  
ونظيره في الاستغناء بجواب  
القسم المقدر قبل الشرط  
المجرد من لام التوطئة نحو  
وان لم ينتهوا عما يفـ ولون  
ليمنن التقدير والله ليمنن  
لئن لم ينتهوا عن \* (تنبيه)  
وقع لمى وأنى البقاء وهم في  
جمله الجواب فاعرباها عرابا  
يقتضى أن لها موضعاً فلما  
مكى فقال في قوله تعالى كتب  
ربكم على نفسه الرحمة  
ليجمع عنكم ان ليجمع عنكم  
بدل من الرحمة وقد سبقه الى  
هذا الاعراب غيره ولكنه  
زعم أن الادم بمعنى  
أن المصدرية وأن ذلك  
ثم بدالهم من بعد ما رأوا  
الآيات ليسجننه أى ان  
يسجنونه ولم يثبت مجىء الادم  
مصدرية وخاط مكي فأجاز  
البدلية مع قوله ان الادم لام  
جواب القسم والصواب أنها  
لام الجواب وأنها منقطعة  
مما قبلها ان قدر قسم أو متصلة  
به اتصال الجواب بالقسم ان  
أجرى بدالهم أى قسم كما  
أجرى علم في قوله

(قوله ورد بما نعه نعلب) أى من مجىء الجملة القسمية خبر المبتدأ (قوله خشيت) بكسر الشين من خشى  
وتعامة \* وإذا ناك فلان حين مناص (قوله لياتين) خبر عن قوله الاذ (قوله لما استدله به) أى ابن مالك على  
الجواز أى عندى ناريل يخرج من الاستدلال فنع نعلب مسلم وقد علمت أن الحق الجواز وهذان ناريل بعيد  
لا يمنع من الاستدلال (قوله أن المبتدأ في ذلك كله الخ) مثلاً والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنهدىهم الخ تقديره  
ان آمنوا وعملوا الصالحات لنهدىهم فاذا قدر القسم قبل الشرط كان المعنى والله ان آمنوا وعملوا الصالحات  
لنهدىهم فلنهدىهم جواب القسم المقدر والمبتدأ المضمن معنى الشرط خبره محذوف وحينئذ فلم تقع الجملة  
القسمية خبر المبتدأ (قوله كان الجواب له) أى لان القاعدة انه اذا اجتمع شرط وقسم فالجواب للسابق ويحذف  
جواب المتأخر فكذا يقال في المبتدأ المنزل منزلة الشرط مع القسم (قوله المجرد) صفة للشرط (قوله لئن لم ينتهوا)  
الصواب ان لم ينتهوا لان أداء الشرط بمجرد من الادم الآن يقال انه قدر الادم هنا مع أداة الشرط ليكون من  
الشرط المقرون بلام التوطئة التي تدل على القسم المحذوف قطعاً والافلام مجئ لها (قوله وهم) بفتح الهاء أى  
خاط وأما بسكونها فهو توجه القوة الواهمة الى شئ وليس مرادها هنا (قوله في جملة الجواب) أى جواب القسم  
(قوله بدل من الرحمة) أى التي هي معلول كتب فقتضاه ان جملة ليجمع عنكم لها محل مع انها جواب لقسم مقدر  
فلا محل لها (قوله وليكنه) أى ذلك الغير (قوله بمعنى أن المصدرية) أى فالمعنى كتب ربكم على نفسه جمعكم  
فالبديهة حينئذ ظاهرة الا ان هذا الكلام بعيد جداً من حيث ان الادم لم يثبت أنهم مصدرية (قوله وأن من  
ذلك) أى كون الادم بمعنى ان المصدرية وهي وصلة ما يدل (قوله أى ان يسجنونه) وهو بدل من ضمير بدالهم العائد  
على البداء (قوله ولم يثبت الخ) أى وان كان المعنى على كونها مصدرية ظاهرة وهذا رد على غير مكي (قوله وخاط  
مكى الخ) أى لانه يلزم على كلامه التناقض السابق أى كون الجملة لها محل ولا محل لها (قوله وأنها منقطعة مما  
قبلها) أى وهو الرحمة في الآية الاولى والضمير في بدال في الآية الثانية اذ ليست الرحمة خصوص الجمع (قوله  
ان قدر قسم) أى قبلها بحيث تكون الادم موطئة للقسم والاصل ثم بدالهم والله ليسجننه وكتب ربكم على  
نفسه الرحمة والله ليجمع عنكم الخ (قوله أو متصلة الخ) هذا خاص بقوله ثم بدالهم لانه انما يأتى فيها (قوله  
ان أجرى الخ) أى لانه من أفعال القلوب وهي لتحقيقها تجاب بما يجاب به القسم كما سبق (قوله لما آتيتكم الخ)  
حاصل معنى الآية ان الله أخذ ميثاق النبيين وقال لهم ان آتيتكم الكتاب والحكمة أى التوراة والانجيل  
وغيرهما من الكتب ثم جاءكم رسول في آخر الزمان بكتاب مصدق لتلك الكتب أو تؤمنون به وتنصرونه قالوا  
نعم قال اشهدوا بذلك وأنا معكم من الشاهدين ولكن تخريج الآية على القواعد النحوية على هذا المعنى  
فيه أوجه منها ما ذكره أبو البقاء هنا (قوله أنهم موصولة الخ) حاصل هذا الاعراب ان ما موصولة مبتدأ  
واللام لام الابتداء وآتيتكم صلة والعائد محذوف أى آتيتكموه وقوله ثم جاءكم عطف على آتيتكم فهو من  
تمام الصلة لعطفه على الصلة والعائد محذوف أى ثم جاءكم به وقوله لتؤمنن خبراً وأن الخبر من كتاب وسأئى  
للمصنف ان جعل الخبر من كتاب يلزم عليه الاخبار قبل تمام الصلة وكان لتؤمنن خبر هو جواب القسم أعنى  
قوله أخذ الله ميثاق الخ (قوله من الكتاب) أى كائن من الكتاب (قوله عطف على آتيتكم) أى وحينئذ  
لجملة ثم جاءكم رسول صلة لان المعطوف على الصلة صلة (قوله ثم جاءكم به) أى بنظيره من عندنا (قوله  
او الاصل مصدق له) أى لما آتيتكم من الكتاب والحكمة (قوله ثم ناب الظاهر) أعنى قوله ما معكم مقام  
الضمير أعنى الهاء في قوله (قوله أو العائد ضمير استقر) أى والتقدير الذى استقر معكم فضمير استقر هو العائد

واقدر علمت لتأتين منبتي وأما أبو البقاء فانه قال في لما آتيتكم من كتاب وحكمة الآية من فتح الادم في ما وجهان أحدهما انها موصولة مبتدأ  
والخبر ما من كتاب الذى آتيتكموه من الكتاب أو لتؤمنن به واللام جواب القسم لان أخذ الميثاق قسم وجاءكم عطف على آتيتكم والاصل  
ثم جاءكم به فحذف عائد ما أو الاصل مصدق له ثم ناب الظاهر عن المضمر أو العائد ضمير استقر الذى تعلقت به مع

والثاني انهم اشراطية واللام موطنه وموضع ما نصب بالثبت والمفعول الثاني ضمير المخاطب ومن كتاب مثل من آية في ما ننسخ من آية انتهى ملخصا وفيه أمور \* أحدها ان اجازته كون من كتاب خبرا فيه الاخبار عن الموصول قبل كل الصلة لان ثم جاءكم عطف على الصلة \* الثاني أن تجوز به كون لتؤمن خبرا مع تقدير ما به جوابا ٦٤ لاختزال الميثاق يقتضي أن له موضعا وأنه لا موضع له وإنما كان حقه أن يقدره جوابا بالقسم محذوف

ويقدر الجملتين خبرا وقد يقال انما أراد بقوله اللام جواب القسم لان أخذ الميثاق قسم أن أخذ الميثاق دال على جملة قسم مقدرة ومجموع الجملتين الخبر وانما سمي لتؤمن خبرا لانه الدال على المقصود بالاصالة لأنه وحده هو الخبر بالحقيقة وأنه لا قسم مقدر بل أخذ الله ميثاق النبيين هو جملة القسم وقد يقال لو أراد هذا لم يحضر الدليل فيما ذكر الاتفاق على أن وجود المضارع مفتحا بالام مفتوحة مختتما بنون مؤكدة دليل قاطع على القسم وان لم يذ كر معه أخذ الميثاق أو نحوه والثالث ان تجوز به كون العائد ضمير استقر يقتضي عود ضمير مفرد الى شيئين معا فانه عائد الى الموصول \* والرابع انه جواز حذف العائد المجرور مع أن الموصول غير مجرور (فان قيل) اكتفى بكاهمة به الثانية فيكون كقوله ولو أن ما عالجته لين فؤادها فقسا استلين به للان الجندل قلنا قد جوز على هذا الوجه عود به المذكورة الى الرسول لا الى ما والخامس أنه سمي

وسمى أن ضمير استقر عائد على ما الثانية فلا يربط الاولى (قوله والثاني انهم اشراطية) أي والمعنى واذا أخذ الله ميثاق النبيين والله أي شيء آتيتكم من كتاب الخ (قوله مثل من آية) أي في كونها بيبانية (قوله عطف على الصلة) أي والمعطوف على الصلة صلة وأجيب بان ثم جاءكم كمال الصلة لكونه تابعا ويعتفر في التابع ما لا يعتفر في المتبوع أي ان المنوع الاخبار قبل تمام الصلة الاصلية نحو جاء الذي قام هو الفاضل أبوه على أن المعنى الذي قام أبوه هو الفاضل لا قبل تمام الصلة من حيث ان التكميل لها بالمعطوف (قوله الثاني) هذا الاعتراض هو المقصود من التنبيه (قوله ان له موضعا) أي من حيث جعله خبرا وقوله وأنه لا موضع له أي من حيث انه جواب للقسم وهذا تناقض (قوله ويقدر الجملتين) أي جملة القسم وجوابه (قوله خبرا) وعلى هذا فضمير به راجع لما آتيتكم بالرسول لثلاث خلو جملة الخبر عن عائد (قوله أن أخذ الميثاق) هذا معمول لقوله أراد (قوله ويجوز الجملتين الخبر) أي والمجموع له محل (قوله وانما سمي لتؤمن خبرا) أي مع انها جزء الخبر لما علمت أن الخبر بمجموع جملة القسم وجوابه لا جوابه فقط (قوله وأنه لا قسم مقدر بل أخذ الله الخ) هذا الكلام كله حتى الاضراب في خبر النبي أي ليس هذا مراده حتى يرد الاعتراض (قوله لم يحضر الدليل) أي لان الاقتضاري مقام البيان يفيد الجهر (قوله لم يحضر الدليل الخ) الاولى لم يقتض على الدليل الذي ذكره والمراد بالدليل الذي ذكره هو قوله لان أخذ الميثاق قسم أي لو أراد هذا لم يقتض على الدليل الذي ذكره مع أن هناك دليل قاطع دال على القسم وهو اللام والتوكيد بالنون بخلاف ما ذكره فانه دليل ظني (قوله الى شيئين) أي الى موصولين وهو ما في قوله لما آتيتكم وما في قوله لما معكم وقوله فانه عائد أي مع أنه عائد الى الموصول الثاني فقط وهو لما معكم (قوله جواز حذف العائد المجرور) الاولى أن يجعل هذا الاعتراض ثابته لانه المذكور في كلامه قبل الثالث (قوله ولو أن) لو شرطية وأن توكيدية وما بالسم موصول اسم أن وعالجته صلة الموصول والعائد محذوف أي ما عالجته وحذف للدلالة به الاتية عليه وقوله لين معمول عالجته وفؤادها مضاف اليه وقوله استلين خبران وقوله للان جواب لو والجندل فاعل لان أي لو أن الذي عالجته به لين فؤادها استلين به الجندل للان الجندل (قوله ولو أن الخ) بنقل حركة الهجزة للواو الساكنة قبلها والبيت من السكامل (قوله قد جوز على هذا الوجه) أي الاول وهو جعل ما موصولة والدليل اذا طرقة الاحتمال سقط به الاستدلال ويمكن رده هذا بان هذا تجويز بعيد لان حذفه بدلالة الثاني قرينة (قوله لا الى ما) أي بخلاف الضمير في في البيت فهو عائد على ما وايست الآية كالبيت في حذفه الاولى لدلالة الثانية (قوله وانما هو مفعول أول) أي لان الفاعل في المعنى الاخذ وقوله له أراد الثاني عدد الارتبة (قوله وانما هو مفعول أول) أي وما الشرطية مفعول ثان \* (مسئلة) \* (قوله اذا قال) أي الضيف وقوله قدنى أي يكفيني ما شرب من اللبن وقوله قال أي رب المنزل بالله لا بد أن تشرب ما في الاناء جميعا هذا معناه وقد سبق هذا للمصنف ولكن بلفظ اذا قلت قدنى قال الخ فعلى كل حال قال الثاني ضمير وارجع للمضيف (قوله وايس فيه ما يكون الخ) أي وحينئذ قالوا للقسم جازة لقسم به محذوف ونصفي جواب لذلك القسم (قوله وايس فيه ما يكون الخ) قال الدماميني يمكن انه عطف على غرور باعتبار المعنى أي ليغرر واول نصفي الخ (قوله واماما استدل به) أي من انه ليس في الكلام السابق ما يصلح لكون ونصفي عطف عليه فلا ينتج مدعاه

ضمير آتيتكم مفعول ثانيا وانما هو مفعول أول \* (مسئلة) \* زعم الاخفش في قوله اذا قال قدنى قال بالله حلقة \* لان لتعني عنى اذا نالك أجمع ان لتعني جواب القسم وكذا قال في ولتصني اليه أفتدة الذين لا يؤمنون بالاخرة لان قبله وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا الآية وليس فيه ما يكون ولتصني معطوفا عليه والصواب خلاف قوله لان الجواب لا يكون الا جملة ولا مكي وما بعده في تأويل المفرد واماما استدل به فغلق اللام فيه محذوف أي تشر بن لتعني عنى وفعلنا ذلك لنصفي \* (الجملة انما ماسة) \* الواقعة جوابا لشرط غير جازم

مطلقاً أو جازم ولم تقترب بالفاء ولا بالذال الفجائية فالاول جواب لاول ولولوا وكيف والثاني نحو ان ٦٥ تقم أقم وان ثبتت أما الاول فالظهور

الجزم في لفظ الفعل وأما  
الثاني فلان المحكوم لموضع  
بالجزم الفعل لا الجملة بأسرها  
\*(الجملة السادسة)\* الواقعة  
صلة لاسم او حرف فالاول نحو  
جاء الذي قام أبوه فالذي في  
موضع رفع والصلة لا يحمل لها  
و بلغني عن بعضهم أنه كان  
يلقن أصحابه أن يقولوا ان  
الموصول وصلته في موضع  
كذا محجبانها بما كسامة  
واحدة والحق ما قدمت لك  
بدايل ظهور الاعراب في  
نفس الموصول في نحو ليقم  
أبهم في الدار ولازم أبهم  
عندك وامرر بابهم هو أفضل  
وفي التنزيل ربنا أرننا الذين  
أضلانا وقرئ أبهم أشد  
بالنصب وروى فسلم على أبهم  
أفضل بالخفض وقال الطائي  
فخسبي من ذبي عندهم  
ما كفاني \* وقال العقيلي  
نحن اللذون صبحوا الصبا  
وقال الهذلي  
هم اللاؤن فكوا الغل عنى  
والثاني نحو أعجبني أن ثبت  
او ماقت اذا قلنا بحرفية ما  
المصدرية وفي هذا النوع  
يقال الموصول وصلته في موضع  
كذا لان الموصول حرف فلا  
اعراب له لا لفظا ولا محلا وما  
قول أبي البقاء في عما كانوا  
يكذبون ان ما مصدرية وصلتها  
يكذبون وحكمهم مع ذلك بان  
يكذبون في موضع نصب خبرا

لان متعلق الخ (قوله مطلقا) أي انترن بالفاء أولا (قوله ولم تقترب الخ) أما لو انترن بالفاء أو بالذال السكت  
محلهما الجزم نحو ان جاءني فانا أكرمه أو فاذا زيدا يكرمه والحق أن جملة جواب الشرط لا يحمل لها مطلقا كان الشرط  
جازما أو غير جازم كان ذلك الجواب غير مقترباذا أو الفاء أو كان مقتربا بحد هما وذلك لان كل جملة لا تقع  
موقع المفرد فلا يحمل لها كما يأتي توضيحه في الجملة الخامسة محلهما (قوله اما الاول) أي اما المثال الاول وهو  
ان يقيم أقم أي أما وجه كون جملة الجواب فيه لا يحمل لها (قوله وأما الثاني) أي وأما المثال الثاني وهو ان ثبتت  
أي وما كون جملة الجواب فيه لا يحمل لها (قوله لا الجملة بأسرها) لا مانع من هذا خصوصاً والاعراب فرع في  
الفعل ويكون العطف في نحو ان قام زيدت ويقم بكر على محل الجملة فتأمل  
\*(الجملة السادسة الواقعة صلة)\*

(قوله الواقعة صلة) ظاهره ولولا نحو \* ما أنت بالحكم الترضى حكومته \* ونحو \* من القوم الرسول  
الله منهم \* فالحمل لال وقال الدماميني ينبغي ان لها محلا لوقوعها موضع المفرد وقال الشمني الظاهر انه لا يحمل  
لها لان المفرد ليس في مكانه الاصل اذ أصل الصلة أن تكون جملة واعراب الصلة عارية عن أل لكونها على  
صورة الحرف فلا يظهر فيها اعراب فظهر على ما بعدهما من الوصف (قوله ما قدمت لك) أي من أن الصلة لا يحمل  
لها والموصول له يحمل واما مجموعهما لا يقال ان له يحمل أو ليس له يحمل (قوله وقال الطائي) أي قال الشاعر السكك  
من بني طي والمراد به هنامة نظور بن سحيم الفقهسي شاعر اسلمي وقبل البيت  
ولست بهاج في القرى أهل منزل \* على زادهم أبني وأبني النبوا كما  
فاما كرامهم وسرون أتيتهم \* فخسبي الخ وبعده

واما كرامهم معسرون عذرهم \* واما انشام فأدخرت حياثيا  
وعرضني أبقي ما ادخرت ذخيرة \* ويطي أطويه كطي رداثيا  
يتمدح بالفتاة والسكف عن أعراض الناس (قوله وقال العقيلي) أي الشاعر السكك من عقيل والمراد  
به هنامة بحرف العلم وقبله نحن قتلنا الملك الجحيا \* دهرافه يجنباه أنوا  
لا كذب اليوم ولا من احب \* نحن اللذون الخ واعلم انه على هذه اللغة يكتب اللذون بلامين وأما على لغة من يلزمه  
الياء فيكتب بالهم واحدة والسرفية ان أل معرفة أو على صورتهم ان قلنا انه معرفة بالصلة والمعرفة لا تدخل على  
الحرف ولا على شبهه من المبنيات فحذفت منه خطا بخلاف المعرب (قوله اذا قلنا الخ) أي وانما يكون المثال  
الثاني من القسم الثاني اذا قلنا الخ أي واما اذا قلنا باسميتها كان المثال الثاني من القسم الاول (قوله وفي هذا  
النوع) أي صلة الموصول الحرفي فالوصول الحرفي لا يحمل له وكذا صلته واما مجموعهما ما قلناه محل وهو المصدر  
المنسبك منهما (قوله في موضع كذا) أي ولا يقال الموصول في موضع كذا لان الخ (قوله واما قول أبي البقاء)  
وارد على ما قدمه من ان صلة الموصول وحدها لا يحمل لها ولو كان الموصول حرفا وحاصل الابراد ان أبا البقاء  
جعل صلة الحرفي لها محمل (قوله وحكمه الخ) عطف على قول أي وحكم أبي البقاء مع ذلك أي مع قوله ان  
ما موصول حرفي صلته لا يكذبون (قوله فظاهره متناقض) أي لان مقتضى كون يكذبون صلة أنه لا يحمل لها  
فيما في انما في محمل نصب خبر لكان (قوله ولعل مراده) أي بقوله صلته لا يكذبون (قوله ولعل مراده الخ)  
أي أن الصلة بمجموع كانوا يكذبون فاطلق على يكذبون الذي هو جزء الصلة صلة من حيث ان سبب المصدر من  
ذلك الجزء في عبارة أبي البقاء مجاز (قوله من ماو يكذبون) أي وان كانت الصلة في الحقيقة جملة كان  
لكنه اقتصر على محل الفائدة (قوله لا مصدر لها) أما على القول بان لها مصدر فالصدر منسبك منها (قوله  
التابعة لما لا يحمل له) أي الواقعة بعدما لا يحمل له اعترضه الدماميني بأنه كيف تعقل التبعية لما لا اعراب له مع

(٩ - دسوقي في) لكان فظاهره متناقض ولعل مراده ان المصدر انما ينسبك من ماو يكذبون لانها من كان بناء على قول أبي العباس  
وأي بكر وأبي على وأبي الفتح وآخرين ان كان الفاعلة لا مصدر لها \*(الجملة السابعة)\* التابعة لما لا يحمل له

نحو قام زيد ولم يغمز واذا قدرت الواو عاطفة ٦٦ لا واو الحال \* (الجل التي لها محل من الاعراب) \* وهي ايضا سبع \* (الجملة الاولى الواقعة

خبراً) \* وموضعها رفع في بابي  
المبتدأ وان نصب في بابي كان  
وكاد واختلف في نحو زيد  
اضربه وعمر وهل جاء لتفصيل  
محل الجملة التي بعد المبتدأ  
رفع على الخبرية وهو الصحيح  
وقيل نصب بقول مضمير هو  
الخبر بناء على ان الجملة  
الانشائية لا تكون خبرا وقد  
مرابطا \* (الجملة الثانية  
الواقعة حالا) \* وموضعها  
نصب نحو ولا تمن تستكثر  
ونحو لا تقر بالصلاة واتم  
سكاري قالوا انؤمن لك  
واتبعك الارذلون ومنه ما  
يأتهم من ذكر من ربه  
محدث الاستمعه وهو  
يلعبون بجملة استمعه حال  
من مفعول يأتهم ومن فاعله  
وقرى محمدان الذكر  
مختص بصفته مع انه قد سبق  
بالنسبة فالحالان على الاول  
وهو ان يكون استمعه حالا  
من مفعول يأتهم مثلهما في  
قولك ماتي الزيد وعمر  
مصعد الامخدرين وعلى  
الثاني وهو ان يكون جملة  
استمعه حالا من فاعل يأتهم  
مثلهما في قولك ماتي الزيد  
عمر ورا كبا الاضاحك واما  
وهم يلعبون فحال من فاعل  
استمعه فالحالان متداخلتان  
ولاهية حال من فاعل يلعبون  
وهذا من التداخل ايضا  
من فاعل استمعه فيكون

تعريفهم التابع بالثاني المعرب باعراب سابقة من جهة واحدة فان اردنا التابع اللغوي قلنا هذا مع كونه  
خروجاً عن التكلم باصطلاح الفن لا يظهر في قولهم الجملة الثانية في جاء زيد وذهب عمر ولا محل لها من  
الاعراب لسكونها معطوفة على ما لا محل له من الاعراب فاستعملوا العطف الذي هو خاص بالتابع الاصطلاحي  
ولك ان يجيب بانه ليس المراد بالاعراب في التعريف ما قابل البناء بل التطبيق على القواعد العربية فيشمل  
جهات ثبوت الاعراب ونفيه (قوله اذا قدرت الواو عاطفة) أي ان الجملة الثانية لا محل لها اذا قدرت الواو  
عاطفة لانها عطف الثانية على الاولى والاولى لا محل لها لانها ابتداءية فتكون الثانية كذلك (قوله لا واو الحال)  
أي والا كان محل الثانية نصبا

### \* (الجملة التي لها محل من الاعراب) \*

وهي التي يحل محلها المفرد بخلاف التي لا محل لها فانه لا محل للمفرد محلها (قوله الواقعة خبراً) أي عن مبتدأ  
في الحال أو بحسب الاصل (قوله وموضعها رفع) أي موضع ذي رفع (قوله واختلف في نحو زيد اضربه)  
أي الجملة الانشائية الواقعة بعد المبتدأ واعلم ان الجملة الصغرى انشائية قطعاً والكبرى خبرية لان مدلولها  
لا يتوقف على النطق بها من حيث هي كبرى (قوله رفع) أي محل ذي رفع أو محل اسم مرفوع على الخبرية  
أي على أنها خبر (قوله وهو الصحيح) أي بناء على تجويز الاختيار بالجملة الانشائية (قوله وقيل نصب بقول مضمير  
الخ) بحث فيه الدماميني بانه لا يلزم من تقدير القول النصب لجواز أن يقدر زيد بقول فيه اضربه فيكون في  
محل رفع على انه نائب الفاعل ولك أن تجيب بان المصنف لاحظ ان تقدير فعل التكلم هو الدال على المراد من  
أنه الطالب أي أقول فيه اضربه ولبعض المتأخرين أنه اذا وقع الانشاء خبراً فلا يكون الامع التأويل بخبر  
فخوز يد اضربه معناه زيد يطلب ضربه (قوله وقد مرابطا) أي لان الخبر المحتمل للصدق والكذب انما هو  
المقابل للانشاء لا خبر المبتدأ على ما مر (قوله تستكثر) حال من فاعل تمن أي لا تمن في حال كونك مستكثر الما  
تعيبه (قوله وأنتم سكارى) حال من الواو (قوله من ذكر) فاعل ومن زائدة والضمير في يأتي مفعول مقدم (قوله  
وقرى محمدان) أي بالنصب على الحال وقوله لان الذكركم الجواب عما يقال ان صاحب الحال نكرة والحال صاحبها  
معرفة واجاب بانه وجد مسوق أي وانما صح محبة الحال من النكرة لوجود مسوقين (قوله فالحالان) أعني  
محمدان واستمعه (قوله ماتي الزيد وعمر) أي فالزيد مفعول مقدم وعمر فاعل ومؤخر ومصعد حال من عمرو  
وقوله الامخدرين حال من الزيد فهو مثل الآية في كون الحال الاولى أعني محمدان حال من الفاعل المتأخر  
أعني الذكركم واستمعه حال من المفعول المتقدم (قوله وعلى الثاني) أي والحالان على الثاني (قوله مثلهما  
الخ) أي في كون الحالين مترادفين على شيء واحد وهو الفاعل أعني الذكركم (قوله فالحالان) أي استمعه  
وهم يلعبون وقوله متداخلتان أي لدخول صاحب الثانية في الاولى (قوله متداخلتان) الحال المتداخلة  
هي الداخل صاحبها في حال أخرى بان يكون ضميراً وأما الحال المترادفة فهي الحال الواقعة هي وغيرهما من  
شيء واحد يقال لها حال متعددة (قوله فيكون) أي لاهية مع يلعبون وقوله من التعدد أي لتعدد الحال من شيء  
واحد (قوله لامن التداخل) أي اذا نظر لها وللحال التي قبلها أعني قوله وهم يلعبون وأما اذا نظر لها مع قوله  
استمعه فهي متداخلة (قوله أقرب الخ) أي أشد كونه أي أحواله قرباً من ربه حاصل وهو ساجد (قوله  
وهو من الخ) أي ان الحديث من أقوى الخ وبيان ذلك ان أقرب أفعال تفضيل وهو بعض ما يضاف اليه وقوله  
ما يكون أي أكون فقد أضيف أقرب للمصدر فيكون مصدراً بمنزلة ضربي وقوله وهو ساجد بمنزلة قائماً  
(قوله لا على أنه خبر لكان محذوفة) أي كما يقوله السكوفي والاصل اذا كان اذا كان (قوله الاذا يقترن الخبر  
بالواو) حاصله انك لو أتيت بدل قائماً في المثال بمحذوفة لقلت وهو قائم فأتيتك بالواو في الجملة يدل على انه حال

من التعدد لامن التداخل ومن مثل الحالية أيضاً قوله عليه الصلاة والسلام أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وهو  
من أقوى الأدلة على ان انتصاب قائماً في ضربي يد قائماً على الحال لا على انه خبر لكان محذوفة الاذا يقترن الخبر بالواو

بأيدي رجال لم يشمو أسبوفهم  
ولم تكثر القتل بهم احين سلت  
لان تقدير العطف مفسد  
للمعنى وقول كعب رضى الله  
عنه صاف بأبطح أنحى وهو  
مشمول \* وأنحى تامة  
(الجملة الثالثة الواقعة  
مفعولا) \* ومحملها النصب ان  
لم تنب عن فاعل وهذه النيابة  
مختصة بباب القول نحو  
يقال هذا الذى كتبته

اذا الخبر لا يقترب بالواو على الحق وفي الدماميني عن الرضى أن الافعال الناقصة يجوز اقتران خبرها بالواو قليلا  
(قوله وقولك) عطف على قوله عليه الصلاة والسلام (قوله الا قال خيرا) الجملة حال أى ماتكم الا فى حال  
كونه قائلا خيرا وقوله من أحوال عامة الاولى من حال عامة لان الاستثناء انما هو من شئ عام لا من أشياء والاصل  
ماتكم بكلام فى حال من الاحوال الاحال كونه قائلا خيرا (قوله لم يشمو) أى لم يغمدوا السيوف بل  
أخرجوها من غمدها وأظهروها وقوله ولم تكثر الخ هذه الجملة حالية أى أنهم لم يغمدوها فى حال عدم كثرة  
القتلى بل فى حالة كثرتهم وقوله مفسد للمعنى أى لان المعنى ان السيوف بأيدي رجال لم يغمدوها ولم تكثر  
القتلى واذا انتفى الانغمادوا لكثرة كان ذلك جينا وهذا بخلاف المقصود الذى هو المدح وقد يجاب عن صحة  
العطف أى أنه لم تكثر القتل لعلوهم منهم من حيث أنهم لا يقتلون الا الشجعان ولا يقتلون رعاغ الناس  
(قوله لان تقدير العطف) أى وانما كانت الجملة هنا حالية لان الخ (قوله صاف الخ) صدره شجبت بنى  
شيم من ماء محنية \* صاف الخ وقوله

تجاوله وارض ذى ظلم اذا ابتسمت \* كانه منهل بالراح معاول

الظلم بالفتح الريق وقوله كانه أى الظلم وقوله منهل بالضم من أنه له سقاء الشراب والمعال اول مكر والشرب أى  
كأن ذلك الظلم الريق من سقى الراح سقيا معاولا أى مكر را وقوله شجبت أى مزجت تلك الراح وقوله شيم بفتح  
الباء وودة الماء أى مزجت بماء ذى برودة والخنية منه عطف النهر وقوله مشمول أى هذين يريح الشمال  
(قوله وأنحى تامة) أى حينئذ فقوله وهو مشمول حال لأن أنحى ناقصة والجملة بعده خبرها لا يلزم  
عليه اقتران خبر أنحى بالواو مع أنه لا يجوز (فان قلت) انه ورد على قلة فلم يجعل هذا منه (وأجيب) بأن  
الكلام الفصح يبعد عن مثل هذا فى التخرج

(الجملة الثالثة الواقعة مفعولا) \*

اعترضه الدماميني بأن كلامنا فى الجملة الباقية على جليتها والى أريد لفظها فى قوة المفرد ورده الشمنى بان  
الكلام فى مطلق الجملة وفيه انه كان بعد الواقعة مبتدأ نحو لا حول ولا قوة الا بالله كتر الخ (قوله ان لم تنب عن  
فاعل) أى فان نابت عن فاعل كانت فى محل رفع (قوله وهذه النيابة) أى نيابة الجملة عن الفاعل (قوله  
لساقد من الخ) علامة محذوف أى وانما صح وقوع الجملة مفعولا به ونائبان الفاعل مع أن كلامنا انما  
يكون اسماء مفردا لما قدمنا الخ (قوله قبل وتقع) هذا امر تبطل بقوله الواقعة مفعولا (قوله قبل وتقع الخ)  
هذا مقابل لقوله مختصة بباب القول (قوله علم أقام زيد) فجملة أقام زيد فى محل رفع نائب فاعل (قوله  
وأجاز هؤلاء) أى أصحاب هذا القول وقوع هذه أى الجملة المقر وتعلق فاعلا أى لانها اذا وقعت نائبان  
الفاعل صح وقوعها فاعلا فجملة كيف فعلنا فاعل تبين وجلة كم أهلكنا فاعل بهدو جملة ليس يجتنه فاعل بدا  
(قوله والصواب خلاف ذلك) أى وأن الفاعل ضمير مصدر بين وضمير مصدر به وضمير مصدر أهلكنا (قوله  
فتراد الخ) أى فتكون الجمل حينئذ ثمانية (قوله على أن) أى بناء على ان المسند اليه مضاف محذوف  
والمعنى ظهر لى جواب هذا الاستفهام وقوله لا الجملة أى حينئذ فلا تزد على السبع (قوله قال انى عبد الله)  
أى قال هذا اللفظ (قوله وهل هى) أى الجملة المحكية بالقول (قوله اذهى داله الخ) أى لان الاصل قال  
قولا تبين نوع هذا القول بقوله انى عبد الله كما أن القعود محتمل لكونه تر بعا أو قرفصاء أو تمدافين نوعه  
بقوله القرفصاء (قوله الا كثرين) أى فى قولهم انه مفعول به (قوله أن تعلق الخ) أى أنهم ظنوا أن  
هذه الجملة تعلق بها القول بحيث صارت مقولا كما أن العلم اذا تعلق بأمر صار مائلا به معاولا (قوله نفس  
القول) أى لانه يطلق عليها قول (قوله انتهى) أى كلام ابن الحاجب (قوله والصواب الخ) حاصله أن

مفعول به أو مفعول مطلق  
من جواز ذلك مع الفعل  
القلبي المعلق بالاستفهام فقط  
نحو ظهر لى أقام زيد (قلت)  
انما أخرجت ذلك على أن المسند  
اليه مضاف محذوف لا الجملة  
وتقع الجملة مفعولا فى ثلاثة  
أبواب أحدها باب الحكاية  
بالقول أو مرادفه فالاول نحو  
قال انى عبد الله وهل هى  
مفعول به أو مفعول مطلق

نوعى كالقرفصاء فى قعد القرفصاء اذهى داله على نوع خاص من القول فيسه مذهبنا فانهمما اختار ابن الحاجب قال والذى غرا الا كثرين  
أنهم ظنوا أن تعلق الجملة بالقول كعلاقة العلم فى علمت لى بد منطقى وليس كذلك لان الجملة نفس القول والعلم غير المعلوم فاقترا فالتنهي والصواب

قول الجمهور وأيضاً أن يخبر عن الجمله بأنهم مقولة كما يخبر عن زيد من ضربت زيداً بأنه مضروب بخلاف القرفصاء في المثال فلا يصح أن يخبر عنها بأنهم مقودة لأنهم نفس القعود وأما نسبة الخويين الكلام قولاً فكذلك سميتهم إياه لفظاً وأما الحقيقة أنه مقول ومأخوذ \* والثاني نوعان ماعنه حرف التفسير كقوله وترميني بالطرف ٦٨ أي أنت مذنب \* وتقلبنني لكن أياك لا أفلي \* وقولك كتبت إليه أن أفعّل أذا لم تقدر بآء

الجروا الجملة في هذا النوع مفسرة للفعل فلا موضع لها وما ليس معه حرف التفسير نحو ووصي بها إبراهيم بنيه ويعقوب بابني أن الله أصطفى لكم الدين ونحوه ونادى نوح ابنه وكان في معزل بابني أركب معنا وقراة بعضهم فدعاه به أني مغلوب بكسر الهمزة وقوله

رجلان من مكة أخبرانا أناراً ينار جلاء يانا روى بكسر ان فهذه الجملة في محل نصب اتفاقاً ثم قال البصريون بالنصب بقول مقدّر وقال الكوفيون بالفعل المذكور ويشهد للبصريين التصريح بالقول في نحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من أهلي ونحو اذ نادى ربه نداء خفياً قال رب اني وهن العظم مني وقول أبي البقاء في قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ان الجملة الثانية في موضع نصب بيوصي قال لان المعنى يفرض لكم أو يشرع لكم في أمر أولادكم انما يصح ذلك على قول الكوفيين وقال الزمخشري ان الجملة الاولى

قول ابن الحاجب هو الذي لا يسلم اذ تمسكه باطلاقهم القول على الجملة تسامح اذ الجملة مقولة وحينئذ فقد ساوى تعلق القول بالجملة تعلق العلم بها فكما يقال لتعلق العلم بها معاملة يقال لتعلق القول بها مقولة (قوله وأما تسمية الخويين الكلام) أي الجملة وقوله فكذلك سميتهم إياه أي في كونه تجوزاً (قوله والثاني) أي وهو الحكاية بمرادف القول (قوله اذ لم تقدر الخ) أي والالم تسكن أن مفسرة بل مصدرية (قوله مفسرة للفعل) أي مبيته من حيث انها تصرف لمفعول معين بعد ان كان محتملاً لا موكبيرة (قوله فلا موضع لها) اعترض بأن هذا مناف لقوله وتقع الجملة مفعولاً في ثلاث أبواب أحدها باب الحكاية بالقول أو بمرادفه فان هذا يقتضي أن الجملة المحكية بالقول أو بمرادفه لها محل وأنهم مفعول والجواب أن المراد بقوله وتقع الجملة مفعولاً في ثلاثة أبواب معناه انه يوجد ويحقق وقوعها مفعولاً في الابواب الثلاثة في كل فرد منها بل فيها على الاجمال ثم فصل بعد ذلك فذكر أن ما حكى بمرادف القول وقرن بحرف التفسير لا محل لها وما حكى بالقول أو بمرادفه ولم يقرن بحرف التفسير لها محل (قوله ووصي بها) أي بالملة وقوله ويعقوب عطف على إبراهيم أي ووصي بها يعقوب بنيه (قوله بكسر الهمزة) أي وأما بفتحها فتكون مصدرية (قوله رجسان) بسكون الجيم لاجل الوزن (قوله روى بالكسر الخ) اما على الفتح فالجاء محذوف أي بأننا (قوله فهذه الجملة) أي جملة يابني الخ في الايتين الاوليين وجملة اني مغلوب واناراً يانا (قوله ان الجملة الثانية) أي قوله للذكر مثل حظ الخ (قوله على قول الكوفيين) أي وأما على المذهب البصري فيقدر القول (قوله وهو الظاهر) أي عند المصنف واعترض بأن هذا يجري في كل جملة وقعت محكية بما فيه معنى القول وتجردت عن حرف التفسير فتكون لا محل لها وحينئذ فلا يكون هناك جملة محكية بمرادف القول لها محل سواء كان معها حرف التفسير أم لا فكان الاولى للمصنف اسقاط هذا القسم الثاني بنوعيه ويمكن أن يجاب بان المصنف وان كان يرى ذلك الا انه ذكر هذا القسم لاجل حكاية كلام غيره من البصريين والكوفيين وغيرهما (قوله ما قد يخفى) أي على النظر فلا يدري هل هو محكي أو لا وفي الواقع انه محكي (قوله ثم عدل) أي عن الخطأ أي فالذي اوجب خطأ الحكاية العدول (قوله لانهم تساموا بذلك) أي بقوله انالذا نقون عن أنفسهم أي والشان ان المتكلم اذا حكى عن نفسه انما يذكره بالخطاب مثلاً اذا قال زيداً ضرب عمراً فيحكى عمراً وذلك ويقول زيد يقول يضربني فالاصل اضربه (قوله جوسو يقة) بالواو اسم مكان وهذا مطلع قصيدة لفرزدق وهي أول قصيدة هجاء هاجر اوبعده

فقلت لها ان البكاء لراحة \* به يشتمني من ظن ان لا تساقيا  
فني ودعينا يا هنيد فاني \* أرى القوم قد ساموا العقيق البانبا

(قوله والاصل مالك) أي ثم لماتكم عن نفسه عدل عن الخطأ الى التسكيم (قوله ومنه) أي من الجمل المحكي حكايتها (قوله أم لكم كتاب الخ) قبله مالكم كيف تتحكمون أي هذا الحكم الفاسد وقوله لما تخبرون أي تختارون (قوله أي تدرسون فيه هذا اللفظ) أي فالدراسة فيها معنى القول (قوله أي تدرسون) أي تقرؤون وتقولون هذا اللفظ فصح كسر الهمزة (قوله أو تدرسون الخ) أي فالجملة محكية بقول محذوف فهي مكسورة الهمزة (قوله أو تدرسون فيه قولنا هذا الكلام) هذا لا يناسب ما نحن فيه وهو الحكاية

اجمال والثانية تفصيل لها وهذا يقتضي انه اعنده مفسرة ولا محل لها وهو الظاهر \* (تنبيهات) \* (الاول) من الجمل بعد المحكية ما قد يخفى فن ذلك في المحكية بعد القول فحق علينا قول ربنا انالذا نقون والاصل انكم لنا نقون عذابي ثم عدل الى التسكيم لانهم تسكّموا بذلك عن أنفسهم كما قال ألم ترأني يوم جوسو يقة \* بكيت فنادتني هنيد قاليا والاصل مالك ومنه في المحكية بعد ما فيه معنى القول أم لكم كتاب فيه تدرسون ان لكم فيه لماتكم ون أي تدرسون فيه هذا اللفظ أو تدرسون فيه قولنا هذا الكلام



وذلك اما على أن يكونوا خوطبوا بذلك في الكتاب على زعمهم أو الاصل أن لهم لما يخبرون ٦٩ ثم عدل الى الخطاب عند مواجعتهم وقد قيل

في قوله تعالى يدعون ضرة  
أشرب من نفعه أن يدعوا في  
معنى يقول مثلها في قول عنزة  
يدعون عنتر والراح كلهم  
أشطان بنثر لبان الادهم  
فبين رواه عنتر بالضم على  
النداء وان من مبتدأ ولبس  
المولى خبره وما بينهما جلة  
اسمية صلة وجلة من وخبرها  
محكية بدعوى أي ان الكافر  
يقول ذلك في يوم القيامة وقيل  
من مبتدأ حذف خبره أي  
الهمسه وان ذلك حكاية لما  
يقوله في الدنيا وعلى هذا  
فالاصل يقول الوثن الهمسه  
عبر عن الوثن عن ضرة أقرب  
من نفعه تشييعا على الكافر  
(الثاني) فديقع بعد القول  
ما يحتمل الحكاية وتغديرها  
نحو أن تقول موسى في الدار فلان  
أن تقدر موسى مفعولا أول  
وفي الدار مفعولا ثانيا على اجراء  
القول مجرى الظن وذلك ان  
تقدرهما مبتدأ وخبر على  
الحكاية كما في قوله تعالى أم  
تقولون ان ابراهيم واسماعيل  
واسحق الاية ألا ترى ان  
القول قد استوفى شروط  
اجرائه مجرى الظن ومع هذا  
جاء بالجملة بعده محكية  
(الثالث) فديقع بعد القول  
جملة محكية ولا عمل للقول فيها  
وذلك نحو أول قولى انى أجد  
الله اذا كسرت ان لان المعنى  
أول قولى هذا اللفظ للجملة  
خبر لا مفعول خلافا لابي على  
معدله معنى لان أول قولى

بعد ما فيه معنى القول لانه على هذا محكية بقول مقدر الا ان ير يدعوه محكية به - بما فيه معناه ولو بقول مقدر  
فقد قيل وقد يقال لا داعي لذلك بل التقدير الاول مبني على قول الكوفيين والثاني على قول البصريين من ان  
المحكية بعد ما يراد بالقول اذالم يكن معه حرف التفسير هل العامل فيه الفعل المتقدم أو قول مقدر وقوله أو  
الاصل ان لهم الخ أى ان حق المنزل في الكتاب ان لهم بالغيبة ثم لما واجههم قال انكم الخ ألا ترى انك اذا  
كتبت ورقة فيها فرضت لز يدعوه فاذا كتبه قلت له كتبت ورقة فيها فرضت لك عشرة (قوله وذلك) أى  
ما ذكر من الحكاية على الوجهين ويحتمل أنه بيان للوجه الاول الذي يناسب ما نحن فيه (قوله اما على أن  
يكونوا خوطبوا بذلك) أى بقوله ان لكم فيه لما يخبرون (قوله أو الاصل الخ) أى واما على أن لا يراعى  
خطابهم على ما يزعمون بل روى ان أصل الكلام غيبة أى أم لهم الخ ثم عدل للخطاب عند مواجعتهم وحاصله  
ان جملة ان لكم فيه لما يخبرون محكية بعد ما فيه معنى القول سواء روى ما يزعمونه من انهم خوطبوا في كتابهم  
أو لم يراع ما يزعمونه من الخطاب بل روى ان أصل الكلام غيبة (قوله في معنى يقول) أى وقيل بمعنى يزعم  
فيه مدعى المفعولين وتكون اللام معلاقة عن العمل في المفعولين (قوله في معنى يقول) أى فبدعوى بمعنى يقول  
أى يقول هذا اللفظ (قوله عنتر) هو منادى مرخم على لغة من لا ينتظر وأما من رواه بالفتح فمحتمل أنه  
منادى على لغة من ينتظر ويحتمل ان عنتر مفعول يدعون ولا شاهد فيه (قوله أشطان) جمع شطن وهو  
الخليل (قوله لبان) بفتح اللام هو الصدر (قوله وان من مبتدأ) أى وهى واقعة على الصنم (قوله أى الهمه)  
الاصل اضافته لصغير المتكلم لكن المصنف استبشع التصريح به (قوله فالاصل) أى ان الكافر في الدنيا  
يقول الوثن الهمسى به يعتقد ذلك (قوله عن ضرة) أى الضرة المسبب عنه وافعل على غير بابيه فلا ينافى ما لا يضره  
لان معناه ما لا يؤثر في الضر (قوله الثاني) أى من التنبيهات وكذا يقال فيما بعده من الثالث والرابع (قوله  
كفى قوله تعالى أم تقولون الخ) تنظير في قوله ولك ان تقدرها فالأية يتعين فيها الحكاية (قوله استوفى  
شروط) أى على قراءة تقولون بالتاء وشروطه أن يكون مضارع مبتدأ بالخطاب وسبقه استفهام وهل القول  
الحق بالظن معناه خصوص الظن أو الاعتقاد مطلقا أو علما قولان (قوله ومع هذا جىء بالجملة بعده  
محكية) أى بدليل كسر ان لان الشروط انما اتمت لجواز اجراء القول مجرى الظن لا لوجوب ذلك وقد  
ألغز الانح الفاضل الشيخ أحمد السجاعي

أهم الحاذق الذي حاز فهمها \* في علوم كالشمس نورا أضاء

ما حكمه من بعد قول ولم به \* مله ما الذى يزيل خفاء

وأجاب الانح الفاضل الشيخ محمد الامير

باعر يباعى بنظم كدر \* زاد حسنا نظمه وبهاء

بدعوى الى جسد لربى \* مخبر بالحكى يحلو العماء

قال هذا المحقق ابن هشام \* فى كتاب يعطى اللبيب غناء

(قوله جملة محكية) أى بالقول معنى الحكاية بالقول أن تكون الجملة المذكورة هي المفعول وان لم يكن القول  
عاملا فيها كما هنا فلا شك أن جملة أنى أجد الله هو عين أول المفعول ولا عمل للقول فيها أى ليس في محل نصب  
للقول بل هو خبر عن أول والمبتدأ عين الخبر في المعنى فالذم يستحق لرباط في الجملة (قوله اذا كسرت ان) أى لان  
الكسر دليل على الحكاية بالقول (قوله موجود الخ) أى فالاصل أول قولى انى أجد الله موجود (قوله  
يسمى عنى) أى لان المعنى تام بدونه يجعل الجملة خبرا عن أول (قوله لان أول قولى الخ) حاصله أنه لو قدر  
الخبر ثابت أو موجود لكان الاخبار في المعنى عن الهمزة أو ان لان أول القول باعتبار الحرف الهمزة  
وباعتبار الكلمات ان اى أول حروف هذا القول أو أول كلماته موجود وليس هذا مراد المتكلم بل غرضه

زعم انها في موضع نصب بالقول فبقى المبتدأ بالخبر فقد روى وجود أو ثابت وهذا المقدر يستغنى عنه بل هو

اننى اجد الله باعتبار الكمات ان وباعتبار الحروف الهمزة فيفيد الكلام على تقديره الاخبار بان ذلك الاول ثابت ويقتضى مفهومه ان يشبه الكلام غير ثابت اللهم الا ان يشد أول ٧٠ زائد او البصريون لا يجيزونه وتبع الزخشرى ابا على في التقدير المذكور والصواب خلاف

قولهما فان فحقت فالمنى جد الله بمعنى بأى عبارة كانت (الرابع) قد تقع الجملة بعد القول غير محكية به وهى نوعان محكية بقول آخر محذوف كقوله تعالى فاذا تأمرون بعد قال الملا من قوم فرعون ان هذا الساحر عليه لان قولهم ثم عند قوله من أرضكم ثم التقدير فقال فرعون بدليل قالوا أرجه وأخاه وقول الشاعر قالت له وهو بعيش ضحك لا تكثرى لومى وخلى عنك التقدير قالت له أئذ كركوك لى اذ ألومك فى الاسراف فى الاتفاق لا تكثرى لومى فحذف المحكية بالمدكور وأثبت المحكية بالمدحوف وغير محكية وهى نوعان دالة على المحكية كقولك قال زيد لمرو فى حاتم أيظن حاتم بخيلا فحذف المفعول وهو حاتم بخيل مدلولاً عليه بجملة الانكار التى هى من كلامه من قوله تعالى وايس من ذلك قوله تعالى قال موسى أتقولون للحق لما جاءكم أنسحر هذا وان كان الاصل والله أعلم أتقولون للحق لما جاءكم هذا سحر ثم حذف مقالهم مدلولاً عليها بجملة الانكار لان جملة الانكار هنا محكية بالقول

أن يجز بان أول أقواله جد الله بهذا اللفظ فالصواب ان القول عام يشمل الجد وغيره واخبر بان أول ذلك قولك انى اجد الله أى أول أقواله هذا القول وهو انى اجد الله وعلى هذا فلا حاجة لجبر محذوف بل الخبر انى اجد الله وجب أن يكون جملة لانك أخبرت به عما معناه جملة اه دما ميسى (قوله لا يجيزونه) أى لا يجيزون زيادة أول أى لانهم لا يجيزون زيادة شئ من الاسماء (قوله وتبع الزخشرى) أى فى المفضل (قوله فالمنى جد الله الخ) أى فان وما دخلت عليه، وقول بقدر خبر ولا محكية فالخاصل ان جملة ان خبر كسرت الهمزة او فحقت الا انه على الاول الجملة محكية بالقول دون الثانى (قوله ثم عند قوله من أرضكم) وفى نسخة ثم عند قوله بسحره وهى النسخة المنقولة عن المصنف وهى غير صواب لان آية الاعراف التى تلاها المصنف ليس فيها بسحره وانما هى فى آية الشعراء وليس فيها قال الملا من قوم فرعون وانما فيها قال للملا حوله (قوله فقال فرعون) أى قال فرعون فسادا تأمرون (قوله بدليل الخ) أى لان قوله قالوا أرجه أى أنزله وانما جواب لفرعون حين قال لهم ماذا تأمرون (قوله وهو بعيش الخ) حال من ضميره (قوله فحذف المحكية) وهى قوله انك كركوك لى وقوله واثبت المحكية وهى قوله لا تكثرى لانهم امقوله للمحذوف اعنى قولك (قوله فحذف) أى المتكلم ولو قال فحذفت أى بامتنك القول أى مقول زيد لكان ان نسب بقوله أولا كقولك وبقوله بعد التى هى من كلامك وقوله دونه أى دون زيد (قوله وغير محكية) عطف على قوله محكية بقول آخر محذوف (قوله كقولك يا أيها المتكلم حاكمه بال زيد اعمر وقال زيد لعمر وفى شأن حاتم ايظن حاتم بخيلا فيظن بالياء وضميره راجع لزيد وهو انكار من المتكلم على زيد وفى نسخة أنظن بالتاء خطا لزيد اذا كان حاضرا بالجلس ولتزيد لا (قوله فحذف المفعول) أى مفعول قال زيد وقوله من كلامك أى ايها المتكلم (قوله وليس من ذلك) أى من وقوع الجملة بعد القول القول غير محكية لانها دالة على المحكية (قوله حذف مقالهم) أى وهى هذا سحر وقوله مدلولاً عليها بجملة الانكار وهى أسحره هذا (قوله لان جملة الانكار هنا محكية) أى فاسبق الجملة الواقعة بعد القول الدالة على المحكى غير محكية اصلا وهى محكية لقول آخر وان لم تكن محكية للقول الدالة على محكيه (قوله بالقول الاول) أى وهو قال موسى فقال موسى جاتان الاولى أتقولون للحق لما جاءكم هذا سحر والجملة الثانية أسحره هذا (قوله بالقول الثانى) وهو أتقولون (قوله وغير دالة عليه) أى على المحكى (قوله وغير دالة عليه) عطف على قوله دالة على المحكية (قوله ان العزة لله الخ) أى بجملة ان العزة ليست مقولا لهم ولا دالة على المفعول (قوله قد يوصل بالمحكية غير محكى الخ) أى كقولك قال صلى الله عليه وسلم كن فى الدنيا كأنك غريب أو غارسيل وإذا أصبحت فلا تنتظر المساء وإذا أمست فلا تنتظر الصباح فان قولك وإذا أصبحت الخ غير محكى لانه ليس مقولا للنبي صلى الله عليه وسلم بل من كلام ابن عمر (قوله غير محكى) أى كلام غير محكى (قوله مدرجا) أى وهو ان يأتى المحدث فى المتن بكلام من عنده فيوهم انه ليس من عنده بل من الحديث وهذا نوع من الادراج وهناك نوع آخر له وهو ان يذكر حديثين بسند واحد على انهما حديث واحد ويحذف سند الثانى والفرض ان لكل سند فى الواقع وهذا النوع حرام عند عدم بيان الادراج واما اذا كان يريد كلمة فى المتن لكن هناك ما يدل على انها ليست منه فلا حرمه بل جائز وقد وقع فى البخارى (قوله بعد حكاية قولها) أى قول بلقيس وهوان المسالك اذا دخلوا قرية افسدوها وجعلوا أعزة اهلها اذلة فقال الله مصداقها وكذلك يفعلون وقيل ان قوله وكذلك يفعلون من جملة كلامها ارادت وهذه عادتهم

الاول وان لم تكن محكية بالقول الثانى وغير دالة عليه نحو ولا يجز لك قولهم ان العزة لله جميعا وقد مر البحث فيها المستمرة (الخامس) قد يوصل بالمحكية غير محكى وهو الذى يسميه المحدثون مدرجا ومنه وكذلك يفعلون بعد حكاية قولها وهذه الجملة ونحوها مستأنفا لا يقدر لها قول (الباب الثانى) من الابواب التى تقع فيها الجملة مفعولا باب ظن وأعلم فانها تقع مفعولا ثانيا لظن وثالثا لعلم

وذلك لأن أصلها الخبر ووقوعه جملة سائغ كما مر وقد اجتمع وقوع خبري كان وان والثاني من مفعولي باب ظن جملة في قول أبي ذؤيب  
فان ترعيني كنت أجهل فيكم \* فاني شريت الخلم بعدك بالجهل (الباب الثالث) ٧١ باب التعليق وذلك غير مختص بباب ظن بل هو

جائز في كل فعل قلبي ولهذا  
انقسمت هذه الجملة الى ثلاثة  
أقسام (أحدها) أن تكون  
في موضع مفعول مقيد بالجار  
نحو أولم يتفكر وأما باصاحبهم  
من جنة فليتنظر أيها أركى  
طعما يسألون أيان يوم الدين  
لانه يقال فكرت فيه وسألت  
عنه ونظرت فيه ولاكن  
علقت هنا بالاستفهام عن  
الوصول في اللفظ الى المفعول  
وهي من حيث المعنى طالبة  
له على معنى ذلك الحرف  
وزعم ابن عصفور انه لا يعلق  
فعل غير علم وظن حتى يضمن  
معناها وعلى هذا فتكون  
هذه الجملة سادة مسددة  
المفعولين واختلاف في قوله  
تعالى اذ يلقون أقلامهم أيهم  
يكفل مرهم فقبل التقدير  
ينظرون أيهم يكفل مرهم  
وقيل يتعرفون وقيل يقولون  
فالجملة على التقدير الاول  
مما نحن فيه وعلى الثاني في  
موضع المفعول به المسرح  
أي غير مقيد بالجار وعلى  
الثالث ليست من باب التعليق  
البنية (والثاني) أن تكون  
في موضع المفعول المسرح نحو  
عرفت من أولك وذلك لانك  
تقول عرفت زيدا وكذا علمت  
من أولك اذا أردت علم بمعنى  
عرف ومنه قول بعضهم اما  
تري أي برق ههنا لان رأي

المستمرة الثابتة التي لا تتغير لانها كانت في بيت الملك القديم فسمعت نحو ذلك ورأت (قوله وذلك) أي  
وبيان صحة وقوعها مفعولا لان أصلها الخبر أي والخبر يقع جملة فقوله ووقوعه أي الخبر من تنمة العلة (قوله  
لان أصلها) أي المفعول الثاني لظن والثالث لعلم (قوله أجهل) فعل مضارع وهذه الجملة خبر كان  
وجملة كان وخبرها واسمها مفعول ثان لترجم والاول الياء وقوله فاني شريت الياء اسم ان وقوله شريت أي  
اشتريت هذه الجملة خبر ان (قوله باب التعليق) أي فكل جملة علق الفعل عن العمل في لفظها المعلق فهي  
في محل نصب على المفعولية (قوله فعل قلبي) أي كل فعل دل على معنى فاعلم بالقلب كعلم وتفكر ونظر وعرف  
وقوله ولهذا أي ولاجل كون التعليق فيه جائز في كل فعل قلبي (قوله هذه الجملة) أي التي علق الفعل عن  
العمل فيها (قوله في موضع مفعول مقيد بالخ) يعني ان الجملة حلت محل الجار والمجرور فن ثم كل معنى  
الجار ملاحظا فيها كما سبق ولا يلاحظ ان الأصل كان جاردا خلا عليها حتى يرد قول الدماميني يستلزم  
النصب بنزع الخافض وهو سماعي لا يخرج عليه هذا التركيب السائغ أو حذف حرف الجر وبقاء عمله  
وهو أشد واختار تقدير العلم أي يسألون ليعلموا أيان يوم الدين الخ (قوله بالجار) أي ينعدى اليه الفعل  
بواسطة الجار ومعلوم أن المفعول بواسطة الجار في محل نصب فتكون الجملة في محل نصب (قوله باصاحبهم)  
مانافية وبصاحبهم خبر مقدم ومن جنة مبتدأ مؤخر والجملة في محل نصب معمول ليتفكر وعلى معنى في أي  
أولم يتفكر وفي عدم جنة صاحبهم (قوله أيها أركى الخ) أيها مبتدأ وأركى خبر وطعما مائيز والجملة  
في محل نصب معمول لينظر على معنى في أي فليتنظر في جواب هذا الاستفهام (قوله لانه يقال) علة لقوله  
مقيد بالجار (قوله وليكن علقت) أي تلك الافعال والتعليق منع العامل عن العمل في اللفظ بواسطة الاداة  
وهذا ظاهر في قوله تعالى أيان يوم الدين وفي قوله أيها أركى وأما قوله باصاحبكم فالظاهر أن مانافية  
لا استفهامية وحيث نفي كلامه اكفاء والأصل بالاستفهام أو بما النافية (قوله وهي) أي تلك الافعال  
(قوله طالبة) أي لذلك المفعول (قوله غيره لم وطن الخ) أي وحيث نفي فالافعال الثلاثة في الآيات  
السابقة مضمنة معنى علم (قوله وعلى هذا) أي ما زعمه ابن عصفور وسيأتي رده بأن باب التضمن غير مقيس  
(قوله سادة مسددة المفعولين) أي لان الشيء حل على ما تضمنه (قوله واختلاف في قوله تعالى) أي واختلاف  
في العامل في أي من قوله تعالى (قوله فقبل التقدير الخ) أي فجملة أيهم يكفل معموله المحذوف فيتمدى الى  
مفعول بالجار فهي مما نحن فيه (قوله وقيل يقولون) وعلى هذا فهو حكاية بالمعنى لانهم يقولون أيان يكفل  
الخ (قوله المسرح) كأنه شبه بالذات غير المقيدة (قوله والثاني) أي من الاقسام وقوله المسرح أي المطلق  
الغير المقيد (قوله وذلك) أي وبيان كون الجملة هنا في موضع المفعول المسرح (قوله بمعنى عرف) أي  
امالو كانت بمعنى علم اليقينية فالجملة سادة مسددة المفعولين (قوله ومنه) أي ومن وقوع الجملة في موضع  
المفعول المسرح (قوله الاسمع المعلقة) أي المرتبطة باسم عين أي المقيدة به (قوله وقيل الى واحد) هذا  
هو التحقيق فاصل سمعت زيدا يقرأ سمعت قراءة زيد فلما حذف المضاف جيء بالجملة الحالية مبينة للمحذوف  
ولا يجوز حذف هذه الحال قال السعدوي يجوز جعل الجملة مؤولة بمصدر بدل اشتمال وفيه انه يلزم عليه  
حذف ان الناصبة ورفع الفعل أو سبك المصدر من غير سابق في غير الابواب المعروفة وهو غير مقيس عند  
الحققين اه دماميني لكن الذي ذكره الناصر اللاعن ان من ذهب المغاربة ان حذف ان المصدرية مع رفع  
الفعل جائز لاشذوذ فيه بخلاف بقاء النصب بعد حذف ان وحيث كان كذلك فلا بد ان يختار (قوله فان  
علقت) أي تلك السكامة وهي سمع (قوله وليس من الباب) أي باب التعليق الذي تكون فيه الجملة في

البصرية وسائر أفعال الحواس انما تنعدى لواحد بلا خلاف الاسمع المعلقة باسم عين نحو سمعت زيدا يقرأ أو قبل متعدية لاثنتين ثانيهما الجملة  
وقيل الى واحد والجملة حال فان علقت بسموع فتعدية لواحد اتفاقا نحو يوم يسمعون الصيحة وليس من الباب ثم لنزاع من كل شيعة أيهم أشد

خلاف اليونان لان نزع ليس بفعل قاي بل ٧٢ أى موصولة لاستفهامية وهى المفعول وضعتها بناء لا اعراب واشد خبر له ومحدوفا والجملة

صلة (والثالث) أن تكون  
في موضع المفعولين نحو  
ولتعلن أيضا أشد هذا بالعلم  
أى الحزبين احصى ومنه  
وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب  
يتقلبون لأن ايا مفعول  
مطلق ليعلمون لا مفعول به  
ليعلم لان الاستفهام لا يعمل  
فيه ما قبله ومجموع الجملة  
الفعلية في محل نصب بفعل  
العلم ومما يوهون في انشاده  
واعرابه ستعلم ليلي اى دين  
تد اينت  
وأى غريم للتقاضى غريمها  
والصواب فيه نصب اى  
الاولى على حد اتصالها في  
اى منقلب لانهم مفعول به  
لامفعول مطلق ورفع اى  
الثانية مبتدأ وما بعدها الخبر  
والعلم معلق عن الجملتين  
المتعاطفتين الفعلية والاسمية  
واختلاف في نحو عرفت  
زيدا من هو فصيل جملة  
الاستفهام حال ورد بان  
الجملة الانشائية لا تكون  
حالا وقيل مفعول ثان على  
تضمن عرف معنى علم ورد  
بان التضمن لا ينقاس وهذا  
التركيب مقبس وقيل بدل  
من المنصوب ثم اختلاف فقيل  
بدل اشتمال وقيل بدل كل  
والاصل عرفت شان زيد  
وعلى القول بان عرفت بمعنى  
علم فهل يقال ان الفعل معلق  
أم لا قال جماعة من المغاربة  
اذا قلت علمت زيد الابوه قائم

موضع المفعول المسرح أو المقيّد (قوله خلاف اليونان) أى القائل انه من باب التعليق بناء على ان التعليق  
عنده لا يختص بأفعال القلوب فأى اسم استفهام مبتدأ وأشد خبر والجملة في محل نصب وأى استفهامية معلقة  
(قوله بل اى موصولة) هذا تقرر بل مذهب الجمهور ولا ردفه على يونس فلو قال لان نزع ليس بفعل قاي  
وأى ليست استفهامية ويكون الرد بقوله ولنا ليست الخ كان أولى والا فلهذه العلة التى ذكرها لاند على يونس  
لان مذهب ان التعليق ليس خاصا بأفعال القلوب (قوله والثالث) اى من اقسام الجملة الواقعة مفعولا  
في باب التعليق (قوله ولتعلن) الا لام موصولة للتقسيم والفعل بعدها مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالى  
الامثال والواو المحذوفة فاعل وجلة أيضا أشد في محل نصب سدت مسد مفعول يعلم وأى مبتدأ وأشد خبر (قوله  
أى الحزبين احصى) أى مبتدأ واحصى خبر وجلة أى الحزبين احصى في محل نصب سدت مسد مفعول  
تعلم (قوله ظلموا) صلة الذين الواقعة فاعلا وقوله اى مفعول مطلق ومنقلب بمعنى انقلاب مضاف لأى  
وجلة يتقلبون معلقة اى يتقلبون اى انقلاب (قوله لان ايا مفعول مطلق) علم المحذوف اى وانما كانت  
الجملة في هذه الالة في موضع المفعولين لافى موضع المفعول الثانى فقط وأى مفعول أول لان ايا الخ (قوله  
لا يعمل فيه ما قبله) اى لان له الصدارة (قوله بفعل العلم) أى سادة مسد مفعوليه (قوله ومما يوهون)  
هو كى غلطون وزناومعنى وماضيه وهم كغلاط وانما لم تحذف واو المضارع اذ ليس أصل عينه الكسر بخلاف  
يهب وانما فتحت الهاء في يهب لكونها حرف خلق (قوله في انشاده) اى برفع اى الاولى وقوله واعرابه اى  
حيث جعل اى مبتدأ والجملة معلقة وعطف اعرابه عطف مسبب على سبب (قوله والصواب فيه نصب اى  
الاولى) اى لان رفعها على انها مبتدأ فیه قطع العامل عن العمل بعد تنهيه له وذلك لانه لما اتى بتد اينت من  
غير ضمير مفعوله كان ذلك تنهيه لعملة اى ورفعها فطاع له عن العمل فيها (قوله لانها مفعول) اى لان  
اى مضافة لدين وهو ما يكون بالذمة فليست مضافة لمصدر بخلاف اى منقلب فأى مضافة لمصدر لان منقلب بمعنى  
انقلاب فلذا كانت مفعولا مطلقا لان تقول ان الدين بمعنى الدين مصدر الخذف منه الزائد فتكون  
أى مضافة لمصدر فهى مفعول مطلق (قوله ورفع) عطف على نصب ولا دخل لاي الثانية في الوهم (قوله  
وما بعدها) اى وهو غريمها (قوله معلق من الجملتين) اى بالاستفهام فيهما (قوله لا ينقاس) اى بل  
هو سماعى والمراد بالتضمن الذى لا ينقاس النحوى وأما البى فى على القول بمغايرته له فهو حذف للدليل بنقاس  
واعل القول بعدم قياس النحوى مع ان بعضهم يجعله مجازا وهو يكفيه سماع النوع أنه يزيد بالخلق في  
العمل والتعبية وقيل انه حقيقة لما خرج غير معناه وقيل انه جمع بينهما وقد اشبهته ان اشرب السكامة معنى  
أخرى مع انه قد يتحد المعنى نحو احسن بي أى اطف بي فالاولى ان يقال فيه انه الخاق مادة باخرى لاتحاد المعنى  
أو تناسبه (قوله ثم اختلاف) اى ثم اخبرك بان القائلين بانها بدل اختلفوا الخ (قوله بدل اشتمال) اى لان  
من يسألهم عن الشخصات وزيد مشتمل عليها كانه قيل عرفت زيد اشخصاته (قوله والاصل عرفت  
شان زيد) الاضافة للعهد والا كان بدل بعض وهذا راجع لبدل الكل وامابدل الاشتمال فلا يحتاج  
لتندير ومن يسألهم عن الشخصات وهى شان من شؤنه فصح كونه بدل كل وقد يقال معنى عرفت زيد ان  
هو عرفت زيد اجواب من هو وجواب من هو التاجر او ابن عمروا ونحو ذلك وهو نفس زيد فتعين حيثئذ  
بدلية الشكل بدون حذف ولا يظهر غير هذا اصلا (قوله فهل يقال ان الفعل معلق) اى وان تلك الجملة في  
موضع المفعول به المسرح (قوله علمت زيد الابوه قائم) اى او قلت ما مائل هذا التركيب من كل جملة  
اقتربت بمعنى واقعة بعد المفعول الاول فدخل عرفت زيد من هو على القول بان عرف بمعنى علم (قوله فاعلم  
معلق عن الجملة) اى عن العمل في لفظ الجملة (قوله وخالف في ذلك بعضهم) اى وهو الحق وحاصله ان بعضهم  
يقول الجملة اذا اقترنت بمعلق وزعت بعد المفعول الاول لا يكون العامل معلقا عنها لان الجملة في مثل هذا

اوما أبوه قائم فالعامل معلق عن الجملة وهو عامل في جعلها النصب على انها مفعول ثان وخالف في ذلك بعضهم لان الجملة تكون

حكمه في مثل هذا ان تكون في موضع نصب وأن لا يؤثر العامل في لفظها وان لم يوجد معلق وذلك نحو علمت زيدا أبوه قائم واضطرب في ذلك كلام الزخشي فقال في قوله تعالى ليبلوكم أيكم أحسن عملا في سورة هود انما جاز تعليق فعل ٧٣ البلوى لما في الاختبار من معنى العلم لانه

طريق اليه فهو ملابس له كما تقول انظر ايهم أحسن وجهها واستمع ايهم أحسن صوتا لان النظر والاستماع من طرق العلم انتهى ولم أقف على تعليق النظر البصري والاستماع الامن جهته وقال في تفسير الآية في سورة الملك ولا يسمى هذا تعليقا وانما التعليق أن يوقع بعد العامل ما سدد منصوب به جميعا كعلمت ايهم عمر وألا ترى أنه لا يفتقر الى الحال بعد تقدم أحد المنصوبين بين مجي عماله الصدر وغيره ولو كان تعليقا لافترقا كما افترقا في علمت زيدا منطلقا وعلمت أزيد منطلق \* (تنبيه) \* فائدة الحكم على محل الجملة في التعليق بالنصب ظهور ذلك في التابع فتقول عرفت من زيد وغير ذلك من أموره واستدل ابن عصفور بقول كثير

وما كنت أدري قبل عزة مالكا

ولا موجعات القلب حتى تولت بنصب موجعات ولك ان تدعي ان البكاء مفعول وان ما زائدة وان الاصل ولا أدري موجعات فيكون من عطف الجمل اوان الواو للعالم وموجعات اسم لاى وما

تكون في محل نصب مفعولا ثانيا ولا يؤثر العامل في لفظها وان لم يوجد معلق واذا كان العامل لا يؤثر في لفظها عند عدم المعلق فلا يقال ان العامل معلق عنها عند وجود المعلق (قوله أن تكون في موضع نصب) أي على انهما مفعول ثان (قوله علمت زيدا أبوه قائم) أي بجملة أبوه قائم لم يعمل العامل في لفظها ولم يوجد معلق (قوله واضطرب) أي اختلف رأيه فثارة جعلها معلقة وثارة لا (قوله ليبلوكم أيكم) السكاف مفعول أول وجملة أيكم أحسن معلقة (قوله لما في الاختبار) بالباء الموحدة أي الذي هو البلوى (قوله طريق اليه) أي فيكون من جملة الفعل الثاني (قوله ايهم أحسن) فانظر يتعدى لمفعول متبدي بحرف الجر فجملة ايهم أحسن في محل نصب مفعول لانظر والنظر هنا بالبصر لانه بمعنى العلم وكذا يقال فيما بعده فقوله كما تقول الخ تنظير في كون التعليق يثنائي في الفعل المؤدى للعلم وان لم يكن أصل الفعل يتعدى لمفعولين (قوله ولم أقف الخ) ذكر الرضى أن افعال الحواس تعلق لانها طرق للعلم ولم ينقل كتاب الرضى للقاهرة الا بعد موت المصنف كما ذكره عبد القاهر البغدادي في شرح شواهد على السكاكية وقد سبق للمصنف نحوه أنفا في امانزي أي رفق ههنا (قوله ولا يسمى هذا) أي وقوع الجملة المقرونة بالمعلق بعد المفعول (قوله أن يوقع بعد العامل) أي بلاصة من غير فصل بالمفعول الاول وقوله ان يوقع الخ هذا الحصر بالنظر لما يتعدى لمفعولين أو بالنظر لتضمين جميع العوامل معنى علم وقد حاول بعضهم التوفيق بين كلاميه بحمل التعليق المثبت على اللغوى (قوله الا ترى أنه لا يفتقر الى الحال) أي حال جزأى الجملة من وقفهما (قوله بعد تقدم احد الخ) كقولك عرفت زيدا أبوه قائم او عرفت زيدا أبوه قائم وقوله الا ترى الخ راجع لقوله ولا يسمى هذا تعليقا أي لعدم افتراق الحال بين مجي عماله الصدر وغيره (قوله ولو كان) هذا اشارة الى قياس استثنائي وخاص له لو كان مجي الجملة المقرونة بالمعلق بعد المفعول تعليقا لافترقا الحال بين مجي عماله الصدر وغيره ولكن الحال لا يفتقر وحينئذ فلا يكون مجي الحال على الوجه المذكور تعليقا (قوله لا افترقا) أي حال جزأى الجملة (قوله كما افترقا الخ) فالاول لا تعليق فيه والثاني فيه معلق وهو الهمة (قوله وغير ذلك) بالنصب عطف على محل الجملة وقوله من أموره أي من أمور زيد (قوله واستدل ابن عصفور) أي على ان محل الجملة التي علق عنها العامل نصب وعلى ظهوره في التابع لها بقول كثير وهو من التابعين وكثير بالتصغير هو أبو صخر بن عبد الرحمن بن أبي جهممة الخراي أحد عشاق العرب المشهورين وانما قيل له كثير من اسماء الاضداد لانه كان شديدا القصر وكان اذا دخل على عبد العزيز بن مروان يقول له طأطأ رأسك انلا يوثقك السقف بمازحه بذلك (قوله عزة) هي بنت جيل بن حفص لقيها في طريق مصر متوجهة لها وجرى بينهما كلام وقدمت مصر ثم بعد ذلك عاد كثير لمصر فوجد الناس منصرفين من جوازنها (قوله ما البكا) ما استغفها مية مبتدأ والبكا خبر والجملة سدت مسد مفعولى أدري وموجعات عطف على محل تلك الجملة (قوله ولك ان تدعي) أي لاجل أن ترد استدلاله بأنه يحتمل غير مدعاه والدليل اذا طرقة الاحتمال سقط به الاستدلال وقوله ان البكاء مفعول أي وحينئذ فلم يكن في البيت تعليق وقوله أو ان الاصل الخ أي وحينئذ فلم يظهر النصب في التابع (قوله أو ان الواو للعالم) أي من التاء في كنت (قوله ورأيت الخ) هذا تايد لما ذكره المصنف في أول التنبيه ولما قاله ابن عصفور غاية الامر انه يعترض على ابن عصفور من حيث الدليل بأنه طرقة الاحتمال (قوله أقول القياس جواز العطف الخ) أي من غير اطلاع على نص مصرخ بذلك الجواز

\* (الجملة الرابعة) \*

(١٠ - دسوقي في) كنت أدري قبل عزة والحال انه لا موجعات للقلب موجودة ما البكا ورأيت بخط الامام هاء الدين بن الخحاس رحمه الله اثبت مدة أقول القياس جواز العطف على محل الجملة المعلق عنها بالنصب ثم رأيت منه منصوصا انتهى ومن نص عليه ابن مالك ولا وجه للتوقف فيه مع قولهم ان المعلق عامل في المحل \* (الجملة الرابعة)

المضاف اليها) \* ومحملها الجر ولا يضاف الى الجملة ٧٤ الاثمانية (احدها) اسماء الزمان ظرفا كانت واسماء نحو والسلام على يوم ولدت

(قوله المضاف اليها) قال الدماميني لا ينبغي عد هذه الجملة لانها في معنى المفرد لان قولك زمن قام زيد في معنى زمن قيام زيد لان المضاف اليه محكوم عليه معنى وانما يحكم على الاسماء فالكلام في الجمل الباقية على جليتها وخرج الدماميني على ذلك اللغز الذي نظمه

أيا علماء الهنداني سائل \* فمنه وان يحق بيق به يظهر السر  
ارى فاعلا بالفعل اعرب لفظه \* يحمر ولا حرف يكون به الجسر  
وليس بمحكي ولا بمجاور \* لدى الخفض والانسان للبحث يضطر  
فهل من جواب عندكم أسقفه \* فمن بحر كم مازال يستخرج الدر  
بحقابه بيت طرفه \* يحقان تعترى نادينا \* من سنام حين هاج الصنبر

الجفان جميع جفنة آنية كالقصعة وتعترى نادينا تأتي مجلسنا والسنام أعلى ظهر الجبل والصنبر بكسر الصاد  
وفتح النون المشددة وكسر الموحدة وسكون الراء فاعل هاج ففتح الرفع لكنه حره نظرا الى ان الفعل وهو هاج  
لكونه مضافا اليه في قوة مرد مضاف لمابعده ثم نقل حره لما قبله وسكن آخره للروى والاصل حين هيجان  
الصنبر وهو البرد الشديد وقوله بالفعل أى في صورة اللفظ وهو احتراز عن المصدر فجر فاعله معهود ونحو ولولا  
دفع الله الناس (قوله اسماء الزمان) أى فهم تضاف للجملة لكن بعضها وجوبها وهو اذا واذا وما عداها  
جوازا (قوله ظرفا) أى اسماء منصوبة على الظرفية أى مضممة معنى في وقوله أو أسماء أى اسماء زمان  
غير منصوبة على الظرفية (قوله لينذرهم التلاق) يوم مفعول ثان والمفعول الاول محذوف أى لينذرهم يوم  
التلاق والكلام في يوم الثاني (قوله الا ترى الخ) تعليل لما ذكره من ان اسماء الزمان تضاف للجملة مطلقا سواء  
كانت ظرفا أو غير ظرف (قوله ومفعول ثان في الثانية) أى انذر الناس يوم ياتيهم الخ أى انذرهم  
ونحوهم الا ان من ذلك اليوم وليس المراد خوفهم في ذلك اليوم حتى يكون ظرفا (قوله أن يكون ظرفا  
ليخفي) وعلى هذا فالوقف على التلاق أى لينذرهم ذلك اليوم لا يخفى على الله منهم شيء يوم هم بارزون (قوله  
واذا عند الجمهور) أخذنا من قولهم خافضة لشرطها منصوبة بجوابها وهذا القول هو التحقيق خلافا لما  
صححه المصنف سابقا من انها معمولة لشرطها (قوله المبهم) أى تكمين وزمن ووقت ونحوها (قوله في  
اختصاصه بالجمال الفعلية) أى وان كانت اضافة اذا اليها واجبة وضافة اسم الزمان لها جائزة ويجوز عدم  
اضافته لها بان يضاف لمفرد أو يقطع عن الاضافة أساسا أو أضافته جملة غير فعلية فلا (قوله الى الجملتين)  
أى لان اذ تضاف لهما قال تعالى واذا تكبرك الذين كفروا وقال الشاعر \* اذهم قريش واذهما مثلهم بشر \*  
(قوله اختصاص المستقبل) أى الزمن المبهم المستقبل (قوله بقوله تعالى يوم هم بارزون) أى فان اليوم  
هناهم مستقبل وقد أضيف للجملة الاسمية (قوله وبقول الشاعر) أى سواد بن قارب (قوله يوم لا ذو  
شفاعه) أى فذو اسم لا النافية للوحدة وقوله بمن أى نافع خبرها والجملة في محل جر باضافة يوم اليه ولا شك  
ان اليوم مبهم ومستقبل ومع ذلك أضيف للجملة الاسمية (قوله فتبلا) بالقاء والتاء وهو الخيط الأبيض  
الذي يكون في فؤاد البلعة أى يوم لا صاحب شفاعه مغنيا قدر فتبيل (قوله عن سواد بن قارب) هو جحاني  
جليل كان له اجتماع ببعض الجن فاجبر بهت النبي صلى الله عليه وسلم (قوله على اذا اذا كان ظرفا الخ)  
حاصل هذا الجواب ان قول سيبويه ان الزمن المبهم اذا كان مستقبلا يختص بالفعلية مشروط بما اذا كان  
الزمن المبهم ظرفا في الآية ليس ظرفا بل لا وهذا جواب عن الاحتمال الاول في الآية لا على الاحتمال  
الثاني من كونه ظرفا (قوله ولا يتأتى هذا الجواب في البيت) أى لان المعنى كن لي شفيعا في ذلك اليوم  
فهو ظرف قطعاً قال الدماميني يمكن تخرج البيت باضمار يكون وزيادته اليه في خبرها أى يوم لا يكون  
ذو شفاعة مغنيا وحينئذ يوم قد أضيف للجملة الفعلية (قوله على حد ونفخ في الصور) أى فقد عبر عن

ونحو وانذر الناس يوم ياتيهم العذاب ونحو لينذر يوم التلاق يوم هم بارزون ونحو هذا يوم لا ينطقون الا ترى ان اليوم ظرف في الاولى ومفعول ثان في الثانية وبديل منه في الثالثة وخبر في الرابعة ويمكن في الثالثة أن يكون ظرفا ليخفي من قوله تعالى لا يخفى على الله منهم شيء ومن اسماء الزمان ثلاثة اضافتها الى الجملة واجبة \* اذ باتفاق واذا عند الجمهور ولما عندهم قال سيبويه ان اسم الزمان المبهم ان كان مستقبلا فهو كذا في اختصاصه بالجمال الفعلية وان كان ماضيا فهو كذا في الاضافة الى الجملتين فنقول آتيسك زمن يقدم الحاج ولا يجوز زمن الحاج قادم وتقول آتيسك زمن قدم الحاج وزمن الحاج قادم ورد عليه دعوى اختصاص المستقبل بالفعلية بقوله تعالى يوم هم بارزون وبقول الشاعر  
وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعه بمن فتبلا عن سواد بن قارب وأجاب ابن عصفور عن الآية بأنه انما يشترط جل الزمان المستقبل على اذا اذا كان ظرفا وهي في الآية بديل من المفعول به لا ظرف ولا يتأتى هذا الجواب في البيت والجواب الشامل له ما ان

يوم القيامة لما كان محققا في الوقوع جعل كلما ضي في فعل على اذا على حد ونفخ في الصور

\* الثاني حيث وتخص بذلك عن سائر أسماء المكان واصنافها الى الجملة لازمة ولا يشترط ٧٥ لذلك كونها ظرفا وزعم المهدوي شارح

الدرية وليس بالمهدوي  
المفسر المقرى أن حيث في  
قوله \* تمت راح في الملبين الى  
حيث تحجب المازمان ومنى  
لما خرجت عن الظرفية  
بدخول الى عالمها خرجت عن  
الاضافة الى الجمل وصارت  
الجملة بعدها مضافة لها وتكاف  
تقدير رابط لها وهو فيه  
وليس بشئ لما قدمنا في أسماء  
الزمان \* الثالث آية بمعنى  
علامة فانها تضاف جوارزا  
الى الجملة الفعلية المنصرف  
فعلها مثبتا ومنفصلا كقوله  
بآية يقدمون الخيل شعنا  
وقوله

بآية ما كانوا عافا ولا جزلا  
هذا قول سيوييه وزعم  
أبو الفتح أنها انما تضاف الى  
المفرد نحو آية ملكه أن  
يأتكم التائبون وقال الاصل  
بآية ما يقدمون أى بآية  
اقدامكم كقوله

بآية ما يحبون الطعام  
انتهى وفيه حذف موصول  
حرفي غير أن وبقاء صلته ثم  
هو غير متأت في قوله \* بآية  
ما كانوا عافا ولا جزلا \* الرابع  
ذو في قولهم اذهب بذى سلم  
والباء في ذلك ظرفية وذى  
صفة لزمن محذوف ثم قال  
الاكثر ونهى بمعنى صاحب  
فالوصوف نكرة أى اذهب  
في وقت صاحب سلامة أى في  
وقت هو مظنة السلامة وقيل  
بمعنى الذى فالوصوف معرفة

الفتح الاستعانة بالفاعل الماضى لتحقيق وقوعه (قوله الثانى) أى من الاسماء الثمانية التى تضاف للجملة  
(قوله وتخص بذلك) أى باضافتها للجملة عن سائر أسماء المكان اذ هي انما تضاف لمفرد (قوله كونها  
ظرفا) أى بل هي مضافة للجملة ولو خرجت عن الظرفية (قوله وزعم المهدوي) نسبة لاهدية قريبة من  
بلاد المغرب نسبة على غير قياس والقياس المهدوي (قوله شارح الدرية) قصيدة لابن دريد مقصورة اقصر  
أو آخر بيتها (قوله تمت) أصلها ثم العاطفة لحقتها التاء ثانياً نيت الكلمة واذا دخلت عليها التاء اخذت  
بعطف الجمل (قوله في الملبين) أى الذين يقولون لبيك (قوله تحجب) أى أقام وقوله المازمان اسم محل  
ضيق بين مزدلفة وعرفة فالمعنى ثم راح الرجل مع الملبين الى مكان موصوف بأنه حل فيه هذان المكانان وهما  
المازمان ومنى فالمكان الموصوف كبير تحته افراد من الامكنة من جملة ذلك المازمان ومنى وقوله المازمان فاعل  
تحجبى (قوله بدخول الى عالمها) أى ومن المعلوم ان اسم الزمان أو المكان اذا جريه من خرج عن الظرفية  
(قوله لما قدمنا في أسماء الزمان) أى وهو ان ما بعدهما من الجمل في محل جر سواء كانت تلك الاسماء ظرفا  
أو خارجة عن الظرفية في قياس حيث على ما سبق بجامع اسمية الظرف في كل هذا مراده ورد بانه لا يلزم من  
كون الاولى تكون مضافة للجملة سواء كانت ظرفا أو أسماء أن تكون أسماء المكان كذلك الا ترى ان  
أسماء الزمان كلها تضاف للجملة ولا يضاف من أسماء المكان للجملة الا حيث فاضاقتها للجملة خلاف الاصل  
فلولزم جريان الحكم الذى في أسماء الزمان في أسماء المكان لكانت أسماء المكان كلها مضافة للجملة  
تأمل (قوله بآية يقدمون الخ) تمامه \* كأن على سنانكها مدا \* وقوله

ألا من مبلغ عنى تمينا \* بآية ما يحبون الطعام  
وهذا هو الذى نعيم لانهم عرفوا بحب الطعام ويقال لهم أسرى الدخان أى بعلامة ما يحبون الطعام وبعلامة  
يقدمون والسنانك جمع سنبك بضم أوله وثالثه مقدم الحافر شبه ما يتصبب من عرفها ودمعها من الجهد والتعب  
بالدام (قوله بآية ما كانوا عافا الخ) أى لان ما هنالك لا مصدرية والالزم العطف على مثبت وهو غير  
جائز فهناك اذ يادى في الاعتراض وقد يقال انه يتأتى ذلك فيه بأن تجعل ما مصدرية والحرف النافى مقدر بعد  
كانوا قبل ضعافا أى بعلامة كونهم لا ضعافا قاله الدمامي وهو بعيد لان النافية انما تحذف اذا كانت  
داخلية على مضارع جواب القسم (قوله بآية ما كانوا الخ) صدره \* الكنى الى قولى السلام رسالة \* ألا  
يليك باغ أى باغ عنى الى قولى الخ وبعده

ولاسي زى اذا ما تلبسوا \* الى حاجة نوما تحيسة بزلا  
سبق جمع سبق من السوء والذى بكسر الزاى اللباس والهيئة وتلبسوا بمعنى ركبوا وتحيسة صفة لمحذوف أى  
ر واحد محيسة بضم الميم وفتح الحاء المحبة والياء المشددة بالسین المهملة أى مذلة بالركوب والبرزل بضم  
الموحدة وسكون الزاى الحسة جمع بارز قال المصنف وهو جمع غريب (قوله هذا قول سيوييه) المشار له  
كون آية بمعنى علامة تضاف للجملة أو اضافة آية بمعنى علامة للجملة (قوله آية ملكه) آية مضاف  
وملكه مضاف اليه (قوله وقال الاصل الخ) أى وقال مجيبا عن البيتين أى الاصل في البيت ذلك (قوله  
أى بآية اقدامكم) هذا يناسب رواية تقدمون بالتاء والناسب لرواية الياء بآية اقدامهم (قوله كما  
قال) أى ان هذا نظيره فاقية مصدرية ولا شك ان المصدرية مع صلته في قوة المفرد لسبكها مصدر (قوله  
وفيه حذف الخ) هذا اعتراض على أبى الفتح (قوله غير أن) أى وهو غير جائز بخلاف أن فانها تحذف  
وجوباً في الاجوبة الثمانية وبعدها كى وبعدها كى المصدرية (قوله هو مظنة السلامة) أى او مظنة الاكل  
او العلم فيقـدر ذلك بما يناسب المقام كما اذا قلت اذهب بذى تأكل أو تعلم (قوله فلا محل لها) أى وجبتى  
فجعل ذى مضافة للجملة بعدها انما هو على القول الاول من أن ذى بمعنى صاحب فالوصوف بهانكرة (قوله

والجملة صلة فلا محل لها والاصل اذهب في الوقت الذى تسلم فيه ويضعفه ان استعمال ذى موصولة تختص بطي

ولم ينقل اختصاص هذا الاستعمال بهم وأن الغالب علمها في الغنم البناء ولم يسمع هنا إلا الاعراب وأن حذف العائد الجزر وهو الموصول بحرف متعدي معني مشروط بانحداد المتعلق نحو ويشرب مما تشربون والمتعلق هنا مختلف ولأن هذا العائد لم يذكروا في وقت وفي هذا الأخير يضعف قول الاخفش في بياها الناس ان ايام موصولة ٧٦ والناس خبر لحذف والجملة صلة وعائد أي بامن هم الناس على أنه قد حذف العائد حذف فالأزما في نحو ولا سيما

ولم ينقل اختصاص هذا الاستعمال بهم) أي خفيت ذنوبهم أن تكون بمعنى صاحب لا بمعنى الذي كما يقول به أهل طي (قوله ولم يسمع هنا إلا الاعراب) أي ولو كان ذو معنى الذي لوجدت ولو في بعض التراكيب مبنية (قوله متحد المعنى) أي واللفظ في كلامه اكتفاء (قوله ويشرب مما تشربون) أي منه فكل من من الجارة لما والعائد متعلق بيشرب (قوله والمتعلق هنا مختلف) أي لأن الباء الجارة للموصول متعلقة بأذهب والجارة للعائد متعلقة بقوله تسلم (قوله ولأن هذا العائد لم يذكروا) أي فلو كانت ذو موصولة لذكر عائد لها في بعض الاوقات لأن العائد لا يكون واجب الحذف أصلاً (قوله والناس خبر لحذف) أي يضعف بان ذلك العائد لم يصرح به في تركيب أصلاً (قوله على أنه قد حذف العائد) العلاوة هنا بمعنى نعم استدرالك فصديبه الجواب عما يقال أنه قد حذف العائد حذف فالأزما في نحو ولا سيما يوم في رواية الرفع فإنه لم يصرح به في نظائره فحمل الآية على ذلك وحاصل ما أجاب به نعم ورد ذلك لكنه نادر وحديث فلا يحمل القرآن عليه (قوله لمبدأ الغاية) أي لا ابتداء المغيا بالغاية تأمل وحاصله انهم السهم لمبدأ المغيا بالغاية من زمان أو مكان (قوله سالتهمونا) أي من وقت مسالتكم أي ترككم الحرب أي نحن لزمنا الوفاق من ابتداء مسالتكم إلى هذا الوقت وهذا شاهد لا تبين اسم لمبدأ الغاية الزمانية (قوله فهمي مصدر راث الخ) أي وحديث فهمي منصوبة نصب المصادر لأن أصل معناها البطاء فقوله ريث أفضى لبانة معناه أمهل أمهل قضاء لبانة أي حاسبة (قوله رفقا) أي ترفق في السير ترفقا وقوله ريث نصب على المصدرية أي أبطل بقاء قضاء حاسبة فاللبانة بالضم معناها الحاسبة (قوله من العرصات) جمع عرصه وهي العسكرة التي تكون امام الدار (قوله على اضممار أن) أي وأنهم ما يضافان إلا إلى مفرد وحاصل كلامه في الكافية وشرحها أن لدن وريث لا يضافان إلا لمفرد فان وقع بعدهما جملة فانه يقدر قبل الجملة أن لاجل أن تكون تلك الجملة في قوة المفرد وهذا خلاف كلامه في التسمييل وشرحه من أنهم ما يضافان للجمع فقوله والاول أي والقول الاول وهو ما صدر به المصنف (قوله وقد يعذر) أي ابن مالك أي قد سلم له ذلك في ريث لانهم لما كانت ليست زمانا قدر فيها أن بخلاف لدن فلا يقدر فيها أي ان ريث ليست زمانا لما كان غير زمان لا يضاف للجمع فحينئذ يقدر أن بخلاف لدن فانهم لما كانت زمانا والزمان يضاف للجملة لم يقدر أن (قوله وقد يجاب) أي عن لدن أيضا بحيث يقدر فيها أيضا ان (قوله بانهم) أي لدن (قوله لم تخلص) أي فلذا قدر أن (قوله وفي الغرة الخ) هذا موافق لما في الكافية فهو معضد للجواب (قوله من الدشولا) بفتح فسكون جمع شائلة على غير قياس وهي الناقة التي خف لبنها وارتفع ضرعها وقيل التي رفعت ذنبها للافاح وتعامه فالي اتلافها مصدر راثات الناقة اذا تلافها ولدها وروى الجرحى شولا بلاثنتين على أن أصلها المد وفصر للضرورة (قوله ولم يقدر من لدن كانت) أي ولو قدر كانت فقط بدون أن لزم عليه اضافة لدن للجملة وهي لا تضاف لها (قوله قول بالرجال الخ) أي قول القائل بالرجال بصير الكهول والشبان منافاه ضي له جملة ينهض خبر عن قوله وقوله فقول مبتدأ وهو مضاف وجملة بالرجال مضاف اليه واعتبرض بان المقصود منها اللفظا فهمي في قوة المفرد وكذا قوله فائل كيف الخ أي فائل هذا اللفظ فهمي مفرد والجواب ان المراد بالجملة ولو بحسب الظاهر أي ولو كانت في المعنى مفردا كذا اجاب الشنهي اه تقرير شيخنا دردير (قوله بصالج) متعلق بالجملة وكثير من ذلك حتى ملأت وملني عوادي كناية عن طول مرضه وملأت بابه علم

يوم فيمن رفع أي لا مثل الذي هو يوم ولم يسمع في نظائره ذكر العائد ولكنه نادر فلا يحسن الحمل عليه \* والخامس والسادس لدن وريث فانهم ما يضافان جوارا إلى الجملة الفعلية التي فعلها متصرف ويشترط كونه مبتدأ بخلافه مع آية فالما لدن فهمي اسم لمبدأ الغاية زمانية كانت أو مكانية ومن شواهد ما قوله لزمنا لدن سالتهمونا وفاقكم \* فلا يملك منكم للخلاف بنوح وأما ريث فهمي مصدر راث اذا أبطأ وعوملت معاملة أسماء الزمان في الاضافة إلى الجملة كما عوملت المصادر معاملة أسماء الزمان في التوقيت كقولك جئتك صلاة العصر قال الشاعر خيل رفقار يث أفضى لبانة \* من العرصات المذكرات عهودا \* وزعم ابن مالك في كافيته وشرحها أن الفعل بعده ما على اضممار أن والاول قوله في التسمييل وشرحه وقد يعذر في ريث لانهم ليست زمانا بخلاف لدن وقد يجاب بانهم لما كانت لمبدأ الغايات مطلقا لم تخلص للوقت وفي الغرة لابن الدهان

أن سيويه لا يرى جوارا ضافها إلى الجملة ولهذا قال في قوله من الدشولا ان تقديره من لدن أن كانت شولا ولم يقدر من لدن كانت \* والسابع والثامن قول وقائل كقوله قول بالرجال ينهض منا مسرعين الكهول والشبان وقوله وأجبت فائل كيف أنت بصالج \* حتى ملأت وملني عوادي

\*) الجملة



\* (الجملة الواقعة بعد الفاء أو إذا) \* جوابا للشرط جازم لانهم تصدرو بمفرد ٧٧ يقبل الجزم لفظا كما في قولك ان تقوم اقم أو محلا كما

في قولك ان جئتني اكرمك

مثال المقرونة بالفاء من يضل الله فلا هادي له ويذرههم ولهذا قرئ بجزم يذرعطفها على المحل ومثال المقرونة باذا وان تصبهم سبعة بما قدمت ايديهم اذاهم يقنطون والفاء المقدرة كالموجودة كقوله

من يفعل الحسنات الله يشكرها \* ومنه عند المبرد نحو ان قت اقوم وقول زهير وان اناه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالي ولا حرم وهو احد الوجهين عند سيبويه والوجه الاخر انه على التقديم والتأخير فيكون دليل الجواب لا عينه وحينئذ فلا يجوز ما عطف عليه ويجوز ان يفسر ناصبا لما قبل الاداة نحو زيد ان انا في اكرمه ومنع المبرد تقدير التقديم محتجا بان الشيء اذا حل في موضعه لا ينوي به غيره والا لجاز ضرب غلامه زيد او اذا حل الجواب الذي لم يجزم لفظه من الفاء واذا انخوان قام زيد قام عمرو ففعل الجزم محكوم به للفعل للجملة وكذا القول في فعل الشرط قبل ولهذا جاز نحو ان قام ويقعدا اخوانا على افعال الاول ولو كان محل الجزم للجملة بأسرها لزم العطف على الجملة قبل ان تسكمل \* (تنبيه) \* قرأ

\* (الجملة الخامسة) \*

(قوله الواقعة بعد الفاء) أي ومحملها جزم وقوله أو إذا أي التبعائية (قوله جوابا للشرط جازم) أي جوابا لاداء شرط جازمة واستظهر السارح ان جملة الجواب لا تحل لها سواء كان الشرط جازما أم لا سواء وقعت بعد الفاء أو إذا أم لا لان جملة الجواب لا يحل محلها المفرد اذا مضارع لا بدله من فاعل كما هو قاعدة ما لا يحل من الاعراب وجعل جزم المعطوف باضمار شرط أي وان يضل يذرههم وقس (قوله لانهم تصدروا) أي حتى لا تكون الجملة في محل وقوله لانهم تصدرو بمفرد أي بفعل مفرد أي قابل للجزم في اللفظ بان كان مضارعا أو محلا بان كان ماضيا (قوله كما في قولك ان تقوم اقم) هذا مثال للمنفى وكذلك قوله ان جئتني اكرمك مثال للمنفى (قوله وله - ذا قرئ) أي ولا حل ان الجملة الواقعة جوابا للشرط جازم في محل جزم اذا قرئت بالفاء قرئ الخ (قوله بجزم يذر) أي وقرئ بالرفع على الاستثنا (قوله عطفها على المحل) هذا على ما قاله المصنف تبعاً لغيره من كون الجملة الواقعة جوابا للشرط جازم في محل جزم اذا قرئت بالفاء وقد علمت ان الدماميني قد خالف في ذلك وجعل جزم المعطوف باضمار شرط (قوله الله يشكرها) أي فالتاء بشكرها فالجملة في محل جزم وحذف الفاء ضرورة (قوله ومنه عند المبرد) أي محذوف فيه الفاء عند المبرد نحو ان قت اقوم أي فالاصل فانا اقوم فالفاء مقدرة مع مبتدا وقوله اقوم خبر والجملة في محل جزم جواب الشرط (قوله وقول زهير) بالرفع عطف على المضاف أي نحو والوجه الجرم عطف على المضاف اليه أعني ان قت وقوله في قول زهير أي في مدح هرم (قوله وان اناه خليل) من الخلل أي الذي اختل حاله وهو الفقير او من الخلطة بالفتح وهي الحاجة أي انه اذا اناه الفقير يعطيه المال مطلقا أي كان زمن مجاعة او لا ولا يقول له ان مالي غائب ولا يقول له ان حرم أي محروم أي ليس عندي مال (قوله والوجه الاخر) أي المشهور عنه (قوله وحينئذ) أي حين اذ كان على التقديم والتأخير فلا يجوز الخ أي واما عند المبرد فيجزم بالعطف على محله وقوله فلا يجوز ما عطف عليه أي لانه ليس في محل جزم بل لا محل له (قوله ويجوز) أي عند سيبويه بناء على الوجه الثاني له اما عند المبرد فلا يجوز ان يفسر لان الجواب لا يعمل فيما قبل الاداة فلا يفسر عاملا (قوله نحو زيد ان اناني اكرمه) أي فالاصل زيد اكرمه ان اناني فزيدا مفعول محذوف دل عليه اكرمه الموجود وقوله ان اناني ان ادا شرط وقوله اناني فعل الشرط وحذف جوابه لدلالة اكرمه عليه فاكرمه مفسر له ما مل في زيد ودال على الجواب المقدر لانه وان تأخر لفظا فهو في نية التقديم على الاداة فلا محذور في تفسيره للمحذوف (قوله لا ينوي به غيره) يقال الرفع دليل على نية تقديمه واضمار مبتدأ مع الفاء خلاف الاصل (قوله والا لجاز ضرب غلامه زيد) أي مع انه لا يجوز لساقبه من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وذلك للزوم بانه فرق بين الامرين وذلك لان ضرب غلامه زيد المفعول واقع في محله اذ الاصل فيه التأخير وهو منصوب فلا دليل على تقديمه بخلاف ما نحن فيه فان اقوم لما وقع مرفوعا دل ذلك على انه ليس واقعا في محله والجزم فرفعه دل على نية تقديمه (قوله وكذا القول في فعل الشرط) أي فاذا كان غير مجزوم لفظه فالحل للفظ الفعل (قوله على افعال الاول) أي ولذا اضمر في الثاني ما يناسبه وهو الفاعل (قوله العطف) أي عطف بقوله هذا (قوله قبل ان تسكمل) أي وهو لا يجوز لانه حينئذ قد عطف وفصل بين ما هما كالجزأين أعني الفعل والفاعل ويمكن ان يقال يجوز العطف على الجملة قبل كمالها في باب التنازع لانهم يغفرون فيسميها لا يغفرون في غير الا ترى انهم جاوزوا فيه عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ولذا احكاما المصنف بشئ (قوله وجزم اصدق) أي باداء شرط مقدرة او بنفس الطلب لنبايته عن الشرط (قوله على المعنى) أي ان تؤخرني اصدق واكن (قوله على التوهم) أي بان يتوهم ما ليس موجودا وهو اشراط الفاء وكون اصدق بالجزم موجودا وقوله

غير أبي عمرو ولولا آخرتي الى أجل قريب فاصدق واكن بالجزم فقبل عطف على ما قبله على تقدير اسقاط الفاء وجزم اصدق ويسمى العطف على المعنى ويقال له في غير القرآن العطف على التوهم وقبل عطف على محل الفاء وما بعدها

وهو أصدق ومجمل الجزم لانه جواب التخصيص ويجزم بان مقدرة قوله كالعطف على من يضل الله فلا هادي له ويذرهم بالجزم وعلى هذا فيضاً  
الى الضابط المذكور ان يقال أو جواب طلب ولا تعبد هذه المسئلة بالغاء لانهم أنشدوا على ذلك قوله فابلوني بليتكم لعل \* أصالحكم  
وأستدرج نوبيا وقال أبو على عطف أستدرج ٧٨ على محل الغاء الداخلة في التقدير على لعل وما بعد هاتفت فكان هذا هنا بمنزلة \* من

يفعل الحسنات الله يشكرها  
\* في باب الشرط وبعد  
فالتحقيق ان العطف في الباب  
من العطف على المعنى لان  
المنصوب بعد الغاء في تاويل  
الاسم فكيف يكون هو  
والغاء في محل الجزم وسأوضح  
ذلك في باب أقسام العطف  
\* الجملة السادسة التابعة  
لفرد \* وهي ثلاثة أنواع  
أحدها المنعوت بها فهي في  
موضع رفع في نحو من قبل  
أن يأتي يوم لا بيع فيه ونصب  
في نحو واتقوا يوم ترجعون  
فيه الى الله وجري نحو ربنا  
انك جامع الناس ليوم لا ريب  
فيه ومن مثل المنصوبة المحل  
ربنا أنزل علينا مائدة من  
السماء تكون لنا عيد اخذ  
من أموالهم صدقة تطهرهم  
الآية فجعله تكون لنا عيداً  
صفة لما تدعو جملة تطهرهم  
وتركهم صفة لصدقهم ويحتمل  
أن الأولى حال من ضمير مائدة  
المستتر في من السماء على  
تقديره صفة لاهل الامتعة لمقابل انزل  
أو من مائدة على هذا التقدير  
لانها قد وصفت وأن الثانية  
حال من ضمير خذ ونحو فهب  
لي من لدنك وليا برئى أى  
وليا وارثا وذلك فيمن رفع  
برث وأما من جزمه فهو جواب

في غير القرآن أى وما في القرآن فلا يقال فيه ذلك لبشاعة اللفظ وان كان المعنى صحيحاً أى توهم ما ليس  
موجوداً موجوداً (قوله في بعض النسخ وهو اصدق) هذا تفسير لما بعد الغاء (قوله وانه كالعطف على  
من الخ) أى فى ان كلاً فيه العطف على محل الجواب (قوله فيضاً الى الضابط) أى المذكر في قوله الجملة  
الخامسة الواقعة بعد الغاء الخ فيقال الواقعة بعد الغاء واذا جوا بالشرط جازم والواقعة جواباً بالطلب سواء  
كانت مقترنة بالغاء ولا (قوله ولا تعبد هذه المسئلة) أى مسئلة جواب الطلب (قوله أنشدوا على ذلك)  
أى على العطف على محل الجملة (قوله فابلوني) أى اعطوني بليتكم أى نأقنكم لان البليته هى النافقة التى  
تعقل على قير صاحبها الميث بلا طعام ولا شراب حتى تموت (قوله لعل) هذا هو محل الشاهد وأستدرج عطف  
على محل لعل من غير تقدير فاعوا ما على كلام أبى على فيقدر الغاء (قوله نوبيا) بفتح الواو كهوى وأصله نوى  
كعصى قالت الالف ياء وأدغمت الياء فى الياء على لغة هذيل والشاعر منهم والنوى هى الجهة التى ينوبها  
المسافر (قوله على محل الغاء الداخلة) أى ان الغاء محذوفه من قوله لعل والجمله جواب الشرط أى فان تابلوني  
فعلنى فالغاء مقدرة فعنده الجملة الواقعة جواباً بالطلب انما تكون فى محل جزم اذا قرئت بالغاء (قوله هذا) أى  
تقدير الغاء وقوله قلت الخ هذا كلام أبى على الذى يقدر الغاء وعلى كلامه فتقدير المسئلة بالغاء ولو تقدير  
(قوله هنا) أى فى الطلب (قوله وبعداً للتحقيق ان العطف الخ) هذا ترجيح للقول الاول الذى قدمه (قوله  
ان العطف فى الباب) أى باب العطف على جواب الطلب وقوله من العطف على المعنى أى فى الآتية المعنى  
كأقدمته ان تؤخرنى لاجل قريب أصدق وأكن وفى البيت على ان الاصل ان تابلوني بليتكم (قوله من  
العطف على المعنى) أى فى الآتية وكذا البيت (قوله لان المنصوب) أى فى الآتية (قوله فى تاويل  
الاسم) والتقدير ليكن منك تأخير وتصديق معنى  
\* (الجملة السادسة)

اعلم ان الجمل بعد النكران المحضة صفات وأما بعد النكران غير المحضة فيجوز فى الجملة أن تكون حالا وأن  
تكون صفة فقوله ومن مثل الخ اشارة للمحتمل وما قبله اشارة للمتعين للصفة وهذا هو النكتة فى الفصل فى قوله  
ومن مثل والمراد بغير المحضة أن تكون موصوفة (قوله ثلاثة أنواع) أى لان الجملة اتت كد المفرد وأما  
نحوز يد فاقم قام فلا شاهد له فلينظر (قوله ثلاثة أنواع) أى لانها الما أن تكون نعتاً للمفرد أو معطوفة  
عليه بالحرف أو بدلا منه (قوله ومن مثل الخ) فصله للاحقالات الآتية (قوله ربنا أنزل علينا مائدة  
من السماء) هذا بناء على ان من السماء متعلق بأنزل فهو ظرف لغو (قوله أى وليا) أى مهيأ للابحار  
فيصير نبيا والا فالنبوة لا تورث (قوله وارثا) أى بالقوة لا بالفعل لانه مات قبله (قوله فيمن رفع) أى على  
انه صفة وقوله وأما من جزمه أى جواباً للطلب (قوله جواب للدعاء) وهو قوله فهب لانه دعاء ولا يقال أمر  
ناديا (قوله فتصبح الارض مخضرة) فتصبح فعل والارض فاعل وهذه الجملة ان جعلت مفسرة لضمير القصة  
أى فهمى تصبح كان لها محل من الاعراب وهو الرفع وان جعلتها عطفا على أنزل بمعنى أصبحت فلما حمل لها هذا  
حاصل كلام أبى البقاء لكن يرد على الاول شئ وهو ان حذف ضمير القصة المبتدأ يلزم عليه حذف  
ما لم يعلم وهو ممنوع كالمائد الذى تصلح الجملة بعده لكونها صلة بخلاف ان من أشد الناس  
عذابا يوم القيامة المصورون فان عمل ان يقتضيه (قوله فتصبح) بالرفع بناء على ان الاستفهام بمعنى

للدعاء ومثل ذلك أرسله معى رداً يصدقنى قرئى برفع يصدق وخزم والثانى المعطوفة بالحرف نحو زيد منطلق وابوه ذاهب الخبر  
ان قدرت الواو عطفة على الخبر ولو قدرت العطف على الجملة فلا موضع لها أو قدرت الواو والحال فلا تبعية والحل نصب وقال أبو البقاء فى قوله  
تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة

الاصل فهو تصبيح والضمير للقصة وتصبح خبره وتصبح بمعنى أصبحت وهو معطوف ٧٩ على أنزل فلا محل له إذا انتهى وفيه اشكالان

أحدهما أنه لا محو في الظاهر لتقدير ضمير القصة والثاني تقديره الفعل المعطوف على الفعل الخبر به لا محل له وجواب الاول أنه قد يكون قدر الكلام مستأنفا والنحوون يقدرون في مثل ذلك مبتدأ كما قالوا في وتشرب اللبن فيمن زرع ان التقدير وأنت تشرب اللبن وذلك اما لقصد هم ايضاح الاستئناف اولانه لا يستأنف الاعلى هذا التقدير والالزم العطف الذي هو مقتضى الظاهر وجواب الثاني أن الفاء تزل الجملتين منزلة الجملة الواحدة ولهذا اكتفى فيها بضمير واحد وحينئذ فالخبر مجموعهما كما في جملتي الشرط والجزاء الواقعتين خبر او المحل لذلك المجموع وأما كل منهما فجزء الخبر فلا محل له فافهمه فانه يدعي ويجب على هذا أن يدعي أن الفاء في ذلك وفي نظائره من نحو زيد يطير الذباب فيغضب قد أحصلت معنى السببية وأخرجت عن العطف كما ان الفاء كذلك في جواب الشرط وفي نحو أحسن اليك فلان فاحسن اليه ويكون ذكر أي البقاء للعطف تجوزا أو سببا وما يلحق بهذا البحث انه اذا قيل قال زيد بعد الله منطلق وعمر ومقيم فليست الجملة

الخبر أي أنت قد رأيت أنزل الله الماء من السماء فتصبح الخ وإذا كان الاستفهام بمعنى الخبر فلا يكون له جواب فلا ينصب حينئذ الفعل وأيضا الخ لا ينصب الفعل لان ما بعده الفاء لا ينتصب الا اذا كان المستفهم عنه سببا له ورويته لانزال الماء لا يوجب انخضار الارض وانما يجب عن الماء والماء ليس مستفهما عنه (قوله فهو تصبيح) اعلم ان ضمير القصة والشأن المراد منهما شئ واحد من حيث ان ضمير الشأن هو ما بعده جملة مخبر بها عنه مفسرة له وكذلك ضمير القصة لكن يختلفان من حيث ان الجملة ان كان فيها مؤنث ليس فضلة أتى بالضمير مؤنثا ويقال له ضمير القصة كما هنا فان الارض مؤنث وفاعل ونظيره هي هند المليحة ولا يرد فانها لا تعنى الابصار فانه انما أنت قصد الى المطابقة لا لكونه راجعا لمؤنث وان كانت الجملة فيها مذكرة وليس بفضلة جعل مذكرة او يقال له ضمير الشأن نحو قول هو الله أحد (قوله وتصبح خبره) أي فالجملة لها محل (قوله أنه لا محو) الا لا يتوقف عليه (قوله والثاني تقديره) أي جعله فالمفعول الاول قوله الفعل وقوله له محو لانه مفعول ثان وقوله الفعل أي تصبيح وفيه ان الذي جعل معطوفا للجملة بتمامها وقوله على الفعل الخبر به الخ المراد بالفعل الخبر به أنزل فانه خبر ان ولكن فيه تسامح اذا الخبر جملة أنزل وقوله لا محل له أي فلا يظهر لان المعطوف على الخبر خبر فكون الجملة لها محل حينئذ وهذا الاعراب الثاني هو محل مناسبة كلام أبي البقاء للقسم الثاني وذلك ان أبا البقاء جعل الجملة المعطوفة على الجملة التي لها محل وهو الخبر لا محل لها وان كان كلامنا في عطف الجملة على المفرد وكلام أبي البقاء مناسب في الجملة (قوله فيمن رفع) أي وأما على النصب فهو منصوب بان مضمرة بعد واو المعية واذا جزم فهو مجزوم عطف على تأكل (قوله وذلك) أي ووجه ذلك أي تقديرهم المبتدأ (قوله ايضاح الاستئناف) أي من غير توقف الاستئناف عليه (قوله أولانه لا يستأنف الخ) أي لا يصح استئناف المضارع الاعلى تقدير المبتدأ لانه لو لم يقدر المبتدأ للزم العطف والعطف مع رفعه لا وجه له (قوله والالزم الخ) في قوة العلة وكأنه قال لانه لو لم يقدر للزم العطف والالزم باطل فكذلك الملزوم وانما باطل الالزم وهو العطف لانه ليس في الكلام ما يعطف عليه المضارع المرفوع واعترض بان العطف صحيح بان يعطف وتشرب على جملة انتهى بتمامه وهي لا تأكل السمك والمعنى صحيح على أنالانسلم لزوم العطف بل قوله وتشرب مستأنف وكأنه كلام ابتدئ به وحده (قوله منزلة الجملة الواحدة) أي لان الفاء لجرد السببية فهي للربط فقط فالمحل حينئذ محكوم به للمجموع وكل واحد لا محل له على انفراد (قوله ولهذا) أي ولاجل التنزيل (قوله اكتفى فيها بضمير واحد) أي لان الله في الاصل مبتدأ والضمير الذي اكتفى به في أنزل وأما فتصبيح فلا رابطة فيها ولما كانت الجملتان بمنزلة جملة واحدة كفي ضمير واحد فيهما (قوله كفي جملتي الشرط الخ) نحو زيد ان جاءني أكرمته فزيد مبتدأ وان شرط وجاءني فعل الشرط وأكرمه الجزاء وجملة الجواب والشرط الاثنتين في محل رفع خبر عن زيد وليست احدهما في محل (قوله زيد) مبتدأ ويطير فعل مضارع والذباب فاعل فيغضب الفاء لجرد السببية وليس فيها راحة العطف ويغضب فعل مضارع والفاعل ضمير يعود على زيد وكل من الجملتين أعني يطير الذباب ويغضب في محل رفع خبر عن زيد بذليل أنا كفي فيهما بضمير رابط (قوله وأخرجت عن العطف) أي فلا يصح جعلها للعطف لانه يقتضى المغايرة والتشريك في الاعراب فيفيد أن كلاما من الجملتين له محل مع انه ليس كذلك (قوله كان الفاء كذلك) أي لمعنى السببية وأخرجت عن العطف لان العطف صلى فعل الشرط يدل على انه فعل الشرط والقرض انه جوابه وهذا تناقض (قوله فاحسن اليه) يجب ان تكون الفاء للسببية لا للعطف لانه يلزم عطف الانشاء على الخبر وهو لا يجوز (قوله ويكون الخ) كلام مستأنف (قوله تجوزا) أي لكونها على صورة العاطفة وان لم تشرك في الاعراب (قوله لان المفعول مجموعهما) يحتمل كفي الدما مبنى ان كل واحدة لها محل كما لو اقتصر عليها جزء المفعول مقول (قوله جزء) أي الجملة أدنى عبد الله ومنطوق (قوله ما يقال لك الاما قد قيل) أي الا

الاولى في محل نصب والثانية تابعة لها بل الجملتان معاني موضع نصب ولا محل لواحدة منهما لان المفعول مجموعهما وكل منهما جزء للمفعول كما ان جزأي الجملة الواحدة لا محل لواحدة منهما باعتبار القول فتأمل الثالث المبدلة كقوله تعالى ما يقال لك الاما قد قيل للرسول من قبل ان يركب

لذو مغفرة وذو عقاب أليم فإن وما عملت فيه بدل ٨٠ من ما وصلتها وجزاها ستاد يقال الى الجملة كما جاز في واذا قبل ان وعد الله حق والساعة لا ريب

الذي قد قيل للرسول من قبلك فأبدل من ما الذي هي مفردة لانها موصولة قوله ان ربك الخ (قوله من ما وصلتها) فيه تسع المسبق أن المحل للموصول الاسمي وحده (قوله وجزاها ستاد الخ) أي مع ان المسند اليه انما يكون مفردا (قوله الى الجملة) أعني قوله ان ربك الخ فان قوله الاما قد قيل الخ نائب فاعل والجملة بدل منه (قوله كما جاز الخ) أي وانما جاز ليكون الجملة أريد لفظها وحينئذ فيحكم لها بحكم المفرد (قوله واذا قبل ان وعد الله حق) أي فعملة ان وعد الله حق نائب فاعل قبل (قوله هذا) أي ما ذكر من أن الجملة بدل من ما وان يقال مسند للجملة (قوله الاما قد قال) أي الا القول الذي قاله للرسول من قبلك (قوله ومن ذلك) أي من ابدال الجملة من المفرد (قوله هذا) أي ما ذكر من قوله هل هذا الا بشر مثلكم (قوله بدلا من التجوى) أي بدل كل أو بعض لان المراد بالتجوى الكلام الذي يقال سرا خفيا أي قالوا قولا يخفيا وهو ما هذا الا بشر مثلكم (قوله ويحتمل التفسير) أي وحينئذ فلا يحل لها (قوله جملة الاستفهام الخ) مقول القول واعلم أن الاستفهام الانكاري معناه النفي وكأنه قال لا ينفين أي أشكو عدم التقائهم او هذه ما معني قول المصنف تعذر الخ وقوله بدل من حاجة أي بدل من الحاجتين ولا شأن الحاجتين مفرد ليس بجملة فلا ينفى انه متنى

\*(الجملة السابعة)\*

(قوله والبدل خاصة) أي ولا يقع في النعت لان الذي ينعت انما هو المفرد كما انه لا يثنى الا ما كان مفردا ولا يقع ذلك في التوكيد لانه لا يؤكد بالالفاظ الخصوصية أعني أجمع وتوابع أجمع الا المفردات واعترض بأنه يقع في التوكيد اللفظي نحو زيد قام أبوه وأجاب الشئبى بأننا لانسلم ان هذا توكيد لفظي بل هو تكرير للجملة وفيه نظرا وعل الاولي أن المصنف لم يعبّر بذلك لان الثانية لما كانت تكرير الاولي كأنهم اعينها (قوله اذالم تقدر الوال للعال) أي والالم يكن هنا تبعية وان كان محالها نصبا (قوله ولا قدرت العطف على الجملة الكبرى) أي والا لم يكن لها محمل (قوله والثاني) أي الوقوع في باب البدل (قوله بما تعملون) أي من النعم (قوله بخلاف الاولي) أي فان دلالتها على نعم الله غير مفصلة واعترض بان الجملة الاولي صلة الموصول لا محمل لها وحينئذ فليكن الجملة الثانية أيضا كذلك وهذا بخلاف الموضوع أعني الجملة التابعة لما المحمل واعتذر عنه بان الغرض بالثال كون الجملة الثانية أوفى من الاولي وبدلا منها بقطع النظر عما نحن فيه من كون الاولي لها محمل (قوله ارحل) في محمل نصب مقول القول وقوله لا تقيم بدل من ارحل فيكون في محمل نصب واعترض بان قوله لا تقيم من جملة المقول وقد سبق أن جزء المقول لا محمل له وحينئذ فلا يصح جعله بدلا والجواب ان ما هنا معني على ما قاله غيره من البيانيين وبعض النحاة ان جزء المقول له محمل وأما ما سبق فهو الذي حققه هو وان ما تقدم مخصوص بما اذا استعمل كل جزء معني أما اذا النحاة المراد منها ما ذكر له محمل لصلاحية اهتمام المقول بصفة أو بحجاب بان الغرض التمثيل لكون الثانية بدلا من الاولي لكونها أوفى منها بقطع النظر عما نحن فيه من كون الاولي لها محمل (قوله من اظهار الكراهية) بيان لما أراده واعلم أن مدلول ارحل المطابق طاب الرحيل وعدم الإقامة في هذا المكان ويلزمه الكراهية لا فائمه وأما قوله لا تقيم فيدل مطابقة على اظهار الكراهية لا فائمه مطابقة هذا كلامه ورد بان مدلول لا تقيم المطابق النفي والكف عن الإقامة ويلزمه كراهية الإقامة والجواب ان لا تقيم يدل عرفا مطابقة على اظهار الكراهية بخلاف ارحل والاعتراض منها النظر للمعنى اللغوي لا العرفي (قوله بالمطابقة) خبران والمراد بالمطابقة العرفية فانه اشتهر في اظهار الكراهية عرفا (قوله بخلاف الاولي) أي فان دلالتها على ذلك بالاتزام (قوله والخطي) بفتح الخاء وكسر الطاء مشددة أي الرمح المنسوب الى خط هجر بلدة باليه حامية يقوم فيها الرماح الجبلوبة من الهند وقوله يتخطر بكسر الطاء من خطر يتخطر كضرب يضرب معناه يهتز وقوله خلت بكسر الهاء أي شربت اذا نهل الشرب أولا وأما ثانيا فيقال له عالى والمراد شربت من الدم بسبب الطعن والمراد بشر بها لظنهم او قوله المتفقة السمر أي الرماح المعتدلة (قوله من قوله والخطي

فيها هذا كما ان كان المعنى ما يقول الله لك الاما قد قيل فاما ان كان المعنى ما يقول لك كقار قومك من السمات المؤذية الامثل ما قد قال الكفار الماضون لانبيائهم وهو الوجه الذي بداهه الزخشرى فالجملة استئناف ومن ذلك وأسر والتجوى ثم قال الله تعالى هل هذا الا بشر مثلكم أفتأتون السحر قال الزخشرى هذا في موضع نصب بدلا من التجوى ويحتمل التفسير وقال ابن جني في قوله الى الله أشكو بالمدينة حاجة وبالشام أخرى كيف يلتقيان جملة الاستفهام بدل من حاجة وأخرى أي الى الله أشكو حاجتين تعذر التقاؤهما \*(الجملة السابعة التابعة لجملة لها محمل)\* ويقع ذلك في بابي النسق والبدل خاصة فالاول نحو زيد قام أبوه وقعد أخوه اذالم تقدر الوال للعال ولا قدرت العطف على الجملة الكبرى والثاني شرطه كون الثانية أوفى من الاولي بتأدية المعنى المراد نحو واتقوا الذي أمركم بما تنعمون أمركم بانعام وبنين وجنات وعيون فان دلالة الثانية على نعم الله مفصلة بخلاف الاولي وقوله أقول له ارحل لا تقيم عندنا فان دلالة الثانية على ما أراده من اظهار الكراهية لا فائمه بالمطابقة بخلاف الاولي قبل ومن ذلك قوله ذكر تلك والخطي يتخطر بيننا \* وقد خلت منا المتفقة السمر فانه أبطل وقد يتخطر

ثالث من قوله والخطي يخطر بيننا بدل اشتغال انتهى وليس متعيناً لجواز كونه من باب النسق على أن تعدد الواو للعطف ويجوز أن تعدد الواو  
الحال وتكون الجملة حالاً مأمناً فاعل ذلك كرتك على المذهب الصحيح في جوارز اذ ٨١ الاحوال وامان فاعل يخطر فتكون الجملة

متداخلتين والرباط على هذا  
الواو واعادة صاحب الحال  
معناه فان المتعقبة السمر هي  
الرماح ومن غريب هذا  
الباب قولك قلت لهم قوموا  
اولئكم وآخركم زعم ابن  
مالك أن التقدير لي قسم  
اولئكم وآخركم وأنه من  
باب بدل الجملة من الجملة  
للمفرد من المفرد كما قال في  
العطف في نحو اسكن أنت  
وزوجك الجنة ولا تخلفه  
نحن ولا أنت مكانا سوى ولا  
تضاروا الله بولدها ولا مولود  
له بولده \* (تنبيه) \* هذا الذي  
ذكرته من انحصار الجمل  
التي لها محل في سبع جوار على  
ما قرر والحق أنها تسع والذي  
اهملوه الجملة المستثناة  
والجملة المسند اليها أما الاولى  
فنجعلها عليهم عسيطر الا  
من تولى وكفر فعبه الله قال  
ابن خروف من مبتدأ وعبه  
الله الخبر والجملة في موضع  
نصب على الاستثناء المنقطع  
وقال الفراء في قراءة بعضهم  
فسر بواحدة الا قليل منهم ان  
قليل مبتدأ حذف خبره أي  
لم يشر بواو قال جماعة في  
الامر أنك بالرفع انه مبتدأ  
والجملة بعده خبر وليس من  
ذلك نحو ما مررت باحد الا  
زيد خبر منه لان الجملة هنا  
حال من أحد باتفاق أو صفة

يخطر بيننا) أي والشروط موجودة فان قوله وقد نهت أوفى بتأدية المعنى المراد وهو انه وقع الطعن بخلاف  
يخطر أي هم مترفعين لا يدل على ذلك لاحتمال انها تترددون طعن (قوله بدل اشتغال) أي وعلى هذا فالواو زائدة  
وقوله بدل اشتغال أي لان اهتزاز الرمح يشتمل على شرب الدم ويصاحبه (قوله الواو) أي في قوله وقد نهت  
وقوله للعطف أي على جملة يخطر بيننا فتكون الثانية تابعة لجملة لها محل (قوله على المذهب الصحيح) وعلى  
هذا فالعطف ذكر تلك حال كوفي في هاتين الحالتين (قوله ومن غريب هذا الباب) أي باب بدل الجملة من الجملة  
التي لها محل ووجه غرابته ان المتبادر في المثال بدل المفرد وان لم يتساقط عليه عامل الاول لانه يغتفر في التابع  
ما لا يغتفر في الاوائل (قوله زعم ابن مالك الخ) أي وأما غيره فجعل الامثلة الثلاثة من بدل المفرد من المفرد ومن  
عطف المفرد وقال انه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع (قوله ان التقدير لي قسم الخ) أي فالاصل قوموا  
ليقيم أولئكم وآخركم فعوله أولئكم وآخركم معجول المحذوف وهذه الجملة بدل من جملة قوموا (قوله لا المفرد  
من المفرد) أي لان أولئكم وآخركم بدل من الواو في قوموا لان البدل على نية تسليط العامل ولا يصح تسليطه  
هنا فلا يقال قم أولئكم (قوله اسكن أنت وزوجك الجنة) أي وليسكن زوجك الجنة فهو من عطف الجمل لان  
زوجك فاعل المحذوف ولا يصح عطفه على أنت اذ لا يقال اسكن زوجك (قوله ولا أنت) أي ولا تخلفه أنت اذ لا  
يقال لا تخلفه أنت (قوله ولا مولود) أي ولا بضار مولود (قوله على ما قرر) أي على ما قررناه الخاتمة (قوله الجملة  
المستثناة) أي استثناء منقطع لان الالف بمعنى لكن وهي لا تدخل الا على جملة وانما كانت في محل نصب لان  
حق المستثنى بالامن كلامه موجب أن ينصب (قوله عسيطر) هو المساط المتولى أي لست مساطا عليهم ولا  
متوليا عليهم لكن من تولى وكفر فالله المتولى عليهم وبعده العذاب الاكبر فلا يتوهم تركه فالاستثناء منقطع  
وقيل الاستثناء متصل والمعنى الامن تولى وكفر فأنت مساط عليه بالجهاد (قوله من مبتدأ) وقوله تولى صالحة من  
وقوله فعبه خبر أي وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب وهي حالة محل مفرد أي لكن تعذيب الله من كفر قال ابن  
مالك في التوضيح على الجامع الصحيح حق المستثنى بالامن كلامه موجب أن ينصب مفردا كان أو مكملا معناه  
بما بعده نحو وانما تخبرهم أجمعين الامر أنه قدرنا انها من الغابرين ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين في  
هذا الا لنصب وقد أغفلوا ورودهم فوعا ثبات الخبر ومحذوفان الاول قول أبي قتادة أحرموا كلهم الا أبو  
قتادة لم يحرم فالا بمعنى لكن وأبو قتادة مبتدأ ولم يحرم خبره ومن الثاني قوله صلى الله عليه وسلم ولا تدري نفس  
بأى أرض عوت الا الله أي لكن الله يعلم ذلك (قوله على الاستثناء المنقطع) أي لان الجملة لا يعقل دخولها في  
غيرها حتى يحكم على الاستثناء بانه متصل (قوله والجملة بعده خبر) أي والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب  
على الاستثناء (قوله لان الجملة هنا حال) وذلك لان قوله باحد جار ومجرور متعلق بجزت وقوله الأداة استثناء  
وقوله زيد مبتدأ وخبر منه خبر والجملة حال من أحد أو صفة له لاني محل نصب على الاستثناء (قوله باتفاق) أي  
حتى الاخفش وقوله عند الاخفش أي فقط واعتراض بانه سيأتي أن الاخفش لا يجوز الفصل بين الصفة  
والموصوف بالا وأجيب بان الضمير في قوله أو صفة له أي لا اجد لا بعيد كونه السابق على حذفه عندى درهم  
ونصفه بل هو صفة لاحد مقدور بعد الا بدل من أحد المذكور قبلها أي ما مررت باحد الا أحد زيد خبر منه  
فالفصل انما هو بين البدل والمبدل منه لا بين الصفة والموصوف لكن فيه انه يلزم عليه حذف الموصوف بالجملة  
وهو ليس بعض اسم مجرور بمن أوفى وهو غير جائز عند الاخفش وغيره (قوله فانما حال) أي من المرسلين لاني  
محل نصب على الاستثناء (قوله فانما مفعول) أي لاني محل نصب على الاستثناء (قوله وأما الثانية) أي الجملة  
المسند اليها (قوله وأندرتهم مبتدأ) أي هذه الجملة مبتدأ مؤخر في محل رفع وانما صرح ذلك لقيامها مقام المفرد

(١١ - دسوقي في) له عند الاخفش وكل منهما مقدم مضى ذكره وكذلك الجملة في الاخير لما يكون الطعم فانما حال وفي نحو ما علمت  
زيد الا يفعله الخبر فانما مفعول وكل ذلك قد ذكرنا وأما الثانية فنحو سواء عليهم أأندرتهم الاية اذا عجب سواء خبره وأندرتهم مبتدأ ونحو

تسمع بالمعدي خير من ان تراه اذ لم يقدر الاصل ان تسمع بل قدر تسمع فاعلم مقام السماع كما ان الجملة بعد الظرف في نحو ولوم تسير الجبال وفي نحو اأندرتهم في تأويل المصدر وان لم يكن ٨٢ معهم حرف سائل واختلف في الفاعل ونائبه هل يكونان جملة أم لا فالشهور المنع مطلقا وأجازوه

هشام ونعاب مطلقا نحو  
يعجبني قام زيد وفصل الغراء  
وجاعة ونسبوه لسيديوه  
فقالوا ان كان الفعل قلبيا  
ووجد معلق عن العمل نحو  
ظهر لي أقام زيد صحح والا  
فلا وجوا عليه ثم بداهم من  
بعد ما رأوا الآيات ليسجننه  
حتى حين ومنعوا يعجبني  
يقوم زيد وأجازوها هشام  
ونعاب واحتج بقوله  
وماراعني الايسير بشرطة  
ومنع الاكثر من ذلك كله  
وأولوا ماورد مما يؤولهم فقالوا  
في بدا ضمير البداء وتسمع  
ويسير على اضماران وأما  
قوله تعالى واذا قيل لهم  
لا تقسدا في الارض وقوله  
عليه الصلاة والسلام لا حول  
ولا قوة الا بالله كثر من كنوز  
الجنسة وقول العرب بزحوا  
مطية الكذب فليس من باب  
الاسناد الى الجملة لما بينا في  
غير هذا الموضع (حكم الجمل  
بعد المعارف وبعد النكرات)  
تقول المعربون على سبيل  
التقريب الجمل بعد النكرات  
صفات وبعد المعارف أحوال  
وشرح المسئلة مستوفاة أن  
يقال الجمل الخبرية التي لم  
يستلزمها ما قبلها ان كانت  
مرتبطة بنكرة محضة فهي  
صفة لها أو مجردة محضة فهي

أى انذارك وعدمه سواء (قوله تسمع بالمعدي) أى تسمع فعل مضارع مرفوع والفاعل مستتر فيه جوازاً  
تقديره أنت والجملة في محل رفع مبتدأ (قوله اذ لم يقدر الخ) أما اذا قدرت الاصل ذلك فيكون المصدر المؤول  
هو المبتدأ لانفس الجملة (قوله مقام السماع) أى مقام المفرد وهو السماع (قوله ولوم تسير الجبال) أى  
فيوم مضاف والجملة مضاف اليها وانما جعلت الجملة مضافا اليها لانها قائمة مقام مفرد أى يوم تسير (قوله في  
تأويل المصدر) الاولى قائمة مقام المصدر لان الفرض ان المبتدأ نفس الجملة وأما على كلامه فيوهم ان المبتدأ  
المصدر الذى في تأويلها (قوله واختلف في الفاعل الخ) لما أفاض ان الجملة قد تكون مبتدأ فأفاض ان وقوعها  
فاعلا أو نائباً عنه خلافاً (قوله يعجبني قام زيد) أى فجملة قام زيد فاعل عنده (قوله معلق) أى أى معلق وقد  
سبق للمصنف مختاراه قصره على الاستفهام (قوله ومنعوا الخ) أى لانه لم يوجد معلقا وان كل الفعل قلبيا  
(قوله وأجازوها هشام ونعاب) كرر هذا اليرتب عليه الاحتجاج (قوله واحتج الخ) قال الدماميني الاحسن ان  
جملة يسير حال فاعلها راجع لما يرجع له ضمير راعني (قوله وما راعني الخ) تمامه \* وعهدى به قينا يسير بكير  
والقين الحداد والجمع قبون والكبير كير الحداد وهو رزق أوجاد غليظ ذو حافات وهو المنفاخ وأما الحفرة التي  
يوضع فيها الفحم فيقال لها كور اه شئني (قوله الايسير) فعل مضارع والفاعل مستتر فيه جوازاً تقديره  
هو والجملة في محل رفع فاعل راعني أى أخافني والشرطة كالغرفة واحدة الشرط كالغرف وهي علامة الولاية  
ويقال للواحد من الولاية شرطى كتركى وشرفنى كعنهى سبوا بذلك لانهم جعلوا لانفسهم علامات يميزون بها  
(قوله ومنع الاكثر من ذلك) أى كون الجملة مسند اليها سواء كانت مبتدأ أو فاعلاً أو نائباً فاعل (قوله  
وتسمع ويسير على اضماران) قال الدماميني الاحسن في المصراع أن يقال ان فاعل راعني ضمير يعود الى  
ما يعود اليه ضمير يسير وهو الشخص وقوله يسير جملة في محل نصب على أن حال من فاعل راعني والاستثناء  
مفرغ أى ما راعني هو في حال من الاحوال الا في حال كونه يسير قال الشئني ويمكن أن يخرج البيت أيضاً على  
تقدير معلق أى الايسير كما في قوله \* انى وجدت ملاك الشيمة الادبا \* أى ملاك اه شئني (قوله على اضمار  
ان) أى وحذف ان ورفع الفعل جائز لا شذوذ فيه بخلاف حذف فاعل نصب الفعل فانه شاذ لا ينقاس الا في  
مواضع معلومة (قوله لما بينا في غير هذا الموضع) أى من ان الجملة اذا قصد لفظها يحكم لها بحكم المفرد فيجوز  
وقوعها مبتدأ أو فاعلاً أو نائباً عنه

**\* (حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات) \***

(قوله أو بغير المحضة) أى وان كانت مرتبطة بغير المحضة منها أى من المعرفة والنكرة والمراد بالمعرفة الغير  
المحضة المعرفة بالجنسية والمراد بالنكرة الغير المحضة النكرة الموصوفة (قوله وجود المقضى) أى وهو صفة  
عمل العامل في صاحب الحال أو في الموصوف في الحال وفي الصفة (قوله وانتفاء المانع) أى الذى يمنع من الوصفية  
أو الحالية (قوله ومنه الخ) انما فصله لاحتمال أنه ليس منه كىأتى (قوله وانما عبيد ذكر الاهل) أى الواقع بعد  
استطعما أى ولم يأت بالضمير بدل الاسم الظاهر (قوله مع ان المراد وصف القرية) لان الحديث مسوق فيها  
الانزى فوجد فيها جدارا (قوله لزم خلو الصفة) أى لانه ليس فيها ضمير عائد على الموصوف وهو القرية ورده  
الدماميني بان الضمير فى استطعما هم عائد على الاهل المقيد بالقرية لاضافته لها قال بط المعنوى حاصل والجواب  
انه لا يكتفى في الجملة الواقعة صفة الا بالربط اللفظى وهو الضمير العائد على نفس الموصوف وقوله كان مجازاى  
وهو خلاف الاولى ورد بان المجاز باع من الحقيقة والقرآن مشحون به فلا مانع من المجاز حيث نذ واجاب بعض

حال عنها أو بغير المحضة منها فهى محتملة لها وكل ذلك بشرط وجود المقضى وانتفاء المانع (مثال النوع الاول) وهو بان  
الواقع صفة لا غير لوقوعه بعد النكرات المحضة قوله تعالى حتى تنزل علينا كتابا نقرؤه لم تعظون قوما الله مهلكهم أو معذبهم من قبل ان ياتى يوم لا يسع  
فيه ومنه حتى اذا أتيا اهل قرية استطعما اهلها وانما أعيد ذكر الاهل لانه لو قيل استطعما هم مع ان المراد وصف القرية لزم خلو الصفة

من ضمير الموصوف ولوقيل استطعماها كان مجازا ولهذا كان هذا الوجه أولى من ان تقدر الجملة جوابا بالاذلان تكرار الظاهر يعرى حينئذ  
عن هذا المعنى وايضا فلا الجواب في قصة الغلام قال اقلنا لا قوله فقتله لان الماضي المقرون بقدر لا يكون جوابا فليكن قال في هذه ايضا جوابا  
(ومثال النوع الثاني) وهو الواقع حالا لا غير لوقوعه بعد المعارف المحضة ولا تخمن تستكثر ٨٣ لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى (ومثال النوع

الثالث) وهو المحتمل لهما

بعد النكرة وهذا ذكر مبارك

انزلناه فلك ان تقدر الجملة

صفة للنكرات وهو الظاهر

ولك ان تقدرها حالا عنها

لانها قد تخصصت بالوصف

وذلك يقر به من المعرفة حتى

ان ابا الحسن اجاز وصفها

بالمعرفة فقال في قوله تعالى

فانخران يقومان مقامهما

من الذين استحق عليهم

الاوليان ان الاوليان صفة

لا تخران لو وصف بهن

ولك ان تقدرها حالا عن

المعرفة وهو الضمير في مبارك

الانه قد يضعف من حيث

المعنى وجه الحال اما الاول

فلان الاشارة اليه لم تقع في حالة

الانزال كما وقعت الاشارة

الى البعل في حالة الشيخوخة

في هذا بعلى شيخا واما الثاني

فلاقتضائه تقييد البركة بحالة

الانزال وتقول ما فيها احد

يقرر فيجوز الوجهان ايضا

لزوال الابهام عن النكرة

لعمومها (ومثال النوع

الرابع) وهو المحتمل لهما

بعد المعرفة كمثال الجمار يحمل

اسفار فان المعرفة الجنس

يقرب في المعنى من النكرة

فيصح تقدير يحمل حالا او

بان المجاز خلاف الاصل على كل حال وايضا حيث قيل أولا آتياهل قرية بنى السكلام على الحقيقة والتجوز بعد  
من الرجوع للشيء بعد الانصراف عنه (قوله كان مجازا) لان اسناد الاستطعام للآهل هو الحقيقة اى ولا يجوز  
الاتيان بضمير الآهل والغربة معابان يقول استطعماها هوها (قوله ولهذا) اى ولا جعل تعليل اعادة الذكر بما  
سبق كان هذا الوجه اى وهو جعل الجملة صفة (قوله لان تكرار الظاهر الخ) علة لمخدوف اى وانما كان جعل  
الجملة جوابا بالاذل اولية فيه لان تكرار الخ وحاصله أنه على جعل الجملة صفة يكون للاتيان بالاسم الظاهر  
في محل الضمير نكتة بخلاف جعلها جوابا بالاذل فانه لا يكون للاتيان بالظاهر محل الضمير نكتة وايضا يلزم على  
جعلها جوابا بالاذل مخالفة النظير (قوله المقرون بقدر) وفي نسخة بالفاء اى الدالة على قد الدالة على تحقق الماضي  
فلا يكون جوابا بالشرط اذا المستقبل وانما احتج بقدر لان الماضي بدونها صالح للشرطية فلا يقرن بالفاء (قوله  
بقدر) اى المقترنة بعد الفاء وفي نسخة لان الماضي المقرون بالفاء ووجه عدم صحة الجواب عنها ان الماضي صالح  
للجوابية لجواز كونه مستقبلا في المعنى وحينئذ فلا يقرن بالفاء ودخول الفاء عليه مع الصلاحية يدل على أنه  
لا يصلح للجواب وعدم الصلاحية له لا فترانه بقدر الفاء الدالة على قد مخدوف وقد تبدل على تحقق الماضي فلا يكون  
الفعل جوابا بالاذل اذ لا يكون الامستقبلا (قوله لا يكون جوابا) اى لانها تبدل على تحقق الماضي وجواب اذا  
لا يكون الامستقبلا (قوله قال الخ) اى ان الجواب عن اذا قال اقلنا لان الجواب قتلته من قوله لفتيا غلاما  
فقتله لان الماضي الخ (قوله بعد المعارف المحضة) ان قلت هي في يا حليم لا يعجل ونحوه صفة مع أنه معرفة محضة  
بمعين النداء كما نص عليه ابن السيد والجواب انه صفة له قبل النداء وهو اذ ذاك نكرة فهو من نداء الموصوف  
لا من وصف المنادى (قوله تستكثر) جملة حالية من ضمير تخن وكذلك وانتم سكارى حال من ضمير لا تقربوا (قوله  
فانخران يقومان مقامهما) اى في توجه اليمين عليهم ما قوله من الذين استحق عليهم اى الوصية وهم الورثة  
وقوله الاوليان باليت اى الاقرب بان اليه بدل من آخران اوصفقه كما قال أبو الحسن (قوله ولك ان تقدرها)  
اى جملة انزلناه والمراد بتقديرها جعلها (قوله وجه الحال الخ) بالتثنية لان الحال امامن النكرة او من ضمير  
مبارك (قوله اما الاول) اى اما تضعيف الوجه الاول وهو انه حال من ذكر وحاصله ان الحال قيد في عاملها  
والعامل هنا الاشارة فيفيد ان الاشارة تقيد بالانزال مع ان الاشارة اليه ليست في وقت انزال جميعه (قوله واما  
الثاني) اى واما تضعيف الثاني وهو انه حال من ضمير مبارك ويكون العامل مبارك فالحال قيد فيه (قوله يحمل  
اسفارا) اى فهو حال من حصار وان كان مضافا اليه لكون المضاف كالجزء في صحة السقوط اذ يقال مثله كالجمار  
والضمير حينئذ راجع للمضاف اليه وهو كثير منه كمثال آدم خلقة اهل قرية استطعما أهلها نعم اذا احتمل  
عود الضمير للمضاف أو المضاف اليه فالاولى عوده على المضاف لانه المحدث عنه والمضاف اليه قيد لتعيينه الان  
يكون المضاف لفظا كل او بعض لانهم ماسور والمقصود ما بعدهما (قوله وقد اشتمل الضابط) اى السابق عند  
الترجمة وهو قوله الجملة الخبرية الخ (قوله كذلك) اى تريد الانشاء واما لو اردت الخبر كانت الجملة حالا لوقوعها  
بعد معرفة (قوله لا يكون نعمتا ولا حالا) اى لانه لا يعلم مدلولها الا بعد النطق بها وكل من الحال والنعت لا بد ان  
يعلم مدلوله من قبل لان القصد منهما تعريف الموصوف (قوله ويجوز ان يكون) اى جملة تابعة كفي المثالين وقوله  
خبرين اى عن اسم الاشارة وقوله آخرين اى والخبر الاول العبد المنسك في المثال الاول والمعرف في المثال الثاني

وصفا ومثله آية لهم الليل نسلخ منه النهار وقوله \* ولقد امر على اللثيم يسبني \* وقد اشتمل الضابط المذكور على قيود احدها كون الجملة خبرية

واحتزرت بذلك من نحو هذا عبد بعثكم يريد بالجملة الانشاء وهذا عبدى بعثكم كذلك فان الجملة مستأنفة لان الانشاء لا يكون نعمتا ولا حالا

ويجوز ان يكونا خبرين آخرين الا عند من منع تعدد الخبر



مطلقا وهو اختيار ابن عصفور وعند من منع ٨٤ تعدده مختلفا بالافراد والجملة وهو ابو علي وعند من منع وثوع الانشاء خبرا وهم طائفة من

(قوله مطلقا) اي سواء كان الثاني مفردا او جملة كان انشاء او خبرا (قوله تحتل الدعاء) اي فهي جملة انشائية  
(قوله فتكون معترضة) اي بين القول والمقول (قوله من حيث المعنى) اي لانه ليس المعنى على التقيد (قوله  
أن تكون حالا) اي لان جعلها حالا يقتضي ان قولهم في وقت انعامه عليهم فقط مع ان قولهم لا يتقيد بذلك  
والحاصل ان الحالية تقتضي تقيد العامل مع ان المعنى ليس على التقيد (قوله أوجاؤكم) عطف على قوله  
يصلون أي الا الذين يصلون الى قوم موصوفين بكونهم بينكم وبينهم ميثاق أي فلا تقتلوهم والا الذين جاؤكم  
حصرت صدورهم فلا تقتلواهم وهذا بناء على أن حصرت جملة خبرية (قوله أوجاؤكم حصرت صدورهم) قبله  
ودواؤكم كفرون أي ود المنافقون لو تكفرون كما كفروا فتكفرون أنتم وهم مستوون في الكفر فلا تتخذوا  
منهم أولياء تولونهم حتى يهاجروا هجرة محبة صحيحة لا يمانهم فان تولوا وأعرضوا واستهروا على ما هم عليه  
نفذوهم بالأسر واقتلوهم حيث وجدتموهم ولا تتخذوا منهم وليا أو ولية ولا نصيرا تنصرون به على أعدائكم الا  
الذين يصلون الى قوم بينكم وبينهم ميثاق أي عهد على الايمان وترك قتالهم وقتال من أتى اليهم كهلل بن  
عويمر الأسلمي فلا تأخذوهم ولا تقتلوهم أوجاؤكم حصرت صدورهم أي ضاقت صدورهم عن قتالكم مع  
قومهم وعن قتال قومهم معكم أي محسبين عن قتالكم وقتال قومهم فلا تعرضوا اليهم باخذ ولا بقتل وقد نسخت  
هذه الآية بآية السيف (قوله على اضمار قد) اعلم ان اضمارا قد واجب عند البصريين فيقولون ان الجملة  
الماضوية اذا وقعت حالا بد من اقترانها بشد ظاهرة أو مقدره أو ما لا يخفى فلا يرى وجوبها مع الماضي اذا  
وقع حالا فيقول ان الجملة الماضوية تقع حالا وتقرن بقدان وجدت فان لم توجد فلا تحتاج الى تقديرها اذا علمت  
هذا فقول المصنف منهم لا يخفى على اضمار قد لا يظهر فالاولى أن يقول ثم اختلفوا فقال الجمهور هي حال  
من فاعل جاؤا على اضمار قد خلا لا لا يخفى القائل لا يحتاج لتقدير (قوله قراءة الحسن حصرة) أي ضيقة أي  
حال كون قلوبهم ضيقة (قوله أي قوما حصرت صدورهم) أي أوجاؤكم حال كونهم قوما موصوفين بهذا  
الوصف (قوله وقيل مخفوض) أعني الموصوف (قوله وهم قوم المتقدم ذكرهم) فالقوم المتقدم ذكرهم  
موصوفون بوصفين الأول قوله بينكم وبينهم ميثاق والوصف الثاني قوله حصرت صدورهم وقوله أوجاؤكم  
اعتراض هذا هو كلام أبي البقاء الذي هذه عبارته وليس ما بين القوم وقوله حصرت كله اعتراض كما هو ظاهر  
المصنف (قوله ويؤيده) أي يؤيد جعله صفة لقوله المذكور لا حالا من فاعل جاؤكم (قوله وما بينهما اعتراض)  
هو أوجاؤكم وأما بينكم وبينهم ميثاق فصحة لقوم وانما كان جاؤكم اعتراضا لأن أو تمنع من جعله صفة  
ثانية والواقع بين الشئيين المتلازمين كالوصف وصفته اعتراض (قوله ويكون حصرت صفة ثانية) فتعين  
حصرت للوصفية على قراءة اسقاط أو يؤيد جعلها صفة لا حالا على قراءة ثبات أولان الاصل التوافق بين  
القراءة وعدم اختلافها تأمل (قوله ثانية) أي بالنسبة لجاؤكم فلا ينافي انه صفة ثالثة بالنظر لبينكم وبينهم  
ميثاق (قوله لان المجيء) أي في تلك الحالة مشتمل على الحصر أي على ضيق الصدر (قوله لان الحصر من صفة  
الجائين) أي فهو صفة ثانية لانه من صفات المجيء حتى يكون بدلا منه قال الدماميني وقد يقال كون الحصر صفة  
الجائين لا ينافي اشتمال المجيء عليهم من حيث ان سبب المجيء حصر الصدور فتأمل (قوله من صفة الجائين) أي  
لان صفة المجيء عوشرط بدل الاشتمال انما يكون من صفات المبدل منه والاعليه دلالة اجمالية حتى  
اذا ذكر المبدل يكون كالغنى لما ذكر اجمالا (قوله وقال أبو العباس المبرد الجملة) أي جملة حصرت صدورهم  
(قوله معناها الدعاء) أي فالعنى أوجاؤكم اللهم ضيق صدورهم كراهية أن يقتلواكم أو  
يقاتلوا قومهم (قوله مثل غات الخ) أي فالعنى اللهم ضيق صدورهم (قوله لا يتجه) أي لا يظهر وحاصل الرد  
أن المعنى على هذا القول اللهم ضيق صدورهم عن قتالنا وعن قتال قومهم أي الكفار والدعاء عليهم بضيق  
الصدور بالنظر لقتال المسلمين ظاهر وأما الدعاء عليهم بالنظر لقتال قومهم فلا يظهر اذا المطالب انجاد

السكرتين ومن الجمل ما  
يحتمل الانشائية والخبرية  
فيختلف الحكم باختلاف  
التقدير وله امثلة منها قوله  
تعالى قال رجلان من الذين  
يخافون انهم الله عليهم فان  
جملة انهم الله عليهم تحتل  
الدعاء فتكون معترضة  
والاخبار فتكون صفة ثانية  
ويضعف من حيث المعنى ان  
تكون حالا ولا يضعف في  
الصناعة لوصفها بانظرف  
(ومنها) قوله تعالى أوجاؤكم  
حصرت صدورهم فذهب  
الجمهور الى ان حصرت  
صدورهم جملة خبرية ثم  
اختلفوا فقال جماعة منهم  
الاخفش هي حال من فاعل  
جاء على اضمار قد يؤيده  
قراءة الحسن حصرة صدورهم  
وقال آخرون هي صفة لثلاث  
يحتاج الى اضمار قد ثم  
اختلفوا فاقبل الموصوف  
منصوب محذوف أي قوما  
حصرت صدورهم وروا أن  
اضمار الاسم اسهل من اضمار  
حرف المعنى وقيل مخفوض  
مذكور وهم قوم المتقدم  
ذكرهم فلا اضمار البتة وما  
بينهما اعتراض ويؤيده انه  
قري بأسقاط أو وعلى ذلك  
يكون جاؤكم صفة لقوم  
ويكون حصرت صفة ثانية  
وقيل بدل اشتمال من جاؤكم  
لان المجيء مشتمل على الحصر  
وقبه بعد لان الحصر من صفة  
الجائين وقال أبو العباس  
المبرد الجملة انشائية معناها الدعاء مثل غاث ايدهم فهي مستأنفة ورد بان الدعاء عليهم بضيق قلوبهم عن قتال قومهم لا يتجه الكفر



ومن ذلك قوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيب من الذين ظلموا منكم خاصة فإنه يحوز أن تقدر لانهية ونافعة وعلى الاول فهي مقولة لقول محذوف هو  
الصفة أى فتنة مقولة لا فيها ذلك وبر حجه أن تأكيد الفعل بالنون بعد لانهية قياس نحو ولا تحسبن الله غافلاً وعلى الثانى فهي صفة لفتنة وبر حجه  
سلامته من تقدير القيد الثانى صلاحيتها للاستغناء عنها وخرج بذلك جملة الصلاة ٨٥ وجملة الخبر والجملة المحكية بالقول فانها لا يستغنى عنها

بمعنى أن مقولية القول  
متوقفة عليها واشباه ذلك  
القيد الثالث وجود المقضى  
واحترز بذلك عن نحو فعلوه  
من قوله تعالى وكل شئ فعلوه  
فى الزبر فإنه صفة لكل أولئى  
ولا يصح أن يكون حالاً من كل  
مع جواز الوجهين فى نحو  
اكرم كل رجل جاءك لعدم  
ما يعمل فى الحال ولا يكون  
خبراً لانهم لم يفعلوا كل شئ  
ونظيره قوله تعالى لولا كتاب  
من الله سبق يتعين كون سبق  
صفة ثانية للاحال من الكتاب  
لان الابتداء لا يعمل فى الحال  
ولامن الضمير المستتر فى الخبر  
المحذوف لان أبا الحسن حتى  
أن الحال لا يذكر بعد لولا كما  
لا يذكر الخبر ولا يكون خبراً  
لما أشرنا اليه ولا ينقض الاول  
بقولهم لولا رأيت مدهونا  
ولا الثانى بقول الزبير رضى  
الله عنه

ولولا بنوها حولها لخطبتها  
لنسب دورهما وأما قول ابن  
الشجرى فى ولولا فضل الله  
عليكم ان عليكم خبر مفردود  
بل هو متعلق بالمبتدأ والخبر  
محذوف القيد الرابع انتفاء  
المانع والمانع أربعة أنواع  
(أحدها) ما يمنع حاله كانت

الكفر ولو باهله وأجيب بان المراد الدعاء عليهم بسبب أهلية القتال بالمرة بتحقيق الهم فتأمل (قوله لانهية)  
تقدم أن فيه اقامة المسبب مقام السبب فالمعنى لا تتعرضوا لها فتصيب (قوله قياس) أى وأما التوكيد بعد  
لانهية فهو شاذ (قوله صلاحيتها للاستغناء) هذا القيد مأخوذ من قوله فى الضابط لم يستلزمها ما قبلها  
لانه اذا لم يستلزمها ما قبلها كانت صالحة للاستغناء عنها (قوله وخرج بذلك جملة الصلاة وجملة الخبر) أى فاذا  
قلت جاء الذى قام ابوه أو زيد قام ابوه فلا تكون جملة قام ابوه حالاً من المعرفة قبلها وكذا يقال فى قال زيد عمرو  
قام ابوه لا تكون جملة عمرو وقام ابوه حالاً من المعرفة قبلها ولا صفة لانك فى قولك قال رجل عمرو وقام ابوه  
لعدم الاستغناء عنها (قوله بمعنى ان مقولية القول) أى تعقل القول بمعنى المقول فاذا قلت قال زيد  
لاترض فلا يتعقل كون زيد قال لاترض الهم هذه الجملة أى جملة لاترض (قوله بمعنى ان مقولية الخ) أى  
لا بمعنى انها سامة (قوله وجود المقضى) أى وهو صحة كون العامل فى صاحب الحال عاملاً فيها بان كان  
قوياً كالفعل وما شابهه لان كان ضعيفاً كالاتداء فإنه لا يصح حينئذ ولذا قالوا لا يصح الحال من المبتدأ (قوله  
فأنه صفة الخ) أى والمعنى وكل شئ مفعول لهم ثابت فى الزبر (قوله أولئى) أى والمعنى الشئ المفعول لهم  
كله ثابت فى الزبر (قوله مع جواز الوجهين) هما جعل الجملة صفة لرجل أو حالاً منه (قوله لعدم ما يعمل  
فى الحال) جملة نقوله لا يصح فان الابتداء لا يعمل فيها لانه عامل ضعيف فلا يعمل الرفع والنصب وانما كان  
ضعيفاً لانه معنوى لا لفظى ولما جاز سيبويه الحال من المبتدأ جعلها معمولاً للاستقرار فى نحو

\* لمسة موحش اطال \* ولم يبال باختلاف عاملها وعامل صاحبها والقوم يجعلونها من ضمير الاستقرار  
(قوله لعدم ما يعمل فى الحال) أى فقد عدم المقضى للحال (قوله ونظيره) أى فى امتناع الحال لعدم  
المقضى وامتناع الخبر وتعيين الصفة (قوله ولامن الضمير المستتر فى الخبر) أى وجود المقدراى لولا  
كتاب من الله موجود حال كونه سابقاً (قوله ولا يكون خبراً) أى الكتاب وقوله لما أشرنا اليه أى بقول  
ابى الحسن ان الخبر لا يقع بعد لولا (قوله ولا ينقض الاول) أى كون الحال لا تقع بعد لولا (قوله مدهونا)  
أى فان مدهونا حال من المبتدأ (قوله ولا الثانى) أى كون الخبر لا يقع بعد لولا (قوله بقول الزبير) بن  
العوام وكان ضرباً بالنساء وكان لاسماء الصديقية زوجة أولاد يحولون بينه وبين ضربها (قوله لخطبتها)  
من الخطب أى لخطبتها فى الارض وهو جواب لولا وقوله حولها نصب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر عن  
المبتدأ وتتمام البيت \* كخطبة عصفور ولم أتلعه \* (قوله والخبر محذوف) أى موجود (قوله لولا  
وجوده) أى المانع (قوله ويتعين حينئذ) أى حين اذ وجد المانع (قوله حال) أى يتعين كونها حالاً  
(قوله بدليل استقبال) أى لان الحال منافية للاستقبال (قوله حال) أى من ربي (قوله فسهو) أى لان  
هذا لا يصح جعله نظيراً لان السين فى هذا المثال المنظر به داخله على عامل الحال وفى الآية داخله على الحال  
وفرق بينهما وقد يقال ان ذلك القائل لاحظ فى التنظير انه يلزم من استقبال الحال استقبال عاملها وبالعكس  
لاتحاد زمنهما فصح التنظير (قوله بعد ان كانت ممنوعة) قبل المانع لان الجملة الخبرية بعد النكرة المحضة  
يتعين جعلها صفة ويمتنع كونها حالاً (قوله وهو خير لكم) أى قالوا ومعيته للحال اذا الصفة لا يفصل بينها  
وبين موصوفها بالواو أى عسى أن تسكرها وشياً فى حال كونه خير لكم وفى حال كونه شر لكم خيراً فالترجى

ممنوعة لولا وجوده ويتعين حينئذ الاستئناف نحو زارتى زيداً كافته أولاً أنسى له ذلك فان الجملة بعد المعرفة المحضة حال ولكن السين وان  
مانعاً لان الجالية لا تصدق بدليل استقبال وأما قول بعضهم فى وقال انى ذاهب الى ربي سيهدين ان سيهدين حال كما نقول سأذهب مهدياً فسهو  
(والثانى) ما يمنع وصفيته كانت ممنوعة لولا وجود المانع ويتبع فيه الاستئناف لان المعنى على تقييد المتقدم فتعين الجالية بعد ان كانت ممنوعة  
وذلك نحو وعسى أن تسكرها وشياً وهو خير لكم وعسى أن تسكرها وشياً وهو شر لكم أو كالذى مر على قرية

وهي حاوية وقوله مضى زمن والناس يستشفعون بي ٨٦ والمعارض فيهن الواو فائها لا تعترض بين الموصوف وصفته خلافا للزخشرى ومن

واقفه (والثالث ما يمنعها معا نحو وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون وقد مضى البحث فيها) (الرابع ما يمنع أحدهما دون الآخر ولولا المانع لكانا جازين وذلك نحو ما جاء في أحد الأقال خير فان جملة القول كانت قبل وجود الاحتمالة

لوصفية والحالية فلما جاءت الامتنعت الوصفية ومثله ما أهلكنا من قرية آلهها منذرون وأما ما أهلكنا من قرية الآلهها كتاب معلوم فالوصفية ما نعان الواو ولا ولم ير الزخشرى وأبو البقاء واحد منهم ما نعانوا كلام

التخوين بخلاف ذلك قال الاخفش لا تفصل الابين الموصوف وصفته فان قلت ما جاء في رجل الارا كب

فالتقدير الارا جل را كب يعنى أن را كب اصفة له دل محذوف قال وفيه قبح لجملة

الصفة كالاسم يعنى في ايلانك اياها العامل وقال الفارسي لا يجوز ما مررت باحد الاقام فان قلت الاقام جاز ومثل ذلك قوله

وقائلة تخشى على أظنة ستردى به ترحاله وجمائله فان جملة تخشى على حال من الضمير في قائلة ولا يجوز أن يكون صفة لها لان اسم

الفاعل لا يوصف قبل العمل والله اعلم (الباب الثالث) من الكتاب في ذكر احكام ما يشبه الجملة) \* (ذکر حکمها فی فان

التعلق) \* لا بد من تعلقها بالفعل أو ما يشبهه أو ما أول بما يشبهه أو ما يشير الى معناه

في كلام الله بمعنى الجزم أى قد شكر هو اشيأ الخ (قوله وهي حاوية) أى في حال كونها حاوية (قوله وقوله) أى قول قيس بن ذريح وتماهه \* فهل لى الى ايل الغدا تشفيح \*

يقولون نصب بالنساء موكل \* وهل ذلك من فعل الرجال بديع (قوله والمعارض) أى والمانع من الوصفية والمعين للحالية فيهن الواو (قوله ومن واقفه) أى كإبي البقاء

(قوله والثالث ما يمنعها) أى ما يمنع من الوصفية والحالية بعد ان كانا جازين لولا المانع (قوله من كل شيطان) أى فهو نكرة فقط ضاه صحة أن يكون لا يسمعون بعد صفة واذا نظرنا لوصفه بما ردد صرح جعلها حالا

منه لكن منع مانع معنوى من كل من الامرين وهو انه لا معنى للاحتراس من شيطان موصوف بعدم السماع ولا من شيطان في حال عدم سماعه وحينئذ جملة لا يسمعون الخ مستأنفة لبيان حال الشيطان بعد التحفظ منه

على ما مر (قوله وقد مضى البحث فيها) أى الكلام فيها (قوله الا قال خيرا) أى فاحد نكرة ويصح جعل قوله قال خيرا صفة له وأيضا اذا نظرنا له من حيث انه نكرة في حيز النفي فيصح فيه جعله حالا لكن منع

من الصفة مانع وهو الا (قوله امتنعت الوصفية) أى وبقيت الحالية (قوله ولم ير) وفى نسخة ولم يسم (قوله ما نعان) أى من الوصفية فجوزا في الجملة المذكورة كونها صفة وحالا (قوله وكلام التخوين بخلاف ذلك) أى لان كلامهم يقتضى ان الامتنع من جعل ما بعده اصفة لما قبله وقوله قال الاخفش الخ أتى بكلام

لاخفش وكلام الفارسي دل على ما ادعاه من ان كلام التخوين مخالف لما قاله الزخشرى وأبو البقاء وهو ان الامتنع من كون ما بعده اصفة لما قبلها (قوله فالتقدير) أى الجوز لذلك التركيب وهذا لا يبنى قبحه

(قوله وفيه قبح) أى ويلزم شئ آخر لهذا التقدير في ما جاء في أحد الأقال خيرا أى الاحد قال خيرا وهو ان فيه حذف الموصوف بجملة والشرط غير موجود لانه ليس بعض اسم مجرور وبن أوفى (قوله لجملة الخ)

أى قبل التقدير (قوله في ايلانك اياها العامل) أى مع ان العامل لا يليه الا الاسماء لا الصفة (قوله في ايلانك اياها العامل) مراده بالعامل الا اذا شأنا العمل أى والعامل انما يليه الموصوف فيعمل في الصفة

بالتبع (قوله لا يجوز الخ) أى مطلقا سواء جعلت الاقام صفة لاحد الموجود دلالة يلزم عليه الفصل بالابين الصفة والموصوف أو جعلته صفة لاحد محذوف بدلا من أحد المذكور لانه لا يجوز عند خلافا لاخفش الذى يقبحه

فقط ففصل كلامه منع ما قبحه الاخفش (قوله الاقام) أى بالجز على التبعية (قوله جاز) أى على الحالية (قوله ومثل ذلك) أى مثل ما تقدم من قولك ما جاء في أحد الأقال خيرا وقوله تعالى وما أهلكنا من قرية الا آلهها

منذرون في امتناع الوصفية دون الحالية قوله الخ (قوله أظنة) أى من الظنون التى تطعن ابي من موقى مثلا (قوله ستردى به) أى تهلكه والترحال التقل في الاسفار والجمائل جمع جعله بمعنى الجمل على الفعل (قوله لان اسم الفاعل لا يوصف قبل العمل) قال الدماميني يحتمل ان جملة ستردى به مفعول ثانى لاظنة على انه

قالها وأنه ليس مفعولا لقائله المذكور بل مفعول لمحذوف أى تقول ستردى أو اظنة ستردى الخ وحينئذ فلا يلزم من جعل جملة تخشى صفة لقائله ما ذكره من وصف اسم الفاعل قبل العمل (قوله قبل العمل) أى لان

قوله ستردى الخ مفعول القول فهى في محل نصب بقائلة (قوله قبل العمل) أى لان الوصف من خواص الاسماء فيبعد الشبه بالفعل

الاسماء فيبعد الشبه بالفعل (الباب الثالث من الكتاب في ذكر احكام ما يشبه الجملة) \*

(قوله أو ما يشبهه) أى وهو الاسم المشتق العامل عمل الفعل (قوله أو ما أول بما يشبهه) وهو الاسم الجامد المؤول بالمشتق (قوله أو ما يشير الى معناه) أى بان كان علما مشتهرا موصفا فيشار به حال العلمية

لوصف كخاتم فانه يشير الى معنى الفعل وهو الختم (قوله أو ما يشير الى معناه) أى الى معنى الفعل (قوله

لوصف كخاتم فانه يشير الى معنى الفعل وهو الختم (قوله أو ما يشير الى معناه) أى الى معنى الفعل (قوله

لوصف كخاتم فانه يشير الى معنى الفعل وهو الختم (قوله أو ما يشير الى معناه) أى الى معنى الفعل (قوله

لوصف كخاتم فانه يشير الى معنى الفعل وهو الختم (قوله أو ما يشير الى معناه) أى الى معنى الفعل (قوله

لوصف كخاتم فانه يشير الى معنى الفعل وهو الختم (قوله أو ما يشير الى معناه) أى الى معنى الفعل (قوله

لوصف كخاتم فانه يشير الى معنى الفعل وهو الختم (قوله أو ما يشير الى معناه) أى الى معنى الفعل (قوله

لوصف كخاتم فانه يشير الى معنى الفعل وهو الختم (قوله أو ما يشير الى معناه) أى الى معنى الفعل (قوله

لوصف كخاتم فانه يشير الى معنى الفعل وهو الختم (قوله أو ما يشير الى معناه) أى الى معنى الفعل (قوله

لوصف كخاتم فانه يشير الى معنى الفعل وهو الختم (قوله أو ما يشير الى معناه) أى الى معنى الفعل (قوله

لوصف كخاتم فانه يشير الى معنى الفعل وهو الختم (قوله أو ما يشير الى معناه) أى الى معنى الفعل (قوله

لوصف كخاتم فانه يشير الى معنى الفعل وهو الختم (قوله أو ما يشير الى معناه) أى الى معنى الفعل (قوله

فان لم يكن شيء من هذه الاربعة موجودا قدر كسباى وزعم الكوفيون وابنا طاهر وخروف انه لا تقدر في نحو ز يد عندك وعمر وفي الدار ثم  
اختلفوا فقال ابنا طاهر وخروف الناصب المبتدا وزعموا انه يرفع الخبر اذا كان عينه نحو ز يد ٨٧ أخوك وينصبه اذا كان غيره وان

ذلك مذهب سيبويه وقال  
الكوفيون الناصب أمر  
معنوي وهو كونهما مخالفين  
للمبتدا ولا معول على هذين  
المذهبين \* مثال التعلق  
بالفعل وشبهه قوله تعالى  
أنعمت عليهم غير المغضوب  
عليهم وقول ابن دريد

واشتمل الميمض في مسوده  
مثل اشتمال النار في خزل  
الغضى \* وقد تقدروا في الاولى  
متعلقة بالمبيض فيكون  
تعلق الجارين بالاسم ولكن  
تعلق الثاني بالاشتغال برج  
تعلق الاول بفعله لانه أتم  
لمعنى التشبيه وقد يجوز تعلق  
في الثانية بكون محذوف حالا  
من النار وبعبارة الاصل  
عدم الحذف ومثال التعلق  
بما أول يشبهه الفعل قوله  
تعالى وهو الذى في السماء  
اله اى وهو الذى هو اله في  
السماء وفي متعلقه به وهو  
اسم غير صفة بديل أنه  
يوصف فمقول اله واحد ولا  
يوصف به لا يقال شيء اله وانما  
صح التعلق به لتأوله بمعبود  
واله خبر لهو محذوف ولا  
يجوز تقدير المبتدا بخبرا  
عنه بالطرف أوفاعلا بالطرف  
لان الصلة حينئذ خالية من  
العائد ولا يحسن تقدير  
الطرف صلة واله بدلا من  
الضمير المستتر فيه وتقدير

فان لم يكن الخ) أى كافى ز يد عندك أوفى الدار (قوله في نحو ز يد عندك) أى بل نفس عند خبر وليس هناك  
متعلق مقدر (قوله ثم اختلفوا) أى فى العامل فى الطرف وقوله الناصب اى للطرف وقوله وينصبه اذا كان  
غيره أى كانهما لمبتدا عندهم تارة يكون ناصبا وتارة يكون رافعا (قوله نحو ز يد أخوك) فان ز يد انفس  
الاخ (قوله اذا كان غيره) أى كانهما فان العند والدار غير ز يد (قوله كونهما مخالفين) لان الخبر مخالف  
للمبتدا معنى اذ معنى العند ليس هو ز يد وهذه المخالفة المعنوية تعمل عندهم المخالفة اللفظية فى الاعراب  
فتنصب الخبر (قوله مخالفين للمبتدا) أى لان المخالفة عندهم من عوامل النصب فيقولون فى الاستثناء انه  
منصوب على المخالفة (قوله ولا معول على هذين المذهبين) اى والمعول عليه ما تقدم فى عامل الطرف فى  
المثالين مقدرا (قوله انعمت عليهم) على متعلقة بأنعم وهو فعل وقوله عليهم الثانية متعلقة بالمغضوب وهو  
اسم معول (قوله الغضى) بالغين والاضاد المجعوتين فى الاولى فى البيت متعلقة بالاشتغال والثانية متعلقة  
بالاسم وهو اشتغال (قوله وقد تقدر) اى تجعل (قوله لمعنى التشبيه) اى لانه شبه اشتغال شيء فى شيء  
وهو الميمض فى السواد بانه اشتغال شيء كالتار فى شيء وهو خزل الغضى (قوله بكون محذوف) اى حال كون  
النار كائنه فى خزل (قوله أى وهو الذى هو اله) اشار بذلك لتقدير المبتدا المحذوف العائد على الموصول  
(قوله ولا يوصف به) وهذه حقيقة الاسماء واما الاوصاف فيوصف بها ولا توصف (قوله لهو محذوف) اى  
وانما جاز حذف العائد اطول الصلة بالمعطوف والجار والمجرور والمعول (قوله ولا يجوز تقدير اله) اى  
والمعنى حينئذ وهو الذى اله كائن فى السماء (قوله تخبر عنه بالطرف) اى والجملة صلة (قوله أوفاعلا بالطرف)  
اى والطرف صلة (قوله لان الصلة حينئذ) اى حين اذ جعل اله مبتدا تخبر عنه بالطرف او جعل اله فاعلا  
بالطرف وقوله خالية من العائد اى لانه على الاول يكون الضمير فى الطرف عائد على المبتدا وهو اله لاعلى  
الموصول وعلى الثانى يكون الطرف خاليا عن الضمير لرفع الظاهر (قوله خالية من العائد) اى لان ضمير  
كائن انما يعود على المبتدا أى اله (قوله من الضمير المستتر فيه) والتقدير وهو الذى فى السماء اى يكون  
هو فى السماء ثم ابدل من الضمير المستكن فى يكون اله (قوله معطوفا كذلك) اى معطوفا على ان فى الارض  
صلة وقوله ابدل من الضمير المستتر فى الطرف أى وهو الذى يكون هو فى الارض ثم ابدل من هو اله (قوله  
لتضمنه الخ) علة لقوله ولا يحسن (قوله وفيه) أى فى الابدال من ضمير العائد مرتين (قوله حتى قبل الخ)  
لانه لا يعرف تكرار البديل الا فى بديل الاضراب كما مر لاصناف فى لزوم اذا الاضافة واعتراضه ابن الصائغ بنحو  
لا تمر بهم الا الفقى الا العلافان الاول يختار فيه الابدال والثانى بديل واجيب بان مراده منع تكرار البديل  
والمبدال منه والفقى بديل من الضمير والعلاف بديل من الفقى (قوله على الوجه البعيد) مراده بالوجه البعيد  
الابدال من ضمير العائد (قوله ان يكون سببه الخ) اى ولا تختار دورهن فى الآية حتى يحمل على هذا الوجه  
(قوله واما ان يكون الخ) اى ان عدم الحسن لهذين الامرين وأما كون عدم حسن هذا الاعراب لما يلزم  
عليه من ارتكاب محذور محجوف فى تصحيح الكلام الى تأويلين (قوله واما ان يكون) اى واما كونه موقعا  
فى شيء اى محذور يحجوف فى تصحيح الكلام الى تأويلين فقوله فيهما يحجوف اى فى محذور يحجوف الى تأويلين  
حتى يصح الكلام والمحذور هو ان الضمير اذا كان مبدلا منه كان فى نية الطرح وحينئذ يلزم خلو الصلة من  
عائد وحاصل التأويلين انه وان كان فى نية الطرح الا ان الخلو عن العائد فى المعنى واما فى اللفظ فلم تخل عن  
العائد وهذا التأويل فى الطرف الاول ومثله يقال فى الثانى فيهما تأويلان بالنظر لكل مثال والا فتأويل  
واحد (قوله واما ان يكون هو) اى هذا الاعراب (قوله فلا) اى فلا نقول ان هذا هو سبب عدم الحسن

وفى الارض اله معطوفا كذلك لتضمنه الابدال من ضمير العائد مرتين وفيه بعد حتى قبل بامتناعه ولان الجمل على الوجه البعيد ينبغي أن يكون سببه  
التخاص به من محذور وأما أن يكون هو موقعا فيمحجوف الى تأويلين فلا

ولا يجوز على هذا الوجه أن يكون في الأرض المبتدأ وخبر الثلاثين فساد المعنى أن استؤنف وخلوا الصلة من عائدان عطف ومن ذلك أي ضاقوله وان لسانى شهدة يشقني بها \* وهو على من صبه الله علقم ٨٨ أصله علقم عليه فعلى المحذوفة متعلقة بصبه والمذكورة متعلقة بعلقم لتأوله

يصعب أو شاق أو شديد ومن هنا كان الحذف شاذاً لاختلاف متعلق جار الموصول وجار العائد ومثال التعاق بمافيه ورائحة قوله أنا أبو المنهال بعض الاحيان وقوله

أنا ابن ماوية اذ جدد النقر فتعاق بعض واذا بالاسمين العليين لالتأولهما باباسم يشبه الفعل بل لمافيهما من معنى قولك الشجاع أو الجواد وتقول فلان حاتم في قومه فتعلق الظرف بمافى حاتم من معنى الجود ومن هنارد على الكسائي في استدلاله على افعال اسم الفاعل المصغر بقول بعضهم أظنني مرتحلاً وسوياً فرسخاً وعلى سيبويه في استدلاله على افعال فاعل بقوله

حتى شأها كليل موهنا عمل وذلك أن فرسخاً ظرف مكان وموهنا ظرف زمان والظرف يعمل فيه ورائع الفعل بخلاف المفعول به ويوضح كون الموهن ليس مفعولاً به ان كليلاً من كل وفعله لا يتعدى واعتذر عن سيبويه بان كليلاً بمعنى مكل وكأن البرق بكل الوقت بدوامه فيه كما يقال أعبت يومك أو بانه انما استشهد به على ان فاعلاً

(قوله ولا يجوز على هذا) أي كون في السماء صلة واليه بدل من الضمير المستتر في الظرف (قوله فساد المعنى) أي لانه يلزم عليه التعدد في الالته كانه قبل وهو الذي يكون في السماء له وأخبركم ان الهاتين الأرض (قوله وخلو الصلة) أي لان جملة وفي الأرض اله صلاته لم تطفها على الصلة فهي صلة ولا ضمير فيها فقوله خلقت الصلة أي بالنظر للمعطوف وأما المعطوف عليه فغيبه رابطاً وهو الضمير المبديل منه اله (قوله ان عطف) أي ان عطف تلك الجملة على الصلة (قوله ومن ذلك) أي من المتعلق بما يشبه الفعل (قوله علقم عليه) المناسب ان يقول الاصل علقم على من صبه الله عليه لاجل مناسبة ما بعده (قوله ومن هنا) أي من أجل ما ذكرهنا من الاصل (قوله بمافيه ورائحة) وهو المراد بقوله سابقاً أو بما يشير الى معناه (قوله بعض الاحيان) بعض ظرف لان لها حكم ما تضاف اليه وهي هنا مضافة للظرف والاصل في بعض الاحيان كما أن اذ ظرف (قوله العليين) وهما أبو المنهال وابن ماوية وهو علم على الشاعر (قوله النقر) وقف بفعل ضمة الراء للغياف الساكنة وهو صوت تترجعه الفرس للمشي وذلك بأن ياصق اللسان بأعلى الخنك ثم يفتح بنبذة (قوله لالتأولهما) أي لان العلية مانعة من تأويل الاسم بالمشتق (قوله لالتأولهما الخ) حاصل ما قاله المصنف ان العلم اذا اشتهر مسماه بوصف كان فيه معنى المشتق كحاتم وأبو المنهال لانه مؤول بالمشتق وهذا بخلاف النكرة كفى أسد على فانها تأول بالمشتق أي صائل أو مجترئ على (قوله بمافى حاتم الخ) الاولى بخاتم لمافيه من معنى الجود (قوله ومن هنا) أي من كون الظرف يكتبني برائحة الفعل (قوله وسوياً) تصغير سائر وقد عمل في قوله فرسخاً (قوله وعلى سيبويه) أي ورد على سيبويه (قوله شأها) بألف بعد الهزة على وزن ذلها (قوله حتى شأها) أي السحاب أي حتى سبقها كليل أي برق كليل أي كثير السكل أي التعب وقوله موهنا اسم لنصف الليل أي في نصف الليل وقوله عمل أي مطبوع على العمل أي صار العمل طبعه وسميته والمعنى حتى سبق السحاب برق كليل في نصف الليل وعمل صفة ثانية لبرق (قوله كليل) هو على وزن فاعل وقد عمل في موهنا (قوله وذلك) أي وبيان ذلك أي الرد على الكسائي وسيبويه (قوله وموهنا ظرف زمان) أي لانه نصف الليل وما قاربه (قوله بخلاف المفعول به) أي فانه لا يكتبني برائحة الفعل ولا يتم الاستدلال الاول كان فرسخاً وموهنا مفعولاً به (قوله وفعله لا يتعدى) أي فلا ينصب المفعول به (قوله بمعنى مكل) أي من أكل بمعنى أتعب لامن كل وحينئذ فيكون متعدياً والمعنى حتى سبقها برق أكل أي أتعب نصف الليل وابقاع الاتعاب على نصف الليل مجاز عقلي في النسبة الابقاعية كما أن اسناد الا كلال أي الاتعاب للبرق مجاز عقلي وحقه أن يستدل للعقل فعلى هذا الجواب فيه مجازان عقليان (قوله وكأن البرق الخ) أي وابقاع الا كلال على الوقت مجاز عقلي وكأن البرق يتعب الوقت أي الى نصف الليل بسبب دوامه أي ترادفه فيه (قوله وهذا أقرب) أي الجواب الثاني وهو أنه استشهد به على أن فاعلاً يعدل به الى فاعل (قوله فان في الاول) أي في الجواب الاول (قوله حمل الكلام على المجاز) أي بخلاف الثاني فانه ليس فيه مجاز واعتراض بأن المجاز لا يزم مطالعاً الذنب والاتعاب لا يستدان للبرق ولا يقعا على الوقت الا مجازاً والجواب انه على الجواب الاول فيه مجازان عقليان الاول اسناد الاتعاب للبرق والثاني ايقاع الاتعاب على الوقت بخلاف الثاني فان فيه مجازاً اعتقالياً فقط وهو اسناد التعب للبرق وقوعه في الوقت لانه عليه لا مجاز فيه قال الشنن والاحسن أن يراد بالمجاز خلاف الاصل لان كون كليل بمعنى مكل من أكل خلاف الاصل لان الاصل أخذ فاعل من الثلاثي لامن وغيره والاصل كونه من كل والمراد بالحقيقة الاصل اه تقرير درذير (قوله مع امكان جملة على الحقيقة) أي كفى الجواب الثاني (قوله خبره هو أخرى مقدرة) أي والجملة

يعدل الى فاعل لله الغة ولم يستدل به على الاعمال وهذا أقرب فان في الاول حمل الكلام على المجاز مع امكان جملة على الحقيقة صلة وقال ابن مالك في قول الشاعر \* ونعم من هو في سر وعلان \* يجوز كون من موصولة فاعلة بنعم وهو مبتدأ خبره هو أخرى مقدرة وفي متعلقة بالمقدرة لان فها معنى الفعل أي الذي هو مشهور وانتهى

والاولى أن يكون المعنى الذى هو ملازم لحالة واحدة في سر وعلان وقد راى على من هذه تمييزا والفاعل مستتر وقد أجبرت في قوله تعالى وهو الله في السموات وفي الارض تعلقه باسم الله تعالى وان كان علما على معنى وهو المعبود ٨٩ أو وهو المسمى بهذا الاسم وأجبرت تعلقه بـ يعلم

و بسرکم و جہارکم و بنجبہ  
محذوف قدرہ الزمخشری

الم ورد الثاني بان فيه ثمة ديم  
معقول المصدر وتنازع

عَامِلِينَ فِي مَقْدَمِ وَايِسْ بَشِيْ

بحرف مصدري وصاته ولانه

قد جاء نحو بالؤمنين رؤف  
رحم والظرف متعلق باحد

لوصفین قطعاً فکذا ههنا ورد  
لوحیان الثالث بان فی لا تدل

على عالم ونحوه من الاكوان  
الخاصة وكذلك رد على

تقديرهم في فطالقوهن  
لأول مرة بمسئلات أعدتهن

ليس بشئ لان الدليل ما جرى  
في الكلام من ذكر العمل

ان بعدہ يعلم سر کم و جہر کم

ويقال له اذا كنت تجيز

الحديث المذكور في المتن  
مع عدم ما يرد مسدده فكيف

اشترطوا ان يكون المطاق

وَمِمَّا شَالَ التَّعَلُّقُ بِالْمَحْذُوفِ

إلى غودأخاهم صالحاً بتقدير  
وأرسلنا ولم يتقدم ذكر

الارسلال وان كن ذكر النسي  
والمرسل اليهم يدل على ذلك

مثله فی تسع آیات الی فرعون  
ففی والی متعلقان باذهب

وَأَحْسِنُوا بِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا

صلة وقوله وفي متعلقة بالمقدرة هـ - هذا هو محل الشاهد (قوله والاولى أن يكون الخ) أى الاولى أن يفسر هو  
الثانية بلازم لحالة واحدة أى ليس عنده نفاق وانما كان أولى لان مشهور لا يناسب السر وعلى كل حال  
فالظرف متعلق به والثانية لانها هى التى فيها معنى الفعل (قوله والفاعل مستتر) أى وهو مبتدأ محذوف  
خبره والظرف متعلق بذلك الخبر أى والمعنى نعم هو شخصاً أى نعم الممدوح شخصاً وهو ملازم لحالة واحدة فى سر  
واعلان (قوله على معنى) متعلق بقوله تعلقه أى انه متعلق به لضمينه معنى ما يشير للفعل وليس مؤولاً بمشتق  
لان العلم عند المصنف لا يؤول بالمشتق (قوله ورد الثانى) أى تعلقه بسر كم وجهركم (قوله تقديم معمول  
المصدر) أى لان فى السموات معمول للمصدر وهو سر كم وقد تقدم ذلك المعمول عليه (قوله عاملين) أى  
سر كم وجهركم وقوله فى متقدم أى مع ان شرط التنازع أن يكون فى معمول متأخر نحو قاموا كل زيد  
(قوله وليس بشئ لان المصدر الخ) أى ومحل المنع لتقدم معمول المصدر عليه اذا كان المصدر يقدر بأن  
وهنا ليس كذلك لان المعنى حينئذ وهو الله يعلم أن تسروا وتجهروا فى السموات والارض فيعلمه أن الاسرار  
والجهر مستقبل وليس كذلك (قوله لان المصدر الخ) رد لقوله تقديم معمول المصدر وقوله ولانه قد جاء الخ  
رد لقوله وتنزع عاملين الخ (قوله لان المصدر هنا ليس مقدراً) رده الشارح بأن من الجائز أن يقدر ما المصدرية  
وهى لا تدل على الاستقبال وأجاب الشئى بأن السر والجهر المراد منهما الكلام الخفى والكلام الجهر لا نفس  
الاسرار والاجهار (قوله والظرف متعلق بأحد الوصفين) أى وحذف متعلق الاسخول لدلالة عليه فكذا  
هنا أى فلا يلزم التنازع بين عاملين فى معمول متقدم وحاصله انه من باب الحذف من أحد الموضعين لدلالة  
الاسخول من التنازع (قوله لا تدل على عالم الخ) أى وانما تدل على كون عام (قوله وكذلك رد) أى أبو حيان  
(قوله مستقبليات) حال (قوله للدليل المعنوى) أى لدليل عقلى كما قالوا وحذف ما يعلم جائز للدليل العقلى عليه  
(قوله فكيف يمنع) أى الحذف مع وجود ما يسد أى وهو الجار والمجرور والدليل لفظى (قوله ولكن  
ذكر النبي) أى صالح وقوله والمرسل اليهم هم غود (قوله ومنه) أى من المتعلق بمحذوف  
\*(هل يتعلقان بالفعل الناقص)\*

( ١٣ - دسوقى فى ) وصيتناهم بالوالدين احسانا مثل و وصيتنا الانسان بالديه حسنا ومنه بآء البسملة ( ) من زعم أنه لا يدل على الحدث منع من ذلك وهم المبرذفان مارسى فابن جنى فالجربانى فابن برهان ثم الشلو بين والصد

الا ليس واستدل المشتق ذلك المتعلق بقوله تعالى كان للناس عجبان أو حينئذ فان اللام لا تتعلق بعجبالا نه مصدر مؤخر ولا باوحينا الفساد المعنى ولانه صلة لان وقدمضى عن قريب أن المصدر الذي ليس ٩٠ في التقدير حرف موصول ولا صلته لا يمنع التقديم عليه ويجوز أيضا أن تكون

متعلقة بمحذوف هو حال من عجب على حد قوله

\* (هل يتعلقان باحرف)

\* (هل يتعلقان بالفعل الجامد) زعم الفارسي في قوله

ونعم مراكم من ضاقت مذهبها

ونعم من هو في سر وعلان

أن من نكرة تامة بتغيير الفاعل

نعم مستترا كما قال هو وطائفة

في مامن نحو فنعم ما هي وأن

الظرف متعلق بنعم وزعم

ابن مالك أنهم موصولة فاعل

وان هو مبتدأ خبره هو

أخرى مقدرة على حد شعري

شعري وان الظرف متعلق

بهم والمحذوفة لتضيق المعنى

الفعل أي ونعم الذي هو باق

على وده في سر وعلانه وان

المخصوص محذوف أي بشر

ابن مروان وعندي أن يقدر

المخصوص هو لتقدم ذكر

بشر في البيت قبله وهو

وكيف أربأ أمرا وأرابع به

وقد ذكر كأت الى بشرين

مروان \* فيبقى التقدير

حينئذ من هو هو هو

\* (هل يتعلقان باحرف

المعاني) \* المشهور منع ذلك

مطلقا وقيل بجواز مطلقا

وفصل بعضهم فقال ان كان

نائب عن فعل حذف جاز ذلك

على سبيل النيابة لا الاصلة

وبقي ما به التساوي فلا فرق بين كان زيد غنيا وصار زيد غنيا والفرق حاصل فيطل ما هو بحسب خلافه ومما انه لو كان معناها الزمان لجاز أن ينعقد جملة تامة من بعضها ومن اسم معنى كما ينعقد منه ومن اسم زمان وفي شرح الأجرومية للشيخ خالد أن الذي يقول بعدم دلالة الهم على الحدث يريدان التبدل على الحدث التام الذي يفيد مجرد استناده الى فاعله فلا ينافي انهما يتبدل على حدث ناقص لا يتم فائدة الابل المنسوب فكان التامة والوجود ضد العدم والناقصة للحصول على صفة ما تتعين بالخبر فنقد رجوع الخلاف لفظيا (قوله الاليس) في الرضى أن ليس تدل على حدث أيضا وهو الانتفاء وانما سميت ناقصة لانه لا يتم بالرفع فاعلها كلام بل بالرفع مع المنسوب بخلاف الافعال التامة فان الفائدة تتم برفعها (قوله واستدل الخ) وجه الاستدلال ان معناها موراثة ثلاثة صالحة للتعليق بها عجبنا أو وحينا وكان فلا يصح تعلقه بعجبالا ذكره وكذا لا يصح تعلقه باوحينا فتعين تعلقه بكان (قوله مؤخر) أي ومعمول المصدر لا يقدم عليه (قوله لفساد المعنى) أي لانه حينئذ يكون المعنى أ كان عجبنا يحيا والناس فيقتضى أن الاحياء للناس مع أن الاحياء لا يبي (قوله لفساد المعنى) قد يقال الفساد منتف ان جعل الى رجل بدل من للناس أو جعلت اللام في للناس تعليلية اي لاجل اهداء الناس (قوله ولانه صلة لان) أي ومعمول الصلة لا يقدم عليها (قوله وقدمضى عن قريب) يحتمل أنه رد لمنع تعلقه بعجبالا أي أن القول يمنع تعلقه بعجبالا ليكون معمول المصدر مقدم على المصدر وهو ممنوع لا يسلم لانه انما يمنع تقدم معمول المصدر عليه اذا كان ذلك المصدر مؤ ولا من أن والفعل وعجبنا ليس كذلك ويحتمل أنه تقوية لقوله ولانه صلة لان لكن بحسب المفهوم فيمنع يكون قوله لا يمنع التقديم عليه أي ومفهومه ان ما كان مقدرا بان وصلته فلا يجوز التقديم فالولى اذا كانت أن ملفوظة لا يجوز التقديم (قوله ويجوز أيضا) أي كما يجوز تعلقه بعجبالا على الاحتمال الاول أو بكان على الاحتمال الثاني (قوله حال من عجبنا) أي فالناس في الاصل صفة لعجبالا تقدم عليه فيعرب حينئذ حالا كما كان موحشا كان صفة لاطال فقدم فأعرب حالا لأن الاول في الخبر والثاني في المبتدا (قوله في مامن نحو الخ) أي فالضمير الواقع بعد من في البيت وبعد ما في الآية مخصوص بالمدح (قوله وان الظرف متعلق بنعم) هذا هو محل الشاهد (قوله وزعم ابن مالك) هذا الكلام لا يتعلق له بما هنا وانما ذكره لنتعيم الكلام المتعلق بالبيت (قوله على حد) أي فيكون بعد التقدير على حد شعري شعري أي ان شعري الآن هو شعري المعروف في زمن الصبا أي لم يتغير من حاله وكذلك قولك نعم هو هو أي ان بشرا المشهور والآن هو بشر المعروف سابقا أي انه باق على حاله لم يتغير (قوله من هو هو هو) هو مبتدأ أو هو الثانية خبر وهو الثالثة هو المخصوص بالمدح وعلى تقدير أن المخصوص بعد خبر يقول له مبتدأ هو رابعة

\* (هل يتعلقان باحرف المعاني) \*

أي هذا مبحث جواب هل يتعلقان الخ وقوله المعاني أي الحروف الذي وضعت لمان كان حقه ان يدل عليها بالفعل واحتر زعن حروف المباني كزاي زيدو يائه (قوله منع ذلك مطلقا) أي سواء كان الحرف نائب عن فعل حذف أو كان غير نائب عن فعل (قوله وقيل بجوازه مطلقا) أي لما فيها من معنى الفعل وقوله منع مطلقا أي لعدم الاشتقاق (قوله متعلقة بيا) أي لما فيها من الفعل المحذوف وهو أ دعو (قوله ان النصب بيا) أي لا بالفعل الذي نائب عنه وهو أ دعو كما قاله الجمهور (قوله نظير قولهم الخ) وذلك ان ما زيدت عوضا عن كان (قوله الرافعة) أي لانت وقوله الناصبة أي لذا نقر وأما الجمهور فيقولون الناصب والرافع انما هو كان المحذوفة الذي نائب ما عنها (قوله غداة البين) الغداة البكرة أو ما بين طلوع القمر طلوع الشمس ويحتمل أنه

والا فلا وهو قول ابى على وأبي الفتح زعماني نحو يال زيدان اللام متعلقة بيا بل قالوا في يا عبد الله ان النصب بيا وهو نظير استعماله قولهم ما في قوله \* أباحرشة أما أنت ذا نقر \* ان ما الزائدة هي الرافعة الناصبة لا كان المحذوفة وأما الذين قالوا بالجواز مطلقا فقال بعضهم في قول كعب رضي الله تعالى عنه وما سعاد غداة البين اذ رحلوا

اليوم واليوم اما طرف للنفع  
المنفي واما ما في لن من معنى  
المنفي أى انتفى في هذا اليوم  
النفع فالمنفي نفع مطلق وعلى  
الاول نفع مقيد باليوم وقال  
أيضا اذا قلت ماضى بته  
للتاذيب فان قصدت نفي  
ضرب معال بالتاذيب فاللام  
متعلقة بالفعل والمنفي ضرب  
مخصوص وللتاذيب تعاليل  
للضرب المنفي وان قصدت  
نفي الضرب على كل حال فاللام  
متعلقة بالمنفي والتعليل له أى  
ان انتفاء الضرب كان لاجل  
التاذيب لانه قد يؤدب بعض  
الناس بترك الضرب ومثله  
في التعليل يحذف المنفي  
ما كرمت المسمى والتاذيبه  
وما أهنت المحسن لمسكافأنه اذا  
لوعلى هذا بالفعل ففسد المعنى  
المراد ومن ذلك قوله تعالى  
ما انت بنعمة ربك بجمعون  
الباء متعلقة بالمنفي اذ لو عاقت  
بجمعون لافادني جنون  
خاص وهو الجنون الذى  
يكون من نعمة الله تعالى  
وليس في الوجود جنون هو  
نعمة ولا المرادني جنون  
خاص انتهى ملخصا وهو  
كلام بديع الان جمهـ ور  
الخو بين لاوافقون على صحة  
التعليل بالحرف فينبغي على  
قولهم ان يقدر ان التعليل  
بفعل دل عليه الثاني اى انتفى  
ذلك بنعمة ربك وقد ذكرت

في شرحي اقصية كعب رضى الله تعالى عنه ان المختار يتعلق الظرف بمعنى التشبيه الذي تضمنه البيت وذلك على ان الاصل وما كسره ادا لاطي  
أغن على التشبيه المعكوس للمبالغة لا يكون الظرف متقدما في التقدير على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه وهذا الوجه هو اختيار ابن عمر ونواذا

جاز لحرف التشبيه أن يعمل في الحال في نحو قوله كان قلوب الطير رطباً ويا بسا \* لدى وكرها العناب والحشف البالي مع أن الحال شبهة بالمفعول به فعمله في الظرف أجدر فان قلت ٩٣ لا يلزم من صحة أعمال المذكور أعمال المقدّر لانه أضعف قلت قد قالوا زيد زهير شعر أوحاتم

جوداً وقيل في المنصوب  
فيهما أنه حال أو تمييز وهو  
الظاهر وأيا كان فالجّة فائمه  
به وقد جاء أنبغ من ذلك وهو  
أعماله في الحالين وذلك في قوله  
تعيّرنا أنساءه ونحن صعايلك  
أنتم ملو كماذا المعنى تعيّرنا أننا  
فقراء ونحن في حال صعلكتنا  
مثلكم في حال ملككم فان  
قلت قد أوجبت في بيت كعب  
رضي الله عنه أن يكون من  
عكس التشبيه لئلا يتقدم  
الحال على عاملها المعنوي  
في الذي سوغ تقدم صعايلك  
هنا عليه قلت سوغه الذي  
سوغ تقدم بسر في هذا بسر  
أطيب منه رطباً وان كان  
مع مفعول اسم التفضيل لا  
يتقدم عليه في نحو لهو كفة وهم  
ناصرأ وهو خشية اختلاط  
المعنى الآن هذا ما طردم  
لقوة التفضيل ونادى رهننا  
أضعف حرف التشبيه وهذا  
الذي ذكرته في البيت أجدود  
ما قيل فيه وفيه قولان  
آخران أحدهما ذكره  
السجّاوي في كتابه مسفر  
السعادة وهو أن عالة من عاني  
الشيء إذا أضعفني وملو كما  
مفعول أي أننا ننقل الملو  
بطرح كنا عايلهم ونحن أنتم  
أي مثلكم في هذا الأمر  
فالأخبار ههنا مثله في أزواجه

جدون والمشهور فيه الصرف والفارسي يمنع من الصرف للعلمية وشبهه العجمة (قوله لدى وكرها) أي العناب  
(قوله شبهة بالمفعول به) أي من حيث أن الفعل يتسلط على بعضها من غير توسط ظرف ملفوظ به ولا مقدّر  
المعنى (قوله أجدر) أي أولى لانه يكتفي في العمل فيه برائحة الفعل (قوله من صحة أعمال المذكور) أي  
أعمال حرف التشبيه المذكور كفي هذا البيت وقوله أعمال المقدّر أي كفي بيت كعب على الوجه الذي ذكره  
المصنف في شرح بانت سعاد (قوله أعمال المقدّر) أي فالقياس حينئذ لا يصح لوجود الفارق (قوله زيد  
زهير شعرا) أي زيد كزهير شعرا وقوله وحاتم جوداً أي وزيد كحاتم جوداً (قوله وقيل في المنصوب) أي  
وهو شعر أوحاتم (قوله وهو الظاهر) أي لأن المعنى على تبين وجه الشبه لا على القيد (قوله وهو الظاهر)  
أي لأن شعر أوحاتم مصدران يقل وقوعهما حالا (قوله وأيا كان) أي ومتى جعل حالا أو تمييزاً (قوله فالجّة)  
أي على أعمال حرف التشبيه المقدّر فائمه أي بذلك القول (قوله فالجّة فائمه) أي لأن العامل في تلك  
الحال أو التمييز إنما هو حرف التشبيه المقدّر لما فيه من معنى الفعل واعتراض الدماغي بأنه لا يلزم من العمل  
أي من عمل حرف التشبيه في التمييز العمل في الظرف إذا التمييز معمول ضعيف يعمل فيه حتى الجماد بالانواع  
كعشرين درهماً وقد يجاب بأنه بمعنى معدود وبكذا فهو وان كان جامداً الآن فيه معنى الفعل لانه مؤول به  
(قوله وهو أعماله) أي حرف التشبيه المقدّر المحذوف (قوله تعيّرنا) أي تنسبنا للعار والعيب (قوله أننا) أي  
من أجل أنساءه أي فقراء (قوله ونحن) مبتدأ وأنتم خبر على التشبيه وصعايلك وملو كالحال والعامل فيهما  
حرف التشبيه المقدّر (قوله في حال صعلكتنا) أي فقرنا مثلكم في حال الشرف والكرم في حال ملككم (قوله  
لئلا يتقدم الحال) المناسب الظرف لأن غداة البين ظرف لالحال اللهم الآن يقال أنه رأى أن الظرف له حكم  
الحال لانه يؤول به أي في حال كذا وقوله عليه أي على العامل المعنوي المقدّر في قوله أنتم (قوله قلت سوغه الخ)  
حاصله أنه سوغه وحسنه اختلاف المعنى لانه لو قيل نحن أنتم صعايلك ملو كالا يدري الحال من المبتدأ والحال من  
الخبر أهمّ من الحالين فديان على طريق ألف والنشر المشوش وهو عكس المراد (قوله هذا بسر) هذا  
مبتدأ أو بسر حال من ضمير أطيع الواقع خبراً ورطباً حال من ضمير منه والعامل في الحالين هو أطيع فقد تقدم  
الحال على أفعّل التفضيل وهو لا يجوز بحسب الأصل (قوله وهو) أي الذي سوغ تقدم بسر (قوله اختلاط  
المعنى) أي لانه لو قيل هذا أطيع منه بسر أو طباً لا يدري الحال المفضلة من المفضل عليها على سبيل الجزم فيوهم  
أن رطباً حال من ضمير أطيع وذلك أن الحالين يأتیان على طريق ألف والنشر المشوش وهو عكس المعنى  
المراد فان قلت يمكن التخاص بتقدير رطباً على بسر ان تقول هذا أطيع منه رطباً بسرأ قلت ان المسموع من  
العرب هكذا وهذه نسكات بعد الوقوع والنزول (قوله الآن هذا) أي التقديم وهو أعمال العامل في حالين  
متقدمة ومتأخرة (قوله ثم) أي في أفعّل التفضيل (قوله ونادى رهننا) أي في حرف التشبيه المقدّر المحذوف  
(قوله وهذا الذي ذكرته في البيت) أي قوله تعيّرنا أنساءه (قوله وملو كما مفعول) أي لعالة أي تعيّرنا أننا  
مثقلون للملو بطرح تعيّننا عليهم ونحن كأنهم صعايلك أي مثقلين للملو فعلي هذا الوجه يكون صعايلك حال  
من المجموع مقدّمة على عاملها المعنوي فلذا جعل المصنف القول الأول أجدود من هذا (قوله بطرح كنا)  
أي تعيّننا من حيث المؤنة (قوله في هذا الأمر) أي وهو كوننا صعايلك أي مثقلين صعايلك حال (قوله مثله  
في وازواجه الخ) أي في أنه على معنى التشبيه أي مثل أمهاتهم في التحريم والاحترام (قوله أنا نفعول) أي نطعم  
(قوله تو كيد الضمير مستتر) أي فالمعنى أننا نفعول أي نطعم نحن الصعايلك هم وأنتم أي نطعم الصعايلك الذين

هم أمهاتهم والثاني قاله الحريري وقد سئل عن البيت وهو أن التقدير أنا عالة صعايلك نحن وأنتم وقد نطع في ذلك وقيل أنه  
كلام لا معنى له وليس كذلك بل هو متجه على بعده فهو وأن يكون صعايلك مفعول عالة أي أنا نفعول صعايلك ويكون نحن تو كيد الضمير عالة وأنتم  
تو كيد الضمير مستتر في صعايلك وحصل في البيت



تقديم وتأخير للضرورة ولم يتعرض لقوله ماو كوا كانه عندة حال من ضمير عالة والاولى على قوله أن يكون صعاليك حال من محذوف اي نعو لكم صعاليك ويكون الحالان بمنزلة ما في لقيته مصدرا فانهم نصرا على أنه يكون الاول ٩٣ للثاني والثاني للاول لان فصلا أسهل من فصلين

ويكون أنتم توكيد الله المحذوف  
لا لضمير صعاليك لانه ضمير  
غيبة وانما جوزناه اول لان  
الصعاليك هم مخاطبون  
فيحتمل كونه راى المعنى  
\* (ذ كرمالا يتعلق من حروف  
الجر) \* يستثنى من قولنا  
لا بد لحرف الجر من متعلق  
سنة أو واحد الحرف  
الزائد كالباء ومن في كفى بالله  
شهيد اهل من خالق غير الله  
وذلك لان معنى التعلق

هم أنتم (قوله تقديم) أى تقديم الواو على نحن وحقها الدخول على أنتم والتأخير للمفعول عالة وهو صعاليك اذ  
حقه عدم الفصل بينه وبين عاله ووجه البعد في ذلك أنه عطف توكيد على آخر مع اختلاف المتبوع (قوله  
حال من ضمير عالة) أى وحينئذ فالمعنى تعبرنا من أجل أننا نعو لنحن في حال كوننا ماو كالصعاليك الذين هم  
أنتم (قوله والاولى على قوله) هذامقابل لقوله وصعاليك مفعول عالة وقوله على قوله أى على تقديره الذى  
ذكره سابقا من ان الاصل انما عالة صعاليك نحن وأنتم وحاصله أن المناسب لتقديره ان الاصل تعبرنا انما عالة  
نعو لكم صعاليك ماو كأنهم وأنتم فى الكلام حذف جلة فحين توكيد لفاعله المستتر وأنتم توكيد  
لمفعولها وقوله صعاليك حال من المفعول المحذوف وماو كحال من الفاعل على سبيل اللف والنشر المشوش لان  
الكثير في الحالات المتواليه أن يرتكب فيها ذلك لانه أسهل من اللف والنشر المرتب لان فيه فصلا  
واحدا بخلاف المرتب فان فيه فصلين أى نعو لكم فى حال كوننا ماو كوا فى حال كونكم صعاليك ووجه بعد  
هذامافيه من عطف توكيد على توكيد مع اختلاف المتبوع (قوله لانه ضمير غيبة) أى وهو لا يؤكّد  
بضمير الخطاب

\* (ذ كرمالا يتعلق من حروف الجر)

الارتباط المعنوى والاصل  
ان افعالا قصرت عن الوصول  
الى الاسماء فأعينت على ذلك  
بحروف الجر والزائد انما  
دخل في الكلام تقوية له  
وتوكيد ولم يدخل للربط  
وقول الخوف ان الباء في أليس  
الله بأحكم الحاكمين متعلقة  
وهم نعم يصح في اللام المقوية  
ان يقال انها متعلقة بالعمل  
المعقوب نحو مصداق ما معهم  
وفعال لما يريد وان كنتم  
لرؤيتا تعبرون لان التحقيق  
انها ليست زائدة محضة لما  
تحيل في العامل من الضعف  
الذى نزل منزلة القاصر ولا  
معدية محضة لا طرادحة  
استقاطها فله منزلة بين  
المتزلتين (الثاني) لعل في لغة  
عقبيل لانها بمنزلة الحرف  
الزائد الا ترى أن مجرورها

(قوله في كفى بالله) اصله كفى الله شهيدا لغير اسم الجلالة وهو الفاعل بحرف الجر الزائد (قوله هل من خالق  
غير الله) اي هل خالق فجر المبتدأ وهو خالق بحرف الجر الزائد (قوله وذلك) أى وبيان الزيادة (قوله الارتباط  
المعنوى) اي ارتباط العامل بالمجرور أى تعلق معنى العامل بالمجرور (قوله والاصل) اي أصل الارتباط  
(قوله على ذلك) اي على الوصول للاسماء (قوله تقوية له وتوكيدا) العطف للتفسير وقوله ولم يدخل للربط  
اي المعنوى وهو تعلق معنى الفعل بالمجرور (قوله وهم) أى لانها زائدة في خبر ليس (قوله في اللام المقوية)  
وهي الداخلة على معمول الفعل المتقدم عليه أو على معمول العامل الذى هو فرع في العمل (قوله انهم متعلقة  
بالعامل) أى وهو ما كان فرعاً في العمل او قدم معموله عليه (قوله لان التحقيق) علة لصحة القول بأنها  
متعلقة بالعمل المعنوى (قوله لما تحيل في العامل من الضعف) أى بسبب فرعية في العمل أو تقدم معموله  
عليه (قوله فلهما منزلة بين المتزلتين) أى بين منزلة الزائد المحض والعدي المحض اي فلذا صح القول بتعلقها  
بالعامل الذى قوته (قوله في لغة عقبيل) اي الذين يجرون بها اي وأما في لغة غيرهم فلا تجر بل ترفع الاسم  
وتنصب الخبر (قوله لانها بمنزلة الحرف الزائد) اي وليست بزايدة محضة لانها تترجى والزائد لا يفيد معنى  
غير التوكيد ولا أصلية محضة لان مجرورها في محل رفع مبتدأ والحرف الجار الاصل مجرور في محل نصب  
(قوله الا ترى الخ) علة لكونها شبيهة بالزائد وليست حرفاً أصلياً (قوله في موضع رفع) اي والحرف الاصل  
مجرور في موضع نصب على المفعولية (قوله ولانهم تدخل) عطف على المعنى أى لان مجرورهما ولانهم الخ  
وهما علتان لقوله لانها بمنزلة (قوله ثم انهم) اي عقبلا (قوله منهم) اي تنبها أى جروا بها لاجل التنبيه  
فهى مفعول لاجله ويصح أن تقرأ منهم اسم فاعل اي حال كونها منهم الخ (قوله فيمن قال) اي في قول  
من قال (قوله ان لولا جارة للضمير) اي وهى بمنزلة الحرف الزائد وليست حرفاً أصلياً لانها بمنزلة الخ (قوله  
جارة للضمير) اي فيقول ان لولا حرف جروا والباء والكاف في محل جروا والدليل على ذلك أن لولا ليست من  
الحروف الناصبة للاسم بالاجماع اذ الناصب انما هى ان وأخواتها ولولا ليست منها وأيضاً الباء والكاف  
والهاء ليست ضمائر رفع هنا لان العامل للرفع في الضمير انما هو الفعل وانما يتبعه فتعين انها جارة (قوله فانها

في موضع رفع بالابتداء بدل ارتفاع ما بعده على الخبرية قال \* لعل أبى المغوار منك قريب \* ولانها لم تدخل لتوصل عامل بل لفائدة معنى التوقع  
كأن كانت ليست لفائدة معنى التثنية ثم انهم جروا بها منهم على أن الأصل في الحروف المختصة بالاسم أن تعمل الاعراب المختصة به كحروف الجر  
(الثالث) لولا فيمن قال لولا لولا لولا على قول سيويه ان لولا جارة للضمير فانها

أيضا بمنزلة العمل في أن ما بعده ما مرفوع المحل بالابتداء فان لولا الامتناعية تستدعي جملتين كسائر اذوات النعلين وزعم ابو الحسن ان لولا غير حارة وان الضمير بعده ما مرفوع ولكنهم استعاروا ضمير الجرم مكان ضمير الرفع كما عكسوا في قولهم ما لنا كانت وهذا كقوله في عساي وبردهما أن نيابة ضمير عن ضمير يخالفه في الاعراب ٩٤ انما ثبت في المنفصل وانما جاءت النيبات في المتصل بثلاثة شرط كون المنوب عنه منفصلا

وتوافقهما في الاعراب وكون ذلك في الضرورة كقوله أن لا يجاورنا الاكديار وعليه يخرج أبو الفتح قوله نحن بغرس الودي اعلمنا منابر كرض الجياد في السدف فادعى أن ما مرفوع ومؤكد للضمير في أعلم وهو نائب عن نحن لبتصاص بذلك من الجمع بين اضافة أفعال وكونه بمن وهذا البيت أشكل على أبي علي حتى جعله من تخليط الاعراب (والرابع) رب في نحو رب رجل صالح لقبيته اولقبت لان مجرورهما مفعول في الثاني ومبتدأ في الاول او مفعول على حد زيد اضربه ويقدر الناصب بعد المجرور لاقبل الجار لان رب لها الصدر من بين حروف الجر وانما دخلت في المتالسين لافادة التكثير أو التقليل لالتعدي عامل هذا قول الرماني وابن طاهر وقال الجوهري فيهما حرف جر معد فان قالوا انها معدت العامل المذكور فخطأ لأنه يتعدى بنفسه ولاستيفائه معموله في المثال الاول وان قالوا معدت محذوفات تقديره حصل او نحوه كما صرح به جماعة ففيه تقدير لما معنى الكلام مستغن عنه ولم يلغظا به في وقت (الخامس) كاف التشبيه قاله الاخفش وابن عصفور جهة مستدلين بأنه اذا قبل زيد كعمرو فان كان المتعلق استقر فالكاف لا تدل عليه بخلاف نحو في الدار وان كان فعلا مناسباً للكاف وهو أشبه فهو متعدي بنفسه لا بالحرف والحق ان جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار (السادس) حرف الاستثناء وهو خلا وعدا وحاشا اذا خفض فانهن لتعدي الفعل عما دخل على عليه كما ان كذلك وذلك عكس معنى التعدي الذي هو اصاله معنى

أيضا هذا عام لا يكون المتعلق وقوله فان لولا لامة للامة قبلها (قوله وان الضمير بعده ما مرفوع) أي في محل رفع بالابتداء (قوله ولكنهم استعاروا ضمير الجرم) أي وهو الباء والكاف والهاء وقوله ضمير الرفع أي وهو أنا وانت وهو (قوله ما لنا كانت) أي فالاصل كل ككهم عدلوا عن ضمير الجرم إلى ضمير الرفع للاستتعال (قوله وهذا) أي ما تقدم من قوله استعاروا ضمير الجرم إلى ضمير الرفع كقوله الخ (قوله كقوله) أي كقول الحسن في عساي أي فالاصل عساي أنما فقد استعار ضمير الجرم بدل ضمير الرفع (قوله وبردهما) أي برد قوله في لولا وفي عساي (قوله في المنفصل) أي في النائب المنفصل (قوله وانما جاءت النيبات في المتصل) أي في النائب المتصل (قوله أن لا يجاورنا الخ) صدره وما نبالا اذا ما كنت جارتنا \* والشر وط الثلاثة متوفرة في البيت أما انفصال المنوب عنه والتوافق في الاعراب فلان الاصل الاياك ضرورة أنه استثناء مقدم وان الكاف ضمير نصب وأما كونه في الضرورة فواضح (قوله الاكديار) أي فالاصل الاياك فقد عدل عن ضمير النصب المنفصل إلى ضمير متصل منصوب وانما لم يكن أصله أنت لانه مستثنى والمستثنى منصوب فتعين أن الاصل ضمير منفصل منصوب (قوله وعليه) أي على انابة الضمير المتصل بالشر وط الثلاثة خرج الخ ووجه توفرها فيه أن الاصل أعلم نحن فقد أقيم ضمير متصل مكان المنفصل وكلاهما محذوف رفع وكون البيت ضرورة فواضح (قوله بغرس الودي) صغار النخل المسمى بالغسيل واحده ودية والسدف بضم السين وفتح الدال جمع سدفة تطلق على الظلمة والظوء فهو من أسماء الاضداد والمعنى ان علمنا بغرس الودي أكثر من علمنا برض الجياد في السدف (قوله وهو نائب عن نحن) أي التي كانت مؤكدة للضمير المستتر في أعلم بحسب الاصل (قوله لبتصاص بذلك من الجمع) أي مع أنه لا يجمع بين اضافة أفعال التفضيل ومن فلا تقول أفضل الناس زيدا منهم (قوله أشكل على أبي علي) أي من حيث أنه جمع فيه بين الاضافة ومن (قوله ويقدر الناصب) أي الجرم ورها على أنه مفعول في المثال الاول (قوله لاقبل الجار) أي ولا بعده وقبل المجرور لانه لا يفصل بين الجار والمجرور بمثل هذا (قوله لان رب لها الصدر) أي ومن العالوم أنه اذا كان لها الصدر لا تتعلق بشئ (قوله لالتعدي عامل) أي وحينئذ فلا تتعلق بشئ (قوله هي) أي رب وقوله فيهما أي في المتالسين المذكورين (قوله لانه يتعدى بنفسه) أي وحينئذ فلا يحتاج لمعد بعده (قوله ولاستيفائه معموله) أي وحينئذ فلا يتعدى الزائد عليه (قوله تقديره حصل) أي فالاصل رب رجل صالح حصل لقبيته (قوله من نحو زيد في الدار) أي وذلك لان في الظرفية تشعر باستقرار ما قبلها فيما بعدها (قوله وان كان) أي المتعلق (قوله فهو متعدي بنفسه لا بالحرف) أي وحينئذ فلا يصح أن يقدر المتعلق فعلا مناسباً (قوله ونحوه) أي الحال والاصلة والصفة (قوله تدل الخ) أي وحينئذ فلا كف التشبيه في هذا المثال متعلقة باستقرار محذوف أي كائن أو مستقر كعمرو (قوله اذا خفض) أي فانهم في هذه الحالة حروف جر غير متعلقة لانهم الخ (قوله لتعدي) أي ابعاد الفعل عما دخل عليه (قوله وذلك) أي ما ذكر من التخصيص وقوله عكس الخ أي لان التخصيص عكس الاصال ويمكن أن يقال ان التعدي هي اصال معنى الفعل إلى الاسم على معنى ما يقتضيه الحرف من اثبات أو نفي وحينئذ فهذه الاعمال تعدى الفعل ونوصله على جهة النفي فقولك قام القوم غير زيد أو خلاز يد مثل قولك قام زيد فقد عدى الفعل بهم على جهة النفي وأما قام القوم الا زيدا فالامعية له على

جماعة ففيه تقدير لما معنى الكلام مستغن عنه ولم يلغظا به في وقت (الخامس) كاف التشبيه قاله الاخفش وابن عصفور جهة مستدلين بأنه اذا قبل زيد كعمرو فان كان المتعلق استقر فالكاف لا تدل عليه بخلاف نحو في الدار وان كان فعلا مناسباً للكاف وهو أشبه فهو متعدي بنفسه لا بالحرف والحق ان جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار (السادس) حرف الاستثناء وهو خلا وعدا وحاشا اذا خفض فانهن لتعدي الفعل عما دخل على عليه كما ان كذلك وذلك عكس معنى التعدي الذي هو اصاله معنى

الفعل الى الاسم ولو صح ان يقال انها متعلقة لصح ذلك في الاوامر خفض من المستثنى ولم ينصب كالاستثنى بالاثلاثين والفرق بينهما افعالا واحرفا  
 \* (حكمهما بعد المعارف والنكرات) \* حكمهما بعدهما حكم الجمل فهمما صفتان في نحو رايت طائرا فوق غصن وعلى غصن لانهما بعد نكرة  
 محضة وحالان في نحو رايت الهلال بين السحاب او في الافق لانهما بعد معرفت محضة ٩٥ ومحملان لهما في نحو يعجبني الزهر في اكلهما والثمر  
 على اغصانه لان المعارف

جهة الثبوت (قوله وانما خفض الخ) جواب عما يقال اذا كانت هذه الاحرف لتخية معنى الفعل عما دخلت  
 عليه كالا فواوجه خفض المستثنى به ولم ينصب كالاستثنى بالا (قوله في اكلهما) جيع كم وهو وعاء النور كالكمة  
 والتمر بالثامنة واليانع النضيج الطيب

الجنسي كالنكرة وفي نحو هذا  
 ثمر يانع على اغصانه لان  
 النكرة الموصوفة كالمعرفة

\* (حكم المرفوع بعدهما) \*

\* (حكم المرفوع بعدهما) \*

أى هذا بحيث حكم المرفوع بعدهما (قوله أو موصوف الخ) أى والوصف والصفة والخبر والحال هو  
 الظرف (قوله ما في الدار أحد) هذه أمثلة على سبيل اللف والنشر المرتب (قوله ويجوز الخ) هذا يقدح في  
 قولهم انه متى أوقع تقديم الخبر في الباس المبتدأ بالفاعل وجب تأخره نحو زيد قام (قوله والثالث أنه يجب الخ)  
 وذلك لان أصحاب هذا القول يقدرون المتعلق فعلا فقط وحينئذ لجعل المرفوع مبتدأ وأخبر عنه بالظرف  
 لزم عليه تقديم الخبر الفعلي مع أن الخبر الفعلي يجب أن يؤخر فتعين أن يكون فاعلا (قوله وحيث أعرب  
 أى المرفوع بعد الظرف فاعلا أى على جهة الوجوب أو الراجحية أو المرجوحية أى وحيث أعرب على أى وجه  
 كان (قوله لاعتمادهما) انما كان الاعتماد مقربا من الفعل لانه معتمد على المسند اليه خصوصا ونحو  
 الاستفهام الغالب دخوله على الافعال (قوله امتناع تقديم الحال في نحو زيد في الدار جالسا) أى فزيد مبتدأ  
 وفي الدار خبر وقوله جالسا حال ولا يصح أن تقول زيد جالسا في الدار لانه لا يلزم تقديم الحال على عاملها المعنوي  
 وهو الجار والمجرور وهو ممنوع ولو كان العامل الفعل لجاز التقديم لان الفعل لفظي والعامل المعنوي وهو  
 الفعل والوصف يجوز أن يقدم الحال عليه (قوله ولو كان العامل الفعل لم يمتنع) قد يجاب عن هذا بأنه  
 لا يلزم من جواز تقديم الحال على العامل المفعول به جواز تقديمها عليه اذا ضمير اضعفه بالاضمار وجوب  
 الحذف (قوله ولقوله) عطف على معنى قوله امتناع تقديم وكأنه قال لا امتناع ولقوله ولقوله الخ هو  
 الدليل الثاني وكأنه قال أحدهما لا امتناع الخ وثانيهما ما قوله الخ (قوله فان فؤادى الخ) صدره فان يك  
 جثمانى بارض سواكم \* فان فؤادى الخ (قوله فاكد الضمير المستتر في الظرف) أى وهو عندك بقوله أجمع  
 (قوله الا في عامله) أى وحينئذ فالظرف هو العامل في الضمير فان لم يكن فيه ضمير لوجود المرفوع بعده كان  
 هو العامل في ذلك المرفوع الذى هو خلف عن الضمير (قوله متنافيان) لان التوكيد للاعتناء والحذف لعدم  
 اه تقرر ردود لكن سياتى في خاتمة الباب الخامس ان الخليل وسيبويه أجازا الجمع بين الحذف والتوكيد نحو  
 جاء زيد ومررت بهما وانفسهما برقع انفسهما بتقدير هما اصحابى انفسهما بنصبه بتقدير أعينهما (قوله  
 على محله) أى قبل دخول الناصخ وهو الرفع بالابتداء وقوله لان الطالب أى الابتداء قد زال بوجود الناصخ  
 (قوله لان الطالب للمحل قد زال الخ) ياتى في اقسام العطف من الباب الرابع ان فى الاتباع على المحل خلافا  
 فى اشتراط بقاء الطالب للمحل فالقول بالمنع مبنى على اشتراط بقاء (قوله المذهب الاول) أى كون العامل  
 فى المرفوع بعد الظرف الفعل المحذوف (قوله مع اعترافه بان الضمير) أى الذى فى متعلق الظرف وقوله  
 مستتر فى الظرف أى عند حذف المتعلق (قوله الا فى عامله) أى فهذا يفيد أن العامل فى الضمير الظرف  
 فان وقع بعد الظرف اسم مرفوع كان فاعلا بالظرف لخلوه من الضمير (قوله وان لم يعتمد) هذا مفهوم  
 قوله سابقا فان تقدمه انى أو استفهام الخ لان ذلك معناه ان اعتماد على واحد من الامور الخمسة (قوله

اذا وقع بعدهما مرفوع فان  
 تقدمهما انى أو استفهام أو  
 موصوف أو موصول أو  
 صاحب خبر أو حال نحو ما فى  
 الدار احد أو فى الدار زيد  
 ومررت برجل معصق وجاء  
 الذى فى الدار ابو مرز يد عندك  
 اخوه ومررت بزيد عليه جهة  
 فى المرفوع ثلاثة مذاهب  
 (أحدها) ان الارجح كونه  
 مبتدأ خبرا عنه بالظرف أو  
 المجرور ويجوز كونه فاعلا  
 (والثانى) ان الارجح كونه  
 فاعلا واختاره ابن مالك  
 وتوجيهه ان الاصل عدم  
 التقديم والتأخير (والثالث)  
 انه يجب كونه فاعلا نقله ابن  
 هشام عن الاكثرين وحيث  
 أعرب فاعلا فهل عامله الفعل  
 المحذوف أو الظرف أو المجرور  
 انبأتهما عن استقر وقربهما  
 من الفعل لاعتمادهما فيه  
 خلاف والمذهب المختار الثانى  
 بدليان احدهما امتناع  
 تقديم الحال في نحو زيد في  
 الدار جالسا ولو كان العامل

الفعل لم يمتنع ولقوله \* فان فؤادى عندك الدهر اجمع \* فاكد الضمير المستتر فى الظرف والضمير لا يستتر الا فى عامله ولا يصح ان يكون توكيدا  
 لضمير محذوف مع الاستقرار لان التوكيد والحذف متنافيان ولا اسم ان على محله من ارفع بالابتداء لان الطالب للمحل قد زال واختاره ابن مالك  
 المذهب الاول مع اعترافه بان الضمير مستتر فى الظرف وهذا تناقض فان الضمير لا يستكن الا فى عامله وان لم يعتمد الظرف أو المجرور ونحو  
 الدار أو عندك زيد فالجهور يوجبون الابتداء والاعتناء والكوفون يجيزون الوجهين

لان الاعتماد عندهم ليس بشرط ولذا يجيزون ٩٦ في نحو قائم زيد أن يكون قائم مبتدأ وزيد فاعلا وغيرهم لوجب كونهم ما على التقديم

والناخير (تنبيهات) الاول  
يحتمل قول المتنبي ذكر دار  
المحبوب

طلبت بها على كبد نضيجة  
تنطوى فوق خلمها يدها  
أن تكون اليد فيه  
فاعلة بنضيجة أو بالظرف أو  
بالابتداء والاول باخ لانه أشد  
للحرارة والخبز زيادة الكبد  
أو بحباب الغلب أو بابين  
الكبد والقلب واضاف  
اليدها الى الكبد للملازمة  
بينهما فانما في الشخص  
والاخر في تعين الابتداء  
في نحو في داره زيد لا يعود  
الضمير على متأخر لفظا ورتبة  
فان قلت في داره قيام زيد لم  
يجزها الكوفيون البتة أما  
على الفاعلية فلما قدمنا وأما  
على الابتدائية فلان الضمير  
لم يعد على المبتدأ بل على ما  
أضيف اليه المبتدأ والمستحق  
للتقديم انما هو المبتدأ وأجازوه  
البصريون على أن يكون  
المرفوع مبتدأ لافاعلا  
لقولهم في أكله درج  
الميت وقوله  
بسعائه هلك الفتي وأنجائه  
واذا كان الاسم في نية التقديم  
كان ما هو من تمامه كذلك  
والارجح تعين الابتدائية في  
نحو هل أفضل منك زيد لان  
اسم التفضيل لا يرفع الفاعل  
الظاهر عند الأكثر على هذا  
الحد وتجز الفاعلية في لغة  
قابلة ومن المشكل قوله

لان الاعتماد عندهم ليس بشرط) اقول حتى صاحب الضوع عن سيبويه انه يفضل في الاسم الواقع بعد  
الظرف بين ان يكون حدثا وان يكون غيره فان كان حدثا فارتفاعه عنه بالفاعلية وان لم يعتمد الظرف وذلك  
نحو قولهم يوم الجمعة الخروج وامامك الوقوف ومنه قوله تعالى ومن آياته أنك ترى الارض اذا التقدير ومن  
آياته رؤيتك وأما عند الخليل فلا فرق بين الحدث وغيره في اشتراط الاعتماد وارتفاع هذه الاسماء عنده  
بالابتداء وهو الاقرب الى القياس هذا كلامه ولم اقف على نقل هذا التفصيل عن سيبويه في غيره وهو غير  
اظهار قوله فارتفاعه عند سيبويه بالفاعلية انه لا يرتفع عنه بالابتداء ومن ذهب الى ان الاعتماد ليس  
بشرط لم يوجب الفاعلية دون الابتداء بل جوز الوجهين اه دمايني (قوله قائم زيد) اي اسم الفاعل  
غير المعتمد (قوله على التقديم) أي تقديم الخبر على المبتدأ (قوله الاول) في بعض النسخ يحتمل بدون  
الاول (قوله طلعت) بكسر التاء يخاطب به الناقصة ويفتحها خطأ بالبن جرده من نفسه وقوله بها أي الدار  
وتنطوى خبر ظل وهي بمعنى صار والباء فيهما بمعنى في أي صرت فيها وافتعل تنطوى ضمير المخاطب (قوله طلعت)  
أصله طلعت بالامسين أو لاهما مكسورة فحذفت الاولى فصارت طلعت وهذه لغة سليم ويجوز عندهم فتح الطاء  
وكسرها وتخفيف راء غنهم انهم يجوزون حذف عين الفعل المضاعف المتصل بشاء التضعيف نحو طلعت قائما  
أو لونه نحو النساء ظلمن متبرجات وينقلون حركة العين على الفاء وجوبا ان سكنت نحو احسنت بكذا أصله  
احسنت وجوز ان تحركت العين بغير الفتح نحو طلعت وحيث حذف في طلعت عندهم كسر الطاء وفتحها  
واما ان كانت العين مفتوحة نحو هممت فلا تكون الفاء بعد التخفيف بحذف العين الامتوحة نحو هممت  
(قوله نضيجة) من نضج اللحم وهو تكامل طبعه والمراد به شدة الحرارة واخرطها (قوله فاعلة  
بنضيجة) أي والظرف حال (قوله أو بالابتداء) أي والظرف خبر مقدم وقوله أو بالابتداء عطف  
على فاعلة أي أو مرفوعة بالابتداء (قوله لانه أشد) أي لانه يفيد زيادة شدة الحرارة في الكبد  
(قوله فانما في الشخص) أي لانهم ما في الشخص والاولى ان الملازمة من حيث وضع يده عليها أي انه  
دائما واضع يده على كبده فان شوت يده من حرارة الكبد وانما كان هذا الاول لان ما قاله يلزم عليه ان  
يقال رجل الكبد ورأس الكبد وغير ذلك لان كافي الشخص (قوله والاختلاف الخ) هذا هو التنبيه  
الثاني من التنبيهات الرابع (قوله لا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة) أي ولو جعل مبتدأ لعاد  
الضمير على متقدم رتبة وان تأخر لفظا ولا يقال انه يلزم تقدم الخبر الفعلي لاننا نقول انما يكون كذلك على طريقة  
قابلة تعين تقدير المحذوف فعلا ونحن لانقول بالتعين (قوله فلما قدمنا) أي من عود الضمير على متأخر لفظا  
ورتبة (قوله انما هو المبتدأ) أي لاما اضيف اليه (قوله واجازه) أي هذا التركيب (قوله لافاعلا)  
أي والالزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (قوله لقولهم) أي العرب (قوله في أكله) خبر مقدم  
ودرج مصدر مبتدأ وخرفا لمراد بالدرج اللفظ أي لف الميت في أكله (قوله واذا كان الاسم في نية التقديم)  
أي كالمبتدأ وهذا هو محط العلة في الجواز وهو رد على الكوفيين القائلين في علة المنع لان الضمير لم يعد الخ  
(قوله ما هو من تمامه) أي وهو المضاف اليه وقوله كذلك أي في نية التقديم (قوله والارجح الخ) هذا هو  
التنبيه الثالث وقد ذكره المصنف هو والذي بعده استطراد لان كلامنا في المرفوع بعد الظرف والجار  
والجرور في المرفوع بعد اسم التفضيل (قوله تعين الابتدائية) أي ابتدائية الاسم المتأخر (قوله على هذا  
الحد) أي على هذا الوجه وهو غير مسئلة السكحل اما على هذا الحد وهو مسئلة السكحل فيجوز ان يكون كل  
رفع فاعلا (قوله في لغة) حكاهما يونس عن جماعة من العرب ونقلها سيبويه في كتابه فنقول عليه ما مررت  
برجل أكرم منه ابوه باتباع اكرم لرجل ورفع ابوه على انه فاعل يا كرم فكأنهم اجازوا ذلك لانه بمعنى مررت  
برجل فائق في السكرم ابوه فحذف (قوله ومن المشكل) هذا هو التنبيه الرابع (قوله ولم يثبت) أي لم

فغير نحن عند الناس منكم لان قوله نحن ان قدرنا لازم اعمال الوصف غير معتد ولم يثبت

فعل أفعل في الظاهر في غير مسئلة الكمل وهو ضعيف وان قدر مبتدأ الزم الفصل به وهو ٩٧ أجني بين أفعل ومن وخرجه أبو علي وتبعه

ابن خروف على ان الوصف خبر لكن محذوف وقد نحن المذكورة تركيد الضمير في أفعل \* (ما يجب فيه تعلقهما بحذف) \* وهو ثمانية أحدها أن يقع عاصفة نحو أو كصيب من السماء \* الثاني أن يقع حال نحو فخرج على قومه في زينتته وأما قوله سبحانه وتعالى فلما رآه مستقرا عنده فزعم ابن عطية ان مستقرا هو المتعلق الذي يقرر في أمثاله قد ظهر والصواب ما قاله أبو البقاء وغيره من أن هذا الاستقرار معناه عدم التحرك لا مطلق الوجود والحصول فهو كون خاص \* الثالث أن يقع عاصفة نحو وله من في السموات والارض ومن عنده لا يستكبرون الرابع أن يقع خبر نحو زيد عندك أو في الدار رد بما ظهر في الضرورة كقوله لك العزان مولاك عزوان

بين فانت لدى بحبوحة الهون كائن \* وفي شرح ابن يعيش الظرف الواقع خبر اصرح ابن جني بجواز اظهاره وعندى انه اذا حذف ونقل ضميره الى الظرف لم يحز اظهاره لانه قد صار أصلا مرفوضا فاما ان ذكرته أولا فقلت زيد استقر عندك فلا يمنع مانع منه انتهى وهو غريب \* الخامس ان يرفعا

برد في ذلك دليل يقيد الجواز وأما قوله خير بنو لهب فلانك ما غيا \* فان خير وصف وبنو لهب فاهل به وهو غير معتمد فقد أجابوا عنه بأنه على نية التقديم والناخير خبر خير مقدم بنو مبتدأ وخروفيه انه كيف يخبر عن الجمع بالواحد واجب بان خير اعلی وزن فعيل يستوي فيه الواحد والاكثر نحو والملائكة بعد ذلك ظهير (قوله في الظاهر) اراد به ماسمع التلغظه فشمع الضمير المنفصل كنه لا قسم الضمير مطلعا (قوله وهو اجني) انما كان المبتدأ أجنيبا من الخبر لان المبتدأ ليس معجولا للخبر اي والفصل بينهما بما اجني ممنوع (قوله على ان الوصف) اي وهو خير وقوله خبر لكن محذوف اي والاصل نحن خير نحن الخ \* (ما يجب فيه تعلقهما بحذف) \*

أي هذا باب بيان المواضع التي يجب فيها تعلقهما بحذف اي بواجب الحذف اذا ما يأتي في الواقعة على مواضع وذ كر الضمير نظرا للفظ ما وانما كان واجب الحذف لكونه كونا عاما والظرف حينئذ مستقر لاستقرار الضمير فيه بعد حذف المتعلق وقبل لاستقرار معنى العامل العام فيه بحيث يفهم بدهة عند سماعه واذا واجب حذفه كان ذكره عبثا بخلاف الخاص فانه يجب ذكره الدليل فيجوز وقد يجب حذفه كما يأتي في الامثال والاحوال والقسم ومقابل المستقر لا لغولا لغائه عن تحمل الضمير لذكر المتعلق لكونه خاصا وواجب الذكر او جائزه للدليل والحاصل ان الظرف باعتبار متعلقه امام مستقرا ولو فالاول ما كان متعلقا عاما وواجب الحذف نحو وعنده علم الساعة والثاني ما كان متعلقه خاصا سواء واجب الذكر نحو زيد جالس في الدار او جائزه كما اذا قيل هل صحت يوما فتقول يوم الجمعة (قوله أن يقع عاصفة) اي ذوا أن يقع اي أحد المواضع موضع صاحب الوقوع صفة (قوله من السماء) اي كائن أو حصل من السماء فالدار على تقدير المتعلق عاما سواء كان اسمها أو فعلا (قوله وأما قوله سبحانه الخ) هذا جواب عن سؤال وارد على ما ذكره من ان الظرف اذا وقع حالا كان متعلقا بواجب الحذف وحاصله ان الظرف في هذه الآية قد وقع حالا وكره متعلقه (قوله فهو كون خاص) اي وهو واجب الذكر الدليل اي وكلامنا في الاستقرار العام لا في الخاص فلا يرد (قوله وله من في السموات والارض) اي يكون أو يوجد (قوله ومن عنده) اي ومن ثبت أو استقر (قوله ورجما ظهر) اي الاستقرار العام الذي هو متعلق الخبر (قوله لك العز) الخطاب لعبد وقوله ان مولاك اي سيدك ايها العبد وقوله عزاي عزه الناس وقوله بين اي وان يذل فانت الخ وبين من هان بهون ضده عز فاذا دخله الجازم صار بهون فحذف الواو لا لتقاء الساكنين فهو بفتح الياء وضم الهاء كذا ضبطه الشارح والمحشى ولكن ضبطه السيوطي في الشواهد بأنه بالبناء للمفعول (قوله كائن) اي فكائن متعلق لدى الذي هو ظرف مخبر به عن انت وقد يقال لا نسلم ان لدى متعلق بكائن لجواز ان كائن اسم فاعل من كان الناقصة وخبرها محذوف ولدى متعلق بذلك الخبر المحذوف اي وان بين فكائن انت مستقر الذي بحبوحة الخ سلمنا لتعلق لدى بكائن فلم لا يجوز ان يكون الكون خاصا يجعل كائن اسم فاعل من كان التامة فهو بمعنى الثبوت الاستمراري وعدم التزلزل وهو خاص اي انت ثابت دائما عند بحبوحة الخ وكلامنا في الكون العام لا الخاص اه تقرير دردير (قوله بجواز اظهاره) اي اظهار ذلك المتعلق بناء على نسخة متعلق الظرف وفي نسخة الظرف الواقع الخ وحينئذ فقول بجواز اظهاره اي الظرف أي متعلقه وقوله بجواز اظهاره أي سواء نقل الضمير الى الظرف أم لا (قوله فاما ان ذكرته أولا) اي ان ذكرت ولا المتعلق وذ كر الظرف بعد فلا يمنع مانع اي لان ذكر المتعلق أولا يدل على انه لم ينقل الضمير الى الظرف بل مستقر في العامل وقوله انتهى اي كلام ابن يعيش وقوله وهو اي كلام ابن يعيش غريب لانه لم يوافق عليه احد (قوله فلا يمنع مانع منه) اي من اظهاره والاثبات به (قوله ان يرفعا) اي ذوا أن يرفعا اي الخامس موضع يقعان رافعين للاسم الظاهر فيه (قوله أفى الله شك) اي أثبت في الله أو استقر في الله (قوله أو كصيب من السماء) اي كائن أو حصل

ونحو عندك زيد \* السادس أن يستعمل المتعلق محذوف في مثل أو شبهه كقولهم لمن ذكر أمر أقدم عهد حينئذ لا أن أصله كان ذلك حينئذ  
واسمع الآن وقولهم للمعسر بالرفاء والبنين باضمار ٩٨ أعريت \* والسابع أن يكون المتعلق محذوفاً على شريطة التفسير نحو أوم الجماعة

صحت فيه ونحو بز يدمررت  
من السماء وقوله فيه طلبات أي استغفر فيه طلبات والشاهد فيه وأما من السماء فقد سبق (قوله عندك  
زيد) أي استغفر (قوله أن يستعمل المتعلق محذوفاً في مثل) لعل الانسب أن يقع في مثل (قوله كقولهم)  
أي وكقولهم الكلاب على البقر فلا يجوز ذلك وسطاً لان الامتثال لا تغير (قوله حينئذ الآن) هذا مقول  
قوله مثل إذا قيل لك أنه وقع في زمن السلطان فإية أي كذا وكذا فتقول حينئذ الآن أي كان الذي ذكرته  
واقعا حينئذ كان ذلك السلطان موجوداً وواسم الآن ما هو وأغرب وأعجب من ذلك (قوله للمعسر) من  
أعسر الرجل اتخذ عرساً بالكسر أي زوجة وهذا شبهة مثل لكثرة دورانه على الأسس ولكن لا يقال إلا في  
شيء خاص بخلاف المثل فإنه كلام شبه مضر به مجروده فلا يقال في شيء خاص فقوله كقولهم مثل للمثل وأما  
ما بعده فهو مثال لشبه المثل (قوله أعريت) أي تزوجت بالرفاء أي ملتبساً بالرفاء أي الانتقام والتوافق مع  
الزوجة (قوله والاكثر) ونحو جوبون في ذلك اسقاط الجار (أي لان في بقائه تركيد الحرف باعادته داخل على  
ضمير ما دخل عليه المؤكد وهو ممنوع عند الاكثر (قوله وبالوجهين قرئ في الآية) يريد بالآية قوله تعالى  
يدخل من يشاء في رحمة والظالمين أعد لهم عذاباً أليماً وبالوجهين رفع الظالمين وهي قراءة شاذة ونصبه وهي  
قراءة السبعة (قوله العطف على الجملة الفعلية) أي وهي قوله يدخل من يشاء في رحمة (قوله أي ويعذب)  
انما قدره من جنس العذاب لانه مناسب للاستقبال بخلاف الاعاد فإنه ليس مستقبلاً وقوله أي وعذب انما  
يقول وأعدم انه المفسر لان أعد لا يتعدى إلا باللام لا بنفسه (قوله لمناسبة المفسر) أي وهو أعد لهم وقوله  
فيه نظراً يتردد (قوله والرفع بالابتداء) عطف على قوله والنصب قراءة الجهور (قوله ولا يكون الجار  
والجر ورتوكيداً) أي وأهد فاصلة بين المؤكد والمؤكد ولا يضر ذلك لانه من متعلقاته وقوله تركيد الجار  
والجر ورأى على الظالمين (قوله ولا يكون الجور) أي الضمير في لهم (قوله لان العرب لا تبدل مضمرها  
من مظهر) أي وفا لابن مالك فقد قال ولا تبدل مضمر من مضمر ولا من ظاهر (قوله بعض النحويين) مراده  
به ابن عصفور فقد صرح في قراءة والظالمين أعد لهم بان اللام الاولى متعلقة باعد ولهم بدل من الظالمين وهو  
عين ما منه المصنف وبالجملة فالخلاف في المسئلة ماثور (قوله بغير الباء) أي وأما ما فلا يجب تعاقبها بمحذوف  
بل تتعلق بالذكور والمحذوف (قوله ولو صرح في ذلك بالفعل) أي بأن قيل أقسم وقوله لوجب الباء أي  
لانها هي التي يجوز أن يصرح بفعل القسم معها بان يقال أقسم بالليل اذا غشى وأقسم بالله لا كيدن الخ  
\* (هل المتعلق الواجب الحذف فعل أو وصف) \*

(قوله بتقدير مستقر) أي ملتبس بتقدير مستقر (قوله على انه خبر لمحذوف) أي جاء الذي هو مستقر  
في الدار وتعمل تلك الجملة صلة (قوله بالرفع) أي على انه خبر ملتبس بمحذوف أي هو أحسن (قوله  
لقلة ذلك) أي حذف العائد المرفوع كما في قوله تماماً على الذي أحسن وأشار بالكاف الدالة على  
البعدها لانه بعيدة باعتبار انهما ليست ممتاحن فيه وقوله واطراد هذا أي اطراد قوله جاء الذي في الدار الخ فلا  
يقاس المطردة على النادر ولك أن تقول انه لا يجوز الحذف في قوله جاء الذي في الدار لان الباقي صالح للصلة بدون  
الصدر كما قال ابن مالك \* وأبو أن يختزل \* ان صلح الباقي لوصل بخلاف الآية وانما منع حذف صدر الصلة  
اذا صلح الباقي للوصل لانه لا يدرى المحذوف صلاحية الباقي (قوله وكذلك يجب) أي تقدير الفعل (قوله  
في نحو رجل في الدار) أي من كل نكرة موصوفة بطرف وقعت مبتدأ وخبرها مقرر وبالفاء وهو جملة  
(قوله لان الفاء تجوز الخ) لانه ذلك ان الفاء انما دخلت على الخبر لانه شرط ولا يشبه الخبر

صحت فيه ونحو بز يدمررت  
به عند من اجازة مستند  
بفسرأة بعضهم والظالمين  
اعد لهم والاكثر يوجبون  
في ذلك اسقاط الجار وان  
يرفع الاسم بالابتداء أو  
ينصب باضمار جاورت أو  
نحوه وبالوجهين قرئ في  
الآية والنصب قراءة  
الجماعة ويرجح العطف  
على الجملة الفعلية وهل  
الاولى أن يفسر المحذوف  
مضارعاً أي ويعذب لمناسبة  
يدخل أو ماضياً أي وعذب  
لمناسبة المفسر فيه نظراً والرفع  
بالابتداء وأما القراءة بالجر  
فمن تركيد الحرف باعادته  
داخل على ضمير ما دخل عليه  
المؤكد مثل ان زيداً انه  
فاضل ولا يكون الجار والجور  
تركيد الجار والجور لان  
الضمير لا يؤكده الظاهر لان  
الظاهر أقوى ولا يكون  
الجر ورتوكيداً لان الجور  
باعادة الجار لان العذر بلم  
تبدل مضمر من مظهر  
لا يقولون قام زيد وهو وانما  
جوز ذلك بعض النحويين  
بالقياس \* والثامن القسم  
بغير الباء نحو والليل اذا  
غشى وثالثه لا كيدن  
اصنامكم وقولهم لله لا يؤخر  
الاجل ولو صرح في ذلك

بالفعل لوجب الباء \* (هل المتعلق الواجب الحذف فعل أو وصف) \* لا خلاف في تعيين الفعل في بابي القسم والصلة  
لان القسم والصلة لا يكونان الا جملة قال ابن عيسى وانما لم يجز في الصلة أن يقال ان نحو جاء الذي في الدار بتقدير مستقر على انه خبر لمحذوف على  
محذوفه بعضهم تماماً على الذي أحسن بالرفع لقلة ذلك واطراد هذا انتهى وكذلك يجب في الصفة في نحو رجل في الدار فله درهم لان الفاء تجوز

في نحو رجل يأتيني فله درهم ويمتنع في نحو رجل صالح فله درهم فاما قوله كل أمر مبعاد أو مدان فيمنوط بحكمة المتعالي \* فنأذروا اختلاف  
في الخبر والصفة والحال فن قدر الفعل وهم الأكثر وفلان الأصل في العمل ومن قدر الوصف فلان الأصل في الخبر والحال والنعته الأفراد  
ولان الفعل في ذلك لابد من تقديره بالوصف فالاولان تقليل المقدرا وليس بشئ لان ٩٩ الحق انالم تحذف الضمير بل نقلناه الى الظرف

فالحذف فعل أو وصف  
وكلاهما مفعول أو مفعول  
الاشتغال فيقدر بحسب  
المفسر فيقدر الفعل في نحو  
ايوم الجمعة تعتكف فيه  
والوصف في نحو ايوم الجمعة  
أنت معتكف فيه والحق  
عندي انه لا يترجح تقديره  
اسما ولا فعلا بل بحسب  
المعنى كما سيأتي \* كيفية  
تقديره باعتبار المعنى \* اما  
في القسم فتقديره اقسام  
وأما في الاشتغال فتقديره  
كالمنطوق به نحو يوم الجمعة  
صمت فيه واعلم أنهم ذكروا  
في باب الاشتغال أنه يحب أن  
لا يقدر مثل المذكور اذا  
حصل مانع صناعي كفي زيدا  
مررت به أو معنوي كفي  
زيدا ضربت أخاه اذ تقدير  
المذكور يقتضي في الاول  
تعدي القاصر بنفسه وفي  
الثاني خلاف الواقع اذ  
الضرب لم يقع بزيد فوجب  
أن يقدر جاوزت في الاول  
واهنت في الثاني وليس  
المسانعان مع كل متعدي بالحرف  
ولامع كل سببي الا ترى أنه  
لامانع في نحو زيد اشكرت  
له لان شكره تعدي بالجار  
وبنفسه وكذلك الظرف

الجواب الا اذا كان وصف المبتدأ جلة لا جمل أن يكون مثل فعل الشرط ولا يكون الوصف جلة الا اذا كان  
المتعلق فعلا اه تقرير دردير (قوله في نحو رجل صالح) أي في خبر المبتدأ النكرة الموصوف بمفرد (قوله  
مباعد) بكسر العين أي متباعد (قوله فيمنوط) خبر عن كل أمر وهو نكرة ووصفت بمفرد وهو قوله مباعد  
أو مدان أي متدان والمنطوق المتعلق والمراد بالحكمة العدل وهو من جملة معانيها أو يريدان كل أمر مباعد  
من شئ أو مقرب منه متعلق بعدل الباري سبحانه لا يعطى الا بإرادته (قوله واختلاف في الخبر) أي واختلاف  
في الاول في الخبر الخ قوله فن قدر الفعل أي فن قال الاول ان يقدر فعلا الخ وكذا يقال فيما يأتي وانما قلنا ذلك  
لانه يجوز تقدير المتعلق فعلا ووصفا في هذه المواضع بانفاق والخلاف انما هو في الاول منهما كما صرح بذلك  
بعضهم (قوله وفلان) أي فقد نظرنا الى انه الخ (قوله ولان تقليل المقدرا أولى) تعلم لهم بذلك ظنا ان  
الفعل قد حذف مع فاعله وهو جملة والوصف مع مرفوعه في قوة المفرد (قوله فيقدر) أي المتعلق بحسب  
المفسر أي لاجل المشاكلة لكن انت خبير بان المشاكلة لا تقتضي الوجوب (قوله في نحو ايوم الجمعة تعتكف  
فيه) أي أنت تعتكف يوم الجمعة وقوله أنت معتكف فيه أي أنت معتكف يوم الجمعة (قوله بل بحسب المعنى) أي  
فكل ما اقتضاه المعنى من اسم أو فعل يقدر (قوله كيفية تقديره) أي تقدير المتعلق وهذا هو الذي وعده  
حيث قال يقدره عامل بحسب المعنى كما سيأتي (قوله كالمنطوق) أي ما لم يمنع من تقديره مثل المنطوق مانع  
صناعي أو معنوي والا قدر مناسبه في المعنى (قوله أو معنوي) أي أو حصل مانع معنوي (قوله اذ تقدير  
الخ) أي وانما كان التقدير المذكور في المثال الاول مانع صناعي وفي المثال الثاني مانع معنوي لان تقدير  
الخ (قوله اذ تقدير المذكور) أي وهو مررت في الاول بان تقول مررت بزيدا وضرب في الثاني بان تقول  
ضربت زيدا (قوله خلاف الواقع) أي وخلافه الواقع مانع معنوي (قوله لم يقع بزيد) أي عليه (قوله  
وليس المسانعان) أي المانع الصناعي والمانع المعنوي (قوله مع كل متعدي بالحرف) راجع للمانع الاول  
أي انه ليس المانع الصناعي موجودا في كل فعل متعدي بالحرف (قوله ولا مع كل سببي) راجع للمانع الثاني  
أي انه ليس المانع الثاني وهو كون الكلام خلاف الواقع متأت في كل سببي (قوله كل سببي) نسبة للسبب  
وهو الضمير لانه تربط به الصلة ونحوها أي ولا مع كل اسم مضاف للسبب (قوله لان العامل لا يتعدى) أي  
فالذا يقدر صمت يوم الجمعة صمت فيه (قوله وكذلك الخ) رجوع للمانع الثاني (قوله وأما في المثال) أي  
وشبهه أو تقول ان مراده بالمثل ما يشمل الشبه وقوله بحسب المعنى أي فيقدر قبل حينئذ كان وقبل بالرفاء  
أعربت (قوله وأما في البواتي) وهي خمسة الحال والصفة والخبر والصلة والرفع للاسم الظاهر لان ما ذكره  
ثمانية وقد ذكر تفصيلا القسم وما كان على شريطة التفسير والمثل (قوله وهو كائن أو مستقر) الاول  
الكون أو الاستقرار أي هذه المأذمة ثم يقول مضارعان أو يد الحال أو الاستقبال وما ضيا أو وصفه ان اريد  
المضى فان جهلت المعنى فتقدر الوصف فانه صالح للارمنية كلها وان كانت حقيقة الحال واعلم أن الكون  
المقدر تام لا ناقص والا كان الظرف خبره فيحتاج لمعلق آخر ويتسائل كما أفاده السعد (قوله أو وصفهما)  
يعني وصف الماضي أي اسم الفاعل مراد به الماضي لكن الاول لا يقتصر على الفعل لان الماضي لا يتبادر من  
الوصف (قوله ولا فرق الخ) أي لا فرق بين هذه الامور الخمسة وبين الظرف في اذ كان أو اذا كان وحيث

نحو يوم الجمعة صمت فيه لان العامل لا يتعدى الى ضمير الظرف بنفسه مع أنه يتعدى الى ظاهره بنفسه وكذلك لامانع في نحو زيدا أهنت أخاه  
لان اهانة أخيه اهانة بخلاف الضرب وأما في المثال فيقدر بحسب المعنى وأما في البواتي نحو زيد في الدار فيقدر كونه مطلقا وهو كائن أو مستقر  
أو مضارعهما ان اريد الحال أو الاستقبال نحو الصوم اليوم أو في اليوم والجزاء عدا أو في الغد ويقدر كان أو استقر أو وصفهما ان اريد الماضي  
هذا هو الصواب وقد ادعاه مع قولهم في نحو ضرب زيد فاما أن التقدير اذ كان ان اريد الماضي أو اذا كان ان اريد المستقبل ولا فرق

واذا جهلت المعنى فقد راد الوصف فانه صالح في الازمنة كلها وان كانت خفيته الحال وقال الزخشي في قوله تعالى انما تنفذ من في النار انهم جعلوا في النار الا ان لا تحقق الموعود به ولا يلزم ما ذكره لانه لا يمنع تقدير المستقبل ولكن ما ذكره ابلغ وأحسن ولا يجوز تقدير الكون الخاص كقاسم وجالس الدليل ولا يكون الحذف ١٠٠ حينئذ جائز الا واجبا ولا ينتقل ضميره من المحذوف الى الظرف والمجرور وتوهم جماعة

ذكر وهذا في اذوا اذا كان عليهم أن يذكره في هذه الامور الخمسة (قوله وان كانت خفيته الحال) فيه أنه اذا كان كذلك لا يقدر الا اذا علم الحال لان الشيء اذا أطلق انما ينصرف لحقيقته (قوله انهم جعلوا في النار) أي انه يقدر المتعلق ماضيا لاجل افادة انهم جعلوا في النار لتحقيق الموعود به (قوله ولا يلزم ما ذكره) أي من تقدير المتعلق ماضيا لافادة الجدل المذكور ولا يجوز تقدير الوصف لان الصلة لا تكون الاجلة (قوله لانه لا يمنع تقدير المستقبل) أي المضارع لانه صالح للحال فاذا قدر المتعلق مستقبلا افاد الجعل المذكور (قوله ابلغ) أي لانه نزل الاستقرار المستقبلي منزلة الواقع فعبر بالماضي بخلاف تقدير المضارع فلا تنزيل فيه (قوله ولا يجوز) أي في البواقى (قوله الدليل) أي لفظي أو معنوي فعلم من هذا ان حذف الكون الخاص للدليل جائز ولا واجب (قوله الدليل) أي كما اذا قيل هل احد جالس في الدار فقلت في جوابه زيد في الدار أي جالس فيها فذكر جالس في السؤال دليل على ذلك المتعلق المحذوف (قوله ولا ينتقل الخ) عطف لازم على ملزوم (قوله ولا ينتقل ضمير من المحذوف) أي ولا ينتقل ضمير من الكون الخاص المحذوف لدليل الى الظرف الخ أي لعدم الانتقال سمي طرفا لغوا فالظرف والغو هو ما كان متعلقا خاصا وانما سمي لغوا والغو الظرف عن تحمله الضمير وانما المتحمل له ذلك المتعلق وأما الذي متعلقه عام فهو الظرف المستقر أي الذي استقر فيه الضمير لان العامل لما حذف وجوب انتقال الضمير للظرف وصار متحملا له (قوله وتوهم جماعة) أي عند وجود الدليل أما اذا لم يوجد فلا خلاف في المنع (قوله وعدم وجود معمول) فاذا قيل أقام أحد فقيل زيد فالسؤال دليل على الخبر المحذوف وهذا جائز والحال انه لم يذكر ذلك الخبر معمول (قوله فكيف يكون وجود المعمول مانعا الخ) وهو الظرف في قولك زيد في الدار جوابا لمن قال هل احد جالس في الدار (قوله واشتراط النحويين الخ) هذا وارد على قوله ولا يجوز أن يقدر الكون خاصا للدليل وحاصله كيف تقول اذا وجد دليل صح أن يقدر الكون خاصا مع ان النجاة اشتراط الكون العام (قوله واشتراط النحويين) أي في متعلق الظرف في المواضع الثمانية (قوله انما هو لوجوب الحذف) أي فاشتراط الكون العام ليس الا لوجوب الحذف لا لجوازه فلا ينافي انه يجوز أن يكون كونا خاصا ويحذف جوازا (قوله وبما يخرج على ذلك) أي على حذف الكون الخاص للدليل هذه الامثلة وهذا شروع في الامثلة التي حذف فيها الكون الخاص (قوله ان الخاص) أي الكون الخاص (قوله لاستقبال) أي عند استقبال أي وقت استقبال لان لام التوقيت هي التي يحل محلها وقت (قوله تلك الشبهة) أي وهي كون الكون الخاص لا يجوز حذفه وقوله وقد بينا فساد الخ أي حيث قال ومما يبطله انما تنفذون الخ (قوله مع ذلك) أي مع تقدير كائن (قوله بل تقدير خمسة) أي لان المعنى قتلكم الحر بقتله الحر أي قتلكم الحر الجاني بقتله الحر المجني عليه (قوله ومما يبطل ذلك) أي تقدير كائن في هذه الآية (قوله الابعاد تمام الكلام) أي بالخبر وقد روي مثل ذلك في الخاص الا يقال الخاص بقدر في نفس الخبر لا قبله في المبتدأ على أنه قد روي دليل وهو القصاص في القتل (قوله أن يعلم) أي المقدراي أن يعلم تعيينه وقوله عند موضع تقدير مراده بموضع التقدير الكاملة الذي يقدر بعدها كقوله واسأل من المعالوم انك اذا قلت واسأل ولم تكمل الكلام تعلم أن السؤال انما هو للاهل (قوله ونظير هذه الآية) أي في كون المقدور كونا خاصا (قوله مجدوع) بالادال المهمة أي مقطوع

امتناع حذف الكون الخاص ويبطله انما تنفذون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل وعدم وجود معمول فكيف يكون وجود المعمول مانعا من الحذف مع أنه اما أن يكون هو الدليل أو مقويا للدليل واشتراط النحويين الكون المطابق انما هو لوجوب الحذف للجوازه وبما يخرج على ذلك قولهم من لي بكذا أي من يتكفل لي به وقوله تعالى فطافوهن بعدن أي مستقبلا بعدن كذا فسر جماعة من السلف وعليه عول الزخشي ورده أبو حيان فوه ما منه أن الخاص لا يحذف وقال الصواب ان اللام للتوقيت وان الاصل لاستقبال عدتهن فحذف المضاف اه وقد بينا فساد تلك الشبهة وبما يخرج على التعلق بالكون الخاص قوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد والاني بالاني النقصير مقتول أو يقتل لا كائن اللهم الا أن تقدر مع ذلك مضافين أي قتل الحر كائن بقتل الحر وفيه تكاف تقدير ثلثة الكون

والمضافان بل تقدير خمسة لان كلام المصدرين لا بد له من فاعل ومما يبطل ذلك أيضا انك لا تعلم معنى المضاف الذي تقدر مع المبتدأ الابعاد تمام الكلام وانما حسن الحذف أن يعلم عند موضع تقديره نحو واسأل القرية ونظير هذه الآية قوله تعالى ان النفس بالنفس الآية أي ان النفس مفعولة بالنفس والعين مفعولة بالعين والانف مجدوع بالانف والاذن مصاومة بالاذن والسن مفعولة بالسن هذا هو الاحسن وكذلك الاربع في قوله تعالى الشمس والقمر بحسبان



أن يقدر بغير أن فإن قدرت الكون قدرت مضافاً أي حركات الشمس والقمر كائن بحسبان وقال ابن مالك في قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا الله أن الظرف ليس متعلقاً بالاستقرار لاستلزامه إجماع بين الحقيقة والحجاز فإن الظرفية المستفاد من حقيقة بالنسبة إلى غير الله سبحانه وحجاز بالنسبة إليه تعالى وإما جمل قراءة السبعة على لغة مخرجوه وهي إبدال ١٠١ المستثنى المنقطع كزعم الزنجشري فإنه

زعم أن الاستثناء منقطع

والخلص من هذين المحذوران

أن يقدر قل لا يعلم من يذكّر

في السموات والأرض ومن

حوّز اجتماع الحقيقة والحجاز

في كلمة واحدة واحتج بقولهم

القلم أحد اللسانين ونحوه

يحتج إلى ذلك في الآية وجه

آخر وهو أن يقدر من معه ولا

به والغيب يدل اشتمالاً والله

فأصل والاستثناء مفرغ تعيين

موضع التقدير الأصل أن

يقدر مقدماً عليهما كسائر

العوامل مع معه ولا تها وقد

يعرض ما يقتضي ترجيح

تقديره مؤخراً وما يقتضي

إيجابه فالأول نحو في الدار

زيد لأن المحذوف هو الخبر

وأصله أن يتأخر عن المبتدأ

والثاني نحو أن في الدار زيد

لأن لا يليها مرفوعها ويلزم

من قدر المتعلق فعلاً أن يقدره

مؤخراً في جميع المسائل لأن

الخبر إذا كان فعلاً لا يتقدم

على المبتدأ (تنبيه) رد جماعة

منهم ابن مالك على من قدر

الفعل بنحو قوله تعالى إذا

لهم مكر في آياتنا وقولنا ما

في الدار فزيد لأن إذا الفجائية

لا يليها الفعل وأما لا يقع بعدها

فعل الأمر ونحوها

الشرط بنحو فاما أن كان من

(قوله أن يقدر بغير أن) أي وهو كون خاص وقوله فإن قدرت الكون أي المطلق (قوله لاستلزامه الخ) هذا بناء على أن من فاعل أي أن من في السموات والأرض لا يعلم أحد منهم الغيب إلا الله فإنه يعلمه (قوله فإن للظرفية المستفاد من حقيقة) أي لأن غير الله فهو مستقر في السموات وفي الأرض قطعاً (قوله وحجاز بالنسبة إليه تعالى) أي لأن الله ليس مستقراً في السموات وفي الأرض وقوله وحجاز بالنسبة إليه تعالى الخ لزوم الحقيقة والحجاز إذا جعل الاستثناء متصلاً (قوله إبدال المستثنى المنقطع) هذا إذا جعلت الاستثناء منقطعاً (قوله إبدال المستثنى المنقطع) أي وإبداله لغة ضعيفة وهي لغة تميم وأما لغة غيرهم فيجب النصب في المنقطع على الاستثناء سواء وقع بعد إيجاب أو بعد نفي وشبهه فيقولون ما في الدار أحد الأجار بالنصب على الاستثناء ولا يقولون الأجار بالرفع على أنه بدل من أحد وجهه أنه ليس داخل فيما قبله فكيف يبدل بما قبله (قوله قل لا يعلم من يذكّر الخ) أي فيقدر كوناً خاصاً ولاشك أن يذكّر في السموات والأرض والله وغيره (قوله أحد اللسانين) أي فقد أريد بهما اللسان بمعنى الجارية وهو حقيقة واللسان بمعنى القلم وهو مجاز (قوله ونحوه) أي كالحال أحد الأبوين فشيء الحال بالأب على سبيل المجاز وأطلق عليه وعلى الأبوين وكذا تقول في القلم أحد اللسانين (قوله والاستثناء مفرغ) أي والمعنى قل لا يعلم غيب من في السموات والأرض أحد إلا الله وقوله والاستثناء مفرغ الخ هذا آخر كلام ابن مالك ولكن هذا الكلام نقله المصنف بالمعنى (قوله الأصل أن يقدر) أي متعلق الظرف والجار والمجرور (قوله إيجابه) أي إيجاب تقديره مؤخراً (قوله وأصله أن يتأخر الخ) لكن قد يقال إن مقتضى كونه عاملاً أن يقدر مقدماً وأعلم أن الأرجح بقدره في التقدير وسأبني هذا المصنف في الباب الآتي (قوله لأن الخبر إذا كان فعلاً لا يتقدم على المبتدأ) أي لتلاية ليس المبتدأ بالفاعل فإن قلت إن علة منع التقديم خوف الالتباس وهنا محذوف فلا يحصل التباس قلت إن المقدّر عندهم كالتأنيث فلو قدر مقدماً لم يلزم عليه أن الجملة فعلية فيوقع في لبس إذ يحتتمل أن المبتدأ فاعل (قوله بنحو قوله تعالى الخ) أي في نحو قوله الخ أي أن بعضهم قدر الفعل في هاتين الآيتين فرد عليه ابن مالك بأنه لا يصح تقدير الفعل هنا لأن إذا الفجائية لا يليها فاعل وأما لا يليها الفعل الأمر ونحوها كشرط ورد المصنف على ابن مالك بأن هذا الرد غير وارد لأن الفعل يقدر مؤخراً قبل الجار وبعداً أو بعداً ما حتى يتم اعتراض ابن مالك (قوله وهذا) أي الرد عليه في تقدير الفعل أي وهذا الرد غير وارد بناء على ما بيناه من أنه قد يعرض ما يوجب تقدير المتعلق مؤخراً (قوله يقدره مؤخراً) أي عن الجار والمجرور ولا مقدماً عليه كما فهم ابن مالك فاعترض بما علمت

### \* (الباب الرابع من الكتاب) \*

(قوله يكثر دورها) أي دور متعلقها فلا أحكام مثل المعلومية والتعريف والتشكيك إلى آخر ما يأتي والمتعلق هو المبتدأ والخبر والفاعل الخ فالذي يقع الجمل به أحكام هذه المتعلقة كحكم المبتدأ فالمبتدأ يعرف بالمعلومية فيقع الجمل بهذا الحكم أي يكون المعلوم مبتدأ وقوله فن ذلك أي في الأحكام التي يكثر دور متعلقها (قوله على وجهها) أي بأن لا يعرفها أصلاً أو يعرفها على خلاف الواقع فهو صادف بالجمل المركب والبسيط فعطفه على ما قبله من عطف العام على الخاص (قوله تساوت رتبتهما) أي في التعريف (قوله الله ربنا) أي كما أنهما تساوي بين بناء على أن الله في رتبة غيره من الأعلام ورب مضاف للضمير والمضاف له في رتبة العلم وأما

المقربين وهذا على ما بيناه غير وارد لأن الفعل يقدره مؤخراً \* (الباب الرابع من الكتاب) \* في ذكر أحكام يكثر دورها ويقع بالمعرب جهلها وعدم معرفتها على وجهها فن ذلك ما يعرف به المبتدأ من الخبر يجب الحكم بابتدائية المقدم من الاسمين في ثلاث مسائل (أحدها) أن يكونا معرفتين تساوت رتبتهما نحو الله ربنا

أو اختلفت نحو زيد الفاضل والفاضل زيد هذا ١٠٢ هو المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدا وخبر مطلقا وقيل المشتق خبر وان

تقدم نحو القائم زيدوا التحقيق  
ان المبتدا ما كان أعرف  
كزيد في المثال أو كان هو  
المعلوم عند المخاطب كان  
يقول من القائم فتقول زيد  
القائم فان علمه ما وجه  
النسبة فالقدم المبتدا (الثانية)  
أن يكونا كرتين صالحتين  
للاستدعاء مع ما نحو أفضل منك  
أفضل مني (الثالثة) أن يكونا  
مختلفين تعريفا وتذكيرا  
والاول هو المعرفة كزيد قائم  
وأما ان كان هو النكرة فان  
لم يكن له ما يشوغل الانتداء  
به فهو خبر اتفاقا نحو خزنو بلك  
وذهب خاتمك وان كان له  
مستوعف فكذلك عند الجمهور  
وأما سيبويه فيجعل المبتدا  
نحوكم مالك وخير منك زيد  
وحسبنا الله ووجهه ان الاصل  
عدم التقديم والتأخير  
وانهم ماشيهان بمرقتين تأخر  
الاخص منهما نحو الفاضل  
أنت ويجه عندي جوار  
الوجهين اعمالا للدليلين  
ويشهد لابتدائية النكرة  
قوله تعالى فان حسبك الله  
ان أول بيت وضع للناس  
لأذي بكة وقولهم ان قريبا  
منك زيد وقولهم يحسبك زيد  
والبلاء لا تدخل في الخبر في  
الاجاب والخبر ينهاقواهم  
ما جاءت حاجتك بالرفع والاصل  
ما حاجتك قد دخل الناسخ بعد  
تقدير المعرفة مبتدا ولولا هذا

على ان لفظ الجلالة أعرف المعارف فلم يحصل تساو (قوله زيد الفاضل) أي فزيد مبتدا أعرف من الخبر  
وقوله والفاضل زيد بالعكس أي والخامل على جعل الفاضل هنا مبتدا تقدمه لا كونه أعرف (قوله مطلقا)  
أي سواء تساوت رتبتهما في التعريف أولا كان أحدهما مشتقا أولا (قوله المشتق خبر) هو لازمي محتجا  
بان المبتدا هو المسند اليه والخبر هو المسند فالمشتق هو المنسوب لانه صفة ورده صاحب التخصيص بان الصفة  
تؤول بالذات مجردة والجامد بالصفة أي صاحب هذه الصفة يسمى بهذا الاسم (قوله ما كان أعرف) أي  
والفرض انهما معلومان وقوله أو كان هو المعلوم أي والخبر هو المجهول فعلى هذا لو كان المجهول أعرف يجعل  
خبرا او كان على المصنف أن يقول والتحقيق انهما ما أن يكونا معلومين أو مجهولين أو اختلفا في كل امان  
يتساو باقي التعريف أولا فالصورتان تساويا علميا وجهلا فان كان أحدهما أعرف فهو المبتدا تقدم  
أو تأخر وان لم يكن أحدهما أعرف فالمقدم هو المبتدا وان اختلفا في العلم والجهل فما كان معلوما هو المبتدا  
تقدم أو تأخر أعرف أولا لان ما ذكره فيه قصور وحينئذ يقول المصنف ما كان أعرف أي سواء علميا معا  
أو جهلا معا فالمبتدا الاعرف تقدم أو تأخر وقوله أو كان هو المعلوم أي والثاني مجهول فالمعلوم مبتدا تقدم  
أو تأخر سواء تعريفا أولا (قوله او كان هو المعلوم عند المخاطب) المراد بكونه معلوما عند من مقرر عنده  
وهو بحسب زعمك كالمطالب لان يحكم عليه بالا سخر فلا ينافي انه يعلم الطرفين لان الحكم على الشيء بالشيء  
فرع عن تصوره (قوله من القائم) أي فيجعل القائم مبتدا ولو تأخر (قوله كم مالك) فكم مبتدا عنده  
وخبر عند الجمهور وقوله وحسبنا الله حسب بمعنى كاف فهو بمعنى اسم الفاعل وهو لا يتعرف باضافته فلهاذا  
صح جعله نكرة فهو مبتدا عند سيبويه وخبر عند الجمهور ولكن اعترض على المصنف بان سيبويه خص  
النكرة الموصوفة بكونها مبتدا في كم وفي أفعل التفضيل وبوافق في غيرهما فالاولى للمصنف الاقتصار على  
المثالين الاولين (قوله كم مالك) المسوغ هنا ملازمة الصدارة لكم (قوله ووجهه) أي ووجه ما قاله  
سيبويه من جعل النكرة الموصوفة المتقدمة مبتدا والمعرفة بعد خبرها عما قاله الجمهور ومن أن النكرة  
الموصوفة المتقدمة تجعل خبرا (قوله وانهم ماشيهان بمرقتين الخ) أي لان النكرة الموصوفة قريبة من المعرفة  
لعدم الشيوغ في كل (قوله تأخر الاخص منهما) أي فالمبتدا الاخص المؤخر فهو هذا دليل الجمهور راعقه به  
دليل سيبويه (قوله اعمالا للدليلين) أي دليل سيبويه ودليل الجمهور وهو أن الاصل عدم التقديم  
والتأخير وبعد فاذكره من الاتجاه يرد ما قاله من التحقيق من ان الذي يجعل مبتدا ما كان معلوما ومن البين  
ان المعلوم هو المعرفة لا النكرة أو ما كان أعرف وأجيب بان ما ذكره من التحقيق لغیره وما ما ذكره من  
الاتجاه فهو له هو فلا ضرر حينئذ بمبدأ كره من الاتجاه هو التحقيق أي ان كلامه ما يجوز ان يكون مبتدا  
ويجوز ان يكون خبرا (قوله ويشهد لابتدائية النكرة) أي كما هو قول سيبويه (قوله فان حسبك الله)  
نصب النكرة بان ولا ينصب بها الا ما كان مبتدا وكذا تقول فيما بعد (قوله والخبر ينهاقواهم)  
(قوله ما حاجتك) فما نكرة خبر مقدم وحاجتك مبتدا مؤخر (قوله قد دخل الناسخ) أي جاءت لانه بمعنى  
صار وحينئذ فما خبر مقدم وحاجتك اسمها مؤخر (قوله لم يدخل) أي الناسخ أصلا في الكلام لانه لو جعل  
ما مبتدا مقدما وحاجتك هو الخبر لكان الناسخ اذا دخل انما يدخل على المبتدا وهو ما فيلزم أن يكون ما قبل  
أداة الاستفهام عمل فيها وهو باطل هذا توضيحه (قوله وأما من نصب) أي الحاجة بان قال ما جاءت حاجتك  
بالنصب (قوله فالاصل ما هي حاجتك) أي وعليه فاما مبتدا أول وهى مبتدا ثان وحاجتك خبر الثاني فلما  
دخل الناسخ على هي استتر فيه وانتصب الخبر وهو الحاجة وحينئذ فتقول في اعراب ما جاءت حاجتك ما اسم  
استفهام مبتدا وقوله جاءت فعل ناسخ واسمها مستتر وحاجتك خبر والحكمة خبر ما (قوله فاستتر فيه) أي فانتصبت

هو مبتدأ ثانياً لأفصلا ولا تابعا فيجوز ذلك حينئذ ان تدخل عليه كان فتقول زيد كان الفاضل ويجب الحكم بابتدائية المؤخر في نحو أبو حنيفة أو يوسف وبنو نابتوا بابتدائية المعنى ويضعفه ان يقدر الاول مبتدأ بناء على انه من التشبيه المعكوس للمبالغة لان ذلك نادر الوقوع ويخالف لأصول اللهم لان يقتضى المقام المبالغة والله اعلم \* (ما يعرف به الاسم من الخبر) \* اعلم ان له ثلاث حالات احدها ان يكونا معرفتين فان كان المخاطب يعلم أحدهما دون الآخر فالله اعلم بالاسم والمجهول الخبر فيقال كان زيداً أعمر و ١٠٣ من علم زيد أو جهل أخوته لعمره و وكان أخوه عمرو زيدا لم يعلم أحاهما

عمرو ويجهل ان اسمه زيد وان كان يعلمهما ويجهل انتساب أحدهما الى الآخر فان كان أحدهما أعرف فالتخيار جعله الاسم فتقول كان زيد القائم لمن كان قد سمع زيد وسمع برجل قائم فعرف كالمنهما بقلبه ولم يعلم ان أحدهما هو الآخر ويجوز قليلا ان القائم زيداً وان لم يكن أحدهما أعرفاً فانتخير نحو كان زيداً أحاهما عمرو وكان أخوه عمرو زيدا ويستثنى من مختلفي الرتبة نحو هذا انه يتعين للاسمية لمكان التنبية المتصل به فيقال كان هذا خاك وكان هذا زيداً الامع الضمير فان افصح في باب المبتدأ ان تجعله المبتدأ وتدخل التنبية عليه فتقول هاتذا ولا يتأتى ذلك في باب الناسخ لان الضمير متصل بالعمل فلا يتأتى دخول التنبية عليه على انه سمع قليلا في باب المبتدأ هذا انا واعلم انهم حكموا لان وأن المقدرتين بمصدر معرف يحكم الضمير لانه لا يوصف فكان الضمير كذلك فلهذا

الحاجه حينئذ على انه خبر (قوله ولا تابعا) اي لزيد على انه توكيده (قوله ويجب الحكم الخ) هذا كالمستثنى من قوله سابقا يجب ان يكون الاول مبتدأ اذا تساوى في التعريف فكانه قال الا ان تقتضى مراعاة المعنى خلاف ذلك (قوله للمبالغة) اي تنويها بان ابا يوسف باغ غاية من الشرف والفضل حتى كان ابو حنيفة مثله (قوله الاصول) اي اصول النحول ان النحول انما ينظر فيه الما يفيد صحة المعنى المراد ولا ينظر فيها للمبالغة والذي ينظر فيها التام هو اصول علم المعاني (قوله ما يعرف به) اي اسم الناسخ من خبره (قوله كان زيد القائم) اي وزيد كان القائم فتخبر عن الضمير بغيره ويمنع الاخبار بالضمير عن غيره على المختار (قوله نحو هذا) اي كل اسم اشارة قرن باداة التنبية نحو هو ولا وهذان وهاتان (قوله فانه يتعين الخ) اي ولو كان غيره أعرف (قوله لمكان) اي لكون اي لوجود التنبية اي فالتنبية اداته تستحق الصدارة فتزيد قوة (قوله فلا يتأتى دخول التنبية عليه) اي بل يدخل على اسم الاشارة الواقع خبرا فتقول كنت هذا يجعل مدخولها التنبية خبرا فلم يتعين للاسمية فن ثم استثناء (قوله على انه سمع قليلا) هذا هو خلاف الافصح السابق (قوله واعلم انهم حكموا الخ) تقدم ان المخاطب اذا كان يعلم الطرفين ويجهل النسبة بينهما فان كانا مختلفين في التعريف جعل الاعرف منهما اسما للناسخ و غير الاعرف خبره على المختار فلي هذا المختار لا يخبر عن الضمير بما دونه في التعريف فتقول زيد كان القائم لمن عرفهما ولا تقول زيد كان القائم هو و ذكر هنا ان المصدر المعروف بالاضافة المنسب من ان والفعل كالضمير لا يجوز خبر عنه بما هو دونه في التعريف على المختار والاخبار بما دونه عنه ضعيف (قوله حكموا لان وأن) الاولى حكموا والمصدر المعروف المنسب من ان وان وقوله معرف اي بالاضافة تأمل (قوله معرف) يقتضى انهم مالو كانتا مقدرتين بمصدر منكر لم يثبت لهما حكم الضمير فيجوز وصفهما كما اذا قيل أعجبتني ما صنع رجل حسن على ان تجعل الصفة للمصدر المقدراى صنع رجل حسن (قوله يحكم الضمير) اي في كون كل لا يخبر عنه بما هو دونه على المختار ثم على بقوله لانه الخ وفي هذا التعليل شيء وهو ان ظاهرة ان كل ما لا يوصف يحكم له بحكم الضمير مع ان هناك امور الا توصف ولا يحكم لهما بحكمه تأمل (قوله قرأت السبعة ما كان الخ) اي بنصب الحجة وجواب قومه على ان كلاً منهما خبر مقدم وان والفعل بعدهما مؤول بمصدر اسم للناسخ فقد اخبر بذلك المصدر عما هو دونه في التعريف (قوله والرفع ضعيف) اي رفع الحجة جواب على انه اسم للناسخ وان والفعل بعدهما ضعيف لما قبله من الاخبار بذلك المصدر عما هو دونه في التعريف كضعف الاخبار بالضمير عما هو دونه في التعريف كقولك زيد كان القائم هو (قوله وتنعكس) اي بان تقول كان خبرا من زيد بشر من عمرو بتقديم الخبر على الاسم (قوله ولا يعكس) اي بحيث تجعل المنكرة الاسم والمعرفة الخبر كأن تقول كان قائم زيد الا في الضرورة وهذا اذا لم يكن للنكرة مسوغ واما ان كان لهما مسوغ جاز جعل المعرفة اسما والنكرة خبرا والعكس ولو في غير الضرورة فيجوز ان تقول كان زيد خبرا منك وكان خير منك زيد اعلى ما اختاره المصنف فيما مر (قوله ولا يك موقوف الخ) موقف منك لاسم مسوغ لها ومنك متعلق بالوداع والوداع خبرها وهو بكسر الواو وفتحها والبيت للقطاى وصدره \* قفى قبل التفرق يا ضباعا \* مرخم ضباعة بنت زفر بن الحرث كان سره ثم أطلقوها عطامائة من الابل وبعده

قرأت السبعة ما كان يحتمل ان قالوا قفا كان جواب قومه لان قالوا والرفع ضعيف كضعف الاخبار بالضمير عما دونه في التعريف (الحالة الثانية) ان يكونا منكرتين فان كان لكل منهما مسوغ للاخبار عنها فانتخير فيما تجعله منهما الاسم وما تجعله الخبر فتقول كان خير من زيد بشرا من عمرو وتنعكس وان كان المسوغ لاحدهما فقط جعلتها الاسم نحو كان خير من زيد امرأة (الحالة الثالثة) ان يكونا مختلفين فتجعل المعرفة الاسم والمنكرة الخبر نحو كان زيد قائما ولا يعكس (قوله ولا يك موقف منك الوداع) وقوله

\* يكون من اجها غسل وماء \* وأما قراءة ابن عامر أولم تكن لهم آية أن يعلم بتأنيث تكن وروفع آية فان قدرت تكن فالدلالة من آية فاعلموا ان يعلم بدل من آية أو خبر لمخذوف أي ١٤ هي أن يعلم وان قدرتها ناقصة فاسمها ضمير القصة وان يعلم مبتدأ أو آية خبره والجملة خبر

كان أو آية اسمها أولهم خبرها وان يعلم بدل أو خبر لمخذوف وأما يجوز الزجاج كون آية اسمها وان يعلم خبرها فردوه لما ذكرنا واعتذر له بان النكرة قد تخصصت بهم (ما يعرف به الفاعل من المفعول) وأكثر ما يشبه ذلك اذا كان أحدهما اسما ناقصا والآخر اسما تاما وطريق معرفة ذلك أن تجعل في موضع التام أن كان مرفوعا ضمير المتكلم المرفوع وان كان منصوبا ضميره المنصوب وتبدل من الناقص اسمها عنناه في العقل وعدمه فان صحت المسئلة بعد ذلك فهي صحيحة قبله والا فهي فاسدة فلا يجوز أن يحب زيد ما كره عمر وان أوقعت ما على ما لا يعقل لانه لا يجوز أعجبت الثوب ويجوز النصب لانه يجوز أعجبت الثوب فان أوقعت ما على أنواع من يعقل جاز لانه يجوز أعجبت النساء وان كان الاسم الناقص من أو الذي جاز الوجهان أيضا \* (فروغ) \* تقول أمكن المسافر السفر بنصب المسافر لانك تقول أمكنني السفر ولا تقول أمكنت السفر وتقول مادعا زيدا إلى الخروج وما كره زيدا من الخروج بنصب زيد في الأولى مفعولا والفاعل

قفي فافدى اسيرك ان قومي \* وقومك لا أرى لهم اجتماعا  
اكفر ابعاد الموت عني \* وبعد طائفة المسائل المائة الى ثمان

(قوله يكون من اجها الخ) من اجها خبر مقدم وغسل اسمها مؤخر فقد اخبر عن النكرة بالمعرفة ضرورة وصدده \* كان سيئة من بيت رأس \* يقال سبأت الخرسبؤها الشتر يتهاوز ويخمية بمعنى مجبأ والمجبأ المصونة ويروى سلافة وهو أول ما يسيل من الخمر وبيت الرأس موضع بالاردن معروف بالخمر وقيل المراد من بيت رئيس التجارين والبيت من قصيدة لحسان قبل تحريم الخمر (قوله وأما قراءة ابن عامر) هذا جواب عن سؤال وارده على قوله ولا يعكس الا في الضرورة وحاصله انه قد ارتكب العكس في الآية وهي من غير الضرورة (قوله فالدلالة متعلقة بها) أي فقد خرجنا عن باب الاسم والخبر (قوله وآية فاعلمها) أي والمعنى أولم توجد لهم آية هي علم علماء بني اسرائيل به (قوله أو خبر لمخذوف) أي فلم يلزم الاخبار بالمعرفة عن النكرة (قوله والجملة خبر كان) أي ولهم حال من آية والمعنى أولم تكن هي أي القصة علم علماء بني اسرائيل له آية كائنة لهم (قوله لما ذكرنا) أي من لزوم الاخبار عن النكرة بالمعرفة (قوله بان النكرة قد تخصصت بهم) أي فصارت قريبة من المعرفة (قوله ما يعرف به الفاعل من المفعول) أي عند الالتباس (قوله وأكثر ما يشبه الخ) ومن غير الاكثر ما يأتي في الفروع وهو ان يكونا اسمين غير ناقلين لكن أحدهما اسم ذات عاقلة والثاني اسم معنى كما قال في المثال (قوله ناقصا) هو ما لا يتم الاصلة او صفة وقوله تاما المراد به هنا ما كان لا يعقل كهاو المتبادر من تشبيههم (قوله وطريق معرفة ذلك) أي ما ذكر من الفاعل والمفعول (قوله ان تجعل في موضع التام) وهو اسم الذات العاقلة (قوله ان كان مرفوعا) أي وارتدت ان تختبر صحة الرفع وعدمها (قوله في العقل وعدمه) أي ان كان الاسم الموصول لمن يعقل تقدر اسما يعقل وان كان اسم الموصول لمن لا يعقل فتقدر اسم ما لا يعقل وان كان اسم الموصول يصلح لمن يعقل ولن لا يعقل فان أردت به من يعقل قدر اسم ما يعقل وان أردت به من لا يعقل قدر اسم ما لا يعقل (قوله بعد ذلك) أي الجعل وقوله فهي صحيحة قبله أي قبل الجعل المذكور (قوله ويجوز النصب) أي نصب زيد بان تقول أعجب زيدا ما كره عمر واثبات الجواز لاجل مقابلة نقيضه السابق والافض بزيد واجب اه تقرير دردير (قوله فان أوقعت ما على أنواع من يعقل) في بعض النسخ فان أوقعت ما على أنواع النساء الاضافة بيانية أي على النساء وذلك لان ما كما تستعمل في غير العاقل تستعمل في العاقل (قوله جاز) أي الرفع كما يجوز النصب لانه يصح ان تقول أعجبت النساء (قوله أو الذي) صوابه أو الذين لانه هو الذي لا يقال الان يعقل واما الذي فهو مثل ما يطابق على من يعقل وعلى ما لا يعقل (قوله جاز الوجهان) أي رفع زيد ونصبه فتقول أعجب زيدا من كره عمر ولانك تجعل مكان من خالدا مثلا فتقول أعجبت خالدا وتقول أعجب زيدا من كره عمر ولانه يصح أعجبت خالدا فتقوله جاز الوجهان أي حرية وان اختلف المراد (قوله فروغ) أي ثلاثة اولها مسألة السفر والثاني مسألة الخروج والثالث زيدا في رزق عمر والخ (قوله أمكنت السفر) اذ لا معنى لكونك صيرت السفر ذامكة (قوله مادعا) ما اسم استفهام مبتدأ ودعا فاعل ماض وزيدا مفعول والفاعل ضمير ماستر او هو الرابط للعملة الواقعة خبرا وكذا تقول فيما كره زيدا لان الضمير المستتر فيه مفعول (قوله وما كره زيد) أي شيء كرهه زيدا من الخروج (قوله ويمنع العكس) أي وهو رفع زيد في الاول ونصبه في الثاني (قوله لانه لا يجوز دعوت الثوب) هذا بدل ضمير النصب المستتر العائد على ما (قوله وكره من الخروج) الاولى وكرهني الثوب من الخروج لانه يجعل مكان زيدا المنصوب بياء المتكلم والثوب مكان ما الواقعة مفعولا مقادما ولا يقال ان ما اسم استفهام فكيف يجعل بدلها الثوب قلنا لان القصد حينئذ بيان المعنى قاطعين النظر عن الاعراب السابق ولا

وتقول زيد في رزق عمرو وعشرون دينار أرفع العشرين لا غير فان قدمت عمر أفلت ١٠٥ عمر وزيد في رزقه عشرون جاز رفع العشرين

ونصبه وعلى الرفع والفعل حال  
من الضمير فيجب توحيد مع  
المتن والمجموع ويجب ذكر  
الجار والمجرور ولاجل الضمير  
الراجع الى مبتدأ وعلى  
النصب والفعل متحمل للضمير  
فيبرز في التثنية والجمع ولا  
يجب ذكر الجار والمجرور  
(ما افرق فيه عطف البيان  
والبدل) وذلك ثمانية أمور  
أحدها ان العطف لا يكون  
مضمرا ولا تابعا للضمير لانه في  
الجوامد نظير النعت في المشتق  
وأما الجارة النخشي في ان  
اعبدوا الله ان يكون بيانا  
للهاء من قوله تعالى الا ما  
امرني به فقد مضى رده نعم  
اجاز الكسائي ان ينعت  
الضمير بنعت مدح أو ذم أو  
ترحم فالاول نحو لا اله الا هو  
الرحمن الرحيم ونحو قل  
ان ربي يقذف بالحق علام  
الغيوب وقولهم اللهم صل  
عليه الرؤف الرحيم والثاني  
نحو مررت به الخبيث والثالث  
نحو قوله \* فلا تله أن ينام  
البائس \* وقال النخشي  
في جعل الله الكعبة البيت  
الحرام ان البيت الحرام  
عطف بيان على جهة المدح  
كافي الصفة لاعلى جهة  
التوضيح فعلى هذا لا يمنع  
مثل ذلك في عطف البيان على  
قول الكسائي وأما البدل  
فيكون تابعا للمضمير باتفاق  
نحو وفرته ما يقول وما أنسانيه  
الا شيطان ان اذكره وانما

شك ان ما منها ما لا يعقل (قوله وتقول الخ) استعار اذ لم يميز نائب الفاعل عن غيره (قوله لا غير) تقدم ان لا غير  
لحن وانما تعين رفع العشرين لانه المفعول به في الاصل وهو اذا اجتمع مع المصدر أو مع الظرف أو مع الجار  
والمجرور لا يناب نائب الفاعل الا المفعول به فالاصل زاد السلطان في رزق عمرو وعشرين (قوله فان قدمت  
عمر الخ) اعلم ان زاد تارة يتعدى للمفعولين وتارة يتعدى لواحد فان لم يقدم عمر وفهو متعدد لواحد وان  
قدمه فيحتمل أنه متعد للمفعول واحد ويحتمل أنه متعد لاثنين فان رفعت كان متعديالا واحد وان نصبت  
عشرين كان متعديالا اثنين (قوله جاز رفع العشرين) أي على انه نائب فاعل زيد ونصبه على أنه مفعول ثان  
(قوله فيجب توحيد مع المتن والمجموع) أي فتقول الزيدان زيد في رزقهما عشرون والزيدون زيد في  
رزقهم عشرون (قوله ويجب ذكر الجار والمجرور) أي لاجل أن يتصل به ضمير مطابق للمبتدأ المتن  
والجمع فتقول في رزقهما أو في رزقهم (قوله لاجل الضمير) أي لاجل أن يتصل به الضمير الراجع للمبتدأ  
مطابقا لثنية وجهها (قوله فالفعل متحمل للضمير) فالفعل متعد لاثنين على هذا فتقول الزيدان زيد في  
رزقهما والزيدون زيدوا في رزقهم عشرون

(ما افرق فيه عطف البيان والبدل) \*

(قوله لا يكون مضمرا ولا تابعا) أي لا يكون المتبوع ضمير او عطف البيان مبين له فكما يقال الضمير لا ينعت  
ولا ينعت به تقول الضمير لا يعطف عطف بيان ولا يعطف عليه غيره بيانه (قوله لانه في الجوامد الخ) أي  
فيما ان النعت يخص متبوعه النكرة ويوضح متبوعه المعرفة فكذلك عطف البيان والضمير لا يخص  
ولا يبين وحينئذ فلا يكون نعتا ولا عطف بيان وانما خبر بان هذا التعليل انما يقتضي منع كون عطف البيان  
ضميرا ولا يقتضي منع كون متبوعه ضميرا مع أنه من جملة المدعى بالدليل أخص منه (قوله فقد مضى رده) أي  
في أن المفسرة (قوله نعم الخ) استدراك على قوله نظير النعت المفيد أن الضمير لا ينعت أصلا كما أنه لا يعطف  
عليه عطف بيان أصلا (قوله الرحمن الرحيم الخ) فهذه الامور كلها عند غيره بدل وأما هو فيجعلها نعتا (قوله  
علام الغيوب) نعت لفاعل يقذف (قوله الرؤف الرحيم) نعت للضمير في عليه (قوله فلا تله الخ) صدره  
قد أصبحت بقرقرى كوانسا \* والشاهد في قوله البائس الصفة للهاء في تله أي لا تلم البائس ان ينام وقرقرى  
بقافين على وزن فعلا موضع والسكوانس جمع كانس وهو الظبي يدخل في كئسه أي موضعه (قوله وقال  
النخشي الخ) قصده بيان أن النخشي عنده عطف البيان لا ينصرف في كونه للتوضيح والتخصيص خلافا  
للمعهور وقصده بنقل كلام الكسائي قبله أن الضمير عنده ينعت (قوله ان البيت الحرام عطف بيان) أي  
وأما الجهور فيقولون انه بدل (قوله كافي الصفة) أي كان الصفة تخرج عن اصلها وهو التخصيص والتوضيح  
وتأتي للمدح (قوله فعلى هذا) أي كلام النخشي (قوله لا يمنع مثل ذلك) أي مثل ما سبق في النعت وهو اتبانه  
نعتا للضمير على سبيل المدح أو الذم أو الترحم وقوله في عطف البيان أي فيكون عطف البيان على كلام  
الكسائي بعد الضمير على طريق الترحم والذم لان الذم ضد المدح والترحم مثلها وتوضيحه أن العلماء قالوا  
ان النعت للتخصيص والتوضيح وقد يخرج للترحم والمدح والذم فقال الكسائي ان هذه الثلاثة الخارجة قد  
تكون بعد الضمير ثم ان النخشي قال ان عطف البيان قد يكون للمدح ولكنه سكت عن كونه بعد ضمير ثم  
انك اذا نظرت تجد ان مثل المدح الذم لانه ضده والترحم لانه لا فرق بينهما أي فيكون عطف البيان قد يخرج  
عن التوضيح الى هذه الثلاثة ثم انك اذا نظرت لكلام النخشي والكسائي تأخذ منهما انه يعطف بعد  
الضمير للمدح والذم والترحم لان الضمير كغيره عند الكسائي وقد أجبرت الثلاثة بعد الضمير عند الكسائي في  
النعت ووجدت هذه الثلاثة في العطف في غير الضمير فيكون الضمير حينئذ كذلك (قوله بخل بعائد  
الموصول) أي لان المبدل منه في نسبة الطراح (قوله وقدم مضى رده) أي بأن المضر خالوا الصلة من العائد في

وأجاز النحويون أن يكون البديل مضمرا تابعا لمضمرا كرايته أياه أو الظاهر كرايته زيد أياه وخالفهم ابن مالك فقال إن الثاني لم يسمع وأن  
الصواب في الأول قول الكوفيين أنه توكيد كما في فت أنت (الثاني) إن البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره وأما قول الزحشري أن  
مقام إبراهيم عطف على آيات بينات فهو وكذا ١٠٦ قال في انما أعظكم بواحدة أن تقوموا إن تقوموا عطف على واحدة ولا يختلف

في جواز ذلك في البديل نحو  
إلى صراط مستقيم صراط  
الله ونحو بالناصية ناصية  
كاذبة (الثالث) أنه لا يكون  
جمله بخلاف البديل نحو ما  
يقال لك إذا قد قيل للرسول  
من قبلك إن ربك لذو مغفرة  
وذو عذاب أليم ونحو وأسروا  
النجوى الذين ظلموا هل هذا  
الابشر مثلكم وهو أصح  
الاقوال في عرف زيد أبو  
من هو وقال

لقد أذهلتني أم عرو بكامة  
أتصبر يوم البين أم لست  
تصبر \* (الرابع) أنه لا يكون  
تابعا لجمله بخلاف البديل نحو  
اتبعوا المرسلين اتبعوا من  
لا يسألكم أجرا ونحو أمركم  
بما تعملون أمركم بأنعام  
وبنين وقوله

أقول له ارحل لا تعين عندنا  
(الخامس) أنه لا يكون فعلا  
تابعا لفعل بخلاف البديل  
نحو قوله تعالى ومن يفعل  
ذلك يلقى أثاما يضاعف له  
العذاب (السادس) أنه  
لا يكون بلفظ الأول ويجوز  
ذلك في البديل بشرط أن  
يكون مع الثاني زيادة بيان  
كقراءة عقوق وترى كل  
أمة جاثية كل أمة تدعى إلى

اللفظ في التقدير (قوله وأجاز النحويون) هذا مقابل لقوله أولا إن العطف لا يكون مضمرا ولا تابعا لمضمرا  
(قوله أن الثاني) أي إبدال المضمير من الظاهر (قوله قول الكوفيين أنه توكيد) فتحصل أن ابن مالك يمنع  
إبدال المضمير من المضمير ومن الظاهر فعلى مذهبه كل من البيان والبديل لا يكون ضميرا ويكون البديل تابعا  
لمضمردون البيان (قوله لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره) أي بل يجب موافقته فيهما (قوله فس هو)  
سيأتي في الجهة السادسة الجواب عنه بأنه ألتحق العطف وأراد البديل بجماع أن كلامه مبين فهو مجاز (قوله أن  
أن تقوموا عطف على واحدة) أي مع أن أن تقوموا مؤنزل بصدر معرف أي قيامكم (قوله ولا يختلف في  
جواز ذلك في البديل) أي اختلافه مع متبوعه في التعريف والتنكير (قوله أنه) أي عطف البيان لا يكون  
جمله (قوله ما يقال لك) أي ما يقول الله لك (قوله إن ربك) بدل من ما قيل للرسول (قوله الابشر مثلكم)  
بدل من النجوى (قوله أبومن هو) هو مبتدأ أو أخبر ومن مضاف إليه والجمله بدل من زيد (قوله أتصبر يوم  
البين الخ) بدل من كلمة والمراد هنا لفظ الجملة وسبق الكلام في أنه في قوة المفرد (قوله أنه لا يكون) أي  
عطف البيان (قوله بخلاف البديل) أي فإنه يكون تابعا لجملة أي والفرض أنه جملة إذ لا يدل مفرد من جملة  
وفيه أنه قد سبق له في الجملة الثالثة مما لا محل له من الأعراب أن البديل والبيان لا يكون واحدا منهما جملة  
وهذا ينافيه وقد مر التنبيه على أن الاتباع انما يكون في الأعراب اثباتا ونفيما وحينئذ فلا محذور في إبدال  
الجملة من الجملة (قوله اتبعوا من لا يسألكم أجرا) بدل من قوله اتبعوا المرسلين (قوله أنه) أي البيان  
لا يكون الخ (قوله يضاعف) بدل من يلقى بدليل الجزم لأنه من بدل الجملة من الجملة (قوله أنه لا يكون بلفظ  
الأول) أي سواء اتصل بالثاني زيادة بيان أولا وهذا صريح لا شيء لا يبين بنفسه وقد اعترضه الدماميني بأنه  
إذا اتصل بالثاني زيادة بيان كان بها غير الأول فلا مانع من كونه يجوز أن يكون بيانا ولا أظنهم يختلفون فيه  
والذي لا يكون بيانا إذا لم يتصل بالثاني زيادة بيان فحينئذ لا فرق بين البديل وعطف البيان أه تعريدردير  
(قوله بنصب كل الثمانية) أي على أن البديل لا على أن عطف البيان لأن الشيء لا يبين بنفسه هذا مراده وأما بالرفع  
فيكون جملة مستأنفة (قوله رويد بنى شيان الخ) في رواية بتكوين رويد هو اسم فعل أمر وبعض وعيدكم  
مفعوله وبنى شيان منادى فهو جملة معترضة بين اسم الفعل ومفعوله أي أمهلوا بعض وعيدكم ببنى شيان  
(قوله تلاقوا) فعل مضارع مجزوم بحذف النون في جواب الأمر (قوله على سفوان) بالسين والفاء المفتوحتين  
ماء على أميال من البصرة والبيت من قصيدة لبعض بني مازن من شعراء الجاسية وبعديت

عليها الحكمة الغر من آل مازن \* ليوث طعان عند كل طعان  
مقاديم وصالون في الروع خطوهم \* بكل رقيق الشفرتين يمان  
إذا استجدوا لم يسألوا من دعاهم \* لأنه حرب أولأي مكان

وفي قوله وصالون خطوهم قاب لأن السيف إذا قصر وصل بخطوة أقدام (قوله في المأزق) أي المضيق والشاهد  
في تلاقوا الثاني والثالث فإنه بدل من الأول (قوله تلاقوهم الخ) من الطويل لكن دخله القبض تلاقوهم  
هو وقع مفاعلين رفوا كي فعولن فميرهم مفاعلين (قوله وفيه) أي في هذا القول نظر (قوله أن البديل ليس  
مبينا للبديل منه) أي لانهم منعوا في البيان أن يكون بلفظ الأول لأن الشيء لا يبين بنفسه وجوز وافي البديل

كتابنا بنصب كل الثمانية فأنما قد اتصل بها ذلك سبب الجنو وكقول الجاسي رويد بنى شيان بعض وعيدكم \* كونه  
تلاقوا غدا حلي على سفوان تلاقوا جبايدا لا تحيد عن الوعى إذا ما غدت في المأزق المتداني تلاقوهم تعرفوا كيف صبرهم \*  
على ما حنت فيهم يد الخدنان وهذا الفرق انما هو على مذهب إليه ابن الطراوة من أن عطف البيان لا يكون من لفظ الأول وتبعه على ذلك ابن  
مالك وابنه وجنهم أن الشيء لا يبين بنفسه وفيه نظر من أوجه (أحدها) أنه يقتضى أن البديل ليس مبينا للبديل منه

وليس كذلك ولهذا منع سيبويه مررت بي المسكين و بك المسكين دون به المسكين وانما ١٠٧ يفارق البدل عطف البيان في انه بمنزلة جملة

استؤنفت للثمين والعطف تبين بالمفرد المحض والثاني أن اللفظ المكرر اذا اتصل به مالم يتصل بالاول كما قدمناه اتجه كون الثاني بيانا عما فيه من زيادة الفائدة وعلى ذلك أجازوا الوجهين في نحو قوله الذبل يازيد يذبل اليعملات وياتيم تيم عدى اذا ضمت المنادى فيهما (والثالث) ان البيان يتصور مع كون المكرر مجردا وذلك في مثل قولك يازيد اذا قلت له وبحضرتك اثنان اسم كل منهما ما يذفانك لما تذكر الاول يتوهم كل منهما أنه المقصود فاذا كررته تكرر خطابك لاحدهما واقبالك عليه فظهر المراد وعلى هذا يخرج قول النحويين في قول روية

لقاتل يا نصر نصرنا ان الثاني والثالث عطفان على اللفظ وعلى المحل وخرجه هؤلاء على التوكيد اللفظي فهما أو في الاول فقط فالثاني امام صدر دعائي مثل سقياك أو مفعول به بتقدير عليك على أن المراد اغراء نصر من سيار بحاجبه اسم نصر على ما نقل أبو عبيد وقيل لو قدر أحدهما توكيد الضمما بغير تنوين كما وكذا (السابع) أنه ليس في نية احلاله محل الاول بخلاف البدل ولهذا امتنع البدل وتعين البيان في نحو يازيد الحرت وفي نحو ياسعبد كذا بالرفع

كونه بلفظ الاول فغاد كلامهم أن البدل لا بيان فيه (قوله و ليس كذلك) أي لان فيه بيانا للبدل منه وقوله ولهذا أي لاجل كونه فيه بيان (قوله مررت بي المسكين) أي لان المسكين أقل تعريفا من الضمير وما كان أقل تعريفا لا يكون بدلا لانه ليس فيه بيان والبدل لا بد أن يكون فيه بيان وضمير الغيبة وان كان كذلك لكن لما كان الضمير في حد ذاته مبهما صدقه بمعدد وكان المحل أقل أفراد الان فيه له مدح البيان فيه (قوله دون به المسكين) أي لصدق ضمير الغيبة على متعدد بخلاف المتكلم ومن توجه اليه الخطاب (قوله بمنزلة جملة استؤنفت الخ) أي لانه على نية تكرار العامل ويلزم في نحو مررت بزيد أخيك اعمال الجار محذوفا (قوله والثاني) أي من أوجه النظر الثلاثة (قوله بما فيه) أي بسبب ما فيه من زيادة الفائدة اذ لا معنى للبيان الا التوضيح بزيادة الفائدة فالحق انه لا فرق بين البدل والبيان في انه ان اتصل اللفظ الثاني بمالم يتصل بالاول صح كونه بيانا وبلا ولا فلا يصح أن يكون واحدا منهما (قوله وعلى ذلك) أي وينبغي على ذلك أي على ما ذكر من صحة كون اللفظ المكرر بيانا بسبب ما فيه من زيادة الفائدة (قوله يازيد يذبل اليعملات الذبل) تمامه \* تطاول الليل هديت فانزل \* (قوله اليعملات) بفتح الميم لانه جمع يعمل بفتح الميم وهي النافعة المتممة على العمل (قوله ياتيم تيم عدى) تمامه لا بالكم \* لا توفعكم في سوا عمر والبيت جري برون قصيدة يسبحون يا عمر بن لحي التيمى أي انه هو عن شتمى لئلا أهجوكم (قوله اذا ضمت الخ) ظرف لقوله أجازوا الوجهين فالمنادى مبنى على الضم في محل نصب فما بعده منصوب اما بدل أو عطف بيان باعتبار المحل لماسي الثاني من زيادة الفائدة وبعضهم جعل الثاني منادى مضافا أو توكيدا أو مفعولا لا معنى في الثاني خمسة أعراب وقوله اذا ضمت المنادى مفهومه انك لو فتحت الاول ففي فتحه مذهب ثلاثة الاول لسبويه وهو أن زيد الاول مضاف لليعملات وزيد الثاني مقم وهو توكيد لفظي بين المضاف والمضاف اليه الثاني مذهب المبرد أن زيد الاول مضاف لليعملات محذوفة فهو من الحذف من الاول دلالة الثاني والاصل يازيد اليعملات زيد اليعملات ومغاد المصنف انه لا يجوز في الثاني على هذا المذهب أن يكون بيانا وبلا لانه بلفظ الاول بدون زيادة وقد قد جواز الوجهين بضم الاول وحيتنذ فيجعل الثاني على هذا المذهب امام منادى بيا محذوفة أو مفعولا لا معنى أو انه توكيد لفظي المذهب الثالث ان فتحة الاول فتحة بناء فزيد الاول مركب مع زيد الثاني تركيب خمسة عشر فهو مبنى على الفتح لتركيبه وضافته لليعملات فركب زيد الاول والثاني وأضيفا لليعملات كقولهم ياسبيويه القوم (قوله والثالث أن البيان الخ) أي ان كلام ابن مالك ومن معه يفيده المنع في البيان سواء كان في الثاني زيادة أم لا اما اذا كان زيادة فقد تقدم واما اذا لم يكن زيادة فاشارة بالثالث فعلى كل حال البيان جائز أن يكون بلفظ الاول خلافا للمنع ابن مالك مطلقا (قوله يازيد يذبل) بنون الثاني ولا يصح أن يكون بالرفع فقط والاصح أن يكون بدلا لصحة حذو له محل البدل منه وكلامنا فيما يتعين فيه البيان (قوله واقبالك عليه) قد يقال ان اقبال والمواجهة ههنا زيادة مع الثاني فالزيادة اما لفظية أو معنوية اه تقرير دردير (قوله على اللفظ) ناظر للاول وقوله وعلى المحل ناظر للثاني (قوله وخرجه) أي ابن مالك وابنه وابن الطراوة (قوله أو في الاول) أي من الاثنين الاخيرين (قوله مثل سقياك) أي فالمنع انصر نصرنا (قوله على أن المراد اغراء نصر ابن سيار) أي فالمنع انصر من سيار عليك نصر أي الزم نصر احاجبك (قوله وقيل) أي في الرد على ابن الطراوة وابن مالك ولده وحكاية بقل لا يمكن رده بأن التوكيد قد يأتي على المحل كالنعت والبيان (قوله لو قدر أحدهما) هكذا في نسخة بذكر الاحد وعلمها الصواب أن يقال لضم بالافراد وفي نسخة ولو قدر توكيدا لضمما وهما ظاهرة (قوله انه) أي البيان (قوله في نية احلاله) أي ليس على نية تكرار العامل (قوله بخلاف البدل) أي فانه في نية احلاله محل الاول من حيث تكرار العامل (قوله وتعين البيان في نحو يازيد) أي لان البدل في نية احلاله محل الاول ولو جعل بدلا لزم عليه بدعا ما فيه أل وهو لا يجوز لان لا يتأخر آل (قوله

أو كرزا بالنصب بخلاف ما سجد كرزا بالضم فإنه بالعكس وفي نحو أنا الضارب الرجل زيد وفي نحو زيد أفضل الناس الرجال والنساء أو النساء والرجال وفي نحو بأيم الرجل غلام زيد وفي نحو أي الرجلين زيد وعرو وجاء وفي نحو جاءني كلاً أخويك زيد وعرو (الثامن) أنه ليس في التقدير من جهة أخرى بخلاف البدل ولهذا ١٠٨ امتنع أيضاً البدل وتعين البيان في نحو قولك هند قام عمر وأخوها ونحو مررت برجل

قام عمر وأخوه ونحو زيد ضربت عمراً أخاه ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة وذلك أحد عشر امراً (أحدها) أنه يصاغ من المتعدي والفاعل كضارب وقام ومستخرج ومستكبر وهي لاتصاغ الا من الفاعل كمن وجبل (الثاني) أنه يكون للارزمنة الثلاثة وهي لا تكون الا للحاضر أي الماضي المتصل بالزمن الحاضر (الثالث) أنه لا يكون الابتجار بالهضار عن حيوانه وسكانه كضارب ويضرب ومنطلق وينطلق ومنه يقوم وقام لان الاصل يقوم بسكون الشاف وضم الواو ثم نهالوا وأما توافق أعيان الحركات فغير معتبر بدليل ذاهب ويذهب وقائل ويقتل ولهذا قال ابن الخشاب هو وزن عروضي لا تصر في وهي تكون مجازية لكونها من اللسان ومطهر النفس وطاهر العرض وغير مجازية وهو الغالب نحو طريف وجبيل وقول جماعة أنها لا تكون الا غير مجازية مردود بانقائهم على أن منها قوله من صديق أو أخت ثقة

أو كرزا بالنصب أي لانه لو جعلته بدلاً لكان على نية تكرار العامل فيلزم عليه نصب المنادي المفرد ورفع منونا وهو لا يجوز (قوله فانه بالعكس) أي فهو بدل لانه يجوز يا كرز (قوله أنا الضارب) يتعين أنه بيان ولا يصح أن يكون بدلاً لالزم إضافة ما فيه آل للجر دمنها وهو لا يجوز (قوله الرجال والنساء) يتعين أنه بيان لا بدل لان أفعال التفضيل بعض ما يضاف اليه والبدل يحل محل البدل منه فيحل المعنى زيد أفضل النساء فيفيد أنه من النساء وليس كذلك (قوله غلام زيد) أي أنه يتعين أن يكون بياناً ولا يصح أن يكون بدلاً لالحل محل الرجل فيفيد أن نعت أي في النداء يكون معاً فبالإضافة مع أنه انما يكون محلي بال أو اسم إشارة (قوله أي الرجلين زيد) أي فيتعين أن زيداً وعمر ابنا لبدل والاحتمال الرجلين فيلزم إضافة أي الى مفرد معرفة مع فقد شرطه وهو نية الاجراء أو تكرير أي (قوله كلاً أخويك زيد وعرو) أي فزيد وعمر وبيان لأخويك لا بدل منه اذ لو حل محله لزم إضافة كلاً لمتعدد مفرق من غير ضرورة وهي اختصار الى معرف دال على اثنين بكامة واحدة من غير تفرق (قوله انه) أي البيان ليس (قوله هند قام عمر وأخوها) أي فهند مبتدأ وقام عمر وخبر وأخوها بيان لا بدل والا لاقتضى أن أخوها من جهة أخرى فيلزم حينئذ دخول الجلة الاولى من رابط يعود على المبتدأ وفي المثال الثاني يلزم دخول جلة الصفة عن ضمير يعود على الموصوف وفي المثال الثالث يلزم اشتغال العامل عن الاسم السابق باجنبي منه مع أنه انما يشتغل عنه بالعمل في ضميره أو في الملابس لضميره (قوله ما افترق فيه اسم الفاعل الخ) اما وجه الاجتماع فلم يذكرها وهي ثلاثة الاولى ان كلاً بدل على حدث وصاحبه والثاني ان كلاً يشي ويجمع والثالث انه ما يؤنثان ويذكران (قوله الامن الفاعل) أي ولو تنزيلاً كما قيل في رحيم وانما كان صوغها من القاصر لان نصب المفعول به (قوله أنه يكون للارزمنة الثلاثة) أي انه صالح لان يكون للارزمنة الثلاثة وقوله اللاحاضر أي الالدلالة على الزمن الحاضر أي زمن التكلم واما قول المصنف أي الماضي الخ أي به لوافق بين قولين وبيان ذلك أن السير في ذهاب أم الماضي وابن مالك ذهب الى انه الحال فأشار المصنف لوافق بأن من قال بالماضي مراده المتصل بالحال ومن قال بالحال مراده المتصل به الماضي فلا دلالة لها على الحدوث والاثبات في جميع الارزمنة وانما تدل على الحدوث الحاضر (قوله لان الاصل الخ) أي فقائم بحار ليقوم باعتباره أصله (قوله ولهذا) أي لاجل كون مجازاً اسم الفاعل للصفة في الحركات والسكان في أعيان الحركات (قوله هو) أي موافقة اسم الفاعل للمضارع في الحركات الخ (قوله وهي) أي الصفة المشبهة (قوله وطاهر العرض) مجازية ليطهر (قوله من صديق) قبله

انني رمت الخطوب نقي \* فوجدت العيش أطوارا

ليس يغني عيشه أحد \* لا يلاق فيه اقوارا

(قوله شاحط) أي بعيد وشاحط مجاز ليشحط فانفتحت الصفة مع المضارع في الوزن (قوله سببياً) أي اسماً متصلاً بضمير يعود على الموصوف وهو أي السببي نسبة للسبب وهو انفة الحبيل وسمى الضمير سبباً مجازاً وشبه الضمير بالحبيل استعاره صراحة بجماع الرطافي كل فاذا نسبت المضاف للسبب بمعنى الضمير قلت هذا سببي أي متصل بالضمير الرابط (قوله وعمر) دافع على غلامه فغلامه سببي وعمر وأجنبي فقد اجتمعت معاني تركيب واحد (قوله أو الوجه) أل بدل من الضمير والمراد معمولها بطريق الشبهه باسم الفاعل فلا يرد زيد بل فرح

\* أو وعد وشاحط دارا (الرابع) أن منصوبه يجوز أن يتقدم عليه نحو زيد عمر اضارب ولا يجوز زيد وجهه حسن والحال

(الخامس) أن معموله يكون سببياً أو أجنبياً نحو زيد اضارب غلامه وعمر أو لا يكون معمولها الاسببياً تقول زيد حسن وجهه أو الوجه ويمتنع زيد حسن عمر (السادس) انه لا يخالف فعله في العمل وهي تخالفه فانما تنصب مع قصور فعلها تقول زيد حسن وجهه ويمتنع زيد حسن وجهه بالنصب



خلافا لبعضهم فاما الحديث ان امرأة كانت تهرق الدماء فالدماء تميز على زيادة قال ٩٠ ابن مالك أومفة غول على أن الاصل تهرق ثم

قلبت الكسرة فتحة والياء  
ألفا كقولهم جارية وناصة  
وبقا وهذا مردود لان شرط  
ذلك تحريك الياء كجارية  
وناصية وبق (السابع) أنه  
يجوز حذفه وبقاء معموله  
ولهذا أجازوا أنا زيد  
ضاربه وهذا ضارب زيد  
وعمره بخفض زيد ونصب  
عمره بالضمار فعل أو وصف  
منون وأما العطف على محل  
الحفوض فمتنع عند من  
شرط وجود المحرز كإسبأى  
ولا يجوز مررت برجل حسن  
الوجه والفعل بخفض الوجه  
ونصب الفعل ولا مررت  
برجل وجهه حسنه بنصب  
الوجه وخفض الصفة لانها  
لا تعمل بحذوفه ولان معمولها  
لا يتقدمها وما لا يعمل  
لا يفسر عاملا (الثامن) أنه  
لا يقبح حذف موصوف اسم  
الفاعل وإضافته الى مضاف  
الى ضميره نحو مررت بقاتل  
أبيه ويقبح مررت بحسن  
وجهه (التاسع) أنه يفضل  
مرفوعه ومنصوبه كزيد  
ضارب في الدار أبوه عمرا  
ويمتنع عند الجمهور زيد  
حسن في الحرب وجهه رفعت  
أونصبت (العاشر) أنه يجوز  
اتباع معموله بجميع  
التوابع ولا يتبع معمولها  
بصفة قالة الزجاج ومتأخرو  
المغاربو يشك كل علمهم  
الحديث في صفة الدجال أعور  
عينه اليمنى (الحادي عشر)

والحال والتميز نحو زيد حسن وجهها أو راكبا (قوله خلافا لبعضهم) أي فانه يجوز كون القاصر الذي  
يكون فيه صفة مشبهة ينصب على التشبيه بالمفعول به (قوله فاما الحديث) جواب عما ردد على قوله ويمتنع الخ  
وحاصل الايراد أن تهرق فعل مبنى للمفعول والفعل اذا بنى للمفعول صار قاصرا لا ينصب ما بعده نائب الفاعل  
أي اذا كان لا يتعدى الا لواحد وهذا قد نصبه فهابان الفعل القاصر الذي تصاغ منه الصفة المشبهة كالفعل  
الذي يبنى للمفعول بجامع ان كلامه المألزم وحاصل الجواب أن الدماء تميز لا مفعول أو ان الفعل غير مبنى  
للمفعول بل هو فعل مضارع (قوله فاما الحديث) هذا وارده على قوله ويمتنع حسن وجهه بالنصب وحاصله  
أن يقال هو لا يمتنع لور ود الحديث بنظيره فان تهرق يفتح الهاء وسكونه مبني للمفعول ونائب الفاعل ضمير  
المرأة وقد نصب الدماء وهو نظير الوجه مع أن ذلك الفعل قاصر عنها فلا يتعدى الا لواحد ينوب عن الفاعل فانه  
مضارع أهراق زيد الدم أي أراقه (قوله تميز) أي والاصل ان امرأة كان الغير يهرق بها من جهة الدم فالمرأة  
مقتولة على هذا الجواب بخلاف الجواب الثاني فانهم اعلمه قاتلة (قوله تميز) قال ابن الحاجب أو منصوب بفعل  
مقدر أي تريق الدماء أو على التشبيه بالمفعول به قال الدماميني وفيه أن أكثر النحاة لا يقول بالتشبيه مع الافعال  
(قوله كقولهم جارية) أي في جارية وفي ناصية وفي بقى (قوله لان شرط ذلك) أي قلب الكسرة فتحة والياء ألفا  
تحررك الياء أي والياء في تهرق ساكنة لا متحركة (قوله تحرك الياء) أي بنقل حركتها لما قبلها فتحركت بحسب  
الاصل وانفتح ما قبلها بحسب الاك فتقلب ألفا (قوله كجارية) أي تحركت الياء ففتحت حركتها لما قبلها  
فقلبت الفاء وكذا تقول في ناصية وحاصل ايضاح المقام أن من المقرر أن الياء اذا تحركت وانفتح ما قبلها اتقلب  
الفائمه انه وجد ألفاظ نطق فيها بالالف كجارية والحال ان ما قبل الياء ليس مفتوحا وحاصل ما قالوا ان فيه الياء اذا  
تحركت وكان ما قبلها ليس مفتوحا فانه يقدر نقل حركة الياء لما قبلها فتقلب الياء ألفا وتهرق بقى ليس من هذا لان  
ياءه ساكنة (قوله عند من شرط وجود المحرز) المراد بالمحرز الطالب للمحل والطالب للمحل ليس بوجود  
هنا وذلك لان الاسم لا يعمل على الفعل أي بان ينصب المفعول الا اذا كان بال أو منونا وهما ليس بواحد  
منهما فلا يكون عاملا في محل زيد بالنصب واذا كان ليس محل زيد بالنصب فلا يصح حينئذ العطف على محله  
بالنصب (قوله عند من شرط) أي للعطف على المحل أي في ذاته أي لا بقيد كونه مجرورا أي ان بعضا اشترط في  
العطف على المحل أو ورائه ثلاثة أحد ها وجود المحرز أي الطالب للمحل نحو ليس زيد بقائم ولا قاء هذا بالنصب  
فقاء عطف على محل قائم العامة فيه ليس ولا مانع من ذلك بخلاف مثاله هنا فانها معا وهو عدم تنوين  
ضارب الموجود وقوله كإسبأى أي في أقسام العطف (قوله ونصب الفعل) هذا وزان المثال الثاني في اسم الفاعل  
وهو هذا ضارب زيد وعمره أو قوله ولا مررت برجل الخ هذا وزان المثال الأول وهو أنا زيد ضاربه (قوله بنصب  
الوجه) أي بصفة محذوفة على طريق الاشتغال وقوله وخفض الصفة هذا لا حاجة له لان الصفة لا تكون الا  
محذوفة اذا كان الموصوف مخفوضا (قوله ولان معمولها) هذه للمنع في المثال الثاني وما قبله علة للمنع في المثال  
الاول والثاني (قوله موصوف اسم الفاعل) أي الموصوف به (قوله الى ضميره) أي الى ضمير الموصوف المحذوف  
(قوله بقاتل أبيه) أي برجل قاتل أبيه (قوله ويقبح مررت بحسن وجهه) أي برجل حسن وجهه واعتراض  
بان اسم الفاعل لا يقبح فيه أصل الا ذكر الموصوف أو حذفه وأما في الصفة فانه يقبح فيها إضافتها الى ضمير  
الموصوف سواء ذكر الموصوف أو حذفته وليس القبح قاصرا على حالة الحذف (قوله أنه يفضل مرفوعه  
ومنصوبه) أي منه (قوله رفعت) أي الوجه أو نصبته (قوله بجميع التوابع) بان فاعله كقولك هذا ضارب  
زيد الظريف أو أهلك اذا أبدلت أو نفسه اذا كدت أو وعمره على العطف (قوله ولا يتبع معمولها) أي لانه  
لما اشترطت سببيته ألحق بالضمير وهو لا يوصف (قوله ويشكل الخ) قد يحجب بان اليمنى خبر المحذوف أي وهى  
اليمنى وهذه الجملة جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل أي عين تقبل هى اليمنى أو انه مفعول محذوف أي أعنى

أنه يجوز اتباع مجروره على الجمل عند من لا يشترط المحرز ويحتمل أن يكون منه وجاعل الليل سكتا والشمس ولا يجوز هو حسن الوجه والبدن  
يجز الوجه ونصب البدن خلافا للفرء أجاز هو قوى الرجل واليد برفع المعطوف وأجاز البغداديون اتباع المنصوب بمجرور في البابين كقوله  
فظل طهارة اللحم مابين منضج \* صنف شواء أو قدير مجمل ١١٠ القدير المطبوخ في القدر وهو عندهم عطف على صنف وخرج على

اليمينى (قوله اتباع مجروره) أى فقط أما المرفوع والمنصوب فلا يتبع بمجرور خلافا للبغداديين في الثانى  
(قوله عند من لا يشترط) أى فى الاتباع على المحل وجود المحرز أى وأما من يشترط فى الاتباع على المحل وجود  
المحرز فيمنع اتباع مجروره على المحل لعدم وجود المحرز (قوله المحرز) أى الطالب للمحل وهو هنا اسم الفاعل  
منونا موع آل لانه لا نصب الا كذلك (قوله ولا يجوز الخ) أى لانهم باضيفة فلا تعمل جوازا بل انما اجلت عليه  
فى العمل (قوله برفع المعطوف) أى أو نصبه (قوله فى البابين) أى اسم الفاعل والصفة المشبهة وقوله كقوله  
مثال للصفة وأما اسم الفاعل فمثاله هذا ضارب عمر أريد (قوله فظل) أى صار وقوله طهارة اللحم جمع طاه وهو  
الطباخ لانه يطاه اللحم أى يصلحه بالطبخ والشي (قوله منضج) صفة مشبهة (قوله صنف) أى مصفوف أى  
ما بين منضج شواء مصفوف فهو من اضافة الصفة للموصوف وقوله قدير هو المطبوخ فى القدر (قوله صنف  
شواء) هو اللحم الذى يصف على الحجر أو الرفعة حتى يشوى (قوله أو قدير مجمل) أى ومنضج قدير مجمل (قوله  
أو طابخ قدير) أى بجز قدير أى ما بين منضج وما بين طابخ فالطهارة قسمان (قوله ثم حذف المضاف الخ) قديقال  
ان لا تخرجه على الساذل انه لما حذف المضاف جاز المضاف اليه بجز المضاف وان المضاف اليه لم يبق على حاله  
وهذا شائع وأجاب الشئى بان محل كون المضاف اليه يعرب اعراب المضاف اذا حذف اذا كان مخالفا له فى  
اعرابه لان واقفه كما هنا تأمل (قوله كشراء بعضهم) أى فهو من القليل لان الشرط فى ابقاء المضاف اليه على  
حاله ان يكون ما حذف مما لا للماء عطف عليه لكن هذا الشرط انما هو فى الكثير اذ قد يوجد كذلك بدون شرط  
(قوله خفض على الجوار) أو على التوهم لا بالعطف على المحل (قوله ولا سابق) أى بالجر عطف على مدرك فى  
قوله بدالى أى لست مدرك ما مضى \* ولا سابق شيئا اذا كان جاثيا  
فقد توهم ان الباء داخلة على مدرك أى مدرك ولا سابق

(ما افترق فيه الحال والتمييز) \*

(قوله للايهام) أى وان كان الحال رافعا لما انبههم من الهيات والتمييز للايهام فى الذوات (قوله والتمييز  
لا يكون الاسما) أى لاجلته ولا طرفا ولا جارا ومجرورا (قوله بخلاف التمييز) اعترض هذا بقوله ما طاب  
محمد الانفس الا لك لو قلت ما طاب محمد لم يتم الكلام وأجيب بان كلامنا فى التمييز يقطع النظر عن ما والا كان  
الحال يتوقف عليه المعنى بدون ما والا فالتمييز لا يتوقف عليه معنى الكلام اذا كان بدونهما (قوله أن الحال  
مبينه للهيات) أى وأما نوجاهز بدوالشمس طاعة فهو فى تأويل مقارنا لطلوع الشمس ولا شك ان هذا  
مبين لهية مجيئه وان كان القصد الزمان (قوله ان الحال يتعدد) أى لانه مبين لهية الشئ والهيات تتعدد  
ولانه صفة فى المعنى لاجلته والشي يوصف بأوصاف متعددة والتمييز أى للمفرد مبين للذات والمبين للذات  
لا يتعدد (قوله رجلا) حال من الباء فى على وكذا حافيا حال من بقاء على فقد تعددت الحال ويحتمل ان حافيا حال  
متداخلة وحيشة فلا تكون متعددة فلا يكون فى البيت شاهد (قوله ولذلك) أى لاجل كون التمييز لا يتعدد  
(قوله لانه لى) أى لانه معرفة بالعلة ولا ينعى بالنكرة (قوله لان الحق الخ) ومقابلته أنهم ما صنفان وهما  
قولان والمشهور الثانى وهو الذى عليه كلام المؤلفين فى البسملة وعليه فيجوز جعل رجلا حالاً أو تمييزاً وجعل  
رجيما نعتاً له (قوله ليس بصفة) أى لا يدل على معنى وصاحبه بل انما يدل على مجرد الذات (قوله بل علم) أى  
وحيث كان معرفة بالعلة فلا يجوز وصفه بالنكرة (قوله وبه) أى بكون الرحمن علما يبطال كونه تمييزاً

ان الاصل أو طابخ قدير ثم  
حذف المضاف وأبقى جر  
المضاف اليه كقراءة بعضهم  
والله يريد الا تختره بالخفض  
أو انه عطف على صنف  
ولكن خفض على الجوار أو  
على توهم ان الصنف مجرور  
بالاضافة كما قال ولا سابق شيئا  
(ما افترق فيه الحال والتمييز  
وما اجتمع عليه) اعلم انهما  
اجتمعان فى خمسة أمور واختلفا  
فى سبعة فأوجه الاتفاق  
انهما هما نكرتان فصلتان  
منصورتان رافعتان للايهام  
\* وأما أوجه الافتراق  
(فأحدها) أن الحال تكون  
جمله كجاءز يديضك وطرفا  
نحو رأيت الهلال بين السحاب  
وجارا ومجرورا نحو فخرج  
على قومه فى زينتته والتمييز  
لا يكون الاسما (والثانى)  
أن الحال قد يتوقف معنى  
الكلام عليها كقوله تعالى  
ولا تمس فى الارض مرحا  
لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى  
وقوله

انما الميت من يعيش كتيبا  
كسقا باله قليل الرجاء  
بخلاف التمييز (والثالث)  
أن الحال مبينة للهيات  
والتمييز مبين للذوات

(والرابع) أن الحال يتعدد كقوله على اذا ما زرت لى بخفية \* زيارة نيت الله رجلا نعتا حافيا بخلاف التمييز ولذلك  
كان خطأ قول بعضهم فى تبارك رجلا نعتا حافيا وموئلا \* انهما تمييزان والصواب ان رجلا نعتا حافيا نعتا حافيا  
له لان الحق قول الاعلم وابن مالك ان الرحمن ليس بصفة بل علم وبه هذا أيضا يبطال كونه تمييزا وقول قوم انه حال

وأما قول الزخشرى اذا قلت الله رحمن أتصرفه أم لا وقول ابن الحاجب انه اختلاف في صرفه فخارج عن كلام العرب من وجهين لانه لم يستعمل صفة ولا مجردا من أل وانما حذف في البيت للضرورة وينبنى على علمته انه في البسطة ١١١ ونحوها بذل لانتع وان الرحيم بعده نعت له

لانتع لاسم الله سبحانه وتعالى

اذ لا يتقدم البدل على النعت

وان السؤال الذى سأل

الزخشرى وغيره لم قدم

الرحمن مع ان عادتهم تقديم

غير الاباح كقولهم عالم خبير

وجواد فياض غير متجه ومما

يوضح لك انه غير صفة تجيؤه

كثيرا غير تابع نحو الرحمن

علم القرآن قل ادعوا الله أو

ادعوا الرحمن واذ قبل لهم

اسجدوا للرحمن قالوا وما

الرحمن (والخامس) ان

الحال تتقدم على عاملها اذا

كان فعلا متصرفا أو وصفا

يشبهه نحو خاشعاً بأبصارهم

يخرجون وقوله

نجوت وهذا تحمليين طليق

أى وهذا طليق مجزول لك ولا

يجوز ذلك في التمييز على

الصحيح فالما استدلال ابن

مالك على الجواز بقوله

رددت بمثل السيد من مخلص

كمش اذا عطفاه ماء تحلبا

وقوله

اذا المرء عيناقر بالعيش مثيرا

ولم يعن بالاحسان كان مذمما

فسهولان عطفاه والمسرء

مر فوعان محذوف يقسره

المذكور والناصب للتمييز

هو المحذوف وأما قوله

ومار عويت وشيار أسي

اشتلا وقوله

انفسا تطيب بنيل المنى

ويجوز كونه حالاً لأن شرطه التذكير وهو علم وقوله أيضاً أى كإبطال بكونه علماً جعل رحيماً نعتاً له (قوله وأما قول الخ) هذا جواب عما يقال كيف تقول ان الرحمن ليس بصفة بل علم مع ان كلام الزخشرى وابن الحاجب يقتضى انه صفة (قوله أتصرفه) أى بحيث يقال رحمن وحينئذ يكون مؤنثاً رحيمه وقوله أم لا أى بان يقال رحمن وحينئذ فؤنه رحى (قوله لانه لم يستعمل) أى في لغة العرب صفة كما هو كلام الزخشرى وابن الحاجب وانما يستعمل في لغتهم علماً (قوله لم يستعمل صفة) أى حتى يقال يتختم مؤنثاً بالنساء أو لا وان كان العلم أيضاً يمنع للزيادة (قوله ولا مجردا من أل) هذا وجه ثان والاول ما قبله (قوله في البيت) أى بيت الشاطبية (قوله لانتع) أى لان العلم حامد والنعت لابد ان يكون مشتقاً أو مؤثلاً به (قوله سأل) أى وأجاب عنه بان الرحيم جعل كالنعمه والوديع ولم يعكس لان الشان ان الشريف يجعل متبوعاً لا تابعا (قوله لم قدم الرحمن) أى الذى هو أباح من الرحيم لزيادة معناه (قوله غير متجه) أى لان الرحمن غير صفة والعادة المذكورة انما هي في الصفات لا في العلم (قوله أو وصفا يشبهه) أى لان كان العامل معنواً أو فعلاً جامداً فانها لا تتقدم (قوله خاشعاً) حال من فاعل يخرج أى يخرجون في حال كونهم قوماً خاشعاً بأبصارهم (قوله خاشعاً الخ) المثال يكفى فيه الاحتمال ولا يضر نحو يزهم أنه معقول يدعوا أى يدعو الداعى قوماً خاشعاً (قوله مجزول لك) أى حال كونه مجزولاً لك فجملة نعمان حال من الضمير فى طليق (قوله ولا يجوز ذلك في التمييز) أى ولو كان العامل فعلاً متصرفاً (قوله بمثل السيد) أى رددت العدو عن نفسه بفرس مثل السيد أى مثل الذئب وقوله ثم دلفه لفرس معناه الجسيم الضخم وقوله مقاص أى طوبى القوائم وقوله كيمش أى حادى عدوه (قوله ماء تحلبا) أى فالاصل تحلب ماء أى عر فاقدم التمييز (قوله عيناقر) الاصل اذا المرء عينا بالعيش وقوله مثيرا أى حال كونه مثيرا أى غنيا فقدم التمييز أى عينا على عامله وهو قر (قوله فسهو) فيه نظر لان مذهب ابن مالك ان اذا تدخل على الاسماء موافقاً لابن جنى اذ قد قال في التسهيل وقد يعنى عن وقوع الفعل بعد اذا الاسم كفى اذا السماء انشقت وحينئذ فالتمييز مقدم وحينئذ فوله مر فوعان محذوف جزم بذلك لا يظهر فالاولى في الرد على ابن مالك أن يقال له ان التمييز هنا محتمل لان يكون منصوباً بفعل محذوف يدل عليه المذكور ويحتمل نصبه بالفعل بعده فالدليل قد طرقة الاحتمال (قوله يقسره المذكور) أى وهو تحلبا وقر لان اذا انما تدخل على الافعال (قوله هو المحذوف) أى وهو مقدم على التمييز (قوله فضرورتان) فيه أنه لا معنى لادعاء الضرورة مع امكان انتصاب التمييز بفعل محذوف دل عليه المذكور والاصل وما روي وقد اشتعل شيبار أسي اشتعل وأتطيب نفعا تطيب الخ (قوله ذهباً) حال من الخبر أى هذا مال لك حال كون المال ذهباً وقوله بيوتاً أى حال كون الجبال بيوتاً وأما قوله الجبال فهو مفعول وأما نسخة من الجبال بيوتاً فلا تصح لان البيوت فيها مفعول لان تحت يتعدى الى مفعول بنفسه (قوله فارسا) أى فهو لا يصح ان يكون حالاً لانها لا تصح ان تكون مقيدة ولا مؤكدة أما الاول فلان المقصود التعجب من قروسيته وانما لا التعجب منه في حال كونه فارساً فقط أى را كنباً للفرس وأما الثانى فلانه لم يستفد معناه بدونها لان قولك لله دره يحتمل ان التعجب منه من جهة العلم أو من جهة قروسيته ولكن الظاهر انه يصح ان يكون حالاً مقيدة اذ لا تعجب من القروسية الا اذا كانت موجودة اذ لو لم تكن موجودة لا يقال له فارس حتى انه يتعجب من قروسيته الا أن يقال انه يصح بالنظر للوصف الذى شأنه القيام به سواء كان موجوداً معه أو لا ولذا قال الرضى ان التمييز والحال هنا ما لهما واحد وعلى انه تمييز فهو تمييز نسبة ميم لجهة التعجب غير محمول من شئ ويصح ان يكون محولاً عن المضاف والاصل لله در قروسيته ثم حذف المضاف وأوصل الضمير بالدر فصار دره ثم أى بفارسا بدل قروسيته (قوله كرمز يدضيفها) أصله كرم ضيف زيد فهو تمييز محمول

\* وداعى المنون ينادى جهارا فضرورتان (والسادس) ان حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجود وقد يتعاضدان فتنفع الحال جامدة نحو هذا مال ذهباً تحتون الجبال بيوتاً ويقع التمييز مشتملاً نحو لله دره فارساً وقولك كرمز يدضيفها اذا أردت البناء على ضيفه كرم فان

كان زيدا هو الضيف المحتمل الحال والتميز والاحسن عند قصد التمييز ادخال من عليه واختلاف في المنسوب بعد حيز افعال الانخس والخاصي  
والرابع حال مطلقا وأبو عمرو بن العلاء تميز ١١٢ مطلقا وقيل الجماد تميز والمشتق حال وقيل الجماد تميز والمشتق ان أريد تقييد المدح به  
كقوله

يا حيز المال مبذولا بلا سرف  
لحال والافتيميز نحو حيزا  
را كبا زيد (والسابع) ان  
الحال تكون مؤكدة  
لعمامها نحو ولي مدبر اقتبس  
ضاحكا ولا تعوفي الارض  
مفسدين ولا يقع التميز  
كذلك فأما ان عدة الشهور  
عند الله اثنا عشر شهرا فاشهر  
مؤكدة لفهم من ان عدة  
الشهور وأما بالنسبة الى عامل  
وهو اثنا عشر فبين وأما  
اختاره المبرد ومن واقعته من  
نعم الرجل رجلان فمفردود  
وأما قوله

نزود مثل زادا أيلك فينا  
فنعلم الزاد زادا أيلك زادا  
فالصحيح ان زادا معهول  
لنزود اما مفعول مطلق أن  
أر يده النزود أو مفعول به  
ان أر يده الشيء الذي ينزود  
من أفعال البر وعلما مثل  
نعت له تقدم فصار حالا وأما  
قوله

نعم الفتاة فتاة هند لو بدلت  
رد الخيبة قطعا أو بإسماء  
فتاة حال مؤكدة \* (اقسام  
الحال) \* تنقسم باعتبارات  
(الاول) انقسامها باعتبار  
انتقال معناها ولزومها الى  
قسمين منتقلة وهو الغالب  
وملازمة وذلك واجب في

عن الفاعل (قوله الحال) أي كرم زيد حال كونه ضيفا أو من جهة كونه ضيفا (قوله والاحسن) أي في المثال  
الثاني المحتمل للحال والتميز اذ قصدت التمييزان تأتي عن البيانية لانهما يدل على ان ما بعدهما تميز لالحال فينشذ  
تقول من ضيف (قوله ادخال من عليه) أي بان يقال من ضيف (قوله بعد حيزا) نحو حيزا زيد (قوله حال  
مطلقا) أي سواء كان جامدا أو مشتقا نحو حيزا زيد او حيزا را كبا أي أنجب من حب هذا حال كونه مسمى  
بزيد أو حال كونه را كبا (قوله تميز) أي مبين لاهام الذات أي مبين لاسم الاشارة الى واقع فاعلا وقوله مطلقا  
أي جامدا أولا (قوله يا حيزا المال الخ) يا حرف تنبيه أو للنداء والمنداد محذوف أي ياهو لا وحب فعل ماض  
وذا فاعل والمال مخصوص ومبذولا حال تصديه تقييد مدح المال بكونه مبذولا من غير سرف (قوله والا  
فتميز) أي والا يرد تقييد المدح به بان كان المراد المدح المطلق فهو تميز (قوله حيزا را كبا زيد) حب فعل ماض  
وذا فاعل ورا كبا تميز مبين للفاعل وزيد مخصوص بالمدح أي أنجب من حب هذا الراكب الذي هو زيد  
فليس القصد مدح في حالة الراكب فقط (قوله ولي مدبرا) أي لان معنى ولي أدبر فمعنى مدبرا هو الادبار مستفاد  
من قوله ولي فقد صدق تعريف الحال المؤكدة عليه وهي التي استفيدت معناها بدونها (قوله فشهرا مؤكدا الخ)  
حاصل هذا ان شهر امستفاد من المبتدأ وهو عدة لانك اذا قلت ان عدة الشهور اثنا عشر يعلم من المبتدأ انها  
أشهر فهو مؤكدة لا يمتد أي بحسب الاصل وهو عدة وأما بالنظر للغير الذي هو عاملا وهو اثنا عشر في حد ذاته  
بقطع النظر عن الخبر عنه فلا يلزم منه التميز وهي كونها أشهر او حيزا فهو مبين للعامل لا مؤكدة بخلاف  
الحال فانها تكون مؤكدة للعامل (قوله من نعم الرجل) أي من جوازه وقوله فردود أي لانه لا يجوز لان التكررة  
لا تبين المعرفة لان التميز مبين وهنالا تبين فلا يصح ذلك التركيب (قوله رجلان زيد) أي فهو أو وقع رجلان مؤكدا  
لعماله وهو الرجل (قوله زادا) أي فهو تميز لازاد فقد ميز المعرفه بالنكرة فهو شاهد للمبرد فأجاب بقوله  
والصحيح الخ أي واذا كان معمو لا تزود فلا يكون مبينا للنكرة فلا ينتج مدعي المبرد (قوله فالصحيح الخ)  
أي ومقابله أنه تميز لفاعل نعم وأما زادا أيلك فهو مخصوص بالمدح على كل حال (قوله نعت له) أي لزاد فالاصل  
زاد مثل زادا الخ (قوله فصار حالا) أي مثل \* لينة موحشا طال \* فالاصل طلل لينة موحشا فوحشا صفة اطال فلما  
قدم عليها أعرب حالا لان نعت النكرة اذا تقدم عليها أعرب حالا وأعربت هي بحسب العوامل

\* (اقسام الحال) \* (قوله باعتبارات) أشار بذلك الى أنه يمكن تدخيل الاقسام وانما تختلف بالاعتبار  
(قوله منتقلة) نحو جاء زيد را كبا (قوله وملازمة) نحو دعوت الله سميعا (قوله وذلك) أي لزوم معناها  
(قوله مالك ذهبيا) فان الذهبية لا تنفك عن المال المعين وكذلك الخزية لا تنفك عن الجبة المعينة (قوله  
بمعته يدا) هذا هو الحال وقوله بيد جارا وجر ورسفة للحال وموضع لها أي مقرونة بيد وقوله بمعنى متقاضين  
هو معنى الحال والجار والجرور وهو يشير الى أن قوله بيد منضمة للحال معنى ومثل هذا المثال في كون الذي  
يعرب حالا الاول والثاني صفة له قولك جاء زارا جارا وعلمته الحساب بابا بابا فان الثاني صفة عند ابن جني على  
حذف مضاف أي ذاباب مفارق باب ومن قدره قبل باب لم يشمل الاخير أو بعد باب لم يشمل الاول وعن الزجاج  
أن الثاني تو كيد الاول وردبانه غير معنى والجواب أنه يرى أن الاول بمعنى مرتبا وقيل هو على حذف الفاء  
وقيل المجموع حال على حد الرمان حواض (قوله بخلافها في الثاني) أي فان المراد ليس بخصوص  
اليدل التقاض (قوله وليس كذلك) أي بل نارة تكون مؤولة ونارة لا تكون مؤولة (قوله مدبرا)  
حال لازمة لان التولية لا تكون الاعلى وجه الادبار فقولك ولي يد مستفاد منه انه مدبر فهي حال لازمة (قوله

ثلاث مسائل \* احداها الجماد تميز المؤولة بالمشتق نحو هذا مالك ذهبيا وهذه حيثك خرا بخلاف نحو بعته يدا بيد فانه بمعنى متقاضين ومكذبا  
وهو وصف منتقل وانما لم يؤول في الاول لانها مستعملة في معناها الوضعية بخلافها في الثاني وكثير يتوهم ان الحال الجمادة لا تكون الامؤولة  
بالمشتق وليس كذلك \* الثانية المؤكدة فهو ولي مدبرا قالوا ومنه وهو الحق مصداقا لان الحق لا يكون الامصدا قالوا الصواب انه يكون مصداقا

ومكذبا وغيرهما نعم اذا قيل هو الحق صادفانهى مؤكدة \* الثالثة التي دل عاملاها على تجدد صاحبها نحو وخلق الانسان ضعيفا ونحو خلق الله الزرافة يدها أطول من رجلها الحال أطول ويدها بدل بعض قال ابن مالك بدر الدين ومنه ١١٣ وهو الذي انزل اليكم الكتاب مفعلا وهذا

سهو ومنه لان الكتاب قديم

وتقع الملائمة في غير ذلك

بالسماع ومنه قائما بالقسط

اذا أعرب حالا وقول جماعة

انهم مؤكدة وهم لان معناها

غير مستفاد مما قبلها (الثاني)

انقسامها بحسب قصدتها

لذاتها وللنوطية فيها الى قسمين

مقصودة وهو الغالب

وموطنة وهي الجملة

الموصوفة نحو قمت مثل لها

بشراسو يا فاعل كذا بشر

قوتة لذكر سوبا وتقول

جاءني زيد رجلا محسنا

(الثالث) انقسامها بحسب

الزمان الى ثلاثة مقارنات وهو

الغالب نحو وهذا بعلي شيئا

ومقدرة وهي المستقبلة كقول

رجل معصق صاندا به غدا

أي مقدر اذ ذلك ومنه ما دخلوها

خالد بن لندخان المسجد

الحرام ان شاء الله آمين

محققين رؤسكم ومقصرين

ومحكمة وهي الماضية نحو جاء

زيد أمس راكبا (الرابع)

انقسامها بحسب النيبين

والتوكيد الى قسمين مبنية

وهو الغالب وتسمى مؤسسة

أيضا ومؤكدة وهي التي

يستخدمونها بدونها وهي

لأنه مؤكدة لعمامها نحو ولي

مدبر ومؤكدة لصاحبها نحو

جاء القوم طرا ونحو لا آمن

ومكذبا) أي للباطل وقوله وغيرهما كالانشائيات ورد بان كون الحق وهو القرآن مصدقا ومكذبا بالنظر  
لذاته وان اتفق انه هذا لا يكون الامد فالسامعهم وهو التوراة والنسخ ليس تكذيبا والمصنف لم ينظر لتمام  
الكلام وهو قوله لسامعهم بل نظر لقوله مصدقا فقط فاعترض (قوله اذا قيل هو الحق صادفانهى مؤكدة)  
أي لان الحق والصادق معناه واحد وهو المطابق للواقع (قوله الزرافة) بضم الزاي وفتحها (قوله  
مفعلا) حال لازمة أي مبنيا أحكامه (قوله لان الكتاب قديم) أي فالتفصيل ليس لازماله وفيه ان المراد  
بالكتاب المكتوب أعني الالفاظ الحادثة بقرينة أنزل وليس المراد به الصفة القائمة بالمولى فلا اعتراض لان  
الالفاظ المنزلة ما فهم من الاحكام مبين (قوله بالقسط) أي العدل (قوله اذا أعرب حالا) أي الضمير في  
لا اله الا هو واجاز التخصيص نضبه على المدح أو صفة لاله على المحل بناء على جواز الاتساع في الفصل بين الصفة  
والموصوف (قوله انهم مؤكدة) أي فتكون لازمة (قوله لان معناها غير الخ) أي لان القيام بالقسط  
لا يستفاد من قوله شهد الله ورد بان الله ووصوف بكل كمال ومن جملة ذلك القيام بالقسط فالقيام بالقسط  
مستفاد بدونها ويمكن الجواب عن المصنف بان المراد أنه لا يستفاد معناها مما قبلها بحسب الوضع والمطابقة  
اذهو المعترف في المؤكدة ولا يفهم من لفظ الجلالة وضعه ان قائم بالقسط اه تقرير شيخنا دردير (قوله الثاني)  
أي من الانقسامات (قوله مقصودة) أي لذاتها وقوله وموطنة أي مبنية لغيرها (قوله فاعل كذا بشر)  
أي الذي هو حال لذكر سوبا الذي هو صفة لبشر (قوله الثالث) أي من الانقسامات (قوله مقارنة) أي  
لعمامها في الزمان (قوله شيئا) حال من الخبر والعامل فيه ما في المبتدأ من الإشارة أي وحيد شذو الشيوخ  
مقارنة للإشارة اليه (قوله ومقدرة) ويقال لها مبنوية (قوله معصق) خبر مقدم ومبتدأ مؤخر  
والجملة صفة لرجل (قوله أي مقدر) هذا بيان لحاصل المعنى لا بيان للمعنى الحال وهو صاندا اذ لو كان  
بيانا للمعنى لكانت الحال مقارنة (قوله خالدين) أي مقدرين الخلود وليست مقارنة لان الخلود ليس مقارنا  
للدخول (قوله محققين) ليس حالا مقارنة بل مقدرته أي ادخلوا المسجد الحرام حال كونكم مقدرين الخلاق  
اذ الخلاق لا يكون في حال دخول المسجد وما قوله آمنين فهو حال مقارنة فلا شاهد فيه (قوله جاعز يد أمس  
راكبا) فيه ان هذه الحال مقارنة لعمامها لان المحي هو الركب ومنهما واحد وهو الماضي والاضح في المثال  
جاعز يد اليوم قاتلا بكر أمس لانهما نظر لذات الوصف من كونه ماضيا ومستقبلا نظير ما أشرنا اليه في المقدرة  
انظر الدماميني (قوله والرابع) أي من الانقسامات (قوله وتسمى مؤسسة) أي وهي التي لا يستفاد  
معناها بدونها لانها أسست وبنيت معنى غير مقاد من غيرها (قوله نحو ولي مدبرا) أي فالادبار مستفاد من  
ولي (قوله طرا) أي جميعا ولا شك أن الجمعية تستفاد من القوم لانه جمع (قوله كلهم جميعا) أي لان  
الجمعية تستفاد من لانهم من صيغ العموم (قوله ومؤكدة لضمون الجملة) أي وهي التي يستفاد معناها  
من مضمون الجملة قبلها والمراد انهم مؤكدة لانهما يستفاد من الجملة لان أبوة زيد يستفاد منها العطف فليس المراد  
بالمضمون حقيقة وهو المصدر المأخوذ من الجملة (قوله عطوفا) حال لعمامها وصاحبها محذوفان أي أحقه  
أو أعرفه عطوفا (قوله بتلك الامثلة) أي التي مثلها لاله مؤكدة لصاحبها وقوله لاله مؤكدة أي المسذكورة  
لله مؤكدة (قوله مع انهم الخ) بيان للشكال (قوله لا تتحل الى مقدر) أي لان الجملة الحالية لها محل وكل  
ماله محل يتحل لمفرد (قوله ولا تبين الخ) أي والحال المبينة لا بد أن تبين هيئة واحد منها (قوله ولا هي حال  
مؤكدة) حتى انهم لا تبين هيئة (قوله فقال ابن جني) أي في الجواب عنه وحاصله اننا نسلم أنهم لا تتحل لمفرد

(١٥ - دسوقي في) من في الارض كلهم جميعا ومؤكدة لضمون الجملة نحو زيد أهلك عطوفا وهو حمل النحولون المؤكدة  
لصاحبها ومثل ابن مالك ولده تلك الامثلة لله مؤكدة لعمامها وهو سهو ومما يشكك قولهم في نحو جاعز يد الشمس طالعة ان الجملة الاسمية  
حال مع انها لا تتحل الى مفرد ولا تبين هيئة فاعل ولا مفعول ولا هي حال مؤكدة فقال ابن جني نأولها جاعز زيد

طالعة الشمس عند مجيئه يعنى فهى كالحال والنعمة السببية كمررت بالدار فاعلمنا سكاكم او برجل قائم غلما نه وقال ابن عثرون هى مؤولة بقولك مبكر او نحوه وقال صدر الافاضل تليد ١١٤ الزخشرى انما الجملة مفعول معه واثبت مجي المفعول معه جملة وقال الزخشرى فى نفسه

بل لتحل له وانما لم تبين هيئته لان المفرد الذى تحل له حال سببية (قوله طالعة الشمس الخ) أى فقد انحلت الى مفرد وهو حال سببية أى جازية على غير من هى له غير رافعة لضمير صاحب الحال بل لاسم أجنبي ملبس لضمير صاحب الحال وان لم تبين الهيئته لانها كحال سببية لان المفرد الذى تحل له حال سببية والسببية لا تبين هيئته وانما تبينها الحقيقية (قوله مبكرا) أى وهو اسم مفرد مبين لهيئة الفاعل وهى مؤسسة (قوله ونحوه) أى كقالتا بالنسبة لقوله والجيش مصطف أو سبحانه بالنظر له لان المراد أن تأويله بكامة من قوة الكلام (قوله مفعول معه) أى فالواو حيث ذوا والمعية (قوله واثبت مجي المفعول معه جملة) أى وهذا لم يقل به أحد من النحاة فالحق أنها جملة حالية (قوله وقال الزخشرى) حاصله أن الجملة الاسمية تؤولها بطرف والمضى وقت طلوع الشمس الخ أى مقارنا لطلوعها فقد انحلت لفرد وبينت هيئته مجي الفاعل (قوله وقد اغتدى) أى ذهب غدو وقواله أن الطائر فى أعشاشها أى وقت كون الطائر فى أعشاشها أى مقارنا لذلك وقوله والجيش مصطف أى وقت اصطفا ف الجيش أى مقارنا لذلك وقوله والبحر عمده أى وقت مد البحر وقوله فلذلك جريت عن ضمير ذى الحال أى الموحود فى الكلام كقضاء لضمير الموحود فى متعلق الظرف المأخوذ من المعنى (قوله وكنانها) بفتح الواو والكاف وضمهما ج جمع وكنة وهى عيش الطائر (قوله التى حكمها حكم الظرف) أى لانها فى قوة وقت اصطفا ف الجيش (قوله ويجوز أن يقدر و بحرهما) أى يجوز أن يقدر فى الجملة ضمير ولكن فيه أن الضمير انما يعود على الارض وهى ليست صاحب الحال اذ صاحب الحال انما هو مامن قوله ولو أن مافى الارض تامل الآن يقال ان عود الضمير للارض بمنزلة عوده على صاحب الحال وهو مافى الارض كذا قاله الشنخلى

\* (اعراب أسماء الشروط والاستفهام) \*

أى ان أسماء الشروط والاستفهام يكثر دورها على اللسان ويقع بالمعرب جهل أحكامها وكذا تقول فى كل ترجمة فى هذا الباب مما سبق أو مما سياتى فتقول فى مسوغات الابتداء ان النكرة من حيث الابتداء بها كثير فى الكلام ويقع بالمعرب جهل مسوغاتها التى هى من جملة أحكامها تأمل اهـ تقرير دردير (قوله ان دخل عليها جار أو مضاف الخ) من هذا يعلم أن قولهم ان أسماء الشروط وأسماء الاستفهام لا يعمل فيها ما قبلها جملة اذ لم يكن جاراً أو مضافاً ولا عمل (قوله فمحلها الجر) هذا اذا كان مبنياً أما اذا كان معرباً كائى فهو مجرور لفظاً ونحو صبيحة أى يوم سفرك (قوله والا) أى والأتكن واقعة على زمان أو مكان أو حدث (قوله مفعولاً فيه) راجع لما اذا وقعت على زمان أو مكان وقوله أو مفعولاً مطلقاً راجع لما اذا وقعت على حدث (قوله ولا يقع هذان النوعان الخ) أى لانه لا يقع بعدها الا الافعال (قوله والا) أى والايقع بعدها اسم نكرة أو معرفة بل وقع بعدها فعل أى والموضوع أنهم لم تقع على مكان أو زمان أو حدث (قوله فان وقع بعدها) أى بعد كل من أسماء الشروط والاستفهام (قوله فعل الشرط) أى جملة الشرط لا الفعل وحده (قوله أو متعلقها) أراد به المتصل بضميرها (قوله بعدها) أى لاقبلها لانها الصدارة (قوله المذكور) أى الفعل المتعدي المذكور بعدها (قوله فعل الشرط) أى جملة الشرط هذا هو المراد (قوله لانه) أى اسم الشرط (قوله وفعل الشرط) أى واذا وقع اسم تام ووقع بعده فعل مشتمل على ضميره كان الاسم مبتدأ والفعل خبره (قوله معنى الشرط) أى التعليق وإضافة معنى للشرط بيانية (قوله لكان بمنزلة الخ) أى لان من من صيغ العموم فهى بمعنى كل الناس ويقوم باق على حاله (قوله أو فعل الجواب) يعنى جملة وع على

قوله تعالى والبحر عمده من بعده سبعة أبحر فى قراءة من رفع البحر وكقوله وقد اغتدى والطائر فى كنانها وجئت والجيش مصطف ونحوهما من الاحوال التى حكمها حكم الظروف فلذلك جريت عن ضمير ذى الحال ويجوز أن يقدر و بحرهما أى و بحر الارض (اعراب أسماء الشرط والاستفهام ونحوها) اعلم أن ان دخل عليها جار أو مضاف فمحلها الجر ونحوهم يتساءلون ونحو صبيحة أى يوم سفرك و غلام من جاءك والافان وقعت على زمان نحو أيا نبعثون أو مكان نحو فأن تذهبون أو حدث نحو اى منقلب يتقابلون فهى منسوبة مفعولاً فيه ومفعولاً مطلقاً والافان وقع بعدها اسم نكرة نحو من أب لك فهى مبتدأة أو اسم معرفة نحو من زيد فهى خبر أو مبتدأة على الخلاف السابق ولا يقع هذان النوعان فى أسماء الشرط والافان وقع بعدها فعل فاصر فهى مبتدأة نحو من قام ونحو من يقيم أقيم معه والاصح ان الخبر فعل الشرط لا فعل الجواب وان وقع بعدها فعل متعدي فان كان واقعا عليها فهى مفعولة به نحو فإى آيات

الله تشكرون ونحو أيا مائدعون ونحو من يضال الله فلا هادى له وان كان واقعا على ضميرها نحو من رأيت أو متعلقها نحو من رأيت هذا أحاط فهى مبتدأة أو منصوبة بمحذوف بمقدر بعدها يفسره المذكور \* (تنبيه) \* واذا وقع اسم الشرط مبتدأ فهل خبره فعل الشرط وحده لانه اسم تام وفعل الشرط مشتمل على ضميره فقولان من يقيم لولم يكن فيه معنى الشرط لكان بمنزلة قولك كل من الناس يشوم أو فعل الجواب لان

الفائدة ثمة ولا التزامهم عود ضمير منه اليه على الاصح ولان نظيره هو الخبر في قولك الذي ياتي في درهم أو مجموعهما لان قولك من يقيم أقم  
معه بمنزلة قولك كل من الناس ان يقيم أقم معه والصحيح الاول وانما توقفت الفائدة على الجواب ١١٥ من حيث التعلق فقط لان حيث الخبرية

(مسوغات الابتداء بالنكرة)  
لم يعول المتكسدمون في ضابط  
ذلك الاعلى حصول الفائدة  
ورأى المتأخرون أنه ليس  
كل أحدهم يندى الى مواطن  
الفائدة فتنبعوها فن مقل  
نخل ومن مكثر مورد ما لا يصلح  
أو معدد لأمور متداخلة

هذا القول فقد يجتمع فيها محلان باعتبار من يحومون يقيم فاني أكرمه فجعله الجواب في محل جزم باعتباره كونها  
جوابا للشرط وفي محل رفع باعتبار كونها خبرا وإذا قلت أكرمه كان لها محل فقط ولا محل لها باعتبار من فهمي  
في محل رفع باعتبار كونها خبرا أو ليست في محل جزم لان الجواب الماضي لا يعمل فيه الشرط لا لفظا ولا محلا على  
ما سبق للمصنف (قوله عود ضمير منه) أي من الجواب وقوله اليه أي الى اسم الشرط الواقع مبتدأ (قوله  
على الاصح) راجع لقوله أو فعل الجواب (قوله كل من الناس ان يقيم أقم معه) ظاهره ان كون ان يقيم  
أقم معه خبرا هذا محل اتفاق مع أنهم قالوا أيضا هل الخلاف المجموع أو الشرط أو الجواب تأمل

\*(مسوغات الابتداء بالنكرة)\*

والذي يظهر لي انها منحصرة  
في عشرة أمور (أحدها) أن  
تكون موصوفة لفظا أو  
تقدرا أو معنى \* فالاول نحو  
وأجل مسمى عنده ولعبد  
مؤمن خير من مشرك وقولك  
رجل صالح جاءني ومن ذلك  
قولهم ضعيف غلب قمرلة اذ

(قوله الاعلى حصول الفائدة) أي فان حصلت الفائدة عند الابتداء بها اصح جعلها مبتدأ أو لا فلاذا اعتقد  
الخطاب أنه ليس في الدار رجل فيصح أن يقال له رجل في الدار من غير مسوغ كما قال الرضي (قوله فن مقل)  
الاصل فهم من مقل الخ وفي العبارة قلب أي فهم مقل (قوله فن مقل) من تبعية خبر المحذوف أي فهم  
بعض فريق مقل فقل بالجر صفة المحذوف ويصح أن تكون من معنى الى أي فهم قد انقسموا الى فريق مقل نخل  
اه تقر بردير (قوله ما لا يصلح) أي ان يكون محلا للفائدة (قوله فالاول) أي فالقسم الاول (قوله  
وأجل) مبتدأ وعنده خبر (قوله ولعبد الخ) هذا هو المشهور وقال ابن الخطيب المسوغ فيه العموم  
(قوله بقمرلة) القرملة شجر ضعيف لاشوك له وهو مثل يقال لمن التجأ لشخص ضعيف قال جرير  
ان الفرزدق اذ بعوذ نخله \* مثل الدليل بعوذ تحت القرملة

الاصل رجل ضعيف فالمبتدأ  
في الحقيقة هو المحذوف وهو  
موصوف والنحويون يقولون  
يبتدأ بالنكرة اذا كانت  
موصوفة أو خلفا من موصوف  
والصواب ما بينت وليست كل  
صفة تحصل الفائدة ولو قلت  
رجل من الناس جاءني لم يجز  
\* والثاني نحو قولهم السمن  
منوان بدرهم أي منوان منه  
بدرهم وقولهم شرأه زاناب  
وقدر أحلك ذا الحجاز اذا المعنى

فعله عاذي التجأ فحين الاعراب تقول ضعيف صفة موصوف محذوف مسوغ الابتداء به الوصف (قوله وهو  
موصوف) أي وذلك الوصف هو المسوغ للابتداء به (قوله اذا كانت موصوفة) أي نحو رجل صالح  
جاءني وقوله أو بدلا الخ أي كفي ضعيف لا بقمرلة (قوله والصواب ما بينت) أي من ان المبتدأ في المثال  
المذكور محذوف وسوغ الابتداء به الوصف المذكور لأن المبتدأ ضعيف المذكور وسوغ الابتداء به  
كونه خلفا عن موصوف كما يقول النحاة (قوله لم يجز) أي لان من المعلوم ان الرجل من الناس فالوصف  
لم يقدسبا (قوله والثاني) أي من اقسام النكرة الموصوفة وهي الموصوفة تقديرا (قوله السمن) مبتدأ  
اول ومنوان مبتدأ ثان مرفوع بالالف لانه مثنى منا كعصار بدرهم خبر الثاني والجملة خبر الاول وسوغ  
الابتداء بالنكرة في منوان الوصف المقدر (قوله شرأه زاناب) ذو الناب هو الكلب وهو يرثه وصوبته  
بخلاف العادة وهذا مثل يقال لكل من خرج من الناس بسلاحه صار بأوصوت مستغنيا غيره (قوله ذا الحجاز)  
اسم مركب علم على محل بني كان سوفا في الجاهلية أي تقدير من الله أحلك في هذا المكان وروي ذا النخيل  
ونمامه وقد أرى \* وابي مالك ذا الحجاز بدار \* وقوله اني بتشديد الياء وبعده  
الابدراكم بذي نفر الجي \* هيئات ذونفر من المزدار

شرأى شر وقد لا يغالب  
\* والثالث نحو رجل جاءني  
لانه في معنى رجل صغير  
وقولهم ما أحسن زيد لانه  
في معنى شيء عظيم حسن  
زيد وليس في هذين النوعين

(قوله اذا المعنى شرأى شر) أي أو بمعنى شر عظيم (قوله وليس في هذين النوعين) الاول المتأخرين وقد يقال  
جعلها نوعين باعتبار التصغير والتعجب (قوله فيكونان) أي حتى يكونان (قوله والثاني) أي من المسوغات  
العشرة (قوله قائم الزيدان) أي قائم مبتدأ والزيدان فاعل سد مسد الخبر وسوغ الابتداء بالنكرة جعلها  
الرفع وأما قائم الزيدان فلا ابتداء بها مسوغ آخر وهو وقوعها بعد الاستفهام (قوله قائم الزيدان) قال  
الداميني هذا المبتدأ مسند في المعنى وقالوا المسند لا يجوز تزييفه وحيثئذ فلا يطلب له مسوغ فالاولى  
التمثيل بنحو ضرب الزيدان حسن (قوله وأفضل منك الخ) مقتضى كلامه السابق أن هذا من الوصف

صفة مقدرة فيكونان من القسم الثاني (والثاني) ان تكون عاملة امار فعا نحو قائم الزيدان عند من أحازة أو نصب بانحو أمر بهم وف صدقة  
وأفضل منك جاءني

إذا الظرف منصوب المحل بالمصدر والوصف أو جرائحو غلام أمر أو جاء في وخس صلاوات كتمن الله وشرط هذه أن يكون المضاف إليه مذكراً كما مثلنا أو معرفة والمضاف بمالا يعرف بالاضافة ١١٦ نحو وملاك لا يخل وغيرك لا يجوز وأما ما عدا ذلك فإن المضاف إليه فيه معرفة لانكرة

(والثالث) العطف بشرط كون المعطوف أو المعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به نحو طاعة وقول معروف أي أمثل من غيرهما ونحو قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها الذي وكثير منهم أطلق العطف وأهمل الشرط منهم ابن مالك وليس من أمثلة المسئلة ما أنشدته من قوله

عندي اصطبار وشكوى عند قاتلي

فهل بأعجب من هذا الأمر وسما اذ يحتمل أن الواو هنا الحال وسما أي أن ذلك مسوغ وإن سلم العطف ثم صفة مقدرة يقتضيها المقام أي وشكوى عظيمة على أنا لا نحتاج إلى شيء من هذا كله فإن الخبر هنا ظرف مختص وهذا بمجرده مسوغ كما قدمنا وكأنه توهم أن التسويغ مشروط بتقديمه على النكرة وقد أسلفنا أن التقديم إنما كان لدفع توهم الصفة وإنما لم يجب هنا لحصول الاختصاص بدونه وهو ما قدمناه من الصفة المقدرة أو الوقوع بعد أو الحال فلذلك جاز تأخر الظرف كما في قوله تعالى واجل مسمى عنده فإن قلت

إذا الأصل رجل أفضل منك (قوله إذا الظرف) أي الجار والمجرور في المثالين (قوله بالمصدر) أي في المثال الأول وقوله والوصف أي في الثاني (قوله وشرط هذه) أي النكرة العاملة للجر وفيه أنه أن الموضوع في النكرة ومعنى أضيف لمعرفة كان معرفة فالشرط محرز له الموضوع فلا حاجة لتأمل (قوله ما عدا ذلك) أي وهو ما إذا كانت النكرة مضافة لمعرفة وتعرف نحو غلام زيد (قوله مما يسوغ الابتداء به) أي لو انفرد فإذا كان المعطوف نكرة محضة والمعطوف عليه نكرة لها مسوغ فإن المعطوف يجوز الابتداء به والعطف مسوغ له وكذا إذا كان المعطوف له مسوغ والمعطوف عليه لا مسوغ له فالعطف مسوغ حينئذ للابتداء بالمعطوف عليه فإن قلت لا نسلم أن مجرد العطف مسوغ مع وجود المانع إذا النكرة وإن انفردت لا يجوز الابتداء به وكيف العطف يصير هامية قلنا حرف العطف لما شرب بين المتعاطفين ما يصح الابتداء به وما لا يصح صيرهما كالشيء الواحد فكان المسوغ في أحدهما بمنزلة في الآخر (قوله طاعة) هو مبتدأ وقول عطف عليه ومعرفة صفة لقول ولولا لعطف قول معروف على طاعة ما صح الابتداء بها (قوله أي أمثل من غيرهما) أي فالخبر محذوف ولك أن تجعلهما خبراً والمبتدأ محذوف أي المطالب منا قول معروف (قوله قول معروف) هذا مثال لما إذا كان المعطوف عليه له مسوغ وعطف عليه ما لا مسوغ له عكس المثال الأول (قوله قول معروف) هو مبتدأ والمسوغ للابتداء به الوصف بمعرف ومغفرة عطف عليه والمسوغ للابتداء به العطف ويحتمل أن المسوغ للابتداء بكل منهما قصد الجنس نحو رجل خير من امرأة أو العموم لأن النكرة في الإثبات قد اتهم وبأنى للمصنف في الباب الخامس أن قول خبر محذوف أي الأمثل قول وعلى هذا فقول ومغفرة خير من صدقة جملة مستأنفة وسوغ الابتداء فيها بالنكرة قصد الجنس أو العموم (قوله وأهمل الشرط) أي كون أحد المعطوفين لا بد أن يكون له مسوغ (قوله عندى اصطبار) أي أنه صابر على هجر محبوبته وهي تشكومنه وهذا عجيب (قوله وشكوى) عطف على اصطبار وهو مبتدأ والمسوغ له عطفه على اصطبار هذا ما قاله ابن مالك (قوله أن ذلك مسوغ) أي فالمسوغ حينئذ أو الحال لا العطف فلم يصح حينئذ أن يكون مثلاً لما نحن فيه (قوله وإن سلم العطف) أي وإن سلم أن الواو للعطف (قوله ثم صفة مقدرة) أي والصفة المقدرة من جملة المسوغات فتكون هي المسوقة لا العطف (قوله بمجرده) أي من غير انتقار إلى انضمام شيء إليه كوصف أو عطف (قوله كما قدمنا) الأولى كما سيأتي قريباً الرابع وقوله وقد أسلفنا الخ لم يسلف بل سيأتي له أيضاً (قوله وكأنه) أي ابن مالك وقوله مشروط بتقديمه أي بتقديم الظرف المختص (قوله أن التقديم إنما كان الخ) أي فالذي سوغ الابتداء إنما هو كونه ظرفاً مختصاً ولا علاقة لتقديمه في التسويغ (قوله لدفع توهم الصفة) أي توهم كون الظرف صفة وإنما توهم ذلك لأن احتياج النكرة للوصف أشد من احتياجها للخبر ولو قدم لا يحتمل خبر الخبر (قوله وإنما لم يجب) أي التقديم هنا أي في قوله وشكوى عند قاتلي لدفع توهم الوصف (قوله لحصول الاختصاص بدونه) أي فتستغنى النكرة عن الوصف فينتقي اللبس (قوله وهو ما قدمناه من الصفة الخ) هذا الكلام يهيد أن لا نحتاج للحال أو للصفة المقدرة فيمنافي قوله سابقاً على أن لا نحتاج الخ إلا أن يقال قوله أن لا نحتاج أي من حيث التسويغ وأما آخر الأمر فلا احتياج من حيث عدم التقديم فلا تنافي (قوله فيكون العطف هو المسوغ) فيصح حينئذ استدلال ابن مالك (قوله الجملة) أي جملة وشكوى عند قاتلي على جملة عندى اصطبار (قوله اسمياً) أي شكوى وقوله وظرفاً أي عند قاتلي (قوله على مثابهما) وهو عندى اصطبار (قوله معمول للابتداء)

لعل الواو للعطف ولا صفة مقدرة فيكون العطف هو المسوغ قلت لا يسوغ ذلك لأن المسوغ عطف النكرة والمعطوف في البيت الجملة لا النكرة فإن قيل يحتمل أن الواو عطف اسمها وظرفاً على مثابهما فيكون من عطف المفردات قلنا يلزم العطف على معمولي عامين مختلفين إذا اصطبار معمول للابتداء والظرف معمول للاستقرار فإن قيل قد راسل من الظرفين استقراراً واجعل التعاطف بين الاستقرارين



معمول على عامين (والرابع) أن يكون خبرها ظرفاً أو مجروراً قال ابن مالك أو جملة نحو ولدينا يريدون لكل أجل كتاب وقصد كلامه رجل وشرط الخبر فيهن الاختصاص فلوقيل في دار رجل لم يجوز لأن الوقت لا يجوز أن يكون فيه رجل ما في دار ما فلا فائدة في الاخبار بذلك قالوا والتقديم فلا يجوز رجل في الدار وأقول انما وجب التقديم هذا لدفع توهم الصفة واشترطه هنا يوهم أن له مدخلا في التخصيص وقد ذكر والمسئلة فيما يجب فيه تقديم الخبر وذلك لموضعها (والخامس) أن تكون عامة اما بذاتها كاسماء الشرط واسماء الاستفهام أو بغيرها نحو ما رجل في الدار وهل رجل في الدار والله مع الله وفي شرح منظومة ابن الحاجب له ان الاستفهام المسوَّغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بام نحو ما رجل في الدار أم امرأة كما مثل به في الكافية وليس كما قال (والسادس) أن تكون مرادها صاحب الحقيقة من حيث هي نحو رجل خير من امرأة أو عمرة خير من جرادة (السابع) أن تكون في معنى الفعل وهذا شامل نحو عجب لزيد وضبطوه بان يراد بها الدعاء والخوف قائم الزيدان عند من يجوزها على هذا في نحو ما قائم الزيدان مسوَّغان الاثنان المذكوران والثاني فقوله مسوَّغان الاولى ثلاثة (قوله عند من يجوزها) اي يجوز هذه المسئلة وهو الابتداء بالنكرة بدون اعتماد (قوله كافي قوله تعالى الخ) أي كما في قوله تعالى ولدينا كتاب حفيظ مسوَّغان الوصف وكون الخبر ظرفاً مختصاً (قوله فليس لانه الخ) اي لان فيه مسوَّغان وهو العمل لتأني معنى الفعل بل المنع لشيء آخر (قوله اما لفوات شرط العمل الخ) اي لانه لم يعتمد فيه من حيث فقد شرط العمل وإذا فقد الشرط فقد المشروط (قوله وهو الاعتماد) اي على نفي أو شبهة وهو الاستفهام أو على موصوف أو يكون مسنداً

اي والابتداء عاملاً مغايراً للاستقرار (قوله وهو معمول للمبتدأ نفسه) وهو اصطبار اي والمبتدأ معمول للابتداء والابتداء والمبتدأ عاملان مختلفان وإذا عطف الاستقرار الثاني على الاول كانا معمولين للمبتدأ وإذا عطف المبتدأ الثاني على الاول كانا معمولين للابتداء (قوله قال ابن مالك أو جملة) في نسخة قبل قوله قال ابن مالك عند سيبويه وعلمها بقوله قال ابن مالك أو جملة معناه أو يكون جملة وهو من عند نفسه انفرد به ولم ينقله عن سيبويه (قوله وقصد الخ) قصد فعل ماض والكاف مفعول وغلامه فاعل والجملة خبر برجل (قوله فيهن) اي فيهما إذا كان ظرفاً أو مجروراً أو جملة (قوله الاختصاص) المراد بالاختصاص ان يكون ما الضيف اليه الظرف أو المجرور أو المسند اليه في الجملة يصح الابتداء به ولا شك ان في لدينا يصح الابتداء به لانه معرفة وكذا لان الفصحى منه العموم وكذا غلامه لانه معرفة لاضافته للضمير فاندفع اعتراض الشارح الفاهم أن المراد بالاختصاص اختصاص النكرة بامر ولا شك ان اضافة النكرة مطلقاً يفتقد تخصيصها وجوباً فيلزم تأويله جواز الابتداء بكتاب من قولك عند رجل كتاب لان النكرة مخصصة بكونها عند رجل مع انه لا يجوز (قوله فلوقيل في دار رجل لم يجوز) أي بخلاف في الدار رجل فانه جائز (قوله وأقول الخ) هذا هو الذي ادعى انه قدمه وقال وقد أسلفنا الخ (قوله انما وجب التقديم) أي تقديم الخبر الظرفي وقوله هنا اي فيما اذا كان المبتدأ نكرة (قوله واشترطه) اي تقديم الظرف الواقع خبراً وقوله هنا اي في المسوَّغات (قوله في التخصيص) الاولى في التسويغ اي تسويغ الابتداء بالنكرة (قوله وقد ذكرنا في المسئلة) أي مسئلة تقديم الخبر الظرفي على المبتدأ اذا كان نكرة (قوله وذلك لموضعها) أي في الاستفهام التام كونهما يذكرون هنا اي في المسئلة (قوله أن تكون عامة) أي ان يكون القصد منها العموم لان الاصل عدم العموم وقصدك للعموم حيث أوقعتها بما يفيد العموم أو أتيتها بما عوَّغ الابتداء بها (قوله عامة) يعني العموم الشمولي وهو تام الفائدة وأصل المنع في النكرة من عمومها البدلي وهو مبهم الفائدة حيث لم يتعلق بالابهام غرض (قوله نحو ما رجل) أي ليس فرد من افراد الرجال في الدار لان النكرة في سياق النفي تعم وقوله أله الخ الاستفهام للانكار فهو في معنى النفي والنكرة في سياق الاثبات الذي في معنى النفي تعم وقوله وهل رجل في الدار فيها انما ذكره في سياق الاثبات فلا تعم ودخول الاستفهام الحقيقي عليها لا يخرجهما عن ذلك وأجاب الشئ بان النكرة لما كان مدلولها افراداً مبهماً صادقا بآي فرد ولم يخص الاستفهام بواحد منها جاء الشئوع (قوله وليس كما قال) أي بل وقوع النكرة بعد الاستفهام مسوَّغ للابتداء كان الاستفهام بالهمزة أو بهل كانت الهمزة معادلة بام أو لا (قوله صاحب الحقيقة) الاولى حذف صاحب ورجع ابن الحاجب هذا للعموم (قوله عجب لزيد) أي أتعجب من زيد وقوله وضبطوه أي الخطة أي ضبطوا ونحو عجب بان يراد بها أي بالنكرة (قوله الدعاء) أي فالاول بمعنى ادعوا لهم والثاني ادعوا عليهم واحترز بذلك عن كونه مراداً بعجب الاخبار وكذا ليس المراد الاخبار بان السلام على آل يس وأن الوليل للمطافئين (قوله ونحو قائم الخ) يعني أن كون النكرة في معنى الفعل شامل لنحو قائم الزيدان عند من يجوز هذه الصورة وهو الاختفص والكوفيون ولا يخفى أن في هذه الصورة عندهم مسوَّغان أحدهما العمل والاخر معنى الفعل وإذا قيل ما قائم الزيدان كان فيه ثلاث مسوَّغات الاثنان المذكوران والثاني فقوله مسوَّغان الاولى ثلاثة (قوله عند من يجوزها) اي يجوز هذه المسئلة وهو الابتداء بالنكرة بدون اعتماد (قوله كافي قوله تعالى الخ) أي كما في قوله تعالى ولدينا كتاب حفيظ مسوَّغان الوصف وكون الخبر ظرفاً مختصاً (قوله فليس لانه الخ) اي لان فيه مسوَّغان وهو العمل لتأني معنى الفعل بل المنع لشيء آخر (قوله اما لفوات شرط العمل الخ) اي لانه لم يعتمد فيه من حيث فقد شرط العمل وإذا فقد الشرط فقد المشروط (قوله وهو الاعتماد) اي على نفي أو شبهة وهو الاستفهام أو على موصوف أو يكون مسنداً

للمطافئين وضبطوه بان يراد بها الدعاء والخوف قائم الزيدان عند من يجوزها على هذا في نحو ما قائم الزيدان مسوَّغان الاثنان المذكوران والثاني فقوله مسوَّغان الاولى ثلاثة (قوله عند من يجوزها) اي يجوز هذه المسئلة وهو الابتداء بالنكرة بدون اعتماد (قوله كافي قوله تعالى الخ) أي كما في قوله تعالى ولدينا كتاب حفيظ مسوَّغان الوصف وكون الخبر ظرفاً مختصاً (قوله فليس لانه الخ) اي لان فيه مسوَّغان وهو العمل لتأني معنى الفعل بل المنع لشيء آخر (قوله اما لفوات شرط العمل الخ) اي لانه لم يعتمد فيه من حيث فقد شرط العمل وإذا فقد الشرط فقد المشروط (قوله وهو الاعتماد) اي على نفي أو شبهة وهو الاستفهام أو على موصوف أو يكون مسنداً

أول فوات شرط الاكتفاء بالفاعل عن الخبر وهو تقدم النفي والاستغناء وهذا أظهر لوجهين أحدهما أنه لا يكفي مطلق الاعتماد فلا يجوز في نحو زيد قائم أبوه كون قائم مبتدأ وأن وجد الاعتماد على الخبر عنه والثاني أن اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال إنما هو للعمل في المنصوب لا لمطلق العمل بدليين أحدهما أنه ١١٨ يصح زيد قائم أبوه أمس والثاني أنهم لم يشترطوا الصحة فنحو قائم الزيدان كون الوصف

بمعنى الحال أو الاستقبال (الثامن) أن يكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة من خوارق العادة نحو شجرة تصدت وبفرة تسكمت اذ وقوع ذلك من أفراد هذا الجنس غير معتاد ففي الاخبار به عنها فائدة بخلاف نحو رجل مات ونحوه (التاسع) أن تقع بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا أسد أو رجل بالباب اذ لا توجب العادة أن لا يخرجوا الحال من أن يفاجئك عند خروجك أسد أو رجل (العاشر) أن تقع في أول جملة حالية كقوله سرينا ونجم قد أضاء فزيدا محيلا أخفى ضوءه كل شارق وعسله الجوار ما ذكرناه في المسئلة قبلها ومن ذلك قوله الذئب يطرقها في الدهر واحدة وكل يوم ترائى مدية بيدي وبهذا يعلم أن اشتراط التخوين وقوع النكرة بعد أو الحال ليس بلازم ونظير هذا الموضع قول ابن هــ فور في شرح الجبل تكسر ان اذا وقعت بعد أو الحال وانما الضابط أن تقع في أول جملة حالية بدليل قوله الخ (قوله أول فوات شرط الخ) أي لا يكون الفاعل سادسا للخبر الا اذا تقدم الوصف نفي أو استغناء وهذا في قوله قائم الزيدان لم يوجد ذلك (قوله أنه لا يكفي) أي في جعل الوصف مبتدأ مطلق الاعتماد اذ قد يوجد الاعتماد ولا يصح الابتداء وظاهر التعليل الاول انه متى وجد الاعتماد صح الابتداء (قوله كون قائم مبتدأ) أي بل يتعين جعل قائم خبرا عن زيد وبوجه فاعل الوصف (قوله وان وجد الاعتماد) أي والحال انه قد وجد الاعتماد على الخبر عنه لان المستند معمدا على المستند اليه (قوله انما هو للعمل) أي ان اشتراط الامر من مع العمل في المنصوب لا للعمل الرفع لانه يكفي في عمل الرفع الاعتماد خاصة واستدل على ان عمل الرفع يكفي فيه الاعتماد خاصة بدليين (قوله لا لمطلق العمل) أي لانه يكفي في عمل الرفع الاعتماد فقط أي وظاهر التعليل الاول ان الاعتماد مع كون الوصف الخ شرط في مطلق العمل هذا كلامه وفيه نظر بل التعليل الاول يفيد ان الاعتماد شرط في الرفع ولا شك ان الامر كذلك فقوله في التعليل الاول اما لفوت شرط العمل أي عمل الرفع وهذا لا ينافي ان العمل في المنصوب لا بد فيه من الاعتماد مع كون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال (قوله أبوه أمس) فابوه مرفوع بقائم لوجود الاعتماد وهو تقديم المبتدأ وهو زيد (قوله انهم لم يشترطوا الصحة الخ) أي بل مجرد الاعتماد كاف في الرفع (قوله ذلك) أي السجود في الاول والكلام في الثاني (قوله في الاخبار به عنها فائدة) أي لكونه ليس معلوما (قوله بخلاف نحو رجل مات) أي فان وقوع الموت وقيامه بأفراد هذا الجنس معتاد فلا فائدة في الاخبار به (قوله اذ لا توجب العادة أن لا يخرجوا) أي لا توجب عدم الخلق الذي هو الوجود بل تجوزه ففي الاخبار فائدة وقوله أن لا يخرجوا الحال من أن يفاجئك الخ أي بل يجوز ان تخرج ولا يفاجئك رجل ولا أسد فالأخبار حينئذ فائدة (قوله ما ذكرناه في المسئلة قبلها) وهو قوله اذ لا توجب العادة الخ فيقال هنا اذ لا توجب العادة ان لا يخرجوا الحال من اضاءه نجم في المري أي بل قد يخرجوا السري من اضاءه نجم فصح الاخبار حينئذ (قوله يطرقها) أي الغنم وقوله في الدهر أي في العمر مرة واحدة وقوله وكل يوم أي فهي تتخاف، أي أكثر من خوفها منه لانها كل يوم ترائى ومع مدية (قوله وكل يوم) بالنصب على الظرفية لضافته للظرف (قوله مدية) مبتدأ أو المسوغ للابتداء بالنكرة وقوعها أول جملة حالية (قوله وبهذا) أي البيت وقوله ليس بلازم أي بل اللازم وقوعها في أول جملة حالية وان لم تفترن بواو الحال (قوله في أول جملة حالية) أي سواء تقدمتها أو الحال أولا (قوله ولا يحسن ان يكون بدلا) أي بدل اشتمال لانه المنوهم وعدم الحسن لان شرطه ان تتشوف النفس اليه وتفهمه أولا ومن المبدل منه فهمما اجاليا وهنالك كذلك لانك لو قلت الغنم كل يوم ترائى لم تتشوف النفس لذكر المدية (قوله بدلا من الياء) أي لانه لا يحسن ابدال الظاهر من ضمير الحاضر بالشرط أن يكون بدل بعض كعجبتني وجهك أو بدل اشتمال كعجبتني كلامك أو بدل كل مفيد للاحاطة بنحو قوله تعالى تكون لنا عدا الاولنا وأخرونا ويمتنع ان لم يفدها خلافا لا يخفى أجاز رأيك زيدا وذكر أن الاولى ما علمته سابقا في علة عدم الحسن وقوله ولا يحسن أن يكون بدلا الخ أي من الياء أي لانه لا يصح هنا ابدال اشتمال وضابطه وهو انتظار النفس للبدل غير موجود (قوله ولا دليل فيهما) كانه رأى ان المثال هذا في حكم الاستدلال ولو قال وفيما مثل به نظر كان أولى لانه انما ذكرهما مثالا لا دليلا (قوله ومما ذكر الخ) منه أيضا الوقت ع بعد لولا كقوله \* لولا اصطبار لا ودى كل ذي مقعة \* والمقعة الحب وكان المصنف يرى المسوغ وصفه مقدرا (قوله رجل) مبتدأ والمسوغ التفصيل بعد الاجال

بمعنى الحال أو الاستقبال (الثامن) أن يكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة من خوارق العادة نحو شجرة تصدت وبفرة تسكمت اذ وقوع ذلك من أفراد هذا الجنس غير معتاد ففي الاخبار به عنها فائدة بخلاف نحو رجل مات ونحوه (التاسع) أن تقع بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا أسد أو رجل بالباب اذ لا توجب العادة أن لا يخرجوا الحال من أن يفاجئك عند خروجك أسد أو رجل (العاشر) أن تقع في أول جملة حالية كقوله سرينا ونجم قد أضاء فزيدا محيلا أخفى ضوءه كل شارق وعسله الجوار ما ذكرناه في المسئلة قبلها ومن ذلك قوله الذئب يطرقها في الدهر واحدة وكل يوم ترائى مدية بيدي وبهذا يعلم أن اشتراط التخوين وقوع النكرة بعد أو الحال ليس بلازم ونظير هذا الموضع قول ابن هــ فور في شرح الجبل تكسر ان اذا وقعت بعد أو الحال وانما الضابط أن تقع في أول جملة حالية بدليل قوله

تعالى وما أرسلنا قبلك من المرسلين الا انهم لبأ كلون الطعام ومن روى مدية بالنصب ففعول الحال محذوفة أي جاملا أو ممسكا واكرمه

ولا يحسن أن يكون بدلا من الياء مثل ابن مالك بقوله تعالى وطائفة فداهمهم أنفسهم وقول الشاعر عرضنا فسلمنا وسلم كارها \* علىنا وتبرج من الوحد خائفة ولا دليل فيهما لان النكرة موصوفة بصفة مذكورة في البيت ومقدرة في الآية أي وطائفة من غيركم بدليل يغشى طائفة منكم \* ومما ذكره من المستوغات ان تكون النكرة محصورة نحو انما في الدار رجل أو التفصيل نحو الناس رجلان رجل أكرمه

ورجل اهنته وقوله فأقبات زحفا على الركبتيين \* فتوب نسيث وثوب اجر وقولهم شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى او بعد فاء الجزاء نحو  
 \* ان مضى - يرفعى فى الرباط \* وفيهن نظار اما الاولى فلان الابتداء فيها بالنكرة صحيح قبل مجئ انما واما الثانية فلا احتمال لرجل الاول للبلدية  
 والثانى عطف عليه كقوله وكنت كذى رجلين رجل صحيحة \* ورجل رعى فيه الزمان فشلت ١١٩ ويسمى بدل التفصيل ولا احتمال شهر

الاول الخبرية والتقدير اشهر  
 الارض الممطورة شهر ذو  
 ترى أى ذو تراب ندو شهر ترى  
 فيه الزرع وشهر ذو مرعى  
 ولا احتمال نسيث واجر  
 للوصفية والخبر محذوف أى  
 فنها ثوب نسيثه ومنها ثوب  
 اجره ويحتمل انهما خبران  
 ونحو صفتان مقدرتان أى  
 ثوب لى نسيته وثوب لى اجره  
 وانما نسي ثوبه لشغل قلبه  
 بها كما قال

لعوب تسيثى اذا قت سر بالى  
 وانما اجر الاسخر ليعنى الاثر  
 على القافة ولهذا زحف على  
 ركبته واما الثالثة فلان  
 المعنى فغير آخر ثم حذف  
 الصفة ورأيت فى كلام محمد  
 ابن حبيب وحبيب ممنوع  
 من الصرف لانه اسم أمه قال  
 يونس قال روبة المطر شهر  
 ترى الخ وهذا دليل على أنه  
 خبر ولا بد من تقدير مضاف  
 قبل المبتدأ التصحيح الاخبار  
 عنه بالزمان \* (أقسام  
 العطف) \* وهى ثلاثة  
 احدها العطف على اللفظ  
 وهو الاصل نحو ايس زيد  
 بقائم ولا فاعد بانخفاض  
 وشروطه امكان توجه العامل  
 الى المعطوف فلا يجوز فى نحو

وأكرمته خبر (قوله فتوب) مبتدأ ونسيث خبر والمسوق التفصيل بعد الاجمال لان الاصل على الركبتيين  
 فى ثوبين فتوب الخ (قوله ترى) بالشاء المثلثة وهو بلا تنوين لمناسبة ما بعده وكذلك مرعى بلا تنوين (قوله  
 شهر ترى) أى الاشهر شهر ترى فالاشهر مبتدأ أول وشهر مبتدأ ثان وثرى خبر وسوق الابتداء بشهر التفصيل  
 بعد الاجمال اه تقرير دردير (قوله فعير) بالنفع أى حمار وعلى هذا يناسبه نسخة الرباط وعلى نسخة  
 الرهط يناسبه ضبط عير بالكسر أى جل (قوله أما الاولى فلان الابتداء الخ) فيه ان هذا انما هو قدسح فى  
 المثال لافى القاعدة وهو لا يضر فيها ولك ان تخالها بقولك انما فاعلم رجل فاعترض المصنف على هذا غير ظاهر  
 بخلاف ما بعده (قوله والثانى عطف عليه) أى بحسب الظاهر من اللفظ والافتقار نفس الامر بمجموع الامرين  
 هو البدل وهذا مثل الرمان حاو حاض فقد جعلوا هذا من تعدد الخبر نظر الظاهر وأما فى المعنى ونفس الامر  
 فالخبر بمجموع الامرين (قوله فشلت) هذا من الالفاظ التى سميت بمبينة للمفعول مثل جب (قوله الخبرية)  
 أى ولبس مبتدأ كما هو أصل الدعوى (قوله ند) أى مبالول بالماء (قوله للوصفية) أى ولا تجعل خبرا كما  
 هو قول المدعى (قوله أى فها) فى نسخة فن أثوابى ثوب (قوله لعوب) أى امرأة لعوب أى كثيرة اللعب  
 (قوله وانما اجر الاسخر) أى وانما اجر الثوب الاسخر وقوله ليعنى الاثر أى ليخفى الاثر على القافة الذين  
 يعرفون أقدام من مشى (قوله ولهذا) أى ولا جعل اخفائه الاثر على القافة زحف على ركبته ولم يش  
 مبالغة فى اخفاء الاثر (قوله ممنوع من الصرف) أى فلا تصرفه وتقول ابن حبيب وما قاله المصنف قول  
 الاكثر وقال الاقل انه مصرف لانه اسم أبية (قوله لانه اسم أمه) أى وانما يناسب اليه لان أباء لعوبها وكان  
 عالما بالنسب واللغة توفى رحمه الله لسبع بقين من ذى الحجة سنة خمس وأربعين ومائتين وقيل ان حبيب اسم  
 أبية فيصرف (قوله ولا بد من تقدير مضاف قبل المبتدأ) الذى هو المطر أى أشهر المطر شهر ترى أى ذو ثراء  
 أى أشهر الارض الممطورة شهر ذو ثراء

#### \* (أقسام العطف) \*

(قوله امكان توجه العامل) هذا يقتضى أن مولود فى لاتصار والدته بولدها ولا مولود له لبس عطفًا على والدته  
 وقد سبق أن ابن مالك قدر فى مثل هذا عاملا وجهه عطف جل وغيره يقول يغفر فى التابع (قوله لا تعمل)  
 الانسب لا تدخل وقوله فى المعارف أى اذا لزيدا لافى السكرات وقوله وقد يمنع أى لما منع فى كل من الامرين  
 (قوله وعلى المحل) أى محل قائم ومجمله رفع على الخبرية لانه خبر فى الاصل (قوله نحو ما زيد قائما) ما حجازية  
 وزيد اسمها واقائم خبرها (قوله لان فى العطف على اللفظ اعمال ما) أى لان بل ولاكن يصيران ما بعده  
 الذى موجب وما بعده موجب منفيا وقوله فى الموجب أى مع ان من شروطها ان يكون معها ولها منفيا (قوله  
 اعتبار الابتداء) أى الذى هو المحرز وقوله مع زواله الخ أى وسياق ان من جملة شروط العطف على المحل  
 وجود المحرز أى الطالب للرفع كابتداء (قوله على اضمار مبتدأ) أى لاعطاء على المحل (قوله العطف  
 على المحل) أى وهو المسمى بالموضع (قوله ايسر زيد بقائم) قد استوفى هذا المثال الشروط الثلاثة  
 المذكورة للعطف على المحل أعنى امكان ظهور المحل فى الفصح لانه يمكن حذف الباء والمحرز فيه موجود وهو  
 ليس لان خبر ليس منصوب والموضع هنا بحق الاصلة لان قائما حقه النصب لان خبر ليس حقه النصب (قوله

ما جاء فى من امرأة ولا زيدا الرفع عطفًا على الموضع لان من الزائدة لا تعمل فى المعارف وقد يمنع العطف على اللفظ وعلى المحل جميعا نحو ما زيد  
 قائما لكن أو بل فاعد لان فى العطف على اللفظ اعمال ما فى الموجب وفى العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناصخ والصواب  
 الرفع على اضمار مبتدأ (والثانى) العطف على المحل نحو ايسر زيد بقائم ولا فاعد بالنصب وله عند المحققين ثلاثة شروط أحدها

امكان ظهوره في الفصح الا ترى انه يجوز في ليس زيد ببقائه وما جاءني من امره ان تستقط الباء فتصوب ومن فترفع وعلى هذا فلا يجوز زمررت  
يزيد وعمر اخلافا لابن جني لانه لا يجوز زمررت ١٢٠ زيد او اما قوله \* تمررون الديار ولم تعرجوا \* فضرورته ولا تختص مراعاة الموضع

بأن يكون العامل في اللفظ زائدا كما مثلنا بدليل قوله فان لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فترتك العواذل واجاز الفارسي في قوله تعالى واتبعوا في هذه الدنيا العنة ويوم القيامة ان يكون يوم القيامة عطف على محل هذه (والثاني) ان يكون الموضع يحق الاصاله فلا يجوز هذا ضارب زيد واخيه لان الوصف المستوفى لشروط العمل الاصل اعماله لا اضافته لانها حقه بالفعل واجازه البغداديون تمسكا بقوله منضج صفيق سواء اوقد بر مجمل \* وقد مرجوا به (والثالث) وجود المحرز أي الطالب لذلك المحل والابتنى على هذا امتناع مسائل \* احداها ان زيد او عمر قائمان وذلك لان الطالب لرفع زيد هو الابتداء والابتداء هو التجرد والتجرد قد زال بدخول ان \* والثانية ان زيد قائم وعمر اذا قدرت عمر معطوف على المحل لا مبتدأ واجاز هذه بعض البصريين لانهم لم يشترطوا المحرز وانما منعوا الاولى لما منع آخروها توارد عاملين ان الابتداء على معمول واحد وهو الخبر واجازهما الكوفيون لانهم لا يشترطون المحرز

امكان ظهوره) أي امكان ظهور ذلك المحل كما هو في نسخة (قوله امكان الخ) اعترضه الدماميني بجواز رب رجل صالح لقبت وامرأته مع أنه لا يجوز رب رجل صالحا لقبت ومنع بعضهم الجواز (قوله لانه لا يجوز) أي في الفصح لما فيه من تعددية القاصر بنفسه (قوله وأما قوله تمررون الديار) أي فان فيه تعددية مر بنفسه وتعام البيت \* كلامكم وعلى اذ احرام \* (قوله كما مثلنا) راجع لقوله زائد لانه مثل بالباء الزائدة ومن الزائدة (قوله من دون عدنان) أي بمن هو أنزل منه من أولاده أي ان لم تجد والدان ذرية معدولا من ذرية عدنان الخ (قوله ودون معد) عطف على محمل دون الاول ويظهر النصب لان وجد كما يتعدى للمفعول الثاني بنفسه يتعدى له بن تقول وجدت العلم نافعاً ووجدت الخير من العلم (قوله فترتك) أي تمنعك العواذل من الفخر لان الفخر قاصر على عدنان وقوله فترتك وجد بخط المؤلف بفتح الزاء مضبوطا لانه يقال وزعته أو زعه وزعا أي كفته (قوله واجاز الفارسي) هذا دليل لما قبله لان في من قوله في هذه ليست زائدة (قوله واتبعوا في هذه الدنيا العنة) أي ولو كانت الدنيا طرف مكان اذا لما منع من عطف الزمان عليه لاشترأ كما في الظرفية كما حقه ابن المنير رد على الكشاف (قوله عطف على محل هذه) أي لان قوله في هذه جار ومجرور متعلق باتبعوا فهو عامل في محله النصب (قوله يحق الاصاله) أي يحق هو الاصاله أي ان يكون الموضع هو الاصل لان الاصل في خبر ليس النصب وفي الفاعل الرفع (قوله فلا يجوز) أي لا يجوز عطف الاخ على محل زيد لان محله خفض بالاضافة وهو خلاف الاصل ومفاد كلامه ان زيد في محل خفض حاله تنصبه وليس كذلك والجواب أن مراده ان زيد اثبت له الخفض في تركيب آخر فلا يجوز العطف مراعاة لانه ليس أصليا (قوله أو قد ير مجمل) أي قد ير عطف على محل صفيق المنصوب (قوله وقد مر جوابه) وهو ان قد ير عطف على صفيق وجعل الجوار بناء على جوارهم مع العاطف أولئك وهم أولئك معمول لمخدوف أي او طابخ قد ير وطابخ عطف على منضج اه تقرير قد ير (قوله وجود المحرز) أي كما في ليس زيد ببقائه ولا قاعدا (قوله على هذا) أي على اشتراط هذا (قوله احداها ان زيد الخ) أي وضابطها العطف للرفع على منصوب ان قبل ان تستكمل وهذا بخلاف ما قاله ابن مالك من الجواز لانه لا يشترط عنده في العطف على المحل ذلك الشرط قال في الخلاصة

وجائز رفع معطوف على \* منصوب ان قبل ان تستكملا

وأما الثانية فالعطف للرفع بعد الاستكمال (قوله على المحل) أي محل زيد وقوله لا مبتدأ أي ويكون من عطف المحل (قوله وهو توارد الخ) أي بخلاف المسئلة الثانية فان العامل في عمرو الابتداء الذي كان العامل في خبر عمر والمخدوف الابتداء الذي عمل في نفس عمر فلم يرد على قائم المقدر الاعمال واحد وهو الابتداء الذي كان (قوله وهو الخبر) أي لان قائمان خبر عن زيد وعن عمرو العامل فيه نظرا لزيد ان العامل فيه نظر العمر والابتداء المؤثر في عمر وهذا كله بناء على ان المبتدأ والخبر العامل فيهما الابتداء لاعلى المشهور وهو ان الرفع للمبتدأ والابتداء والخبر المبتدأ وأما عليه فالعاملان ان وعمر وهو المبتدأ ويمكن أن عشي المصنف عليه فقوله والابتداء أي وذو الابتداء (قوله لانهم لا يشترطون المحرز) تصحح للمسئلتين وقوله ولان ان لم تعمل الخ أي فصحت المسئلة الاولى (قوله الفراء) هو كوفي (قوله لصحة الرفع) أي لصحة عطف المرفوع على محمل اسم ان قبل الاستكمال (قوله خفاء اعراب الاسم) أي بان كان مبنيا نحو ان هذا وعمر وذاهبان أو يكون منصوبا بحركة مقدرة نحو ان موسى وعمر وقائمان (قوله لثلاثين الفاظا) أي لو لم يكن خفاء اعرابه (قوله وخجتها) أي الفراء والكسائي في عطف المرفوع على المنصوب

ولان ان لم تعمل عندهم في الخبر شيئا بل هو مرفوع عما كان مرفوعا به قبل دخوله او لكن شرط الفراء لصحة الرفع قبل مجيء قل الخبر خطاء اعراب الاسم لثلاثين الفاظا ولم يشترطه الكسائي كما انه ليس بشرط بالانغاضي في سائر مواضع العطف على اللفظ وحجتها قوله تعالى

ان الذين امنوا والذين هادوا

والصابئون الآية وقولهم

انك وز يد ذاهبان واجيب

عن الآية بأمرين احدهما

ان خبر ان محذوف اي

ما جورون واؤمنون او

فرحون والصابئون مبتدأ وما

بعده الخبر ويشهد له قوله

خيلي هل طب فاني واتما

وان لم تبوحا بالهوى دفنان

ويضعفه انه حذف من الاول

لدلالة الثاني عليه وانما

الكثير العكس والثاني ان

الخبر المذكور لان وخبر

الصابئون محذوف اي كذلك

ويشهد له قوله

فني يك امسى بالمدينة رحلة

فاني وقيارهم الغريب

اذ لا تدخل اللام في خبر المبتدأ

حتى يقدم نحو لقائم زيد

ويضعفه تقديم الجملة المعطوفة

علي بعض الجملة المعطوف

عليها وعن المثال بأمرين

احدهما انه عطف على توهم

عدم ذكر ان والثاني انه

تابع لمبتدأ محذوف اي

انك انت وز يد ذاهبان

وعليم ما خرج قولهم انهم

اجمعون ذاهبون (المسئلة

الثالثة) هذا ضارب زيد

وعمر ابا النصب (المسئلة

الرابعة) اعجبني ضرب زيد

وعمر و بالرفع او وعمر ا

بالنصب معهما الخذا لان

الاسم المشبه للفعل لا يعمل

في اللفظ حتى يكون بال

قبل مجيء الخبر لانهم ما تنفعه على ذلك وان كان الفراء زاد شرطاً وما ذكر فيه حجة للفراء في اشتراط الشرط لان  
الذي سمع في القرآن والامثلة فيه خفاء اعراب الاسم مثل انك وز يد ومثل الآية فان الاسم مبني (قوله  
واجيب) أي من طرف البصريين (قوله أي مأجورون الخ) أما آمنون فللدلالة لان خوف عليهم وأما  
فرحون فللدلالة ولاهم يحزنون وأما أجورون فالاول حذفه لان هذه الآية التي فيها الصابئون في المسئلة  
وليس فيها فاعلهم أجورهم (قوله والصابئون مبتدأ) الاول ان المبتدأ والذين هادوا ليكون مخصصاً بقوله من  
آمن الخ فالذين هادوا ليسوا بمثابة الذين آمنوا في الفرح لجمعهم (قوله وما بعده الخبر) أي قوله من آمن  
منهم بالله الخ (قوله ويشهد له) أي من حيث ان خبر ان محذوف وذكر بعده المبتدأ وخبره وحذف خبر ان  
لدلالة خبر المبتدأ عليه (قوله فاني) أي دنف وأنتم ما مبتدأ خبره دفنان وقوله وان لم تبوحا بالهوى حال (قوله  
وانما الكثير) أي في كلامهم (قوله ان الخبر المذكور) أي وهو من آمن أو قوله فلا خوف (قوله  
وخبر الصابئون) الاول وخبر الذين هادوا وما عطف عليه محذوف (قوله أي كذلك) أي والمعنى حينئذ ان  
الذين آمنوا من آمن منهم أي من استمر منهم على الايمان أو كان ايمانه على هذا الوجه لا خوف عليهم الخ  
والذين هادوا وما عطف عليه كذلك أي من آمن منهم الخ لكن بمعنى حصل الايمان (قوله ويشهد له) أي  
من حيث ان الخبر الاول والمبتدأ خبره محذوف (قوله فني يك امسى الخ) قبله

دعك الهوى والشوق لما ترغبت \* هتوف الضمى بين الغصون طروب

تجأوبها ورق الحمام لصونها \* فكل لكل مسعد ومجيب

(قوله فاني وقيار) هو غلام الشاعر أو فرسه وهو ضارب بالجمعة وكسر الموحدة ابن الحرث البرجي يضم  
الموحدة والجمع فان قلت جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء لا يربط بالاضمير ولا ضمير في قوله \* فاني  
وقيارهم الغريب \* قلت المعنى فني يك بالمدينة مقبلاً فلبست على صفته فاني وقيار الخ (قوله حتى يقدم) أي  
حتى يتقدم ذلك الخبر على المبتدأ (قوله تقديم الجملة المعطوفة الخ) هذا بناء على تقدير خبر المبتدأ وهو قيار  
قبل خبر ان وهو لغريب والافصاح كل جملة تجزأ الاخرى (قوله بأمرين) أي ويصح ان يجزأ في الآية  
فيصح ان تجعل الصابئون عطفاً على تابع محذوف أي والذين هادوا هم والصابئون ويصح ان يكون الصابئون  
عطفاً على الذين على توهم ان ان لم توجد أو اما الجوابان المذكوران في الآية فـ لا يتأتى ان في المثال (قوله  
على توهم الخ) أي والعطف على التوهم لا يشترط فيه وجود محرز (قوله تابع لمبتدأ محذوف) أي انه  
عطف على مبتدأ محذوف (قوله انهم أجمعون) حاصله ان أجمعون لا يصح ان يكون تو كيد الاسم ان لانه  
منصوب اذ ارايت اللفظ ولا على المحل لانه لا بد من وجود المحرز والخبر قد زال والجواب انه تو كيد لمبتدأ  
محذوف أي انهم هم أجمعون أو انه تو كيد على التوهم أي توهم ان ان لم تذكر اه تقرير دردير (قوله  
بالرفع) أي اذا لاحظت ان اضافة ضرب زيد من اضافة المصدر لفاعله وقوله أو عمر أي ان لاحظته من اضافة  
المصدر لمفعوله (قوله لان الاسم) أي سواء كان وصفاً ولا وقوله لا يعمل أي لانصبا ولا رفعاً وقوله في اللفظ أي  
لفظ المعطوف عليه حتى يكون بال أو منونا الخ فالاول نحو جاء في الضارب زيد أو اعجبني الضارب عمر أو زيد  
وقوله أو منونا نحو هذا ضارب عمر أو اعجبني ضرب زيد أو قوله أو مضافاً أي لان المضاف اليه يقوم مقام التنوين  
نحو اعجبني ضرب زيد عمر أو جاء في ضارب التوم زيد وقوله لا يعمل في اللفظ أي والغرض انه للحال  
والاستقبال (قوله لا يعمل في اللفظ) يعني لفظ المعطوف عليه لان وجود المحرز بالنسبة له (قوله حتى  
يكون بال) أي ويعمل مطابقاً (قوله حتى يكون الخ) أي وقولك ضارب زيد بالاضافة لم يتحقق عمله النصب  
لانه لم يأت اسم آخر منصوب بعد المضاف اليه فطال به العامل للنصب ليس موجوداً ومفاد ذلك ان قولك  
هذا ضارب زيد بالاضافة من اضافة اسم الفاعل للمفعول لا يقال ان زيداً في محل نصب وكذا اذا قلنا

أومنوناً أو مضافاً أو جازهما قوم تمسكاً بظاهر قوله تعالى وجاعل الليل سكناً والشمس والقمر حاسبين أو قول الشاعر \* فلم تخل من غميد مجد  
وسوددا \* وأجيب بأن ذلك على أضمار عامل يدل عليه المذكور رأى وجعل الشمس ومهدت سودداً أو يكون سودداً مفعولاً معه ويشهد بالتقدير  
في الآية أن الوصف فيها بمعنى الماضي والماضى ١٢٢ المجرد من آل لا يعمل النصب ويوضح لك مضيه قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل

والنهار لتسكنوا فيه الآية  
وجوز الزخشي كون  
الشمس معطوفاً على محل  
الليل وزعم مع ذلك أن  
الجعل مراد منه فعل مستمر  
في الأزمنة لافي الزمن الماضي  
بخصوصيته مع نصه في مالك  
يوم الدين على أنه إذا جمل على  
الزمن المستمر كان بمنزلة  
إذا جمل على الماضي في أن  
أضافته محضة وأما قوله  
قد كنت دايتهم أحساناً  
مخافة الأفلاس والليانا  
فيجوز أن يكون الليان مفعولاً  
معه وأن يكون معطوفاً على  
مخافة على حذف مضاف أى  
ومخافة الليان ولولم يقدر  
المضاف لم يصح لأن الليان  
فعل غير المتكامل إذا مراد  
أنه داين حسان خشية من  
أفلاس غيره ومطاله ولا بد في  
المفعول له من موافقته لعامله  
في الفاعل ومن الغريب  
قول أبي حيان أن من شرط  
العطف على الموضع أن يكون  
للمعطوف عليه لفظ وموضع  
يفعل صورة المسئلة شرطها  
ثم أنه أسقط الشرط الأول  
الذي ذكرناه ولا بد منه  
(والثالث) العطف على  
التوهم نحو ليس زيد قائماً

ضرب زيد من إضافة المصدر لفاعله لا يقال له أنه في محل رفع وكذا إذا أضيف للمفعول فهو ليس في محل نصب  
وهذا خلاف المشهور وجوز وانما قلنا المحرر ليس موجوداً لأن المسئلتين متفرعتان على عدم وجود المحرر  
وان قلنا أن المحرر موجود والمنع لعدم الإضافة وآل والتنوين وان وجد المحرر خرجنا عن الموضوع وصار  
تفرع المسئلتين لا يسلم فتأمل ذلك وانصف اه تقرير شيخنا دردير (قوله أو مضافاً) أى إلى غير ذلك المعقول  
الذى يعمل فيه النصب إذاضافته فاضية بأن عمل الفعل في محله (قوله فلم تخل الخ) صدره هويت ثمانية مستطاباً  
مجدداً \* وهذا شاهد للمسئلة الثانية وأما الآية فشاهد للمسئلة الأولى (قوله والماضى المجرد من آل لا يعمل  
الخ) ظاهره أنه ان كان مستقبلاً يعمل مع تجرده من آل لوجود المحرر فيخالف ما قدمه اه تقرير دردير (قوله  
مع نصه في مالك يوم الدين على أنه الخ) أى في كلامه تنافض وخاصل الجواب ان المحرر على الزمن المستمر  
أى المراد منه ذلك ما ان يلاحظ من حيثية المعنى فلاضافة محضة فلا يعمل ومن حيث الاستقبال والحال  
فلاضافة لفظية فيعمل فمالك وان حل على الاستمرار الا أنه ملاحظ فيه الماضى وجاعل الليل ملاحظ فيه  
الاستقبال والماضى فان قلت ما الحامل على ان مالك ملاحظ فيه الماضى دون الاستقبال قلت لاجل ان يكون مالك  
أضافته محضة تفيد التعريف فيصير جملة صفته لله على ان المقصود أنه صفة لا بد له منه خلاف الاصل لأنه قد  
سبق صفتان والاصل جعل الكلام على وتيرة واحدة وانما لفظ الاستقبال في جاعل للعطف عليه بالنصب  
ولان الجمل متجدد شيئاً غريباً وانما يريد به جميع الأزمنة ابتداءً لأنه كذلك في الواقع اه تقرير دردير (قوله  
في ان أضافته محضة) أى فيكون المضاف اليه غير معمول فيناقض جعل الليل في محل نصب المقضى ان الإضافة  
غير محضة وانها لفظية (قوله وأما قوله) هذا جواب عما يرد على قوله سابقاً منعهما الخذاق (قوله قد كنت  
دايتهم) أى بالعين أى بعته بالدين مخافة أفلاس غيره ومطاله (قوله والليانا) أى المطال (قوله ولولم يقدر  
المضاف لم يصح) أى عطفه على مخافة (قوله ان يكون للمعطوف عليه لفظاً) احترازاً من الضمير المستتر فلا  
يقال للعطف عليه أنه عطف على المحل على هذا بل هو عطف على ما يقتضيه العامل صريحاً اذ ليس له محلان  
فتأمل (قوله وموضع) هذا هو الموضوع وجهه شرطاً (قوله بفعل صورة المسئلة) أى موضوعها وهو العطف  
على الموضع (قوله أسقط الشرط الأول) أى وهو ظهور الموضع في الفصح (قوله العطف على التوهم) أى  
بسبب التوهم وكذا تقول في قولهم على المعنى أى العطف بسبب ملاحظة المعنى (قوله العطف على التوهم)  
أى توهم ان العامل الموجود معدوم أو توهم ان المعدوم موجود فالاول كفى انك وزيد ذاهبان فزيد عطف  
على الكاف على توهم عدم ان والثاني نحو ليس زيد قائماً ولا فاعده على توهم دخول الباء على قائماً وهذا هو  
المسمى بالعطف على المعنى والاولى في القرآن ان يقال العبارة الثانية (قوله المتوهم) أى على المعطوف عليه  
وقوله كثر دخوله أى ذلك المتوهم وقوله دخوله هناك أى في المعطوف عليه (قوله ولا سابق) عطف على توهم  
ان الباء داخله على مبدرك وكذا تقول في ولا بطل (قوله ولا سابق الخ) ليكثر دخول الباء الزائدة في خبر ليس  
المعطوف عليه (قوله الشهم) أى ذوالشهم أى القرة وقوله ولا بطل الخ ليكثر زيادة الباء في خبرها (قوله  
ولا ممتش) الشاهد في قوله ولا ممتش فانه عطف على ذانيرب على توهم دخول الباء على المعطوف عليه (قوله  
ذات البين) أى الحالة صاحبة البين أى التي تكون بين الناس كالصعبة (قوله وكما وقع هذا العطف) أى

ولا فاعده بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر وشرط جواز صحة دخول ذلك العامل المتوهم وشرط حسنة كثر دخوله العطف  
هناك ولهذا حسن قول زهير بدلى انى لست مدرك ما مضى \* ولا سابق شيئاً اذا كان جائياً وقول الآخر ما لحازم الشهم مقداماً ولا بطل  
\* ان لم يكن للهوى بالحق غالباً ولم يحسن قول الآخر وما كنت ذانيرب فهممو ولا ممتش فيهم مغل لقله دخول الباء على خبر كان بخلاف  
خبر ليس وما وانيرب التهمة والمغل الكثير التهمة والممتش السعد ذات البين وكما وقع هذا العطف في الخبر

وقع في أخيه المجزوم ووقع أيضا في المرفوع اسماء في المنصوب اسماء وفعلا وفي المركبات ١٢٣ فاما المجزوم فقال به الخليل وسيؤيه في قراءة

غير أبي عمر ولولا آخرتي الى  
أجل قريب فاصدق واكن  
فان معنى لولا آخرتي فأصدق  
ومعنى ان آخرتي اصدق  
واحد وقال السيرافي  
والفارسي هو عطف على محل  
فأصدق كقول الجميع في  
قراءة الاخوين من يضل الله  
فلا هادي له ويذرههم بالجزم  
ويرده انهم سائلان ان  
الجزم في نحو انتي أكرمك  
باضمار الشرط فليست الفاء  
هنا وما بعدها في موضع جزم  
لان ما بعد الفاء منصوب بان  
مضمره وان والفعل في تأويل  
مصدر معطوف على مصدر  
متوهم مما تقدم فكيف  
تكون الفاء مع ذلك في موضع  
الجزم وليس بين المفردين  
المنعطفين شرط مقدر ويأتي  
القولان في قول الهذلي

فأبوا في باليتسكمو لعلي  
أصلحككم وأستدرج نوبا  
أي نواي وكذلك اختلف  
في نحو فام القوم غير زيد  
وعمر بالنصب والصواب انه  
على التوهم وانه مذهب  
سيبويه لقوله لان غير زيد  
في موضع الازيد او معناه  
قشبهوه بقولهم  
فلسنا بالجبال ولا الحديد  
وقد استنبط من ضعف فهمه  
من انشاده هذا البيت هنا انه  
يراء عطفه على المحل ولو أراد  
ذلك لم يقل انهم شبهوه

العطف على التوهم (قوله وقع في أخيه) انما جعله أخاه لانه نظيره في كونه مختصا بقبيل فالجزم مختص بالاسم  
والجزم مختص بالفعل (قوله ومعنى ان آخرتي اصدق الخ) اي فاكن عطف على اصدق على توهم دخول ان فهو  
عطف عليه باعتبار المعنى لان اصدق في المعنى جواب للشرط (قوله واحد) أراد اتحادهما عرفا وانما كانا  
واحدا وان كان الشرط لا يدل على الطالب وضعا بخلاف التخصيص لان الشرط دال هنا عليه بقرينة وهى انه  
لما كان التصديق أمرا محبوبا وقد عاق على التأخير فلا يمكن المراد الطالب فحينئذ استوى معنى التركيبين  
في الدلالة على الطالب وان كان أحدهما واضعا والآخر بقرينة (قوله عطف على محل فاصدق) أي لانه في محل  
جزم جواب الشرط مقدر أي ان تؤخرني اليه اصدق (قوله الاخوين) أي حمزة والكسائي (قوله ويذرههم)  
عطف على محل قوله فلا هادي له والعطف في الآيتين على جواب الشرط وان كان الشرط في الآية الاولى  
مقدرا وفي الثانية محققا (قوله ويرده) أي يردكون العطف هنا على المحل لا على التوهم وقد ذكر الساماني  
هنا كلاما رده كلام المصنف لكن آل الى العطف على المعنى فلا وجه لاردفانظره تعلمه اه تقرير دردير  
(قوله ويرده الخ) حاصل الرد انه اذا وجدت الفاء بعد الطالب فالفعل منصوب بان مضمره واذا سقطت الفاء  
وقصد الجزاء فيجزم الفعل بشرط مقدر واذا كان الشرط حالة سقوط الفاء لمحوطا فلا يمكن الشرط حالة وجود  
الفاء ملاحظا يمكن على سبيل التوهم لا على سبيل التحقيق وانما يمكن ملاحظا تحقيقا لان الفاء تقتضي انها  
من عطف المفردات كما أشار لذلك بقوله فليست الفاء الخ أي خلافا له ما جئت زعم ان الشرط مقدر تحقيقا  
اه تقرير دردير (قوله انهما) أي السيرافي والفارسي (قوله في نحو الخ) أي وهو ما اذا سقطت الفاء بعد  
الطالب وقصد الجزاء (قوله باضمار الشرط) أي اسقوط الفاء أي وحينئذ فليكن الجزم بعد الفاء على تقدير  
شرط متوهم لاحقق فليست الخ فالفاء مفرقة على محذوف (قوله معطوف على مصدر متوهم) لهما ان لا يجعل  
المصدر محذوفا بل هو خبر لمحذوف والجملة جواب شرط مضمر والفعل معطوف عليه والتقدير ان تؤخرني  
فتصدق بى ثابت فاكن فالفاء رابطة للجواب (قوله فكيف تكون الفاء مع ذلك) أي مع ما بعدها وقوله وليس  
الخ حال (قوله القولان) أي قول الفارسي والسيرافي ان العطف على المحل وقول سيبويه والخليل ان العطف  
على التوهم (قوله لعلي) جواب الطالب أي قوله فابلوني أي اعطوني فهو على تقدير الفاء أي فعلى اصل الحكم  
وقوله واستدرج بالجزم عطف على التوهم أي ان تباوني استدرج أو عطف على محمل الجملة أعنى لعلي  
اصل الحكم فانها في محل جزم على قول الفارسي جوابا لشرط مقدر أي ان تباوني لعلي أصل الحكم (قوله نوبا) بفتح  
الواو ولذا أشار المصنف بقوله أي نواي فقلبت الالف ياء وأدغمت الياء في الياء والنوا جهة السفر (قوله انه  
على التوهم) أي توهم ان الادخاله على المعطوف عليه وهو زيد (قوله وانه مذهب سيبويه) أي والصواب انه  
مذهب سيبويه خلافا لمن قال ان هذا عطف على المحل لان غير زيد محل الازيد وانسب هذا السيبويه  
(قوله فلسنا بالجبال) صدوره معاوى اننا بشر فأصحج \* والشاهد في الحديد انه عطف على محمل الجبال  
لا على التوهم وقوله من انشاده أي من انشاد سيبويه له هذا البيت وهذا البيت من انشاده عقبه بن الحرث  
الاسدي يخاطب معارية وبعده

أدبر وهابني حرب عليكم \* ولا تروا به الغرض البعيدا

(قوله ولو أراد ذلك) أي ولو أرادني العطف على الموضع أي المحل لم يقل سيبويه أنهم شبهوه لان هذه اللفظة  
تقتضي انه ليس من قبيله ولو كان من قبيله لآتى به شاهدا او قال على حد قولهم فلسنا الخ (قوله وقال به الفارسي)  
أي وقال بالعطف على التوهم في المجزوم الفارسي (قوله على توهم معنى من) أي على المعنى المستفاد من  
الشرطية أي انه عطف على يتقي مراعى فيه توهم ان من شرطية فقد توهم ان ما ليس موجودا وهو من

\* (رجع القول الى المجزوم) \* وقال به الفارسي في قراءة قبيل انه من يتقي ويصبر فان الله بآيات الياء في يتقي وجزم يصبر فزعم ان من موصولة  
فلهذا ثبت ياء يتقي وانما ضمنت معنى الشرط ولذلك دخلت الفاء في الخبر وانما جزم يصبر على توهم معنى من

وقيل بل وصل يصبر بنية الوقف كقراءة نافع ومجداى ويسكون ياه مجداى وصل وقيل بل سكن لتوالى الحركات في كلمتين كما في يامركم ويشعركم وقيل من شرطية وهذه الياء اشباع ١٢٤ ولام الفعل حذف للجازم وهذه الياء لام الفعل واكتفى بحذف الحركة المقدرة وأما

المرفوع فقال سيويه وأعلم ان ناسا من العرب يغلطون فيقولون انهم أجعون ذاهبون وانك وز يد ذاهبان وذلك على ان معناه معنى الابتداء فيرى انه قال هم كما قال \* لست مدرك ماضى البيت \* انتهى ومراده بالغاء ما عبر عنه غيره بالتوهم وذلك ظاهر من كلامه ويوضحه انشاده البيت وتوهم ابن مالك انه أراد بالغلط خطأ فاعترض عليه بالانه في جواز ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم وامتنع ان ثبت شيئا نادرا لا يمكن أن يقال في كل نادر ان فائله غلط وأما المنصوب اسم فاعل قال الزحخشري في قوله تعالى ومن وراء اسحق يعقوب فيمن فتح الباء كانه قيل ووهبنا له اسحق ومن وراء اسحق يعقوب على طريقة

قوله مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب الابنين فرائها انتهى وقيل هو على ضمير ووهبنا أى ومن وراء اسحق ووهبنا يعقوب بدليل فيشرنا لان البشارة من الله تعالى بالشئ في معنى الهبة وقيل هو مجرور عطفا على اسحق أو منصوب عطفا على محله

الشرطية وجود (قوله بل وصل يصبر) أى وصلها بما بعدها حال كونها ملتبسة بنية الوقف المقتضى لسكونها (قوله وقيل بل سكن الخ) أى وهو الذى ينبغي تخريج القرآن عليه (قوله لتوالى الحركات) من باء يصبر الى هوزان (قوله كما في يامركم ويشعركم) أى يسكون الراء فيها تخفيفا للثقل لتوالى ثلاث حركات (قوله بحذف الحركة) وهو الرفع المقدر الذى كان على الياء فلما دخل الجازم حذفه وحينئذ يفتق بحزوم يسكون مقدر على آخره فالرفع والجزم كل منهما فيه حاصل بالاعتبار على هذا القول (قوله وأما المرفوع) أى وأما وقوع عطف التوهم في المرفوع (قوله وانك وز يد الخ) هذا محل الشاهد فقد عطف على توهم ان الضمير المعطوف عليه مبتدأ وأما ما قبله فلا شاهد فيه إلا عطف أصلا وان كان فيه تأكيد على توهم ان الضمير المؤكد مبتدأ وان ان غير موجودة (قوله وذلك) أى وذلك الغلط مبنى على ان معناه الخ (قوله فيرى) أى المتكلم انه قال هم فلذا أكد باجمعون (قوله انتهى) أى كلام سيويه (قوله ما عبر عنه غيره بالتوهم) أى لا الخطأ وقوله وذلك ظاهر من كلامه أى حيث ذكر توجيهه (قوله ويوضحه) أى بوضع كون مراده بالغلط التوهم انشاده البيت أى الذى فيه العطف على التوهم (قوله متى جوزنا ذلك) أى الخطأ وقوله عليهم أى على العرب وقوله الثقة أى التوثق (قوله وأما المنصوب) أى وأما وقوع عطف التوهم في المنصوب حال كونه اسما (قوله فيمن فتح الباء) أى وما فيمن رفعها فيعقب مبتدأ ومن وراء خبر مقدم (قوله كانه قيل الخ) حاصله انه عطف على اسحق من قوله فيشرنا لها باسحق وصح عطف المنصوب على المجرور لتوهم عامل يصح أن يكون ناصبا وهو ووهبنا والاصل فوهبنا لها باسحق ويعقوب أى ووهبنا لها يعقوب ومن وراء اسحق وقول الشارح كانه قيل ووهبنا الاولى فوهبنا وقوله صوابه لها لان المشر امر آفة الآسية وكذا الآسية فيها فاء لاوا وانما كانت البشارة لها لان النساء أشد تأثرا بالسرور وأولان لم يكن لها ولد وكان لابراهيم ولد من غيرها (قوله على طريقة الخ) أى من حيث ان العطف على المنى في كل والا فنى البيت قد عطف مجرورا على منصوب عكس الآسية (قوله ولاناعب) عطف على عشيرة على توهم ان الاصل مصلحي عشيرة (قوله في معنى الهبة) أى لان وعد الكريم لا يتخلف (قوله عطفا على اسحق) أى فهو مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة والمانع له من الصرف العلمية والجمجمة (قوله عطفا على اسحق) المراد على اسحق من باسحق ولعله أتى بالباء اشارة الى ان المراد اسحق الاول (قوله أو منصوب الخ) أى جملة الاحتمالات أربعة (قوله على محله) أى لان محل المجرور نصب بالفعل (قوله ويرد الاول) أى من هذين الاخيرين وهذا رد الاول حقيقة أيضا فانه يلزم عليه الفصل بين العاطف والمعطوف المنصوب بالعامل المتوهم (قوله بين العاطف) أى الواو والمعطوف هو يعقوب (قوله دلى المجرور) أى وأما الفصل بين العاطف والمعطوف على المنصوب فلا ضرر فيه هذا ظاهره وانظره (قوله واليوم عمرو) أى وكذا يرد الثاني لانه لا يظهر ذلك المحل في الفصح اذ لا يجوز في الفصح أن يقال فيشرنا اسحق وقد سبق ان من جملة الشروط في العطف على المحل انه لا بد من صحة ظهور المحل في الفصح ولعل المصنف لم يرد استغناء برده هناك اه تقرير دردير (قوله عطف على معنى الخ) أى عطف على رتبة من قوله اناز ينال السماء الدنيا بزيادة الكواكب بسبب ملاحظة معنى الكلام وحاصله انه عطف على رتبة على توهم انه منصوب بعامل يصلح لنصبه (قوله مفعولا لاجله) أى مستقلا فلا ينافى انه في الوجه الاول مفعول لاجله الا انه عطف على مفعول لاجله متوهم وأيضا العامل في هذا مقدر بخلاف الاول فانه متوهم اه تقرير دردير (قوله زيناها بالكواكب) هذا هو العامل في المفعول لاجله وأما قوله حفظناها

ويرد الاول أنه لا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف على المجرور كرتن بز يد واليوم عمرو وقال بعضهم في قوله تعالى وحفظنا من كل شيطان انه عطف على معنى اناز ينال السماء الدنيا وهو ان خلقنا الكواكب في السماء الدنيا بزيادة السماء كما قال تعالى ولقد زينا السماء الدنيا بصايج وجعلناها رجوما ويحتمل أن يكون مفعولا لاجله أو مفعولا مطلقا وعليها فالعامل محذوف أى وحفظنا من كل شيطان زيناها بالكواكب



أو وحفظناها خذوا أو أما المنصوب فعلا فكقراءة بعضهم ودوا لودهن فيسندوهوا جلا على معنى وذوا أن تدهن وقيل في قراءة حفظ لعلي أبلغ  
الاسباب أسباب السموات فاطاع بالنصب انه عطف على معنى لعلي أبلغ وهو لعلي ان ١٢٥ أبلغ فان خبر لعلي يقترب بأن كثيرا نحو الحديث

فاعمل بعضكم أن يكون الحن  
بحجته من بعض ويحتمل  
أنه عطف على الاسباب على  
حد للبس عبادة وتقرعني  
\* ومع هذين الاحتمالين  
فيندفع قول الكوفي ان هذه

فهو العامل في المفعول المطلق (قوله وأما المنصوب) أي وأما وقوع عطف التوهم في المنصوب حالة كونه  
فعلا (قوله فيدهنوا) عطف على تدهن وصح عطف المنصوب على المرفوع لتوهم وجودان المصدرية في  
الكلام بدل لو (قوله انه) أي أطلع (قوله على معنى لعلي أبلغ) الأولى حذف لعلي ويقول على معنى أبلغ  
أي انه عطف على أبلغ باعتبار معناه (قوله الحن) أي أقوى (قوله على حد للبس عبادة) فهو من عطف الفعل  
على اسم خالص من التأويل بالفعل المشار به بقول ابن مالك

وان على اسم خالص فعل عطف \* تنبيه أن ثابتاً أو منخذف

(قوله على جواز النصب) أي بأن مضمره بعدفاء السببية أو والجمعية (قوله وأما في المركبات) أي وأما وقوع  
عطف التوهم في المركبات (قوله انه على تقدير ليبشركم الخ) أي فقد عطف المركب وهو وليد يفيكم على  
مبشرات بسبب توهم انه في معنى ليبشركم (قوله وليكون كذا وكذا) كناية عن قوله تعالى ولتجرى الفلك  
فيه بأمره ولتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون وقوله أرسلها الإشارة لتقدير المتعلق الذي يتعلق به الجار وقد ر  
ذلك المتعلق مؤخر الالهام معموله وعلى هذا فالواو في قوله وليد يفيكم للاستئناف لا عاطفة (قوله أو كالذي  
مر الخ) حاصله انه عطف على الذي حاج بسبب ملاحظة معنى الكلام وتوهم ان الاصل أرايت كالذي حاج  
وكالذي مر (قوله انه على معنى أرايت الخ) أي أرايت مثل الذي حاج وأرايت مثل الذي مر فعطف أو  
كالذي مر على الذي حاج لتوهم ان الاصل أرايت كالذي حاج وفيه ان هذا عطف مفردات فهو خارج عن  
قوله وأما في المركبات وأجاب شيخنا بأننا أولنا ألم تر الى الذي بأرايت كالذي فأول مركب بمثله وان كان  
العطف في المفردات فقول المصنف وأما في المركبات معناه وأما وقوعه في المركبات وهو صادق بكونه في المفردات  
التي هي أجزاء المركب أو ان المعطوف نفس المركب تامل اه تقرير دردير (قوله على اضمار فعل) أي  
ويكون من عطف جملة ماضوية على جملة مضارعية (قوله لان كليهما متعجب) أي لان الاستفهام فيهما ما لتعجب  
فصح الحذف أي تعجب من هذين الاول ادعى المشاركة لله والثاني استبعد ان الله يحصى الموق اه تقرير دردير  
(قوله وفيما تقدم) وهو ومن آياته أن يرسل الرياح الخ (قوله وقيل الكاف زائدة) أي وعليه فالذي مر  
عطف على الذي حاج وقوله زائدة المناسبة لهذا القول بعيد لان دعوى الزيادة في القرآن خلاف الاصل  
(قوله وقيل الكاف اسم معنى مثل) وعلى هذا فالتعجب الاول من الاول فقط والتعجب الثاني من الثاني وأمثاله  
لان له نظائر لان استبعاد الموق واقع من أشخاص كثيرة بخلاف محاجة ابراهيم فانما وقع من غير وذو فقط  
(قوله نحو لازلزمت الخ) المراد بنحوه كل فعل مضارع وقع بعد أو التي بمعنى الى أو الا أو وقع بعدفاء السببية  
أو والجمعية في الاجوبة الثمانية أو وقع بعد الواو أو الفاء أو ثم وكانت مسبوبة باسم خالص من التأويل  
بالفعل فالصريحون يقولون ان الفعل في هذه المواضع منصوب بأن مضمره والحرف المذكور عاطف للمصدر  
المنسبك من ان والفعل على مصدر متوهم والكوفيون يقولون ان الناصب الحرف المذكور ولا عطف  
أصلا فالحرف المذكور غير عاطف (قوله باضماران) أي وأما الكوفيون فالناصب عندهم نفس أو فلا  
يتأتى هذا (قوله تغاثلونهم أو يسلموا) أي ليكن منكم قتال لهم أو اسلام منهم (قوله أو على القطع) أي على  
قطع الفعل عن عطفه على الفعل قبله بتقدير مبتدأ خبر اعنه بذلك الفعل والجملة عطف على الجملة قبلها فهو من  
عطف جملة اسمية على فعلية وعلى كل من الوجهين فقوله تغاثلونهم أو يسلمون وان كان خبرا الا انه في معنى  
الطلب والالزم الكذب للتخلف لان بعض الكفار لم يقاتل ولم يسلم بل يكتفي منه بأداء الجزية فتعين أن يكون

القراءة حجة على جواز  
النصب في جواب التبرجى  
جمله على التمنى وأما في  
المركبات فقد قيل في قوله  
تعالى ومن آياته أن يرسل  
الرياح مبشرات وليد يفيكم  
انه على تقدير ليبشركم  
وليذ يفيكم ويحتمل أن  
التقدير وليد يفيكم وليكون  
كذا وكذا أرسلها وقيل في قوله  
تعالى أو كالذي مر على قرينة  
انه على معنى أرايت كالذي  
حاج أو كالذي مرو بجوز أن  
يكون على اضمار فعل أي أو  
أرايت مثل الذي حذف  
للدلالة ألم تر الى الذي حاج عليه  
لان كليهما متعجب وهذا  
التأويل هنا وفيما تقدم أولى  
لان اضمار الفعل للدلالة المعنى  
عليه أسهل من العطف على  
المعنى وقيل الكاف زائدة أي  
ألم تر الى الذي حاج أو الذي  
مر وقيل الكاف اسم بمعنى  
مثل معطوف على الذي أي  
ألم تنظر الى الذي حاج او الى  
مثل الذي مر \* (تنبيهه) \*  
من العطف على المعنى على

قول البصريين نحو لازلزمتك أو تقضي حتى اذا نصب عندهم باضماران وان والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم أي ليكون  
لزوم معنى أو قضاء منك حتى ومنه تغاثلونهم أو يسلموا في قراءة أبي بحذف النون وأما قراءة الجمهور بالنون فبالطبع على لفظ تغاثلونهم أو على  
القطع بتقدير أو هم يسلمون

ومثله ما تأتينا فحدثنا بالنصب أي ما يكون ١٢٦ ملك أتيان الحديث ومعنى هذا أني أتيان فينتفي الحديث أي ما تأتينا فكيف تحدثنا ونفي

الحديث ففقط حتى كانه قيل  
ما تأتينا محدثا أي بل غير  
محدث وعلى المعنى الاول جاء  
قوله سبحانه وتعالى لا يقضى  
عليهم فموتوا أي فكيف  
يموتون ويمتنع أن يكون على  
الثاني اذ يمتنع أن يقضى  
عليهم ولا يموتون ويجوز رفعه  
فيكون اما عطفا على تأتينا  
فيكون كل منهما ماداخلا عليه  
حرف النسب أي وعلى القطع  
فيكون موجبا وذلك واضح في  
نحو ما تأتينا فتجهل أمرنا ولم  
تقر أنفسنا لان المراد اثبات  
جهله ونسيانه ولانه لو عطف  
لجزم تنسي وفي قوله  
غير انما تأتينا بيقين  
فترجي ونكثرا التأميلا  
اذ المعنى انهم لم يأت باليقين  
فحين ترجو خلاف ما أتى به  
لانتفاء اليقين عما أتى به ولو  
جرمه او نضبه لفسد معناه لانه  
يصير منفيبا على حدته كالاول  
اذ جرهم ومنفيبا على الجمع اذا  
نصب وانما المراد اثباته وأما  
اجازتهم ذلك في المثال السابق  
فمشككة لان الحديث لا يمكن  
مع عدم الاتيان وقد يوجهه  
قولهم بأن يكون معناه ما  
تأتينا في المستقبل فأنتم  
تحدثنا الآن عوضا عن ذلك  
والاستئناف وجه آخر وهو  
ان يكون على معنى السببية  
وانتفاء الثاني لانتفاء الاول  
وهو أحد وجهي النصب  
وهو قليل وعليه قوله

المعنى ليكن منكم قتال لهم أو اسلام منهم وأول التوزيع أو بمعنى الا فلا يلزم الشك (قوله ومثله) أي مثل  
لا يلزمك أو تقضي حتى في العطف على المعنى (قوله فينتفي الحديث) أي فهو من باب انتفاء السبب فينتفي  
السبب (قوله اوني الحديث فقط) أي فالنفي منصب على القيد دون المقيد وقوله كانه قبل الخ أي ما تأتينا  
محدثا فلا ينافي انك تأتي غير محدث واعلم ان الاصل في نصب الفعل المضارع انما هو على المعنى الاول لانه لا يكون  
صبلا لانتفاء السببية والوجه الثاني الفاء فيه للعطف ونصب الفعل بعدها تنزيلا لها منزلة فاء السببية  
وان كان الغالب انصب النفي على القيد اه تقرير دردير (قوله اوني الحديث الخ) أي فهو لنفي السبب  
دون السبب أي ان الاتيان المسبب عنه منفي فالفاء على هذا السببية ايضا لكن وقعت بين المثبت والنفي وعلى  
الاول بين المنفيين وفي الدما بيني عن الرضى انكار السببية على الثاني فلذا جعل القياس الاول (قوله أو على  
القطع) أي عدم عطف الفعل على الفعل قبله بتقدير مبتدأ يسمى هذا استئنافا والاستئناف وجه آخر منه  
عليه المصنف (قوله وذلك) أي القطع واضح (قوله ما تأتينا فتجهل أمرنا) أي أنت لم تأتينا فأنتم تجهل أمرنا  
فتحصل منه ان الواقع بعد الفاء المسبوبة بنفي ان جعلتها السببية نصب الفعل الواقع بعدها وكان الكلام  
محتملا لامر من نفي كل من السبب والسبب ونفي السبب فقط وان لم تجعلها سببية رفعت الفعل وهو محتمل  
لامر من عطف الفعل الواقع بعد الفاء على الفعل قبله واقطع الفعل الواقع بعد الفاء عن العطف بتقدير  
مبتدأ والواو حينئذ للاستئناف (قوله بيقين) أي بخبر يقين (قوله فترجي) أي فحين نترجي ونكثر  
التأويل بخلاف ما أتى به (قوله فحين ترجو) أي فلما جاء ثابت (قوله ولو جرهم) أي ترجي (قوله على حدته)  
أي فالمعنى انتفي الاتيان باليقين فانتفي ترجينا (قوله ومنفيبا على الجمع) أي فالمعنى انتفي الجمع بين الاتيان  
بخبر يقين وبين ترجينا (قوله ومنفيبا على الجمع) هذا صادق بوجهي النصب لان النفي اذا تسلط على  
الجمع اما أن ينفي الامر من معاوي ينفي احدهما وهو الثاني فقط وعلى كل من نفيهما ما اوني الثاني فالمعنى  
فاسد لان المراد اثبات الثاني فقط (قوله وأما اجازتهم ذلك) أي القطع وقوله في المثال السابق أي وهو ما تأتينا  
فحدثنا أي فأنتم تحدثنا وقوله فمشككة أي لانه ترتب على عدم الاتيان حديثك وهو فاسد اذا مترتب على عدم  
الاتيان عدم الحديث لا الحديث لان الاتيان سبب في الحديث وقد انتفي فينتفي السبب ولا ينافي وجود  
السبب مع انتفاء سببيه (قوله في المثال السابق) أي وهو ما تأتينا فحدثنا وقوله فمشككة أي لان المعنى يجهل أنت  
ما تأتينا فأنتم تحدثنا فالحديث مسبب وسببه الاتيان والاتيان منفي ولا يمكن أن يوجد مسبب بدون سبب  
وحينئذ فالقطع لا يصح في هذا المثال (قوله وقد يوجه) أشار بقوله بعد السببية فيه وقوله بوجه قولهم أي بجواز  
القطع فيه (قوله فأنتم تحدثنا الآن) أي فالمراد اجلس شيئا من الزمن تحدثنا فيه لانك لم تأت في المستقبل  
(قوله والاستئناف وجه آخر) أي وهو جعل الفعل مرفوعا لكن ليس لعطفه على الفعل قبله كنه والوجه  
الاول من وجهي الرفع ولا مقطوع بتقدير مبتدأ بل هو فعل مضارع مقتضب مستقل غير معطوف على شيء  
مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وليس الفعل عطفا على مصدر متوهم لان هذا وجه النصب والحاصل ان  
رفع الفعل اما على العطف أو على القطع أو على هذا الوجه وهو جعل الفعل مستقبلا غير معطوف على شيء  
والنصب وجهين وهو من عطف المعنى فيهما (قوله آخر) أي غير القطع وهو المقيد لاثبات الثاني (قوله  
وانتفاء الثاني لانتفاء الاول) هذا بيان معنى السببية أي ولا يلاحظ على هذا المعنى عطف الفعل على الفعل بل  
الفعل الآخر مستقل برأسه ومقتضب (قوله لانتفاء الاول) أي فتسبب عن انتفاء الاتيان انتفاء الحديث  
(قوله وهو) أي معنى السببية (قوله وهو قليل) أي الوجه الآخر من أوجه الاستئناف قليل لا يرتكب الا  
عند الحاجة اليه والحاصل أن أوجه الرفع ثلاثة (قوله وهو قليل) أي والاكثر النصب عند أداة السببية (قوله  
ولكنهم لم تعرفه فلم تجزع) أي فقد اتني الجزع لانتفاء معرفتها الجزع وانما ارتكب هذا الوجه لان المعنى

فلقد نزلت صيغة مرحومة لم تدركها جزع عليك فنجزع أي لو عرفت الجزع لجرحت ولكنهم لم تعرفه فلم تجزع وقرأ عيسى عليه

ان غير فهو تون عطف على يقضى وأجاز ابن خروف فيه الاستئناف على معنى السببية كما قدمنا في البيت وقرأ السبعة ولا يؤذن لهم فيعتذرون  
وقد كان النصب بمكانه في فهو تون ولكن عدل عنه لتناسب الفواصل والمشهور في توجيهه انه لم يقصد الى معنى السببية بل الى مجرد العطف على  
العمل وادخله معه في سلك النفي لان المراد بلا يؤذن لهم نفي الاذن في الاعتذار وقد تنهوا ١٢٧ عنه في قوله تعالى لا تعتذروا اليوم فلا يتأتى

العتذر منهم بعد ذلك وزعم  
ابن مالك بدر الدين انه  
مستأنف بتقدير فهم  
يعتذرون وهو مشكل على  
مذهب الجماعة لاقتضائه  
ثبوت الاعتذار مع انتفاء  
الاذن كما في قولك ما تؤذينا  
فتجيبك بالرفع والصحة  
الاستئناف يحتمل ثبوت  
الاعتذار مع مجي لا تعتذروا  
اليوم على اختلاف المواقف  
كما جاء فيوم مثلاً لا يسئل عن ذنبه  
انس ولا جان وقفوههم انهم  
مسؤولون واليه ذهب ابن  
الحاجب فيكون بمنزلة ما تأتينا  
فتجيب أمورنا ويرده أن  
الفاء غير العاطفة للسببية  
ولا يتسبب الاعتذار في وقت  
عن نفي الاذن فيه في وقت  
آخر وقد صح الاستئناف  
بوجه آخر يكون الاعتذار  
مع منفي ما هو ما قدمناه  
ونقلناه عن ابن خروف من  
أن المستأنف قد يكون على  
معنى السببية وقد صرح به  
هنا لا علم وأنه في المعنى مثل  
لا يقضى عليهم فهو تون وورده  
ابن عصفور بان الاذن في  
الاعتذار قد يحصل ولا يحصل  
اعتذار بخلاف القضاء عليهم  
فانه يتسبب عنه الموت خزياً  
ورده عليه ابن الضائع بأن

عليه لانه لا يمكن توجيهه الرفع على نفي الامر من الابهذ الوجه (قوله على معنى السببية) أى فالمعنى انتفاء  
الموت لا انتفاء القضاء ولا يصح القطع لانه يخل المعنى انتفى القضاء وثبت الموت (قوله بمكانه الخ) أى لان  
المعنى انتفى الاعتذار لا سببها الاذن لهم فيه أى لا يؤذن لهم فكيف يعتذرون وانتفى القضاء عليهم بالموت  
فلا يموتون وقوله عدل عنه أى من النصب وقوله لتناسب الخ أى وهو خلاف المشهور (قوله لتناسب الفواصل)  
كذا قبل في التوجيه (قوله بل الى مجرد الخ) أى فالمراد مجرد العطف اشارة الى أن كلامه ما منفي بذاته أما نفي  
الاذن فله قوله لا يؤذن لهم وأما نفي الاعتذار فلا نفي من نفسه عن شيء في يوم القيامة فهو منفي لعدم  
امكان المخالفة فيه والمعنى لا يؤذن لهم في الاعتذار وهم لا يعتذرون لكنهم من وعده يوم القيامة (قوله نفي  
الاذن في الاعتذار) أى وهو ظاهر من قوله لا يؤذن (قوله وقد تنهوا عنه) أى عن الاعتذار أى ومن نهى عن  
شيء يوم القيامة فهو منفي فلا يتأتى العذر منهم اه تقر برديز (قوله بتقدير فهم يعتذرون) أى والاذن منفي  
والاعتذار ثابت (قوله على مذهب الجماعة) أى جماعة المفسرين القائلين ان كلام من الاذن والاعتذار  
منفي (قوله والصحة الاستئناف الخ) أى ويحتمل ثبوت الاعتذار الذي قصده بدر الدين لاجل صحة الاستئناف  
على اختلاف الخ وقوله مع مجي عمله ويحتمل وقوله على اختلاف كذلك متعلق يحتمل وقوله والصحة الخ جواب  
عن ابن مالك وحاصله أن ما ذكره الجماعة من انتفاء الامر من هذا بالنظر لبعض المواقف وهذا لا يتأتى  
اعتذارهم في بعض آخر (قوله على اختلاف المواقف) أى ان المواقف تختلف يوم القيامة فتارة لا يؤذن  
لهم في الاعتذار فلا يعتذرون وتارة يؤذن لهم فيعتذرون وتارة لا يسئل أحد عن ذنبه وتارة يسئل كل أحد (قوله  
واليه ذهب ابن الحاجب) أى الى كون فيعتذرون مستأنفاً بتقدير فهم ذهب ابن الحاجب اعترضه الدماميني  
بان ابن الحاجب ذكره وضعفه وحينئذ فلا يصح نسبته لابن الحاجب وانما ضعفه لما يلزم عليه من عدم الصحة  
وهو كون الاعتذار من تبع على عدم الاذن فلا يصح حل القرآن عليه الا أن يقال لعل المصنف اطعم على عبارة  
لابن الحاجب في بعض كتبه مطلقاً لم يقل فيها وهو ضعيف وان ضعفه في بعض كتبه تأمل (قوله ان الفاء غير  
العاطفة) أى كما هنا وأما العاطفة فتأتى للسببية وغيرها (قوله ولا يتسبب الخ) أى فكيف يصح الجمل على  
اختلاف المواقف فلا اعتراض على ابن مالك ما زال باقياً (قوله وقد صح الخ) أى ان الاستئناف بمعنى القطع  
لم يصح وقد صح الاستئناف الخ الذي هو مذهب ابن خروف (قوله قد يكون على معنى السببية) وفي نسخة قد  
يكون منفيها على السببية (قوله وأنه في المعنى الخ) أى انتفى الاعتذار لا انتفاء الاذن فتحصل أن قوله لا يؤذن الخ  
أما رفعه لتناسب واما مجرد العطف واما للاستئناف على معنى السببية (قوله ورده) أى رد قوله وأنه مثل  
لا يقضى الخ وحاصل الرد أننا نسلم المثلية لان السبب في قوله لا يؤذن الخ غير مساو بخلافه في قوله لا يقضى الخ  
فانه مساو فلا تتم المثلية وحاصل ما رده ابن الضائع انه لا يشترط أن يكون السبب مساوياً فصحة قوله مثل لا يقضى  
الخ لوجوده مطلق السببية فالمدار على تسبب الثاني على الاول (قوله والذي أقول الخ) هذا رد لقوله وقد صح  
الاستئناف بوجه آخر والحاصل ان ثبوت النون في يعتذرون اما لتناسب او للعطف على اللفظ ولا يحتمل على  
الاستئناف بتقدير مبتدا كما قال ابن مالك ولا على الاستئناف على معنى السببية وانتفاء الثاني لا انتفاء الاول  
لقائه (قوله عند الجميع) من البصريين وغيرهم لان الواو للجمعية فهي معبة للجميع أى سواء كان العطف على  
المعنى كما قال البصريون أم لا (قوله مع شرب لبن) أى والتفريق جائز

النصب على معنى السببية في ما تأتينا فتحدثنا جازن باجماع مع انه قد يحصل الاتيان ولا يحصل التحديث والذي أقول ان مجي الرفع من هذا المعنى قليل  
نحداً فلا يحسن جعل التنزيل عليه (تنبيه) لاتاً كل سمك وشرب لبنان خزياً فالعطف على اللفظ والنهي عن كل منهما وان نصبت فالعطف  
عند البصريين على المعنى والنهي عن الجموع عن الجمع أى لا يمكن من ذلك كل سمك مع شرب لبن وان رفعت فالمشهور انه مني عن الاول وبإباحة

لثاني وان المعنى والشرب اللين وتوجيهه انه مشتاق فلم يتوجه اليه خوف النهى وقال بدر الدين بن مالك ان معناه كعني وجهه النصب وليكنه على طريق لا تأكل السمك وانت تشرب اللبن انتهى وكأنه قدر الواو لئلا يخلو فيه بعد لدخولها في اللفظ على المضارع المثبت ثم هو مخالف لغيرهم اذ جعلوا الكل من أوجه الاعراب معنى ١٢٨ \* (عطف الخبر على الانشاء وبالعكس) \* منعه اليبانيون وابن مالك في شرح باب المفعول معه من

\* (عطف الخبر على الانشاء وبالعكس) \*

(قوله منعه اليبانيون) قيد بعضهم المنع بالجل التي لا محل لها أو بالجل التي لها محل فيجوز فيها اتفاقا نحو زيد أبوه قائم وما أفسقه فما أفسقه جملة انشائية عطف على الاولى ولذا جاز وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل على ان الواو من الحكاية لا من المحكي لان الجملة التي لها محل في قوة المفرد فكان الانشائية والخبرية غير معتبرين (قوله وبشر الذين آمنوا الخ) أي فان هذا انشاء عطف على خبر وهو قوله أعدت للكافرين ونصر من الله وفتح قريب (قوله على ان يكون العاقلان خبر الخ) أي لاعلى انه صفة لهما فانه لا يجوز كما سيأتي آخر المبحث (قوله شفاعي) ضد الضر والعبرة الدموع والمهراقة المصبوبة ولاشك ان هذه جملة خبرية وقوله وهل عند الخ جملة انشائية عطفها على الخبرية وقوله وهل الخ أي وليس عند الخ لانه استغفاهم انكارى ورسم الدار هو أثرها والدارس السالى وقوله معقول اسم مفعول أي مصرخ ومصوت (قوله من معول) مبتدأ مؤخر خبره الظرف قبله ومن زائد والمفعول اسم مفعول بمعنى العويل أي البكاء والصراخ (قوله تنافى) أي تلك المرأة أي تنافى المرأة صبيبا أي تكلمه بما يحب ويحبه (قوله أما قيل) هذا هو الشائع على اللسان والذي في الشرح ما قيل جمع موقوف وهو طرف العين مما يلي الانف (قوله هذه خولان) أي فهى جملة خبرية عطف عليها الانشاء بقوله فانكح وتعام البيت \* وأكرومة الحيين خلو كما هيأ \* (قوله وأقول) أي في رد الاستدلال للجواز بهذه الآيتين والشواهد (قوله ليس المعتمد) أي ليس المراد وقوله بل المراد عطف جملة ثواب ليس المراد جملة الانشاء وجملة الخبر بل المراد أنه عطف جملة المعنى المتحصل من الجملة الثانية على جملة المعنى المتحصل من الاولى أي ان المراد ضم معنى الكلام المفيد للثواب على المعنى المفيد للعقاب وانما لم يزد بالجملة الثانية والخبرية لانا لو أردناه لكان فيه دليل على القائل بالجواز مع ان المراد الرد عليه (قوله عذاب الكافرين) أي فسكانه قبل الذين كفروا أعدت لهم النار والذين آمنوا أعدت لهم الجنة فبشر عطف على أعدت لكن نظرا لعطف المعنى على المعنى فلم يكن حينئذ عطف انشاء على اخبار بل خبر على خبر هذا حاصل ما نسبته السيد لكلام الزمخشري (قوله كقولك زيد الخ) أي فالقصد أن فلانا حاله سيئ وفلان حاله حسن فقد عطف جملة هذا المعنى على جملة هذا المعنى (قوله وجوز الخ) هذا جواب ثان فهو عطف انشاء على انشاء (قوله ويراد عليه الخ) فيه انه لازم يادقوان مراد الزمخشري بجملة ثواب المؤمنين المعنى المتحصل منها فهو عطف معنى المعطوف وأما ان جعل كلام الزمخشري على نفس الجملة كان صريحا في عطف الانشاء على الخبر فينافى غرض المصنف (قوله ويراد عليه الخ) فيه ان هذا هو مراد الزمخشري أي ان العطف انما هو جملة معنى على جملة المعنى لاجلة الكلام فان كنت أي المصنف أردت ان المراد بالجملة في كلام الزمخشري الجملة الانشائية والجملة الخبرية فكلام الزمخشري لا يرد حيث نذ على من قال بالجواز فالخ أن الاولى حذف قوله ويراد الخ (قوله لانه لا يصح أن يكون جوابا) حاصل هذا النظر انه لو عطف على اتقوا لكان جوابا بالشرط لان العطف على الجواب جواب وهذا لا يصلح أن يكون جوابا لانه لا يتسبب عن الشرط حتى يكون جوابا اذا المعنى فان عجز واخبر الخ فيكون التبشير مسببا عن الجزاء المذكور (قوله ويحب الخ) الذي أجاب به السمعاني ان الزمخشري انه جواب في الظاهر وان كان الجواب محذوف والمذكور مترتب على الجواب المحذوف أي وان لم تفعلوا أيها الكفار فاعلموا انه رسول بحق وحينئذ فاقوا النار أي لا تفعلوا الافعال الموجبة للنار وبشر المؤمنين بان لهم الجنة وهذا الجواب أظهر اه تقرير دردير (قوله

كتاب التسهيل وابن عصفور في شرح الايضاح ونقله عن الاكثرين وأجازه الصفار بالغاء التذييل ابن عصفور وجاعة مستدلين بقوله تعالى وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات في سورة البقرة وبشر المؤمنين في سورة الصف قال أبو حيان وأجاز سيدي به جاء في زيد ومن غير والعاقلان على ان يكون العاقلان خبر المحذوف ويؤيده قوله

وان شفاعي عبرة مهراقة وهل عند رسم دارس من معول \* وقوله

تنافى غزا عند باب ابن عامر وكل أما قيل الحسن بائد واستدل الصفار بهذا البيت وقوله وقائلة خولان فانكح فتاتم سم فان تقديره عند سيدي به هذه خولان وأقول أما آية البقرة فقال الزمخشري ليس المعتمد بالعطف الامر حتى يطلب له مشا كل بل المراد عطف جملة ثواب المؤمنين على جملة عذاب الكافرين كقولك زيد يعاقب بالقيس وبشر فلانا بالاطلاق وجوز عطفه على اتقوا وأتم من كلامه في الجواب الاول ان يقال

المعتمد بالعطف جملة الثواب كما ذكر ويراد عليه فيقال والكلام منظور فيه الى المعنى الحاصل منه وكأنه قيل والذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات فنشرهم بذلك وأما الجواب الثاني ففيه نظر لانه لا يصح ان يكون جوابا بالشرط اذ ليس الامر بالتبشير مشروطا بعجز الكافرين عن الاتيان بمثل القرآن ويحب باله

قد علم انهم غير المؤمنين فكأنه قيل فان لم يقعوا فبشر غيرهم بالجنات ومعنى هذا فبشر هؤلاء المعاندين بأنه لاحظ لهم من الجنة وقال في آية الصف  
ان العطف على تؤمنون لانه بمعنى آمنوا ولا يقدح في ذلك أن المخاطب بتؤمنون ١٢٩ المؤمنون ويبشر النبي عليه الصلاة والسلام

ولان يقال في تؤمنون انه

تفسير للتجارة لا طاب وان

يغفر لكم جواب الاستفهام

تترى لا اسبب السبب منزلة

السبب كما مر في بحث الجمل

المفسرة لان تخالف القاعين

لا يقدح تقول قوموا واقعد

يا زيد لان يؤمنون لا يتعين

للتفسير سلبا ولكن يحتمل

انه تفسير مع كونه أمرا وذلك

بان يكون معنى الكلام

السابق اتجروا وتجارة تنجيكم

من عذاب أليم كما كان فهل

أنتم منتهون في معنى انتهوا

أوبان يكون تفسير في المعنى

دون الصناعة لان الأمر قد

يساق لأفادة المعنى الذي

يخص من المفسرة يقول هل

أدلك على سبب نجاتك آمن

بالله كما تقول هو أن تؤمن بالله

وحينئذ فيمنع العطف

لعدم دخول التبشير في

معنى التفسير وقال السكاكي

الأمران معطوفان على قل

مقدرة قبل يأبها وحذف

القول كثير وقيل معطوفان

على أمر محذوف تقديره في

الاولى فأنذر في الثانية فأبشر

كما قال الزخشري في وأهجرني

مليان التقدير فأهجرني

وأهجرني للدلالة لأرجنك

على التهديد وأما وهل عند

رسم دارس من معول فهل

فيه نافية مثلها في فهل لك

قد علم انهم أي العاخرين من الایمان (قوله ومعنى هذا) أي بطريق التعريض والتلويح لانه اذا قيل فبشر  
غيرهم بالجنات ملوا لكفار صار المعنى فبشر هؤلاء المعاندين الخ فصار قوله وبشر الذين آمنوا عطفًا على المعنى  
التلويحي وهو قوله فبشر هؤلاء المعاندين فحصله أن قوله بشر عطف على اتقوا أي عطف على معناه التلويحي  
(قوله لاحظ لهم من الجنة) أي ماداموا على عنادهم (قوله وقال) أي الزخشري (قوله لانه بمعنى آمنوا) أي  
فهو عطف انشاء على انشاء وتكون جملة تؤمنون استئناف جواب سؤال ثان (قوله لانه بمعنى آمنوا) أي  
ويكون يغفر مجزوما في جواب الطالب لافي جواب الاستفهام (قوله لانه بمعنى آمنوا) أي فلذا حزم المضارع  
في جوابه وهو يغفر ثم عطف على الطالب أعني تؤمنوا وبشر فهو عطف انشاء على انشاء (قوله ولا يقدح في  
ذلك) أي العطف هذان كلام المصنف لامن كلام الزخشري (قوله ويبشر النبي عليه الصلاة والسلام) أي  
فقد اختلف الفاعل في الطالبين فلا يصح العطف وجواب المصنف بان لا نسلم شرط اتحاد الفاعل بل يجوز  
اختلافه (قوله لا طاب) اذ الطالب لا يقع تفسير أي فلا يصح عطفو بشر عليه (قوله وان يغفر لكم جواب  
الخ) هذا جواب من القادح عن اعتراض وارد عليه وحاصله انه اذا كان تؤمنون تفسير للتجارة فكيف يصح  
الجزم في جوابه أي الاستفهام مع أنه لا يترتب عليه وحاصل الجواب عنه أن الدلالة على التجارة سبب للايمان  
الذي هو سبب في الغفران فقد نزل سبب السبب الذي هو الدلالة على التجارة منزلة السبب الذي هو الايمان لان  
الايمان سبب للغفران أي وحديث نزلنا فكأنه سبب له فلذا حزم في جواب الاستفهام (قوله لان تخالف  
القاعين) هذا رد للفتح الاول وقوله ولان الخ رد للفتح الثاني (قوله سلمنا) أي انه تفسير وقوله لكن يحتمل  
الخ أي فقد اتفق المفسر والمفسر في انه ما طاب لان الطالب لا يفسر الامثلة ويكون تفسير اصناعيا (قوله أوبان  
يكون تفسير في المعنى) أي ولا تؤول قوله تجارة بالتجروا (قوله لعدم دخول الخ) أي فلو عطف وبشر على  
تؤمنون لكان قوله وبشر تفسير لان المعطوف على المفسر مفسر فيقيد أن التجارة مفسرة بالايمان والتبشير  
وليس كذلك (قوله وحينئذ فيمنع العطف الخ) الاول ثم يمنع العطف لان هذا لا يتفرع على ما قبله وانما  
هو استدراك عليه (قوله الامران) أي بشر في آية البقرة وآية الصف وقوله قبل يأبها أي يأبها الناس  
اعبدوا ربكم في البقرة ويأبها الذين آمنوا هل أدلكم في الصف وعلى هذا القول والذي بعده فهو عطف  
انشاء على انشاء (قوله وقيل معطوفان على أمر) أي مقدّر قبل بشر في الآيتين أي وفتح قريب فأبشر يا محمد  
في نفسك وبشر المؤمنين والفناء في الأمر لمجرد السببية وفي آية البقرة أعدت للكافرين فأنذر الكفار من  
النار السابقة يا محمد وبشر الذين آمنوا (قوله ان التقدير فأهجرني) مقدّر قبل قوله وأهجرني أي لئن لم تنبه  
عن التعرض لآلهي وتعييبها لارجنك بالحجارة أو الكلام القبيح فأهجرني وأهجرني مليا أي زمتا طويلا  
(قوله وأما وهل الخ) هذا رد للاستدلال بالشواهد (قوله فليهلك الا القوم الظالمون) أي فهو عطف  
نهي على خبر (قوله فعنه تنبه) هذا الفعل مأخوذ من الهاء في هذه لان الهاء للتنبيه وقوله فعنه الخ أي فهو  
عطف انشاء على انشاء نظرا للمعنى (قوله استدلا) أي الصفار والجماعة وليس المراد الصفار وأبو حيان لان  
أبا حيان لم يستدل به كما سبق في أول عبارة المصنف (قوله فهلا استدلا) أي فكان عليهم الاستدلال بهذه الآية  
لانها مثل البيت المذكور (قوله ونحوه في التنزيل كثير) وقد أجابوا عن الآية بأن القاع لمجرد السببية  
للعطف المفيد حينئذ انه من عطف الانشاء على الخبر ويمثل هذا الجواب الذي أجيب به عن الآية يجاب عن  
بيت خولان لانه مثل الآية (قوله وامامنا نقله أبو حيان عن سيويه) أي من تجوز جاء في زيد من عمرو  
العاقلان وقوله فغلط عليه ضمن الغلط معنى الكذب فلذا أعدها على أي فقد كذب فيه عن سيويه لان هذا

(١٧ - دسوقي في) الا القوم الظالمون وأما هذه خولان فعنه تنبه لخولان أو الفاء لمجرد السببية مثلها في جواب الشرط واذا استدلا

بذلك فهلا استدلا بقوله تعالى انا أعطيناك الذكور فصل لربك ونحوه في التنزيل كثير وأما وكل أمّا قيل فتوقف على النظر فيما قبله من

الآيات وقد يكون معطوفا على أمر مقدّر يدل عليه المعنى أي فافعل كذا وكيل كما قيل في وأهجرني مليا وأما نقله أبو حيان عن سيويه فغلط عليه

وانما قال واعلم انه لا يجوز من عبد الله وهذا يدل على الصالحين رفعت أو نصبت لانك لا تنفى الاعلى من أثبتته وعلمته ولا يجوز ان تخلط من تعلم ومن لا تعلم فجعلها بمنزلة واحد وقال الصغار ١٣٠ لما منعها سيبويه من جهة النعت علم أن زوال النعت يصححها فتصرف أبو حيان في كلام

الصغار فوهم فيه ولا حجة فيما ذكر الصغار اذ قد يكون للشيء مانعان ويقتصر على ذكر أحدهما لانه الذى اقتضاه المقام والله أعلم (عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس) فيه ثلاثة أقوال أحدها الجواز مطلقا وهو المفهوم من قول النحويين في باب الاشتغال في مثل قام زيد وعمر أكرمته ان نصب عمرا أرجح لان تناسب الجمليتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما \* والثاني المنع مطلقا حتى عن ابن جني أنه قال في قوله

عاضها الله غلاما بعد ما شابت الاصداع والضرس نقد \* ان الضرس فاعل بمحذوف يفسره المذكور وليس بمبتدأ ويلزمه اجاب النصب في مسئلة الاشتغال السابقة الا ان قال اقدر الواو للاستئناف \* والثالث لا يبي على انه يجوز في الواو فقط نقله عنه أبو الفتح في سر الصناعة ونفى عليه منع كون الفاعل في خرجت فاذا الاسد حاضر عاطفة وأضعف الثلاثة القول الثاني وقد لهج به الرازي في تفسيره وذكر في كتابه في مناقب الشافعي رضى الله عنه ان مجلسا جعجه وجاعة من الخنيفة وانهم زعموا ان قول الشافعي في جعل أ كل

ليس كلام سيبويه وانما هو كلام الصغار بتصرف من أبي حيان فيه (قوله وانما قال) أي سيبويه (قوله رفعت) أي الرجلين أو نصبتهما على القطع في كل من الرفع والنصب فان نصبت على اضممار أعنى أو رفعت على اضممار مبتدأ وكذا امتنع الرفع على الاتباع لان العاملين مختلفان وهما من وهذا فلا يتواردان على النصب (قوله لانك لا تنفى الاعلى من أثبتته وعلمته الخ) فهم الصغار من هذا التعامل انك اذا لم تأت بالنعت أصلا بل قلت هذا عبد الله ومن زيد جاز والى هذا أشار المصنف بقوله وقال الصغار لما منعها أي لما منع سيبويه هذه المقالة الخ وقوله علم أن زوال النعت أي من أصله وقوله يصحها أي هذه المقالة (قوله ومن لا تعلم) أي وهو المستفهم عنه لانه مجهول (قوله من جهة النعت) أراد به الصغار ما يشمل المقطوع فالزوال بحذف الرجلين الصالحين رأسا وغلط أبو حيان ففهم أن المراد بالنعت التابع وزواله بالقطع (قوله ان زوال النعت) أراد بالنعت التابع وبزواله سقوطه أصلا (قوله يصحها) أي وحينئذ فيجوز عطف الخبر على الانشاء (قوله فتصرف أبو حيان الخ) أي حيث فهم من قول الصغار علم أن زوال النعت يصحها ان المراد بالنعت الصناعي وزواله بقطعه فاذا أتى به مرفوعا على انه خبر أو منصوبا على انه مفعول لفعل محذوف فانه يجوز والحاصل انه فهم ان المراد بزوال النعت زوال النعت الصناعي بالقطع لان المراد بالنعت ما يشمل المقطوع فقد فهم كلام الصغار على وجه ليس بحق بل وهما فقوله ما لم يقله فهو غلط منه (قوله ولا حجة) أي لعطف الانشاء على الخبر وقوله فيما ذكر أي من قوله لما منعها من جهة النعت علم أن زوال النعت يحذف الرجلين الصالحين يصحها \* (عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس) \*

(قوله ان نصب عمرا) أي بفعل محذوف يفسره المذكور (قوله أرجح) أي من رفعه على انه مبتدأ والجملة بعده خبر والجملة الاسمية عطف على الفعلية قبلها (قوله لان تناسب الجمليتين) أي الحاصل عند نصب عمر و وقوله أولى من تخالفهما أي الحاصل عند رفعه أي فهذا يدل على الجواز (قوله عاضها الله) أي وزوجها الله بعد أن كبرت وصارت في هذا السن (قوله نقد) بالقاف من باب فرح أي تأكل وتكسر (قوله ان الضرس الخ) فيه انه لا يؤخذ من هذا الوجوب اذ يحتمل ان ذلك على جهة الاولوية لا على سبيل الوجوب وهذا الاعتراض وارد على نسخة انه قال واماعلى نسخة وانه قال فلا بد لان المعنى والثاني المنع وحكى عن ابن جني أنه قال الخ أي وحكى أنه قال هذا في البيت وانه أوله بان الضرس فاعل الخ (قوله فاعل بمحذوف) أي ونقد الضرس أي بعد ما شابت وبعد ما نقد الضرس فهو عطف جملة فعلية على فعلية (قوله وليس بمبتدأ) أي خبر عنه بما بعده (قوله في مسئلة الاشتغال السابقة) وهي قام زيد وعمر أكرمته أي مع انهم صرحوا بجواز الرفع (قوله اقدر الواو) أي عند الرفع (قوله فقط) أي لانها أصل حروف العطف والأصل يخص بمنزلة الواو لا توجد في غيره (قوله في سر الصناعة) اسم كتاب (قوله عاطفة) أي لما يلزم عليه من عطف الجملة الاسمية على الفعلية بالفاء وقوله منع كونها عاطفة أي وجعلها مجردة السمية أي فتسبب عن خروجي مفاجأة حضور الاسد (قوله يجعل أ كل متروك التسمية) أي سهوا أو عمدا وافتقر بعضهم النسيان وهو مشهور مذهب مالك وقال بعضهم بعدم الاكل مطلقا وهو ظاهر الآية (قوله ليست للعطف) أي على تأكلوا (قوله ان تكون للحال) فيه ان التأكيده يقتضى قصده استقلا لا ردا على مخالف على ان الحال قد تأتي للعلة نحو لا تضرب زيدا وهو أخوك ولا تشرب الخمر والله نهى عنه (قوله أن تكون للحال) اعترض بانهم لو كانت للحال لغال وهو فسق من غير تو كيد بان واللام لان التوكيد انما يناسب المنكر حقيقة أو حكما والقرآن في أعلى درجات البلاغة ولا منكر هنا وأجيب بان المشركين أنكروا ذلك فردعهم عنه ان الخطأ بانما هو للمؤمنين بدليل تمام الآية وحينئذ فلا يناسب التوكيد للكفار الا أن يقال انه وان كان الخطاب للمؤمنين الا ان فيه تعريضا بالكفار أي كانوا منه خلافا للكفار وفيه انه وان كان

متروك التسمية مردود بقوله تعالى ولاتأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وانه لفسق فقال فقالت لهم لا دليل فيها بل هي حجة الشافعي فيه وذلك لان الواو ليست للعطف لتخالف الجمليتين بالاسمية والفعلية ولا للاستئناف لان أصل الواو ان تربط ما بعدها بما قبلها فبقي أن تكون للحال

فتكون جملة الحال مقيدة للنهي والمعنى لا تأكلوا منه في حال كونه فسقا ومفهوما جواز الاكل اذا لم يكن فسقا والفسق قد فسر الله تعالى بقوله أو فسقا أهل غير الله تعالى فالمعنى لا تأكلوا منه اذا سمى عليه غير الله ومفهوما كوا منه اذا لم يسم عليه غير الله انتهى لمخصام وخاولوا بطل العطف بتخالف الجملتين بالانشاء والخبر لكان صوابا \* (العطف على معمولي عاملين) \* وقولهم ١٣١ على عاملين فيه تجوز أجمعوا على جواز العطف على معمولي عامل واحد نحو

ان زيدا ذاهب وعمر جالس  
وعلى معمولان عامل نحو اعلم  
زيد عمر ابكر جالس أو ابكر  
حالدا سعيد انطلقا وعلى منع  
العطف على معمول أكثر من  
عاملين نحو ان زيدا ضارب  
أبوه لعمر وأخاك غلامه  
بكر وأمام معمول عاملين فان لم  
يكن أحدهما جارا فقال ابن  
ملاك هو ممنوع اجسا عاتجو  
كان آسلا طعاما عمرو  
وترك بكر وليس كذلك بل  
نقل الفارسي الجواز مطلقا  
عن جماعة وقيل ان منهم  
الاخفش وان كان أحدهما  
جارا فان كان الجار مؤخرًا نحو  
زيد في الدار والحجرة عمرو أو  
وعمر والحجرة فنقل المهدوي  
انه ممنوع اجسا عاتجو كذلك  
بل هو جائز عندهم ذكرنا  
وان كان الجار مقدما نحو في  
الدار زيد والحجرة عمرو  
فالشهور عن سيبويه المنع  
وبه قال المبرد وابن السراج  
وهشام وعن الاخفش  
الاجازة وبه قال الكسائي  
والفراء والزجاج وفصل قوم  
منهم الاعلم فقالوا ان ولي  
الحفوض العاطف كالمثال  
جاز لانه كذا سمع ولان فيه  
تعادلت المتعاطفات والا

فيه تعريض الان هذا لا يساوي كون الواو للاستئناف لانه الاصل فيها سلمنا انهم الحال فلا نسلم انها مقيدة لان  
الاكل مما ذبح للاصنام واضح في كونه فسقا فلا حاجة لبيان فيبقى ان الحال مبينة للمعنى انتهى مثل لا تضرب  
زيدا وهو أخوك وهي مسوقة لبيان العلة أي لا تضرب زيدا لانه أخوك وهي أي تلك الحال لا تقيد المفهوم  
أي لا يستفاد منه عدم الاكل في حال كونه فسقا كما لا يستفاد منه عدم ضرب زيد في حال كونه أبا (قوله مقيدة  
للنهي) أي لان الحال مقيدة لعاملها (قوله والفسق قد فسر الله الخ) هذا يشير الى أن الفسق مجمل وفسره بقوله  
أهل الخ وفيه ان الفسق ظاهر في الشريعة هو العصيان سلمنا انه مجمل فلا نسلم تفسيره بخصوص ما قال لاحتمال  
أن يكون الفسق أعم أو أخص مما قال في التفسير ولا يعدل الى هذا التفسير الالذليل ولادليل هنا (قوله اذا لم  
يسم عليه غير الله) أي أعم من أن يذكر اسم الله عليه أولم يذكر (قوله بتخالف الجملتين بالانشاء والخبر) أي  
لان جملة ولاتأكلوا انشائية وجملة وانه لفسق خبرية وقوله لكان صوابا فيه ان المخصم أن يلتزم خلاف مذهب  
المعتزض بان يقول بمذهب الصفار اذ كل مسألة خلافية للمعتزض أن يلتزم فيها خلاف مذهب المعتزض  
(العطف على معمولي عاملين) \*

(قوله وقولهم على عاملين) \* أي قولهم عطف على عاملين وقوله تجوز أي فيه مجاز بالحذف لان العطف ليس  
على العاملين كالابتداء والجار مثلا (قوله وعمر جالس) جالس عطف على ذاهب وعمر عطف على زيد والعامل  
في السكون والعطف في الباب من عطف المفردات (قوله ان زيدا ضارب أبوه لعمر) اللام للتعوية مقوية  
لوصف لاجل أن يعمل (قوله وأخاك غلامه بكر) أخاك عطف على زيد وغلامه عطف على أبوه بكر عطف  
على عمرو والعامل في الثالث لام التعوية وفي الثاني ضارب وفي الاول ان (قوله اجسا عاتجو أي باجتماع سيبويه  
وغیره (قوله آكل) خبر كان وطعامك معمول لا كل وعمر واسم لكان مؤخر (قوله وتترك بكر) ترك  
عطف على طعامك وبكر عطف على عمرو والعامل في طعامك آكل وفي عمر وكان فاختلف العامل (قوله الجواز  
مطلقا) أي جواز العطف على معمولي عاملين ولو كان أحد العاملين ليس حرف جر (قوله مطلقا) أي سواء  
كان أحد العاملين حرف جر أم لا سواء كان حرف الجر مقدما أو متأخرا (قوله والحجرة) عطف على الدار وعمر  
عطف على زيد والعامل في الاول الابتداء وفي الثاني الجار فاختلف العامل (قوله انه ممنوع) أي سواء ارتككب  
في العطف طريق اللام والنشر المشوش أو المرتب كما أشار له المصنف (قوله عندهم ذكرنا) أي من الاخفش  
والفارسي (قوله ان ولي الحفوض العاطف) أي بان كان الاول من المعطوفات للاول والثاني للثاني (قوله  
كالمثال) أي وهو في الدار زيد والحجرة عمرو (قوله تعادلت المتعاطفات) أي جاءت على ترتيب واحد (قوله  
تعادلت المتعاطفات) أي تناسبت أي من حيث تقدم الجور وفي كل من المعطوفات والمعطوف عليها وقوله والا  
امتنع أي لعدم السماع وعدم التعادل (قوله وعمر والحجرة) أي لان عمر ارجع زيد والحجرة عطف على الدار  
والعامل في الاول الجار وفي الثاني الابتداء (قوله في السموات) خبر مقدم وقوله لا تيات اسمها مؤخر منصوب  
بالكسرة لانه جمع مؤنث سالم (قوله وفي خالقكم الخ) لاشاهد فيه لذكرك في وقوله واختلاف الليل الخ حذف  
فيه في فظية الشاهد كما يأتي ايضا وهو انما يمكن في الثانية شاهد لانه اذا رفع آيات كان مبتدأ وفي خالقكم خبر  
وهو عطف مجمل وان نصبت فان عطف على اسم ان وفي خالقكم على خبر ان فهماء معه ولا عامل واحد (قوله  
قرأهما الاخوان) هما حجرة والكسائي (قوله فعلى نيابة الخ) هذا يفيد أن الواو عاملة بطريق النيابة وهو قول

امتنع نحو في الدار زيد وعمر والحجرة وقد جاءت مواضع يدل ظاهرها على خلاف قول سيبويه كقوله تعالى ان في السموات والارض لايات  
للمؤمنين وفي خالقكم وما يات من دابة آيات لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحياه بالارض بعد موتها  
وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون آيات الاولى منصوبة اجسا لان اسم ان والثانية والثالثة فزأهما الاخوان بالنصب والباسقون بالرفع وقد  
استدل بالقراءتين في آيات الثالثة على المسئلة أما الرفع فعلى نيابة الواو



مناب الابتداء وفي وأما النصب فعلى نياتهم مناب ان وفي وأجيب بثلاثة أوجه أحدها ان في مقدرة فالعمل لها يؤيده ان في حرف عبد الله  
التصريح بفي وعلى هذا الواو ناسبة مناب عامل ١٣٣ واحد وهو الابتداء أو ان الثاني ان انتصاب آيات على التوكيد للاولى ورفعها على

تقدير مبتدأ أى هي آيات  
وعليهما ما فليس في مقدرة  
والثالث يخص قراءة النصب  
وهو انه على ضميران وفي  
ذكره الشاطبي وغيره  
واضماران بعيد ومما يشكك  
على مذهب سيبويه قوله  
هون عليك فان الامور  
بكت الاله مقاديرها  
فليس باستيك منها  
ولا فاصرعك مأمورها  
لان فاصرعطف على مجرور  
الباء فان كان مأمورها عطف  
على مرفوع ليس لزم العطف  
على معمولي عالماين وان كان  
فأعلا بقاصر لزم عدم الارتباط  
بالخبر عنه اذا التقدير حينئذ  
فليس منها بقاصر عنك  
مأمورها وقد أجيب عن  
الثاني بانه لما كان الضمير  
في مأمورها عائدا على الامور  
كان كالعائد على المنهيات  
لدخولها في الامور واعلم ان  
الزنجشري ممنع العطف  
المذكور ولهذا التجهل ان  
يسأل في قوله تعالى والشمس  
وضحاها والقمر اذا تلاها  
الايات فقال فان قلت نصب  
اذا معضل لانك ان جمعت  
الواوات عاطفة وقعت في  
العطف على عاملين يعنى ان  
اذا عطف على اذا منصوبة  
بأقسام والخفوضات عطف

شاذا (قوله مناب الابتداء) هو ظاهر ان عطف آيات الثالثة على آيات الثانية المرفوعة على انها مبتدأ فالعامل  
في آيات الابتداء وعطف اختلاف على خلقكم والعامل في فقيه العطف على معمولي عاملين (قوله وأما النصب)  
أى بناء على عطف آيات الثالثة على آيات الاولى والعامل ان وعطف اختلاف على السموات والعامل في  
ويحتمل ان قوله أما الرفع الخ أى بناء على عطف آيات الثالثة على محل آيات الاولى بناء على انه لا يشترط المحرز  
(قوله وأجيب) أى من طرف سيبويه (قوله ان في مقدرة) أى وفي اختلاف الليل فقد عطف في اختلاف على  
الجار والمجرور أعنى وفي خلقكم أوفى السموات والعامل فيهما ان أو الابتداء بناء على انه عامل في المبتدأ والخبر  
وحاصله انه اذا قدرنا في داخله على اختلاف الليل فعلى قراءة الرفع يجعل عطف على قوله وفي خلقكم وآيات عطفها  
على آيات الثانية والعامل فيهما الابتداء فهو من العطف على معمولي عامل واحد وعلى قراءة النصب يجعل  
قوله وفي اختلاف الليل عطف على في السموات وآيات الثالثة عطف على آيات الاولى والعامل فيهما ان (قوله أن  
في حرف عبد الله) الحرف يطلق على القراءة أى وفي قراءته (قوله وهو الابتداء) أى بناء على انه العامل في  
المبتدأ والخبر معا والا كان عطف على معمولي عاملين (قوله الابتداء) ان جعل العطف على ما قبله وهو وفي  
خلقكم وقوله أو ان أى ان جعل عطف على في السموات وقوله الابتداء منظور فيه لقراءة الرفع وقوله أو ان  
منظور فيه لقراءة النصب (قوله على التوكيد) أى فالعطف هو اختلاف فقط فهو نظير في الدار زيد والحجرة  
عرو ويكون زيد نو كيدا لا اول والمعطوف هو الحجرة فقط (قوله يخص قراءة النصب) أى ولا يجزى  
في قراءة الرفع (قوله واضماران بعيد) أى فيكون الجواب الثالث بعيدا (قوله على مذهب سيبويه)  
أى القائل بجمع العطف على معمولي عاملين مطلقا (قوله منها) اسم ليس وآتيك مجرور بالباء وقوله قاصر  
عطف على آتيك ومأمورها عطف على منها فاختلف العامل وهو ليس والباء (قوله اذا التقدير حينئذ  
فليس الخ) أى لانه ليس هناك ضمير في الجملة الخبرية يعود على اسم ليس وهو منها (قوله وقد أجيب  
الخ) حاصله انا نختار ان مأمورها فاعل بقاصر لكن لان سلم عدم ارتباط الخبر بالخبر عنه لان ضمير مأمورها  
عائد على الامور ومن جملتها المنهيات التي هي الخبر عنه (قوله لدخولها في الامور) أى الذي هو مرجع  
الضمير وقوله لدخولها أى لان الاضافة من اضافة الخاص للعام (قوله الايات) الشاهد في قوله والنهار اذا  
جلاها فقد عطف النهار على الشمس والعامل فيه الواو التي هي حرف جر لانها حرف قسم وعطف اذا من اذا  
جلاها على اذا من قوله اذا تلاها والعامل فيه أقسم المحذوف وهو ظاهر أيضا في الليل اذا غشى والنهار اذا تجلى  
(قوله معضل) أى مشكل من أعضل اذا أشكل وصعب (قوله ان جعلت الواوات) أى في قوله والقمر  
والنهار والليل الخ (قوله وقعت في العطف على عاملين) أى على معمولي عاملين (قوله يعنى ان اذا) أى  
من اذا جلاها وقوله عطف على اذا المنصوبة بأقسام الاولى من اذا تلاها وقوله والخفوضات أى من القمر  
والنهار وما بعده (قوله وان جعلتهن) أى الواوات الداخلة على القمر والنهار والليل وما بعده وقوله للقسم  
أى كان واو الشمس كذلك (قوله وقعت فيهما) أى في تعدد القسم الذي اتفق الخ (قوله الى جواب  
يخصه) أى لا يقال ان الجواب عن واحد منها وحذف من الباقي دلالة المذكور لان الحذف خلاف الاصل  
وهذا هو سبب الاستكراه (قوله ثم أجاب) أى انا نختار الاول وهو كون الواوات عاطفات ونمنع لزوم العطف  
على معمولي عاملين (قوله كأنها هي الناصبة) أى لانها قامت مقام الفعل الناصب ومن حيث نفسها هي  
الجار فكأنه عامل واحد عمل عاملين جارا ونصبا (قوله ثم اعترض الخ) أجاب عنه الرضى بان الكلام فيه

على الشمس الخفوضه واو القسم قال وان جعلتهن للقسم وقعت فيهما اتفق الخليل وسيبويه على استكراهه يعنى انهما حذف  
استكراه ذلك لئلا يحتاج كل قسم الى جواب يخصه ثم أجاب بان فعل القسم لما كان لا يذ كر مع واو القسم بخلاف البناء صارت كأنها هي  
الناصبه الخافضة فكان العطف على معمولي عامل قال ابن الحاجب وهذه قوة منه واستنباط المعنى دقيق ثم اعترض



عليه بقوله تعالى فلا أقسم بالخنس الجوارى الكنس والليل اذا غسست والصبح اذا تنفس فان الجار ههنا الباع وقد صرح معه بعمل القسم فلا تنزل الياء . منزلة الناصبة الخافضة انتهى وبعد فالحق حواء العطف على معهولى عاملين فى نحو فى الدار ١٣٣ زيدوا الحجر عمر ولا اشكال حينئذ فى

(قوله ولا يفسر) أي ذلك الضمير المرفوع بنعم أو بنس إلا بالتمييز أي بنسكرة منصوبة على التمييز وانما  
فسره ولاجل ان يحصل في النفس انبساط به لان ذكر الشيء بجملته تفصيله بعد اوقع في النفس من كونه يذكر  
أولافه لان النفس تشوف لتفصيله بعد ذكره بجمله والحاصل بعد الطلب اعز من المساق بسلا تهب وقوله  
ولا يفسر إلا بالتمييز أي وأما اذا كان فاعلها محلي أو مضافا للمحلي فليس كذلك فلا يغير فاعلها الا اذا كان ضميرا  
(قوله ويلتحق بهم ما الخ) أي بنعم وبنس أي في وجوب نفس الضمير المرفوع به بتمييز (قوله نحو ساء)  
أصله سواء انحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا والقوم مخصوص (قوله مثلا) تمييز للضمير في ساء وقوله  
وكبرت كلمة أي فكلمة تمييز للضمير في كبرت والجمله بعدها صفة كلمة (قوله ان المخصوص) أي ما يجعله  
القوم مخصوصا (قوله نعم رجلا كان زيد) أي وكان لا تدخل على فاعل بل على المبتدأ فان قالوا انها زائدة  
قلنا ان الزيادة خلاف الأصل (قوله وانه قد يحذف) أي المخصوص الذي جعله فاعلا أي والفاعل لا يحذف  
إلا في مواضع ليس هذا منها عندهم (قوله ان يكون) أي الضمير مرفوعا كما في ضربني وضربت زيدا ففاعل  
ضربني ضمير عائدا على زيد المتأخر لفظا ورتبة (قوله جفوني الخ) الواو فاعل جفا وهو عائدا على الاخلاء  
المتأخر (قوله من ذلك) أي من كون الضمير من اول المتنازعين عائدا على متأخر ثم اختلفوا فقال الكسائي  
الخ (قوله يحذف الفاعل) أي فاعل اول الفعلين المتنازعين فالفاعل عنده اسم ظاهر محذوف فالأصل في  
ضربني وضربت زيدا ضربني زيد وضربت زيدا فاعترض عليه بأنه قد حذف الفاعل وهو لا يحذف فاجاب  
انما فاعلت ذلك خوفا من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وورد عليه بان عود الضمير على المتأخر وارد واما  
حذف الفاعل فهو شاذ جدا وانظر ما اذا يقول في البيت المذكور اذ لا يتأني كلامهم فيه الا ان يدعوا ندوره  
أو شذوذ او يقولوا ان الواو علامة الجمع تأمل اه تقرير دردير (قوله يضر) أي فاعل اول الفعلين  
المتنازعين ويؤخر في ضربني وضربت زيدا تقديره ضربني وضربت زيدا هو وانما أخر عن المفسر ولم  
يقدم عليه فرار من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (قوله فاعل بهم) أي حينئذ فلا يضر للاول  
ضمير الرفع بخلاف البصريين فانهم يوجبون أن يقال قاما وقعدا أخوا وقوله فاعل بهم ما عترض بأنه يلزم  
عليه ورود عاملين على معمول واحد وهو ممنوع ولعله يجزئه فرار من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة  
(قوله مخبرا عنه) أي يفسر بغيره مفرد وهذا بخلاف ضمير القصة والشان فانه لا يخبر عنه إلا جملة فيفسره

القاعل وقال الفراء يضره ويؤخر عن المفسر فان استوى العاملان في طلب الرفع وكان العطف بالواو نحو قام وقعد أحواله فهو عند فاعل لهما  
(الثالث) أن يكون متجزعا عنه فيفسره خبره

نحو ان هي الاحياء الدنيا قال الزخشي هذا ضمير لا يعلم ما يعني به الابعاد لانه اصله ان الحياة الاحياء الدنيا ثم وضع هي موضع الحياة لان الخبر يدل عليها ويبينها قال ومنه هي النفس ١٣٤ تحمل ما جلت وهي العرب تقول ما شاءت قال ابن مالك وهذا من جسد كلامه ولكن في

تثنيه به هي النفس وهي العرب ضعف لامكان جعل النفس والعرب بدل بين وتحمل وتقول خبرين وفي كلام ابن مالك ايضا ضعف لامكان وجه ثالث في المثالين لم يذكره وهو وكون هي ضمير القصة فان اراد الزخشي ان المثالين يمكن جعلهما على ذلك لانه متعين فيهما فالضعف في كلام ابن مالك وحده (الرابع) ضمير الشأن والقصة نحو قل هو الله احد ونحو فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا والكوفي يسمي ضمير المجهول وهذا الضمير مخالف للقياس من خمسة اوجه \* احدها عوده على ما بعده لزوما لا يجوز للجملة المفسرة له ان تتقدم هي ولا شيء منها عليه وقد غلط يوسف ابن السيراني اذ قال في قوله اسكران كان ابن المراغة اذ هما

جملة (قوله ان هي الاحياء) ان نافية وهي مبتدأ وقوله الاحياء الدنيا خبره (قوله واصله الخ) اي وانما فعل ذلك لان التفصيل بعد الاجمال اوقع في النفس (قوله هي النفس) اي فالاصل النفس النفس وكذلك العرب العرب ثم عدل الى الضمير لما في التكرار من التنافر فهي مبتدأ والعرب خبر والضمير عائد على العرب المتأخر (قوله النفس والعرب بدل بين الخ) اي فهو ليس من الضمير المفسر له خبره بل هو القسم السادس المفسر له بدله (قوله وفي كلام ابن مالك ايضا ضعف) اي كما ان في كلام الزخشي ضعفا فالمراد بالضعف الاعتراض وحاصل الكلام ان الزخشي ان كان قد صدده الحصر فيما قال فيرد عليه انه يصح فيه هذا الثالث كما يصح فيه الثاني الذي اعترض به ابن مالك ويرد على ابن مالك ان ظاهره انه لا يعترض على الزخشي الابعاد قال مع انه يرد عليه هذا الاستحواض وان اراد الزخشي عدم التعيين بما قال فلا يرد عليه اعتراض وانما يعترض على ابن مالك بان ظاهره ان المثال انما يخرج على ما قاله الزخشي او على ما قاله هو مع انه يرد عليه هذا الاستحواض وقد يجاب عن ابن مالك بان القادح في امره ان يلزمه ان يقدح بكل قادح يقدح في ذلك الامر فيمكن ان يقدح فيه بواحد (قوله وجه ثالث) حاصله انه يمكن ان يجعل هي ضمير القصة مبتدأ وقوله العرب مبتدأ ثان وقوله تقول خبر الثاني والجملة خبر لهي وميزة وعلى كل من الاوجه الثلاثة فيه عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (قوله ضمير الشأن والقصة) هما واحد وهو الضمير الخبر عنه بجملة مفسرة له وانما يختلفان من جهة ان ذلك الضمير اذا كان ضمير مذكري لضمير الشأن وان كان مؤنثا قبل له ضمير القصة وضابط تذكيه وتأنثيه انه ان كان في الجملة المفسرة مؤنثا عدة ائتت نحو هي هند قام ابوها والاذكر فلا يجوز هي بنيت غرفة او تقول في ضابط تذكيه وتأنثيه ان كانت الجملة بعدهما المبنية لهما محتوية على مسند اليه مذكري فيذكر الضمير وان كان مؤنثا فيؤنث الضمير وضابط ضمير القصة والشأن هو الضمير المبين بجملة عائدة على متأخر لفظا ورتبة (قوله والكوفي يسمي) اي هذا الضمير المفسر بالجملة وفي نسخة يسميه (قوله ولا شيء منها عليه) اي مع ان شأن الضمير ان يفسره مرجعه المتقدم عليه (قوله في قوله) اي الفرزدق (قوله ابن المراغة) هو جري والمراغة لقب لامة لقبها به الاخطل اشارة لتمرغ الرجال عليها اي انها محمل المرغ والتحمل اي انها رابية لا تصون نفسها من احد وسبب هذا البيت ان جري اهما تميم قبيلة الفرزدق وكانوا حينئذ في الشام ثم ان هذا الشاعر الذي هو الفرزدق قال في جري ا كان سكران جري ا ممتسا كرا حيث هما تميم مع ثبوت المناقب لهما (قوله مبتدأ وخبر) اي فابن المراغة مبتدأ مؤخر وسكران خبر مقدم والجملة خبر كان واسمها ضمير الشأن ويفسره تلك الجملة (قوله والصواب ان كان زائدة) اي على رواية الرفع وحينئذ فابن المراغة مبتدأ مؤخر وسكران خبر مقدم وكان زائدة بين المبتدأ والخبر (قوله نصب سكران) اي على انه خبر لهو اي لا بالعطف على سكران لانه منصوب خبر النكان ولا يعطف المرفوع على المنصوب (قوله ويروي بالعكس) اي برفع سكران ونصب ابن وعليه فارفع ممتسا كرا عطف على سكران المرفوع (قوله فاسم كان مستتر فيها) اي والجملة خبر سكران (قوله ولا يشاركه في هذا ضمير) اذ كل ضمير غيره يفسره مفرد (قوله تفسيره) اي ضمير الشأن (قوله بمفرده مرفوع) اي لانه في معنى الجملة (قوله كان قائما زيد) كان شانية واسمها ضمير وقائما خبرها وزيد فاعل بقائم (قوله وظننته) الهاء ضمير الشأن مفعول اول وقائما مفعول ثان مفسر وعمر فاعل بقائم (قوله وهذا ان سمع الخ) هذا رد من البصريين القائلين ان مفسر ضمير الشأن لا يكون الا جملة على الكوفيين الجوز بن تفسيره بمفرده مرفوع (قوله

مستتر فيها \* والثاني ان مفسره لا يكون الا جملة ولا يشاركه في هذا ضمير وارجاز الكوفيين والاختفاء تفسيره بمفرده مرفوع على نحو كان قائما زيد وظننته قائما عمر وهذا ان سمع خرج

على أن المرفوع مبتدأ واسم كان وضمير ظننته راجعان اليه لانه في نية التقديم ويجوز كون المرفوع بعد كان اسما لها وأجاز الكوفيون أنه قام وأنه ضرب على حذف المرفوع والتفسير بالفعل مبنيًا للفعل أو للمفعول وفيه فسادان التفسير بالفرد وحذف مرفوع الفعل \* والثالث انه لا يتبع بتابع فلا يجوز كدولا يعطف عليه ولا يبدل منه \* والرابع انه لا يعمل فيه الا ابتداء ١٣٥ أو أحد نواسخه \* والخامس انه ملازم

للأفراد فلا يشي ولا يجمع  
وان فسر بحدِيثين أو أحاديث  
واذا تقر بهذا علم انه لا ينبغي  
الجل عليه اذا أمكن غيره ومن  
ثم ضعف قول الزنجشري في  
انه يراكم هو وقبيله ان اسم  
ان ضمير الشأن والاولى كونه  
ضمير الشيطان ويؤيده انه  
قري وقبيلة بالنصب وضمير  
الشأن لا يعطف عليه وقول  
كثير من النحويين ان اسم  
أن المفتوحة المحققة ضمير  
شأن والاولى أن يعاد على  
غيره اذا أمكن ويؤيده قول  
سيبويه في أن يابراهيم قد  
صدقت الرؤيا ان تقديره  
انك وفي كُتبت اليه ان لا يفعل  
انه يحزم على النهى وينصب  
على معنى لتلا ويرفع على  
انك (الخامس) أن يجز رب  
مفسرا بتمييز وحكمه حكم  
ضمير نعم وبش في وجوب  
كون مفسرة تمييزا وكونه هو  
مفردا قال  
ربه فتباعدت الى ما  
يورث المجد دائما  
فاجابوا ولكنه يلزم أيضا  
التذكير فيقال ربه امرأة  
لاربعها ويقال نعمت امرأة  
هذه وأجاز الكوفيون  
مطابقته للتمييز في التأنيث

على ان المرفوع) وهو زيد في الاول وعمر وفي الثاني فاصل الاول زيد كان قائما وأصل الثاني عمر وظننته قائما  
(قوله ويجوز كون المرفوع بعد كان اسما لها) هذا التأويل لا يتأتى الا في ظننته (قوله مبنيًا للفعل الخ)  
لف ونشر مرتب فقوله مبنيًا للفعل راجع لقام وقوله أو للمفعول راجع لضرب (قوله فلا يؤكدا الخ)  
أي بخلاف غيره من الضمائر فانه يجوز تركه والعطف عليه والابدال منه تقول القوم مررت بهم كلهم  
ومررت بك وبز يدوتكون لنا عيد الاولنا وآخونا (قوله لا يعمل فيه الا ابتداء الخ) أي بخلاف غيره  
من الضمائر فانه يكون مجرورا ومنصوبا أي في محلها ما بسبب عاملها (قوله وان فسر بحدِيثين أو أحاديث)  
أي قصتين أو قصص نحو هو زيد قائم وعمر منطلق ونحو هو عمر وقائم وبكر منطلق وخالد جالس (قوله  
واذا تقر بهذا) أي بخلافه لا لقياس من أوجه خمسة (قوله اذا أمكن غيره) أي وكان الغير موافقا للقياس  
امان كان بخلافه لا لقياس أيضا فيجوز الحمل عليه كما سبق له في جواز الوجه الثالث والاعتراض على ابن مالك  
(قوله ومن ثم) أي ومن اجل انه لا ينبغي الجل عليه اذا أمكن غيره ضعف الخ (قوله وضمير الشأن لا يعطف  
عليه) قال الدماميني يمكن النصب على انه مفعول معه (قوله وقول كثير) عطف على قول الزنجشري أي  
قول الزنجشري وقول النحاة (قوله والاولى ان يعاد الخ) أي ولا يجعل ضمير الشأن (قوله ويؤيده) أي يؤيد  
عدم جعل اسم ان ضمير الشأن قول سيبويه الخ (قوله تقديره انك) أي فلما جعل امام الصناعة اسمها  
ضمير الخطاب يعلم ان جعله ضمير الشأن ضعيف (قوله وفي كُتبت الخ) أي وقول سيبويه في كُتبت الخ  
(قوله ان لا يفعل) بالياء التحتية فهو من نهى الغائب وهو قليل (قوله انه يحزم) أي يفعل على النهى أي  
والجزم لا الناهية وان مفسرة (قوله وينصب على معنى الخ) أي فان من النواصب لكن الكلام على  
اضمار اللام قبلها فالفعل منصوب بأن (قوله ويرفع) أي الفعل على انه خبر لان المحققة (قوله على انك الخ)  
هذا هو محل الشاهد فلم يقدر الا ضمير الشأن (قوله ان يجز) أي الضمير (قوله ويقال نعمت الخ) أي  
فضمير نعم لا بد أن يكون مفردا لانه يوافق مميزة في التذكير والتأنيث بخلاف ضمير رب فلا يكون الامد كرا  
(قوله وأجاز الكوفيون مطابقة التمييز الخ) أي فيجوز عندهم ان يقال ربه رجلا وربها امرأة وربهما  
رجلين أو امرأتين وربهم رجلا وربهم نساء (قوله وعندى ان الزنجشري الخ) أي واما غيري فلا يجعله  
مفسرا للضمير في غير بابي نعم ورب بالتمييز بل يؤول ما جاء من كلامه وهو ما لذلك والحاصل ان الضمير  
لا يفسر بالتمييز الا في بابي نعم ورب عند الجمهور وقد وقع في كلام الزنجشري ما ظاهره أن الضمير يفسر بالتمييز  
في غير البابين المذكورين فاختلف المصنف ابقاء كلامه على ظاهره وغير المصنف أول كلامه (قوله في غير بابي  
الخ) أي ولا يقتصر عليهما كما قال الجمهور (قوله في تفسير فسواهن) أي الواقعة في سورة البقرة (قوله وقيل  
راجع الى السماء) أي المذكورة قبله في قوله ثم استوى الى السماء (قوله والسماء في معنى الجنس) أي  
فصحيحه تنذ جمع الضمير (قوله وتؤول) أي وتأول غيري كلام الزنجشري وجعله لا يخالف غيره من كونه  
لا يفسر الضمير بتمييز الا في بابي نعم وبش (قوله بديل) أي فهو من أفراد الوجة السادس فراد الزنجشري  
بالنفسير البديل لاحقية النفسير وحينئذ فلم يكن الزنجشري مخالفا للجماعة في أن الضمير لا يفسر بتمييز الا في  
البابين وقوله وظاهر الخ زدهن المصنف للتأويل وكان المصنف لم يطالع على كلام الزنجشري في سورة فصلا

والثنية والجمع وليس بمسعود وعندى ان الزنجشري يفسر الضمير بالتمييز في غير بابي نعم ورب وذلك انه قال في تفسير فسواهن سبع سموات  
الضمير في فسواهن ضمير مهم وسبع سموات تفسيره كقوله ربهم رجلا وقيل راجع الى السماء والسماء في معنى الجنس وقيل جمع سماء  
والوجه العسر في الاول انتهى وتؤول على أن مراده ان سبع سموات بدل وظاهر تشبيههم به رجلا ياباه (السادس) ان يكون مبدلا منه  
الظاهر المفسره كضربته زيد قال ابن عصفور أجاز الاخفش ومنه سيبويه

وقال ابن كيسان هو جائز باجماع نقله عنه ابن مالك ومما خرجوا على ذلك قولهم اللهم صل عليه الرؤفة الرحيم وقال الكسائي هو نعت والجماعة  
يأتون نعت الضمير وقوله ١٣٦ قد أصبحت بقرقرى كوانسا \* فلا تله أن ينال البائسا وقال سيديويه هو باضمة اراذم وقولهم فاما الخواله

وقاموا الخوتك وقن نسوتك  
وقيل على التقديم والتأخير  
وقيل الالف والواو والنون  
أحرف كالتاء في قامت هند  
وهو المختار (السابع) ان  
يكون متصلا بفعل مقدم  
ومفسر مفعول وخ كضرب  
غلامه زيدا أجازته الانخفش  
وأبو الفتح وأبو عبد الله  
الطاوالم الكوفيين ومن  
شواهد قول حسان  
ولان مجدا أخلص الدهر  
واحدا \*

من الناس أبقى مجده الدهر  
مطعما وقوله  
كساحله ذا الحلم أثواب سودد  
ورقي نداه ذا الندى في ذرى  
المجد والجمهور يوجبون  
في ذلك في الترتيب المفعول  
نحو واذا بنى ابراهيم ربه  
ويجتمع بالاجماع نحو صاحبها  
في الدار لاتصال الضمير بغير  
الفاعل ونحو ضرب غلامها  
عبد هند لتفسيره بغير المفعول  
والواجب فيهما تقديم الخبر  
والمفعول ولا خلاف في جواز  
نحو ضرب غلامه زيدا وقال  
الزنجشري في لا يحسن الذين  
يفرحون بما أتوا الاية في  
قراءة أبي عمرو فلا يحسنهم  
بالغيبة وضم آخر الفعل ان  
الفعل مسند للذين يفرحون  
واقعا على ضميرهم محذوف

فانه قال ان سبغ سموات نصب على انه تمييز للضمير المبهم وقيل الضمير عائدة على سماء باعتبار المعنى فان قلت  
ما الفرق بين النصب على الوجهين قلت النصب على الاول على أن سبغ تمييز والنصب على الثاني على الحال  
هذا كلامه فهو بعد التأويل كل البعد فكيف يقول المصنف وظاهر تشبيهه الخ مع أن هذا يفيد الجزم برده  
وكيف يقول المصنف وعندي الان يقال لعل المصنف لم يطالع على كلامه في سورة فصالت أو اطاع وغفل عنه  
(قوله جائز باجماع) أي من سيديويه وغيره خلافا لما قاله ابن عصفور (قوله ومما خرجوا) خبر مقدم  
وقولهم مبتدأ مؤخر (قوله الرؤفة الرحيم) بدل من الضمير الجبرور ومفسره (قوله وقوله) بالرفع عطف  
على قولهم السابق لانه مبتدأ وكذا تقول فيما بعد (قوله قد أصبحت الخ) قد سبق هذا البيت في الفرق بين  
البدل وعطف البيان (قوله أن ينال البائسا) أي فلا تله أن ينال فقوله البائسا بدل من الضمير في  
تله (قوله هو) أي البائس باضمار أي منصوب باضمار اراذم ويجعل الضمير عائدة على شيء معلوم من الكلام  
(قوله باضمار اراذم) الاولى باضمار اراحم لان البائس هو المسكين ويدل عليه أيضا قوله فلا تله فالاولى  
لسيديويه اذ لم يقل بالبدلية وجعله نعتا مقطوعا أن يقدّر الفعل اراحم لان الرحمة أليق بالبائس (قوله أحرف)  
كألف لغة أو كافي البراغيث (قوله وهو المختار) فيه انه لا يحمل على انها أحرف الا اذا صدر هـ اذ من اغتهم  
ذلك أما لو صدر من غيرهم فلا يحمل على أنها أحرف لانها الغضبية كما قاله سابقا (قوله ضرب غلامه زيدا)  
أي ضرب غلام زيدا سيديويه (قوله أجازته الانخفش) أي ومنعها الجمهور وجعلوها شاذة قال ابن مالك  
\* وشذ نحو زان نوره الشجر \* (قوله مطعما) اسم رجل وهو الدجبر بن مطعم مات ولم يسلم أي لو كان  
المجد يخلد واحدا من الناس لابقى مطعما محمدا لخلد لانه أكثر الناس مجدا (قوله حمله) فاعل بكساو ضمير عائدة  
على المفعول المتأخر أعني ذا الحلم أي كسا صاحب الحلم حمله أثواب سودد وكذا الشاهد في قوله ورقي نداه لان نداه  
فاعل برقي وضمير عائدة على المفعول أعني ذا الندى (قوله في ذلك) أي في الضمير المتصل بالفاعل العائد على  
المفعول وقوله في الترتيب متعلق بيوجبون أي وأما في النظم فلا يجب تقديم المفعول بل يجوز تأخيرها للضرورة  
(قوله صاحبها) الضمير عائدة على جزء الخبر أعني الدار وكذا غلامها فان الضمير فيه عائدة على المضاف اليه والفرق  
بين ما هنا وبين ما سبق حيث قال الانخفش بالجواز فيها دون هذه ان الفعل المتعدي يستلزم مفعولا فكذا  
في رتبة التقديم فاذا ذكر الفعل وذكر فاعله وذكر فيه ضمير وعاد على المفعول المتأخر فكانه عاد على متقدم  
(قوله تقديم الخبر) أي في المثال الاول بأن يقول في الدار صاحبها وقوله والمفعول أي في الثاني بأن يقول ضرب  
عبد هند غلامها (قوله ولا خلاف في جواز الخ) أي لان الضمير عائدة على متأخر لفظا متقدم في الرتبة (قوله  
نحو ضرب الخ) أي وهو ما اذا كان المفعول متصلا بضمير عائدة على الفاعل المتأخر (قوله بالغيبة) أي في  
الفعلين أي يحسن ويحسبهم وقوله وضم آخر الفعل أي الثاني وأما الاول فهو مبنى على الفتح لاتصاله بنون  
التوكيد الثقيلة (قوله ان الفعل مسند الخ) أي الفعل الاول أي فاعل الذين والمفعول الاول الهاء المحذوفة  
والمفعول الثاني محذوف أيضا أي فائرين هذا بالنظر للفعل الاول وأما بالنظر للثاني فمفعوله الثاني بمقارنة فقول  
المصنف والاصل لا يحسنهم بفتح الياء حل الاول وأشار به الى أن المفعولين محذوفان وقوله بمقارنة إشارة الى  
المفعول الثاني المحذوف ولوحذفه ماضر وقوله ولا يحسنهم بضم الباء توكيد ويحتاج للمفعولين مذكورين  
بمخلاف مفعولي يحسن الاول فانهم محذوفان اه تقرير دردير (قوله وهذا) أي الردغريب وقوله ووقع  
له نظير هذا أي الرد (قوله ذاهبة) صفة لرجل جرت على غير من هـ له وفرسه فاعل بذاهبة ومكسور ارحال

والاصل لا يحسنهم الذين يفرحون بمقارنة أي لا يحسن أنفسهم الذين يفرحون فائرين ولا يحسنهم توكيد وكذا قال  
في قراءة هشام ولا يحسن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا بالغيبة أن التذير ولا يحسنهم والذين فاعل ورده أبو حيان باستلزامه عود الضمير على  
المؤخر وهذا غريب جدا فان هذا المؤخر مقدم في الرتبة ووقع له نظير هذا في قول القائل مررت برجل ذاهبة فرسه مكسور ارحال

فقال تقديم الحال هنا على غاها وهو ذاهبة فمتنع لان فيه تقديم الضمير على مفسره ولا شك ١٣٧ انه لو قدم لكان كقولك غلامه ضرب زيد

ورفع لابن مالك سهو في  
هذا المثال من وجه غير هذا  
وهو انه منع من التقديم  
لكون العامل صفة ولا خلاف  
في جواز تقديم معمول الصفة  
عليها بدون الموصوف ومن  
الغريب ان أياحيان صاحب  
هذا المقالة وقع له انه منع عود  
الضمير الى ما تقدم لفظا  
واجاز عوده الى ما تأخر لفظا  
ورتبة أما الاول فانه منع  
في قوله تعالى وما علمت من  
سوء تودكون ما شرطية لان  
تود حينئذ يكون دليل  
الجواب لاجب وبالكونه  
مر فوعا فيكون في نية التقديم  
فيكون حينئذ الضمير في بيته  
عائدا على ما تأخر لفظا ورتبة  
وهذا عجيب فان الضمير  
الآن عائدا على متقدم لفظا  
ولو قدم تود لغير التركيب  
ويلزمه ان يمنع ضرب زيد  
غلامه لان زيد في نية التأخير  
وقد استشعر ورود ذلك  
وفرق بينهما بما لا معمول  
عليه وأما الثاني فانه قال في  
قوله تعالى ثم بداهم من بعد  
مارأوا الايات ليسجننهم ان  
فاعل بدعائد على السجن  
المفهوم من ليسجننهم (شرح  
حال الضمير المسمى فصلا  
وعصا) والكلام فيه في  
أربع مسائل (الاولى) في  
شرطه وهي ستة وذلك انه  
يشترط فيما قبله أمران

وسرجهما معمول للحال (قوله تقديم الحال) أي مكسورا (قوله ولا شك) رد على أبي حيان وحاصل الرد  
انه لو قدمه لكان مثل قولك غلامه ضرب زيد فضمير غلامه عائدا على زيد وهو جائز اتفاقا لان ضرب عامل في  
غلامه ورتبة العامل مقدمة على المعمول وكذا زيد فاعل ورتبة الفاعل مقدمة على المعمول وعود الضمير على  
متقدم ورتبة جائز اتفاقا وهذا هو الذي قدم وقال مررت برجل مكسور اسرجها ذاهبة فرسه لغيره ان ذاهبة عامل  
ومكسور معمول والعامل مقدم على المعمول وفرسه فاعل ومرتبة الفاعل مقدمة على المعمول فالضمير في  
سرجها عائدا على فرس المؤخر لفظا المقدمة رتبة (قوله منع من التقديم) أي من تقديم الحال وقوله لكون  
العامل أي العامل فيها صفة أي ولا يجوز تقديم معمول الصفة عليها (قوله ولا خلاف) رد على ابن مالك  
(قوله بدون الموصوف) أي دون أن يتقدم على الموصوف (قوله هذه المقالة) أي المردود عليها وهي منعه  
عود الضمير على ما تأخر لفظا وتقدم رتبة في نحو مررت برجل ذاهبة فرسه مكسور اسرجها (قوله الى ما تأخر  
لفظا ورتبة) هذا الشق الثاني هو محل الغرابة بالنظر لما نحن فيه وأما بالنظر للكلام في حد ذاته فكل من  
الشقيتين يتوجب منه لانه جوز ما منعه ومنع ما جوزوه (قوله أما الاول) أي أما القسم الاول وهو منعه عود  
الضمير على ما تقدم لفظا (قوله فيكون في نية التقديم) أي لان دليل الجواب محله التقديم عند سيبويه (قوله  
فيكون حينئذ الضمير في بيته الخ) أي لانه من متعلقات تود وتود رتبة التقديم فليكن أيضا بيته كذلك فيدخل  
التركيب تود لأن بيته وبينها أمدا بعيدا ما علمت من سوء وضمر بيته عائدا على ما تقدم لفظا ورتبة  
(قوله وهذا عجيب الخ) أي انه لا يسلم أن الضمير عائدا على ما تأخر لفظا بل هو عائدا على متقدم لفظا وان كان  
متأخرا رتبة (قوله الا سن) أي في هذا التركيب على هذا الكلام (قوله ولو قدم تود) أي لو فرض أنه  
أريد تقديمه لغير التركيب بتركيب لا محذور فيه بأن يقال يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضرا تود لأن  
بينها وبين ما علمت من سوء أمدا بعيدا (قوله ضرب زيد غلامه) أي ضمير غلامه عائدا على زيد المتقدم لفظا  
التأخر رتبة (قوله وفرق الخ) حاصله أن بين الفاعل والمفعول ارتباطا بعمل الفعل فيهما حتى كان أحدهما  
طالب للآخر فإذا قدم المفعول وتأخر الفاعل وفيه ضمير عائدا على المفعول جاز للارتباط بينهما ولا كذلك  
بين الشرط ودليل الجواب لان دليل الجواب غير معمول للعامل الشرط فالعود ضمير من دلائل الجواب على  
الشرط للزم التساوي لان جملة الدليل من حيث انها دليل لا يقتضيها الشرط ومن حيث ان في الدليل ضمير  
عائدا على الشرط يكون مقتضيا للدليل فيلزم أن الشرط مقتض للدليل وهو ليس مقتضيا للدليل وهذا تناقض  
ووجه رد هذا الفرق أن لا ننظر للارتباط وعدمه مع التقديم اللفظي على أن لا نسلم انه لا ارتباط بين الدليل  
والشرط بل هناك ارتباط من حيث ان الدليل دال على الجواب المرتب على الشرط سلمنا عدم الارتباط فلا  
نسلم التناقض اه تقرير دردير (قوله وأما الثاني) أي وأما القسم الثاني وهو تجويز عود الضمير على ما تأخر  
لفظا ورتبة (قوله المفهوم من ليسجننهم) أي المتأخر عن الضمير لفظا ورتبة

\*(شرح حال الضمير المسمى فصلا وعصا)\*

(قوله وذلك) أي وبيان ذلك (قوله كونه مبتدأ في الحال) أي حال التكلم وقوله أوفي الاصل أي بان يدخل  
على المبتدأ الذي قبله ناسخ (قوله أولئك هم المفلحون) أولئك مبتدأ وهم ضمير فصل والمفلحون خبر (قوله  
وانا نحن الصافون) ان حرف توكيد ونا اسمها ونحن ضمير فصل والصافون خبران (قوله كنت أنت الرقيب  
عليهم) التاء اسم كان وأنت ضمير فصل والرقيب خبرها (قوله تجدوه) الهاء مفعول أول وخبر المفعول  
ثان وهو ضمير فصل (قوله ان ترني) الياء مفعول أول وأقل مفعول ثان وأنا ضمير فصل وما لا يميز (قوله هو  
ضاحكا) هو ضمير فصل وضاحكا حال من زيد (قوله هؤلاء) مبتدأ وبنات خبر وهن ضمير فصل وأظهر

(١٨ - دسوقي في) \* أحدهما كونه مبتدأ في الحال أوفي الاصل نحو أولئك هم المفلحون وانا نحن الصافون الآية كنت أنت  
الرقيب عليهم تجدوه عند الله هو خبر ان ترني انا أقل منك مالا وأجاز الاخفش وقوعه بين الحال وصاحبها كما زيد وضاحكا وجعل منه هؤلاء

بنائي هن أظهر لكم فيمن نصب أظهر ولحن أبو عمر ومن قرأ بذلك وقد خرجت على ان هؤلاء بنائي جلة وهن اما توكيد لضمير مستتر في الخبر  
أومبتدا أولكم الخبر وعليهما فاطر حال وفيهما ١٣٨ نظر أما الاول فلان بنائي جامد غير مؤول بالمشق فلا يتحمل ضمير اعند البصريين وأما

الثاني فلان الحال لا يتقدم على عاملها الظرف في عند أكثرهم \* والثاني كونه معرفة كمالنا وأجاز الفراء وهشام ومن تابعهم ما من الكوفيين كونه نكرة نحو ما ظننت أحدا هو القائم وكان رجل هو القائم وحلوا عليه ان تكون أمة هي أربي من أمة فقدروا أربي منصوبا ويشترط فيما بعده أمران كونه خبرا لمبتدأ في الحال او في الاصل وكونه معرفة او كالمعرفة في انه لا يقبل أل كما تقدم في خبر او أقل وشروط الذي كالمعرفة ان يكون اسما كمالنا وخالف في ذلك الجرجاني فالخالف المضارع بالاسم لتشابههما وجعل منه انه هو يبدئ ويعيد وهو عند غيره توكيد او مبتدأ وتبع الجرجاني أبو البقاء فأجاز الفصل في ومكر أولئك هو ييور وابن الخباز فقال في شرح الايضاح لافريقين كسوت امتناع أل لعرض كافعيل من والمضاف كذلك وغللام زيد أولذاته كالفعل المضارع انتهى وهو قول السهيلي قال في قوله تعالى وانه هو أضحك وابي وانه هو امات واحي وانه خلق الزوجين الذكور والانثى انما اتى بضمير الفصل في الاولين

حال ولحكم متعلق بالحال (قوله ولحن أبو عمر ومن قرأ بذلك) أي بنصب أظهر لما يلزم عليه من توسط ضمير الفصل بين الحال وصاحبها وهو ممنوع عربية وقوله من قرأ الخ أي فهي قراءة شاذة والذى قرأ بهذه القراءة ابن مروان وكذا قرأهم ابن مروان نقلت عن سعيد بن جبير والحسن البصري وزيد بن علي (قوله وقد خرجت) أي هذه القراءة على وجهين كل منهما جائز غريبة وحينئذ فلا تكون لحن (قوله جلة) أي فهو هؤلاء مبتدأ وبنائي خبر وهن توكيد للضمير في الخبر وأظهر حال من الضمير المستتر في الخبر والجواب الثاني ان هن مبتدأ ولكم خبر وأظهر حال من ضمير الخبر أي لكم فهو على كل حال حال من ضمير الخبر (قوله أما الاول) أي أما النظر في التخرج الاول (قوله جامد غير مؤول الخ) فيه انه لا يستعمل هو مؤول بالمشق لانه في معنى ولوداتي وهو مشتق ويدل له النعت به في قولهم مررت بنساء بنات الفلان فبنات صفة ولا يجعل صفة الا اذا كان مؤولا بالمشق وما ذكرناه من الجواب والاستدلال عليه هو كلام الجيب بالجواب الاول الذي رد عليه المصنف وهو ان صفورا واذا كان ابن عصفور قال ذلك فالحجب للمصنف كيف يعترض عليه (قوله عند البصريين) أي وأما الكوفيون فانهم يقولون ان الجامد يتحمل الضمير (قوله وأما الثاني) أي وأما النظر في التخرج الثاني (قوله على عاملها الظرف) أي لانه عامل معنوي والفاعل المعنوي لا يتقدم الحال عليه عند الاكثر بل عند الاقل وتخرج القرآن على القول الضعيف لا يصح ولو كانت القراءة شاذة وانما يخرج القرآن على الاقوال المشهورة (قوله والثاني) أي من الامر من المشتريين فيما قبله (قوله كونه نكرة) أي كونه السابق على ضمير الفصل نكرة (قوله كان رجل) رجل اسما والقائم خبرها وهو ضمير فصل لا محل له (قوله أن تكون أمة) أمة اسما وأربي خبرها وهي ضمير فصل فقوله فقدروا أربي منصوبا أي لاجل أن يكون خبرا لكان والحق ان هي مبتدأ وأربي مرفوع خبر والجملة لكان (قوله كما تقدم في خبر او أقل) أي لان أفعال من لا يقترب باللام سواء كانت من ظاهرة كفي أقل أو مقدرة كفي خيرا (قوله وخالف في ذلك) أي في اشتراط اسميته وقال يجوز أن يكون فعلا مضارعا كيجوز أن يكون اسما (قوله لتشابههما) أي لان الفعل المضارع مشابه لاسم الفاعل (قوله انه هو يبدئ ويعيد) خبره القوم على أن هو توكيد لاسم ان وجهه يبدئ في محل رفع خبر ان وليس هو ضمير فصل وان هو مبتدأ وجهه يبدئ خبره والجملة خبر ان فعلى كل حال لم يجعلوا الضمير ضمير فصل (قوله أولئك هو ييور) أي فهو ضمير فصل ويور خبر أولئك عندهم والقوم يخرجونه على ما علمت في انه هو يبدئ ويعيد (قوله لافريقين كون امتناع أل) أي في المشابهة للمعرفة (قوله كافعيل من) أي الذي يقترب من كغيره من كذا أو أقل منه أي فان المانع من أل من (قوله كذلك) أي فالمانع من أل الاضافة (قوله وغللام زيد) فيه أن غللام معرفة وليس من أقسام المشبهة للمعرفة على أن المتبادر من قوله أولذاته كالفعل شامل للماضي والمضارع فلا خصوصية لغضره على المضارع فكلامه في حد ذاته شامل للماضي الذي يقول به السهيلي والمتبادر من كلامه أنه لم يقبل بالماضي لانه تابع للجرجاني وهو لم يقبل به (تنبيه) في بعض النسخ وتشميله بغللام زيد مردود لانه معرفة وقد يقال انه يلزم اجازة ذلك مع الماضي وهذه النسخة هي المعقول عليها لان قوله وهو قول السهيلي انما يترب على هذه النسخة لان الماضي على النسخة غير هالم يذكروا فيها حتى يعود عليها الضمير تأمل (قوله قد ثبتت هذه الافعال لغير الله) أي واتى بضمير الفصل لافادة قصرها على الله ونفيها عن غيره ردا على ذلك الجاهل (قوله انتهى) أي كلام السهيلي (قوله وقد يستدل الخ) قد يقال يحتمل أن قوله يبدئ معمول لحذف أي يورونه يبدئ فليس معطوفا على الحق بل هو عطف جل سلبا أنه عطف عليه فيعترف في التابع ما لا يغتفر في المتبوع

دون الثالث لان بعض الجاهل قد ثبتت هذه الافعال لغير الله كقول غر وذا أنا احبي وأميت وأما الثالث فلم يدعه أحد من الناس انتهى وقد يستدل لقول الجرجاني بقوله تعالى ويرى الذين أنزلوا اليك من ربك

هو الحق ويهدى فمطابق يهدى على الحق الواقع خبرا بعد الفصل انتهى \* ويشترط له في نفسه أمران أحدهما أن يكون بصيغة المرفوع فيمتنع زيدا يا ه الفاضل وأنت يا ك العالم وأما انك يا ك الفاضل فحائر على البدل عند البصريين وعلى التوكيد عند الكوفيين والثاني أن يطابق ما قبله فلا يجوز كنت هو الفاضل فأما قول جرير بن الخطاطي وكأثر بالباطح من صديق ١٣٩ يراني لو أصبت هو المصائب وكان قياسه يراني أنماثل أن

ترني أنا أقل منك فقيل ليس هو فصلا وانما هو تو كبد للقاعل وقيل بل هو فصل فقيل لما كان عند صديقه بمنزلة نفسه حتى كان اذا أصيب كان صديقه هو قد أصيب فجعل ضمير الصديق بمنزلة ضميره لانه نفسه في المعنى وقيل هو على تقدير مضاف الى المباء اي يرى مصابي والمصاب حينئذ مصدر كقولهم خبر الله مصابك اي مصيبتك أي يرى مصابي هو المصاب العظيم ومثله في حذف الصفة الا أن جئت بالحق أي الواضح والا لكفر وا بفهوم الظرف فلا نقيم لهم يوم القيامة وزنا أي نافع الان اعمالهم توزن بدليل ومن خفت موازينه الآية وأجازوا سير بز يدسير بتقدير الصفة أي واحد والا لم يفد وزعم ابن الحاجب ان الانشاد لو أصيب باسناد الفعل الى ضمير الصديق وأن هو توكيده أو اضمير يرى قال اذا يقول عاقل يراني مصابا اذا أصابني مصيبة اه وعلى ما قدمناه من تقدير الصفة لا يتجه الاعتراض ويرى يراه أي يرى نفسه وزاه بالخطاب ولا اشكال حينئذ

ولذا أشار المصنف لضعف هذا الاستدلال بقوله وقد الخ (قوله هو الحق) هذا هو المفعول الثاني والاول هو قوله الذي أنزل وقوله هو الحق الضمير للفصل (قوله انتهى) هكذا وقع في نسخة ولكن لا معنى لها لان هذا الاستدلال من كلام المصنف تأمل (قوله فيمتنع الخ) أي لانه في هذه الامثلة بصيغة المنصوب وانما التزم أن يكون بصيغة المرفوع لان الاصل فيه أن يكون بعد المبتدا فتكون صيغة منصوبة مرفوعة للتناسب ثم استعمل كذلك بعد دخول الناسخ ليكون حاله على وتيرة واحدة (قوله على البدل) أي لاعلى أنه ضمير فصل اذا يصح أصلا لانه بالتطابق لا يكون الا بصيغة المرفوع (قوله أن يطابق ما قبله) أي في التسكيم والخطاب والغيبة وفي التذكير والتأنيث وفي التثنية والجمع والافراد (قوله كنت هو الفاضل) أي لعدم مطابقة ضمير الفصل لما قبله في الخطاب (قوله جرير بن الخطاطي) بطح الفاء هو الشاعر المعلوم المعادل للفرزدق قال الدماميني الذي رأيت في أكثر النسخ اثبات ألف ابن وحينئذ ذنبون جرير بناء على القول الضعيف المشترك في العلم المضاف اليه ابن أن يكون علم أبيه لا علم حده كما هو هنا لان جرير ابن عطية بن حذيفة الخطاطي فهو لقب لجده وحينئذ ذنبون العلم الاول ولا تحذف ألفه والمشهور أن المдар على وقوعه بين علمين وان لم يكن الثاني اسم أبيه اه تقرير دزدير (قوله وكأثر الخ) على وزن فاعل وبعده

اذ اسعر الخليفة نار حرب \* رأى الخجاج أنفها شهابا

(قوله فقيل) أي في توجيه عدم مطابقة ما قبله (قوله فقيل لما كان) أي جرير وقوله بمنزلة نفسه أي نفس الصديق وقوله حتى كان اذا أصيب أي جرير وقوله فجعل أي جرير وقوله لانه نفسه في المعنى أي بحسب المعنى المقصود لانه في الواقع كذا (قوله أي يرى مصابي) أي يرى الصديق مصابي ففاعل يرى يعود على الصديق ومصابي هو المفعول وهو اسم ظاهر فهو من قبيل الغيبة فصح كون الضمير ضمير فصل لمطابقته لما قبله في الغيبة فان قلت ان الجمل لا فائدة فيه اذا المعنى يرى الصديق مصيبتك هي المصيبة ولا فائدة لذلك فأجاب المصنف بان الكلام على حذف الصفة أي يرى مصيبتك هي المصيبة العظيمة (قوله مصدر) أي ممي أي وليس اسم مفعول لانه ينجل المعنى يرى الشخص المصاب المضاف الى هو الشخص المصاب ولا معنى له (قوله والا) أي والا يكن المعنى هكذا (قوله بفهوم الظرف) أي بسبب مفهوم الظرف أي الا أن لان مفهوما انك قبل الا أن لم تأت بالحق ولا شك أن هذا كفر بموسى وحاصل الجواب أن الكلام على حذف الصفة أي الحق الواضح (قوله والالم يفد) اذا فائدة لقولك سير بز يدسير (قوله اذا يقول عاقل الخ) علة لم حذف أي ولا يصح اسناد الضمير المتكلم اذا يقول الخ وحاصله أنه لو كان ذلك الفعل مسندا للضمير المتكلم والمصاب انهم مفعول كان المعنى اذا أصبت أي أصابني مصيبة يراني الصديق مصابا وهذا لا يقول عاقل لعدم الفائدة فيه فضلا عن هذا الشاعر البليغ واذا قدر مضاف قبل المباء لزم اتحاد المبتدأ والخبر ولا فائدة فيه فتعين أن الفعل مسند للضمير الصديق أي انه اذا أصيب بمصيبة يرى انني المصاب بها لانني نفسي في المعنى (قوله اذا يقول عاقل الخ) رد بأن الذي في البيت المصاب خبر معروف بأل فيفيد الحصر أي يراني الصديق عند اصابتك محصورا في الاصابة فالمصيبة المتعلقة بعيري كالعدم وهذا معنى صحيح (قوله لا يتجه الاعتراض) أي اعتراض ابن الحاجب من أن هذا التركيب لا فائدة فيه لانه معلوم وحاصل جوابه انا نقدر الصفة فالمعنى يرى مصابي مصابا عظيمها (قوله بان ما بعده خبر) أي ان ضمير الفصل هو الدافع ابتداء توهم أن ما بعده تابع وأن الخبر سيأتي فاذا

ولا تقدير والمصاب حينئذ مفعول لامصدر ولم يطالع على هاتين الروايتين بعضهم فقال ولو أنه قال يراه لكان حسنا أي يرى الصديق نفسه مصابا اذا أصبت \* (المسئلة الثانية) في فائدته وهي ثلاثة أمور \* أحدها الغلط وهو الاعلام من أول الامر بان ما بعده خبر لا تابع ولهذا سمي

لانه فصل بين الخبر والتابع وجماد الا انه يعتمد ١٤٠ عليه معنى الكلام واكثر الخويين يقتصر على ذكر هذه الفائدة وذكر التابع أولى

من ذكر أكثرهم الصفة  
لوقوع الفصل في نحو كنت  
أنت الرقيب عليهم والضمائر  
لا توصف \* والثاني معنوي  
وهو التوكيد بد كره جماعة  
و بنوا عليه أنه لا يجامع  
التوكيد فلا يقال زيد نفسه  
هو الفاضل وعلى ذلك سماه  
بعض الكوفيين دعامة لانه  
يدعم به الكلام أى يقوى  
ويؤكده والثالث معنوي  
أيضا وهو الاختصاص وكثير  
من البيانين يقتصر عليه  
وذكر الزنخشري الثلاثة في  
تفسيره وأمثلك هم المفلحون  
فقال فائدته الدلالة على  
أن الوارد بعده خبر لصفة  
والتوكيد وإيجاب أن فائدة  
المستند ثابتة للمستند اليه  
دون غيره \* (المسئلة الثالثة  
في محله) \* زعم البصريون  
أنه لا يحمل له ثم قال أكثرهم  
أنه حرف فلا إشكال وقال  
الخليل اسم ونظيره على هذا  
القول أسماء الأفعال فيمن  
يراه غير معموله لشيء وأل  
الموصولة وقال الكوفيون له  
محمل ثم قال الكسائي محله  
بحسب ما بعده وقال الفراء  
بحسب ما قبله فمحله بين  
المبتدأ والخبر ورفع وبين  
معمولى ظن نصب وبين  
معمولى كأن رفع عند الفراء  
ونصب عند الكسائي وبين  
معمولى ان بالعكس

دخل ضمير الفصل رفع ذلك التوهم لانه لا يكون قبله الامتداد ولا يكون بعده الا الخبر (قوله لانه فصل) أى  
مميز بينهما (قوله وجمادا) أى ويسمى أيضا جمادا (قوله لانه يعتمد عليه) أى يعتمد عليه من قول  
الامر من حيث افادته أن ما بعده مستند لما قبله ونحو به عنه فجماد التسميتين وما كسما واحد ولكن الاولى  
تسميته بالفصل لان الفصل معناه المطابق التميز وأما العمداد فمعناه المطابق ما يعتمد عليه وافادته لما قبله  
باللزم (قوله على ذكر هذه الفائدة) وهى الاعلام المذكور (قوله كنت أنت الرقيب عليهم) أى  
فالضمير رافع لتوهم أن الرقيب صفة لان الضمائر لا توصف وظاهره أنه يحتمل أن الكلام بدونه يحتمل أن  
يكون بدلا أو توكيدا مع أنه لا يتوهم لان التوكيد انما يكون بالفاظ ليس هذامنها ولا نسقاوه وظاهر ولا  
بدلا لانه لا يدل الظاهر من الضمير الا اذا كان مفيدا للاحاطة والشمول والرقيب ليس كذلك ولا بيان لانه  
مشتق والبيان لا يكون الاجامدا فقوله وذكر التابع أولى لهذه العلة لا يسلم فتأمل (قوله وهو التوكيد)  
أى توكيد النسبة أى تقويتهما وليس المراد التوكيد الخوى لانه ليس توكيد الفظا ولا معنوي ياربم هذا يدفع  
قول ابن الحاجب لا يظهر كونه للتوكيد لانه ليس توكيد معنوي ياولا ونحو ياوله وفهم أن المراد التوكيد الخوى  
(قوله وبنوا عليه) أى على افادته التوكيد وقوله انه لا يجامع التوكيد أى اللفظي لا يجتمع مؤكدا  
وهو تحصيل الحاصل (قوله وبنوا عليه الخ) لا نسلم ذلك البناء وذلك لان التوكيد المستفاد من ضمير الفصل  
توكيد للنسبة والثاني توكيد للمستند اليه وهو زيد فليس المؤكد بالامر من شيئا واحدا سلمنا أنهما واردان  
على شيء واحد فنقول ما المانع من توكيد الشيء الواحد كدين قال تعالى فسجد الملائكة كلهم أجمعون  
(قوله وعلى ذلك) أى ولاجل هذه الفائدة (قوله الاختصاص) أى قصر الحكم على المذكور ونفيه  
جماعه (قوله يقتصر عليه) أى على هذا الامر في فائدته (قوله وإيجاب أن فائدة المستند ثابتة الخ) قد  
بحث في هذه الفائدة الثالثة السعد وقال لا نسلم هذه الفائدة الا لو كان نحو قولك زيد هو أفضل من عمر ومما  
الخبر فيه نكرة فيفيد الحصر مع انه لا يفيد وأما ما ذكره من الآية فقد يقال ان الحصر جاء من تعريف الطرفين  
لان الجمله المعرفة الطرفين تفيد الحصر اه تقرير دردير (قوله انه حرف) أى وتسميته بضمير مجازا نظرا  
لصورة ومن اجل كون صورته صورة الضمير فنى وأفرود جمع (قوله وقال الخليل) هو بصرى وقوله  
ونظيره الخ جواب عن سؤال وارد عليه وحاصله ان كل اسم لا بد له من محمل فكيف نقول انه اسم ولا محمل له من  
الاعراب فأجاب المصنف عنه بأن الكمية ليست مسئلة بل بعضها لا محمل له كاسماء الأفعال وأل الموصولة  
واعترضه الدماميني بأن هذا الجواب انما زاد الاشكال ولم يدفعه لانه يقال أيضا كيف تكون أسماء  
الأفعال أسماء ولا محمل لها وكذا يقال في أل وأجاب الشمني بأن المصنف ليس مراده الجواب بل التظهير وحاصله  
ان الخليل يقول بالإسمية ولا محمل لها ولا يستبعد كلامه لان ذلك نظيرا كاسماء الأفعال ولكن هذا جواب  
لا يرد شيئا تأمل (قوله فيمن يراها الخ) أى وبعضهم يجعلها مبتدآت أغنى مرفوعها عن الخبر وبعضهم  
جعلها مفعولات مطابقة (قوله وأل الموصولة) أى بناء على انها اسم والاولى حذفه لان اعرابها على هذا القول  
نقل ما بعدها لكونها على صورة الحرف فينبذها محمل تأمل اه تقرير دردير (قوله بحسب ما بعده)  
اعترض بانه يقتضى أن يكون تابعا لما بعده ولم يعهد في التوابع أن تكون تابعة لما بعده بل لما قبلها تأمل  
(قوله بحسب ما قبله) أى لان ضمير الرفع يؤكده الضمير الذى قبله المرفوع والمنصوب والمجرور تقول صن  
نفسك أنت ومررت بك أنت فهو مؤكده لما قبله لان ضمير الفصل عنده ضمير رفع ولا غرابة في توكيد ضمير  
الرفع للضمير المجرور والمنصوب لكن يزد على هذا شئ وهو انه اذا تقدمه اسم ظاهرا لا يصح أن يكون مؤكدا له  
لان الضمير لا يؤكده الظاهر عند الجمهور ومنهم الفراء (قوله فمحله بين المبتدأ والخبر رفع) أى بانفاس  
الكسائي والفراء وقوله وبين معمولى ظن نصب أى بانفاسها (قوله وبين معمولى كأن رفع) أى بحسب



\*(المسئلة الرابعة فيما يحتمل من الواجهة)\* يحتمل في نحو كنت أنت الرقيب عليهم ونحو ان كان الغالبين الفصلية والتوكيد دون الابتداء لان تصاب ما بعده وفي نحو وانما نحن الصافون ونحو زيد هو العالم وان عرا هو الفاضل الفصلية والابتداء دون التوكيد لدخول اللام في الاولى وليكون ما قبله ظاهر في الثانية والثالثة ولا يوافق كذا الظاهر بالمضمرة لانه ضعيف والظاهر قوي وهم أبو البقاء فأجاز في ان شائلك هو الابتداء التوكيد وقد يرد أنه توكيد لضمير مستتر في شائلك لانفس شائلك ويحتمل الثلاثة في نحو أنت أنت الفاضل ونحو انك أنت علام الغيوب ومن اجاز ابدال الضمير من الظاهر اجاز في نحو ان زيد هو الفاضل البدلية وهم أبو البقاء فأجاز ١٤١ في تجدد عند الله هو خيرا كونه بدلا من الضمير المنصوب ومن مسائل

الكتاب قد حرجت بك في كنت انت انت الضمير ان مبتدا وخبر والجملة خبر كان ولو قدرت الاول فصلا او توكيدا لغلت انت اياك والضمير في قوله تعالى ان تكون أمة هي اربي من أمة مبتدأ لان ظهور ما قبله يمنع التوكيد وتذكيره يمنع الفصل وفي الحديث كل مولود يولد على الفطرة حتى

ما قبله وقوله وانصب عند الكسائي أي بحسب ما بعده (قوله فيما يحتمل من الواجهة) أي بالنظر له في حد ذاته بقطع النظر عن كونه ضمير فصل أو غير فصل والامتناع في وجهه (قوله لدخول اللام الخ) أي لان اللام تدخل على المبتدأ وتدخل على ضمير الفصل ولا تدخل على التوكيد (قوله التوكيد) أي فظاهر كلام أبي البقاء أن الضمير توكيد لشائلك ولا شائلك انه وهم لان الاسم الظاهر لا يوافق كذا الضمير (قوله وقد يرد الخ) جواب عنه (قوله مستتر في شائلك) أي لان شائلي اسم فاعل بمعنى مبغض واعتراض على المصنف بأنه اذا كان كلامه يحتمل وجهها صحيحا فلا معنى للاعتراض على أبي البقاء من اول الامر (قوله البدلية) أي وعلى كل حال فالنحو توكيد ممنوع والجائز أمور ثلاثة وهي الفصل والبدلية والمبتدأ ويمتنع التوكيد (قوله وهم أبو البقاء) أي لان ابدال الضمير من ضميره وافق له في الغيبة والحضور ولا يصح لان المبتدأ منه في نية الطرح والمقصود البطلان اذا توافقا فلا معنى لكون الاول غير مقصود ودون الثاني (قوله والالذان خبراً بواو) أي والجملة خبر كان

\*(روابط الجملة بما هي خبر عنه)\*

(قوله بما هي خبر عنه) أي بالمبتدأ حالا وفي الاصل (قوله وكل وعد الله الحسنى) أي فالتقدير وكل وعده الله الحسنى وحذف الضمير اذا كان المبتدأ فيه كلمة كل متنازع فيه في ابن مالك في التسهيل الاجماع على منع حذفه ونقل غيره أن مذهب البصريين المنع ونص ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر وسلك الادب ابن أبي الربيع فقال جاء في الشعر وفي قلب من الكلام كقراءة ابن عامر وحكى الصفا عن الكسائي والفراء اجازة ذلك اهدما ميني (قوله وهذا) أي الترجيح باعتبار ما يعطف على الجملة مما أغفلوه أي لانهم انما تسكاهوا على الترجيح باعتبار ما يعطف عليه الجملة (قوله ولم يذكر و امثل ذلك الخ) أي لم يقولوا بترجيح النصب على الرفع في نحو زيد ضربته واكرمت عمر التناسب (قوله ولا فرق) أي والحال أنه لا فرق بين المثال الاول والثاني في أن النصب في كل منهما يؤدى لعطف فعالية على فعلية (قوله وقول أبي النجم) عطف على قراءة ابن عامر وصدره \* قد اصحبت ام الخيار تدعى \* على ذنبا كاله الخ تسكاه مبتدأ وجملة لم اصنع خبره والرباط محذوف وهو الضمير الواقع مفعولا أي لم اصنعه (قوله لان ذنبا تذكره) أي غير محذوفة وهي لا يجوز توكيدها بانفاق بخلاف المحذوفة فأجازها السكوفون دون البصريين نحو صمت شهرا كله (قوله كان فاسدا) وذلك لان نصب كل يقتضى دخولها في حيز النفي فيتوجه النفي حينئذ للشمول خاصة ويقيد بطريق المفهوم بموت الفعل لبعض الافراد فيكون ابو النجم على هذا التقدير معترا ببعض الذنوب التي ادعتها ام الخيار عليه وليس لغرض ذلك (قوله في فصل كل) هذه النسخة هي الصواب وفي بعض النسخ في فصل لو وهي غير صواب لانه لم يبين شيئا من ذلك في الكلام على لو (قوله التوكيد او مبتدأ) أي وهما لا يصح التوكيد لما قاله ولا مفعولا فساد

يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه ان قدر في يكون ضمير لكل فأبواه مبتدأ وقوله هما امام مبتدأ ثان وخبره اللذان والجملة خبر أبواه واما فصل واما ابدال من أبواه اذا جوزنا ابدال الضمير من الظاهر والالذان خبر أبواه وان قدر يكون خالبا من الضمير فأبواه اسم يكون وهما مبتدأ أو فصل أو بدل وعلى الاول فالالذان بالالف وعلى الاخير ين هو بالياء \*(روابط الجملة بما هي خبر عنه)\* وهي عشرة أحدها الضمير وهو الاصل ولهذا

يربط به مذكورا كزيد ضربته ومحذوف امر فوعا نحو ان هذان لاسحران اذا قدر لهم ما سحران ومنصوبا كقراءة ابن عامر في سورة الحديد وكل وعد الله الحسنى ولم يقرأ بذلك في سورة النساء بل قرأ بنصب كل كالجماعة لان قبله جملة فعلية وهي فضل الله المجاهدين فسأوى بين الجماعتين في الفعلية بل بين الجمل لان بعده فضل الله المجاهدين وهذا مما أغفلوه أعني الترجيح باعتبار ما يعطف على الجملة فانهم ذكر واربحان النصب على الرفع في باب الاشتغال في نحو قدام زيد وعمر أكرمته للتناسب ولم يذكر و امثل ذلك في نحو زيد ضربته واكرمت عمر ولا فرق بينهما وقول أبي النجم كله لم اصنع ولو نصب كل على التوكيد لم يصح لان ذنبا تذكره أو على المفعولية كان فاسدا معنى لما بيناه في فصل كل وضعه فاصنعة لان حتى كل المتصلة بالضمير ان لا تستعمل الا توكيدا او مبتدأ

نحو ان الامر كما لله قرئ  
بالنصب والرفع وقرأ جماعة  
أفحكم الجاهلية يبغون  
بالرفع وبجروا نحو السمن  
منوان بدرهم أى منه وقول  
امرأة زوجي المس مس  
أرنب والريح رنج زرب اذا  
لم نقبل ان آل نائبة عن  
الضمير وقوله تعالى ولمن صبر  
وغفران ذلك ان عزم الامور  
أى ان ذلك منه لا بد من هذا  
التقدير سواء أقدرنا اللام  
للاستدعاء ومن موصولة أو  
شرطية أو قدرنا اللام موطئة  
ومن شرطية أماعلى الاول  
فلان الجملة خبر وأما الثانى  
فلانه لا بد في جواب اسم  
الشرط المرتفع بالاستدعاء من  
أن يشتمل على ضميره  
سواء قلنا انه الخبر أو ان  
الخبر فعل الشرط وهو  
الصحيح وأما على الثالث  
فلان اجواب القسم في اللفظ  
وجواب الشرط في المعنى  
وقول أبى البقاء والحو في ان  
الجملة جواب الشرط مردود  
لانها اسمية وقولها انها على  
اضمار الغاء مردود  
لاختصاص ذلك بالشعر  
ويجب على قولهما أن تكون  
اللام للاستدعاء لا للتوطئة  
\* (تنبيه) \* قد يوجد الضمير  
في اللفظ ولا يحصل الربط  
وذلك في ثلاث مسائل  
\* احدها ان يكون معطوفا  
بغير الواو نحو زيد قام عرو  
فهو أو ثم هو \* والثانية أن  
يعاد العامل بنحو زيد قام

المعنى كما قال واضعها صناعة تقع بين الرفع على انه مبتدأ اه تقرير دردير (قوله كاه) تو كيدان قرئ بالنصب  
ومبتدأ على قرأته بالرفع (قوله أفحكم) مبتدأ أو يبغون خبر (قوله وبجروا) عطف على قوله سابقا مرفوعا  
ومنصوبا (قوله أى منه) أى منوان كائنان منه بدرهم فالسمن مبتدأ أول ومنوان مبتدأ ثان وبدرهم خبر  
الثانى والجملة خبر الاول والرباط محذوف وهو الضمير المحرور والكائن في الصفة المحذوفة المسوغة للاستدعاء  
بالنسبة وهو المبتدأ الثانى (قوله وقول امرأة) بالجر عطفا على السمن وهذه المرأة إحدى النساء اللاتي  
اجتمعن وتعاقدن على ان يصفن أزواجهن بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم وهن إحدى عشرة امرأة  
ويعرف هذا الحديث بحديث ام زرع والارنب واحد الارانب دابة معروفة وهذا اللفظ قليل يطلق على  
الذكر والانثى وقيل انما يطلق على الانثى ويقال لذكرها خرز بمجسات على وزن صردو الزرب بزاى فراء  
فتون فباء موحدة ثبت طيب الرائحة وقيل شجر طيب الرائحة تريد أن زوجها كالارنب في نعومة الجسد  
واينته وكالزرب في طيب الرائحة (قوله زوجي) مبتدأ أول والمس مبتدأ ثان وقوله مس أرنب خبر المبتدأ الثانى  
والجملة خبر الاول والرباط محذوف أى المس منه مس ارنب وكذا يقال في زوجي الريح رنج زرب (قوله نائبة  
عن الضمير) أى والافهى الرباط (قوله ولمن صبر) اللام لام الابتداء ومن موصولة مبتدأ وجملة ان ذلك لمن  
عزم الامور خبر والرباط محذوف أى أن ذلك منه (قوله أى ان ذلك منه) هذا بناء على ان الاشارة للضمير  
المأخوذ من صبر والغفران ويحتمل أن الاشارة لمن والاصل من ذوى عزم الامور وعلى هذا فالرباط الاشارة  
لا الضمير (قوله ومن موصولة) حاصله أن اللام في قوله ولمن صبر ان جعلت للاستدعاء فمن امام موصولة أو شرطية  
وان جعلت موطئة للقسم فمن شرطية لا غير (قوله فلان الجملة) أى جملة ان ذلك لمن عزم الامور وقوله خبر  
أى عن المبتدأ وهو من الموصولة في من صبر والجملة الواقعة خبرا لا بد لها من رباط (قوله وأما الثانى) أى وهو  
كون اللام للاستدعاء ومن شرطية وفيه أنه اذا كان كذلك فالجملة التى يقدر فيها الضمير وهى قوله ان ذلك لمن  
عزم الامور وهى الجواب وهى اسمية فكيف تكون جوابا للشرط مع عدم اقترانها بالفاء والمصنف قد قال  
بأن هذا الكلام وقول أبى البقاء والحو في ان الجملة جواب الشرط مردود لانها اسمية وقولها انها على اضمار  
الغاء مردود لاختصاص ذلك بالشعر فها هذا الذى فعله المصنف وجوابه انه لم يجزم بان من شرطية كما جزم  
أبو البقاء والحو في وانما قال ان قدر كونها شرطية فلا بد من تقدير الضمير في الجواب ثم أبطل الجوابية بعدم  
الاقتران بالفاء ويلزم من ذلك ابطال كونها شرطية مع جعل اللام للاستدعاء فتأمل اه دمايى (قوله وأما  
على الثالث) أى وهو أن اللام موطئة ومن شرطية وقوله فلانها أى جملة ان ذلك لمن عزم الامور وقوله  
وجواب الشرط في المعنى أى وجملة الجواب يجب اشتغالها على ضمير الشرط الواقع بمبتدأ (قوله لانها اسمية)  
أى والجملة الاسمية اذا وقعت جوابا وباجب اقترانها بالفاء (قوله وقولها) أى جوابا عن عدم اقترانها بالفاء  
(قوله لا للتوطئة) أى لان القاعدة أنه اذا اجتمع قسم وشرط حذفت جواب المتأخر منهما وهو هنا الشرط  
وهما قد حكوا على أن الجملة جواب الشرط فتعين أن تكون اللام للاستدعاء (قوله ولا يحصل الربط) أى وحينئذ  
يكون الكلام فاسدا (قوله أن يكون) أى الضمير معطوفا على شئ في الخبر (قوله بغير الواو) أى وأما اذا  
كان العطف بالواو ونحو زيد قام عرو وهو جازم المسئلة وذلك لان الواو يطلق الجمع فلا سمان معها أو  
الاسماء بمنزلة اسم مثنى أو مجموع فيه ضمير المبتدأ اه دمايى (قوله فهو) أى فزيد أى فقام زيد أو ثم قام  
زيد (قوله ان يعاد العامل) أى مع العطف بالواو فان لم يعد حصل الربط وانما اشترط عدم إعادة العامل عند  
العطف بالواو لانها ليست للجمع في الجمل بل في المفردات فليست للواو خصوصية في عطف الجمل والخصوصية  
للفاء لانها تنزل الجملتين بالسميية بمنزلة جملة واحدة ولذا منعوا الزيدان يقوم ويقعد وأجازوا قائم وقاعد وأما  
قول بعض المربين في هذا من شيعته وهذا من عدوه ان الجملتين صفة ثانية لرجلين فردود (قلت) وينبغي أن

عرو و قام هو \* والثالثة أن يكون بدل نحو حسن الجارية الجارية أعجبتني هو فهو بدل اشتغال من الضمير المستتر العائد على الجارية وهو في التقدير كانه من جملة أخرى وقياس قول من جعل العامل في البدل نفس العامل ١٤٣ في المبدل منه أن تصح المسئلة ونحو ذلك مسئلة

الاشتغال فيجوز النصب والرفع في نحو زيد ضربت عمرا وأباه ويمتنع الرفع والنصب مع الفاعل ومع التصريح بالعامل وإذا أبدلت أخاه ونحوه من غير لم يجوز أعلى ما مر من الاختلاف في عامل البدل فان قدرته بيانا جاز باتفاق ويجوز بالاتفاق زيد ضربت رجلا يصح رفعه زيد أو نصبه لان الصفة والموصوف كالشيء الواحد \* الثاني الاشارة نحو والذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها أولئك أصحاب النار والذين آمنوا وعملوا الصالحات لا نسكف نفوسا لوسعها أولئك أصحاب الجنة ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولا ويحتمله ولباس التقوى ذلك خير وخص ابن الحاج المسئلة بكون المبتدأ موصولا أو موصوفا والاشارة اشارة البعيد فيمتنع نحو زيد قام هذا لما نين وز يد قام ذلك لما نين والجهة عليه في الآية الثالثة ولاجهة في الرابعة لاحتمال كون ذلك فيها بدلا او بيانا وجوز الفارسي كونه صفة وتبعه جماعة منهم ابو البقاء ورده الحوفي بان الصفة لا تكون اعرف من الموصوف

يكون هشام قائلا بصحة هذه المسئلة فقد حكى المصنف عنه بعد هذا أنه اجاز نحو زيد قامت هندوا كرمها ونحو زيد قام وقعت هندوانه بناء على أن الواو للجمع فالجملتان كالجملته اه دما ميني (قوله وهو في التقدير) أي لانه في التقدير الخ فهو لغة لعدم الربط (قوله كانه من جملة أخرى) أي لان البدل على نية تكرار العامل على الصحيح (قوله ونحو ذلك) أي ما ذكر من منع المسائل الثلاث في باب الخبر لعدم الربط الجملة الواقعة خبرا (قوله وأباه) أي لان الواو للجمع فلا سمان معها بمنزلة اسم فيه ضمير وحينئذ فان رفعت بجملة الخبر اخذت على ضمير المبتدأ وان نصبت كان الفعل المفسر لعامل الاسم السابق قد اشتغل بالعمل في سببي الاسم السابق (قوله مع الفاعل) أي لانهم ما ليس المطلق للجمع وقوله ومع التصريح أي وامتنع مع العطف بالواو ومع التصريح الخ لما علمت أن الواو لمطلق الجمع في المفردات لافي الجمل وحينئذ اذا رفعت فالجملة الواقعة خبرا خالية عن ضمير المبتدأ وان نصبت كانت الجملة المفسرة لعامل الاسم السابق ليست مشتملة على ضمير الاسم السابق (قوله من الاختلاف في عامل البدل) اما على قول من يقول العامل في البدل هو العامل في المبدل منه فيجوز (قوله فان قدرته بيانا جاز باتفاق) هذا الاتفاق انما يتم لو ثبت أن العامل في عطف البيان هو العامل في متبوعه اتفاقا وكيف يثبت هذا وقد مر حوا بالاختلاف في عامل التابع هل هو العامل في المتبوع أو ضميره من غير تفصيل أو يفضل بين البدل وغيره فاذا كان من النجاة من يقول ان العامل في التابع ليس هو العامل في المتبوع وانما هو عامل مقدر سواء كان التابع عطف بيان أو غيره لم يثبت القول بجواز هذه المسئلة على تقدير كون التابع فيها بيانا على سبيل الاتفاق اه دما ميني (قوله جازا باتفاق) لعل المراد اتفاق طائفة والافهناك من يقول عامل التابع مطابقة قدر وحينئذ فقياس قوله المنع (قوله كالشيء الواحد) وحينئذ فالجملة خبرية أو المفسرة مشتملة على ضمير المبتدأ أو على ضمير الاسم المشتغل عنه (قوله الثاني) أي من روابط الجملة (قوله أولئك أصحاب الجنة) مبتدأ وخبر والجملة خبر ثان عن قوله والذين آمنوا والباط الاشارة وقوله لا نسكف نفوسا خبر أول والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولا وخبره والجملة خبر ثان والباط الاشارة (قوله ويحتمله) أي ويحتمل أن يكون بيانا أو بدلا من لباس وخبر خبر لباس فان الخبر مفرد (قوله ويحتمله ولباس التقوى الخ) ظاهر تخصيصه الاحتمال بهذه الآية يقتضي أن الآيتين اللتين تلاهما أولا متعينان لما استشهد بهما عليه وليس كذلك بل احتمال مال البدل والبيان جار فيهما أيضا اه دما ميني (قوله ذلك خير) فذلك مبتدأ خبره خير والجملة خبر لباس (قوله وخص ابن الحاج) أي في شرحه لمقرب ابن مصفور (قوله المسئلة) أي مسئلة الربط بالاشارة للمبتدأ (قوله لما نين) هما كون المبتدأ ليس موصولا ولا موصوفا والاشارة ليست للبعيد (قوله لما نين) هو كون المبتدأ ليس موصولا ولا موصوفا (قوله في الآية الثالثة) أي وهي ان السمع والبصر والفؤاد فان المبتدأ فيها ليس موصولا ولا موصوفا وقد ربط خبره به بالاشارة (قوله ولاجهة) أي عليه (قوله كونه) أي ذلك صفة للمبتدأ وهو لباس (قوله لا تكون أعرف) لعله بالسمع أو أن التابع لا يكون اشرف والا فكونه المخصوصة أو موضحة أنسب بكونها أعرف (قوله وأكثر وقوع ذلك الخ) اعلم أن وقوع الظاهر موضع المضمرة في معرض التفخيم والتعظيم جائز قياسا وفي غيره يجوز عند سيبويه في الشعر بشرط أن يكون بلفظ الاول وعند الاخفش يجوز في الشعر وغيره وان لم يكن بلفظ الاول نحو زيد ما زيدوز يد قام أبو طاهر اذا كان أبو طاهر كنيته زيد كذلك في عباب اللباب اه دما ميني (قوله يسبق) في نسخة يشبه (قوله يسبق الموت شي) الجملة مفعول ثان وهي خبر بحسب الاصل والربط اعادة المبتدأ بالفظه (قوله نعص) من التنغيص وهو التكدير (قوله اعادته) أي المبتدأ (قوله كنيته) أي لزيد (قوله

\* والثالث اعادة المبتدأ بالفظه واكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتفخيم نحو الحاققة بالحاققة واصحاب اليمين باليمين وقال لأرى الموت يسبق الموت شي \* نعص الموت ذا الغنى والفقير \* والرابع اعادته بجمعه نحو زيد جاءني أبو عبد الله اذا كان أبو عبد الله كنيته

أجاز أبو الحسن مستنداً بنحو قوله تعالى والذين يسكنون بالكتاب وأقاموا الصلاة ألا تضيق أحرار المصلحين وأجيب بمنع كون الذين مبتدأ أول  
أجروا بالعطف على الذين يتقون وأن ١٤٤ سلم فالرابط العموم لأن المصلحين أعم من المذكورين أو ضمير محذوف أي منهم وقال الحوفي

الخبر محذوف أي أجورون  
والجملة دليله \* والخامس  
عموم يشمل المبتدأ المحذوف  
نعم الرجل وقوله  
\* فأما الصبر عنها فلا صبرا \*  
كذا قالوا يلزمهم أن يجيزوا  
زيدات الناس وعمر وكل  
الناس يعوتون وخالداً لرجل  
في الدار أم المثلث فقيل  
الرابط إعادة المبتدأ بجماعه بناء  
على قول أبي الحسن في صحة  
تلك المسئلة وعلى القول بأن  
أل في فاعله نعم وبس للعهد  
لألحس وأما البيت فالرابط  
فيه إعادة المبتدأ بالعطف وليس  
العموم فيه مراداً إذا المراد  
أنه لا صبر له عنها لأنه لا صبر له  
عن شيء \* والسادس أن  
يعطف بقاء السببية بجملة ذات  
ضمير على جملة خالية منه أو  
بالعكس نحو ألم تر أن الله أنزل  
من السماء ماء فتصبح الأرض  
خضرة وقوله  
وانسان عيني يحسر الماء تارة  
فيبدو وتارة يجم فيعرق  
كذا قالوا والبيت محتمل لأن  
يكون أصله يحسر الماء عنه  
أي ينكشف عنه وفي المسئلة  
تحقيق تقدم في موضعه  
\* والسابع العطف بالواو  
أجاز هشام وحده نحو  
زيد قامت هندوا كرمها  
ونحو زيد قام وقعت هند

أجاز أبو الحسن (قوله والذين يسكنون بالكتاب) الذين مبتدأ أو جملة ألا تضيق  
أحرار المصلحين خبر والرابط إعادة المبتدأ بجماعه لأن المصلحين هم الذين يسكنون بالكتاب (قوله وأجيب)  
أي من طرف المانعين الربط بإعادة المبتدأ بجماعه (قوله على الذين يتقون) أي من قوله تعالى والدار  
الآخرة خير للذين يتقون أفلا تعقلون (قوله ولئن سلم) أي أنه مبتدأ (قوله أو ضمير محذوف أي  
منهم) يفيد أن المصلحين أخص فبنافي ما ذكره أو لأم من عمومهم ويمكن الجمع بينهما وبين الأول بالعموم  
الوجهي وبعد هذا فإيرد على هذا الثاني أن الذين يسكنون بالكتاب وأقاموا الصلاة لا ينقسمون إلى  
مصلحين وغير مصلحين حتى يقال لا تضيق أحرار المصلحين منهم اللهم إلا أن تجعل من المحذوفة بياناً لا تبعيضاً  
(قوله والجملة) أي جملة ألا تضيق أحرار المصلحين (قوله دليل) أي دليل ذلك الخبر المحذوف (قوله عموم)  
أي في الجملة (قوله نحو زيد نعم الرجل) أي فالرجل أعم من زيد لأن أل في فاعله نعم للجنس (قوله نعم الرجل)  
أي فان اللام لما كانت للجنس وإن لم يكن على سبيل الاستغراق للقطع بأن المتكلم لم يقصد مدح جميع من  
في العالم والجنس مشتمل على كل أفراد كان الرجل مشتملاً على زيد وغيره فخرى اشتماله عليه مجرى الذكر  
اللفظي (قوله فلا صبرا) أي فلا صبر لي عن شيء وقوله فأما الصبر الخ \* صدره \* ألايت شعري هل إلى أم يحذر \*  
سبيل فأما الخ (قوله ويلزمهم أن يجيزوا زيدات الناس وعمر والح) أي واللازم باطل لفكك الكلام  
وعدم التثامه (قوله في صحة تلك المسئلة) أعني الربط بإعادة المبتدأ بجماعه وفيه أن أكثرهم على خلاف أبي  
الحسن وعلى أن أل في فاعله نعم للجنس (قوله أو بالعكس) متعلق بمحذوف والعطف من قبيل عطف الجمل  
أي أو يقع العطف ملتبساً بالعكس (قوله نحو ألم تر الخ) التمثيل وقع على طريق ألف والنشر الغير المرتب  
فلا آية مثال للصورة الثانية وهي عطف الجملة الخالية من الضمير على المشتملة عليه والبيت مثال للصورة الأولى  
بكل من شرطيه وهي عطف الجملة ذات الضمير على الخالية منه (قوله وانسان عيني الخ) انسان العين هو  
المثال الذي يرى في سوادها ويحسر بضم السين مضارع حسر بفتحها أي انكشف وقوله يجم بضم الجيم  
وكسرها أي يكثر ويفرق بفتح الراء مضارع غرق بكسرها (قوله يحسر الماء) أي ينكشف الماء وقوله يجم  
أي يكثر الماء وقوله يحسر الماء الخ الجملة خبر والرابط عطف الجملة المحتوية على خبر المبتدأ عليها بقاء السببية  
المصيرة للجملة كالمشئ الواحد (قوله محتمل الخ) لكن ما قالوا أظهر لأن الحذف خلاف الأصل ولا ضرورة  
تدعو إليه فبأن البيت كقوله الذي يطير الذباب فيغضب زيد (قوله وفي المسئلة تحقيق تقدم في موضعه)  
وهو الجملة السادسة من الجمل التي لها محل وحاصل ما قدمه من التحقيق أن الفاء نزلت الجملة من منزلة الجملة  
الواحدة ولهذا اكتفي فيهما بضمير واحد وحينئذ فالخبر مجموعهما كقبي جلتى الشرط والجزاء الواقعتين خبراً  
والحال لذلك المجموع وأما كل منهما فجزء الخبر فلا محل له ويجب على هذا أن يدعى أن الفاء في ذلك يهني في قوله  
تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة وفي نظائره من نحو الذي يطير الذباب فيغضب زيد  
قد أخذت بمعنى السببية وأخرجت عن العطف (قوله العطف بالواو) أي العطف على جملة فيها ضمير لخالية  
من ضمير أو بالعكس كما سبق في الفاء (قوله وأكرمها) الرابط هنا في الثانية وأما قوله ونحو زيد الخ الرابط في  
الجملة الأولى أعني قام والواو ضميرت الجملتين كشئ واحد (قوله بناء) أي هشام (قوله وانما الواو الخ) رد على هشام  
(قوله هذان قائم وقاعد) أي لأن الواو في المفردات تصيرهما بمنزلة المثني في المعنى وإن كان لا يمكن ذلك في اللفظ  
فلذا أصبح الاختيار وتصير الاسماء بمنزلة الجمع وأما في الجمل فلا تكون لطلق الجمع فلذا لم يصح الجمل (قوله  
زيد يقوم عمر والح) زيد مبتدأ أو جملة يقوم خبر والرابط الشرط أعني قوله ان قام الدالة على جوابه جملة الخبر

بناء على ان الواو للجمع فالجملة ان كجملة كسئلة الفاء وانما الواو للجمع في المفردات لاني الجمل بدليل جواز هذان قائم وفي  
وقاعد دون هذان يقوم ويقعد \* الثامن شرط يشتمل على ضمير مدلول على جواب بالخبر نحو زيد يقوم عمر وان قام \* التاسع ال الناقبة عن  
الضمير وهو قول السكونيين وطائفة من البصريين ومنه

\* وامان خاف مقام به ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هي الماوى الاصل مأواه وقال المانعون ان التقدير هي الماوى له \* العاشر كون الجملة نفس مبتدأ في المعنى نحو هجرى أبى بكر لاله الا الله ومن هذا اخبار رضه الشان والقصة نحو قل هو الله أحد ونحو فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا \* (تنبيه) \* الرابط في قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن ١٤٥ اما النون على ان الاصل وأزواج الذين واما كلمة هم مخفوضة محذوفة هي وما أضيف اليه على التدرج وتقديرهما الما قبل يتربصن أى أزواجهم يتربصن وهو قول الاخفش واما بعدهما يتربصن بعدهم وهو قول الفراء وقال الكسائي وتبعه ابن مالك الاصل يتربصن أزواجهم ثم جىء بالضمير مكان الأزواج لتقدم ذكرهن فامتنع ذكر الضمير لان النون لاتتصاف لكونها ضمير او حصل الربط بالضمير لتمام مقام الظاهر المضاف للضمير \* (الاشياء التي تحتاج الى رابط) \* وهي احد عشر \* احدها الجملة الخبر بها وقد مضت ومن ثم كان مردودا قول ابن

وفي الحقيقة الرابط انما هو الضمير لا الشرط واعلم أن هذا غير الرابط بالضهير السابق لان الرابط هناك بضمير في جملة الخبر وهناك في جملة شرطية خارجة عن الخبر لا أنهما شرط فيه (قوله من خاف) من مبتدأ أو جملة ان الجنة هي الماوى اما خبر على جعل من اسم موصول مبتدأ أو جواب الشرط بناء على ان من شرطية وعلى كل حال لابد من ضمير لما تقدم أن جواب الشرط لابد فيه من ضمير عائد على اسم الشرط اذا كان الشرط مرفوعا بالابتداء فأل ثابتة عن الضمير (قوله وقال المانعون) أى المانعون لكون آل تنوب عن الضمير وهم البصريون (قوله كون الخبر نفس المبتدأ في المعنى) عدها من الرباط لا ينافى ما يأتى في تنبيهه ما لا يحتاج لرباط لان المراد لا يحتاج لرباط رائد عن ذات الجملة وهذا لا ينافى أن هنالك رابطا في ذاتها (قوله هجرى) بكسر الهاء وتشديد الجيم وفتح الراء أى دأبه وعادته التي كان يستمر عليها في الهجرة لان شأن أبى بكر كان يقول في الهجرة لاله الا الله فالأب والعادة في ذلك الوقت هو لاله الا الله وفيه أن لاله الا الله المقصود منه اللفظ فهو مفرد لا جملة فالأخبار انما هو مفرد لا جملة وحينئذ فهذا خارج عما نحن فيه (قوله والذين) مبتدأ أو جملة يتوفون منكم صلة الموصول وقوله يتربصن خبر والرباط النون بناء على أن الاصل وأزواج الذين لان النون انما تعود على الأزواج لا على الذين ويحتمل أن الخبر محذوف والذين هو المبتدأ أى يذرون أزواجا أزواجهم يتربصن وحينئذ فيترتب خبر ذلك المحذوف والجملة خبر للذين والرباط هو الضمير وقيل ان يتربصن خبر الذين ولكن العائد محذوف أى يتربصن بعدهم فالضمير عائد على الذين وقيل ان يتربصن خبر عن الذين والرباط حصل بالضمير أعنى النون القائمة مقام الظاهر المضاف للضمير (قوله الاصل يتربصن أزواجهم) أى فجملة يتربصن أزواجهم خبر عن الذين (قوله ثم جىء بالضمير) وهو النون وقوله فامتنع ذكر الضمير أى الذى كان في أزواجهم ثم حذف وبقى ذلك الضمير (قوله مكان الأزواج) أى وحذف الأزواج وبقى للضمير المضاف اليه الأزواج (قوله لكونها ضمير) أى تحذف الضمير وقوله وحصل الربط بالضمير أعنى النون \* (الاشياء التي تحتاج الى رابط) \*

أى سواء كانت جلا أو لا (قوله ومن ثم) أى ومن أجل أن الجملة الخبر بها تحتاج الى رابط (قوله هو الخبر) انما كان مردودا لخلو تلك الجملة عن رابط يربطها بالمبتدأ فيتمتعين جعل هذه الجملة جواب الشرط وخبر المبتدأ محذوف (قوله فالحق وأقول) برفع الحقيين على أن الاول مبتدأ خبره محذوف أى فالحق قسمي وجملة لا مملآن جواب القسم والحق الثاني مبتدأ أو جملة قول خبر وجملة وأقول معترضة بين القسم وجوابه وقال ابن الطراوة الحق الاول مبتدأ خبره جملة لا مملآن والتقدير فالحق أن أملا \* (قوله خبر الحق الاول) انما كان مردودا لانه لا ضمير في تلك الجملة والجملة الخبرية لا بد لها من رابط (قوله وقوله ان التقدير الخ) فيه أنه يقول ان لا مملآن خبر وحينئذ فتقديره لا مملآن بالمفرد مسلم لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا فالاولى في الاعتراض عليه أن يقال انه لا يسلم أن لا مملآن خبر لانه لا رابط فيها وحينئذ فيتمتعين ان يكون لا مملآن جواب القسم وحينئذ لا يصح تقديره لا مملآن بأن أملا لان جواب القسم لابد ان يكون جملة لكن هذا الاعتراض الثاني نظرا للواقع والا فهو لا يسلم انه جواب القسم حتى يرد عليه تأمل (قوله ورب قتل عار) هذا خبر محذوف أى هو عار والجملة صفة لقتل (قوله وما شئ حيت بمسباح) صدره \* حيت جىء بهامة بعد نجد (قوله واتقوا) فعل امر مبني على حذف النون ويوما مفعول وقوله لا تجزى ولا تقبل ولا يؤخذ ولا هم

الضمير اما مذكور او نحو حتى تنزل علينا كتابا نقرؤه أو مقدر اما مرفوعا (١٩ - دسوقى نى) كقوله ان يقتلواك فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار أى هو عار أو منصوبا كقوله وما شئ حيت بمسباح أى حيت أو مجرورا نحو واتقوا وما لا تجزى نفيس عن نفس شيئا ولا يقبل منها شفاعة ولا يؤخذ منها عدل ولا هم ينصرون فانه على تقدير فيه اربع مرات

وقراءة الانفس فسبحان الله حينئذ تسون ١٤٦ وحينئذ تصبحون على تقدير فيه مرتين وهل حذف الجار والمجرور معاً أو حذف الجار وحده

فانتصب الضمير واتصل بالفعل كما قال

و يوم تشهدناه سابعاً وعامراً  
أي شهدناه فيه ثم حذف  
منصوباً وتولان الاول عن  
سيبويه والثاني عن أبي  
الحسن وفي أمالي ابن  
الشجري قال الكسائي  
لا يجوز ان يكون المحذوف  
الا الهاء أي ان الجار حذف  
أولاً ثم حذف الضمير وقال  
آخراً لا يكون المحذوف الا  
فيه وقال أكثر النحويين منهم  
سيبويه والخنس يجوز  
الامر ان والاقس عندي  
الاول انتهى وهو مخالف  
لما نقل غيره وزعم أبو حيان  
ان الاول أن لا يقدر في  
الآية الاولى ضمير بل  
يقدر ان الاصل يوماً وما لا  
يجزى بابدال يوم الثاني من  
الاول ثم حذف المضاف ولا  
يعلم ان مضافاً الى جملة حذف  
ثم ان ادعى ان الجملة باقية  
على محلها من الجر فشاؤ و  
انها أنيت عن المضاف فلا  
تكون الجملة مفعولاً في  
مثل هذا الموضع \* الثالث  
الجملة الموصول بها الاسماء  
ولا ير بطلانها غالباً الا الضمير اما  
مذكوراً ونحو الذين يؤمنون  
ونحو ومعلمته أيديهم وفيها  
ما تشتهى الانفس ونحو  
ياكل مما تأكلون منه  
وامامة در نحو أيهم أشد

ينصرون صفات اليوم (قوله وقراءة) بالجر عطف على واتقوا المجرور بإضافته لنحو (قوله على تقدير فيه)  
أي فالاصل تسون فيه وتصبحون فيه (قوله فانتصب الضمير) أي بالفعل بسبب حذف الخافض (قوله  
ويوم تشهدناه سابعاً وعامراً) تمامه \* فليلا سوى الطعن النهل نوافله \* (قوله شهدناه) أي حضرنا فيه  
حرب هاتين القبيلتين والنهل جمع نهل كجمل وجمال ونهل جمع ناهل كطلب وطالب والنهل من أسماء  
الاضداد يطلق على الريان وعلى العطشان والنوافل جمع نافلة وهي العطية المتطوع بها التي لا يجب فعلها  
ومنه نافلة الصلاة وقيل هنا للنفي أي ما أعطيت في ذلك اليوم سوى الطعن المذكور والنهل صفة للرمح ونحو  
مضاف محذوف هو بدل من الطعن أي فليلا سوى النوافل سوى الطعن طعن الرماح النهل الدم أي العطاش  
له لشدة الحيف على العدو أو الريانة منه لكثرة ما وقع من القتل بها (قوله أي شهدناه) أي حذف الجار  
وانتصب الضمير واتصل بالفعل (قوله ثم حذف) عطف على قوله واتصل وقوله منصوباً بحال من ضمير  
حذف (قوله الاول) أي وهو ان الحذف دفعي وقوله والثاني أي وهو ان الحذف تدريجي (قوله الا الهاء)  
أي وحدها أي انه اولا حذف الجار ثم حذف الضمير فالذي نسبناه لسبويه نسبة ابن الشجري للكسائي  
(قوله وقال آخر الخ) أي فإنا نسبناه لابن الحسن الاخفش نسبة ابن الشجري لرجل آخر وجعل سبويه  
والخنس ممن يجوز الامرين فقد عكس ابن الشجري في النقل (قوله الا فيه) أي الجار والمجرور معاً  
(قوله والاقس عندي) الضمير لابن الشجري لان هذا من كلامه وقوله انتهى أي كلام ابن الشجري  
(قوله وهو مخالف لما نقل غيره) أي وهو ما علمته سابقاً (قوله وزعم أبو حيان الخ) اعترض على المصنف  
بان ابا حيان قال وقد يجوز على مذهب الكوفيين ان لا تقدر ضميراً بل تجعل الجملة مضافة ليوم محذوف  
وحذف دلالة يوماً عليه ومراعاة مذهب الكوفيين الذي بنى عليه تجوز حذف المضاف وبقاء المضاف اليه  
على جره واذا علمت ذلك فابو حيان لم يقل ان الاولى الخ وإنما قال وقد يجوز على مذهب الكوفيين واما عند  
المصريين فهو ممتنع وحينئذ تعلم ان قول المصنف ثم ان ادعى الخ لا يتم هذا التردد اذا حيث ينه على المذهب  
الكوفي كان جارياً على النسق الاول اه تقرير دردير (قوله في الآية الاولى) أي وهي واتقوا يوماً  
الخ (قوله بابدال يوم الثاني من الاول) أي والبدل من المفعول مفعول والجملة مضاف اليه فلا تحتاج لرباط  
(قوله ولا يعلم الخ) هذا رد من المصنف على ابي حيان (قوله فشاؤ) أي لان حذف المضاف وبقاء المضاف  
اليه على جره شاؤ الا اذا كان المحذوف مما لا لا عطف عليه (قوله أو أنها أنيت الخ) أي وحينئذ فالجملة  
منصوبة بدل من يوماً والبدل على نية تكرار العامل فيحل المعنى واتقوا الانجز أي فقد وقعت الجملة مفعولاً  
في موضع ليس من المواضع التي تقع فيه الجملة مفعولاً لانها ليست محكية (قوله وفيها ما تشتهى الانفس)  
هذه الآية في سورة الزخرف وفيها قراءتان سبعتان فقرأ باثبات الهاء نافع وحفص وابن عامر كما أورده  
المصنف أولاً وقرأ الباقون بحذفها كذا كرهن وفي سورة فصلت واكرم فيها ما تشتهى أنفسكم بحذف الهاء  
باجماع القراء (قوله أقوى) حاصله أن شدة الارتباط تنفي عن وجود الضمير (قوله أقوى) أي أحسن  
وذلك لان الموصول مع صلته كالشيء الواحد بدليل أنه لا يوجد موصول بدون صلته فاستغنى بالربط اللفظي عن  
الانترام لذكر الضمير بخلاف الصفة مع الموصوف فانه وان كان كالجزم من الجملة الا أنه قد يفارق اذا قد يوجد  
موصوف بدون الصفة فليست الصفة من ضروريات الموصوف كما كانت الصلة من ضروريات الموصول ولولا زمة  
فلذا جعلت الصفة حالة وسطى بين الخبر والصلة وأما جملة الخبر فهي مستقلة بذاتها لا تعلق لها بالمبتدأ  
(قوله أقوى منه) أي أقوى من نفسه (قوله وقد ير بطلانها) أي من غير الغالب (قوله وهو قليل) بل قال  
أبو علي في التذكرة من الناس من لا يجيز هذا وقال بعضهم هذا لم يجز سيبويه في خبر المبتدأ فأحرى ان لا يجيزه

ونحو ومعلمت أيديهم وفيها ما تشتهى الانفس ونحو ويشرب مما تشربون والحذف من الصلة أقوى منه من الصلة ومن الصفة في أقوى منه من الخبر وقد ير بطلانها ظاهر بخلاف الضمير كقوله فيارب ليلى أنت في كل موطن \* وأنت الذي في رحمة الله أطمع وهو قليل قالوا

وتقديره وأنت الذي في رجليه وقد كان عنكم أن يقدروا في رجليك كقوله وأنت الذي أخافني ما وعدتني \* وكانهم كرهوا بناء قليل  
على قليل إذا غالب أنت الذي فعل وقولهم فعات قليل وأنت ١٤٧ الذي قام زيد فقليل غير مقيس وعلى هذا  
فقول الزخشي في قوله

تعالى الحمد لله الذي خلق  
السموات والأرض وجعل  
الظلمات والنور ثم الذين  
كفروا بهم يعدلون أنه  
يجوز كون العطف بـ على  
الجملة الفعلية ضعيف لانه  
يلزمه أن يكون من هذا  
القليل فيكون الاصل كقروا  
به لان المعطوف على الصلة  
صلة فلا بد من رابط وأما  
إذا قدر العطف على الحمد لله  
وما بعده فلا إشكال \* الرابع  
الواقعة حالاً ورابطها ما الواو  
والضمير نحو لا تقرؤا الصلاة  
وأتمسكوا بأولها فقط  
نحو لن أكلم الذئب ونحن  
عصبة ونحو جاء زيد والشهس  
طالعة أو الضمير فقط نحو  
ترى الذين كذبوا على الله  
وجوههم مسودة وزعم أبو  
الفتح في الصورة الثانية أنه  
لا بد من تقدير الضمير أي  
طالعة وقت مجيئه وزعم  
الزخشي في الثالثة أنها  
شاذة فادرة وليس كذلك  
لورودها في مواضع من  
النزول نحو طابوا بعضكم  
لبعض عدو فنبذوه وراء  
ظهورهم كأنهم لا يعلمون  
وأنه يحكم لامعقب حكمه  
وما أرسلنا قبلك من المرسلين  
أنهم ليأكلون الطعام  
ويوم القيامة ترى الذين

في الصلة وصرح المصنف في أوائل الجهة الثالثة من الباب الخامس بأن ذلك يختص بالشعر وليس في التسهيل  
ما يدل على قلته ولا على اختصاصه بالشعر فانه عرف الموصول بأنه ما انفقر أبداً إلى عائد أو خلفه وإلى جملة  
صريحة أو مؤولة غير طلبية ولا انشائية فأشار بقوله أو خلفه إلى ما أنشده المصنف ومنه في الذكر وقولهم أبو  
سعيد الذي روي عن الخدي أي عنه وقولهم الخالج الذي رأيت ابن يوسف بنصب ابن أي هو الذي رأيت  
(قوله وتقديره الخ) أي فالظاهر قد خلف ضمير الغيبة (قوله وقد كان يمكنهم الخ) أي بحيث يجعله ضمير  
مخاطب ويكون الظاهر قائماً مقام ضمير الخطاب وقوله كقوله الخ أي فإن الربط فيه بضمير الخطاب (قوله  
بناء) أي خلف (قوله قليل على قليل) وذلك أن الربط بضمير الخطاب قليل والربط بالاسم الظاهر أقل  
منه وأما الربط بضمير الغيبة فهو الكثير فلو قدر وفي رجليه لكان فيه نيابة الظاهر الذي هو قليل عن ضمير  
الخطاب الذي هو قليل بخلاف ما لو قدر ضمير غيبة لكان فيه بناء قليل على كثير (قوله إذا غالب الخ) حاصله  
أن المبتدأ إذا كان ضمير متكلم أو مخاطب وأخبر عنه بموصول جازر بط الصلة بضمير الغيبة نظر الموصول  
لانه اسم ظاهر من قبيل الغيبة وضمير المتكلم أو الخطاب نظر المبتدأ وكلا الوجهين مقيس إلا أن الأول  
أكثر من الثاني فإن كان المبتدأ ضمير خطاب أو اسم ظاهر وأخبر عنه بموصول ربطت صلته باسم ظاهر بدلا  
عن الضمير كان قليلا غير قياسي (قوله يجوز كون العطف بـ) أي ودخول المعطوف في سياق الحمد من  
حيث حمله على من عدل به غير مع انفراده بخاق ما ذكر (قوله على الجملة الفعلية) أي جملة الصلة (قوله  
ضعيف) خبر عن قول الزخشي (قوله ان يكون من هذا) أي القليل الغير المقيس (قوله فلا بد من  
رابط) أي فلا بد من ضمير رابط وليس هنا رابط موجود فتعين ان يكون الاسم الظاهر الذي هو الرب هو  
الرابط خلفا عن الضمير فقد خرج القراءة على القليل الغير المقيس وهذا لا يصح أصلاً (قوله وأما إذا قدر  
العطف على الحمد لله) أي وجعلت ثم للترتيب الاخباري أي الذي ذكرى (قوله ورابطها) أي والربط لها  
بصاحبها (قوله وأتمسكوا بأولها) أي والحال أنكم مسكوا بالربط الواو وأتمسكوا (قوله وأتمسكوا) ذكر  
عبد القاهر الجرجاني أن الفرق من جهة المعنى بين قولنا جاء القوم مسكوا وجاؤا وهم مسكوا أن معنى الأول  
جاؤا وهم كذلك والثاني جاؤا وهم كذلك باستئناف الإثبات (قوله ونحن عصبة) أي فالربط الواو إذا لا ضمير  
يعود على صاحب الحال وهو الذئب أو الهاء من أكلم أي مصاحباً لكوننا عصبة (قوله وجوههم) جملة  
حالية الربط فيها الضمير العائد على الذين الذي هو صاحب الحال (قوله انه لا بد من تقدير الضمير) أي لان  
الواو لا تسكن في الربط بل اما الواو والضمير أو الضمير فقط وهو غير قول الزخشي لانه يقول ان الربط  
بالضمير وحده نادر (قوله أي طالعة وقت مجيئه) أي ونحن عصبة وقت أكلم (قوله طابوا بعضكم  
لبعض عدو) أي فهذه جملة حالية والربط الكاف (قوله فنبذوه) صوابه نبذ فريق من الذين أو تروا  
الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون لان هذا هو التلاوة فقوله كأنهم لا يعلمون حال الربط من  
فريق باللهاء من كأنهم وأما آية فنبذوه فليس فيها كأنهم لا يعلمون بل هي فنبذوه وراء ظهورهم واشتروا  
به ثمنًا قليلاً فبئس ما يشتررون وقوله كأنهم لا يعلمون في هذه الآية تعريض بالزخشي فانه مفسر فكيف  
يتحقق عليه هذا الموضع (قوله لا معقب لحكمه) أي نافذاً حكمه (قوله وجوههم مسودة) حال والربط  
الهاء (قوله فقير بمنه بدرهم) أي حال كونه مسعراً كل فقير منه بدرهم (قوله نصف  
النهار) أي انتصف والماء غامرة الجملة حال من النهار ولا وافيها وهو ظاهر ولا ضمير يعود على صاحب  
الحال إذا الضمير الملقوط به عائد على الغائض فاحتج لتقدير الواو (قوله الماء غامرة) أي والماء غامرة

كذبوا على الله وجوههم مسودة وقد تحلو من هذا الموضع الضمير نحو مررت بالرفيقين بدرهم أو الواو كقوله يصف عائداً الطالب الواو انتصف  
النهار وهو غائض وصاحبه لا يدري ما حاله نصف النهار الماء غامرة \* ورفيقه بالغيب لا يدري

واعترض بأن الربط يحصل بالواو وبالضمير بحيث لا واو ولا ضمير بقدر أحدهما وكل من المثال والبيت  
يحتسمل الواو والضمير فيجتمعل وقفيز بدرهم ويحتسمل قفيز منه بدرهم وكذلك يحتسمل البيت والماء  
غامره ويحتسمل الماء غامره فيه فتحصيص المصنف المثال بحذف الضمير والبيت بحذف الواو تحتكم  
(قوله المشتغل عنه) أي بالعمل في ضميره أو بالعدل في سببيه أي المضاف لضميره فالاول نحو زيد  
ضربته أي ضربت زيدا ضربته والثاني زيد اضربت أخاه أي أهنت زيدا ضربت أخاه (قوله أو عمر أو أخاه)  
أي زيد اضربت عمرا أو أخاه لان الواو تجمع المفردات فكان الضمير واقع في الجملة المفسرة وقوله اذا قدرت  
الحزرا جمع لقوله أو عمر أو أخاه (قوله لم يصح نصب الاسم على الاشتغال) أي لعدم اشتغال الجملة المفسرة على  
ضمير الاسم المشتغل عنه وقوله ولا رفعه على الابتداء أي لعدم اشتغال الجملة الواقعة خبرا على رابط يربطها  
بالمبتدا (قوله لم يصح نصب الخ) أي بناء على القول الصحيح ان البدل على نية تكرار العامل وأما لو قيل ان  
العامل في البدل هو العامل في المبدل منه جاز أيضا (قوله وكذا وعطفت) أي وكذا يمنع الرفع والنصب  
لوعطفت الخ (قوله بغير الواو) أي كالفاء لانها لا تجمع المفردات بخلاف الواو نحو زيد اضربت عمرا فإخاه (قوله  
الذين مبتدا) أي الذين فيه مبتدا وهذا خبر قوله (قوله لفعل محذوف هو الخبر) أي والفاء في قوله فتعسا داخلة  
على الخبر المحذوف أي فاتعسهم الله وانما داخلة الفاء في خبر الموصول مع كون صلته ماضوية لكونه أشبه  
الشرط لكن هذا قليل والكثير فيما اذا كانت الصلة مضارعية وأما لو كانت الصلة جملة اسمية فلا يجوز قرن  
الخبر بالفاء فلا تقول الذين أبوههم قائم فأكرمتهم والباط في الآية الضمير في الفعل المحذوف (قوله ولا يكون  
الذين منصوباً بمحذوف الخ) أي فليس من باب الاشتغال (قوله زيد اضرباياه) فزيدا مفعول محذوف أي ضربا  
زيدا ضرب باياه والفرق بين الآية وبين هذا المثال أن ضربا بالمفسر في المثال اشتغل بضمير الاسم السابق بخلاف  
تعسا في الآية لان لهم ليس متعلقا بالمصدر فلا اشتغال (قوله خلافا لجماعة) هذا راجع للآية وللمثالين وهما  
زيدا جرحه وعمر الخ لانهم قالوا الآية من باب الاشتغال وكذلك يجوز زيد جرحه وعمر اسقيه على الاشتغال  
(قوله لان اللام) علة لعدم الجواز في الآية والمثالين ان قلت هلا عال بان الفاء في قوله فتعسا مانعة من عمل  
ما بعدها فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا قلت انما اقتصر على ذلك لعدم مخالفة الفاء فهي قاصرة على  
الآية فان قلت ان المانع فاء جواب الشرط لفاء الخبر قلت ان فاء الخبر منزلة فاء الشرط فهي مانعة وبهم هذا  
التقرير اندفع ما قاله الشارح ان ظاهره أن الفاء ليست مانعة والالذ كرها (قوله بمحذوف) أي غير العامل في  
المصدر تقديره في الآية ارادني لهم وتقديره في المثالين ارادني له وهو مستأنف جواب عما يقال من تريد  
بالتعس والجرح والسقي (قوله لا بالمصدر) أي فلم يشتغل المصدر بضمير الاسم السابق فلا يفسر عاملا فيه  
واعترض بان ابن مالك جعل اللام متعلقة بالمصدر واللام للثنين وحينئذ يصح النصب على الاشتغال في المثالين  
ولا يصح في الآية لمانع وهي الفاء (قوله لانهم لا لزمة ولا التقوية الخ) معارض بقول ابن الحاجب قد تحذف  
اللام نحو جرحه عازي أو سقيها زيدا (قوله لانها الخ) جواب عما يقال نسلم أنها ليست للتعدية لكنها للتقوية  
(قوله سل بني اسرائيل) سل يتعدى لمفعولين الاول بني اسرائيل وكلم اسم استفهام مبدأ بوجه آتيناهم  
خبرها والرباط الهاء من آتيناهم وهي مفعول أول لا تينا والثاني قوله آية ومن زائدة والمميز محذوف أي  
كم جماعة آتيناهم آية أي جماعة آتيناهم بوجه كم الخ مفعول ثان لسل معلق عنها بالاستفهام هذا على  
اعراب كم مبتدا واما مفعول المحذوف أي أي جماعة آتيناهم بوجه كم الخ مفعول ثان لسل معلق عنها بالاستفهام هذا على  
ثان لسل معلق عنها بالاستفهام (قوله سل الخ) تقدم أن الآية الاولى ليست من الاشتغال لان الفاء مانعة على  
ما تقدم وكذلك المصدر ليس مشتغلا على ضمير الاسم السابق وأما هذه الآية فتحتل الاشتغال والمبتدا (قوله  
مقدر بعده) أي لان الاستفهام له الصدر وآية مفعول ثان على كل حال (قوله لعدم الرجوع حينئذ الى كم)

الخامس المفسرة للعامل  
الاسم المشتغل عنه نحو زيد  
أضربته أو ضربت أخاه  
أو عمر أو أخاه أو عمرا اذا  
قدرت الانحيافا فان قدرته  
بدلا لم يصح نصب الاسم على  
الاشتغال ولا رفعه على  
الابتداء وكذا وعطفت بغير  
الواو وقوله تعالى والذين  
كفروا فتعسا لهم الذين  
مبتدا وتعسا صدر لفعل  
محذوف هو الخبر ولا يكون  
الذين منصوبا بمحذوف يفسره  
تعسا كما تقول زيدا ضربا  
ايه وكذا لا يجوز زيدا  
جرحه ولا عمر اسقيه  
خلافا لجماعة منهم الجرحان  
لان اللام متعلقة بمحذوف  
لا بالمصدر لانه لا يتعدى  
بالجرح وليست لام التقوية  
لانها لازمة ولا التقوية بغير  
لازمة وقوله تعالى سل بني  
اسرائيل كم آتيناهم من  
آية ان قدرت من زائدة فيكم  
مبتدا او مفعول لا تينا  
مقدر بعده وان قدرتها  
بيانا لكم كما هي ببيان لما في  
ما ننسخ من آية لم يحز واحد  
من الوجهين لعدم الرجوع  
حينئذ الى كم



وانما هي مفعول ثان مقدم مثل اعشر من درهم اعطيتك وجوز الزخشي في كم الخبرية والاستفهامية ولم يذكر الخوون ان كم الخبرية تتعلق  
العامل عن العمل وجوز بعضهم زيادته من كما ومننا وانما زاد بعد الاستفهام بهل خاصة وقد ١٤٩ يكون نحو يرون ذلك على قول من لا يشترط

كون الكلام غير موجب  
مطلقا وعلى قول من يشترطه

في غير باب التمييز ويرى

انها في رطل من زيت وخاتم

من حديد زائدة لامينة

الجنس (السادس والسابع)

بدلا البعض والاشتمال ولا

يزبطهما الا الضمير مفعولا

نحو ثم عموا وصموا كثير منهم

يسألونك عن الشهر الحرام

قتال فيه أو مقدرا نحو من

استطاع اي منهم ونحو قتل

اصحاب الاخدود النار اي

فيه وقبل ان خلف عن

الضمير اي ناره وقال الاعشى

لقد كان في حول نواع ثوبته

تقضى لبانات ويسأم سائم

اي ثوبته فيه فالهام عن ثوبته

مفعول مطلق وهي ضمير

الثواء لان الجملة مفعولة

والهام رابط الصفة والضمير

المقدر رابط للبدل وهو ثواء

بالبدل منه وهو حول وزعم

ابن سيده انه يجوز كون

الهام عن ثوبته للحول على

الاتساع في ضمير الظرف

يحذف كلمة في وليس بشئ

لخلو الصفة حينئذ من ضمير

الموصوف ولا شرط الرابط

في بدل البعض وجب في نحو

قولك مررت بثلاثين

وعسر والقطع بتقدير منهم

لانه لو أتبع لكان بدل بعض

اي لان كم واقعة على آية وضمير آتيناهم لبني اسرائيل (قوله وانما هي مفعول ثان) أي لا آتيناهم مفعول ثان مقدم  
أي والجملة مفعول ثان لاسل (قوله وجوز الزخشي الخ) أي ان ما سبق كله بناء على أن كم اسم استفهام  
وهذا مقابلة (قوله في كم) أي المذكورة في هذه الآية (قوله ولم يذكر الخوون أن كم الخبرية تتعلق الخ)  
اعتراض بانه سيأتي في الباب الخامس أن كم الخبرية تتعلق خلافا لاكثرهم فانظر مع ما هنا سلما أن كم الخبرية  
تعلق فلا نسلم أن سل هنا تعلق بل مفعوله الثاني محذوف أي سل بني اسرائيل عما آتيناهم من الآيات ثم  
استأنف لافادة أنهم كثيرة قوله كم آتيناهم ولا تجعل كم مفعولا ثانيا لسل لان لها المصدر (قوله أن كم  
الخبرية تعلق) أي وكم هنا علة تعلق عن مفعوله الثاني على كل من الاحتمالات الثلاثة (قوله وجوز بعض  
زيادته من) أشار به الى أن كلامه السابق مبني على قول ضعيف كما أشار به بقوله وانما زاد بعد الاستفهام  
بهل لا بكم (قوله أو على قول من يشترطه) أي كون الكلام الذي تراد فيه غير موجب وقوله في غير التمييز أي  
وأما في التمييز فلا يشترط كون الكلام غير موجب والاولى حذف هذا القيل لان من آية ليس تمييزا لكم بل  
مفعول ثان لا آتيناهم عند جعل من زائدة كما مر تأمل (قوله كثير منهم) بدل بعض لان الكثير بعض والرابط  
ضمير منهم (قوله قتال فيه) بدل من الشهر الحرام والرابط ضمير فيه (قوله من استطاع) بدل من الناس بدل  
بعض (قوله النار) بدل اشتمال من الاخدود (قوله خائف عن الضمير) أي نقوله الا الضمير أي أو خلفه (قوله  
ثواء) بالثلاثة أي لقد كان في اقامة حول أقمته تقضى الخ فثواء بدل اشتمال من حول وقوله ثوبته جملة فعلية مفعولة  
لقوله ثواء وفيها الرابط لها بالموصوف (قوله تقضى) اسم كان أي فراغ لبانات أي حاجات (قوله ويسأم)  
منصوب بان مضمير تجوزا وهي مع صلتها مؤولة بمصدر معطوف على المصدر المذکور رأى تقضى لبانات وسائمة  
سائم (قوله للحول) أي والاصل ثوبته فيه ثم حذف الجار فاصل الضمير بالفعل أي ثوبته وقوله للحول أي فحسب  
رابطه للبدل وليس الرابط مقدرا (قوله وليس بشئ) الاولى أن فيه تكافؤا لافهو صحيح لان الرابط التقديرى  
كاف اذا لفرق بينه وبين البدل والاسكان أيضا كلامه لا يصح لانه أيضا يقدر ضمير البدل وابن سيده يقدر  
للاصغر رابطا نعم ابن سيده يلزمه تكافؤ حذف الجار وخلق الصفة (قوله وليس بشئ) لخلق الصفة حينئذ من ضمير  
الموصوف ان أراد خلقه هامن الضمير لفظا وتقديره ممنوع وان أراد خلقه هالفظا ففسد ولا يضرب والحاصل  
أن في البيت موصوفا ومبدل منه بدل اشتمال وكل منهما يحتاج الى ضمير وليس في البيت الا ضمير واحد فان  
قدر رابطا للصفة احتج الى تقدير ضمير آخر بط البدل اي ثوبته فيه كفاعل المصنف وان قدر رابطا للبدل  
احتج الى ضمير آخر بط الصفة اي ثوبته اياه فالمتصل يعود للحول والمنفصل يعود للثواء غير ان تقدير المصنف  
اولى من هذا التقدير الذي رآه ابن سيده لسلامته من الاتساع الذي هو خلاف الاصل هذا ان قلنا ان الجار  
والجر ورحلنا معا وان قلنا على التدرج فالأوسع لازم على تقدير المصنف أيضا (قوله وجب القطع) محل ذلك  
اذالم تستوف أفراد الجمل اما ان ثوبته استيفاء أفراد بحذف معطوف أو استوفيت أفرادا بذكرها بعده  
فانه يجوز البدل ويكون بدل مفصل من مجمل ولا يحتاج الى رابط (قوله القطع) فاعل وجب (قوله بتقدير  
منهم) أي على انه خبر وقد يقال بصفة البدل ويقدر منهم رابطا والرابط كما يكون مذكورا يكون مقدرا (قوله  
لا يحتاج الى رابط) أي زائدة عن ذات الجملة (قوله الا الضمير) أي العائد على الموصوف بالصفة المشبهة (قوله  
وجهه) فاعل بحسن وقوله أو وجهها نصب على التشبيه بالمفعول به (قوله بالرفع) أما بالنصب أو بالجر نحو حسن  
الوجه أو الوجه فانه حينئذ لا يقتدر الى رابط لوجود الضمير في الصفة والحاصل ان الصفة ان وجدت فيها ضمير كفى

من غير ضمير \* (تنبيه) \* انما لم يحتج بدل الكل الى رابط لانه نفس المبدل منه في المعنى كما ان الجملة التي هي نفس المبتدأ لا تحتاج الى رابط لذلك  
(الثامن) معمول الصفة المشبهة ولا يربطها ايضا الا الضمير اما ملفوظا به نحو يزدهن وجهه أو جهامنه أو مقدرا نحو يزدهن وجهها اي  
منه واختلف في نحو يزدهن الوجه بالرفع فقيل التقدير منه

وقيل أل خاف عن الضمير وقال تعالى وان للمتقين لحسن ما س جنت عدن مفتحة لهم الابواب جنت بدل او بيان والثاني يمنعه البصريون لانه لا يجوز عندهم ان يقع عطف البيان ١٥٠ في النكرات وقول الزمخشري انه معرفة لان عدنا علم على الاقامة بدليل جنت عدن التي وعد الرحمن

عباده لو صح تعيينت البدلية بالاتفاق اذ لا تبين المعرفة النكرة ولكن قوله ممنوع وانما عدن مصدر عدن فهو نكرة والسبب في الآية بدل لانعت ومفتحة حال من جنت لاختصاصها بالاضافة اوصفة لها لصفة الحسن لانه مذكر ولان البدل لا يتقدم على النعت والابواب مفعول مالم يسم فاعله او بدل من ضمير مستتر والاول اولي لضعف مثل مررت بامرأة حسنة الوجه وعابهم فلا بد من تقدير ان الاصل الابواب منها وابوابها وبات آل عن الضمير وهذا البدل بدل بعض لاشتغال خلافا للزمخشري (التاسع) جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء ولا ير بطله ايضا الا الضمير امامه كور انكوفن يكفر بعد منكم فاني اعذبه او مقدرا او منوباعنه نحو فن فرض فيهن الحج فلارفت ولا فسوق ولا جدال في الحج اى منه او الاصل في حجه واما قوله تعالى بلى من اوفى بعهده واتقى فان الله يحب المتقين ومن يتول الله ورسوله والذين آمنوا فان حزب الله هم الغالبون وقول الشاعر فمن تكن الحضارة تعجبت به

والا لبدن كونه في معه ولها وانكن فيه انه يريد حسن وجهها فان في الصفة ضمير امع أنهم قدر والضمير في معه ولها تأمل (قوله خاف عن الضمير) اى وهو مذهب الكوفيين وعلى هذا قوله الا الضمير اى أو خلفه (قوله لحسن ما س) اى لما س حسن (قوله بدل) اى من حسن ما س ولا شك ان البدل يقع في النكرات وقوله أو بيان اى على الراجح من أن البيان كالنعت مخصص في المعارف وموضح في النكرات وأما على قول البصريين ان البيان انما يكون مخصصا فلا يصح أن يكون بيانا (قوله والثاني يمنعه البصريون الخ) قالوا النكرة غير مبينة في ذاتها فلا تبين غير ها وجوابه ان النكرات تتفاوت فبين بما كان وانحاز منها فبين به غير الواضح قال تعالى من ماء صديد (قوله انه معرفة) اى ان جنت معرفة لا ضافته الى عدن الذي هو معرفة (قوله لانه عدنا) اى الذى اضيف اليه (قوله علم على الاقامة) اى فهو علم جنس للمعنى كسبحان وبررة المضاف للعلم معرفة (قوله بدليل الخ) وجه الدليل انه وصف جنت عدن بالاسم الموصول الذى هو معرفة في نفسه لانه معرفة اذ لا يوصف بالمعرفة الا المعرفة (قوله لو صح) خبر عن قوله وقول الزمخشري (قوله اذ لا تبين الخ) اى بدل لبدن التوافق في التعريف والتنكير (قوله ولكن قوله) اى الزمخشري ممنوع اسستدراك على قوله لو صح الخ فان الخط الامر على ان جنت بدل باتفاق او بيان على المذهب الكوفي (قوله والثى في الآية) اى ولفظا التى الواقع في الآية (قوله ومفتحة الخ) عطف على قوله جنت بدل او بيان (قوله بالاضافة) اى اضافتها الى عدن وقوله لانه اى الحسن مذكر ومفتحة مؤنث ولا بد من تطابق النعت للمنعوت (قوله ولان البدل الخ) اى ولانا عر بنا جنت بدلا من حسن فلو جعل مفتحة صفة له لزم تقدم البدل على النعت وهو لا يجوز اه تقرير دوير (قوله او بدل من ضمير مستتر) اى في مفتحة (قوله حسنة الوجه) حسنة نعت لامرأة الوجه بدل من ضمير حسنة بدل بعض من كل وابدال ذى اللام من ضمير مستتر في اسم يشترط فيه الضمير فبج عند البصريين ولا شك ان حسنة يشترط فيه الضمير لكونه صفة (قوله وعابهم فلا بد الخ) اى على انه بدل او مفعول فلا بد الخ اما على كونه بدلا فلان بدل البعض والاشتغال لا بدله من ضمير ولانه على جملة نائب فاعل صار معمو لا لصفة لان اسم المفعول اذا اريد به الدوام كان صفة مشبهة وهو لا بد فيه من ضمير (قوله الابواب منها) اى فالرابط محذوف (قوله او ابوابها) اى قال عوض عن الضمير (قوله وهذا البدل) اى بدل الابواب من ضمير مفتحة (قوله بدل بعض) اى لان الباب جزء من الدار (قوله لاشتغال) اى بناء على ان الجنة مشتملة على الباب اى مستلزمة له وليس الباب جزءا منها وبعضهم قال الحق ما قاله الزمخشري لان الباب هو الفرجة فليس بعضهم الجنات لان الجنات هى البساتين والباب ليس جزءا منها وقد يقال ان الباب هو الفرجة والجنات شامل لها ولاشجار وغير ذلك وحينئذ فيكون مالم يصنف ارجح تأمل اه تقرير شيخنا دوير (قوله فن فرض فيهن الحج) اى من قدر الحج على نفسه في هذه الاشهر واجبه على نفسه بالاحرام به فيها فلارفت منه اى لا ينبغي ان يصدر منه ذلك فيه (قوله واما قوله تعالى) هذا جواب عما يقال ان من في الايتين شرطية مبتدأ وجواب الشرط حال عن الضمير العائد عليهما (قوله الحضارة) بفتح الحاء وكسر هاء ضد البداءة بكسر الباء وفتحها والحضارة سكنى الحضارة كمان البداءة وسكنى البادية و اى مفعول ثان لثرا نا واما مفعوله الاول والفاعل ضمير المخاطب و اى للتمام والتعجب اى ترانا تامين في السجلات من رجال البادية اى من اهلها وبعد البيت

ومن ربط الخاش فان فينا \* فناسلها وافر اساحسانا

وقوله سابا اى طوالا والبيتان للقطا (قوله يحبه الله) مجزوم لانه جواب الشرط وقوله فان الله دليل الجواب

فاى رجال بادية ترانا فقال الزمخشري في الآية الاولى ان الرابط محموم المتقين والظاهر انه لا عموم فيها وان المتقين مساوون لمن تقدم ذكرهم وانما الجواب في الايتين والبيت محذوف وتقديره في الآية الاولى يحبه الله وفي الثانية يغلب وفي البيت وكذا

فلسنا على صفته (العاشر) العام لان في باب التنازع فلا بد من ارتباطهما بما باعاطف كافي فاما وقد احوال وعمل اولهما في ثانيهما نحو وانه كان يقول سفيها على الله شططا وانهم ظنوا كطنتهم ان لن يبعث الله أحدا أو كون ثانيهما جوابا لاولا اما جوابية الشرط نحو تعالوا يستغفر لكم رسول الله ونحو آتوني أفرغ عليه قطرا والجوابية السؤال نحو يستفتونك قل الله يفتيكم ١٥١ في الكلالة أو نحو ذلك من أوجه الارتباط ولا يجوز زمام تعدد زيد ولذلك

وكذا ما بعده (قوله فلسنا على صفته) أي لانه ترانا تامين في الكلالات من اهل البادية (قوله كافي فاما وقد) أي اذا اعلمت الثاني والرابط الواو (قوله في ثانيهما) يعني في جلته فاندفع الاعتراض (قوله وانه كان يقول الخ) فسيهينا تنازعه كان ويقول وعمل الثاني واسم كان مستتر عائد على السفيه ولا شك ان العامل الثاني وهو يقول معمول كان لانه خبرها وفيه تسميح لان خبر كان جملة يقول سفيها (قوله أن لن يبعث الخ) تنازع الختم ظنوا وظننتم وعمل الثاني وضمير في الاول وحذفه لكونه فضلة وكما ظننتم معمول لظنوا وما موصولة أو مصدرية وفي جعل ظننتم معمول لظنوا تسميح بل المعمول كما ظننتم (قوله رسول الله) تنازعه تعالى الواعي تضمينه معنى اتوا ويستغفر وأعمل الثاني وضمير في الاول وحذفه لكونه فضلة والثاني وهو يستغفر جواب لاول لان المعنى ان تأتوا يستغفر (قوله قطرا) تنازعه آتوا وأفرغ وأعمل الثاني وضمير في الاول وحذفه لكونه فضلة وأفرغ جواب آتوني (قوله يستفتونك) أي يسألونك عن الكلالة قل الله يفتيكم فيها (قوله في الكلالة) تنازعه كل من يستفتونك ويفتيكم وقوله قل الله الخ جواب السؤال (قوله من أوجه الارتباط) أي كأن يكونا معمولين لعامل واحد كافي القاسم والفاضل أو هو كان يكون العامل الثاني حال من العامل الاول على ما سبق (قوله ولا يجوز زمام تعدد زيد) أي لعدم الارتباط بين العاميين (قوله ولذلك) أي لاجل وجوب الرابطة بين العاميين بطل الخ لان الواو فيه متعينة للاستئناف لالعطف حتى يكون ارتباط اذ لو جعلت للعطف لازم فساد المعنى (قوله وانه حجة الخ) أي أنهم قالوا ان قابيل تنازعه كفاي وأطلب وعمل الاول وضمير في الثاني وحذفه وعدوله عن اعمال الثاني مع امكانه وسلامته من الحذف دليل على رجحان اعمال الاول (قوله وقد ارتكبه) أي اعمال الاول (قوله لاختلاف مطالبوي العاميين) أي لعدم الرابطة لاختلاف الخ فالعلة في الحقيقة في عدم التنازع هو عدم الرابطة (قوله للدليل) أي وهو البيت الذي بعده وهو \* ولكنكم ما أسعى لمجد مؤئل \* الخ (قوله معطوف على كفاي) أي لاجل ان يحصل الربط بين العاميين (قوله وحيثئذ) أي وحين اذ كان معطوفا على كفاي كان أي لم أطلب مثبتا (قوله كونه) أي لم اطلب وقوله لانه أي لم اطلب داخل في حيز الامتناع أي الذي نفى في المعنى أي ونفي النسبي اثبات (قوله بعدما نغما الخ) فيحل المعنى ان سعى لادنى معيشة وطالب للقلب من المال منقبي بل اطلب الكثير وانتفاء طامبي للقلب منقبي بل اطلب القليل والسعي لادنى (قوله وانما لم يجوز أن يعذر مستأنفا) ويكون العاميان تنازعا في قليل (قوله فلا تنازع بينهما) أي لان شرط التنازع الارتباط بين العاميين ولو بالعطف (قوله افادت الخ) أي افادت انتفاء الاجابة لانتفاء الدعاء وكذلك البيت انتفى كفاية القلب لانتفاء السعي لادنى معيشة ولا يكون عدم طلب القليل مستمرا (قوله لان المعنى حيثئذ) أي واما في المثال السابق فالقبيل ليس بقبيل لانتفاء الشرط لان عدم التواني لا يناقض الدعوة وانما المناقضة في البيت وفي قولك لوجاهي لا كرمته غيرة جاء فان القيد مناقض للشرط فلا يصح التعليق (قوله فيكون انتفاء الخ) أي أنه عاق كفاية القليل المقيدة بعدم الطلب على السعي ومن المعلوم أن القيد جزء من المعنى وان السعي لادنى معيشة هو طلب القليل فيقول الامر الى أنه عاق عدم طلب القليل على طلب القليل فاذا أدخلت لوصارت ملزمة لعدم عدم الطلب وهو ثبوت الطلب لانتفاء الطلب فقد توقف الشيء على عدمه فقوله الشارح فيتوقف عدم الشيء أي عدم الطلب وهو القيد وقوله على وجوده وهو وجود الطلب وهذا كله قبل دخول الو

بطل قول الكوفيين ان من التنازع قول امرئ القيس كفاي ولم اطلب قليل من المال وانه حجة على رجحان اختيار اعمال الاول لان الشاعر فصيح وقد ارتكبه مع لزوم حذف مفعول الثاني وترك اعمال الثاني مع تمكنه من وسلامته من الحذف والصواب انه ليس من التنازع في شيء لاختلاف مطالبوي العاميين فان كفاي طالب للقلب واطلب طالب للاملاك مجزؤفا للدليل وليس طالبا للقليل لانه يلزم فساد المعنى وذلك لان التنازع يوجب تقدير قوله ولم اطلب معطوفا على كفاي وحيثئذ يلزم كونه مثبتا لانه حيثئذ داخل في حيز الامتناع المفهوم من ولو اذا امتنع النفي جاء الاثبات فيكون قد اثبت طلبه للقليل بعدما نفاه بقوله ولو أن ما أسعى لادنى معيشة وانما لم يجوز ان يعذر مستأنفا لانه لا ارتباط حيثئذ وبين كفاي فلا تنازع بينهما (فان قلت) لم لا يجوز التنازع على تقدير الواو لعمال فانك اذا قلت لودعته لاجابي غير

متوان افادت لو انتفاء الدعاء والاجابة دون انتفاء عدم التواني حتى يلزم انبات التواني (قلت) اجاز ذلك قوم منهم ابن الحاجب في شرح الفصل ووجهه قول الغارسي والكوفيين ان البيت من التنازع واعمال الاول وفيه نظر لان المعنى حيثئذ لو ثبت اني اسعى لادنى معيشة لكفاي القليل في حالة اني غير طالب له

فيكون انتفاء كفاية القابل المقيدة بعدم طلبه موقوفا على طلبه فيتوقف عدم الشيء على وجوده ولهذه القاعدة ايضا بطل قول بعضهم في فلما تبين له قال اعلم ان الله على كل شيء قدير ١٥٢ ان فاعل تبين ضمير راجع الى المصدر المفهوم من ان وصاتها ابتداء على ان تبين واعلم قد تنازع

واما بعد دخول لو فيكون فيه توقف وجود الشيء على عدمه فقول الشارح فيكون انتفاء كفاية الخ الاولى حذف انتفاء لان كلامنا في التعليق بقطع النظر عن لو وما جاء الفساد الامن جعل الواو للعمال وحينئذ فتعين جعلها للاستئناف اه تقرير دردير (قوله فيكون انتفاء كفاية الخ) الاولى حذف انتفاء لان التعليق بين الجواب والشرط نفسه لا بين الشرط وانتفاء الجواب وقوله موقوفا على طلبه أي على طلب القابل الذي هو السعي لادنى معيشة (قوله فيتوقف عدم الشيء) أي عدم الطلب ووجه التوقف ان قيد المعلق معاق أيضا (قوله فيتوقف عدم الشيء) أي عدم الطلب للقليل (قوله ولهذه القاعدة) أي وهي وجوب الربط بين عاملي التنازع (قوله ولهذه القاعدة) أي لاجل ارتباط جلتي التنازع بطل قول بعضهم الخ (قوله قول بعضهم) هو الزخشي (قوله ضمير راجع الى المصدر الخ) أي فلما تبين هو أي اقتدار الله على كل شيء (قوله بناء على أن تبين الخ) أي فلا يصل فلما تبين له أن الله على كل شيء قدير قال أهلم أن الله الخ فاعمل الثاني في قوله أن الخ على أنه مغبول له وأضمر في الاول ما يحتاجه وهو ضمير الرفع (قوله اذا لا ارتباط الخ) مسألة لبطلان قول بعضهم قال الدماميني قد يقال ان الربط موجود لان ما شرط بين الشرط والجواب وأهلم مغبول للجواب فينبسب وبين الشرط ارتباط (قوله لوصح) أي التنازع وفرضا وجود الارتباط بين العاملين (قوله لضعف الخ) قال الشارح لا يسلم الضعف وسيأتي للمصنف المرو عليه قريبا في قوله تعالى لقد تقطع بينكم وصل عنكم ما كنتم تزعمون فيمن فتح بين حيث قال ان بعضهم ذكر أن بين ظرف والفاعل ضمير راجع الى مصدر الفعل أي لقد وقع التقطع بينكم أو الى الوصل لان وما ترى معكم شفعاء كم يدل على التهاجر وهو يدل على عدم التواصل او الى ما من قوله ما كنتم تزعمون على ان العاملين تقطع وصل تنازعا فعلى التنازع يكون الاضمار قبل الذ كر وهو مثل ما في هذا المحل (قوله لضعف الاضمار الخ) أي اذا عمل الثاني واضمرونا في الاول فيلزم الاضمار قبل الذ كر وهو لازم لما قاله الزخشي وأما قوله وضعف الخ أي اذا عمل الاول واهمل الثاني وهذا على غير ما قاله الزخشي (قوله وضعف الخ) جواب عما يقال نجعل العامل الاول فلا يلزم الاضمار قبل الذ كر ومعمول الثاني محذوف (قوله كضربني وضربت زيد) الغضيب كضربني وضربته زيد (قوله لا يجوز فيه) أي لما فيه من تهية العامل للعمل ثم قطعه عنه (قوله ان مغبول أطلب المالك محذوف) أي وأنه منزل منزلة اللازم أي لم احتج بطلب (قوله اما المصدر) أي المفهوم من الفعل (قوله فلما تبين له تبين) أي فلما حصل له تبين (قوله كما قالوا في ثم بداهم) أي فطأه ضمه البداء (قوله ونظيره) أي في كون الضمير راجعا لسائل عليه الكلام (قوله ما نحن عليه من سلامة) أي صحة وغدا خبر كان (قوله ألقاها التوكيد الاول) أي التي يؤكدها أولادون تقدمت عليها (قوله الاول) أي وهي النفس والعين وكلا وكل وأجمع (قوله ومن ثم) أي ومن أجل أن ألقاها التوكيد بخبر بها بالضمير (قوله وجميع على التوكيد) فقد جعل جميع مع وكدام كونه خالبا عن الربط وهذا محل الشاهد (قوله وقول بعض من عاصره) هو الامام بهاء الدين قاضي القضاة أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل الاسدي المصري الشافعي تليد أبي حيان وكان ابن عقيل تولى القضاء في محكمة باب الفتوح عن القزويني ثم تولى قضاء مصر العتيقة عن ابن جماعة وكان يقول عليه العبادي شيخ الكل في الكل ثم تولى قاضي القضاة أي قاضي العسكر قال السراج الباقيني سمعت أبا حيان يقول ما نحت أديم السماء أنتحي من ابن عقيل ولد سنة سبع وتسعين وستمائة ولازم أبا حيان اثنتي عشرة سنة وتوفي سنة تسع وستين وسبع مائة وتوفى بقرب الامام الشافعي (قوله ولو كان الخ) هذا اعتراض أول على ابن عقيل وقوله ثم التوكيد الخ اعتراض ثان (قوله والصواب أنه حال)

كافي ضربني وضربت زيدا اذا لا ارتباط تبين تبين وأعلم على انه لوصح لم يحسن جل التنزيل عليه لضعف الاضمار قبل الذ كر في باب التنازع حتى ان الكوفيين لا يجيزونه البتة وضعف حذف مفعول العامل الثاني اذا أهمل كضربني وضربت زيد حتى ان البصريين لا يجيزونه الا في الضرورة والصواب ان مفعول اطلب المالك محذوف كما قد منا وان فاعل تبين ضمير مستترا بالمصدر أي فلما تبين له تبين كما قالوا في ثم بداهم من بعد ما رأوا الآيات ليهجنسه أو لشيء دل عليه الكلام أي فلما تبين له الامر أو ما أشكل عليه ونظيره اذا كان غدا فانتني أي اذا كان هو أي ما نحن عليه من سلامة (الحادي عشر) ألقاها التوكيد الاول وانما خبر بها الضمير الملقوط به نحو جاء زيد نفسه والزيدان كلاهما والقوم كاهم ومن ثم كان مردودا قول المهرسوي في الذخائر تقول جاء القوم جميعا على الحال وجميع على التوكيد وقول بعض من عاصره في قوله تعالى هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا ان جميعا توكيد لما ولو كان كذا لقيس جميعه ثم

وإبدال الظاهر من ضمير الحاضر يدل كل جائز إذا كان مفيداً للاحاطة نحو قمت ثلاثكم وبذل السكك لا يحتاج إلى ضمير ويجوز لكل أن تلي  
العوامل إذا لم تنصل بالضمير نحو جاءني كل القوم فيجوز مجيئها بـ لا بخلاف جاءني كلهم ١٥٣ فلا يجوز إلا في الضرورة فهذا أحسن

ما قبل في هذه القراءة وخرجها  
ابن مالك على أن كلا حال  
وفيها ضعفتان تنكير كل بقطعها  
عن الإضافة لفظاً ومعنى وهو  
نادر كقول بعضهم مررت بهم  
كلا أي جئناهم وتقديم الحال  
على عاملها الظرف واحترز  
بذكر الأول عن أجمع  
وأخواته فأنما أنماؤك  
بعد كل نحو فسجد الملائكة  
كلهم أجمعون\* (الأمور  
التي يكتسبها الاسم بالضافة)

وهي عشرة \* أحدها  
التعريف نحو غلام زيد \*  
الثاني التخصيص نحو غلام  
امرأة والمراد بالتخصيص  
الذي لم يبلغ درجة التعريف  
فإن غلام رجل أخص من  
غلام ولكنه لم يتميز بعينه  
كإيمير غلام زيد \* الثالث  
التخفيف كضارب زيد  
وضارب عمر ووضارب بكر إذا  
أردت الحال أو الاستقبال  
فإن الأصل فيهن أن يعملن  
النصب ولكن التخفيف  
أخف منه إذ لا تنوين معه  
ولا نون ويدل على أن هذه  
الإضافة لا تفيد التعريف  
قولك الضارب يزد والضارب  
زيد ولا يجتمع على الاسم  
تعريفان وقوله تعالى هديا  
بالغ الكعبة ولا توصف النكرة  
بالمعرفة \* وقوله تعالى ثاني

أي من ما (قوله وإبدال الظاهر) جواب عما يقال أنه لا يجوز إبدال الظاهر من الضمير (قوله إذا كان)  
أي ذلك الظاهر (قوله إذا لم تنصل بالضمير) أي وأما إن اتصلت به فلا تنصلها العوامل فلا تقع الأمثلة  
أو مؤكدة (قوله وبذل السكك الخ) جواب عما يقال أنه ليس هناك ضمير (قوله ويجوز الخ) جواب عما  
يقال كيف البدل مع أنه على نية تكرار العامل فيلزم إيلاء كل العوامل والعامل لا يلي كلاً (قوله وهو نادر)  
أي إذا غالب إضاقتها لفظاً ومعنى أو معنى فقط فهي معرفة في الغالب (قوله فأنما أنماؤك كد بعد كل) يعني  
لا قبلها إذا اجتمعت معها فلا ينافي أنها يؤكدها واحد نحو لنجومهم أجمعين (قوله فأنما أنماؤك كد بعد كل)  
قال الدماميني هذا سهو ظاهر فقد قال تعالى فكذبوا فيها هم والغلون وجنودا بليس أجمعون وقال تعالى  
حكايته عن ابليس لا غوينهم أجمعين وقال تعالى لا طعن أيديكم وأرجلكم من خلاف ثم لا صلبكم أجمعين  
وقال أنما لنجومهم أجمعين وإن جهنم لم وعدهم أجمعين فقد أدهم هذه الآيات كلها بأجمعين دون الاتيان بكل في  
حالات أعراب الاسم وأجاب الشنقي بأن قول المصنف أنماؤك كد بعد كل أي لا قبلها إذا اجتمعت معها فلا ينافي  
أنه يؤكدها وحدها

#### \* (الأمور التي يكتسبها الاسم بالضافة) \*

(قوله الاسم) أي المضاف من المضاف إليه وقوله بالضافة أي بسبب الإضافة (قوله عشرة) الأولى أحد عشر  
(قوله والمراد بالتخصيص الخ) قال الدماميني فيه نظران مقتضاه أنه لو أطلق التخصيص لدخل فيه التعريف  
وابس كذلك فإن التخصيص في عرفهم تقليل الاشتراك العارض في النكرة نحو رجل صالح فهذا فيه تخصيص  
بخلاف زيد فإنه في اصطلاحهم معرفة ولا يقال له شخص اه وتذييل ليس مراد المصنف بقوله والمراد  
الاحتراز بل بيان ما اصطالحوا عليه في التخصيص (قوله الذي لم يبلغ الخ) أي التمييز الذي لم يبلغ الخ وقوله  
درجة التعريف أي التعيين (قوله فإن غلام رجل) أي وكذا غلام امرأة وقوله أخص من غلام أي من  
مطلق غلام وقوله كما يتميز غلام زيد أي المفيد للتعريف (قوله كضارب الخ) أي من كل وصف بمعنى الحال  
أو الاستقبال مضاف لمعوله وتسمى إضاقتها لفظية لأنها لم تغدش بأغـير التخفيف في اللفظ ولأنها في نسبة  
الانفصال بالأعمال مع النون أو التنوين لا يجرد الضمير لوجوده مع المضي مع أن إضاقتها معنوية (قوله أخف  
منه) أي من حيث أنه يترتب عليه حذف التنوين والنون فالحذف لا ينافي لأن ذات الحذف أخف من النصب  
لأن الأمر بالعكس (قوله إذ لا تنوين) أي في الوصف المفرد وقوله ولا نون أي في الوصف المثني أو الجمع وع  
(قوله ولا يجتمع على الاسم تعريفان) قال الدماميني هذا منقوض بإي الموصولة الإضافة لمعرفة نحو جاءني  
أبهم أكرمتهم فإن تعريفها على المشهور بصلتها باعتبار ما فيها من العهد وإضاقتها معنوية قطعاً تفيد التعريف  
فيجتمع تعريفان وقال الرضي وعندى أنه يجوز إضافة العلم مع بقاء تعريفه إذ لا يمنع اجتماع التعريفين إذا  
اختلفا (قوله ولا يجتمع مع في الاسم تعريفان) أي وهو تعريف الموصولة والإضافة فإن قلت إن المعروف  
بالموصولة آل والمعروف بالضافة صلة فلما يتوارد المعرفان على شيء واحد أجيب بأن آل لما كانت في صورة  
الحرف ولزمت الدخول على الاسم وظهور أعرابهم فيها بعد ما صار كالشيء الواحد فكان الإضافة المتعلقة بالصلة  
كضارب متعلقة بآل وكان الموصولة القائمة بالقامة بالصلة (قوله بالغ الكعبة) نعمت لهدى بالان إضافة بالغ  
للكعبة لم تغدش تعريفها ولا لا تمنع الوصف إذ لا توصف النكرة بالمعرفة (قوله ثاني عطفه) أي فإنه حال من من  
في قوله تعالى ومن الناس من يجادل في الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير والحال واجبة التنكير (قوله  
حوش الفؤاد) أي ذكبه والبطن ضامر البطن وهو وصف محمود في الرجال وقامه \* سهد إذا مات ليل اليوم

عطفه وقول أبي كبير فأتت به حوش الفؤاد بمطنا ولا تنتصب المعرفة على الحال

وقول حرير يارب غابطنالو كان يطلبكم ولا تدخل رب على المعارف وفي التحفة ان ابن مالك رد على ابن الحاجب في قوله ولا تفيد الاستغنية اذ قال بل تفيد أيضا التخصيص فان ضارب زيد اخص من ضارب وهذا هو فان ضارب زيد أصله ضارب زيد بالانصب وليس أصله ضارب بافقط فالتخصيص حاصل بالمعول قبل ان تأتي الاضافة فان لم يكن الوصف بمعنى الحال والاستقبال فاضافته محضة تفيد التعريف والتخصيص لانها ليست في تقدير الانفصال وعلى هذا صح وصف اسم الله ١٥٤ تعالى بمالك يوم الدين قال الزنجشري أريد باسم الفاعل هنا الماضي كقولك هو مالك عبده

أمس أي مالك الامور يوم الدين على حد ونادى أصحاب الجنة ولهذا قرأ أبو حنيفة مالك يوم الدين وأما الزمان المستمر كقولك هو مالك العبيد فانه بمنزلة قولك مولى العبيد انتهى لمخاوهو حسن الا أنه نقض هذا المعنى الثاني عند ما تكلم على قوله تعالى وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر فقيل ترى بجر الشمس والقمر عطفًا على الليل وينصب ما بضمير جعل أو عطفًا على محل الليل لان اسم الفاعل هنا ليس في معنى المضى فتكون اضافته حقيقة بل هو دال على جعل مستمر في الأزمنة المختلفة ومثله فائق الحب والنوى وفائق الاصباح كما تقول زيد قادر عالم ولا تصد زمانا دون زمان انتهى \* وحاصله ان اضافة الوصف انما تكون حقيقة اذا كان بمعنى الماضي وانه اذا كان لافادة حدث مستمر في الأزمنة كانت اضافته غير حقيقية وكان عاملا وليس الامر كذلك الرابع ازالة القبح أو التجوز

والسهد بضم السين والهاء قليل النوم أو السهران والهوجل الاحق واسناد النوم ليل مجاز عقلي والشاهد في قوله حوش الفؤاد فانه حال وهو صفة مشبهة مضافة لمعولها (قوله يارب الخ) تمامه \* لاقى مبعده منكم وحرمانا \* (قوله يارب غابطنالو) أي فاضافة غابط للضمير الغاطية لا تفيد تعريفًا والامتنع دخول رب عليه اذ لا تدخل على المعارف (قوله ولا تفيد) أي اضافة الوصف بمعنى الحال والاستقبال لمعوله (قوله اخص من ضارب) أي من مطابق ضارب (قوله قبل أن تأتي الاضافة) وحينئذ فلم تفيد الاضافة الا مجرد التخفيف كما قال ابن الحاجب (قوله فان لم يكن الوصف بمعنى الحال والاستقبال) أي بل كان بمعنى المضى (قوله فاضافته محضة) أي خالصة من نية الانفصال (قوله تفيد التعريف) أي ان كانت الاضافة لمعرفة وقوله والتخصيص أي ان كانت الاضافة لتذكير (قوله ولهذا) أي لاجل كون مالك بمعنى المضى (قوله ولهذا الخ) أي فنزل الملك الاستقبالي منزلة الملك في الماضي لتحقيق الوقوع واستعمال اللفظ الدال على المضى فيه فاللفظ مستعمل في ملك ماضٍ لكن تنزيلا وكذا يقال في نادى أصحاب الجنة (قوله وأما الزمان المستمر) أي المتناول للماضي والحال والاستقبال فباعتبار تناوله للماضي كانت الاضافة حقيقة مفيدة للتعريف فلذا جعل وصفا لاسم الله (قوله مالك العبيد) أي مالك لهم على سبيل الاستمرار في الحال والاستقبال والمضى (قوله فتكون) أي حتى تكون وهو تفرع على المنفى وقوله ليس في معنى المضى أي فقط وقوله في الأزمنة المختلفة أي المتناولة للماضي والحال والاستقبال أي فباعتبار تناوله للحال والاستقبال كانت الاضافة غير حقيقية فخاصه أنه جعل هذا الوصف المراد منه الحدث المستمر في الأزمنة اضافة غير حقيقة وفي الكلام على قوله مالك يوم الدين جعل اضافته حقيقة وقد يجب بان الاستمرار حاصل في الماضي وغيره فيسوغ جملة على كل منها فنهنا لاحظ اعتبار الاستمرار في الاستقبال وفي مالك يوم الدين اعتبر الاستمرار في الماضي (قوله وليس الامر كذلك) أي بل تكون اضافته حقيقة ولا يكون عاملا مثل ما لو كان بمعنى الماضي كما ذكره في مالك يوم الدين (قوله كبرت بالرجل الحسن الوجه) أي فالحسن يكتسب بسبب الاضافة زوال القبح والتجوز ارتكاب خلاف الاصل (قوله بخلق الصفة لفظا) أي وان كان في المعنى لا بد من تقديره ويكون الوجه المرفوع بدلا من الضمير أو عطف بيان (قوله باجرائك الوصف القاصر) أي لان الصفة المشبهة قاصرة لصوغها من اللازم فاذا نصب الوجه كان منصوبا على التشبيه بالمفعول به لانه مفعول به (قوله باجرائك الوصف) أي وهو خلاف الاصل (قوله تذكير المؤنث) أي أن المضاف المؤنث يكتسب التذكير من المضاف اليه المذكر بسبب الاضافة (قوله مكسوف) خبر انارة ومقتضاه أن يقول مكسوفة لكنه جرده من التاء لاكتساب المضاف التذكير من المضاف اليه (قوله حيث لا اضافة) أي فهذا يفيد ان تذكير قريب في الآية الاولى ليس للاضافة بل ذكر في الآية الاولى لان قريب فاعيل بمعنى مفعول وهو يستوى فيه المذكر والمؤنث أو أن قريب صفة لمحذوف أي شيء قريب وكلام الفراء جواب ثالث (قوله ولكن ذكر الخ) استدلوا على محذوف حاصله وحيث ذكر الوصف حيث لا اضافة كان ذلك مشكلا لكن ذكر الفراء في الجواب الخ (قوله اذا لم يرد قرب النسب) أما ان أريد به قرب النسب طابق نحو هذو قريبه لعمرو ووزيد قريب لعمرو وهنالم يرد قرب النسب فاذا ذكر لا التزام

كمرت بالرجل الحسن الوجه فان الوجه ان رفع جميع الكلام بخلاف الصفة لفظا عن ضمير الموصوف وان نصب التذكير حصل التجوز باجرائك الوصف القاصر مجرى المنعدي الخامس تذكير المؤنث كقوله أثاره العقل مكسوف بطوع هوى \* وعقل عاصي الهوى يزاد تنويرا ويحتمل ان يكون منه ان رجاء الله قريب من الحسين وبعده لعل الساعة قريب فذكر الوصف حيث لا اضافة ولكن ذكر الفراء انهم التزموا التذكير في قريب

إذا لم يرد قرب النسب قصد الفرق وأما قول الجوهري أن التذكير لكون التأنيت مجازاً بأنهم ١٥٥ لوجوب التأنيت في نحو الشمس طالعة

والموعظة نافعة وأنما يفرق  
حكم المجازي والحقيقي  
الظاهر من لا الضمير من  
\* السادس تأنيت المذكر  
أقولهم قطعت بعض أصابعه  
وقرى تلتقطه بعض السيارة  
ويحتمل أن يكون منه فله  
عشر أمثاله أو كنتم على شفي  
حفرة من النار فأنت قد كنتم منها  
أى من الشفي ويحتمل أن  
الضمير للنار وفيه بعد لانهم  
ما كانوا في النار حتى ينقذوا  
منها وإن الأصل فله عشر  
حسنت أمثاله أو المعدود في  
الحقيقة الموصوف المحذوف  
وهو مؤنث وقال  
طول الليالي أسرع في نقضي  
نقضن كلى ونقضن بعضى  
وقال

وما حب الديار شغفن قلبي  
وأندسبويه \* وتشرق  
بالقول الذي قد أذهته  
كأشرفت صدر القناة من الدم  
والى هذا البيت يشيران  
حرم الظاهري في قوله  
تجنب صديقاً مثل ما واذر  
الذي  
يكون كعمر وبين عروب  
وأعجم \* فان صديق السوء  
يزرى وشاهدى  
كأشرفت صدر القناة من الدم  
ومراده بما السكينة عن  
الرجل الناقص كمنقص ما  
الموصولة وبعمر والسكينة  
عن الرجل المرید أخذ ما ليس  
له كأخذ عمر والواو في الخط

التذكير حينئذ (قوله قصد الفرق) أى بين المراتب ما قرب النسب والمـ راد به ما عـيره (قوله وأما قول  
الجوهري) أى في الصحاح جواباً عن تذكير الخبر في قوله تعالى إن رحمة الله قريب (قوله لوجوب التأنيت)  
أى تأنيت الخبر فيما ذكر من المثالب مع أن المبتدأ فيها من مجازي التأنيت (قوله لوجوب التأنيت في نحو  
الشمس طالعة) أى كما يجب في نحو هند فائقة (قوله وأنما يفرق الخ) أى فجازي التأنيت الظاهر يجوز  
فيه التذكير والتأنيت وحقيق التأنيت الظاهر يجب فيه التأنيت (قوله الظاهر من) كانه في الشمس  
والموعظة (قوله لا الضمير من) أى لا في الضمير العائد إلى مجازي التأنيت فان ذلك الضمير يجب تأنيته كما أن  
العائد على حقيق التأنيت كذلك فالجواب أن مجازي التأنيت أن كان ظاهراً جاز فيه التذكير والتأنيت  
فتقول طالع الشمس وطالعت الشمس وأما حقيق التأنيت فيجب التأنيت معه نحو قامت هند وإن كان ضميراً  
عائداً عليه وجب فيه التأنيت بحيث يؤث الفاعل أو الوصف المستند له ذلك الضمير نحو الشمس طالعت أو طالعة  
كما أن العائد على حقيق التأنيت كذلك نحو قامت (قوله تأنيت المذكر) أى إن المضاف المذكر  
يكتسب التأنيت من المضاف إليه المؤنث بسبب إضافته له (قوله قطعت بعض أصابعه) أى فهو وأنما أنت  
الفاعل مع كون الفاعل وهو بعض مذكر لاكتساب الفاعل المذكر التأنيت من المضاف إليه المؤنث أعنى  
الأصابع والسيارة في الآية (قوله عشر أمثاله) أى أنما لم يقل عشرة أمثاله مع أن المعدود أمثال وهو  
مذكر لاكتساب المعدود التأنيت من المضاف إليه أعنى الضمير العائد إلى الحسنات (قوله على شفي) أى  
على طرف وجانب وقوله أى من الشفي أى فانت الضمير العائد على الشفي مع أنه مذكر لاكتساب المضاف أعنى  
الشفي التأنيت من الحفرة (قوله ويحتمل أن الضمير للنار) أى بناء على أن الكون على شفاها كالكون  
فيها (قوله فالمعدود في الحقيقة الموصوف المحذوف) أى فقد جاء على الأصل (قوله طول الليالي الخ) البيت  
للأغلب العجلى وقيل للعجاج ويزرى عجزه \* أخذن بعضى وتركن بعضى \* وبعده

حين طولى وطوى من عرضى \* أعدتني من بعد طول النهض  
(قوله أسرع) أنما لم يقل أسرع أى الطول لاكتساب الطول التأنيت من الليالي (قوله شغفن) أى فلم  
يقبل شغف الحب لاكتسابه التأنيت من المضاف إليه وهو الديار وتعام البيت \* ولكن حب من سكن الديار \*  
وقبله  
أمر على الديار ديار ليلي \* أقبل ذا الجدار وذو الجدارا  
(قوله وتشرق الخ) البيت للأعشى يصف رجلاً بأفشاء السر وقبله  
فلو كنت في حب ثمانين قامة \* ورقت أسباب السماء بسلم  
ليستدركنك القول حتى تهره \* وتعلم أنى لست عنك بفهم  
(قوله وتشرق) أى تنقص بالقول الذى فشيت به كان صدر القناة ينقص بجمود الدم الذى عابها (قوله شرقت)  
بكسر الراء أى كغضت صدر القناة أى الرخ من الدم والشاهد في شرقت فلم يقل شرقت أى الصدر لاضافة  
الصدر للقناة (قوله صدر القناة) أى إن صدر الذى هو مذكر لما اضيف للقناة التى هى مؤنثة حسنة واكتسب  
التأنيت منها بسبب الاضافة (قوله ومراده بما السكينة) أراد السكينة اللغوية وهى ما عـبر به عن المعنى لأن  
الواقع هنا تشبيه (قوله ومراده بما السكينة) الاولى ومراده بما الموصولة ومراده بالصدق الذى يكون  
مثل ما الصديق الناقص شبههم من حيث أنهم افتقر لما يكملها وهو العائد والصلة وأما كلامه فلا يظهر لأن  
كلامه حينئذ يكون تجنب صديقاً يكون كناية عن رجل ناقص وكذا تقول في قوله عز و الخ فالمراد بعمر ولفظ  
عمر والرسوم الذى رسم فيه ما ليس حقه وشبه الرجل به من حيث أن كلاً يأخذ ما ليس مستحقه (قوله المرید  
أخذ) فى نسخة المتريداً لاخذ (قوله هذه المسئلة الخ) يعنى السادس والخامس (قوله فلا يجوز أمة  
زيد جاء) لأنه لو حذف أمة لم يعلم اسناد الحجة للامة بل لزيد وكذا فى غلام هند ذوهذا بخلاف قطعت بعض

وشروط هذه المسئلة والتي قبلها صلاحية المضاف للاستغناء عنه فلا يجوز أمة زيد جاء ولا غلام هند ذوهذه

ومن ثم رد ابن مالك في التوضيح قول أبي الفتح في توجيهه قراءة أبي العالية لا تنفع نفسها إيماناً بأنها ثبت الفعل أنه من باب قطعت بعض أصابعه لأن المضاف لو سقط هنا لقبل نفسها لا تنفع بتقديم المفعول لا يرجع إليه الضمير المستتر المرفوع الذي ناب عن الإيمان في الفاعلية ولا يلزم من ذلك تعدد فعل الضمير المتصل إلى ظاهره نحو قول زيد ١٥٦ أظلم تريد أنه ظلم نفسه وذلك لا يجوز \* السابع الظرفية نحو وثقى أكملها كل حين وقوله

أنا أو المنهال بعض الاحيان وقال المتنبي

أى يوم سررتني بوصال

لم تسوئى ثلاثة بصدود

وأى في البيت استفهامية يراد

بها النفي لا شرطية لأنه لو

قبل مكان ذلك ان سررتني

انعكس المعنى لا يقال يدل

على أنها شرطية أن الجملة

المنفية ان استوئنت ولم تربط

بالاولى فسد المعنى لا نقول

الربط حاصل بتقدير هاضفة

لوصال والربط محذوف أى

لم ترعنى بعده ثم حذف دفعة أو

على التدرج أو حالاً ناء

الخطاب والربط فاعلها وهو

حال مقدرة أو معطوفة بفاء

محذوفة فلا موضع لها أى

ماسررتني غير مقدراً أنك

تروعسنى ومن روى ثلاثة

بالرفع فالحالية ممتنعة لعدم

الربط \* الثامن المصدرية

نحو وسيعلم الذين ظلموا أى

منقلب يتقلبون فأى مفعول

مطلق ناصبه يتقلبون ويعلم

معلقة عن العمل بالاستفهام

وقال

ستعلم ليلي أى دين تداينت

وأى غريم للتقاضى فريعتها

أى الاولى واجبة النصب بما

بعدها كفى الامة الا انها

هذا مفعول به كقولك

أصابعه لأنك لو قلت قطعت أصابعه لم يعلم قطع البعض في الجملة بأن يكون على سبيل التجوز مثلاً تأمل (قوله ومن ثم) أى من أجل هذا الشرط ودالح وقوله لأن المضاف الخ علة لقوله ردالح (قوله أنه) مقول القول وقوله من باب قطعت بعض أصابعه أى ان الفعل أثبت مع كون الفاعل مذكراً لا كمنساب الفاعل التانيث من المضاف إليه (قوله بتقديم الخ) أى لان الضمير يعود بعد الحذف على النفس وحينئذ يلزم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبه فالخلص أن يقدم نفسها وجوباً (قوله الذى ناب عن الإيمان) أى الذى كان مضافاً إليه (قوله الى ظاهره) أى بأن يكون الظاهر مفعولاً للفعل الرفع لضميره المتصل (قوله كل حين) أى فكل منصوب على الظرفية لا كمنسابه الظرفية من المضاف اليه وهو كذا بعض في بعض الاحيان وأى في بيت المتنبي وان كانت كل وبعض وأى ليست أسماء زمان ولا مكان (قوله لم تسوئى) تقدم للمعنى انشاده لم ترعنى وسأيت له ذلك في التقدير (قوله المعنى) أى المراد الذى هو أنت ماسررتني يوماً بوصول الاوقد أسأنتى وعاقبتنى ثلاثة بفرار وصدود أى فالمعنى أنى معذب معك على طول الدوام ولو جعل المعنى على الشرط لكان المعنى ان سررتني بوصال يوماً لم تحصل لى الاساءة بالفرار لحصول السرور الاول بالوصول فأنا داعم منعم (قوله لا يقال الخ) حاصله أنه يلزم على جعل أى للاستفهام الانكارى فساد وحاصله أنه يلزم عليه أن تكون الجملة المنفية اعنى لم ترعنى مستأنفة لعدم الربط لها بما قبلها او جعلها استثناءً فيلزم عليه فساد فى الكلام وذلك لان قوله أى يوم سررتني بوصول معناه سلب كلى أى لم يحصل منك سرور أصلاً وقوله لم تسوئى الخ معناه ايجاب جزئى أى لم يحصل منك اساءة فى بعض الاوقات واذا انتقت الاساءة فى بعض الاوقات ثبت السرور فى بعض الاوقات والايجاب الجزئى يناقض السلب السلكى ولا جاء النقص الامن جعل أى استفهامية فتعين جعلها شرطية والوضح في العبارة انه كان يقول انه على جعل أى للاستفهام تكون الجملة الثانية مستأنفة لعدم الربط وجعلها للاستثناء فيلزم عليه فساد المعنى اه تقرير شيخنا دردير (قوله لا يقال الخ) فيه انه استدل قبل هذا على انها غير شرطية بأنه لو قيل مكان ذلك ان سررتني انعكس المعنى فبعد تقريره لفساد المعنى على تقدير الشرطية لا يتجه هذا السؤال وكيف يستدل بالاستثناء على انها شرطية مع ما تقدم من ان كونها شرطية يوجب انعكاس المعنى (قوله ثم حذف) أى المضاف والمضاف اليه (قوله بفاء محذوفة) أى فاعل السببية وهى تربط ما بعده بما قبلها (قوله أى سررتني غير مقدراً الخ) راجع لجعلها حالية فالاولى ان يقدمه عندها (قوله فالحالية ممتنعة لعدم الربط) قديقال ان الربط يحصل بتقدير ضمير أى يصدود منك فلا تمنع الحالية حينئذ اه دماينى (قوله وأى غريم) أى مبتدأ وخبر عما خبره (قوله لا مفعول مطلق) قد تقدم محته بحمل الدين على التداين وعلى ما ذكره المصنف فالبيت ليس مما الكلام فيه اذ لم يكتب المضاف فيه شيئاً من المضاف اليه (قوله لانهم لم تصف لمصدر) أى وانما أضيفت لاسم ذات (قوله غلام من عندك) غلام مبتدأ ومن مضاف اليه وعندك خبر (قوله صبيحة) خبر مقدم منصوب على الظرفية وهو واجب التصدير لضافته لواجب التصدير وسفر لمبتدأ (قوله من غلام أبيهم الخ) الجار والمجرور متعلق بأفضل الواقع خبراً عن أنت وتقدم من ومجرورها هنا على عاملها واجب لضافة المجرور لواجب التصدير (قوله أبون) مبتدأ مقدم وزيد خبراً والعكس ووجب رفع أبول لضافته لواجب الصدارة فاذا علق علم عن العمل ولم يقل أبان والجملة فى محل نصب سادة مفعول على علم (قوله والى هذا) أى الى ما ذكر من وجوب التقديم والرفع هذا هو الاثم معنى ويحتمل والى الرفع (قوله بغض الفضلاء) هو الشيخ

تداينت مالا لا مفعول مطابق لانهم تصف لمصدر والثانية واجبة الرفع بالابتداء مثلها فى انعلم أى الحزبين أحصى ولتعلم أى أنا أشد عذاباً أمين \* التاسع وجوب التصدير ولهذا وجب تقديم المبتدأ فى نحو غلام من عندك والخبر فى نحو صبيحة أى يوم سفرك والمفعول فى نحو غلام أبيهم أكرمتم ومن ومجرورها فى نحو من غلام أبيهم أنت أفضل ووجب الرفع فى نحو علمت أبون زيد والى هذا يشير قول بعض الفضلاء



عليك باب الصدور في غذا \* مضافا لارباب الصدور ثدرا وابل ان ترضى صحابة ١٥٧ ناقص فتخط قدرا من هلال وتحررا فرفع

أبومن ثم خفض منزل بين  
قولي مغر يا ومحذرا والاشارة  
بقوله ثم خفض منزل الى  
قول امرئ القيس

كان أبا نافي عرا نين وبه  
كبير أناس في بجاد منزل  
ذلك ان من ملاءمة لكبير  
فكان حقه الرفع ولكنه  
خفض لمجاورته للخفض  
\* والعاشر الاعراب نحو هذه  
خمس عشرة زيد فبين اعرابه  
والاكثر البناء \* والحادي  
عشر البناء وذلك في ثلاثة  
أبواب (أحدها) أن يكون  
المضاف مبهما كغير ومثل  
ودون وقد استدلل على ذلك  
بأمور منها قوله تعالى وحيل  
بينهم وبين ما يشتهون ومنا  
دون ذلك قاله الاخفش  
وخولف وأجيب عن الاول  
بأن نائب الفاعل ضمير  
المصدر أي وحيل هو أي  
الحول كفي قوله وقالت متى  
يخجل عليك ويعتلك \* يسوئك  
وان يكشف غرامك تدرج  
أي ويعتلك هو أي الاعتلال  
ولا بد عند من تقدير عليك  
مدلولها على ما بالمدكورة  
وتكون حالا من المضمر  
ليتقيد بها فتفيد ما لم يفده  
الفعل وعن الثاني بأنه على  
حذف الموصوف أي ومنا  
قوم دون ذلك كقولهم منا  
ظعن ومنا أقام أي منا فريق  
ظعن ومنا فريق أقام ومنها

أمين الدين العروضي الحلي (قوله فرفع أبومن) أي من قولك علمت أبومن زيد فلما أضيف لواجب التصدير  
وجب رفعه وان كان أصله النصب (قوله بين قولي الخ) فيه انه لا يصح ان يكون خبرا عن المبتدأ من المتعاطفين  
ولاعن أحدهما اما الاول فاعدم المطابقة اذ لم يقل بيننا وأما الثاني فلا شتمال الجملة على قيد لا يصح تعلقه بكل  
منهما وذلك لان رفع أبومن لا بين قوله مغر يا ومحذرا بل مغر يا فقط وكذا خفض منزل لا بينه ما بل بين  
محذرا فقط فكيف السبيل الى تصحيح الكلام والجواب أن يجعل قوله مغر يا ومحذرا قيد المحذوف لانه مذكور  
ويجعل قوله بين بلا قيد خبرا عن أحدهما وخبر الاخر محذوف والتقدير على ان يكون الحذف من الثاني  
مثلا فرفع أبومن بين قولي وخفض منزل كذلك هما بيننا قولي مغر يا ومحذرا (قوله مغر يا) أي في قوله  
عليك بأر باب الخ وقوله ومحذرا أي في قوله وابل ان ترضى الخ (قوله أبا نافي) هو جبل ويروي ثبير وهو جبل  
بمكة وقوله عرا نين جميع عرا نين معظم الانف او كله شبهه أول المطر انقذه على بقية الوجه واستعاره له وقوله  
وبه أي معطره أي كان هذا الجبل معلقا في بجاد أي كساء منقط حال نزول المطر عليه أي كانه بين الجبال حال  
نزول المطر كبير أناس معلقون في بجاد أي كساء (قوله الاعراب) أي اذا كان المضاف اليه معر با هذا كلامه  
وفيه ان ارباب هذه اللغة يقولون المضاف ولو كان مضافا لمبنى نحو خمسة عشر ك فلو وجب لاعراب المضاف  
الاضافة لا المضاف اليه كما هو ظاهر كلامه لان الموضوع ان المضاف اليه موصوف بوصف فيكتبه المضاف  
من المضاف اليه بسبب الاضافة (قوله هذه خمسة عشر زيد) أي فلما اضاف عشر لزيد المعرب أعرب عشر  
ورفع مع أنه مبنى على الفتح وأما خمسة فهي على حالها مبنية على الفتح (قوله البناء) أي اذا كان المضاف اليه  
مبنيا (قوله مبهما) أي وغير اسم زمان كما يؤخذ مما يأتي (قوله وحيل بينهم) أي فبين مبنى على الفتح وحقه  
الرفع لانه نائب فاعل لضافته للمبنى (قوله ومنا دون) أي فلم يقل دون بالرفع مع أنه مبتدأ ومنا خبر لضافته  
للمبنى فاكتسب منه البناء (قوله وخولف) لاحاجة لهذا مع قوله وأجيب (قوله أي وحيل هو الخ) المراد  
بالحول الحجز أي حجزا بينهم أي ثبت الحجز بينهم كما يؤخذ مما يأتي في المصنف (قوله كفي قوله) أي فهذا  
نظيره في كون نائب الفاعل ضمير المصدر العائد على الفعل (قوله متى يخجل عليك) أي بالوصل وقوله ويعتلك  
أي يعتذر لك من تركه وقوله يسوئك أي يحزنك (قوله تدرج) بفتح الراء من تدرج والمراد به يحسد لسانك أي  
متى يخجل عليك بالوصل ويعتذر لك من تركه تصرخا وحينئذ تخضع وتذل وان كشف غرامك بالوصل صار  
لسانك حادا طلقا كثير الكلام (قوله ولا بد الخ) أي لا بد ان تحصل فائدة لان الفاعل بدل على مصدره فلم  
يحصل بهما فائدة فاذا أثبت بالحال أفاد فائدة (قوله ولا بد عند الخ) لاحاجة الى هذا الذي ذكر أنه لا بد منه  
عنده فان الضمير النائب عن الفاعل راجع للمصدر المعهود أي الاعتلال وقد صرح به المصنف معر فاقصد  
أفاد المصدر فائدة لم يدها الفعل ضرورة انه انما يدل على مصدر نكرة والنائب هنا مصدر معر فاقصد  
قال المصنف في توضيحه على الافية المعنى ويعتال الاعتلال المعهود أو اعتلال ثم خصه بعليك أخرى محذوفة  
للدليل كما تحذف الصفات فجوز الامر من ولم يجعل أحدهما متعينا لا بد منه وهذا الذي قاله في التوضيح هو  
الحق اه دما مبنى (قوله مدلولها) أي بحيث يكون الاصل متى يخجل عليك ويعتلك هو عليك (قوله  
ليتقيد) أي المضمر بها أي بالحال لان الحال في المعنى وصف اصحابها والوصف مقل للاشتراك وفيه ان تقدير  
الاعتلال بأل العهدية كاف ومعن عن تقدير عليك ولا يحتاج لتقديرها الا لو قدر اعتلال منك أي متى يخجل  
عليك ويعتلك الاعتلال المعهود بكونه عليك لا على غيرك (قوله على حذف الموصوف) أي فدون منصوب  
على الظرفية صفة للموصوف محذوف هو المبتدأ ومنا خبر وابل دون هو المبتدأ حتى يتأتى كلامه (قوله  
ومنها) أي من الامور التي استدلل بها على اكتساب المضاف البناء من المضاف اليه (قوله فبين فتح الخ) أي

قوله تعالى لقد قطع بينكم فمن فتح بيننا قاله الاخفش ويؤيده قراءة  
الرفع وقبل بين طرف والفاعل ضمير مستتر راجع الى مصدر الفعل

أى لقد وقع التقطع أو الى الوصل لان وما ترى معكم شفعاء كثر يدل على التهاجر وهو يستلزم عدم التوصل أو الى ما كنتم ترهبون على ان الفعلين  
تتارعا ويؤيد التأويل قوله ١٥٨ أهم بأمر الحزم لو أسست طبعه وقد حيل بين العبر والنزوان بطرح بين مع اضافته لمعرب

ومنها قوله تعالى انه خلق  
مثل ما أنكم تنطقون فيمن  
فتح مثلاً وقراءة بعض السالف  
أن يصيبكم مثل ما أصاب  
بالفتح \* وقول الفرزدق  
\* وأذا ما مثلهم بشر \* وزعم  
ابن مالك ان ذلك لا يكـون  
في مثل الخالفتها الله بهات  
بأنهم اتشنى وتجمع كقوله  
تعالى الا أهم أمثالكم وقول  
الشاعر \* والشرب بالشر عند  
الله مثلاً \* وزعم ان حقا  
اسم فاعـل من حق يحق  
وأصله حاق فقصركا قبل بر  
وسر ونم ففقه ضمير مستتر  
ومثل حال منه وان فاعل  
يصيبكم ضديرة تعالى لتقدمه  
في وما توفيق الابل الله ومثل  
مصدر وأما بيت الفرزدق  
ففيه أجوبة مشهورة ومنها  
قوله \* لم تنع الشر بنمناها  
غير ان نطقت \*  
جماعة في غصون ذات أو قال  
فتغير فاعل ليمنع وقد جاء  
مفتوحاً ولا يأتى فيه بحث ابن  
مالك لان قولهم غير ان  
واغيار ليس يعربى ولو كان  
المضاف غير مهم لم يبن وأما  
قول الجرجاني وموافقه ان  
غدا لى ونحوه مبنى فردود  
ويلاحظهم بناء غلامك وغلامه  
ولا قائل بذلك (الباب الثانى)  
أن يكون المضاف زماناً مهمماً  
والمضاف اليه اذ نحو ومن

فبين فاعل لتقطع ويدل له قراءة الرفع وفتح لاضافته للمبنى فاكتسب البناء من المضاف اليه (قوله أى لقد وقع  
التقطع) انما فسر تقطع بوقع لان اسناد الفعل لمصدره لا بد فيه من التأويل والا كان تم افتنا (قوله على ان  
الفعلين) أى تقطع وضل تتارعا على الفاعلية فاعل الثانى واضر فى الاول ضمير اعائد على ما كنتم تزعمون  
وفيه ان هذا يعارضه ما قاله فى قوله تعالى فلما تبين له قال اعلم ان الله على كل شئ قدير فقد ذكر هناك انه  
لا يجوز أن يخرج القرآن دلى الاضمار قبل الذ كر حتى ان البصر بين لا يجيزونه وأجيب بأن كلامه الا ان  
بصدديان أقوال المؤولين وان كان أحدهما لا يرضاه ولا يقول به بدليل ما سبق له اه تقرير رددير (قوله  
ويؤيد التأويل) أى كون بين ظرف والفاعل ضمير يعود الى المصدر أو الى الوصل الخ (قوله بين العبر)  
أى الحمار والنزوان أى النط على الاتى والثوب عليها (قوله مع اضافته لمعرب) أى واذا كان مضافاً  
لمعرب فلا يمكن القول بينا ثم لانهم لا يتنى الا اذا أضيفت لمبنى فتعين ان بين ظرف ونائب الفاعل ضمير يعود على  
المصدر فالقصد انه تعين ههنا التأويل (قوله مثل ما أصاب) بطرح مثل مع أنه فاعل لقوله يصيب (قوله واذا  
ما مثلهم الخ) فمثلهم مبتدأ مبنى على الفتح لاضافته لمبنى (قوله وزعم ابن مالك ان ذلك) أى اكتساب المضاف  
البناء من المضاف اليه لا يكون فى مثل الخالفتها الخ وقد يقال ان يوم يثنى ويجمع ويكتسب البناء من المضاف اليه  
كما يأتى فى الثالث (قوله الخالفتها الخ) أى فلا يأتى فيها البناء أصلاً بخلاف غير وبين (قوله وزعم) عبر بالزعم  
اشارته لبعده (قوله من حق) من باب ضرب (قوله فقصم) أى بحذف الالف (قوله كما قبل بر الخ) أى  
فلا صل بار وسار ونام (قوله ففقه ضمير مستتر) تقرير مع على كونه اسم فاعل (قوله ومثل مصدر) أى  
منصوب على المصدرية أى ان يصيبكم اصابة مثل اصابة الخ (قوله وأما بيت الفرزدق) وهو قوله  
فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم \* اذهبم قريش واذا ما مثلهم بشر  
(قوله ففقه أجوبة) أحدها أن نصب مثل على الحال والخبر محذوف أى موجود أو انه عمل لامع عدم  
الترتيب شذوذاً أو ان نصب مثل غلط لان الفرزدق لم يعرف شرط اعمال ما الحجازية عند الحجازيين لكونه  
تيمماً (قوله غير ان نطقت) قال بعض هذه من قبيل الاضافة الى مبنى مشكل اذا المعنى غير نطقى حمامة  
وهذا أمر لا بد منه لوجود الحرف المصدرى وجوابه أن الاضافة بحسب الظاهر الى جملة مصدره بحرف  
مصدرى كما صرح به الرضى وليست من قبيل المعربات بل هى مبنية نعم هذه الجملة تأويل مفرد لوجود الحرف  
المصدرى فالمعرب هو ذلك المفرد الذى تؤول الجملة به والاضافة فى الظاهر انما هى للجملة (قوله ذات أو قال)  
وفى نسخة ذات أفنان (قوله ولو كان الخ) ههنا مفهوم قوله فى أول الباب أن يكون المضاف مهما كثر الخ  
(قوله فردود) أى لانه ليس غلام من المهمات ولانه يلزمهم الخ (قوله زماناً مهمماً) أى مثل ساعة ويوم (قوله  
وفقه) هو محل الشاهد فبناء يوم لاضافته للمبنى وأما على جرحه فيوم معرب (قوله على حين) فالفتح ببناء  
لاضافته للفعل المبنى أى للجملة التى فعلها مبنى وقوله على الصبا بكسر الصاد المثل للجهل (قوله أما اصح) من  
الصحو وهو الالفة من السكر والوازع المانع يعنى انه بنى لاجل شوقه الى محبوبه ثم رجع على نفسه بالامامة  
على الانهمالك فى سكر الصبوة ووجه على عدم الصحو منه مع وجود المانع من التلبس بذلك وهو الشيب الذى  
لا يلبق بصاحبه الناطق بالادناس الشهوانية (قوله والشيب وازع) أى مانع من ارتكاب الصبا وهذا البيت  
للتأنيبة وقوله وأسبل منى عبرة فرددتها \* على النجيم منها مستهل ودامع  
أسبل هطل وحذف ناء التأنيث للفصل والعبرة بفتح العين الدمع والمستهل بكسر الهاء السائل والدامع مشله  
(قوله أو بناء عارض الخ) جعل المصنف بناء الفعل المضارع عند اتصاله بنون الاناث عارضا مع ان الاصل فى

لاجتنب من من قاي تعلماء على حين يستصين كل حليم روي بالفتح وهو ارجح من الاعراب عند ابن مالك ومرجوح عند ابن عصفور فان كان المضاف اليه فعلا معر بأو جلة اسمية فقال البصريون يجب الاعراب والصحيح جواز البناء ومنه قراءة نافع هذا يوم ينفع الصادقين بفتح يوم وقراءة غنبري عروا بن كثير يوم لا تملك نفس بالفتح وقال اذا قلت هذا حين أسألو يهيجني \* ١٥٩ - نسيم الصبان حيث يطالع الفجر وقال آخر

ألم تعلمي يا عمر ك الله انني  
كريم على حين الكرام قليل  
واني لاخزي اذا قيل لماني  
سخي واخزي ان يقال بخيل  
روي بالفتح ويحيى ان ابن  
الاخضر مثل بحضرة ابن  
الارث عن وجهه النصب في  
قول النابغة

اناني أبيت اللعن انك لمثني  
وتلك التي تستك منها المسامع  
مقاله ان قد قلت سوف أناله  
وذلك من تلقاء مثلك رائع  
فقال ولا تصحب الاردي  
فتردى مع الردى \* فقبل له  
الجواب فقال ابن الارث  
قد اجاب بريدانه لما اضيف  
الى المبنى اكتسب منه البناء  
فهو مقتوح لا منصوب ونحوه  
الرفع بدلا من انك لمثني وقد  
روي بالرفع وهذا الجواب  
عندي غير جيد لعدم اتمام  
المضاف ولو صح لصح البناء  
في نحو غلامك وفرسه ونحو  
هذا مما لا قال به وقد مضى  
ان ابن مالك مننع البناء في  
مثل مع اتمامها لكونها ثني  
وتجمع فطنتك بهذا وانما  
هو منصوب على اسقاط البناء  
أو باضمار اعني أو على  
المصدرية وفي البيت اشكال  
لوسال السائل عنه لكان  
أولى وهو اضافة مقالة الى

الفعل من حيث هو البناء لان المضارع على الخصوص أشبه الاسم فاعرب وجعل ما يردده الى البناء أمرا طارئا عليه اه دما ميني (قوله لا اجتنب الخ) الاجتناب الساب والتعلم تكاف الحلم بالكسر يعني لاسلمين فلي من هذه النسوة تكافا ميني لظهور الحلم والرجوع عن الصبوة وعلى معنى في وهي متعلقة بالفعل أو بالمصدر ويستصين بمعنى يصين أو بمعنى يطلب الصبوة (قوله روي) أي حين في البيتين وقوله بالفتح أي على انهم مبنيان لضافتهما للمبنى (قوله عند ابن مالك) قال في الخلاصة \* واختر بنامة لو فعل بنيا (قوله والصحيح) أي مع انه خبر مبتدأ محذوف أي هو يوم الخ (قوله بفتح يوم) أي مع انه خبر عن اسم الإشارة فهو مبنى على الفتح في محل رفع (قوله هذا حين أسألو) هذا مبتدأ والاشارة للوقت الحاضر وحين أسألو مبنى على الفتح في محل رفع وهو مضاف لجملة أسألو (قوله حين أسألو) من السألو وهو النسيان وقوله يهيجني بفتح حرف المضارعة أي يثيرني أي يحرك شوقي والصبار يجذب من مطاع الشمس عند استواء الليل والنهار (قوله حين أسألو) أي فاسأل فعل مضارع كاكثرو (قوله ألم تعلمي) مجزوم بحذف النون والياء فاعل (قوله يا عمر ك) ياتينبيهة أو المنادى محذوف وعمر ك منصوب بمحذوف أي أعمر عمر ك بالله أي أعمر قلبه بك بشذ كبر الله اه تقرير رد روي وعلم من هذا أن لفظ الجملة منصوب بنزع الخافض ويروي برفع اسم الجملة على انه فاعل والمصدر مضاف للمفعول (قوله على حين الكرام) أي حين مبنية على الفتح مع ان المضاف اليه جلة اسمية (قوله لاخزي) أي لا أذل ولا أهان والملاق الفقير (قوله بالفتح) أي حين في البيت الاول وهو اذا قلت هذا وفي الثاني وهو قوله ألم تعلمي الخ وأما البيت الثالث فلا شاهد فيه (قوله عن وجهه النصب) أي نصب مقالة (قوله اللعن) هو الطرد والابعاد من الخير وهذا اللفظ تستعمله العرب كثيرا في الدعاء للانسان بالشرف والعز وجل والمرتبة والمعنى جعلك آيالا لعن ولا يكون كذلك الا اذا كان شريها أبي النفس على الهمة (قوله وتلك التي) أي وتلك الملامه هي التي يضيق منها المسامع فتلك مبتدأ والتي خبره والجملة بعده صلة (قوله تستك منها المسامع) استكالك المسامع ضمها وضيقها (قوله مقالة) نصب مقالة بدل من انك لمثني وهي في تأويل مصدر فاعل باتاني فقتضاه أن يرفع مقالة لان البدل من المرفوع مرفوع (قوله أناله) بضم اللام فعل مضارع أي أصيبه وقوله رائع من أراعه بمعنى اخافه (قوله من تلقاء) يقال خاس تلقاء أي خذاه أي وذلك القول من عند مثلك تخيف (قوله ولا تصحب الاردي الخ) هذا مجزئيت ثان وأول البيتين عن المراء لتسأل وسل عن قرينه \* فسلك قرين بالمقارن يقتدى اذا كنت في قوم فصاحب خبارهم \* ولا تصحب الاردي فتردى مع الردى

(قوله الى المبنى) أي وهو ان لم يكن فيه ان الاضافة انما هي للجملة وهي لا توصف بكونها مبنية ولا معربة تأمل (قوله وقد روي بالرفع) أي وقد روي البيت برفع مقالة (قوله ولو صح) أي البناء هنا في مقالة (قوله لصح البناء الخ) أي بجامع ان كلامهما اسم غير مبهم مضاف لمبنى (قوله فطنتك بهذا) أي الذي لا اتمام فيه أصلا (قوله أو على المصدرية) أي وعامله ما بعده وهو ان قد قلت (قوله وجوابه الخ) أي أو أنه من اضافة العام للخاص وهي المسمية بالبيانية أي مقالة هي قولك سوف أناله (قوله بدل من مقالة) أي فهي في محل نصب على ان مقالة نصب بنزع الخافض أو مفعول لاعني أو على أنه مصدر (قوله أو من انك لمثني) أي فهي في محل رفع لان المبدل منه فاعل اتاني (قوله أو خبر لمحذوف) أي هي أن قد قلت الخ (قوله وقد يكون) هذا جواب آخر عن الاشكال الوارد على الشاعر من حيث ان في البيت اضافة الشيء الى نفسه

ان قد قلت فانه في التقدير مقالة قولك ولا يضاف الشيء الى نفسه وجوابه ان الاصل مقالة تحذف التنوين لضرورة لا لاضافة وان وصلتها بدلا من مقالة أو من انك لمثني أو خبر لمحذوف وقد يكون الشاعر

انما قال مقالة أن باثبات التنوين ونقل حركة الهمزة فانشده الناس بتحقيقها فاضطرر الى حذف التنوين ويروي مسالمة وهو مصدر لانه في المذكورة أو لأخرى بحذفه \* (الامور التي لا يكون الفعل معها الا فاصرا وهي عشرين) \* احدها كونه على فعل بالضم كطرف وشرف لانه وقف على افعال السجاي او ما أشبهها بما يقوم ١٦٠ بفاعله ولا يتجاوز ذلك لانه يتحول المتعدي فاصرا اذا حول وزنه الى فعل لغرض المبالغة

(قوله انما قال مقالة) اعلم انه مرسوم فوق مقالة صاد وهذا الصاد المرسوم إشارة الى الوصل وهذا اختلاف طريقة رسم العروضيين عند التقطيع لانهم انما رسموه مقالتين (قوله ونقل حركة الهمزة) اي الى التنوين قبلها انما احتاج المصنف لهذا لان الشاعر لما خالف القواعد النحوية في كلامه احتاج الى هذا التخريج الحسن فلا يحب فالحجب من الشارح حيث تجب منه (قوله بتحقيقها) بالقاف أي باثبات الهمزة (قوله فاضطرر الى حذف التنوين) اي لاجل التخلص من التقاء الساكنين فصارت في صورة المتضايقين مع أنه لا اضافة بينهما

\* (الامور التي لا يكون الفعل معها الا فاصرا) \*

أي لازما لا يتعدى اثره الى مفعول (قوله لانه وقف على افعال السجاي) اي الطبائع اي قصر عليها ولا يتجاوزها الى غيرها (قوله مما يقوم بفاعله ولا يتجاوزها) أي فمن ثم لم يحجب متعددا لان التعدي يقتضي مجاوزة أثر فعل الفاعل لغيره (قوله ولهذا) أي ولكونه وقف على افعال السجاي او ما أشبهها (قوله اذا حول) أي المتعدي كضرب فانه اذا حول لغرض المبالغة الى فعل وقيل ضرب الرجل أي ان الضرب صار كأنه صهيبة ولا زمله فصار يتجرب منه (قوله وسمع الخ) أي قد سمع تحويل الفعل المتعدي لفعل مع بقاءه على التعدي في فعلين (قوله وان بشر الخ) سمع من علي بن أبي طالب والاول سمع من نصر بن سيار ولكن الذي سمع منه أرحبكم الدخول في طاعة الكرماء (قوله ولا ثالث لهما) أي ولا ثالث لهما في اللفظين مع كونهما محولين لفعل (قوله انما ماضنا) أي وتضمن القاصر معنى المتعدي بوجوب تعدى ذلك القاصر (قوله أو فعل بالكسر) الاول وفعل بالواو (قوله ووصفهما) أي الوصف الاتي منهما على وزن فاعل نحو ذليل (قوله ووصفهما على فاعل) أي ايس الا فلا يرد نحو علم فان وصفه وان جاء على عايم الا انه جاء على عالم أيضا فهو متعد (قوله أغد) أصله اغد على وزن فاعل نقلت حركة العين للسكون قبلها واُدغم أي صار ذا غدة (قوله احرنجم) فالحجم والميم أصليتان لا يستطعان في تصريف فلاماه أصليتان (قوله اذا انتفش) بالفاء بعد التاء أي اذا انتفش شعر رقبته عند العراك (قوله ولا ثالث لهما) أي لهذين الفعلين أعنى اغردى واسرندى في الشذوذ من تعديهما (قوله وبعناه الخ) أي ويسرندى ملتبس بعناه من التباس الدال بعد لوله (قوله كاستحجر الطين) أي تحول من صورة الطينية الى صورة الحجرية (قوله يستنسر) أي يصير كالنسر أي أن الضعيف يغوى عندنا والعل انسب تستنسر بالتاء وهو في نسخة والبغات اسم طائر وقوله يستنسر أي ينتقل من صورته الى صورة النسر (قوله كونه مطاوعا) المطاوعة هي قبول فاعل فعل اثر فاعل آخر وحينئذ فغنى المصنف كون فاعل ذلك الفعل قابلا لآخر فاعل فاعل متعد لواحد (قوله فانكسر) أي الحجر فقد قبل الحجر الذي هو فاعل ذلك الفعل اثر فاعل الفاعل الاول وأثر فعله هو الانكسار (قوله قد مضى عدان فعل) أي وحينئذ قد يستغنى به عن المطاوع لان المطاوع على وزن الفعل (قوله تلك) أي كونه على وزن الفعل (قوله فتعلم) ويصح أن يقال فانتم لكن يكون على وزن انفع (قوله وأصله) أي وسبب ذلك وعلمته أي كون المطاوع لازما (قوله ان المطاوع) أي بالكسر وقوله ينقص عن المطاوع بالفتح درجة فان كان المطاوع بالفتح متعد بالاثنتين كان مطاوعه متعد بالواحد وان كان المطاوع بالفتح متعد بالواحد كان مطاوعه لازما كما مثل

والنحجب نحو ضرب الرجل وفهم بمعنى ما ضرب به وأفهمه وسمع رجبكم الطاعة وان بشر اطاع اليمين ولا ثالث لهما ووجههما انما ماضنا معني وسع وباع (والثاني والثالث) كونه على فعل بالفتح أو فعل بالكسر ووصفهما على فعل نحو ذل وقوى (الرابع) كونه على فعل بمعنى صار اذا كذا نحو بيم أغد البعير وأحصد الزرع أي صار اذوى غدة وحصاد (الخامس) كونه على افعال كقشعر واشمأز (السادس) كونه على افعال كاكوهد الفرخ اذا ارتعد (السابع) كونه على افعال باصالة الالامين كاحرنجم بمعنى اجتمع (الثامن) كونه على افعال بزيادة احدى الالاميز كقشعرش الجمل اذا أقي أن ينقاد (التاسع) كونه على افعال كاحرنبي الديك اذا انتفش وشذ قوله

قد جعل النعاس يغرنديني اطرده عني ويسرنديني ولا ثالث لهما ويغرنديني باغين المعجزة يعالوني ويغابني وبعناه يسرنديني (العاشر) كونه على استفعال وهو دال

على التحول كاستحجر الطين وقولهم ان البغات بأرضنا يستنسر (الحادي عشر) كونه على وزن انفع نحو انطاق الشارح وانكسر (الثاني عشر) كونه مطاوعا متعددا الى واحد نحو كسرت فأنكسروا ربحته فانزعج فان قلت قد مضى عدان فعل قلت نعم لكن تلك علامة لفظية وهذه معنوية وأيضا للمطاوع لا يلزم وزن انفع تقول ضاعفت الحسنة فتضاعفت وعلمته فتعلم وتعلمته فتعلم وأصله ان المطاوع ينقص عن المطاوع درجة كاليسنة الثوب فليس هو وأقمته فقام وزعم ابن بري أن الفعل ومطاوعه

قد يتفقان في التعدى لاثنتين نحو استخبرته الخبر فاحبرني الخبر واستفهمته الحديث فانهم في الحديث واستعطيتهم درهم فاعطاني درهم وفي التعدى  
لواحد نحو استفهمته فافتماني واستصحتهم فنصحتي والصواب ما قدمته لك وهو قول الخويين وما ذكره ليس من باب المطاوعة بل من باب الطلب  
والاجابة وانما حقيقة المطاوعة ان يدل أحد الفعلين على تأخير ويدل الآخر على قبول فاعاله ١٦١ لذلك التاثير (الثالث عشر) ان يكون

رباعيا من بابيه نحو تدرج  
واخرجهم واقتصر واطمان  
(الرابع عشر) ان يضمن  
معنى فعل فاصرنحو قوله  
تعالى ولا تعد عيناك عنهم  
فليحذر الذين يخالفون عن  
أمره اذا عوا به وأصلح لي في  
ذريتي لا يسمعون الى امسلا  
الاعلى وقولهم سمع الله لمن  
دعاه وقوله يجرح في عراقيها  
نصلي \* فانهم اضمنت معنى ولا  
تنب ويخرجون وتحدوا  
وبارك ولا يصغون واستجاب  
ويعث أو يفسد \* والسنة  
الباقية ان تدل على سجيبة  
كاوم وجبن وشجع أو على  
عرض كفرح وبطش وأسر  
وحزن وكسل أو على نظافة  
كطهر ووضوء وأدنس كنجس  
ورجس وأجنب أو على لون  
كأخضر وأخضر وأدم وأحمر  
واسود أو حلية كدعج  
وكحل وشنب وسمن وهزل  
\* (تنبيه) \* في فصيح ثعلب في  
باب المشدد فلان يتعهد  
ضيعته قال ابن درسمويه  
ولا يجوز عنده يتعاهد لانه  
لا يكون عند أصحابه الامن  
اثنتين ولا يكون متعديا ورده  
قوله \* تجاوزت احراسا  
الهامومعشرا وأجاز الخليل  
يتعاهد وهو قابل وسأل

المشارح لذلك (قوله قد يتفقان في التعدى لاثنتين) أي وقول النحاة لا بد ان ينقص عنه درجة لا يسلم هذا كلامه  
(قوله فنصحتي) أي فالباء مفعول والهاء في الاول مفعول (قوله والاجابة) أي والاجابة مثل الطلب في التعدى  
(قوله وانما حقيقة الخ) أي وما ذكره من قوله استعطيتهم درهم الخ وما معه لا يصدق عليه هذا (قوله أن يدل  
أحد الفعلين الخ) أي فقولك كسرت الحجر الفعل دل على تأخير في شيء كالحجر وقولك فانكسر دل الفعل على قبول  
الحجر لذلك التاثير أعني الانكسار وكان عليه ان يز يدق يد او يقول مع التوافق في الاشتقاق فخرج نحو  
ضربته فتألم لانه وان صدق عليه ما قاله لكنه ليس موافقا في الاشتقاق (قوله رباعيا) هذا أعم من افعال  
لوجود هذا في المطاوعة وغيرها (قوله تدرج) على وزن تفعّل واحرجهم على وزن افعّل وما بعده على وزن  
افعل (قوله أن يضمن) أي الفعل المتعدى (قوله اذا عوا به) أي فاذا عوا ومتعد تقول أذعت الحديث  
أي افضيته فضي معنى تحدث وهو لازم يؤتى بالباء في صاته وكذا أصلي متعد تقول أصلي الله حاله فضي معنى  
بارك وهو لازم بوصول بني قال تعالى وبارك فيها وكذا اسمع متعد نحو حتى يسمع كلام الله وصغلا لازم بمعنى مال  
بوصول بالي تقول صغوبت الى فلان أي ملت اليه (قوله يجرح في عراقيها الخ) الضمير للناقاة والفعل متعد لانك  
تقول جرحت عرقوبه وهذا شطر بيت وصدده \* وان تعذر بالمثل من ذي ضرورعها \* الى الضيف يجرح الخ  
(قوله فانها) أي هذه الافعال وقد رجع لها الامور المضممة لها على سبيل الشر المرتب بعد الالف (قوله معنى  
ولا تنب) أي فعدم متعد بمعنى جاوز تقول عدا فلان طوره أي جاوزته وتنب لازم بمعنى تتجاف وتتباعد وكذا  
يخالفون عن أمره فان خالف متعد تقول خالفت أمر فلان أي ارتكبت خلافا فخرج لازم فدخل عن في صلاته  
وهكذا (قوله ويعث أو يفسد) راجع الى جرح فكل من يفسد ويثيب متعدي بني يقال عاث الذنوب في  
الغنم ولا تفسد وفي الارض (قوله ان تدل على سجيبة) هذا أخص من الاول وهو كون الفعل على رتبة فعل  
لانه يدل على السجيا وما شابهها وحيث كان مائة دم اعم فيستغنى به عما هنا (قوله اودنس) أي ما يزول  
بسرعة (قوله او حلية) في نسخة او على حلية وهي الاوصاف الظاهرة والسجيا الاوصاف الباطنة وكلاهما  
لازم بخلاف العرض والدعج سعة العين مع سوادها والشنب عذوبة الاسنان وروثها ووصفاؤها وحديثها  
والسكل ان يعالجفون العين سواد مثل السكل من غيرا كتحال قال \* ليس السكل في العينين كالسكل  
\* (قوله وهزل) فيه ان هزل لا يدل على حلية (قوله لانه لا يكون الخ) أي لان التفاعل لا يكون الامن متعد  
ولا بد ان يكون لازما ولو قيل يتعاهد صنعته كان متعديا وليس هنا متعد (قوله وبرد) أي هذا التعليل الذي  
ذكره ابن درسمويه (قوله تجاوزت الخ) أي فقد عدى تفاعل وليس التجاوز واقعان متعدي من المعلومات  
الموجبة الجزئية تناقض السالبة السكامة (قوله ابن قنبر) يفتح القاف وبعدها موحدة (قوله فجمع) أي  
الحكم بين يونس وبين أبي زيد (قوله كم من علم استفدناه) هذا مدح لابي زيد من يونس فسلم من هذا ان  
يتعاهد ممنوعة (قوله تعانقه) التعانق جعل كل من المتعانقين يده على عنق صاحبه والفعل منه لازم كما قال ابن  
السيد البطلوسي وغيره فلا يقال زيد تعانق عمر او انما يقال عانقه أو اعانقه أو تعانقا وحيث تدفأ البيت مشكل  
سواء قرئ بالجر أو الرفع أي يجز التعانق على أنه مصدر مضاف لـ بين أو بالرفع على أنه فعل والجللة مضافة لـ بين  
ووجه الاشكال على كل أن ذلك المصدر أو الفعل متعدي للضمير والسكامة فاعل كما قال المصنف والسكامة جمع  
كمن وهو الشجاع المنكمي في سلاحه لانه كمن نفسه أي سترها بالدرع والبيضة والروع مصدر راع أي

(٢١ - دسوقي في) الحكم بن قنبر أجاز بدعها فنعها وسأل يونس فأجازها فجمع بينهما وكان عنده ستة من فصحاء العرب  
فستلوا عنها فامتنعوا من يتعاهد فقال يونس يا أبا زيد كم من علم استفدناه كنت أنت سببه ونقل ابن عصفور عن ابن السيد انه قال في قول أبي  
ذؤيب بينا تعانقه السكاوير وعه \* يوما أتج له جري عسلف \*

ان من رواه بجز التعاقب مخطئ لان تفاعل لا يتعدى ثم رد عليه بانه ان كان قبل دخول الناء متعديا الى اثنين فانه يبقى بعد دخولها متعديا الى واحد نحو عطية الدراهم وتعاطينا الدراهم وان كان متعديا الى واحد فانه يصير قاصرا نحو تضارب زيد وعمر والقليل نحو جاوزت زيدا وتجاوزته وعاقبته وتعاقبته انتهى وانما ذكر ١٦٢ ابن السيدان تعاقب لا يتعدى ولم يذكر ان تفاعل لا يكون متعديا وايضا فلم يخص الرد

برواية الجز ولا معنى لذلك  
\* (الامور التي يتعدى بها الفعل القاصر) \* وهي سبعة (احدها) همزة فاعل نحو اذهبتم طيبتكم ربنا امنا الاثنين واحيينا الاثنين والله انتقم من الارض نباتا ثم يعيدكم فيها ويخرجكم اخراجا وقد ينقل المتعدي الى واحد بالهمزة الى التعدي الى اثنين نحو ابست زيدا ثوبا واعطيته دينار اول ينقل متعد الى اثنين بالهمزة الى التعدي الى ثلاثة الا في رأى

وعلم وقاسه الاخفش في احوالهم الثلاثة القلبية نحو ظن وحسب وزعم وقبل النقل بالهمزة كله سماعي وقيل يقيس في القاصر والمتعدي الى واحد والحق انه يقيس في القاصر سماعي في غيره وهو ظاهر مذهب سيويه (الثاني) ألف المفاعلة تقول في جاس زيد ومشى وسار جالست زيدا وماشيت وسارته (الثالث) صوغه على فعات بالفتح فاعل بالضم لا فادة الغلبة تقول كرمت زيدا بالفتح اي غلبته في الكرم (الرابع) صوغه على استعمل للطلب او النسبة

مال عن الشيء وحاده عنه وما اتج قدره والجري عه من الا نحو ذوا الجراء وهى الاقدام على الشيء والسلفع كجعفر الجسور (قوله ان من رواه) هذا مقول ابن السيد كما نقل ابن عصفور (قوله لا يتعدى) أى لا هو ولا مصدره أى وهناتعدى لان تعاقب تفاعل وقد اضيف الى مفعوله والكسافة فاعله (قوله قبل دخول الناء) أى لان الناء للمطاوعة والفعل المطاوع أحط رتبة من المطاوع كاسبق (قوله ثمرد) أى ابن عصفور على ابن السيد (قوله الا قليلا) مستثنى من قوله يصير قاصرا (قوله وانما ذكر الخ) حاصله اعتراض على ابن عصفور من المصنف وحاصله انما يابن عصفور حرفت كلام ابن السيد واعتزضت عليه وحاصله أن عبارة ابن السيد لان تعاقب لا يتعدى وأنت نقلت عنه ان تفاعل الخ فهو وانما تلفظ بجزئي فانت اعتزضت عليه بشئ لم يقل به على أن ابن السيد لم يقع في كلامه أن من رواه بجز الخ لان ابن السيد انما جعل المخطئ الشاعر حيث جعل تعاقبه متعديا مع أنه لا يكون الا قاصرا فاعتراضه ليس خاصا برواية الجز كما نقلت عنه فهو لم يجعل الراوى مخطئا بل الشاعر أى فكلام ابن السيد مسلم وأنه لا يتعدى لكن يقال عليه انه ورد تعاقبه وان كان قلبه لا فاعل الشاعر جاء كلامه على ذلك الا أن يقال ان مراده برده انه مخالف للقياس وان كلام الشاعر شاذ (قوله ولا معنى لذلك) أى ولا معنى لتخصيص الرد برواية الجز بل الشاعر مخطئ سواء روى البيت بالرفع أو بالجر واعترض بان المخطئة للشاعر لا تصح لانه عربي الا أن تفسر بالشذوذ

\* (الامور التي يتعدى بها الفعل القاصر) \*

(قوله همزة فاعل) أى وهى المسماة بهمزة النقل (قوله أمتنا الخ) الظاهر انه أطلق على العدم السابق امانة تغليبها والاحياء في الدنيا والقيامة (قوله أبست زيدا ثوبا) أى فالاصل ليس زيد ثوبا فلما دخلت الهمزة صيرت الفاعل مفعولا أول (قوله نحو ظن) الاولى وهى ظن الخ كما هو في نسخة (قوله كله سماعي) أى في المتعدي الى واحد والى اثنين وفي القاصر (قوله سماعي في غيره) أى سواء كان متعديا الى واحد أو اثنين فهو همزة النقل تعدي أى تعدي القاصر قياسا وتعدي المتعدي زيادة على ما كان متعديا له لكن سماعيا فسماعى يقال ومالم يسمع لا يقاس على مسمع اه تقرير رددير (قوله على فعات بالفتح فاعل بالضم) أى الذى مضارعه أفعال وهى لا فادة الغلبة (قوله كرمت زيدا) أى غلبته في الكرم (قوله للطلب أو النسبة) خرج المبرورة كاستعجز الطين والزائدتان للتوكيد (قوله كاستعجزت المال) أى طلبت خروجه (قوله واستحسن زيدا) أى نسبته للحسن ونسبت الظلم للقيح (قوله وقد ينقل) أى بصوغه على استعمل للطلب أو النسبة ذوال مفعول (قوله استكتبته الكتاب) أى فالاصل كتب زيدا الكتاب فلما دخلت السين والفاء صيرت الفاعل مفعولا وكذا أصل ما بعده غفر الله الذنب فلما أدخل السين والفاء التي للطلب صير الفاعل مفعولا (قوله وانما جاز الخ) هذا جواب عما يقال كيف ينقل صوغ الفاعل على استعمل للطلب المتعدي لواحد الى اثنين مع انه لم يتعد للثاني في هذا المثال بنفسه (قوله لنضمه معنى استكتب) أى وهو يتعدى للمفعول الثاني بمن وقوله لنضمه الخ أى لا لكونه من باب اختار خلافا لا كثيرا لا حتى (قوله ولو استعمل على أصله لم يجز) أى لان صوغه على صيغة استعمل للطلب فوجب تعديته لاثنين بنفسه (قوله من باب اختار الخ) هو كل فعل متعد لواحد بنفسه وللثاني بغير جرد انما وان أتى في بعض الحالات متعديا للثاني بنفسه فهو من

الى الشيء كاستعجزت المال واستحسن زيدا واستعجبت الظلم وقد ينقل ذوال مفعول الواحد الى الاثنين نحو استكتبته الكتاب واستغفرت الله الذنب وانما جاز استغفرت الله من الذنب لنضمه معنى استكتب ولو استعمل على أصله لم يجز فيه ذلك وهذا قول ابن الطراوة وابن عصفور واما قول اكثرهم ان استغفرت من باب اختار فردد (الخامس) تضعيف العين تقول في فرح زيد فرحته ومنه قد افلح من زكاه هو الذي يسير كم وزعم ابو على ان النضعيف

في هذا الموضع لا للتعددية لقولهم سرت زيدا وقوله فأول راض سنة من يسيرها \* وفيه نظر لان سرتة قليل وسيرته كثير بل قيل انه لا يجوز سرتة وانه في البيت على اسقاط الباء توسعا وقد اجتمعت التعدية بالباء والتضعيف في قوله ١٦٣ تعالى نزل عليك الكتاب بالحق مصدقا

لما بين يديه وانزل التوراة والانجيل من قبل هدى للناس

وانزل الفرقان وزعم

الزخشي ان بين التعديتين

فرقا فقال لما نزل القرآن

منجما والسكبان جملة واحدة

جاء بنزل في الاول وانزل في

الثاني وانما قال هو في خطبة

الكشاف الحمد لله الذي انزل

القرآن كلاما موفيا لتمامه

ونزله بحسب المصالح منجما

لانه اراد بالاول انزله من

ال لوح المحفوظ الى السماء

والدنيا وهو الانزال المذكور

في انما انزلناه في ليلة القدر

وفي قوله تعالى شهر رمضان

الذي انزل فيه القرآن واما

قول الفقهاء ان المعنى الذي

انزل في وجوب صومه او الذي

انزل في شأنه فتسكف لاداعي

السهو والثاني تسريه من

السماء الدنيا الى رسول الله

صلى الله عليه وسلم نجوما في

ثلاث وعشر من سنة وبشكل

على الزخشي قوله تعالى

وقالوا لانزل عليه القرآن

جملة واحدة فقرن نزل بجملة

واحدة وقوله تعالى وقد نزل

عليكم في الكتاب ان اذا

سمعت ايات الله يكفر بها

وذلك اشارة الى قوله تعالى

واذا رايت الذين يخوضون

في آياتنا الاية وهي آية

باب التوسيع وهو سماعي والسموع منه اختار واستغفر وأمر وسعى وكفى ودعا وزوج فتقول رزقت زيدا  
هنا دواهمند وقول الشارح مردودا لان صيغة استغفر الناقلة للمتعدى لواحد الى اثنين وجدت فلا وجه  
لجعله من باب اختار ولا يرد عليه الاستغفر الله من الذنب لان هذا من التضمين اه تقرير دردير (قوله  
للمبالغة) أى في المعنى لان كثرة الحر وف تدل على كثرة المعنى فهو في الاصل قبل التضعيف متعد والتضعيف  
انما افاد المبالغة يقال زكى زيد نفسه والفرسخ سرتة (قوله فأول راض الخ) هو الخالد زهير ابن عم أبي  
ذؤيب الهذلي وصدره \* فلا تجزع من سنة انت سرتها \* وكان أرسله أبو ذؤيب لصديقته فافسدها عليه  
وكان أبو ذؤيب أفسدها على عبد الله بن عمرو (قوله وقد اجتمعت التعدية بالباء الخ) الاولى بالمهمزة  
والتضعيف لانه هو الموجود في الايات المذكورة (قوله نزل عليك الكتاب بالحق) التعدية هنا بالتضعيف  
(قوله وانزل التوراة) التعدية هنا بالمهمزة (قوله ان بين التعديتين) أى التعدية بالمهمزة والتعدية  
بالتضعيف (قوله منجما) أى مفرا اجزاء (قوله والسكبان) أى التوراة والانجيل (قوله جاء بنزل في  
الاول) أى المقتضى للتجسيم بخلاف أنزل بدون تضعيف فانها تقتضى أن الفعل حصل مرة (قوله وانما قال  
الخ) جواب عما يقال اذا كان القرآن نزل منجما والفعل المضعف يفيد التخم فبالله عبر في خطبة كشافه  
بانزل القرآن هلا قال نزل (قوله ويشكل الخ) جوابه أن يحمل كون نزل المضعف مفيد للتدرج مما لم تقم  
قرينة على خلافه كما هنا وهذا الجواب يفيد كلام الزخشي حيث قال في هذه الآية نزل هنا بمعنى  
أنزل لا غير كغيره بمعنى أخبر والا كان متدافعا بمعنى لان نزل للتدرج وجملة واحدة تنافيه فظهر أن ما قلناه  
مراده وحسنه فلا إشكال (قوله وقوله تعالى وقد نزل عليكم في الكتاب الخ) يعنى أن هذه الآية الواردة  
في سورة النساء ترد على الزخشي أيضا وذلك لانه قد ورد فيها نزل المضعف بالبناء للفاعل في قراءة عاصم  
و بالبناء للمفعول في قراءة غيره وأما تخفيفه من التثنية واسمها الماضى من الشأن على رأى قوم أو ضمير  
المخاطب من على رأى أى نزل عليكم في الكتاب ان الشأن كذا والشأن ما أفادته الجملة بشرطها  
وجزائها أو نزل عليكم في الكتاب انكم اذا سمعتم وان مع ما في حيزها في قراءة عاصم في محل نصب بنزل وفي  
محل رفع بنزل في قراءة غيره وانزل عليهم في الكتاب ما نزل عليهم بمكة من قوله تعالى واذا رايت الذين  
يخوضون في آياتنا فاعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره فمما في سورة النساء تذكرة للمؤمنين  
بما نزل أولا بمكة وهو آية واحدة ومع ذلك استعمل في شأنه نزل المضعف وهو مناف لقول الزخشي  
باقتضائه التدرج في التنزيل ولا تدرج مع وحدة الآية والجواب أن الحمل على التدرج انما يركب عند فقد  
المنافي وهو موجود فيما ذكر فيحمل نزل ذو التضعيف على أن نزل ذى الهمزة وقد قال الزخشي في آية الانعام  
نزل بمعنى أنزل اه دما منى (قوله ان اذا سمعتم) أى نزل عليكم في القرآن ان اذا سمعتم آيات الله يكفر بها الخ  
اى فاعرضوا عنهم والذي نزل في القرآن هو قوله واذا رايت الذين يخوضون الخ (قوله وذلك) أى قوله نزل  
عليكم في الكتاب أى ان آية النساء تشير الى آية الانعام (قوله اشارة الى قوله تعالى واذا رايت الذين يخوضون  
الخ) أى التي هي في الانعام (قوله وهي) أى قوله واذا رايت الذين (قوله آية واحدة) أى والآية الواحدة  
لا يتأتى فيها تدرج (قوله والنقل) أى والتعدى (قوله سماعي مطلقا) أى في القاصر والمتعدى لواحد وأما  
المتعدى لاثنتين فلم يسمع كما قال قبل وهذا هو نفس ماسبق والانصب أن يذ كر هذا قبل كلام الحريرى ويقول  
وهو ظاهر قول سيبويه وقوله وقيل قياسى أى وقيل قياسى مطلقا أى في القاصر والمتعدى لواحد (قوله

واحدة والنقل بالتضعيف سماعي في القاصر كما ثلثنا في التعدى لواحد نحو علمته الحساب وفهمته المسئلة ولم يسمع في التعدى لاثنتين وزعم  
الحريرى انه يجوز في علم التعدية لاثنتين أن ينقل بالتضعيف الى ثلاثة ولا يشهد له سماع ولا قياس وظاهر قول سيبويه انه سماعي مطلقا وقيل  
قياسى في القاصر والمتعدى الى واحد

(السادس) التضمن فذلك عدى رجب وطلع الى مفعول لما تضمنه معنى وسع وباع وقالوا فرقت زيدا وسفه نفسه لتضمنه ما معنى خاف وامتن أو أهلك ويختص التضمن عن غيره من المعديات بأنه قد ينقل الفعل أكثر من درجة ولذلك عدى ألوت بقصر الهمة بمعنى قصرت الى مفعولين بعدما كان قاصرا وذلك في قولهم لا أولك نصحا ولا أولك جهدا الماضين معنى لا أمنك ومنه قوله تعالى لا يأتونكم خيالا وعدى أجبر وخبر وحدث وأنبا ونبا الى ثلاثة لما تضمنت معنى أعلم وأرى ١٦٤ بعدما كانت متعدية الى واحد بنفسها والى آخر الجار نحو أنبأهم بأنهم فلما

أنبأهم باسمهم نبؤنى بعلم (السابع) اسقاط الجار توسعا نحو وليكن لا نوعا ودون سر الى على سرأى نكاح أعجلتم أمر ربكم أى من أمره واقعوا لهم كل مرصداى عليه وقول الزجاج انه ظرف رده الفارسي بأنه مختص بالمكان الذى يرصده فليس مبهما وقوله \* كما عمل الطريق الثعلب \* أى فى الطريق وقول ابن الطراوة انه ظرف مردود أيضا بأنه غير مبهم وقوله انه اسم اسكل ما يقبل الاستطراق فهو مبهم اصلحيته لكل موضع منازع فيه بل هو اسم لما هو مستطرق ولا يحذف الجار قياسا لامع أن وان وأهمل النحويون هنا ذكر كى مع تجوزهم فى نحو حيث كى تسكرنى أن تكون كى مصدرية واللام مقدرة والمعنى لى وأجازوا أيضا كونها تعيلية وان مضمرة بعدها ولا يحذف مع كى الا لام العلة لانها لا يدخل عليها جار غير ما بخلاف أختيها

التضمن أى وهو سماعى كما سبق للدامينى قال شيخنا الدردير والظاهر ان فيه قولاً بأنه قياسى لكثرة (قوله رجب وطلع) أى مع انه فعل لازم وقوله عدى رجب أى فقيل رجبتمكم الطاعة وطلع زيدا لمن (قوله فرقت زيدا) من الفرق بمعنى الخوف فقوله خاف راجع لفرقت وقوله وامتن أو أهلك راجعان لسفه (قوله قد ينقل الفعل) أى قد ينقل التضمن الفعل (قوله لا أولك) هو بمنزلة قبل اللام وقد عمد (قوله الى ثلاثة) أى بنفسه بعد ان كانت متعدية الى واحد بنفسها والآخر بحرف الجراح (قوله اى نكاح) تفسير اسر (قوله مرصد) أى طريق وقوله عليه أى على كل (قوله انه ظرف) أى لان كل مضافة للظرف وهو مرصد وكل بحسب ما تضاف اليه (قوله به) أى المرصد (قوله فليس مبهما) أى ولا ي نصب على الظرفية الا ما كان مبهما (قوله كما عمل) أى كما اهتزنط الثعلب الطريق أى فى الطريق (قوله وقوله) أى ابن الطراوة جواب عما ورد عليه من انه ليس مبهما (قوله مستطرق) أى بالفعل وهو الذى يكون بين المزارع أو بين المنازل وهذه ليست مبهمة (قوله الامع ان الخ) أى وأما مع غيرهما فهو سماعى (قوله هنا) أى فى المواضع التى يحذف معها الجار قياسا (قوله واللام مقدرة) هذا محل الشاهد أى تحذف الجار هنا قياسا (قوله كونها تعيلية) أى فهمى بمعنى لام العلة وعلى هذا الشاهد فيها (قوله بخلاف أختيها) أى أختى كى وهما ان وان فانه يحذف معهما كل جار (قوله على خلاف فى ذلك) مبنى الخلاف فى سبب النزول هل هو معرض رغبة فيه ان أو ذم فى قدر فى راعى الاول ومن قدر عن راعى الثانى فاندفع ما يقال ان شرط الحذف أمن اللبس وهنا قد وجد اللبس لان اللبس عند عدم القرينة والقربة هنام وجوده وان اختلف فيها وقيل ان الابهام يتعلق به غرض هذا ليتجزى من يرغب فيه من الماهن ومن يرغب عنهن لفرقهن (قوله ومما يحتملها) أى فهو من الكلام الموجه المحتمل لمعنيين أحدهما مدح والثانى ذم (قوله المعالى) جمع معادلة بفتح الميم وهى كسب الشرف (قوله صنيع الاثم) أى فعل القبيح فالأثم جمع الأثم من قولك أثم الرجل فهو أثم أى دنى عن الأصل شحيح النفس (قوله للتناقض) أى لانك متى أثبت له الرغبة فى بناء المعالى نفيت عنه الرضا بصنع الاثم نفيت عنه الاول لانهم ما ضدان لا يجتمعان فلا يصح أن يثبت له الرغبة فى بناء المعالى والرضا بصنع الاثم ولا الرغبة عن بناء المعالى وعن الرضا بصنع الاثم فان قلت لا شك فى ان الانسان يرغب فى الخير فيفعله وفى الشر فيفعله فى وقت آخر وقد يرغب عن الخير وعن الشر معا فلا يفعل شيئا منهما ولا يريد فعله ولا تتناقض فى ذلك قلت الذى فى البيت الاخبار باستمرار الرغبة بشهادة المضارع ولا يمكن الجمع بين استمرار الرغبة فى الخير واستمرار الرغبة فى الشر لانه متى استمرت الرغبة فى الخير لزم ان تغاير الرغبة فى الشر لانها شرط لفرض وجودها لم تستمر الرغبة فى الخير وقد فرض استمرارها وكذلك العكس وكذا الاستمرار فى الرغبة عن الخير وعن الشر معا لا يتصور اذا الرغبة عن الخير رغبة فى الشر والرغبة عن الشر رغبة فى الخير فثبت التناقض على تقدير فى أو عن فى الموضوعين كما ذكر المصنف (قوله ومحل ان وان الخ) أى محلهما النصب وجوبا (قوله جملا على الغالب) أى لان الغالب ان الجار اذا حذف انتصب الجرور والاولى التخرج على الغالب لاعلى النادر (قوله انه) أى محلهما جر (قوله لاه أولك) أى

قال الله تعالى وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات ان لهم جنات شهد الله انه لاله الا هو أى باب لهم وبانه وترغبون ان تنسكوهن أى فى ان أو عن ان على خلاف فى ذلك بين المفسرين ومما يحتملها ما قوله ويرغب ان يبنى المعالى خالدا \* ويرغب ان يرضى صنيع الاثم أنشده ابن السيد فان قدر فى أول او عن ثانيا فندح وان عكس قدم ولا يجوز أن يقدرفهم ما معنى أو عن للتناقض ومحل ان وان وصلتهما بعد حذف الجار نصب عند الخليل وأكثر النحويين جملا على الغالب فيما ظهروا فيه الاعراب ما حذف منه وجوز سيويه أن يكون المحل جر افعال بعد ما حكى قول الخليل ولو قال انسان انه جركان قولاً قولاً له نظائر نحو قولهم لاه أولك

فلاصل



وأما نقل جماعة منهم ابن مالك أن الخليل يزي أن الموضع جروا نسيبويه يزي أنه نصب ١٦٥ فسهو ومما يشهد لدعي الجرح قوله تعالى وان

المساجد لله فلا تدعو مع الله  
أحدا وان هذه أمتكم أمة  
واحدة وأتار بكم فاعبدون  
أصلها لا تدعو مع الله أحدا  
لان المساجد لله وفاعبدون  
لان هذه ولا يجوز تقديم  
منصوب الفعل عليه اذا كان  
ان وصلته لا تقول انك فاضل  
عرفت وقوله

ومازرت ليلى ان تكون حبيبة  
الى ولادين بها أنا طال به  
رووه بخفض دين عطا على  
محل ان تكون اذا أصله لان  
تكون وقد يجاب بأنه عطف  
على توهم دخول اللام وقد  
يعترض بان الجمل على  
العطف على المحل أظهر من  
الجمل على العطف على  
التوهم ويجاب بان القواعد  
لا تثبت بالاحتمالات \* وهنا  
معد ثامن ذكر الكوفيون  
وهو تحويل حركة العين  
يقال كسى زيد بوزن فرح  
فيكون فاصرا قال

وان يعرب ان كسى الجوارى  
فتنبوا العين عن كرم بحاف  
فاذا فتحت السين صار  
بمعنى ستر وغطى وتعدي  
الى واحد كقوله

وأركب في الروع خيفانة  
كسا وجهها سعة منتشر  
أو بمعنى أعطى كسوة وهو  
الغالب في تعدي لاثنين نحو  
كسوت زيدا جسة فالوا  
وكذلك شرت عينه بكسر  
التاء فاصر بمعنى انقلب

فلاصل لله در أهلك فقد حذف الجار أعنى اللام وأبقى الاسم مجرورا على حاله وقوله در أهلك حذف منه المضاف  
وأقيم المضاف اليه مقامه (قوله وان هذه أمتكم) الامة المالة والاشارة الى الاسلام أى ان ملة الاسلام هى ملتكم  
التي يجب ان تكونوا عليها لا تحرفون عنها يشار اليها ملة واحدة غير مختلفة (قوله أصلها لا تدعو الخ) فيه انه  
يلزم على كون هذا الاصل أن يكون معه مول الفعل مقدم عليه مع ان الغاء يمنع أن يكون ما بعده افعالا فمما  
قبها سواء كانت للسببية أو جزائية خلافا للجار بردي في الاولى فان قلت على ماذا يخرج قلت على حذف اما  
الشرطية وتكون هذه الغاء هى الداخلة على جوابها وقد ذكر الرضى ان حذف امام طرد اذا كان ما بعد الغاء  
أمرا أو نهيما وما قبلها منصوبا به أو يفسر به وضابط الاطراد المذكور يشمل ما في الآية بين فيكون تقديم  
المفعول على الغاء مغتفر على ما تقر في محله اهـ دما معنى (قوله أصلها لا تدعو مع الله أحدا) أى فى المساجد  
لان المساجد لله فالمشركون كانوا يأخذون الاصنام معهم فى المساجد الحرام ويدعونهم فيه فانزل الله وان  
المساجد لله الخ أى لا تدعو مع الله أحدا فى المساجد لان المساجد الخ فالمساجد على التوسع بترفع الخافض مع  
انه فى محل جر بالحرف المحذوف لافى محل نصب بالفعل والا كانت مفعولا لا تدعو مقدم عليه وتقديم منصوب  
الفعل المؤول من ان وصاتها ممنوع لان الابتداء بان المفتوحة يلتبس بان التى بمعنى لعل هذا حاصل كلامه (قوله  
لان المساجد لله) فان وصاتها فى محل جر بالحرف المحذوف لافى محل نصب بالفعل والالزم تقديم الخ (قوله وقوله)  
عطف على قوله قوله تعالى وان المساجد الخ (قوله ولادين بها أنا طال به) يحتمل أن يكون من باب القلب أى  
ولادين أنا طال به أو ان الباء بمعنى على (قوله أصله لان تكون) أى وهو محل جر وقد ظهر اثر ذلك فى التابع  
(قوله وقد يجاب) أى من طرف من يقول ان محل ان وصلته ما بعد حذف الجار نصب (قوله دخول اللام) أى لان  
تكون (قوله بان القواعد) أى كقولنا محل ان وصلته ما بعد حذف الجار (قوله بالاحتمالات) أى لان هذا  
البيت محتمل (قوله وهو تحويل حركة العين) أى نحو يله الفتح بعد الكسر أى بان تكون عين الفعل مكسورة  
فاذا فتحتها تعدى الفعل (قوله كسى زيد) أى صار ذا كسوة (قوله قال الخ) شاهد على كون مكسور العين فاصرا  
(قوله وان يعرب) أى أخاف بعدموتى ان يعرب ان كسى الجوارى بكسر الهمزة فكسى لازم والجوارى  
فاعل وفى نسخة ضبط بفتح الهمزة أى أخاف أن يعرب وقت ان كسى حذف المضاف (قوله ان كسى الجوارى)  
أى صرنا كسوة (قوله فتنبوا) أى تتجافى وتتباعدا ولا تنظر لهن (قوله عن كرم) بفتح الكاف وكسر الراء  
يوصف به المفرد والمثنى والجمع مذكرا كان ما ذكر أو مؤنثا ووصف من الكرم أى كرام والبيت لا يخلو  
الخارجى وقوله

لفسدا زاد الحياة الى حبا \* بناتى انهن من الضعفاء

أحاذر أن يرين البؤس بعدى \* وان يشرى رنقا غير صاف

والرنق يسكون النون للضرورة وأصلها الفتح مصدر رنق الماء تكدره بعد البيت

ولولا هن قد سوئت مهري \* وفى الرحمن للاعفاء كاف

أى كفاية بمعنى هذا الشاعر ان حبى للحياة وتخلي عن الحرب انما هو لاجل بناتى فانى ان قتلت لم يبق لهن من  
يعوم بامرهن فيعربن ويجمعن وتنوبعين من تزوجهن عنهن ولولا هن سوئت مهري للعرب أى جعلته علامة  
(قوله بحاف) أى هزيلات جمع بحفاء على غير قياس لان أفعال وفعلاء لا يجمع على فعال (قوله فاذا فتحت  
السين) أى من كسى (قوله وغطى) أى اذا كان كسا بمعنى غطى (قوله كقوله) أى امرئ القيس (قوله  
خيفانة) هى الجرادة المتلونة استعارها للفرس (قوله وجهها) أى فهو متهلوا حد أى كسا وجهها شعر كالسيف  
(قوله أو بمعنى أعطى) أى اذا كان كسا بمعنى أعطى وهو عطف على قوله بمعنى ستر (قوله سعة الخ) هو شعر  
الناصية واحترق بقوله منتشر عن تكاتف شعر الناصية واجتماعه على وجه الفرس فهو غم مذموم فى الخليل  
فقد تخلص بقوله منتشر عن ذلك العيب (قوله وهذا) أى ما ذكر من الثامن ليس مما نحن فيه بل من المطاوعة

جفتها وشتر الله عينه بفتحها مة تدعى قلبها وهذا عند ثامن باب المطاوعة يقال شتره فشرى كما يقال ثمره فثمره وثلمه فثلم ومنه وكسوته الثوب فكسبه

جهتها وهي عشرة \* (الجهة الاولى) أن يرعى ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يرعى المعنى وكثيرا ما نزل الاقدام بسبب ذلك وأول واجب على العرب أن يفهم معنى ما يعر به مفردا أو مركبا ولهذا يجوز أعراب فواح السور على القول بأنها من التشابه الذي استأثر الله تعالى بعلمه وقد حكى لي أن بعض مشايخ الاقراء أعرب لتلميذه بيت المفصل لا يبعد الله التلب وال \*

بخارات اذ قال الخنيس نعم فقال نعم حرف جواب ثم طلبا محل الشاهد في البيت فلم يجداه فظهر لي حينئذ حسن لغة ككلمة في نعم الجوابية وهي نعم بكسر العين وانما نعم هنا واحد الانعام وهو خبر حذف أي هذه نعم وهو محل الشاهد وسألني أبو حيان وتساءل عرض اجتماعنا علام عطف بحقلد من قول زهير

تقي نقي لم يكن غنيمه

بنهكة ذي قري ولا بحقلد فقلت حتى أعرف ما الحقلد فنظرنا فاذا هو السبي الخلق فقلت هو معطوف على شيء متوهم اذا المعنى ليس بمكثر غنيمه فاستعظم ذلك وقال الشاويين حكى لي أن نحو يا من كبار طلبة الجزولي سئل

فاذا كان متعديا لواحد فطاوعه فاصروا الذي يتعدى لاثنتين مطاوعه يتعدى لواحد فتر يتعدى لواحد فطاوعه فاصروا وكما متعد لاثنتين فطاوعه متعد لواحد (قوله ومنه البيت) أي أن كسى الجوارى فالمفعول محذوف أي أن كسى الجوارى ان كسى الجوارى انوبا (قوله ولكن حذف فيه المفعول) تقديره كسا وجهها جسا لا ونحو ذلك اه دمايني \* (الباب الخامس من الكتاب) \*

(قوله من جهتها) أي من سببها أي بسبب ما قوله يدخل الاعتراض أي موجب الاعتراض كذا جرر والظاهر انه لا حاجة له لان العرب مثلا اذ ارعى ظاهر الصناعة ولم يرع المعنى دخل عليه الاعتراض تأمل كاتبه (قوله ما نزل الاقدام) أي ما نزل الاقدام وكثيرا ما نزل الاقدام (قوله بسبب ذلك) أي بسبب مراعاة ما يقتضيه ظاهر الصناعة وعدم مراعاة المعنى (قوله ان يفهم معنى ما يعر به) أي ما ير يد اعرابه (قوله ان بعض مشايخ الاقراء) وفي نسخة المشايخ القراء (قوله الاقراء) أي الذين يقرؤن الناس وقوله بيت المفصل أي البيت الذي استدل به في الفصل على جواز حذف المبتدأ وبقاء خبره فاعر به هذا الشيخ وقال لانافية وبيد فعل مضارع والله فاعل والتائب مفعول والغارات عطف عليه واظرف والخنيس فاعل قال ونعم حرف فلم يوجد حيث في البيت خبر عن المبتدأ الذي حذف كما هو محل الاستشهاد والحق ان نعم اسم خبر لمبتدأ محذوف أي هذه نعم وقوله الخنيس اسم للخنيس لانه خمسة أقسام مقدمة الخنيس وهي الطائفة المتقدمة منه وساقية وهي الجماعة المتأخرة منه وقلب وهي الطائفة التي في الوسط وممنوعة وهي الطائفة التي جهة اليمن وميسرة وهي الطائفة اليسرى ويقال لهما جناتان والكل يسمى خنيسا وحيشا (قوله لا يبعد الله التلب الخ) البيت للمرقش الاكبر وهو قمر بن سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة والا صغر بن أخيه زمعة بن سفيان بن سعد الخ وأول القصيدة

هل بالديار ان نجيب صمم \* لو كان رسم ناطقا بكلم

الدارققر والرسم كما \* رقص في ظهر الاديم قلم

وم هذا البيت سمي مرقشا ومها

الشعر مسك والوجه دنا \* نير واطراف الاكف عن

ليس على طول الحياة ندم \* ومن وراء المرء ما يعلم

(قوله التلب) مصدر تلب اذا لبس السلاح والغارات جمع غارة بمعنى غارة (قوله لغة ككلمة) أي انهم قد قرروا من هذا وجعلوا حرف الجواب مكسورا والعين مع فتح النون (قوله أي هذه نعم) أي فغير واعلمها ونحوها فلو عرفوا المعنى ما غاموا (قوله وقد عرض اجتماعنا) أي فالاجتماع لم يكن مقصودا (قوله بنهكة ذي قري) النبهكة الانتهاك بالاسر والعقوبة أي انه لم يكن ثمر الغنيمه بسبب أسر وعقوبة شخص قريب له بل لذاته (قوله ولا بحقلد) بفتح الحاء وكسر ها كذا ذكر شيخنا العدوي عن شيخه الملو في الصحاح الحقلد الضيق البخيل وفي القاموس حقلد كهماس الضيق البخيل والضعيف وكز برج السبي الخلق واذا علمت هذا فالبيت يضبط بفتح الحاء والقاف وفتح اللام المشددة وأبضا كان الاولى للمصنف ان يقول فهو الضيق البخيل لان السبي الخلق انما هو معنى حقلد كز برج وهو لا يصح في البيت انما الذي في البيت حقلد كهماس (قوله فاذا هو سبي الخلق) الظاهر انه انما أتى بهذه العبارة المحتملة لعود الضمير فيها على الخلق وعلى أبي حيان تبيكيتا لابي حيان لما كان بينهما من المنافسة في مسألة بيانية والشأن أن المغاربة يكونون سبي الاخلاق فلذا قال سبي الخلق (قوله هو معطوف على شيء متوهم) يحتمل وجه آخر وهو عطفه على نهكة على حذف مضاف أي ولا بنهكة حقلد أي شخص متصف بسوء الخلق لدناءة الحقلد وهو لا يتوجه الا لشر يف ولك أن تقول انه عطف عليه من غير حذف والمراد انه لا يستعين بحقلد (قوله تمييز) أي محمول عن الفاعل

عن اعراب كالة من قوله تعالى وان كان رجل يورث كالة فقال اخبرني ما السكالة فقالوا له الورثة اذا لم يكن فيهم أب فباعوا ولا ابن فباعوا فقال فهي اذا تميز ونوحيه قوله ان يكون الاصل وان

كان رحيل برثه كلاله ثم حذف الفاعل وبنى الفعل للمفعول فارتفع الضمير واستتر ثم جىء بكلاله تمييزاً ولقد أصاب هذا النحوي في سؤاله  
واخطأ في جوابه فإن التمييز بالفاعل بعد حذفه نقض للغرض الذى حذف لاجله وتراجع عما بنيت الجملة عليه من طى ذكر الفاعل فيها  
ولهذا لا يوجد في كلامهم مثل ضرب أخوك رجلاً وأما قراءة من قرأ يسجله فيها بالعدو والأصل رجال بفتح الباء فالذى سوغ فيها أن يذكر  
الفاعل بعد ما حذف أنه انما ذكر في جملة أخرى غير التى حذف فيها وكأعرب هذا المغرب كلاله ١٦٧ تميزاً بقول بعضهم في هذا البيت

يسطال لأضياف وجهاً رحباً  
بسط ذراعيه لعظيم كلباً  
ان الأصل كلباً بسط كلب  
ذراعيه ثم جىء بالمصدر  
واسند للمفعول فرفع ثم  
أضيف اليه ثم جىء بالفاعل  
تمييزاً والصواب في الآية  
أن كلاله بتقدير مضاف أى  
ذا كلاله وهو أمحال من  
ضمير يورث فكان ناقصة  
ويورث خبراً وتامة في يورث  
صفة وأما خبر فيورث صفة  
ومن فسر الكلاله بالميت  
الذى لم يترك ولداً ولا ولداً  
فهى أيضاً حال وأخبر ولكن  
لا يحتاج الى تقدير مضاف  
ومن فسرها بالقرابة فهى  
مفعول لاجله وأما البيت  
فتخرجه على القلب وإصله  
كالبسط ذراعاه كلباً ثم جىء  
بالمصدر وأضيف للفاعل  
المقلوب عن المفعول وانتصب  
كلباً على المفعول المقلوب عن  
الفاعل \* وهما نامور دبوعن  
الله امثلة متى بنى فيها على  
ظاهر اللفظ ولم ينظر في  
موجب المعنى حصل الفساد  
وبعض هذه الامثلة وقع  
للمعربين فيسهوهم بهذا  
السبب \* وسنرى ذلك معينا

(قوله برثه كلاله) أى ورثه ليس فيهم أب ولا ابن (قوله ثم حذف الفاعل) أى لغرض من الاغراض  
المذكورة في البيان (قوله ولقد أصاب هذا النحوي في سؤاله) أى عن معنى الكلاله (قوله وأخطأ في  
جوابه) حيث أجاب بأنه تمييز (قوله نقض) أى ابطال (قوله من طى) بيان لما في قوله عما بنيت وقوله  
وتراجع أى رجوع وقد يقال ان الغرض الذى حذف هنا الفاعل لاجله الاجمال ثم انه فصل بعدد الاجمال  
أولاً ثم التفصيل أو وقع في النفس وحينئذ في كلام النحوي ظاهر تأمل (قوله ولهذا) أى ولا حل كون التمييز  
بالفاعل فيه نقض للغرض الذى حذف لاجله الخ (قوله ضرب أخوك الخ) أصله ضرب أخاك رجل ثم بنى  
الفعل للمفعول فارتفع أخاك على أنه نائب فاعل وأعرب رجل تمييزاً (قوله وأما قراءة الخ) جواب عما يقال  
اننا نسلم أن ذكر الفاعل بعد حذفه لغرض نقض للغرض والدليل القراءة السبعية في الآية (قوله انما ذكر  
في جملة الخ) أى فهو واقع في جملة استثنائية ولا يصح الدليل بها الا لو كان مذكوراً في الجملة الاولى (قوله انما  
ذكر في جملة أخرى) أى لانه فاعل لفعل محذوف (قوله كالبسط كلب ذراعيه) أى فذراعيه واقع مفعولاً  
وحيث كان كذلك فقد أضاف الشاعر المصدر لمفعوله فواجه نصب كلباً مع أنه فاعل وهو مرفوع وحاصل  
الجواب الذى ذكره المصنف أن بسط مصدر المبني للمفعول وحينئذ فيكون ذراعيه في محل رفع نائب فاعل فهو  
مصدر مضاف لنائب الفاعل وكذا بدأ كر على أنه تمييز بعد أن كان محذوفاً لغرض (قوله ثم أضيف اليه) أى  
ثم أضيف المصدر الى المفعول النائب عن الفاعل وقوله فرفع أى انيابة عن الفاعل (قوله وأما خبر) أى  
سكان وهو مضاف على قوله أمحال (قوله فيورث صفة) أى لرجل الذى هو اسمها (قوله ومن فسر الكلاله)  
أى ان ما ذكره سابقاً مبنى على التفسير السابق في الكلاله وهم الورثة الذين لأصل ولا فرع معهم (قوله  
حال) أى على الوجهين السابقين من كون كان تامة أو ناقصة وقوله أو خبر بناء على انها ناقصة (قوله ولكن  
لا يحتاج الخ) أى لان المعنى وان كان رجل يورث كلاله أو حال كونه كلاله (قوله بالقرابة) أى القرابة  
المخصوصة وهى التى لأصل ولا فرع معها وهو المعنى السابق لكن هذا مبنى على أن الكلاله اسم للمعنى وما  
سبق مبنى على انها اسم للرجال فالمعنى على هذا وان كان رجل يورث من أجل القرابة المخصوصة (قوله على  
القلب الخ) أى فهو على حد خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الخ فذراعاه مفعول مرفوع وكلباً فاعل  
منصوب لأن اللبس لكن قول المصنف وانتصب كلباً الخ بخالف ذلك لانه يفيد أنساباً لغنى المفعول فجعل  
فاعلاً وفي الفاعل فجعل مفعولاً وهو بعيد فالاحسن ما قلناه (قوله وأصله) أى بعد القلب (قوله المقلوب  
عن الفاعل) أى في الاعراب (قوله وهما أنا الخ) فى حواشيه على التسهيل أن دخولها التثنية على الضمير  
الذى لم يخبر عنه باسم الإشارة شاذ (قوله لانه لم يأمرهم أن يفعلوا فى أموالهم ما يشاؤون) أى وانما أمرهم  
بفعل ضد ما يفعلونه فى أموالهم فكانوا لا يوفون الكيل ولا الميزان فقال أو فوا الكيل والميزان بالعطف ولا  
تجنسوا الناس وأدوا الزكاة (قوله من قرأ تفعل وتشاء بالبناء) هى قراءة ابن أبى عملة (قوله فاعطف على  
أن نترك) أى أصلواتك تأمرك أن نترك وأن نفعل فى أموالنا أى فكأنهم لم يأمرهم بضد ما يفعلونه فى  
أموالهم كانه هو الذى يفعل فيها ما يشاء (قوله وموجب الوهم) أى المشار له بتبادر الذهن (قوله مرتين)

\* فاحدها قوله تعالى أصلواتك تأمرك أن نترك ما بعد آ ياؤنا وان نفعل فى أموالنا منشاء فانه يتبادر الى الذهن عطف ان نفعل على ان نترك وذلك  
باطل لانه لم يأمرهم ان يفعلوا فى أموالهم ما يشاؤون وانما هو عطف على ما فهم معمول للترك والمعنى ان نترك ان نفعل نعم من قرأ تفعل وتشاء بالتاء  
لابلون فاعطف على ان نترك وموجب الوهم المذكوران المغرب يرى ان والفعل مرتين وبينهما حرف العطف وتخير هذا سواء ان يتوهم فى  
قوله ان ما رأيت أبان يدمقاتلا \* ادع القتال واشهد الهجاء \* أن الفعلين متعاطفان حين يرى فعلين مضارعين منصوبين وقد بينت فى فصل

بخفت وهو فاسد فى المعنى والصواب تعلقه بالموالى لما فيه من معنى الولاية اى خفت ولايتهم من بعدى وسوء خلافتهم او محذوف هو حال من الموالى او مضاف اليهم اى كائنين من ورائى او فعل الموالى من ورائى وما من قسرا خفت بفتح الخاء وتشديد الفاء وكسر التاء فن متعلقة بالفعل المذكور \* الثالث قوله تعالى ولا تسأموا ان تكذبوه صغيرا او كبيرا الى اجله فان المتبادر تعلق الى تكذبوه وهو فاسد لاقتضائه استمرار الكتابة الى اجل الدين وانما هو حال اى مستقر الى المنة الى اجله وظاهره قوله تعالى فاماته الله مائة عام فان المتبادر ان تصاب مائة باماته وذلك متنع مع بقاءه على معناه الوضعى لان الامانة سلب الحياة وهى لا تمتد والصواب ان يضمن اماته معنى البتة فكأنه قيل فأثبت الله بالموت مائة عام وحينئذ يتعلق به الظرف بما فيه من المعنى العارض له بالتضمن اى معنى اللبث لانه لا معنى الالباب لانه كلاماته فى عدم الامتداد فلو صبح ذلك لعلقناه بما فيه من معناه الوضعى ويصير هذا التعلق بمنزلة فى قوله تعالى قال لبثت يوما او بعض يوم قال بل لبثت مائة عام وفائدة

فى نسخة مرتين (قوله خطأ) اى لانه اذا كان الفعلان متعاطفين كان كل من الفعلين منفيا بلان فيكون المعنى لا ادع القتال واحضر الهيجاء وهذا تناقض لان الهيجاء هو القتال فاول الكلام يقتضى ملازمته لها واخر الكلام يقتضى عدم حضوره لها والخاص منه ما ذكره المصنف (قوله معطوف على القتال) اى فهو عطف مصدر مؤول على اسم خالص من التأويل بالفعل اى لن ادع القتال ولا ادع شهودا الهيجاء (قوله ورائى خفت الموالى) اى الذين يلونى فى النسب كبنى العم وقوله من ورائى اى من بعدى ورائى على الدين ان يضيعوه كشاهدته فى بنى اسرائيل من تبديل الدين (قوله وهو فاسد) وجه الفساد ان الخوف واقع فى الحال لا فيما يستقبل فلو جعل من ورائى متعلقا بخفت لزم ان يكون الخوف واقعا فى المستقبل اى بعدموته وهو ظاهر الفساد اه دما ميني (قوله لما فيه من معنى الولاية) اى فهو فى قوة المشتق (قوله او مضاف اليهم) اى وان ذلك المحذوف مضاف الى الموالى بقوله او مضاف اليهم عطف على قوله اما حال (قوله اى كائنين من ورائى) لف ونشر مرتب وقوله فعل الموالى اى فى المعنى انى خفت فعل الموالى (قوله او فعل الموالى) هو تبديلهم وسوء خلافتهم (قوله واما من قرأ) هو عثمان بن عفان ومحمد بن على وعلى بن الحسين وزيد بن ثابت وابن عباس وسعيد بن العاصى والوليد بن مسلم (قوله وكسر التاء) اى لاجل التخلص من التمام الساكنين (قوله متعلقة بالفعل) اى بناء على ان قوله من ورائى معناه من قد ادى فالمعنى انه ذهبت الموالى من قد ادى ودر جوارم يبق منهم من يعقوى الدين فهب الى الخ (قوله متعلقة بالفعل المذكور الخ) اعلم انه على قراءة التشديد ان كان من ورائى معناه من بعدى كان متعلقا بالموالى اى ان الموالى الذين يأتون بعدى خفوا وتلوا وعجزوا عن اقامة الدين فهب لى وليا يعقوبهم وان كان معناه من قد ادى فهو متعلق بخفت والمعنى انى خفت الموالى اى قلت من قد ادى اى انه رأى الموالى قلت بين يديه فطالب من الله غلاما والى رابط للحملة هو الباء من قوله ورائى وهذا كله اذا كان خفت مشددة فان كانت تخففة فهو ما ذكره المصنف قبل اذا علمت هذا تعلم ان قول المصنف فن متعلقة بالفعل المذكور مبنى على ان من ورائى معناه من قد ادى اه تقرير دردير (قوله الثالث الخ) جعل فيه امثلة ثلاثة لان التوجيه فيها واحد (قوله ان تكذبوه) اى الدين حال كونه صغيرا اى قليلا او كبيرا (قوله استمرار الكتابة الى اجل) اى لان المعنى عليه ان تكذبوه كتابة مستمرة الى اجله وهذا لا يصح اذا الكتابة تقع فى زمن يسير ولا تمتد لاجل الذى هو وقت حلول الدين (قوله وانما هو حال) اى متعلق باستمرار حال (قوله لا تمتد) اى بل تحصل فى لحظة فراه بسلب الحياة نزع الروح (قوله يتعلق به) اى باماته وقوله بما فيه اى بسبب ما فيه وقوله من المعنى العارض وهو اللبث فقول الشارح اى معنى اللبث الاضافة بيانية بيان للمعنى العارض وقوله لامعنى الالباب اى لامعنى هو الالباب الذى هو معنى الفعل المضمن (قوله اى معنى اللبث) الذى يستلزمه الالباب الذى هو مصدر لبث الذى صار معنى للفعل بحسب التضمن فظهر ان فى الكلام تأويلين وهو تكلف فالاولى انه متعلق باماته بما فيه من معنى الموت الذى هو وصف وجودى وعدم الحياة عما من شأنه ان يكون حيا وعلى كل فهو مستمر وحينئذ فالمراد بعدم الحياة استمرار عدم الحياة والمعنى حينئذ فأبانه الله اى جعل الوصف قائما به او جعل استمرار عدم الحياة قائما به مائة عام اه تقرير دردير (قوله لامعنى الالباب) اى لا بسبب ما فيه من معنى الالباب (قوله فلو صبح ذلك) اى فلو صبح تعلقه باماته باعتبار ما فيه من معنى الفعل المضمن وهو الالباب (قوله بما فيه من معناه) اى لعلقناه باماته بسبب ما فيه من المعنى الوضعى وهو الامانة ولا يحتاج للتضمين (قوله ويصير) اى وحينئذ يصير هذا التعليق وهو تعلقه باماته بسبب ما فيه من المعنى العارض (قوله على معنى كائنين) ظاهرا لجمع بين الحقيقة والجواز (قوله على معنى كائنين) كلاماته فانه مضمن معنى الالباب ويدل على سلب الحياة (قوله يدل على ذلك) اى على كون السكامة بعد التضمن تدل على كائنين (قوله اسماء الشرط)

\* ونظيره ايضا قوله عليه الصلاة والسلام كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما ١٦٩ اللذان يهودانه وينصرانه ولا يمجوزان يعلق حتى

يولد لان الولادة لا تستمر الى هذه الغاية بل الذي يستمر اليها كونه على الفطرة فالصواب تعليقها بما تعلقت به على وان على متعلقة بكائن محذوف منصوب على الحال من الضمير في يولد ويولد خبر كل \* الرابع قول الشاعر تركت بنالحو لو شئت جادنا بعيد الكرى ثلج بكرمان ناصح فان المتبادر تعليق ببعيد الكرى بجاد والاصواب تعليقه بما في ثلج من معنى بارد اذا المراد وصفها بان ريقها يوجد عقب الكرى باردا فلما اظن به في غير ذلك الوقت لانه يتعنى ان تجوده به بعيد الكرى دون ما عداه من الاوقات والوح بفتح اللام العطش الخامس قوله تعالى فلما بلغ معه السعي فان المتبادر تعلق مع يبلغ قال الزمخشري اي فلما بلغ ان يسعي مع أبيه في اشغاله وحواله قال ولا يتعلق مع يبلغ لاقتضائه انهم ما عدا السعي ولا بالسعي لان صلة المصدر لا تتقدم عليه وانما هي متعلقة بمحذوف على ان يكون بيانا كما انه قبل فلما بلغ الحد الذي يقدر فيه على السعي فقبل مع من فقبل مع أعطى الناس عليه وهو أبوه اي انه لم يستحكم قوته بحيث يسعي مع غير مشفق

أي فن معناها العاقل وتدل مع ذلك على معنى ان ومتى تدل على التعليل الذي هو معنى الحرف وعلى الزمان وهو معنى الاسم وقوله والاستفهام ككيف فلم يدل على معنى الحرف وهو طلب الفهم وعلى معنى الاسم وهو الحالة لان الكيف حالة واعلم انه وقع خلاف في التضمن فقبل انه من استعمال الحكمة في حقيقةها ومجازها وقبل انه من باب الحقيقة لكن يلوح الى المعنى المضمن قال ابن جني لوجعت تضمينات العرب ملائ مجلدات فظاهره القول بانه قياسي (قوله على الفطرة) بكسر الفاء اي على الخلقة الاصلية أي التوحيد (قوله لا تستمر الى هذه الغاية) اذ الولادة انما تكون في لحظة (قوله منصوب على الحال) أي ويكون حالاً منتظرة اذ السكون المغيب به هذه الغاية لا يوجد وقت الولادة والظاهر رجعه غايه لمحذوف اي ويستمر على ذلك حتى الخ (قوله تركت) الخطاب المحبوبة وقوله لو حاى عطشا وقوله جادنا أي اروا نأمن قولهم جددت الارض فهي مجودة اذا أصابها الجود وهو المطر الغزير والكري النعاس وثلج صفة لمحذوف اي ريق ثلج اي كالثلج وقوله بكرمان بفتح الكاف اسم لبلدة بين فارس وسجستان والفتح في كرمان أشهر من الكسر وهي بلدة من بلاد الثلج وقوله ناصح اي شديد البياض صفة لثلج ومعنى البيت تركت بنا عطشا ولو شئت اروا بعيد النوم بريق بارد كالثلج في كرمان لفعات والبيت لجرير من قصيدة مدح بهما عبد العزيز بن مروان اولها أريت بعينيك الدموع السوافح \* فلا العهد منسى ولا الريع نازح وبعد بيت المصنف صنعت شفاء النفس ممن تركته \* به كالجوى مما تنج الجوانح مدحناك يا عبد العزيز وطالما \* مدحت فلم يبلغ فعالك مادح تهديك بالاسماء في كل موطن \* شباب قريش والكهول الخاجع (قوله عقب الكرى) اي النوم (قوله فما الظن به في غير ذلك الوقت) أي لانه اذا كان باردا بعد النوم الذي الشأن ان يكون بعده سخنا فن باب اولي غيره (قوله به) أي بالريق (قوله قال الزمخشري الخ) علة لمحذوف أي وليس كذلك لانه قال الزمخشري الخ (قوله أي فلما بلغ ان يسعي مع أبيه) هذا بيان لحاصل المعنى لانه حصل اعراب وأن مع متعلق بالنسبة المذكور (قوله لاقتضائه الخ) وجبه الاقتضاء ان المعية تشعر باستحداث المصاحبة في الزمن وقد قيد الفعل بما فيجب الاشتراك فيها أي بلغ مع ابراهيم حد السعي مع ان ابراهيم بلغ حد السعي قبل ولده وهذا بخلاف قوله تعالى وأسأمت مع سليمان فان مع متعلقة بأسأمت وهو صحيح لان اسلام سليمان ممتد فالمتأخر يصاحب المتقدم وأما بلوغ حد السعي لا امتداد فيه (قوله حد السعي) أي الطرف الاول من السعي ولا شك ان ابراهيم حصل له أول السعي وهو القدرة على فعل الامور التي تصدر من الرجال قبل وجود السعي فلم يشتر كافي أول السعي بل أول سعي ابراهيم متقدم (قوله لان صلة المصدر لا تتقدم عليه) وبعضهم كالسعد توسع في الظروف في مثل هذا (قوله وانما هي الخ) أي وحينئذ تكون الجملة معترضة بين الفعل والمفعول (قوله متعلقة بمحذوف) أي بسعي محذوف يدل عليه المذكور وقوله على ان يكون أي المحذوف بيانا أي استئنافا لبيانها فكانه قيل فلما بلغ ان يسعي فقبل مع من يسعي مع أبيه أي مع أشفق الناس اليه وهو الاب وفيه اشارة الى ان الامر بذبحه كان في صغره قبل استحكامه السعي اه تقرير دردير (قوله يعلم المكان المستحق للرسالة) المراد بالمكان ذات الرسول (قوله لا أن علمه) في المكان أي ذات الرسول (قوله لا مفعول فيه) قد يقال لو قيل ان المراد يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يبعد وفيه ابقاء حيث على ما عهد من ظرفيتها والمعنى أنه تعالى لن يؤتيكم مثل ما آتى رسوله من الايمان لانه يعلم ما فيهم من الزكاة والطهارة والفضل والصلاحية للارسال ولستم كذلك اه دمايني (قوله وحينئذ) أي وحين اذ كان مفعولا به (قوله فلا ينتصب بأعلم) لان أفعال التفضيل لا ينتصب المفعول به (قوله الاعلى قول بعضهم)

( ٢٢ - دسوقي في ) \* السادس قوله تعالى الله أعلم حيث يجعل رسالته فان المتبادر ان حيث ظرف مكان لانه المعروف في استعمالها وورده ان المراد انه تعالى يعلم المكان المستحق للرسالة لان علمه في المكان فهو مفعول به لا مفعول فيه وحينئذ فلا ينتصب بأعلم الاعلى قول بعضهم

بشرط تأويله بعالم والصواب انتصابه بـ علم محذوف اذ دل عليه العلم \* السابع قوله تعالى فخذار بـ عمة من الطير فصرهن اليك فان المتبادر تعاقب الى بصرهن وهذا لا يصح اذا فسر صرهن بقطعهن وانما تعاقبه بخذوا ما لان فسر باملهن فالتعلق به وعلى الوجهين يجب تقدير مضاف أى الى نفسك لانه لا يتعدى فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل الا في باب ظن نحو ان رآه استعنى فلا يحسبهم بمفازة فيمن ضم الباء ويجب تقدير هذا المضاف في نحو وهزى اليك بجذاع النحلة ١٧٠ واضم اليك جناحك املك عليك زوجك وقوله هون عليك فان الامور بكف الآله مقاديرها

وقوله

دع عنك نهباً صبح في جحراته  
قوله جحراته بفتحين أى  
نواحيه وقول ابن عصفور ان  
عن وعلى في ذلك اسمان كفى  
قوله \* غدت من عليه بعد ما تم  
ظموها وقوله  
فلقد أرانى للرماح در بـ  
من عن عيسى مرة وأما  
دفعاً للمحذوران المذكور وهم  
لان معنى على الاسمية فوق  
ومعنى عن الاسمية جانب ولا  
يتأتى هنا ولا ان ذلك لا يتأتى  
مع الى لانها لا تكون اسما  
\* الثامن قوله تعالى يحسبهم  
الجاهل أغنياء من التعفف  
فان المتبادر تعاقب من باغنياء  
لجسورته له ويفسده انهم  
مقطنهم ظان قد استغنوا  
من تعففهم علم انهم فقراء  
من المال فلا يكون جاهلاً  
بجاهلهم وانما هى متعاقبة  
بحسب وهى للتعليل التاسع  
قوله تعالى ألم ترالى الملامن  
بنى اسرائيل من بعد موسى  
اذ قالوا فان المتبادر تعاقب اذ  
بفعل الرؤية ويفسده انه لم  
ينته علمه او نظره اليهم في ذلك  
الوقت وانما العامل مضاف

أى القائل ان أفعل التفضيل ينصب للمفعول به (قوله والصواب الخ) مقابله قول بعضهم السابق (قوله اذا فسر صرهن بقطعهن) أى لان قطع لا يتعدى الى وهذا تفسير اصهرهن على قراءة الضم يقال صرت الشئ بمعنى قطعته (قوله وانما تعاقبه بخذوا ما لان فسر باملهن) أى وحينئذ في الآلية تقديم وتأخير فيسكتانه قبل خذ اليك أربعة من الطير فصرهن (قوله ان فسر باملهن) هذا تفسير لقراءة الجبر ويصح تفسير القراءة بالرفع به (قوله أى الى نفسك) أى فالواقع مفعولاً حينئذ انما هو النفس لا الضمير المتصل (قوله فعل المضمر) أى فعل الفاعل المضمر (قوله الى ضميره المتصل) أى لان الجرور وهو الضمير في اليك مفعول في المبنى (قوله الا في باب ظن) أى وما حل عليه من فقد وعدم فلا يقال الحصر منقوض بفقده وعدم (قوله فلا يحسبهم) أى بالياء التحتية (قوله فيمن ضم الباء) أى وأما من فتحها ففاعل الفعل ضمير مستتر للواحد والمفعول ضمير الجماعة فلم يتعد فعل المضمر ضميره بل ضمير غيره (قوله وهزى اليك) أى الى نفسك وكذا تقول فيما بعده (قوله وقوله) أى قول امرئ القيس وتعام البيت \* ولكن حديث ما حديث الراجل \* (قوله وقول ابن عصفور) أى في الجواب عن عدم تقدير النفس وحاصله انما يجعل عن وعلى اسمين وحينئذ فلا يحتاج لتقدير المضاف (قوله وهم) خبر عن قول ابن عصفور وهذا الرد لا يبيحان ولم ينسبه له المصنف وفي النفس من ذلك شئ لانه حينما عمله أدنى غلط يصح بالرد عليه ويبالغ فيه واذا ذكره كلاً ما حسنا فيورده غير منسوب اليه وما حق أبى حيان الآن يشمل بقول القائل

ان يسمو واسبة طاروا جافرحا \* عنى وما سمعوا من صالح دفنوا

اه دماينى (قوله لا يتأتى مع الى) أى كفى قوله تعالى وهزى اليك (قوله لجسورته له) أى لجسورته من لاغنياء (قوله علم انهم فقراء من المال) أى وانهم استغنوا بالتعفف (قوله فلا يكون جاهلاً بجاهلهم) أى بل عالم بأنهم فقراء وحينئذ فيحالفهم بحسبهم الجاهل أى عن حالهم (قوله متعلقة بحسب) أى والمعنى يظنهم الجاهل من أجل تعففهم أغنياء (قوله ألم ترالى الملامن) أى ألم ينته علمك أو نظرك الى الجماعة الكاثنة من بنى اسرائيل وقوله من بعد موسى أى من بعد موته وقوله اذ قالوا النبي لهم هو شوبيل وقوله ابعت أى أقم لنا ملكا نقاتل في سبيل الله أى نقاتل معه في سبيل الله فتنتظم كلنا ونرجع اليه (قوله انه لم ينته) أى لم يصل علمه فأخذ الانتفاء من الى لان مدلولها الانتفاء أى لم ينته العلم اليهم اذ اجعلت ترى علمه وقوله أو نظره أى اذا جعلت ترى بصريته (قوله انه لم ينته علمه) أى المخاطب وهو النبي صلى الله عليه وسلم وقوله اليهم أى لهؤلاء الجماعة الكاثنة من بنى اسرائيل وقوله في ذلك الوقت أى وقت قولهم لنبيهم ابعت لنا ملكا وانما لم يصل له علمه في ذلك الوقت لانه لم يكن في ذلك الوقت وجودا وانما وجد بعد ذلك (قوله أى ألم ترالى قصتهم) أى ألم ينته علمك الى قصتهم في ذلك الوقت (قوله انما هو من ذلك) أى من قصتهم ومن خبرهم (قوله في شرب منه) أى من مائه على وجه الشبوع والكبرغ (قوله الامن اغترف) أى الامن شرب شرباً طيباً فابان اغترف بيده (قوله ليس منه) أى ليس من أصحابه الممتثلين لامره (قوله بل ذلك) أى الاعتراف (قوله وانما سهل الفصل الخ) هذا اذ اجمع لقوله وانما

محذوف أى ألم ترالى قصتهم او خبرهم اذ التعجب انما هو من ذلك لامن ذواتهم \* العاشر قوله

تعالى فمن شرب منه فليس منى ومن لم يطعمه فانه منى الامن اغترف غرفة فان المتبادر تعاقب الاستثناء بالجملة الثانية وذلك فاسد لا يقتضاه ان من اغترف غرفة ليس منه وليس كذلك بل ذلك مباح لهم وانما هو مستثنى من الاول وهم أبو البقاء في تجويزه كونه مستثنى من الثانية وانما سهل الفصل بالجملة الثانية لانهم المفصلة لانه اذا ذكر أن الشارب ليس منه اقتضى مفهومه أن من لم يطعمه منه فساكن الفصل به كلاً فصل \* الحادى عشر قوله تعالى فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق فان المتبادر تعاقب الى باغسلوا وقد رده بعضهم

هو

بان ما قبل الغاية لا بد ان يتكرر قبل الوصول اليها تقول ضربته الى ان مات وبعثته الى ان مات وغسل اليده لا يتكرر قبل الوصول الى المرفق لان اليد شاملة لرؤس الانامل والمناكب وما بينهما قال فالصواب تعاقبهما في باسقاطوا ١٧١ محذوفوا ويستفاد من ذلك دخول المرافق

في الغسل لان الاسقاط قام الاجماع على أنه ليس من الانامل بل من المناكب وقد انتهى الى المرافق والغالب أن ما بعده الى يكون غير داخل بخلاف حتى واذا لم يدخل في الاسقاط بقي داخل في المأمور بغسله وقال بعضهم الايدي في عرف الشرع اسم لا كف فقط بدليل آية

هو مستثنى من الاولى (قوله ما قبل الغاية) أي وهو الحادث كالضرب والغسل (قوله ان يتكرر) اعلم أن التكرار أمران الاول ان يحصل الحادث شيئا فشيئا والثاني ان يتكرر بحسب اجزاء المحل فالاول نحو ضربته الى ان مات والثاني غسأت يدي من أصبعي الى المنكب فالغسل يتكرر باعتبار أجزاء المحل أي غسأت جزءا بعد جزء الى ان وصلت الى المنكب اذا علمت هذا تعلم ان محط النفي في قول المصنف لا يتكرر قبل الوصول الى المرفق هو قوله قبل الوصول الى المرفق وأما أصل التكرار فهو حاصل فخط النفي الطرف وأما التكرار في نفسه فهو موجود باعتبار الاجزاء قبل الوصول الى المنكب الذي هو الغاية فينبذ تعليق الى بغسل يؤدي الى التناقض لان غسل اليد شاملة يصدق بغسلها من طرف الاصابع الى المنكب فقوله الى المرفق منساف لذلك اذا علمت ذلك فالمناسب للمصنف أن يعمل بالتناقض لاجتماع التكرار لان تكرار الغسل حاصل باعتبار الاجزاء وهو كاف في الغاية لكن قد علمت أن قوله وغسل اليد لا يتكرر معناه لا يقصر تكرره على ما قبل الوصول بل يتجاوز المرفق الى ان يصل للمنكب لان اليد شاملة له وحينئذ فيؤدي الى التناقض اه دما ميني (قوله لا يتكرر) أي لا يقصر تكرره باعتبار كل جزء دفعة على ما قبل الوصول الى المرفق بل يتجاوز المرفق الى ان يصل للمنكب لان اليد شاملة له فقوله الى المرفق تناقض (قوله فالصواب تعاقب الى باسقاطوا محذوف) أي وأسقطوا الغسل الى المرافق أي وأسقطوا الغسل من المناكب الى المرافق (قوله بأسقطوا محذوف) أي وأسقطوا الغسل الى المرافق (قوله ويستفاد من ذلك) أي من تعلقه بأسقطوا (قوله وقد انتهت الى المرافق) أي والمعنى وأسقطوا الغسل من المناكب الى المرافق (قوله واذا لم يدخل) أي المرافق (قوله فكان ذلك) أي اقتصر النبي في بعض أحواله في التيمم على المسح الى الكفين نفسير الايدي في قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه (قوله وعلى هذا) أي على كون اليد في الشرع اسما لا كف فقط (قوله غاية للغسل) أي المذكور وتكرر ما قبل الغاية بحسب الاجزاء (قوله ان امرأ القيس) هو الشاعر المشهور وقد كان أبوه ساطعا في الجاهلية وكان يسمى ضليلا ومن كلام بعض

تنقل فلذات الهوى في التنقل \* ورد كل صاف لا تقف عند منهل  
ففي الارض أحباب وفيها منازل \* فلا تبك من ذكرى حبيب ومنزل  
ولا تتبع قول امرئ القيس انه \* مضل ومن ذاقته دى بضال

(قوله حمامه) هو الوقت الذي يكون فيه موته وقد يطلق على نفس الموت وقوله اعناقه أي حبسه واما الذي هو الغاية (قوله وذلك مناقض لقوله فاعناقه حمامه دون المدى) أي لان قوله دون المدى معناه عرفا أنه لم يبلغ المدى (قوله طال بالخال) هذا التقدير فيه نظر اذ لا يقال طلب الى كذا ويقال قصدته وقصدته وقصدت اليه فالاولى أن يقدر كونا خاصا غير هذا أي جرى قاصدا الى مدى ويجوز أن يتعلق بجرى على أن المعنى أراد الجري أو أن جرى على معناه الحقيقي لكن على تقدير مضاف في الاخير أي دون قطع المدى (قوله ينوي) أي يقصد والني صفة للكعبة أو مكة ودحا بسطا والني مقصورا ما بضم الباء جمع بنية كغرفة أو بكسر هاء جمع بنية كقربة وهي البناء بالمدوكسر الباء اه دما ميني (قوله لفساد المعنى) أي لافادته أن الله بسط تراجمها على البني جمع بنية كغرفة وغرفة وهي الانبياء أي الحبطان ويقال فيها أيضا بنا جمع بنية كقربة وقرب اه تقرير دردير (قوله ولم يجعل له عوجا) أي ولم يجعل فيه اختلافا وتناقضا وقوله فيما أي مستقيما (قوله من القراء) أي وهو حنف (قوله وانما فيما حال) المراد بكونه فيما مستقيما معتدلا وفائدة الجمع بين نفي

ان امرأ القيس جرى الى مدى فاعناقه حمامه دون المدى فان المتبادر تعاقب الى بجرى ولو كان كذا كان الجري قد انتهى الى ذلك المدى وذلك مناقض لقوله فاعناقه حمامه دون المدى وانما الى مدى متعلق بكون خاص منصوب على الحال أي طالبا الى مدى ونظيره قوله أيضا

يصف الحاج ينوي التي فضلها رب العلي \* لما دحار بها على النبي فان قوله على النبي متعلق بابعاد الفعلين وهو فضل لا باقر بهم ما هو دحا بمعنى بسط لفساد المعنى الثالث عشر ما حكاه بعضهم من أنه سمع شيخا يعرب لنبيذ قهبا من قوله تعالى ولم يجعل له عوجا فيما صفة لعوجا قال فقالت له يا هذا كيف يكون العوج قهبا تزجت على من وقف من القراء على ألف التنوين في عوجا وقفة لطيفة دفعا لهذا التوهم وانما فيما حال

امان اسم محذوف هو وعامله اى أنزله فيما واما من الكتاب وجلة النفي معطوفة على الاول ومعرضة على الثانى قالوا ولا تكون معطوفة لثلاث  
يلزم العطف على الصلة قبل كمالها واما من الضمير ١٧٢ الجرور باللام اذا أعيد الى الكتاب لالى مجرور على أو جلة النفي وقيمها حالان

من الكتاب على أن الحال  
يتعدد وقياس قول الفارسي  
في الخبر انه لا يتعدد مختلفا  
بالافراد والجملة أن يكون  
الحال كذلك لا يقال قد صرح  
ذلك في النعت نحو وهذا  
ذكر مبارك أنزلناه بل قد  
ثبت في الحال في نحو ولا تقربوا  
الصلاة وأنتم سكارى ثم قال  
سبحانه ولا جنبان الحال  
بالخبر أشبهه ومن ثم اختلف في  
تعدددهما واتفق على تعدد  
النعت وأما جنبنا فعطف  
على الحال لا حال وقيل المنفية  
حال وقياسا يدل منها عكس  
عرفت زيدا أبومن هو  
\* الرابع عشر قول بعضهم  
في أحوى انه صفة لغناء  
وهذا ليس بصحيح على  
الاطلاق بل اذا فسر الاحوى  
بالاسود من الجفاف واليبس  
وأما اذا فسر بالاسود من  
شدة الخضرة لكثرة الري كما  
فسر مداهمتان فجعله صفة  
لغناء كعمل قيمه صفة لعوجا  
وانما الواجب ان تكون  
حالا من المرعى وآخر لتناسب  
الواصل \* الخامس عشر  
قول بعضهم في قوله تعالى  
فاخرجنا به نبات كل شيء  
فاخرجنا منه خضر اخرج  
منه حباته اكبوا ومن النخل  
من طلوعها فتدوان دانيسة

العوج واثبات الاستقامة وفي أحدهما غنية عن الآخر التأكيد فرب مستقيم مشهود له بالاستقامة ولا يخلو  
عن أدنى عوج عند التصريح أو المراد بكونه قبيحا على سائر الكتب مصداقها شاهد بصحتها اه دما ميني (قوله  
ولا تكون معطوفة) أى على الثانى لان الحال من جلة الصلة وأشار بقول التبري إشارة الى أن الحق أن الصلة  
هى التي لا يتم الكلام الا بها والحال فضلة يتم الكلام بدونها (قوله لا الى مجرور على) أى لا اذا أعيد الى  
مجرور على وهو العبد لان سباق الآية في وصف الكتاب والتنويه بشأنه وذلك يقتضى كونه حالا من الكتاب  
أو من ضميره لامن العبد أو ضميره (قوله أو جلة النفي الخ) عطف على قوله حال امان اسم الخ (قوله حالان  
من الكتاب) أى مفيدان للتأكيد (قوله أن يكون الحال كذلك) أى وحينئذ فلا يصح هذا الاحتمال  
الاخير (قوله قد صرح ذلك) أى التعدد مختلفا لافرادا (قوله في النعت) يعنى والحال في المعنى نعت  
لصاحبها فكأن النعت يتعدد مختلفا لافرادا والجملة ينبغي أن يكون الحال كذلك (قوله بل قد ثبت الخ) أى  
فلا نحتاج للتخريج على النعت وهذا ترق (قوله وأنتم سكارى) أى بجملة وأنتم سكارى جملة حالية وقوله ولا  
جنبنا حال ثان مفرد وقوله لان الحال علة لقوله لا يقال (قوله لان الحال الخ) هذا منع للتخريج على النعت لاعلى  
الخبر وقوله بالخبر أشبهه أى لانك اذا حذف العامل في الحال من نحو جاء زيد راكبا كان الحال مع صاحبها مبدأ  
وخبر الانعنا ومنعونا وحينئذ فالخبر يجر على الخبر أولى لانه أشبهه (قوله ومن ثم) أى ومن أجل شبه الحال  
بالخبر اختلف في تعددها أى الحال والخبر أى جرى الخلاف في الحال كجاء في الخبر (قوله لا حال) أى  
وكلامنا في الحال المتعددة المستقلة بدون عطف وقوله وأما جنبنا منع لقوله بل قد ثبت الخ (قوله لا حال) هذا  
مشكل اذ لو كان المعطوف غير حال لم يصح عطفه على الحال ضرورة انتفاء الجهة التي يجب فيها تشارك  
المعطوف والمعطوف عليه وحينئذ فجنبنا حال قطعنا عنه يرحل والجواب أن نفي الحال عنه انما هو باعتبار  
الاصالة والاستقلال وهو صحيح لان جنبنا معطوف وانما جاء به الحالية بطريق التبعية لا بطريق الاصالة واذا  
كان كذلك فلا ينتهز الرد به على أى على لان الثواني يغفر فيها ما لا يغفر في الاوائل (قوله بدل) أى بدل  
كل فمكانه قيل لم يجعل فيه عوجا جعله قبيحا (قوله بدل منها) أى فقد أبدل المفرد من الجاسة وأما في المثال فقد  
أبدل الجملة أعنى قوله أبومن من المفرد أعنى زيد (قوله في أحوى) أى من قوله تعالى والذي أخرج المرعى  
الخ أى أنبت العشب فجعله بعد الخضرة غناء أى جافا هشيما أحوى أى اسود يابسا (قوله لغناء) الغناء  
بتخفيف الشاء وتشديد هاما يقذف به السيل على جانب الوادى من الحشيش والنبات اليابس والاحوى سواد  
يضرب الى الخضرة وقيل خضرة عليهم اسواد يطلق الاحوى أيضا على الظبي الذى في ظهره خطان من سواد  
وبياض (قوله كما فسر مداهمتان) أى فانه فسر بسوداوان من شدة خضرتهما (قوله فجعله صفة لغناء كجعله  
الخ) أى لانه يتخلل المعنى فجعله يابسا شديدا الخضرة وهو تناقض بخلاف المعنى الاول جعله جافا اسود ومن  
الجفاف واليبس (قوله وانما الواجب) أى على التفسير الثانى (قوله فاخرجنا به) أى بسببه أى الماء المتقدم في  
قوله وهو الذى أنزل من السماء ماء (قوله فاخرجنا منه خضرا) أى زرعنا نخرج منه أى من الزرع الخضر  
وقوله ومن النخل خبر مقدم وقوله من طلوعها بدل وقتوان مبتدأ والجملة حالية (قوله وهذا يقتضى أن جنات  
الاعناب تخرج من طلع النخل) أى لان المعنى حينئذ القنوان الدانيسة والجنات من الاعناب كاثنتان من طلع  
النخل (قوله بعد قوله تعالى يطاف عليهم) الاول بعد قوله تعالى يطوف عليهم ولدان مخدون الخ فقوله  
بعد قوله يطاف عليهم الخ هذا خطأ اذ ليست التلاوة كذلك فى الآية التي فيها حور وعين وانما التلاوة فيها

وجنات من أعناب فيمن رفع جنات انه عطف على قنوان وهذا يقتضى أن جنات الاعناب تخرج من طلع النخل وانما هو يطوف  
مبتدأ بتقدير وهناك جنات أو ولهم جنات وظاهره قراءة من قرأ حور وعين بالرفع بعد قوله تعالى يطاف عليهم بكأس من معين أى ولهم حور  
وأما قراءة السبعة وجنات بالنصب فبالعطف على نبات كل شيء



وهو من باب وملائكته وجبريل وميكال \* السادس عشر قول ابن السدي قوله تعالى من استطاع اليه سبيلا ان من فاعل بالمصدر و يرددها المعنى حينئذ والله على الناس أن يحج المستطيع فيلزم تأنيب جميع الناس اذا تخلف مستطيع عن الحج وفيه مع فساد المعنى ضعف من جهة الصنعة لان الاتيان بالفاعل بعد اضافة المصدر الى المفعول شاذ حتى قيل انه ضرورة كقوله \* ١٧٣ أفنى تلادى وما جعت من نسب

يطوف عليهم ولدان مخلدون بأكواب وأباريق وكأس من معين لا يصدعون عنها ولا ينزفون وفا كهة مما يتخيرون ولحم طير مما يشتهون وجو رعين بالرفع وفي قراءة بالجر عطف على الاكواب (قوله وهو من باب الخ) أى أنه من عطف الخاص على العام وليس القصص تلاوة الآية ولذا اقتصر المصنف على محل الشاهد ولم يقل ورسله وجبريل (قوله ان من فاعل بالمصدر) وهو حج من قوله ولله على الناس حج البيت (قوله فيلزم الخ) هذا الالتزام مبنى على ان الالف واللام في الناس للاستغراق وهو ممنوع لجواز كونها العهد المذكور والمعهود المستطيعون نعم يكون من استطاع من قبيل الاظهار في موضع الاضمار (قوله أفنى تلادى) هو الحال القديم الاصل الذى ولد عنه ذلك والنسب العفار والقوا فير الاقداح جمع فاقوزة والاباريق جمع بريق فارسي معرب والبيت للمغيرة بن الاسود الاسدي وقوله أقول والكأس في كفى أقبلها \* احاطب الصيد أبناء العماليق لاتشر بن أبدا راحا مسردة \* الامسح الشم أبناء البطاريق لصيد جمع أصيد وهو الملك والعماليق الجبابرة أو لاد عملاق والمسردة المتواليمة والبطريق كبير الروم (قوله مع التمكن من النسب) فيه ميل لمذهب ابن مالك في تفسير الضرورة وهي ما ليس للشاعر عنه من دوحه (قوله ومن محبته) أى الاتيان بالفاعل بعد اضافة المصدر للمفعول (قوله في النثر) روى عن ابن عاصم أنه قرأ ذكر رحمة ربك عبده زكرياء بضم الدال والهمزة وهومن هذا القبيل (قوله بدل بعض) أى وحذف الرباط لفهمه أى من استطاع منهم لكن يلزم عليه الفصل بين البدل والمبدل منه بالاجنبي وهو المبتدأ (قوله وعليهن) أى على جعل من بدلا أو مبتدأ موصولة أو شرطية (قوله أن انتصاب أوارى في جواب الاستفهام) أى فقال الغاء سببية وأوى فعل مضارع منصوب في جواب الاستفهام أعنى أعجزت (قوله لا تتسبب عن العجز) اذ العجز انما يتسبب عنه عدم الموارد والموارة انما تتسبب عن القدرة وأجاب السعد في حاشية الكشف بأنه يحتمل أن يكون الاستفهام فيه لانكار الاباطى فيفيد النفي وهو سببه اى ان لم أعجز فواريت (قوله ومن هنا) أى ومن أجل أن جواب الشئ مسبب عنه (قوله لا يتسبب عن رؤية انزال المطر) أى واذا لم يتسبب عنه وجب الرفع لعجزه من الناصب والجازم (قوله وقيل انما ينصب) أى قوله فتصبح وحاصل هذا القول ان عدم النصب هنا ليس لعدم صحة السببية بل لكون الاستفهام ليس حقيقيا وانما ينصب في جواب الاستفهام الحقيقي (قوله وقيل النصب) أى في قوله فتصبح (قوله فتكون لهم قلوب) أى فنصب تكون بعد فاء السببية والاستفهام فيها غير حقيقي فكذلك هنا في قوله فتصبح يجوز النصب بعد ها ولكن منع النصب لاجل قصد العطف (قوله على تأويل الخ) أى فهو ماض في المعنى وان كان مضارعاً فاذا صح عطفه على الماضى (قوله القول الاول) أى وهو أن عدم انتصاب فتصبح لكونه ليس جوابا بالاستفهام لان اصباح الارض مخضرة لا يتسبب عن رؤية المطر ولا ينصب بعد فاء السببية الا ما كان جوابا وجواب الشئ ما كان متسببا عنه (قوله لما بيناه) أى من ان اصباح الارض مخضرة ليس مسببا عن رؤية المطر وأما الآية المنظرة فاما السببية فيها صحيحة لان كون القلوب تهفقه يتسبب عن السير ورؤية الارض وما فيها من الاشجار والزرع (قوله الذين الخ) صفة لمحذوف أى الاصنام الذين اتخذوا وفيه أنه يفيد أن اتخذوا قربانا الاصنام فيجاب بأن المفعول الاول بالعطف على أكون ومن هنا امتنع نصب تصيح في قوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة لا يتسبب عن رؤية انزال المطر بل عن انزال نفسه وقيل انما ينصب لان ألم ترفى معنى قد رأيت اى انه استفهام تقريرى مثل ألم تشرح وقيل النصب جائز كفى قوله تعالى أفلم يسير واى الارض فتكون لهم قلوب ولكن قصد هنا الى العطف على انزل على تأويل تصيح باصحت والصواب القول الاول وليس ألم ترمثل أفلم يسير والمابيناه \* الثامن عشر قول بعضهم فى قولنا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله

فرع القوا فير أقواء الاباريق فيمن رواه برفع أقواءه والحق جواز ذلك في النثر لانه قليل ودليل الجواز هذا البيت فانه روى بالرفع مع التمكن من النصب وهي الرواية الاخرى وذلك على أن القوا فير الفاعل والافواه مفعول وصح الوجهان لان كلا منهما قارع ومقرو ع ومن محبته في النثر الحديث وحج البيت من استطاع اليه سبيلا ولا يتأني فيه ذلك الاشكال لانه ليس فيه ذكر الوجوب على الناس والمشهور في من في الاس يقاتم بديل من الناس بديل بعض وجوز الكسائي كونها مبتدأ فان كانت موصولة فخيرها محذوف أو شرطية فالمحذوف جوابها والتقدير عليهم ان استطاع فليجع وعلم من فالعصوم شخص اما بالبدل أو بالجملة السابع عشر قول الزخشي في قوله تعالى يا ويلتا أعجزت ان أكون مثل هذا الغراب فاوارى سواة أخرى ان انتصاب أوارى في جواب الاستفهام ووجه فساده ان جواب الشئ مسبب عنه والموارة لا تتسبب عن العجز وانما انتصابه

بالعطف على أكون ومن هنا امتنع نصب تصيح في قوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة لا يتسبب عن رؤية انزال المطر بل عن انزال نفسه وقيل انما ينصب لان ألم ترفى معنى قد رأيت اى انه استفهام تقريرى مثل ألم تشرح وقيل النصب جائز كفى قوله تعالى أفلم يسير واى الارض فتكون لهم قلوب ولكن قصد هنا الى العطف على انزل على تأويل تصيح باصحت والصواب القول الاول وليس ألم ترمثل أفلم يسير والمابيناه \* الثامن عشر قول بعضهم فى قولنا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله

قربانا آلهة أن الأصل اتخذوهم قربانا وان الضمير وثر بانامه لولان وآلهة بدل من قربانا وقال الزمخشري ان ذلك فاسد في المعنى وان الصواب أن آلهة هو المفعول الثاني وان قربانا حال ١٧٤ ولم يبين وجه فساد المعنى ووجه انهم اذا ذموا على اتخاذهم قربانا من دون الله اقتضى

مفهوما الحث على أن يتخذوا لله سبحانه قربانا كما انك اذا قلت أنتخذ فلانا معلادوني كنت أمره أن يتخذك معلما له دونه والله تعالى يتقرب اليه بغيره ولا يتقرب به الى غيره سبحانه \* التاسع عشر قول المبرد في قوله تعالى أو جاؤكم حصرت صدورهم ان جملة حصرت صدورهم جملة دعائية ورده الفارسي بأنه لا يدعى عليهم بأن تحصر صدورهم عن قتال قومهم ولك أن تجيب بأن المبراد الدعاء عليهم بأن يسلبوا أهلية القتال حتى لا يستطيعوا أن يقتلوا أحد البتة منهم العشرين قول أبي الحسن في قوله تعالى وابشروا فيهم ثلاث مائة سنين فيمن فون مائة انه يجوز كون سنين منصوبا بلامن ثلاث أو مجرور بلامن مائة والثاني مردود فانه اذا أقسم مقام مائة فساد المعنى \* الحادي والعشرون قول المبرد في لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا ان اسم الله تعالى بدل من آلهة ويرده ان البدل في باب الاستثناء مستثنى موجب له الحكم اما الاول فلان الاستثناء اخراج وما قام احد الاز يد مفيد لاخراج

محذوف أي اتخذوهم (قوله قربانا) أي متقربا بهم (قوله وان قربانا حال) فيه أنه يرده عليه أن الحال مقيمة اعمالها فيفيد أن توحيهم لاتخاذهم الا آلهة في وقت التقرب بهم مع أنهم موجبون على اتخاذهم دائما الا أن يقال ان حال مدينة أي من شأن الا آلهة عندهم لاء أن يكونوا قربانا لقولهم ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله زانقي (قوله ووجه الخ) قد وجه بعضهم بأن المبدل منه في نية الطرح فيقتضى انهم لا يعترفون بألوهيته تعالى لان تقدير الكلام فلولا انصرهم الذين اتخذوهم آلهة من دون الله وهذا فاسد لانهم لم يتخذوهم آلهة من دون الله حتى ينسب ذلك اليهم بل كانوا مقربين بالهبة المولى تعالى مع قولهم ان الاصنام آلهة تقرب بنا اليه والمفهوم من قوله تعالى فلولا انصرهم الذين اتخذوا من دون الله قربانا آلهة أنهم قالوا بالالهية الاصنام ولم يقولوا بالهية تعالى وهذا بخلاف ما اذا كان قربانا حال الال المعنى انهم اتخذوهم آلهة حال تقربهم بهم الى الله تعالى فانه لا يفهم من هذا نفي الهية الله تعالى (قوله على اتخاذهم) أي الاصنام قربانا (قوله أو جاؤكم الخ) قبله ودوا أي المنافقون أي غنوا والتكفرون كما كفر واقتكفون أنتم وهم سواء في الكفر فلا تتخذوا منهم أولياء توالونهم وان أظهروا الايمان حتى يهاجروا في سبيل الله همرة صحيحة تحقق ايمانهم فان تولوا وأقاموا على ما هم عليه فخذوهم بالاسر واقتلواهم حيث وجدتموهم ولا تتخذوا منهم وليا توالونه ولا نصيرا تنتصرون به على عدوكم الا الذين يصلون الى قوم ينسبكم وبينهم ميثاق أي عهد بالامان لهم وان وصل اليهم كما عاهد النبي هلال بن عويمر الاسلمي أو الذين جاؤكم وقد حصرت أي ضاقت صدورهم عن ان يقتلواكم مع قومهم أو يقتلوا قومهم معكم أي ممكنين عن قتالكم وقتالهم فلا تتعرضوا لهم بأخذ ولا قتل (قوله حصرت صدورهم) أي صدور الكفار الجائنين لكم (قوله جملة دعائية) أي لاحالية كما قال غيره (قوله عن قتال قومهم) أي الكفار أي بل المطلوب أن يدعى بكونهم يفعون في بعضهم حتى يسلبوا بعضهم (قوله بان يسلبوا) أي بالمرض (قوله اذا أقسم مقام الخ) أي لان المنظور له البدل والمبدل منه في نية الطرح وهذا مذهب الجمهور وقال الزمخشري المنظور له كل من الامرين (قوله فساد المعنى) أي لانه بصير المعنى ولبشوا في كهفهم ثلاث سنين (قوله ويرده الخ) أي حينئذ فالاولى جعل الال اسم بمعنى غير صفة لا آلهة والتقدير لو كان فيهما آلهة مغايرة لله لفسدتا لكنهم لم تفسدا فليس فيهما آلهة غير الله فجاء التوحيد الذي سبقت الآية لبيانها وعلم من هذا أنه لا يشترط في جعل الال بمعنى غير صفة الاستثناء (قوله أما الاول) أي كونه مستثنى (قوله فلان الاستثناء اخراج) أي بالاول واحد اخوانه او البدل مخرج بالافهم مستثنى (قوله وأما الثاني) أي وهو كونه موجبا له الحكم (قوله صدق قام زيد) أي لان زيد اخراج من نفي عنه القيام ومن كان كذلك كان القيام ثابتا له (قوله أما الاول) أي كون اسم الله ليس مستثنى وقوله فلان الجمع أي مثل آلهة (قوله فيستثنى منه) أي حتى يستثنى منه لان الاستثناء معيار العموم (قوله ولان المعنى الخ) حاصله ان ما بعد لوم ثبت لفظا والاستثناء من الاثبات نفي فلو كانت الال استثناء هنا كان المعنى لو كان فيهما آلهة ليس الله فيهما لفسدتا لكنهم لم تفسدا فليس فيهما آلهة ليس الله منها وذلك يحتمل أن يكون فيهما آلهة الله منها فلا يحصل التوحيد الذي سبقت الآية له (قوله وأما انه ليس بموجب له) أي ليس بثابت له الحكم أي الفساد اعترض بان البدل في باب الاستثناء ليس ما بعد الال الا مع ما بعد هابليل قولهم في مقام احد الاز يد ان الا زيد ابدل اذ لو كان البدل زيدا فساد المعنى اذ يكون المعنى ما قام احد زيد وهو فاسد لانه عكس الواقع لان الواقع ان زيدا موجب له القيام واذا أقسم مقام احد البدل منه كان القيام منفياعنه بخلاف ما قام الاز يد ونحن هنا

زيدوا ما الثاني فلا نه كما صدق ما قام احد الاز يد صدق ما قام زيدوا اسم الله تعالى هنا ليس مستثنى ولا موجب له الحكم أما الاول فلان الجمع المنكر لا عموم له فيستثنى منه ولان المعنى حينئذ لو كان فيهما آلهة مستثنى منهم الله لفسدتا وذلك يقتضى انه لو كان فيهما آلهة ففهم الله لم يفسد وانما المراد ان الفساد يترتب على تقدير التعدد مطلقا وأما انه ليس بموجب له الحكم فلانه لو قيل لو كان فيهما آلهة لفسدتا لم يستقم

وهذا البحث يأتي في مثال سيبويه لو كان معنار جل الازيد لغلبنه لان رجلا ليس بعام فيدثنى منه ولانه لو قيل لو كان معنار جماعة مستثنى عنهم زيد لغلبنه اقتضى انه لو كان معهم جماعة فيهم زيد لم يغلوا وهذا وان كان معني صحيحا الا ان المراد انما هو ان زيدا وحده كاف فان قيل لان سلم أن الجمع في الآية والمفرد في المثال غير عامين لانهم ما واقعان في سياق ولو هي للامتناع ١٧٥ والامتناع انتفاء قلت لو صح ذلك لصح ان يقال

لو كان فيهم من احد ولو جاءني ديار ولو جاءني فاكرمه بالنصب لكان كذا واللازم ممنوع \* الثاني والعشرون قول أبي الحسن الانحسار في كلمة فاه الى ان انتصاب فاه على اسقاط الخافض اى من فيه ورد المبرد فقال انما يتكلم الانسان من في نفسه لامن في غيره وقد يكون ابو الحسن انما قال ذلك في كاهن فاه الى في اوفاه في ذلك رجلة على القلب لفهم المعنى فلا يرد عليه سؤال أبي العباس فلنعديل الى مثال غير هذا حتى عن اليزيدي أنه قال في

قول العرجي

أطابوم ان مصابكم رجلا رد السلام تحية ظلم ان الصواب رجل بالرفع خبرا لان وعلى هذا الاعراب يفسد المعنى المراد في البيت ولا يتحصل له معنى البتة وله حكاية مشهورة بين أهل الادب وروا عن أبي عثمان المازني أن بعض أهل الذمة بذله مائة دينار على ان يقرئه كتاب سيبويه فامتنع من ذلك مع ما كان به من شدة احتياجه فلا مة تليذه المبرد فاجابه بأن الكتاب مشتمل على ثمانمائة وكذا كذا آية

لو قلنا على رأي المبرد لو كان فيهما الا الله لفسد تالكان المعنى صحيحا (قوله اقتضى) اى يفهمه (قوله وهذا وان كان معني صحيحا الخ) هذا مبتدأ وقوله وان كان معني صحيحا حال والخبر محذوف اى ليس مراد ابدليل الاستثناء الواقع بعده وهو منقطع (قوله انما هو ان زيدا وحده) اى فالتكلم بهم اذا مراده ان زيدا وحده هو الذى نفع وحده (قوله والامتناع انتفاء) اى والشكراى جمعا ومفردا في سياق النفي لتفيد العموم فبطل الدليل الاول (قوله قلت الخ) حاصله ان لولا نعطى حكم النفي من كل وجه (قوله لو صح ذلك) اى السؤال من ان لولا نفي فتكون النكرة بعدها عامة (قوله لكان كذا) جواب الثلاث قبله (قوله لكان كذا) وكذا كناية عن جواب لو اى لكان لي ثواب مثلا (قوله واللازم ممنوع) اى لانهم قالوا ان من لا تزداد الا بعد نفي صريح وكذا ديار قالوا لا تقع الا بعد نفي صريح وكذا النصب بعد فاء السببية انما ينصب بعد النفي المحض ولم يجوز واوقع كل بعد لوفدل هذا على ان لو ليست موضوعة للنفي وحينئذ فلا تفيد النكرة الواقعة بعدها العموم فان قلت انهم دائما يقولون ان ما بعد لومنى فيدل على انها موضوعة للنفي قلت ممنوع وذلك لان لوم موضوعة لتعليق شئ على شئ غير موجود واذا كان المعلق عليه غير موجود كان المعلق وهو ما بعدها غير موجود فنفي ما بعدها ليس منها بل من خارج وهو عدم وجود المعلق عليه اه تقرير دردير (قوله على اسقاط الخافض) اما كان المشهور ان نصبه على الحال تركه المصنف وتعرض للجواب على أبي الحسن (قوله لامن في غيره) اى فكيف يقول ان المعنى كلمة من فيه (قوله وقد يكون الخ) جواب عن أبي الحسن وحاصله أنه يمكن أن ابا الحسن انما قال ان النصب على نزع الخافض ليس في هذا المثال بل في كاهن فاه (قوله ورجله على القلب) اى فلا صل كلمة من في الى فيه ثم انه قلب ضمير التكلم الى ضمير الخطاب (قوله فلا يرد عليه) اى على كلام أبي الحسن سؤال أبي العباس المبرد وقوله فلنعديل الخ اى ليكون هذا المثال صحيحا لافسادا (قوله العرجي) نسبة للعرج محل بطريق مكة وهو اى العرجي عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان (قوله رد السلام) في نسخة أهدي السلام (قوله ولا يتحصل له معنى) اى صحيح أى بل هو فاسد قال الشارح بل له معنى صحيح وهو ان رجل خبر ورجلة رد صفة وظلم خبر المحذوف اى هي ظلم اى الاصابة ويحتمل ان ظلم صفة لرجل بمعنى مظلوم للمبالغة كضرب الامير وعلى هذين الاعرابين فصاب اسم مفعول اى ان هذا الذى أصبتم به ما فعلتم معكم من الجفاء هو الرجل الموصوف بذلك اى يكون رد السلام تحية وتودد او هذا اى اصابتمكم له بالجفاء ظلم لان من حيا أحبته وتودد باهداء السلام اليهم جدير بان لا يجفى وأن لا يصاب أو هو الرجل الموصوف بالصفتين وكلام المصنف مبنى على ان مصابكم مصدر والمعنى ان اصابتمكم رجل مظلوم فاخبر باسم الذات عن المعنى (قوله بحضرة الوائق) هو ابو جعفر هرون بن محمد المتعصم من هرون الرشيد يبيع بالخلافة بعد موت أبيه وسنة ست وثلاثون سنة فقام خليفة خمس سنين وتسعة أشهر ومات يوم الاربعاء لست بقين من ذي الحجة سنة اثنتين وثلاثين ومائتين ولما مات ترك وحده واشتغل الناس بالبيعة للمتوكل فجاء جرد أى فأر فاستل عينيه وأكلها ففسحجان المعز المذل (قوله على أبي عثمان) اى المازني (قوله باشخاصه) اى باحضاره بشخصه (قوله ورجلا مفعوله) اى واصابة مصدر مضاف لفعله وقوله أطابوم المهمة فيه للنداء أى يا طابوم ان اصابتك فهو نداء للجمع وبة أى ناشد بدة الظلم ان اصابتك الرجل الموصوف بكونه أهدي لك السلام ظلم (قوله ولهذا) اى لا جمل كون ظلم خبر لا يتم المعنى بدونه أى بجذفه (قوله

من كتاب الله تعالى فلا ينبغي تمكين ذمى من قراءتهم قدر ان غنت جارية بحضرة الوائق بهذا البيت فاختلف الحاضرون في نصب رجل ورفعه وأضرت الجارية على النصب وزعمت أنهم اقرأه على أبي عثمان كذلك فأمر الوائق باشخاصه من البصرة فلما حضر أوجب النصب وشرحه بأن مصابكم بمعنى اصابتمكم ورجلا مفعوله وظلم الخبر ولهذا لا يتم المعنى بدونه قال فأخذ اليزيدي في معارضته فقالت له هو كقولنا ان ضربك زيدا ظلم

فاستحسنه الواثق ثم أمره بألف دينار ورده ١٧٦ مكرما فقال له برذر كن الله مائة فعوضنا ألفا \* (الجهة الثانية) \* أن يراعى المعرب معنى صحيحا

ولا ينظر في صحته في الصناعة  
وها أنا مود لك أمثلة من  
ذلك أحدها قول بعضهم في  
وعدو فأتى أن تعودا مفعول  
مستند وهذا ممنوع لأن لما  
النافية المصدر فلا يعمله  
مابعد ما في ما قبلها وانما هو  
معطوف على عاد أو هو  
بتقدير وأهلك تعودا وانما  
جاء \* ونحن عن فضلك  
ما استغنيانا \* لأنه شعير مع أن  
المعمول ظرف وأما قراءة  
عمر وبن فائد ومن شر ما خلق  
بتنوين شر فابدل من شر  
بتقدير مضاف أي ومن شر  
شر ما خلق وحذف الثاني  
لدلالة الأول \* الثاني قول  
بعضهم في اذن قوله تعالى  
ان الذين كفروا ينادون  
لمقت الله أكبر من مقتكم  
أنفسكم اذ تدعون الى الايمان  
فتكفرون انما اطرف للمقت  
الأول والثاني وكلاهما  
ممنوع أما امتناع تعليقه  
بالثاني فلفساد المعنى لانهم  
لم يهتدوا أنفسهم ذلك الوقت  
وانما يهتدون في الآخرة  
ونظيره قول من زعم في يوم  
تجد انه ظرف يحذركم  
حكاية بكى قال وفيه نظر  
والصواب الجزم بأنه خطأ  
لان التحذير في الدنيا لا في  
الآخرة ولا يكون معه ولا به  
ليحذركم كفى وانذرهم يوم  
الآخرة لان يحذر قد استوفى

معنى صحيحا) أي وهذه الجهة عكس الجهة الأولى (قوله ولا ينظر في صحته) أي في صحة الاعراب أي فيفسد الاعراب  
صناعة وقوله في الصناعة أي الى الصناعة (قوله وها أنا مود الخ) فيه ادخالها التنبيه على ضمير الرفع  
المنفصل مع ان خبره ليس اسم اشارة وهو شاذ كذا كره المصنف في حواشي التسهيل (قوله من ذلك) أي  
من الامور التي راى المعرب فيها المعنى دون الصناعة وحينئذ فيفسد ذلك الاعراب صناعة (قوله لان لما  
النافية المصدر الخ) أي ولو جود الفاء العاطفة وهي تمنع من عمل ما بعدها في ما قبلها فالمنع لا من وقد يقال  
لصاحب هذا القول أن يجعل اما محذوفة وهو من مظان حذفها قياسا أي وأما تعودا فأتى وحينئذ فلا يمنع  
التقديم لغرض الفصل بين أما والفاء بجزء ما في حينها ولو كان عاملا مقتربا بماله المصدر نحو امار يدا فاني  
ضارب على ما ذهب اليه المبرد وابن درستويه والفرام وخاتره ابن الحاجب وغيره اه دما مني (قوله على  
عادا) أي من قوله قبل وانه أهلك عادا الأولى وعلى هذا الوجه فاعطف من عطف المفردات (قوله أو هو  
بتقدير الخ) وعلى هذا فهو من عطف الجمل وفيه أنه حيث أمكن عطف المفردات لا يعدل عنه له عطف الجمل  
فالأولى الاقتصار على ما قبله (قوله ما استغنيانا) أي فان قوله عن فضلك معمول استغنيانا فقد عمل ما بعد النفي  
فيما قبله (قوله ومن شر ما خلق) الأولى حذف الواو من هنا ومن التقدير اذا الآية من شر ما خلق بدون  
واو (قوله فابدل من شر) قال الدماميني يحتمل أن يكون ما في هذه هي الابهامية وهي التي اذا اقترنت  
باسم نكرة أبهمته اياها وزادته شيوعا وعموما كقولك أعطى كتابا ما يزيد أي كتاب كان وخلق صفة له والعايد  
محذوف وعلى كل فليس مما نحن فيه وهو ما النافية اه دما مني (قوله فابدل الخ) أي فهي اسم  
موصول وليست نافية خلافا لما فهمه المعتزلي مستدلا به على ان الله لا يخلق الشرور (قوله بتقدير مضاف)  
أي وفي الحقيقة ان البديل هو المضاف (قوله ينادون) أي من قبل الملائكة وهم عتقون أنفسهم عند  
دخولهم النار (قوله لمقت الله) اللام لام الابتداء ومقت مبتدأ أو كبر خبر وقوله لمقت الله من اضافة المصدر  
لفاعلها والمفعول محذوف أي لمقت الله اياكم (قوله اذ تدعون الى الايمان) أي في الدنيا (قوله فلفساد  
المعنى) هذا ليس من الجهة الثانية بل من الجهة الأولى لرعاية المعرب الصناعة دون المعنى وأما تعليقه بالمقت  
الأول الذي فيه المعنى فصحيح لأنه مخالف للصناعة وهو الذي من هذه الجهة فهذا هو المقصود بالذات (قوله  
لفساد المعنى) أي لان المعنى حينئذ ينادون لمقت الله اياكم أكبر من مقتكم أنفسكم وقت دعائكم الى  
الايمان وهذا لا يصح لان مقتهم أنفسهم انما يكون في الآخرة ودعائهم للايمان في الدنيا وقد يجب  
على تقدير مضاف والاصل اذ ظهر صحة دعائكم للايمان أي أكبر من مقتكم أنفسكم وقت ظهور صحة  
دعائكم للايمان ومن المعلوم ان ظهور صحة الدعاء للايمان لهم انما هو يوم الآخرة وان كان دعائهم اليه في  
الدنيا (قوله ذلك الوقت) أي وقت دعائهم للاسلام (قوله وانما يهتدون في الآخرة) أي عند دخولهم  
النار ودعائهم للايمان في الدنيا (قوله ونظيره) أي من جهة فساد المعنى لاختلاف الزمان وان كان مخالفا  
وعكسا للأول من جهة أن المعمول الظرفي هنا مقدم بخلاف الأول فانه مؤخر (قوله وفيه نظر) أي تردد  
وتحير (قوله لان التحذير في الدنيا) أي واليوم الذي تجدد كل نفس ما عملته محضرا يوم القيامة فكيف يكون  
الامر الواقع في الدنيا طرفه يوم القيامة (قوله تقديره اذ كروا) أي يوم تجد وقوله أو احذر وأي يوم  
تجد الخ (قوله وأما امتناع تعليقه) يعني اذ تدعون وقوله بالاول أي بالمقت الأول (قوله فلاستلزامه) أي  
وهذا ممنوع عند غير الزنجشري وذلك الغير هو السعد والزنجشري جوز الفصل اذا كان المعمول ظرفا كما  
هنا (قوله بالاجنبي) أي وهو أكبر الواقع خبر ان قلت الخبر ليس اجنبييا من المبتدأ لانه معمول له قلت جعلوه  
اجنبييا لاختلاف جهة العمل لان عمل المبتدأ في الخبر من حيث انه مبتدأ أو عمله في الظرف من حيث انه مصدر

مفعوليه وانما هو نصب بمحذوف تقديره اذ كروا واحذر واو اما امتناع تعليقه بالاول وهو رأى جماعة منهم الزنجشري (قوله  
فلاستلزامه الفصل بين المصدر ومفعوله بالاجنبي ولهذا قالوا في قوله وهن وقوف ينتظرن قضاءه بضاحى غداة أمره وهو واضر

ان الباعثة متعلقة بشأنه لا بوقوف ولا يستظن لئلا يفصل بين قضاءه وأمره بالاجنبى ولا حاجة الى تقدير ابن السجري وغيره أمر معمول لا يقضى محذوف والوجود كما يعمل ونظيره لمزم الزخشرى هنا لما لزمه اذ علق يوم تبلى السرائر بالرجوع من قوله تعالى انه على رجهه لقادر واذ علق أياما بالصيام من قوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم عليكم التقوى أياما ١٧٧ معدودات فان فى الاولى الفصل بخبران وهو

لقادر وفى الثانى الفصل

بمعمول كتب وهو كما كتب فان قيل لعله يقدر كما كتب صفة للصيام فلا يكون متعلقا بكتب قلنا يلزم محذور آخر وهو اتباع المصدر قبل ان يكمل معموله ونظيره للآزم له على هذا التقدير لما لزمه اذ قال فى قوله تعالى وصعدن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام ان المسجد عطف على سبيل الله وانه حينئذ من جملة معمول المصدر وقد عطف كفر على المصدر قبل مجيئه والصواب أن الظرف والاثلاث متعلقة بمحذوف أى مقتكم اذ تدعون ووصوموا أياما ورجعه يوم تبلى السرائر ولا ينتصب يوم بقادر لان قدرته تعالى لا تنقيد بذلك اليوم ولا غيره ونظيره فى التعاقب محذوف يوم يرون الملائكة لا يشرى يومئذ للمجرمين ألا ترى أن اليوم لوعلى بشرى لم يصح من وجهين انه مصدر وانه اسم للآلوم أى يوم يأتهم ليس مصروفا عنهم فعلى الخلاف فى جواز تقديم منصوب ليس عليه او عدمه فعلى القول بمنع تقدم خبرها عليها يمنع تقدم معمول الخبر عليها وعلى القول بجواز تقدم خبرها عليها يجوز ان تقدم معمول الخبر عليها (قوله ومن أمثلة ذلك) أى الفصل بين المصدر ومعموله باجنبى فقوله وفاؤ كما مبتدأ وقوله كالربيع خبر وقوله بان تسعدا متعلق بالمصدر أعنى وفاؤ كما وقد علمت أن الخبر اجنبى من المصدر وقوله أشجاء أى أحزته والطاسم الدارس والساجم الهامل وهو الفاضل والسائل الذى لا مانع له (قوله أشجاء) أى أحزته طاسمه أى دارسه أى انما يكون باعثا على الحزن اذا كان دارسا (قوله بان تسعدا) أى بان تسعدانى وتعاونانى بالكاء عند ربيع الاجبة والحال ان الدمع الهامل أشجاء أى أحزته (قوله وقد سأل أبو الفتح) أى ابن بنى وقوله المتنبي هذا هو المفعول فهو المسؤل (قوله اياد) بكسر الهمزة وحى من معدى أسنانا كقبيلة اياد التى جعلت دارها تسمى بتمشاة فوقية

(قوله بالاجنبى) أى وهو أكبر لانه خبر عن المبتدأ واعلم ان الاجنبى هنا ما كان غير معمول للمصدر غير الجملة المعترضة والمراد بغير الاجنبى ما كان معموله لا يشمل الفاعل والمفعول والظرف والخيار والمجرور والصفة لان هذه منزلة مع المصدر كالجزء فاذا قلت ضربى فى الدار زيد احسن لم تفصل بين المصدر ومعموله باجنبى وانما فصلت بينهما بمتعلق به داخل فى حيزه بخلاف ضربى حسن زيدا فانك فصأت بينهما بالخبر المستقل الذى لا يصلح أن يكون تنجما لما قبله فى الجزئية وانما تزلو الجمل الاعتراضية منزلة لعدم لانه انى به الغرض فاذا نزل الفصل بها كالمقدم وأيضا لانه لا يتوهم أنهم من متعلقات الاول ولا من متعلقات الثانى لاستقلالها بنفسها اه تقرير رددير (قوله ولهذا) أى ولا جعل كون الفصل بالاجنبى من المصدر ومعموله باجنبى مضرا قالوا فى قوله الخ (قوله وهن) الضمير للآتين والقضائى الحكم والضمير فى قضاءه وأمره للعمار والغدا قما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس وضاحيا وقت ضحاها وهى تشرق والضاير بالضاو والراى المجمعين أى الساكت (قوله وهو ضامر) أى ساكت عن التهييق (قوله بالاجنبى) أى وهو يمنع الان يكون الاجنبى جملة معترضة (قوله ما لزم الزخشرى هنا) أى فى جعله اذ تدعون متعلقة بالمقت الاول واللازم له الفصل بين المصدر ومعموله باجنبى (قوله فان فى الاولى الفصل بخبران) قال ابن الحاجب ان الفصل بمتعق فى الظروف لا تساعدهم فيها والمفعول هنا المفعول بين وبين عامله بخبران وهو يوم تبلى ظرف (قوله فان قيل) أى فى الجواب عن الزخشرى (قوله قبل ان يكمل معموله) أى بقوله أياما (قوله اللازم له) أى لازم زخشرى (قوله على هذا التقدير) أى تقدير جعل كما كتب صفة للصيام (قوله وانه) أى المسجد الحرام وقوله حينئذ أى حين عطفه على سبيل الله من جملة معمول المصدر الذى هو صدد لكونه معطوفا على معموله وهو سبيل الله والحال أنه قد عطف كفر على المصدر قبل مجيئه المسجد فيلزم اتباع المصدر قبل ان يكمل معموله (قوله وقد عطف الخ) أى فقد لزمه العطف على المصدر قبل استكمال مع أنه لا يتبع قبل استكمال (قوله قبل مجيئه) أى ذلك المعمول (قوله ان الظروف الثلاثة) أى اذ فى قوله اذ تدعون وايا ما فى قوله أياما معدودات ويوم فى قوله يوم تبلى السرائر (قوله لان قدرته تعالى لا تنقيد بذلك اليوم ولا غيره) قد يقال انه اذا كان قادرا على رجهه يوم تبلى السرائر فقد رته على روجه قبل البلى من باب أولى تأمل (قوله يوم يرون) أى احذروا يوم أواذكروا يوم (قوله انه مصدر) أى ومعموله لا يتقدم عليه وقوله وانه اسم للآلوم ولا لها الصدارة فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها (قوله وأما اليوم أى يأتهم ليس مصروفا عنهم) أى فانه قد عمل ما بعده ليس فيما قبلها مع أن لها الصدارة (قوله فعلى الخلاف) أى فجواز تعاقب يوم بمصروفا وعدمه جار على الخلاف فى جواز تقدم منصوب ليس عليه او عدمه فعلى القول بمنع تقدم خبرها عليها يمنع تقدم معمول الخبر عليها وعلى القول بجواز تقدم خبرها عليها يجوز ان تقدم معمول الخبر عليها (قوله ومن أمثلة ذلك) أى الفصل بين المصدر ومعموله باجنبى فقوله وفاؤ كما مبتدأ وقوله كالربيع خبر وقوله بان تسعدا متعلق بالمصدر أعنى وفاؤ كما وقد علمت أن الخبر اجنبى من المصدر وقوله أشجاء أى أحزته والطاسم الدارس والساجم الهامل وهو الفاضل والسائل الذى لا مانع له (قوله أشجاء) أى أحزته طاسمه أى دارسه أى انما يكون باعثا على الحزن اذا كان دارسا (قوله بان تسعدا) أى بان تسعدانى وتعاونانى بالكاء عند ربيع الاجبة والحال ان الدمع الهامل أشجاء أى أحزته (قوله وقد سأل أبو الفتح) أى ابن بنى وقوله المتنبي هذا هو المفعول فهو المسؤل (قوله اياد) بكسر الهمزة وحى من معدى أسنانا كقبيلة اياد التى جعلت دارها تسمى بتمشاة فوقية

(٢٣ - دسوقى) ولا يكون خفض المسجد بالعطف على الهاء لانه لا يعطف على الضمير المحذوف الاباعدة الخافض ومن أمثلة ذلك قول المتنبي وفاؤ كما كالربيع أشجاء طاسمه بان تسعدا والدمع أشجاء شاجمه وقد سأل أبو الفتح المتنبي حنه فاعرب وفاؤ كما كالربيع مبتدأ وخبره وعلق الباء وفاؤ كما فقال له كيف تخبر عن اسم لم يتم فأنشده قول الشاعر اسنانا كن جعلت ايادها \* تكرى تمنع جهبا ان يحصدا

أى ان يابدل من من قبل محي معمول جعلت وهو دارها والصواب تعليق دارها وان تسعدا بمحذوف أى جعلت وفيه ما ومعنى البيت وفاؤكما يا صاحبي عما وعدتني به من الاسعاد بالبكاء عند ربيع الاحبة انما يسليني اذا كان يدمع ساجم أى هامل كما ان الربيع انما يكون أبعث على الحزن اذا كان دارسا \* الثالث تعليق ١٧٨ جماعة الظروف من قوله تعالى لا عاصم اليوم من أمر الله لا تريب عليكم اليوم ومن قوله

عليه الصلاة والسلام لا مانع لما أعطيت ولا ماعطى لما منعت باسم لا وذلك باطل عند البصريين لان اسم لا حينئذ مطول فيجب نصبه وتنوينه وانما التعليق في ذلك بمحذوف الا عند البغداديين وقد مضى الرابع وهو عكس ذلك تعليق بعضهم الظرف من قوله تعالى ولولا فضل الله عليكم بمحذوف أى كأن عليكم وذلك بمنع عذر الجمهور وانما هو متعلق بالمدكور وهو الفضل لان خبر المبتدأ بعد لولا واجب الحذف ولهذا الحذف المعرى في قوله

\* فلول الغمد يسكنه لسالا \* الخامس قول بعضهم في ومن ذريتنا أمة مسلمة لك ان الظرف كان صفة لامة ثم قدم عليها فان نصب على الحال وهذا يلزم منه الفصل بين العاطف والمعطوف بالحال وأبو على لا يجير بالظرف فالظن بالحال التي هي شبهة بالمفعول به ومثله قول أبي حيان في فأذ كركم آباءكم وأشد ذكرا ان أشد حال كان في الاصل صفة لذكر \* السادس قول الخو في ان الباء من قوله تعالى فناطرتهم يرجع

مفتوحة فكاف ساكنة فراء مكسورة فتنة تحتية ساكنة فتنة فوقية بلد سميت بتكرير بيت وائل وقوله تمنع أى تلك القبيحة أى ان هذه القبيلة لجلها تبقى الزرع في تلك الارض ولا تحصد لثلاثا كل منه فيذهب (قوله أى ان يابدل الخ) أى وكما جازا اتباع الموصول قبل تمام صلته جازا الاخبار عن المصدر قبل تمامه (قوله والصواب تعليق دارها وان تسعدا بمحذوف) على هذا فايد بدل من من وجعلت منزلة منزلة الا لازم أى لسننا كهذه القبيلة التي حصل منها جعل ثم ابدل من جعلت قوله جعلت دارها الخ (قوله ومعنى البيت) أى بيت المتنبى (قوله من الاسعاد) أى المساعدة (قوله انما يسليني) أى يذهب الحزن من فاني (قوله مطول) أى شبيهه بالمضاف وهو واجب النصب وليس مبنيا على الفتح اذ لا يكون كذلك الا المفرد (قوله بمحذوف) أى خبر المبتدأ الواقع بعد لا والتقدير لا عاصم اليوم لا تريب تريب عليكم اليوم ولا مانع مانع لما أعطيت (قوله بمحذوف) أى دل عليه المذكور أى مانع لما أعطيت فاسم لا مفرد وهو مانع (قوله الا عند البغداديين) الذين يقولون ان اسم لا اذا كان شبيها بالمضاف يجوز نصبه من غير تنوين (قوله وقد مضى) أى مذهب البغداديين (قوله تمنع عند الجمهور) القائلان ان خبر المبتدأ بعد لولا واجب الحذف ولا يكون الا كونا عاما وقيل ان كان كونا عاما حذف وجوبه وان كان كونا خاصا وجب ذكره ان لم يدل عليه دليل فان دل عليه دليل جاز ذكره وحذفه (قوله قول بعضهم الخ) أى نقوله مسلمة عطف على مسلمين لك وقوله أمة عطف على ناسم قوله اجعلنا وأصل الكلام واجعل أمة مسلمة من ذريتنا وأول الآية بنا واجعلنا مسلمين لك ومن ذريتنا وهذا يلزم عليه ما قاله المصنف من الفصل المذكور فالاولى أن يجعل قوله ومن ذريتنا متعلقا بمحذوف أى واجعل من ذريتنا الخ (قوله ان الظرف) أعنى قوله ومن ذريتنا (قوله فبالظن بالحال) أى وحينئذ فالاولى أن يجعل الظرف متعلقا بمحذوف دل عليه المذكور أى واجعل من ذريتنا والجملة عطف على الجملة قبلها (قوله التي هي شبهة بالمفعول به) أى من حيث ان العامل مساط عليها بدون واسطة حرف ملاحظ لفظا ولا تقديرا (قوله ومثله قول أبي حيان الخ) أى فقد فصل بين المعطوف وحرف العطف بالحال وهو ممنوع فالاولى أن يجعل قوله أو أشد ذكرا حال معموله لمحذوف أى أو أشد حال كونكم أشد ذكرا منكم لا بآبائكم وهو من عطف الجمل لامن عطف المفردات كما عند أبي حيان وأجاب أبو حيان عن اعتراض المصنف بقوله لا يقال انه لا يجوز الفصل بين الحرف العاطف وهو أو وبين المعطوف وهو ذكرا بالحال لان جواز الفصل اذا كان حرف العطف أكثر من حرف وكان الفصل قسما أو الظرف أو الجوز والشرط الاول وجد والثاني فقد لا نأقول ان الحال شبهة بالمفعول فيه لان قولك جاء زيد راكباً في قوة جاء زيد في وقت الركوب والحال شبهة بالظرف والمصنف رد بان الحال شبهة بالمفعول به لا بالمفعول فيه اه تقرير رد ردي (قوله كان في الاصل صفة) أى فالاصل أو ذكرا أشد من ذكركم لا بآبائكم وهو عطف على محذوف أى أذ كروا الله ذكرا كذ كركم لا بآبائكم أو ذكرا أشد فهو من عطف المفردات عند أبي حيان (قوله ان الاستفهام له الصدر) أى فلا يعمل ما قبله فيه والاخر عائب له (قوله وأيضا) أى انه غير دينا سبق من أن أنى له الصدارة فلا يعمل ما قبله فيه ويرد بان يلزم الخ (قوله لا موقع لها) أى لا يحمل لذكركه ولوجه له وذلك لان المقصود الدعاء عليهم بقتل الله لهم في أى حال لاني حاله أفكهم وصرهم عن الحق بعد ما تبين لهم وجهه فقط هذا والمراد وليس المراد لا موقع له من الاعراب لانه في محل جريلاضافة (قوله تعلقهما بما بعدهما) أى فالمعنى قاتلهما الله كيف يصرفون عن الحق بعد ما تبين لهم وجهه ويرجع المرسلون بأى شئ (قوله فعلقوا

المرسلون متعلقة بناظره ويرده ان الاستفهام له الصدر ومثله قول ابن عطية في قاتلهما الله انى يؤفكون ان انى ظرف لقاتلهما مقبل الله وأيضا فيلزم كون يؤفكون لا وقعها حينئذ والصواب تعلقهما بما بعدهما وانظيرهما قول المفسرين في ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا أنتم تخرجون ان المعنى اذا أنتم تخرجون من الارض فعلقوا

ما قبل اذا عاب ذلك عنهم ائو حاتم في كتاب الوقف والابتداء وهذا لا يصح في العرب بينة وقول بعضهم في ما عوين انما انفقوا واخذوا ان  
ما عوين حال من معمول نفقوا واخذوا ويرده ان الشرطه الصدر والاصواب انه منصوب ١٧٩ على الذم واما قول أبي البقاء انه حال من

فاعل يحاورونك فردود لان  
الصحيح انه لا يستثنى بأداة  
واحدة دون عطف شيان  
وقول آخر في وكلفوا فيه من  
الزاهد ان في متعلقة  
بإزاهدين المذكور وهذا متنع  
اذا قدرت ال موصولة وهو  
الظاهر لان معمول الصلة  
لا يتقدم على الموصول فيجب  
حينئذ تعلقها بـاعني محذوفة  
أو بإزاهدين محذوفه لدولا  
عليه بالذ كور أو بالكون  
المحذوف الذي تعلق به من  
الزاهدين وأما ان قدرت ال  
للتعريف فواضح \* السابع  
قول بعضهم في بيت المتنبي

يخاطب الشيب

أبعد بعدت بياضاً لبياض له  
لانت أسود في عيني من الظلم  
أن من متعلقة بأسود وهو ذا  
يقضي كونه اسم تفضيل وذلك  
ممتنع في الألوان والصحيح أن  
من الظلم صفة لاسود أي  
اسود كائن من جملة الظلم

وكذا قولهم

يلقك مرند يا باجر من دم  
ذهبت بخضرته الطلي والا كبد  
من دم اما تعليل أي أجر من  
أجل التباسه بالدم أو صفة  
كان السيف لكثرة التباسه  
بالدم صار دما \* الثامن قول  
بعضهم في سقيالك ان اللام  
متعلقة بسقياء ولو كان كذا  
لغير سقياء لك فان سقي

ما قبل اذا) أي وهو من في الارض (قوله وهذا لا يصح في العربية) أي لان اذا التسمية لها الصدارة وقوامها  
ما بعده ما قبلها يتجزأ من ذلك وأجيب بان تقديرهم هذا لا يفيد ان ما قبلها متعلق بما بعده الاحتمال أن  
مرادهم أن ما بعده اذ له متعلق محذوف جار ومجرور والاصل يخرجون منها أي من الارض ثم انهم عدلوا عن  
الضمير الى الاسم الظاهر وليس قصدهم تعلق من الارض المذكور سابقاً بخروجون بل السابق متعلق بدعا اه  
تقر برددير (قوله من معمول نفقوا) أي الفاعل وهو الواو (قوله لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف  
شيان) اذ لا يجوز أن تقول قام القوم الاز يد اعراب الاز يد اعراب او الحال اذا وقعت بعد مستثنى وهي مما  
قبل الاكل هنا كانت الامسطة عابها فتكون الامسطة على الحال فاعني هنا حينئذ لا يحاورونك الا قلبا من  
الرجال الامعنين (قوله وقول آخر) عطف على قوله قول بعض المفسرين أي نظيره قول بعض المفسرين وقول  
آخر (قوله وهذا ممتنع) أجاب ابن الحاجب عنه بان تقدم معمول الصلة على ال ممتنع وذلك لانها على صورة  
الحرف فهي كال المعرفة فليست كال موصولات غير هامة كل وجه ألا ترى ان صلتها مخالفة لساير الصلات لان  
الصلة جملة وصانها صريحة اه تقر برددير (قوله باعني) فيه ان أعني متعدية بنفسها لا بحرف وتقديره  
هذا يفيد انهم غير متعدية بنفسها (قوله أو بالكون المحذوف) فيه انه اذا كان الكون محذوفاً كان خبراً فيكون  
المعنى حينئذ وكلفوا كائنين فيه من الزاهدين ولا معنى لكونهم كائنين فيه (قوله ابعد) بكسر الهمزة وفتح العين  
أمر من بعد بكسرها أي اهلك يقال بعد بعد بعدا كفرح يفرح فرحاً بمعنى هلك وبياضاً يميز يحول عن الفاعل  
أي بعد بياضك ولا بياض له في محل نصب صفة للتمييز المذكور والعرب تطلق البياض على الحسن السائر للنفس  
أي بعدت بياضاً لا يسر وقبل البيت

ضيف ألم برأني غير محتشم \* والشيب أحسن فعلامنه باللام

(قوله ابعد) أي اهلك هلك من جهة كونك بياضاً لا حسن فيه ولا سرور (قوله لانت أسود الخ) أي أنت  
بياض في الظاهر فقط وأما في نفس الامر فليست بياضاً لانك توجب الغم (قوله وهذا يقضي الخ) فيه أن المتنبي  
كوفي وهم يحيزون بناء أفعال التفضيل من الألوان اماماً لقاله جمهورهم أو من الابيض والاسود كما قاله  
الكسائي وهشام فالمتنبي كلامه بناء على مذهبه فلا يعترض عليه بمذهب غيره والحاصل انه انما قصد التفضيل  
على مذهبه الكوفي والمعنى ان بياض الشيب عنده أشد سواداً من سواد الظلم وحينئذ فالتنظير من حيث ان له  
الصدارة وقوله في الجملة (قوله يلقالك مرند يا الخ) الارتداء ليس الرداء وهو هنا استعاره شبهة بقلده بالسيف بذلك  
والعالي يضم الطاء المهملة الاعناق واحدها طلمية أو طلاة على الخلاف والا كبد جمع كب وباء بخضرته للتعدية  
أي أذهبت العالي والا كبد بخضرته بما كسبه من دمها (قوله باجر) أي بسيف أجر (قوله اما تعليل) أي  
ولا تجعل من متعلقة باجر لا يلزم بناء أفعال التفضيل من الألوان (قوله أو صفة) أي أو انه متعلق بمحذوف صفة  
لاجر (قوله كان السيف الخ) انما احتج لهذا لانه على الصفة يخل المعنى مرند يا بسيف أجر ذلك السيف  
كائن من الدم مع انه من حديد لا من دم (قوله اللام للتقوية) أي انها متعلقة بسقياء على انها للتقوية لا على انها  
للتعدية (قوله فلام التقوية لا تلزم) أي وهذه اللام لازمة لاتفاق أصلاً فدل على انها ليست للتقوية واذا امتنع  
تعلقها بسقياء تعين تعلقها بمحذوف أي ارادني لك هذا وقد تقدم ان ابن الحاجب حتى عدم لزوم اللام هنا وأنه  
يقال سقياءك وسقياءك (قوله ومن هنا) أي من أجل امتناع تعلق اللام بالمصدر هنا امتنع (قوله ليس متعلقاً  
بالمصدر) أي فليس العامل المتأخر مشتغلاً بضمير الاسم السابق ولا بسببيه وحينئذ فلا يفسر عاملاً فيه هذا وقد  
سبق أن ابن الحاجب قال انها للتقوية وأنه يجوز اسقاطها من قوله سقياءك (قوله بالليل) راجع لقوله منامكم

يتعدى بنفسه فان قبل اللام للتقوية مثل مصداقاً لمعهم فلام للتقوية لا تلزم ومن هنا امتنع في الذين كفروا فتعسا لهم كون الذين نصباً على  
الاشتغال لان لهم ليس متعلقاً بالمصدر \* التاسع قول الزخشي في ومن آياته منامكم بالليل

والنهار وابتغواكم من فضله انه من الف والنشر وان المعنى منامكم وابتغواكم من فضله بالليل والنهار وهذا يقتضى أن يكون النهار معمولاً للابتغاء مع تقديم عليه وعطفه على معمول منامكم وهو بالليل وهذا لا يجوز في الشعر فكيف في أفصح الكلام وزعم عصرى في تفسيره على سورتي البقرة وآل عمران في قوله تعالى يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت أن من متعلقة بحذر أو بالموت وفيه ما تقدم معمول المصدر وفي الثاني أيضاً تقديم معمول المضاف ١٨٠ اليه على المضاف وحامله على ذلك أنه لو علقه يجعلون وهو في موضع المفعول له لزم تعدد

المفعول له من غير عطف إذ كان حذر الموت مفعولاً له وقد أوجب بان الأول تعليل للجعل مطلقاً والثاني تعليل له مقيداً بالأول والمطابق والمقيد غير ان فاعل متعدّد في المعنى وان اتحد في اللفظ والصواب أن يجعل على ان المنام في الزمانين وان الابتغاء فيهما العاشر قول بعضهم في قليل ما يؤمنون ان ما بمعنى من ولو كان كذلك لرفع قليل على أنه خبر الحادى عشر قول بعضهم في وما هو بجزءه من العذاب ان يعمران هو ضمير الشأن وان يعمر مبتدأ وجزءه خبره ولو كان كذلك لم يدخل الباء في الخبر ونظيره قول آخر في حديث بدء الوحى ما أتاهم ان ما استفهامية مفعولة لقارى ودخول الباء في الخبر يأتي ذلك \* الثاني عشر قول الزخشرى في أينما تكونوا يدرككم الموت فينرفع يدرك أنه يجوز كون الشرط متصلاً بما قبله أي ولا تظالمون قليلاً أينما تكونوا

وقوله والنهار راجع لقوله وابتغواكم من فضله لان الابتغاء أى طلب الرزق يناسبه النهار (قوله وهذا) أى تقديم معمول المصدر وعطف ذلك المعمول على معمول مصدر آخر المقتضى كونه معمولاً لذلك المصدر الآخر الذى عطف على معموله (قوله وهذا لا يجوز الخ) فيه أن قول الزخشرى من باب اللزوم عليه أن يكون مراده العمل الذى قاله المصنف بل مراده أن الـليل مرتبط بمعنى المنام وقوله والنهار مرتبط بمعنى بالابتغاء وبالليل خبر مبتدأ محذوف والتقدير وذلك كائن بالليل والنهار والجملة معترضة حقها التأخير (قوله عصرى) أى شخص منسوب للعصر الذى كنت فيه وهو قاضى القضاة تاج الدين محمد بن عبد الرحمن بن عقيل تلميذ أبى حيان وقد فسر هاتين السورتين فقط (قوله وفيه ما تقدم معمول المصدر) أى لان حذر مصدر بذل جرب ما بعده وليس فعلاً وكذلك الموت مصدر أيضاً (قوله لزم تعدد المفعول له) أى وهذا ممنوع لان الشئ لا يعمل بأمرين لما فيه من التخالف (قوله غير ان) كان المصنف نسي ما قدمه في الباب الرابع في أوخر الامور التى يكسبها الاسم بالاضافة من أن قولهم غير ان واغيار ليس بعربى اه دما مبنى (قوله غير ان) استعمل المصنف هذه الكلمة على قياس المولدين والافق سبق له أنه ايس بعربى (قوله والصواب الخ) كذا في بعض النسخ وفي بعضها ذكر هذه الجملة قبل قوله وزعم عصرى (قوله ان ما بمعنى من) أى لان الايمان من أوصاف العقلاء والذى يستعمل للعاقل من فتعين أن تكون ما بمعنى من (قوله لرفع الخ) أى وهو منصوب على أنه مفعول لتؤمنون المتأخر وما صلة لتأ كيد القلة أى يؤمنون ايماناً قليلاً أو أن ما مصدرية وقليلاً منصوب على الظرفية خبر مقدم أى ايمانهم كائن في قليل من الازمنة (قوله على انه خبر) أى لما الموصولة الواقعة بمبتدأ (قوله وجزءه خبر والمعنى أى شئ هو التعمير مخرجهم من العذاب أى مبعده عن النار) قوله لم يدخل الباء في الخبر أى الموجب كما هنا لان ما استفهامية اما ان كان الخبر منفيًا فإنه تدخل عليه الباء وسواء كان خبر ما أو خبر المبتدأ المنفى بما بناء على انها لا تعمل أو بليس أو المنفى بلا (قوله في الخبر) أى قد دخول الباء في الخبر يدل على أن ما نافية والضمير مبتدأ أول عائد على الاحد للشأن وأن يعمر مبتدأ ثان وجزءه خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر الاول أى وما ذلك الا احد تعميره مخرجهم ومبعده من العذاب أى عن النار قد دخلت الباء على خبر المبتدأ المنفى بما وهو جائر (قوله ودخول الباء في الخبر) أى الخبر الموجب وقوله يأتي بذلك أى فتعين ان ما نافية وبقارى خبر المبتدأ وهو الضمير (قوله فينرفع يدرك) أى وهو طلحة بن سليمان (قوله يعنى) أى بانصال الشرط بما قبله أن ما قبله دليل لجوابه المحذوف (قوله ثم يبتدى يدرككم) أى فهذا كلام مستأنف والوقف على قوله تكونوا (قوله وهذا مردود) أى وحينئذ يخرج على اضممار الفاء أى فيدرككم أى فهو يدرككم الموت (قوله وهم يميزون ذلك) أى ذلك التركيب (قوله لا على الحذف) أى حذف الجواب (قوله عند أصحابنا) أى البصريين (قوله لان الشرط) أى الاداة الصدرى ولذا تقدم عاها الجواب خرجت عما لها من الصدارة (قوله مفعول به) أى لا تخسرين (قوله لا يتعدى) أى وحينئذ لا يتعدى الوصف المشتق منه (قوله وثلاثهم) أى البعض القائل انه مفعول به وابن خروف وابن الصغار القائلين ان خسرا لا يتعدى (قوله

يعنى فيكون الجواب محذوفاً له عليه بما قبله ثم يبتدى يدرككم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة وهذا مردود بان سيمويه وغيره من الائمة نصوا على انه لا يحذف الجواب الا وفعل الشرط ماض فتقول أنت ظالم ان فعات ولا تقول أنت ظالم ان تفعل الا في الشعر واما قول ابى بكر في كتاب الاصول انه يقال آتيتك ان تأتني فتعلمه من كتب الكوفيين وهم يميزون ذلك لا على الحذف بل على ان المتقدم هو الجواب وهو خطأ عند أصحابنا لان الشرط له الصدر \* الثالث عشر قول بعضهم في بالانحسرين اعمالا ان اعمالا مفعول به ورد ابن خروف بأن انحسر لا يتعدى كنفىضه ويجوز واقفه الصفا ومستدل بقوله تعالى كره خاسرة اذ لم يرد ان انحسرت شيئاً وثلاثهم ساهون لان اسم التفضيل لا ينصب



المفعول به ولان خسرت معد في التزليل الذين خسروا انفسهم خسروا الدنيا والاخرة واما خاسرة فكانت على النسب اي ذات خسرة ومع ايضا يتعدى فيقال ربح دينارا وقال سيديوه اعمالا مشبهة بالمفعول به ويرد ان اسم التفضيل لا يشبه باسم الفاعل لانه لا تحقه علامات الفروع الا بشرط واصواب انه تمييز \* (الجهة الثالثة) \* ان يخرج على ما لم يثبت في العربية وذلك انما يقع عن جهل او غفلة فلنذكر منه امثلة (أحدها) قول ابي عبيدة في كذا خرجك ربك من بيتك بالحق ان الكاف حرف قسم وان المعنى الانفال لله ١٨١ والرسول والذي اخرجك وقد شنع ابن الشجري على متى في حكايته

هذه القول وسكوته عنه  
قال ولوان فائلا قال كانه  
لا فاعل لاستحقاق ان يصق في  
وجهه ويبتل هذه المقالة  
اربعة أمور ان الكاف لم  
تخرج بمعنى واو القسم واطلاق  
ما على الله سبحانه وربط  
الموصول بالظاهر وهو فاعل  
اخرج وباب ذلك الشجر  
كقوله وانت الذي في رحمة  
الله اطمع \* ووصله باول  
السورة مع تباعد ما بينهما وقد  
يجب ان الثاني بأنه قد جاء  
نحو السماء وما بناها وعنه  
انه قال الجواب يجادلونك  
ويرده عدم توكيده وفي  
الآية أقوال أخرى \* ثانيها  
ان الكاف مبتدأ وخبره  
فاتقوا الله ويفسده اقترانه  
بالفاء وخلوها من رابط وتباعد  
ما بينهما \* وثالثها انها مت  
مصدر محذوف اي يجادلونك  
في الحق الذي هو اخرجك  
من بيتك جد الامثل جدال  
اخرجك وهذا فيه تشبيه  
الشيء بنفسه \* ورابعها وهو  
اقرب مما قبله انها مت مصدر  
ايضا ولكن التقدير قل  
الانفال ثابتة لله والرسول مع

مثله بالمفعول به اي لا مفعول به (قوله لا يشبه باسم الفاعل) اي فلا يكون منصوبه مشابها منصوبه  
بـ لا الف الصفة المشبهة فانها ما اشبهت اسم الفاعل في الحاق التانيث والتذكير والتثنية والجمع كان  
منصوبه مشابها للمفعول به الذي هو منصوبه (قوله الا بشرط) اي خلوها عن من فاذا خال عنها الحقته  
العلامات لكن تارة وجوب ذلك بان دخلت عليه ال أو اضيف وقصد التفضيل كانه ذات الفضليات  
وهند فضلي النساء واما ان لم يقصد التفضيل عند الاضافة في المطابقة وجهان (قوله واصواب انه تمييز)  
أي تمييز نسبة من الضمير المستتر في الاخسر من (قوله ان يخرج) اي الماعرب الكلام على ما أي شيء (قوله قول  
أبي عبيدة) كلام غير الصنف قال أبو عبيدة الكاف بمعنى واو القسم وما يعني الذي واقعة على ذي العلم والجواب  
يجادلونك (قوله والذي اخرجك الخ) جواب القسم محذوف دل عليه السابق أي الانفال لله والرسول وهذا غير  
ما يأتي له من أن أبا عبيدة يقول ان الجواب يجادلونك فهذا التقرير ليس على طبق كلام أبي عبيدة (قوله وسكوته  
عنه) أي وعدم سكوته عنه بأن يتركه بالمرّة ويحتمل وسكوته عنه بلا اعتراض بل سلمه وهذا أولى (قوله وهو  
فاعل اخرج) أعني قوله ربك (قوله ووصله) أي الموصول أي ربطه باول السورة وذلك ظاهر التقدير الذي قدره  
وهو مع ما سبق يقتضي ان أول السورة أعني الانفال لله والرسول دليل لجواب القسم المحذوف (قوله يجب  
عن الثاني) أعني اطلاق ما على الله (قوله والسماء وما بناها) اي اقسام بالسماء وأقسام بالذي بناها فقد أوقع  
ما على الله لانه هو الذي بناها (قوله وعنه الخ) مراده بهذا التخصيص عن الاعتراض الرابع (قوله الجواب  
يجادلونك) اي وهو أقرب من جعل أول السورة دليل الجواب لغيره وهذا من القسم (قوله عدم توكيده)  
اي مع ان جواب القسم اذا كان مضارعا متفيا يجب توكيده (قوله أقوال أخرى) أي مغايرة لهذا القول  
(قوله ثانيها) أي ثاني الاقوال بقطع النظر عن قوله اخرجك الا كان هذا أولها (قوله ان الكاف مبتدأ) أي  
والمعنى مثل اخرج الله لك من بيتك في الكراهية تقوى الله واطاعته ورسوله واصلاح ما بينهما بالمودة (قوله  
وخبره فاتقوا الله) أي الواقع قبله وهذا الاعراب لا معنى له لان تقدير الكلام مثل اخرج الله لك من بيتك  
فاتقوا الله الخ (قوله ويفسده اقترانه بالفاء) أي والخبر لا يقترن بالفاء الا اذا كان المبتدأ أشبه الشرط في العموم  
(قوله انها) أي الكاف نعت الخ فهي اسم بمعنى مثل على جميع الاقوال (قوله وهو أقرب) أي لكونه  
ليس فيه تشبيه الشيء بنفسه (قوله مثل ثبوت اخرجك ربك اياك من بيتك) أي ثبوت الاخراج معلوم لهم فشبّه  
به ثبوت الانفال لله والرسول وهذا بعيد من جهة اللفظ لعدم ما بينهما (قوله كما اخرجك) أي بما لا لا اخرجك  
(قوله والذي سهل هذا) أي الوجه اي جعله سهلا وأقرب مما قبله (قوله من تنفيلك الغزاة) اي اعطاهم بعضهم  
من الخمس زيادة عن سهمه لمصلحة (قوله مثل حالهم في كراهية خروجه من بيتك للعرب) وذلك ان أباسقيان  
قدم بعير من الشام فخرج النبي وأصحابه ليعنموها فعملت قريش بذلك فخرج أبو جهل ومقاتل ومكة ليزبوا عنها  
وهم النبط وأخذ أبو سقيان بالعير طريق الساحل فنجت فقبل لابي جهل ارجع فابي وسار الى بدر فشاور النبي  
أصحابه وقال ان الله وعدني احدي الطائفتين العبر او النضير فوافقوه على قتال النضير وكره بعضهم ذلك وقالوا لم  
نستعمله كما قال تعالى يجادلونك في الحق اي القتال بعد ما تبين اي بعد ما ظهر لهم وجهه وهو وعد الله لك احدي

كراهيتهم ثبوت مثل ثبوت اخرجك ربك اياك من بيتك وهم كارهون \* وخامسها وهو أقرب من الرابع انها نعت لحقائ أولئك هم المؤمنون حقا  
كما اخرجك والذي سهل هذا اتقارب ما ووصف الاخراج بالحق في الآية \* وسادسها وهو أقرب من الخامس أنها خبر محذوف اي هذا الحال  
كحال اخرجك اي ان حالهم في كراهية ما رأيت من تنفيلك الغزاة مثل حالهم في كراهية خروجه من بيتك للعرب وفي الآية أقوال أخرى منتشرة  
(المثال الثاني) قول ابن مهران في كتاب الشواذ فيمن قرأ ان البقر تشابهت

بشدد التاء ان العرب تزيد تاء على التاء الزائدة في اول الماضى وأنشد \* تتقطع في دونك الاسباب \* ولا حكمة لهذا البيت ولا لهذه القاعدة  
وانما أصل القراءة ان البقرة بناء الوحدة ثم أذغمت في تاء تشابهت فهو وادغام من كلمتين (الثالث) قول بعضهم في وما لنا ان لا نقاتل في سبيل الله  
ان الاصل وما لنا وان لا نقاتل اى ما لنا ١٨٢ وترك القتال كما تقول مالك وزيد اولى ببيت في العربية حذف واو المفعول معه (الرابع) قول

محمد بن مسعود الزكي في كتابه  
البديع وهو كتاب خالف فيه  
اقوال النحويين في أمور  
كثيرة ان الذى وان المصدرية  
ينقارضان فيقع الذى  
مصدرية كقوله  
اتفرح اكباد المحبين كالذى  
أرى كبدى من حبمية  
يقرح وتقع ان بمعنى الذى  
كقوله زيدا عقل من أن  
يكذب اى من الذى يكذب  
انتهى \* فأما وقوع الذى  
مصدرية فقال به يونس  
والفراء والفارسي وارتضاه  
ابن خروف وابن مالك  
وجعلوا منه ذلك الذى يبشر  
الله عباده وخضعت كالمذى  
خاضوا واما عكسه فلم اعترف  
له قائلًا والذى جراه عليه  
اشكال هذا الكلام فان  
ظاهرة تفضيل زيد في العقل  
على الكذب وهذا لا معنى له  
ونظائر هذا التركيب كثيرة  
مشهورة الاستعمال وقيل  
من يتنبه لاشكالها ويطهر لى  
فيها توجيهاً أحدهما ان  
يكون فى الكلام تأويل على  
تأويل فتؤول ان والفعل  
بالمصدر ويؤول المصدر  
بالوصف فيؤول الى المعنى  
الذى أرادوه ولكن بتوجيه  
يقبله العلماء الا ترى انه قيل

الطائفتين كأنما يساقون الى الموت وهم ينظرون اليه عيانا في كراهيتهم له (قوله تزيد تاء على التاء) اى كالتاء  
في أول تشابه (قوله وأنشد الخ) اى استدل لا على ان الماضى قد تزداد فيه تاء على التاء المزبلة في أوله  
وحجته فيكون الاصل في الالية تشابهت بحريك التاء من مثل هذا الفعل الموجود في البيت ثم أذغمت  
التاء في التاء (قوله وما لنا وان لا نقاتل) اى في الاستفهامية مبتدأ ولنا خبره وان لا نقاتل الخ مؤول بمصدر  
مفعول معه وفى الكلام حذف واو المعية (قوله اى ما لنا) اى شئ ثبت لنا مع ترك القتال لجا لوت وقومه  
وقد أخر جونا من ديارنا وأخذوا أبناءنا وقوله وترك القتال أخذ ترك من لا النافية (قوله ولم يثبت في العربية  
حذف واو المفعول معه) اى فالحق أن الكلام على حذف فى اى ما لنا فى ترك القتال اى شئ ثبت لنا حتى  
نتركه (قوله قول محمد بن مسعود الزكي) وفى نسخة محمد بن مسعود بن الزكي وهى التى حل الشارح عليها  
وفى نسخ عدة بدون ابن وقد شطاب بن شيخنا العلامة العدوى من نسخة (قوله ينقارضان) بالغاف  
اى تقع هذه موضع هذه وهذه موضع هذه (قوله أتفرح الخ) التفرح الجرح والضعف اى كالتفرح الذى  
أرى كبدى تفرحه والذى موصول اسمى وعائده المحذوف هذا هو الحق كما هو مذهب الجمهور (قوله  
اتفرح الخ) ينبغى ان تكون صلة الذى على جعلها مصدرية هى الجملة الاسمية وهى كبدى من حبمية  
تفرح وقوله أرى جملة معترضة بين الصلة والموصول فالعنى أتفرح اكباد المحبين مثل فرح كبدى من حب  
مية فيه اراء وانما لم يجعل الجملة الفعلية صلة لعدم صحة التشبيه لان المعنى حيث أن أتفرح اكباد المحبين فرحاً مثل  
رقية كبدى ويحتمل ان يجعل الذى موصولا اسمياً وصلته ارى وما بعده والعائد محذوف اى أراه وقوله يقترح  
فى موضع نصب على انه مفعول ثان لا ترى وكبدى مفعول به منصوب يقترح فهو بالياء التخيصة والذى وصف  
لحذوف والمعنى أتفرح اكباد المحبين كالتفرح الذى اراه يقترح كبدى من حبمية اه دما بينى ويصح أن  
يكون بالتاء الفوقانية والمعنى كالتفرح الذى أرى كبدى تفرحه (قوله كالذى ارى كبدى) اى كقترح  
كبدى والحامل على انهما مصدرية عدم وجود عائدة فى الكلام لان ضمير ارى عائدة على المتكلم وكبدى مفعول  
أول وجملة يقترح مفعول ثان (قوله ذلك الذى يبشر الخ) اى ذلك تبشير الله عباده وقوله خضعت كالمذى  
خاضوا اى خضعت كخوضهم (قوله فلم اعرف له قائلًا) اى ويرده ايضا قائلهم انت أعتل من ان تكذب  
بالفوقية وانا عقل من ان اكذب فانه لو جعل ان بمعنى الذى لم يكن الفعل المذكور متحملاً لضمير الغيبة  
العائدة على الموصول بل لضمير الخطاب فى الاول والتكلم فى الثانى فيتمتعين ان تؤول ان والفعل بالمصدر والمصدر  
يؤول باسم الفاعل (قوله جراه) اى جملة عليه اى على القول بان ان بمعنى الذى فى المثال المذكور (قوله  
وهذا لا معنى له) اذ لا معنى لقولك هذا كسر علة من الكذب (قوله توجيهاً) اى فى ذلك التركيب  
وما ماله (قوله تأويل على تأويل) اى تأويل بعد تأويل فأول تأويل ان والفعل بالمصدر ثم يؤول المصدر  
باسم الفاعل فتؤول أن يكذب ثم تؤول الكذب بالكاذب ولاشك ان قولك زيدا عقل من الكاذب يرجع  
لقولك زيدا عقل من الذى يكذب (قوله ويؤول المصدر بالوصف) اى اسم الفاعل فيقال زيد أعتل من  
الكذب ثم يؤول الكذب بالكاذب ويقال زيد أعتل من الشخص الكاذب وهذا يرجع لقولك زيدا عقل  
من الذى يكذب (قوله الى المعنى الذى اراده) اى ابن مسعود (قوله ولكن بتوجيه يقبله العلماء) اى  
بخلاف التوجيه الذى ذكره ابن مسعود نفسه فانه لا يقبله العلماء (قوله وذلك) اى التأويل (قوله

الى  
فى قوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى ان التقدير ما كان افتراء ومعنى هذا ما كان مفترى وقال أبو الحسن فى قوله  
تعالى ثم يعودون لما قالوا ان المعنى ثم يعودون للقول والقول فى تأويل المقول اى يعودون للمقول فيهن لفظ الطهار وذلك هو الموافق لقول  
جمهور العلماء ان العود الموجب للكفارة العود الى المراءاة العود

الى القول نفسه كما يقول اهل الظاهر وبعد فهذا الوجه ضعيف لان التفضيل على الناقص لا فضل فيه وعليه قوله اذا أنت فضلت امرأذا براعة  
على ناقص كان الممدوح من النقص \* التوجيه الثاني ان اعقل ضمن معنى أبعد ففي المثال زيد أبعد الناس من الكذب لفضله من غيره فن  
المذكورة ليست الجارة للمفضول بل متعلقة بالفعل لما تضمنه من معنى البعد لا ما فيه من ١٨٣ المعنى الوضعي والمفضل عليه متروك أبدا مع  
أفعل هذا القصد التعميم ولولا

خشية الاسهاب لا وردت  
لأن امثلة كثيرة من هذا الباب  
لنقص منها على العجب  
الحجاب \* (الجهة الرابعة) \*  
ان يخرج على الامور البعيدة  
والاوجه الضعيفة ويترك  
الوجه القريب والقوى  
فان كان لم يظهر له الا ذلك فله  
عذر وان ذكر الجميع فان  
قصد بيان المحتمل او تدریب  
الطالب فحسن الا في ألفاظ  
التنزيل فلا يجوز ان يخرج  
الا على ما يغلب الظن ارادته  
فان لم يغلب شئ فليذكر  
الاوجه المحتملة من غير  
تعسف وان أراد مجرد  
الاغراب على الناس وتكثير  
الاوجه فصعب شديد  
وسأضرب لك امثلة مما  
خرجوه على الامور المستبعدة  
لتجنيبها وامثالها \* أحدها  
قول جماعة في وقيله عطف  
على لفظ الساعة فيه من  
خفص وعلى محالها فيه من  
نصب مع ما بينهما من التباعد  
وأبعد منه قول أبي عمر وفي  
قوله تعالى ان الذين كفروا  
بالذکر ان خيرة أولئك  
ينادون من مكان بعيد وأبعد  
من هذا قول الكوفيين  
والراجح في قوله تعالى ص

الى القول نفسه) أى من أنت على كظهر أى (قوله كما يقول اهل الظاهر) أى القائلين انه اذا قال لها أنت  
على كظهر أى لا تحب عليه الكفارة الا اذا كرر هذا اللفظ مرارا وانظر ما المراد بأهل الظاهر هنا المقلدين  
داودا والظاهرى والفرقة الضالة (قوله وبعد) أى واقول بعد ذكر هذا التوجيه تنبيه لهذا الوجه الخ وقوله  
فهذا الوجه أى تأويل أن والفعل بالمصدر والمصدر باسم الفاعل (قوله لا فضل فيه) أى فقولك زيد افضل  
في العقل من الكاذب فيه تفضيل السكامل على الناقص وهذا لا بلاغة فيه (قوله الثاني الخ) فيه نظر فان  
الفعل الذى ينسبك هو وما معه في المثال بالمصدر مسند الى ضمير المفضل فينبغي عند السبك ان يضاف  
ذلك المصدر الى هذا الضمير كما تقول فى أعجبني ما صنعت المعنى أعجبني صنعك واذا فعل ذلك في المثال صار  
معناه زيد أبعد الناس من كذبه فيكون زيد مفضلا على الناس في البعد من كذب نفسه فيلزم مشاركة  
الناس له في ذلك أعني البعد من كذبه لضرورة التفضيل وهذا عن مظان التوجيه بعزل ثم في كلام  
المصنف الجمع بين اضافته اسم التفضيل وادخال من على المفضل عليه وهو ممتنع فقد ظهر للثان التوجيهين  
الذين ظهر الالامعول عليهما اه دما مبنى قال الشنقى والجواب عن النظر الاول أن المصدر المنسبك من ان  
والفعل لا يجب اضافته ولا نسبه لفاعل ذلك المفعول لان المصدر لا يضمرفيه ولا يلزم ذكر فاعله والغرض من  
سبكها بيان المصدر الحاصل فيه ما ولا دخل للفاعل في ذلك والجواب عن النظر الثاني قد ذكرناه (قوله من  
غيره) متعلق بمفضل ومن مبنى على ولا يصح ان يكون هو المفضل عليه لان أبعد مضاف فلا يوصل عن وان دفع  
اعترض الدمامبى (قوله من المعنى الوضعى) أى التفضيل (قوله هذا) أى الذى ذكر بعده من أن  
يكذب (قوله الاسهاب) أى الاكثار والتأويل (قوله الجهة الرابعة) أى من الجهات الموجبة لفساد  
الاعراب (قوله ان يخرج) أى المخرج الكلام (قوله ويترك الوجه الخ) أل للجنس لاجل ان يصدق بالمتعدد  
(قوله الجبيع) أى القوى والضعيف (قوله الا ذلك) أى الوجه الضعيف (قوله فان قصد بيان المحتمل) أى  
الوجه المحتمل (قوله فان لم يغلب شئ) أى فان لم يغلب على الظن ارادة شئ من الاوجه المحتملة (قوله من غير  
تعسف) أى ولا ينبغي ان يذكر الاوجه البعيدة التى فيها تعسف (قوله وسأضرب لك امثلة) أى اذكر لك امثلة  
والمراد ضرب المثال الذى هو معلوم من تشبيه شئ بشئ لاجل التقريب للافهام كأن يقال مثل العالم  
الذى لا يعمل مثل الجار يحمل أسفارا فليس هذا مرادا (قوله وأمثالها) عطف على الضمير في تجنيبها  
(قوله انه عطف على لفظ الساعة) أى فالمعنى وعنده علم الساعة وعلم قبلة أى قبل النبي يارب (قوله فيمن  
خفص) أى خفص قبلة وهما عاصم وجزرة وقوله فيمن نصب قبلة أى وهم ماعدا عاصم وجزرة وقرأ الحسن  
ومجاهد وقتادة وقيله بالرفع وخرجت على أنه عطف على علم الساعة على حذف مضاف أى وعلم قبلة حذف  
المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه (قوله وعلى محالها) أى لان الساعة مضاف للمصدر الذى هو علم فهو من  
ضافة المصدر لانه فعول فمحله نصب فالمعنى وعنده علم الساعة وعلم قول النبي يارب (قوله قول أبي عمرو) أى  
ابن العلاء (قوله وقول بعضهم) عطف على قوله قول الكوفيين وكان عليه أن يقول وأبعد منه قول بعضهم  
لان هذا أبعد مما قبله (قوله وقول الرخشي) عطف على قوله قول جماعة على قول الكوفيين والالزم  
ان هذا أبعد مما في فصات مع أنه ليس أبعد منه (قوله فيمن حوسق) أى من رفع فاستقر خبر عن كل  
(قوله عطف على الساعة) أى اقتربت الساعة واقتربت كل أمر مستقر وثابت (قوله قوله) أى قول

والقرآن ذى الذكر ان جوابه ان ذلك لحق وقول بعضهم في ثم آتينا موسى الكتاب انه عطف على و وهبنا له الحق وقول الرخشي في وكل أمر  
مستقر فمن حوسق ان كلا عطف على الساعة وأبعد منه قوله في وفي موسى اذا رسلناه انه عطف على وفي الارض آيات وأبعد من هذا قوله في  
فاستفتحهم ألرب البناات انه عطف على فاستفتحهم أهم أشد خلقا

قال هو معطوف على مثله في أول السور وقوان تباعدت بينهما المسافة انتهى والصواب خلاف ذلك كما فاما قوله فيمن خفض فقبل الواو لا تسهم وما بعده الجواب واختاره الزخشي وأما من نصب فقبل عطف على سرهم أو على مفعول محذوف معمول ليكتبون أو ليعلمون أي يكتبون ذلك أو يعلمون الحق وأنه مصدر زوال محذوف ١٨٤ أو نصب على اسقاط حرف القسم واختاره الزخشي وأما الذين كففروا بالذكر

فقبل الذين بدل من الذين في ان الذين يلحدون والخبر لا يخفون واختاره الزخشي وقيل مبتدأ خبره مذكور ولكن حذف رابطه ثم اختلف في تعيينه فقبل هو ما يقال للثاني في شأنهم وقيل هو لما جاءهم أي كفروا به وقيل لا يأتية الباطل أي لا يأتية منهم وهو بعيد لان الظاهر ان لا يأتية من جهة خبرانه وأما ص والقرآن الآية فقبل الجواب محذوف أي انه لا يجوز دليل الشاء عليه بقوله ذي الذكر أو انك ان المرسلين دليل وجبوا ان جاءهم من غيرهم أو ما الامر كذا وما دليل وقال البكافرون هذا ساحر كذاب وقيل مذكور فقال الاخفش ان كل الاكاذب الرسل وقال الفراء وتعبا ص لان معناه صادق الله ويرده ان الجواب لا يتقدم فان أريد انه دليل الجواب فقرئ وقيل كم أهلكا الآية وحذفت اللام للطول وأما ثم آتينا فاعطف على ذلكم وصاكم به ثم لترتيب الاخبار لا لترتيب الزمان أي ثم أخبركم بانا آتينا موسى الكتاب \* وأما وكل

الزخشي وقوله وأبعد من هذا قوله أي قول الزخشي (قوله قال) أي الزخشي هو أي قوله فاستغن عنهم أربك (قوله معطوف على مثله) هو فاستغن عنهم أهم أشد خلقا (قوله خلاف ذلك كما) أي لبعده الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه في هذه الآيات وحينئذ فتحذف هذه الامور (قوله الواو للقسم) أي فالله في أقسم بقول النبي يارب الخ (قوله وما بعده الجواب) هو ان هؤلاء قوم الخ أي وقيل الجواب محذوف أي لتضمن اول الفعل فمهم ما شاء (قوله عطف على سرهم الخ) فيه أن حكاية هذا القول والقولين بعده في توجيه النصب فيها هو صواب خير جيدة لوجود التباعد بين المتعاطفين نعم جعل قوله مصدر الفاعل محذوف أو كون الواو للاستئناف وحرف القسم محذوف وهذا قريب (قوله أو ليعلمون) أي من قوله ولا يأتك الذين يدهون من دونه الشفاعة الخ (قوله وأنه مصدر لقال محذوف) أي فالله في قال قوله يارب على حد ضرب ضربا زيدا ثم حذف الفعل لقيام المصدر مقامه (قوله على اسقاط حرف القسم) أعني الباء والواو الموجوده للاستئناف والمعنى أقسم بقله يارب (قوله بدل من الذين) أي مع إعادة العامل فكأنه قال ان الذين يلحدون وهم الذين كفروا الخ لا يخفون علينا ولا ضرر في الاخبار عن الاسم قبل اتباعه بالبدل (قوله في تعيينه) أي تعيين ذلك الخبر المذكور (قوله أي في شأنهم) هذا تقدير للرابط وتقول فيما بعده كذلك (قوله أي كففروا به) إشارة لجواب لما قال الخبر على هذا القول الجملة الشرطية أي ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم كفروا به وفيه أن هذا الاخبار لا فائدة فيه لان التقدير حينئذ ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم كفروا به والخبر يجب أن يفيد ما لا يفيد المبتدأ وقد اختلف هنا فلا يستقيم الاخبار كافي قولك ان الذي قام قائم وقد يقال تقييد الكفر بحسين الجي وقع في الخبر والخبر عنه لم يشتمل على ذلك فاستقيم ما لم يكن فاستقام الاخبار وأفادتهم وعنادهم وأنهم كفروا بمجرد الجحى عن غير سبب وجوب الكفران (قوله من جهة خبرانه) أي من جهة خبرانه الكتاب عزى انهم من جهة الخبر في المعنى لانها آية له أي انما كان الكتاب عزى انهم من جهة خبرانه لا يأتية الباطل من بين يديه ولا من خلفه أي ليس قبله كتاب يكذبه ولا بعده (قوله ذي الذكر) أي ذي البيان او الشرف (قوله او ما الامر كذا) أي كذا قالوا أي كذا قال كفارهم كمن تعدد الاله (قوله بدل وقال الكافرون هذا ساحر كذاب) أي الى آخره لان محل الدلالة قوله بعد أجعل الاسلمة الها واحد حيث قال لهم قولوا لا اله الا الله أي كيف يسمع الخلق كلهم اله واحد (قوله لان معناه صدق الخ) هذا بناء على ان هذه الحروف الواقعة في اوائل السور ليست مما استأثر الله بعلمه وهو خلاف الصحيح (قوله لا لترتيب الزمان) أي لان زمن اضاء الله الخاطبين من أمية النبي بما تقبيلهم ذكره متأخر عن زمن نزول التوراة على موسى لامتقدم عليه (قوله عند الله واقع) أي واقع عند الله فعند خبر مقدم وقوله واقع مبتدأ مؤخر والخبر المحذوف جملة (قوله او ذكروا) عطف على حذف (قوله وخفض على الجوار) أي لجوارته الامر الجور وبسبب الاضافة (قوله فعطف على فهم من وتر كذا) أي فالله في وتر كذا موسى أي جعلنا في قصة موسى آية ثم بيتهها بقوله اذ ارسلناه الخ (قوله وتر كذا فيها آية) أي جعلنا في قرى لوط بعد اهلاك الكافرين آية أي علامة على اهلاكهم للذين يخافون العذاب الاليم فلا يعلون مثل فعلهم (قوله وان ما بعده) أي وهو قوله عليه ان يطوف بهم فاو قوله اغراء أي طلب وامر ببحث أي على الحاج والمعتمد ان يطوف بهم ثم أي يلزمه ذلك (قوله مطلوبية التطوف) أي السعي بين الصفا والمروءة لانه بدون هذا رجماء وتوهم ان التطوف بهم ليس مطلوباً

أمر مستقر فبما حذف خبره أي وكل أمر مستقر عند الله واقع أو ذكر وهو حكمة بالغت وما بينهما اعتراض وقول بعضهم بل الخبر مستقر وخفض على الجواز حمل على ما لم يثبت في الخبر وأما في موسى فعطف على فهم من وتر كذا فيها آية للذين يخافون العذاب الاليم \* الثاني قول بعضهم في فلا جناح عليه أن يطوف بهما ان الوقف على فلا جناح وان ما بعده اغراء ليطوف بهما مطلوبية التطوف بالصفا والمروءة

ويرده أن اغراء الغائب ضعيف كقول بعضهم وقد بلغه أن انسانا مده عليه رجلا ١٨٥ ليسنى أى ليلزم غيرى والذى فسرت به عائشة

رضي الله عنها خلاف ذلك  
وقصتها مع عروبة الزبير  
رضي الله تعالى عنهم في ذلك  
مسطورة في صحيح البخارى  
ثم الايجاب لا يتوقف على  
كون عليه اغراء بل كفة على  
تقتضى ذلك مطلقا وأما قول  
بعضهم في قل تعالوا أتل ما حرم  
ربكم عليكم أن لا تشر كوابه  
شياء أن الوقف قبل عليكم  
وان عليكم اغراء فحسن وبه  
يخلص من اشكال ظاهر في  
الآية بحجج للنأويل  
(الثالث) قول بعضهم في  
انما يريد الله ليذهب عنكم  
الرجس أهل البيت أن أهل  
منسوب على الاختصاص  
وهذا ضعيف لوقوعه بعد  
ضمير الخطاب مثل بك الله  
نرجو الفضل وانما الاكثر  
أن يقع بعد ضمير التكامل  
كالحديث نحن معاشر الانبياء  
لا نورث والصواب أنه منادى  
(الرابع) قول الزمخشري في  
فلا تجعلوا لله أندادا فهو  
كون تجعلوا منصوبا في  
جواب الترجى أى اعنى لعلكم  
تتقون على حد النصب في  
قراءة حفص فاطلع وهذا  
لا يجيزه بصرى ويتأولون  
قراءة حفص اما على أنه  
جواب للامر وهو بانى  
صرحا أو على العطف على  
الاسباب على حد قوله

\* وليس عبادة وتقرعيني \*

أو على معنى ما يقع موقع أبان

كجواب التمني فهو قليل

فكيف يخرج عليه القراءة المجمع عليها وهذا كتحريمه قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله على أن الاستثناء منقطع

بل مباح فقط مع أنه ركن (قوله عليه رجلا الخ) هذا مقلد قول الرجل الذى بلغه أن انسانا مده (قوله  
خلاف ذلك) أى خلاف كون عليه اغراء على السعي بينهما (قوله وقصتها الخ) هى ما روى هشام عن ابيه  
عروة انه قال قلت لعائشة وانابو منذ حديث السن اريت قول الله تعالى ان الصفا والمرقة من شعائر الله فمن حج  
البيت او اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما فاعلى الرجل ان لا يطوف بهما قالت عائشة كلا لو كان كما تقول  
لكانت الآية فلا جناح عليه ان لا يطوف بهما انما نزلت هذه الآية في الانصار كانوا يملكون لسان الطاغية  
التي كانوا يعبدونها وهو صم كان حذوقه يد وكانوا يخرجون ان يطوفوا بين الصفا والمرقة لانه كان على  
الصفا صم يقال له اساف وعلى المروة صم يقال له نائلة يقال انهما كانا رجلا وامراة زنيا في الكفر فمسخا  
بحجر من فوضا اليه معتبرا فمما طالت المدة به دامن دون الله فلما جاء الاسلام سألا ورسول الله صلى الله  
عليه وسلم عن ذلك وقالوا له أنطوف بحمل الاصنام فانزل الله تبارك وتعالى ان الصفا والمرقة من شعائر الله فمن  
حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما فعرى ورأى دلالة الآية على اباحة السعي لاعلى وجوبه  
ووجهه أنه اقتصر في الآية على نفي الاثم في السعي ونفي الاثم بجماع فعل المطلوب فله والمكر وهو المباح فلو كان  
واجبا لما كفى بذلك بل كان يكرأخص منه وهو اثبات الاجر لانه اذا كان للحقيقة اعتبارا أن أحدهما عام  
يشملها وغيرها والاخر خاص بها فالبلغة أن يعبر عنها بما هو خاص بها فاما جواب عائشة فهو من بديع فقهاها  
وذلك أن النص على عدم الوجوب أن يقال فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما لان هذا يتضمن سقوط الاثم عن  
ترك الطواف بهما وحيث لم يقل ذلك ووردت الآية على ما هي عليه لم يكن نصا في انتفاء الوجوب ثم بينت له ان  
الانتصار هنا على نفي الاثم له سبب خاص وهو أنهم توقعوا الاثم فجاء الكلام منطبقا على سؤالهم فقبل لهم لانهم  
فيه خلافا لما توقعتموه وكونه واجبا ولا فشيء آخر فلم ترد عائشة الا كنفاء في اثبات الايجاب بما ذكرته وانما  
أرادت نفي دلالة الآية على كونه مباحا وأما وجوب السعي بينهما فقد علم من السنة (قوله تقتضى ذلك مطلقا)  
أى جعلت اغراء أولا (قوله وبه يخلص من اشكال الخ) الاشكال هو أن ما من قوله ما حرم موصولة وان  
لا تشر كوابل أو خبر مبتدأ محذوف وكلاهما مشكل لان المحرم الاشرار لا عدمه وان الاوامر الواردة بعد  
ذلك معطوفة على لا تشر كوابل فيه عطف الانشاء على الخبر وجعل المعنى الواجبة المأمور به محرومة فيحجج  
ذلك الى التأويل بادعاء أن لازمة لنافية والمعنى على القول بالاغراء حسن سالم من تلك التكاليف كلها وعطف  
الاوامر على المحرمات باعتبار حرمة أضدادها وجعل الخبر السابق انشاء معنى والمعنى عليكم أن لا تشر كوابه  
شياء أى الزموا ترك الشر كونه وقدم الكلام على ذلك في لامن حرف اللام (قوله فلا تجعلوا لله أندادا) لانه  
وتجعلوا محذوف وبلا نهاية وهذا الاعراب هو الوجه (قوله في جواب الترجى) أى ولانه في قوله في جواب  
الترجى أى على مذهب الكوفيين المحوزين للنصب في جواب الترجى (قوله على حد قوله وليس عبادة) أى فهو  
من عطف الفعل المضارع على المصدر الصريح (قوله موقع أبان) أى فهو من العطف على التوهم أى توهم أن  
أن موجود (قوله ولا سابق) أى فهو عطف على معنى ما يقع موقع مدرك في قوله \* بدالى أنى استمدرك  
ما مضى \* ولا سابق الخ والذى يقع موقع مدرك بمدرك (قوله قول الفراء) أى الذى هو كوفي وقوله ان جواب  
أى من أن جواب بيان لقول الفراء أى ان ثبت قول الفراء مع من وافقه من الكوفيين والا فهو ليس منفردا  
بهذا القول (قوله فهو قليل) أى فنصب جواب الترجى قليل (قوله وهذا) أى التخرج على النصب في جواب  
الترجى مثل تخرج الزمخشري قوله تعالى الخ أى مثله في كون كل قليلا (قوله منقطع) انما حمله على ذلك توهم  
بحلول استقرار المولى في السموات أو فى الارض وهو لا يصح فاذا جعل منقطا ولم يجعله متصلا فلا قبل ان الراجح  
في الاستثناء المنقطع بعد النفي في النصب على الاستثناء فواجبه الرفع أجاب المصنف بأنه جاء على البدل الخ أى

وأنه جاء على البدل الواقع في اللغة التميمية وقد مضى البحث فيها ونظيره هذا على العكس قول الكرماني في ومن يرغب عن ملة إبراهيم الامن سبعة نفسه ان من نصب على الاستثناء ونفسه تو كيد فعمل قراءة السبعة على النصب في مثل ما قام أحد الازيد كاجل الرخمشى قراءتهم على البدل في مثل ما فيها أحد الاجار وانما تأتي قراءة ١٨٦ الجماعة على أفصح الوجهين ألا ترى الى اجماعهم على الرفع في ولم يكن لهم شهاداء لأنفسهم

وأن أكثرهم قرأه في ما فعلوه الا قليل منهم وأنه لم يقرأ أحد بالبدل في وما لاحد عنده من نعمة تجزى الا ابتغاء وجهه به الاعلى لانه منقطع وقد قبل ان بعضهم قرأه في ما لهم به من علم الاتباع الظن واجماع الجماعة على خلافه ونظيره جل الكرماني النفس على التوكيد في موضع لم يحسن فيه ذلك قول بعضهم في قوله تعالى والمجالات يتر بصن بانفسهن ان الباء زائدة وأنفسهن تو كيد للنون وانما لغة الاكثرين في تو كيد الضمير المرفوع المنصل بالنفس والعين أن يكون بعد التوكيد بالمنفصل نحو قتم أنتم أنفسكم (الخامس) قول بعضهم في التستووا على ظهوره ان اللام للامر والفعل مجزوم والصواب أم اللام العلة والفعل منصوب لضعف أمر المخاطب باللام كقوله

لنعم انت يا ابن خنيزر يش \* فلتعص حواشي المسلمين (السادس) قول التبريزي في قراءة يحيى بن يعمر غمما على الذي أحسن بالرفع ان أصله أحسنوا وحذفت الواو اجتزأ عنها بالضم كما قال

والخروج على اللغة التميمية ضعيف لانهم لغة ضعيفة وحيث أن الاول أن الظرف أعنى قوله في السموات الخ متعلق بحذف وأن الاستثناء متصل أي قل لا يعلم من يذ كر في السموات والارض الغيب الا الله وقوله الا الله بدل من من لان الراجع في المنصل الابدال بعد النفي والتعلق بالحذف أولى من الانقطاع أو أن من مع مفعول ليعلم والنصب بدل اشتمال والا لله فاعل وهو من الاستثناء المفرغ وهذا الوجهان شبهة المصنف (قوله ونظيره هذا على العكس) أي من جهة أن الاستثناء هنا متصل وفيما تقدم منقطع وكل منهما واقع بعد نفي وقد أعرب كل من الاستثناءين بخلاف الراجع فيه (قوله الامن سبعة نفسه) في البحر من في قوله ومن يرغب اسم استفهام في محل رفع على الابتداء وهو استفهام معناه الانكار ومن سبعة في موضع رفع بدل من الضمير المستكن في يرغب ويجوز أن يكون في محل نصب على الاستثناء والرفع على البدل أحول لانه استثناء من غير موجب وانما نصب نفسه على أنه تمييز على قول الفراء المجوز لجمية معرفة أو على التشبيه بالمفعول به على قول بعض الكوفيين وأما الجمهور فيجوز ان النصب على التشبيه المذكور خاصا بالصفة المشبهة ولا يجوز في الفعل تقول ز يد حسن الوجه ولا تقول يحسن الوجه وما على أنه مفعول به اما لكون سبعة يتعدى بنفسه كسبعة المضعف واما لكونه ضمن معنى ما يتعدى كجهل وهو قول الزجاج وابن حنبل أو أهلك وهو قول أبي عبيدة أو على اسقاط حرف الجر والاصل سبعة في نفسه وهو قول بعض البصريين (قوله فعمل) أي الكرماني قراءة السبعة الخ وهذا بيان الحقيقة العكس المشار به بقوله ونظيره على العكس (قوله في مثل ما قام أحد الازيد) أي فالأولى الابدال لا النصب والنصب خلاف الراجع وحيث قد يتعين أن محلها رفع على الابدال من ضمير يرغب ونفسه مفعول لسبعة بناء على أنه يتعدى لضمه معنى أهلك أو جهل (قوله الاجار) أي فعمل جارا بالرفع بدلا لخلاف الراجع (قوله وانما تأتي الخ) علة لحذف أي وكلا التخرين غير صواب لانه انما تأتي قراءة الخ (قوله على الرفع) أي على البدل من شهاداء وقوله الا قليل أي بالرفع بدلا من ضمير فعلوه (قوله الا ابتغاء وجهه به الاعلى) لانه منقطع لان طلب رؤية المولى ليس من النعمة أي التي شأنها أن تصدر من العبد جزاء غيره (قوله على خلافه) أي والله يقرأ اتباع بالنصب أي لانه منقطع (قوله أن يكون بعد التوكيد بالمنفصل) هذا أي كون التوكيد بالمنفصل أو لانهم بالتصل مذهب الاكثر فلا ينافي أن بعضهم يقول ان مطلق فاصل يكفي فاندفع قول الشارح ان الباء فاصل ومطابق فاصل كاف وحاصل الجواب نعم وان كان كافيا إلا أنه ليس لغة الاكثر والمصنف انما قال لغة الاكثرين كذا قرر شيخنا (قوله لضعف أمر المخاطب) علة لحذف أي الصواب أم اللام العلة لالام الامر لضعف الخ (قوله كقوله الخ) هذا مثال لامر المخاطب باللام واقتصر المصنف على البيت ليرجح له دعوى الضعف ولا يستمكن ان كان قد ذكره في حرف اللام أنه قرأ جماعة فبذلك فلتعرجوا في الحديث لتأخذوا مصافكم قلت ممن قرأ بالتاء الفوقية في تلك الآية يعقوب و ليست قراءته شاذة اذ الصحيح في الشاذ أنه ما وراء القراءات العشر وقراءته من العشر اه دمايني (قوله فلتعص) بضم التاء لانه رباعي من قضى (قوله شاء) أي فاصله شأوا فاجتزأ بالضمعة عن الواو (قوله ولا يألوهن الخ) يألواي يستطبع قال الجوهري تقول آله يألوه ألوا استطاعه والضرار المضار رة يد الشاعر ان أحد الا يستطبع أن يضارهم ولا يقاومهم في المضاررة (قوله كقوله) تظير في اطلاق الذي على الجماعة (قوله والاولى الخ) أي لانه لا يلزم عليها أمران قليلان حذف الواو والاجتزأ بالضمعة واطلاق الذي على الجماعة (قوله وقد جاءت الخ) هذا استئناف مقول سابقه وقوله

اذا ما شاء ضرر ومن أرادوا ولا يألوهن احد ضرارا واجتماع حذف الواو واطلاق الذي على الجماعة كقوله منه \* وان الذي حانت بطليح دماؤهم \* ليس بالسهل والاولى قول الجماعة انه بتقدير مبتدأ أي هو احسن وقد جاءت منه مواضع حتى ان اهل الكوفة يعقبونه والاتفاق على أنه قياس مع أي كقوله \* فسلم على ابيهم أفضل \* وأما قول بعضهم في قراءة ابن محيصن لمن أراد أن يتم الرضاة

ان الاصل أن يشمو بالجمع فحسن لان الجمع على معنى من مثل ومنهم من يشمعون ولكن ١٨٧ أظهر منه قول الجماعة أنه قد جاء على إهمال

أن الناصبة جلا على اختها  
ما المصدرية (السابع) قول  
بعضهم في قوله تعالى وان  
تصبروا وتيقوا لا تضركم  
كيدهم شيئا فيمن قرأ بشديد  
الراء وضعا لله على حد قوله  
انك ان يصرع أخوك تصرع  
فخرج القراءة المتواترة على  
شي لا يجوز لا في الشعر  
والصواب أنه مجزوم وأن  
الضمة اتباع كالضمة في  
قولك لم يشد ولم يرد وقوله  
تعالى عليكم أنفسكم لا يضركم  
من ضل اذا هتديتم اذا قدر  
لا يضركم جوابا لاسم الفعل  
فان قدر استثنافا فاضمة  
اعراب بل قد امتنع  
الزخشي من تخريج  
النزول على رفع الجواب مع  
مضى فعل الشرط فقال في  
قوله تعالى وما علمت من سوء  
تود لا يجوز أن تكون ما  
شرطية لرفع تود هذا مع  
تصريحه في المفضل بجواز  
الوجهين في نحو ان قام زيد  
أقوم ولكنه انما رأى الرفع  
من جوحالم يستسهل تخريج  
القراءة المتفق عليها عليه  
بوضع لا هذا أنه يجوز ذلك  
في قراءة شاذة مع كون فعل  
الشرط مضارعا وذلك على  
تأويله بالماضى فقال قرئ  
أيضا تكونوا يدرككم الموت  
برفع يدرك فقيس هو على  
حذف الفاء ويجوز أن يقال

منه أي من هذا الباب وهو حذف صدر الصلة عند عدم طولها (قوله ان الاصل أن يشمو بالجمع) أي  
فحذفت الواو واجتزى عنها بالاضمة (قوله ولكن أظهر منه الخ) الاظهرية من جهة مخالفة الاول للرسم  
من غير واو اه تقرير دردير (قوله ولكن أظهر منه قول الجماعة الخ) فيه نظر من وجهين أحدهما أنه  
لا وجه لكون هذا أظهر فان حل أن الناصبة على المصدرية في الاله مال قليل وليس بقياس وانما وقع في  
شدوذ من الكلام بخلاف اعتبار معنى من فانه كثير ووقوعه في فصيح الكلام شائع الثاني أنه قد ذكر في  
أواخر الكلام على المثال الثاني من أمثلة الجهة الثامنة أن حل الرسم على خلاف الاصل مع امكانه غير سديد  
وذلك مناف لقوله هنا بان القول أن الاصل أن يشمو بالجمع خلا على معنى من حسن وبيان المناقاة أن كون  
هذا حسنا يقتضى سداده كذا اعترض الشارح الدماميني وأجاب الشمني عن الاول بأن المراد أنه أظهر لتبادره  
الى الذهن وهذا لا ينافي أنه غير قياسى وعن الثاني أن هذا الحل مما وقع في المصحف على خلاف الاصطلاح  
عند أهل الخط ولا يسلم امكان الاصل فيه (قوله فيمن قرأ بشديد الخ) أما قراءة السكون وكسر الضاد  
فهو جواب ان (قوله على شيء لا يجوز) أي وهو رفع الجواب مع كون فعل الشرط مضارعا وهذا هو  
المشار به بقول الخلاصة \* ورفعه بعد مضارع وهن \* (قوله اتباع) أي والقياس فتح الراء لان المضارع  
المجزوم اذا كان آخره مشددا فيفتح آخره للتخلص من النقاء الساكنين وكانت الحركة فتحة للتحفة وقوله اتباع  
أي حركة الضاد قبلها فيضركم مجزوم بسكون مقدر منع من ظهوره استغلال الحل بحركة الاتباع (قوله لم  
يشد ولم يرد) بضم الدال فيهما ما اتباعا لضم الشين والراء (قوله وقوله تعالى) عطف على قوله في قولك لم يشد  
(قوله لا يضركم من ضل) أي فلا يضركم مجزوم ووضمته للاتباع فسكونه مقدر (قوله جوابا لاسم  
الفعل) أي فهو جواب للامر فيكون مجزوما (قوله فالضمة اعراب) أي رفع لتجريد من الناصب والجازم  
(قوله بل قد امتنع الزخشي الخ) هذا ترف على ما استقدم من قوله فخرج القراءة الخ أي ان رفع الجواب مع  
كون فعل الشرط مضارعا ضعيف لا يجوز لا في الشعر فكيف يخرج عليه القرآن بل قد امتنع الزخشي  
من تخريج القرآن على رفع الجواب مع كون فعل الشرط مضارعا كونه كثيرافي نفسه (قوله هذا) أي  
وانظر هذا (قوله بجواز الوجهين) أي حزم الجواب بحيث يقال أقوم ورفعه ليكون الاداءم تعمل في لفظ  
الشرط مع قرينه منها فلا تعمل في لفظ الجواب (قوله لم يستسهل الخ) أي فكيف يصح تخريج القراءة على  
ما هو خاص بالشعر كما تقدم (قوله عليه) أي على الرفع المرجوح (قوله بوضع لا هذا) أي عدم استسهاله  
تخريج القراءة المتفق عليها عليه أنه أي الزخشي جواز ذلك في الشاذة فالخاصة ان القراءة المتفق عليها  
لم يخرجها الى الاعلى الوجه الا فصيح بخلاف الشاذة فجوز تخريجها على خلافه فلما جاوز في الشاذة ومنع في المتفق  
عليها علم أن المتفق عليها انما يخرج على الاصح بخلاف الشاذة (قوله أنه جواز ذلك) أي رفع الجواب  
(قوله على تأويله بالماضى) أي فيقول تكونوا بكنتم فيفرض ما ليس واقعا واقعا فيفرض أينما تكونوا واقعا  
(قوله على حذف الفاء) أي مع المبتدأ أي فالجمله اسمية أي فأنتم يدرككم (قوله ويجوز أن يقال الخ) وهذا  
هو محل الشاهد (قوله محمول الخ) أي فيدرككم مرفوع لكونه جواب شرط ماضى تأويله لا فيقول تكونوا  
بكنتم (قوله وهو) أي ما يقع موقعه هو أينما كنتم (قوله كما حل ولا ناعب) أي فناعب مجرور عطف على  
مصلحين خبر ليس باعتبار تأويله بمصلحين وقوله ولا ناعب تمامه لا يبين غرابها (قوله ولا ناعب) أول البيت  
\* مشائيم ليسوا مصلحين عسيرة \* ولا ناعب (قوله وهو ليسوا) بيان لما يقع موقعه (قوله والصواب  
ما بينت لك) حاصل دفع التناقض عن الزخشي أنه امتنع من جعل ما شرطية لرفع تود من حيث كانت هذه  
القراءة قراءة الجماعة وتسهل في تجويزها أجازة في أينما تكونوا يدرككم الموت برفع يدرك وان كان

انه محمول على ما يقع موقعه وهو أينما كنتم كما حل ولا ناعب على ما يقع موقع ليسوا مصلحين وقديري كثير من الناس قول  
الزخشي في هذه المواضع متناقضا والصواب ما بينت لك

قال ويجوز أن يتصل بقوله ولا تظالمون انتهى وقد مضى رده (الثامن) قول ابن حبيب ان بسم الله خير والحمد مبتدأ أو لله حال والصواب أن الحمد لله مبتدأ وخير وبسم الله على ما تقدم في أعرابها ١٨٨ (التاسع) قول بعضهم أن أصل بسم كسر السين وأضما على الغنة من قال سم أو سم ثم

سكنت السين ثلاثا يتوالى كسرات أو ثلاثا يخرجوا من كسر الى ضم والاولى قول الجماعة ان السكون أصل وهي لغة الاكثرين وهم الذين يبتدون اسماءهم من الوصل (العاشر) قول بعضهم في الرحيم من البسملة انه وصل بنية الوقف فالتقى سا كننان الميم ولام الحمد فكسرت الميم لانتقامهما ومن جوز ذلك ابن عطية ونظيره هذا قول جماعة منهم المبردان حركة راء أكبر من قول المؤذن الله أكبر الله أكبر ففتحته وانه وصل بنية الوقف ثم اخذوا فتيل هي حركة السا كننين وانما لم يكسر واحفظا للتخفيف اللام كما في الم وقيل هي حركة الهمزة نقلت وكل هذا خروج عن الظاهر لغير داع والصواب أن كسرة الميم اعرابية وأن حركة الراء ضمة اعرابية وليس الهمزة الوصل ثبوت في الدرج فتنتقل حركتها الا في ندور (الحادي عشر) قول الجماعة في قوله تعالى تبيئت الجبن أن لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين ان فيه حذف مضافين والمعنى علمت ضعفاء الجبن أن لو كان رؤسائهم وهذا معنى حسن الا ان فيه دعوى حذف مضافين لم يظهر الدليل عليهم ما والاولى ان تبين بمعنى وضع وأن وصلتها بديل اشتغال من الجنب أي وضع للناس أن الجنب لو كانوا الخ (الثاني عشر) قول بعضهم في عيناها تسمى ان الوقف على تسمى هنا أي عيناها سمها معرفة وقوان سل سيد لاجله أمرية

مثل ما منعه أو أشد ليكون القراءة شاذة فلم يبال بالتسميع فيها وفيه نظر فانه يرى ان القراءات كلها آحاد ولا متواتر فيها ولذلك تراه يطلق هنان القول في تحطئة بعض القراء السبعة في بعض الاماكن ولا يبالى بما يقول لظنه أن القراءة بالرأى لا بالرواية الصحيحة المنضلة بالنبي صلى الله عليه وسلم فلا عتذار له بما ذكره المصنف غير ظاهر وأقول بل الاعتذار له بما ذكره المصنف ظاهر لان الزخشي وان كان يرى ان القراءات كلها آحاد لكن لما كانت الاولى قراءة الجماعة لم يتسمع فيها الفوتن بسبب كثرة القاريين بها وكانت الثانية قراءة البعض تسمع فيها القلة القاريين بها اه شئني (قوله ويجوز أن يتصل الخ) أي بان يجعل قوله ولا تظالمون دليل الجواب وقوله يدرككم مستأنف أي أينما تكونوا لا تظلموا فتيلا (قوله وقد مضى رده) أي بان جواب الشرط لا يحذف اذا كان فعل الشرط مضارعاً بل ماضياً (قوله ان بسم الله خير الخ) أي والمعنى الحمد حالة كونه لله كأن بسمه تعالى (قوله قول بعضهم ان أصل بسم الخ) هذا المثال لا ينبغي أن يذكر في هذا الباب لانه موضوع لذكر الامور التي يدخل على المغرب الخلال من جهتها والنظر في ذلك ليس من الاعراب في شئ وقد ذكر المصنف في ديباجة الكتاب أنه يحتج بكثرة ما لا تعلق له بالاعراب فكان حقه أن يتجنب ذلك في كتابه رأساً اه دمايني (قوله لثلاثا يتوالى كسرات) راجع لقوله سم وقوله أول ثلاث الخ راجع لقول سم (قوله لثلاثا يخرجوا من كسر الخ) وهو أنقل من توالى كسرات (قوله انه وصل بنية الوقف) أي فالميم سا كنة للوقف ولم يوقف عليها بل وصلها مع نية الوقف عليها مع سكونها باللام السا كنة من الجرح وحذف الالف من الحمد لانها هوزة فصل تحذف عند الوصل فالتقى سا كننان فحركت الميم بالكسر لاجل التخلص من التقاءهما (قوله لانتقامهما) أي لاجل التخلص من التقاء السا كننين (قوله ونظيره هذا) أي كون الكسر في الميم لاجل التخلص من التقاء السا كننين (قوله ان حركة الخ) أي لان ألفاظ الاذان جزم وكل جملة آخرها سا كن فالراء من أكبر سا كنة ولم يوقف عليها بل وصلها باللفظ الجلالة فالتقى سا كننان فحركت الراء للتخلص (قوله حركة السا كننين) أعني الراء ولام الله أي حركة التخلص منهما (قوله وانما لم يكسروا) أي مع أن الأصل في التخلص من السا كننين يكون بالكسر (قوله حفظا للتخفيف اللام) أي مع خفة الفتح والافتح للتخفيف يحصل أيضا مع الضم وكل من الضم والفتح ليس أصلا في التخلص (قوله لتخفيف اللام) أي من اسم الله لان اللام اذا كان ما قبلها فحة نغمت لان كان ما قبلها كسرة ذهي حينئذ ترقق (قوله حركة الهمزة) حاصله نقلت حركة الهمزة فلا سا كن قبلها وهو الراء ثم وصلت بما بعدها بنية الوقف (قوله لغير داع) فيه أن فيه داعيا في الاذان لان الاذان لم يسمع الامو قوا في نقل الحركة ايدان بانه واقف حكما ولو لا ذلك لما نقل وانما فعل ذلك حرصا على عدم الخروج بالسكينة من السنة في الاذان من ايراد كلماته موقوفا على أواخرها فهو ان لم يقف حسا ووقف حكما من جهة أنه اعتبر بآخر الكلمة سا كن لاجل الوقف ثم نقل اليها حركة الهمزة ووصل مع نية الوقف ولو حرك الراء بالضممة الاعرابية كما استصوبه المصنف كان لم يقف حسا ولا حكما فخرج عن سنة الاذان بالسكينة اه دمايني (قوله فتنتقل حركتها) أي حتى تنتقل حركتها (قوله قول الجماعة) أي المفسرين (قوله علمت) هو معنى تبيئت (قوله معنى حسن) أي وأما ظاهر الآية فهو بعيد اذ ظاهره أن كل الجن ادعوا علم الغيب ولم يبين لهم عدم علمهم للغيب الا حين خرسايمان ميتا (قوله لم يظهر الدليل عليهم) وقد يقال الدليل عليهم ما توقف المعنى عليهم ما فالدليل عقلي ولا يقال ان ظاهر الآية صحيح لانه قول انه بعيد ومتى كان بعيدا فعلا أو عادة ارتسب خلافه (قوله بمعنى وضع) أي لاجبني علم فهو كقولك تبين جهل زيد أي انضغ للناس جهله (قوله على تسمى هنا) الاولى هنا على تسمى

ويكون  
الجن أي وضع للناس أن الجن لو كانوا الخ (الثاني عشر) قول بعضهم في عيناها تسمى ان الوقف على تسمى هنا أي عيناها سمها معرفة وقوان سل سيد لاجله أمرية



أى أسأل طر يقام وصله اليها ودون هذا في البعد قول آخر أنه علم مركب ككاتب شرأوا لا يظهر أنه اسم مفرد مباغلة في السلسال كما أن السلسال مباغلة في الساس ثم يحتمل أنه نكرة ويحتمل أنه علم متقول وصرف لانه اسم لماء وتقدم ذكر العين لا لوجب تأنيده كما تقول هذه واسط بالصرف ويعد أن يقال صرف للتناسب كقوارير الاتفاقهم على صرفه (الثالث عشر) قول مكى وغيره ١٨٩ في قوله تعالى ولا تمدن عينيك الى مامنة غابه

أز واجامتهم زهرة الحياة الدنيا  
ان زهرة قاتل من هاءه أو من  
ما وان التنوين حذف  
للسا كذنب مثل قوله

\* ولا ذا كرا الله الا قليلا \*  
وان جراح الحياة على أنه بدل  
من ما والصواب أن زهرة  
مفعول بتقدير جعلناها لهم أو  
اتيناهاهم ودليل ذلك ذكر  
التمتع أو بتقدير أذم لان  
المقام يقتضيه أو بتقدير  
اعنى بينا لما وللضمير أو بدل  
من أزواج اما بتقدير ذوى  
زهرة أو على أنهم جعلوا نفس  
الزهرة مجازا للمباغلة وقال  
الفراء هو تميز لما والهاء  
وهذا على مذهب الكوفيين  
في تعريف التمييز وقيل بدل  
من ما ورد بان لفظة من صلة  
متعنا فيلزم الفصل بين  
ابعض الصلة بالجني وبان  
الموصول لا يتبع قبل كمال  
صلته وبأنه لا يقال مررت  
بزيد اخاك على البدل لان  
العامل في المبدل منه لا توجه  
اليه بنفسه وقيل من الهاء  
وفيه ما ذكر من زيادة البدل  
من العائد وبعضهم ينعى  
بناء على ان المبدل منه في  
نية الطرح فيبقى الموصول بلا  
عائد في التقدير وقد مر ان  
الزخشي منع في ان اعدوا

ويكون على تسمى بينا لهما (قوله أى أسأل طر يقام وصله) أى أسأل العلماء طر يقام وصله اليها وأن المعنى  
الزم طر يقام وصله اليها وقد شنع الزخشي في الكشف على من قال بهذا القول ومن نسبته لعلى بن أبي طالب  
وقال ان هذا من الاحداث في كتاب الله (قوله السلسال) يفتح السين لانه في الاصل مصدر والتفعال لم يأت منه  
ألفاظا مكسورة العين الا التيمان والتلقاء (قوله مباغلة في الساس) بكسر الهمزة الثانية والشراب الساس هو  
سهل المساع يقال شراب ساس وسلسال وسلسيل وكل واحد أبغ محاقبله في اساعة الشراب لان كل واحد  
أزيد حروفا محاقبله اه تقرير دردير (قوله ثم يحتمل) أى على كونه مفردا وقوله نكرة أى فصرفه ظاهر  
لانه لم توجد فيه العلتان (قوله وصرف لانه الخ) حاصله أنه اذا كان علما فقد وجد فيه العلتان العلمية والتأنيث  
اذهواسم للعين كما سبق عينها تسمى الخ فلا يثنى صرف والجواب انه صرف نظر الكونه اسما للماء الذى هو  
مذ كرفلوروى كونه اسما للعين لمنع من الصرف والحاصل أنه يجوز فيه الامران (قوله وتقدم ذكر العين الخ)  
جواب عن سؤال حاصله أن تقدم ذكر العين يفيد أنه اسم للعين حينئذ يجب منه من الصرف وحاصل الجواب  
أن تقدم ذكر العين لان اسم له معين لمعه لجواز ملاحظة كونه علما للماء (قوله هذه واسط) أى فالصرف  
للملاحظة أنه اسم لموضع وهو مذ كر ويجوز المنع من الصرف نظر الكونه اسم بلد (قوله لاتفاقهم على  
صرفه) أى في هذه الآية أى لاتفاق السبعة فلا يثنى أن هناك قراءة شاذة تمنعه من الصرف وقوله لاتفاقهم  
الخ أى ولو كان الصرف للتناسب لوجب قراءة سبعة بالمنع من الصرف لان المنع للتناوب وقع فيه بخلاف  
قوى تأمل (قوله أزواج) أى أصنافا منهم هم زهرة الحياة الدنيا أى زينتها وهم جنتها (قوله وان التنوين)  
جواب عما يقال ان الحال واجبة التنكير وزهرة مضاف للحياة فهو معرفة (قوله ولا ذا كرا الخ) أى  
فلا يصل ذا كرا لحذف التنوين لسا كنبين (قوله بدل من ما) أى والمعنى حينئذ لا تمدن عينيك الى الحياة  
الدنيا التى متعناهم أزواجهم حال كون ذلك الممتع به زهرة وزينة (قوله والصواب الخ) أى وأما قول  
مكى فغير صواب لانه يلزم عليه الفصل بين أبعاض الصلة بالجني لان لفظة منهم متعلق بمفعولنا الواقع صلة لما  
ولانه يلزم عليه أيضا اتباع الموصول قبل كمال صلته وهو ممنوع (قوله وقيل بدل من ما) أى والمعنى لا تمدن  
عينيك الى زهرة الحياة الدنيا التى متعناهم أزواجهم (قوله على البدل) أى بدل المنصوب من المجرور نظرا  
للمعمل (قوله بنفسه) أى بل بحرف الجر فيجب تعديده أيضا للبدل بحرف الجر لان البدل على نية تكرار  
العامل (قوله وفيه ما ذكر) أى مجموع ما ذكر الخ من الاعتراضات وليس المراد الجميع اذ الذى يأتى هنا  
انما هو الاعتراض الاول والثالث وأما الثانى فلا يأتى هنا لانه ليس في هذا الوجه ابدال من الموصول (ورددناه  
عليه) بان الماضر بدل الموصول فلا عائد في اللفظ وأما بقاؤه لا عائد في التقدير فلا ضرر فيه (قوله حكم المؤخر)  
أى بالفعل فلا يعود الضمير عليه فقوله ضرب الخ المفعول في نية التأخير فلو كان في حكم المؤخر بالفعل لزم  
عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة مع أن الآية فيها ذلك والامة اجعت على جوازه (قوله كقراءة ابن عامر)  
أى فانهم اخرجت على اوجه ثلاثة وكل منها لا يخلو عن ضعف ولا يأتى تخريجهما على غير ما ذكر (قوله وعاصم)  
أى من رواية شعبة قال في الحرز في الانبياء ونجى احذف وشدد كذا صلا (قوله وكذلك نجى المؤمنين)  
هذا اعتراف من المصنف بأن هذه القراءة المتواترة غير فصحة لكونها لا تخرج الا على وجه مرجوح ولا  
ينبغي ارتكاب مثله اه دمايى قال الشنقى أقول ليس في كلام المصنف اعتراف بان هذه القراءة غير

الله ان يكون بدلا من الهاء فى امر تنى به ورددناه عليه ولولزم اعطاء معنى الطرح حكم المطروح لزم اعطاء معنى التأخير حكم المؤخر فكان  
يتمتع ضرب زيد اغلامه ويرد ذلك قوله تعالى واذا نبلى ابراهيم ربه والاجماع على جوازه \* (تنبيه) \* وقد يكون الموضع لا يتخرج الا على وجه  
مرجوح فلا حرج على تخريجه كقراءة ابن عامر وعاصم وكذلك نجى المؤمنين فقيل الفعل ماض مبنى لانه مفعول

مضارع اصله نجي يسكون  
ثانيه وفيه ضعف لان النون  
عند الجيم تخفى ولا تدغم وقد  
زعم قوم أنهم ادغمت فيها  
قليلاً وأن منه اترج واجاصة  
واجالة وقيل مضارع واصله  
نجي بفتح ثانيه وتشديد  
ثالثه ثم حذف النون  
الثانية ويضعفه انه لا يجوز  
في مضارع نبات ونثبت  
ونزل ونحوه اذا ابتدئت  
بالنون ان تحذف النون  
الثانية الا في ندور كفسرارة  
بعضهم ونزل الملائكة تنزيلاً  
\* (الجهة الخامسة) \* أن  
يترك بعض ما يحتمله اللفظ  
من الوجة الظاهرة فلو ورد  
مسائل من ذلك ليمتنع بها  
الطالب مرتبة على الابواب  
ليسهل كشفها

\* (باب المبتدا) \*

مسألة يجوز في الضمير  
المنفصل من نحو انك انت  
السميع العليم ثلاثة أوجه  
الفصل وهو أوجهها والابتداء  
وهو أضعفها ويختص بلغة  
تيم والنوكيد \* (مسألة) \*  
يجوز في الاسم المختص به  
من نحو قولك هذا أكرمته  
الابتداء والمفعولية ومثله كم  
رجل لقيته ومن أكرمته  
لكن في هاتين بقدر الفعل  
مؤخراً ومثله ما ربح رجل  
صالح لقيته \* (مسألة) \*  
يجوز في المرفوع في نحو  
أني الله شك وما في الدار زيد

فصحة غاية الامر فيه أنهم امرجوحة ولا يلزم من المرجوحية عدم الفصاحة (قوله وفيه ضعف من جهات) أي  
ثلاثة (قوله اسكان آخر الماضي) أي مع أنه مبنى على الفتح وفيه أنه لا بعد في تخفيف الياء بالاسكان ولا  
بعد اضافي اقامة المصدر مقام الفاعل لان اقتضاء الفعل للمصدر أبلغ من اقتضائه للمفعول به لان كل فعل  
متعداً ولازم لا بد له من مصدر الا ما شذف كان قيامه مقام الفاعل اولى من قيام المفعول به بخصوصا في موضع  
يكون الغرض منوطاً بذكر الفعل وهو النتيجة ههنا واذا أقيم المصدر مقام الفاعل نصب المؤمن بن بافعال لان  
المصدر مقام مقام الفاعل فيبقى المؤمن مفعولاً به صريحاً والتقدير ونجي النجاة المؤمنين اه شمني (قوله  
واثابة ضمير المصدر) أي مناب الفاعل (قوله مع أنه مفهوم من الفعل) أي فاستناد الفعل له لا يقيده (قوله  
يسكون ثانيه) أي فادغمت النون الثانية في الجيم (قوله تخفى) أي بأن تسكن وتغير وقوله ولا تدغم أي  
وهنا ادغمت في الجيم (قوله وقد زعم الخ) أي وزعمهم لا يسلم وما ذكره من اجاصة وما معها فهو من ادغام  
المثلين لا للمنتقار بين وقد يقال يدل على جواز هذا الادغام هذه الآية فان العربية تؤخذ من القرآن المجز  
بفصاحته وقول من يقول أنه لم يحن مثله عن العرب مشيراً الى أنه احاط بجميع كلام العرب فيه فتعجبوا وسع  
وكيف يجوز الاختجاج والاخذ بأقوال نقلاها عن العرب من لا يعتمد عليه لجهله أو لعدم عدالته أو لجهالة علمه  
ونترك الاخذ والنسك بما ثبت قوازم عن ثبت عصمته من الغلط وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم أفصح  
العرب مع قوله تعالى انما نحن نزلنا الذكر واناله حافظون فان قلت القرا آت السميع متواترة فيما لم يكن من  
قبيل الاداء وأما ما هو من قبيل الاداء كالدوالامة وتخفيف الهمزة والادغام فغير متواتر كما ذكره ابن الحاجب  
وغیره قلت نعم لكن لا يكون نقل القراء لهذه الاشياء أقل من ناقل العربية والاشعار والاقوال فكيف يطعن  
فيما نقله القراء الثقات بأنه لم يحن مثله ومن أن عرف أنه لم يحن مثله ولو نقل ناقلون عن مجهول الحال أتبعوا  
فقبول هذا أولى اه شمني (قوله ادغمت فيها قليلاً) أي وما ههنا من القليل (قوله واجانة) هي حريم  
الخلعة (قوله ونحوه) أي من كل ماض مبدوء بالنون (قوله اذا ابتدئت بالنون) نحو تني ونزل وننقب  
(قوله ان يترك) أي المغرب بعض ما يحتمله اللفظ أي فيعترض عليه بأنه قد ترك بغض الوجة الظاهرة التي  
يحتملها اللفظ (قوله من ذلك) أي من الامور التي يحتملها اللفظ لا بقيد كونها ظاهرة بل بلسل أنه سبذ كر  
في باب كان ونحوها أوجهها ضعيفة (قوله باب المبتدا) أي باب الاسم الذي يحتمل أن يكون مبتدأ احتمالا  
ظاهراً (قوله أضعفها) أفعال التفضيل هنا كالذي قبله ليس على بابه والا كان بينهما تناقض واعلم أن محل  
ضعف كون الضمير مبتدأ اذا تعين فيه الفصل وذلك فيما اذا احتمل كون المرفوع صفة لولا الضمير نحو  
زيد هو الفاضل فلولا ذكر الضمير لتوهم أن الفاضل صفة وأني بالضمير للفصل بين الخبر والصفة وأما ان لم  
يتعين الضمير للفضل كفي الآية فليس فيه ضعف اذا علمت هذات علم أن قول الشارح وهو أضعفها لا يظهر  
اه تقرير دردير (قوله ويختص بلغة تيم) فيه ان اللفظ متحد الآن يكون مرة ذلك اذا زالت ان واختلاف  
الاعراب نحو كان زيد هو الفاضل بنصب الفاضل عند غير بني تيم ورفعه عندهم (قوله لكن في هاتين  
يقدر الفعل مؤخراً) أي وأما في المثال الاول فيقدر مقدماً (قوله ومثله ما ربح رجل صالح لقيته) أي مثل  
كم ربح لقيته ومن أكرمته في جواز الوجهين وفي تقدير الفعل مؤخراً ربح رجل صالح لقيته وان كان بينهما  
وبين ربح لقيته فرق من جهة أن معمول الفعل والابتداء فيهما كم ومن وفيه هو المجرور ورب وقد تقدم  
في ربح أنهم انفراد بالزيادة في الاعراب دون المعنى وأن محصل مجرور هان في نحو ربح رجل صالح عندي رفع على  
الابتداء ثانية وفي نحو ربح رجل لقيته نصب على المفعولية وفي ربح رجل صالح لقيته رفع أو نصب كفي قولك هذا  
لقيته اه شمني (قوله الابتداءية والفاعلية) أي لان الظرف اعتمد على الاستفهام في الآية وعلى النفي  
في المثال (قوله لان الاصل عدم التقديم والتأخير) أي وهذا لازم على الابتدائية (قوله ومثله) أي في



ووجبان الفاعلية في نحو جاء زيد عليه حبة ١٩٢ وليس كزعموا والوجه الثلاثة في قوله تعالى وكان من نبي قتل معه ربيون كثير قيل

وأذا قرئ بتشديد قتل لزم ارتفاع ربيون بالفعل يعني لان التكثير لا ينصرف الى الواحد وليس بشئ لان النبي هنامة تعدد لا واحد بدليل كائن وانما افرد الضمير بحسب لفظها \* (مسئلة) \* زيد نعم الرجل يتعين في زيد الابتداء ونعم الرجل زيد قيل كذلك وعليهما فالرابط العموم او اعادة المبتدأ بعينه على الخلاف في الالف واللام الحسن هي ام للعهد وقيل يجوز ايضا ان يكون خبرا المحذوف وجوب الالف الممدوح زيد وقال ابن عصفور يجوز فيه وجه ثالث وهو ان يكون مبتدأ وحذف خبره وجوبا أي زيد الممدوح وردبانه لم يسد شئ مسده \* (مسئلة) \* حسبذا زيد يحتمل زيد على القول بان حب فعل وذافاعل ان يكون مبتدأ بخبر اعنه حسبذا والرابط الاشارة وان يكون خبر المحذوف ويجوز على قول ابن عصفور السابق ان يكون مبتدأ وحذف خبره ولم يشل به هنا لانه يرى ان حسبذا اسم وقيل بدل من ذا ويرده انه لا يحل محل الاول وانه لا يجوز الاستغناء عنه وقيل عطف بيان ويرده قوله \* وحبذا انفعات من يمانية ولا تبين المعرفة بالنكرة باتفاق واذا قيل

على هذا الجملة الاسمية وعلى الاول الظرف (قوله ووجبان الفاعلية) أي كون الاسم فاعلا للظرف كما انه مبتدأ والظرف خبر والجملة حال لخلو الجملة الاسمية الخالية من الواو (قوله وليس كزعموا) أي لان الحق جواز خلو الجملة الاسمية الواقعة حالا من الواو ونحو جاء زيد يديه على رأسه والحاصل ان اجتماع الواو والضمير في الجملة الحالية وانفراد الواو متعاربان في الكثرة لكن اجتماعهما أولى احتياطا في الربط وأما انفراد الضمير فان كان المبتدأ ضمير صاحب الحال وجب الواو ونحو جاء زيد وهو راكب فتصدر بالواو ابدا من أول الامر بكون الحال جملة وان أردت معنى المفرد وان لم يكن المبتدأ ضمير صاحب الحال فانظر ان كان الضمير في ما صدرت به الجملة سواء كان مبتدأ ونحو جاء زيد يديه على رأسه وكلته فوه الى في أو نحو بران نحو خرجت مع البازي على سواد فلم يحكم بضعفه مجردا عن الواو وذلك لكون الرابط في أول الجملة نعم هو أقل من اجتماع الواو والضمير ومن انفراد الواو وان كان الضمير في آخر الجملة كقوله \* نصف النهار المساء عامره \* فلا شك في ضعفه وظاهر كلام الزنجشري أن انفراد الضمير في الجملة الاسمية ضعيف مطلقا وليس كذلك كما علمت (قوله والوجه الثلاثة) أي وتجوز الالوجه الثلاثة (قوله وكان الخ) كائن مبتدأ أو من نبي تمييزه وقوله قتل نائب الفاعل ضمير نبي وريون نائب فاعل الظرف الواقع حالا من نائب الفاعل أو ان ربيون نائب فاعل قتل أو انه مبتدأ والظرف خبر والجملة حال (قوله قبل واذا قرئ) أي فاسبق من الالوجه الثلاثة اذا قرئ بخفيف التاء (قوله لزم ارتفاع ربيون بالفعل) أي على أنه نائب فاعل قبل (قوله لان التكثير الخ) عامة المحذوف أي لا بالظرف ولا بالابتداء ونائب الفاعل ضمير لان الخ (قوله بدليل كائن) أي لان كائن يدل على الكثرة كما هو الغالب فيها اه شمني (قوله وانما افرد الضمير) أي في معناه العائد على نبي وقوله بحسب لفظها أي لفظ كائن والاولى مراعاة لفظه (قوله يتعين) أي عند تقديم المخصوص وقوله الابتداء أي والجملة بعده خبر وقوله ونعم الرجل زيد أي اذا اخر المخصوص (قوله قبل كذلك) أي يتعين جعل المخصوص المؤخر مبتدأ والجملة قبله خبر (قوله وقيل يجوز ايضا) أي في المخصوص اذا تأخر (قوله وردبانه لم يسد الخ) لم يورد هذا على ما قبله لانه انما يعرف في الجزء المتم الفارقة لافي المبتدأ وهذا الخبر مما قاله الشمني فانه قال قوله وقيل يجوز ايضا أن يكون خبر المحذوف وجوب بالخ ان قبل برده على هذا ما سبورده المصنف على ابن عصفور ومن أن شرط المحذوف وجوب بأن يسد شئ مسده أجيب بان هذا شرط في المحذوف قياسا وحذف المبتدأ وجوب باليس قياسا ولو سلم ففعل المدح مع فاعله ساد مسده اه كلامه (قوله لم يسد الخ) أي وان خبر المحذوف وجوب بالابد أن يسد مسده شئ (قوله على القول) أي المشهور (قوله وذافاعل) أي لازم الافراد والتشديد كبرلانه كالمثل فاندفع ما يقال لو كان فاعلا لم يفر دلم يذ كرفي الاحوال كلها ونحو حسبذا زيد والزبدان والزيدون وحبذا هندو الهندان والهندات (قوله وأن يكون خبر المحذوف) أي الممدوح زيد (قوله حذف خبره) أي وجوب او يرده عليه مامر (قوله اسم) أي تغليب الاشرف وهو مبتدأ وزيد خبره أو بالعكس ومعنى حسبذا على هذا المحبوب (قوله انه لا يحل) أي لان فاعل حب انما يكون اسم اشارة (قوله وأنه لا يجوز الخ) أي فلا يقال حسبذا فقط وهذا بخلاف البدل فانه يستغنى عنه في نحو جاء زيد أخوك وقوله فلا يستغنى عنه أي وحينئذ فلا بد من ذكره أو ذكر ما يشعر به اذا حذف (قوله من يمانية) بخفيف الباء واصلة يمانية عوضت الالف عن احدى ياء النسب وتعامه \* تأتيل من قبل الريان احبانا \* والريان جبل ببلاد بني عامر والبيت الجري والنفحات جمع نفحة يقال نفح الطيب ينفح اذا فاح (قوله ولا تبين المعرفة بالنكرة باتفاق) أي ولو جعل نفحات بيانا لزم بيان المعرفة بالنكرة وقد يجب ان يكون صاحب هذا القول أطلق عطف البيان على البدل كما عتذر به المصنف سابقا عن الزنجشري في بعض المواضع وحينئذ فلا يضر التخالف بالتعريف والتشكيك اه دما ميني (قوله واذا قيل الخ) قائله

حبذا اسم للعجب ب فهو مبتدأ وزيد خبره والعكس عند من يحذف في قولك زيد الفاضل ١٩٣ وجهين واذ قيل بان حبذا كانه فعل فزيد

فاعل وهذا الضعف ما قيل  
لجواز حذف المخصوص  
كقوله

الاحبذا لولا الحياء و ربما  
منحت الهوى ما ليس بالمتقارب  
والفاعل لا يحذف (مسئلة)

يجوز في نحو فـ صـ جـ جـ ل  
ابتدائية كل منهما وخبرية  
الاخرى شأني صـ جـ ل  
صـ جـ ل امثل من غيره

(باب كان وما جرى مجراها)  
\* (مسئلة) \* يجوز في كان  
من نحو ان في ذلك لذكرى  
ان كان له قاب ونحو زيد  
كان له مال نقصان كان

ونقصانها وزيدتها وهو  
اضعفها قال ابن عصفور باب  
زيادتها الشعر والظرف  
متعلق بها على التمام  
وباستقرار محذوف مرفوع

على الزيادة ومنصوب على  
النقصان الا ان قدرت  
الناقصة شائبة فالاستقرار  
مرفوع لانه خبر المبتدأ  
\* (مسئلة) \* فانظر كيف كان

عاقبة مكرهم يحتمل في كان  
الوجه الثلاثة الا ان الناقصة  
لا تكون شائبة لاجل  
الاستنفهام والتقدم الخبر

وكيف حال على التمام وخبر  
كان على النقصان وللمبتدأ  
على الزيادة \* (مسئلة) \* وما  
كان لبشر ان يكلمه الله الا  
وحيا أو من وراء حجاب أو

يرسل رسولا فحتمل كان  
الوجه الثلاثة فعلى الناقصة

المبرد (قوله حبذا اسم للعجب) اي فالاصل ان حب فعل وذال اسم لكن جعلنا اسم كبا للعجب (قوله  
عند من يحذف في قولك زيد الفاضل وجهين) أي وأما على القول بأنه يتعين جعل الاعرف وهو زيد مبتدأ  
فلا يصح هنا ان زيد خبر عن حبذا بمعنى الممدوح لان زيد أعرف من المعرف بال (قوله واذ قيل الخ) قاله  
الانفخس (قوله كانه فعل) أي تغليباً للسابق (قوله لجواز حذف المخصوص) اي فقد حذف في البيت  
المخصوص وهو قولنا حبيب لاسميه فهذا هو المخصوص المحذوف وانما قدرنا لاسميه أخذاً من قول الشاعر  
لولا الحياء (قوله والفاعل لا يحذف الخ) مقتضى هذا القول ان الاسم المرفوع بعد حبذا لا يحذف لانه  
فاعل مع انه قد حذف في البيت (قوله كل منهما) أي من ركني الاسناد وليس المراد كلاً من صبر وجبيل  
اذ لا يصح اذ هما صفة وموصوف والدليل على عود الضمير لما قلنا ان الصبر الجميل لما كان شيئاً واحداً وهو  
احد ركني الاسناد فلا بد من شيء آخر فالتقام دال عليه (قوله كل منهما) أي من ركني الاسناد المذكور  
والمحذوف ولا ضرر في الاجمال بين معنيين كل منهما كاف في المقام دفعي وسيأتي في الخاتمة بيان الاولى منهما  
(قوله شأني صبر جميل) شأني مبتدأ وصبر خبر وقوله أو صبر مبتدأ وقوله أمثل خبر (قوله من نحو الخ) أي  
وهو كل تركيب وقع فيه الظرف بعد الفعل الناسخ ووقع بعد الظرف اسم مرفوع (قوله وهو أضعفها)  
أفضل التفضيل ليس على باب ولا يقال انه كيف يخرج القرآن على أضعف الاوجه مع انه ممنوع كما سبق وقوله  
لان غرضه بيان الوجوه المحتملة وبيان الضعيف منها لاجل ان لا يرتكب (قوله باب زيادتها الشعر) فيه  
أنهم اتفقوا على زيادتها بعد ما التجبى وفي الوسط قياساً وفي الآخر على خلاف نحو ما كان أصح علم من تقدما  
والمراد بالوسط وسط الامر من التلازمين وبالاخر آخر الكلام الملازم بعضها لبعض اه تقرير در دري ولا  
فرق بين شعر وغيره (قوله مرفوع) أي ذلك الاستقرار لانه خبر للاسم بعده وقوله ومنصوب أي ذلك  
الاستقرار أي لانه خبر لكان تقدم على اسمها (قوله لانه خبر المبتدأ) أي والجملة خبر كان الشائبة (قوله  
يحتمل في كان الاوجه الثلاثة) فان كانت ناقصة فكيف خبرها مقدم عاقبة اسمها وعلى الزيادة فكيف خبر  
مقدم وعاقبة مبتدأ مؤخر وعلى التمام فكيف حال وعاقبة فاعلها (قوله لاجل الاستنفهام) أي وذلك ان  
ضمير الشأن لا يفسره الاجلة خبرية والاستنفهام لا يفسره وأيضا ضمير الشأن لا بد في مفسره ان يكون متأخراً  
عنه بتمامه وهنا بعض المفسر وهو الخبر أعني كيف قد تقدم وهذا معنى قوله ولتقدم الخبر (قوله وما كان  
لبشر ان يكلمه) يحتمل كان الاوجه الثلاثة اي يحتمل أنها نامة وانها زائدة وانها ناقصة وهو الظاهر فعلى  
التمام فان يكلمه فاعل ولبشر تبين اي ارادني كائنه لبشر وعلى الزيادة فان يكلمه مبتدأ ولبشر خبره أي  
ما تكلم الله ثابت لبشر الا في حالة الاحتياج الخ والمعنى على التمام وما ثبت تكليم الله ارادني لبشر الا في حالة  
الاحتياج الخ ومعنى ارادني اي قصدى بالتكلم للبشر وعلى النقصان فان يكلمه اسمها والخبر لبشر أو وحيها ومن  
المعلوم ان لبشر اذا كان خبراً كان فيه ضمير يجوز جعل الحال منه كيجوز نجيبه من المصدر (قوله الخبر ما  
لبشر) اي واسمها قوله ان يكلمه الله أي تكليم الله (قوله فعنه موحيا) اي ان جعلته استثناء مفرغاً من  
الاحوال المقدرة في فاعل يكلمه وهو الله وقوله أو موحى اليه اي بناء على انه مستثنى من الاحوال المقدرة  
من مفعول يكلمه وهو الضمير في يكلمه ونظير هذا ما ضربت الدابة الاركو بافرصكو بان جعلته حالاً من  
الاحوال المقدرة في الدابة كان المعنى ماضيت الدابة في حال من الاحوال الا في حال كونها مركوبة فركوبها  
مراد منه اسم المفعول وان جعلته استثناء من الاحوال المقدرة في فاعل ضربت كان ركوبها مراداً منه اسم  
الفاعل والمعنى ماضيت الدابة في حال من الاحوال الا في حال كونها ركوباً فركوبها في الآية على الاول ما كان  
لبشر ان يكلمه الله في حال من الاحوال الا في حال كونه موحياً وعلى الثاني ما كان لبشر ان يكلمه الله في حال  
من الاحوال الا في حال كون البشر موحى اليه فقوله أو موحى اي اليه وكذا تقول في موصلاً بكسر الصاد وفتحها

(٢٥ - دسوقي في) الخبر ما لبشر ووحيا استثناء مفرغ من الاحوال فعنه موحياً أو موحى أو من وراء حجاب بتقدير أو موصلاً لذلك

من وراء حجاب وأو برسل بتقدير أو ارسل أي أوذا الرسال وأما وحيوا النظر في الأخبار أي ما كان تسكينهم الأحياء أو أياصال من وراء حجاب  
أو ارسلوا وجعل ذلك تسكيناً على حذف ١٩٤ مضاف ولشعر على هذا تبين وعلى التمام والزيادة فالنظر في الأحوال المقدره في

الضمير المستتر في بشر  
\* (مسئله) \* أين كان زيد  
فأما يحتمل الوجه الثلاثة  
وعلى نقصان فالخبر ما قام  
وأين ظرف له أو أين فتعلق  
بمخذوف وقام حال وعلى  
الزيادة والتمام فقام حال  
وأين ظرف له ويجوز كونه  
ظرفاً لكان ان قدرنا  
\* (مسئله) \* يجوز في نحو  
زيد عسى ان يقوم نقصان  
عسى واسمها مستتر وتامها  
فان والفعل مرفوع المحل  
بها \* (مسئله) \* يجوز  
الوجهان في عسى أن يقوم  
زيد فعلى النقصان زيد اسمها  
وفي يقوم ضمير هو وعلى  
التمام لا ضمارة وكل شيء في  
محله ويتعين التمام في نحو  
عسى ان يقوم زيد في الدار  
وعسى ان يبعثك ربك مقام  
لئلا يلزم فصل صلة أن من  
معه ولها بالاجنبي وهو اسم  
عسى \* (مسئله) \* وما ربك  
بغافل تحتل ما الحجازية  
والتميمية وأوجب الفارسي  
والزخشري الحجازية فلما  
ان المقضى لزيادة الباء نصب  
الخبر وانما المقضى بغيره  
لامتناع الباء في كان زيد  
فأما وجوزها في لم أكن  
بأفعالهم وفي ما ان زيد يقيم  
\* (مسئله) \* لا رجل ولا

وعلى الفتح فأصله موصلا اليه ولم يكر موصلا بان يقول موصلاً أو موصلاً لأنه لم يتغير اللفظ (قوله أي أوذا  
ارسل) أي منه على أنه حال من الفاعل أوذا الرسال اليه على أنه حال من المفعول (قوله في الأخبار) أي أخبار  
كان نحو ما كان زيد الا فقاما وفيه أن الخبر عين المبتدأ في المعنى وهو لا يظهر بالنسبة لقوله وحيالان الأحياء  
هو الإلهام وهو ضمير التسكين وكذا الرسال ليس عين التسكين والجواب ما أشار له المصنف بقوله وجعل ذلك  
تسكيناً على حذف مضاف أي ذا الأحياء الخ أو تسكيناً أحياء أو تسكيناً إرسال من إضافة الشيء إلى سببه (قوله  
وجعل ذلك) أي الطرفان الأحياء والارسال وأما الأيصال من وراء حجاب فلا يكون كذلك لظهور أنه تسكين  
من غير احتياج إلى تقدير فاسم الإشارة راجع للطرفين أو انما راجعة إلى أبعد مذكور في كلامه وهو الأحياء  
فيدخل الرسال بالطريق الأولى ومعنى الآية على هذا ما كان تسكين الله الاتسكين الهام فالمراد بالوحي  
الإلهام والأيصال الكلام من وراء حجاب والاتسكين إرسال رسول وهو الملك والمراد بالأيصال من وراء حجاب  
أن يسمع النبي كلام الله وهو محجوب عن الله كقوله موسى فامنع تسكين الله الشخص وهو يراه  
(قوله تبين) أي متعلق بمخذوف أي ارادني أو اعني والمعنى ارادني ذلك لبشر وهذا أولى لأن أعني لا تعدى  
بنفسه أه تقرير دردير (قوله وعلى التمام والزيادة الخ) فالعنى على الأول ما ثبت تسكين الله حال  
كونه كائناً لبشر في حال من الأحوال الا في حال كونه أحياء أو أياصالاً أو ارسلوا وعلى الثاني ما تسكين الله كائن  
لبشر في حال من الأحوال الا في حال كونه أحياء أو ارسلوا أو أياصالاً (قوله في الأحوال) أي النخوة وقوله في  
الضمير أي منه (قوله وعلى الزيادة والتمام فقام حال وأين ظرف له) اعترضه الدماميني بأنه على التمام فزيد  
فأجل بكان وقام حال منه وأين ظرف لغو متعلق بكان أو بقاماً وأما على الزيادة فزيد مبتدأ وأين خبره قطعاً  
فيكون ظرفاً مستقراً متعلقاً بمخذوف وجو باوقام حال من الضمير المستكن فيه فكيف يتأتى ان يكون ظرفاً  
لقاماً هذا مما لا يسبيل اليه اللهم إلا أن يكون كلامه بناء على لغة ونحن عصبه بالنصب (قوله في نحو زيد عسى  
أن يقوم الخ) أي ويبنى عليه ما يبرز ضمير التثنية والجمع فيها وعدم الإبراز (قوله واسمها مستتر) أي  
والصدر المنسوب خبرها على التأويل أو نظراً للفظ الجلالة (قوله لا ضمارة وكل شيء في محله) أي وان وما دخلت  
عليه مؤول بمصدر فاعلها (قوله لئلا يلزم فصل صلة أن) أي وهو يقوم ويغفل (قوله من معه ولها) وهو في  
الدار ومقاماً (قوله بالاجنبي) أي وهو واسم عسى (قوله وأوجب الفارسي الخ) عبارة الزخشري في  
المفصل ودخول البناء في الخبر نحو قولك ما زيد بمنطلق أي يصح على لغة أهل الحجاز لأنك لا تقول زيد بمنطلق  
أه وحينئذ فاندفع ما يقال الظاهر انهم ما انما أو جبال ذلك في القرآن لأنه لم تقع فيه ما لا يجازية فيجعل وما ربك  
بغافل على المتقين وحكم المصنف عليهم ما انما فعلا ذلك اظنه ما ان المقضى لزيادة الباء نصب الخبر مجرد سوء  
ظنهم ما بغير تثبت (قوله فلما ان المقضى لزيادة الباء نصب الخبر) أي ولا ينصب الخبر بعدما اذا كانت  
جوازية (قوله وانما المقضى بغيره) أي ونفسه كايحقق بعد الجازية يتحقق بعد التميمية (قوله لامتناع  
الباء الخ) أي لعدم نفي الخبر (قوله وفي ما ان زيد يقيم) أي فان الخبر منفي وغير منصوب لبطالان عمل ما (قوله  
على الارجح) أي ولا غير عاملة (قوله لا الجازية) أي وفي التي لفي الوحدة وهي العامة لعل ليس (قوله  
عند سيويه) أي لانه يرى ان لا المركبة مع الاسم لا عمل لها في الخبر وانما هو مرفوع بما كان مرفوعاً قبل  
ادخالها وهي مع مدخولها في محل رفع بالابتداء فلا مانع عنده من جعل الخبر للجمع كافي قولك زيد وبكر  
وخالد في الدار أي كائنون في الدار وكذا في الآية التقدير كائنة في الحج وفتح جميع هذه الأسماء هي قراءة من

امراة في الدار ان رفعت الاسمين فها مستند أن على الارجح واسمان لا الجازية فان قلت لازيد ولا عرو في الدار تعين  
الاول لان لا انما تعمل في الشكرات فان قلت لارجل في الدار تعين الثاني لان لا اذالم تتكرر يجب أن تعمل ونحو فلارفت ولا فسوق ولا جلال في  
الحج ان فحمت الثلاثة فالظرف خبر للجمع عند سيويه ولو احدى عند غيره وتقدر لا لا يحزن طرفان لان لا المركبة عند غيره عاملة في الخبر

ولا يتوارد عاملان على معمول واحد فكيف عوامل وان رفعت الاولين فان قدرت لامعها ١٩٥ بحجازية تعين عند الجميع اضمار خبرين

ان قدرت لا الثانية كالاولى  
وخبر واحد ان قدرتها  
مؤ كدة لها وقد رت الرفع  
بالعطف وانما وجب التقدير  
في الوجهين لاختلاف خبري  
الحجازية والتسوية بالنصب  
والرفع فلا يكون خبر واحد  
لهما وان قدرت الرفع  
بالابتداء فيهما على انهما  
مهمتان قدرت عند غير  
سبويه خبر واحد الاولين  
اولا ثالثا كما تفرد في زيد  
وعمر وفاقم خبر الاول او  
لثاني ولم يحتج لذلك عند  
سبويه

عدا ابا عمرو وابن كثير (قوله وان رفعت الاولين) أي وفحت الثالث كما هو قراءة المسكي وأبي عمرو (قوله  
بحجازية) أي نافية للوحدة عامله عمل ليس أي وقدرتها مع الثالث للتبرئة (قوله اضمار خبرين) خبر لالا الاول  
وخبر لالا الثانية اذ جعل الخبر المذكور لالا الثالثة وانما قدرنا الخبر لكل من الاولين لان خبر لالا الحجازية في محل  
نصب وخبر لالا الثالثة في محل رفع فقوله وان رفعت الاولين أي وفحت الثالث على أن لا عامله عمل ان (قوله  
كالاولى) أي في كون كل منهما بحجازية (قوله وخبر واحد الخ) خبرا منصوب بفعل محذوف أي واضمرت  
أو قدرت خبرا واحدا وقد يقال اذا قدرت لا الثانية مؤ كدة لالا والرفع بالعطف كما صرح به كانت زائدة  
لتأكيد النسبة فلا ينافي تفريعه على كون لامعها بحجازية وقد يجب بانه اذا كانت الاولى بحجازية والثانية  
مؤ كدة لها كانت الثانية أيضا بهذا الاعتبار بحجازية اعطاء للمؤ كدة حكم المؤ كدة ويحتمل ان يكون قوله  
واضمرت خبرا معطوفا على قوله فان قدرت لامعها بحجازية فيكون تسميها ولا يكون من التقرير يسع في شيء  
(قوله وانما وجب التقدير) أي تقدير خبرين اذا قدرت ان الثانية كالاولى والى تقدير خبر اذا كانت الثانية  
مؤ كدة أي وقدرتها مع الثالث للتبرئة (قوله وان قدرت الرفع بالابتداء فيهما) هذا مقابل لقوله فان قدرت  
لامعها بحجازية (قوله قدرت عند غير سبويه خبرا واحدا) أي لان في الاولين مهمة والاسم بعدها  
مبتدأ وفي الثالث عامله في خبرها فلو قدرت الظرف خبرا عن السكول لم ان يكون معمول لالعالمين مختلفين  
المبتدأ بالنسبة لكونه خبرا عن الاولين ولا بالنسبة لكونه خبرا عن الثالث (قوله ولم يحتج لذلك عند سبويه)  
أي لانه لا يرى للاعمال في الخبر فلا مانع عنده من جعل الظرف خبرا عن الجميع (قوله ما يحتمل المصدرية  
والمفعولية) أي كونه مفعولا به (قوله فتبلا) هو ما يكون في شق النواة وقيل ما يكون بين الاصبعين من الوسخ  
والنفسير ما يكون في النقرة التي في ظهر النواة والمراد هنا أقل قليل كما اشار له بقوله أي ظلمات أي أي ظلم لم فهو  
مفعول مطلق (قوله أو خبرا) اشارة الى كونه مفعولا به فالمراد بالتبيل والتغير الخبر لسكن على تأويل تظلمون  
وتضمينه بنقصون (قوله ولم تظلم منه شيئا) أي تنقص (قوله ومن ذلك) أي المحتمل (قوله أي نقصا) بيان  
لكونه مصدرا وقوله أو خبرا بيان لكونه مفعولا به (قوله لاستيفاء مفعوله) يحتمل ان يكون الضمير  
المنصوب من قوله تعالى ولا تضر وعائد على المصدر المفهوم من الفعل وشيئا مفعول به أي ولا تضر والضر شيئا  
من الاشياء وتعبير المصنف بضر غير مناسب لان المذكر كور في الآية مضارع لاما ضاه دما ميني (قوله فن عني  
له من أخيه) هو ولي المقتول وقيل له أخوه لانه لا بس من جهة انه ولي الدم ومطالبه وقوله شيء أي من العفو (قوله  
أي سيرا طويلا) أي فالتمثال على حذف الموصوف المصدر أو الموصوف الظرف وهو زمنا (قوله أو سرتة) أي  
السيرة المفهوم من الفعل وقوله طويلا حال مؤ كدة لعاملها ولصاحبها أيضا كالموضع ما بعده (قوله ومنه وأزلت  
الخ) أي فيحتمل وأزلت ازلها غير بعيد أو أزلت زمنا غير بعيد ويحتمل الحالية أي أزلتة غير بعيد (قوله أو  
زمنا غير بعيد) أي فهنا ذكره لان الجنة بمعنى البستان أو على معنى النسب أي غير ذات بعد (قوله الا أن هذه  
الحال مؤ كدة) أي لعاملها وهو أزلت ولصاحبها وهو الأزل لان الأزل من معناه القرب وأزلت معناه قربت  
ولاشك أن معنى قوله غير بعيد انهما قريبان لان غير البعيد هو القريب (قوله وقد يجعل) أي قوله غير بعيد  
(قوله غير بعيدة) أي بالتعادلان الحال وصف في المعنى والوصف للمؤث مؤث (قوله حال مؤ كدة) أي لعاملها  
فقط وهو أزلت لاصحابها لان الجنة لا تغيب قريبا (قوله في لعل الساعة قريب) أي فتذكر كبير قريب نظرا  
لمعنى الساعة أعني الزمن أو على معنى البعث أو على معنى النسب أي ذات قرب (قوله أي يركض ركضا) أي  
فهو مفعول مطلق عامله محذوف موافق له في لفظه (قوله أو عامله جاء) أي ان عامله من معناه (قوله على حد  
قدعت جلوسا) أي على قياس الاختلاف الواقع في قدعت جلوسا أي الواقع بد فعل غير موافق له في الاشتقاق

وأزلتة الجنة أي الأزل في حالة كونه غير بعيد الا ان هذه الحال مؤ كدة وقد يجعل حالا من الجنة فلا يصل غير بعيد فهي أيضا حال مؤ كدة ويكون  
التمذكير على هذا مذهب في لعل الساعة قريب \* (ما يحتمل المصدرية والحالية) \* جاء زيد ركضا أي يركض ركضا أو عامله جاء على حد قدعت جلوسا

اوالتقدير جاعرا كذا وهو قول سيبويه ويؤيده قوله تعالى اثني طوعا وكرها فالثاني ثنينا طائعا نعين فحاشا في موضع المصدر السابق ذكره  
 \* (ما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لاجله) من ذلك يريكم البرق خوفا وطمعا اي فتنافون خوفا وطمعا ومن ماله يمنع حذف  
 عامل المصدر المؤكد الا فيما استثنى او خاتمين ١٩٦ وطمعين اولاجل الخوف والطمع فان قلنا لا يشترط اتحاد فاعلي الفعل والمصدر المعلن

وهو اختيار ابن خروف  
 فواضح وان قيل باشتراكه  
 فوجهه ان يريكم بمعنى  
 يجعلكم ترون والتعليل  
 باعتبار الرؤية لا الراءة او  
 الاصل اخافة واطمعا  
 وحذفت الزوائد وتقول جاء  
 زيد رغبة اي يرغب رغبة او  
 محبة رغبة او رغبة والارغبة  
 وابن مالك يمنع الاول لما سر  
 وابن الحاجب يمنع الثاني  
 لانه يؤدي الى اخراج الابواب  
 عن حقائقها اذ يصح في  
 ضربته يوم الجمعة ان يقدر  
 ضرب يوم الجمعة ثالث وهو  
 حذف بلاد دليل اذ لم تدع  
 اليه ضرورة وقال المتنبى  
 ابلى الهوى اسقا يوم النوى  
 بدنى \* والتقدير اسف  
 اسقا ثم اعترض بذلك بين  
 الفاعل والمفعول به او ابلاء  
 اسف اولاجل الاسف فن  
 لم يشترط اتحاد الفاعل فلا  
 اشكال وامان اشترطه فهو  
 على اسقاط لام العلة توسعا كما  
 في قوله تعالى يبعثونهم عوجا  
 الاتحاد وجود تقدير اما  
 على ان الفعل المعلن مطاوع  
 ابلى محذوف الى فبليت اسفا  
 ولا تقدير فبلى بدنى لان  
 الاختلاف حاصل اذا اسف  
 فعل النفس لا البدن اولان

وان وافقه في المعنى فقال سيبويه انه نصب بفعل مقدر من معنى ذلك المصدر وقال المازني والمبرد انه نصب  
 بالذكور والتحقيق الثاني اذ لا ضرورة للتقدير اه (قوله اوالتقدير جاعرا كذا) اي فهو حال (قوله فحاشا  
 الحال الخ) يعني ان اثني طائعين لما كان جوابا لا ثني طوعا وكرها كان طائعين في موضع طوعا ولان الجواب  
 على طبق السؤال فلما أتى بالحال في الجواب علم ان المصدر في السؤال حال فقوله في موضع المصدر أي في مقابلة  
 المصدر لان طائعين في الجواب مقابل طوعا في السؤال (قوله أي فتنافون) اي من افساد المطر أو من الصواعق  
 (قوله الا فيما استثنى) اي بان حذف عامله قياسا جواز انحو أنت سير أو وجوب بانحو ما زيد الايسر واسمعا  
 في نحو سقيما وحدا وحاول المصنف بهذا الرد على بدر الدين بن مالك حيث اعترض على قول أبيه  
 \* وحذف عامل المؤ كذا ممتنع \* بأنه قد حذف عامل المصدر المؤ كذا في نحو هذه الصور وحاصل الجواب ان  
 الكلام في مجرد المصدر المؤ كذا من غير هذه الصور ولا في ما ناب المصدر المؤ كذا فيه من باب الفعل وجعل عوضا منه  
 كهذه الصورة اه شمني (قوله فان قلنا لا يشترط الخ) نمرتبط بالمفعول لاجله (قوله فواضح) اي جعل  
 خوفا وطمعا مفعولا لاجله أو فاعل الراءة هو الله وفاعل الخوف والطمع المخاطبون (قوله فوجهه) اي مع  
 ان فاعل يرى هو الله وفاعل الخوف والطمع هو المخاطب فاختالف الفاعل (قوله باعتبار الرؤية) اي وفاعل  
 الرؤية المخاطب كان فاعل المصدر كذلك (قوله باعتبار الخ) تحقيق ذلك ان يقال ان الكاف في يريكم  
 مفعول الآن وفي الاصل فاعل فنظر لفاعل الفعل الاصل فاصل يريكم ترون من رأى ثم دخلت الهمة فصار  
 أرى ثم أخذ منه يريكم فصارت الكاف مفعولا بعد ان كانت فاعلا لاتحاد في الفاعل الاصل كافي (قوله  
 لا الراءة) اي التي فاعلها المولى (قوله أو الاصل اخافة واطمعا) اي وفاعل الاخافة والاطمعا هو الله كما انه  
 فاعل الراءة (قوله يمنع الاول) اي التقدير الاول لما يلزم عليه من حذف عامل المصدر المؤ كذا وهو ممنوع  
 عنده (قوله يمنع الثاني) أي التقدير الثاني لان تقديره كذلك يؤدي الى اخراج رغبة عن كونه مفعولا مطاوعا  
 الى كونه مضافا اليه (قوله قلت الخ) هذا نقوية لما قاله ابن الحاجب من منع التقدير الثاني (قوله بلاد دليل)  
 المناسب بلا فائدة بدليل التعليل والافال دليل هو الفعل المتقدم قبله فهو دليل على حذف المصدر (قوله أبلى  
 الهوى اسقا الخ) تمامه \* وفرق المسحور بين الجفن والوسن

كفي بحسنى نحو لا أننى رجل \* لولا مخاطبتي اياك لم ترفى  
 (قوله أبلى الهوى) يقال ابلاه اذا جعله بالياء والاسف أسد الحزن والوسن النعاس (قوله أسف) مضارع أسف  
 كشرح وأسف بفتح السين أصله أسف (قوله اتحاد الفاعل) اي فاعل المصدر والمنصوب على انه مفعول له مع  
 فاعل عامله (قوله والمفعول به) اي بدنى والفاعل هو الهوى وسكت عن الظرف وهو يوم النوى لانه نارة  
 يتقدم ونارة يتأخر ونارة يتوسط (قوله أسف أسفا) وقوله أو ابلاء أسف كلاهما اشارة للمفعول المطلق وقوله  
 أولاجل الاسف اشارة الى المفعول لاجله وسكت عن الحال مع ان الترجمة لما يحتمل الثلاثة لوضوحه أي أسفا  
 واما المصدر فهو خفي لان تحت وجهين والمفعول لاجله فيه خفاء ولذا قال فن لم يشترط الخ (قوله أو ابلاء أسف)  
 اي حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه (قوله يبعثونهم) أي يبعثونهم العوجا (قوله أولان الهوى  
 الخ) غطف على قوله أما على ان الفعل الخ (قوله لحصول الخ) أي لان العطف على ضمير الرفع المتصل لا يصح  
 الا اذا فصل بين المتعاطفين بضمير منفصل أو فاصل ما (قوله وقد أجيز) اي الاعراب الاول ذهب اليه الزجاج

الهوى لما حصل بنسبه كان كأنه قال ابليت بالهوى بدنى \* (ما يحتمل المفعول به والمفعول معه) \* نحو اكرمتمك وزيدا  
 يجوز كونه عطفا على المفعول به وكونه مفعولا معه ونحو اكرمتمك وهذا يحتملها ما وكونه معطوفا على الفاعل لحصول الفصل بالمفعول وقد اجيز  
 في حسابك وزيدا درهم كون زيد مفعولا معه وكونه مفعولا به



باضمار يحسب وهو الصحيح

لانه لا يعمل في المفعول معه  
الاما كان من جنس ما يعمل  
في المفعول به ويجوز جره  
فقبل بالعطف وقبل باضممار  
حسب أخرى وهو الصواب  
ورفعه بتقدير حسب حذف  
وخلفها المضاف اليه وروا  
بالاوجه الثلاثة قوله

اذا كانت الهجاء وانشت  
العصا

حسبك والضحاك سيف  
مهند \* (باب الاستثناء) \*  
يجوز في نحو ما ضربت أحدا  
الزيدا كون زيد بدلا من  
المستثنى منه وهو أرحمها  
وكونه منصوبا على الاستثناء  
وكون الاو ما بعده متاوعا وهو  
أضعفها ومثله ليس زيد شيئا  
الاشياء لا يعبا به فان حلت  
بما كان ليس بطل كونه بدلا  
لان الاتعمل في الموجب  
\* (مسئلة) \* يجوز في نحو  
قام القوم طاشاك وحاشاه  
كون الضمير منصوبا وكونه  
مجرورا فان قلت حاشاي  
تعين الجر أو حاشاني تعين  
النصب وكذا القول في خلا  
وعدا \* (مسئلة) \* يجوز  
في نحو ما أحدي يقول ذلك الا  
زيد كون زيد بدلا من أحد  
وهو المختار وكونه بدلا من  
ضميره وأن ينصب على  
الاستثناء فارتفاعه من  
وجهين وانتصابه من وجه  
فان قلت ما رأيت أحدي يقول  
ذلك الا زيد

وابن عطية والزحشرى قائلان ان حسب اسم فعل بمعنى يكنى فالضمة بنائية والكاف مفعول به ودرهم فاعل  
وزيد مفعول معه وذهب غيرهم الى ان حسب اسم فاعل بمعنى كافي فالضمة اعرابية وهو مبتدأ والكاف في  
محل جره مضاف اليه ودرهم خبر المبتدأ وزيد مفعول به بتقدير فعل هو يحسب بمعنى يكنى والواو لعطف جملة  
على جملة وفاعل يحسب ضمير يعود على الدرهم لتقدمه رتبة اه دمايني (قوله باضممار يحسب) يضم  
أوله وكسر ثالثة اه شئني وعلى هذا قالوا ولعطف الجمل ودرهم في نية التقديم (قوله وهو الصحيح) أي وكونه  
مفعولا به هو الصحيح أي والمفعول معه غير صحيح لانه لا يعمل الخ وقوله الاما كان من جنس الخ أي وكنس الذي  
يعمل في المفعول به الفعل معالقا وما جرى مجراه وحسب ليس فعلا وليس جاريا مجراه وحينئذ فلم يكن وزيدا  
مفعولا معه لعدم وجود العامل في المفعول به وقد ظهر لك ان المراد بجنس العامل في المفعول به هو الفعل وما  
أشبهه أي اسم الفاعل والمفعول ونحوه من الاوصاف وبهذا اندفع ما أورد على المصنف من أن ظاهره ان الفعل  
اللازم لا يعمل في المفعول معه مع ان يعمل نحو سرت والنيل وهذا لا يراد معنى على ان المراد بجنس العامل في  
المفعول به هو الفعل المتعدي وبعد هذا فبرر على هذا التعديل أن اسم الفعل جار مجرى الفعل لان اسم الفعل في  
التعدي والازوم حكمه حكم فعله لاه وافقة في المعنى وحسب اسم فعل بمعنى يحسب أي يكنى وهو متعد فيكون  
اسم الفعل كذلك وحينئذ فالمفعول معه انما عمل فيه ما جرى مجرى الفعل وهو من جنس ما يعمل في المفعول به  
فان قالوا ان حسب اسم فاعل بمعنى كاف لا اسم فعل قلنا هو جار مجرى الفعل بلاريب ثم ان القول الذي صححه  
المصنف العطف على الجملة قبل ان تكمل اجزاؤها والقول الاول سالم من ذلك فيترجى على الثاني اه تقرير شيخنا  
دردير (قوله فقبل بالعطف) أي على الضمير المجرور من غير اعادة الجار وهو جائر عند فونس والانخفش  
والكوفيين وهو اختيار ابن مالك والقول الثاني الذي استصوبه المصنف هو مذهب أكثر البصريين القائلين  
بمنع العطف في الصورة المذكورة (قوله باضممار حسب) أي لحذف المضاف وبقي المضاف اليه على جره والشرط  
موجود (قوله وروا بالاوجه الثلاثة) أي فالنصب في الضحاك على وجهين أن يكون مفعولا معه أو  
مفعولا به وجره على وجهين العطف على الضمير المجرور وتقدير مضاف ورفع به بالعطف على الاسم المرفوع  
بتقدير مضاف أي وحسب الضحاك وانشتاق العصا كناية عن تفرق الجماعة واختلاف الكافة (قوله  
مهند) أي مطبوع من حديد الهند (قوله وهو أرحمها) أي لانه اذا ذكر المستثنى منه وكان الكلام  
منقبلا ترجح البدل على الاستثناء (قوله وهو أضعفها) أي لان كون الانعنا خلاف الاصل فيها فالضعف  
لما فيه من خروج الاعن أصلها من الحرفية والاستثناء وتخلي اللفظ بغير اعرابه (قوله وهو أضعفها) فيه  
تدافع وتقريره أن قوله أرحمها يقتضي رجحان الجيسع وأرجحية البدل وقوله وهو أضعفها يقتضي ضعف  
الجيسع وأضعفها النعت فتحصل من ذلك أن البدل ارجح وضعيف وان النعت أضعف وارجح وتنافيه ظاهر  
وجوابه أن أفعل فيها ليس على بابه (قوله ليس زيد شيئا) زيد اسم ليس وشيئا خبرها (قوله بطل كونه  
بدلا) أي وتعين الوجهان الاولان (قوله لانها لاتعمل في الموجب) أي والبدل يقتضي اعماله فانه البدل  
على نية تكرار العامل واذا كرر العامل انتقض النفي بالا (قوله كون الضمير منصوبا) أي مفعول حاشي  
(قوله وكونه مجرورا) أي بحاشاء على أنها حرف جر (قوله تعين النصب) أي لان نون الوقاية لا تلحق بحروف  
الجر (قوله وهو المختار وكونه بدلا من ضميره) اما وجه الثاني فهو اشتغال النفي على الضمير من حيث  
المعنى لان معنى ما أحدي يقول ذلك الا زيد ما يقول أحد ذلك الا زيد فاندفع ما يقال كيف الابدال من الضمير مع  
أنه استثناء من موجب واما وجه اختيار الاول فلان الابدال من صاحب الضمير أولى لانه الاصل ولانه لا يحتاج  
الى تأويل لكونه في غير الموجب (قوله فارتفاعه من وجهين) أي البدل من أحد أو من ضميره (قوله الا  
زيد) أي رفعه انما هو من وجه وهو الابدال من الضمير وانتصابه من وجهين الابدال من أحد والاستثناء

قوله في ليلة لا ترى بها أحدا يحكى علينا الإكوا كلها وعلى هانبا عنى عن أوضن يحكى معنى يتم أو يشنع (ما يحتمل الحالية والتمييز) من ذلك كرم زيد بضمير فان قدرت أن الضيف غير زيد فهو تمييز محمول عن الفاعل يمنع أن يدخل عليه من وان قدر نفسه احتمل الحال والتمييز وعند قصد التمييز فالاحسن ادخال من ومن ذلك هذا خاتم حديثا والارجح التمييز للسلافة من جود الحال ولزومها أى عدم انتقالها وقوعها من نكرة وخير منهما الخفض بالاضافة (من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل وكونه من المفعول) نحو ضربت زيدا ضاحكا ونحو قاتلوا المشركين كافة وتجويز الزمخشري الوجهين في ادخالوا في السلم كافة وهم لان كافة مختص بن يعقل وهم في قوله تعالى وما أرسلناك الا كافة للناس اذ قدر كافة نعتا لمصدر محذوف أى ارساله كافة أشد لانه أضاف الى اسم استعماله فيما لا يعقل اخراجه عما التزم فيه من الحالية وهمه في خطبة المفصل اذ قال يحبط بكافة لا بواب أشد وأشد لاخراجها ياه عن النصب البتة (من الحال ما يحتمل باعتبار عامله وجهين) نحو وهذا بعلى شيخا يحتمل أن عامله

(قوله فبالعكس) يعنى فرفعه من وجهه وهو الابدال من الضمير وانتصابه من وجهين وهما البدل من أحد والاستثناء قال الرضى ولولم يرجع الضمير لامبتداء فى الحال أو الاصل لم يجز الابدال منه على ما قيل فلا تقول ما ضربت أحدا يقول ذلك الاز يد بالرفع بدلا من ضمير يقول لان القول ليس بمنفى بل المنفى الضرب قال سيبويه اذا قلت ما رأيت أحدا يقول ذلك الاز يد اورأيت بمعنى أبصرت وجب نصب المستثنى لانه ليس من نواسخ الابتداء هذا كلامه قال الرضى وأنا لا أرى بأسا فى غير نواسخ الابتداء فيصح أيضا الابدال من ضمير راجع الى ما يصلح للابدال منه اذا اشتمل النفي على عامل ذلك الضمير نحو ما كتبت أحدا ينصفنى الاز يد لان المعنى ما أنصفنى أحد كلمة الاز يد او منه قول عدى بن زيد

في ليلة لا ترى بها أحدا \* يحكى علينا الا كوا كلها

ونرى من رؤية العين وفي جملة من رؤية القلب كاذب اليه سيبويه نظر لكونه مخالفا للمعنى البيت الظاهر منه فالانصاف والحكاية منفيان معنى ولولم لا أؤذى أحدا او حاد الله تعالى الاز يد لم يجز الابدال من ضمير يوحد لان التوحيد ليس بمنفى بل الاذى فقط اه شمنى (قوله يمنع ان يدخل عليه من) أى لانهم اللبيان (قوله وان قدر نفسه) أى وان قدر ان الضيف نفس زيد (قوله احتمل الحال والتمييز) أى ويكون من التمييز غير الغالب وهو غير المحمول كمتلا الحوض ماء فقد ذكر ابن مالك ان ميرا الجلة لا يلزم أن يعذر الاسناد اليه والتزام بعضهم فى كل ميمز وقع عن النسبة فى الجلة أن يكون فى الاصل مسندا اليه تكاف اذهو غير مثنات فى نحو قواهم امتلا الاناءم ونحو طاب زيد بأباحت راد أن زيد انفس الاب كفى مسئلة هذه (قوله فالاحسن ادخال من) أى لما فى ادخالها من بيان المعنى المقصود بالتخصيص عليه (قوله للسلافة من جود الحال) أى والاصل فى الحال الاشفاق وأن تكون منتقلة وأن يكون صاحبها معرفة (قوله وخير منهما) أى من النصب والجر بن اه دما مبنى وقال الشمنى قوله منهم ما أى من كون حديد حالا ومن نصبه على التمييز (قوله وخير منهما) لعله لكثرته بحسب الاستعمال وقال الدماميني لاسلامته من الامر المذكر وهو الحصول التخفيف للناسى عن الاضافة (قوله ادخلوا فى السلم) أى الاسلام (قوله كافة) ان جعل حالا من الفاعل فالمعنى ادخلوا جميعا وان جعل حالا من السلم فالمعنى جميع شرائعه (قوله مختص بن يعقل) أى وهو أيضا انما يكون منصوبا على الحال فقد خالف فى الاول والامر ان متفق عليهم ما وقوله مختص بن يعقل أى والسلم أى الاسلام لا يعقل (قوله ووهمه) مبتدأ وقوله أشد خبر (قوله اذ قدر كافة نعتا لمصدر محذوف الخ) انما قدره الزمخشري كذلك فرار من تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف فان سيبويه وأكثر البصريين ينعونه لان الحال تابع وفرع لصاحبها والمجرور لا يتقدم على الجار فكذلك تابعه ونقل عن ابن كيسان وأبى على وابن الدهان الجواز استدلالا بهذه الآية وبعضهم يجعل كافة حالا من الكاف والتناء للمبالغته وهو تعسف اه شمنى (قوله أشد وأشد) أى أشد من الاول وأشد من الثانى (قوله أشد وأشد لا خراجه الخ) فى الباب ومن الاسماء ما يلزم النصب على الحال نحو طرا وكافة وقاطبة واستهجن اضافتها قال السيد عبد الله عند شرحه لهذا الكلام قد وقع كافة مضافا فى كلام البلغاء والفصحاء منه قول عمر رضى الله عنه قد جعلت لآل بنى كاهلة على كافة بيت مال المسلمين لكل عام مائتى منقال ذهب ابريزا كتبه عمر بن الخطاب ختمه كفى بالموت واعظا يا عمر وهذا الخطا موجود فى آل بنى كاهلة الى الآن فلاحظه للخطئة اه ما فى شرح الباب قال الدماميني ان صح هذا سقطت الواجهة الثلاثة بأسرها فبها استعمال كافة لغير العاقل وعدم نصبه على الحال واخراجها عن النصب البتة قال الشمنى وأقول ثبوت هذا وحده لا يخرج ذلك عن الشذوذ وانما كان ختم عمر كفى بالموت واعظا يا عمر لان ذلك كان نقش خاتمه الذى يلبسه وهم كانوا يختمون به اه كلامه (قوله يحتمل ان عامله الخ) ان قيل ان العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها واذا كان العامل فى الحال

معنى التنبيه أو الإشارة لا يكون كذلك لأن معنى خبر والعامل فيه الابتداء أو المبتدأ أو أوجب بان انتصاب الحال  
عن معنى ليس باعتبار أنه خبر المبتدأ بل باعتبار أنه مفعول محذوف أي أنه أو أشير والاصل هذا على أشير إليه  
أو أنه عليه شيخا للعامل هنا في الحال وفي صاحبها واحد اه شئني (قوله معنى التنبيه) هو الأولى بالعمل  
عند الكوفيين لسبقه (قوله معنى التنبيه) أي ما في ها التنبيه من معنى الفعل وهو أنه وقوله أو معنى الإشارة  
أي وهو الأولى بالعمل عند البصريين لقربه من الحال وقوله أو معنى الإشارة أي ما في اسم الإشارة من معنى  
الفعل وهو أشير (قوله هابينا الخ) تمامه \* وطع فطاعة هم د نصحه رشده \* (قوله ذا صريح) الصريح  
الخاص وقوله فاصغله أي قل له (قوله يمنع) أي لتقدم الحال على عاملها المعنوي (قوله فيمتنع على كل  
تقدير) أي لتقدم الحال على عاملها المعنوي (قوله نحو جاء زيدرا كبا ضاحكا) اعلم أنهم نصوا على أن  
الحال إذا تعددت وتعد صاحبها لا تجعل لغير الأقرب الابدليل تقبلا للفصل فينبغي أن يكون هنا كذلك لأن  
كونها لا تترتب سالم من الفصل وكونها لا بعد مستلزم للفصل وقد يفرق بأن الفصل هنا سير واقع في موضع  
واحد وهناك وإن كان يسيرا بقدر الفصل هنا لأنه واقع في موضعين (قوله وذلك) أي التداخل واجب  
عند من منع تعدد الحال أي مطلقا أي كانت متضادة نحو اشترت الرمان حلوا حامضاً وغير متضادة نحو اخرج  
منها مذبذوما مدحور أو شبهة المانعين تعدد الحال القياس على طرف الزمان والمكان فان الحال في المعنى طرف  
اذ معنى جاء زيدرا كبا جاء في حالة الكوب فكلا لا يتعددا لظرف الزمان أو المكان والمظهر واحد لا يتعدد  
الحال وصاحبها واحد قال الرضي والأوجه للقياس وذلك أن وقوع فعل واحد في زمانين أو مكانين مختلفين  
محال نحو جلست خلفك أيامك وضربت اليوم أمس فلو حدثت بالواو لجاز دلالة على تكرير الفعل وأما  
تقييد الفعل بعقدين مختلفين كما في قوله تعالى اخرج منها مذبذوما مدحورا فلا بأس به اه دما ميني وسواء كان  
القياسان المختلفان غير متضادين كما مثل أو كانا متضادين نحو اشترت الرمان حلوا حامضاً (قوله ويستحيل  
التداخل) أي لعدم امكان تقييد الحال الأولى بالثانية لاستحالة الجمع بينهما (قوله ويجب الخ) الذي  
ذكره الرضي أن الحال إذا تعددت وتعد صاحبها لا أكثر فيه ان تجعل كل حال بحسب صاحبها نحو لقيت  
مصعدا زيدا منحدرا ويجوز على ضعف أن يجعل حال المفعول بحسبه ويؤخر حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا  
منحدرا والمصعد زيد وذلك لأنه لما كان مرتبة المفعول أقدم من مرتبة الحال أخرت الحالان وقدمت حال  
المفعول اذ لا أقل أن يكون أحد الحالين بحسب صاحبه لما لم يكن كل واحد بحسب صاحبه اه كلامه وانظر  
كيف حكم على ما جعله المصنف واجبا بأنه جائز على ضعف و بينهما بون بعيد (قوله تقبلا للفصل) أي لأن  
الفصل حينئذ واحد بين الفاعل وحاله بالمفعول وحاله بخلاف العكس وهو جعل الأولى من الفاعل والثانية  
من المفعول فانه حينئذ فصلان أحدهما بين الفاعل وحاله بالمفعول والثاني بين المفعول وحاله بحال الفاعل  
(قوله خرجت بهم أمشي الخ) تمامه \* على اثر ينادي ملرط مرحل \* والبيت لامرئ القيس من معلقته  
المشهورة وروى على اثرنا ذيل ملرط والاثر والاثر واحد والذيل طسرف الثوب والمرط بكسر الميم  
وسكون الراء كساء من خرا أو صوف والمرحل بالحاء المهملة المنقش بنقوش تشبه مراحل الأبل يقول خرجتها  
من خدرها في حالة كوني ماشيا وكوني متجرا على آثار أقدامنا ذيل ملرط الخفي الاثر على القافة قصد الاستمر  
اه دما ميني (قوله عهدت سعاد الخ) ذات هوى حال من المفعول وهو سعاد ومعنى حال من الفاعل وهو ثناء  
عهدت والمعنى من عني بالكسر يعني تعب وانصب وعاد من اخوات كان الناقصة والسوان النسبانية والترك  
يقول كنت أنا وسعاد متحابين فالأنا فصرحت إلى أزيد المحبة وأما هي فصارت إلى السوا ونسيان المودة وفي  
الصحيح السوانة بالضم خروزة كانوا يقولون اذا صب عليهم الماء المطر فشر به العاشق سلا قال  
شربت على سلوانة ماء مزنة \* فلا وجد العيش يا حي ما أسألو

معنى التنبيه أو معنى الإشارة  
وعلى الأول فيجوز هافا بما  
ذا زيد قال

هابينا ذا صريح النصح فاصغ  
له \* وعلى الثاني يمنع وأما  
التقديم عليهم ما منع  
على كلى تقدير (من الحال ما  
يحتمل التعدد والتداخل)  
نحو جاء زيدرا كبا ضاحكا  
فالتعدد على أن يكون  
عاملها جاء وصاحبها ما زيد  
والتداخل على أن الأولى من  
زيد وعاملها جاء والثانية من  
ضمير الأولى وهي العامل  
وذلك واجب عند من منع  
تعدد الحال وأما لقيته مصعدا  
منحدرا فن التعدد لكن مع  
اختلاف الصاحب ويستحيل  
التداخل ويجب كون الأولى  
من المفعول والثانية من  
الفاعل تقبلا للفصل ولا  
يجعل على العكس الابدليل  
قوله خرجت بهم أمشي تجر  
وراءنا \* ومن الأول قوله  
عهدت سعاد ذات هوى معنى  
فزدت وعاد سلوانا هواها  
\* (باب اعراب الفعل) \*  
\* (مسألة) \* ما تائنا فتحدثنا  
لشرفه تحدثت على العطف  
فيكون شريكا في النفي أو  
الاستئناف فتكون مثبتا أي  
فانت تحدثنا الآن

بدلا عن ذلك ونصبه باضمار أن وله معنيان ٢٠٠ نفى السبب فينتقي السبب ونفى الثاني فقط فان جئت بل مكان ما فالنصب وجهان اضمار

أن والعطف والرفع وجهه  
وهو القطع وان جئت بسلم  
فالنصب وجهه باضمار أن  
والرفع وجهه وهو الاستئناف  
ولاك الجزم بالعطف فان قلت  
ما أنت آت فتحدثنا فلا جزم  
ولارفع بالعطف لعدم تقدم  
الفعل وانما هو على القطع  
\* (مسئلة) هل تأتيني  
فاكرمك الرفع على وجهين  
والنصب على الاضمار وهل  
زيد أخوك فتكرمه لا يرفع  
على العطف بل على الاستئناف  
وهل لك التفات اليه فتكرمه  
الرفع على الاستئناف والنصب  
اما على الجواب أو على العطف  
على التفات واضمار أن  
واجب على الاول وجائز  
على الثاني وكلثال سواء فلو  
أن لنا كرة فتكون ان سلم  
كون لوللتني \* (مسئلة) \*  
ليتني اجدهم الا فانطق منه  
الرفع على وجهين والنصب  
على اضمار أن وليت لي مالا  
فأنفق منه يمتنع الرفع على  
العطف \* (مسئلة) \* ليقم  
زيد فتكرمه الرفع على القطع  
والجزم بالعطف والنصب  
على الاضمار (مسئلة) نحو  
أفلم يسير وفي الارض  
فينظر ويحتمل الجزم  
بالعطف والنصب على  
الاضمار مثل أفلم يسير وفي  
الارض فتكون لهم قلوب  
ونحو وان تؤمنوا وتنقوا

واسم ذلك الماء السلوان (قوله بدلا عن ذلك) أي عن عدم مجيئك فيما مضى (قوله نفى السبب) فالعنى  
أنت لم تأتينا فكيف تحدثنا (قوله ونفى الثاني فقط) أي ما تأتينا تحدثنا بل غير محدث (قوله وهو القطع)  
أي الاستئناف (قوله لعدم تقدم الفعل) المراد بالفعل المجزوم الذي يتبعه تحدث في الجزم والفعل  
المرفوع الذي يتبعه في الرفع لان الاعراب بالتبعية يقتضى متبوعا شتمل على مثل ذلك الاعراب اه شئني  
(قوله وانما هو على القطع) أي ويجوز بالنصب باضمار أن (قوله الرفع على وجهين) هما العطف على  
تأتيني والاستئناف (قوله لا يرفع على العطف) لا يظهر ان ههنا ما غير تخالف الجملةين بالاسمىة والفعلية  
وايسر بما منع على الصحيح وأما من جهة المعنى فلا منع اذ يمكن الاستفهام عن أخوتك يدعون اكرامه الواقع  
بعد ثبوت الاخوة (قوله بل على الاستئناف) وسكت عن نصبه على اضمار أن والظاهر ان سكونه عنه لجوازه  
(قوله الرفع على الاستئناف) وأما الرفع على العطف فذمه معلوم مما مر قبله وفيه مامر (قوله أو على العطف  
على التفات) أي فهو من باب \* وابس عبادة وتقره يني \* (قوله واضمار أن واجب على الاول الخ) قال ابن  
الحاجب انما وجب اضمار ان على الاول لقيام القرينة الدالة على المحذوف مع كون الحذف انحصار وقال  
غيره لان الواظهر ان عطف الاسم على الفعل وهو غير مستحسن وانما جاز اضمار أن على الوجه الثاني لان  
الفاء تدخل على الاسم الصريح نحو اعجبني ضرب زيد فغضبه فجاز أن يظهر معها ما يقرب الفعل الى اسم صريح  
(قوله على الاول) أي لان ان تضمر وجوب في جواب الاستفهام (قوله وكلثال) هو هل لك التفات اليه  
فتكرمه وقيد المشابهة بكون لوللتني لانها لو كانت للشرط لم تكن الاية مشابهة للمثال في اعرابه لعدم تأني  
النصب على الجواب فيها وتأني في المثال (قوله ان سلم الخ) اما لم تجعل للتني بل جعلت شرطية لم يكن  
فيه الاوجهان الرفع على الاستئناف والنصب اما على العطف على المصدر الصريح أي كرة أو على تقدير انه في  
جواب النفي (قوله يمتنع الرفع على العطف) أي لعدم مرفوع يعطف عليه ويجوز الرفع على الاستئناف  
والنصب باضمار أن (قوله فتكرمه) بالنون لا بالتاء لان امر المخاطب قليل الا أن يقال يغتفر في الثواني  
(قوله على القطع) أي الاستئناف (قوله والنصب على الاضمار) أي في جواب الامر وسكت عن الرفع  
على العطف لظهور امتناعه لعدم المتبوع المرفوع الذي يشاركه هذا التابع في اعرابه (قوله على الاضمار)  
أي في جواب الاستفهام (قوله ونحو وان تؤمنوا الخ) اعلم أن الناصبة يجوز اضمارها بعد الفاء والوار  
الواقعتين اما بعد فعل الشرط وقبل الجزاء نحو ان تأتني فتكرمني آتتك ونحو الآية التي تلاها على وجه  
والمصراع الذي أنشده والتقدير ان يك منك ايمان فاكرا وان يكن منك ايمان وتقوى يؤتكم اجوركم  
ومن يكن منه اقتراب منا ونحوه لعنائو وهو اما بعد الشرط والجزاء نحو ان تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه  
يحاسبكم به الله فيمطر من السماء على قراءة النصب وانما جاز النصب في هذه الصور لمشاكلة الشرط في الاول  
والجزء في الثاني النسبي اذ الجزاء شرط وجوده وجود الشرط ووجود الشرط مقروض فسكلاهما غير  
موصوف بالوجود حقيقة فعمل نصب المضارع واقعا بعد ذلك على نصبه واقعا في جواب النسبي اه دما يني  
(قوله ونحو وان تؤمنوا الخ) اشار في الالفية لجواز الوجهين المذكورين بقوله

وجزم أو نصب لفعل اثرفا \* او او ان بالجملةين اكنفنا

(قوله باضمار أن) أي تنزيلا للشرط منزلة النفي (قوله ماضى شرحه) أي في الباب الثاني فيما يجب على  
المسؤول عنه أن يفعل فيه وهو ان اسم استفهام وذام موصول خبر وصنعت صلة الموصول والاعائد في الاول  
محذوف ويجوز ان تكون ما ذامها اسم استفهام وهي اما في محل نصب على المفعولية وفي الثاني الجملة  
مفسرة للعامل المحذوف واما في محل رفع على الابتداء والجملة من الفعل والفاعل خبر وهذان الوجهان أحد

بؤتكم اجوركم يمتنع الرفع على وجهين والنصب باضمار أن على حد قوله ومن يقترب منا ويخضع نوره  
\* (باب الموصول) \* \* (مسئلة) \* يجوز في نحو ماذا صنعت وماذا صنعت ماضى شرحه وقوله تعالى ماذا أجبتكم المرسلين

ماذا مفعول مطلق لا مفعول به لان أحباب لا يتعدى الى الثاني بنفسه بل بالباء واسقاط الجار ليس بقياس ولا يكون ماذا مبتدأ وخبر لان التقدير حينئذ ما الذي اجبت به ثم حذف العائد الجرور من غير شرط حذفه ٢٠١ والاكثر في نحو من ذا القيت كون ذا الإشارة

خبراً واقبت جملة حالية وبقيل كون ذا موصولة ولقيت صلة وبعضهم لا يجيزون من الكثير من ذا الذي يشفع عنده اذ لا يدخل موصول على موصول الا اذا كثر ازيد ابن علي والذين من قبلكم بفتح الميم واللام \* (مسألة) \* فاصدع بما تؤمر ما صدرية أي بالامر أو موصول اسمي أي بالذي تؤمره على حد قولهم امرتك الحسير وأما من قال امرتك بكذا وهو الاكثر فيشكل لان شرط حذف العائد الجرور بالحرف أن يكون الموصول مخفوضاً مثله معنى ومتمعلقاً نحو ويشرب مما تشربون أي منه وقد يقال ان اصدع بمعنى أوامر وأما ما كانوا ليؤمنوا بما كذبوا في الاعراف فيحتمل أن يكون الاصل بما كذبوه فلا اشكال أو بما كذبوا به ويؤيده التصريح به في سورة يونس وانما جاز مع اختلاف المتعلق لان ما كانوا اليؤمنوا بمنزلة كذبوا في المعنى وأما ذلك الذي يبشر الله عباده فقيل الذي مصدرية أي ذلك تبشيراً لله وقيل الاصل يبشر به ثم حذف الجار توسعاً فانصب الضمير ثم حذف \* (مسألة) \* يجوز في نحو تمام على الذي أحسن كون الذي موصولاً اسمياً فيحتاج

أوجه ستة تقدمت (قوله ماذا مفعول مطلق) أي اسم استفهام مفعول مطلق أي أجبتهم أي اجابة (قوله واسقاط الجار ليس بقياس) أي وحينئذ فلا يصح جعل ماذا مفعولاً به ثانياً (قوله مبتدأ وخبراً) أي ما اسم استفهام مبتدأ وذا خبر اسم موصول وأجبتهم صلة الموصول (قوله كون ذا الإشارة الخ) حاصله أن ذا الواقعة بعد ما يجوز جعلها اسم موصول اتفاقاً وأما الواقعة بعد من الاستفهامية فلاكثر أن اسم إشارة بدليل دخولها كثيراً على الذي نحو من ذا الذي وخلاف الاكثر أن تكون موصولة لا وقيل ان ذا بعد من لا تكون موصولة أصلاً وحينئذ فن مبتدأ وذا اسم إشارة خبر ولقيت جملة حالية والعامل فيه ما في الإشارة من معنى الفعل أي من ذا أشير اليه حال كونه لا قبالك (قوله أي بالذي تؤمره) أي حذف العائد المنصوب بالفعل (قوله على حد قولهم) أي من كون أمر يتعدى الى المفعول الثاني بنفسه وهذا قيل (قوله امرتك بكذا) أي من كون أمر يتعدى للمفعول الثاني بالباء وهذا هو الاكثر (قوله معنى ومتمعلقاً) أي وهذا الجار ان اختلفاً في المتعلق لان الباء الجارة للموصول متعلقة باصدع والباء الجارة للعائد متعلقة بتؤمر (قوله أي منه) أي فالعائد يجزى ربح كالموصول وانفقاً متعلقاً بالاول متعلق بتشرب والثاني متعلق ببشر بون والمعنى فيهما أي في الحرفين واحد أي التعدية (قوله بمعنى أوامر) أي فكل من الجارين متعلق بالامر فقد اتفق المتعلقان معنى وان اختلفا لفظاً وهذه طريقة والحق أنه لا بد في الحذف من كون المتعلقين متوافقين لفظاً ومعنى كالحرفين (قوله فيحتمل أن يكون الاصل بما كذبوه) أي فالعائد المحذوف منصوب توسعاً بحذف الجار أي كالشيء الذي كذبوه من قبل (فلا اشكال) أي لان العائد المحذوف منصوب وهو يجوز حذفه (قوله بمنزلة كذبوا في المعنى) أي فقد اتفق المتعلقان في المعنى وقد علمت أنهما طريقة والحق أن ما في هذه الآية مصدرية والباء سببية (قوله مصدرية) هذا بناء على قول ابن مالك والكوفيين ان الذي قد يأتي حرفاً مصدر ياء أي موصولاً حرفياً لا يحتاج لعائد وهذا القول مردود لانه لم يثبت ان الذي يأتي حرفاً مصدر ياء واستدلوا لهم بقوله تعالى ونحضهم كالذي خاضوا اذ المعنى كغوضهم مردود لجواز كون الذي موصولاً اسمياً صفة لمصدر محذوف أي ونحضهم كالخوض الذي خاضوه فحذف الموصوف اقيام الدليل عليه وحذف العائد المنصوب على القياس فالجاءل أن الذي قد ثبتت اسميته ولا يعدل عما ثبت الابدال وما استدل به على الحرفية فيحتمل (قوله وقيل الاصل الخ) أي بناء على ان الذي اسم موصول وهذا القول مردود لانه يؤدي الى فتح باب حذف الجار توسعاً فكل ما هو جدمثل هذا يقال ان العائد المحذوف منصوب لحذف الجار أو لا توسعاً وذلك ووالى عدم اشتراط الشروط المذكورة في حذف العائد الجرور وحينئذ فالوجه ان الذي هنا صفة لمصدر محذوف أي ذلك التبشير الذي يبشره فالعائد منصوب اه تقرير دردير (قوله وقيل الاصل يبشر به الخ) هذا أحد أقوال ذكرها الزنجشري كما ذكر ما قلناه من أنه الاولى لكن ما قلناه الاولى اعترضه أبو حيان بأنه لا يظهر اذ لم يتقدم لفظ التبشير ولا ما يدل عليه من بشر أو شبهه وقد يقال حذف الموصول لدلالة الصلة والدليل يكفي ولو متأخراً اه تقرير شيخنا دردير (قوله ثم حذف) أي فهو من باب حذف العائد المنصوب بالفعل ولا يشترط في حذفه شيء (قوله أي زيادة على العلم الذي أحسنه) أي أجاد معرفته من قولك أحسن الشيء اذا أجاد معرفته وهذا القول لابن قتيبة وهو بناء على أن المراد بالذي غير من يعقل وهو العلم وعليه فسر الزنجشري حيث قال ثم آتيناه موسى الكتاب تماماً على الذي أحسن أي على الذي أحسن موسى من العلم والشرائع من أحسن الشيء اذا أجاد معرفته أي آتيناه الكتاب زيادة على علمه على وجه التميم (قوله أي تماماً على احسانه) على هذا في أحسن ضمير عائد على موسى أي تماماً على احسان موسى بطاعته وقيامه بأمرنا ونهينا وقيل الضمير في أحسن يعود على الله ومتعلق الاحسان الى آتيائه وإلى موسى وعلى هذا في الآية التفات أي آتيناه الكتاب زيادة على احساننا

وكونه نكرة موصوفة فلا يحتاج الى صلة. ويكون أحسن حينئذ اسم تفضيل لافعالها مضيا وفتحته اعرابا لابتاع وهي علامة الجر وهذا الوجهان كوفيان وبعض البصريين يوافق الثاني \* (مسئلة) \* نحو أعجبتني ما صنعت يجوز فيه كون ما بمعنى الذي وكونها نكرة موصوفة وعليه ما قاله العائد محذوف وكونها مصدرية فلا عائد ونحو حتى ٢٠٢ تنفعا واستحبون يحتمل الموصولة والموصوفة دون المصدرية لان المعاني لا ينفق منها وكذا

ومما رزقناهم ينفقون فان ذهبت الى تأويل ما يحبون ومما رزقناهم بالحب والرزق وتأويل هذين بالمحسوب والمرزوق فقد تعسفت من غير محجوج الى ذلك وقال أبو حيان لم يثبت محب عما نكرة موصوفة ولا دليل في مررت بما محب لك لاحتمال الزيادة ولو ثبت نحو سرتي ما محب لك لثبت ذلك اولا أعلمهم زادوا ما بعد الباء الا ومعناها السببية نحو فبما نقتضهم ميشاقهم لعناهم فبما رحمة من الله لنت لهم \* (مسئلة) \* اذا قلت أعجبتني من جاءك احتمال كون من موصولة أو موصوفة وتندرجوزاني ومن الناس من يقول وضعف أبو البقاء الموصولة لانها تتناول قوما باعتبارهم والمعنى على الابهام وأجيب بانها نزلت في عبد الله بن أبي وأصحابه \* (باب التواضع) \* (مسئلة) \* نحو آمناب رب العالمين رب موسى وهرون يحتمل بدل الكل من الكل وعطف البيان ومثله نعبده الهك واله آباءك ابراهيم واسماعيل واسحق فانظر كيف كان عاقبة مكرهم أنا مدمرناهم فبين فتح الهزيمة ويحتمل

اليه والى الانبياء على وجه التثيم (قوله وكونه نكرة موصوفة) أي وأحسن صفة أي تمام على شيء أحسن أي زائد في الحسن وهو علمه وقيامه بالاوامر والنواهي (قوله وهي علامة الجر) أي فهو ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل (قوله فاعل العائد محذوف) أي لان كلام الموصولة والموصوفة يحتاج للعائد انما يحتاجان في أن الاولى تحتاج لاصلة والثانية للصفة (قوله يحتمل الموصولة والموصوفة) أي وعليه ما قاله العائد محذوف (قوله لان المعاني) أي التي منها المحبة (قوله وكذا ومما رزقناهم ينفقون) أي تحتتمل ما فيه أن تكون موصولة وأن تكون موصوفة ولا تحتمل المصدرية (قوله وكذا ومما رزقناهم ينفقون) أي فالمعنى على المصدرية وينفقون من رزقناهم والرزق تعالى القدرة ولا ينفق منه (قوله نحو سرتي ما محب لك) أي فالباء مفعول وما فاعل ومحب بالرفع صفة لما وصفة المرفوع مرفوع (قوله ولو ثبت نحو سرتي ما محب لك لثبت ذلك) أي لثبت محب عما نكرة موصوفة لا تنفعا احتمال الزيادة في نحو سرتي ما محب لك لان ما انما تراد بين الجار والمجرور وفيه نظر فقدم مضى في ما الزائدة ثم اتفق بعد الرفع كقولك شيتان ما زيد وعبر ووايضاح يحتمل ان تكون موصولة حذف صدر صلتها قال الدماميني في كلام المصنف اشعار بما وافقه أبي حيان على انه لو سمع سرتي ما محب لك لثبت كون ما موصوفة وانما هو على الاصل وهو عدم الحذف والحاصل انه لا يلزم من ثبوت سرتي ما محب لك ثبوت كون ما نكرة موصوفة لجواز كونها في هذا المثال زائدة بين الفعل ومرفوعه أو أنها غير زائدة بل موصولة اسمي وحذف صدر صلتها اه تقرير شيخنا ددير (قوله لثبت ذلك) أي محبة انكرة موصوفة لان هذا الاحتمال فيه (قوله ولا أعلمهم الخ) هذا رد من المصنف على أبي حيان في قوله ان ما في قولهم مررت بما محب لك تحتمل ان تكون زائدة وحاصله ان ما انما تراد بعد الباء اذا كانت الباء السببية وهذا في قوله مررت بما محب لك لا لاصاقا للسببية فدل على ان ما غير زائدة فتم كونها نكرة موصوفة (قوله ومن الناس الخ) اعترض بانه لا فائدة في هذا الاخبار اذ من المعلوم ان من يقول آمناب الخ من الناس وأجيب بان الفائدة حصلت من الاخبار بالعضية أي أن الذي قال ذلك بعضهم لا كلهم (قوله بانما نزلت الخ) أي وحينئذ فليس المعنى على الابهام (قوله وعطف البيان) هذا مبني على أن رب من صيغ المصادر لا مشتق لان عطف البيان في الجوامد كالنعت في المشتقات (قوله ابراهيم الخ) يجوز أن يكونا بدلا من الآباء أو بيانا (قوله فانظر كيف كان عاقبة مكرهم) يحتمل أن تكون كان زائدة فكيف خبر مقدم وان تكون تامة فكيف حال وعاقبة فاعل وان تكون ناقصة فكيف خبر مقدم (قوله هذا) أي الآية الاخيرة وقوله أي هي الضمير للعاقبة (قوله سجع اسم ربك) أي نزه اسميه عن الاحاد فيه بالتأويلات الزائفة واطلاقه على غيره هذا هو المراد بتسبيح الاسم وتزيمه فاندفع ما يقال ان المقصود بالتسبيح هو الرب سبحانه وتعالى لا اللفظ الدال عليه فكيف علق التسبيح بالاسم وأجاب بعضهم عنه بان الاسم صلة ورد بارز زيادة الاسماء لم تثبت وأجاب عنه أيضا الغزالي بانه انما تعلق التسبيح بالاسم وان كان غير المسمى لان التعظيم اذا وجب للمعظم عظم ما هو من سببه لا جملته فكيف يجب تنزيه ذاته وصفاته تعالى من النقائص يجب تنزيه الالفاظ الموضوعات لها عن الرفث وسوء الادب (قوله فاصلة للمضاف) أي الغلام وانما جاز في الآية جعل الاعلى صفة للاسم المضاف أو للرب المضاف اليه لان المضاف اليه في الآية مقصود بحكم المضاف وهو التسبيح وليس المضاف اليه في المثال كذلك (قوله انما جاع به لغرض التخصيص)

هذا تقدير مبتدأ أي هي أنا مدمرناهم \* (مسئلة) \* نحو سجع اسم ربك الاعلى يجوز فيه كون الاعلى صفة للاسم أو صفة اي للرب واما نحو جاءني غلام زيد فانظر كيف فاصلة للمضاف ولا تكون لامضاف اليه الا بدليل لان المضاف اليه انما جاع به لغرض التخصيص ولم يؤت به لذاته وعكسه \* وكل فتى يبق فائز فاصلة للمضاف اليه لان المضاف انما جاع به لغرض التخصيص عليه ولذلك ضعف قوله

وكل أخ مفارقة أخوه \* اعمر أباك إلا الفرقدان \* (مسئلة) \* نحو هدى للمتقين الذين ومن رث بالرجل الذي فعل يجوز في الموصول أن يكون تابعا أو باضا مارأى أو أمدح أو هو وعلى التبعة فهو نعت لا بدل إلا اذا تعذر نحو ٢٠٣ ويل لكل همزة لقارة الذي جمع لان النكرة لا توصف بالمعرفة

(باب حروف الجر) \*

(مسئلة) \* نحو زيد كعبه و

تحتل الكاف فيه عند

المعربين الحرفية فيتعاق

بأستقرار وقبل لا يتعاق

والاسمية فتكون مرفوعة

المحل وما بعدها جارا لاضافة

ولا تقدير بالاتفاق ونحو جاء

الذي كز يد تعين الحرفية

لان الوصل بالمتضامين فمتنع

(مسئلة) \* زيد على السطح

يحتمل على الوجهين وعليهما

فهى متعلقة باستقرار محذوف

(مسئلة) \* قيل في نحو

والضحى والليل ان الواو

الثانية تحتل العاطفة

والقسمية والصواب الاول

والاحتاج كل الى الجواب

ومما يوضحه مجيى الفاء في

أوائل سورتي المرسلات

والنازعات

(باب في مسائل مفردة) \*

(مسئلة) \* نحو يسبح له

فيها بالعدو فممن فتح الباء

يحتمل كون النائب عن

الفاعل الظرف الاول وهو

الاولى أو الثانى أو الثالث

ونحو ثم نطخ فيه أخرى النائب

الظرف أو الوصف وفي هذا

ضعف لضعف قولهم سبى

عليه طويل (مسئلة) \*

يحتل الشمس يحتمل كون تجلى ماضيا ترك النائب من آخره لجازية التأنيث وكونه مضارعا أصله تجلى ثم حذف إحدى الباءين على حذف

أى ولم يثبت به لذاته فان قيل ما الفرق بين الآيه وهذا المثال حيث جازى الآيه أن يكون الأعلى صفة للاسم المضاف أو للرب المضاف اليه وتعين في المثال أن يكون الظرف صفة للعلام المضاف أحيب بان المضاف اليه فى الآيه مقصود بحكم المضاف وهو التسبيح ومضاف لما بعده وليس المضاف اليه في المثال كذلك اه شئى (قوله وكل أخ) كل مبتدأ وأخ مضاف اليه ومجمله مفارقة أخوه خبر وقوله إلا الفرقدان خقه أن يقول إلا الفرقدين بالجر صفة للأخ فلا اسم معنى غير ظهرا عرابا فمما بعدها أى كل أخ موصوف بكونه غير الفرقدين لكنه لا حظ انه صفة للمضاف وهو كل فرغ ويحتمل أن على قصر المثنى (قوله ان يكون تابعا) أى على النعت لان الموصول مع صلته في قوة المشتق ولا يمنع أن يكون بدلا (قوله فهو نعت لا بدل الخ) قال الدمامي ينبغي أن ينظر في وجه تعين النعت وامتناع البديل في نحو هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب وفي نحو مرث بالرجل الذي فعل وقد يقال لغله اقتضار على الاقرب للذهن من تعين السابق لا طرحه وقال الشئى وجه تعين النعت ان كل موصول فيه الالف واللام فهو موضوع للدلالة على معنى في متبوعه في جميع استعماله كما صرح به الرضى في باب الصفة وسبق نقله عنه المصنف في الجهة السادسة والموصول الذي فيه الالف واللام دائما متماصة لموصوف مذكور أو مقدر فاذا وجد في اللفظ ما يصلح كونه نعتا له تعين جعله نعتا له لان جعله غير ذلك لا يغنى عن جعله نعتا لاحتياجه دائما الى منعت وجعله نعتا يغنى عن جعله غير ذلك ولذا لم يذكر الزخشمى ولا أبو البقاء كونه بدلا وان ذكره الشئى حيث قال يحتمل الجر من ثلاثة أوجه أظهرها انه نعت والثانى انه بدل والثالث عطف بيلن اه كلامه (قوله الا اذا تعذر) أى بان وقع الموصول بعد نكرة والذي في الآيه بدل من لزة لانعت اذ لا توصف النكرة بالمعركة (قوله وقيل لا يتعاق) بناء على أن كاف التشبيه حرف حشيد بالزائد فلا تتعلق بشئ (قوله لان الوصل الخ) أى ولو جعل الكاف اسما مضافا لما بعده لم يزد ان تكون الصلة مضافا ومضافا اليه مع انهما التماثلان (قوله يحتمل على الوجهين) يعنى كون على حرفا وكونها اسما ظرفا بمعنى فوق وعليهما فافهى متعلقة باستقرار محذوف لانها مع ما بعده في موضع الخبر (قوله والاحتاج الخ) فيه ادخال اللام على جواب ان الشرطية وهو ممنوع بكلمة (قوله مجيى الفاء في أوائل سورة المرسلات) أى لان الفاء بالضرورة هناك حرف عطف فتعين ان تكون الواو هذا كذلك

(باب في مسائل مفردة) \*

(قوله في مسائل) مراده بالجمع ما فوق الواحد لانه لم يذكر الأمثلة ان (قوله فين فتح) أى في قراءة من فتح الباء وهو شعبة (قوله وهو الاولى) أى لانه القائم مقام المفعول لان الفعل يتعدى باللام وأيضا القربة من العامل وسبقه وأما راجال فهو فاعل محذوف أى يسبحه راجال والجملة مستأنفة جواب بالسؤال مقدر تقديره من يسبحه (قوله لضعف قولهم سير عليه طويل) وجه الضعف أن سير عليه الاولى فيه ان يكون نائب الفاعل الجار والجر ورلانه القائم مقام المفعول محذوف فاذا وجد مبدرو جار ومجرور كان الجار والمجرور أحق بالنيابة وحديث فعليه نائب الفاعل وطويل لا يقرأ بالنصب صفة لموصوف محذوف أى سير أطويلا (قوله لجازية التأنيث) أى لان مجازى التأنيث اذا كان اسما ظاهرا يجوز تجر بدفعه (قوله وبما ذكرنا من الوجهين الخ) اعلم انه انما علم الفساد باحتمال الوجه الثانى وهو كون الفعل مضارا محذوف ومنه ما جدى انتامين لا باعتبار الوجه الاول وهو كونه ماضيا اذ لا مدخل لهذا الوجه في تبين الفساد أصلا اه دمامي وأحيب بأن قوله وبما ذكرنا من الوجهين فيه حذف مضاف أى من جواز الوجهين وهما كون تجلى ماضيا

تجلى الشمس يحتمل كون تجلى ماضيا ترك النائب من آخره لجازية التأنيث وكونه مضارعا أصله تجلى ثم حذف إحدى الباءين على حذف قوله تعالى نار اتأطى ولا يجوز في هذا كونه ماضيا والاقبل تالفت لان التأنيث واجب مع المجازى اذا كان ضمير امتهلا وبما ذكرنا من الوجهين في المثال الاول

تعلم فساد قول من استدل على جواز نحو قام هند في الشعر بثوبه غني ابتداءً أن يعيش ألبوها \* لجواز أن يكون أصله تنمى الجهة السادسة أن لا  
يراعى الشروط المختلفة بحسب الابواب فان العرب ٢٠٤ يشترطون في باب شيئا ويشترطون في آخره نقض ذلك الشيء على ما اقتضته حكمة لغتهم

وصحح أديستهم فاذا لم يتأمل  
العرب اختلافات علمه الابواب  
والشرائط فلنورد أنواعاً من  
ذلك مشيرين إلى بعض ما  
وقع فيه الوهم للمعربين  
(النوع الاول) اشتراطهم  
الجود لعطف البيان  
والاشتقاق للنعته ومن  
الوهم في الاول قول  
الزنجشري في ملك الناس  
اله الناس انهم عطف البيان  
والصواب أنهم ما نعتان وقد  
يجاب بانهم ما آخر يجرى  
الجوامد اذ يستعملان غير  
جاريين على موصوف  
وتجرى عليهم الصفات نحو  
قولنا له واحد وملك عظيم  
ومن الخطا في الثاني قول  
كثير من النحويين في نحو  
مررت بهذا الرجل ان الرجل  
نعت قال ابن مالك أكثر  
المتأخرين يقلد بعضهم بعضاً  
في ذلك والحامل لهم عليه  
توهمهم أن عطف البيان لا  
يكون إلا أخص من متبوعه  
وليس كذلك فإنه في الجوامد  
بمنزلة النعت في المشتق ولا يمنع  
كون المنعوت أخص من  
النعت وقد هدى ابن السيد  
إلى الحق في المسئلة فعمل  
ذلك عطفاً لا نعتاً وكذا ابن  
جنى انتهى قلت وكذا الزجاج  
والسهيلي قال السهيلي وأما  
تسمية سيبويه له نعتاً فتسامح  
بجسسي التوكيد وعطف

أو مضارعاً فالسقوط جامع من جوارهما (قوله تعلم فساد الخ) حاصله أن بعضهم قال إن حقيق التأنيت يجوز  
تجريد فعله من التاء إذا كان في الشعر واستدل به هذا الشعر فقال أصله تمت ابتداءً وحاصله أنه يحتمل أن أصله  
تنمى وأن أصله تمت والدليل إذا طرقة الاحتمال سقط به الاستدلال (قوله الجهة السادسة) أي من الجهات  
التي يدخل على المعرب الفساد بسببها (قوله ويشترطون) أي يلتزمون (قوله نقض ذلك الشيء) مثلاً  
عطف البيان لتوضيح ذات الشيء فالحكمة تقتضي جوده وصحح القياس على التمييز والنعت لبيان رسم الشيء  
فالحكمة تقتضي اشتقاقه وصحح قياسه على الحمال (قوله فاذا لم يتأمل المعرب) أي في تلك الشروط (قوله  
اختلطت عليه الابواب) أي فمعرب ما لا يكون بدلاً ولا وهكذا (قوله لعطف البيان) أي فمن أعرب  
المشتق بياناً فقد أخطأ ومن أعرب الجامد نعتاً فقد أخطأ (قوله والصواب انهم ما نعتان) أي لأن ملك والـ  
مشتقان لجامدان (قوله يجرى الجوامد) أي في كونهما قد لا يعنان نعتاً للشيء وفي أنهم ما يوصفان وهذا شأن  
الجوامد وحينئذ يصح جعلهما ما يابنا (قوله اذ يستعملان غير جاريين على موصوف) نحو له الخلق وما لكهم  
(قوله وملك عظيم) أي وكذا يقال ملك عظيم فاندفع ما يقال ان الجواب انما يظهر على قراءة ملك لا مالكا  
(قوله ومن الخطا في الثاني) أي وهو النعت (قوله ان الرجل نعت) أي مع أنه جامد فالصواب أنه بدل أو عطف  
بيان (قوله يقلد بعضهم بعضاً في ذلك) أي في جعل الرجل نعتاً للاشارة (قوله والحامل لهم عليه  
توهمهم الخ) لأنهم أن هذا هو الحامل لهم بل الحامل لهم على ذلك ما رأوه من صدق حد النعت الاصطلاحى  
عليه مع عدم التكلف وذلك لأن النعت عندهم تابع بدل على معنى في متبوعه فاذا وجدت هذه الدلالة  
في لفظ صحيح وقوعه نعتاً ولا فرق بين المشتق وغيره فالرجل المذكور عند المحققين صفة لهذا وان كان وضعه  
لذات في غير هذا الموضع وانما استعمل ههنا صفة لان ما تقدم من اسم الاشارة ذال على الذات فتعين دلالة  
الرجل على معنى فيها وهو معنى الصفة وكان وصف اسم الاشارة بذلك أعنى اسم الجنس المعروف باللام لانه  
لدلالة في اسم الاشارة على حقيقة الذات المشار اليها فاحتج الى بيان حقيقة ما في باسم الجنس لبيان حقيقة  
تلك الذات فان قيل لم يجر أن يوصف باسماء الاجناس باقيا معناه على ما وضعت له سائر المهمات  
التي هي في غير اسماء الاشارة كما جاز وصفها بما فيقال مررت بشخص رجل وسبع أسد كما يقال بهذا الرجل  
وبذلك الاسد فان مخصصاً وسبعاً معاً مهمان كاسماء الاشارة فالجواب أن ذلك لم يجر لتجرد الموصوف في مثله عن  
فائدة على ما كان يحصل من اسم الجنس لولم يقع صفة اذ قولك مررت برجل يفيد الشخصية وأسدي يفيد السبعية  
وأما قولك هذا الرجل فله موصوف فائدة جعل الوصف حاضراً معناه كذا قرره الرضوي اهـ دمايتنى  
(قوله الا أخص) أي الا أعرف أي وهما المبين أعرف لان اسم الاشارة أعرف من الحلى فلذا عدا لواعن جعله  
بياناً للجملة نعتاً وقوله من متبوعه أي لاجل ان يصح تبينه به (قوله وليس كذلك) أي وليس هذا مطابقاً  
لواقع (قوله بمنزلة النعت) أي في فائدة تخصيص المتبوع ان كان نكرة وتوضيحه ان كان معرفاً والفارق  
انما هو الجود والاشتقاق (قوله ولا يمنع كون المنعوت أخص من النعت) أي أو مساوياً له وكذا عطف  
البيان يجوز أن يكون مساوياً للمبين أو أدنى رتبة منه بان يكون المبين أخص من البيان فصحة التبيين تابعة  
لشهرة الالاخصية والاعرفية (قوله في ذلك) أي في الرجل من مررت بهذا الرجل (قوله بان البيان  
أعرف) أي يجب أن يكون أعرف من المبين لاجل ان يصح تبينه به وفيه أن صحة التبيين تابعة لاقلة الايراد  
والشهرة الالاخصية وقد أجاز سيبويه في هذا إذا الجمة أن ذا الجمة عطف بيان فكلامه هذا في حيز المنع  
(قوله وهو جامد) هذا الاشتراط مسلم فلا اعتراض به مسلم وأما اشتراط أعرفيته عن المبين فلا تسلماً لما علم  
من كلام ابن مالك قريماً (قوله والنعت دون المنعوت) أي في رتبة التعريف أو مساو له فيها وحينئذ فلا

البيان صفة وزعم ابن عصفور أن النحويين أجازوا في ذلك الصفة والبيان ثم استشكله بأن البيان أعرف من المبين وهو  
جامد والنعت دون المنعوت أو مساو له وهو مشتق أو في تأويله فكيف يجتمع في الشيء أن يكون بياناً ونعتاً وأجاب بأنه إذا قدر نعتاً فاللام فيه



العهد والاسم مؤول بقولك الخافتر أو المشار اليه وإذا قدر بياناً فاللام لتعريف ٢٠٥ الحضور فيساوي الإشارة بذلك ويند عليها بإفادته

الجنس المعين فكان اخص  
قال وهذا معنى قول سيبويه  
انتهى وفيما قاله نظر لان  
الذي يؤوله التجوون  
بالحاضر والمشار اليه انما  
هو اسم الإشارة نفسه اذا  
وقع نعمتا كمرت بز يدها  
فأما نعت اسم الإشارة فليس  
ذلك معناه وانما هو معنى  
ما قبله فكيف يجعل معنى  
ما قبله نفسه بـراله وقال  
الزخشي في ذلكم الله ربكم  
يجوز كون اسم الله تعالى  
صفة للإشارة أو بياناً وربكم  
الجزء في الشيء الواحد  
البيان والصفة وجوز كون  
العلم نعمتا وانما العلم نعت  
ولا ينعت به وجوز نعت  
الإشارة بما ليس معرباً بالاسم  
الجنس وذلك مما اجتمعوا على  
بطلانه (النوع الثاني)  
اشتراطهم التعريف لعطف  
البيان ولنعت المعرفة  
والتمكين للحال والتميز  
وافعل من نعت النكرة  
ومن الوهم في الاول قول  
جاعة في صديق من ماء صديق  
وفي طعام مساكين من كفارة  
طعام مساكين فيمن نون  
كفارة انهم اعطفاً بياناً وهذا  
انما هو معترض على قول  
البصريين ومن وافقهم فيجب  
عندهم في ذلك ان يكون بدلاً  
واما الكوفيون فيرون ان  
عطف البيان في الجوامد

يكون النعت أعرف من المنعوت وذلك لان التابع لا يشرف على المتبوع وفيه أن النعت موضح أو مخصص  
للمنعوت فيقتضاه أنه يجوز أن يكون أشرف منه (قوله للعهد) أي الحضور أي من غير ملاحظة إفادة  
الجنس المعين وحينئذ فهو مساو لدلول اسم الإشارة من حيث ان كل معين حاضر فالحاضر المعين هو المشار اليه  
وحينئذ فيؤول مدخول اللام اما بالحاضر أخذاً من اللام أو بالمشار اليه أخذاً من الإشارة وانما قلنا من  
غير ملاحظة إفادة الجنس لانه لو لوحظ لكان زائداً على المنعوت مع أنابصد أن لا يزيد عليه وبمذا حصل  
التساوي فهما وحصل الاشتقاق من حيث التأويل (قوله والاسم) أعنى الرجل (قوله لتعريف  
الحضور) أي والحاضر هو المشار اليه وبهذا ساوى مدخول ال اسم الإشارة وهذا لا يكفي في جعله بياناً اذا لا بد  
أن يكون البيان أخص وحينئذ فيلاحظ مع كون ال الحضور وإفادة الجنس المعين وحينئذ فالاسم المعروف  
مفيد الحضور الجنس المعين دون غيره من الاشياء بخلاف اسم الإشارة فإنه انما أفاد حاضرهم بما وحينئذ فقد  
حصل الشرط الاول وهو أعرافية البيان وسكت عن الشرط الثاني وهو الجود لوضوحه (قوله فيساوي) أي  
الرجل (قوله فيساوي الإشارة الخ) فيه نظر اذا المعروف بال دون المعروف باسم الإشارة (قوله بذلك) أي  
بسبب دلالة اللام على الحضور (قوله ويند عليها الخ) فيه نظر لان اسم الإشارة يفيد التبعين بالجنس  
والقلب وأما التبعين من ال فهو تبعين قلبي ولا شك أن التبعين بالجنس والقلب أقوى من التبعين بالجنس  
فقط فلا يسلم زيادة المعرف بال وقد علمت أن اشتراط الاعرفية غير مسلم بل الشرط هو الجود فقط  
(قوله الجنس المعين) أي جنس الرجل دون غيره من الاشياء (قوله وفيما قاله نظر) والجواب عنه  
أنه فسر بالحاضر أخذاً من ال لانه اسم الإشارة ولا يتم كلام المصنف الاول كان التأويل أخذاً من معنى  
الإشارة والحاضر هو المشار اليه فصحه نفسه بـر بالمشار اليه واحتج لذلك التأويل ليصح كونه نعمتا وبالجملة فما  
قاله ابن عصفور هو المناسب فعند جعله نعمتا يؤول بالمشقوع عند جعله بياناً لا يؤول بالان اشتراط ابن عصفور  
الاعرفية في البيان لا تسلم (قوله فليس ذلك معناه) يقال هو معناه أيضاً أي من ال التي للعهد الحضور والنعت  
لا بد من تأويله فالجاء بيان لذاته نعت لتأويله (قوله فجوز في الشيء الواحد البيان والصفة) أي وجواب  
ابن عصفور السابق لا يتأتى هنالان أن الله صارت جزء من العلم لأنهم التعريف (قوله وجوز كون العلم الخ)  
أجيب عن ذلك بأنه لاحظ الاصل قبل العملية والغلبة فهو بمنزلة ذلككم المعبود وحينئذ فاندفع هذا وما بعده وقد  
أجاز واتعلق الظرف بالاسم الشريف في قوله تعالى وهو الله في السموات وفي الارض يعلم سركم على معنى وهو  
المعبود فاذا سألهم تأويله بذلك لاجل التعاق فلم لا يجوز مثله لاجل الوصف (قوله اشتراطهم التعريف  
لعطف البيان) أي فعطف البيان لا بد أن يكون معرفة لان النكرة غير بينة في نفسها فكيف تبين غيرها  
وفيه أن النكرات تتفاوت في الوضوح فتبين النكرة غير الواضحة بالواضحة على أنهم قالوا يجوز أن يتضح المراد  
بالجموع وأن يكون عطف البيان للمدح (قوله والتمكين للحال والتميز) أي وغير ذلك فيشمل خبراً لا التبرئة  
والمضاف اذا لا يكون الانكسرة كما يأتي له (قوله في الاول) أي ما يشترطون فيه التعريف أهم من عطف البيان  
ونعت المعرفة (قوله انما هو معترض) أي بكونه نكرة والبيان لا يكون نكرة (قوله على قول البصريين)  
أي المشترطين لكون البيان معرفة (قوله فيكون في المعارف والنكرات) أي كما ان النعت كذلك والتحقيق  
مذهب الكوفيين (قوله من الرقش الخ) صدره \* فبت كائن ساورتني ضئيلة \* وقوله ساورتني أي عانقتني  
والضئيلة الحية الدقيقة والرقش جمع رقصاء وهي من الحيات المقطعة بسواد وبياض والناقع البالغ في القتل  
(قوله انه نعت للسم) أي وهو خطأ لان نعت المعرفة لا يكون المعرفة وأجيب عنه بان الاسم في معنى النكرة  
لان ال للجنس والمعرف به في حكم النكرة (قوله وليس من ذلك) أي من الخطا في الاول (قوله كونه

كالنعت في المشتقات فيكون في المعارف والنكرات وقول بعضهم في نافع من قول النابعة \* من الرقش في انباها اسم نافع \* انه  
نعت للسم والصواب انه خبر للسم والظرف متعلق به وخبر ثان وليس من ذلك قول الزخشي في شديد العقاب انه يجوز كونه

صفة لاسم الله تعالى في أوائل سورة المؤمن ٢٠٦ وان كان من باب الصفة المشبهة وضافتها لتكون الافي تقدير الانفصال الا ترى ان شديد

العقاب معناه شديد عقابه  
ولهذا قالوا كل شيء اضافته  
غير محضة فانه يجوز ان تصير  
اضافته محضة الا الصفة المشبهة  
لانه جعله على تقدير أل  
وجعل سبب حذفه ارادة  
الازدواج واجاز وصفيته  
ايضا البقاء لكن على ان  
شديدا بمعنى مشددا كان  
الاذين في معنى المؤذن  
فأخرجه بالتأويل من باب  
الصفة المشبهة الى باب اسم  
الفاعل والذي قدمه  
الزخشي انه وجب ما قبله  
ابدال أمانه بدل فليتنكيره  
وكذا المضافان قبله وان كانا  
من باب اسم الفاعل لان  
المراد بهما المستقبل واما  
البواقى فليتناسب وورد على  
الزجاج في جعله شديد  
العقاب بدلا وما قبله صفات  
وقال في جعله بدلا وحده من  
بين الصفات بنو ظاهر ومن  
ذلك قول الجاحظ في بيت  
الاعشى \* ولست بالاكثر  
منهم حصي \* انه يبطل قول  
النحويين لا تجتمع أل ومن  
في اسم التفضيل فجعل كاد  
من أل ومن معتد به جار يا  
على ظاهره والصواب ان  
تقدر أل زائدة أو معرفة ومن  
متعلقة بكثير منكر محذوف  
مبدلا من المذكور أو  
بالمذكور على أنها بمنزلة  
قولا أنت منهم - الفارس  
البطل أي أنت من بينهم -

صفة لاسم الله تعالى) أي فيرد عليه أن شديد صفة مشبهة وضافتها غير محضة لانها دائماً من إضافة الوصف  
لمعموله وضافتها الى معموله دائماً غير محضة وإضافة الغير المحضة لا تفيد تعريفاً فيلزم وصف المعرفة بالنكرة  
(قوله في أوائل الخ) أي الواقع في أوائل الخ (قوله وضافتها لتكون الخ) أي فلا تكون محضة أصلاً إذ  
لا يمكن قصرها على الماضي حتى تكون اضافتها الغير معمولا وتكون محضة بخلاف غيرهما من الصفات كما هي  
الفاعل والمفعول (قوله الافي تقدير الانفصال) لانه دائماً من إضافة الوصف الى معموله (قوله كل شيء)  
أي كاسم الفاعل واسم المفعول (قوله أن تصير اضافته محضة) أي بان يراد منه الماضي فلا يكون حينئذ مضافاً  
لمعموله اذ لا يعمل اذا اراد منه الماضي (قوله لانه جعله الخ) على الخفي أعني قوله وليس من ذلك قول الزخشي  
الخ (قوله على تقدير أل) أي فالاصل الشديد العقاب (قوله الازدواج) أي الموافقة لما معهما من الصفات  
في انتفاء أل من كل اه تقزير ددير (قوله الى باب اسم الفاعل) أي والمراد منه الماضي أي شديد عقابه  
في الماضي أي واسم الفاعل اذا كان المراد منه الماضي كانت اضافته محضة لانه من إضافة الوصف لغير معموله  
(قوله والذي قدمه الزخشي) أي على غيره من كلامه أي والذي ذكره في كشفه قبل هذا الوجه أن  
شديد العقاب وجب ما قبله وهو قوله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب (قوله أمانه بدل) أي أما  
كون شديد العقاب بدلا (قوله فليتنكيره) أي لانه من إضافة الصفة المشبهة لمعمولا لها فاضافتها غير محضة لا تفيد  
تعريفاً (قوله فليتنكيره) أي والنكرة لا تكون نعتا للمعرفة ولا بياناً لها وقوله فليتنكيره أي وحيث كان  
نكرة وما قبله معرفة فلا يعرب الثاني نعتا لانه يشترط توافق النعت للمنعوت بخلاف البدل اذ بدل النكرة من  
المعرفة جائز (قوله لان المراد بهما المستقبل) أي واسم الفاعل اذا اراد به المستعمل كان عاملا وضافته اسم  
الفاعل لمعموله غير محضة فلا تفيد تعريفاً (قوله وأما البواقى) أي وأما كون البواقى أعني العزيز العليم  
بدلا فليتناسب أي لتناسب ما بعدهما في كونه بدلا أذ جعلها ماصفات وما بعدهما بدلا لا يكون خاليا عن التناسب  
(قوله وأما البواقى) المراد بهما العزيز العليم لانهما البواقى من جميع ما قبل شديد العقاب أو هما وذى الطول  
ان أريد البواقى من التوابع في الآية (قوله وورد على الزجاج الخ) أي لانه لا يكون خاليا عن المناسبة (قوله  
ورد على الزجاج الخ) تحصل من كلامه ثلاثة أقوال الاول جعل الجميع صفات الثاني جعل الجميع أبدالاً  
والثالث جعل الرابع الاول صفات وجعل الاخير بدلا والاولان للزخشي والاخير للزجاج (قوله نبو  
ظاهر) أي لانه لا موجب للتخالف بالبدلية والوصفة مع إمكان أن الشكل بدل وقال اليمنى يحتسب أن يكون  
وجه النبوه وأن هذه النكرة لو كانت بدلا فقط لكان المبدل منه وهو المتبوع في حكم المنحى ولما كان ما قبله  
وما بعده صفات لزم أن لا تكون في حكم المنحى وأيضا فيكون بدلا يقتضى أن يكون هو المقصود بخلافه  
المتبوع دونه وكون ما بعده وما قبله صفات يقتضى كون المتبوع هو المقصود دونه وأيضا لو كان بدلا والبدل  
على نية تكرار العمل لكان مع علمه أجنبيان من الصفات اه كلامه (قوله ومن ذلك قول الجاحظ) الاول  
ومن الوهم في الثاني أي في اشتراط التنكير في الحال وما بعده اذ ليس هذا من الوهم في الامر الاول كما هو  
ظاهر بل من الثاني لانه ذكر من جملة الثاني أفعل من (قوله حصي) أي عدد أو تمامه \* وانما العزة للكثير \*  
العزة القوة والغلبة والكثير الكثير (قوله جار يا على ظاهره) أي من أن المعرفة ومن جارة للمفضول  
متعلقة بالمذكور (قوله ومن متعلقة بكثير منكر محذوف فامبدلا من المذكور) فيه أنه يلزم عليه ابدال  
النكرة غير الموصوفة من المعرفة وهو ممنوع (قوله على أنها بمنزلة الخ) أي فهي جارة لغير المفضول عليه  
والممنوع انما هو متعلقها بأفعل مع كونها جارة للمفضول (قوله قد يراد بانها لا تدل على الحدث عند من قال في  
أخوانها انما تدل عليه) ليس له هذا الظرف مفهوم مخالفة حتى يكون المعنى انما تدل على الحدث عند  
من لم يقل في أخوانها انما تدل عليه فان هذا قول لا وجود له وانما هو قولان أحدهما أن أخوات ليس

ولان فيه فصلين افعال وتمييزه بالاجنبي وقد يجب بان الظرف يتعلق بالوهم وفي ليس رائحة قولك انتفى وبان فصل التمييز قد جاء في الضرورة في قوله على انني بعد ما قدم مضى \* ثلاثون للمجر حولاً كميلاً وافعل اقوى في العمل من ثلاثون ٢٠٧ ومن الوهم في الثاني قول مكي في قراءة ابن

ابن عبلة فانه آثم قلبه بالنصب ان قلبه تمييز والصواب انه مشبه بالفعل به كحسن وجهه أو بديل من اسم ان وقول الخليل والاختفاء والماس في اياي واياك واياه ان ايا ضمير اضيف الى ضمير فحكموا بالضمير بالحكم الذي لا يكون الا لانكران وهو الاضافة وقول بعضهم في لاله الا الله ان اسم الله سبحانه خبر لا التبرئة ويرده انها لا تعمل الا في نكرة منقطعة واسم الله تعالى معرفة موجبة نعم يصح ان يقال خبر لا مع اسمها فانها في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه وزعم ان المركبة لا تعمل في الخبر لضعفها بالتركيب عن ان تعمل فيما تبعه منها وهو الخبر كذا قال ابن مالك والذي عندي ان سيبويه يرى ان المركبة لا تعمل في الاسم ايضا لان جزء الشيء لا يعمل فيه وأما لا رجل طريقاً بالنصب فانه عند سيبويه مثل يازيد الفاضل بالرفع وكذا البحث في لاله الا هو لا نعريف والايجاب أيضا في لاله الا اله واحد لا لايجاب واذا قيل مستحقاً للعبادة الا اله واحد أو الا الله لم يتجسده الاعتذار المتقدم لان في ذلك عاملة في

دالة على الحدث الثاني انها غير دالة عليه وأما ليس فلا دلالة لها عليه قولاً واحداً فان قلت فما فائدة التقييد اذن قلت التذييل على ان انتفاء تعاقب الظرف بليس عند من لا يقول بان نحو انما تبدل على الحدث من باب أولى فهو مفهوم موافقة اه دما ميني (قوله بالاجنبي) اي والفضل بين المميز والتمييز لا يجوز (قوله يتعلق بالوهم) أي بما يتوهم فيه رائحة الفعل (قوله للمجر) متعلق بمضى وحولاً تمييز للعدد وهو ثلاثون (قوله وافعل اقوى في العمل) اي لانه وصف وثلاثون جامد وكل منهما عامل في التمييز لانه هو المميز والمميز ينصب التمييز لمشاكلة الفعل من حيث ان كلا طالب لما يعمل فيه (قوله ابن أبي عبلة) بالعين المهملة والباء الموحدة (قوله تمييز) أي فهو وهم لا شترط تنكير التمييز وقلبه معرفة ويمكن أن هذا القائل مشى على طريقة الكوفيين من جوار تعريف التمييز (قوله والصواب انه مشبه بالفعل به) اي ويكون آثم على هذا صفة مشبهة بما جاء على صيغة فاعل كقوله

من صديق أو اني ثقة \* أو عدو شاحط داراً

(قوله وقول الخليل) هذا عطف على قول مكي وانما جعل هذا من الوهم في الثاني لان الاضافة يشترط فيها تنكير المضاف (قوله الا لانكران) قد يقال لعل مذهبهم جواز اجتماع معرفتين على معرف واحد من وجهين مختلفين ولا يخشون من ذلك كما قال به الرضي في أنهم الموصولة وغيرها اه تقر برديري (قوله واسم الله تعالى معرفة) هذا هو المقصود بالاعتراض به وان كان الاعتراض بالايجاب حاصل أيضاً (قوله فانما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه) قال الدماميني كيف يجعل الكلمات معاً مبتدأ مع ان تعريف المبتدأ غير صادق عليها اذ هو اسم مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة مسند اليه أو صفة معتمدة على نفي أو استقها ما رافعة لظاهر أو ضمير منفصل وليس مجموع لاله مجرد أو لاصفة معتمدة الخ قال الشمني وأقول لا نسلم ان مجموع لاله ليس اسماً مجرداً بل هو اسم مجرد مركب من كلمتين كخمسة عشر في قولك عندي خمسة عشر اه أو يقال لعل سيبويه أراد الحاقها بالمبتدأ (قوله لان جزء الشيء لا يعمل فيه) كان مقتضى الظاهر ان يقول لا يعمل في جزئه الا نحن لان الشيء مصدوقه مجموع المركب الا ان يقال أراد بالشيء مسدخول لا وانما في حكم جزئه تأمل (قوله بالنصب) أي فنبض النعت دليل على اعتبار المحل وما جاء المحل الامن اعتبار العمل في الاسم وحاصل الجواب ان طريقاً بالنصب مثل يازيد الفاضل من جهة ان حركة التابع فيه اعرابية محمولة على حركة لفظ الاول العارضة لانها محمولة على محله وتوضيحه أن سيبويه يرى أن هذا النعت مراعى فيه لفظ المتأخر وانما روى حركة البناء لكونها عارضة لانها مشابهة للحركة الاعرابية في العروض وقولهم حركة البناء لا ترى محله مالم تكن حركة البناء عارضة بان كانت لازمة لا تشابه الحركة الاعرابية وحينئذ فطر يفام نصب مراعاة لفظ رجل لانه ركب مع لا تركيب خمسة عشر والمجموع منهما مبتدأ في محل رفع والحاصل ان حركة البناء يجوز مراعاتها اذا كانت عارضة عند المنف (قوله وكذا البحث) أي القول في لاله الا هو مثل القول في لاله الا الله (قوله لم يتجه الاعتذار) أي المشاركة بقوله نعم يصح (قوله لعدم التركيب) أي لانه في حالة التركيب يكون ما بعدهما مبني على الفتح لانه مركب معجتر كيب خمسة عشر ومستحقاً لعرب لانه مشبه بالمضاف (قوله بديل من محل اسم لا) أي قبل دخول الناسخ وفيه انه زال بالناسخ (قوله ما جاء في من أحد الازيد) أي فز يبدل من أحد المجرور بحرف الجار الزائد (قوله ان البديل لا يصلح هنا لحواله محل الاول) قال الدماميني انما يتم هذا الاشكال أن لو كان هذا أمر الابد من اعتباره في البديل ونحن نراه يتخلف كما في فتنني ههنا حسنها أو كالت ارغبة جزأ منها (قوله وقد يجب الج) هذا لا يصلح أن يكون جواباً لانهم قالوا المرتفع بديل من محل اسم لا ولم يقولوا بديل من محل لامع اسمها

الاسم والخبر لعدم التركيب وزعم الاكثر ون أن المرتفع بعد الا في ذلك كما بديل من محل اسم لا كما في قولك ما جاءني من أحد الازيد وبشكل على ذلك أن البديل لا يصلح هنا لحواله محل الاول وقد يجب

بأنه بدل من الاسم مع لافانها كالمشي الواحد ويصح أن يخلفها ما ولكن يذكر الخبر حينئذ فيقال الله موجود وقيل هو بدل من ضمير الخبر المحذوف ولم يتكلم الزنجشري في كشافه على المسئلة أكتفاء بتأليف مفرد له فيها وزعم فيه أن الأصل الله المعروفة مبتدأ والنكرة خبر على القاعدة ثم قدم الخبر ثم أدخل النفي على الخبر ٢٠٨ والاحتياج على المبتدأ وركبت لامع الخبر فيقال له فاستعمل في نحو لا طالع عاجل إلا يزول

ان نصب خبر المبتدأ فان قال ان لاعامه لانه عمل ليس فذلك ممتنع لتقدم الخبر ولا انتقاض النفي ولتعريف أحد الجزأين فاما قوله يجب كون المعرفة المبتدأ فقدم أن الاخبار عن النكرة المختصة المقدمة بالمعرفة جائز نحو ان أول بيت وضع للناس للذي ببكة ومن ذلك قول الفارسي في مررت برجل ماشئت من رجل ان ما صدرية وانما وصلتاه صفة لرجل وتبعه على ذلك صاحب الترشيع قال ومثله قوله تعالى في أي صورة ما شاء ربك أي في أي صورة مشيئة أي يشاؤها وقول أبي البقاء في تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم أن لا نعبد إلا الله ان أن وصلتها ببدل من سواء وبدل الصفة صفة والخرف المصدرى وصلته في نحو ذلك معرفة فلا يقع صفة للنكرة وقول بعضهم في ويل لكل همزة قلزة الذي جمع ان الذي صفة والصواب ان ما في المثال شرطية حذف جوابها الى فهو كذلك والصفة الجملة ان معا وأما الآية الأولى فقال أبو البقاء مشرطية أو زائدة وعليها ما فالجمله صفة بصورة

وعلى تقدير تسليم أنهم أرادوا ذلك وتجاوزوا من حيث اطلاق الجزء وإرادة الكل فها هذا البدل من الأقسام المذكورة في باب البدل قال الشمني وأقول انه بدل كل من كل باعتبار اللفظ باعتبار المعنى (قوله على المسئلة) أي مسئلة لاله الا الله (قوله أن الأصل) أي أصل لاله الا الله (قوله على القاعدة) أي من انه اذا وجد معرفة ونكرة جعل المعرفة مبتدأ وأخبر بالنكرة (قوله وركبت لامع الخبر) أي فلا له خبر مقدم والا الله مبتدأ مؤخر (قوله في نحو لا طالع عاجل إلا يزول) أي مما كان الواقع بعد لامضافاً وشبهها بالمضاف (قوله عمل ليس) أي فطالعها خبر هام مقدم وزيد اسمها مؤخر وانه لا تركيب لانه انما يكون اذا كان خبر المبتدأ مفرداً (قوله لتقدم الخبر) أي خبر لا التي هي كليس في الاعمال وتقدم خبرها على اسمها بمنع من اعمالها (قوله ولا انتقاض النفي الخ) أي وشرط عمل لأن يبقى خبر هام مفيد وقوله ولتعريف الخ أي وشرط عمل لأن يكون الجزأين نكرتين (قوله فاما قوله الخ) هذا منع لدليله وهو قوله للقاعدة الخ (قوله يجب كون المعرفة المبتدأ) أي والنكرة خبر اول لا يجوز العكس وظاهره مطلقاً ولو كانت النكرة مخصصة فيرد المنع حينئذ الذي ذكره المصنف بقوله فقد مر الخ اه تقرير شيخنا دردير (قوله ان أول بيت) أي فبئت نكرة والمضاف اليه وهو أول كذلك وقد أخبر عنه بالمعرفة وهو قوله للذي وذلك لتخصيصه بالوصف وظاهر الزنجشري جعل المعرفة مبتدأ مطلقاً ولا تجعل النكرة مبتدأ أصلاً (قوله ماشئت من رجل) أي برجل مشيئتك واعتراض بان اللفظ في كلام الفارسي لا يحتمل على ظاهره بل لابد من تقدير أي مثل مشيئتك أي برجل بمائل مشيئتك بمعنى أنه على وفقها فكلامه صحيح وأجيب بان الاعتراض بالنظر للظاهر من غير تقدير هذا حاصل ما قاله الدماميني (قوله صفة لرجل) أي مشيئتك أي مشيئة لك وعلى وفق مرادك ووجه الوهم ما يأتي للمصنف من ان حرف المصدرى مع صلته معرفة فسقط ما في الدماميني والشمي (قوله في نحو ذلك) يريد أن يكون الفعل الواقع بعد ما مسنداً الى معرفة كالضمير في الآية حتى لو كان مسنداً الى نكرة لم يكن المصدر المقدر معرفة وقوله في نحو ذلك معرفة المراد بالحرف المصدرى أن وأن لانهم جامع صائهم ما يحكم لهم ما يحكم الضمير (قوله والحرف المصدرى) بيان للوهم في جميع ما مر (قوله الجملة ان معا) أي جملة الشرط والجواب فاشرطية وشئت فعل الشرط وقوله من رجل بيان لما أي مررت برجل موصوف بكونه أي رجل شئت فهو كذلك أي من تشاؤه أو أي رجل شئت فهو كذلك أي فهو مثل من تشاؤه أي بجميع صفات الرجال المدوحة فيه وهذا معنى دقيق (قوله وأما الآية) أي في أي صورة ما شاء ربك (قوله وعليهما) أي فاله في أي صورة ما شاء ربك عليهما أو ان شاء ربك عليهما (قوله ألا يتعلق الشرط الجازم بجوابه) الأولى اذ لا يتقدم معمول الجواب على أداة الشرط وهنا قد جعل ربك جواباً للشرط والجار المتقدم متعلقاً به فلزم تقدم ما في خبر الجزاء على الشرط وهو باطل وأما ما ذكره المصنف من ان الشرط الجازم لا يتعلق بجوابه فلم يتحقق معناه ولا وجه كونه دالة لاطلاق القول بشرطية ما اه دماميني وأجاب الشمني بان هذا من باب نفي الشيء لنفي ملزومه اذ المراد من عدم تعلق الشرط الجازم بجوابه عدم كونه معاً ولا جوابه واذا انتفى كون الشرط الجازم معاً ولا جوابه انتفى كون ما قبله معاً ولا جوابه قال وانما قيد الشرط بالجازم لكونه الواقع في الآية ولا حتم ان يقال أن غير الجازم كذا يجوز تقديم معمول جوابه عليه كما يجوز عمل جوابه فيه اه كلامه (قوله ولا تكون الخ) اعتراض على قوله والصفة الجملة وظاهره جملة الشرط مع أن الصفة جملة الشرط وجملة الجواب معاً والحاصل أنه أجل في الجملة على الاحتمالين فظاهره اتحاد عليهما (قوله والتقدير شاءها)

والعائد محذوف أي عليها وفي متعلقة بربك انتهى كلامه وكان حقه اذ علق في ربك وقال الجملة صفة أن يقطع بان ما زائدة أي اذ لا يتعلق الشرط الجازم بجوابه ولا تكون جملة الشرط وحدها صفة والصواب ان يقال ان قدرت ما زائدة فالصفة جملة شاء وحدها والتقدير شاءها وفي متعلقة بربك أو باستقرار محذوف هو

حال من مفعوله أو بعد ذلك أى وضعت فى صورة أى صورة وان قد درت شرطية فالصفة مجزوع الجملة اثنين والعائد محذوف أيضا وقد يراد علمها  
وتسكون فى حيثئذ متعلقة بذلك أى عدل فى صورة أى صورة ثم استؤنف ما بعده والصواب ٢٠٩ فى الآية الثانية أنها على تقدير مبتدأ

وفى الثالثة ان الذى بدل او  
صفة مقطوعة بتقدير هو  
او اذم او اعنى هذا هو  
الصواب خلاف ما نجاز  
وصف الذكرة بالعرفه مطلقا  
ولن اجاز به بشرط وصف  
الذكرة أو لا بذكره وهو قول  
الاخفش زعم ان الاوليان  
صفة لا تخران فى فخران  
يقومان مقامهما الآية  
لوصفهما بيقومان وكذا قال  
بعضهم فى قوله تعالى ان الله  
لا يحب كل مختال فخور الذين  
يتخجلون ومن ذلك قول  
الزخشرى فى انما أعظمكم  
بواحدة أن تقوموا لله ان أن  
تقوموا عطف بيان على  
واحدة وفى مقام ابراهيم انه  
عطف بيان على آيات بينات  
مع اتفاق النحويين على أن  
البيان والمبني لا يتخالفان  
تعريفات وتذكيرا وقد يكون  
عبر عن البدل بعطف البيان  
لنا تخيهما ويؤيده قوله فى  
أسكنوهن من حيث سكنتم  
من وجدكم ان من وجدكم  
عطف بيان لقوله تعالى من  
حيث سكنتم وتفسيره قال  
ومن تبعية حذف بعضها  
أى أسكنوهن مكانا من  
مساكنكم مما تطيقون  
انتهى وانما يزيد البدل  
لان الخافض لا يعاد الاعمه  
وهذا امام الصناعة سيديوه

أى لا علمها كإزعم أبو البقاء (قوله حال من مفعوله) أى حال كونه كائنا (قوله ثم استؤنف ما بعده) أى وهو  
الجملة اثنان الشرطية والجوابية وهذا مناف لقوله فيما سبق ان الجملة صفة لان المعنى على الصفة فى صورة مفعول  
فيها ما شاء الله ربك الآن يقال انه وصف فى المعنى استئناف لفظا فتأمل اه تقرير شيخنا دردير (قوله ثم استؤنف  
ما بعده) مراده أن ما بعده وهو ما شاء ربك كلام منقطع عن قوله فى أى صورة بمعنى أنه غير عامل فى ذلك الجار  
والجور راسا أنه متعلق بما قبل على ما بين فلا ينافى أن جملة الشرط والجزء اصفة لصورة كإسلافه أى صورة مفعول  
فيها ما شاء ربك عليها هكذا ينبغي أن يفهم هذا الكلام اه من حاشية الشيخ الامير (قوله فى الآية الثانية) وهى  
قوله قل يا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء الخ (قوله على تقدير مبتدأ) أى هى أن لا نعبد الا الله (قوله وفى الثالثة)  
وهى قوله ويل لعل همزة لزة الذى جمع مالا وقوله وهو قول الاخفش راجع لقوله ولن اجاز به بشرط الخ  
(قوله زعم ان الاوليان صفة) أى والحق انه بدل (قوله ومن ذلك) أى من الهمم فى الثانى (قوله لا يتخالفان الخ)  
أى بل اما أن يكونا معرفتين فقط كما يقول البصريون أو ونسكتين أيضا كما يقول الكوفيون وأما جواز  
اختلافهما فلم يقل به أحد وحيثئذ فالصواب جعل أن تقوموا لله بدلا من واحدة وجعل مقام ابراهيم بدلا من  
آيات بينات (قوله تعريفا) أى وان تقوموا معرفة لتأويله بقيامكم وكذا مقام ابراهيم معرفة وهو ظاهر  
(قوله وقد يكون) أى الزخشرى كما أن ضمير قوله قال بعد ذلك عائد عليه وقوله وقد يكون الخ جواب عن  
الزخشرى وحاصله أن مراده بعطف البيان البدل وعبر عن البدل بعطف البيان لنا تخيهما اذ كل ما جاز ان  
يكون بيانا جاز ان يكون بدلا اما استثنى (قوله أسكنوهن من حيث سكنتم) أى أسكنوهن مكانا من الامكنة  
التي تسكنونها مما تطيقونه (قوله ومن) أى الداخلة على حيث تبعية (قوله وانما يريد) أى بالبيان  
البدل (قوله امام الصناعة) بدل من هذا أى واذا كان يسمى هذين صفة فأولى تسمية البدل بيانا لانه  
مؤاخذ للبيان اذ كل ما كان بيانا كان بدلا افيما استثنى (قوله كنع الصرف) أى فانه لا يكون فى الذكرة  
لانها موصوفة والمعارف المضمرات والمبهمات منها مبنية فلا تكون موصوفة ولا ممنوعة منه فلم يبق للامنع من  
الصرف الاتعريف العلمية (قوله اشترطوا له تعريف العلمية) أى فى الجع قال الرضى وذلك لان من  
المعارف المضمرات والمبهمات وهمامبنيان فلا مدخل لهما فى غير المنصرف عندهم قال غير المنصرف ما حذف  
منه التنوين والكسر تبع للتنوين واذا لم يدخلهما التنوين ليحذف فكيف يتبعه الكسر وكذا عند من قال  
غير المنصرف هو ما حذف منه الكسر والتنوين معا فلم يبق من جملة المعارف الا العلم واما تعريف التوكيد  
فهو بتقدير اللام والاضافة نحو اجمع لانه غير منصرف لوزن الفعل والتعريف واعتباره اولى للاحتياج  
اليه فى منع صرف بعض التأكيدي وقيل ان تعريف التأكيدي تعريف العلمية لان الفاظ التوكيد اعم للام لها  
واليه ذهب ابو على الفارسي (قوله كفى اجمع) أى فانه معرفة بالاضافة المقررة لان اصله اجمعه فحذف  
الضمير فاكتفوا بالاضافة فى المعنى فهو مثل العلم فى كون تعريف كل ليس ظاهرا اه تقرير دردير (قوله  
اشترطوا لهما) أى لنعتهما تعريف الخ قال الرضى فلا ينعى اسم الاشارة لاذى اللام او بما حمل عليه من  
الموصول لى اللام او ذو الطائفة وكان الواجب بناء على ان الموصوف اخص او مساوان ينعى اسم الاشارة  
بكل واحد من اسم الاشارة والموصول لى اللام والمضاف الى احد الثلاثة لكن اسم الاشارة مبهم الذات وانما  
تعيين الذات المشار اليها بالصفة فلما قصد تعيينه بالصفة لم يمكن تعيينه بهم آخر مثله لان المبهم مثله لا يدفع  
الاجهام فلم يبق الا الموصول وذو اللام والمضاف الى احدهما وتعرف المضاف بالمضاف اليه والابق بالحكمة  
ان يرفع اجهام المبهم بما هو متعين فى نفسه كذى اللام لا بالشئ الذى يكتب التعريف من معرف آخر ثم يكسب

(٢٧ - دسوقى فى) يسمى التوكيد صفة البيان كما مر (النوع الثالث) اشترطهم فى بعض ما التعريف شرطه تعريفها خاصا  
كنع الصرف اشترطوا له تعريف العلمية أو شبهه كفى اجمع وكنع الاشارة أى فى النداء اشترطوا لهما تعريف اللام الجنسية وكذا تعريف

فاعلى نعم وبس لكنهما تكون مباشرة أو لما أضيف اليه بخلاف ما تقدم فشرطها المباشرة ومن الوهم في ذلك قول الزنجشري في قراءة ابن أبي عبلة ان ذلك الحق تخصم أهل النار بنصب ٢١٠. التخاصم انه صفة للاشارة وقدمضى ان جماعة من المحققين اشتراطوا في نعت الاشارة الاشتقاق

كما اشترطوه في غير من النعوت ولا يكون التخاصم أيضا عطف بيان لان البيان يشبه الصفة فكلا لا توصف الاشارة الا بما فيه ال كذلك ما يعطف عليها اوله - ذامنع أبو الفتح في هذه ابي شج في قراءة ابن مسعود برفع شج كون يعلى عطف بيان واوجب كونه خبرا وشج اما خبر ثان أو خبر لمخوف أو بدل من يعلى أو يعلى بدل وشج الخبر ونظير منع أبي الفتح ما ذكرنا منع ابن السبيدي في كتاب المسائل والاجوبة وابن مالك في التسهيل كون عطف البيان تابعا للمضمر لا متنازع ذلك في النعت ولكن أجاز سيبويه يا هذان زيد وعمر وعلى عطف البيان وتبعه الزبادي فجاز مررت بهذين الطويل والقصير على البيان وأجازه على البديل أيضا ولم يجزه على النعت لان نعت الاشارة لا يكون الا طبقها في اللفظ \* ومن نص على منع النعت في هذا سيبويه والمبرد والزجاج وهو مقتضى القياس ومنع سيبويه فيها بخلاف لاجازته في النداء (النوع الرابع) اشتراط الابهام في بعض الالفاظ كظروف المكان والاختصاص

المهم منه تعريفه المستعار واقتصر على ذى اللام لتعيينه في نفسه وحل الموصول عليه لانه مع صلته بمعنى ذى اللام فالذى ضرب بمعنى الضارب (قوله مباشرة) نحو نعم الرجل وقوله ولما اضيف الى الفاعل اليه اى الى المباشر نحو نعم غلام الرجل (قوله بخلاف ما تقدم) اى من الاشارة واى في النداء (قوله فشرطها المباشرة) اى مباشرة اللام الجنسية (قوله انه صفة للاشارة) اى فهاذا وهم لان تخصم ليس معرفا بالجنسية (قوله انه صفة للاشارة) قال الشنقى يلزم عليه الفصل بين اسم الاشارة وصفته بالخبر وهو غير جائز (قوله وقدمضى الخ) وجه ثان للوهم (قوله كما اشترطوه في غير من النعوت) اى وتخاصم غير مشتق فلا يكون نعتا للاشارة (قوله كذلك ما يعطف عليها) اى عطف بيان لا يكون الا بال (قوله ولا يكون التخاصم ايضا عطف بيان) اى كذا لا يكون نعتا (قوله ولهذا) اى ليكون البيان لاسم الاشارة لا بد ان يكون مغر ونا بال (قوله كون يعلى عطف بيان) اى لخلوه من ال (قوله واوجب كونه خبرا) اى عن هذا وقوله او يعلى بدل اى من هذا (قوله لا متنازع ذلك في النعت) اى لان الضمير لا ينعى ولا ينعى به والقاعدة ان كل ما كان بيانا يجوز ان يكون صفة اذا اول بمشتق (قوله ولكن اجاز الخ) قصد المصنف به اذا كرر قول آخر والحاصل ان المسئلة فيها قولان الاول ان كل ما جاز ان يكون بيانا يجوز ان يكون صفة وهذا هو الصحيح والقول الثاني انه لا يلزم ذلك (قوله ولكن اجاز سيبويه الخ) هذا السند راجع الى قوله فكلا لا توصف الاشارة الا بما فيه ال فكذلك ما عطف عليها الفاديه ان هذا ليس متلفعا عليه (قوله على عطف البيان) اى مع انه لا يجوز ان يكونا صفة لما سبق ان نعت الاشارة لا بد ان يكون محلى بلام الجنس (قوله لا يكون الا طبقها في اللفظ) وذلك لان نعت اسم الاشارة اشترط فيه شروط سنة الاول ان يكون بال والثاني ان يكون جنسا لاوصفا وهذا غالب لا يلزم والثالث ان يكون مفردا والرابع ان يكون متصلا فلا يقال مررت بهذا في الدار الفاضل وان جاز مررت بالرجل في الدار الكريم والخامس ان لا يقطع والسادس ان لا يخالف متبوعه في افراده وغيره فلا يجوز مررت بهذين الرجل والمرأة (قوله الا طبقها في اللفظ) اى اذا كانت الاشارة مفردة لا بد ان تكون الصفة كذلك وهذا ان لفظ متنى والطويل والقصير لفظان مفردان تابعا احدهما لآخر (قوله ومنع سيبويه فيها) اى في هذه المسئلة وهى مررت بزيد الطويل والقصير (قوله في النداء) اى فانه قال في قولك يا هذان الطويل والقصيران الطويل والقصير يجوز ان يكونا نعتا لاسم الاشارة مع انه لم يطابقه في اللفظ وقصد بهذا الاعتراض على سيبويه (قوله في بعض الالفاظ) لم يقل في بعض المعمولات لانه لو قال ذلك لكان الضمير في قوله والاختصاص في بعضها عارضا على المعمولات وقد عدا من هذا البعض اصحاب الاحوال واصحاب الحال من حيث انه صاحبها ليس بمعمول اه شنى وتاء له (قوله كظروف المكان الخ) قال الرضى انما نصب الفعل جميع أنواع الزمان لان بعض الازمنة أعنى الازمنة الثلاثة من مدلوله فطر والنصب في مدلوله وغيره وأما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالا على شئ منه بل دلالاته عليه عقلية لا لفظية لان كل فعل لا بد له من مكان فنصب من المكان ما شابه الزمان الذى هو مدلول الفعل أعنى الازمنة الثلاثة وهو غير المحصور كالجهات الست والحدود كالفرسخ والميل ووجه المشابهة التغير والتبدل في نوع المكان كفى الازمنة الثلاثة (قوله كظروف المكان) أما ظروف الزمان فنصب على الظرفية كانت مهمة أو مختصة (قوله كما غسل الطريق الثعلب) هذا بعض عجزم من بيت وهو \* لادن بهزال الكف بعسل متنه \* فيه كما غسل الخ (قوله وقول جماعة) اى ومنهم سيبويه فانه قال ان الدار نصب على الظرفية وهو مستثنى من اشتراط ايهام ظرف المكان فهو مثل فعدت مقعدز يد فان مقعد ليس بهما وانفقوا على انه ظرف مكان وذلك لكثرته ودورائه في الكلام (قوله وقول جماعة الخ)

ان هذه المنصوبات ظروف وانما يكون ظرفا مكنيا ما كان مبهما او يعرف بكونه صالحا ٢١١ لكل بقعة مكان واحد وجهه وجانب

هؤلاء الجماعة هم الاكثرون ومنهم امام الصناعة سيبويه فيرون ان دخول وسكن وتزل تنصب على الظرفية كل مكان دخلت عليه مبهما كان أولا نحو دخلت الدار وتزلت الحان وسكنت الغرفة وذلك لكثر استعمال هذه الافعال الثلاثة في كلامهم فحذف حرف الجر أعني في معها في غير المبهم أيضا وانتصب ما بعدهما على الظرفية ولو ختصا فهو مستثنى من قولهم انما ينصب من الظرف والمكانية ما كان مبهما وقال الجرجي دخلت متعمدا بنفسه فباعده مفعولا به على طريق التوسع لانه مفعول فيه والاصح انه لازم كما هو القول الاول ألا ترى ان غير الامكنة بعد دخولها يلزمها في نحو دخلت في الامر ودخلت في مذهب فلان وكثيرا ما يستعمل في مع الامكنة أيضا نحو دخلت في البلد وسكنت في مساكن الذين ظلموا وتزلت في الحان وكون مصدر دخلت هو الدخول والفعل في مصادر لازم أغلب وكون دخلت ضد خرجت وهو لازم اتفاقا ليرجح ان كونه لازما اه شئني (قوله ان هذه المنصوبات ظروف) أي مضمنة معنى في (قوله ويعرف) أي المكان المبهم (قوله والصواب الخ) أي وهو مذهب ابن مالك وهو ذابنا على أن الفعل فيها لازم وقوله والصواب الخ وقيل ان الدار والمسجد مفعول بناء على انه متعد (قوله والصواب ان هذه المواضع على اسقاط الجار توسعا) قال الساماني هو مذهب ابن مالك ولا يخفى أن التخريج على ذلك ليس بأولى من تخريج الجماعة فان من يرى ان هذه المنصوبات منصوبة على الظرفية يلزمه مخالفة الاستعمال في نصب غير المبهم من المكان على الظرفية وما استصوبه المصنف من التخريج على نزع الخافض توسعا ليس بمقيس فما الذي اقتضى كون هذا صوابا دون قولهم اه قال الشئني يمكن ان يكون الذي اقتضى كون هذا صوابا كثرة وجود النصب على اسقاط الجار توسعا في كلامهم دون نصب غير المبهم من المكان على الظرفية (قوله في الباقي) أي فالمعنى دخلت الى الدار أي انتهت الدخول اليها أو دخلت فيها وهو هذا هو المتبادر واستبقوا في الصراط أي في المرو عليه واستبقوا الى الصراط أي الى المرو عليه (قوله تبادر وا) أي وهو متعد بنفسه ويتبادر مضارع والماضى تبادروا أمره تبادر ولا أن ماضيه بادر لانه يتعدى بالي (قوله الوجهان) أي النصب على نزع الخافض والتضمين (قوله سيبويه ما طر يقتها) أي فالمعنى سيبويه طر يقتها (قوله ان كذا) أي في كل مرصد (قوله في الاغفال) اسم كتاب وضعه الفارسي في ما أغفله الزجاج (قوله بماذا كرنا) أي من أن طرف المكان لا بد ان يكون مبهما وكل مرصد مختص اذ محل الارصاد مختص (قوله بان اقعوا الخ) حاصله انه من جملة الظرف الملاقي لعماله في اللفظ والمعنى فهم كما شرطوا اليهام الظرف استثنوا منه ما اذا كان موافقا لعماله في اللفظ والمعنى وهذا قد توافقت في المعنى فهو من جملة المستثنى غاية الامر انه عبر باقعوا وبديل ارسدوا (قوله فكذا يصح قعدت الخ) أي لان اقعوا وليس على حقيقة قبله بل بمعنى ارسدوا (قوله كما يجوز قعدت مقعده) أي فالمدار عنده على الاتفاق في المعنى وأن التوافق في اللفظ لا يشترط (قوله وهذا مخالف الخ) هذا رد لجواب ابي حيان المذكور (قوله توافقت مادتي الظرف وعماله) أي التوافق في اللفظ والمعنى واما التوافق في المعنى فقط فلا يكفي فهو ليس كالمصدر (قوله كافي المصدر) أي فقد اكتفوا فيه بالتوافق في المعنى فقط على القول الصحيح (قوله على ظرفيته) أي على الظرفية (قوله محل السماع) أي والسموع انما هو توافق الظرف وعماله (قوله اللفظ والمعنى) (قوله على كل الخ) أي فهو منصوب على نزع الخافض (قوله وأخفى الذي الخ) صدره \* نحن وتبدى ما به من صباية \* (قوله لقضى على) أي حذف على وأنى بنون الوفاية لتقي الفعل من الكسر (قوله مثل قوله في واقعه والهم كل مرصد) أي من ان صراطك نصب على الظرفية أي انه لم يقل فيه ذاك بل قال انه نصب على نزع الخافض وقال ذلك في اقعوا والهم كل مرصد وهما مثالان فجارى في احدهما يجري في الآخر فهذا اعتراض ثان على الزجاج (قوله الظاهر) أي على الظاهر فهو منصوب على نزع

وامام وخالف والصواب ان هذه المواضع على اسقاط الجار توسعا والجار المقدرا الى في سيبويه سيرتها الاولى وفي البيت وفي أولى في الباقي ويحتمل ان استبقوا ضمن معنى تبادر واوقد أجيز الوجهان في فاستبقوا الخبرات ويحتمل سيرتها أن يكون بدلا من ضمير المفعول بدل استعمال أي سيبويه طر يقتها ومن ذلك قول الزجاج في واقعه والهم كل مرصد ان كلا ظرف ورده أو على في الاغفال بماذا كرنا وأجاب أبو حيان بأن اقعوا ليس على حقيقة قبله بل معناه ارسدوهم كل مرصد ويصح ارسدوهم كل مرصد فكذا يصح قعدت كل مرصد قال ويجوز قعدت مجلس زيد كما يجوز قعدت مقعده انتهى وهذا مخالف لكلامهم اذ اشترطوا توافق مادتي الظرف وعماله ولم يكتفوا بالتوافق المعنوي كما في المصادر والفسر ان انتصاب هذا النوع على الظرفية على خلاف القياس لكونه مختصا فينبغي أن لا يتجاوز به محل السماع وأما نحو قعدت جلوسا فلا دافع له من القياس وقيل التقدير على كل مرصد فحذفت على كما قال \* وأخفى الذي لولا لا يسي

لغضائي \* أي لقضى على وقياس الزجاج أن يقول في لا قعدن لهم صراطك المستقيم مثل قوله في واقعه والهم كل مرصد والصواب في الموضعين أنهم على تقديره على كقولهم ضرب زيد الظاهر والبطن فيمن نصبهما أو أن لا قعدن واقعدوا

ضمنا معنى لازمن والزموا ومن الوهم في الثاني قول الحوفي في ظلمات بعضها فوق بعض ان بعضها فوق بعض جملة مخبر بهم عن ظلمات وظلمات اخرى  
مختص فالصواب قول الجماعة انه خبر لمخدوف ٢١٢ أى تلك ظلمات نعم ان قدر ان المعنى ظلمات أى ظلمات بمعنى ظلمات عظام أو متكايفة

وتركت الصفة لالة المقام عليها كما قال

له حاجب في كل أمر يشينه  
صح وقول الفارسي في  
ورهبانية ابتداء هو هاته من  
باب زيدا ضربه واعترضه  
ابن الشجري بأن المنصوب  
في هذا الباب شرطه أن  
يكون مختصا ليصغر رفعه  
بالابتداء والمشهور انه عطف  
على ما قبله وابتداء هو مضافة  
ولا بد من تقدير مضاف أى  
وحب رهبانية وانما لم يحمل  
أبو علي الآية على ذلك  
لاعتزاله فقال لان ما يبتدعونه  
لا يخلقه الله عز وجل وقد  
يتخيل ورود اعتراض ابن  
الشجري على أبي البقاء في  
تجويزه في وأخرى تحبونها  
كونه كزيدا ضربه وجواب  
بان الاصل وصفة أخرى  
و يجوز كون تحبونها مضافة  
والخبر ما نصر وما مخدوف  
أى ولكم نعمة أخرى ونصر  
بذل أو خبر لمخدوف وقول  
ابن مالك بدر الدين في قول  
الجماسي

\* فارسا ما غادروا ملحما \*  
انه من باب الاشتغال كقول  
أبي علي في الآية والظاهر  
أنه نصب على المدح لما قدمنا  
وما في البيت رائدة ولهذا  
أمكن أن يدعى انه من باب

الخافض (قوله ضمنا) أى فهو نصب على المفعولية (قوله ومن الوهم في الثاني) وهو اشتراط الاختصاص  
في المبتدآت وأصحاب الاحوال (قوله أو متكايفة) بالشاء وفي نسخة بالنون ومعناها واحد (قوله حاجب  
الخ) هذا صدر بيت لروان بن أبي حفصة المعروف بابن أبي السميط وعجزه \* وليس له عن طالب العرف حاجب \*  
وقبله يصم عن الفحشاء حتى كائنة \* اذا ذكرت في مجلس القوم غائب  
ويشبهه يعيبه من الشين وهو العيب والعرف بضم العين المعروف وهو الاحسان أى له حاجب عظيم في كل  
ما يعيبه وليس له حاجب حقير يحجب عنه طالب الاحسان فضلا عن الحاجب العظيم واستعمل الشاعر في مع  
حاجب الاول اشارة الى ان الامر الذي يشينه تمكن المانع منه تمكن المظروف من الظرف فجعل الحاجب  
كائنا في ذلك الامر الذي يشين واستعمل مع حاجب الثاني عن لانه لا يقال في طالب العرف حاجب (قوله وقول  
الفارسي الخ) عطف على قول الحوفي (قوله ورهبانية) أول الآية ثم قفينا على آثارهم برسلنا وقفينا بعيسى  
ابن مريم وآتيناه الانجيل وجعلنا في قلوب الذين اتبعوه رؤى ورجة الخ (قوله في هذا الباب) أى باب الاشتغال  
(قوله ليصغر رفعه) أى ورهبانية نكرة غير مختصة (قوله على ما قبله) أى رافة (قوله وحب رهبانية) أى لانه  
الذي يتعلق بالقلب لانفس الرهبانية وهذا بناء على أن المراد الرهبانية بالادعاء الظاهرية (قوله أبو علي)  
أى الفارسي (قوله على ذلك) أى على العطف وحاصله أنه لو جعل ورهبانية عطف على ما قبله لكان في  
الكلام تناقض وذلك أن مفاد العطف يقتضى أن تكون الرهبانية مخلوقة لله والوصف بالابتداء يفتضى  
أنهم مخلوقة لهم وما كان مخلوقا لهم لا يخلفه الله فهو تناقض فعذر الفارسي عن العطف وجعله من باب الاشتغال  
والتناقض مبنى على مذهبهم من أن الوصف بابتدأهم لها ينافي كونها مخلوقة لله اذ ما يبتدعونه لا يخلق الله  
عنده (قوله لا اعتزاله) أى لانه كان من المعتزلة (قوله في تجويزه في وأخرى الخ) أى فيقال ان أخرى  
نكرة غير مختصة وشرط المنصوب في باب الاشتغال أن يكون مختصا ليصغر رفعه بالابتداء (قوله بأن الاصل  
الخ) أى فالوصف المحذوف مختص فيجوز حينئذ نصبه على أنه من باب الاشتغال (قوله ويجوز كون  
تحبونها مضافة) أى لأخرى الواقعة مبتدأ (قوله أو خبر) أى هي نصر (قوله فارسا الخ) قال الدماميني  
هذا صدر بيت عجزه \* غير زميل ولا نكس وكل \* والبيت في الجماسة منسوب لامرأة من بني الحرث  
ولم أرفها النصب في فارسا وانما آيته فيها مر فاعول النصب رواية وما رائدة وغادروه تركوه والمحميا بضم  
الميم وبالحناء الممهذ ما كول اللحم للسماع والزميل بضم الزاي وفتح الميم المشددة الضعيف والنكس بكسر  
النون من لا خير فيه والوكل العاجز بكل أمره غيره (قوله كقول أبي علي) أى فورد عليه ما ورد على أبي  
علي من أن فارسا ليس مختصا وغير المختص لا ينصب على الاشتغال (قوله لما قدمنا) أى من أن المنصوب على  
الاشتغال لا بد أن يكون مختصا (قوله ولهذا) أى لزيادة ما أى انه ما جاءه دعوى الاشتغال الامان جعل  
ما رائدة ما لو جعلها نافية فلا يتأتى له دعوى الاشتغال لان ما النافية لها الصدر فلا يعمل ما بعده فيها فيما قبلها وما  
لا يعمل لا يفسر عاملا (قوله أمكن ان يدعى أنه من باب الاشتغال) أى وان كان يرد عليه بعد ذلك الاعتراض  
السابق (قوله مجرور ولولا) أى عند سيبويه (قوله ولا يختصان بضمير خطاب) بل مثله ضمير المتكلم  
و ضمير الغائب (قوله ومجرور راي وسعدى وحناني) وفي بعض النسخ زيادة ودوالى قبل حناني قال المصنف  
في أوضح المسالك ومعنى لبك اقامة على اجابتك بعد اقامة وسعدى لك بعد اعادة أى اعانة بعد اعانة  
ولا يستعمل الا بعد لبك وحنانيك تختص لك بعد تحنن وذواليك تداولا بعد تداول (قوله وشذ الخ) أى عند دم

الاشتغال (النوع الخامس) اشتراطهم الاضمار في بعض المعمولات والاطهار في بعض فن الاول مجرور ولولا ومجرور

وحد ولا يختصان بضمير خطاب ولا غيره تقول لولاي ولولالك ولولاه ووحدي ووحده ومجرور راي وسعدى وحناني ويشترط لهن  
ضد الخطاب وشذخو قوله



فيالي اذ هدرت لهم وقول آخر \* لقات لبيمان يدعوني \* كاشدت اضافتها الى الظاهر في قوله فيالي فلي يدعى مسورا \* ومن ذلك مرفوع  
خبر كادوا اخوانهم الاعسى تقول كادز يدعوت ولا تقول يموت أبوه ويجوز عسى زيد أن يقوم أو يقوم أبوه فيرفع السبي ولا يجوز رفعه الاجنبى  
نحو عسى زيد أن يقوم عرو وعنده ومن ذلك مرفوع اسم التفضيل في غير مسئلة السكحل ٢١٣ وهذا شرطه مع الاضمار الاستتار وكذا

مرفوع نحو قسم وأقوم  
ونقوم ونقوم ومن الثانى  
تأ كيد الاسم المظهر والنعته  
والمنعوت وعطف البيان  
واليمين ومن الوهم فى الاول  
قول بعضهم فى لولاى وموسى  
ان موسى محتمل الجر وهذا  
خطا لانه لا يعطف على  
الضمير المجرور والاباعادة  
الجار ولان لولا لا تجر الظاهر  
فلو اعيدت لم تعمل الجر  
فكيف ولم تعد وهذه مسئلة  
يحتاج بها فيقال ضمير  
مجرور ولا يصح أن يعطف  
عليه اسم مجرور وأعدت  
الجار أم لم تعده وقول مجرور  
لانه يصح ان يعطف عليه  
اسم مرفوع لان لولا محكوم  
لها بحكم الحروف الزائدة  
والزائدة لاية - رح فى كون  
الاسم مجرورا من العوامل  
اللفظية فكذا ما شبه الزائد  
وقول جماعة فى قول مدنية  
عسى السكر الذى امسيت  
فيه  
يكون وزاءه فرج قريب  
ان فرج اسم كان والصواب  
انه مبتدأ خبره الظرف والجملة  
خبر كان واسمها ضمير  
السكر وبما قوله  
وقد جعلت اذا ماقت يثقلنى

اضافته لباء المتكلم وقوله وقول آخر أى لاضافته لضمير الغائب (قوله فيالي الخ) مضاف لباء المتكلم وهو من الطويل أنشده السبوطى

دعوني فيالي اذ هدرت لهم \* شقاشق أقوام فأسكنها هدرى  
وحينئذ فاذ ساكنة لا مفتوحة كما هو الواقع فى نسخ هذا الكتاب (قوله لقات لبيمان الخ) قبله  
انك لودعوتنى ودونى \* ز وراء ذات مترع يبنونى

الز وراء الارض البعيدة وقوله مترع أى ممتلئة بالماء وقوله يبنونى بفتح الباء أى بعبدة متسعة (قوله فيالي  
يدى) أى في يدي مضاف ويدي مضاف اليه وأما ابى الاول فهو فعل ماض لا شاهد فيه وصدر البيت

\* دعوت لبان بنى مسورا \* ومعنى البيت دعوت مسورا ينصرفنى لاجل ما نابنى من الشدايد فاجابنى  
ولبانى احباب الله دعاءه ونصره كما نصرنى (قوله ومن ذلك) أى الاول (قوله مرفوع خبر كادوا اخوانهم)  
أى فلا يكون الا ضميرا عائدا على اسمها (قوله الاعسى) أى فان مرفوع خبرها يجوز أن يكون اسما ظاهرا  
لكن لا بد أن يكون سميما أى مضافا لضمير اسمها ولا يكون أجنبيا (قوله ومن ذلك) أى الاول (قوله مرفوع  
اسم التفضيل) أى فلا يكون الا ضميرا عائدا على الموصوف به (قوله وهذا) أى مرفوع اسم التفضيل أى أنه  
يشترط فيه أمران (قوله ومن الثانى) أى اشتراط الاظهار فى بعض المعولات (قوله تأ كيد الاسم المظهر)  
أى فلا يثو كد المظهر الا بظهوره لا بضمير (قوله والنعته) أى لان الضمير لا ينعته ولا ينعته ولا يبين ولا يبين به  
(قوله محتمل الجر) أى عطفا على البناء المجرور لاجل لولا (قوله وهذا خطأ) أى من وجهين (قوله ولان  
لولا الخ) هذا هو المنظور له فى الوهم (قوله يحتاج بها) أى يلغزها (قوله فى كون الاسم) أى الواقع بعده  
وقوله مجردا من العوامل اللفظية أى فيكون مبتدأ (قوله فكذا ما أشبه الزائد) أى حينئذ فالباء  
مبتدأ لمجملها رفع بالابتداء والعطف عليه انظر المحمل (قوله ان فريحا اسم كان) أى وجملة كان وخبرها خبر عسى  
وفيه أنه يلزم عليه أن مرفوع خبر عسى اسم ظاهر غير سبى وهو لا يجوز وهذا وجه الوهم (قوله فأنتمض)  
أى أقوم والتمثل السكران (قوله لا فاعل يثقلنى) أى والجملة من الفعل والفاعل خبر لجعل لانه من أخوات  
كاد لانه يلزم عليه أن مرفوع خبر أخوات كاد اسم ظاهر مع أنه لا يرفع الا الضمير (قوله انه يجوز كون  
هو تو كيدا) أى لشأنى وهو وهم لانه يلزم عليه تو كيد الاسم الظاهر بالضمير وهو لا يصح وقوله وقد  
مضى اشارة الى الاعتذار عنه بما سبق له فى باب ضمير الفصل من أنه يحتمل أن مراد أبى البقاء أنه تو كيد لضمير  
مستتر فى شأنك لالتفيس شأنك حينئذ فلامعنى للقطع بتوهمه (قوله عطف بيان) ووجه الوهم أن الضمير  
لا يبين كما انه لا ينعته وقد يجب ان ينعته بانه أراد بالبيان البديل لتأخيرهما (قوله وقول النحويين) أى ومن  
الوهم فى الشأنى قول النحويين وجعل ذلك من الوهم فى الثانى وهم لان الشأنى اشتراط الاظهار فى بعض  
للمعولات ولم يشترط أحد فى العطف على فاعل فعل الامر المستتر فيه أن يكون الممطوف اسما ظاهرا قال  
الشمى وأقول الاوهم فى جعل ذلك من الوهم فى الثانى لان رد ابن مالك على النحويين يقتضى أن عطف الاسم  
الظاهر على فاعل الفعل يشترط فيه ان يكون ذلك الفاعل ظاهرا أو يصح فى موضعه ظاهرا (قوله ان العطف  
على الضمير المستتر) أى وهو وهم لانه يقتضى أن فعل الامر يرفع الظاهر وهو لا يجوز وقد يجب ان ينعته فى

ثوبى فأنتمض نمض الشارب التمثيل فتوبى بدل اشتغال من تاء جعلت لا فاعل يثقلنى ومن الوهم فى الثانى قول أبى البقاء فى ان شأنك هو الاثر  
انه يجوز كون هو تو كيدا وقد مضى وقول الزنجشري فى قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله اذا قدرت ان مصدر به وانما وصلتها  
عطف بيان على الهاء وقول النحويين فى نحو اسكن أنت وزوجك الجنة ان العطف على الضمير المستتر وقد رد ذلك ابن مالك وجعله من عطف  
الجل والاصل وليسكن ز وجك وكذا قال فى لا تخلقه نحن ولا أنت ان التقدير ولا تخلقه أنت

لان مرفوع فعل الامر لا يكون ظاهرا مرفوع الفعل المضارع ذي النون لا يكون غير ضمير المتكلم وجوز في قوله نطوف ما نطوف ثم ناوى  
ذو الاموال والمناوال عديم الى حفر اسافلهم جوف ٢١٤ \* واعلاهم صفاح مقبم كون ذوو فاعلا بفعل غيبة محذوف أى ياوى ذوو الاموال

وكونه وما بعده توكيد على  
حد ضرب زيد الظاهر والبطن  
\* (تنبيه) من العوامل  
ما يعمل في الظاهر وفي  
الضمير بشرط استناره وهو  
نعم ونس تقول نعم الرجلان  
الزيدان ونعم رجلين الزيدان  
ولا يقال نعم الا في لغة أو  
بشرط افراده وتذكيره وهو  
رب في الاصح (النسوع  
السادس) اشتراطهم المفرد  
في بعض المعهولات والجملة  
في بعض فمن الاول الفاعل  
ونائبه وهو الصحيح فاما ثم بدا  
لهم من بعد ما رآوا الآيات  
ليسبحنّه واذا قيل لهم لا  
تفسدوا في الارض فقد مر  
البحث فيها ومن الثاني خبر  
ان المفتوحة اذا حذفت وخبر  
القول المحكي نحو قولى لاله  
الا لله ونخرج بدكر المحكي  
قولا قولى حق وكذلك خبر  
ضمير الشأن وعلى هذا فقول  
تعالى ومن يكتمها فانه آثم  
قلبه اذا قدر ضميره لالشان  
لزم كون آثم خبرا مقبدا  
وقلعه مبتدأ مؤخر اذا قدر  
راجعا الى اسم الشرط جاز  
ذلك وان يكون آثم الخبر  
وقلعه فاعل به وخبر افعال  
المقاربة ومن الوهم قول  
بعضهم على قاطع ق مسحا  
بالسوق والاعناق ان مسحا  
خبر طفق والصواب انه

التابع وقد أشار لتوجيهه الوهم المصنف بقوله لان مرفوع الخ (قوله لان مرفوع فعل الامر الخ) أى  
وانما جعله من عطف الجمل لان مرفوع فعل الامر الخ (قوله لا يكون غير ضمير المتكلم)  
أى ولوعطف أنت في المثال الثاني على الضمير المستتر لكان المضارع المبدوء بالنون رفع ضمير المخاطب مع انه لا  
يرفع الا ضمير المتكلم وهذا تعليل لقوله وكذا قال في لا تخلفه وأما قوله قبل لان فعل الامر فراجع لقوله وليسكن  
زوجه الخ (قوله وجوز) أى ابن مالك (قوله الى حفر) أى القبور (قوله جوف) أى واسعة (قوله صفاح) هى  
الحجارة العريضة (قوله أى ياوى ذوو الاموال الخ) أى وليس قوله ذوو الاموال فاعلا لتأوى لان الفعل المضارع  
المبدوء بالنون لا يرفع الا ضمير المتكلم وحده أو معه غيره (قوله توكيدا) أى لضمير ناوى (قوله على حد ضرب  
زيد الظاهر والبطن) اعلم انهم أجازوا فيه التأكيذ كذا ذكره وأجازوا فيه أيضا البديل وهو بدل البعض من  
الكل لكن يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه معامنى كله فيجوز أن يكون ارتفاعهما على البديل أو على  
التأكيذ فان قامت فلم يجوز واقي البيت البدلية وقد نصوا على أن البديل اذا كان مقيدا للاحاطة جاز كونه بدلا  
من ضمير الحاضر كقضى آتانا وآخرا فالتأكيذ كما أنهم امتنعوا من ذلك لاجل اشتراطهم في البديل صحة حلاؤه محل  
المبدل منه وفيه أن هذه القاعدة منطوقة بالذات لا يمنع أن يقال أكلت الارغفة جزء منها ولا سكنت الدار بيت  
منها على ان يكون كل منهما ما يبدل بعض مع ان الثاني لا يتصل محل الاول اذ لا يقال أكلت جزء من الارغفة ولا  
سكنت بيت من الدار اه دما بينى (قوله الظاهر والبطن) توكيد لزيد أى الظاهر منه والبطن منه (قوله  
ونعم رجلين) أى نعم هما رجلين فرجلين تميزوا بالزيدان المخصوص بالمدح (قوله نعم) أى بباراز الضمير  
(قوله فى لغة) أى ضعيفة وهى لغة كلوفى البراغيث (قوله وهو رب) نحو رب رجلا ورب رجلا (قوله  
وامرأة ونساء فالضمير على كل حال مفرد مذكر (قوله فقد مر البحث فيها) أى فليس ليسبحنّه فاعل ببديل  
الضمير العائد للبدء وكذا تأنيب الفاعل لهم لاجل لا تفسدوا (قوله ومن الثاني) أى مما اشترطوا فيه ان  
يكون جملة (قوله خبر ان المفتوحة الخ) قال في الخلاصة

وان تخفف ان فاسمها استسكن \* والخبر اجعل جملة من بعد ان

(قوله وخبر القول المحكى) حاصله ان القول اذا وقع فاما ان تصدح كايته أو الاخبار عنه بأمر فان كان الاول  
وجب الاخبار عنه بجملة مراد لفظها وان كان الثاني أخبر عنه بمفرد (قوله خبر ضمير الشأن) أى فيجب ان  
يكون جملة (قوله وعلى هذا) أى كون خبر ضمير الشأن جملة (قوله اذا قدر الخ) هذا يفيد جواز التقديرين  
وهو مخالف لما سبق في محبت ضمير الشأن من انه اذا احتمل كونه غير ضمير شأن تعين ولا يعدل لغيره  
والجواب ان المراد هناك لا يعدل لغيره أى لراجحيته وهما قصده التدرييب فى الاعراب مع ارضاء العنان وقطع  
النظر عن الراجحية وعدمها (قوله كون آثم خبرا) أى لا مبتدأ أو قلعه خبر اذ لا يخبر عن النكرة الغيبة  
المتخصة بالمعرفة ولا يجوز أن يكون آثم خبر ان وقلعه فاعل به لان خبر ضمير الشأن لا يكون مقردا (قوله وخبر  
أفعال المقاربة) نحو طفق يتكلم وأخذ يشعر (قوله ومن الوهم) أى فى أفعال المقاربة (قوله ان مسحا خبر  
طفق) أى فقد جعل خبره مفردا وهو وهم (قوله ومن الوهم) أى فى جواب القسم (قوله ان اللام وما بعدها  
جواب) أى جواب القسم أى وهو خطأ لأن المضمرة بعد لام كي والفعل بعدها فى تأويل مفرد والمفرد  
لا يجاب به القسم (قوله وقد مر البحث الخ) أى فقد قال سابقا وأجاز أبو الحسن تلقى القسم باللام كي وجعل منه  
يخلقون بالله لكم ابرضوكم وقال المعنى ليرضوكم وان أبأ على قال وهذا عدى أولى من ان يكون متعلقا  
بمخالفون والمقسم عليه محذوف والجماعة بأبون ذلك بناء على ان القسم انما يجاب بالجملة وقدرون فى الآية

ليكونن

مصدر لخبر محذوف أى يمسح مسحا وجواب الشرط وجواب القسم ومن الوهم قول الكسائى وأبى حاتم فى نحو يخلقون  
بأنه لكم ابرضوكم ان اللام وما بعدها جواب وقد مر البحث فى ذلك

وقول بدر الدين بن مالك في قوله تعالى آمن زين له سوء عمله فراآ حسنا ان جواب الشرط مجزوف وان تقديره ذهبت نفسك عليهم خسارة بدليل  
فلا تذهب نفسك عليهم حسرات أو كن هداة الله بدليل فان الله يضل من يشاء ويهدي ٢١٥ من يشاء والتقدير الثاني باطل ويجب عليه

كون من موصولة وقد يتوهم  
ان مثل هذا قول صاحب  
اللوامح وهو أبو الفضل  
الرازي فانه قال في قوله تعالى  
أم من خلق السموات  
والارض لا بد من اضمار  
جمله معادله والتقدير كن  
لا يخفى انتهى وانما هذا  
مبنى على تسمية جماعة منهم  
الزخشي في مفصلة الظرف  
من نحو زبد في الدار جملة  
ظرفية لمكونه عندهم خلفا  
عن جملة مقدرة ولا يعتذر  
بمثل هذا عن ابن مالك فان  
الظرف لا يكون جوابا وان  
قلنا انه جملة (النسوع  
السابع) اشترط الجملة  
الفعلية في بعض المواضع  
والاسمية في بعض ومن الاول  
جملة الشرط غير لولا وجملة  
جواب لولا ولولا ما والجملة  
بعد ما والجل التالية أحرف  
التخصيص وجملة أخبار  
أفعال المقاربة وخبر أن  
المفتوحة بعد لو عند  
الزخشي ومنا بعبه نحو ولو  
أنهم آمنوا ومن الثاني الجملة  
بعد اذا الفجائية وليتأمل على  
الصحيح فهم ما ومن الوهم في  
الاول أن يقول من لا يذهب  
الى قول الاخفش والكوفي  
في نحو وان امرأه خافت  
وان أحد من المشركين  
استجارك واذا السماء

ليكون كذا البرضوكم (قوله وقول بدر الدين) هذا ناطر لجواب الشرط (قوله ان جواب الشرط) أي من  
قوله آمن زين الخ (قوله خسارة) الاولى حسرات بالجمع ليوافق المقدر المنطوق به الدال عليه ولان الجمع  
ذ كر لغنى فاذا قدر المفردات ذلك المعنى المراد (قوله باطل) أي لان الجار والمجرور لا يكون جوابا للشرط  
(قوله باطل) أي على ان من شرطية وهذا جوابها (قوله ويجب عليه الخ) هذا كلام مستأنف أي انه على  
التقدير الثاني نجعل من موصولة ولا نجعلها شرطية بخلافه بل بدر الدين ويكون هذا المقدر خبر المبتدأ وهو  
من الموصولة والحاصل ان التقدير الثاني باطل ان كان معتقدا بن مالك ان من شرطية لا موصولة وان كان  
مراده أنهم موصولة وأطلق على خبرها جواب الشرط نحو زامن حيث كونه شبهها في المعنى فلا بطلان  
ووجه المشابهة ان المبتدأ الموصول بجملة فعلية مستقبلة مشابهة لاسم الشرط فصلته بجملة الشرط وخبره  
بجملة الجزاء في المعنى اذ قولك الذي يأتي أكرمه في معنى من يأتيه أكرمه فان قلت هذا الاطلاق مجازي  
ليسكن لاقرينة على التحوز قلت القرينة قائمة وهي عدم صلاحية المقدر لان يكون جواب الشرط فتعذرت  
الحقيقة فتعمل على الجواز والعلاقة المشابهة (قوله وقد يتوهم) أي يقع في الوهم أي الذهن ولو على  
سبيل الرخا (قوله ان مثل هذا) أي مثل التقدير الثاني والمثلية المتوهم في البطلان ووجه بطلانه ان قوله  
لا بد من اضمار جملة معادله ان اراد به جملة من الالفاظ فهو صحيح وان اراد الجمل المصطلح عليها في النحو فليس  
كذلك اذ الجار والمجرور من قبيل المفرد وقوله وانما هذا أي التعبير بالجملة الخ جواب عن هذا الاعتراض  
فلما كان هذا الاعتراض مجابا عنه بخلاف الوارد على ابن مالك كان تقدير صاحب اللوامح كتقدير ابن مالك  
في البطلان على سبيل التوهم لا على سبيل التحقيق (قوله خلفا عن جملة مقدرة) أي والاصل يكون واستقر  
(قوله ومن الاول) أي الذي اشترط فيه الجملة الفعلية (قوله غير لولا) أي وكذا شرط لوما لان كل جملة شرطية  
فهى فعلية الا شرط لولا ولوما فان شرطها جملة اسمية (قوله وجملة جواب لو) أي جوابها كشرطها لا يكون  
الاجملة فعلية واما لولا ولوما فجوابها لا يكون الاجملة فعلية وشرطها لا يكون الاسمية (قوله والجملة ان بعد لما)  
أي لا يكونان الا فعليتين نحو ما جاء زيد اكرمه (قوله والجمل التالية أحرف التخصيص) أي لا تكون الا فعليتين  
نحو هلا اكرمت زيدا والا اكرمته ومقابلته الجمع بالجمع يفيد ان كل حرف من احرف التخصيص يليه جملة  
واحدة وهو كذلك كما مثلنا (قوله وجملة) أي وجميع اخبار افعال المقاربة فلا يكون الاجملة فعلية (قوله افعال  
المقاربة) أي فلا يكون الاجملة فعلية لا يقال ان من جاتهم عسى وخبرها مفرد لانه غالب ما مقرون بان قال في الخلاصة  
\* وكونه بدون ان بعد عسى \* نزع الخ لانه المراد جملة ولو بحسب الظاهر تأمل (قوله عند الزخشي الخ) أي  
القائلين ان أن وما بعد هاء مؤنثه مصدر فاعل لمجذوف لان لو عندهم مختصة بالافعال فشرطها لا بد ان يكون جملة  
فعلية أي ولو ثبت ايمانهم (قوله ومن الثاني) أي الذي اشترط فيه الجملة الاسمية (قوله وايضا) أي لان ليت  
اذا دخلت عليها ما لا نزول اختصاصها عن العمل في الاسماء على الصحيح بخلاف اخواتها فانه يجوز فيها الاعمال  
والاهمال (قوله على الصحيح فيها) أي من اختصاصها بالدخول على الجملة الاسمية (قوله ومن الوهم في  
الاول) أي اشترط الجملة الفعلية في الشرط (قوله الى قول الاخفش) أي من ان المرفوع بعد أداة الشرط مبتدأ  
وما بعد المرفوع خبر والاخفش بصري (قوله وان امرأة) أي بان يقول ان امرأته مبتدأ وخافت خبر وكذا وان  
أحد (قوله ان المرفوع مبتدأ) أي والجملة بعده خبر (قوله وذلك خطأ) أي لازم دخول أدوات الشرط على  
الجملة الاسمية (قوله لانه خلاف قول من اعتمد عليهم) أي من ان جملة الشرط انما تكون فعلية (قوله وانما  
قاله سهوا) أي عن التواعد البصرية (قوله واما اذا قال ذلك الاخفش) أي ومن قاده أيضا (قوله واجازوا)

انشقت ان المرفوع مبتدأ وذلك خطأ لانه خلاف قول من اعتمد عليهم وانما قاله سهوا واما اذا قال ذلك الاخفش أو الكوفي فلا يعد ذلك الاعراب  
خطأ لان هـ ذاهب ذهبوا اليه ولم يقولوه سهوا عن قاعدة نعم الصواب خلاف قولهم في أصل المسئلة وأجازوا أن يكون المرفوع محمولا على

أضمار فعل كما يقول الجمهور وأجاز الكوفيون وجهائنا وهو أن يكون فاعلا بالفعل المذكور على التقديم والتأخير مستدلين على جواز ذلك بنحو قول الزباء \* ماله مال مشبه ما وثيدا \* فحين رفع مشبهها وذلك عند الجماعة مبتدأ حذف خبره وبقى معمول الخبر أى مشبهها يكون وثيدا أو يوجد وثيدا ٢١٦ ولا يكون بدل بعض من الضمير المستتر في الظرف كما كان فيمن حره بدل استعمال من الجمال

لأنه عائد على ما الاستفهامية ومتى أبدل اسم من اسم استفهام وجب اقتران البدل به مرة الاستفهام فكذلك حكم ضمير الاستفهام ولأنه لا ضمير فيه راجع إلى المبدل منه ومن ذلك قول بعضهم في بيت الكتاب وقلما \* وصال على طول الصدود يدوم ان وصالا مبتدا والصواب انه فاعل يسدوم محذوفا مفسرا بالمذكور وقول آخر في نحو آتيتك يوم زيدا تلقاه انه يجوز في زيد الرفع بالابتداء وذلك خطأ عند سيبويه لأن الزمن المبهم المستقبل يحتمل على اذاني أنه لا يضاف إلى الجملة الاسمية وأما قوله تعالى يوم هم بارزون فقد مضى أن الزمن هنا محمول على اذلا على اذوائه لتحقيقه نزل منزلة الماضي وأما جواب ابن عصفور عن سيبويه بأنه انما يوجب ذلك في الظرف واليوم هنا بدل من المفعول به وهو يوم التلاق في قوله تعالى لتنذر يوم التلاق فردود وانما ذلك في اسم الزمان ظرفا كان أو غيره ثم هذا الجواب لا يتأني له في قوله

أى الاخفش والكوفيون (قوله وأجاز الخ) أى ولم يوافق على ذلك الاخفش بل وافق قومه البصريين على امتناع تقديم الفاعل على عامله (قوله فيمن رفع) أى ايمان من حرفه وبدل من الجمال بدل استعمال وجه استدلالهم على تقديم المفاعل على عامله ان رفع مشبهها ما ان يكون بالتبعية أو بالاصالة ولا يتأني هنا بالتبعية الاعلى انه بدل من الضمير المستكن في الظرف وقد منعه المصنف بما علمت فتعين ان يكون الرفع اصلا ولا وجه له الا ان يكون مبتدأ أو فاعلا لا سبيل الى الاول اذ لا خبر له من حيث المعنى الا وثيدا وهو منصوب فامتنع كونه خبرا لمبتدأ وتعين ان يكون مرفوعا على انه فاعل وثيدا الذي هو حال من الجمال أى شئ ثبت للجمال في حال كونه او ثيدا مشبهها وهذا الاستدلال مردود بما ذكره في المتن من تقدير الخبر يكون او يوجد (قوله وثيدا) الوثيد الرزاة والتأني أى على تأني (قوله بدل من الضمير المستتر في الظرف) أى أى شئ ثبت للجمال فهو عائد على الشئ (قوله ولأنه لا ضمير فيه) أى وبدل البعض لا بد فيه من رابط يعوّد على المبدل منه (قوله في بيت الكتاب) أى كتاب سيبويه وهذا الذي انشده عجز بيت للمرار وصدده صددت فاطولت الصدود وقلما \* الخ (قوله ان وصالا مبتدا) أى وجملة يدوم بعده خبره وهو خلاف الصواب لأن قل المكفوفة بما الزائدة لا يليها الا الجملة الفعلية لا الاسمية وكان على المصنف ان يز يد قلما في الاول المشترط فيه الجملة الفعلية لاجل ان يبنى عليه ما ذكره من الوهم (قوله والصواب الخ) لقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون هذا المعرب لوصال مبتدأ بنى على ان ما في البيت مصدر به لا كافة كما ذهب اليه بعضهم وعلى ان ما المصدرية توصل بالجملة الاسمية كما صرح به في النسب بل قاله الدماميني قال الشمني واقول ما لم يذ كر هذا القائل انه مبنى على مذهب ذلك البعض وعلى مذهب ابن مالك كان ظاهر كلامه انه مبنى على ما هو المعروف عند النحاة فورد عليه انه ليس كذلك (قوله وذلك خطأ عند سيبويه) قال الشمني اقول ان المصنف لم يخطئ ذلك القائل مستند الى قول سيبويه وانما اخبر بان قول هذا القائل خطأ عند سيبويه ويظهر منه انه صواب عند غيره وبهذا يندفع الاعتراض المذكور بعد (قوله لان الزمان المبهم) أى كيوم اعم من ان يكون ظرفا أو غيره (قوله لا يضاف الى الجملة الاسمية) بل لا يضاف الى الجملة الاسمية واعتراض بأنه وان كان خطأ عند سيبويه الا انه صواب عند غيره وهو قول مشهور واذا كان صوابا عند غير سيبويه فيمكن ان المعرب مقلد لذلك القول القوي فالحق ان هذا الاعراب ليس وهما (قوله واما قوله الخ) هذا وارد على قول سيبويه فان يوم قد اضيف في الآية للجملة الاسمية (قوله فقد مضى ان الزمن) أى اسم الزمن (قوله محمول على اذلا على اذاني) أى قلما محل على اذازت اضافته للجملة الاسمية (قوله وانه لتحقيقه) هذا جملة على اذ (قوله نزل منزلة الماضي) أى الموضوع له اذ قلنا اصح حمله عليها (قوله بانه انما يوجب ذلك) أى اضافة الزمن المبهم للجملة الفعلية (قوله في الظروف) أى فيما اذا وقعت اسماء الزمان المبهمة ظرفا وإلى وليس كلامه في مطلق الزمن المبهم سواء كان ظرفا أو لا (قوله وانما ذلك) أى كلام سيبويه (قوله ثم هذا الجواب) أى جواب ابن عصفور وانما لم يأت لان يوم هنا ظرف قطعوا وضيف الى الجملة الاسمية فلا يوجب عنه الا بالجواب الاول من انه نزل المستقبل وهو يوم القيامة نزل الماضي لتحقيقه فهو حينئذ محمول بعد التنزيل على اذوهى تضاف الى الجملة الاسمية وقد يقال يمكن تخريبه على حذف يكون أى يوم لا يكون ذو شفاعت بمن فتبلا فتكون الاضافة للجملة الفعلية وحينئذ قدم جواب ابن عصفور فيه (قوله كون الجملة الاسمية) اعنى اوبه اذى (قوله على انه) أى ذلك البعض القائل بما تقدم من ان اوبه اذى من رأسه

وكنى شفعاء يوم لا ذو شفاعاة \* بمن فتبلا عن سواد بن قارب ومن الوهم أيضا قول بعضهم في قوله تعالى فمن كان منكم عطف مريضا أو به أذى من رأسه بعد ما جزم بأن من شرطية انه يجوز كون الجملة الاسمية معطوفة على كان وما بعده او يرددها بجملة الشرط لا تكون اسمية فكذلك المعطوف عليها

على انه لو قدر من موصولة لم يصح قوله أيضا لان الفاء لا تدخل في الخبر اذا كانت الصلة جملة اسمية لعدم شبهة حيث سد باسم الشرط وقول ابن طاهر في قوله فان لامل اعلمه فاني صديق من غد وأورواح وقول آخر في قول ٢١٧ الشاعر ونبت لي أرسا بسفاعة

الى فهل انفس لملي شغيعها  
ان مابعد ان لا وهلا جملة  
اسمية ثابتة عن الجملة الفعلية  
والصواب أن التثنية تدبر في  
الاولى فان أكن وفي الثاني  
فهلا كان أي الامر والشأن  
والجملة الاسمية فيها خبر

ومن ذلك قول جماعة منهم  
الزنجشيري في ولوانهم آمنوا  
واتقوا المثوبة من عند الله  
خير ان الجملة الاسمية جواب  
لو والاولى أن يقدر الجواب  
مخذوفا أي لكان خيرا لهم  
أو أن يقدر لو بمنزلة تليق في  
افادة التمني فلا تحتاج الى  
جواب ومن ذلك قول جماعة  
منهم ابن مالك في قوله تعالى  
فلما نجاهم الى البر فتمم  
مقتصدان الجملة جواب  
لما والظاهر أن الجواب جملة  
فعلية مخذوفة أي انقسموا  
قسمين ففهم مقتصد ومنهم  
غير ذلك ويؤيد هذا أن  
جواب لما لا يقتضيه بالفاء  
ومن الوهم في الثاني تجوز  
كثير من النحويين الاشتغال  
في نحو خرجت فاذا زيد  
يضر به عرو ومن العجب  
أن ابن الحاجب أجاز ذلك  
في كافيته مع قوله فيها في  
بحث الظروف وقد تكون  
للمفاجأة فيلزم المبتدأ بعدها  
وأجاز ابن أبي الربيع في لبتما

عطف على الفعلية المتقدمة لو قدر من موصولة لا شرطية لم يصح قوله المذكور (قوله على انه لو قدر من موصولة)  
أي وجعلت مبتدأ لم يصح قوله أيضا أي بأن يجعل أوبه اذ عطف على كن وانما لم يصح لان المبتدأ الذي هو  
الموصول اعني من كن خبره قوله وفقدية والموصول لا يقرن خبره بالفاء الا اذا كانت صلاته فعلية لان الموصول  
الواقع مبتدأ لا يشبه الشرط الا اذا كان صلاته كذلك وهذا الموصول صلاته جملة اسمية بالتأخر للجملة المعطوفة  
وحاصل الجواب عن هذا الاعتراض والذي قبله انه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع فقد قالوا رب وجعل  
واخيه مع امتناعهم من ان يقولوا رب اخيه وقال الشاعر

ان تركبوا فركب الخيل عادتنا \* او تنزلون فانا معشر نزل

قال بنون ارادوا انتم تنزلون فمطاف الجملة الاسمية على جملة الشرط وهذا عين ما نحن فيه (قوله وقول ابن طاهر)  
عطف على قول بعضهم (قوله ان مابعد ان لا الخ) حاصله انه يقول ان ان شرطية ولا نافية للجنس ومال اسمها  
وجملة اعطيه خبرها وجلة لا واسمها وخبرها شرط لان وجلة فاني صديق جواب ان وهذا هو لان جملة الشرط  
لا تكون اسمية (قوله وهلا) حاصله ان هلا حرف تحضيض ونفس مبتدأ مضاف اليه مابعد وشغيعها خبر  
المبتدأ وهذا هو لان حرف التحضيض لا يليه الا الجملة الفعلية (قوله فان اكن) أي فالجملة الاسمية خبر كان  
المخذوفة الواقعة شرطا (قوله فهل اكن) أي وحينئذ فالجملة الاسمية خبر لكان المخذوفة مع اسمها ضمير الشأن  
(قوله أي الامر والشأن) هذا تفسير للضمير المستتر في كان (قوله ومن ذلك) أي ومن الوهم في الاول  
المشترط فيه الجملة الفعلية (قوله قول جماعة منهم الزنجشيري) فيه ان هذا ليس وهما وذهولا عن القاعدة  
بل هم مصرحون بجواز وقوع الاسمية جوابا للو وهو مذهب لهم اختاروه وليس تخريجهم عليه غلطا فالاولى  
في الرد عليهم ان يقال والصواب خلاف قولهم في اصل المسئلة في نصب الدليل على ذلك أنه دمايني (قوله  
ان الجملة الاسمية جواب لو) أي وهو وهم لان لجوابها كشرطها لا يكون الاجمالية فعلية (قوله ان يقدر  
الجواب مخذوفا) أي لان جواب لو لا يكون الا فعلية (قوله بمنزلة تليق في افادة التمني) أي وعليهما فاللام في  
لمثوبة موطئة للقسم (قوله ان الجملة) أي الاسمية جواب لما وهو وهم لان جواب لما وشرطها لا يكونان الا  
جملتين فعليتين (قوله ويؤيد هذا) أي كون الجواب مخذوفا لا فافهم مقتصدان جواب الخ (قوله في الثاني)  
يريد بالثاني اشتراط الجملة الاسمية في بعض المواضع (قوله الاشتغال) اراد بالاشتغال النصب باضمار فعل  
على شريطة التفسير وانما كان هذا وهما لان اذا التجمائية لا يليها الا الجملة الاسمية على الاصح (قوله ومن  
العجب الخ) هذا الاعتراض متوجه عليه وقد حاول ابن الحاجب التفتي عنه بما لا يظهر فقال وكان قياس  
وقوع المبتدأ والخبر بعد اذا المفاجأة ان يمنع النصب فيما اضمر عامله اذ وقع بعدها كقولك فاذا عجب الله  
يضر به عرو لان لزوم وقوع المبتدأ والخبر مناف للنصب ولكنهم جوزوا النصب على خلاف هذه القاعدة  
نظرا لصورة المبتدأ والخبر أي انه لما كان بعد اذا مبتدأ وخبر والخبر مشغول عن المبتدأ بضمير اجري هذا  
الكلام مجري غيره مما لم يقع بعد اذا التجمائية نحو زيد يضر به فمكنا جاز النصب في ذلك جاز في هذا واكلهم  
قطعوا النظر عن اذ اور وعي مجرد صورة المبتدأ والخبر فجواز النصب انما نشأ عن قطع النظر عن اذا ولا يخفى  
ان قطع النظر عما هو موجود من ادغامها حقه عدم الالغاء فانصب الناشئ عنه يكون باطلا (قوله لانه لم  
يسمع الخ) أي لان ما لا تكف ليت عن الاختصاص بالاسماء بخلاف ان فان ما زالت اختصاصها (قوله  
لا يمنع التعاطف) لكن التناسب اول ولا يقع التعاطف الا لشكته تقتضيه فقد يقال اريد في قضية الكافرين

(٢٨ - دسوقي في) زيد اضربه أن يكون انتصاب زيد على الاشتغال كأن نصب في انما زيد اضربه والصواب أن انتصابه بليت لانه لم  
يسمع نحو ليتما قام زيد كما سمع انما قام زيد (تنبيه) اعترض الرازي على الزنجشيري في قوله تعالى والذين كفروا بان الله اولئك هم الخاسرون  
ان الجملة معطوفة على وينجي الله الذين اتقوا بان الاسمية لا تعطف على الفعلية وقد مر أن تخالف الجملتين في الاسمية والفعلية لا يمنع التعاطف وقال

بعض المتأخرين في تجويز أبي البقاء في قوله ٢١٨ تعالى منهم من كلم الله انه يجوز كون الجملة الاسمية بدلا من فضلنا بعضهم على بعض هذا

مردود لان الاسمية لا تبدل من الفعلية انتهى ولم يقيم دليل على امتناع ذلك (النوع الثامن) اشتراطهم في بعض الجمل الخبرية وفي بعضها الانشائية فالاول كثير كاصلة والصفة والحال والجملة الواقعة خبر السكبان او خبر الان او ضمير الشأن قبل او خبرا للمبتدأ او جوابا للقسم غير الاستعطافي ومن الثاني جواب القسم الاستعطافي كقوله \* ربك هل ضمنت اليك ابلي \* وقوله بعيشك يا سلمى ارجى ذاصباة وماورد على خلاف ما ذكر مؤول فن الاول قوله وانى لراج نظرة قبل التي لعل وان شطت فوها ازوررها وتخريجها على اضممار القول أى قبل التي أقول لعلى أو على أن الصلة أزورها وخبر لعل محذوف والجملة معترضة أى لعلى أفعل ذلك وقوله جاؤا بعذق هل رأيت الذئب قط \* وقوله \* فأنما أنت أبخ لانهدمه \* وتخريجها على اضممار القول أى أخ مقول فيه لاجتماع الله بعمده ومخذف مقول عند رؤيته ذلك وقول أبي الدرداء رضى الله عنه وجدت الناس أخبرتة لى أى صادفت الناس مقولا فيهم ذلك وقوله وكوفى بالمكارم ذكرينى ودلى ذل ما جادة صناع

الدلالة على ثبات خسراتهم فناسبه الاتيان بالاسمية وأرى بدى قضية المؤمنين تصوير نجاتهم مما نال غيرهم من السوء اشعارا بتهظيم منة الله عليهم وفضله فناسبه الاتيان بالفعلية ذات المضارع اه دما مبنى (قوله هذا) أى مقول قول بعض المتأخرين مردود لان الاسمية أى كنههم من كلم الله ونحوها (قوله لا تبدل من الفعلية) أى كفضلنا ونحوها (قوله ولم يثم دليل) هذا جواب عن رد بعض المتأخرين لما جوزه أبو البقاء في الآية (قوله على امتناع ذلك) أى الابدال (قوله قيل او خبر المبتدأ) الصحيح ان المبتدأ يجوز أن يخبر عنه بالجملة الخبرية وبالانشائية لكن لا يجوز أن يدخل عليه ناسخ مثل كان واخوانهم وان وأخواتها الا اذا كان خبره جملة خبرية (قوله أو جوابا للقسم) قال بعض جملة القسم جملة انشائية يؤكدها جملة أخرى هي جملة الجواب فان كانت الاخرى خبرية فهو غير استعطافي وان كانت انشائية فهو الاستعطافي فعلى هذا القسم الاستعطافي ما أجيب بجملة انشائية وقال بعض الاستعطافي هو ما كان بالجملة المشعرة بالحنو والعطف (قوله ربك هل ضمنت اليك ابلي) أى قوله ربك قسم وقوله هل ضمنت الخ جواب القسم وتتمام البيت كفى نسخة \* قيل الصبح اوقات فاها \* وهو المحنون وبعده

وهل رقت عليك ثرون ابلي \* رفيف الاخوانة في ندها قرونها شعورها خاطب به زوجها وهو يصطلى في نوم شات فقال اللهم اذ خلقتنى نعم فقبض الجنون على النار وخرم غشيا عليه ورفق بمعناه رقت وتلا لآن والاخوانة بضم الهمزة واحدة الاخوان والا فاحى بتشديد الياء وتخفيفها واردة يشبهها الاسنان (قوله بعيشك الخ) هذا صدر بيت وعجزه \* أبى غير ما ير ضيلك في السر والظهر \* (قوله على خلاف ما ذكر) أى من محبة الصلة أو الصفة أو الحال أو ما بعده انشائية فلا بد من تأويله وردة للخبرية (قوله والجملة) أى جملة لعلى وقوله معترضة أى بين الموصول وصلته وكذا جملة وان شطت وجواب الشرط محذوف للدلالة خبر لعل عليه (قوله لانهدمه) جملة انشائية لانها دعاء وليس المراد به اوصاف الاخيانة غير معدوم اه دما مبنى (قوله مقول عند رؤيته ذلك) أى هل رأيت الذئب قط (قوله وجدت الناس) الناس مفعول لوجدوا خبر بضم الهمزة والياء لانه من باب نصر فعل أمرأى استخبر وتعله فعل مضارع محذوف والالف فالاصل تعلاه أى تبغضه أو تحذف الباء لوقوعه في جواب الامر وهو اخبر ومفعول أخبر محذوف أى أخبرهم وقول الضنف أى صادفت الناس يشير الى ان وجد تاممة كقولك وجد ضالتهم وحينئذ جملة أخبر رجال على اضممار القول وهذا محل الشاهد فان الجملة انشائية ووقعت حالا لكن على اضممار القول والها عفى تعله للسكت أو انها للناس وأفر د نظار الكل فرد فرد من الناس والمعنى وجدت الناس مقولا فيهم استخبر عن حال كل واحد منهم يترتب على ذلك البغض له (قوله تعله) يقال فلاه يقليه بغضه وقلى من باب رعى فاللام مكسورة وطىي تفتح فيقولون فلاه يغلاه (قوله وكوفى الخ) قبله

ألا يا نائم فارغ لا تلوحى \* على شئ رفعت به سماعى

أى صيتى وقوله ودلى بفتح الدال من الدلال وهو الخفر والماجدة الشريفة الكرمية والصناع بفتح الصاد الحاذقة المباشرة بعمل اليمين (قوله والجملة) أى ذكرينى (قوله مؤولة بالجملة الخبرية) أى والالزم ان خبر كان يكون جملة طلبية (قوله لا تحسبوا الخ) أى فلا بد من تأويلها بخبرية لانها خبر ان أى والاصل لا تحسبون بنأويل الانهاية بالنافية والنهى واقع موقع النفي والنفي خبر واسناد انام الى ضمير الليل مجاز والمراد نوم أهله أى لا تحسبوا هم سكنوا عنكم وتركوا الاخذ بشارسبدهم منكم جعل تركهم الاخذ بالشار نوما على سبيل الاستعارة اه تقرير شيخنا ددير (قوله كانوا أنجيه) جمع نجى على ضيغة فعمل وهو الذى تسارره من التجوى وهى المساررة والارشية جمع رشاء بكسر الراء وبالسد وهو الحبل الذى فى الدلو يربدان

والجملة في هذا مؤولة بالجملة الخبرية أى وكوفى تذكرينى مثل قوله تعالى قل من كان فى الضلالة فلم يمد له الرحمن مدا أى فيه وقوله الناس ان الذين قبلتم من سيدهم \* لا تحسبوا اليهم عن ليكم ناما وقوله \* انى اذا ما القوم كانوا أنجيه \* واضطرب القوم اضطراب الارشيه

هناك أوصني ولا توصي به \* ويذهب في أن يستثنى من منع ذلك في خبري ان وضه ير الشان ٢١٩ خبر ان المفتوحة اذا خففت فانه يجوز ان يكون

جملة دعائية كقوله تعالى  
والخامسة أن غضب الله عليها  
في قراءة من قرأ أن بالتخفيف  
وغضب بالفعل والله فاعل  
وقولهم أمان جزاك الله خيرا  
فمن فتح الهزة واذالم نلتزم  
قول الجمهور رفي وجوب كون  
اسم ان هذه ضمير شان فلا  
استثناء بالنسبة الى ضمير  
الشان اذ يمكن أن يقدر  
والخامسة انهم أو أمانك وأما  
نودي ان يورك من في النار  
فيجوز كون أن تفسيرية  
ومن الوهم في هذا الباب  
قول بعضهم في قوله تعالى  
وانظر الى العظام كيف  
ننشرها ان جملة الاستفهام  
حال من العظام والصواب  
ان كيف وحدها حال من  
مفعول ننشر وان الجملة بدل  
من العظام ولا يلزم من جواز  
كون الحال المفردة استفهاما  
جواز ذلك في الجملة لان الحال  
كالخبر وقد جاز بالاتفاق نحو  
كيف زيد واختلف في نحو  
زيد كيف هو وقول آخرين  
ان جملة الاستفهام حال في  
نحو عرفت زيد أو يوم هو  
وقد مر وأعلم أن النظر  
البصري يعاق فعله كالنظر  
القبلي فال تعالى فلينظر أيها  
أزكى طعما كما قال سبحانه  
انظر كيف فضلنا بعضهم على  
بعض ومن ذلك قول الامين  
الحلي فيما رأيت بخطه ان

الناس اذا سار بعضهم بعضا واضطربت آراءهم كاضطراب الاحبال في الآبار عند الاستقاع منها فهو  
ثابت الرأي لا يتزلزل اسد اد فكره وحس نظره فكان جدير الاجل ذلك بان يعصى على غيره ولا يعصى غيره  
عليه اه دمايني (قوله هناك) متعلق بوصفي وهو جملة انشائية وقع خبر الان فلا بد من تأويلها بخبرية  
والمعنى اني استحق ان أكون وصيا على غيري في تلك الحالة (قوله ولا توصي به) أي على فالباء بمعنى على  
والهاء للسكت وجواب اذا محذوف لدلالة خبر ان عليه (قوله من منع ذلك) أي من منع وقوع الجملة  
الانشائية خبر ضمير الشان ولان (قوله ان يكون) أي خبر ان وخبر ضمير الشان (قوله دعائية) أي وهي  
انشائية (قوله ان غضب) أي انه أي الحال والشان غضب الخ (قوله أمان جزاك الله خيرا) أي فالاصل  
انه جزاك الخ (قوله واذالم نلتزم الخ) أي ان محل كونه يغفر في خبر ان المفتوحة المحققة كونه جملة دعائية  
اذا مررنا على مذهب الجمهور من أن اسمها لا بد ان يكون ضمير الشان (قوله كون اسم ان هذه) أي المحققة  
ضمير شان أي بل يجوز ان يكون ضمير الغير الخ والحال والشان (قوله فلا استثناء بالنسبة الى ضمير الشان)  
بل خبره يمنع كونه جملة طلبية وقوله بالنسبة الى ضمير الشان أي والاستثناء انما هو بالنسبة لان فقط (قوله  
انها) أي المرأة غضب (قوله انك) أي مخاطب جزاك الخ فخير ان وقع جملة دعائية واعلم أن الاتصال بالضمير  
يرد الاشياء لاصولها فلذا شدت ان (قوله وأما نودي ان يورك الخ) جواب عما يقال ان أن المحققة في هذه بتعين  
ان اسمها يكون ضمير الشان اذ لا يصح غيره وحينئذ قد وقع خبر ضمير الشان جملة انشائية فكيف يقال اذا  
مشتبا على مذهب غير الجمهور فلا استثناء وحاصل الجواب أنه لا يتعين في هذه الآية أن تكون أن مخففة اسمها  
ضمير الشان بل يجوز ان تكون غير مخففة وحينئذ فلا يراد (قوله فيجوز كون ان تفسيرية) أي ويجوز أن  
تكون مخففة من الثقلية وخبرها جملة دعائية (قوله ان جملة الاستفهام حال من العظام) وجه الوهم ان  
الاستفهام انشاء والجملة الحالية لا تكون الا خبرية (قوله بدل من العظام) يرد عليه أن هذه الجملة لا تحل  
محل المبدل منه وهو شرط في صحة البدل لانه يلزم دليسه تعليق حرف الجر الا أن يلتفت للمعنى أي الى العظام  
كمية تنشرها أو يقال انه يغفر في التابع على أن هذه القاعدة أعلية كما مر (قوله كيف زيد) كيف خبر  
مقدم وزيد مبتدأ مؤخر (قوله واختلف في نحو زيد كيف هو) أي فقبل ان جملة كيف هو يصح ان  
تكون خبرا وهو الصحيح وقيل لا يصح لان جملة انشائية (قوله زيد كيف هو) زيد مبتدأ وكيف خبر وهو  
مبتدأ ثان والجملة خبر عن زيد (قوله وقول آخرين) عطف على قول بعضهم (قوله عرفت زيد أو يوم هو)  
زيد مفعول وأبو خبر مقدم ومن مضاف اليه وهو مبتدأ مؤخر والجملة سدت مسددا لمفعول الثاني لاحال كما قاله  
بعضهم لان الحال لا تكون الا خبرية (قوله واعلم ان النظر البصري الخ) قال الدمايني ساق المصنف الحكم  
المذكور وهو تابع للنظر البصري مساق الحكم المقرر للعلوم الذي لا خلاف فيه مع انه قد قال في الباب الثاني  
من الكتاب ولم أقف على تعليق النظر البصري الامن جهة الزمخشري اه قال السمعاني أقول كونه لم يقف  
عليه الامن جهته لا يعارض كونه جازما به ولا يقتضي أن غير الزمخشري ينفيه ثم بعدهذا يقال على المصنف ان  
مقتضى كون النظر البصري يعاق يرد ما تقدم له في كيف في الآية السابقة قريباتا مل (قوله النظر البصري)  
أي الذي يتعدى الى مفعول واحد وقوله يعاق فعله أي عن العمل في ذلك المفعول (قوله كالنظر القبلي) أي  
كالحال النظر القبلي المتعدى لانهين يعلق اتفاقا (قوله فلينظر الخ) هذا مثال للنظر البصري وقوله انظر  
كيف الخ مثال للنظر القبلي (قوله ومن ذلك) أي من الوهم (قوله وان لانا هبة) أي والفخمة فتحة بناء  
لاحسن نون التوكيد المحذوفة (قوله والصواب أن الواو للعطف) أي ولا نافية لانهية وقوله ان الواو  
للعطف أي لان الجملة الحالية لا تقع انشائية (قوله أن الفخمة اعراب الخ) أي فهو منصوب بان مضمرة بعد

الجملة التي بعد الواو من قوله \* اطلب ولا تضر من مطالب \* حالية وأن لانا هبة والصواب ان الواو للعطف ثم الاصح أن الفخمة اعراب مثلها في  
لأنها كل السهل وتشرب اللبن لبناء لاجل نون توكيد مخففة

في النداء والجماء في قولهم جاؤا الجماء الغفير وما وطئ به من خبر أو صفة أو حال نحو زيد رجل صالح ومررت بزيد الرجل الصالح ومنه بل أنتم قوم تفتنون واقع قد ضربنا للناس في هذا القرآن الى قوله تعالى قرآننا عريبيا وقول الشاعر

أأكرم من ليلى على فتبتني به الجاه أم كنت امرأ لأطيعها \* ومن ثم أبطل أبو على كون الظرف من قول الاعشى

رب رفده رفته ذلك اليوم م وأسرى من معشر أقبال متعلقا بأسرى السلايخولوا عطف على مجرور رب من صفة قال فاما قوله

فيارب يوم قد لهوت وليلة بأنسة كأنها خطم ثعل فاعلى أن صفة الثاني محدوفة مدلول عليها بصفة الاول ولا يتأتى ذلك هنا وقد يجوز ذلك هنا لان الازافة اطلاق فقد تجعل دليلا عليه ومن الثاني فاعلا نعم وبئس والاسماء المتوغلة في شبه الحرف الامن وما الذكريتين فأنما بوصفان نحو ومررت عن معجب لك وبما معجب لك والحق بهما الاخفش أيان نحو ومررت بأى معجب لك وهو قوي في القياس لانهم معربة ومن ذلك الضمير وجوز

واوالمعية في جواب الامر (قوله محدوفة) أى والاصل لا تضجرن فهو مبنى على الفتح فحذفت النون لاجل الخفة نبقى الفعل على حاله (قوله اذا كان ظاهرا) نحو رب رجل كريم أو رب رجل لقيته (قوله وأى في النداء) نحو يا أيها الذين آمنوا (قوله الجماء) بالمد والغفير أى الساكن للارض لكثرة (قوله والجماء في قولهم الخ) في الصحاح يقال جاؤا جماء غفيرا ومدوا الجماء الغفيرا أى جاؤا بجملة من الشريف والوضيع ولم يتخاف منهم أحد والجماء الغفير اسم وليس بفعل الا انه ينصب كما تنصب المصادر التي في معناه كقولك جاؤا في جميعا وقاطبة وطرا وكافة وأدخلوا فيه الالف واللام كما أدخلوها في قولهم أو ردها العرلى أى أو ردها عرا كاه شمنى (قوله وما وطئ به) أى ما جعل تمهيدا للغيره مثل رجل في المثال الاول فانه لا فائدة للاخبار برجل وانما أتى به لاجل الوصف بكونه صالحا اذا كان هذا الخبر أو الصفة والحال التي به لاجل كونه موصوفا بامر فلا ينبغي أن يقطع ذلك الوصف لانه المقصود لانه المتوصل اليه بالخبر والحال (قوله أأكرم من ليلى الخ) هذا البيت للصمة وقبله القيس بن الملوح قال الدماميني وأطن أن هذا البيت بعد قوله

ونبت ليلى أرسلت بشفاعة \* الى فيها لنفس ليلى شفيعها

وتبتني بمعنى تطلب وهو نصب بان مضرة بعد النداء في جواب الاستفهام ولكنه سكن الياء وليس بضرورة لثبوت مثله في السبعة وان كان قليلا كما في قراءة أبي جعفر من أوسما ماتعاهون أهاليكم يسكون الياء وأم منقطعة (قوله فتبتني به الجاه) أى فتطلب منه الجاه بان تسوقه على (قوله رب رفد الخ) الرذ يفتح الراء القدر الضخم أو الدلو وبكسر الراء العطاء وهرفته أرفقه أبدلت الهمزة هاء بمعنى صبيته وأسرى جمع أسير والمعشر جماعة من الناس والاقبال ان كان بالمشافة لفوقه فهو جمع قتل بكسر القاف وهو العدو وان كان بالمشافة الخفية فهو جمع قبل يفتح القاف وسكون الياء وهو الملك المطلع وقيل الملك من ملوك حير وقيل هودون الملك الادلى سمي به لانه يقول ماشاء فينذوم معنى البيت أنه حصل منه في ذلك اليوم عطاء كثير واحسان جم أو رب قدح كبير اسيد كان يطعم فيه الناس صبيته في ذلك اليوم لا يستطيع صاحبه الدفع عنه أو كنى بذلك عن قتله واعلم أن قول أبي على انه لا يصح تعاقب من معشر بأسرى مبنى على شيئين أحدهما أن مجرور رب الظاهر لا بد من وصفه كما ذكر المصنف وهو مذهب المسيرد وابن السراج والفارسي وأكثر المتأخرين وخالف فيه الاخفش والفراء والزجاج وبنوا طاهر وخروف والثاني أن حكم المعطوف حكم المعطوف عليه وقد عرفت أن الثواني يغتفر فيها ما لا يغتفر في الاوائل فكلما الوجهين المستند اليهما قابل للمنازعة (قوله فقد تجعل دليلا عليه) أى والمعنى وأسرى أنفقتهم أو قتلهم (قوله ومن الثاني) أى ما اشترط فيه عدم الوصف (قوله والاسماء المتوغلة في شبه الحرف) أى الاسماء المبنية على مشابهتها للحرف (قوله لانهم معربة) أى والمعرب لا يكون متوغلا في شبه الحرف فلذا وصفت (قوله ومن ذلك) أى من الاسماء المتوغلة في شبه الحرف الضمير وانما لم يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب أعرف المعارف والاصل في وصفها أن يكون للتوضيح وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل وأما وصف مغيبه دلل مدح أو الذم فلم يستعمل فيها لانه امتنع فيها ما هو الاصل في وصف المعارف ولم يوصف ضمير الغائب لان مفسره في الاغلب لفظي فصار بسببه موضحا غير محتاج للتوضيح المطاوب في وصف المعارف الاغلب أو أنه حل على ضمير المتكلم والمخاطب لانه من جنسهما (قوله وجوز السكسائي نعت الخ) كما في قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم ونحو مررت به المسكين والجهور يحملون مثل هذا على البديل اه شمنى (قوله والنعت لغير التوضيح) أى بأن كان مدح أو ذم (قوله نعتا للضمير) وحمله الجهور على البديل منه وكذا يقال فيما بعد (قوله وأجاز غير الفارسي الخ) تبع المصنف في هذه العبارة بان مالك في التسهيل واعترضه المصنف في حاشيته عليه بأن المانع انما هو الجهور لا ابن السراج والفارسي وهما القائلان

السكسائي نعت به ان كان لغائب والنعت لغير التوضيح نحو قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب ونحو لاله الا هو الرحمن بالجواز الرحيم فقد راعى علام نعتا للضمير المستتر في يقذف والرحمن لرحيم نعتين له وأجاز غير الفارسي وابن السراج نعت فاعلى نعم وبئس



تسكبوا قوله نعم الفتي المرى أنت اذا هم \* حضر والذى الحرات نار الموقد ووجهه الفارسي وابن السراج على البدل وقال ابن مالك منعتهم  
اذا قصد بالنت التخصيص مع اقامة الفاعل مقام الجنس لان تخصيصه حينئذ مناف لذلك القصد فاما اذا اتى بالجامع لا كمال الخصال فلا تمنع من  
نعمته حينئذ لا مكان أن ينوي في النعت مانوي في المنعوت وعلى هذا يحمل البيت انتهى ٢٢١ وقال الزحشري وأبو البقاء في وكم أهلنا

قبلهم من قرن هم أحسن  
ان الجملة بعدكم صفة لها  
والصواب انهم صفة لقرن  
وجع الضمير جلا على معناه  
كجمع وصف جميع في وان  
كل لما جميع له انما يحضرون  
(النوع العاشر) تخصيصهم  
جواز وصف بعض الاسماء  
بمكان دون آخر كالعامل من  
وصف ومصدر فانه لا يوصف  
قبل العمل ولا يوصف بعده  
وكالموصول فانه لا يوصف قبل  
تمام الصلة ولا يوصف بعد  
تمامها وتعميم الجواز في  
البعض وذلك هو الغالب  
\* ومن الوهم في الاول قول  
بعضهم في قول الخطيب  
أزمت يا ساميين ان نوالكم  
وان ترى طارد الحجر كالبأس  
ان من متعلقة بياسا والاصواب  
ان تغلقها بيشت محذوفا  
لان المصدر لا يوصف قبل ان  
يأتى معموله وقال أبو البقاء  
في ولا آمين البيت الحرام  
يتغنون فضلا لا يكون يتغنون  
نعتا لآمين لان اسم الفاعل  
اذا وصف لم يعمل في الاختيار  
بل هو حال من آمين انتهى  
وهذا قول ضعيف والصحيح  
جواز الوصف بعد العمل  
\* (النوع الحادي عشر) \*

بالجواز وهذا الاعتراض بعينه مرد على المصنف اه دمايني (قوله تسكبوا قوله نعم الفتي المرى الخ) المرى  
نسبة لمرقة البيت لزهير بن أبي سلمى يمدح سنان بن حارثة والموقد بضم الميم وكسر القاف وتسكبوا أيضا بقوله  
تعالى بش الرعد المرفود (قوله ووجهه الفارسي وابن السراج) الاولى ووجهه الجمهور على البدل لما علمت وهذا  
مبنى على أن الصفة تخصصه والمقصود العموم والابهام قال الرضى وليس بشى لان الابهام مع مثل هذا باق اذا  
التخصيص لا يعين فهو وكقوله تعالى ولعبده مؤمن (قوله يتمتع نعمته) أى فاعل نعم (قوله مع اقامة الفاعل مقام  
الجنس) أى مع كون الفاعل مراد امته الجنس (قوله مناف لذلك القصد) أى لان ارادة الجنس تخصص  
الابهام (قوله اذا اتى) أى الفاعل (قوله وعلى هذا يحمل البيت) أى فاعل نعم الجامع لا كمال الخصال  
المنسوب ارة (قوله ان الجملة بعدكم) المراد بها جملة هم أحسن (قوله والصواب انهم صفة لقرن) أى لان كم  
متوغل في شبه الحرف فلا توصف وفيه أن هذا لا يكفي في الدلالة على منعه وماذا يصنع المصنف بمثل كم من رجل  
قام وكم من قرية هالكت فانه لا يظهر فيه سوى أن الظرف متعلق بمحذوف وهو في محل رفع صفة لكم التي هي  
مبتدأ أى كثير من الرجال قام وكثير من القرى هالكت فالرضى هالك اذا انجز المميز بمن وجب تقدير كم منونة  
يعنى أنها تكون حينئذ نكرة والجار والمجرور صفة لها والمعنى مساعد عليه اه دمايني (قوله تخصيصهم  
الخ) حاصله أن بعض الاسماء كاسم الفاعل واسم المفعول العاملين والمصدر خصوصا جواز وصفها ببعدها العمل  
ومنعه قبله وكذلك الموصول خصوصا جواز وصفه ببعده الصلة ومنعه قبل تمامها (قوله بمكان) هو البعدية  
كيا تاتى (قوله كالعامل) أى كالوصف العامل من اسم فاعل أو مفعول (قوله وتعميم الجواز الخ) أى أن بعض  
الاسماء جوزوا وصفها مطلقا قبل عمله وبعده (قوله الخطيب) بالخاء المهملة (قوله أزمت الخ) قبله

لم يأتى مفعولكم عيب أنفسكم \* ولم يكن لجراحي فيكم آس

أزمت الخ أى حرمت وعرفت والباس القنوط ومبين اسم فاعل من أبان بمعنى بان أى ظهر واتضح والنوال  
العطاء (قوله أزمت) قال الكسائي يقال أزمت الامر ولا يقال أزمت عليه وقال الفراء أزمته  
وأزمت عليه بمعنى (قوله ان من متعلقة بياسا الخ) انما كان هذا وهم الماسية من وصف الاسم المصدر قبل  
أن يأتى معموله (قوله قبل أن يأتى معموله) أى ولو جعل متعلقا بياسا كان المصدر أعنى بياسا موصوفا  
بميدان قبل عمله (قوله اذا وصف لم يعمل) ظاهره ان وصفه يمنع عمله سواء وصف قبل تمام العمل أو بعده تمامه  
(قوله جواز الوصف) أى جواز وصفه بعد العمل لا قبله هذا وما ذكره المصنف من التفصيل أصح الأقوال  
في المسئلة وهو قول البصريين والفراء وجهه أن الوصف يزىل شبه الفعل أو يضعفه وذلك انما يتحقق  
قبل العمل لا بعده اذ لا تمنع ايقاع ما وقع ثانيا قول الكسائي وباقي الكوفيين جواز الوصف مطلقا وثالثها  
ظاهر كلام ابن عصفور في التقرب المنع مطلقا واختاره ابن مالك (قوله أن يتصل بالناسخ) أى وذلك كان  
واخوانها قال في الخلاصة وفي جميعها توسط الخبر \* أجز (قوله ومنع ذلك في البعض) وهو ان واخوانها قال  
في الخلاصة

وراعا الترتيب الا في الذى \* كابت فيها أو هنا غير البذى

وانما جاز تقديم الخبر اذا كان ظرفا لتوسيعهم في الظرف ما لا يتوسع في غيره لان كل شئ من المحدثات لا بد ان  
يكون في زمان أو مكان فصار مع كل شئ كقرينه ولم يكن اجنبيا منه فدخل حيث لا يدخل غيره واجرى الجار

اجازتهم في بعض اخبار التواريخ أن يتصل بالناسخ نحو كان فاما زيد ومنع ذلك في البعض فنحو ان زيد قائم ومن الوهم في هذا قول المبرد في قولهم  
ان من افضلهم كان زيد انه لا يجب ان يحمل على زيادة كان كما قال سيدي به بل يجوز ان تعذر كان ناقصة واسمها ضمير ز يدلانه متقدم وتبناه اذ هو  
اسم ان ومن افضلهم خبر كان وكان ومعه ولاها خبر ان لازمه تقديم خبر ان على اسمها مع انه ليس ظرفا لاجر وراد هذا لا يجيزه أحد \* (النوع  
الثاني عشر) \* ايجابهم البعض معمولات الفعل وشبهه

ان يتقدم كالاتفهام والشرط وكم الخبرية ٢٢٢ نحو فاي آيات الله تنكرون وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون أيما الاجلين قضيت

ولهذا قدر ضمير الشأن في قوله

ان من يدخل الكنيسة يوما يلقى فيها جاذرا وظباء ولبعضها ان يتأخر اما لذاته كالفاعل وناثبه ومشبهه أو لضعف الفاعل كفعول النجب نحو ما احسن زيدا أو لعارض معنوي أو لفظي وذلك كالمفعول في نحو ضرب موسى عيسى فان تقديمه

يؤهم انه مبتدأ وان الفعل مسند الى ضميره وكالمفعول الذي هو اى الموصولة نحو ساكرم أمهم جاءني كأنهم قصدوا الفرق بينها وبين اى الشرطية والاسم الفهامية والمفعول الذي هو ان وصلتها نحو عرفت انك فاضل كرهوا الابتداء بان المفتوحة لتلايلتس بان التي بمعنى لعل واذا كان المبتدأ الذي أصله التقديم يجب تأخره اذا كان أن وصلتها نحو وآية لهم انما لمناذرتهم فان يجب تأخر المفعول الذي أصله التأخير نحو ولا تخافون انكم أشركتم احق وأولى وكعمول عامل اقترن بلام الابتداء أو القسم أو حرف الاستثناء أو ما النافية أولا في جواب قسم ومن الوهم في الاول قول ابن عصفور في أولهم يهد لهم كم أهل كنان كم فاعل يهد فان قلت خرج

والجور وجراهما مناسبة بينهما اذ كل طرف في التدبير جار وجور والجار يحتاج الى الفعل ومعناه كاحتياج الطرف اه دمايني (قوله أن يتقدم) أي على العامل (قوله كالاتفهام) أي وذلك المعمول كالاتفهام والشرط وكم الخبرية انما جعل للاتفهام والشرط ونحوهما كالعرض والتمني مما يغير معنى الكلام التصدير لان السامع يبنى الكلام الذي لم يصدر بالمغير على أصله فلو جوز ان يجيء بعده ما يغيره لم يدرك السامع اذ سمع بذلك المغير أو هو راجع الى ما قبله بالتغيير أم مغير لما سيجيء بعده من الكلام فيشوش لذلك ذهنه وكم الخبرية متضمنة لانشاء التكثير فاجريت مجرى الاستفهام وغيره مما هو من قبيل الانشاء اه دمايني (قوله أي منقلب ينقلبون) هو وما قبله مثال لتقديم اسم الاستفهام على عامله لكن اسم الاستفهام في الاول مفعول به وفي الثاني مفعول مطلق (قوله أيما الاجلين) أي شرطية مفعول لقضيت اي ان قضيت أي الاجلين فلا عدوان على (قوله ولهذا) أي لوجوب التقديم لاسماء الاستفهام واسماء الشرط (قوله ولهذا قدر الخ) انما جاز حذف ضمير الشأن منصوبا هناعا ان حذفه ضعيف اصير ورته بالنصب في صورة الفضلة مع دلالة الكلام عليه وجهها هنانا نواسخ الابتداء لا تدخل على كلمة المجازاة اه دمايني (قوله ان من يدخل) من اسم شرط جازمه المصدر فلا يصح أن يكون اسم ان لتأخير ج عمله من الصدارة فوجب أن يقدر اسمها ضمير الشأن وقوله من مبتدأ يدخل فعل الشرط ويلحق جوابه والجملة خبر ان والمفتحة في خبرية ان الجملة (قوله ولبعضها) أي وايحابهم لبعض المعمولات أن يتأخر عن العامل (قوله ومشبهه) المراد بمشبهه الفاعل اسم كان الناقصة واخوانها (قوله كفعول النجب) أي فهو واضعفه من حيث عدم اتيان المصدر منه واسمى الفاعل والمفعول يشبه الاسماء (قوله نحو ضرب موسى الخ) موسى فاعل وعيسى مفعول والمنايع هناعا معنوي لانه لو قدم عيسى لانعكس المعنى لانه يفيد ان موسى هو المضروب والفرس انه الضارب ومن ثم لا يجب التأخير عنه وجود القرينة المعينة للمراد نحو كل موسى السكثري فلو قلت السكثري كل موسى لم يحصل ليس لما فيه من القرينة الدافعة له اذ لا يشك ان موسى آكل والسكثري ما كوله سواء قدمت أو أخرت (قوله فان تقديمه) أي المفعول اعني عيسى على العامل (قوله وكالمفعول الذي هو الخ) أي فالمانع انما هو أمر لفظي وهو زوال النكته اللفظية وهي الفرق بين اى الموصولة والشرطية وأما من جهة المعنى فلا يحصل خلل واعلم ان وجوب تقديم عامل اى الموصولة مذهب الكوفيين على ما ذكره ابن مالك في التسهيل حيث قال في اى الموصولة ولا يلزم استقبال عاملها ولا تقديمه خلافا للكوفيين اه شمني (قوله كأنهم قصدوا) أي بتأخير اى الموصولة (قوله والمفعول الذي هو الخ) هذا مما العارض فيه معنوي وذلك لانه عند التقديم يتوهم أن ان بمعنى لعل فتكون الجملة حينئذ انشائية مع ان الغرض الخبر (قوله وكعمول الخ) هذا مثال للعارض اللفظي وذلك لان معمول هذا العامل لو قدم عليه لم يلزم خلل في المعنى وانما يلزم خلل في الصنعة فاذا قلت ان زيدا عمر يضرب لم يحصل خلل في المعنى وانما يغتو الامر اللفظي وهو استحقاق لام الابتداء الصدارة فالاولى حينئذ ان زيدا يضرب عمرا (قوله أو ما النافية) أي لان لها الصدارة مطلقة في قسم ولا نحو والله مضرب زيدا وعمر او نحو مضرب زيدا وعمر فلا يجوز تقديم عمر وعلى العامل في المثالين بخلاف لا فانها لا تسحق الصدارة الا في جواب القسم نحو والله لا يضرب زيدا عمرا فلا تقدم عمر اعلى لا (قوله أو القسم) نحو والله لا يضرب زيدا وعمر او قوله الاستثناء نحو ما جاء الا الضارب زيدا فلا يجوز أن يقدم زيدا على الا (قوله ومن الوهم في الاول) أي في القسم الاول وهو بعض المعمولات التي أوجبوا تقديمها على عاملها (قوله ان كم فاعل) ووجه الوهم ان كم الخبرية يجب تقديمها على عاملها وحينئذ فلا يكون فاعلا لان الفاعل يجب تأخره عن عامله (قوله أو الى الهدى) أي المفهوم من يهدى فالاصل اولهم يهد

الهدى

على لغة حكاها الاخفش وهي ان بعض العرب لا يلزم صدرية كم الخبرية قلت قد اعترف برداءتها فخرج التنزيل عليها به وذلك رداءها الصواب ان الفاعل مستتر راجع الى الله سبحانه وتعالى أي أولم يبين الله لهم أو الى الهدى والاول

قول أبي الهيثم والثاني قول الزجاج وقال الزخشي الفاعل الجملة وقدم أن الفاعل ٢٢٣ لا يكون جملة وكم مفعول أهل كذا والجملة

مفعول يهد وهو معلق عنها  
وكم الخبرية تعاقب خلافا  
لاكثرهم ومن الوهم في  
الثاني قول بعضهم في بيت  
الكتاب وقلم وصال على  
طول الصدود يدوم ان  
وصال فاعل يدوم وفي بيت  
الكتاب أيضا \* أطبي كان  
أملك أم حمار \* ان طي اسم  
كان والصواب ان وصال  
فاعل يدوم محذوف مدلوله  
عليه بالمدكور وان طي اسم  
ليكن محذوف مفسرة بكان  
المدكور أو مبتدأ والاول  
أولى لان همزة الاستفهام  
بالجمل الفعلية أولى منها  
بالاسمية وعليها ما قسم كان  
ضمير راجع اليه وقول  
سيبويه انه أخبر عن النكرة  
بالمعرفة وضع على الاول  
لان ظميا المذكور اسم كان  
وخبره أملك وأما على الثاني  
فخبر طي انما هو الجملة  
والجمل نكرات ولكن  
يكون محال الاستشهاد بقوله  
كان أملك على ان ضمير النكرة  
عنده نكرة لا على ان الاسم  
مقدم وقول بعضهم في قوله  
تعالى ان السميع والبصر  
والفؤاد كل أولئك كان  
عنده مسؤولان عنه مرفوع  
الحمل بمسؤولا والصواب ان  
اسم كان ضمير المكاف وان  
لم يحمله ذكر وان المرفوع  
بمسؤولا مستتر فيه راجع اليه  
أيضا وان عنه في موضع نصب  
\* وقول بعضهم

الهدى أي أولم يبين لهم البيان أي أولم يحصل لهم البيان وان الفاعل ضمير العلم فهي احتمالات ثلاثة كما مر  
(قوله الفاعل الجملة) أي لان المراد منها معناها أي مضمونها والتقدير أولم يبين لهم كثرة اهلا كما هكذا كلام  
الزخشي واذا كان المراد من الجملة معناها فإيراد اعتراض المصنف عليه بان الجملة لا تكون فاعلا وبما علمت من  
ان الزخشي قد رد هذا التقدير تعلم ان اعتراض الدماميني والشميني على المصنف لا يصح لانها لا يمكن ان  
الزخشي مراده ان الفاعل لفظ الجملة أي واذا أريد لفظ الجملة صح جعلها فاعلا انما لا يمكن ان يكون مفرد فهو  
مثل قول لا اله الا الله فالحق ان اعتراض المصنف على الزخشي ظاهر (قوله وقدم الخ) هذا اعتراض  
على الزخشي أي لا يكون جملة على الصحيح وقدم انه قبل انما تكون فاعلا مطلقا وقيل انه يجوز ان تكون  
فاعلا ان لم تقترب بماله الصدارة (قوله وكم مفعول أهلا كذا) هذا على وجهي الصواب السابقين (قوله  
والجملة مفعول يهد) هذا المفعول مصرح باعتبار تضمنين يهد معنى يبين فتكون الجملة في محل مفعول مصرح  
أي يتعدى اليه الفعل بنفسه أي ألم يبين الله لهم ذلك (قوله وهو معلق عنها) أي عن العمل في لفظ الجملة  
(قوله خلافا لاكثرهم) أي وغير الاكثر القائل بانها تعاقب انما هو الزخشي وقد سبق له مصنف في الباب  
الرابع وجوز الزخشي كون كم الخبرية تعلق ولم يصرح به أحد من النحويين لكن في كلام المصنف شيء  
وذلك انه أولا اعتراض على الزخشي وهنا سلمه الا أن يقال أولا اعتراض عليه لعدم ظهوره له ثم ظهر له وهو  
مجتهد لكن قوله خلافا لاكثرهم يفيد ان أكثر النحويين صرح بالرفع وظاهر ما سبق انه لم يصرح بالرفع أحد  
منهم اذ ليس مجرد سكوت النحاة عن كونها تعلق مسوغا للقول عنهم انها لا تعلق فان كان المصنف ظفر بنقل من  
جهتهم صرح في ذلك بظاهر فيه فذلك مسلم لكنه يشك على قولهم ان لها الصدارة تأمل اه تقرير شيخنا  
دردير (قوله ومن الوهم في الثاني) أي وهو واجبهم تأخير بعض الممولات عن العامل (قوله وفي بيت الكتاب  
أيضا) صدره \* فانك لم تبالي بعد حول \* (قوله والصواب الخ) أي لان الفاعل وكذا مشبه لا يتقدم على عامله ولا  
يجوز ان يكون وصال مبتدأ أو جملة يدوم خبر لان قل المكشوفة بما الزائدة لا تدخل الاعلى الجملة الفعلية كما  
مر (قوله والصواب ان وصال فاعل يدوم الخ) قد يقال انه لا وهم فيه على مذهب سيبويه فانه يرى تقديم  
الفاعل لضرورة الشعر (قوله وان طي اسم ليكن محذوفة) أي وأملك خبر ليكن المحذوفة أو المذكور  
وحذف مثله من الاسخ (قوله وعليهما) أي وعلى أن طي اسم كان محذوفة أو مبتدأ (قوله راجع اليه)  
أي الى الظني (قوله وقول سيبويه) أي في هذا البيت أي قال ذلك لبيان الواقع (قوله وأما على الثاني)  
أي جعل طي مبتدأ (قوله والجمل نكرات) أي فقد أخبر بالنكرة عن النكرة أي فكلام سيبويه لا يتجس  
على الاعراب الثاني (قوله والجمل نكرات) يعني في حكم النكرات من حيث انه يصح تأويل الجملة بالنكرة  
كما تقول في قامر رجل ذهب أبوه أو أبوه ذاهب قامر رجل ذاهب أبوه وكذا تقول في مررت برجل قامر أبوه زيدانه  
بمعنى مررت برجل كائن أبوه زيدوه هذا اندفع ما يقال ان التعريف والتشكيك من عوارض الاسم والجملة من  
حيث هي جملة ليست اسما وحيث فلا يتم قول المصنف والجمل نكرات (قوله ولكن الخ) اشارة الى الجواب  
عن اتجاهه على الاعراب الثاني وكأنه قال لكن يجب على هذا الاعراب عن سيبويه بأنه يمكن أن يكون كلام  
سيبويه في قوله كان أملك ولكن كلامه ذلك بناء على القول الضعيف الذي له ان ضمير النكرة نكرة (قوله  
لا على ان الاسم مقدم) أي بناء على ان الضمير الخ لا على ان الخ كما فهمه الواهم (قوله وقول بعضهم) عطف  
على قول بعضهم السابق (قوله مرفوع المحل بمسؤولا) أي واسم كان ضمير الكل (قوله وان لم يحمله ذكر)  
أي لفهمه من الاوامر السابقة ومسؤولا خبر كان (قوله وان عنه في موضع نصب) أي على انه مفعول ثان لمسؤولا  
لانه يتعدى لمفعولين ثانيهما بعن هذا ويجوز ان يكون هذا القائل أراد ان منه مرفوع المحل بمسؤولا محذوف  
مدلوله عليه بالمدكور وحيث فلا يتم رد المصنف قاله الدماميني ولا يخفى بعده وقلة مثله ان وجد له مثل اه

في قوله \* آليت حب العراق الدهر أطعمه \* ٢٢٤ انه من باب الاشتغال لاعلى اسقاط على كما قال سيبويه وذلك مردود لان أطعمه بتقدير

لا اطعمه وقول الفراء في وان  
كلاما ليو فيهم ذلك أعمالهم  
فمن خفف ان أنه أيضا من  
باب الاشتغال مع قوله ان  
اللام بمعنى الاوان نافية ولا  
يجوز بالاجماع ان يعمل  
مابعد الا فيما قبلها على ان  
هنا ما نعا آخر وهو لام القسم  
وأما قوله تعالى ويقول  
الانسان أنذامات اسوف  
أخرج حيا فان اذا ظرف  
لاخرج وانما جاز تقديم  
الظرف على لام القسم  
لتوسعه في الظرف ومنه قوله  
رضي ليان ثدى أم تحالفا  
باسم داج عوض لا تفرق  
أى لا تفرق أبدا ولا النافية  
لها الصدر في جواب القسم  
وقيل العامل محذوف أى  
أنذامات أبعث اسوف  
أخرج \* (النوع الثالث  
عشر) \* منهم من حذف  
بعض الكلمات ويجابهم  
حذف بعض ما قبل الاول  
الفاعل ونائبه والجار الباقي  
عمله الا في مواضع نحو قواهم  
اللها فبان وبكم درهم  
اشريت أى والله وبكم من  
درهم ومن الثاني أحد  
معمولى لات ومن الوهم في  
الاول قول ابن مالك في افعال  
الاستثناء نحو وقاموا ليس  
زيدا ولا يكون زيدا وما خلا  
زيدا ان مرفوعه محذوف  
وهو كلمة بعض مضافة الى  
ضمير من تقدم والصواب

شئى (قوله آليت الخ) تمامه \* والحب يأ كاه في القرية السوس (قوله آليت) أى حلفت (قوله الدهر)  
طرف معمول لما بعده ويتوسع في الظروف ما لا يتوسع في غيرها ولا ينفذ في تقديم المعمول أو ان  
الدهر معمول محذوف (قوله كما قال سيبويه) راجع للمعنى والحاصل ان سيبويه جعله على اسقاط على وامتنع  
من جعله من باب الاشتغال مع انه قىامى بخلاف حذف الجار لان أطعمه بتقدير لا أطعمه ولا النافية في جواب  
القسم لها الصدر لخلوها محل أداة الصدر كلام الابتداء وما النافية وماه الصدر لا يعمل ما بعده فيما قبله وما لا  
يعمل لا يفسر عاملا (قوله بتقدير لا أطعمه) أى ولها الصدر لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وما هو كذلك  
لا يفسر عاملا وحينئذ يتعين تقدير على أى حلفت على حب العراق (قوله بتقدير لا أطعمه) أى لان حرف  
النفي يجوز حذفه اذا كان لا وكان الفعل الواقع بعده مضارعا وتقدمه قسم كما قال بعضهم

ويحذف نافع مع شروط ثلاثة \* اذا كان لام المضارع في قسم

(قوله مع قوله ان اللام بمعنى الال) فيه نظرا أما أولا فلا يلزم من كون اللام بمعنى الا أن تعطى حكمها فكلم  
من كلمة بمعنى كلمة أخرى وهما متخالفان في الاحكام وأما ثانياً ففى المشهور عن الكوفيين ان المبتدأ والخبر  
يترافعان فكل منهما عامل في الخبر فيلزم ان يكون فاعل في قولنا ما زيدا لا فاعل ما زيدا مع وقوعه بعد الا  
لحكاية الاجماع على هذا مشككة اه دما معنى (قوله مع قوله ان اللام) أى في ما معنى الا والمعنى ابووفين  
كلاما الذى ابووفين الخ (قوله ولا يجوز بالاجماع الخ) هذا رد على الفراء وقوله أن يعمل ما بعده لا فيما  
قبلها أى وما لا يعمل لا يفسر عاملا (قوله ولا يجوز بالاجماع) أى وحينئذ فالصواب ان أن تخففه وكلام  
اسمها ولام ما لا ابتداء ومما موصولة خبران وجلة ليو فيهم جواب القسم دلت عليه والقسم وجوابه في محل  
نصب مقول القول محذوف صله ما أى وان كلاما الذى يقال فيه والله ليو فيهم ربك أعمالهم (قوله وهو  
لام القسم) أى فانها تمنع من عمل ما بعده فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا (قوله ومنه) أى من تقديم  
الظرف توسعا (قوله لها الصدر في جواب القسم) أى فلا يعمل ما بعده فيما قبلها لكن جاز تقديم الظرف  
المعمول لما بعده على ما توسعه في الظرف (قوله فى الاول الفاعل) أى فلا يجوز حذفه وكذا ما بعده (قوله  
فى الاول الفاعل ونائبه) يريدهما هو مرفوع بغير المصدر وأما ما هو مرفوع به كفى قولك أعجبنى ضرب  
الامير اللص بتنوين ضرب ورفع الامير على أنه فاعل به فلا نزاع في أنه يجوز حذفه فتقول أعجبنى ضرب اللص  
والسبب فيه امتزاج الفاعل بالفعل وتنزيله منزلة الجزء من الكلمة فذكرها وحذف ما هو كالجزء منها بخلاف  
الفاعل مع المصدر فان قلت انهم صرحوا في نحو ما قام وقعد الارز يدوما قام وقعد الارز بانه تركيب صحيح وانه  
محمول على الحذف والتقدير ما قام الارز يدوما قام الارز وما قعد الارز بانه تركيب صحيح وانه  
ان تركيب محمول على الحذف على المختار اقتضى ذلك جواز حذف الفاعل في مثله فيكون اطلاق القول بامتناع  
حذف الفاعل كاصنع المصنف مستدركا وأجاب بعضهم بان الممنوع حذف الفاعل لظاومه أى ما حذفه لفظا  
مع وجوده معنى فلا امتناع فيه وهنا كذلك فان الأنت متلا فاعل اهم معنى وان كان من حيث اللفظ لاحدهما  
وادعى بعضهم انه من باب التنازع وورده ابن الحارث بانه لو كان منه لوجب أن يضم في أحدهما لانهما  
موجهان للفاعل فيقال مثلاً ما ضربت وما أكرم الأنت وعند ذلك يفسد المعنى لانه ينتفى احد الفعلين عن  
المذكور بعدهما والمقصود حصرهما فيه (قوله الا فى واضع) أراد بالجمع ما فوق الواحد لانه ذكر موضعين  
الاول ما اذا كان الباقي بعد الجار المحذوف مقسما به والثاني ما اذا كان مميزا لكم الاستفهامية (قوله الا فى  
مواضع) راجع للثلاثة (قوله أحد معمولى لات) أى اما الاول أو الثاني (قوله مضافة الى ضمير من تقدم) أى  
قاموا ليس بعضهم زيدا أو قاموا ما خلا بعضهم زيدا أى فقد لزم على هذا حذف الفاعل وهذا ليس من المواضع  
التي يحذف فيها (قوله على البنات المفهومة من الاولاد) أى فالاولاد متضمن للبنات كما ان الجمع متضمن للبعض

انه ضمير عائد اما على البعض المفهوم من الجمع السابق كما عاذا الضمير من قوله تعالى فان كن نساء على البنات المفهومة من الاولاد والمراد

في توصيكم الله في أولادكم واماعلى اسم الفاعل المفهوم من الفعل أى لا يكون هو أى الغائم زيدا كما جاء لا يرنى الزانى حين يرنى وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن واماعلى المصدر المفهوم من الفعل وذلك في غير ايس ولا ٢٢٥ يكون تقول قاموا خلازا يدا أى جانب هو أى قيامهم - م ز يدا ومن ذلك قول كثير من العربيين والمفسرين في فواتح السور انه يجوز كونها في موضع جر باسقاط حرف القسم وهذا مردود بان ذلك مختص عند البصريين باسم الله سبحانه وبانه لا أجوبة للقسم في سورة البقرة وآل عمران ويونس وهود ونحوهن ولا يصح ان يقال قد رد ذلك الكتاب في البقرة والله لا اله الا هو في آل عمران جوابا وحذفت اللام من الجملة الاسمية كحذفها في قوله

ورب السموات والارض ووجهها والارض وما فيها المقدر كائن وقول ابن مسعود والله الذي لا اله غيره هذا مقام الذي أنزل عليه سورة البقرة لان ذلك على قلته مخصوص باستطالة القسم ومن الوهم في الثاني قول ابن عصفور في قوله \* حنت نوار ولات هنا حنت \* ان هنا اسم لات وحنت خبرها بتقدير مضاف أى وقت حنت فاقضى اعرابه الجمع بين معواها واخراج هنا عن الظرفية واعمال لات في معرفة ظاهرة وفي غير الزمان وهو الجملة النابتة عن المضاف وحذف المضاف الى الجملة والاولى قول الفارسي ان لات مهملة

والمراد من الاخبار عنهن بالنساء انهن خالص لاذ كور معهن وحينئذ فاندفع ما يقال ان الخبر يجب ان يفيد ما لا يفيد الخبر عنه ولا شك أن الضمير اذا جعل عائدا على البنات وهن نساء لم يفد الخبر شيئا غير ما أفاده الخبر عنه (قوله المفهوم من الفعل) أى الفعل السابق على افعال الاستثناء وهذا مذهب لبعض النحويين وهو معترض بانه لا يطرء في نحو القوم اخوتك خلازا يدا لانه لم يتقدم فعل ولا ما يجري مجراه وقد يجب بانه عند عدم تقدم الفعل يؤخذ اسم الفاعل من المعنى أى الكائن أخامشلا (قوله وهو مؤمن) أى وهو أى الزانى وقوله حين يشربها وهو أى الشارب المفهوم من يشرب والشاهد في هذا الا في الزانى لانه مصرح به والمراد في الايمان الكامل لانه يرفع حال العصيان ثم يعود كقيل والالزم أن الميت حال العصيان كافر (قوله واماعلى المصدر المفهوم من الفعل) أى من الفعل السابق على افعال الاستثناء (قوله ومن ذلك) أى من الوهم في الاول وهو منع حذف بعض الكلمات كالفاعل ونائبه والجار مع بقاء مجروره (قوله في غير ايس ولا يكون) انما قيد بذلك وان كان غيره لم يفيد به لان المستثنى بايس ولا يكون خبر فلو كان المستثنى فيه ما ضمير الفعل السابق ازم الاخبار بالذات من الحدث وهو غير جائز لعدم صدق الخبر حينئذ على ما أخبر به عنه فان قيل هناك مضاف محذوف أقيم المضاف اليه مقامه والاصل ايس هو أى قيامهم قيام زيدا يجب بان دعوى مضاف محذوف لم يلقا به قط تكلف اه شئني (قوله بان ذلك) أى حذف حرف القسم (قوله ولا يصح ان يقال قد رد ذلك الكتاب) أى اجعل ذلك الكتاب (قوله وحذفت اللام) أى من جواب القسم (قوله المقدر) أى له مقدر كائن (قوله هذا مقام) أى لهذا مقام (قوله لان ذلك) أى حذف اللام من جواب القسم (قوله مخصوص باستطالة القسم) أى المقسم به فان لم يكن هناك استطالة فلا يجوز حذفها والحاصل انه عند عدم الاستطالة يمنع الحذف ويقبل مع وجودها وهذا حصل كلام المصنف وصرح ابن مالك بان حذف اللام من الجملة الاسمية المحال بها القسم دون استطالة قليل كقول أبي بكر الصديق والله أنا كنت أعظم منه قال وامان كان في المقسم به استطالة فالحذف حسن كافي البيت وكفى كلام ابن مسعود (قوله باستطالة الخ) أى ولا استطالة هنا ولا يجوز ترجع القرآن على القليل (قوله ومن الوهم في الثاني) أى وهو واجب حذف أحدهم على لات (قوله حنت نوار الخ) نوار مبنى على الكسر كوبرا والبيت لشبيب بن جميل يخاطب أمه نوار بنت عمرو بن كاثوم وقد أسره بنو قتيبة بن معين في حرب وتماه وبدا الذي كانت نوار أجنبية \* لما رأت ماء السلاش بالها \* والقرث يعصر في الاناء أرنبت حنت من الحنين وهو الشفقة وقوله أجنبية أى الذي سترته في جنينها من المحبة والسلا بالقصوعاء المولود وأرنبت صاحبت (قوله أى وقت حنت) أى وليس هذا الوقت وقت حنت أى وقت حنين (قوله واعمال لات في معرفة ظاهرة) أى وهو هنا لانه اسم اشارة (قوله وفي غير الزمان) أى مع انهم لا تعمل الا في الزمان وحنت ليس نظرا (قوله وحنت مبتدا مؤخر بتقدير ان) أى والمعنى وليس الحنين هنا أى كائن في هذا الوقت (قوله وعكسه) أى تجوزهم في النثر ما لا يجوز في الشعر (قوله بدلا الغلط والنسيان) الفرق بينهما ان المبدل منه ان لم يكن مقصودا البتة ولكن سبق اليه اللسان فهو بدل الغلط أى بدل عن اللفظ الذي ذكر غلط لان البدل نفسه غلط كما يتوهم وان كان مقصودا وتبين بعد ذكره فساد قصده فيدل نسيان أى بدل من اللفظ الذي ذكر نسيانا (قوله زعم الخ) ان قلت قد استدلل المثبتون لوقوع بدل الغلط في كلام العرب بقول ذي الرمة

لميات في شفتيها حوة لعس \* وفي الثالث وفي أني لم اشنب

فان الحوة السوداء لعس سواد مشرب بحمرة وفي استدلالهم بذلك دليل على وقوع البدل المذكور في الشعر وهو خلاف ما زعمه ذلك المتقدم قلت لأدليل في هذا البيت على ذلك اذ هو محمول على التقديم والتأخير كما قال

( ٢٩ - دسوقي في ) وهنا خبر مقدم وحنت مبتدا مؤخر بتقدير ان مثل تسع بالمعدي خير من ان تراه \* (النوع الرابع عشر) \* تجوزهم في الشعر ما لا يجوز في النثر وذلك كثير وقد أفرد بالنصب وعكسه وهو غريب جدا وذلك بدلا الغلط والنسيان زعم بعض القدماء

أنه لا يجوز في الشعر لانه يقع غالباً عن زرو وفكر \* (النوع الخامس عشر) \* اشتراطهم وجود الرط في بعض المواضع وفقدته في بعض فالاول قد مضى مشروحا والثاني الجملة المضاف ٢٢٦ اليها نحو يوم قام زيد فاقوله وتسجن ليله لا يستطيع \* بناحاهم السكب الا هـ ريرا وقوله

مضت سنة لعام ولدت فيه  
وعشر بعد ذلك وجنتان  
فنادرو هذا الحكم خفي على  
أكثر النحويين والصواب  
في مثل قولك أعجبني يوم  
ولدت فيه تنوين اليوم وجعل  
الجملة بعده صفة له وكذلك  
أجمع وما تصرف منه في باب  
التوكيد يجب تجزئته من  
ضمير المؤكد وأما قولهم جاء  
القوم باجمعهم فهو بضم الميم  
لا يفتحها وهو جمع اقوال  
يجمع على حد قولهم فليس  
وأفلس والمعنى جاؤا بجمعاءهم  
ولو كان توكيداً لكانت  
الباء فيه زائدة مثلاً في قوله  
هذا وجدكم الصغار بعينه \*  
فيكان يصح اسقاطها  
\* (النوع السادس عشر) \*  
اشتراطهم لبناء بعض الاسماء  
أن تقطع عن الاضافة تقبل  
وبعد وغير ولبناء بعضها  
أن تكون مضافة وذلك أي  
الموصولة فانها لا تأتي الا اذا  
أضيفت وكان صدر ملتها  
ضميراً محذوفاً نحو أهم أشد  
ومن الوهم في ذلك قول ابن  
الطراوة هم أشد مبتدأ  
وخبر وأي مبنية مقطوعة  
عن الاضافة وهذا يخالف  
لرسم المصحف ولا جماع  
النحويين الجهة السابعة أن  
يحمل كلاماً على شيء ويشهد

بعضهم أي في شفتيها حوة وفي لثامها العس ورد ذلك الجواب بأنه يلزم عليه تقدم ما في حين الواو والعاطفة عليه او هو  
باطل فصح الاستدلال (قوله أنه) أي المذكور من البدلين لا يجوز الخ (قوله فالاول قد مضى) أي بجملة  
الخبر والصفة والصلة والحال (قوله والثاني الجملة المضاف اليها الخ) على ابن مالك ذلك بان المضاف الى الجملة  
انما هو مضاف في التقدير الى مصدر من معناها ولا يعود من المصدر المضاف اليه ضمير الى المضاف لا يعود اليه  
ضمير من الجملة المذكورة فان سمع عد ذلك نادراً اه شئني (قوله نحو يوم قام الخ) أي من كل ظرف زمان  
مبهم كيوم وليلة وحين ووقت أضيف لجملة بعده (قوله وتسجن) بفتح المشنة الفوقية وضم الحاء المعجمة  
من السخونة وفاعله ضمير المرأة ونباح السكب بضم النون صياحه وهو يرصوته دون نباحه من قلة صبره على  
البرد (قوله ليله لا يستطيع الخ) أي فقد أضاف الظرف للجملة وفيها رابط وهو ضمير لها (قوله لا يستطيع)  
نصف البيت الياء (٣) وآخره الياء من هرير اوزاد سبباً تخفيفاً لتركيب الكامل (قوله مضت سنة الخ) السنة  
والعام والحجة بكسر الحاء المهمة بمعنى واحد وقوله

ومن يك سائلاً عني فاني \* من الغيتان أيام الخنثان

وأيام الخنثان وقع عليهم قال فائل منهم وقد لقوا عدوهم اختنثوهم بالرماح (قوله لعام ولدت فيه) أي فقد  
أضاف عام الى الجملة والجملة فيها رابط وهو فيه (قوله فنادر) الحكم بالندور والذم لا يحلظ التصويب  
المذكور والافعلية لا يوجد مثل ذلك (قوله فنادر) صفة محذوف أي فشيئ نادراً والافعال واجب التنبيه لا مطابقة  
اه دما يعني (قوله وهذا الحكم) أي جعل الجملة فيماد كرمضا فالهايمما خفي على أكثر النحويين لان  
الجملة حينئذ أي حين احتوت على الرابط صفة ولا يضاف موصوف الى صفة (قوله في مثل قولك الخ) أي  
من كل ظرف زمان وقع مضافاً اليه من الجملة التي فيها رابط (قوله تنوين اليوم وجعل الجملة بعده صفة له)  
أي وحينئذ فيكون الاتيان بالضمير واجبا لانه رابط للجملة الموصوف بها (قوله وكذلك أجمع) عطف على  
الجملة المضاف اليها وقوله وما تصرف منها أي مثل جمع وجمعاء وأجمعون (قوله لا يفتحها) نقل الحلي في شرح  
الازهرية عن النووي جواز فتحها (قوله وهو جمع) أي لأنه من ألفاظ التوكيد وقوله بجمعاءهم الاولى  
بجمعاءهم ليس ان جمع بمعنى جماعة اه تقر برديز (قوله هذا وجدكم الخ) يروي هذا العمر كم  
الصغار الخ وقوله هذا وجدكم هذا مبتدأ والصغار خبره وبعينه توكيده مرفوع بضمه مقدرة منع من  
ظهورها اشتغال المحل بحرف الجر الزائد وقوله وجدكم الواو حرف قسم وجر وجدكم مقسم به مجرور ووجه  
القسم معترضة بين المبتدأ والخبر (قوله فكان يصح اسقاطها) أي وهذه لا يصح اسقاطها فلا تكون زائدة  
وحيث لم يكن باجمعهم من ألفاظ التوكيد وقد يقال انه لا يلزم من عدم صحة اسقاطها اتصالها اذ كم من زائد  
لازم كالباء في فاعل كفي (قوله أن تقطع عن الاضافة) أي لفظاً (قوله ومن الوهم في ذلك) أي الثاني  
(قوله وأي مبنية مقطوعة عن الاضافة) أي في محل نصب مفعول نزع (قوله وهذا يخالف لرسم المصحف)  
أي العثمان في فان فيه أي متصلة بالضمير ومقتضى كون أي مقطوعة عن الاضافة أن ترسم غير متصلة بالضمير  
(قوله ولا جماع النحويين) أي ويخالف لاجماع النحويين من ان أي في هذه الالية مضافة للضمير  
\* (قوله الجهة السابعة) \* أي من الجهات التي يدخل الخطأ على العرب بسبب عدم مراعاتها (قوله ان يحمل)  
أي العرب كلاماً محتملاً (قوله بخلافه) أي بخلاف ذلك الجمل أي وحينئذ لا ينبغي للعرب أن يلاحظ  
الحالات المتقاربة ويجعل الاعراب في المحل المحتمل مثل ما الاعراب فيه ظاهر (قوله وله أمثلة) أي كثيرا خطأ  
فيها بمعنى خلاف الاولى (قوله ولم يجعله معطوفاً على يخرج الحى من الميت) أي الذي هو خبر ثنائ (قوله

استعمال آخر في نظير ذلك الموضوع بخلافه وله أمثلة \* أحدها قول الزمخشري في يخرج الميت من الحى انه عطف على فالتى الحب يدل  
والنوى ولم يجعله معطوفاً على يخرج الحى من الميت (٣) قوله نصف البيت الخ البيت من المتقارب فالعين آخر النصف الاول ولا تزيل اه

لان عطف الاسم على الاسم أولى ولكن محجى قوله تعالى يخرج الحى من الميت ويخرج ٢٧ الميت من الحى بالفعل فيه ما يدل على خلاف

ذلك \* الثانى قول مكى وغيره  
في قوله تعالى ماذا أراد الله  
بهم ذا مثلاً يضل به كثيراً ان  
جملة يضل صفة للثبات  
مستأنفة والصواب الثانى  
لقوله تعالى في سورة المدثر  
ماذا أراد الله بهم ذا مثلاً  
كذلك يضل الله من يشاء  
(الثالث) قول بعضهم في  
ذلك الكتاب لارباب  
الوقف هنا على ريب ويبدأ  
فيه هدى ويدل على خلاف  
ذلك قوله تعالى في سورة  
السجدة الم تنزل الكتاب  
لارباب فيه من رب العالمين  
(الرابع) قول بعضهم في  
ولن صبر وغفران ذلك ان  
عزم الامور ان الرابطة الاشارة  
وان الصابر والغافر جعل  
من عزم الامور وبالغة  
والصواب ان الاشارة للصبر  
والغفران بدليل وان تصبروا  
وتتقوا فان ذلك من عزم  
الامور ولم يشمل انكم  
(الخامس) قولهم في ان  
شركائى الذين كنتم تزعمون  
ان التقدير تزعمونهم شركاء  
والاولى ان يقدر تزعمون انهم  
شركاء بدليل وما ترى معكم  
شفعاء كم الذين زعمتم انهم  
فيكم شركاء ولان الغالب على  
زعم ان لا يقع على المفعولين  
صريحاً بل على ان وصلها ولم  
يقع في التنزيل الا كذلك  
ومثله في هذا قوله \* تعلم  
رسول الله انك مدركى

يدل الح) أى لان العطف فيها على يخرج اذ ليس فيها اسم وحيد فيجعل يخرج هنا عطف على يخرج لاجل ان  
يوافق المحل الظاهر اعرابه فيكون من عطف الاسم المشبه للفعل على الفعل (قوله يدل على خلاف ذلك) قال  
الدامينى في كلام الزحشرى ما يندفع به هذا الانتقاد وذلك انه قال ان يخرج الحى من الميت موقعه موقع  
الجملة المبينة لقوله فائق الحب والنوى ولذا ترك العاطف وانما كانت كالبينة لان فائق الحب والنوى بالثبات  
والشجر الدامين من جنس اخراج الحى من الميت لان الدامى في حكم الحيوان واذا كان يخرج الحى من الميت  
في موضع البيان لفائق الحب والنوى لم يثبت عطف يخرج الميت من الحى عليه في هذا المحل اكونه لا يصلح بياناً  
كالاول فلذلك جعل عطف على فائق الحب في تلك الايات وجد ما يعين العطف على يخرج وفي هذه الاية  
وجد ما يرجع العطف على غيره فعمل في كل جهة تضاه وظاهر بذلك ان كلام المصنف غير متجه (قوله كذلك يضل  
الله الح) أى فهذا لا يصح ان يجعل صفة للمثل وحيداً فليكن في آية البقرة كذلك وفي هذا شئ لان تعيين  
الاستئناف في آية المدثر لا يعينه في آية البقرة لجواز الوجهين فيها نعم الاولى الاستئناف للموافقة لأن ذلك هو  
الصواب دون غيره كما هو كلامه واذا كان هذا أولى فلا ينبغي ان يعد هذا من جملة الجملات التى يلحق بالمعرب الخلل  
منها واجيب بجواب بعيد وحاصله ان المراد بالصواب ما يشمل الاولى ومراعاة الخطأ ما يشمل خلاف الاولى اه  
تقر برذردير وقال الشمنى أقول القرآن يفسر بعضه بعضاً فاذا تكرر لفظ منه وكان له في موضع محمل واحد  
وفي آخر ذلك المحمل وفي غيره محمل في الاخر على ذلك المحمل دون غيره ومن ثم ترى المهرقة ن شارحى المختصرات  
التى لها مطولات لا يعدلون عن حلها بما في مطولاتها ان احتملت غير ما في المطول وان احتملت الاطرا اه  
كلامه (قوله ويدل على خلاف ذلك قوله تعالى في سورة السجدة) أى فان فيه فيها متعلقة برب وحيد  
فليكن هنا كذلك لاجل التوافق (قوله ويبدأ فيه هدى) أى والمعنى ذلك الكتاب لاشك ثم قال فيه هدى  
وهذا معنى صحيح (قوله ان الرابطة الاشارة) اى لان الجملة خبر من (قوله وبالغة) أى لانه لا يصح الاخبار  
عن الصابر والغافر بكونه من الامور والسديدة (قوله والصواب ان الاشارة للصبر والغفران) قد يشك كل  
جعل الاشارة راجعة للغفران والصبر بانه يلزم عليه عدم الارتباط اذ يقول الامر الى قولك ولن صبر وغفران  
الصبر والغفران لمن عزم الامور وجوابه ان الاشارة وقعت للصبر والغفران المضاف كل منهما الى ضمير من  
في مكانه قال ان صبره وغفرانه فصل الربط بهما الاعتبار وأما الآية الثانية فبمعنى ان تكون الاشارة فيها  
راجعة للصبر والتقوى لا الى الصابر والمتقى لان مخاطبان والمخاطب لا يشار اليه من حيث انه مخاطب فلو  
أريد مخاطب الفر يقين لقتل انكم اه دمايينى (قوله ان التقدير تزعمونهم) اى فابن خبر مقدم  
وشركائى مبتدأ مؤخر والذين بدل وكنتم تزعمون صلة والعائد محذوف أى تزعمونهم وكذلك المفعول الثانى  
محذوف (قوله بدليل وما ترى معكم شفعاء كم الذين زعمتم انهم الح) أى والاولى التناسب (قوله في  
التنزيل الا كذلك) اى الاعلى ان وصلتها (قوله ومثله في هذا) الاولى ومثله في هذا الحكم وهو الوقوع  
على ان وصلتها تعلم كافي قوله وقد وجد هذا في بعض نسخ (قوله تعلم الح) هو لاسار به تبين زعيم معتذر النبي صلى  
الله عليه وسلم وأول القصيدة

تعلم رسـول الله انك قادر \* على كل حى من تمام ومن نجد  
تعلم رسول الله انك مدركى \* فان وعيدك منك كالانخذ باليد  
تعلم بان الركب الا عومرا \* هم الكاذبون الخافو كل موعد  
ونبي رسـول الله أنى هـونه \* فلا رفعت سوطى الى اذيدى  
وما حلت من ناقة فوق ظهريها \* أبر وأوفى ذممة من محمد

(قوله تعلم الح) أى فتعلم ليس وانفع على صريح المفعولين بل واقع على ان وصلتها فهى سادة مسددة المفعولين

ومن القليل فهم ما قوله \* زعمتني شيخا واست \* وقوله \* تعلم شفاء النفس فهدوا وهدوا وعكسهما في ذلك هب بمعنى ظن فالغالب تعديه الى صريح المفعولين كقوله فقلت اجزني ابنا حاله ٢٢٨ والا فهني امرأها لكا ووقوعه على ان وصلتها نادى حتى زعم الحر يرى ان

قول الخواص هب ان زيدا قائم لحن وذهل عن قول القائل هب ان ابانا كان جبارا ونحوه (السادس) قوله -م في سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرتهم لا يؤمنون ان لا يؤمنون مستأنف أو خبر لان وما بينهما اعتراض والاولى الاول بدليل وسواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرتهم لا يؤمنون (السابع) قواهم في نحو وفار بك بظلام وما الله بغافل ان الجبرور في موضع نصب أو رفع على المجازية والتمية والصواب الاول لان الخبر بعد ما لم يحذف في التنزيل مجردا من الباء الا وهو منصوب نحو ما هن أمهاتهم -م ما هذا بشرا (الثامن) قول بعضهم في ولئن سألتهم من خلفهم ليقولن الله ان اسم الله سبحانه وتعالى مبتدأ أو فاعل أي الله خلقهم -م أو خلقهم الله والصواب الجمل على الثاني بدليل ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم (التاسع) قول أبي البقاء في أفن أسس بنيانه على تقوى ان الظرف حال أي على قصد تقوى أو مفعول أسس وهذا الوجه هو المتمد عليه عندى لتعيينه في مسجد أسس على

(قوله ومن القليل فهم ما) أي في زعم وتعلم (قوله زعمتني شيخا) أي فزعم واقعة على صريح المفعولين وقوله زعمتني شيخا الخ هو لابي أمية أو س الحنفى وبعده \* انما الشيخ من يدبديبا انما الشيخ من يستره الحى ويمشى في بيته مخجوبا ان اراد الخرج خاف من الذئب \* ب وان كان لا يرى الحى ذيبا كيف يدعى شيخا أخومضاعات \* ليس يشئ تقابا ور كوبا يدب بالكسر يذرج في المشى ويذاوم مضاعات من الاضلاع الامالة (قوله تعلم شفاء النفس الخ) تمامه \* فبالغ بلطف في التخييل والمكر \* (قوله في ذلك) أي فهي تقع كثيرا على صريح المفعولين وقابل على ان وصلتها (قوله هب بمعنى ظن) كون هب من أفعال القلوب مذهب الكوفيين واختاره ابن مالك وانشد عليه هذا البيت (قوله أجزني) أي انصرتني وانزع ظالمى من ان يظلمنى (قوله ان قول الخواص) أي في كتابه دره الغواص في لحن الخواص أي العارفين من الناس (قوله لحن) لعله استند في ذلك الى قول صاحب الصحاح وهبى فقلت كذا أي احسبني واعددني ولا يقال هب انى كذا انقله المصنف في حواشى التسهيل (قوله وذهل عن قول القائل) أي قوله لعله من الخطاب في المسئلة الحمارة وهى زوج وأم واخوان لام واخوان لاب وام حكم فيها عمر بن الخطاب بالثلاث للاخوان للام ولم يجعل للاخوة لاشقاء شيئا فقالوا له يا أمير المؤمنين هب ان ابانا كان حمارا فاشركنا بقرابة أمنا فاشركهم (قوله لان) أي في قوله ان الذين كفروا (قوله والاولى الاول بدليل الخ) قد يقال انه قد وجد في آية البقرة ما يصلح أن يكون لا يؤمنون خبرا عنه ولم يوجد ذلك في الآية الاخرى وهى آية يس فرتب على كل ما يقتضيه ثم الباب موضوع لذلك الجهات التي يدخل على العرب الخلل من جهةها والمصنف قد اعترف بان ما ارتكبه خلاف الاول فلا يكون خطأ فليس ثم خلل دخل على العرب من هذه الجهة ثم انه عبر عما يخالف رأيهم في المثال الثاني والرابع بقوله والصواب وعبر عن ذلك هنا بقوله والاولى فتأمل اه دما منى قال الشمني أقول ليس مراده بالخلل الخطأ بل ما يشمل خلاف الاول كما مراده بالصواب ما غلب على الظن (قوله بدليل وسواء عليهم أأنذرتهم) أي في هذه لم توجد ان حتى يكون لا يؤمنون خبرها فحينئذ تعين أن تكون مسنأة فجعل آية البقرة كذلك لاجل الموافقة (قوله الا وهو منصوب) أي وحيد شذ فليكن الذي فيه حرف الجر الزائد كذلك لاجل التوافق (قوله نحو ما هن الخ) الاول حذف نحو لانه ليس في القرآن من مثل ما الحجازية المنصوبة الخبر لفظا سوى الآيتين اللتين تلاهما اه دما منى (قوله من خلقهم) مفعول ثان لسأل على حذف عن (قوله والصواب الجمل الخ) هذا معارض بقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر تدعونه الى ان قال قل الله ينجيكم منها ومن كل كرب قاله الدماميني قال الشمني وأقول لا يعارضه لان الكلام انما هو في خصوص الجواب الذي سنده خلق لافي كل جواب (قوله ان الظرف حال) أي من ضمير أسس أي قاصدا ببنائه التقوى (قوله وهذا الوجه) أي الذي أخرجه قوله لتعيينه الخ فيه انه لا وجه لتعيين كونه ظرفا لعمارة أسس مع احتمال كونه ظرفا مستقرا حال من الضمير المستكن في أسس (قوله لتعيينه) أي المفعول واذا تعين ذلك في هذا الموضع حل في الاخرى عليه للموافقة (قوله لمسجد أسس على التقوى) قيل هو مسجد قباء وقيل مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله فاجعل بيننا وبينك موعدا) يحتمل أن المراد وعدا ويحتمل أن المراد مكان وعدا وقد وجد ما يرجع كلا من الاحتمالات الثلاثة (قوله يحتمل للمصدر) أي وهو الوجد وقوله ويشهد له لا يخلفه أي لان الذي يتصف بالاختلاف وعدمه الوعد لازمان ولا مكانه (قوله وللزمان) أي زمان الوعد

(قوله)

التقوى \* (تنبيه) وقد يحتمل الموضع أكثر من وجه ويوجد ما يرجع كلاهما فافترق في أولها كقوله تعالى فاجعل بيننا وبينك موعدا فان الموعد يحتمل للمصدر ويشهد له لا يخلفه نحن ولا أنت والزمان ويشهد له



قال موعدهم يوم الزينة والامكان ويشهد له مكانا سوى واذا أعرب مكانا بلادته لا طرفا الخلفه تعين ذلك الجهة الثامنة أن يحمل العرب على  
شيء وفي ذلك الموضع ما يدفعه وهذا أصعب من الذي قبله وله أمثلة (أحدها) قول بعضهم في أن هذان لساحران أنهما واسمها أي أن القصه وهذان  
مبتدأ وهذا يدفع رسم أن منفصلة وهذان متصل (والثاني) قول الاخفش وتبعه أبو البقاء ٢٢٩ في ولا الذين يحوتون وهم كفار اللام لا ابتداء

والذين مبتدأ والجملة بعده  
خبره ويدفعه أن الرسم ولا  
وذلك يقتضي انه مجرور  
بالعطف على الذين يعملون  
السيئات لا مرفوع  
بالابتداء والذي حملناه على  
الخروج عن ذلك اظهر  
أن من الواضح ان المبتدأ على  
الكفر لا توبة له لغوات زمن  
الكيفية ويمكن ان يدعى  
لهما ان الالف في لازمة  
كالالف في لا ذنبه فانها  
زائدة في الرسم وكذا في لا  
أوضحه او الجواب ان هذه  
الجملة لم تذ كر لي فادمعناها  
بجرده بل ليسوي بينهما وبين  
ما قبلها أي انه لا فرق في عدم  
الانتفاع بالتوبة بين من  
أخرها الى حضور الموت وبين  
من مات على الكفر كما نفي  
الاثم عن المتأخر فين تجل  
في يومين فلا اثم عليه ومن  
تأخر فلا اثم عليه مع ان حكمه  
معلوم لانه أخذ بذابا عزيمة  
بخلاف المتأخر فانه أخذ  
بالرخصة على معنى يستوي  
في عدم الاثم من يتجل ومن  
لم يتجل وحمل الرسم على  
خلاف الاصل مع امكانه غير  
سديد (والثالث) قول ابن  
الطراوة في أيهم أشدهم أشد

(قوله قال موعدهم) أي زمان وعدكم (قوله تعين ذلك) أي كون المراد بالموعد مكان الوعد وارتفع  
الاحتمال (قوله الجهة الثامنة) أي من الجهات التي يدخل على العرب الخطأ بسبب عدم مراعاتها (قوله  
أن يحمل العرب) أي الكلام على شيء (قوله ما يدفعه) أي ما يدفع جملة (قوله وهذا أصعب من الذي  
قبله) أي لان الدافع اذا كان في المحل أصعب مما اذا كان الدافع في محل آخر (قوله انهما واسمها) أي  
فهو يقول ان الاصل انهما اذا ن لساحران فان حرف تو كيد ونصب وضمه من القصه اسمها واذان مبتدأ وقوله  
لساحران خبر والجملة خبران (قوله رسم ان منفصلة) أي رسمها في المصحف الامام (قوله والجملة بعده)  
أي وهي قوله أو تلك أعتدنا لهم عذابا أليما وأما جملة يحوتون وهم كفار فصلة (قوله وذلك) أي ورسمه  
بالالف وقوله يقتضي انه مجرور بالعطف أي بالواو ولاننا كيد النقي وقوله على الذين يعملون السيئات  
أي من قوله وليست التوبة للذين يعملون السيئات (قوله لا مرفوع بالابتداء) أي وأن اللام لا ابتداء  
بل هي نافية مؤكدة للنفي قبلها (قوله لا توبة له) أي ونفي الشيء فرع عن صحته ثبوته (قوله ويمكن الخ)  
هذا جواب عن قوله ويدفعه ان الرسم ولا وقوله أن الالف في لازمة أي وان اللام لا ابتداء (قوله فانها  
زائدة في الرسم) أي واللام لا ابتداء (قوله وكذا في لا اوضحه) أي من قوله تعالى لو خرجوا فيكم ما زادوكم  
الاخبالا ولا اوضحه اخلاكم يبعثونكم الفتنة (قوله والجواب) أي عن قوله والذي حملناه على الخروج  
عن ذلك الظاهر الخ شئني (قوله لم تذ كر لي فادمعناها بجرده) أي حتى يرد الاعتراض بان نفي الشيء فرع عن  
صحته ثبوته ومن مات على الكفر لا تتأثر توبته فكيف تنفي عنه (قوله مع ان حكمه) أي المتأخر معلوم وهو  
عدم الاثم (قوله على معنى الخ) أي فالجملة الثامنة مسوقة لاجل التسوية بينهما وبين ما قبلها في عدم الاثم  
لانها اذا كرت لاجل افادة معناها بجرده لانه معلوم والحاصل أن سوق الكلام لاجل التحقيق وقيل ان أهل  
الجاهلية كانوا فريقين منهم من جعل المتجمل آثما ومنهم من جعل المتأخر آثما لتضييقه على نفسه وتشديده  
عليه فافورد القرآن بنفي الاثم عنهما جميعا فسوق الكلام ليس لاجل التحقيق بل لاجل نفي الاثم المتوهم على  
التقدير من فكل من الجملتين ذكر لا فادمعناها بجرده (قوله وحمل الرسم الخ) هذا رد لقوله سابقا ويمكن أن  
يدعى لهما ان الالف في لازمة (قوله وان أياذا لم تضاف) أي لفظا أعربت (قوله والثانية كذلك) أي  
والمعنى واذا كلاًوا بأنفسهم أو وزنوا بأنفسهم (قوله ما بعده) وهم جملة يتخسرون وحذف خبر أحد المبتدئين  
لدلالة الأسخر وقوله خبر أي خبر المبتدأ والجملة جواب اذا (قوله لرسم الواو بغير ألف) أي فهذا يدل على  
أن الضمير متصل بالفعل لان الفعل اذا كان آخره واو الجماعة رسم بعدها ألف (قوله ولان الحديث) أي  
لان الحديث عنه وهو الذي ذموا من أجله وقوله في الفعل أي الاخذ والاعطاء وهو المشار به بقوله اذا كلاًوا  
على الناس يستوفون واذا كلاًوا الخ وقوله لافي الفاعل أي وجهين فلا وجه لتأكيده (قوله اذا أخذوا  
من الناس) راجع لا كلاًوا وفيه اشارة الى أن على معنى من وقوله واذا أعطوا راجع لكالوهم أو وزنوهم  
(قوله استوفوا) أي أخذوا حقهم بكأله (قوله واذا أعطوهم) أي واذا أعطوا الناس أخسر وهم  
ونقصوهم حقهم (قوله أخسروا) أي وجهين فضمير كالوهم ووزنوهم للناس (قوله واذا جعلت الضمير)  
أي هم في قوله كالوهم أو وزنوهم (قوله اذا أخذوا استوفوا) أي من الناس بأن كال أو وزن لهم غيرهم

مبتدأ وخبر وأي مضافة لمحذوف ويدفعه رسم أيهم متصلا وان أياذا لم تضاف أعربت باتفاق (والرابع) قول بعضهم في واذا كالوهم أو وزنوهم  
يتخسرون أن هم الاولي ضمير رفع مؤكد لا واو والثانية كذلك أو مبتدأ ما بعده خبره والصواب ان هم مفعول فمما لرسم الواو بغير ألف بعدها  
ولان الحديث في الفعل لافي الفاعل اذا المعنى اذا أخذوا من الناس استوفوا واذا أعطوهم أخسروا واذا جعلت الضمير لاه طفقين صار معناه  
اذا أخذوا استوفوا واذا أعطوا الكيل أو الوزن هم على الخصوص أخسروا

وهو كلام متنافر لان الحديث في الفعل لافي المباشر ٢٣٥ (الخامس) قول مني وغيره في قوله تعالى ذلك هو الفضل الكبير جناب عدن

يدخلون ان جنات بدل من الفضل والاولى انه مبتدأ لقراءة بعضهم بالنصب على حذف يدا ضربته (السادس) قول كثير من النحويين في قوله تعالى ان عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك انه دليل على جوار استثناء الاكثر من الاقل والصواب ان المراد بالعباد الخاصون لا عموم المملوكين وان الاستثناء منقطع بدليل سهو طه في آية سبحان ان عبادي ليس لك عليهم سلطان وكفي بربك وكيفا ونظيره المثال الا في السابع قول الزخشرى في ولا يلتفت منكم احدا الامر انك ان من نصب قدر الاستثناء من فاسر باهالك ومن رفع قدره من ولا يلتفت منكم احدا ويرد باستلزامه تناقض القراءتين فان المرأة تكون مسرى بها على قراءة الرفع وغير مسرى بها على قراءة النصب وفيه نظر لان اخراجها من جملة النهى لا يدل على انها مسرى بها بل على انها معهم وقد روى انها تبعتهم وانما التفتت فرأت العذاب فصاحت فاصابها حجر فقتلها وبعد فقول الزخشرى في الآية خلاف الظاهر وقد سبقه غيره اليه والذي جملهم على ذلك ان النصب قراءة الاكثر فاذا قدر الاستثناء من احدا كانت قراءتهم

وقوله استوفوا أي حقهم وقوله واذا تولوا الكيل أي واخذوا لانفسهم اخسر وانفسهم اي وهذا بعيد لكون الشأن انهم انما يخسرون اذا لم يتولوا الكيل واذا تولوا الكيل بأنفسهم فلا يخسرون على أن هذا ليس فيه ذم لهم (قوله متنافر) أي لخالفته للطبع (قوله وهو كلام متنافر) قديقال ان المعنى واذا كانوا بأنفسهم أو وزوايا أنفسهم لغيرهم يخسرون المكيل له والموزون له بنقص حقه وحينئذ فلا تنافر (قوله لافي المباشر) أي الذي هو انفعال (قوله لقراءة بعضهم بالنصب) أي وكل ما جاز أن يكون منصوبا على الاشتغال انما يكون رفعه على الابتداء (قوله على جواز استثناء الاكثر من الاقل) الاول حذف الاقل ويقول استثناء الاكثر فاما لان الاستثناء من الجموع فهو كقولك جاءني عشرة الاسبعة وظاهر قوله من الاقل انه يجوز قولك جاءني ثلاثة الا عشرة لانه حينئذ استثناء الاكثر من الاقل مع أنه لا يصح (قوله والصواب ان المراد الخ) أي بدليل الاضافة للباء المفيدة للتشريف ولا شك ان الباء من نفس الموضع لان الدال آية سبحان حتى يكون من الجهة التي قبل هذه وقوله بدليل آية سبحان دليل لمجرد كون الاستثناء منقطعاً بطبع النظر عن كون المراد بالعباد الخاصين وهذا في الحقيقة ليس من هذه الجهة بل من الجهة التي قبلها والمصنف لم يذكره لانه من هذه الجهة وانما ذكره لانه لا زال كون المراد بالعباد الخاصين أو لكونه دفعاً للسؤال مرة - وهو اذا كان المراد بالعباد الخاصين فما هذا الاستثناء اه تقرير شيخنا دردير به سقط بحث الدماميني (قوله والصواب ان المراد بالعباد الخاصين الخ) قال الدماميني اختياره لكون الاستثناء منقطعاً مقدوح فيه بانه ارتكاب خلاف الاصل من غير ضرورة لا مكان حل الاستثناء على الاتصال وهو الاصل ويكون المراد بالعباد عموم المملوكين ولا يضري ذلك أن آية سبحان بدون استثناء لانه اريد بالعباد فيها الخاصون فترك الاستثناء وقد يجب ان القرآن يفسر بعضه بعضا فاذا تكرر لفظه وكان له في موضع يحمل واحد وفي آخر ذلك الحمل وغيره حمل في الآخر على ذلك الحمل دون غيره والاستثناء المنقطع وان كان خلاف الاصل الا انه فصيح شائع اه قال الدماميني في ثم هذا المثال لا يصلح لهذه الجهة اذ هي موضوعة لان يحمل الكلام على شيء في ذلك الموضع ما يدفعه وظاهر ان الدافع عنده وورد آية سبحان مجردة عن الاستثناء فهي الدالة على أن المراد بالعباد الخاصون وحينئذ فهو من أمثلة الجهة المعقودة لان يحمل الكلام على شيء يستعمل في مكان آخر بخلافه اه دماميني (قوله المثال الا في) أي في السابع في قوله ولا يلتفت منكم احدا والنظر به هو قوله الا في والذي أجزم به أن الخ (قوله قدر) أي جعل الاستثناء من فاسر باهالك لامن قوله ولا يلتفت منكم احدا لان المختار الاتباع بعد النفي وشبهه ولا ينبغي تخريج قراءة الاكثر على خلاف المختار (قوله ومن رفع قدره) أي جعله اي الاستثناء من ولا يلتفت منكم احدا أي فهو يدل من احدا يدل بعض من كل (قوله ويرد) أي ذلك القول وهذا ابن الحاجب (قوله تكون مسرى بها) أي لان المعنى لا يلتفت منكم احدا أيها السارون الامر انك فأنهم امن السارين وتلفت (قوله على قراءة الرفع) أي لان الالتفات بعد الاسراء وحينئذ فتكون مسرى بها (قوله وفيه نظر) أي في الرد الذي قاله ابن الحاجب لكلام الزخشرى نظر بل كلام الزخشرى وجيبه ولا يرد عليه الرد السابق وأجاب نجم الأئمة الرضى عن رد ابن الحاجب بجواب آخر وهو أن الاسراء المأمورة به مقيدة بعدم الالتفات معنى أي أسرا سرا غير ملتفت فيه باهالك الامر انك فان اسراءها مع النفاق وحينئذ فقراءة النصب تدل على انها مسرى بها كقراءة الرفع فخاصه منع أن قراءة النصب تدل على أنها غير مسرى بها وأما جواب المصنف فخاصه منع كون قراءة الرفع تدل على أنها مسرى بها بل انما تدل على أنها غير مسرى بها كقراءة النصب اه تقرير دردير (قوله لا يدل على أنها مسرى بها) أي قصد ابل على أنها معهم أي حال الاسراء (قوله وقد روى) سند للمنع أي فيه نظر لانه قد روى الخ (قوله انها تبعهم) أي وليست مسرى بها قصدا (قوله وبعد فقول الزخشرى) أي وأقول لك بعد ما تقدم من البحث في كلام الزخشرى والجواب عنه تنبيه فقول

على الوجه المرجوح وقد

الترم بعضهم جواز مجيء  
قراءة الاكثر على ذلك  
مستدلا بقوله تعالى انا كل  
شيء خلقناه بقدر فان النصب  
فيها عند سيبويه على حد  
قولهم زيد اضر بته ولم ير  
خوف الباس المفسر بالصفة  
مرجح الجواز بعض المتأخرين  
وذلك لانه يرى في نحو خفت  
بالكسر وطلت بالضم أنه  
محمّل لفعل الفاعل  
والمفعول ولا خلاف ان نحو  
تضار محتمل لهما وان نحو  
مختار محتمل لوصفهما  
وكذلك نحو مشترى في  
النسب وقال الزجاج في فإ  
زالت تلك دعواهم ان  
التجويزين يجيزون كون  
الاول اسم والثاني خبرا  
والعكس \* ومن ذكر الجواز  
فيهما الزنخشي قال ان  
الحاج وكذا ان نحو ضرب  
موسى عيسى كل من الاسمين  
محمّل للفاعلية والمفعولية  
والذي التزم فاعلية الاول  
انما هو بعض المتأخرين  
والالباس واقع في العربية  
بدليل أسماء الاجناس  
والمشترى كانت انتهى والذي  
أخبر به ان قراءة الاكثرين  
لا تكون مرجوحه وان  
الاستثناء في الآية من جملة  
الامر على القراءة بتدليل  
سقوط ولا يلتفت منكم أحد  
في قراءة ابن مسعود وان  
الاستثناء منقطع بدليل  
سقوطه في آية

الزنخشي الخ (قوله على الوجه المرجوح) أي لان الاستثناء من الكلام الغير الموجب الارجح فيه الابدال  
ولذلك جعلوا الاستثناء من بأهلك (قوله على ذلك) أي على الوجه المرجوح (قوله فان النصب فيها الخ)  
فقد خرج قراءة الاكثر على الوجه المرجوح وحينئذ فلتكن هنا كذلك مخرجة على الوجه المرجوح ولا  
ضرر فيه (قوله فان النصب فيها عند سيبويه الخ) حاصل ذلك أن بعضهم قرأ انا كل بالرفع وهذه القراءة  
يحتمل أن يكون خلقناه صفة لشيء مخصوصة بقدر خبر وهذا لا يفيد عموم القدر في جميع الخلوقات فيوهم  
وجود شيء ليس بقدر لانه ليس بمخاوقله وذلك لان المعنى على هذا الاحتمال انا كل شيء مخاوقلنا كأن بقدر  
فيفيد أن الشيء الغير المخلوق لله ليس بقدر وهذا قول القدر به وهو باطل ويحتمل أن خلقناه خبر وقوله بقدر  
خبر ثان والمعنى كل شيء مخلوق لنا مخلوق بقدر وهذا الوجه يفيد المعنى المراد من الآية وهو عوم خلق الاشياء  
بقدر خبرا كان او لم يكن كما يقول أهل السنة وأما قراءة النصب فلا تحتمل الا مذهب أهل السنة اذ لا يتوهم عند  
نصب كل شيء كون خلقناه صفة لكل شيء لانه اذا نصب كل شيء لزم أن يكون خلقناه مفسر الناصبه واذا كان  
مفسرا فلا يكون صفة وحينئذ يفيد المعنى المقصود اذ التقدير خلقنا كل شيء بقدر (قوله زيد اضر بته) أي  
ونصب زيد على الاستغفال مرجوح والراجح الرفع على ما بين في محله فانه من افراد قول ابن مالك  
\* والرفع في غير الذي مر رجع \* (قوله ولم ير) أي سيبويه وحاصله ان نصب كل شيء عند سيبويه في الآية من  
قبيل النصب المرجوح لامن قبيل النصب الراجح فان قيل ليس النصب في الآية مرجوحا وانما هو راجح  
لانه في الرفع في الآية يخاف التباس المفسر بالصفة أي يخاف التباس ما جعل مفسرا في حالة النصب بالصفة  
وهو ترجيح النصب اذ التباس فيه وأجيب بان سيبويه لم ير نحو خوف الباس المفسر بالصفة اذ ارفع الاسم  
مرجحا للنصب على الرفع كما يراه غيره وذلك لكثرة وقوع الالباس في العربية فلا تكون السلامة منه مرجحة  
(قوله مرجحا) أي لقراءة النصب أي انه يجعلها من باب الاستغفال المرجوح ولم يرتزجها بالخواها عن الالباس  
اللازم على قراءة الرفع لكثرة وقوع الالباس في العربية وأما ما عير سيبويه فقد جعل ذلك مرجحا للنصب  
(قوله نحو خفت) اعلم أنه محتمل أنه مبني للفاعل وأصله خوفت نقالت حركة الواو الخاء بعد سلب حركاتها ثم  
حذفت الواو لالتقاء الساكنين ويحتمل بناؤه للمفعول وأصله خوفت ففعل به ما تقدم (قوله وطلت)  
يحتمل أنه مبني للفاعل فأصله طولت بفتح الطاء وضم الواو أو مبني للمفعول فأصله طولت بضم الطاء  
وكسر الواو فعلى الاول نقالت حركة الواو لما قبلها بعد سلب حركاتها ثم حذفت لالتقاء الساكنين وعلى الثاني  
استثقلت الكسرة على الواو فحذفت الكسرة ثم الواو لالتقاء الساكنين (قوله محتمل لهما) لانه ان كان الاصل  
تضار بفتح الراء الاولى فهو مبني للمفعول وان كان أصله بكسر الراء الاولى فهو مبني للفاعل (قوله محتمل  
لوصفهما) أي لوصف المبني للفاعل بأن يكون اسم فاعل ولوصف المبني للمفعول بأن يكون اسم مفعول وذلك  
لانه ان كان أصله مختار بكسر الياء فهو اسم فاعل وان كان بفتحها فهو اسم مفعول (قوله في النسب) أي محتمل  
لاحد الوصفين من اشترى فيحتمل أنه نسبة لاشترى بفتح التاء وكسر الراء اسم فاعل أو نسبة لاشترى بفتحها  
اسم مفعول (قوله كون الاول) الاول تلك وقوله والثاني خبر أي دعواهم (قوله والالباس واقع في العربية  
بدليل الخ) أي لكنه خلاف الاصل والاصل مراعاة ما يقع الالباس بدليل رفع الفاعل ونصب المفعول وباراز  
الضمير في مسألة حريان الوصف على غير صاحبه ومنع الترخيم في نحو يامسلمة على لغة من لا ينتظر وترك بناء  
فعل التجب واسم التفضيل من الفعل المبني للمفعول (قوله والمشتري كانت) جمع مشتركة بمعنى كلمة مشتركة  
(قوله أن قراءة الاكثرين) وهي نصب امرأتك (قوله وأن الاستثناء في الآية من جملة الامر) أي من أهلك  
الواقعة في جملة الامر (قوله وأن الاستثناء منقطع) أي لكن امرأتك الخ فالمراد بأهلك المأمور بأمرائه هم  
غير المرأة (قوله بدليل سقوطه الخ) أي والمتصل لا يقطع وكل هذا من باب وخبر ما فسرته بالوارد (قوله في آية

الجر ولان المراد بالاهل المؤمنون وان لم يكونوا من اهل بيته لا اهل بيته وان لم يكونوا مؤمنين يؤيده ما جاء في ابن نوح عليه الصلاة والسلام  
 يا نوح انه ليس من اهلك انه عمل غير صالح ووجه الرفع انه على الابتداء وما بعده الخبر والمستثنى الجملة ونظيره لست عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر  
 فيه بذبح الله واختار اوسامه ما اخترته من ان الاستثناء منقطع ولكنه قال ووجه النصب على اللغة الجزية والرفع على التيممة وهذا يدل على انه  
 جعل الاستثناء من جملة النهى وما قدمته ٢٣٢ أولى لضعف اللغة التيممية وليا قدمت من سقوط جملة النهى في قراءة ابن مسعود حكاه

أبو عبيدة وغيره الجهة  
 التاسعة أن لا يتأمل عند  
 وجود المشبهة ولذلك  
 أمثلة (أحدها) نحو زيد  
 أحصى ذهنا وعروا أحصى  
 مالا فان الاول على ان أحصى  
 اسم تفضيل والمنصوب تمييز  
 مثل أحسن وجهه (والثاني)  
 على ان أحصى فعل ماض  
 والمنصوب مفعول مثل  
 وأحصى كل شيء عددا ومن  
 ألهم قول بعضهم في أحصى  
 لما لبوا أمد الله من الاول  
 فان الامد ليس محصيا بل  
 محصى وشرط التمييز المنصوب  
 بعد أفعال كونه فاعلا في المعنى  
 كزيد أكثر ما لا يخالف مال  
 زيد أكثر مال الثاني نحو زيد  
 كاتب شاعر فان الثاني خبر أو  
 صفة الخبر ونحو زيد رجل  
 صالح فان الثاني صفة لا غير  
 لان الاول لا يكون خبرا على  
 انفراده لعدم الفارقة ومثلها  
 زيد عالم يفعل الخير وزيد  
 رجل يفعل الخير وزعم  
 الفارسي ان الخبر لا يتعدد  
 مختلفا بالافراد والجملة فيتعين  
 عنده كون الجملة الفعلية صفة  
 فمما والمشتهور وفيهما الجواز

(الجر) وهي فأسر بالاك بقطع من الليل وامضوا حيث تؤمرون (قوله يا نوح انه ليس من اهلك) أي الناجين  
 (قوله ووجه الرفع) أي مع أنه استثناء من كلام تام موجب وهو واجب النصب (قوله على اللغة الجزية)  
 حاصله ان الاستثناء اذا كان من كلام تام غير موجب بان تقدمه نفي أو نهي فان كان متصلا فلا يرجع الاتباع  
 ويجوز النصب على الاستثناء وان كان منقطعا تعين النصب على الاستثناء عند الجز بين وجاز الاتباع أيضا  
 عند التيممين (قوله وهذا يدل الخ) أي لان الاستثناء لو كان من جملة الامر تحتجتم النصب عند الجز بين  
 والتيممين جميعا على تقدير الانقطاع مثل الاتصال (قوله من جملة النهى) أي من أحد الواقع في جملة النهى  
 ووجه الانقطاع أن الخطاب في منكم للمؤمنين (قوله وما قدمته) أي من كون الاستثناء من جملة الامر على  
 القراءتين (قوله من سقوط جملة النهى) أي فان سقوطها في بعض القراء يدل على أن المستثنى منه جملة الامر  
 اذ لا يجوز حذف المستثنى منه مع عامله (قوله أحصى ذهنا) قد يتوهم أن ذهنا هنا مضبوط بالباء الموحدة  
 بقرينة ذكر المال وليس كذلك بل هو بالنون واحد الاذهان والا كان مثل أحصى مالا والذهن قوة للنفس  
 معدة لا كتساب الآراء وشدها هي الذكوة جودة تهيئها لتصور ما يريد عليها هي الفطنة اه شئني (قوله تمييز  
 أي محوّل عن الفاعل (قوله فان الامد الخ) هذا تعليل للوهم (قوله كزيد أكثر ما لا) أي ففاعل الكثرة في المعنى  
 المال لازيد اه تقرير دردير (قوله كونه فاعلا في المعنى) أي كما قال في الخلاصة  
 والفاعل المعنى انصب بفاعلا \* مفضلا كانت أعلى منزلا

(قوله بخلاف مال زيد الخ) هذا تمييز مخفوض محترز المنصوب فلا بشرط كونه فاعلا في المعنى لان فاعل الكثرة  
 مال زيد لا مطلق مال اه تقرير شيخنا دردير (قوله لعدم الفارقة) أي لان من المعلوم ان زيد ارجل وشرط  
 الخبر ان يفيد ما لا يفيد الخبر عنه اما بنفسه أو بغيره كالخبر الموطئ كما هنا (قوله يفعل الخير) أي فالجملة اما خبر  
 ثان أو صفة للخبر وقوله وزيد رجل يفعل الخير أي فهي صفة لا غير لعدم فائدة الاول على انفراده (قوله صفة  
 فيهما) أي في المثالين وقوله والمشتهور وفيهما أي في المثالين (قول الجواز) أي جواز كون الجملة خبرا كما يجوز  
 أن تكون صفة (قوله ذلك) أي تعدد الخبر (قوله جائز في الصلطان) أي اذا كان كل منهما صفة نحو زيد عالم  
 فاضل (قوله وعليه) أي على ذلك المشهور يتخرج قول بعضهم (قوله لان جمع المذكر السالم لا يكون صفة لما  
 لا يعقل) أي فلا يجوز أن يكون صفة لقردة لان جمع الخ (قوله وفيها مفعول ثان) فان قيل لم لا تكون رأى في  
 الاول بصرية وفيها حالاً أجب بان الغالب في الحال أن تكون منتهلة وفيها ليس كذلك اه شئني (قوله على  
 الاول) أي بان جعل ترك بمعنى صير (قوله فالظرف ولا يبصرون مفعول ثان تكرر) وفي عبارته بحث وذلك  
 أن الاخبار عن مجموع الظرف ولا يبصرون بقوله مفعول ثان لا يصح أما أولا فلانه منافي لغرضه من جعل كل  
 منهما مفعولا وأما ثانيا فلان وصفه بالتكرار غير مستقيم اذا المجموع لم يتكرر فالاولى أن يقول ان الظرف  
 مفعول ثان ولا يبصرون مفعول آخر تكرر أي ذكر ثانيا لا من جهة خصوصية اللفظ بل من جهة ذاته أي كونه  
 مفعولا لان لا يبصرون لم يذكر الامر واحدة اه تقرير شيخنا دردير (قوله مفعول ثان تكرر) معناه ان أصلها

كان ذلك جائز في الصفات وعامه قول بعضهم في فاذا هم فريقان يختصمون ان يختصمون خبر ثان أو صفة ويحتمل الحالية  
 أيضا أي فاذا هم مفعولون مختصمين وأوجب الفارسي في كونوا قردة خاصين كون خاصين خبرا ثانيا لان جمع المذكر السالم لا يكون صفة لما  
 لا يعقل (الثالث) رأيت زيد افعيه أو رأيت الهلال طالعا فان رأى في الاول علمية وفيها مفعول ثان وفي الثاني بصرية وطالع الحال وتقول تركت  
 زيداعالسا فان فسرت تركت بصيرت فاعلم انه مفعول ثان أو بخالفت لخال واذا حمل قوله تعالى وزكهم في ظلمات لا يبصرون على الاول فالظرف  
 ولا يبصرون مفعول ثان تكرر كما يتكرر الخبر أو الظرف مفعول ثان والجملة بعده حال أو بالعكس

وان حمل على الثاني لخالفان (الرابع) اعترف غرقة بيده ان فحش الغرقة فعول مطلق أو ضميتها ففعول به ومثلها محسوت حسوة وحسوة (الجهة العائمة) أن يخرج على خلاف الأصل أو على خلاف الظاهر غير مقتضى كقول منى في لا تبطلوا صدقاتكم بالان والاذى كالذى الاية ان الكاف نعت لمصدر محذوف أى ابطالا كالذى ولزمه أن يقدر ابطالا كابطال انفاق الذى ينفق والوجه ٢٣٣ ان يكون كالذى حال من الواو لا تبطلوا

صدقاتكم مشبهين الذى ينفق فهذا الوجه لا حذف فيه وقول بعض العصريين في قول ابن الحاحب الكامة لفظ اصله الكامة هي لفظا ومثله قول ابن عصفور في شرح الجمل انه يجوز في زيد هو الفاضل ان يحذف مع قوله وقول غيره انه لا يجوز حذف العائد في نحو جاء الذى هو فى الدار لانه لا دليل حينئذ على المحذوف ورده على من قال فى بيت الفرزدق \* واذما مثلهم بشر \* ان بشر مبتدأ ومثلهم نعت لمكان محذوف خبره واذما بشر مكانا مثل مكانهم بان مثلا لا يختص بالمكان فلا دليل حينئذ وكقول الزمخشري فى قوله \* لا نسب اليوم ولا خله \* ان النصب باضمار فعل أى ولا ارى وانما النصب مثله فى لاحول ولا قوة وقول الخليل فى قوله \* الأراجل احزاه الله خيرا \* ان التقدير ألا ترونى رجلا مع امكان ان يكون من باب الاشتغال وهو اولى من تقدير فعل غير مذكور وقد يحجب عن هذا ثلاثة امور احدها ان رجلا نكرة وشرط المنصوب على الاشتغال ان يكون قابلا للرفع بالابتداء

خبر ان متعددان وهما فعولان بعد دخول الفعل فإذا كانت الاخبار متعددة ودخل عليها فعل متعددا لثنتين مثلا صار له مقام عمل كثيرة ثلاثة كنهانها كثر تقول طنت زيدا نقيها عالما شاعرا كاتبنا طريرا فلا امتناع فى ذلك اذا كانت تلك المفاعيل فى الأصل اخبارا وقيل يجوز تعدد الخبر (قوله وان حمل على الثاني) أى بان جعل ترك بمعنى خلق (قوله ففعول مطلق) أى لان الغرقة بالفتح اسم للفعل (قوله ففعول به) أى لان غرقة بالضم اسم للمعروف وكذا نقول فى حسوة (قوله أو على خلاف الظاهر) خلاف الظاهر أعم مما قبله لانه ما قد يجتمعان فيما اذا خرج الكلام على حذف وينفرد الثاني فيما اذا احتل الكلام اعرابين وكان أحدهما لا دليلا عليه فهو خلاف الظاهر (قوله ان الكاف) أى فى قوله كالذى (قوله ويلزمه أن يقدر الخ) أى لان الابطال معنى فلا يصح أن يشبه بالذات فلذا قدر دخول الكاف ابطال (قوله كابطال انفاق الخ) انما قدر انفاق لان الابطال حكم لا يتعلق بالذوات وانما يتعلق بالافعال (قوله انفاق الذى ينفق) ماله رياء الناس ولا يريد بانفاق رضا الله ولا ثواب الآخرة (قوله والوجه الخ) ذكر الزمخشري فى الكشف كلام من الوجهين وصدر بالاول (قوله مشبهين الذى ينفق) أى وانما كان هذا الاعراب هو الوجه لانه لا حذف فى الكلام عليه اذ هو الأصل اه تقرير دردير (قوله وقول بعض العصريين) بالجر عطف على قول منى والمراد بذلك البعض ابن الاكفانى الحسكيم المشهور كما قاله أبو العباس تليذا المنصف (قوله أن يحذف) أى ذلك الضمير (قوله لانه لا دليل الخ) أى واذا كان كذلك فكيف يجوز الحذف فى زيد هو الفاضل وفى الكامة لفظا مع انه لا دليل عليه (قوله ورده) أى ومع رده (قوله واذما مثلهم بشر) هذا جزم بيت وصدره

\* فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم \* اذهبهم قريش وقوله لا نسب الخ هذا صدر بيت عجزه \* اتسع الحرق على الراح (قوله بان مثلا) متعلق برده (قوله لا يختص بالمكان) أى بل يضاف لغيره (قوله فلا دليل حينئذ) أى على ذلك الخبر المحذوف أى حينئذ فالأولى ان يجعل بشر مبتدأ خبره محذوف ومثلهم حال أى اذما بشر فى الوجود مما نالهم ولا يجوز ان يكون مثلهم خبرا وبشر اسم لان شرط اعمال ما عدا الجز بين ترتيب معدولها (قوله ان النصب) أى فى خلة (قوله أى ولا أرى) أى والتقدير خلة خلاف الأصل فالنصب انما هو مثله الخ (قوله وانما النصب مثله) أى فهو على الغاء الثانية والعطف على محل اسم لا الاولى (قوله وقول الخليل) قد يحجب عنه بانه انما ارتكب خلاف الأصل لقتض وذلك ان شرط المنصوب على الاشتغال لا بد من صحة رفعه على الابتداء ورجل لا يصح رفعه على الابتداء على ان الشاعر لم يرد أن يدعول رجل هذه صفة وانما قصده طابعه حينئذ فتقدير الخليل أولى من تقدير غيره (قوله الأراجل احزاه الله خيرا) هذا صدر بيت وتماه

\* يدل على محضلة تبيت \* (قوله وهو) أى ان نصب رجلا فى هذا البيت على الاشتغال وهو النصب بمحذوف مفسر بمذكور أولى من نصبه بمحذوف غير مفسر بمذكور لانه خلاف الظاهر (قوله وقد يحجب عن هذا) أى الاعتراض الاخير وهو قولنا ان نصب رجلا على الاشتغال أولى من نصبه بمحذوف غير مفسر بمذكور (قوله نكرة) أى خالية عن مضافات الابتداء (قوله قابلا للرفع بالابتداء) بان يكون معرفة أو نكرة لهما مسوغ وهذا ليس كذلك وحينئذ فيكون تقدير الخليل أى جعله منصوبا بمحذوف غير مفسر بمذكور أولى (قوله بان النكرة هنا وصوفة) أى وحينئذ نهى قابلا للرفع بالابتداء (قوله ان امرؤ هالك ليس له ولد) أى فقد فصل بالجملة المفسرة وهى هالك بين الموصوف أدنى امرؤ وصفته اعنى ليس له ولد (قوله هذه صفة) يعنى يدل وأما

( ٣٠ - دسوقى لى ) ويجاب بان النكرة هنا وصوفة بقوله يدل على محضلة تبيت \* الثاني ان نصبه على الاشتغال يستلزم الفصل بالجملة المفسرة بين الموصوف والصفة ويجاب بان ذلك جائز كقوله تعالى ان امرؤ هالك ليس له ولد الثالث ان طلب رجل هذه صفة أهم من الدعاء له

فكان الجمل عليه أولى وأما قول سيديو به في قوله \* آ ليت حب العراق الدهر أطعمه \* ان أصله آ ليت على حب العراق مع امكان جعله على الاشتغال وهو قياسي بخلاف حذف الجار فخواه ان أطعمه بتقدير لا أطعمه ولا النافية في جواب القسم لها الصدر لخالولها محل أدوات الصدور كلام الابتداء وما النافية وماه الصدر ٢٣٤ لا يعمل ما بعده فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا وانما قال في قل اللهم فاطر السموات

والارض انه على تقدير ياولم يجعله صفة على الجمل لان عنده ان اسم الله سبحانه وتعالى لما اتصل به المسم المعوضة عن حرف النداء أشبه الاصوات فلم يجز نعتها وانما قال في قوله

اعتاد ذلك من سلمى عوانده \* وهاج أحرانك المسكونة الطال

ربيع قواء ذاع المعصرات به وكل حيران سار ماؤه خضل ان التقدير هو ربيع ولم يجعله على البدل من الطال لان الربيع أكثر منه فكيف يبدل الاكثر من الاقل ولئلا يصير الشعر مع بالتماعي أحد البيتين بالآخر اذ البدل تابع للمبدل منه ويسمى ذلك علماء القوافي تضمينا ولان اسماء الديار قد كثرت فيها أن تجعل على عامل مضمير يقال دارمية وديار الاحباب رفعا باضمار هي ونصبها باضمار اذ كره هذا موضع ألف فيه الحذف وانما قال الانخس في ما أحسن زيدا ان الخبر محذوف بناء على ان ما معرفة موصولة أو نكرة موصوفة وما بعده هائلة أو صفة مع أنه اذا قدر ما نكرة نامة والجملة بعدها خبرا

جملة خزانة الخ فهي معترضة للدعاء على هذا والحاصل ان قصد الشاعر انهم يرونه رجلا و يدلوله عليه موصوفا بكونه يدل على محصلة ثبت وليس قصده للدعاء للرجل الموصوف بهذه الصفة لان الاول أهم من الثاني وحينئذ فالجمل عليه أولى (قوله فكان الجمل عليه أولى) اي والجمل عليه يكون يجعل النصب محذوف غير مفسر عند كور بخلاف لو جعل النصب على الاشتغال فانه يلبيد ان المقصود الدعاء للرجل موصوف بالصفة المذكورة (قوله وأما قول سيديو به الخ) هذا ثم وع في جواب عن أمور بما يتوهم تحريجها على خلاف الاصل أو على خلاف الظاهر فاحب ان يحجب المصنف عنها (قوله على الاشتغال) أي فيقدر ان الاصل آ ليت أطعم حب العراق والاشتغال هو الظاهر لما كان قياسيا بخلاف تقديره على فانه لا دليل عليه فلذا كان النصب على نزع الخافض سماعيا (قوله وانما قال) أي سيديو به في قل اللهم فاطر السموات اي وكذا قال ذلك في قل اللهم مالك الملك (قوله انه) أي فاطر وقوله على تقدير ما لا انه نداء ثان (قوله ولم يجعله صفة على الجمل) اي مع انه الظاهر بخلاف جعله منادى ثانيا فانه خلاف الظاهر اذا اصل عدم الحذف ولا دليل على حذفه (قوله أشبه الاصوات) فقد صار مثل هـ لا اذ الميم بمنزلة صوف مضموم الى اسم الله مع بقائه ما على معنيهما (قوله الطال) هو ما يخص من آثار الديار والربيع الدار بعينها حيث كانت والقواء بفتح القاف والمسد المنزل الذي لا أنيس به وأذاع أقشى ومفعوله محذوف اي اذاع الخصب والمعصرات السحاب تعصر المطر أو تعصره الرياح فتمطر وقوله وكل عطف على المعصرات والخضل بفتح الخاء وكسر الضاد البارد الرطب والنبث الناعم اه شئني (قوله وكل حيران) اي في سيره من السحاب لثقله وعدم الرج التي ترفقه فهو يتردد في الذهاب لاى جهة (قوله ان التقدير الخ) اي اذ ارفعت واما اذ انصبت فالتقدير اذ كرر بعاقفة جوز سيديو به فيه الرفع والنصب الا ان الرسم لا يساعده الثاني (قوله ولم يجعله على البدل من الطال) اي مع انه ليس خلاف الاصل بخلاف جعله خبرا لا احتياج الى تقدير (قوله لان الربيع أكثر منه) اي لان الدار اعنى الربيع أكثر من آثارها وحذارها وهو الطال (قوله فكيف يبدل الاكثر الخ) اعترض بانه كما يمنع بدل الاكثر من الاقل لعدم صدق أحدهما على الآخر يمنع الاخبار بالاكثر عن الاقل لعدم الصدق ايضا وقد صرح سيديو به بان الاخبار هنا يصح ولا بدله من مصحح وأي شيء فرض مصحح الاخبار كان بعينه مصحح الابدالية قال الشنقى وأقول مصحح الاخبار بالاكثر عن الاقل المبالغة توهى لامعنى لها في الابدال (قوله ان تجعل) اي يخبر بها عن عامل اي عن مبتدا محذوف وجوبا ولا يجوز اظهاره وكذا لا يجوز اظهار الفعل العامل فيها النصب وانما لم يجز اظهار الرفع ولا النصب مع ذكر الدار والديار لكثرة ما جرى في أشعارهم من تقدم ذكر المنازل فجرى عندهم مجرى المثل والامثال لا تغير فكذا ما جرى في أشعارها اه دما منى (قوله لم يحتج الى تقدير خبر) اي بخلافه على كلامه لان المعنى عليه الذي حسن زيدا شئ عظيم او شئ حسن زيدا عظيم (قوله ان ما التامة) هي التي لا تحتاج لصفة أو صفة وقوله الجمل عليه اي جمل ما احسن زيدا على حذف الخبر (قوله وانما أجاز الخ) جواب عما يقال كيف يكون الاعراب المخالف للظاهر خطأ مع أن كثير من النحويين أجاز في نحو نعم الرجل زيد أن يكون زيد خبر المحذوف وهو خلاف الظاهر (قوله خبر المحذوف) أي المدح و زيد (قوله العامين) أي في صفات المدح والذم فعنى نعم الرجل أمرح الرجل بجميع صفات المدح ومعنى بنس الرجل أنه بجميع صفات الذم (قوله فناسب مقامهما الاطناب بتشكيب الجمل) أي وحينئذ فيكون هذا الاعراب الذي أجازة كثير من النحاة مخالفا للظاهر لفتنض وهذا غير خطأ

كما قال سيديو به لم يحتج الى تقدير خبر لانه رأى ان ما التامة غير ثابتة او غير فاشية وحذف الخبر فاش فترج عنده الجمل عليه وانما أجاز كثير من النحويين في نحو قولك نعم الرجل زيد كون زيد خبر المحذوف مع امكان تقديره مبتدا والجملة قبله خبر لان نعم و بنس موضوعان للمدح والذم العامين فناسب مقامهما الاطناب بتشكيب الجمل

ولهذا التجزؤن في نحو هدى للمنة من الذين يؤمنون أن يكون الذين نصبا بتقدير أمدح أو رفعاً بتقدير هم مع إمكان كونه صفة تابعة على أن التحقيق الجزم بأن المخصوص مبتدأ ومقبلة خبر وهو اختيار ابن خروف وابن الأماشي ٢٣٥ وهو ظاهر قول سيديوه وأما قولهم نعم

الرجل عبد الله فهو بمنزلة ذهب أخوه عبد الله نعم قوله وإذا قال عبد الله نعم الرجل فهو بمنزلة عبد الله ذهب أخوه فسوى بين تأخير المخصوص وتقديمه والذي غرأ أثر التعويين أنه قال كأنه قال نعم الرجل فتقبل له من هو فقال عبد الله ويرد عليهم أنه قال أيضاً وإذا قال عبد الله فكانه قبل له ما شأنه فقال نعم الرجل فقال مثل ذلك مع تقدم المخصوص وإنما أراد أن يتعلق المخصوص بالكلام تعالى لازم فلا تحصل الفائدة إلا بالجموع قدمت أو آخرت وجوز أن يصفوا في المخصوص المؤخر أن يكون مبتدأ حذف خبره ويردها الخبر لا يحذف وجوباً إلا أن سد شئ مسدده وذلك وازد على الاخفش في ما أحسن زيدا وأما قول النخشمي في قول الله عز وجل قل هو الله آمنا هدى وشقاء الذين لا يؤمنون في آذانهم وقرآنه يجوز أن يكون تقديره هو في آذانهم وقرآنه حذف المبتدأ أو في آذانهم منه وقرآن الجملة خبر الذين مع إمكان أن يكون لا حذف فيه فوجهه أنه لما رأى ما قبل هذه الجملة وما بعدها حديثاً في القرآن قدر

والخطأ أنما هو مخالفة غير مقتض كالمس (قوله وإلهذا) أي لاجل كون مقام المدح يقتضي الاطناب وينبغي فيه تكثير الجمل (قوله يجزؤن) أي لأن المقام مدح الكتاب (قوله على أن التحقيق) أي لكن التحقيق وهذا استدراك على ما يتوهم من أن ما جازاه كشيء من النجاة هو التحقيق لكونه لفتق (قوله وأما قولهم الخ) هذا مقول قول سيديوه (قوله فهو بمنزلة ذهب أخوه عبد الله) أي في كون عبد الله مبتدأ والجملة قبله خبر عنه (قوله مع قوله) أي قول سيديوه (قوله وإذا قال) أي القائل (قوله فهو بمنزلة عبد الله ذهب أخوه) أي في كون عبد الله مبتدأ والجملة بعده خبر عنه (قوله فسوى الخ) أي حيث جعل المخصوص في كل مبتدأ والجملة خبره كانت متقدمة عليه أو متأخرة عنه (قوله والذي غرأ أكثر الخوين) أي في جعلهم المخصوص إذا تأخر عن الجملة نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجل عبد الله خبر المبتدأ المحذوف (قوله أنه) أي سيديوه (قوله كأنه) أي القائل (قوله فقال عبد الله) أي هو عبد الله فظاهر هذا الكلام أن المخصوص بالمدح أو الذم إذا كان متأخراً كان الكلام جملتين ثانيتهما جواب سؤال مقدر حذف مبتدأها وبقي خبرها (قوله أنه قال أيضاً) يعني أنه يرد على أكثر النجاة أن سيديوه كما قال هذه العبارة التي ظاهرها أن الكلام مع فعل المدح أو الذم إذا كان المخصوص متأخراً جملتان ثانيتهما جواب عن سؤال مقدر حذف مبتدأها وبقي خبرها قال أيضاً عبارة ظاهرة أن الكلام مع المخصوص المتقدم جملتان ثانيتهما جواب عن سؤال مقدر ولم يقل أحدان المخصوص إذا تقدم يكون خبر المحذوف (قوله وإنما أراد) أي سيديوه بالعبارتين وهذا جواب عما يقال إذا لم يرد سيديوه بهذا الكلام ظاهراً من أنه خبر المحذوف فإذا أراد به (قوله بالكلام) أي بالجملة التي قبله أو بعده (قوله إلا بالجموع) أي مجموع جملة المدح أو الذم والمخصوص وقوله قدمت أي المخصوص أو آخرته وهذا يفيد أن المخصوص مبتدأ والجملة قبله أو بعده خبره (قوله وجوز الخ) هذا قول ثالث (قوله في ما أحسن زيدا) حيث قال إن الخبر محذوف بناء على أن ما موصولة أو نكرة موصوفة وما بعدها صلة أو صفة لها (قوله وأما قول النخشمي الخ) جواب عما يقال كيف يكون الأعراب المخالف للظاهر خطأ مع أن النخشمي قد ارتكب في هذه الآية وحاصل الجواب أنه إنما ارتكب مقتضى وهو توافق هذه الجملة لما قبلها وما بعدها ومخالفة الظاهر لمقتضى غير خطأ (قوله قل هو) أي القرآن فهو مبتدأ أخبره هدى وشقاء وقوله للذين آمنوا متعلق بالخبر أو محذوف أي بالنسبة للذين آمنوا (قوله تقديره هو في آذانهم وقرآن) أي فهو مبتدأ وفي آذانهم حال من وقرآنه الواقع خبره هو والجملة خبره الذين لا يؤمنون (قوله أو في آذانهم منه وقرآن) عطف على قوله هو أي تقديره هو الخ أو تقديره في آذانهم منه وقرآنه في آذانهم خبر مقدم وقرآنه وخروجه من محال من وقرآن حاله كون الوقر كائن من القرآن (قوله حديثاً في القرآن) أي كلاماً في شأن القرآن وقوله ما قبل هذه الجملة هو قوله ان الذين كفروا بالذكر إلى قوله هدى وشقاء وقوله وما بعدها هو قوله وهو عليهم عيسى (قوله قدر ما بينهما) أي وهو قوله والذين لا يؤمنون في آذانهم وقرآنه وكذلك أي كلاماً في شأن القرآن (قوله الأعلى ذلك) أي التقدير بأن تقدم في الكلام ضمير يعود على القرآن قبل قوله في آذانهم أو بعده وأعرابه وإن كان مخالفاً للظاهر لكن مقتضى وجوبه فلا عيب فيه (قوله فيلزم الخ) أي فيكون حديثاً في شأن القرآن من غير تقدير شيء في الكلام لكن يلزم الخ (قوله على معمولي عالمين) أي لأن العالم في الذين الأول لأم الجبر والعامل في هدى المبتدأ وهو ضمير القرآن (قوله في أول ما أقول) أي أول قول أو أول القول الذي أقوله (قوله وجعلت الجملة خبراً) أي والمعنى أول قول في هذا اللفظ (قوله

ما بينهما كذلك ولا يمكن أن يكون حديثاً في القرآن الأعلى ذلك اللهم إلا أن يقدّر عطف الذين على الذين وقرآن على هدى فيلزم العطف على معمولي عالمين وسيديوه لا يجزؤن وعليه فيكون في آذانهم نعمتاً لقرآنهم عليه فصاحراً لا وأما قول الفارسي في أول ما أقول في آذانهم فمعن كسر الهمزة أن الخبر محذوف تقديره ثابت فقد خولف فيه وجعلت الجملة خبراً ولم يذكر سيديوه به المسئلة وذكرها أبو بكر في أصوله وقال الكسرة على الحسابة

فتوهم الفارسي انه اراد الحكاية بالقول ٢٣٦ المذكور فقد راجع الجملة منصوبة المحل فبقى له المبتدأ بلا خبر فقد مر وانما اراد ابو بكر انه حتى

لنا اللفظ الذي يفتح به قوله  
\* (خاتمة) \* واذا قد انجز بنا  
القول الى ذكر الحذف  
فلنوجه القول اليه فانه من  
المهمات فتقول ذكر شروط  
وهي ثمانية \* احدها وجود  
دليل حالي كقولك ان رفع  
سوطا زيدا باضا مارا ضرب  
ومنه قالوا سلاما أي سلمنا  
سلاما او مقل كقولك ان  
قال من اضرب زيدا ومنه  
واذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم  
قالوا خيرا وانما يحتاج الى  
ذلك اذا كان المحذوف الجملة  
بأسرها كما قلنا او احد  
ركبتها نحو قال سلام قوم  
منكمرون أي سلام عليكم  
أنتم قوم منكمرون لحذف  
خبر الاولى ومبتدأ الثانية أو  
لفظا يفيد معنى فيها هي مبنية  
عليها نحو تالله فتقوى أي لا تقنؤ  
وأما اذا كان المحذوف فصلة  
فلا يشترط حذفه وجدان  
الدليل ولا يمكن بشرط أن لا  
يكون في حذفه ضرر معنوي  
كفي قولك ما ضربت الا زيدا  
أو صنعي كفي قولك زيد  
ضربت به وقولك ضربني  
وضربت به زيد وسيأتي شرحه  
والاشتراط الدليل فيما تقدم  
امتنع حذف الموصوف في  
نحو رأيت رجلا أبيض  
بخلاف رأيت رجلا كاتباً  
وحذف المضاف في نحو جاني  
غلام زيد بخلاف نحو وجاء  
ربك وحذف العائد في نحو  
جاء الذي هو في البار بخلاف

وانما اراد الخ) يعني أن أبابكر لم يرد بقوله والكسر على الحكاية الحكاية بالقول وانما اراد حكاية المتكلم  
بهذا الكلام اللفظ الذي يفتح به قوله (قوله واذا قد انجز الخ) كانه أدخل الفاء لاجراء الظرف مجرى كلمة  
الشرط نحو واذا لم يمتدوا به فسيقولون واذا عترتكم وهم وما يبدون الله فأو والى الكهف لكن يصعدن  
ذلك وجوده لا امتناع دخوله في الشرط اه دما ميني قال الشمني وأقول اجراء اذ مجرى الشرط حتى تدخل  
الفاء بعدها لا يقتضي ادعاءها حكم الشرط من كل وجه (قوله كقولك ان رفع سوطا زيدا) أي فالدليل حالي  
(قوله أي سلمنا سلاما) أي والدليل على ذلك المقدور حالهم وهو مجيبهم ودخولهم عليه (قوله من اضرب زيدا)  
أي اضرب زيدا (قوله قالوا خيرا) أي أنزل خيرا (قوله الى ذلك) أي الدليل مطلقا حالي أو مطلقا (قوله  
ومبتدأ الثانية) أي والدليل فيها محالي (قوله أوله ظا) أي أو كان المحذوف لفظا وهو لا في الآية يفيد ذلك  
اللفظ معنى وهو الذي مبنية الجملة عليه أي ان معناها متوقف عليه (قوله هي أي الجملة) أي معناها (قوله  
أي لا تقنؤ) أي فالدليل حالي (قوله وأما اذا كان المحذوف فصلة) أي كما ذاقيل ضربت وأردت زيدا فانه  
يجوز مع عدم القرينة على تعيينه (قوله ولكن يشترط الخ) ظاهره ان الذي في حذفه ضرر معنوي أو صنعي  
انه لا يجوز الحذف ولو وجد دليل وليس كذلك بل القصده انه يجوز الحذف مع الدليل فهذا في قوة الاستثناء  
من قوله لا يشترط وجدان الخ تأمل (قوله ما ضربت الا زيدا) أي ولو حذف هذه الفصلة لتوهم أنه لم  
يحصل منك ضرب أصلا مع ان القصده في الضرب عن غير يد (قوله زيد ضربته) أي فلو حذف الضمير  
وأثبت زيداعلى الرفع لكان فيه شبهة العامل للعامل وقطعه عن العمل وأيضا كان فيه أعمال العامل  
الضعيف وهو الابتداء دون الفعل وهو ممنوع (قوله وسيأتي شرحه) أي شرح المانع الصنعي من هذا  
المثال أي في الشرط السابع والثامن من شروط الحذف (قوله فيما تقدم) أي فيما اذا كان المحذوف  
جمله أو ركنا منها أو فصلة ولكن كان في حذفها ضرر معنوي أو صنعي (قوله امتنع حذف الموصوف)  
أي لعدم الدليل مع وجود الخلل المعنوي (قوله امتنع حذف الموصوف) أي فهو وان كان فصلة لا يمكن  
حذفه يحصل عليه خل معنوي اذ لو حذف رجل لم يعلم هل الأبيض من أنواع الحيوان أو الجماد أو لنبات اذ  
الأبيض يصلح وصف لكل منها فان قلت كيف يقول ولا اشتراط الدليل مع انه لم يشترط الحذف مثل هذا لا يلا  
وانما اشترط انتفاء الضرر المعنوي أو الصنعي فأت قد سلف ان قوله ولكن يشترط أن لا يكون في حذفه ضرر  
معنوي في حكم الاستثناء من الاول فكأنه قال ولا يشترط حذفه وجدان الدليل الا عند حصول ضرر معنوي  
اه شمني (قوله بخلاف رأيت رجلا كاتباً) أي فلو حذف رجل لم يلتمس بالمرأة لانه يقال فيها كاتبة  
وفيه أنه لو حذف لاحتمل ان تقدر الموصوف شخص أو انسان وهو يصدق بالذكر والانثى والصغير والكبير  
مع ان الموصوف الرجل بخصوصه الا أن يقال انه لا يحصل ايهام بحسب الشأن لان العادة أن الكاتب انما  
هو الرجل والصغير لا يراد غالبا أو الرجل بمعنى مطلق ذكر كحديث الخقوا الفرائض بأهلها فابق فسلاما على  
رجل ذكر (قوله وحذف المضاف في نحو الخ) أي وامتنع حذف المضاف في نحو الخ لما يترتب على حذفه  
من الخلل المعنوي ولا دليل عليه (قوله في نحو جاني غلام زيد) أي فلو حذف غلام لم يعلم هل الجاني نفس  
زيد أو غلامه (قوله وجاء ربك) أي فان الأصل وجاء أمر ربك فحذف المضاف والدليل عليه حالي وهو  
استحالة مجيء الرب (قوله وحذف العائد) أي وامتنع حذف العائد في نحو الخ لما فيه من الخلل مع عدم  
الدليل الدال عليه (قوله جاء الذي هو في الدار) أي فلو حذف العائد لم يعلم هل الصلة جملة اسمية أو هي الجار  
والمرور ولذا قال ابن مالك وأبو ان يختزل \* ان صلح الباقي لوصل كعمل (قوله أيهم أشد) أي لان صلة  
أي يجوز فيها الحذف وان لم يحصل استطراد (قوله وحذف المبتدأ) أي وامتنع حذف الخ لوجود الخلل  
وعدم الدليل الذي يدل على ذلك المحذوف (قوله لان ما بعده جملة تامة مستغنية عنه) أي فلو حذف ضمير

نحو انترن من كل شعبة أيهم أشد وحذف المبتدأ اذا كان ضمير الشأن لان ما بعده جملة تامة مستغنية عنه



ومن ثم جاز حذفه في باب ان نحو ان بك زيد ما نحو لان عدم المنصوب دليل عليه وحذف ٢٣٧ الجار في نحو ورغب في أن تفعل أو عن أن

تفعل بخلاف عجت من أن  
تفعل وأما وترغبون أن  
تسكحوهن فلما حذف  
الجار فيها قرينة وانما  
اختلاف العلماء في المقدور من  
الحرفين في الآية لا خلافا فهم  
في سبب نزولها فالخلاف في  
الحقيقة في القرينة وكان  
مردودا قول أبي الفتح أنه  
يجوز جليست زيداً بتقدير  
مضاف أي جالس زيد  
لاحتمال ان المقدور كامة الى  
وقول جماعة ان بني تميم  
لا يثبتون خبر لا التبرئة وانما  
ذلك عند وجود الدليل واما  
نحو لا أحد اغير من الله  
وقولك مبتدأ من غير قرينة  
لا رجـل يفعل كذا فاثبات  
الخبر فيه اجماع وقول  
الاكثر من ان الخبر بعد لولا  
واجب الحذف وانما ذلك  
اذا كان كونا مطلقا نحو لولا  
زيد لكان كذا ير يد لولا  
زيد موجود أو نحوه وأما  
الاكوان الخاصة التي لا دليل  
عليها لو حذف فواجبة الذكر  
نحو لولا زيد سالتنا مسلم ونحو  
قوله عليه الصلاة والسلام  
لولا قومك حديثه عهد  
بالاسلام لاسست البيت على  
قواعد ابراهيم وقال الجمهور  
لا يجوز لابن من الاسد  
يا كلك بالجزم لان الشرط  
المقدور قد مر مبتدأ أي فان  
تدن لم يناسب فعل النهي  
الذي جعل دليلا عليه وان

الشأن لم يعلم هل وجد هنا حذف أم لا وذلك نحو هو زيد كرمي وهي هند ماجة (قوله ومن ثم) أي من  
اجل استغنائها عنه (قوله ان بك زيد ما نحو لان عدم المنصوب دليل عليه وحذف ٢٣٧ الجار في نحو ورغب في أن تفعل أو عن أن  
منصوب بعد ان دليل على ان اسم ان محذوف لان بك متعلق بما نحو ذولا يكون اسمها (قوله وحذف  
الجار) أي وامتنع حذف الجار (قوله في نحو ورغب في أن تفعل أو عن ان تفعل) أي لانه اذا حذف في  
لم يدريها هل هو في أو عن لاحتمال كل منهما لان رغب يتعدى بكل منهما ولا دليل على عينه (قوله بخلاف  
عجت الخ) أي فيجوز حذف الجار فيه لان عجب انما يتعدى بمن وأما رغب فيتعدى بنى للمرغوب فيه ومن  
للمرغوب عنه فاذا حذف الجار لا يدري عينه (قوله لقرينة) أي معلومة عند من نزلت في شأنهم الآية  
(قوله فالخلاف في الحقيقة في القرينة) أي نقيل هي الحجة في نكاحهن وقيل الكراهية له فعلى الاول تقدير  
في وعلى الثاني تقدير عن (قوله وكان) عطف على قوله سابقا امتنع أي ولا شترط الدليل امتنع وكان مردودا  
الخ (قوله بتقدير مضاف) أي لحذف المضاف وأتم المضاف اليه مقامه فانتصب انتصابه (قوله لاحتمال  
أن المقدار الخ) أي فلا دليل على ما قاله وقوله وقول جماعة عطف على قول أبي الفتح وكذا قوله وقول الاكثر من  
(قوله لا يثبتون الخ) أي وظاهر هذا الاطلاق أي وجد دليل يدل عليه أو لم يوجد دليل كان كونا عاما أو خاصا  
وقوله وانما ذلك الخ أي وهو مردود لان حذفهم للخبر انما هو عند الخ أما عند عدم الدليل كفي الحديث وكفي  
قولا ابتداء الخ فلا يجوز الحذف (قوله وانما ذلك) أي عدم اثباته عندهم (قوله فاثبات الخبر فيه اجماع)  
يعني من التيميم وغيرهم أي ولا يجوز الحذف باتفاق قال الدماميني كلام المصنف هذا مناف لما يأتي له وذلك  
أن قوله اثبات الخبر في مثل هذا اجماع يقتضي ان هذا تركيب عربي وان اثبات الخبر على هذه الصورة أمر  
واجب وقوله فيما يأتي ذلك أن تجيب عن الجمه وراخ يقتضي أن الجمه هو راقا لولن بان هذا التركيب غير عربي  
من حيث اثبات الخبر الخاص في باب لولا وعند تميم في باب لا وأنه اذا اراد التيميم عن ذلك المعنى أخذ مصدر ذلك  
الخبر الخاص ففعل مبتدأ أو اسم لا وأضيف الى ما كان مبتدأ في الاصل وجعل الخبر كونا عاما محذوفا على سبيل  
الوجوب فتقول في مثل زيد قائم ورجل ذاهب لولا قيام زيد ولا ذهاب رجل اه كلامه قال الشمني وأقول  
لا تنافي بين كلاميه فان مراده من اجماع على اثبات الخبر ليس اجماع النكاح اجماع تميم وغيرهم على  
ذكره أعم من ان يكون على انه خبر كاه ومقتضى كلامه أولا وهو قول بعض أو على انه خبر خبر كاه ومقتضى  
كلامه ثانيا وهو قول الجمهور (قوله ان الخبر بعد لولا واجب الحذف) ظاهره مطلقا كان كونا عاما أو خاصا دل  
عليه دليل أم لا (قوله موجود) أي ولا شك ان الوجود كونه عام (قوله لولا زيد سالتنا مسلم) أي لولا قيل  
لولا زيد ما سلم لم يعلم سالمة بخلاف الوجود (قوله وقال الجمهور) هذا كلام مستقل والمراد بالجمهور  
ما عدا الكسائي والانسب في التعبير وقول الكسائي انه يجوز الخ أي وكان مردودا قول الخ (قوله لم يناسب  
فعل النهي) أي لان النهي نفي في المعنى (قوله ولك أن تجيب الخ) حاصله ان قول الجمهور وان بني تميم  
لا يثبتون خبر لا التبرئة أي مطلقا سواء كان كونا عاما أو خاصا دل عليه دليل أم لا مسلم لانه اذا كان عاما أو خاصا  
ودل عليه دليل يحذف اصله وان كان خاصا لم يدل عليه دليل فلا يثبتونه على أنه خبر بل اذا اراد التعبير عن  
ذلك المعنى أخذ مصدر ذلك الخبر الخاص وجعل اسما لا وأضيف لما كان اسما بالبحسب الاصل وجعل  
الخبر كونا عاما محذوفا على سبيل الوجوب ولا شك أنه اذا كان كذلك يصدق عليه قولهم ان خبر لا التبرئة لا  
يثبتونه أي على أنه خبر وهذا لا ينا في اثباته لا على أنه خبر وكذا يقال في قول الاكثر من ان خبر المبتدأ بعد لولا  
واجب الحذف مطلقا هذا محصله ويرد عليه أن مقتضى هذا الجواب أنه اذا كان الخبر خاصا ولم يدل عليه دليل  
لا يصح التصريح به ويكون التصريح به غير عربي وهو ينا في قوله سابقا وقولك مبتدأ من غير قرينة لا رجـل  
يفعل كذا اثبات الخبر فيه اجماع فانه يقتضي أن الاتيان بالخبر الخاص الذي لم يدل عليه دليل على أنه خبر

قد مر منها أي قال تدن من الاسد تسلم فان الشرط المقدور من ذلك صحيح في المعنى والصناعة ولك أن تجيب

عن الجمهور بأن الخبر إذا كان مجهولاً وجب أن يجعل نفس الخبر عنه عند الجميع في باب لا وعنده ثم في باب لا فيقال لولا قيام زيد ولا قيام أي وجود ولا يقال لولا زيد ولا لرجل ويراد قائم ثلاثاً يلزم المحذور المذكور وأما لولا فقولك حديثه فعله مما يروى بالمعنى وعن الكسائي في إجازته الجـزم بأنه يقدر الشرط مبتدأ مبدل لولا عليه بالمعنى لا باللفظ ترجيحاً للقرينة المعنوية على القرينة اللفظية وهذا وجه حسن إذا كان المعنى مفهوماً \* (تبيين) \* أحدهما أن دليل ٣٨ الحذف نوعاً أحدهما غير صناعي وينقسم إلى حال ومقتضى كما تقدم والثاني صناعي وهذا

يخص بمنزلة النحويون لأنه انما عرفت من جهة الصناعة وذلك كقولهم في قوله تعالى لا أقسم بيوم القيامة ان التقدير لا أنا أقسم وذلك لان فعل الحال لا يقسم عليه في قول البصريين وفي قمت وأصلك عينه ان التقدير وأنا أصلك لان واو الحال لا تدخل على المضارع الميثب الخالي من قد وفي انه لا بل أم شاء ان التقدير أم هي شاء لان أم المنقطعة لا تعطف الابل وفي قوله

ان من لام في بني بنت حسا \* ن ألمه وأعصه في الخطوب \* ان التقدير انه أي الشأن لان اسم الشرط لا يعمل فيه ما قبله ومثله قول المتنبي وما كنت ممن يدخل العشق قلبه

\* ولكن من يبصر جفونك يعشق \* وفي ولكن رسول الله ان التقدير ولكن كان رسول الله لان ما بعد لكن ليس معطوفاً للدخول الواو عليها ولا بالواو لانه مثبت وما قبلها منفي ولا يعطف بالواو مفسرد على مفسرد الاوهو ثم يكفي في النفي والاثبات

عربي وان اتيان الخبر على هذه الصورة واجب وهذا حصل بحث الدماميني السابق اه تقرير دردير (قوله عن الجمهور) أي الذين عبر عنهم بالاكثرين سابقا القائلين بان الخبر بعد لولا واجب الحذف والذين عبر عنهم بالجماعة القائلين بان بني تميم لا يثبتون خبراً لا التبرئة (قوله بان الخبر) أي خبر لولا وخبر لا التبرئة (قوله اذا كان مجهولاً) أي بان كان كونا خالصا مبدل عليه دليل فالمحذور المذكور الحذف من غير دليل وحاصل الجواب أن المراد انهم لا ينطقون بالخبر الخاص الذي يجهل عند حذفه بل اذا أرادوا النطق به يجعلونه نفس الخبر عنه فلا يقولون في نحو لولا زيد كرم اذا أرادوا النطق به الا لولا كرم زيد أي موجوده لا (قوله فانه الخ) فيه أن هذا فتح باب لرد الاستدلال بحديث رسول الله والذي فتحه أبو حيان فكان يرده على ابن مالك في كل حديث استدلل به بذلك الرد (قوله فعله مما يروى بالمعنى) أي فعله من جملة الاحاديث المروية بالمعنى وحينئذ فلا يكون فيه دليل لاحتمال أن لا يكون هذا الفظه عليه الصلاة والسلام وهذا ما يؤدي الى عدم الاستدلال بالا حاديث النبوية على الاحكام النحوية على القول بجواز نقل الحديث بالمعنى لتطرق الاحتمال المذكور الى كل حديث استدلل به منه وقد اتخذ أبو حيان هذا المعنى وزراله في الرد على ابن مالك حيث استدلل على بعض احكام النحو بالا لفاظ الحديثية اه دماميني (قوله وعن الكسائي) أي ويحجب عن الكسائي (قوله الصناعة) أي صناعتهم (قوله لا أقسم) هو بلام مفتوحة وبدهاء همزة مضمومة فتقف ساكنة ولكن ترسم اللام لام ألف بزيادة ألف بعدها والهمزة بعددها بصورة ألف ويقرأ بدرج اللام مع الهمزة من غير اشباع فتحة اللام اذا استشهدا بانها هوى على هذه القراءة (قوله ان التقدير لا تألخ) أي فاللام لام الابتداء داخله على مبتدأ محذوف فلا يصح أن تكون القسم لان الفعل للحال والفعل الذي للحال لا يقسم به ولا تصح تلك اللام الاعلى جعلها لام الابتداء فالصناعة دلت على حذف المبتدأ (قوله لان فعل الحال) أي الفعل الدال عليه (قوله لا يقسم عليه) أي لا يقسم به فعلى بمعنى الباء وقوله لان الخ علة المحذوف أي واللام للابتداء لا القسم لان الخ (قوله لا تعطف الابل) لوقال لا يقع بعدها الابل لكان أحسن لان كثير من النحاة لا يرى ان أم المنقطعة عاطفة قبل الداخلة على الجمل (قوله لان اسم الشرط لا يعمل فيه ما قبله) نعم ما قبله يعمل في جملة بتمامها كما هنا لان خبر ان (قوله وما كنت ممن يدخل الخ) وبعده

وبين الرضا والسخط والقرب والنوى \* بحال لدم مع المقفلة المترسوق

وأحلى الهوى ماشك في الوصول ربه \* وفي الحجر فهو الدهر برجود يتيق

وقوله يعشق مجزوم لانه جواب الشرط وجزمه سكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بالكسرة العارضة لاجل الروي (قوله ولكن) أي ولكنه من الخ (قوله صح تخالفهما) أي في النفي والايجاب وان كانا متفقين في الصدق والتحقيق كما هنا في ولكن كان رسول الله (قوله بان لكن تشبه بالفعل) أي لان معناها استندرك (قوله فلا تدخل عليه) أي على الفعل (قوله فالفعل مقدم في الرتبة عليه) أي على الشرط وحينئذ فلا يمكن داخلة على الفعل (قوله ولهذا الخ) قد يقال ان المشددة مشبهة بالفعل لفظاً ومعنى وأما المحقة فهي مشبهة في المعنى وحينئذ فيمكن ان سيبويه اكتفى بالشبه المعنوي ووجه كون المشددة مشبهة بالفعل لفظاً ببناءها على

فاذا قدر ما بعد الواو جملة صح تخالفهما كما تقول ما قام زيد وقام عمرو وزعم سيبويه في قوله

واستبحر لالتلال تخافة \* ولكن متى يسترفد القوم أرغد ان التقدير ولكن أنا وجهوه بأن لكن تشبه الفعل فلا تدخل عليه وبيان كونها داخلة عليه ان متى منصوبة بفعل الشرط فالفعل مقدم في الرتبة عليه وورده الغارسي بأن المشبهة بالفعل هو لكن المشددة لا المحقة ولهذا لم تعمل المحقة

لعدم اختصاصها بالاسماء وقيل انما يحتاج الى التقدير اذا دخلت عليها الواو لانها حبيثة - فذلكم لخص معناها وتخرج عن العطف \* (التنبيه الثاني) شرط الدليل اللفظي أن يكون طبق المحذوف فلا يجوز زيد ضارب وعمر أى ضارب وتر يد ضارب المحذوف معنى بخلاف المذكور بأن يقدر أحدهما بمعنى السفر من قوله تعالى واذا ضربتم في الارض والاخر بمعنى الايام ٢٣٩ المعروف ومن ثم أجمعوا على جواز زيد قائم وعمر وروان زيد قائم وعمر وعلى منع ليت زيدا قائم وعمر وكذا في لعل وكائن لان الخبر المذكور مثنى أو مترجى أو مشبهة والخبر المحذوف ليس كذلك لانه خبر المبتدأ فان قلت فكيف تصنع بقوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي في قراءة من رفع وذلك محمول عند البصريين على الحذف من الاول لدلالة الثاني أى ان الله يصل على وملائكته يصلون على

الفصح كلما معنى وأما معنى فلانما بمعنى استدركت (قوله لعدم اختصاصها بالاسماء) الانسب لعدم شبهها بالفعل (قوله لمعناها) أى الاستدراك (قوله اللفظي) أى المقالي (قوله أن يكون طبق المحذوف) أى موافقا لفظا ومعنى كما في زيد اضربه أو معنى فقط نحو زيد امررت به وبعضهم لا يشترط التوافق المعنوي بل يكفي عنده كون افظا المحذوف كلفظ المذكور وان اختلف المعنيان (قوله والاخر بمعنى الايام المعروف) ليس هذا معناه الموضوع له لغة بل معناه المقصود منه لان الضرب لغة اسم لفعل بصورة معلومة وهو استعمال آلة التأديب في محل صالح للتأديب والمعنى المقصود هو الايام فان المقصود من هذا الفعل ليس الا الايام ولهذا لو حذف لا يضرب فلان اضربه بعد موته لا يبحث لفوان معنى الايام (قوله أجمعوا على جواز زيد قائم وعمر) أى قائم فقام المذكور دليل على المحذوف الواقع خبرا عن عمر ومطابق له في اللفظ والمعنى وكذا يقال في ان زيد قائم وعمر ورواوا في المثالين عاطفة جملة على جملة (قوله مثنى) قال الشنخي كذا في نسخة وفي أخرى مثنى عنه وهو الذي رأيت بخط المصنف (قوله لانه خبر المبتدأ) فالمحذوف وان مطابق لفظه لفظ المذكور ولكن تختلف في المعنى ثم ان في حكاية الاجماع على منعه ذلك في ليت ولعل وكائن أمر اغري بالاحتمال مثله من المصنف فان الخلاف في المسئلة مشهور مذكور في التسهيل وغيره (قوله ولائكته يصلون) أى مع ان الصلاة المذكورة غير الصلاة من الله فلم يتطابقا معنى (قوله لئلا يتوارد عاملان) ان والمبتدأ وقوله على معمول هو الخبر (قوله والصلاة) أى والحال ان الصلاة الخ وهذا مرتبط بقوله وذلك محمول عند البصريين على الحذف من الاول لدلالة الثاني (قوله بمعنى الاستغفار) وحينئذ فالصلاة المذكورة مغايرة للمحذوفة في المعنى فلم يتطابقا معنى (قوله وقال الفراء) الاول وبقول الفراء أى وكيف يصنع بقول الفراء الخ (قوله ليجسنا) اللام لام الامر وقوله والحسبان الواو للحال وقوله والمحذوف بمعنى العلم أى فلم يتطابق الدليل والمدلول في المعنى وان تطابقا اللفظ (قوله اذا تردد) أى وايسر المحذوفة بمعنى الظن لان الخ (قوله وقال بعض العلماء) الاول وبقول بعض الخ (قوله الاولها) أى الاول ترى لها في المفارق طيبا (قوله بالخبر) هو بالخاء والفاء الخبر كثنين (قوله مع ان رأى المذكور بصريه) أى وحينئذ فلم يتطابق الدليل والمدلول في المعنى (قوله الصواب عندى الخ) هذا رأى هو الذى اختاره السهيلي قبل المصنف ذكره في كتابه المسمى بنبأ الفكر فقال الصلاة كلها وان توهم اختلاف معانيها راجعة الى أصل واحد فلا تظن ان اللفظة اشتراك ولا استعارة انما معناها العطف ويكون محسوسا ومعمولا ثم حمل العطف بالنسبة الى الله تعالى على الرحمة لا يتأتى على وجه الحقيقة اذ الرحمة حقيقة هي رقة القلب (قوله بمعنى واحد وهو العطف) أى وحينئذ فالدليل مطابق للمحذوف في آية الاخراب لفظا ومعنى (قوله بمعنى واحد الخ) هذا القول هو المناسب لسياق الآية وذلك أن سياق الآية لا يحجب اقتداء المؤمنين بالله تعالى والملائكة في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وتأسسهم بهم فيما ذكر وحينئذ فلا بد من اتحاد معنى الصلاة في الجميع اذ لا ارتباط في أن يقال ان الله يرحم النبي وملائكته يستغفرون له يأثم الذين آمنوا ادعوا الله له بما في هذا الكلام من غاية الركاكة والانفكاك فلم أنه لا بد من اتحاد معنى الصلاة لاجل ارتباط الكلام ولما رأى بعضهم هذا التزم ان الصلاة معناها الدعاء مطلقا لم يراد ان الله يدعوا ذاته بإصالح الخير للنبي ثم من لوازم هذا الدعاء الرحمة هذا محصل ما قاله الشنخي نقلا عن صدر الشريعة في توضيحه وقد يقال ان اعتبار المشاركة في طلاق الاعتناء والنعظيم أسهل من هذا أو في مطابق العطف كما قال المصنف (قوله وهو العطف) أى المحموق (قوله قول الجماعة)

قائم وعمر وروان زيد قائم وعمر وعلى منع ليت زيدا قائم وعمر وكذا في لعل وكائن لان الخبر المذكور مثنى أو مترجى أو مشبهة والخبر المحذوف ليس كذلك لانه خبر المبتدأ فان قلت فكيف تصنع بقوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي في قراءة من رفع وذلك محمول عند البصريين على الحذف من الاول لدلالة الثاني أى ان الله يصل على وملائكته يصلون على والموضع يصلون خبرا عنهما لئلا يتوارد عاملان على معمول واحد والصلاة المذكورة بمعنى الاستغفار والمحذوفة بمعنى الرحمة وقال الفراء في قوله تعالى أجبس الانسان أن لن نجتمع عظامه بلى قادرين ان التقدير بلى ليجسنا قادرين والحسبان المذكور بمعنى الظن والمحذوف بمعنى العلم اذا تردد في الاعادة كفر فلا يكون مأمورا به وقال بعض العلماء في بيت السكك ان تراها ولولا تأملت الا ولها في مفارق الرأس طيبا ان ترى المقدرة الناصية اطيما قلبية لا بصريه لئلا يعقضى

كون الموصوفة مكشوفة الرأس وانما تمدح النساء بالخبر والتصون لا بالتدليل مع ان رأى المذكور بصريه قلت الصواب عندى ان الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة الى الله تعالى الرحمة والى الملائكة الاستغفار والى الاكديمين دعاء بعضهم لبعض واما قول الجماعة فبعد من جهات احدها اقتضاؤه الاشتراك والاصل عنده

لما فيه من الالباس حتى ان ثوبان فهو ثم المثبتون له يقولون متى عارضه غيره مما يخالف الاصل كالمجاز قدم عليه الثانية انما لا تعرف في العربية فعلا واحدا يختلف معناه باختلاف المسند اليه ٣٤٠ اذا كان الاسناد حقيقيا والثالث ان الرحمة فعلها متعددا والصلاة فعلها فاعصر ولا يحسن

تفسير القاصر بالتعدي والرابطة انه لو قيل كان صلى عليه دعاء عليه انعكس المعنى وحق المترادفين صحة حلول كل منهما محل الآخر واما آية القيامة فالصواب فيها قول سيوييه ان قادرين حال أى بلى نجمة معها قادرين لان فعل الجمع أقرب من فعل الحسبان ولان بلى يحجب للمنفى وهو في الآية فعل الجمع ولو سلم قول الفراء فلا يسلم ان الحسبان في الآية ظن بلى اعتقاد وجزء وذلك لا فراط كفرهم واما قول المعرب في البيت فردود وأحوال الناس في اللباس والاحتشام مختلفة فحل أهل المدر يخالف حال أهل الوبر وحال أهل الوبر مختلف وبهذا أجاب الزمخشري عن ارسال شعيب عليه الصلاة والسلام ابتنيه على في الماشية وقال العادات في مثل ذلك متباينة وأحوال العرب خالف أحوال العجم (الشرط الثاني) أن لا يكون ما يحذف كالجاء فلا يحذف الفاعل ولا نائبه ولا مشبهه وقد مضى الرد على ابن مالك في مرفوع أفعال الاستثناء وقال الكسائي وهشام والسهمي في نحو ضربني وضربت زيدا ان الفاعل

أى ان الصلاة من الله الرحمة ومن الملائكة التضرع ومن الأدميين الدعاء (قوله لما فيه من الالباس) أى لتعدد الوضع (قوله نفوه) أى قالوا بعدم وجوده (قوله قدم عليه) يعنى واذا حلت الصلاة على معنى كلى وهو العطف كان ذلك من قبيل التواطى أو التشكيك وهو أولى من الاشتراك والمجاز وجوابه ان ذلك انما يكون أولى اذا دار اللفظ بين الثلاثة من غير دليل مقتض لاحدها بخصوصه اما اذا دل الدليل على الاشتراك أو المجاز بخصوصه فانه يتعين وقد دل الدليل هنا على أن الصلاة مشتركة بين المغفرة والاسـتغفار لتبادر الذهن اليه عند الاطلاق اهـ دمايىنى (قوله انما لا تعرف في العربية الخ) قال الدمايىنى بلى ذلك معر وف يقال أرض الرجل بمعنى ارعد أو زكم وأرض الجذع بمعنى أكلته الارضة وهى دويبة تأكل الخشب ومنه كناية لثمة وهمزة فان أسندته الى اللبى كان معناه ارتفع فوق الماء وان أسندته الى النبت كان معناه طلع أو غلظ أو طال وان أسندته الى القدر كان معناه أزدوده قوتان أسندته للرجل كان معناه ذل وصغروا وان أسندته لشئ من الماشية كان معناه سمى ومن تتبع الأفعال في اللغة وجد من هذا القبيل شيا كثيرا اهـ (قوله فعلها متعددا) فيقال رحم الله زيدا (قوله ولا يحسن الخ) فيه انه شائع (قوله صحة حلول كل منهما محل الآخر) في هذه المسئلة وهى انه هل يحب صحة إقامة كل واحد من المترادفين مكان الآخر ثلاثة مذاهب أحدها أنه غير واجب واختاره الامام والثاني أنه واجب مطلقا واختاره ابن الحاجب وعليه اعتمد المصنف والثالث التفضيل فان كانا من لغة واحدة وجب والا فلا واختاره البضاوى والصفي الهندي والمسئلة بسوطة بادلتها في أصول الفقه (قوله بلى نجمة معها قادرين) أى وليس مقعولا ثانيا ليجسبنا محذوفا (قوله من فعل الحسبان) أى أن فعل الجمع أقرب لقادرين في العبارة من فعل الحسبان فيكون هو الدليل على عامله المحذوف (قوله وهو) أى المنفى في الآية فعل الجمع أى فيكون بلى اثباتا له فيكون المقدر نجمة معها (قوله وذلك) أى جزمهم واعتقادهم أن لن يجمع الله عظام الانسان بعده وانه لا فراط أى شدة كفرهم (قوله واما قول المعرب في البيت) أى ان ترى المقدره قلبية وقوله فردود هل بصرية كالمذكورة (قوله فحل أهل المدر) أى البناء واحده مدرة تطلقها العرب على القرية (قوله الوبر) أى الخيش وقوله وحال أهل الوبر مختلف فمهم من يرى كشف رأس المرأة ابتداء لاومهم من لا يراه ابتداء (قوله عن ارسال شعيب) أى عن اقتضاء ارساله لهما عدم المرواة وحاصل ما قاله الزمخشري ان قلت كيف ساغ لى الله شعيب ان يرضى لابنتيه بسقى الماشية ذات الامر في نفسه ليس يحفظو فالدليل لا ياباه وأما المر واة فالناس مختلفون في ذلك والعادات متنافية وأحوال العرب فيه خلاف أحوال العجم ومذهب البدو فيه خلاف مذهب الحضرة اهـ كلامه (قوله لسقى الماشية) أى فقال انهم عرب وليس هذا عندهم بخلاف المر واة (قوله الشرط الثاني) أى من شروط الحذف الثمانية (قوله ولا مشبهه) أى ولا مشبهه الفاعل وهو اسم كان (قوله على ابن مالك مرفوع أفعال الاستثناء) أى القائل انها محذوفة وأن نحو قام القوم خلا زيدا تقديره خلا بعضهم زيدا فالفاعل لفظ بعض محذوف واجوب (قوله وقال الكسائي وهشام الخ) شبهتهم في ذلك قول الشاعر

وهل يرجع التسليم أو يكشف الغما \* ثلاث الاثافي والديار البلاقع

وذلك أنه على تقدير اعمال الثاني يجب أن يقول يرجع وعلى تقدير اعمال الاول يجب أن يقول يكشف ولم يقل ذلك لزم حذف الفاعل اما من الاول أو من الثاني اهـ دمايىنى (قوله ان الفاعل) أى لضربني وقوله محذوف أى دل عليه المذكور (قوله ان الفاعل لفظ المثل محذوفا) أى وان مثل القوم هو المحصوص وقوله فردود أى لان الفاعل لا يحذف (قوله فأين تفسيره) يعنى فليس هنا تفسيرا للضمير ويجب اذا كان فاعل نعم وبس ضمير مستترا أن يفسر بكرة منصوبة على التمييز فقام المصنف السؤال عن مكان التفسير

محذوف لا مضمهر وقال ابن عطية في بس مثل القوم الذين كذبوا ان التقدير بس مثل القوم فان أراد ان الفاعل لفظ المثل محذوف فردود وان أراد تفسير المعنى وان في بس ضمير المثل مستترا فان تفسيره

وهذا لازم الزمخشري فإنه قال في تقديره بش مثلاً وقد نص سيبويه على أن تمييز فاعل نعم وبش لا يحذف والصواب أن مثل القوم فاعل وحذف المخصوص أي مثل هؤلاء أو مضاف أي مثل الذين كذبوا ولا خلاف في جواز ٢٤١ حذف الفاعل مع فعله نحو قالوا خيراً وأباعد الله

وزيد اضربه (الثالث أن لا يكون مؤكداً) وهذا الشرط أول من ذكره الاخفش منع في نحو الذي رأيت زيدان يؤكداً العائد المحذوف بقولك نفسه لان المؤكداً يريد لا طول والحذف يريد الاختصار وتبعه الفارسي فرد في كتاب الاغفال قول الزجاج في أن هذان ان التقرير ان هذان لهما ساحران فقال الحذف والتوكيد باللام متساويان وتبعه أبا علي أبو الفتح فقال في الخصائص لا يجوز الذي ضربت نفسه زيداً لا يجوز ادغام نحو انعسس لما فيها جميعاً من نقض الغرض وتبعهم ابن مالك فقال لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكداً كضربت ضرباً لان المقصود به تقوية عامله وتقرير معناه والحذف مناف لذلك وهو لا كاهم مخالفتهم بالخليل وسيبويه أيضاً فان سيبويه سأل الخليل عن نحو مرتب زيد وأتاني أخوه أنفسهما كيف ينطق بالتوكيد فأجابته بأنه يرفع بتقديرهما صاحباني أنفسهما وينصب بتقدير أعنيهما أنفسهما ووافقهما على ذلك جماعة واستدلوا بقول العرب ان محلاً وان مرتحلاً \* وان ملاوان ولدا

مقام خال ذلك المكان عن التفسير اقامة للسبب مقام السبب شئ (قوله وهذا) أي عدم وجود التمييز المستفاد من قولنا فأتين تفسيره ويحتمل وهذا أي ما ذكر من استنار الضمير مع حذف الميم لازم للزمخشري لانه قدر مثلاً اه تقرير دردير (قوله وهذا لازم) الاشارة الى ما كنى عنه المصنف بقوله فأتين تفسيره وهو خلو فاعل بش اذا كان ضميراً من ضمير اه شئ (قوله بش مثلاً) أي فتقديره مثلاً فيفيدان فاعل نعم ضمير وهذا الذي قدره يدل على الضمير فيقال عليه ان المفسر الدال على الضمير لا يحذف (قوله وقد نص سيبويه على أن تمييز فاعل نعم وبش لا يحذف) أي لان الحذف ينافي التمييز قال الدماميني مجرد منع سيبويه لذلك لا ينقض رداعلى الزمخشري فله أن يقول الحذف لا ينافي التمييز فقد أجمعوا على جواز حذفه في باب العدد قال تعالى ان يكن منكم عشر ونصابون أي عشر ونرجلا وقال تعالى عليهم تسعة عشر أي مائة وتسعة عشر مائة وتسعة عشر في الحديث من توضع يوم الجمعة فيها نعمت أي فبالرخصة أخذوا ونعمت رخصته وأدعاه شذوذ ممنوع قال الشئني أقول ان أراد أن الحذف لا ينافي التمييز في الجملة فسلم ولا يضرب لان الكلام في منافاته في محل مخصوص وهو باب نعم وان أراد أنه لا ينافيه في باب نعم فهو ممنوع وما ورد من ذلك فهو شاذ لا يحتمل عليه القرآن مع امكان غيره مما هو شائع ومنع شذوذه مكابرة غير مسموعة (قوله وحذف المخصوص) أي حال كونه غير مضاف للذين (قوله أو مضاف) أي أو حذف والحال أنه مضاف للذين المذكور فالذين ليس صفة للقوم على هذا (قوله أو مضاف) أي أو حذف مضافاً أي مضافاً الى الذين أي اما أن يكون المخصوص هو المحذوف برمته واما أن يكون المخصوص الذين لكن على حذف مضاف (قوله ولا خلاف في جواز حذف الفاعل مع فعله) هذا مرتب بقوله فلا يحذف الفاعل ولا نائبه وقوله ولا خلاف الخ أي والممنوع انما هو حذف الفاعل بدون الفعل وهذا مرتب بقوله الثاني الخ لانه مرتب بقوله بالمسئلة قبله (قوله ولا خلاف في جواز حذف الفاعل مع فعله) أي اذرب شئ جاز تبعاً ومنع استقلالاً (قوله أن لا يكون) أي المحذوف مؤكداً أي لان التأكيده يقتضي التطويل والحذف ينافيه (قوله لان المؤكداً) أي لان الشخص المؤكداً (قوله والحذف) أي والشخص الحاذف (قوله الحذف) أي للمبتدا (قوله متساويان) قد يقال ان اللام مؤكدة لنفسه المبتدا لا للمبتدا فلا محذور حينئذ (قوله وتبع أبا علي) أي الفارسي في عدم جواز تأكيده المحذوف (قوله أبو الفتح) أي فقال لا يجوز توكيد المحذوف (قوله لا يجوز ادغام نحو انعسس) أي بحيث تقول انعسس (قوله من نقض الغرض) أي والغرض في الاول التطويل وفي الثاني الحاقه بالحقنجم اه تقرير دردير (قوله وسيبويه أيضاً) أي من حيث انه رضى بجواب الخليل ولما كان الجواب للخليل قال في الثاني أيضاً (قوله ووافقهما) أي وافق الخليل وسيبويه وقوله على ذلك أي على توكيد المحذوف (قوله وفيه نظر) أي في استدلالهم على تأكيده المحذوف بما ذكره (قوله فان المؤكداً) أي فيما ذكر من قول العرب ان محلاً وان مرتحلاً وما بعده (قوله وقال الصغار) أي في شرح كتاب سيبويه (قوله لان المقضى للحذف) أي حذف العائد الطول أي طول الصلة بنكر المفعول (قوله ولهذا) أي لكون المقضى للحذف الطول لا يحذف في نحو الذي الخ لعدم التطويل بذكر ما هو زائد على ركني الجملة (قوله فاذا فر وامن الطول) أي بحذف الضمير فكيف يأتيون بتوكيد أطول من الضمير (قوله وأما حذف الشئ الخ) هذا مرتب بقوله الثالث أن لا يكون المحذوف مؤكداً وكأنه قال وهذا عند عدم الدليل الدال على ذلك المحذوف وأما الخ (قوله مع والده) أي جمال الدين صاحب الالغية والتسهيل (قوله بحث) قال بدر الدين في شرح الالغية والذي ذكره الشيخ يعني والده في هذا الكتاب

(٣١ - دسوقي في) حذفوا الخبر مع أنه مؤكداً وفيه نظر فان المؤكداً نسبة الخبر الى الاسم لانفس الخبر وقال الصغار انما فر الاخفش من حذف العائد في نحو الذي رأيت نفسه زيد لان المقضى للحذف الطول ولهذا لا يحذف في نحو الذي هو قائم زيد فاذا فر وامن الطول فكيف يؤكدون وأما حذف الشئ لدليل وتوكيده فلا تنافي بينهما لان المحذوف للدليل كالتأنيب ولبدر الدين بن مالك مع والده في المسئلة بحث ايجاد فيه

يعنى الالفية وفي غيره أن المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله قال لان المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله  
وتقوي بمعنى حذفه مناصف لذلك فلم يجوز أن أراد أن المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقوي بمعنى  
فلا شك أن حذفه مناصف لذلك القصد ولكنه ممنوع ولا دليل عليه وان أراد أن المؤكد يقصد به التقوي  
والتقوية وقد يقصد به مجرد التقوي بقسم ولكن لا نسلم أن الحذف مناصف لذلك القصد لانه اذا جاز أن يقرر  
معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر فلان يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف دلالة ترفيعة عليه أحق  
وأولى ولولم يكن هذا القياس كافيا في دفع ما قاله لكان في دفعه بالسماع كفاية فاتهم بحذفون عامل المؤكد  
حذفاً جائزاً اذا كان خبراً عن اسم عين من غير تكرير ولا حصر نحو أنت سيراً وحذفاً واجباً في مواضع نحو  
سقيار وعيا وجدوا وشكر الا كفر افنح هذا اما سهو عن وروده واما للبناء على أن المسوغ لحذف العامل فيه  
نية التخصيص وهو دعوى خلاف الاصل ولا يقتضيهما فحوى الكلام اه وحاصله أن حذف عامل المؤكد  
جائز نقلاً كما في أنت سيراً أي تسير سيراً وعقلاً لان المحذوف أحوج لنا كيده ومنع ابن عقيل أن المحذوف  
مؤكداً بالفتح كما أن يكون مكبرة حيث قال في دفعه هذا الاعتراض بجميع الامثلة المذكورة ليست من باب  
التأكيده لان المصدر نائب فيها من باب العامل دال على ما يدل عليه وهو عوض منه وبدل على ذلك عدم  
جواز الجمع بينهما ولا شيء من المؤكداً يمنع الجمع بينهما وبين المؤكد (قوله الرابع) أي من شروط  
الحذف أن لا يؤدي حذفه أي المحذوف الى اختصار المختصر أي حذف المختصر (قوله لانه اختصار للفعل) أي  
وحذفه يؤدي الى اختصار المختصر (قوله أيها المائغ) المائغ بالفتحية هو الذي ينزل البشر ويلا الدواب  
لقلة ماء البشر وأما بالفوقية فهو الذي يحذف الدلو على رأس البشر (قوله ودونك دلو) أي فدلو مفعول  
للمحذوف دل عليه المذكور (قوله ودونك دلو) أي فظاهره أن اسم الفعل قد حذف وبقى معهوله (قوله  
فقالوا) يحتمل التبري منه ويحتمل أنه عزاه لانه اعتماده والظاهر أنه أراد التبري بدليل أن ابن مالك عزاه  
لسيبويه أنه يجوز حذف اسم الفعل وابقاء عمله وحينئذ فإله سيبويه تفسير صناعى (قوله وانما التقدير  
خذ دلو والزهم زيداً والزهم الحج) أي فهم مفعولات لأفعال محذوفة (قوله ودونك خبره) أي وعلى هذا  
فدونك ظرف بمعنى فساد ما لا اسم فعل (قوله الخامس أن لا يكون) أي المحذوف (قوله الا في مواضع)  
أي كمن بعدكم الاستفهامية ولا م الطالب فان حذفها مطر عند بعض ومنها حذف أن الناصبة في مواضع  
مخصوصة بعد فاء السمية وواو المعية نحو بكم درهم اشتريت ونحو قل له يفعل ونحو ليت زيداً فاقم فاقوم فهذه  
المواضع الثلاثة الحذف فيها قياسى وقوله ولا يجوز القياس عليها أي فلا يجوز أن يحذف مطلق جاز قياساً على  
من في هذا الموضع أو في غيره ولا مطلق جاز قياساً على لام الطالب ولا مطلق ناصب قياساً على ان (قوله أن  
لا يكون) أي المحذوف عوض عن شيء والالزم حذف العوض والمعوض (قوله فلا تحذف ما في أمأنت منطلقاً  
انطلقت ولا كلمة لمن قولهم افعل هذا امالا) قال اللدمايني نص المصنف في الباب الاول في فصل ما من حرف  
الميم على ان ما غير الكافة نوعان أحدهما عوض والاخر غير عوض فالعوض في موضعين أحدهما نحو  
قولهم أمأنت منطلقاً انطلقت والاصل انطلقت لان كنت منطلقاً تقدم المفعول له للاختصاص وحذف الجار  
وكان للاختصار ووجهي بما للتعويض وادغم النون للتقارب والثاني نحو قولهم افعل هذا امالا وأصله ان كنت  
لا تفعل غيره فهذا نصريح منه بان العوض في المثال الثاني كلمة ما وهو مخالف لقوله هناك لانه عوض واجب  
الشهني بانه لا يخالفه لان ما عوض عن كان ولا عوض عن الخبر المنفي وهو تفعل (قوله ولا التام من عدة) أي  
فانما عوض من الفاء (قوله وافية) أي فان التاء عوض عن عين افعال وهو الواو فالاصل اقوام نقلت حركة  
الواو الساكن قبلها فحركات الواو بحسب الاصل وانفتح ما قبلها الا أن نقلت الفاء حذفت الساكنين  
وعوض عنها التاء (قوله فمما يجب الوقوف عنده) أي فلا يجوز أن يتعدى ويجعل أمر القياس عليه (قوله

(الرابع) أن لا يؤدي حذفه  
الى اختصار المختصر فلا  
يحذف اسم الفعل دون  
معهوله لانه اختصار للفعل  
وأما قول سيبويه في زيداً  
فأقله وفي شأنك والحج وقوله  
أيها المائغ دلو ودونك  
ان التقدير عليه زيداً  
وعليك الحج ودونك دلو  
فقالوا انما أراد تفسير المعنى  
لا الاعراب وانما التقدير  
خذ دلو والزهم زيداً والزهم  
الحج ويجوز في دلو أن  
يكون مبتدأ ودونك خبره  
(الخامس) أن لا يكون عاملاً  
ضعيفاً فلا يحذف الجار  
والجارزم والناصب للفعل  
الا في مواضع قويت فيها  
الدلالة وكثرتها استعمال  
تلك العواصم ولا يجوز  
القياس عليها (السادس)  
أن لا يكون عوضاً عن شيء  
فلا تحذف ما في أمأنت  
منطلقاً انطلقت ولا كلمة لمن  
قولهم افعل هذا امالا ولا  
التاء من عدة وافية  
واستقامة فاما قوله تعالى  
واقام الصلاة فمما يجب  
الوقوف عنده ومن هنالم

يحذف خبر كان لانه عوض أو كالعوض من مصدرها ومن ثم لا يجتمعان ومن هنا قال ابن مالك ان العرب لم تقدر أحرف النداء عوضا من أفعالها وأنادى لاجازتهم - حذفها (السابع والثامن) أن لا يؤدي حذفه الى تهية العامل للعمل وقطعه عنه ولا الى افعال العامل الضعيف مع امكان افعال العامل القوي ولا من الاول منع البصريون حذف المفعول الثاني من نحو ضربني ٢٤٣ وضربته بـ لا تلا تسلط على زيد ثم يقطع عنه برفعه بالفعل الاول

ولا اجتماع الامرين امتنع عند البصريين أيضا حذف المفعول في نحو زيد ضربته لان في حذفه تسلط ضرب على العمل في زيد مع قطعه عنه واعمال الابتداء مع التمكن من افعال الفعل ثم جازوا على ذلك زيد ماضية أو هل ضربته ففعل والحذف وان لم يؤدي ذلك وكذلك منعوا رفع رأسها في أكت السكة حتى رأسها الآن يذكر الخبر فنقول مأكول ولا اجتماعهما مع الالباس منع الجميع تقديم الخبر في نحو زيد قام ولا انتفاء الامرين جاز عند البصريين وهشام تقديم معمول الخبر على المبتدأ في نحو زيد ضرب عمرا وان يجوز تقديم الخبر فجازوا زيد أجلسه أحرز وقال البصريون في قوله بما كان اياهم عطية عودا ان عطية مبتدأ و اياهم مفعول وعود والجملة خبر خفيت هذه الفسكة على ابن عصفور فقال هريرا من محذور وهو أن يفضوا بسين كان واسمها بمفعول

فما يجب الخ) أي فهو مسموع لا يقاس عليه أي انه شاذ وفيه شيء والاحسن ان يحل عدم جواز حذف التاء العوض مالم يحصل بدل التاء شيء يسد مسددا كإضافة اليه والاجاز اه تقرير دردير (قوله من مصدرها) أي لان القصد من نسبة الافعال للذات مصادرهما أي الكون (قوله ومن هنا) أي من أجل اشتراط أن لا يكون عوضا وكذا تقول في ومن هنا الثاني (قوله ان العرب لم تقدر الخ) أي بل بالم تكن عوضا عن شيء بل هي أصلية خلافا لغيره (قوله حذف المفعول الثاني) الاحسن حذف مفعول العامل الثاني وهو الضمير الثاني من ضربته (قوله لا تلا تسلط على زيد) أي أن حق الفعل أن يكون مسلطا عليه فينصبه مفعولا فلما رفعه فقد قطعه عن العمل ورفعه بالاول (قوله ثم جازوا على ذلك الخ) يعني أنهم منعوا حذف المفعول فيهما وان لم يؤدي حذفه الى تسلط ضرب على العمل في زيد مع قطعه عنه والى افعال الابتداء مع التمكن من افعال الفعل لان ما وهل أصدر يتمم لا يتسلط ما بعدهما على العمل فيما قبلهما لان ذلك يستلزم اخراجهما عن المصدرية ووقوعهما حشا (قوله ثم جازوا على ذلك) أي ان علة المنع لا توجد فيه ولكن انما منع جلا على نظيره (قوله وكذلك منعوا الخ) الاشارة والتشبيه لمنع البصريين حذف المفعول في زيد ضربته والحاصل ان البصريين منعوا رفع رأسها في هذا المثال اذ لم يذكر له خبر لان في رفعه تهية حتى أو أكت للتعامل مع القطع عنه واعمال الازعاف وهو الابتداء لكونه معنويا مع امكان افعال الاقوى وهو حتى أو أكت لكونه لفظيا (قوله ولا اجتماعهما) أي الامرين المذكورين وهما تهية العامل للعمل وقطعه عنه واعمال العامل الضعيف مع امكان افعال العامل القوي أما الاول فلان في تقديم قام على زيد تسلطه على العمل فيه مع قطعه عنه لانك أعملته في ضمير زيد لافي زيد وأما الثاني فلا يعمل الابتداء في زيد اذ هو مبتدأ بالفرض مع التمكن من افعال الفعل فيه لتقدمه وعمل الابتداء ضعيف وعمل الفعل قوي وأما حصول الالباس فظاهر اذ لا يدري على هذا التقدير هل الجملة اسمية أو فعلية اه دما ميني (قوله منع الجميع) أي جميع البصريين وأما الكوفيون فيجيزونه (قوله تقديم معمول الخبر) أي الفعل في نحو زيد ضرب عمرا أي فيجوز عرار زيد ضرب (قوله زيد أجلسه أحرز) أي فالاصل أجلسه أحرز زيد فأجلسه مبتدأ وزيد معمول لآخر والجملة خبر (قوله بما كان اياهم الخ) هو للفرزدق صدره \* قنا فذهداجون حول بيوتهم \* والقنا فذجع فذبحا بالمجعة والهداجون جمع هداج يشديد الدال المهملة بمعنى محرك من هـ دج الغاليم اذ امشى في ارتعاش وعطية والدخبر أي انه علم قومه السرقة (قوله هذه النسكة) يريد بالنسكة علة جواز تقديم معمول الخبر على المبتدأ في نحو زيد ضرب عمرا مع امتناع تقديم الخبر (قوله المعنى مفقود) أي وذلك المعنى هو مجموع تهية العامل للعمل مع قطعه عنه واعمال الضعيف مع امكان افعال القوي والالباس المبتدأ بالفاعل (قوله فانه) أي المنع (قوله هذين الشرطين) يعني السابع وهو تهية العامل للعمل مع قطعه عنه والثامن وهو افعال الضعيف مع امكان افعال القوي (قوله فالاول) أي مخالفة الشرطين وهما أن لا يؤدي الحذف الى تهية العامل للعمل وقطعه عنه وأن لا يؤدي الى افعال الضعيف مع التمكن من افعال القوي ومخالفة الشرطين في البيت واضحة فان الاصل وخالد يحمد ساداتنا فحذف هذا الضمير يؤدي الى تسلط يحمد على العمل في خالد النصب على المفعولية وقد قطع عن ذلك ورفع خالد بالابتداء فاجتمع الامر ان اه دما ميني (قوله وخالد الخ) تمامه \* والحق لا يحمد بالباطل \* (قوله يحمد

خبرها فوقعوا في محذور آخر وهو تقديم معمول الخبر حيث لا يتقدم خبر المبتدأ وقد بينا أن امتناع تقديم الخبر في ذلك المعنى مفقود في تقديم معموله وهذا بخلاف علة امتناع تقديم المفعول على ما للنافية في نحو ماضية زيد فانه لنفس العلة المقتضية لامتناع تقديم الفعل عليها وهو وقوع ما للنافية حشا \* (تنبيه) \* ربما خولف مقتضى هذين الشرطين أو أحدهما في ضرورة أو ثليل من الكلام فالاول كقوله \* وخالد يحمد ساداتنا \* وقوله \*

كانه لم يصنع وثيل هو في صبيغ العموم أسهل ومنه ثراء ابن عامر وكل وعد الله الحسبي والثاني كقولهم بعكاط يعشى الناطر يشن  
 اذاهم لمواشعاعه \* فان فيه تهمة لمحو العمل في شعاعه مع قطعه عن ذلك باعمال بعشى فيه وليس فيه اعمال ضعف دون قوى وذكر  
 ابن مالك في قوله عمهتهم بالندي حتى غواتهم ٢٤٤ فكنت مالك ذى غى وذى رشد انه يروى غواتهم بالوجه الثلاثة فان ثبت رواية

الرفع فهو من الوارد في النوع  
 الاول في الشذوذ اذ لا ضرورة  
 تمنع من الجبر والنصب وقد  
 رويها \* (بيان أنه قد يظن ان  
 الشئ من باب الحذف وليس  
 منه) \* حرت عادة النحويين  
 أن يقولوا يحذف المفعول  
 اختصارا واقتصارا ويريدون  
 بالاختصار الحذف لدليل  
 وبالاقتصار الحذف لغير  
 دليل ويخلطونه بخوكاوا  
 واشربوا أى أوقعوا هذين  
 الفعلين وقول العرب فيما  
 يتعدى الى اثنين من يسمع  
 يخل أى تكمن منه خبيثة  
 والتحقيق ان يقال انه تارة  
 يتعلق الغرض بالاعلام بمجرد  
 وقوع الفعل من غير تعيين  
 من أوقعه أو من أوقع عليه  
 فيجاء بمصدره مسند الى فعل  
 كونه غام فيقال حصل حريق  
 أو نوب وتارة يتعلق بالاعلام  
 بمجرد ايقاع الفاعل للفعل  
 فيقتصر عليه بما ولا يذكر  
 المفعول ولا ينوي اذا انوى  
 كالثابت ولا يسمى محذوفا  
 لان الفعل ينزل لهذا القصد  
 منزلة ما لا مفعول له ومنه روي  
 الذي يحى ويميت هل  
 يستوى الذين يعلمون والذين  
 لا يعلمون وكاوا واشربوا لا  
 تسرفوا واذا رأت ثم اذا لم

ساداتنا) أى فقد هبنا بحمد العمل وقطعه والاضل يحمد فسادا تنافعا بل يحمد (قوله كالم اصنع) صدره  
 قد اصبح أم الخيارات دعى \* على ذنبا أى فالاصل لم أصنعه فحذف هذا الضمير يؤدي الى تهمة اصنع للعمل في  
 كل وقد قطع عن ذلك برفعها (قوله وهو في صبيغ الخ) أى القطع عن العمل بعد التهمة في صبيغ العموم  
 أسهل لانه يسمع (قوله وليس فيه اعمال ضعيف الخ) أى لان العامل في البيت فعلا فلا قوة لاحدهما بالنسبة  
 الى الآخر بل هما مستويان في أصل العمل وان ترجع اعمال أسبقهما عند الكوفيين وأقربهما عند  
 البصريين (قوله فان ثبت رواية الرفع) قال الدمامي شك المصنف في ثبوت رواية لرفع مع تصريح ابن مالك  
 الامام العدل الثقة بشيئونها غير مناسب وأضافها ومناف لجزمها بذلك في فضل حتى حيث قال هناك وقد روى  
 بالوجه الثلاثة قوله بحمدهم البيت قال المشي وأقول تصريح ابن مالك برواية الرفع وجرم المصنف بها لا يقتضى  
 ثبوتها بعينى صحتها فكمن من مروي ليس بصحيح والشك انما هو في الصحة (قوله في النوع الاول) يريد به  
 ما خواف فيه مقتضى الشرطين وانما كان الرفع من النوع الاول لان الخبر بعد حتى غير مذكور فيه تهمة  
 حتى للجرم مع قطعها عنه واعمال الضعيف وهو الابتداء مع امكان اعمال القوى وهو حتى  
 \* (بيان أنه قد يظن أن الشئ من باب الحذف وليس منه) \*

(قوله أى أوقعوا هذين الفعلين وقوله أى تكمن منه خبيثة) هـذا يفيد تنزيها من منزلة اللازم كما يأتي له في  
 التحقيق لكن هـذا لا يناسب قوله والحذف اقتصار الحذف لغير دليل لانه يشترط المتعدى منزلة اللازم  
 لا يسمى المفعول الغير المذكور جنة محذوفا لأن يقال مراده بالحذف لغير دليل عدم الذكر (قوله  
 والتحقيق) أى تحقيق ما يقال في مقام الحذف لغير دليل (قوله بمصدره) أى وهو حرق أو نهب لا حريق وفى  
 عبارته قلب تقديره فيجاء بفعل كونه عام مسند الى مصدره فان المصدر هو المسند اليه والفعل هو المسند (قوله  
 فيقال) أى في مقام قصد فيه الاخبار بحصول حرق أو نهب من غير ارادة بيان من أوقعه ومن وقع عليه (قوله  
 بمجرد ايقاع الفاعل للفعل) أى ولا ينظر الى مفعول معين ولذا يقولون حذف المفعول يؤذن بالعموم (قوله  
 ولا يسمى) أى المفعول الغير المذكور محذوفا (قوله ومنه) أى من الذى قصد منه الاعلام بمجرد ايقاع الفاعل  
 للفعل وقوله على الاصح هو قول عبد القاهر والزمخشري وقد راسكا كى المفعول وفيه أنه لو كان المذود غنما  
 والمسقى غنما لم يأت الترحم (قوله ومنه على الاصح الخ) ذهب عبد القاهر الجرجاني وصاحب الكشاف الى  
 أن حذف مفعول الافعال المذكورة في هذه الآية للقصد الى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم أى يصدر منهم  
 السقى ويصدر منهم الذود وقال لا يصدر من سقى وأما كون المسقى ابلا والمذود غنما فخارج عن المقصود بل  
 تقديره يوههم خلاف المقصود اذ لو قيل يستقون ابلهم وتذودان غنمهما لا وهم أن الترحم عليهم ليس من جهة  
 كونهم ما يصدر منهم الذود ويصدر من الناس السقى بل من جهة ان مذودهما غنم ومسقى الناس ابل الأترى  
 انك اذا قلت مالك تمنع أخاك كنت منكرا للامنع لامن حيث ومنع بل من حيث هو منع الاخ ومن المعلوم ان  
 كون مذودهما غنما ومسقى الناس ابلا لا يوجب الترحم عليهما (قوله انه) أى موسى عليه السلام (قوله اذ  
 كنا على صفة الزياد) وهو امتناعها من السقى وائس الترحم على منع سقى الغنم فليس القصد المفعول فالآية  
 من الذى نزل منزلة اللازم (قوله على صفة الزياد) أى لاجل كونها متصفين بالزياد كان المذود غنما وأبلا  
 وقومها متصفين بالسقى كان المسقى ابلا أو غنما (قوله ومن لم يتأمل الخ) مراده به السكا كى حيث قال في

ربى الذى يفعل الاحياء والاماتة وهل يستوى من يتصف بالعلم ومن ينفى عنه العلم وأوقعوا الاكل والشرب وذروا  
 الاسراف واذا حصلت منزلة هذه هناك ومنه على الاصح ولما ورد ما مدين الآية ألا ترى أنه عليه الصلاة والسلام انما رجعها اذا كانتا على  
 صفة الزياد وقومها على السقى لانهما كانا مذودهما غنما ومسقىهما ابلا وكذلك المقصود من قولهما لا نسقى السقى لا المسقى ومن لم يتأمل قد



يسقون بالهم ويؤدون غنمها ولا نسق في غنمنا وثارة بقصد اسناد الفعل الى فاعله وتعليقه بفعوله فيذكر ان نحو لا تأكلوا الرابوا لا تقر بوا  
الزنا وتقولك ما أحسن زيد وهذا النوع اذا لم يذكر مفعوله قيل محذوف نحو ما ودعك ٢٤٥ ر بك وما قل وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه

فيحصل الجزم بوجوب  
تقديره نحو هذا الذي بعث  
الله رسولا وكل وعد الله

الحسن

\* وما شئ جيت به منباج

\* (بيان مكان المقدور) \*

القياس ان يقدر الشئ في

مكانه الاصل لثلاث خالف

الاصل من وجهي الحذف

ووضع الشئ في غير محله

فيجب ان يقدر المفسر في

نحو زيد اذ ايتهم مقدما عليه

وجوز البيانين تقديره

مؤخر عنه وقالوا لا يفيد

الاختصاص حينئذ وليس كما

توهموا وانما يرتكب ذلك

عند تعذر الاصل أو عند

اقتضاء أمر معنوي لذلك

فالاول نحو ايتهم رأيت اذ

لا يعمل في الاستفهام ما قبله

ونحو وأما غودفهم ديناهم

فحين نصب اذ لا يلي أما فعل

وكنا قد منافي نحو في الدار

زيدان متعلق الظرف يقدر

مؤخر عن زيد لانه في الحقيقة

الخبر وأصل الخبر ان يتأخر

عن المبتدأ ثم ظهر لنا أنه

يحتمل تقديره مقدما لمعارضة

أصل آخر وهو أنه عامل

في الظرف وأصل العامل

أن يتقدم على المفعول اللهم

الا ان يقدر المتعلق فعلا فيجب

التأخير لان الخبر الفعلي

لا يتقدم على المبتدأ في مثل

المفتاح ان المفعول في هذه الآية حذف لجرد الاختصار والمراد انهم يسقون بالهم وتؤدون غنمها وكذا  
سائر الافعال المذكورة في هذه الآية لان الترحم لم يكن من جهة صدور الذود عنهم ما صدور السقي من الناس  
بل من جهة ذودهم ما غنمها وسقي الناس وما شئهم حتى لو كانت تؤدون غنمهم ما وكان الناس يسقون  
غيرهم وما شئهم مثلا لم يصح الترحم فتأمل وتحقيق ذلك ان الشيخين اعتبر ان المفعول هو الابل والغنم وأحدهما  
يقابل الآخر وجه الاما يضاف اليه أحدهما خا جاعن المفعول غير ملحوظ معه فلو قدر في الآية المفعول لادى  
الى فساد المعنى فانهم لو كانت تؤدون ابلالهما على سبيل الفرض لكان الترحم باقيا على حاله وصاحب  
المفتاح نظرا الى أن المفعول هو الغنم المضافة اليه ما والمواشي المضافة اليهم وكل منهما يقابل الآخر فلو لم يقدر  
المفعول في الآية لنفسه المعنى وهذا أدق نظرا وأصح معنى اه (قوله وما قل) أي ما فلاك أي ما ترك عادة  
احسانه اليك وما أبغضك (قوله ما يستدعيه) أي ما يقتضي ذلك المفعول ويطلبه (قوله فيحصل الجزم) لعل  
مراده التأكيد والافاضل الجزم يحصل بمجرد قصد اسناد الفعل للفاعل وتعليقه بفعوله (قوله فيحصل الجزم  
بوجوب تقديره) قال الدماميني فرض الكلام فيما اذا قصد اسناد الفعل الى فاعله وتعليقه بفعوله فاذا لم يذكر  
حينئذ خبر ما بوجوب تقديره لانه مقتضى ذلك القصد سواء وجد في اللفظ ما يستدعيه نحو وكل وعد الله  
الحسن اولم يوجب نحو ما ودعك ر بك وما قل اي وظاهر المصنف أن الجزم بوجوب التقدير انما هو اذا وجد  
في اللفظ ما يستدعيه وليس كذلك وأجاب الشمني بان قصد اسناد الفعل الى الفاعل وتعليقه بفعوله مع حذف  
المفعول أمر قائم بالتمسكهم غيب عن السامع فان كان في اللفظ ما يستدعي ذلك المفعول جزم السامع به واللام  
يجزم (قوله أهذا الذي بعث الله رسولا) أي بعثه اذ لا بد من العائد (قوله وكل وعد الله الحسن) أي  
وعده الله فالجمله خبر حذف منها الرابط (قوله جيت) أي جيتته والجمله صفة فخذف منها الرابط وصدر  
البيت \* جيت جيتي نهاية بعد نجد \*

\* (بيان مكان المقدور) \*

(قوله وانما يرتكب ذلك) أي التأخير اعترض بان البيانين انما قالوا بالتأخير عند وجود مقتضى لذلك  
كذهبن الامرين لا مطاوعا وقد وافقهم على ذلك حيث قال وانما يرتكب ذلك عند تعذر الاصل أو اقتضاء أمر  
معنوي لذلك وحينئذ فلا وجه للاعتراض عليهم وأجاب الشمني بانه عند هذين الامرين مجمع عليه والخلاف  
عند فقد الامرين فالمصنف يوجب التقديم والبيانين يحيزونه (قوله أمر معنوي) أي كافتاء الاختصاص  
(قوله وأما غودفهم ديناهم) أي فلا يقال وأما غودفهم ديناهم (قوله اذ لا يلي أما فعل) أي لانه يجب الصاق  
أما بالاسماء (قوله وكنا قد مننا) أي في آخر الباب الثالث (قوله مؤخر) أي وجوبا (قوله أنه يحتمل)  
أي يجوز (قوله في هذا) احتراز عما اذا دخلت كان كما يأتي (قوله وجب تأخير المتعلق) أي وجب  
تأخير خبره عن الاسم وهو زيد (قوله فعلا كان) أي المتعلق (قوله جاز الوجهان) أي تأخير المتعلق بعد  
الاسم وتقدمه على الظرف (قوله اذ لا تلبس الخ) يعني ان المانع من تقديم الخبر الفعلي في نحو زيد قام  
هو حصول الالباس بين الاسمية والفعلية على تقدير جواز التقديم اذ لو قدم الخبر في هذا المثال وقيل قام زيد  
لم يدر هل الجمله اسمية ان قدر زيد مبتدأ أو فعلية ان قدر فاعلا ولا شك ان مغاداة الجملتين مختلفات فكأن  
ما ليس بينهما محذور وهذا بخلاف نحو كان زيد يقوم اذ الجمله فعلية سواء قدمت زيد أو أخرته فالمانع منتف  
فيثبت الجواز ولما سئل أن يقول الالباس حاصل بالنظر لما دخل عليه الناسخ وذلك لان مع تأخير زيد يحتمل  
أن يكون هو مع رافعه وهو يقوم جله فعلية خبرا عن ضمير شان دخات عليه كان فاستتر فيها ويحتمل أن

هذا واذا قلت ان تحريك زيد واجب تأخير المتعلق فعلا كان أو اسم لان مرفوع ان لا يسبق منصوبه واذا قلت كان خلفك زيد جاز الوجهان  
ولو قدرته فعلا لان خبر كان يتقدم مع كونه فعلا على الصحيح

تقول باسم الذات والعزى  
نعمل كذا فيؤخرون أفعاله  
عن ذكر ما اتخذوه معبودا  
لهم تفخيم الشأن بالتقديم  
فوجب على الواحد أن  
يعتقد ذلك في اسم الله تعالى  
فانه الحقيق بذلك ثم اعترض  
بأقر باسم ربك وأجاب بانها  
أول سورة نزلت فكان  
تقديم الامر بالقراءة فيها  
أهم وأجاب عنه السكاكي  
بتقدير هامة متعلقة بأقر الثاني  
واعترضه بعض العصريين  
بأن التزامه الفصل بين المؤكد  
وتأكيد به معمول المؤكد  
وهذا سهو منه اذ لا تؤكد  
هنا بل أمر أو لا بإيجاد القراءة  
وثانيا بشراء مقيدة ونظيره  
الذي خلق خلق الانسان  
ومثل هذا لا يسميه أحد  
توكيدا ثم هذا الاشكال  
لازم له على قوله ان الباء  
متعلقة بأقر الاولى لان  
تقديم الثاني اذا منع من كونه  
توكيدا فكذا تقديم الاول  
ثم لو سلم فصل الموصوف من  
صفتة معمول الصفة جاز  
باتفاق كبرت برجل عمرا  
ضارب فكذا في التوكيد  
ثم قد جاء الفصل بين المؤكد  
والمؤكد في ولا يحزن  
وبرضين بما آتيتن كلهن  
مع أنهم مامفردان والجل  
أجل للفصل وقال الرازي  
اذن ظلت الدهر أبكى أجمعاً

يكون مبتدأ مؤخراً خبر عنه بالفعل المفعلة عليه وهي يقوم وليس ثم ضمير شان والفرق بين الجملتين قبل  
دخول الناسخ عليهما ثابت بعد دخوله ودخوله لا يغير ما كانتا مختلفتين به باعتبار تقوى الحكم وعدمه  
فتجوز التقديم بوقع في الالباس بعد دخول الناسخ أيضا اه دما مبنى (قوله اذلا تلتبس الجملة) اي  
لا يتأتى الالتباس لعدم الاسمية بل كمالها فعالية (قوله والثاني) أي تقدير المتعلق مؤخر الامر معنوي مقتض  
لذلك (قوله لان ثريشا) أي الكفار منهم (قوله تفخيما) أي اهما ما واعثناء بشأنه بسبب التقديم  
(قوله بذلك) اي بالتفخيم والاهتمام (قوله ثم اعترض) ضمير اعترض وأجاب الزمخشري (قوله باسم  
ربك) أي فقد قدم المتعلق على اسم الله فلو كان تأخير المتعلق أولى لقبيل باسم ربك أقرأ (قوله أهم) اي  
في خصوص عارض المقام تقدم الحق المقام وهذا لا ينافي أن اسم الله أهم في حد ذاته (قوله متعلقة بأقر الثاني)  
أي ومعنى الاول أوجد القراءة من غير اعتبار تعدية لمقروبه كما يقال فلان يعطى أي يوجد الاعطاء من  
غير اعتبار تعلقه بالمعطى بالفتح كذا في المفتاح وهذا مبنى على ان تعلق باسم ربك بأقر الثاني تعلق المفعولية  
ودخول الباء للدلالة على التكرير والدوام والاحسن أن أقرأ الاول والثاني منزلا منزلة اللازم اي افع  
القراءة أو جدها أو المفعول محذوف من كلامه أي أقرأ القرآن والباء للاستعانة أو لالملازمة أي مستعينا  
باسم ربك أو متبركا أو مبتدئا باسم ربك وإنما التعلية على حد اخذت الخطام واخذت بالخطام (قوله  
بعض العصريين) هو شهاب الدين الحلبي المشهور بالسمين (قوله بين المؤكد) وهو أقرأ الاول وقوله  
وتأكيد به وهو أقرأ الثاني وقوله معمول المؤكد بكسر الكاف أي معمول الثاني ولو قال معموله اي التأكيد  
أو قال معمول التأكد كان احسن (قوله وهذا سهو منه) يمكن انه لاحظ اصول معنى القراءة (قوله بل  
أمر أو لا بإيجاد القراءة) اي كانه قيل له أقرأ فقال ما الذي أقره فقال أقرأ باسم ربك الذي خلق اي اوجد  
الخلق وقوله خلق الانسان خلق مقيد بخلاف الاول (قوله ثم هذا الاشكال) يعني لزوم الفصل بين  
المؤكد وتوكيده وقوله لازم له اي لهذا المعترض على قوله ان الباء متعلقة بأقر الاول فانه اثبت ذلك في اعرابه  
ولم يعترض عليه وإنما كان لازماله لان أقرأ الثاني اذا منع من كونه توكيدا فكذا تقديم الاول يمنع من  
كون أقرأ الثاني توكيدا (قوله فكذا تقديم الاول) أي يمنع من كون أقرأ الثاني توكيدا (قوله ثم لو سلم)  
يعني لو سلم أن مثل هذا يسمى توكيدا (قوله ضارب) صفة لرجل وفصل بعمر والمعمول اضارب (قوله ثم  
قد جاء الخ) هذا ترق في الرد وقوله كلهن توكيد لنون النسوة وفي برضين وفصل بقوله بما آتيتن (قوله  
اذن ظلت الخ) لا يعلم قائله وقيله

يا ليتني كنت صبيا مرصعا \* تحملي الذل فاحولاً كنتا \* اذا بكيت قبلني أربعا  
اذن ظلت الخ فقوله أجمعاً تأكيده للدهر وفد فصل بابي (قوله اذا اعترض) أي ورد وأني بعد شرط آخر (قوله  
مدلول الخ) أي والشرط الاول وجوابه متأخر معني لكونه دليل الجواب (قوله المتأخر عن القسم) اي فانهم  
جعلوه لا أول وجعلوا جواب الثاني محذوفاً مدلولاً عليه بجواب الاول (قوله ولهذا قال محققو الفقهاء) أي من  
الشافعية أما من المالكية فالطلاق بالجمع بينهما على أي ترتيب كان لاحتمال حذف العاطف وهو الواو وكافي  
قول الشاعر  
كيف أصبحت كيف أمسيت مما \* يغرس الود في فؤاد الكتيب  
قال الدماميني ولا أدري وجه اشتراط أهل المذهبين بمجموع الامر من وقوع الطلاق مع أنه يمكن أن يكون  
جواب الاول محذوفاً مدلولاً عليه بجواب الثاني أي ان أكلت فانت طالق ان شربت فانت طالق وغاية ما فيه  
حذف الجواب لقرينة ولا محذور فيه بل هو أسهل من تقديرهم لمسا فيه من الحذف والفصل بين الشرط الاول  
وجوابه بالشرط الثاني (قوله ولهذا قال محققو الفقهاء الخ) توضيحه أنه قد وجد في هذه الصور شرطان

\* تنبيه \* ذكروا أنه اذا اعترض شرط على آخر نحو ان أكلت ان شربت فانت طالق فان الجواب المذکور السابق منهما وجواب وليس  
الثاني محذوف مدلول عليه بالشرط الاول وجوابه كما قالوا في الجواب المتأخر عن القسم والشرط ولهذا قال محققو الفقهاء في المثال المذکور انهما

لا تطلق حتى تقدم المؤخر وتؤخر المقدم وذلك لان التقدير حينئذ ان شرب فان اكانت ٣٤٧ فانت طالق وهذا كما حسن ولكنهم جعلوا

منه قوله تعالى ولا ينفعكم  
نصحي ان اردت ان انصح  
لكم ان كان الله يريد ان  
يغويكم وفيه نظر اذ لم  
يتوال شرطان وبعدهما  
جواب كافي للمثال وكافي قول  
الشاعر

ان تستغيثوا بنان تذعروا  
تجدوا  
منا معاقل عز زانها كرم  
وقول ابن دريد

فان عثرت بعد هان وألت  
نفسى من هانا فتقول لا لعا  
اذا لا به الكريمة لم يدكر  
فيها جواب وانما تقدم على  
الشرطين ما هو جواب في  
المعنى للشرط الاول فينبغي  
ان يقدر الى جانبه ويكون  
الاصل ان اردت ان انصح  
لكم فلا ينفعكم نصحي ان  
كان الله يريد ان يغويكم  
واما ان يقدر الجواب بعدهما  
ثم يقدر بعد ذلك مقدم الى  
جانب الشرط الاول فلا وجه  
له والله اعلم

\*(بيان مقدار المقدر)\*  
ينبغي تقديره ما يمكن لتقل  
مخالفة الاصل ولذلك كان  
تقدير الاخفش في ضربى  
زيدا قائما ضربه قائما ولى  
من تقدير باقى البصريين  
حاصل اذا كان او اذا كان  
قائما لانه قدر اثنين وقدروا  
خمس ولان التقدير من  
الفاظ اولى وكان تقديره في

وليس فيها ما يصلح للجواب الا شئ واحد فلا يخلو اما ان يجعل جوابا له امامه او لا سبيل اليه لما يلزم عليه من  
اجتماع عاملين على معمول واحد وهو باطل وامان لا يجعل جوابا له ولا سبيل اليه لما يلزم عليه من الاتيان  
بما لا مدخل له في الكلام وترك ماله مدخل فيه وهو عيب وامان لا يجعل جوابا للاخير دين الاول وهذا السبيل  
اليه لانه يلزم عليه ان يكون الثانى وجوابه جواب الاول فيجب الاتيان بالقاء الرابطة ولا فاع فتعين القسم  
الرابع وهو ان يكون جوابا بالاول دون الثانى ويكون الاول وجوابه دليل جواب الثانى فالاصل ان شربت  
فان اكانت فانت طالق وهو لو قال هذا الكلام لم تطلق حتى تشرب ثم تأكل فكذلك ما هو بمعناه (قوله حتى  
تقدم المؤخر الخ) أى لا تطلق الا بفعل الامر من مقدمة للمؤخر (قوله اذ لم يتوال شرطان) أى كما هو الموضوع  
(قوله اذ لم يتوال شرطان وبعدهما جواب) أى وانما قال الى شرطان وتقدم عليه ما هو جواب في المعنى  
للشرط الاول (قوله ان تستغيثوا الخ) الاغاثة طلب الاعانة والمعاقل جمع معقل يقطع المصير وكسر القاف  
المجأ وزانها ز ينهان الز من خلاف الشين (قوله ان تذعروا) بضم التاء وفتح العين معنى للمفعول أى  
تخوفوا وقوله تجدوا هذا هو الجواب (قوله فان عثرت) أى زلت بالتكلم بعدها أى الواقعة (قوله وألت  
نفسى) أى طلبت النجاة وقوله من هانا أى من هذه القضية وقوله لا لعا أى لا انتعاش لك يقال للعاثر لعا  
عليك وهو دعاء له بأن ينتعش أى يرتفع (قوله فينبغي ان يقدر الى جانبه) أى ويجعل ذلك الشرط وجوابه  
دليلا على جواب الثانى (قوله وامان ان يقدر) أى وامان تقدير الخ  
\*(بيان مقدار المقدر)\*

(قوله لتقل مخالفة الاصل) أى فالتقدير مخالفة للاصل والكثرة مخالفة للاصل (قوله كان تقدير الاخفش الخ)  
فيه أنه يلزمه حذف المصدر وبقاء بعض معمولاته أعنى الحال وهو لا يجوز اذا المصدر بتقدير الحرف المصدرى  
مع الفعل الذى هو صلته والموصول لا يجوز حذفه وبقاء بعض صلته اللهم الا ان يقال يجوز اذ ادل دليل  
على ذلك المحذوف كما فعل سيدي به في قوله مالك وزيد فانه قدر ان زيد معمول للمصدر المحذوف أى مالك  
ولا يستلزم زيدا (قوله ضربى) هو مصدر مبتدأ وزيد معمول للمصدر وقائما حال من الهاء الواقع مفعولا  
محذوفا أى ضربه قائما أى ضربى لزيد ضربه قائما أى ضربه حال كونه قائما هذا عند الاخفش (قوله أو اذا  
كان) أى فعلى هذا قائما حال من اسم كان التامة (قوله أو اذا كان الخ) يريد بتقدير اذا كان اذا أريد الماضى  
واذا كان اذا أريد المستقبل (قوله لانه قدر اثنين) المصدر ومفعوله (قوله وقدروا خمسة) أى لان  
حاصل فيه ضمير وكان فيها ضمير (قوله من اللفظ) أى من جنس اللفظ (قوله أنت منى الخ) أنت مبتدأ  
ومنى متعلق به لان الكلام على حذف مضاف وهو بعدك وهو مصدر يكفي في التعلق به وفرسخان خبر ولا بد  
من تقدير حتى يصح الجمل لان الخبر بنفس المبتدأ فقدرا الاخفش ان الاصل بعدك منى فرسخان ففرسخان  
خبر بعدك وحذف البعد وانفصل الضمير فقبل أنت (قوله أنت منى ذو مسافة الخ) أى فهو قدر فى الخبر  
وبقى المبتدأ على حاله (قوله لانه قدر مضافا) أى وهو البعد وقوله الظرف وهو منى وقوله الى تقدير ثالث  
اى يتعلق به الظرف وهو منى فقوله أنت منى ذو مسافة أى أنت كائن منى ذو مسافة فرسخين فقوله كائن منى  
خبر اول وذو مسافة خبر ثان (قوله لانه قدر مضافا لا يحتاج الخ) الضمير فى لانه وفى قدر عائد على الاخفش ان  
قلت قول المصنف قدر مضافا وهم لانه قدر بعدك وهو مضاف اليه قلت لا وهم لان الاخفش يقول  
التقدير بعدك ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فانفصل الضمير وارتفع قال الدمامنى اما كون  
ما قدره الاخفش لا يحتاج معه الى تقدير شئ آخر يتعلق به الظرف فصحى لكنه يحتاج معه الى تقدير شئ آخر  
يصح معه الاخبار وذلك لان فرسخان ليس بنفس البعد فى المعنى فلا يصح حله عليه فيحتاج الى تقدير مضاف

انت منى فرسخان بعدك منى فرسخان اولى من تقدير الفارسى انت منى ذو مسافة فرسخين لانه قدر مضافا لا يحتاج معه الى تقدير شئ آخر يتعلق  
به الظرف والفارسى قدر شئين يحتاج معهما الى تقدير ثالث وضعف قول بعضهم فى واشر بوا فى قولهم الجمل ان التقدير بحسب عبادة الجمل

والاولى تقدير الجب فطو وضعف قول الفارسي ومن وافقه في الالاء يشن الالاء بان الاصل والالاء لم يحضن فعدنهن ثلاثة اشهر والاولى ان يكون الاصل والالاء لم يحضن كذلك وكذا ٢٤٨ ينبغي ان يقدري نحو زيد صنع بعمر وجيلاو بخالد سوأو بكرأى كذلك ولا يقدر عين

الذي كور تقبلا للمحذوف  
ولان الاصل في الخبر الافراد  
ولانه لو صرح بالخبر لم يحسن  
اعادة ذلك المتقدم لتقل  
التكرار ولك ان لا تقدر  
في الالاء شيئا البتة وذلك  
بان تجعل الموصول معطوفا  
على الموصول فيكون الخبر  
الذي كور له مامعا وكذا  
تصنع في نحو زيد في الدار  
وعمر ولا يثنى ذلك في المثال  
السابق لان افراد فاعل  
الفعل ياباه نعم لك أن تسلم  
فيه من الحذف بان تقدر  
العطف على ضمير الفعل  
لحصول الفصل بينهما فان  
قلت لوصح ما ذكرته في  
الاية والمثال السابق لصح  
زيد قائمان وعمر بنقدير  
زيد وعمر وقائمان قلت ان  
سلم منه فليصح اللفظ وهو  
منتف فيمان نحن بصدده  
ولكن يشهد للجواز قوله  
ولست مقرا للرجال طلامة  
أبي ذالك عسى الاكرمان  
وخالبا \* وقد جوز وافي  
أنت أعلم وزيدكون زيد  
مبتدأ محذوف خبره وكونه  
عطف على أنت فيكون خبرا  
عنهما

\* (بيان كيفية التقدير)  
إذا استدعى الكلام تقدير  
أسماء متضايقة أو موصوف  
وصفة مضافة أو جار ومجرور

يصح معه الاخبار أي مسافة بعدك متى فرسخان وإجاب الشبهة بان البعد مصدر أر يديه هنا محله فصح الاخبار  
عنه بفرسخين وتعلق متى به لان الظرف يكفيه وإثنية الفعل (قوله تقدير الحب فقط) أي لان الكلام مستقيم  
عليها ونحن في غنية عن تقدير عبادة وفيه ان التشنيع عليهم انما هو من حيث حب عبادته لان حيث حبه  
تأمل اه تقرير دردير (قوله وبكر) أي وبكر كذلك أي صنع بعمر وجيلاو بخالد سوأو (قوله ولا يقدر)  
أي في الالاء والمثال (قوله لو صرح بالخبر) أي بان قيل والالاء لم يحضن فعدنهن ثلاثة اشهر وصنع بعمر وجيلاو  
وبخالد سوأو (قوله بان تجعل الموصول) أي والالاء لم يحضن أي فتجعل العطف عطف مفردات لاجل كما هو على  
التقدير وقوله معطوفا على الموصول أي الالاء يشن (قوله فيكون الخبر الذي كور له مامعا) أي وان تقدم على  
المبتدأ الثاني (قوله زيد في الدار وعمر) أي فتجعل عمر عطف على زيد وفي الدار خبرا عنهما وان تقدم  
(قوله في المثال السابق) يعني به زيد صنع بعمر وجيلاو بخالد سوأو بكر (قوله لان افراد فاعل الفعل  
ياباه) أي لانه لو كان صنع خبرا عنهما وكان بكر عطف على زيد لقال صنعا (قوله ان تقدر العطف) أي عطف  
بكر على ضمير الفعل أي المستتر أي والشرط وجوده وهو الفصل (قوله لوصح ما ذكرته) أي من جعل الخبر  
الذي كور خبرا عن المبتدأ المتقدم والمتأخر عنه وقوله في الالاء يشن الخ (قوله والمثال السابق)  
أي وهو قوله زيد في الدار وعمر وبخلاف المثال السابق فان المراد به زيد صنع الخ (قوله لصح زيد قائمان  
وعمر) أي لكن هذا لا يلزم يصح (قوله قلت ان سلم منه) أي قلت لان سلم أنه غير صحيح بل جائر سلمنا  
انه ممنوع فنعه لقبح اللفظ من حيث ان فيه الاخبار بالمتن عن المفرد صورة لا لتقدم الخبر على المبتدأ الثاني  
والقبح هنا منتف (قوله فليصح اللفظ) أي من حيث ان فيه الاخبار بالمتن عن المفرد صورة (قوله فيمان نحن  
بصدده) أي الالاء والمثال اعني زيد في الدار وعمر وانما كان منتفيا لانه ليس فيه الاخبار بالمتن عن المفرد  
صورة (قوله ولكن يشهد للجواز) أي لان الصفة قريبة من الخبر أي ولاجل كون الاكرمان في البيت صفة  
والذي فيه الكلام هو الخبر قال ويشهد الخ (قوله أبي ذالك) يحتمل ان أبي فعل ماض أي امتنع وانه مضاف  
لباء المنسكاه أي أبي هو ذاك المعلوم بالحسب وقوله عي الخ جملة أخرى والاصل عي وخالي هما الاكرمان (قوله  
وخاليا) أي فالاكركمان صفة للعم والخال وان تقدم على خالي

\* (بيان كيفية التقدير) \*

(قوله تقدير أسماء) مراده بالجمع ما فوق الواحد بدليل مثاله (قوله الى الرابط) بان كان مبتدأ أو صاحب  
حال (قوله فالاول) أي وهو ما اذا كان الكلام مستدعىا التقدير أسماء متضايقة (قوله كدوران) الاولى  
أي دورانا كدوران عين الخ الآن يقال انه نظرا للمعنى المراد من المقدرة تأمل (قوله كدوران الخ) أي حذف  
المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فصار تدورا عينهم كعين الذي ثم حذف المضاف اليه فصار تدورا عينهم كالذي  
وقد يقال يمكن ان يكون قوله كالذي حال من فاعل تدور أو من المضاف اليه لان المضاف جز ولا حذف أصلا  
(قوله والثاني) أي استدعاء الكلام تقدير موصوف وصفة مضاف وقوله اذا قامنا الخ قبله

كدألك من أم الحويرث قبلها \* وجارتهما أم الرباب

والدأب العادة والمسائل بفتح السين جبل بعينه وبكسر هاء بعينه والرواية بفتح السين وهذا يمكن أن نسب  
نصب بنزع الخافض أي كنسب وهو حال من المسلك والبيت من معلقة امرئ القيس (قوله اذا قامتا) أي  
المرأتان أم الحويرث وأم الرباب الذي كور تين في البيت قبله وقوله يضوع أي ينتشر وقوله برأى أي برائحة  
والقرنفل معلوم عند العطار (قوله مثل تضوع الخ) أي فقد حذف الموصوف أي تضوعا ثم حذف الصفة

مضمر عائدي الى الرابط فلا تقدر أن ذلك حذف دفعة واحدة بل على التدرج فالاول نحو كالذي يغشى عليه أي  
كدوران عين الذي والثاني كقوله اذا قامتا يضوع المسلك منهما \* نسب الصبا جاءت برأى القرنفل أي تضوعا مثل تضوع نسب الصبا

والثالث كقوله تعالى واتقواوما لا تجزى نفس عن نفس شيأ أى لا تجزى فيه ثم حذفت في فصار لا تجزى به ثم حذف الضمير منصوب بالانحطاف وضاع هذا قول الاخفش وعن سيديويه انهم ما حذفوا دفعة ونقل ابن السجري القول الاول عن الكسائي ٢٤٩ واختاره قال والثاني قول نحوى آخر

وقال أكثر أهل العربية -  
منهم سيديويه والاخفش  
يجوز الامر ان انتهى وهو  
نقل غريب \* (ينبغي أن  
يكون المحذوف من لفظ  
المذكور مهما أمكن) \*  
فيقدر في ضرب زيد فانما  
ضربه فانما فانه من لفظ  
المبتدأ وأقل تقدير ادون اذ  
كان أو اذا كان ويقدر  
اضرب دون أهـن في زيد  
اضربه فان منع من تقدير  
المذكور ومعنى أو صناعة  
قد رما لا مانع له فالاول نحو  
زيد اضرأ أخاه يقدر فيه  
أهـن دون اضرأ فان قلت  
زيد أهـن أخاه قدرت أهـن  
\* والثاني نحو زيد امرأه  
تقدر فيه جاوز دون امرأ  
لأنه لا يعدي بنفسه نعم ان  
كان العامل مما يعدي تارة  
بنفسه وتارة بالجار نحو نضح  
في قولك زيد انصحت له جاز  
أن يقدر نصحت زيد ابل هو  
أول من تقدير غير المفعول  
به وبما لا يعدي فيه مثل  
المذكور لما منع صناعي قوله  
أيها المائح دلوى دونك  
اذ قدر دلوى منصوب بالافعال  
خذلادونك وقد مضى وقوله  
واضرأ منابا السيف  
القوانس \* الناصب فيه  
للقوانس فعل محذوف  
لاسم تفضيل محذوف لانا

ثم حذف المضاف اليها على التدرج (قوله والثالث) هو استدعاء الكلام تقدير جار ومجرور مضمير عائده على ما يحتاج الى رابط (قوله هذا) أى حذف الجار أو لانه حذف الضمير المجرور بعده (قوله وعن سيديويه الخ) الظاهر أن هذا الخلاف يجري فيما قبل الجار والمجرور وان كان النقل انه في الجار والمجرور (قوله فيقدر) أى كما قال الاخفش (قوله فانما) أى ضربه فانما (قوله اذا كان) أى فانه ليس من لفظ المبتدأ وأيضا أكثر من ضربه (قوله معنى الخ) أى انه اذا كان المانع من تقدير المذكور المعنى أو الصناعة قد رما لا مانع له وجوب ان كان من غير لفظ المذكور (قوله فالاول) أى ما اذا كان المانع من تقدير مثل المذكور المعنى (قوله فالاول نحو زيد اضرأ أخاه) يقدر فيه أهـن دون اضرأ أى لان تقدير اضرأ في هـ ذا المثال يؤدي الى خلاف المقصود اذ غرض المنكلم الامر بضرب الاخ لا الامر بضرب زيد فلما تعذر تقدير اضرأ لهذا المعنى قدر ما يلزمه بحسب العرف وهو فعل الاهانة هذا وقد وقع لام صنف في حواشي التسهيل أنه قال لو قدرت العامل في زيد اضرأ زيد اضرأ بـت أخاه لفظ ضربت لم يكن عندى بعيدا ويكون ذلك الضرب كناية عن الاهانة والضرأ المذكور كناية عن الضرب الحقيقي وهذا مخالف لما قرر في المعنى من ان شرط الدليل اللفظي أن يكون طبق المحذوف يعنى بحسب معناه كما مر فتأمل وفي قوله والضرأ المذكور كناية عن الضرب الحقيقي نظار اهـ دما معنى (قوله يقدر فيه أهـن) أى لان القصص المذكور باهانة زيد لا ضربه (قوله قدرت أهـن) أى لان اهانة زيد اهانة للاخ (قوله والثاني) أى ما اذا كان المانع من تقدير مثل المذكور الصناعة (قوله أن يقدر نصحت زيد) أى فانما نصحت زيد انصحت له (قوله أولى من تقدير غير المفعول) وهو ارشدت أى انك لا تقدر ارشدت زيد انصحت له لان الارشاد معناه النصيحة لكن ليس من اللفظ المذكور (قوله وقد مضى) أى بانه لا يجوز حذف اسم الفعل وابقاء عمله لانه يلزم على الحذف اختصار المختصر ولا يجوز ان يكون دلوى معولا لدونك المذكور لان اسم الفعل لا يتقدم معوله عليه (قوله واضرأ من الخ) القوانس جمع قونس يطلق على بيضة الحديد وعلى عظم بين اذنى الفرس قال ابو عبيد قفى كتاب أيام العرب غزب بنو سليم ورئيسهم عباس بن مرداس السلمي مراد اجمع له عمرو بن معد يكرب فاقته لواقنا لشديد احتق كره كل واحد منهما صاحبه فقال عباس بن مرداس معاقته ومنها

فدعها ولكن هل أتاها مغارنا \* لاعدائنا نخرجوا الثقال الكوانسا

فلم أر مثل الحى حيا مصحبا \* ولا ملنا يوم التقينا فـوارسا

أكره فاحى للحقيقة منهم \* وأضرأ منابا السيف القوانسا

اذا ما شددنا شدة تصبوا لها \* صدور العوالي والراح المداعسا

اذا الخيل هالت عن صريع فكرها \* علمهم فبارحهم الاعواسا

والقوانس المستترات والمراد بالحقى اعداؤه والمضجع بفتح الباء الذى يؤتى في الصباح للغارة والكر الرجوع والجمالية المنع والحقيقة ما يحق على الرجل ان يحمله وصف قومه المغار علمهم بصدور البيت أى لم أر مثل الحى الذى أغرنا علمهم صبا حاول أكرام مثل كرههم ووصف قومه بعجز البيت أى لم أر قوارس مثلنا عند ملاقاتهم ولم أر أضرأ منابا السيف بضرأ القوانس (قوله القوانسا) لا يصح نصبه باضرأ لانه أفعول تفضيل وهو لا ينصب المفعول به فهو جيتنذ معمول المحذوف لكن يقدر فعلا أى بضرأ القوانسا ولا يقدر اسم تفضيل دل عليه المذكور (قوله فكيف يعمل فيه المقدر) أى اسم التفضيل المقدر (قوله من اعمال اسم الفاعل الماضى المجرد) أى واذا كان اسم الفاعل الماضى المجرد المذكور لا يعمل فالو المقدر لانه

( ٣٢ - دسوقى فى )  
فررنا بالتقدير من اعمال اسم التفضيل المذكور في المفعول فكيف يعمل فيه المقدر  
وقولك هذا معلى زيد اس درهما التقدير اعطاه ولا يقدر اسم فاعل لانك انما قررت بالتقدير من اعمال اسم الفاعل الماضى المجرد وقال بعضهم

في قوله تعالى لن تؤثر على ما جاء من البينات والذي فطرنا ان الوالد القسم فعلى هذا دليل الجواب المحذوف جلة النفي السابقة ويجب ان يقدّر  
والذي فطرنا لا يؤثر لان القسم لا يحجب بان الا في الضرورة تقول ابي طالب والله لن يصلوا اليك بحمهم حتى اوسد في التراب دفينا وقال  
الفارسي ومتابعوه في والادى لم يحضن التقدير ٢٥٠ فعدنهن ثلاثة أشهر وهذا لا يحسن وان كان ممكلا لانه لو صرح به اقتضت الفصاحة ان

يقال كذلك ولا تعداد الجلة  
الثانية \* (اذا دار الامر بين  
كون المحذوف مبتدأ وكونه  
خبراً فافهم ما اولي) \* قال  
الواسطي الاول كون  
المحذوف المبتدأ لان الخبر  
محط الفائدة وقال العبدى  
الاولى كونه الخبر لان التجوز  
في اواخر الجلة اسهل نقل  
القوليين ابن اياز ومثال  
المسئلة فصر جيل أى شأنى  
صبر جيل او صبر جيل أمثل  
من غيره ومثله طاعة معروفة  
اى الذى يطلب منكم طاعة  
معلومة لا يرتاب فيها الايمان  
باللسان لا يواطئه القاب او  
طاعتكم طاعة معروفة  
اى عرف انهم بالقول دون  
العمل او طاعة معروفة  
امثل بكم من هذه الايمان  
الكاذبة ولو عرض ما وجب  
التعيين عمل به كفى نعم الرجل  
زيد على القول بانهم ما جلتان  
اذ لا يحذف الخبر وجوباً الا  
اذا سد شئ مسدده ومثله  
حبذا زيد اذا حصل على  
الحذف وحزم كذير من  
التحسين في نحو عسر  
لا فعله لى وايمان الله فاعان  
بان المحذوف الخبر وجوز  
ابن عصفور كونه المبتدأ

ضعيف (قوله دليل الجواب) أى جواب القسم وقوله جلة النفي أى قوله لن تؤثر أى أن هذه الجملة دليل  
الجواب القسم لأن الجواب لا يقدمها (قوله ويجب أن يقدّر الخ) أى أنا نقدر جواب القسم على طبق الدليل  
لكن لا من كل وجه لا نقدر ان في الجواب بل نقدر لان القسم لا يحجب الخ فهنا انما نحو ان المذكور للصناعة  
(قوله ويجب أن يقدّر الخ) أى كما يجب أن يقدّر جواب لما في قوله تعالى ولقد اهلكنا القرون من قبلكم لما  
ظلموا ما ضا بجراد من قدوان كان دليل الجواب مقترناً بالمثبت من أن لما لا يقترب جوابه بقدره ان قلنا  
انما حرف وجود لو جود وان قلنا انما ظرف بمعنى حين كان عاملاً اهلكنا المذكور ولا جواب مقدر (قوله  
والله ان يصلوا اليك الخ) قد مر الكلام على هذا البيت في الباب الاول في فصل لن من حرف الامم ومرا أنه يحتمل  
أن يكون محذوف منه الجواب للدلالة عليه بما بعده أى والله انك لا آمن على نفسك فلا دليل فيه على أن  
الجواب يكون جلة مصدره بلن كما سبق اه دمامنى

\* (اذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبراً فافهم ما اولي) \*

(قوله اذا دار الامر) أى لتعارض القرائن أو لحصول الغرض بامها فلا تلزم قرينة باحدهما على الخصوص  
(قوله الاول كون المحذوف المبتدأ) أى وهو الارجح (قوله وقال العبدى الاول كونه الخبر) قد يقال قد تقرر أنه  
لا بد في الحذف من استحضار صورة المحذوف ضرورة أنه لا حذف الا مع قيام القرينة المرشدة الى المحذوف واذا  
كان كذلك فكيف جاز في كلام واحد أن يقدّر المسند تارة والمسند اليه أخرى على وجوه مختلفة والجواب أن  
فرض الكلام عند تعارض القرائن فباعتبار كل قرينة يتعين محذوف اه دمامنى (قوله لان التجوز) أى  
التساهل والحذف وقوله أسهل أى من الحذف في أولها (قوله طاعة معروفة) أى في قوله تعالى قل لا تقسموا  
طاعة معروفة (قوله الذى يطلب منكم) أى آية المنافقون (قوله لا ايمان) بكسر الهمزة يعنى التصديق أى  
لا تصديق باللسان (قوله أو طاعتكم الخ) هذا تنويع في تقدير المبتدأ (قوله أو طاعة معروفة) اشارة لتقدير  
الخبر (قوله الايمان) أى الخلف الدال عليه قوله تعالى وأقسموا بالله جهد أيمانهم (قوله ما وجب التعيين) أى  
تعيين المحذوف (قوله اذ لا يحذف) حلة المحذوف أى فانه يتعين أن يكون المحذوف هنا المبتدأ لانه لا يحذف الخ  
(قوله على الحذف) أى فهو محتمل لحذف المبتدأ وزيد الخبر والاصل حبذا الممدوح زيد وألحذف الخبر وزيد  
مبتدأ والاصل حبذا زيد الممدوح وهذا كله بناء على ان حب فعل وذافاعل لان الحذف انما هو على هذا  
القول لا على القول بان حبذا اسم بمعنى المحبوب فانه مبتدأ وزيد خبر ولا حذف (قوله بان المحذوف الخبر)  
أى لسد جواب القسم مسدده (قوله لم يتمتع) أى لم يتمتع كون قسمي خبراً (قوله والباقي) أى الاسم الموجود بلا  
حذف (قوله فالثانى اولي) أى كون المحذوف مبتدأ والموجود خبراً وذلك نحو زيد جواب لما قام فان امرأه  
خبر المبتدأ محذوف والتقدير القائم زيد أولى من امرأه فاعل الفعل محذوف والتقدير قام زيد (قوله الآن  
يعتضد الاول) أى كون المحذوف الفعل والموجود فاعل فان تعضد كان أولى (قوله أو بموضع آت على طريقته)  
هذا بمعنى ما قبله بدليل ما يأتى (قوله فالاول) أى ما اذا اعتضد المحذوف برواية أخرى في ذلك الموضع (قوله  
يسجله فيها) الشاهد في قوله بعد رجال أى يحتمل أنه خبر والاصل هم اى المسجونون بالعدو والاصال رجال  
ويحتمل أنه فاعل لفعل محذوف أى يسجد رجال وهذا أولى لانه يعرض بقراءة كسر الباء فان رجال فيها فاعل

ولذلك لم يعد فيه حذف الخبر لعدم تعينه عند ذلك قال والتقدير اما قسمي أيمان الله وايمان الله قسمي الى انتهى ولو (قوله  
قد رت ايمان الله قسمي لم يتمتع اذا المعرفة المتأخرة عن معرفة يجب كونها الخبر على الصحيح) \* (اذا دار الامر بين كون المحذوف فعلاً والباقي فاعلاً  
وكونه مبتدأ والباقي خبراً فالثانى اولي) \* لان المبتدأ عين الخبر المحذوف عين الثابت فيكون الحذف كالحذف فاما الفعل فانه غير الفاعل اللهم  
الان يعتضد الاول برواية أخرى في ذلك الموضع أو بموضع آخر يشبهه أو بموضع آت على طريقته فالاول كقراءة شعبة يسجله فيها

بفتح الباء وكثراءه ابن كثير وكذلك لوحى اليك والى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم بفتح الحاء وكثراءه بعضهم وكذلك ابن كثير من المشركين قتل اولادهم شركاؤهم يبناء من اللمعة قول ورفع القتل والشركاء وكقوله \* ٢٥١ لبيك يز يدضار ع لخصومة \* فيمن رواه من باب اللمعة قول

فان التقدير يسبحه رجال ويوحى الله وزينه شركاؤهم ويبيكه ضار ع ولا تقدر هذه المرفوعات مبتدآت حذف اخبارها لان هذه الاسماء قد ثبتت فاعلمتها في رواية من بنى الفعل فحين للفاعل \* والثاني كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله فلا يقدر ليقولن الله خلقهم بل خلقهم الله لحي ذلك في شبه هذا الموضع وهو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم وفي مواضع آتية على طريقته نحو قالت من أنبأك هذا قال نبأني العليم الخبير قال من يحيى العظام وهي رميم قل يحيى الذى أنشأها \* (اذا دار الامر بين كون المحذوف أولا أو ثانيا فكونه ثانيا أولى) \* وفيه مسائل \* احداها نون الوقاية في نحو أتحاجوني وتأمروني فيمن قرأ نون واحدة وهو قول أبي العباس وأبي سعيد وأبي علي وأبي الغضوأ كثير المتأخرين وقال سيبويه واختاره ابن مالك ان المحذوف الأولى \* الثانية نون الوقاية مع نون الاناث في نحو قوله \* يسوء الفاليات اذا لم ينى \* هذا هو الصحيح وفي البسيط أنه يجمع عليه لان نون

(قوله بفتح الحاء) أى فالتة العزيز الحكيم يحتمل أن يكون خبر المحذوف تقديره هو أى الموحى وأن يكون فاعلا لفعل محذوف أى يوحى الله وهذا أولى لانه تعضد بقراءة كسر الحاء فانه فيها فاعل لا خبر (قوله ورفع القتل) أى على أنه نائب الفاعل وأما رفع الشركاء فمحتمل لكونه خبر المحذوف تقديره هم أى المزينون ومحتمل لكونه فاعلا محذوف أى زينه شركاؤهم وهذا الثاني أولى لانه تعضد بقراءة البناء للفاعل فان الشركاء فيها فاعل زين مؤخر وقتل اولادهم مفعوله مقدم (قوله لبيك يز يدالخ) هذا صدر بيت بحزبه

\* ومختبطينا تطيح الطوايح \* والبيت الحزب بن ضرار النهشلى وقيل للحزب بن نهيك وقيل لمر بن عمر والنهشلى ويزيد المذكور في البيت هو يزيد بن نهشل والضارع الذليل الخاضع وقوله لخصومة متعلق بضارع وان لم يعتمد على شئ لان الجار والمجرور يكفيه راحة الفعل أى يبيكه من يذل لاجل الخصومة لانه كان ملجأ وظهرا للاذلاء والضعفاء والمختبطين من يأتيلك المعروف من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهى الاذهاب والاهلاك والطوايح جمع مطيحة على غير قياس والقياس مطاوح لكن جمع على حذف الزوائد كوافتح جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبطينا مصدرية أى يسأل من أجل اذهاب الوقائع ماله أو يبيكى المقدرا أى يبيى لاجل هلاك المنايا يزيد وتطيح على التقديرين بمعنى الماضى عدل اليه استحضار الصورة ذلك الامر الهائل قال بعضهم يحتمل أن لا يكون البيت من الحذف بالكىة بان يكون يزيد منادى أى لبيك يابيز يدلفقذك ويكون ضارع هو الفاعل ان كانت الرواية بفتح باء لبيك والنائب عن الفاعل ان كان بضمها وورد بان المعروف مع بناء لبيك للفاعل نصب يزيد على أنه مفعول فيكون ذلك مرجحا لكونه في رواية الرفع نائباعن الفاعل لا منادى اه دما مبنى (قوله فيمن رواه من باب اللمعة مفعول) أى وزيد بالرفع نائب فاعل وضارع يحتمل أنه خبر المحذوف تقديره هم أى البنا كون عليه ويحتمل أنه فاعل محذوف أى يبيكه ضارع وهذا أولى لانه تعضد بقراءة البناء للفاعل فان ضارع فيها فاعل لبيك ويزيد بالنصب مفعوله (قوله ولا تقدر هذه المرفوعات مبتدآت) الصواب ولا تقدر هذه المرفوعات اخبارا وحذف مبتدآت في الكلام قلب (قوله لان هذه الاسماء) علة لتقدير المرفوعات فواعل لا اخبارا (قوله قد ثبتت فاعلمتها) أى فتمت عين الفاعلية في هذه الرواية يعضد احتمال الفاعلية في الرواية الاخرى (قوله والثاني) وهو ما اذا اعتضد المحذوف بموضع آخر يشبهه (قوله فلا يقدر ليقولن الله خلقهم) أى بحيث يجعل الله مبتدأ والخبر محذوف وفيه أن هذا خلاف البحث لان أصل البحث أن الموجود يحتمل أنه خبر أو فاعل والمحذوف يحتمل أنه مبتدأ ويحتمل أنه فعل فالأولى أن يقول فلا يقدر ليقولن هو الله بل يقدر خلقهم الله (قوله ليقولن خلقهن العزيز العليم) أى فلم يقل هو العزيز الخ

\* (اذا دار الامر بين كون المحذوف أولا أو ثانيا فكونه ثانيا أولى) \*

(قوله أولى) أى لان الحذف في الاسخر أسهل منه في الاول (قوله نون الوقاية) أى مع نون الرفع (قوله بنون واحدة) أى بدون تشديد وهى نون الرفع والنون المحذوفة نون الوقاية لانها الثانية (قوله وهو قول الخ) أى كون المحذوف هو الثانى وهو نون الوقاية (قوله ان المحذوف الاولى) أى نون الرفع (قوله يسوء الفاليات الخ) جميع فالية وهى من تقتش الشعر لاخراج القمل وهذا بحزب بيت لعمر وبن معديكرب صدره

\* تراه كالنعام يعلى مسكا \* والضمير المنصوب في تراه للشيب والنعام نبت يكون في الجبال أبيض اذا ليس يشبه به الشيب ومعنى يعلى مشكيا يجعل فيه المسك مرة بعد أخرى من العسل وهو الشرب الثانى يقال عله بعله بالضم والكسر اذا سقاها السقية الثانية ويسوء الفاليات يفعل من ما يكره منه (قوله اذا فاني) أى فهذه النون نون الاناث وحذف نون الوقاية (قوله هذا) أى كون المحذوف نون الوقاية هو الصحيح (قوله الاولى) وهى نون الاناث الفاعلة (قوله وأنه مذهب سيبويه) وفيه أنه يلزمه حذف الفاعل مع أنه لا يجوز حذفه

الفاعل لا يليق بهم الحذف ولكن في التسهيل أن المحذوف الاولى وأنه مذهب سيبويه

\* الثالثة ناء الماضي مع ناء

المضارع في نحو ونارا تلطى  
وقال أبو البقاء في قوله تعالى  
فان تولوا فان الله عليم  
بالمفسدين يضعف كون تولوا  
فعلا مضارعا لان حرف  
المضارعة لا يحذف انتهى  
وهذا فاسد لان المحذوف  
الثانية وهو قول الجمهور  
والخالف في ذلك هشام  
الكوفي ثم ان التنزيل مشتمل  
على مواضع كثيرة من  
ذلك لاشك فيها نحو نارا تلطى  
ولقد كنتم تمنون الموت  
\* الرابعة نحو مقول ومبيع  
المحذوف منهما واو مفعول  
والباقى عين الكلمة خلافا  
للاخفش \* الخامسة نحو  
اقامة واستقامة المحذوف  
منهما ألف الافعال والاستفعال  
والباقى عين الكلمة خلافا  
للاخفش أيضا \* السادسة  
نحو ياز يذ يدا اليعملات  
بفتحهما \* وبين ذراعى  
وجبهة الاسد \* وهذا هو  
الصحيح خلافا للمبرد \*  
السابعة نحو يز يد وعمر  
فانهم مذهب سيديويه ان  
الحذف فيه من الاول  
اسلامته من الفصل ولان  
فيه اعطاء الخبر للجوار مع  
ان مذهب في نحو ياز يذ يد  
اليعملات ان الحذف من  
الثاني قال ابن الحاجب  
انما اعترض بالمضاف الثاني  
بين المضافين ليقى المضاف  
اليه المذكور في اللفظ

عنده ولا عند أصحابه (قوله ناء الماضي) أى التاء التي في الماضي قبل جمع له مضارعة تلطى فعلا مضاعفا اذا  
جعل مضارعا قبل فيه تلطى بدخول ناء المضارعة فاذا أراد حذف إحدى التاءين كان المحذوف هي الثانية  
وهي ناء الماضي (قوله نحو نارا تلطى) أى فهو مضارع حذف منه ناء الماضي ولو كان مضاعفا قبل تلطت  
لاستاده الى ضمير المؤنث (قوله فعلا مضارعا) أى وانما هو ماض للغائبين (قوله لان المحذوف) أى على تقدير  
كونه مضارعا الثانية أى وهي ناء الماضي لا الاولى وهي ناء المضارعة (قوله والخالف في ذلك هشام) أى بفعل  
المحذوف ناء المضارع (قوله ثم ان التنزيل) هـ ذائق في الاعتراض على أبى البقاء القائل انه يضعف كونه  
فعلا مضارعا لو حاص له أنه يلزم حينئذ ان لا يكون فعل مضارع في القرآن حذف منه التاء لان القرآن  
ليس فيه ضعف (قوله مشتمل على مواضع كثيرة) أى محذوف منها التاء (قوله لاشك فيها) أى لاشك  
في كون الفعل فيها مضارعا (قوله ولقد كنتم تمنون الموت) أى تمنون فحذف الثانية فهو مضارع  
اذ لو كان مضاعفا لمقتضى علامة الرفع (قوله الرابعة الخ) فيه ان هذه المسئلة لرابعة والخامسة من مسائل  
الصرف فلامدخل لهما في الاعراب فالاولى حذفهما (قوله نحو مقول ومبيع الخ) أصل مقول ومبيع مقول  
ومبيوع نقلت حركة الواو والياء الى الفاء فالتى سا كان أحدهما عين الكلمة والآخر حرف المد وهو واو  
مفعول فحذف أحدهما ومذهب الخليل وسيديويه أن المحذوف واو مفعول كما ذكر المصنف لانها زائدة وقريبة  
من الطرف وبدليل بقاء الياء في مبيع ولا وجه له تكاف ظاهرا عن واو ومذهب الاخفش أن المحذوف عين  
الكلمة لان واو مفعول بحى عنهم الغرض ولان الساكنين اذا التقيا في كلمة حذف الاول منهما (قوله خلافا  
للاخفش) أى القائل ان المحذوف عين الكلمة (قوله والباقي) أى وهو الالف المنقلبة عن الواو لان الاصل  
اقوام واستقامت نقلت حركة الواو والساكن قبلها فتحركت الواو بحسب الاصل وانفتح ما قبلها بحسب الاثن  
فقلبت ألفا فالتى سا كان حذف أحدهما (قوله ياز يذ يدا اليعملات) هـ ذابعض بيت من مشطور الرجز  
تمامه الذبل وبعده \* تطاول الليل عليه لك فانزل \* والذبل بضم المعجمة وتشديد الموحدة جمع ذابل وهو  
الضامرة (قوله اليعملات) جمع يعمله وهي الناقة النجسة المذلة المطبوعة على العمل بفتح الياء والميم في  
المفرد والظاهر أن الجمع كذلك أيضا لذا ضرورة للتغيير ولكن الشائع ضم الميم في الجمع تأمل (قوله بفتحهما)  
أى بفتح يذ فقيهما (قوله وبين ذراعى وجبهة الاسد) أى فكل فيه الحذف من الثاني لدلالة الاول والاصل  
ياز يدا اليعملات ياز يدا اليعملات وبين ذراعى الاسد وجبهة الاسد ثم حذف من الثاني ووسطا يذ وجبهة بين  
المضاف والمضاف اليه وعلى هذا الاعراب فيقال ان يذ يدا الاول مضاف واليعملات مضاف اليه وز يدا الثاني  
فصل بينهما وهو مضاف للمحذوف (قوله وبين ذراعى وجبهة الاسد) الواو الاولى من المصنف للعطف وما بعدها  
عجز بيت للفرزدق صدره \* يا من رأى عاوضا أسره \* والمنادى محذوف أى يا قوم ومن استفهامية ويحتمل  
أن تكون موصولا وهي المنادى فلا حذف والعارض السحاب الذى يعترض في الافق وأسره مضارع مبنى  
للمفعول أى اجعل مسرورا فراحبه وذراعا الاسد كوكبان معلومان من منازل القمر وجبهة الاسد أربعة أنجم  
من منازل القمر أيضا (قوله خلافا للمبرد) أى القائل انه حذف من الاول لدلالة الثاني لئلا يلزم الفصل بين  
المضاف والمضاف اليه بالاجنبي وهذا وجهه ولكن الاول أرجح (قوله يز يد وعمر وفائم) أى ففائم خبر عن  
الاول وحذف من الثاني وقوله ومذهب الخ مقابل للقول الذى مشى عليه المصنف (قوله أن الحذف فيه  
من الاول) أى وان فائم المذكور خبر عن عمر وقوله لسلامته من الفصل أى بين المبتدأ والخبر وقوله ولان  
فيه اعطاء الخبر أى المذكور للجوارى لجوار وهو عمر و (قوله مع ان مذهب الخ) أى ففد وقع في  
كلامه تعارض على ان الفصل بين المبتدأ والخبر أسهل من الفصل بين المضافين الذى قال به (قوله قال  
ابن الحاجب الخ) جواب عن التعارض الواقع في كلام سيديويه (قوله ليقى المضاف الخ) حاصل كلامه



أنه لو لم يوسط زيد الثاني بين المتضايقين لكان في اللفظ قبح بخلاف ما لو قدم خبر المبتدأ و ذكر المبتدأ بعده بلا  
 خبر فلا قبح فلما كان لا قبح ولم يقدم الخبر علم أنه الثاني (قوله عوضا مذهب) أي لا جمل دفع قبح نصب زيد  
 الثاني من غير تنوين (قوله عوضا مذهب) بيانه أن سيبويه والجماعة قالوا في يازيد زيد اليعملات  
 ان الحذف من الثاني فزيد الاول مضاف لليعملات المفعول بهما وزيد الثاني مضاف لليعملات محذوفة  
 وخالف المبرد فمكس حيث ذهب الى ان الحذف من الاول لامن الثاني وشبهته انه يلزم على المذهب الاول  
 محذور ان احدهما التقديم والتأخير من غير فائدة والا سخر الفصل بين المضاف والمضاف اليه وجوابه أن  
 الجماعة ارتكبو اذ لا يستقامة الكلام فلا يضر و بيانه انه لما حذف المضاف اليه من الثاني وزيد الاول  
 مضاف لليعملات المذكور صار انتر كيب هكذا يازيد اليعملات زيد في زيد الثاني غير تام لان تمام الاسم  
 اذ لم تكن أل بالتثنية أو الاضافة فآخر اليعملات لتكون عوضا بحسب اللفظ عن تمام زيد الثاني وتم  
 الاول بما بعده وهكذا القول في بين ذراعي وجهه الاسد (قوله اذ كان) كان زائدة وهذا فعل لما قبله أي لان  
 الخبر يحذف الخ (قوله من غير قبح) أي بخلاف حذف التنوين من غير اضافة ولا سادسدها (قوله عامل  
 في الخبر) أي على طريق التنازع ولم يجزه الجماعة (قوله فالاولي الخ) أي لان المذهب البصري يرجع  
 اعمال الثاني في باب التنازع (قوله في مسألة الاضافة) أي فيقال ان الاسمين تنازعا لمضاف اليه مواعيل  
 الثاني لقربه (قوله في مسألة الاضافة) أي فالمنصوص في المبتدأين لافي الاضافة فيقاس عليه (قوله  
 الخلاف) أي في المسئلة السابقة (قوله عند التردد) أي الاحتمال وأما ان قامت قرينة على محله تعين  
 (قوله في ان الحذف من الاول) أي لان افراد الخبر وهو رضى يعين انه خبر عن المبتدأ الثاني وخبر الاول  
 محذوف أي راضون (قوله هل طب) أي طبيب فاني اى دنف وقوله دنفان أي هالكان من العشق (قوله  
 ومن الثاني) أي ولا ترد في ان الحذف من الثاني في قوله الخ (قوله لئن اجتمعت الانس والجن الخ) اللام  
 موطنه للقسم وان حرف شرط جازم واجتمعت فعل الشرط ولا يأتون جواب القسم لانه اذا اجتمع شرط وقسم  
 حذف جواب المناخر وجوبا (قوله اذ لو كان الجواب للثاني) هو الشرط (قوله فقلنا بذلك) أي يجعل  
 الجواب للثاني في نحو ان اكلت الخ قياسا على ما سبق مما اذا اجتمع شرط وقسم قال الدماميني ظاهره ان القول  
 بذلك في هذه اليين انما هو بطريق القياس على ما سبق فقط مع ان في اليمين دليل على ذلك غير القياس لان  
 الجواب لو كان للثاني وهو وجوبه جواب الاول لدخل الفاعل على الشرط الثاني ولا فاعل متسع كونه مع  
 الجواب المتأخر جوابا (قوله وفي فاما الخ) المقصود التنظير في مطلق ان الحذف من الثاني لان الاول وجوبه  
 جواب الثاني (قوله فروج) جواب اما لا جواب ان لأن أما أسبق (قوله ولولا جال مؤمنون الخ)  
 هذا يقتضي ان يكون لعذبنا جوابا لولا ولولا جواب ما دليلا على جواب لو المحذوف على قاعدة توالي  
 الشرطين وهذا مشكل في هذا والظاهر ان هذا ليس من ذلك القبيل فيجعل جواب لولا المحذوف أي لولا كراهة  
 ان تم انكوا ناسا مؤمنين بين ظهراني المشركين وانتم غير عارفين بهم فيصيبكم باهلاكهم مكره ومشفق  
 كف ايديكم عنهم فحذف جواب لولا لدلالة الكلام عليه وفي الكشف يحتمل ان لو تز يلو أي غير وامن  
 الاختلاط كالتا كيد لما قبله وحينئذ فلا يطلب جوابا اذا ما له ما واحد فقوله لعذبنا جواب لولا وانما كان  
 ما كاهما واحد وان كانت لولا لتدل على امتناع الشيء لو جود غيره ولتدل على امتناع الشيء لامتناع غيره لان  
 لو دخلت هنا على وجود معناه العدم اذا التزيل معناه المفارقة فصار معناه ثبوتا اه ومن هذا تعلم ان قول  
 البوصري ان لم يكن في معادى البيت ليس من توارد شرطين اذ قوله والانا كيد لما قبله وقد زعم ذلك الرضى  
 في نحو يازيد زيد اليعملات فقال الثاني غير مضاف كما ان الفعل الماؤ كذا فاعله (قوله لعذبنا) أي فهو  
 جواب لولا وأما جواب لوفه ومحذوف لدلالة جواب لولا عليه وليس لولا وجواب ما دليلا للجواب في لوله عدم

عوضا مذهب وأما هنا  
 فلو كان قائم خبرا عن الاول  
 لوقع في موضعه اذ لا ضرورة  
 تدعو الى تأخيرها اذ كان الخبر  
 يحذف بلا عوض نحو زيد  
 قائم وعمر ومن غير قبح في  
 ذلك انتهى وقيل ايضا كل  
 من المبتدأين عامل في الخبر  
 فالاولى اعمال الثاني اقرب به  
 ويلزم من هذا التعليل ان  
 يقال بذلك في مسألة الاضافة  
 \* (تنبيه) \* الخلاف انما  
 هو عند التردد والا فلا تردد  
 في ان الحذف من الاول في  
 قوله

نحن بماء عندنا وانت بما  
 عندك راض والراى مختلف  
 وقوله

خيلى هل طب فاني وانما  
 وان لم تبوحا بالهوى دنفان  
 ومن الثاني في قوله تعالى  
 قل لئن اجتمعت الانس والجن  
 على ان ياتوا بمثل هذا القرآن  
 لا يأتون بمثله اذ لو كان الجواب  
 للثاني لجزم فقلنا بذلك في  
 نحو ان اكلت ان شربت  
 فانت طالق وفي فاما ان كان  
 من المقربين فروج ونحو  
 ولولا جال مؤمنون ثم قال  
 تعالى لو تز يلو لعذبنا وانفى

على ذلك المثال أنه لا تطلق حتى تؤخر المقدم وتقدم المؤخر إذا التقديران أكلت فالتى طالت ان شربت وجواب الثانى فى هذا الكلام من حيث المعنى هو الشرط الاول وجوابه كان الجواب ٢٥٤ من حيث المعنى فى انتظام ان فعلت ما تقدم على اسم الشرط بل قال جماعة انه الجواب

فى الصنعة ايضا \* ومن ذلك قوله فافى وقيار بهم الغريب وقد تكلف بعضهم فى البيت الاول فزعهم ان نحن للمعظم نفسه وان راض خبر عنه ولا يحفظ مثل نحن قائم بل يجب فى الخبر المطابقة نحو وأنا لنجبن الصافون وأنا لنجبن المسجون وأما قال رب ارجعون فأفرد ثم جمع فبلان غير المبتدأ والخبر لا يجب لهم من التوافق ما يجب لهما \* (ذكر أما كن

من الحذف يتكرر به المعرب) \* (حذف الاسم المضاف) \* وجاء ربك فأتى الله بنبيهم أى امره لاستحالة الحقيقة فأما ذهب الله بنورهم فالبناء للتعدي أى اذهب الله نورهم ومن ذلك ما نسب فيه حكم شرعى الى ذات لان الطالب لا يتعاقب الا بالافعال نحو جرمت عليكم أمهاتكم أى استمناهم من حرمت عليكم المنة أى اكملها حرمنا عليهم طيبات أى تناولها لا اكملها ليتناول شرب ألبان الابل جرمت ظهورها أى منافعها ليتناول الركوب والتحميل ومثله وأحلت لكم الانعام ومن ذلك ما دلى فيه الطالب بما قد وقع نحو اوفوا بالعقود واوفوا بهم ذلك الله فانهما

استقامة الكلام فهو من الحذف من الثانى للدلالة الاول (قوله على ذلك) أى على الحذف من الثانى (قوله على اسم الشرط) الاولى على اداة الشرط لان المذكر حرف لا اسم (قوله لغريب) خبر انى لا خبر عن قيار لان خبر المبتدأ لا يقرن باللام (قوله ولا يحفظ مثل نحن قائم) قد يعترض بان مثله محفوف بدليل قول الشاعر والمسجدان وبیت نحن عامره \* لنا وزمزم والاركان والسنن والجواب ان هذا محمول على الحذف والاصل نحن عامره فحذف الواو اجتزاء عنها بالضميمة كما فى قوله اذا ما شاء ضر وامن سواهم \* ولا يألوهم احد ضرارا

(قوله ولا يحفظ الخ) أى بل المحفوظ نحن قائمون (قوله وأنا لنجبن الصافون) فيه ان الضمير للامثلة كقوله هم جمع لا للمعظم نفسه فالاولى التمثيل بقوله ونحن الوارثون لان الضمير لله وحده (قوله فافرد) أى لانه قال ياربى فأفرد الرب وجمعه ثانيا حيث قال ارجعون فجعل المسند اليه جمعا (قوله فلائن) جواب أما (قوله فلائن غير المبتدأ والخبر) مراده بالغير غير مخصوص وهو المسند اليه فلا ينافى ان الحال والصفة مثل المبتدأ والخبر نحو جاء الرجلان الفاضلان وذهب الزيدان راكبين (قوله لا يجب لهما) نى الضمير لان غير ههنا اثنان المنادى والمسند اليه الفعل

\* (ذكر اما كن من الحذف يتكرر به المعرب) \*

(قوله أى امره) راجع للامرين وقوله لاستحالة الحقيقة أى المعنى الحقيقى (قوله أى امره) فيه أن الامر معنى لا توصف بالجموع ولا بالاثني وأوجب بأن بقدره ما ثانيا أى جاء رسول أمر ربك وأتى رسول أمر الله أو حامل أمره أو يقال ان المصنف لاحط أن الجموع بمعنى الحصول والتحقيق بعد عدم نحو أتى أمر الله تأمل (قوله فالبناء للتعدي) أى لا للمصاحبة حتى يكون الذهاب مسندا لله تعالى ويحتاج للتقدير كمن فى (قوله ومن ذلك) أى مما حذف فيه المضاف وقوله ما أى الكلام الذى (قوله لان الطالب) الاولى لان الحكم لاجل أن يشمل الاباحة لانهم احكم ولكن ليست بطلب (قوله ليتناول الخ) أى فتقدير الاكل لا يتناول ذلك بخلاف تناول (قوله أى منافعها) أى منافع ظهورها ولا يقدر ركوب ظهورها لعدم شمول التحميل (قوله وأحلت لكم الانعام) أى منافعها (قوله ومن ذلك) أى مما حذف فيه المضاف وقوله ما أى الكلام الذى (قوله بما قد وقع) أى بما قد انقضى (قوله فانهما) أى العقود والعهد قولان لان كلامهما قول، وكذا بالقسم (قوله وهو أولى) أى تقدير المرادة أولى (قوله لانه) أى ما ذكر من المرادة أو ذكر نظر التعبير (قوله لانه فعلها) أى الاختيارى وهو ملام عليه (قوله بخلاف الحب) أى فانه أمر قهرى لا يلام عليه نعم يلام عليه من حيث تعاطى أسبابه كالنكاح بالايمان والحاصل أن المرادة فعل لها حاصلة بالكتساب فاقضى قادرة على دفعها فبتأنى اليوم عليها بخلاف الحب فانه ليس فعلا لها ولا تقدر على دفعه لان الفرض كونه مفرا طاب دليل قد شغفها والحب المفرط يظهر صاحبه ولا يطبق ان يدفعه وحينئذ فلا يلام عليه فان قلت قضية هذا ان يكون تقديرى مرادونه متعينا لا أولى كما دعى قلت لما كان يلام عليه باعتبار أسبابه مع تقديره اه تقرير شيخنا قدس (قوله واسأل القرية) عطف على فذلكن (قوله أى والى أهل مدين) أى لان مدين بلد (قوله أى أهل القرية) ذهب قوم الى ان القرية عبر بها عن أهلها بحجاز امر سلاله لاقاة الحلية ولا حذف فيه والتأنيب فيها نظرا للفظ وقيل أريد الحقيقة على سبيل المجزؤ قبل القرية اسم مشترك بين المكان وأهله نقله ابن داود الظاهرى عن بعض أهل اللغة كما فى عروس الافراح لابن السبكي (قوله بدليل أخاهم) أى ولم يقل أخاها وأبناها لانها

قولان قد وقع فلا يتصور فيه ما نقض ولا وفاء وانما المراد الوفاء بمقتضاها ومنه فذلك الذى

هو

لمنتهى فيه اذ الذوات لا يتعاقب اليوم والتقدير فى حبه بدليل قد شغفها حبا وفى مرادونه بدليل تراود قتلها وهو أولى لانه فعلها بخلاف الحب واسأل القرية التى كنفها والى أهل القرية واهل العير والى مدين أخاهم شعبى الى والى أهل مدين بدليل أخاهم

وقد ظهر في وما كنت تاوناني أهل مدين وأما وكم من قرية أهلكتها فحماها بآساف قدر النحويون الأهل بعد من وأهلكنا وجاء وخالفهم  
الزنجشري في الأولين لأن القرية تم لك ووافقتهم في فحماها لاجل أوهم فأنون إذا لا ذقتك ضعف الحياة وضعف الممات أي ضعف عذاب الحياة  
وضعف عذاب الممات إن كان يرجو الله أي رحمة يخافون ربهم أي عذابه بدليل ويرجون رحمته ويخافون عذابه يضاهاون قول الذين كفروا  
أي يضاهاون قولهم قول الذين كفروا وقال الأعشى \* ألم نغتمض عينك ليلة أرمدا \* ٢٥٥ حذف المضاف إلى ليلة والمضاف إليه ليلة

واقام صفته مقامه أي  
اغتمض ليلة رجل أرمدا  
وعكسه نيابة المصدر عن الزمان  
جئتكم طلوع الشمس أي  
وقت طلوعها فتاب المصدر  
عن الزمان وليس من ذلك  
جئتكم مقدم الحاج خلافا  
للزنجشري بل المقدم اسم  
لزم القوم \* (تنبه) \* إذا  
احتاج الكلام إلى حذف  
مضاف يمكن تقديره مع أول  
الجزأين ومع ثانيه ما تقديره  
مع الثاني أولى نحو الحج  
أشهر ونحو ولكن العزم  
أمن فيكون التقدير الحج  
حج أشهر والعزم من آمن أولى  
من أن يقدرا شهر الحج أشهر  
وذا السبر من آمن لأنك في  
الأول قدرت عند الحاجة إلى  
التقدير ولأن الحذف من  
أخر الجمل أولى \* (حذف  
المضاف إليه) \* يكثر في باب  
المنكح مضافا إليه المنادى  
نحو رب اغفر لي وفي الغيات  
نحو لله الأمر من قبل ومن  
بعده أي من قبل الغلب ومن  
بعده وفي أي وكل وبعض  
وغيره ليس ور بما جاء  
في غيرهن نحو ولا خوف  
عليهم فمن ضم ولم ينون أي

هو الأهل لا البلد (قوله وقد ظهر) أي المقدر في الآية قبل (قوله لأن القرية تم لك) أي بدورها (قوله  
أي ضعف عذاب الحياة) أي لأن الحياة والممات لا يتضاعفان بل عذابهما (قوله ألم نغتمض الخ) هذا  
صدر بيت من افتتاح قصيدته وعجزه \* وبت كليات السليم مسهدا \* ومن هذه القصيدة يذكرنا قوله وقصده  
الوفادة على النبي صلى الله عليه وسلم ولم يتفق له ذلك لأمراؤه الله

فأليت لأرثي لها من كلاله \* ولأن حتى حتى تلاقى محمدا

السليم اللديغ كأنهم تغافلوا بالسلامة والمسهد اسم مفعول من قولك سهدته إذا جعلته قليل النوم وآليت  
حلفت ولا أرثي لأرق والسكالة الأغنياء والتعب والحنى رقة أخفافها من كثرة المشى (قوله أي اغتمض ليلة  
رجل أرمدا) أي حذف المضاف وهو مصدر وأقيم المضاف إليه وهو اسم زمان مقامه (قوله خلافا للزنجشري)  
أي حيث جعل مقدم مصدرا بمعنى القوم وحيث حذف الأصل وقت مقدم الخ (قوله مع الثاني أولى) قال العلامة  
الخطابي إن التأويل في الأوائل بمنزلة قلع الحذف قبل الوصول إلى شاطئ النهر (قوله الحج أشهر) أي فالجمل  
لا يصح لأن الحج هو الهيئة الحاصلة من الأركان (قوله أولى من أن الخ) أي وهذا أولى الخ (قوله عند الحاجة  
إلى التقدير) أي لأن المسند إليه وقع في محله والخبر لم يصح فتحذف فيه لتقدير لاجل محضته (قوله رب الأصل  
يارب) (قوله الغيات الخ) انما سميت بذلك لانها تصير غاية وآخرا عند الحذف وتبني عند ملاحظة المعنى  
(قوله وفي أي الخ) نحو يجئني أي قائم وكلا وعد الله الحسنى وفضلنا بعضهم على بعض وقضت عشرة ليس غير  
(قوله فلا خوف) لانا في العمل لهما مثلها في قراءة من نون (قوله فيحتمل ذلك الخ) قال الدمامي في لوجه  
لتفريق المصنف بين الاثنين حيث حزم في الأولى بخرج واحد وجعل الثانية تحتمة للتخرج على أمرين مع أن  
الأولى كذلك إذ يحتمل أن يقدر فلا خوف عليهم (قوله فانها) أي شعائر الله (قوله من أفعال ذوى تقوى  
القلوب) الشاهد في الحذف من الثاني وهو حذف أفعال وذوى وهذا التقدير قد در الزنجشري حيث تكلم  
على الآية قال فحذفت هذه المضافات ولا يستقيم المعنى إلا به لأنه لا بد من راجع من الجزاء إلى من يرتبط به  
واعترضه أبو حيان بأن ما قدره عار من راجع من الجزاء إلى من يرتبط به (قوله فان تعظيمهم من أفعال ذوى  
تقوى الغلوب ليس في شيء منه ضمير يعود إلى من يرتبط بجملة الجزاء بجملة الشرط الذى أداته من فالأولى أن  
يكون التقدير فان تعظيمهم من تقوى الخ فيكون ضمير منه عائدا على من يرتبط بالجزء بالشرط هذا كلامه  
قلت الذى يظهر لى أن في تقدير الزنجشري إشارة إلى الراجع من جهة أن المصدر من قوله فان تعظيمهم مضاف  
إلى المفعول ولا بد له من فاعل وإن لم يلزم ذكره وليس الا ضمير يعود إلى من والتقدير فان تعظيمهم أياها فالرابط  
ضمير غايته أنه حذف لفهم المعنى وأضيف المصدر للمفعول فلم يلزم الاتيان به متصلا وهذا لا يخرج فيه وبعد هذا  
كما فالظاهر أن من الجارة تعليلية لا تبعيضية أي فان تعظيمهم لاجل تقوى الغلوب ولا بد من إهداء الغاية أي أن  
تعظيمهم ناشئ من تقوى الغلوب وعليها فلا يحتاج إلى تقدير المضافين المذكورين فان قلت فلم جمع الغلوب  
وأفرد الضمير قلت جلا على معنى من ولفظها اه دمايني (قوله جعلتني) أي العراة وهى الفرس المذكورة  
في صدر البيت (قوله وقد جعلتني الخ) نسبة هذا الرؤبة سهو فانه من أهل الرجز وهذا ليس برجز ونسبة في المفضل

فلا خوف شيء عليهم - وسمع سلام عليكم فيحتمل ذلك أي سلام الله أو ضمائر آل \* (حذف اسمين مضافين) \* فانهم من تقوى الغلوب أي فان  
تعظيمهم من أفعال ذوى تقوى الغلوب فبضمه من أثر الرسول أي من أثر حافر فرس الرسول كالذى يغشى عليه أي كدوران عين الذى وقال رؤبة  
\* وقد جعلتني من خربة أصبعها \* أي دام سافة أصبع \* (حذف ثلاث متضايقات) \* فكان قاب قوسين

أى فكان مقدار مسافة قر به مثل فاب قوسين فحذفت الثلاثة من اسم كان وواحد من خبرها كذا قدر الزنجشري \* (تنبيه) \* للهاب مغنيان  
القدر وما بين مغني القوس وطرفها ٢٥٦ وعلى تفسير الذي في الآية بالثاني فقبل هي على القاب والتقدير فاب قوس ولو أن يذهب الاغنى  
عنه ذكر القوس

\* (حذف الموصول الاسمي)  
ذهب الكوفون والاختصار  
الى اجازته وتبعهم ابن مالك  
وشرط في بعض كتبه كونه  
معطوفا على موصول آخر  
ومن حجتهم آمنوا بالذي أنزل  
الينا وأنزل اليكم وقول  
حسان

أمن به جور رسول الله منكم  
ويعدهم وينصره سواء  
وقول آخر

ما الذي دأبه احتياط وخرم  
وهو أوطاع يستويان  
أى والذي أنزل ومن يده  
والذي أطاع هو (حذف  
الصلة) يجوز دليل الدلالة  
صلة أخرى كقوله

وعند الذي واللات عدنك  
أحنة

عليك فلا يغرك كيد العوائد  
أى الذي عادك أودلته فغيرها  
كقوله

نحن الاولى فاجع جوع \*  
سك ثم وجههم البناء \*  
نحن الاولى عرفوا بالشجاعة  
وقال بعد التبا والتبا والى  
اذا علمتها نفس تردت

فتقبل يقدروا مع التبا فيها  
تظير الجلة الشريطة المذكورة  
وقبل يقدروا للتبا وقت والتبا  
دقت لان التصغير يقتضى  
ذلك وصلة الثالثة الجلة  
الشريطة وقبل يقدروا مع التبا

فهم ما عظمه لادقت وانه تصغير تعظيم كقوله \*  
قاصرات الطرف اى حور قاصرات والناله الحديدان اعمل سابعات اى دروعا سابعات فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا اى ضحكوا كذا ولا يبكوا  
كثيرا كذا قيل وفيه بحث سياى وذلك دين القيمة اى دين الملة القيمة ولدار الاسخرة خبر اى ولدار الساعة الاسخرة قاله المبرد وقال ابن السجري

للاسود بن يعفر وصدره \* فادرك ارفال العرادة طلعا \* العرادة بفتح العين المهمة اسم فرس الشاعر والارقال  
بالكسر نوع من السير والطلع العرج وخزيمة اسم رجل وغلط من قال قبيلة من باهلة لقوله  
فان تنبع منها يا خريم بن طارق \* فقد تركت ما خلف ظهري بلقا  
اذا المرء لم يغش السكرية أو شكت \* حبال الهوي بنا بالغنى أن تقطعا

وخزيمة بفتح الحاء المهمة وكسر الزاى ومعنى البيت أن هذه الفرس أدر كها العرج وقد أدتني من هذا الرجل  
أو القبيلة ويقى بينه وبينه مقدار مسافة اصبع (قوله فكان مقدار مسافة قر به) أى من الله (قوله من اسم كان)  
أى المستتر وهو البار زعد التقدير الذى أضيف اليه القرب (قوله وواحد من خبرها) وهو مثل المضاف لقاب  
قوسين (قوله القدر) أى وعلى هذا الاحتجاج لتقدير مثل (قوله وما بين) أى المقدار الذى بين (قوله وطرفها)  
أى الطرفين اللذين يشدان الوتر فيهما (قوله فقبل هي على القاب) أى لان كل قوس له قابان لأن القوسين لهما  
قاب واحد كما هو صريح الآية فلذا كان مغلوبا أى فابى قوس ومعلوم ان القابين هما نفس القوس فلما ريد  
ذلك لقال فكان قوساويحذف فاب فتعين أنه ليس على التلب والمعنى قابان قوسين وهو كناية عن القرب  
(قوله لاغنى عنه ذكر القوس) كيف الاغناء مع أن المراد تحديد القرب بقرب أحد القابين من الآخر  
لاتحديد القرب بالقوس وذ كر القوس مجردا عن اضافة القابين اليه لا يفيد ذلك المراد بل انما يفيد الثانى ثم ان  
هذا التحديد لقربه عليه السلام من جبريل أو أن هذا التحديد تقرب للقرب المعنوى من الله (قوله آمنوا بالذى  
أنزل الينا الخ) صوابه آمنوا كما هو التلاوة وفى سورة العنكبوت وقولوا آمنوا بالذى أنزل الينا وأنزل اليكم (قوله  
ما الذى دأبه) الدأب بفتح الدال المهمة وسكون الهمزة والشاء وقد تغنى همزته والاحتياط الاخذ  
بما فيه الثقة والحزم ضبط الامر (قوله أى والذي أنزل الخ) الداعى للتقدير فى الآية أن القرآن المنزل الينا  
مغاير لما أنزل لليهود من التوراة والداعى للتقدير فى البيتين الاخبار عن المبتدأ بجماعة النسوية وهى انما تكون  
بين متعدد (قوله والذي أطاع هواه) أى فهو فى البيت مفعول مقدم \* (حذف الصلة) \* (قوله يجوز قايلا)  
أى يجوز حذفها مع بقاء الموصول بقوله (قوله وعند الذى) خبر مقدم واحنة مبتدأ مؤخر وقوله عندك من  
العبادة وهى زيارة المربى والاحنة بكسر الهمزة وسكون الحاء الحقد ويجمع على احن بكسر الهمزة وفتح  
الحاء المهمة قال الدمامينى وفى البيت تغليب المؤنث على المذكر اذا العوائد جمع عائدة لا عائذ والمراد جميع من  
تقدم ذكره وفيه مذكر قد دخله فى ذلك انما هو بطريق التغليب ويحتمل أن يكون على حذف عطف ومعطوف  
أى كيد العوائد والعائذ فلا تغليب قال الشئبى وأقول الوجه هو الثانى لان المصنف ذكر فى السادس عشر من  
الباب السادس أن تغليب المؤنث على المذكر انما هو فى مسألتين وليس مانحن فيه وواحد منهما (قوله أى الذى  
عادك) أى بدليل اللات عدنك (قوله أودلته غيرها) أى غير الصلة كالمقام (قوله بعد التبا) بفتح اللام باجتماع  
الحكة الا لاخفش فانه أجاز الضم فيها وهو تصغير التبا والشاهد فى التبا الاولى والثانية (قوله تردت) أى  
سقطت (قوله نظير الخ) أى فيكون من حذف الصلة لدلالة صلة مثلها مثل \* وعند الذى واللات عدنك احنة \*  
(قوله المذ كورة) أى اذا علمتها (قوله لان التصغير يقتضى ذلك) أى فيكون من حذف الصلة لدلالة صلة عليها  
مثل نحن الاولى فاجع جو \* سكت ثم وجههم الينا

(قوله سياى) أى فى الباب السادس والمراد بالبحث كلام أى أن فيه كلاما سياى وحاصله أن بعضهم نقل عن  
سبيويه ان قلنا نصب على الحال من ضمير مصدر الفعل وعليه فالتقدير فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا اى ضحكوا كذا ولا يبكوا  
كثيرا ولا وليبكوا أى البكاء فى حال كونه كثيرا وسياى الكلام فيه هناك (قوله أى دين الملة القيمة) هكذا وقع فى

غالب  
قاصرات الطرف اى حور قاصرات والناله الحديدان اعمل سابعات اى دروعا سابعات فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا اى ضحكوا كذا ولا يبكوا  
كثيرا كذا قيل وفيه بحث سياى وذلك دين القيمة اى دين الملة القيمة ولدار الاسخرة خبر اى ولدار الساعة الاسخرة قاله المبرد وقال ابن السجري

الحياة الآخرة بدليل وما الحياة الدنيا الامتناع الغرور ومنه حب الحصيداى حب الذئب الحصيد وقال سبحانه \* انان جلا وطلاع الشيايا \* قبل تقديره انان رجل جلا الامور وقيل جلا علم يحكى على انه منقول من نحو قولك لا بد جلا ٢٥٧ فيكون جملة لامن قولك جلاز يد ونظيره قوله \*

ثبت احوالى بنى زيد

غالب النسخ وهو تقدير الرخصى وجماعة ومعنى القيمة على هذا المستقيمة المعتدلة وازدادة دين لليلة بيانية وفي بعض النسخ أى دين الاممة القيمة وهو وافق لما روى عن النضر بن شميل أنه قال سألت الخليل عن القيمة فقال القيمة جمع القيم والقيم والفاطم واحد ومعناه وذلك دين انما تدين بالتوحيد (قوله وقال سبحانه) هذا هو الصواب وما فى نسخة ابن سحيم خلاف الصواب وتتمام البيت \* متى أضع العمامة تعرفونى \* وقد تقدم الكلام عليه فى غير (قوله علم يحكى) أى علم على أبيه وقوله على أنه منقول أى وحيته فهو علم يحكى من جملة وحيته فلم يصرف بل هو مبنى (قوله لامن قولك جلاز يد) انما منع نقله عند هذا القائل من جلا فى قولك جلاز يدلانه لو كان كذلك لكان مفردا منصرفا وهذا الوزن غير مؤثر فى منع الصرف عند الجمهور ولانه وزن لا يخص الفعل بل يستوى فيه الفعل والاسم واما اذا جعلناه جملة كان مبدى لان ما كان من قبيل المبنيات اذا حكى فانه يبقى على بناءه قبل الحكاية لان الحق أن الجملة من حيث هى جملة قبل جعلها علما مبنية وان كانت اجزؤها معربة (قوله جلاز يد) أى بحيث يكون منقولاً من مفرد والاثنتى لانه ليس على وزن يخص الفعل (قوله ثبت احوالى الخ) القديد الصوت يقال قدال رجل يقد يد اذا صوت وبني يز يد منصوب على البدل من احوالى ولهم فديد جملة فى موضع المفعول الثالث ولهم متعلق بحذف أى كائن وعليها متعلق بلهم ولا يمنع تقديره عليه وان كان العامل معنى كما قالوا كل يوم لك ثوب وايس متعلقا بقيد لانه مصدر كالنبيق فلا يتقدم عليه معمله وظاهرا فى وضع الحال بن الضم يرفى علينا أو انه مفعول له والعامل فيه محذوف متعلق به علينا بدل عليه قوله لهم فديد والتقدير جلاز علينا أو شدوا علينا أو يصبحون علينا ظمنا ويجوز جعل هذه الجملة مفعولا لثالثا ويجوز أيضا جعل ظمنا مفعولا لثالثا أى ذوى ظلم ويكون لهم فديد على هذين الوجهين فى موضع الحال كالنفسير لقوله ظمنا ويجب أن تضبط الميم من قوله لهم بضمة مشبهة ليكون قوله ظمنا علينا لهم فديد موافقا لقوله ثبت احوالى بنى يز يد فى الوزن لان الوزن وان كان لا ينكسر بالاسكان لكن يلزم عليه الاختلاف اذ الثانى من مخارج البسطة فاعلم ان سكنت الميم والاول اما نصف بيت من مصرع الرجز أو مشطور السريع المكشوف ومثل ذلك محذور عندهم (قوله المال يز يد) أى فهو منقول من جملة نداء الميمون وحي (قوله يز يد المال) أى حتى يكون منقولاً من مفرد (قوله والا لا عرب غير منصرف) أى غير ممنون لانه على وزن يخص الفعل (قوله واختلاف فى المقدالى قوله حذف الصفة) موجود فى بعض النسخ (قوله فأصحابنا) أى البصريون بدليل المقابلة بالكوفيين لأن المراد المصاروة الشامل للمعاربة وان كان هو من المصاروة فهو بصريون لان المقابلة تأبى ذلك (قوله لتلازمهما) جملة لقوله أشداى واذا كانا متلازمين فلا يسهل حذف أحدهما وقوله قدما ثم أى الكوفيين وقوله أن الجملة القسمية لا تكون صلة أى وهذا بخلاف كلام الكوفيين فانهم لما قدر وامن فى قوله وان من أهل الكتاب الا يؤمن به لم يزل من أن تكون الصلة قسمية وقوله ورده أى الفراء وقوله وان منكم لمن ابطلن اى فقد وقعت الجملة القسمية صلة \* (حذف الصفة) \* (قوله أى صالحة) أى البير فيها (قوله فلا فائدة فيه) أى فى التعقيب الحامل على عدم أخذها فوجب أن يقدر الوصف لاجل أن يكون للتعقيب فائدة (قوله فلا فائدة فيه) أى فى تعقيبها حين عدم تقدير الصفة يعنى وتعقيبها يخرجها عن كونها صالحة فيكون فيه فائدة حسنة تقدير الصفة فيجب تقديرها اه شمنى (قوله والا كان مفهوما) وهو أنه كان قبل الآن على الباطل (قوله وليست دارنا الخ) هذا مجزى بيت صدره \* وليس لعيشنا هذا مهابة \* أى صفاء ولذة وقوله هاتا أى هذه أى دار الدنيا (قوله دفعا للتناقض فيهن)

ظلمنا عليهم فديد  
فيز يد منقول من نحو قولك  
المال يز يد لامن قولك يز يد  
المال والا لا عرب غير  
منصرف فكان يفصح لانه  
مضاف اليه \* واختلف فى  
المقدم مع الجملة فى نحو منا  
ظمن ومنا قام فأصحابنا  
يقدر ون موصوفا أى فريق  
والكوفيين يقدرون  
موصولا أى الذى اومن وما  
قدرناه أفس لان اتصال  
الموصول بصلته أشد من  
اتصال الموصوف بصلته  
لتلازمهما ومثله

ما منهم امان حتى لقبته  
نقدره بأحدو يقدرونه بمن  
وان من أهل الكتاب الا  
ايؤمنن به اى الانسان أو الا  
من وحكى الفراء عن بعض  
قدما ثم أن الجملة القسمية  
لا تكون صلة وورده بقوله  
تعالى وان منكم لمن لبطلن  
\* (حذف الصفة) \*

ياخذ كل سفينة غصباى  
صالحة بدليل انه قرئ كذلك  
وأن تعقيبها لا يخرجها عن  
كونها سفينة فلا فائدة فيه  
حينئذ ندرك كل شئ اى  
سلطت عليه بدليل ما نذر  
من شئ أتت عليه الآية  
قالوا الا ان جئت بالحق أى

(٣٣ - دسوقى فى) الواضح والا كان مفهوما كقراؤنا منهم من آية الاهى أكبر من أخنوخ قال \* فلم أعط شيئا ولم أمتع \* (وقال) \* وليست دارنا هذا دار \* أى من اختها السابقة ودار طائفة ولم أعط شيئا ولا دفعا للتناقض فيهن قل يا أهل الكتاب لستم على شئ اى نافع ان نضل الاطنا أى ضعيفا (حذف المعطوف) \* ويجب ان يتبعه العاطف نحو لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أى ومن

أنفق من بعده دليل التقدير  
 أن الاستواء إنما يكون بين  
 شيئين ودليل المقدور أولئك  
 أعظم درجة من الذين أنفقوا  
 من بعد وفاتوا لا نفرق بين  
 أحد من رسله والذين آمنوا  
 بالله ورسوله ولم يفرقوا بين  
 أحد منهم أي بين أحد وأحد  
 منهم وقيل أحد فهم ليس  
 بمعنى واحد مثله في قل هو الله  
 أحد بل هو الموضوع للعموم  
 وهمزة أصلية لا مبدلة من  
 الواو فلا تقدير وردبانه  
 يقتضي حيث أن المعرض  
 بهم وهم الكافرون فرقا  
 بين كل الرسل وأنما فرقا  
 بين محمد عليه الصلاة والسلام  
 وبين غيره في النبوة وفي لزوم  
 هذا نظر والذي يظهر لي  
 وجه التقدير وأن المقدور  
 بين أحد وبين الله بدليل  
 ويريدون أن يفرقوا بين  
 الله ورسوله ونحو سرايل  
 تعبك الحشر أي والبر وقد  
 يكون اكتفى عن هذا بقوله  
 سبحانه في أول السورة لكم  
 فيها ذوقه ما سكن أي وما  
 تحرك وإذا فرسكن باستقر  
 لم يحتاج إلى هذا فإن احصرت  
 فما استيسر من الهدى أي  
 فإن احصرت فالتفت من كان  
 منكم مريضا أو به أذى من  
 رأسه ففدية أي فخلق فدية  
 لا ينفع نفسها إيمانهم لم تكن  
 آمنت من قبل أو كسبت في  
 إيمانها خيرا أي إيمانها  
 وكسبها والآية من اللف

أما التناقض في قوله دارنا فيقيد أنه له دار وقوله ليست دار يقيد أنه ليس له دار وقوله فلم أعط شيئا طاهره  
 أنه لم يحصل له إعطاء شيء وقوله ولم أمتنع يقيد أنه أعطى شيئا وهو تناقض وأما الآية فقوله الإلهي أكبر من  
 أختها من المعلوم أن مقادلا لا يهبط كل آية توصف بكونها أكبر وغيرا كبرلا أنه إذا كان كل آية أكبر من  
 غير هافتكون هذا أكبر وغير هافتكون لا والغير أيضا أكبر وهذه مفضولة فصار كل آية فاضلة ومفضولة وهو  
 تناقض فإذا قلنا أكبر من أختها السابقة اندفع التناقض (قوله دليل التقدير) أي الدليل على أن الكلام  
 لا بد فيه من تقدير لأن الاستواء الخ وقوله ودليل المنسدر أي والدليل على خصوص ذلك المقدور (قوله أي  
 بين أحد وأحد منهم) أي بين واحد وواحد منهم (قوله فيهما) أي الآيتين (قوله مثله في قل هو الله  
 أحد) أي فانه بمعنى واحد فأصله واحد أدلت الواو همزة (قوله مثله في قل هو الله أحد) أي خلافا للقول  
 الأول الذي يقدر بين أحد وأحد فانه يجعل أحدهم الذي همزة منقابلة عن الواو وهذا أي أحدهم الذي  
 لا يلزم النفي بخلاف أحد الذي همزة أصلية للموضوع للعموم كديار (قوله فلا تقدير) أي لأن المعنى  
 ولم يفرقوا بين أحد أي أحد (قوله وفي لزوم هذا نظر) أي لأن اللازم من نفي التفريق بين كل الرسل على  
 سبيل التعريض بالغير ليس تفريق المعرض بهم بين كل الرسل بل اما التفريق بين كل الرسل أو التفريق  
 بين بعض منهم (قوله وفي لزوم هذا) أي الرد على هذا القول نظر أي لأن السلب السلكي يكفي في مناقضته  
 الإيجاب الجزئي وحيث أن نفي التفريق بين كل الرسل لا يلزم أن يكون المعرض بهم فرقا بين السلك وأنما هو  
 تعريض عن لم يفعل ذلك فيصدق على من فرق بين بعض وبعض (قوله وأن المقدور الخ) أي ولا تقدر بين  
 أحد واحد (قوله وأن المقدورين أحد وبين الله) أي بل تؤمنون بالله وبكل أحد من الرسل (قوله بدليل  
 ويريدون الخ) أي فهذا التقدير أرجح مما ذهب إليه القائل بأن أحدها هو الموضوع للعموم بسبب  
 ما ذكره من الدليل لأن القرآن يفسر بعضه ببعض ويستدل على التقدير في بعض مواضعه من بعض (قوله  
 أن يفرقوا بين الله ورسوله) أي بأن يؤمنوا بالله ويكفروا بالرسول (قوله وقد يكون اكتفى عن هذا) أي  
 عن ذكر هذا هنا وحيث أن حذف هنا (قوله أي وما تحرك) أي لأن الوجود ما متحرك أو ساكن وكل  
 منهما مملوك لله (قوله لم يحتاج إلى هذا) أي لأن المستقر شامل للساكن والمتحرك (قوله أي خلق) أي بدليل  
 ما قبله وهو ولا تحلقه وأرواكم (قوله أو كسبت) أي ولم تكن كسبت وقوله في إيمان أي تصديقها فالمراد  
 بالإيمان التصديق الذي هو إيمان لغوي وهذا على كلام المعتزلة (قوله وكسبها) يقدر بعد قوله إيمانهم  
 قوله لا ينفع نفسها إيمانها (قوله والآية من اللف والنشر) أي فقوله لم تكن آمنت من قبل راجع لقوله  
 لا ينفع نفسها إيمانها وقوله أو كسبت في إيمانها خيرا راجع لقوله وكسبها أي التي لم تؤمن من قبل لا ينفعها  
 إيمانها أي يوم طالع الشمس من مغربها أو التي لم تكن كسبت خيرا قبل ذلك لا ينفعها كسبها خيرا إذا ذلك  
 تأمل (قوله وهذا التقدير تندفع الخ) أي لأن قوله لم تكن راجع لقوله إيمانها وقوله أو كسبت راجع  
 لمخدوف أي وكسبها والمعنى لا ينفع نفسها إيمانهم لم تكن آمنت من قبل ولا ينفع نفسها كسبها لم تكن كسبت  
 فالنفي هو النفع بالكسب وحيث أن التسوية في الآية إنما هي بين عدم النفع بالإيمان وعدم النفع بالكسب  
 لا بين عدم الإيمان والإيمان الذي لم يقترن بالعمل الصالح كما فهم المعتزلة (قوله تندفع شبهة المعتزلة) أي  
 في قولهم أن الإيمان لا ينفع إذا كان مجردا عن العمل الصالح (قوله تندفع شبهة المعتزلة كالزحشرى) حاصله  
 أن الزحشرى جعل لم تكن آمنت من قبل صفة لقوله نفسها وقوله أو كسبت في إيمانها خيرا عطف على آمنت  
 والمعنى أن شرط الساعة إذا جاءت ذهب أو أن التكليف عند هاهنا لم ينفع الإيمان حيث أن ذلك نفسه غير مقدمة  
 إيمانهم من قبل ظهور الآية بأن أو مقدمة إيمانهم غير كسبها خيرا في إيمانهم فلم يعرف كثر بين النفس الكافرة  
 إذا آمنت في غير وقت الإيمان وبين النفس التي آمنت في وقتها ولم تكسب خيرا هذا أصل كلامه وأجاب المصنف

والنشر وهذا التقدير تندفع شبهة المعتزلة كالزحشرى

وغيره اذ قالوا سوي الله تعالى بين عدم الايمان وبين الايمان الذي لم يقترن بالعمل الصالح ٢٥٩ في عدم الانتفاع به وهذا التأويل ذكره

ابن عطية وابن الحاجب  
ومن القائل حذف أم  
ومعطوفها كقوله

فما أدري أرشد طلابها  
أي أم في وقد مر البحث فيه  
\* (حذف المعطوف عليه) \*

ان اضرب بعصاك الحجر  
فانفجرت أي فاضرب  
فانفجرت وزعم ابن عصفور

أن الفاء في فانفجرت هي  
فاء فاضرب وأن فاء فانفجرت  
حذفت ليكون على المحذوف

دليل ببقاء بعضه وليس بشئ  
لان لفظ الفاءين واحد  
فكيف يحصل الدليل

وجوز الزنخسري ومن تبعه  
أن تكون فاء الجواب أي  
فانضربت فقد انفجرت

ويرده أن ذلك يقتضي تقدم  
الانفجار على الضرب مثل  
ان يسرق فقد سرق أخ له من

قبل الان قيل المراد فقد  
حكمنا بترتب الانفجار على  
ضربك وقيل في أم حسبتم

أن تدخلوا الجنة ان أم  
متصلة والتقدير أعلمت أن  
الجنة حقت بالمكارة أم حسبتم

\* (حذف المبدل منه) \*  
قيل في ولا تقولوا الماتصف  
ألسنتكم الكذب وفي كما

أرسلنا فيكم رسولا منكم ان  
الكذب بدل من مفعول  
تصف المحذوف أي لما تصفه

وكذلك في رسولا بناء على أن  
مافي كما موصول اسمي ويرده  
أن فيه اطلاق ما على الواحد من أولى العلم والظاهر أن ما كافي

عن التمسك بالآية بأنهم من قبل الف التفديرى فتقدروا محذوفاً معطوفاً على فاعل ينفع وهو إيمانهم أي  
لا ينفع نفساً إيمانهم ولا كسبها أي لا ينفع نفساً إيمانهم في التي لم تكن آمنت من قبل ولا كسبها أخيراً في التي  
آمنت من قبل ولكن لم تكسب خيراً قبل فنفي نفع الإيمان راجع للنفس التي لم يصدر منها الإيمان قبل ذلك  
ويكون نفي نفع الكسب راجعاً إلى النفس التي صدر منها الإيمان قبل ذلك ولكنهم لم تكن كسبت في إيمانها  
خيراً وبهذا التأويل توافق الآيات والأحاديث الشاهدة على أن مجرد الإيمان ينفع ولو نزل النجاة من  
العذاب ولو بعد حين (قوله اذ قالوا الخ) حاصل الشبهة أن الله سوي بين عدم الإيمان وبين الإيمان الذي  
لم يقترن بالعمل الصالح في عدم الانتفاع فيكون الإيمان مركباً من التصديق والعمل وأن التصديق بدون العمل  
الصالح لا ينفع وهذا مبني على ما فهموه من أن معنى الآية لم تكن آمنت أو كانت آمنت ولم تكن كسبت في  
إيمانهم أخيراً (قوله الذي لم يقترن بالعمل الصالح) أي وتمسكوا بظاهر الآية على أن الإيمان مجرداً عن  
العمل الصالح لا ينفع (قوله ومن القليل الخ) أي أنه يكفي العاطف أن يحذف مع المعطوف بخلاف أم  
العاطفة فإنه يقل حذفها معه (قوله كقوله) أي قول أبي ذؤيب الهذلي وصدره \* دعاني إليها القلب إلى لأمره \*  
سميع (قوله وقد مر الخ) حاصله أنه لا مانع من جعل الهمزة بمعنى هل وهل لا معادل لها وحينئذ فلا حذف  
\* (حذف المعطوف عليه) \* (قوله أي فاضرب فانفجرت) أي حذف المعطوف عليه والفاء الداخلة على  
فانفجرت عطفت تلك الجملة على الجملة المحذوفة ولا يصح أن تكون عاطفة لجملة انفجرت على جملة اضرب ولو على  
القول بجواز عطف الخبر على الإنشاء لانه لا يترتب على مجرد الأمر بالضرب الانفجار (قوله هي فاء فاضرب) أي  
فالمحذوف حينئذ هو المعطوف عليه والعاطف معاً (قوله أن ذلك يقتضي الخ) أي لأن الجزاء اذا صدر بالفاء وقد  
لزم أن يكون ماضياً لفظاً ومعنى وفعل الشرط الواقع هنا بعد أن مستقبل معنى فيكون الانفجار سابقاً على الضرب  
(قوله يقتضي تقدم الانفجار على الضرب) أي مع أنه في الواقع متأخر عنه (قوله الان قيل الخ) هذا الاستثناء  
مما يفيد الرد أي وتقدم الانفجار باطل الخ وتوضيحه أن المراد قد انفجرت في حكمنا وترتيبنا في الخارج ولا  
شك أن الحكم بالانفجار وترتيبه على الضرب سابق عليه وان كان الانفجار بالفعل متأخراً عنهم ثم ان الفاء  
على التقديرين تسمى فصحة لافصاحها عن المقدر ولو غلب شرط ويقال فيها أيضاً فاء الفصيحة بالمعجزة لفصحها  
المقدر وكشفه ومن أمثلتها دالة على شرط قول الشاعر

قالوا خراسان أقصى ما يراد بنا \* ثم القول فقد جئنا خراسانا

أي ان كان الأمر كذلك فقد جئنا وفي المفتاح انها فصحة على التقدير الاول وهو كونها المعطف على محذوف  
والاكثر أنهم فصحة على التقديرين (قوله فقد حكمنا بترتب الانفجار) أي والحكم بالترتيب سابق على الانفجار  
والانفجار بعد الضرب (قوله ان أم متصلة) أي عاطفة على محذوف (قوله وكذلك في رسولا) أي وكذلك يقال  
في رسولا أي انه بدل من مفعول أرسلنا المحذوف (قوله موصول اسمي) أي كالذي أرسلناه حال كونه فيكم  
رسولا (قوله من أولى العلم) أي مع أنها إنما تكون لما لا يعقل (قوله من أولى العلم) أي وهو خلاف الظاهر  
(قوله والظاهر أن ما كافي) أي والكافة تعين الدخول على الاسماء وقوله والظاهر ان ما كافي أي  
للكاف عن عمل الجبر وحينئذ فلا داعي لتقدير ضمير ورسولا مفعول أرسلنا (قوله أنهم مصدرية) أي  
ورسولا مفعول أرسلنا ولا داعي لتقدير الضمير (قوله والجلتان بعده) أي هذا حلال وهذا حرام (قوله أي  
لا تقولوا الخ) هذا حل معنى والأغل التقدير ولا تقولوا الكذب هذا حلال وهذا حرام في شأن البهائم التي  
تصفها ألسنتكم بالحل والحرمة بأن تقولوا هذه البهيمة حلال وهذه البهيمة حرام فقوله من البهائم بيان لما تصفه  
ألسنتكم أي لا تقولوا هذه البهيمة حلال وهذه حرام كذا وافتراء على الله (قوله والممحذوف) أي والاصل

أن فيه اطلاق ما على الواحد من أولى العلم والظاهر أن ما كافي

الكذب واما النصف على ان ماصدريه والجلتان محكيتهما القول أى لا تحلوا وتحرموا مجرد قول تنطق به ألسنتكم وقرئ بالجر بدل من ماعلى  
انهم اسما بالرفع وضم الكاف والذال جمع الكذوب صفة للفاعل وقد مر أنه قيل فى لا اله الا الله ان اسم الله تعالى بدل من ضمير الخبر المحذوف  
\*(حذف المؤكد وبقائه توكيده) قد مر ٢٦٠ أن سيبويه والخليل أجازاه وأن أبا الحسن ومن تبعه منعوه \* (حذف المبتدا) \*

يكثر ذلك فى جواب الاستفهام  
نحو وما أدراك ما الحطمة  
نار الله أى هو نار الله وما  
أدراك ما هيه نار حامية  
أصحاب اليمين فى صدر مخضود  
الآيتين هل أنبتكم بشر  
من ذالك النار وبعدها  
الجواب نحوه من عمل صالحا  
فلنفسه ومن اساء فعليها  
أى فعمله لنفسه واساءته  
عليها وان تخاطبوه هم  
فانخوانكم أى فهم اخوانكم  
فان لم يصبا وابل فطل وان  
مسه الشرف فوس قنوط فان  
لم يكونا رجلاين فرجل  
وامرأتان أى فالشاهد وقرأ  
ابن مسعود ان تعدبهم  
فعبادك وبعده القول نحوه  
وقالوا أساطير الاولين الا  
قالوا ساحر أو مجنون  
سيعولون ثلاثة الآيات بل  
قالوا أضغاث أحلام وبعده  
ما الخبر صفة له فى المعنى نحو  
الناثبون العابدون ونحو  
صم بكم عمى ووقع فى غيب  
ذلك أيضا نحو لا يغرنك تقلب  
الذي كثر وافر فى البلاد متاع  
قليل ولا تقولوا ثلاثة لم يلبثوا  
الاساعة من نهار بلاغ أى  
هذا البلاغ وقد صرح به فى  
هذا بلاغ للناس سورة

ولا تقولوا فى شأن البهائم التى تصفها ألسنتكم بالحل والحرمه هذا حلال الخ فتقولون الكذب (قوله على  
أن ماصدريه) أى لا على أنهم وصول والا كان العائد أعنى المفعول محذوفا (قوله أى لا تحلوا الخ)  
هذا حل معنى إشارة الى أن فى الكلام حذف أصل التقدير لا تقولوا هذا حلال وهذا حرام لاجل وصف  
ألسنتكم البهائم بالكذب (قوله وقرئ بالجر) أى للكذب وكذا تقول فيما بعد (قوله وقرئ بالجر) أى  
والمعنى لا تقولوا لاجل البهائم التى تصفها ألسنتكم بالحل والحرمه أى لا تقولوا للكذب هذا حلال الخ  
(قوله صفة للفاعل) أى وهو ألسنتكم (قوله وقد مر) أى فى النوع الثانى من الجهة السادسة (قوله  
قد مر) أى فى الشرط الثانى من الشروط الثمانية المذكورة للحذف فى الخاتمة (قوله منعوه) فشرطوا  
فى الحذف أن لا يكون المحذوف مؤكدا بالفتح لان الحذف ينفى التوكيد (قوله الآيتين) المراد بالآية الثانية  
قوله وأصحاب الشمال ما أصحاب الشمال فى سموم أى هم فى سدر وهم فى سموم (قوله قل هل أنبتكم بشر  
من ذالككم) ضوابة أفانبتكم لانه التلاوة وقوله من ذالككم النار أى هى النار (قوله فطل) أى فالصيب طل  
(قوله فؤوس) أى فهو يؤوس (قوله فان لم يكونا رجلاين) أى الشهيدين (قوله أى فالشاهد) أى للشخص  
الصادق بالشاهدين وهما بمعنى الشهيدين فلا حاجة للاعتراض بان الاولى أى فالشهيدين (قوله أى فالشاهد)  
قال الدمامينى المناسب لقوله واستشهدوا شهيدين من رجالكم أن يكون هذا من حذف الفعل أى فليست شهد  
رجل وامرأتان من الاستشهاد وقدره الخ شفى فعلان الشهادة يقال فليشهد رجل وامرأتان وما قد دراه  
أولى اذا المأمور بهم المخاطبون لا الشهود وعلى تقدير أن يكون المحذوف مبتدأ كما قال المصنف فليقدر  
فالشهيدين لا فالشاهد اه قال الشمى وأقول المناسب لقوله فان لم يكونا قدير المبتدأ وانما لم يقدره  
فالشهيدين لان الشهيد هنا بمعنى الشاهد ولان الشاهد المراد به الجنس (قوله فعبادك) أى فهم عبادك (قوله  
الاقالوا ساحر أو مجنون) أى هو ساحر أو هو مجنون (قوله وقالوا أساطير الاولين) أى هو أساطير الاولين  
قال الدمامينى ويحتمل ان أساطير الاولين مبتدأ وجملة اكتبها خبر وحينئذ فلا حذف أصلا (قوله سيعولون  
ثلاثة) أى هم ثلاثة (قوله أضغاث) أى هو أضغاث (قوله وبعدهما الخبر الخ) أى وبعده شئ كاللؤميين  
والقوم الذين اشترى والضلالة بالهدى فى الآيتين الخبر صفة لذلك الشئ فى المعنى ولا شك أن الناثبون هم  
المؤمنون ولا يصح أن يقال بعد مبدء الان المبتدأ دائما كذلك (قوله متاع قليل) أى هو متاع أى تغلبهم  
متاع قليل (قوله ولا تقولوا ثلاثة) أى لا تقولوا هم أى مريم وعيسى والله آلهة ثلاثة أى مستوون فى  
استحقاق العبادة وقوله ولا تقولوا ثلاثة الخ الاولى حذفه لان هذا فى الامثلة المذكورة للحذف بعد القول  
وقد سبق والكلام هنا فى حذف المبتدأ واقعا بعد غير القول (قوله وقد صرح به) أى بذلك المبتدأ (قوله  
أى هذه سورة) أى جملة أنزلناها صفة لسورة ويحتمل أن سورة مبتدأ وجملة أنزلناها صفة والخبر محذوف  
أى فيما أو حينئذ اليك سورة أنزلناها (قوله وسيبويه يصرح به) أى بالمبتدأ فى ذلك فيقول هذا باب  
(قوله والمحصات من المؤمنين) أى حل لكم وقوله أى حل لكم أى يقدر فى الموضعين (قوله الى دعوى  
حذف) أى أم الله أعلم (قوله لصحة كون أعلم خبرا عنهما) أى فالخبر عنهما واحد غاية الامر أنه قد مر  
على أحدهما (قوله لم كون أعلم الخ) أى وهذا لا يصح نظرا لالامال لانه لا يعلم (قوله لم كون شريكه)

أنزلناها أى هذه سورة ومثله قول العلماء باب كذا وسبويه يصرح به \* (حذف الخبر) \* وطعام الذين أو تووا الكتاب  
حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصات من المؤمنين أو تووا الكتاب من قبلكم أى حل لكم أكلا هادئا وظلها أى دائم وأما  
أنتم أعلم أم الله فلا حاجة الى دعوى حذف كقبيل لصحة كون أعلم خبرا عنهما وأما انت أعلم ومالك فشكل لانه ان عطف على أنت لزم كون أعلم  
خبرا عنهما او على أعلم لزم كونه شريكه فى الخبرية او على ضمير أعلم لزم ايضا نسبة العلم



اليسه والطف على الصمير

المرفوع المتصل من غير  
توكيد ولا فصل واعمال  
انفصل في الظاهر وان قدر  
مبتدا حذف خبره لم كون  
الحذوف اعلم والوجه فيه ان  
الاصل بمالك ثم انيبت الواو  
مناب الباء قصد الالتساك  
اللفظي لا الاشتراك المعنوي  
كما قصد بالاعطف في نحو  
وارجلكم فمن خفض على  
القول بان الخفض للجوار  
ونظيره بعث الشاة  
ودرهما والاصل شاة بدرهم  
وقالوا الناس مجزون  
باعتهم ان خير فغير أي ان  
كان في عملهم خبر فحذف  
كان وخبرها وقال

لهني عليك لاهفة من خائف  
بني جوارك حين ليس مجبر  
أي ليس له وقالوا من تأني  
أصاب أو كاد من استعمل  
اخطا أو كاد وقالوا ان مالا  
وان ولدا وقال الاعشى  
ان محلا وان مرتحلا  
أي ان لنا حلا ولا في الدنيا  
وان لنا ارتحلا عنها وقد مر  
البحث في ان الذين كفروا  
ويصدون عن سبيل الله ان  
الذين كفروا وبالذكر لما  
جاءهم مستوفى وقال تعالى  
قالوا لضير أي علينا ولو ترى  
اذ فرعوا فلا فوث أي لهم  
وقال الجاسي

من صد عن نيرانها  
فانا ابن قيس لا براح  
\* وقد كثر حذف خبر لاهذه

أي فيلزم أن المخاطب نفس المال لان المبتدأ أنفس الخبر (قوله اليه) أي الى المال أي ونسبة العلم للمال  
لا تصح (قوله وان قدر) أي مالك أي وجعل من عطف الجمل (قوله لم كون الحذوف اعلم) أي بدليل  
المذكور أي ولا يصح أن يكون المال بعلم (قوله والوجه فيه الخ) هذا التوجيه مخالف للقواعد والحق  
ما قاله الرضي أن الأصل أنت أعلم بحال مالك فأنت ومالك أي مقترنان لعلقة لنا بك فلا نشير عليك فيه شيء  
فحذف بحال مالك وهو متعلق أعلم وحذف المبتدأ الثاني وهو أنت المعطوف عليه مالك لقيام القرينة عليه  
فصار أنت أعلم ومالك فالواو حرف عطف للمعية ومالك عطف على أنت المحذوف ووجهه فأنت ومالك عطف على  
الجملة الاولى وما قوله وأرجلكم فالحق ان الواو عاطفة على الوجه مشرقة في المعنى والاعراب التقدير  
والخفض انما جاء من الجوار لان الجوار رة تؤثر وأما قوله ودرهما فاصله دفعت شاة واخذت درهما فحذف  
الفعل المعطوف والمعطوف عليه فهو من الباب الا أن لا يمتحن فيه بل القول بالخفض للجوار هو دليل على  
ان الواو عاطفة على وجوهكم لأنها عاطفة على الرأس حتى تكون الواو والتشريك اللفظي والمعنوي (قوله  
قصد الالتساك) أي التشابه في ان كلام من المتعاطفين مرفوع أي فالواو حرف عطف صورة وفي المعنى  
نائبية عن الباء وقوله الالتساك اللفظي أي في الاعراب بين أعلم ومالك (قوله كما قصد) أي الاشتراك المعنوي  
(قوله على القول) أي بناء على القول الخ (قوله ونظيره) أي نظير المثال في كون الواو نائبية فيه من باب  
الباء قصد الالتساك اللفظي (قوله فحذف كان وخبرها) أي وهو محل الشاهد لان المراد بالخبر في الترجمة  
الحذوف الخبر الذي لا مبتدأ والخبر لغيره (قوله لهني عليك) اللفظ بفتح الهاء مصدر لهف بكسر هاء معني  
حزن وتحمس وقولهم يالهف فلان كلمة تحمس بها على ما فات والجوار بكسر الجيم ان تعطي الرجل ذمة يكون  
بها جارك فتحيره اه شمني وهذا يفيد أن الهافي لهفي مفتوحة وليكن في نسخ عدة تكونها أي ألتاهف عليك  
لاجل لهفة من خائف والبيت لشمر دل الميثي ابن شريك بن عبد الله بن ربيعة شاعر اسلم في أيام جرير  
والفرزدق في منصور بن زياد وبعده

أما القبور فانهم أو انس \* بجوار قبرك والديار قبور  
عمت فواضله فعم مصابه \* فالناس فيه كلهم مأجور  
يثنى عليك لسان من لم توله \* خير الانك بالثناء جدير  
ردت صنائعك اليه حياته \* فكأنه من نشرها منشور  
والناس ما تمهم عليه واحد \* في كل دار أنة وزفير  
عجبالا ربع أذرع في خمسة \* في جوفه جبل أثم كبير

(قوله حين ليس مجبر) الذي في توضيح المصنف حين لان مجبر مستشهد بذلك على اهمال لالتلعدم  
دخولها على الزمان (قوله أو كاد) أي أو كاد أن يصيب (قوله أو كاد) أي أن يخطئ فقد حذف خبر  
كاد في الموضعين (قوله ان مالا وان ولدا) أي ان لنا مالا وان لنا ولدا (قوله وقد مر البحث الخ) الآية  
الاولى لم يبق عدم فيها كلام أصلا وما الآية الثانية فتقدم في المثال الاول من الجهة الرابعة أن الخبر فيها  
محذوف أي هالكون أو هو مذكور وهو قوله أولئك ينادون الخ وما بينهما ما اعتراض وقوله في ان الذين  
كفروا الخ قال الزخشري خبر ان في هذه الآية محذوف أي فذيقهم العذاب بدليل جواب الشرط  
بعد (قوله ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله) والمسجد الحرام أي ويصدون عن المسجد الحرام الذي  
جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد (قوله وقال الجاسي) أي الشاعر المذکور شعره في ديوان الجاسية  
وهذا الشاعر هو سعد بن مالك (قوله لا براح) أي بالرفع كما سبق في لا (قوله وقد كثر حذف خبرها) أي  
النافية للجنس (قوله ان ليس لي) خبر ان قوله لعلمها مع الخبر المحذوف (قوله جرى الخ) جواب ادا والقرن

حتى قبل انه لا يدكر وقال آخر اذا قبل سبر وان ليل لعلمها جرى \* دون ليلي ماثل القرن أعضب

أي لها قرينة (ما يحتمل النوعين) يكثر بعد الفاء نحو فخر برقة فعدة من أيام أخر فاستيسر من الهدى فنظرة إلى مبصرة أي فالواجب كذا أو فعلية كذا أو فاعلية كذا أو يأتي في غيره ٢٦٢ نحو فصر جيل أي أمرى أو أمثل ومثله طاعة وقول معبروف أي

أمرنا أو أمثل ويدل للاول قوله فقالت على اسم الله أمرنا طاعة \* وقد مر تجوز ابن عصفور الوجهين في لعمرك لافعلن واين الله لافعلن وغيره جزم بان ذلك من حذف الخبر وفي نعم الرجل زيد وغيره جزم بأنه اذا جعل على الحذف كان من حذف المبتدا \* (حذف الفعل وحده أو مع مضمرة مرفوعة أو منصوبة أو معهما) \* يطرد حذفه مفسرا نحو وان أحد من المشركين استجارك اذا السماء انشقت فقل لو انتم تملكون والاصل لو تملكون تملكون فلما حذف الفعل انفصل الضمير قاله الزحشرى وأبو البقاء وأهل البيان وعن البصريين انه لا يجوز لوزيد قام الا في الشعر أو النسيب ونحو لو ذات سوار طمعتي وقيل الاصل لو كنتم تحذفت كان دون اسمها وقيل لو كنتم أنتم فحذفتم الله التمس ولو خاتمنا من حديد وبقى التوكيد ويكثر في جواب الاستفهام نحو ليقولن الله أي ليقولن خلقهن الله واذا قيل لهم ماذا أنزل بكم قالوا خيرا وأكثر من ذلك كما حذف القول نحو والملائكة يدعونهم من كل باب سلام عليكم حتى قال أو على حذف القول من حديث البحر قل ولا حرج و يأتي حذف الفعل في غير ذلك

بالنون والاعضاب مكسورة مشبهة الساكن بكس كذا في جماع القبح (قوله ما يحتمل النوعين) أي حذف المبتدا أو حذف الخبر (قوله يكثر بعد الفاء) أي عقيبها من غير فاصل بينها وبينها اه شئني (قوله أي فالواجب) هذا هو المبتدا المحذوف وقوله كذا هو المذکور من الخبر وروامعه (قوله أو فعلية لكم الخ) هذا ناظر للخبر اذا لا يصح فيه الا ذلك أي فعلية لكم نظرة (قوله ويأتي في غيره) أي في غير هذه الفاء (قوله ويأتي في غيره) أي في غير ما هو بعد الفاء بالمعنى الذي ذكرناه فلا يرد فصر جيل لان احتماله للنوعين وان كان بعد الفاء الا أنه ليس بعدها بالمعنى المذكور اه شئني (قوله ويدل للاول) أي تقدير المبتدا قوله أمرنا طاعة أي فقد وقع لفظ الطاعة في كلام العرب خبرا عن مبتدأ مذکور وهو لفظ الامر فترجع بذلك انه عند احتمال الحذف يجعل خبر المبتدا محذوف تقدير أمر (قوله ويدل للاول) قال الدماميني فيه نظر لانه لا يلزم من وقوع لفظ طاعة في تركيب ما خبرا عن مبتدأ مذکور وهو لفظ الامر ان يكون كذلك في كل تركيب ثم الظاهر أن الامر في البيت واحد الامر وهو ضد النهي أي أمرنا طاعة أي مطاع ممثلا والامر المقدر في الآية واحد الامر وهو بمعنى الشأن فكيف يجعل الاول دليلا على الثاني قال الشمني لم يدع المصنف لزوم ذلك لزوما عقليا وانما يريد أنه لما وقع في كلام العرب لفظ طاعة في تركيب خبرا عن مبتدأ مذکور وهو لفظ الامر ولم يقع في كلامهم مبتدأ محذوف خبره ترجع بذلك أنه عند الحذف خبر المبتدا محذوف (قوله الوجهين) أي فيجوز لعمرك يعني أو يعني لعمرك وكذا أي (قوله كان من حذف المبتدا) أي ولو جعل من حذف الخبر لسد شي مسدود لم يوجد (قوله وان أحد من المشركين استجارك) أي وان استجارك أحد حذف الفعل وحده مع الضمير المنصوب (قوله اذا السماء انشقت) أي اذا انشقت السماء انشقت حذف الفعل وحده (قوله والاصل لو تملكون تملكون) أي فقد حذف الفعل وحده (قوله لوزيد قام) أي انهم يقولون انه لا يجوز أن تدخل الولا على فعل ظاهر لا على مقدر الاندوار وورد عليهم بقوله تعالى لو أنتم تملكون (قوله وقيل لو كنتم أنتم) أي حذف الفعل مع مرفوعه وبقى التوكيد (قوله مثل التمس ولو خاتمنا من حديد) أي ولو كان التمس خاتمنا من حديد فقد حذف الفعل مع مرفوعه (قوله ويكثر) غطف على بطرد (قوله ويكثر في جواب الاستفهام) وكذا جواب الذي يجوز يرد على من قال ما قام أحد وبعد فعل يستلزمه نحو \* ليمك يزدراع لخصومة \* على البناء للمفعول أي يبكى ضارع ونظم بعضهم مواضع حذف الفعل وموضع حذف الفاعل فقال عند النيبات مصدر وتجب \* ومفرغ ينفاس حذف الفاعل والفعل بعد اذا وان مستلزم \* وجواب نفي أو جواب السائل والمراد بالتعجب نحو أسمع بهم وأبصر أي هم لكونه على صورة الفضلة كما يأتي ولا يرد نحو أغزن لان المحذوف لعله تصريفية كالثابت (قوله خلقهن الله) أي حذف الفعل مع الضمير المنصوب (قوله قالوا خيرا) أي قالوا أنزل خبرا حذف الفعل مع ضمير الرفع (قوله حذف القول) أي حذفه اذا كان قولا وقوله وأكثر من ذلك أي من حذفه اذا كان مفسرا أو واقعا في جواب استفهام (قوله سلام عليكم) أي يقولون سلام عليكم وسيد كر المصنف في حذف الحال أنه يجوز ان يكون التقدير قائلين سلام عليكم اه شئني فعلى الاحتمال الثاني لا تكون الآية مما حذف فيه الفعل لكونها على كل حال مما حذف فيه القول (قوله من حديث البحر) أي من الحديث الذي ينقل من البحر فهو مأخوذ من أمر متسع فيكون متسعا (قوله أي وأتوا خيرا) الدليل على تقدير انت انك نهيبت في الاول عن شئ ثم جئت بعده بما لا ينهي عنه بل هو مما يؤمر به فيجب أن ينصب بانث أو اقصد أو ما يفيد هذا المعنى كذا قال الرضی (قوله يكن الانتهاء خيرا) أي فالمحذوف على هذا

كان كل باب سلام عليكم حتى قال أو على حذف القول من حديث البحر قل ولا حرج و يأتي حذف الفعل في غير ذلك نحو انتهوا خيرا لكم أي وأتوا خيرا لكم وقال الكسائي يكن الانتهاء خيرا وقال الفراء السلام

جمله واحدة وخبر انعت اصد ز محذوف أي انتهاء خبر والذين تبوء الدار والايمان من قبلهم أي واعتقدوا الايمان من قبل ههنا هم وقال  
علفتها تبنا وما باردا فقبل التقدير وسقيتها وقبل لاحذف بل ضمن علفتها معنى انما واو اعطيتها ٢٦٣ والزمو اصح نحو علفتها ما باردا وتبنا

فالتزموه محتجين بقول طرفة  
لهما سبب ترى به الماء والشجر  
وقالوا الحمد لله اهل الجح  
باضمار امدح وفي التنزيل  
وامرأته جماله الخطيب  
باضمار اذم ونظائره كثيرة  
وقالوا أما انت منطلقا  
انطلقت اي لان كنت منطلقا  
انطلقت وقالوا الا كلمة ما ان  
حرام مكانه وما ان في السماء  
نجم اي ما ثبت ويروي نجم  
بالرفع فان فعل ماض بمعنى  
عرض وأصله عن

\* (حذف المفعول) \*  
يكبر بعد لو شئت نحو فلو شاء  
الله لهداكم اجمعين أي فلو  
شاء الله لهداكم اجمعين ويعرفني  
العلم ونحوه نحو الا انهم هم  
السفهاء ولكن لا يعلمون أي  
انهم سفهاء ونحن أقرب اليه  
منكم وليكن لا تبصرون  
وعائدا على الموصول نحو  
اهذا الذي بعث الله رسولا  
وحذف عائدا الموصوف دون  
ذلك كقوله

وما شئ جيت بمسئع  
وعائدا الخبر عنه دون ما كقوله  
على ذنبا كاهل اصنع \* وقوله  
فتوب لبست وتوب آخر  
وجاء في غير ذلك نحو فن لم  
يحد فصيام شهرين فم لم  
يستطيع فاطعام ستمين مسكينا  
أي فن لم يجد الرقعة فن لم  
يستطيع الصوم ومن غريبه

كان واسمها (قوله جمله واحدة) أي لا جملتان كما هو على القولين الاولين (قوله أي واعتقدوا الايمان) أي  
فلا ايمان على هذا باقي على حقيقته والعطف من قبيل عطف الجمل ويجوز ان يكون من عطف المفردات على ان  
يكون النعوز واقعا في الايمان على طريق الاستعارة وتقرير هذا ان تقول شبه الايمان من حيث ان المؤمنين  
من الانصار يمكنوا امنه تمكن المالك في ملكه بمدينة من المداين الحصينة وادعى ان المشبه فرد من أفراد المشبه  
به واستعير اسم المشبه له المشبه في النفس وطوى ذكر المشبه به ورمزه بذكر شئ من لوازمه وهو التيقؤ على  
طريق الاستعارة بالنكاحية واثبات النبوة تخيل اه تقرير شيخنا دردير (قوله علفتها الخ) لا يعرف قائله  
تمامه \* حتى مشت ههنا عيناها \* ويروي غدت وبدت والمعنى واحد (قوله والزمو) أي من قال  
بالتقنين الزمو بذلك فالتزموه واستدلوا الجواز به نحو الخ (قوله لهما سبب الخ) صدره  
\* أمرو بن هند ما ترى رأي صرمة \* الهمة للنداء والصرمة بكسر الميم له وسكون الراء وفتح الميم نحو الثلاثين  
من الابل والشاهد أنه ضمن ترى معنى تتناول فصع تسلطه على الماء (قوله أي ما ثبت الخ) راجع لكل من المثالين  
أي ما ثبت استقرار حرام مكانه وما ثبت استقرار نجم في السماء (قوله يكبر بعد لو شئت) أي بعد فعل المشيئة الواقع  
شرطا وكذا بعد لو أردت ولو اخترت ونحو ذلك فان فعل الجواب يدل على المفعول المحذوف ويبينه نحو فلو شاء  
لهذاكم اجمعين أي لو شاء هذا يتكلم لهذاكم اجمعين فانه متى قبل لو شاء علم السامع ان هناك شيئا تعلق المشيئة به  
لكنه مبهم عنده فاذا جى بجواب الشرط صار مبينا اللهم الا ان يكون تعلق فعل المشيئة ونحوه بالمفعول غريبا  
فلا بد من ذكر المفعول لينتقر في نفس السامع ويأنس به كقوله

ولو شئت أن أبكى دما لبيكته \* عليه ولكن ساحة الصبر أوسع  
فان تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم غريب فلذا صرح بالمفعول لاجل أن يتقرر في نفس السامع ويأنس به (قوله  
ونحوه) أي وبعد فننى نحو العلم كالبصار (قوله ولكن لا يعلمون) الابلاغ في الهم أن هذا منزل منزلة اللازم  
وحينئذ فلا حذف قاله الدماميني (قوله ولكن لا تبصرون) اي لا تبصرون القرب أو الاصل لا تبصرونا  
(قوله وعائدا على الموصول) عطف على قوله بعد لو شئت (قوله اهذا الذي بعث الله رسولا) أي بعثه (قوله  
وحذف عائدا الموصوف الخ) اي المفعول وحذف مبتدا وقوله دون ذلك خبره أي ان حذفه أقل مما قبله (قوله  
وما شئ جيت) اي جيتته وهذا عجز بيت صدره \* جيت جيت ثم امة بعد نجد \* (قوله على ذنبا) هذا عجز بيت  
لابي النجم صدره قد أصبحت أم الخيارات تدعى \* أي كاهل اصنعه (قوله لبست) أي لبسته ويروي نسيت  
وصدره \* فاقبلت زحفا على الركبتين \* وهو لامرئ القيس (قوله وجاء) أي حذف المفعول (قوله في  
غير ذلك) أي ما ذكر من الامور الخمسة (قوله ومن غريبه) أي من غريب حذف المفعول (قوله نحو قال موسى  
الخ) ما ذكره المصنف أحدا وجه ذكره في الكشف وعبارته فان قلت هم قطعوا بقولهم ان هذا السكر معين  
على انه سحر فكيف قبل لهم أن يقولون أسحر هذا قلت فيه أوجه أن يكون معنى قوله أتقولون للعق اتعينونه  
وتطعنون فيه وكان عليكم أن تدعوا له وتطعموه من قولهم فلان يخاف القالة أي التعيب والطعن فيه ثم قال  
أسحر هذا فانكر ما قالوه في عيبه والطعن فيه وان يحذف مفعول أتقولون وهو ما دل عليه قولهم ان هذا السكر  
معين كأنه قبل قبل أتقولون هو سحر ثم قبل أسحر هذا (قوله أي هو سحر الخ) يمكن أن الاستفهام من مقولهم تحقيرا  
من تحادل العارف وان جزوا بالسكر أو انه توبخ بخصه ولا يفلح الساحرون فيكاهنهم قالوا أنا أتوبأبما الافلاح  
فيه على انها حال من مقولهم (قوله وما قلى الخ) أي ذلك ولا تخشاه (قوله فاما من أعطى) فيه ان هذا لم يقصد  
تعلقه بمفعول فهو منزل منزلة اللازم فالاولى أن يمثل بنحو أعطيت جوابا لهل أعطيت زيدا (قوله وتسوف

حذف المفعول وبقاء القول نحو قال موسى أتقولون للعق لما جاءكم أي هو سحر بدليل أسحر هذا أو يكبر حذفه في القواصل نحو وما قلى ولا تخشى  
ويجوز حذف مفعول أعطى نحو فاما من أعطى وثانها ما فقط نحو وتسوف

يعطيك ذلك وأوله ما حفظ خلافاً للسهلي نحو حتى يعطوا الجزية \* (حذف الحال) \* أكثر ما يرد ذلك إذا كان قولاً اغنى عنه المقول نحو والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم أي قائلين ذلك ومثله وأذير إبراهيم القواعد من البيت واسمعي وبنات قبل منا ويحتمل أن الواو للحال وإن القول المحذوف خبراً واسمعي يقول كأن القول حذف خبراً للموصول في والذين اتخذوا من دونه أولياء ما بعدهم إلا يقر بونا ويحتمل أن الخبر هنا أن الله يحكم بينهم فالقول المحذوف نصب أو رفع خبراً أول هذا كاه أولاً موضع له لانه بدل من الصلة أن كان الذين للكفار والعائد الواو فإن كان للمعبودين عيسى ٢٦٤ والملائكة والاصنام والعائد محذوف أي اتخذوهم فالخبر أن الله يحكم بينهم وجملة القول حال أو بدل

يعطيك أي خبر أو قوله حتى يعطوا أي يعطوكم (قوله بنات قبل منا) أي قائلين بنا الخ (قوله أي واسمعي يقول) أي والحال أن اسمعي يقول (قوله ما بعدهم) أي يقولون ما بعدهم فاسمعيهم مقول القول الواقع خبر للذين (قوله فالقول المحذوف نصب) أي على الحال أي قائلين ما بعدهم (قوله هذا) أي ما ذكر من الاحتمالات الثلاثة في جملة القول (قوله تسعة عشر) أي مائة (قوله أن يكن منكم عشرون) أي رجباً (قوله ونعمت رخصة) مثله نعم أنت فالفاعل ضمير مستتر فيه ميمز بشكرة محذوفة بدل عليه السياق أي نعم كريماً أو شجاعاً أو فني فأنتم هو المخصوص بالمدح (قوله حذف الاستثناء) أي المستثنى (قوله قبضت عشرة وليس إلا) أي ليس المقبوض الألهي وقوله أوليس غير أي ليس المقبوض غيرها (قوله بابه الشعر) أي المسموع فيه وهذا أحد مذاهب ثلاثة وقيل أنه مختص بالأعداد المسروقة وقيل أنه قياس مطرد شعر أو نثر أو هو مذهب ابن مالك (قوله أن امرأه طه بالشام منزله) يبرين كذا في بعض النسخ ووقع في بعض منها منزله برمل يبرين وهو الصواب لأن البيت من بحر البسيط ولا يكون منه إلا إذا كان كذلك ويبرين اسم موضع وهو ببناء منناة تحمية مقنوحة في أوله ويبرين كصديين اسم باد فيه للعرب مذهباً منهم من يجعله اسماً واحداً ويلزمه الأعراب كما يلزم الأسماء المفردة التي لا تنصرف ومنهم من يجري الجمع فتقول على الأول هذه يبرين ونصيبين ورأيت يبرين وتقول على الثاني هذه يبرين ورأيت يبرين ومررت بيبرين (قوله الثانية) أي الجملة الثانية (قوله صفة ثانية) أي لامراً أي أن ذلك المرء موصوف بكون رهطه بالشام وموصوف بكون منزله برمل يبرين (قوله وقيل على بدل الأعراب) هو ما قصد فيه الأول ولم يتبين فساد قصده واضرب عنه إلى الثاني وجعل في حكم المتروك فخرج مالم يقصد فيه الأول ولكن سبق إليه اللسان وهو بدل الغلط وما تبين فيه فساد القصد الأول وهو بدل النسيان (قوله وقد خرج على ذلك) أي على حذف حرف العطف (قوله ويعدده) أي حذف العاطف من الآية الثانية (قوله بين المتعاطفين المرفوعين) أي تعدد وسط بين المنصوبين وهما الله لا اله إلا هو وقوله أن الدين عند الله الإسلام بمر فروع وهو والملائكة وفصل بين مرفوعين وهما الله والملائكة بمنصوب وهو قوله أنه لا اله إلا هو (قوله وصلتها) أي فالمنى شهد الله والملائكة أن الدين عند الله الإسلام فهو بدل استئصال على الظاهر (قوله أو من القسط) أي أن القسط هو كون الدين الحق الإسلام أي أنه بدل استئصال (قوله على أن أصله الخ) أي ولا يصح أن يكون معمولاً للحكيم بدون ذلك لأن الصفة المشبهة لا تعمل إلا في السببي أي المنصل بضمير الموصوف لفظاً نحو زيد حسن وجهه أو معنى نحو زيد حسن الوجه أي منه والمعمول هنا غير سببي (قوله أي قلت) أي وعلى هذا الجواب إذا تولوا (قوله وقيل بل هو) أي قلت لا أجد ما أحكم عليه (قوله وقيل تولوا) أي كما سيأتي أن الماضي إذا وقع حالا كان على ضمائر قد (قوله على ضمائر قد) أي قلت لا أجد الخ جواب إذا أو الحاصل أنه على جعل قلت لا أجد الخ جواباً في تولوا احتسماً لأن أمانه مستأنف جواب لمقدر أو أنه حال (قوله أنه يكون) أي قوله قلت لا أجد (قوله ثم وسط) أي ذلك الاستئناف

القول حال أو بدل  
\* (حذف التمييز) \*  
نحوكم صحت أي كم يوماً  
وقال تعالى عليها تسعة عشر  
أن يكن منكم عشرون  
صابرون وهو شاذ في باب نعم  
نحو من توضع يوم الجنة فيها  
ونعمت أي فبالرخصة أخذ  
ونعمت رخصة  
\* (حذف الاستثناء) \*  
وذلك بعد الواو غير المسبوقين  
بليس يقال قبضت عشرة ليس  
الأوليس غير وقد تقدم  
وأجاز بعضهم ذلك بعدم  
يكن وليس بمسبوع  
\* (حذف حرف العطف) \*  
بابه الشعر كقول الخطيب  
أن امرأه طه بالشام منزله  
يبرين جار شدا ما اعتربا  
أي ومنزله برمل يبرين كذا  
قالوا ولك أن تقول الثانية  
صفة ثانية لا معطوفة وحكي  
أبو زيد أن كانت خبر الجار  
فقبل على حذف الواو وقبل  
على بدل الأعراب وحكي أبو  
الحسن أعطه درهما درهمين  
ثلاثة وخرج على ضمائر أو  
ويحتمل البدل المذكور وقد

خرج على ذلك آيات أحداً وجوه يومئذ نعمة أي وجوه عطف على وجوه يومئذ خاسعة والثانية أن الدين عند الله (قوله) الإسلام فيمن فتح لهم مرة أي وأن الدين عطف على أنه لا اله إلا هو وبعده أن فيه فصلاً بين المتعاطفين المرفوعين بالمنصوب وبين المنصوبين بالمرفوع وقيل بدل من أن الأولى وصلتها أو من القسط أو معمولاً للحكيم على أن أصله الخ كما هم ثم حول لاه بالغة والثالثة ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد أي قلت وقيل بل هو الجواب وتولوا جواب سؤال مقدر كأنه قيل فما حالهم إذ ذاك وقيل تولوا حال على ضمائر قد وأجاز الزمخشري أن يكون استئنفاً أي إذا ما أتوك لتحملهم تولوا ثم قدر أنه قيل لم تولوا بآي كين فقيل قلت لا أجد ما أحكم عليهم عليه ثم وسط بين الشرط والجزاء

\* (حذف فاء الجواب) \* هو مختص بالضرورة كقوله \* من يفعل الحسنات الله يشكرها \* وقدم ان ابا الحسن خرج عليه ان ترك خير الوصية للوالدين \* (حذف واو الحال) \* تقدم في قوله \* نصف النهار الماء غامرة \* أى انصف ٢٦٥ النهار والحال ان الماء غامر هذا الغائص

\* (حذف قد) \*

زعم البصريون ان الفعل الماضي الواقع حالاً لا بد منه من قد ظاهرة نحو ومالككم ان لا تأكلوا مما ذكراهم الله عليه وقد فصل لكم أو مضمرة نحو وأنتم لك واتبعك الارذلون أو جاز كم حصرت صدورهم وخالفهم الكوفيون واشترطوا ذلك في الماضي الواقع خبر المكان كقوله عليه الصلاة والسلام لبعوض أصحابه اليس قد صليت معنا وقول الشاعر وكنا حطبنا كل بيضاء شحمة عسبة لا فينا جذاماً وحيراً وخالفهم البصريون وأجاز بعضهم ان زيد القام على ضمائر قد وقال الجميع حق الماضي المثبت المحاب به القسم أن يقرن باللام وقد نحو تالله لقد ترك الله علينا وقيل في قتل أصحاب الأخدود انه جواب القسم على اضممار اللام وقد جزم اللطول وقال حذف لها بالله حذف فاجر لتمامها من حديث ولا صال \* فاضمر قد وأما وإن أرسلنا ناربحاً وأوه مصفراً نطاول من بعده يكفرون فزعم قوم انه من ذلك وهو سهو لان ظواهر مستقبل لانه مرتب على الشرط وساد مسد

(قوله وقد مر) أى في الكلام على الفاء المفردة فعنده لا يختص حذف فاء الجواب بالضرورة وقوله ان ابا الحسن أى الانقش (قوله ان ترك خيراً) المراد بالخير المال الكثير وقوله الوصية أى فالوصية الخ وجعل غيره الوصية نائب فاعل كتب وجواب الشرط محذوف أى فليوص (قوله تقدم الخ) أى في مجتبه الاشياء التي تحتاج الى رابط في الباب الرابع والشاهد في البيت على رفع النهار فاعل نصف لانه بمعنى انصف على ما في الصحاح فالجمله الحالية حينئذ الحالية من ضمير ذي الحال وهو النهار فاحتج الى تقدير الواو محذوفة ليحصل الربط وقد يقال انه لا يتعين ذلك لجواز تقدير ضمير يعود الى النهار أى غامرة فيه ويرى بنصب النهار على ان نصف من قولك نصف النسي بمعنى بلغت نصفه ففاعل نصف ضمير مستتر فيه عائد على الغائص وعلى هذا فلا يكون في البيت شاهد على حذف واو الحال اذ الجملة الحالية مشبهة على ضمير ذي الحال (قوله لا بد منه من قد) علل كثير هذا الحكم بان الفعل الماضي يحتمل كل جز من أجزاء الزمان الماضي فاذا دخل عليه قد قرئ به من الحال وانفي عنه ذلك الاحتمال فصالح الحال وهو مشكل من ان كلمة قد تدنو من الماضي من الحال بمعنى الحال الذي هو زمان التكلم لا بمعنى ما بين هين الفاعل والمفعول فان الحل لم يذم المعنى الذي فيه الكلام على حسب علمه ما قد يكون ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً فهاهنا غلط نشأ من استعمال لفظ الحال (قوله واتبعك) أى وقد اتبعك (قوله حصرت صدورهم) أى وقد حصرت (قوله واشترطوا ذلك) أى الاقتران بقد ظاهرة أو مضمرة (قوله في الماضي الواقع خبر المكان) أى واحد من اخوانه أو اما الحال الماضية فلا يشترط فيها الاقتران بقد عندهم (قوله حسبنا) أى قد حسبنا (قوله جذاماً) بضم الجيم وذلك مجعلة قبيحة من اليمين تنزل بحبال حسمى وترزعم نسبة ضرائهم من معد وحسمى بجاء مكدولة مكسورة اسم ارض بالبادية فيها جبال شواهق باسم الجواب لا يكاد القتام يفارقها وحى يربو قبيحة من اليمين ومراد الشاعر انهم طعموا في هاتين القبيلتين يظنون القوم ضعه فافذاهم أقوياء (قوله وخالفهم البصريون) أى فلا يقدرون في خبر كان الماضي قد (قوله ان زيد القام الخ) أى اضممار قد في خبر ان الماضي (قوله ان يقرن الخ) أى فان لم يكونا مذكورين قدرا (قوله انه جواب القسم) أى والسما ذات البروج (قوله للطول) أى ان المسهل لحذف اللام وقد من جواب القسم طول الفصل بين القسم والجواب فالطول نزل القسم منزلة عدم ذكره في الجملة (قوله حلفت لها الخ) تقدم انشاده هذا البيت في فصل قد من حرف القاف ومرهنا ان ابن عصفوار ذكر ان القسم اذا أجيب بماض منصرف مثبت فان كان قريباً من الحال جى باللام وقد نحو تالله لقد ترك الله علينا وان كان بعيداً جى باللام وحدها وان شدد هذا البيت شاهد عليه وفيه بحث مضى هناك اه دما بينى (قوله لنا وما) أى لقد ناموا (قوله واثن أرسلنا) أى والله اني أرسلنا (قوله انه من ذلك) أى من الماضي المثبت المحاب به القسم فتكون قد مضمرة (قوله لان ظواهر مستقبل) أى ولا يقترن بقد واللام الاجواب القسم الماضي لفظاً ومعنى (قوله لانه مرتب على الشرط) أى وهو ارسالنا الى الشرط مستقبل والمرتب على المستقبل مستقبل (قوله غيرها) أى غير لا التبرئة وفي بعض النسخ وغيرها بالواو أى وغير لا النافية وهو الناهية والصواب النسخة الاولى اذ حذف لا الناهية لا اظنه جائزاً بطريق الاسهال فلا يجوز ان تقول تقوم على ان المراد لا تقوم وله ذم يذكر المصنف مثلاً في هذه الترجمة لحذف لا الناهية نعم يجوز حذفها بطريق التبعية فنحو لاتن العالم وتكرم الجاهل أى ولا تكرم (قوله يطر ذلك) أى حذف لا (قوله اذا كان المنفى الخ) في نسخة اذا كان المنفى معنى مضارعاً (قوله تالله تفتأ الخ) أى لا تفتأ

( ٣٤ - دسوقي في )

جوابه فلا سبيل فيه الى قد اذا المنى ليطالن ولكن الثوب لا تدخل على الماضي \* (حذف لا التبرئة) \* حتى الانقش لارجل وامرأة بالفتح واصله ولا امرأة فحذف لا وبقي البناء لا تركيب بحاله (حذف لا النافية غيرها) يطر ذلك في جواب القسم اذا كان المنفى مضارعاً نحو تالله تفتأ كرى يوسف وقوله \*

فقلت بين الله ابرح فاعدا \* ويقبل مع الماضي كقوله ٢٦٦ فان شئت آليت بين المقام \* والركن والحجر الاسود نسبك مادام عقلي معي

امد به امد السرمد ويسهله  
تقدم لاد على القسم كقوله  
فلا والله نادى الحى قوى  
وسمع بدون القسم كقوله  
وقولى اذا ما طلقوا عن  
بغيرهم

\* يلاقونه حتى يؤب المخل \*  
وقد قيل به في بين الله لكم  
ان تضلوا اى لئلا تضل  
المحذوف مضاف اى كراهة  
ان تضلوا (حذف ما النافية)  
ذكر ابن معطى ذلك في  
جواب القسم فقال في الفية  
وان انى الجواب منفي باللا  
او ما كقولى والسما ما فعلا  
فانه يجوز حذف الحرف  
ان آمن الالباس حال الحذف  
قال ابن الجبار وما رأت في  
كتب النحو الاحذف لا وقال  
لى شيخنا لا يجوز حذف ما لان  
النصرف فى لا كثر من  
النصرف فى ما انتهى وانشد  
ابن مالك

فوالله ما نلتهم وما نيل منكم  
باعتدال وفق ولا متقارب  
وقال اصله ما ما نلتهم ثم في بعض  
كتبه قدر المحذوف بما النافية  
وفي بعضها قدره ما الموصولة  
(حذف ما المصدرية) قاله  
ابو الطخ في قوله  
بآية تقدمون الخيل شعنا  
والصواب ان آية مضاف  
الى الجملة كقوله وعكسه قول  
سبيو به في قوله

بآية ما تتجرون الطعاما  
ان ما زائدة والصواب انها

ولا ابرح (قوله فقلت بين الله الخ) هذا صدر بيت لامرئ القيس عجزه \* ولو قطع وارأسى لديك وأوصالى \*  
وقبل هذا البيت فقلت سبائك الله انك فاضحى \* الست ترى السمار والناس احوالى  
سبائك الله دعاء عليه بالسبى وهو الاسر والسمار الذين يتحدثون بالليل جيع سامر وأحوالى بمعنى حولى أى  
بازائى والواصل المفاصل أو مجتمع العظام وجيع وصل بالكسر والضم وهو كل عظم لا ينكسر ولا يتخاط  
بغيره اه دمايى (قوله ويقل) اى حذف لامع الماضي الواقع جوابا للقسم (قوله مع الماضي) اى  
فكثرت اى اذا كان جواب القسم مضارعا وأما اذا كان جواب القسم ماضيا فيقل الحذف (قوله نسبك) اى  
لان نسبك والسرمد الدائم اى امد الزمان الدائم وهذان البيتان من بحر المتقارب والاول منهما مدرج آخر  
صدره ألف المقام وأول العجز ميم هـ هـ بذا هو الاولى ويحتمل أن لا يكون مدرجا بان يكون آخر الصدر ميم  
المقام وأول العجز واو الركن فيكون فيه التلم والشاهد الذى او ردمه المصنف فى قوله نسبك أى لان نسبك  
وانما سهل الحذف فى هـ ذ لان الفعل من قوله نسبك ماضى لفظا مستقبلا معنى لعمله فى ظرف مستقبل  
وهو قوله مادام عقلى اذ التثنية ديرة مدوام عقلى فسهل حذف النافى معه كسهل حذفه مع المضارع المستقبل  
اه دمايى (قوله وبسهله) اى حذف لا النافية فى جواب القسم اذا كان ماضيا اه تقرير دردير  
(قوله فلا والله الخ) هذا صدر بيت للمخل وعجزه \* هـ وبالمساعة والعلاط \* ويروى ضيفى  
بدل قوى والهـ دو السكون وزناو معنى وأصله هـ دو مصدر هـ دأ خفف بقلب همزة واو اذ غمبت الواو  
الزائدة فيها كغزو وبالمساعة متعلق بنادى والعلاط بهما تين الخصاص وزناو معنى مصدر علاطه بشر اذا ذكره  
بسوء اقسام الشاعر بالله على ان الحى لا ينادون ضيفه بما يكرهه من مساعة وخصوصه بان يقولوا له اسكن ولا  
تجرك عندنا بل ضيفه عز بزم كرم لا يقابل الا بما يرضى وفى ذلك اعلم الى شرف الشاعر وعزته وقد جعل  
المصنف وغيره النافى المحذوف من هذا البيت كلمة لا وهو قابل للبحث وذلك لان الفعل هنا ماضى لفظا ومعنى  
لان الانسان لا يتجدد الا بما وقع لاجبا يتوقع فلا ينبغي أن يكون المقدر لا لانم لا التدخل على الماضي لفظا ومعنى  
الامكورة ولا تذكر فى البيت فينبغى ان يقدرد ما زعم الكوفيون انه لا حذف فى هذا البيت وان المذكورة  
أولاهى ما فى الجواب قدمت اعتناء بالنفى وفيه تقديم ما فى جملة على جملة أخرى مع انه لا يتانى فى قوله تعالى  
فلا دور لك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم اه دمايى (قوله وسمع) اى حذف لا (قوله  
وقولى الخ) هذا البيت للتمر بن تواب قال فى الصحاح والمخل بفتح الخاء المعجمة مشددا اسم شاعر يقال لأفله  
حتى يؤب المخل وهو أحد القارطين اللذين خرجا فى طلب القرط فلم يرجعا فقلوا آت بكم أو يؤب القارطان  
وفى شرح الكافية لابن مالك بعد ما ذكر بيت المصنف ارادوا الله لا يلاقونه فحذف القسم وحرف النفى وهذا  
فى غاية الغرابة اه كلامه وجماعة من النحاة ومنه مما حذف فيه لا النافية بدون اضممار القسم ومنهم  
المصنف والظاهر أن رأى المصنف أولى ليكون من قبيل ما حذفه ثبت بقياس باعتبار حذف لا فى جواب القسم  
والله أعلم اه دمايى (قوله عربهم) عن زائدة وقوله يلاقونه أى لا تلاقونه (قوله ذكر ابن معطى  
ذلك) اى جواز حذفها (قوله قال ابن الجبار) أى فى شرحها (قوله الاحذف لا) اى الاجواز حذف لا فى  
جواب القسم دون جواز حذف صاحبه (قوله وأنشد ابن مالك) أى دليلا على جواز حذف ما فى جواب  
القسم (قوله فوالله الخ) قال فى الصحاح الوثق من الموافقة بين الشيتين يقال حلوا به وفق عياله أى لها بن  
قدركما تبهم لا فضل فيه ثم انه يحتمل أن يجعل قوله بعتدل مفعولا به والباء زائدة وما المذكورة نافية فى الموضوعين  
والفعلان تنازعا وحذف المفعول من أحدهما فلا يحتاج الى تقدير ما لانية ولا موصولة اه دمايى (قوله  
بآية تقدمون) أى ما تقدمون أى اقدركم (قوله وكسه) أى من جهة انه فى هـ ذ البيت الثانى صرخ بما  
دون الاول فتم ما حذف وجهه كسبا بناء على مقابل الصواب (قوله لانهم أم الباب) هذا بيان لوجه تقدير

فهى أولى بالتجوز \* (حذف أداة الاستثناء) لأعلم أن أحدا أجازها إلا أن السهيلي قال في قوله ٢٦٧ تعالى ولا تقولن لشيء إني فاعل إلا بشيئى

الاستثناء بفاعل اذ لم ينف عن  
أن يصل إلا أن يشاء الله  
بقوله ذلك ولا بالنهى لأنك  
إذا قلت أنت منهى عن أن  
تقوم إلا أن يشاء الله فلوست  
بنهى فقد سلطته على أن  
يقوم ويقول شاء الله ذلك  
وتأمل ذلك أن الأصل الا  
فإن لا إلا أن يشاء الله وحذف  
القول كثيرا انتهى فتضمن  
كلامه حذف أداة الاستثناء  
والمستثنى جميعا والصواب  
أن الاستثناء مفسر غرغان  
المستثنى مصدر أو حال أى الا  
قولا مصحوبا بأن يشاء الله  
أو الا ملتبسا بأن يشاء الله  
وقد علم أنه لا يكون القول  
مصحوبا بذلك الأمع حرف  
الاستثناء فطوى ذكره لذلك  
وعليهما فالباء محذوف من  
أن وقال بعضهم يجوز أن  
يكون أن يشاء الله كلمة  
تأنيدي لا تقولن أبدا كما  
قبل في وما يكون لنا أن نعود  
فيها إلا أن يشاء الله ربنا لأن  
عودهم في ملتهم مما لا يشاؤه  
الله سبحانه وجوز الزحشرى  
أن يكون المعنى ولا تقولن  
ذلك إلا أن يشاء الله أن تقوله  
بأن يأذن لك فيه ولما قاله  
مبعضهم وأن ذلك معلوم فى  
كل أمر ونهى وبطل وهو  
أنه يقتضى النهى عن قول  
أنى فاعل ذلك غدا مطلقا  
وبهذا يرد أيضا قول من زعم  
أن الاستثناء منقطع وقول  
من زعم أن إلا أن يشاء الله كناية عن التأييد (حذف لام

الجمهور وفيه إشارة لوجه الرد على السيرافى (قوله فهى أولى بالتجوز) أى بالحذف الذى هو خلاف الأصل  
\* (حذف أداة الاستثناء) \* أى وحدها لأن الكلام فى حذف الحروف (قوله لأعلم أن أحدا أجازها الخ)  
قال الدمامينى هذا عجيب كيف لا يعلم المصنف أحدا أجازها إلا السهيلي والمستهلى مذكورة فى التسهيل وقد كتب  
منه نسخا وملا بمحواشيه وفيه فى باب التنازع ونحو ما قام وقعد الأزد فذهل هذائى غير حذف أداة الاستثناء والمستثنى  
خلاف لبعضهم يعنى أن التقدير ما قام الأزد وما قعد الأزد فذهل هذائى غير حذف أداة الاستثناء والمستثنى  
جميعا وقد صرح ابن الحاجب بالمسئلة أيضا واختار فيها ذلك أى أنها محمولة على الحذف دون التنازع اه  
قال الشمنى وأقول هذا لا يرد على المصنف فإن مراده حذف أداة الاستثناء وحدها اه كلامه وذلك أن تقول  
أنه قد صرح فى محبث الآية بحذف المجهوع تأمل (قوله لا يتعلق الاستثناء بفاعل) أى لأن المعنى لا تقولن  
لشيء أنى فاعل إلا أن يشاء الله أى بل قل أنى فاعل ذلك بدون إلا أن يشاء الله وهو لا يصح (قوله ولا بالنهى) أى  
المنهى عنه لأن المعنى لا تقولن أنى فاعل ذلك الخ ما لم يشاء الله ذلك الأمر فالك قول وحيد فذ لا يكون الخطاب  
منهيا عن شئ لأنه يمكن أن يقول أنى فاعل ذلك ويدعى أن الله شاء ذلك الأمر (قوله إلا أن يشاء الله) أى القيام  
وقوله فلوست بمنهى أى فلا تنه عنه (قوله فقد سلطته الخ) أى لأنه أن يقوم ويدعى أن الله شاء القيام (قوله  
ويقول) أى إذا صدر منه ذلك ولمنه (قوله وحذف القول كثير) أى لحذف فائلا لذلك بقى إلا أن يشاء الله  
فحذف أولى أدنى الاستثناء فبقى إلا أن يشاء الله فتكون الآية على هذامن حذف أداة الاستثناء وحدها  
لكن بعد حذف المستثنى الذى هو قول لا حرج فى حذفه (قوله فتضمن كلامه) هذا اعتراض على السهيلي  
بأنه قرر الآية من حذف الأداة وحدها بما تضمنته من حذف الأداة والمستثنى جميعا (قوله حذف أداة  
الاستثناء) أى فالحذف هو ما مع الأداة فى الكلام فيها وحيد فالذى يخصه أن حذف الأداة لم  
يقبل به أحد وقول المصنف فتضمن الخ اعتراض على السهيلي الذى جعل هذا إشارة إلى حذف الأداة وحدها مع  
أن المتحصل منه حذفها معا (قوله والصواب الخ) مفاده أن كلام السهيلي ليس فيه الاستثناء مفسر غرغان وليس  
صوابا مع أنه أيضا مفسر غرغان (قوله وأن المستثنى مصدر أو حال) أى وحذف هذا المستثنى لوجود  
ما يدل عليه وهو أن يشاء الله لأن معناه إلا أن يشاء الله (قوله الأقوال مصحوبا بالخ) إشارة إلى جعله مصدرا (قوله  
ملتبسا) إشارة إلى جعله حالا أى أو الحال كونك ملتبسا بالخ (قوله مصحوبا بذلك) أى بأن يشاء الله وقوله الأمع  
حرف الاستثناء أى مقرر ونابه أى بأن تقول أنا فاعل ذلك إلا أن يشاء الله وقوله وطوى ذكره أى ذكر أداة  
الاستثناء وقوله لذلك أى لا علم أى وحيد فالحذف إنما هو أداة الاستثناء وقوله وقد علم أى من خارج  
(قوله مصحوبا بذلك) يعنى بأن يشاء الله الأمع حرف الاستثناء أى داخل على أن يشاء الله نحو فاعل إلا أن  
يشاء الله فيكون المحذوف من هذه الآية حرف الاستثناء الداخل على أن يشاء الله وهو أداة الاستثناء  
وحدها اه شمنى (قوله فطوى ذكره) أى غير مقدرفى الكلام بغير كلام السهيلي (قوله وعليهما)  
أى على جعل المستثنى مصدرا أو حالا (قوله أن يكون أن يشاء الله) الأولى أن يقول أن يكون إلا أن يشاء الله  
(قوله أن ذلك معلوم فى كل أمر ونهى) أى فاشئ الأمور بفعله إنما يفعل ما لم يشاء الله عدم فعله والمنهى  
عن فعله إنما يترك إذا لم يشأ فعله وحيد فذ فلا وجه لتخصيص النهى عن القول المذكور به بالمعنى (قوله  
مطلقا) أى سواء قبله بشئ أو لم يقبله وهو خلاف الإجماع فإنه لا يختلف فى جواز قول القائل لا فاعل غدا  
أن شاء الله (قوله وبهذا يرد أيضا قول من زعم أن الاستثناء منقطع) أى لأنه يؤدى إلى نهى كل أحد عن  
أن يقول أنى فاعل ذلك غدا مطلقا قبله بشئ أو لم يقبله وهو خلاف الإجماع اذ لا يختلف فى جواز قول القائل  
لا فاعل غدا كذا أن شاء الله وجهه له منقطع ما يدرجه فى النهى (قوله كناية عن التأييد) أى وليست الاستثناء  
استثناء أصلا متصلا ولا متصاعا وجه الرد أن هذا لا يصح اذ لا يصدر مثل هذا إلا عن جهل \* (حذف لام

من زعم أن إلا أن يشاء الله كناية عن التأييد (حذف لام

النوطية) وان لم ينهوا عما يقولون ليس وان اطعموهم انكم لشركون وان لم تغفروا لذنوبهم انكم لشركون من الخاسرين بخلاف وان لا تغفروا لذنوبهم حتى  
 اكن من الخاسرين \* (حذف الجار) \* يكثر ويتردد مع ان وان نحو يذنبون عليك ان اسلموا اى بان ومثله بل الله عن عليكم ان هذا كم  
 والذي اطعم ان يغفر لي ويطعم ان يدخلنا ٢٦٨ ربنا وان المساجد لله اى ولان ايعد كم انكم اذا متم اى بانكم وجاء في غيرهما نحو قد رناه

منزل اى قدرنا له ويغفرها  
 عو جا اى يغفرون لها انما  
 ذلکم الشيطان يخوف  
 اوليائه اى يخوفكم بوليائه  
 وقد يحذف مع شاء الجر  
 كقول روضة وقد قيل له  
 كيف أصبحت خيرا قال الله  
 وقولهم بكم دوهم اشتريت  
 ويقال في القسم الله لا فعلن  
 \* (حذف ان الناصبة) \*  
 هو مطرد في مواضع معروفة  
 وشاذ في غيرها نحو خذ  
 الاصل قبل ياخذك ومرة  
 يحفرها ولا بد من تتبعها  
 وقال به سيبويه في قوله  
 ونهنت نفسي بعدما كدت  
 أفعله \* وقال المبرد الاصل  
 أفعلا ثم حذف الالف  
 ونقلت حركة الهاء لما قبلها  
 وهذا اولى من قول س  
 لانه اذ دران في موضع حقه  
 أن لا تدخل فيه صريحا وهو  
 خبر كاد واعتد بها مع ذلك  
 بابقاء عملها واذا رفع الفعل  
 بعد اضمار ان سهل الامر  
 ومع ذلك لا ينقص ومنه قل  
 أغير الله نامروني أعبدون  
 آياته يركم البرق وتسمع  
 بالعمى سدى خبر من أن نراه  
 وهو الاشهر في بيت طرفة  
 ألا أي هذا الزاخرى أحضر

التوطئة) \* (قوله وان لم ينهوا) اى ولئن لم ينهوا اى والله لئن لم ينهوا ليمسن جواب قسم محذوف (قوله وان  
 اطعموهم) اى ولئن اطعموهم اى والله ان اطعموهم فتقوله انكم لشركون جواب لقسم محذوف (قوله وان  
 لم تغفروا لذنوبهم) اى ولئن لم تغفروا لذنوبهم اى والله ان لم تغفروا لذنوبهم فتقوله انكم لشركون من الخاسرين جواب لقسم  
 محذوف (قوله اكن من الخاسرين) فان اكن جواب الشرط لا جواب قسم محذوف (قوله ان هذا كم)  
 اى بان هذا كم اى بسبب ذلك (قوله والذي اطعم ان يغفر لي الخ) اى في ان يغفر لي وفي ان يدخلنا (قوله  
 وجاء في غيرهما) او وجاء حذف الجار مع غير ان وان (قوله اوليائه) نصب بنزع الخافض (قوله  
 كقول روضة الخ) صرح ابن مالك بجواز حذف الجار قياسا في مثل قولك زيد جوابا لمن قال لك بمن مررت  
 قال وهذا هو الصحيح كقوله عليه الصلاة والسلام اقرهم ما منك بابا بالجر في جواب قولها ان لي جار من فالي  
 ايم ما اهدى والقول العرب خير بالجر لمن قال كيف أصبحت خذ الباء وابق عملها لان معنى كيف باى حال  
 فعملوا معنى الحرف دليلا عليه فلو قلنا كان الدلالة اقوى وجواز الحذف اولى قال ابو حيان وينبغي ان  
 ثبت في القياس على ذلك اه دعما بى (قوله خير) اى أصبحت على خير (قوله بكم درهم) اى من  
 درهم (قوله الله لا فعلن) اى والله لا فعلن \* (حذف ان الناصبة) \* (قوله في مواضع معروفة) هي  
 تسعة مواضع اربعة اضماران فيها واجب وخسة اضماران فيها جائز فتضمر وجوب بابقاء لام الجود وبعده حتى  
 وبعدها والى معنى الاو بمعنى حتى وتضمر جواز بابقاء لام التعليل وكى التعليلية وبعدها فاء السببية وواو المعية في  
 الاجوبة الثمانية وبعدها عطف مسبوق باسم خاص من التأويل بالفعل (قوله ولا بد من تتبعها) اى من ان  
 تتبعها (قوله ونهنت) اى كففت وصدده \* فلم ارمثلها احباسة واحد \* والحباسة الظلامة ورتنا معنى  
 ونسبه الزخشرى لامرى القيس ونسبه العيني اعلم من جوين الطائي وجعل صدره

\* اوردت بها فتكافأ ارضاه \* (قوله بعدما كدت افعله) اى فقال ان الاصل ان افعله (قوله ونقلت  
 حركة الهاء لما قبلها) اى بعد سبب حركتها (قوله في موضع) اى وهو خبر كاد اى انه قد دران في خبر كاد  
 مع انه محال لا تقع فيه الاندازا وايضا اعتد بها محذوفة فنصب بها الفعل وهذا امران خلاف الاصل (قوله  
 ومع ذلك) اى ومع كونها مضرة في محال حقه لان لا تقع فيه صريحا وقوله بابقاء الباء سببية (قوله بعد  
 اضماران) اى بعد حذفها (قوله اغير الله نامروني اعبد) اى تأمروني ان اعبد حذف ان فرفع الفعل  
 اى قل تأمروني بعبادة غير الله (قوله يركم البرق) اى ان يركم البرق فحذفت ان فارتفع الفعل والداعى  
 لتقدير ان من آياته خبر مقدم ويركهم مؤول يصدره مبتدا مؤخر (قوله وتسمع) اى فاصله ان تسمع  
 فحذفت ان فارتفع الفعل والداعى لتقدير ان تسمع مؤول يصدره مبتدا مؤخر (قوله أحضر الوغى) اى  
 فلاصل عن ان احضر الوغى اى الحرب فحذفت عن لوجود ان واما حذف ان ارتفع الفعل (قوله وقرى اعبد  
 بالنصب) اى فقد اعتد بان الضمرة (قوله وانتصاب غير في الآية الخ) اى اغير الله (قوله لا تعمل فيما  
 قبل الموصول) اى لان اعبد على تقدير ان الموصولة الحرفية (قوله في نحو قل الخ) اى من كل فعل مضارع  
 مجزوم واقع بمطلب (قوله قل له يفعل) اى ليفعل (قوله جواب لشرط) اى ان تعمل لهم يشعروا يقولوا  
 (قوله اوجوب للطلب) وهو قل (قوله والحق ان حذفها) اى حذف لام الطلب اى وحينئذ حذف لا آية

الوغى \* وأن أشهد اللذان هل أنت بخلي وقرى أعبد بالنصب كإروى أحضر كذلك وانتصاب غير في الآية على  
 الفراءتين لا يكون بابقاء لان الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول بل بتامروني وان أعبد بدل اشتمال منه اى تأمروني بغير الله عبادة \* (حذف  
 لام الطلب) \* هو مطرد عند بعضهم في نحو قل له يفعل وجعل منه قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلوة قل لعبادي يقولوا وقل هو جواب لشرط  
 محذوف أو جواب للطلب والحق ان حذفها يختص بالشعر كقوله



ليست بخرجة على حذف لام الطالب بل الجزم فيها ما باداة شرط مقدرة او بنفس الطالب (قوله مجد الخ) هذا صدر بيت لابي طالب وعجزه اذا ما خفت من امر تبالا \* وتقدم الكلام على هذا البيت وكذا الآية الاولى في مجت الام (قوله وشذ في اسمي الجنس والاشارة) يريد باسم الجنس ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء نحو يارجل بالضم أو لم تعرف نحو يارجل بالنبض وسواء كان مفردا كأم أو مضافا نحو يا غلام رجل ويا حسن الوجه أو شبهه بالمضاف نحو يا ضارب يا زيدا قصدت به - هذه الثلاثة واحدا بعينه أولا والآخر في امتناعهم من حذف في النكرة ان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك متبها لما تقول له وهذا لا يكون الا في المعرفة وأما المعرفة المنعرفة بحرف النداء فامتنعوا من حذف حرف النداء منها لان الحرف المذكور حينئذ حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما يعرف به حتى لا يظن بقاءه على أصل التنكير الا ترى ان لام التعريف لا تحذف من المعرفة او حرف النداء أولى منها بعدم الحذف اذ هو مفيد مع التعريف التنبيه والخطاب (فان قيل) يجوز حذف حرف النداء من أي نحو أيها الثقلان وهو جنس متعرف بالنداء (والجواب) ان المقصود بالنداء هو وصف أي كما نقر وهو معرف قبل النداء باللام فإزاحة ذلك وأما اسم الاشارة فإنه موضوع لما يشار به للمخاطب الى شيء وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى أي مخاطبا تناظر ظاهر فلما أخرج في النداء عن ذلك الاصل وجعل مخاطبا احتج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبا وهي حرف النداء ثم ان تقييد المصنف شذوذ حذف حرف النداء بما ذكره من اسم الجنس والاشارة ظاهر في أن حذفه من منادى غيرهما ليس شاذا فيرد عليه كلمة الله فإنه لا يحذف حرف النداء منها الامع تعويض الميم المشددة في الآخر وذلك لان حق ما فيه اللام ان يتوصل الى ندائه بأي أو باسم الاشارة فلما حذف الوصل مع هذه السكامة لكثرة ندائها لم يحذف الحرف لئلا يكون اجحافا اه دما ميني (قوله اصبح ليل) معناه يا ليل ادخل في الصباح وصير صحافا لانه أم جندب زوجة امرئ القيس تبرم به وكان مفركا أي تبغضه النساء ويقال انه سأله عن سبب تفريقك النساء فقالت له انك ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الاراقة بعلي الا فائدة (قوله مجد الخ) صدره \* اذا هملت عيني لها قال صاحبي \* وهو لذى الرمة وأول انقصيدة عليك يا طلال حتى بشارع \* على ماضي من عهد كن سلام ولا زال نوء الدلو ينقو ودقه \* بكن نوء السماء غمام (قوله هذا لوعة) أي يا هذا لوعة ولوعة مبتدأ ومثل ذلك خبر (قوله ولحن الخ) فديقال ان المتنبي كوفي وهم يجيزون حذف حرف النداء من اسم الاشارة (قوله هذى) أي يا هذى والتهين من حيث انه حذف حرف النداء مع اسم الاشارة (قوله فهجبت رسيسا) الرئيس ابتداء الحب ونعماه ثم انشيت وما شفيت رسيسا \* والنسيس بقية الروح (قوله هذه البرزة) أي تحذف الصفة وقدم المفعول (قوله كضربه ذلك الضرب) أي وهنالم يذكر المصدر الواقع نعم الماشار اليه (قوله انشده هو) أي ابن مالك (قوله يا عمرو الخ) الذي يظهر لي أن ذلك اشارة الى الملل المذهوم من قوله مللت أو الى الامر الذي تضمنه هذا البيت والمعنى انك قد مللت صحبتك يا بني وصحبتك أياك فيما خاله وأظنه وهذا الامر قليل في الاصحاب فقوله ذلك مبتدأ أخبر عنه بقليل وقوله انحال جملة ألغى فعلها أو أي بم ابعدا الجملة السابقة لبيان أن الاخبار بما تقدم عليها انشأ عن الظن لا اليقين كما تقول زيد قائم أظن وحينئذ فليست الاشارة بذلك الى مفعول مطاق ولم يتضح لي وجه الرد على ابن مالك هذا البيت اه دما ميني قال الشمني وأقول وجهه ان ذلك اشارة الى المصدر الذي هو صحبتك ولم ينعت اسم الاشارة بالمشار اليه بل أخبر عنه بقليل اما على أن يكون من التعليق باللام الابتناء المقدرة حذف ضرورة كما قال سيديويه في \* اني وجدت ملاك الشمة الادب \* وفي قوله \* وما انحال لدينا منك تنويل \* ان الاصل الملاك ولادينا وما ان يكون على الغاء المتوسط (قوله قد ذكر في أول الباب الخ) نحو وتلك نعمة تمنها

مجد قد قد نفسك كل نفس  
\* (حذف حرف النداء) \*  
نحو أيها الثقلان يوسف  
أعرض عن هذا ان أدوا  
الى عباد الله وشذ في اسمي  
الجنس والاشارة في نحو  
أصبح ليل وقوله  
بمثل ذلك هذا لوعة وغرام  
ولحن بعضهم المتنبي في قوله  
هذى برزت لنا فهجبت  
رسيسا \* وأجيب بان هذى  
مفعول مطلق أي برزت هذه  
البرزة ورده ابن مالك بأنه  
لا يشار الى المصدر الا منعونا  
بالمصدر المشار اليه كضربه  
ذلك الضرب ويرده بيت  
أنشده هو وهو قوله  
يا عمرو انك قد مللت صحبتك  
وصحبتك انحال ذلك قليل  
(حذف هوزة الاستفهام)  
قد ذكر في أول الباب الاول  
من الكتاب حذف نون  
التوكيد

يجوز في نحو لا فعل في الضرورة كقوله فلا وأبى لنا تبها جميعا ولو كانت بهاء عرب وروم ويجب حذف الخفيفة إذا القيمها كمن نحو واضرب الغلام بفتح الباء والاصل اضرب وقوله لانهم الغنم علك أن تر كم يومار الذهب قدر فعه واذا وقف عليها تالية ضمة أو كسرة أو ياء حذفت ما كان حذف لاجلها فيقال في اضرب بن ٢٧٠ يا قوم اضربوا في اضرب يا هذا اضرب في قيل وحذفها في غير ذلك ضرورة كقوله

اضرب عنك الهموم طارها  
ضربك بالسيف قونس  
الفرس وقيل ربحا جاء في  
النسب وخرج بعضهم عليه  
قراءة من قرأ ألم نشرح  
بالفتح وقيل ان بعضهم نصب  
يلم ويجزم بلز ولك أن تقول  
لعل المحذوف فيه الشديدة  
فيجاب بان تقلييل الحذف  
والجل على ما ثبت حذفه أولى  
\* (حذف نوني التثنية  
والجمع) تنذفان للاضافة  
نحو ثبت يدا أبي لهب وانا  
مرسلو الناقة ولشبهه الاضافة  
نحو لا غلامي لزيد ولا مكري  
لعمرو اذ ألم تنذر اللام  
مقحمة ولتقصير الصلة نحو  
الضارب يدا والضارب يوعرا  
وللام الساكنة قليلا لنحو  
لذا نغو العذاب فحين قرأه  
بالنصب وللضرورة نحو قوله  
هما خطتا اما اسار وممة \*  
وامادم والقتل بالمر اجدر  
فحين رواه برفع اسار وممة  
واما فين خفضا فبالاضافة  
وفصل بين المتضايقين بالما فلم  
ينفك البيت عن ضرورة  
واختلاف في قوله لا يزالون  
ضارب بين القباب \* فقييل  
الاصل ضارب بين ضارب  
القباب وقيل للقباب كقوله  
أشارت كليب بالا كف

على أي أو تلك نعمة وكقراءة ابن محيصن سواء عليهم أنذرتهم همزة واحدة وكقراءة أبي جعفر سواء عليهم  
استغفرت لهم همزة واحدة للوصل (قوله يجوز الخ) أي في الثقلية (قوله لما تبها) أي لما تبها (قوله بفتح الباء)  
أي ولو قيل بكسر الباء لعلم انه ليس هنا نون فوكيد لان الكسرة حذفت للتخلص على الاصل (قوله واذا وقف  
عليها) أي على الخفيفة (قوله ما كان حذف لاجلها) أي الواو والياء لانهم يحذفان عند الايتان بها وقال بونس  
الواو والياء عوض عن النون (قوله اضرب عنك الهموم) الاصل اضرب من ويرى اضرب قال العيني وليس  
بصحيح والسوطة بدل السيف والقونس بفتح القاف والنون عظم بين الاذنين (قوله ألم نشرح) أي فالاصل  
لم نشرح فان قيل هاجلها الثقلية قلت لاجل قلة الحذف لان الثقلية بحرفين وأيضاً الذي ثبت حذفه وجوبا  
انما هو الخفيفة (قوله ينصب بلم) أي فلي هذا نشرح منصوب بلم (قوله ولك أن تقول) أي على القول الاول  
(قوله ثبت يدا أبي لهب) الاصل يدا (قوله وانا مرسلو الناقة) أي مرسلون الناقة (قوله واشبهه الاضافة) أي  
بان يذكر بعد النون اللام التي الاضافة على معناها وهذا بناء على ان اللام أصلية اما اذا جاءت زائدة فالحذف  
للاضافة حقيقة لا لشبهها (قوله لذا نغو العذاب) أي لذا نغو فحذفت النون لالتقاء الساكنين (قوله فحين  
قرأه الخ) اما لو قرئ بجحر العذاب فالحذف انما هو للاضافة (قوله هما خطتا) الاصل خطتان فحذفت النون  
للضرورة فلا اضافة حينئذ لان اساره يتدأ والخطاة الخصلة والامر وقد ثابها ما يخصلة أخرى بشوله بعد  
وأخرى صاady النفس عنها وانها \* لمورد حزم ان فعلت ومصدر  
فرشت لها صدرى فزل عن الصفا \* به جؤ جؤ عبل ومتن مختصر

أرادهم هذه الخصلة التي ذكرها الفرار بالحيلة والمصادفة تدبير الشيء واتقان رأيه واصفا لجر الاملس والجؤ جؤ  
بجيمين وهم مرتين الصدر وعبل ضخم والمتن الظاهر ومختصر دقيق (قوله لا يزالون الخ) صدره \* رب حى عرندس  
ذى طلال \* (قوله ضاربين) أي فاللاضافة موجودة ولم تحذف النون (قوله ضارب بين القباب) أي فحذف المضاف  
وأبقى المضاف اليه على حاله (قوله وقيل للقباب) أي وقيل الاصل ضارب بين القباب فحذف الجار وبقي ما بعده  
على حاله (قوله معربا عراب مساكين) أي انه معرب بالحركات على النون مع لزوم الياء لانه معرب بالياء  
فالنون حينئذ منلوقة بالاعراب لالتالية والنون انما تحذف للاضافة اذا كانت تالية (قوله فنصبه بالفتحة)  
أي فتحة النون أي فالنون على هذا منلوقة بالاعراب لالتالية (قوله فهو مضاف) أي والنون حينئذ محذوفة  
للاضافة (قوله والوقوف في غير نصب) أي واما فيه فلا يحذف بل يبدل ألفا (قوله انه غير مضاف) أي بل في  
محل نصب على المفعولية وليس في محل جر بالاضافة (قوله مسلمنى الخ) صدره \* وما أدري وظنى كل ظن \*  
وحاصل ما فيه أن الجمهو رعى ان النون في مسلمنى وضارب بنى للوقاية دخلت في اسم الفاعل على سبيل الضرورة  
والياء في محل نصب على المفعولية لافي محل خفض على الاضافة وذهب هشام الى انها اللتان وبأجاز في السعة هذا  
ضارب بك وضارب بنى فالكاف والياء في محل نصب على انه مفعول لافي محل جر بالاضافة وفي البيت ضرورة أخرى  
وهى الترخيم في غير النداء وذلك في قوله شرأح قال الفراء أراد شرأحيل فرخم في غير النداء قلت يمكن ان  
شرأحيل منادى ومسلمنى خبر المحذوف أي أأنت مسلمنى الى قومي بشرأحيل وشرأحيل اسم رجل موع من  
الصرف عند سيديويه كان معرفة أو نكرة لانه زنة جمع الجمع وينصرف عند الاخفش في النكرة اه دما يني  
(قوله فضرورة) كان الاولى أن يقول فونه للوقاية دخلت على اسم الفاعل للضرورة لانه بن خلافا لهشام

الاصابع وقيل ضارب بين معربا عراب مساكين فنصبه بالفتحة لا بالياء \* (حذف النون بن) \* يحذف لزوما لدخول  
أل نحو الرجل ولللاضافة نحو غلامك ولشبهها نحو لاملال زيد اذ ألم تنذر اللام مقحمة فان قدرت فهو مضاف ولما منع الصرف نحو فاطمة والوقوف في  
غير النصب والاتصال بالضمير نحو ضاربك فحين قال انه غير مضاف فاما قوله مسلمنى الى قومي شرأح فضرورة خلافا لهشام

ثم هو نون وقاية لاتنوين  
كقوله  
وليس الموافقي ايرفد خائبا  
اذلا يجمع التنوين مع آل  
ولكون الاسم علماموصوفا  
بما اتصل به وأضيف الى  
علم من ابن أو ابنة اتفاقا أو  
بنت عند قوم من العرب  
فاما قوله  
جارية من قيس بن ثعلبة  
فضرورة ويحذف للاتقاء  
الساكنين قليلا كقوله  
فالفيتة غير مستعنب  
ولاذا كرا الله الانفلا  
وانما أثر ذلك على حذفه  
للاضافة لارادة تماشيل  
المتعاطفين في التنكير وقرئ  
قل هو الله أحد الله الصمد  
ولا اليل سابق النهار بترك  
تنوين أحد وسابق وبنصب  
النهار واختلف لم ترك تنوين  
غير في نحو قبضت عشرة قليس  
غير فقيس لانه مبني كقبل  
وبعد وقبل لفية الاضافة  
وان الضمة اعراب وغير  
متعينة لانها اسم ليس  
لاحتمة لذلك وللخبرة  
وبرده ان هذا التركيب  
مطرد ولا يحذف تنوين  
مضاف لغير مذكور باطراد  
الا ان أشبه في اللفظ المضاف  
نحو قطع الله يدورجـل من  
قالها فان الاول مضاف الى  
المذكور والثاني لجواروته له  
مع انه المضاف اليه في المعنى  
كأنه مضاف اليه لفظا

(قوله ثم هو نون وقاية الخ) قصد به ذابيان مذهب الجمهور في نون مسألتي والرد على هشام فان مذهبه ان النون  
في نحو مسألتي ليست نون وقاية بل هي تنوين والباء مفعول لامضاف اليه كسبق ولا شك ان هذه الدعوى  
لاتنأى في نحو الموافقي لان أل صادقة عن التنوين فلم يبق إلا أن يقال ان النون في كلا الموضوعين نون وقاية  
لحققت الاسم شذوذا (قوله اذلا يجمع التنوين مع آل) هذا التعليل انما هو في المنظر به (قوله ولكون الاسم  
علما) مراده بالعلم ما يشمل الاسم والكتابة واللقب وفي حكم العلم ما كثر به عنه كفلان (قوله ولكون الاسم علما)  
خرج الوصف نحو جاءني كريم ابن زيد وقوله وصوفنا خرج ما اذا كان الواقع به دعه خيرا فلذا كان القياس  
قراءة وقالت اليهود عزير ابن الله بالتنوين (قوله ولكون الاسم علما الخ) وذلك لكثرة استعمال ابن بين  
علمين وصفا فطالب التخفيف لفظا يحذف التنوين من موصوفه وخطا يحذف ألف ابن فان لم يكن بين علمين  
نحو جاءني كريم ابن كريم أو زيد ابن أخين لم يحذف التنوين لفظا ولا في خطا لقلة الاستعمال وكذا ان لم  
يقع صفة نحو زيد ابن عمرو على انه مبتدأ وخبر لقلة استعماله أيضا مع ان التنوين يحذف في الموصوف لكونه  
مع الصفة كالاسم واحد والتنوين علامة التمام وليست هذه العلامة موجودة في المبتدأ وخبره اه شمني (قوله  
وأضيف الى علم) خرج جاءني زيد ابن كريم (قوله وأضيف الى علم الخ) ظاهره سواء كان هذا العلم الذي  
أضيف اليه ابن أو ابنة اسم لابي الاول أو جدهم بعضهم اشترط ان يكون علما لاب لا لجد أو أم وكان وجهه  
ان هذا الحذف منوط بالكثرة والاكثرت نسبة الانسان الى أبيه لا جده اه دماميني (قوله جارية من قيس بن  
ثعلبة) تمامه \* كريمة أخوها والعصبه \* قال ابن جني الذي أرى انه لم يرد في هذا البيت وما جرى مجراه ان  
يجري ابنا وصفا على ما قبله ولو أراد ذلك لحذف التنوين ولكن الشاعر أراد ان يجري ابنا على ما قبله بدلا  
منه وإذا كان بدلا لم يجعل معه كالشيء الواحد فوجب لذلك أن ينوي انفصال ابن مما قبله وإذا قدر كذلك  
فقد قام بنفسه ووجب أن يتسدا به وعلى ذلك تقول كلمت زيدا ابن بكر كأنك قلت كلمت زيدا كلمت ابن  
بكر لان ذلك حكم البدل اذا البدل في التقدير من جملة أخرى غير جملة المبدل منه وقال بعض المتأخرين لو كان  
الامر على ما قاله ابن جني لكان مثل كلمت زيدا ابن بكر بالتنوين كثيرا في كلامهم لانه وجهه سائغ مطرد ولكنه  
قليل فلقائه كان الوجه أن يحتمل على انه ضرورة اه دماميني (قوله ويحذف الخ) عطف على قوله يحذف  
لزوما (قوله فالفيتة) أي فوجده غير طالب رضاي يقال استعنته فاعتنتي أي استرضيته فأرضاني (قوله  
ولاذا كرا الله) أصله ولاذا كره عطف على مستعنب والله معمول لاسم الفاعل لاعتماده على النفي فقد حذف  
التنوين لاتقاء الساكنين (قوله وانما أثر) بالمد والضمير للشاعر وقوله ذلك أي الحذف للاتقاء  
الساكنين وقوله على حذفه متعلق بأثر (قوله للاضافة لارادة الخ) اللام الاولى لتعليل الحذف والثانية  
للاشارة وقوله للاضافة الخ أي بان كان يقول ولاذا كرا الله فيكون حذف التنوين لاجل الاضافة (قوله تماثل  
المتعاطفين) أي اذا كرا ومنعته أي ولو ارتكب الاضافة لكان المعطوف معرفة لضافته الى المعرفة ورد  
ذلك بان ضافة اسم الفاعل لمعه لانه لا تفيد التعريف وأجيب بان محـل كونها لا تفيد التعريف اذا جعل اسم  
الفاعل للحال أو الاسـم استقبال اما ان جعل للماضى أو للاستمرار فانه يفيد التعريف وقوله المتعاطفين أي  
المعطوف والمعطوف عليه (قوله قل هو الله أحد الله الصمد) أي يحذف التنوين لاتقاء الساكنين (قوله  
وبنصب النهار) أي وأما على جرحه فحذف التنوين للاضافة (قوله كقبل وبعد) أي فهي مبنيـة على الضم  
لقطعها عن الاضافة لفظا ونية معناها وهي محتملة لان تكون اسم ليس ومحتملة لان تكون خبرها (قوله  
لانها اسم ليس) أي متعينة لكونها اسم ليس فقوله لانها صفة متعينة وليس على شيء (قوله ويرده الخ) حاصل  
الرد ان هذا التركيب مطرد وحذف المضاف اليه ونية لفظه غير مطرد اذلا يحذف الخ (قوله الا ان أشبه) أي  
المضاف لغير المذكور في اللفظ المضاف للمذكور (قوله والثاني) مبتدأ وقوله مع أنه أي الثاني مضاف اليه

\* (حذف أل) \* تحذف للاضافة المعنوية وللنداء نحو بارحنا الامن اسم الله تعالى والجل المحكية قبل والاسم المشبهة نحو بالخليفة هيبه  
وسمع سلام عليكم بغير تنوين فقبل على اضماء أل ٢٧٢ ويحتمل عندي كونه على تقدير المضاف اليه والاصل سلام الله عليكم وقال الخليل

في ما يحسن بالرحل خير منك  
أن يفعل كذا هو على نية أل  
في خير ويردها ان الاجتماع  
من الجارة للام فزاد وقال  
الاخفش اللام زائدة وايس  
هذا بقباس والتر كيب  
قياسي وقال ابن مالك خير  
بدل وابدال المشتق ضعيف  
وأولى عندي ان يخرج على  
قوله

ولقد أمر على اللين يسبني  
\* (حذف لام الجواب) \*  
وذلك ثلاثة حذف لام  
جواب ونحو لو نشاء جعلناه  
أجاجا وحذف لام اقد  
يحسن مع الطول نحو قد  
أفلم من زكاه وحذف لام  
لأنه لم يختص بالضرورة  
كقول عامر بن الطفيل  
وقيل مرة ثأرن فانه

فرغ وان اخاكم لم يشار  
\* (حذف جله القسم) \*  
كثير جدا وهو لازم مع غير  
الباء من حروف القسم  
وحيث قيل لا فان اوله  
فعل او اثن فعل ولم يقدم  
جمله قسم فثم جمله قسم مقدرة  
نحو لا عذبه عذابا شديدا  
الآية ولقد صدقكم الله  
وعده لئن اخرجوا لايخرجون  
معهم واختلف في تحول زيد  
قائم ونحو وان زيدا قائما او  
لقائم هل يجب كونه جوابا  
لقسم اول

أي الى المذكور خبر المبتدا وقوله لجارته له أي للمذكور علة مقدمة على المفعول (قوله تحذف للاضافة  
المعنوية) أي لان الاضافة المعنوية موضوعه لتخصيص المضاف ان كان المضاف اليه منكرة وتعرفه ان كان  
معرفة فلولم تحذف أل من المضاف اضافة معنوية بل لم تعرف بالمعرف ان كان المضاف اليه معرفة وتخصيصه  
ان كان منكرة وكل ذلك تحصيل الحاصل (قوله للاضافة المعنوية) أي للاضافة اللفظية نحو بالرجل قائم (قوله  
الجاني والصارب الرجل (قوله الامن اسم الله تعالى) نحو يا الله وقوله والجل المحكية نحو بالرجل قائم (قوله  
بالخليفة هيبه) أي لان تقديره يامثل الخليفة في الهيبة فدخل في الحقيقة على غير الالف واللام (قوله هو  
على نية أل في خير) أي لتوافق الصفة موصوفها في التعريف (قوله انما) أي أل الداخلة على أفعال التفضيل  
(قوله الجارة للام فزاد) قيد به لان اجتماع من الجارة لغير المفعول كما اذا بنى الفعل التفضيل مما يتعدى بمن  
كقول الكميت فهم الاقربون من كل خير \* وهم الاعدون من كل دم

ويجوز أيضا أن تجتمع من هذين الجارة للمفعول مقدمة عليها أو مؤخرة نحو يزاد قرب من عمرو من كل خير  
اه شئني (قوله اللام زائدة) أي اللام في الرجل (قوله وليس هذا) أي زيادة اللام وقوله والتر كيب  
قياسي أي فسد ما قاله الاخفش (قوله وليس هذا) أي زيادة اللام ليست قياسية وهذا التركيب الذي كلامنا  
فيه قياسي فبطل كلام الاخفش القائل ان أل في الرجل زائدة (قوله وابدال المشتق) أي من الجامد كالرجل  
وقوله ضعيف أي فبطل ما قاله ابن مالك قال الرضي والاعراب ان يكون البدل جامدا بحيث لو حذف الاول  
لاستقل الثاني ولم يحتاج الى متبوع قبله في المعنى فان لم يكن جامدا كقوله

فلا وأيك خير منك اني \* ليؤذي التجميع والصهل

قد الموصوف أي فلا وأيك خير منك اه شئني (قوله وأولى عندي أن يخرج على قوله) أي على طريقة  
قوله الخ أي بان تجعل أل جنسية وما بعده صفة له (قوله ان يخرج على قوله الخ) أي يجعل أل لتعريف الجنس  
فيكون مدخولا في المعنى كالمنكرة فيصح نعتها بالمنكرة اه شئني (قوله وحذف لام لقر) أي لام جواب  
القسم الداخلة على قد (قوله يحسن مع الطول) أي مع طول الفصل بين القسم والجواب (قوله وحذف  
لام لافغان) أي حذف لام جواب القسم الداخلة على المضارع المؤكد بالنون (قوله وقيل  
مرة الخ) مرة بضم الميم وراءه مشددة وهاء تأنيث أبو قبيلة من قريش وأبو قبيلة من قيس عيلان وأنأرن أي  
اطلب دمه واقتل قاتله مضارع ثأر بفتح المثناة والهمز والفرغ بكسر الفاء وفتحها وبالغين المعجمة الهاء يقال  
ذهب دمه فرغ أي هدر الم يطلب (قوله أنأرن) أي لا ثأرن (قوله مع غـ ير الباء من حروف القسم الخ)  
اذ لا يجوز التصريح بفعله الا معها (قوله ز يد قائم والله) حذف جواب القسم لدلالة الجملة قبله عليه (قوله  
ومنه ان جاء في الخ) هذا المثال الثاني ليس من القسم الاول قطعا وانما هو من القسم الثاني وتندرج بذلك  
في أول الترجمة التي تأتي وهي حذف جملة جواب الشرط فالظاهر ان ما هنا سهو وقاله الدماميني فلم يعتبر المصنف  
التقدم الرتبتي وقال الشمني ليس هذا سهوا وذلك لان الشرط والقسم اذا اجتمعا يؤتى بجواب السابق مستغنى  
به عن جواب المتأخر والاصل في الجواب أن يلي ما هو جواب عنه فيكون أكرمه في المثال مقدم ما في الرتبة على  
القسم ويكون المثال محذوف منه جواب القسم لتقدم ما يغني عنه لكن في الرتبة دون اللفظ ولهذا قال  
المصنف ومنه اه شئني (قوله ان جاء في ز يد والله أكرمه) هذا جواب الشرط وجواب القسم محذوف  
لدلالة ما قبله وهو الجملة الشرطية عليه (قوله زيد والله قائم) أي فر ز يد قائم فائمان مقام الجواب فجواب  
القسم محذوف لدلالة الجملة التي اكتفت به عليه (قوله خبرا عن المتقدم) أي فهو محذوف فيه الجواب لاجل

\* (حذف جواب القسم) \* يجب اذا تقدم عليه او كتفه ما يغني عن الجواب فالاول نحو ز يد قائم والله ومنه ان جاء في  
زيد والله أكرمه والثاني نحو ز يد والله قائم فان قلت ز يد والله انه قائم او قائم احتمل كون المتأخر عنه خبرا عن المتقدم عليه واحتمل كونه

جواباً وجملة القسم وجوابه الخبر ويجوز في غير ذلك نحو والنارعات غرقاً الآية أي اتبع من بدليل ما بعده وهذا المقدر هو العامل في يوم ترجف أوعاءه - له اذ كرويل الجواب ان في ذلك لعبرة وهو بعد لبعده ومثله في القرآن المجيد أي لم يمكن بدليل كم اهلكتنا وانك لمنذر بدليل بل عجبوا ان جاءهم منذر وقيل الجواب مذكور فقال الاخفش قد علمنا وحذفت اللام للطول مثل قد أفلح من زكاه ابن كيسان ما يلفظ من قول الآية الكوفيون بل عجبوا والمعنى لقد عجبوا وبعضهم ان في ذلك لذكرى ومثله ص والقرآن ذى الذكراى انه لجزأ وانك لمن المرسلين أو ما الامر كما يزعمون وقيل مذكور فقال الكوفيون والزجاج ان ذلك لحق وفيه بعد الاخفش ان كل الا كذب الرسل القراء وتعباب ص لان معناه صدق الله ويرده ان الجواب لا يتقدم وقيل كم اهلكتنا وحذفت اللام للطول \* (حذف جملة الشرط) \* ٢٧٣ هو مطر د بعد الطالب نحو فاتبعوني

يحبيكم الله أى فان تتبعوني يحبيكم فاتبعنى أهـ لك ربنا أخرنا إلى أجل قريب نجب دعوتك وتبـع الرسل وجاء بدونه نحو ان ارضى واسعة فايأى فاعبدون أى فان لم يتأت اخلاص العبادة فى هذه البلدة فايأى فاعبدون فى غيرها ام اتخذوا من دونه اولياء فالله هو الولى أى ان ارادوا وليا بحق فالله هو الولى أوتقوا - ولوا لو اننا نزل علينا الكتاب لكنا اهدى منهم فقد جاءكم بينة من ربكم وهدى ورحمة فنأظم ممن كذب باآيات الله أى ان صدقتم فيما كنتم تعدون به من أنفسكم فقد جاءكم بينة وان كنتم فـلاأخذوا كذب منكم فنأظم وانما جعلت هذه الآية من حذف جملة الشرط فقط وهى من حذفها وحذف جملة الجواب لانه قد ذكر فى اللفظ جملة قائمة مقام الجواب وذلك فى الامثلة

ما اكتنفه أى دلالة عليه (قوله الخبر) أى خبر المبتدا (قوله ويجوز) أى حذف الجواب فى غير ذلك أى فى غير ما اذا تقدم عليه أو اكتنفه ما يعنى عنه (قوله والنارعات) هذا قسم (قوله بدليل ما بعده) أى يوم ترجف (قوله لبعده) أى من القسم (قوله ومثله) أى مثل المثال المتقدم فى كون جواب القسم محذوفاً فيه ولم يتقدم عليه أو اكتنفه ما يعنى عنه (قوله وفيه بعد) قال الفراء لا نجد هذا القول مستقيماً فى العربية لتأخوه جداعن قوله والقرآن (قوله ص) أى والقرآن ص وهذا القول مبنى على جواز تقدم جواب القسم وان ص معناه صدق الله (قوله أن الجواب لا يتقدم) أى مطاقا سواء كان جواب قسم أو شرط (قوله حذف جملة الشرط) أى مع الاداة (قوله هو مطر د بعد الطالب الخ) هذا مبنى على ان الجملة الواقعة بعد الطالب لاداة شرط مقدرة مع فعل الشرط وان الجازم للفظ فعل تلك الجملة الاداة المقدرة وما على القول بان الجملة الواقعة بعد الطالب جواب لطلب المتقدم وان الجزم به فلا حذف فى الكلام (قوله فاتبعنى أهـ لك) أى فان تتبعنى أهـ لك (قوله نجب دعوتك) أى ان تؤخرنا لأجل قريب نجب دعوتك (قوله وجاء) أى حذف الشرط وقوله بدونه أى بدون تقدم الطالب (قوله فى هذه البلدة) أى مكة (قوله أى ان صدقتم فيما كنتم تعدون به من أنفسكم) أى وجب عليكم الايمان لانه قد جاءكم فهو لعل الجواب المحذوف (قوله وان كنتم فـلاأخذوا كذب منكم) لعل الاظهار وان كنتم فانتهم ظالمون اذ لا اظلم الخ تأمل اه تقرير رددير (قوله وهى من حذفها) أى والحال انها من حذفها الخ (قوله لانه قد ذكر فى اللفظ جملة) أى وهى فنأظم وقوله فقد جاءكم بينة الخ وقوله قائمة مقام الجواب أى وهى تسمى جوابا تجوزا (قوله ويرده الخ) وأجيب باننا لا نسلم أن الجواب هنا جملة فعلية فعلها المنفى بل هى جملة اسمية والتقدير فأتى لم تقتلوهم فالا سألهم الداخلة عليه الغاء محذوف وقد صرح بهذا الزخشرى حيث قال والفاء جواب شرط محذوف تقديره ان افخرتم يقتلهم فأتى لم تقتلوهم ولاكن الله قتلهم فلامعنى لا اعتراض عليه تأمل (قوله لا تدخل عليه الفاء) أى وحيث فـلا يصح ان يجعل قوله فلم تقتلوهم جوابا للشرط مقدر (قوله كثير) أى لكن الاكثر على ان حذف جملة الشرط مع بقاء الاداة جائز مطلقا وذهب بعضهم الى انها لا تحذف الا مع بقاء النافية أيضا كهذا البيت اه شبنى (قوله هو ان فعل ظالم) هو مبتدأ وان فعل فاعل فعل وظالم خبر المبتدأ والجواب محذوف دل عليه ما اكتنفه أى هو ظالم (قوله وان ان شاء الله لم يتدون) أى ان شاء الله ان شاء الله ان شاء الله لم يتدون (قوله وقول ابن معطى) أى فى الغيبة (قوله امان ذلك) أى فحيث قد قوله هو الكلام خبر اللفظ والجواب محذوف دل عليه ما اكتنفه (قوله مع كون الشرط مضارعا) أى لان الجواب لا يحذف الا اذا كان الشرط ماضيا كما فى الامثلة المذكورة وأمان كان الشرط مضارعا فلا يجوز حذف جوابه الا فى الضرورة (قوله وهى حذف الفاء) أى من

(٣٥ - دسوقى فى) وجعل منه الزخشرى وتبعه ابن مالك بدر الدين فلم تقتلوهم أى ان افخرتم يقتلهم فلم تقتلوهم ويرده ان الجواب المنفى لم لا تدخل عليه الفاء وجعل منه أبو البقاء فذلك الذى يدع اليتيم أى ان اردت معرفته فذلك وهو حسن وحذف جملة الشرط بدون الاداة كثير كقوله فطلقتها فانسيت لها بكف \* والا يعلى مفرقا الحسام أى وان لا تطلقها (حذف جملة جواب الشرط) وذلك واجب ان تقدم عليه أو اكتنفه ما يدل على الجواب فالاول نحو هو ظالم ان فعل والثانى نحو هو ان فعل ظالم وان ان شاء الله لم يتدون ومنه والله ان جاءنى زيد لا كرمته وقول ابن معطى (اللفظ ان يفده هو الكلام) امان من ذلك فـفيه ضرورة وهى حذف الجواب مع كون الشرط مضارعا وما الجواب الجملة الاسمية وجملة الشرط والجواب خبر فيه ضرورة ايضا وهى حذف الفاء كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها \*

ووهم ابن الخباز اذ قطع هذا الوجه ويجوز حذف الجواب في غير ذلك نحو فان استطعت ان تبني نغصا في الارض الآية أي فافعل ولو ان قرأنا سيرت به الجبال الآية أي ما آمنوا به بدليل وهم يكفرون بالرحن والنحويون يتسددون لكان هذا القرآن وما قدرته أظهر لو تعلمون علم اليقين أي لا ردت عنهم وما آلتكم التكاثر ولو افتدى به أي ما تقبل منه ولو كنتم في بروج مشيدة أي لا تدرككم واذا قيل اهلهم اتقوا ما بين أيديكم وما خلفكم لعلمكم ترجون أي أعرضوا بدليل مابعد ٢٧٤ أتذ كرت أي تطيرتم ولو جئناكم به مددا أي لنفد ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم أي

لأيت أمرا فظيها ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله تواب حكيم أي اهلستكم قل أرايتم ان كان من عند الله وكفرتم به قال الزمخشري تقديره أستم ظالمين بدليل ان الله لا يهدي القوم الظالمين ويرده أن جلة الاستفهام لا تكون جوابا بالالفاء مؤخره عن الهمزة نحو ان جئتكم أفما تحسن الى ومقدمة على غيرها نحو فهل تحسن الى \* (تنبيه) \* التحقيق أن من حذف الجواب مثل من كان برحمة الله فان أجل الله لا ست لان الجواب سبب عن الشرط وأجل الله أن سواء أوجد الرجاء أم لم يوجد وانما الاصل فليبادر العمل فان أجل الله لا ت ومثله وان تجهر بالقول أي فاعلم أنه غنى عن جهرك فانه يعلم السر وان يكذب بول أي فتصبر فقد كذبت رسل من قبلك ان يحسبكم قرح أي فاصبروا فقد دمس القوم قرح مثله ومن يتبع خطوات الشيطان أي يفعل الفواحش

الجواب الواقع جلة اسمية (قوله وهم ابن الخباز) أي في شرحه على الآية بن معطى (قوله اذ قطع هذا الوجه) أي فقطعه به ذا الوجه يقتضي عدم صحة الاول وهو غلط (قوله في غير ذلك) أي في غير ما اذا تقدم عليه الشرط أو كنفه ما يغني عن الجواب (قوله سيرت به الجبال) أي عن مقارها وزعت عن مضاجعها وقوله او قطعت به الارض حتى تصدع وتترايل قطعها وكام به الموقى تسمع وتحيب (قوله لكان هذا القرآن) أي لكونه غاية في التكبر ونهاية في الانذار والتخويف كما قال تعالى لو أنزلناه هذا القرآن على جبل لرأيته خاشعا متصدعا من خشية الله (قوله وما قدرته أظهر) أي للدليل المذكور وفيه أن ما قدره أيضا دل عليه قوله تعالى لو أنزلنا هذا القرآن على جبل فلم يتبين كون تقديره أظهر من تقديرهم وعلم أن كلاما من الوجهين ودليل كل واحد ذكره الزمخشري فلم يقدر المصنف شيئا نظره عن غير خلاف لما يشعر به قوله وما قدرته أظهر الخ (قوله بدليل مابعد) أي وهو قوله وما نأتيتهم من آية من آيات ربهم الا كانوا عنها معرضين (قوله تقديره أستم ظالمين) هذا صريح في أن الزمخشري جعل جلة الاستفهام جوابا مع أنه لم يقع في الكشف هذا الكلام على هذه الصورة وليس فيه ما يقتضي أن جلة الاستفهام جواب ونص ما فيه والمعنى قل أخبروني ان اجتمع كون القرآن من عند الله مع كفركم به واجتمع شهادة أعلم بنى اسرائيل على نزول مثله مع ايمانهم به مع استكباركم عنه وعن الايمان به أستم أضل الناس وأظلمهم اه كلامه فان قلت ان هذه الجلة المقدرة اذ لم تجعل جوابا للشرط فسامو قهها فقلت وقهها مفعول لا أخبروني والعامل معاق فان قلت فابن جواب الشرط حينئذ قلت هو محذوف دل عليه الجائز ان المكتنفان له والتقدير ان كان من عند الله فاعبر وفي أستم ظالمين اه دما ميني (قوله ويرده أن جلة الاستفهام لا تكون جوابا) أي وحينئذ فاقدره بقوله أستم ظالمين لا يصح أن يكون جوابا بل يقدر فاعبر وفي أستم ظالمين (قوله سواء أوجد الرجاء) أي رجاء لقاء الله أم لم يوجد وحينئذ فلا يصح أن يكون قوله فان أجل الله لا ست جوابا لعدم تسببه عن الشرط (قوله ومثله وان تجهر بالخ) قال الدماميني يشكل عليه مضارعية الشرط في هذه الآية والاربعه بعدها مع أنهم نصوا على أن الجواب لا يحذف في السعة الا اذا كان فعل الشرط ماضيا للفظا وعدوا من الضرورات

لئن تلك فضاقت عليكم بيوتكم \* ليعلم ربى أن بيتي واسع

وقد يجب بانه لماسد شئ مسد الجواب كانه لم يحذف وقولهم لا يحذف الجواب الا اذا كان الشرط ماضيا مرادهم لا يحذف من غير سد شئ مسده (قوله ان صدقت النفي) أي فعني نعم حينئذ لم يعم وقوله وبلى أي وتقول بلى ان أبطلته أي فعني بلى حينئذ انه قام (قوله ما ان تزال) ان زائدة أي لا تزال وقوله منوطة أي معلة اسم مفعول من قولك نطت الشئ أنوطه اذا علقته والرجاء توقع أمر محبوب ضد اليأس فهو مادام مترجيا وقوع ما يجب خائف من عدم وقوعه (قوله بمعنى نعم) أي لانها لو كانت المؤكدة العاملة لكانت محذوفة الاسم والخبر وذلك غير جائز فيه الماصر جوابه من أن المؤكدة لا يجوز حذف جزأها معا اه تقرير شيخنا دردير (قوله خلافا لاكثرهم) أي حيث قالوا ان المعنى فقلت نعم أي قد فعلت فاني فاعني نعم والهاء لا سكنت

والمنكرات فانه يأمر بالفحشاء والمنكر ومن يقول الله ورسوله والذين آمنوا أي يغلب فان حزب الله هم الغالبون وان عزوا الطلاق أي فلا تؤذوهم بقول ولا فعل فان الله يسمع ذلك ويعلمه فان قولوا أي فلا لوم على فقد أبلغتكم (حذف الكلام بحملته) يقع ذلك باطراد في مواضع أخذها به سد حرف الجواب يقال أقام زيد فقلول نعم ولم يعم زيد فقلول نعم ان صدقت النفي وبلى ان أبطلته ومن ذلك قوله قالوا أخفت فقلت ان وخيفتي \* ما ان تزال منوطة برجائي فان ان هنا بمعنى نعم وما قوله ويقان شيب قد علا \* لو قد كبرت فقلت انه فلا يلزم كونه من ذلك خلافا لاكثرهم

لجواز أن لا تكون الهاء للسكت بل اسم لان على انه المؤكدة والخبر محذوف اي انه كذلك \* والثاني بعد نعم وبش اذا حذف المخصوص وقبل  
ان السلام جملتان نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد \* والثالث بعد حرف النداء في مثل ٢٧٥ باليت قوي يعلمون اذا قيل انه على حذف

المنادى اي باهؤلاء \* الرابع

بعد ان الشرطية كقوله

قالت بنات العم يا سلمى وان

كان فقيرا مدام قالت وان

اي وان كان كذلك رضىته

\* الخامس في قولهم افعل

هذا امالا اي ان كنت لا تفعل

غيره فافعله \* (حذف اكثر

من جملة في غير ما ذكر) \*

انشد ابو الحسن

ان يكن طبك الدلال فلو في

سالف الدهر والسنين

الحوالى \* اي ان كان عادتك

الدلال فلو كان هذا فيما مضى

لاحتملنا منك وقالوا في قوله

تعالى فقلنا اضربوه ببعضها

كذلك يحيى الله الموتى التقدير

فضر بوه فحي فقلنا كذلك

يحيى الله وفي قوله تعالى انا

انبيكم بتاويله فارسلون

الاسية التقدير فارسلون الى

يوسف لاستعبره الرؤيا فارسلوه

فاتاه وقال له يا يوسف وفي

قوله تعالى فقلنا اذهب الى

القوم الذين كذبوا بآياتنا

فدمرناهم التقدير فاتياهم

فابلغهم الرسالة فمكذبوهم

فدمرناهم \* (تنبيه) \*

الحذف الذي يلزم النحوي

النظريه هو ما اقتضته

الصناعة وذلك بان يجد خبرا

بدون مبتدا أو بالعكس أو

شرطا بدون جزاء أو بالعكس

(قوله لجواز أن لا تكون الهاء للسكت) اي وأما الوجهات للسكت لكان منه (قوله وقبل ان السلام جملتان)

أي والحال أنا قلنا ان السلام جملتان أي نعم الرجل جملة والمخصوص مبتدأ خبره محذوف او خبر لمحذوف وأما

اذا قلنا انه مبتدأ خبره الجملة قبله فالمحذوف جزء الكلام (قوله نعم العبد) أي هو أيوب (قوله بعد حرف

النداء) أي لان المحذوف أدهو والمنادى (قوله اذا قيل انه على حذف المنادى) احترز بهذا عما اذا

قيل ان حرف النداء اذا ولى ما ليس بمنادى يكون لمجرد التنبيه لان الكلام حينئذ لا حذف فيه وانما كان هذا

الثالث من حذف الكلام بحملته أي بحيث لم يبق منه عمدة ولا فضلة لان المنادى عند سميويه وجهور

البصريين مفعول به لا دعوم قدر أو أصل يازيدا أو دعوزيدا حذف أدعوز وما لكثرة الاستعمال ودلالة

النداء عليه فجزأ الجملة الفعل والفاعل محذوفان فاذا حذف المنادى ايضا كان الكلام بحملته محذوفا

شئني (قوله وان كان فقيرا مدام) يروى بدل مدام (س) عيبا بفتح العين المهملة وكسر أوى التختين

وتشديد الثانية من العي ضد البيان قيل هذا البيت لرؤية وقوله

قالت سامي ليت لي زوجاين \* يغسل جلدي وينسني الحزن

وحاجة تمان لها عندى عن \* ميسورة فضاؤها منه ومن

قالت بنات العم الخ ويعني بخفيف النون وأصله التشديد وحاجة عطف على زوجها وأرادت به الشهوة وما نافية

وان زائدة قال الدماميني لا يخفى في انك اذا قلت ان جاء زيد أكرمه فالكلام هنا هو مجموع هذا التركيب

ان الشرطية وجملتها وليس شيء من الجملتين حال تعلق ان به وارتباطها به كالألغام عدم استقلاله بالافادة بل

مجموع ذلك هو الكلام واذا كان كذلك فالمحذوف في هذا الموضع والذي بعده بعض الكلام لا الكلام

بحملته وجوابه أن المصنف أنفى الحرف لعدم مدخليته في الاسناد الكلامي والحكم الاعرابي (قوله أي

ان كنت لا تفعل غيره فافعله) انما قدر كان لان المعلق عليه عزمه على عدم الفعل تدبر

\* (حذف أكثر من جملة) \*

(قوله في غير ما ذكر) اي من الشرط وجوابه وجواب القسم (قوله ان يكن طبك) بالباء الموحدة مثلث

الطاء وفي نسخة طبعت وهو بمعناه والبيت من ابيات العبيد بن ابرص وبعده

كنت بيضاء كالمهاة واذا \* تبتك نشوان مرخيا اذ يالى

فازكى خط حاجبك وعيشى \* معنا بالرجاء والتأمال

قد رعتنى انى كبرت وانى \* قل مالى وضعتنى الموالى

ان ترى تغير الراس منى \* وعلا الشيب مفترقى وقذالى

فيما أدخل الخباء على مه \* ضومة الكشح طفلة كالغزال

فقطا طبت جيسدها ثم مالت \* ميلان الكتيب بين الرمال

ثم قالت فدا النفسك نفسى \* وفدا المالم ثم أهلاك مالى

(قوله فلو كان هذا فيما مضى لاحتملنا منك) أي فقد حذف جملة شرط لوجه جملة جوابها وذلك أكثر من جملة

وفيه أن هذا لا يخرج عما تقدم لان حذف كل من الجواب والشرط قد تقدم والجواب أنه غيره من حيث ان

المحذوف الامر ان معاً أي وما تقدم حذف واحد فقط (قوله أو بالعكس) أن بان يجد مبتدأ بدون خبر وقوله

أو بالعكس أي أو جزاء بدون شرط (قوله نحو ان الله) أي خلقهم الله وقوله قالوا خيرا أي أنزل خيرا

أو معطوفا بدون معطوف عليه أو معمو لا بدون عامل نحو ان الله ونحو قالوا خيرا ونحو خيرا قال الله وأما قولهم في نحو ساريل تعبككم الحر

ان التقدير والبرد ونحو تلك نعمتها على أن عبدت بني اسرائيل ان التقدير ولم تعبدني ففضولي فن النحو

(س) قوله بدل مدام الصواب بدل فقير لانه لا يستقيم الوزن الا بذلك

وانما ذلك للمفسر وكذا قولهم

يحذف الفاعل لعظمته  
وحقارة المفعول أو بالعكس  
أو للجهل به أو للخوف عليه  
أو منه ونحو ذلك فإنه تطفل  
منهم على صناعة البيان ولم  
أذكر بعض ذلك في كتابي  
جريا على عادتهم وأنشد

وهل أنا الامن غزية ان غوث  
غويت وان ترشد غزية ارشد  
بل لاني وضعت الكتاب لافادة  
متعاطي التفسير والعربية

جميعا وأما قولهم في راكب  
المنافقة طليحان انه على حذف  
عاطف ومعطوف أى والنفقة

فلازم لهم لمطابق الخبر المخبر  
عنه وقبل هو على حذف  
مضاف أى أحد طليحين

وهذا لا يتأتى في نحو غلام  
زيد ضرب بتمها الباب السادس  
من الكتاب في التحذير من

أمو راشتت بين المعربين  
والصواب خلافها وهي كثيرة  
والذي يحضر في الآن منها

عشرون موضعا (أحدها)  
قولهم في لو انما حرف امتناع  
لامتناع وقد بينا الصواب في

ذلك في فصل لو وبسطنا القول  
فيه بما لم نسبق اليه (الثاني)  
قولهم في اذا غير الفعلية انما

طرف لما يستقبل من الزمان  
وفيها معنى الشرط غالبا وذلك  
معيب من جهات احدها

انهم يذكرونه في كل موضع  
وانما ذلك تفسير لا لاداة من  
حيث هي وعلى المعرب أن

يسين في كل موضع هل هي  
متضمنة لمعنى الشرط أم لا

وقوله خير أى على خير فهذه أمثلة لما اذا وجد المفعول بدون عامل (قوله وانما ذلك للمفسر) أى لان المعنى  
لا يستقيم الاعليه (قوله جريا) علة للمعنى أى لم أذكر ذلك بحيث أكون جريا على عادتهم وأنشد هذا البيت  
اعتذارا (قوله وأنشد الخ) يحتمل أن يكون منصوبا بان مضرة عطفا على المصدر المتقدم وهو قوله جريا على حد  
قولها \* وابس عبادا وتقرصيني \* ويحتمل أن يكون مرفوعا على الاستئناف أى وأنا أنشد والبيت للزبد بن  
الصمة وغزبية بغين معجمة مفتوحة وزاى قبلية والمضارعان يجوز فيهما ضم الشين وفتحها يقال رشدي رشدا  
ينصرف ورشدي رشدا كفتح يفرح وغرضه أنه لم يذكر في كتابه بعض ما أورده مما يتعلق بغير الاعراب لاجل  
اقتضاء أثر غيره ممن فعل ذلك من المعربين حتى يحتاج الى أن ينشد هذا البيت اعتذارا عن ذلك وانما فله لامر  
آخر وهو أنه وضع كتابه ليفيد به من تعاطى التفسير والعربية جميعا فلا حاجة الى اقامة مثل ذلك العذر اه  
دما معنى (قوله بل لاني الخ) الاوضح حذف الاضرب وقوله لاني الخ علة للمعنى أى لاني وضعت هذا الكتاب  
لافادة متعاطي التفسير والنحو أى وبيان الاغراض التي يحذف الفاعل أو المفعول لاجلها لا تفيد متعاطيها  
فائدة لان صناعة النحولا تتوقف عليها وكذلك استقامة معنى الكلام لا تتوقف عليها (قوله لا فائدة متعاطي  
التفسير والعربية جميعا) بل لا فائدة علم الادب أو طائفة مطلق العلم وما أحسن قول من جعل باشا في ديوانه

يداوى السقيم صوت ربحيم \* وطبع سليم وذات نجب

كل غريب ولفظ عجيب \* ومعنى اللبيب بحسن الادب

وقيل للمصنف هلا فسرت القرآن أو أعربتة فقال أغنانى المعنى (قوله طليحان) من الطلاحة وهي النعب  
من السير (قوله وقيل هو على حذف مضاف) أى ولا يكون التقدير النافق وراكب النافقة بحيث يجعل من  
باب حذف العاطف والمعطوف عليه لان الحذف اتساع وبابه وسط الكلام وأخروا أوله ألا ترى أن كان  
تراد وسطا أو آخر الأول وحذف العاطف وبقاء المعطوف شاذ وانما حكى منه أبو عثمان أكلت خبز اسمي كما حكى  
اه شني (قوله وهذا) أى حذف المضاف وهو التأويل الثاني وأما التأويل الاول وهو حذف الواو مع  
ما عطفت فإنه يتأتى فيه بان يقال الاصل غلام زيدوزي يضر بتمها

(الباب السادس من الكتاب) \*

(قوله حرف امتناع لامتناع) أى حرف يدل على امتناع جوابها لامتناع شرطها وهذه العبارة فاسدة لاقتضاءها  
أن لو تكون لا انتفاء الامر من دأبها وليس كذلك لانها انما تبدل على انتفاء الامر من اذا كان الجواب مساويا  
للشرط في التحقق كما في لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا فان كان أعظم منه فلا تبدل على انتفاء الجواب  
بل على انتفاء الشرط فقط كما في لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا فلا يلزم من انتفاء طالع الشمس  
انتفاء الضوء وانما يلزم انتفاء القدر المساوي منبه للشرط وهو ضوء الشمس وقد تكون لتقرير الجواب سواء  
وجد الشرط أولا كفي لو لم يخف الله لم يعصه والحاصل أن هذه العبارة التي قالوها تفيد أنها اذا امتنع الامر من  
مع انهما قد تكون لامتناع الاول وقد تكون لتقرير الجواب معطالقا وجد الشرط أولا (قوله وقد بينا الصواب  
في ذلك) أى فيما يقال فيها وهو حرف يدل على انتفاء تاليه ثبوت تاليه أى حرف يدل على انتفاء تاليه  
وهو الشرط يلزم من ثبوت ذلك الشرط ثبوت تاليه وهو الجواب وانما كانت هذه العبارة صوابا لانه لم يتعرض  
فيها لنفي الثاني بل لنفي الاول وأن الثاني انما يثبت عند ثبوت الاول وأما امتناع الثاني عند امتناع الاول فمذكور  
عنه (قوله أنهم يذكرونه) أى هذا التفسير (قوله وانما ذلك) أى التفسير أى كونهما ظرفا لما يستقبل وفيها  
معنى الشرط غالبا (قوله من حيث هي) في نسخة من حيث الجلالة والمراد واحد أى من حيث ذاتها باقطة النظر عما  
تحصل فيه من المواضع وحينئذ فلا ينبغي أن يذكر ذلك التفسير بتمامه في كل موضع بل على المعرب أن يبين الخ  
(قوله أم لا) تقدم أول الكتاب أن هل لا يؤتى لها بمعدل فقدي شكل ارتكاب المصنف له هنا جوابه ان أم هنا



وأحسن مما قالوه أن يقال إذا أراد تفسيرها من حيث هي طرف مستقبل خافض شرطه منصوب بحوايه صالح لغير ذلك \* والثانية  
أن العبارة التي تلي للمتر بين طاب فيها الإيجاز وتخفف على الالسنه إذا الحاجة داعية ٢٧٧ أني تكرارها وكان أخضر من قولهم

لما يستقبل من الزمان أن  
يقولوا مستقبل \* والثالثة  
أن المراد أنهم اطرف موضوع  
للمستقبل والعبارة موهمة  
أنهم يحل للمستقبل كقول  
اليوم ظرف للسفر فان  
الزمان قد يجعل طرفا للزمان  
مجازا تقول كنته في يوم  
الخميس في عام كذا فان الثاني  
حال من الاول فهو ظرف له  
على الاتساع ولا يكون بدلا  
منه فلا يبدل الاكثر من  
الاقل على الاصح ولو قالوا

منقطعة لا مصلة وقد سبق ما يتعلق بالمواضع المذكورة (قوله وأحسن مما قالوه) أي من جهة أن هذه العبارة  
ليست موهمة لخلاف المراد بخلاف عبارتهم ومن جهة فائدة هذه أن إذا صلح لتضمن معنى الشرط وليست  
متضمنة له مما بالفعل كما هو ظاهر عبارتهم فانها في بعض المواضع متضمنة لمعنى الشرط وفي بعضها غير متضمنة لذلك  
(قوله من حيث هي) أي من حيث ذاتها بقطع النظر عما تقع فيه من المواضع (قوله طرف مستقبل) أي وأما  
طرف لما يستقبل فهو موهمة لخلاف المراد لفائدة أن إذا اطرف للظرف لان ما يستقبل من الزمان طرف وقوله  
طرف خبر لمخبر أي هي طرف والجملة مقول القول (قوله منصوب بحوايه) هذا بناء على ما لجهه وروا الذي  
اختاره هو انما منصوبة بالشرط (قوله صالح لغير ذلك) أي كضمها للمعنى الشرط (قوله فان الزمان الخ) علة لقوله  
موهمة (قوله فان الثاني حال من الاول) أي لان المعنى حالة كون يوم الخميس مظهر وفي عام كذا وقوله فهو أي  
الثاني طرف له أي الاول وقوله على الاتساع أي التجوز أي ان الظرفية مجازية لاحقية لانها لا بد فيها  
من كون الظرف له احتواء والمظهر له تحيز (قوله ولا يكون) أي الثاني بدلا منه أي من الاول (قوله  
على الاصح) أي خلافا لما اجاز ابدال الكل من البعض وجعل منه قوله

رحم الله أعظم اذ فنوها \* بسجستان طحة الطلحات

فجعل طحة بدلا من اعظم بدل كل من بعض (قوله الاسهاب) أي التطويل (قوله وكونه للزمان) أي  
موضوعا للزمان (قوله أن الامر بخلاف ذلك) أي فقد تخرج عن الظرفية بحيث لا تضمن معنى في فلا ينافي  
انها اسم زمان فقد زعم الاخفش أنها في محل جر بحقي في قوله تعالى حتى اذا جاؤوها أي سبقوا الى وقت  
جميعهم ايها وزعم ابن جني في اذا وقعت الواقعة الآية فحين نصب خافضة رافعة ان اذا الاولى مبتدأ والثانية  
خبر والمنصوب بين حالان من ضمير وقعت وكذا جملة ليس ومعها وليها والمعنى وقت وقوع الواقعة متحققة خافضة  
لعمود رافعة لا تخبرن هو وقت رج الارض وقد تخرج عن الاستقبال فتجى الماضي كافي واذا رأت التجارة  
أولها وانفضوا اليها ولا صلى الذين اذا ما أتوك لتعلمهم (قوله يتبع المنعوت في أربعة من عشرة) أي  
فظاهره مطلقا كان النعت حقيقيا أو سببيا وقوله من أوجه الاعراب أي الثلاثة (قوله فهو فيها كالفعل)  
يعنى فيفرد النعت على الافصح وتضعف المطابقة بينهما وبين فاعله في التثنية والجمع فكما تقول مررت برجلين  
أو برجال يقوم أبواهما أو أباهم تقول مررت برجلين أو برجال قائم أبواهما أو أباهم وكما تضعف  
يقومان أبواهما ويقومون أباهم كذلك تضعف قائمين أبواهما وقائمين أباهم إذا كان النعت جمعا  
لا يجرى مجرى مفرد في الحركات والسكنات بان يكون جمع تكسير لا جمع تصحيح فان المطابقة حينئذ  
لا تضعف نحو مررت برجل يعود غلماناه وان ضعف ذلك في الفعل نحو برجل يعودون غلماناه لان اسم الفاعل  
المشبه للفعل اذا جمع جمع تكسير خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبة لان الفعل لا يكسر ولم يلزم فيه ايضا  
شبه اجتماع فاعله بن نحو يعود غلماناه كالمفرد في فاعله يعودون غلماناه اه شئني (قوله الظالم اهلها) أي فقد  
طابق النعت مرفوعه في التذكير لا المنعوت في التأنيث (قوله غير أن الصفة الخ) هذا تخرج من قوله  
فهو فيها كالفعل وقوله الرافعة لجمع أي لجمع تكسير (قوله أن تفرد) أي بحيث يقال برجل قائم غلماناه  
وان تكسر بحيث يقال برجل يعود غلماناه أي واما الفعل فلا يكسر (قوله وهو) أي تكسير الصفة الرافعة  
ارجع أي من افرادها (قوله كقوله) أي قول زهير بن أبي سلمى وبعد هذا البيت  
وأبيض فياض نداء غمامة \* على مقتضيه ما تعجب نوافله

وهما من القصيدة التي أولها

يقول قائمين أبواهما وقائمين أباهم من يقول أكلوني البراغيث وفي التنزيل ربنا اخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها غير أن الصفة الرافعة لجمع  
يجوز فيها في الفصح أن تزدون تكسر وهو ارجع على الاصح كقوله

بكرت عليه بكرة فوجدته \* فعودا عليه بالصريم غواذله وصح الاستشهاد بالبيت لان هذا الحكم ثابت ايضا للغبر والحال (والرابع) قولهم  
في نحو فكلما منهار غدا ان رعدا نعت مصدر ٢٧٨ محذوف ومثله واذا كر ربك كثيرا وقول ابن دريد واشتعل المبيض في مشوده \*

مثل اشتعل النار في جزل  
الغضى

أى اكلار غدا وذ كرا كثيرا  
واشتعل الامثال اشتعل النار  
قيل ومذهب سيبويه  
والحققين خلاف ذلك وان  
المنسوب حال من ضمير مصدر  
الفعل والاصل فكلما  
واشتعله أى فكلما الاكل  
واشتعل الاشتعال ودليل  
ذلك قولهم سير عليه طويلا  
ولا يقولون طويل ولو كان  
نعما للمصدر لجازم دليل انه  
لا يحذف الموصوف الا  
والصفة خاصة بحسه تقول  
رأيت كاتباً ولا تقول رأيت  
طويلاً لان الكتابة خاصة  
بجنس الانسان دون الطول  
وعندى فيما احتجوا به نظر  
أما الاول فلجواز أن المانع  
من الرفع كراهية اجتماع  
مجازين حذف الموصوف  
وتصيير الصفة مفعولاً على  
السعة ولهذا يقولون دخلت  
الدار بحذف في توسعوا ومنعوا  
دخلت الامر لان تعاقب  
الدخول بالمعاني مجاز واسقاط  
الخافض مجاز وتوضيحه أنهم  
يقولون ذلك في صفة الاحيان  
فيقولون سير عليه زمن  
طويل واذا حذفوا الزمان  
قالوا طويلاً بالنصب لما  
ذكرنا وأما الثاني فلان  
الحقبة أن حذف

صحا القاب عن سلمى وأعرض باطلة \* وعرى أفراس الصباور وحله

(قوله بكرت عليه الخ) البكرة بالضم الغدوة ويقال بكرت على الشيء والبس وفيه بكور او يقال ايضا بكرت  
بالتشديد وابتكرت وأبكرت وباكرت كل ذلك بمعنى أتت به بكرة وكل من بادرا إلى شيء فقد أبكر اليه في أى وقت  
كان مثل ان يقال بكر وابصلا المغرب أى صلاها عند سقوط القرص كذا في الصحاح وحينئذ فقوله بكرت  
اليه بكرة معناه بادرت بالأتين اليه غدوة أى اول النهار (قوله فوجدته) الهاء مفعول أول وقودا مفعول  
ثان وعواذله فاعل بقعود وقوله عليه أى عنده وقوله بالصريم جمع صريمة وهى القطعة من الرمل تنقطع  
من معظمه ويطلق على الزرع المحصود وعلى الليل والنهار من اسماء الاضداد لان كلامهم ما انقطع من الآخر  
(قوله وصح الاستشهاد بالبيت) أى مع ان قعودا ليس نعتا بل مفعول ثانى لوجود (قوله هذا الحكم) أى  
وهو رجحان تكسير الصفة الواقعة لجمع وقوله ايضا تقدم من تأخير أى ثابت للغبر والحال أيضا أى كما أنه  
ثابت للنعت ولأنك أن المفعول الثانى لوجود خبر فى الأصل (قوله والرابع قولهم الخ) قال الدمامى لا ينبغي  
ان يعد هذا فيما اشتهر بين المعربين والصواب خلافه لانه آله الامر من كلام المصنف الى ان الذى اشتهر فى  
هذين المعربين صواب وان تحطت بهم بما نقل عن سيبويه وغيره لم يصادف محلا قال الشينى وأقول انما عده  
المصنف فيما اشتهر بين المعربين والصواب خلافه بناء على قولهم ان مذهب سيبويه والحققين خلافه  
واسند لا لهم على ذلك لانه بناء على اعتراضه على أدلتهم (قوله نعت مصدر محذوف) أى اكلار غدا أى واسعا  
لاخبر فيه (قوله من ضمير مصدر الفعل) أى حال من الضمير المنسوب للعائد على مصدر الفعل (قوله  
قولهم) أى العرب (قوله سير عليه طويلا) أى فنائب الفاعل ضمير المصدر وطويلا حال منه (قوله ولو  
كان) أى طويلا نعما للمصدر لجازم أى ان يقال طويل لانه يكون صفة للمفعول المطلق ومن المعلوم انه اذا  
جعل نائب الفاعل المصدر فصفته تكون ثابتة عند حذفه (قوله الا والصفة خاصة بحسه) أى والرغبة معنى  
السعة ليس خاصا بالاكل والكثرة ليست خاصة بالذكر ومماثلة اشتعال النار في جزل الغضى ليست خاصة  
باشتعال الشعر الابيض في الاسود (قوله تقول رأيت كاتباً) أى انسانا كاتباً وقوله ولا تقول رأيت طويلاً  
أى انساناً طويلاً (قوله فيما احتجوا) أى سيبويه والحققةون (قوله أما الاول) أى أما النظر فى الدليل  
الاول (قوله أن المانع من الرفع) أى من رفع طويل فى قولهم سير عليه طويلاً (قوله مجازين) اراد  
بهم مخالفة الأصل أما المجاز البياني فلا يكره تعدده وسبق هذا نحو أحياء الارض شباب الزمان (قوله مفعولاً)  
أى نائباً عن الفاعل وقوله على السعة أى على خلاف الأصل لان النائب حقيقة هو الموصوف فلما حذف قامت  
صفة مقامه فى النيابة على خلاف الأصل (قوله ولهذا) أى ولجل كراهة اجتماع مجازين أى امرين  
على خلاف الأصل (قوله لان تعاقب الدخول بالمعاني مجاز) وتعلقه بالاجسام حقيقة ففى دخلت الدار  
مجاز واحد وفى دخلت الامر مجازان وهم يكرهون الثانى دون الاول (قوله وتوضيحه) أى وحاصله أنهم  
يقولون ذلك أى الرفع أى يأتون به فى صفة الاحيان لانه لا يلزم عليه اجتماع مجازين الذى هو مستكره  
عندهم (قوله طويلاً بالنصب) أى على الحال من ضمير المصدر النائب عن الفاعل (قوله لما ذكرنا) حلة  
لمحذوف أى لا بالرفع لما ذكرنا من لزوم اجتماع مجازين وهو مستكره عندهم (قوله وأما الثانى) أى  
وأما النظر فى الدليل الثانى (قوله لاعلى الاختصاص) أى لاعلى اختصاص الصفة بجنس الموصوف (قوله  
أى دروعا سابعات) أى كوامل يجرها لابسها على الارض فالكامل ليس خاصا بالدرع وقد حذف الموصوف  
لدلالة قوله وألناله الحديد عليه لانه يدل على أن تلك السابعات دروع (قوله ومما يقدح فى قولهم) أى أن

الموصوف انما يتوقف على وجدان الدليل لاعلى الاختصاص بدليل وألناله الحديد أن عمل سابعات أى دروعا سابعات  
ومما يقدح فى قولهم محجى

نحو قولهم اشتمل السماء أى الشبهة الصماء والحالية متعذرة لتعريفه (والخامس) قولهم الفاء جواب الشرط والصواب أن يقال رابطة لجواب الشرط وانما جواب الشرط الجملة (والسادس) قولهم العطف على ٢٧٩ عاملين والصواب على معمولي عاملين

(والسابع) قولهم بل حرف اضرب والصواب حرف استدراك واضرب فانها بعد النفي والنهي بمنزلة لكن سواء (والثامن) قولهم في نحو انتنى أكرمك ان الفعل مجزوم في جواب الامر والصحيح أنه جواب لشرط مقدور وقد يكون انما أرادوا تقريب المسافة على المتعلمين (والتاسع) قولهم في المضارع في مثل يقول زيد فعل مضارع مرفوع لحال من ناصب وجازم والصواب أن يقال مرفوع لحال محل الاسم وهو قول البصريين وكان حاملهم على ما فعلوا ارادة التفسير والافسا بالهم يبحثن على تصحيح قول البصريين في ذلك ثم اذا أعربوا أو عرّبوا قالوا خلاف ذلك (والعاشر) قولهم امتنع نحو سكران من الصرف لصفة الزيادة ونحو عثمان للعلمية والزيادة وانما هذا قول الكوفيين فأما البصريون فذهبهم أن المانع الزيادة المشبهة لاني التأنيث ولهذا قال الجرجاني وينبغي أن تعدد وانما الصرف ثمانية لا تسعة وانما شرطت العلمية أو الصفة لان

رغدا وما معه حال (قوله السماء) هي أن يلف الثوب على ظهره ويديه جميعاً أى فالصماء صفة لصدر مخدوف لاحتل لتعذر الحال (قوله والحالية متعذرة) تعذر الحالية في هذا التركيب لما منع لا يقتضى المنع من ارتكابها عند عدم المانع اه دما مبنى (قوله والخامس) قال الدماميني غاية ما فعول في هذا والذي بعدهم حذفوا مضافاً لإيصال قرينة علمية ولا محذور في ذلك ولا يقال ان الصواب خلافه في كتاب الله وسنة رسوله وكلام العرب من ذلك ما لا يحصى كثرة (قوله ان الفعل مجزوم في جواب الامر) أى فان المتبادر من هذه العبارة أن الجازم للفعل نفس الامر وهو خلاف الصحيح (قوله تقرب المسافة) أى والاصل مجزوم في جواب الامر بإدانة شرط مقدرة (قوله والصواب ان يقال مرفوع الخ) أى لان الغائل بأنه انما مرفوع للتعذر المذكور وانما هو الكوفيون وأورد عليهم أن التعذر المذكور عدوى والرفع أمر وجودى وكيف يصح أن يكون الامر العدوى علة للوجودى وأجيب بمنع كون التعذر من الناصب والجازم عدمه بالانه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله مخلصاً عن لفظ يقتضى تغييره واستعماله المجبى على صفة ما ليس بعدى اه شئني وهذا الجواب كاد أن يكون مكابرة والحق أن عدم المقيد قد يكون علامة لوجودى والعامل يرجع للعلامة وقال الكسائى الرفع للفعل المضارع حرف المضارعة لانها ما دخلت في أول الكلمة حدث الرفع بحديثها اذا أصل المضارع اما الماضى أو المصدر ولم يكن فيه ما هذا الرفع بل حدث مع حدوث الحروف فاحالته عليها أولى من حالته على المعنوى الخفى كما هو مذهب البصريين وورد بان جزء الشئ لا يعمل فيه وقيل الرفع له مضارعة للاسم وورد بان المضارعة اقتضت مطلق الاعراب ولكل عامل (قوله لحالوه محل الاسم) كان المراد لحالوه في الجملة والافتقد رفع غير حال محل الاسم كالواقع بعد أداة التخصيص (قوله لحالوه محل الاسم) أى سواء حل محل اسم مرفوع كفى زيد يضرب أى ضارب أو مجرور أو منصوب نحو ممرت برجل يضرب ورأيت رجلاً يضرب وانما ارتفع لوقوعه موقع الاسم لانه اذن يكون كالاسم فأعطى اسبق اعراب الاسم وأقواه وهو الرفع واعتراض بأنه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كفى الصلة نحو الذى يضرب وفى نحو سيقوم وسوف يقوم لان حرف التنفيس من خواص الافعال وفى خبر كاذب كاذب يقوم وفى نحو يقوم الزيدان ويمكن الجواب عن نحو الذى يضرب و يقوم الزيدان بأن يقال هو واقع موقعه لانه يقول الذى يضرب هو على أن ضارب خبر مبتدا مقدم عليه وكذا فاعلم الزيدان ويكتفى بوقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسم غير الاعراب مع تقديره فعلاوعن سيقوم بأن يقوم مع السبين واقع موقع قائم لا يقوم وحده والسبين صار كأحد أجزاء الكلمة وعن نحو كاذب يقوم ان أصله صلاحية وقوعه موقع الاسم كفى قوله وما كدت آيها اه شئني (قوله اذا أعربوا) أى أعربوا الكلام أو عرّبوا الطالب أى جعلوه يعرب (قوله المشبهة لاني التأنيث) أى من جهة امتناع دخول تاء التأنيث عليها مع ما عا وقال المبرد جهة الشبهة أن النون كانت في الأصل همزة بدليل قلبها اليه في صنعاني وبهراني في النسبة الى صنعاء وبهراء وورد بأنه لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال ان النون أبدلت منها وأما صنعاء وبهراء فالقيام صنعاء وبهراء كمرأى فابدلوا النون من الواو وشذوذاً للمناسبة التي بينهما لا ترى الى ادغام النون فى الواو (قوله ثمانية) أى بأن يراد بالني التأنيث ما يشمل مشبههما (قوله لا تسعة) يعنى لان هذه الزيادة حكمها حكم النون فى الاستقلال بمنع الصرف فينبغى اسقاطها استثناء بعد التأنيث الشامل للالتين أو ما هو بمثابة ما فيه نظر ظاهر اه دما مبنى (قوله وانما شرطت) أى انما شرط الكوفيون ما ذكر في منع الصرف مع الزيادة (قوله لان الشبهة) أى بالفعل لا يتقوم أى لا ينحقق فى الواقع إلا بأحد ههنا لان هذه الزيادة لا توجد الا فى علم أو صفة (قوله نحو عرفت علما) أى فان فيه العلمية وزيادة

الشبهة لا يتقوم إلا بأحد ههنا يلزم الكوفيون أن ينعوا صرف نحو عرفت علما فان أجابوا بأن المعنى انما هو زبادتان بأعيانهم ماساً لنهم عن علة الاختصاص

ولا يجدون مصر فاعني التعليل بمشابهة ألفي التانيث فيرجعون الى ما اعتبره البصريون (والحادى عشر) قولهم في نحو قوله تعالى فانسكوا  
 ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ان الواو ثابتة عن أو ولا يعرف ذلك في اللغة وانما بقوله بعض ضعفاء المعربين والمفسرين وأما الآية  
 فقال أبو طاهر حجة بن الحسنين ٢٨٠ الاصفهاني في كتابه المسمى بالرسالة المعربة عن شرف الاعراب القول فيها بان الواو بمعنى

أعجز عن ذلك الحق فاعلموا  
 أن الأعداد التي تجمع  
 قسمان قسم يؤتى به ايضم  
 بعضه الى بعض وهو الأعداد  
 الاصول نحو ثلاثة أيام في  
 الحج وسبعة اذار جمعتم تلك  
 عشرة كلمة ثلاثين ليلة  
 وأتمناها بعشر فتم ميعات  
 ربه اربعين ليلة وقسم يؤتى  
 به لا يضم بعضه الى بعض  
 وانما يراد الانفراد لا الاجتماع  
 وهو الأعداد المعدولة كهذه  
 الآية وآية سورة فاطر  
 وقال اي منهم جماعة ذوو  
 جناحين جناحين وجماعة  
 ذوو ثلاثة ثلاثة وجماعة ذوو  
 اربعة اربعة فكل جنس  
 مفرد معدود قال الشاعر  
 ولستكنها الهى بوادئ نيسة  
 ذئاب تبغى الناس مثنى  
 وموحد  
 ولم يقولوا ثلاث وخماس  
 ويريدون ثمانية كما قال تعالى  
 ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا  
 رجعتم وللجهل بمواقع هذه  
 الالفاظ استعمالها المتبني في  
 غير موضع التقسيم فقال  
 احاد ام سداس في احاد  
 ليلتنا المنوطة بالتنادى  
 وقال الزنجشري فان قلت  
 الذى اطلق لنا كخم في الجمع  
 ان يجمع بين اثنين او ثلاث

الياء والتاء لانه من العفر وهو القوة وقوله ولا يجدون مصر فا) أى مدفعاً يدفع ذلك الإلزام الا كون الز يادتين  
 مشابهيين لآلفي التانيث (قوله ثابتة عن أو) أى فهذا غير صواب لانه لا يعرف الخ (قوله ولا يعرف ذلك) أى  
 جعل الواو بمعنى أو خصوصاً في هذا المقام الذى فيه العدد معدول عن الأصل بخلاف جعل أو بمعنى الواو فانه  
 موجود في اللغة (قوله وأما الآية الخ) جواب عما يقال اذ لم يجعل الواو في الآية بمعنى أو بل كانت باقية  
 على حالها لزم جواز نكاح تسعة من النساء (قوله ذلك) بسكون الزاء أى عن ادراك الحق وعن معرفته (قوله  
 الأعداد التي تجمع) أى يراد جمعها وضم بعضها البعض أى والتي لا تجمع قسمان (قوله الأعداد الاصول) أى  
 غير المعدولة (قوله وسبعة) أى بالجملة عشرة ولذا قال بعد تلك عشرة (قوله كهذه الآية) أى فاقصد  
 أنسكوا ما طاب لكم من قسم التثنية والتثنية والتربيع على سبيل الانفراد لا الاجتماع والحال أنه ليس  
 القصد الجمع والضم حتى تكون الآية مفيدة لجواز تزوج تسعة كهاوشبهة القائل ويحتاج للجواب عنه بأن  
 الواو بمعنى أو فكلام أبي طاهر أفاد أنه لاجابة لجعل الواو بمعنى أو (قوله وآية سورة فاطر) وهى أولى  
 أجنحة مثنى وثلاث ورباع وقوله وقال أى أبو طاهر فى معنى آية فاطر (قوله تبغى) أى تبغى أى تتطلب  
 الناس وقوله مثنى وموحد حال من ذئاب (٢) بمعنى سباع ولك جعلها ما خبرين لمخدوف أى بعضها مثنى وبعضها  
 موحد أى أن هذه الذئاب تتطلب الناس حال كون بعضها اثنين اثنين وبعضها يتطلب الناس حال كونه  
 واحداً واحداً (قوله ويريدون ثمانية) أى بحيث يريدون الضم أى وانما يريدون قسم كذا وقسم كذا  
 وذلك لان العدد هنا معدول فلا يراد فيه الضم بخلاف غير المعدول كفى الاثنين الاولين فانه يراد فيه الضم  
 والحاصل أن الأعداد المعدولة انما تستعمل في موضع لم يراد فيه ضم الأعداد بعضها البعض وانما يراد فيه الانفراد  
 والتقسيم بخلاف غير المعدولة (قوله ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذار جمعتم) أى فالقصد الضم لان العدد أصلى  
 (قوله بمواقع هذه الالفاظ) يعنى الالفاظ المعدولة (قوله في غير موضع التقسيم) أى بل استعمالها في موضع الشك  
 وطلب التعيين بناء على ان أم متصلة لان المعنى أ أحاد أم سداس أى واحدة أم ست وفي واحدة ليلة فراق (٣)  
 الاحبة وفي مقام الاخبار المجرد عن التقسيم بناء على أنهم منقطعة لان المعنى ليلة فراقنا الاحبة ليلة واحدة ثم شك  
 فيها طولها فأضرب عن ذلك وأخبر أنهم استلما في ليلة واحدة (قوله أحاد الخ) ان قدرت أن أم متصلة فالعنى  
 أنه استطال الليلة فشك أو واحدة هى أم ست اجتمعت في واحدة فطلب التعيين وهذا من تجاهل العارف وعلى  
 هذا فقد حذف الهمزة قبل أحاد ويكون تقديم الخبر وهو أحاد على المبتدأ وهو ليلتنا بتقديمها واجباً لكونه  
 المقصود بالاستفهام مع سداس لان شرط الهمزة المعادلة لام أن يلها أحد الامر من المطلوب تعيين أحدهما  
 ويلى أم المعادل الاستفهام السامع من أول الامر الشئ المطلوب تعيينه وان قدرت منقطعة فالعنى أنه أخبر  
 بحسب خبره عن ليلته بأنها ليلة واحدة ثم نظر الى طولها فشك فجزم بعد الشك بأنها است في ليلة فأضرب  
 أضرباً مجرداً عن الاستفهام أو أنه لما نظر لطولها شك هل هى ست في ليلة أم لا واستمر على شكه فأضرب  
 واستفهم وعلى الانقطاع بوجهيه فلا همزة مقدرة قبل أحاد لان الكلام خبر محض ويكون تقديم الخبر وهو  
 أحاد على المبتدأ وهو ليلتنا ليس على الوجوب وأظهر الوجهين الاتصال لأمور ذكرها المصنف في الكلام  
 على هذا البيت في بحث أم (قوله المنوطة) أى المتعلقة بيوم التنادى أى يوم الوصل لتنادى الاحبة فيه (قوله  
 الذى اطلق) أى أبيع (قوله في الجمع) أى في حالة جمعه (قوله أو أربع) أى لا يزيد من ذلك وحينئذ فاعنى

أواربع فاعنى التكرير في مثنى وثلاث ورباع (٢) قوله حال من ذئاب لتخصيص ذئاب بما بعده لكن التكرير  
 لا يظهر الا ان كان موحد منصوباً وليس كذلك دليل قوله ولك الخ فالمناسب جعلها ما صفتين فان قدر لها ما مبتدأ فالقران الجمل بعد التكريرات  
 صفات اه (٣) قوله ليلة فراق الخ المتبادر منه انه تفسير للتنادى مع أنه سيمر به بالوصل والمعنى عليه اه

قلت الخطاب للجمع فوجب التكرير. يصيب كل ناكح بريدا لجمع ما أراد من العدد الذي أطلق له كما تقول الجماعة انتموهوا هذا المال درهمين درهمين وثلاثة وثلاثة واربعة واربعة ولو افردت لم يكن له معنى فان قلت لم جاء العطف ٢٨١ بالواو دون اونات كما جاء في المثال المذكور ولو جئت فيه بأو

لا علمت انه لا يسوغ لهم ان يقتسموه الاعلى أحد انواع هذه القسمة وليس لهم أن يجمعوا بينها فيجعلوا بعض القسمة على تشبة وبعضها على تثليث وبعضها على تربيع وذهب معنى تجويز الجمع بين انواع القسمة الذي دلت عليه الواو وتجريه ان الواو دلت على اطلاق ان يأخذ الناكحون من ارادوا نكاحها من النساء على طريق الجمع ان شاؤوا يختلفين في تلك الاعداد وان شاؤوا متفقين فيها يحفظوا رعايتهم ما وراء ذلك والبالغ من هذه المقالة في الفساد قول من اثبت الواو الثمانية وجعل منها سبعة وثامتهم كلهم وقد مضى في باب الواو ان ذلك لاحقيقة له واختلاف فيها هنا فبقل عاطفة خبرها وجلة على خبر مفرد والاصل هم سبعة وثامتهم كلهم وقيل للاستئناف والوقف على سبعة وان في السلام تقريرا لكونهم سبعة وكأنه لما قبل وسبعة قيل نعم وثامتهم كلهم واتصل الكلامان ونظيره ان الملوكة اذا دخلوا قرية الآية فان وكذلك يفعله لكون ليس من كلامها ويؤيده أنه جاء في المقالتين الواو لثنتين رجا

التكرير أي لان معنى اثنتين اثنتين وثلاث واربعة واربعة ثلاثة ثلاثة وثلاثة واربعة (قوله قلت الخ) حاصل الجواب انه لا يتأتى الا عتراض الاول كالمخاطب واحدا والامر ليس كذلك بل الخطاب لما كان متعددا ناسب التكرار في كل نوع لان المختار لكل نوع متعدد فماسب تعدد كل نوع لاجل أن يصيب كل واحد من الناس الناكحين المراد للجمع العدد الذي أراد من أي نوع من هذه الانواع الثلاثة ولو افردوا قال اثنتين وثلاثة واربعة لاعترب اثني حال من النساء وذلك لا يصح لان المعنى على الضم فيفيد أن النساء اللاتي في الدنيا تسعة هذا اذا لاحظت النساء مجردات عن النكاح فان لاحظت نكاحهن أفاد جواز نكاح التسعة كما أن اعراب اثنتين مفهولة لحدوف مفيدة لجواز الجمع بين التسعة وهو باطل وأما التكرير فلا يفيد شيئا من هذا الفساد لانه يعرب معنى حالا تأمل اه تقرير دردير (قوله ما أراد) - فمفعول يصيب وقوله الذي أطلق أي أبيع له (قوله اقتسموا هذا المال) أي أقساما قسم يقسم درهمين درهمين وقسم ثلاثة ثلاثة الخ (قوله لم يكن له معنى) أي صحيح قال السعد لو افردت وقلت اقتسموا هذا المال درهمين وثلاثة واربعة لم يكن له معنى لان القصد بالجمع والضم حينئذ فلم يصح جعل درهمين حال من المال الذي هو ألف درهم مثلا بخلاف ألف ما اذا كرر فان القصده فيه الى التفصيل والتفصيل في حكم الاقسام وكذا الطيبات في حكم النكاح (قوله قلت كما جاء الخ) حاصله انه انما أتى بالواو لان النكاح اطلق الجمع تدل على جواز اخذ الناكحين من ارادوا نكاحها على وجه الجمع مع غيرها مطلقا أي ان شاؤوا يختلفين في تلك الاعداد بان يجمع أحداهم بين اثنتين مثلا وغيره بين ثلاثة أو اربعة أو متفقين بان يجمع كل واحد بين اثنتين أو ثلاثة أو اربعة ولو أتى بالواو للاحد الشئين أو الاشياء لفادت أنه لا يجوز لثنا كين أخذ من ارادوا نكاحها على وجه الجمع مع غيرها مطلقا بل على وجه الاتفاق بأن يكون الجميع مشتركين في التثنية أو التثالث أو التربع أو التربعين وكذا لو أتى بأوفي المثال لفادت أنه لا يسوغ للحصا طبعين اقسامه الاعلى وجه التثنية فقط بأن يأخذ كل واحد اثنتين أو التثالث فقط كذلك أو التربع فقط كذلك بخلاف التعبير بالواو فانه يفيد أمر المخاطبين بقسمه أقساما قسم يقسم درهمين درهمين وقسم ثلاثة ثلاثة وقسم يقسم اربعة اربعة (قوله لا علمت) أي لفادت وقوله فيجعلوا أي بحيث يجعلون الخ (قوله ان شاؤوا يختلفين) أي بان يجمع أحداهم بين اثنتين ويجمع غيرهم بين ثلاثة أو اربعة (قوله متفقين فيها) بان يكون الجميع مشتركين في التثنية أو التثالث أو التربع (قوله ما وراء ذلك) أي ما ذكر من الاعداد (قوله من هذه المقالة) أي ان الواو بمعنى أو (قوله الواو الدخيلة) وهي الواو الدخيلة على افعال الثمانية اشارة لتكرير العدد فالعدود قبل الثمانية حال منها أو الثمانية فهي داخلية عليها (قوله أن ذلك) أي القول (قوله واختلاف فيها) أي في الواو هنا أي في هذه الآية (قوله وقيل للاستئناف) أي في وليس من كلام القائل هم سبعة بل من كلام الله ذكر تنوير الكلام الثماني انهم سبعة (قوله فاذنوا كذلك يفعلون) أي فالعني نعم وكذلك يفعلون (قوله ليس من كلامها) أي وانه أتى به تقريرا لكلامها وهذا غير متعين فقد جوز الخشعي أن يكون من كلامها وذلك أنه قال ثم فأت وكذا يفعلون ارادت وهذه عادتهم الثابتة المستمرة التي لا تتغير لانها كانت في بيت الملك القديم فسمعت نحو ذلك ورائت (قوله ويؤيده) أي القول بأن الواو في وثامتهم كلهم للاستئناف (قوله في المقالتين) أي سبعة يقولون ثلاثة اربعهم كلهم ويقولون خمسة الخ (قوله رجا بالغيث) أي لان رجا بالغيث راجع اليه مامع واحد ذف من الاولى للدلالة الثانية (قوله فدل على مخالفتها) أي وجبت فلا يكون رجا بالغيث أي كذا بل صدقا (قوله ولا يرد ذلك) أي ولا يرد كون الواو للاستئناف وأن في الكلام تقريرا لكونهم سبعة اذ مفاده أنه يعلمهم كثير اه تقرير شيخنا دردير (قوله

أو قصتهم قبل أن تتلوها عليك الانليل من أهل الكتاب الذين عرفوه من الكتب وكلام الزخشي يقتضي أن الغليل هم الذين فالوا سبعة  
في دفع الاشكال أيضا لكنه خلاف ٢٨٢ الظاهر وقيل هي واوال والداخل على الجملة الموصوف بها لتأكيده لصوق الاسم

بالصفة تكررت برجل ومعه  
سيف فأما الواو الاولى فلا  
حقيقة لها أو أما وال حال  
فأن عامل الحال ان قدرت  
هم ثلاثة أو هؤلاء ثلاثة فان  
قيل على التقدير الثاني  
هو من باب وهذا على شيئا  
قلنا العامل المعنوي لا يحذف  
(الثاني عشر) قولهم  
المؤنث المجازي يجوز معه  
التذكير والتأنيث وهذا  
يتداوله الفقهاء في محاوراتهم  
والصواب تقييده بالمسند  
الى المؤنث المجازي ويكون  
المسند فعلا أو شبهه ويكون  
المؤنث ظاهرا أو ذلك نحو  
طلع الشمس وطلع الشمس  
وأطلع الشمس ولا يجوز  
هذا الشمس ولا هو الشمس  
ولا الشمس هذا أو هو ولا  
يجوز في غير ضرورة الشمس  
طالع خد إلا لابن كيسان  
واختج بقوله  
\* ولا أرض أبقل أبقالها \*  
قال وليس بضرورة ان يمكنه  
من أن يقول أبقل أبقالها  
بالنقل ورد باننا لنسلم أن هذا  
الشاعر في لغته لا يخفف  
الهمزة بنقل أو غيره (الثالث  
عشر) قولهم ينوب بعض  
حروف الجر عن بعض وهذا  
أيضا مما ابتدأوا لوه ويستدلون  
به وتصحح ما دخل قد على

أو قصتهم قبل أن تتلوها عليك الانليل وهذا لا ينافي أنه يعرف عدتهم كثير من المؤمنين (قوله الذين عرفوه)  
أي عرفوا ما ذكر من عددهم أو قصتهم (قوله في دفع الاشكال) أي لان السبعة قليلون بالنسبة لغيرهم  
من قال المقاتلين الاوابين (قوله في دفع الاشكال أيضا) أي وهو أن قوله تعالى ما يعلمهم الا قليل يرد  
كون الواو في وثامتهم كاهم للاستئناف وكون الكلام فيه تقرر بالكونهم سبعة فان مقاده أنه يعلمهم  
كثير من الناس (قوله أو الواو الداخلة) أي ان جملة وثامتهم كاهم صفة لسبعة والواو زائدة لتوكيد لصوق  
الصفة بالموصوف (قوله فأما الواو) أي فأما بطل القول بذلك (قوله فأما الواو الاولى) أي واو  
الثمانية والاو حذفت هذا المسبق قريبا (قوله وأما واو الحال) أي وأما بطل كون الواو هنا واو الحال  
(قوله من باب الخ) أي أن العامل في الحال ما في هاالتنبيه من معنى الفعل قال الدمامي الظاهر أنه لا يمنع  
الحذف في مثل قولك زيد قائما جوا بلن قال من في الدار أي زيد فيها قائما القوة الدلالة على المحذوف وفي  
التسهيل ويضمر عاملها أي الحال جواز الحضور معناه أو تقدم ذكره في استفهام أو غيره وهذا يشمل المعنوي  
وغیره (قوله يجوز معه التأنيث) أي فان ظاهره جواز التأنيث كبر معه في الفعل وما أشبهه وفي اسم  
الاشارة كان المؤنث المجازي المسند اليه الفعل وشبهه اسما ظاهرا أو ضميرا وليس كذلك فالصواب تقييده بما  
قال المصنف (قوله في محاوراتهم) أي مخاطبتهم (قوله فعلا) أي لاسم اشارة فلا يجوز تذكيره مع  
(قوله أو شبهه) أي اسم الفاعل واسم المفعول (قوله ويكون المؤنث) أي الذي يجوز معه تذكير الفعل  
وتأنيثه ظاهرا أي اسما ظاهرا الا ضميرا (قوله وذلك نحو طلع الشمس الخ) أي فكيف يقال طلعت الشمس  
وتطلع الشمس وأطالع الشمس يجوز أن يقال طالع الشمس ويطلع الشمس وأطلع الشمس (قوله ولا يجوز  
الخ) أي لا يجوز تذكير الضمير أو اسم الاشارة مع مجزى التأنيث سواء وقع مسند الواحد منهما أو وقع  
واحد منهما مسند المجازي التأنيث وقوله ولا يجوز الخ أي بل يتعين ههنا الشمس وهي الشمس (قوله ولا  
أرض أبقل أبقالها) ههنا عزيت صدره \* فلا مزنة ودقت ودقها \* المزنة السحابة البيضاء والودق المطر  
وضمير ودقها عائذ على السحابة التي يشبهها الجيش في البيت قبل هذا وأبقالت الارض خرج بقلها يريد فلا  
سحابة أمطرت مثل مطر السحابة التي يشبهها الجيش ولا أرض أبقالت مثل أبقالت أرض أصابع مطر تلك  
السحابة المشبه بها ههنا دما ميني (قوله باننا لنسلم أن هذا الشاعر في لغته الخ) أي واذا كانت لغته لا يخفف  
الهمزة بنقل أو غيره فعده عن أبقالت لا يقل ضرورة الشعر لانه لو عبر بأبقالت ولم ينقل حركة الهمزة لساكن  
قبلها ينكسر الوزن وهذا الجواب مبني على أن الضرورة ما ليس للشاعر عنه من دوحه أما على القول بأنهم  
ما وقع في الشعر مطلقا فجعل ههنا ضرورة ظاهر (قوله ينوب بعض حروف الجر عن بعض) فظاهره أن  
كل حرف منها ينوب عن غيره وليس كذلك بل بعضها قد ينوب عن بعض منها (قوله ويستدلون به) أي بهذا  
القول بأن يقال ان في قوله تعالى لا صلبة لكم في جذوع النخل يعني على والباع في قوله تعالى فاسئل به خير  
بمعنى عن لان حروف الجر ينوب بعضها عن بعض (قوله بادخل قد على قولهم ينوب) أي قد ينوب (قوله  
ولو صبح قولهم) أي بابقائه على اطلاقه وقوله لجاز الخ أي مع أنه لم يسمع ولا يجوز (قوله مررت في زبد الخ)  
أي على معنى يزيد ودخلت على عمرو وكتبت بالقلم (قوله يرون) أي قد يرون الخ وذلك لانهم يقولون ان  
الحرف موضوع لمعنى واحد واسم عمله في معنى غيره اما بسبب التجوز في الحرف أو ارتكاب التضمين في  
الفعل وهذا أولى لما قاله المصنف من أن التجوز في الفعل أسهل منه في الحرف (قوله أسهل منه في الحرف) أي

قولهم ينوب وحينئذ فيقدر استدلالهم به اذ كل موضع ادعوا فيه ذلك يقال لهم فيه لان سلم أن هذا مما وقعت فيه النبابة ولو  
صح قولهم لجاز أن يقال مررت في زيد ودخلت من عمرو وكتبت الى القلم على أن البصر بين ومن تابعهم يرون في الاماكن التي ادعيت فيها النبابة  
أن الحرف باق على معناها وأن العامل ضمن معنى عامل يتعدى بذلك الحرف لان التجوز في الفعل أسهل منه في الحرف

(الرابع عشر) قولهم ان النكرة اذا اعيدت نكرة كانت غير الاولى واذا اعيدت معرفة أو أعيدت المعرفة معرفة أو نكرة كان الثاني عين الاولى وجاء على ذلك ما روي لن يغلب عسر يسرين قال الزجاج ذكر العسر مع الالف واللام ثم نبى ذكره فصار المعنى ان مع العسر يسرين اه ويشهد للصورتين الاوليين أنك تقول اشتريت فرسا ثم بيعت فرسا فيكون الثاني غير الاول ولو قلت ثم بيعت الفرس كان الثاني عين الاول وللا رابع قول الجاسسي صفحنا عن بني ذهل \* وقلنا القوم اخوان عسى الايام ان يرجع \* ن قوما كالذي كانوا ٢٨٣ ويشكل على ذلك أمور ثلاثة

احدها ان الظاهر في آية ألم نشرح أن الجملة الثانية تكرر للدلالة على تكرار الدلالة على ان يزيدا ان لا يزيدا او على هذا فالجملة الثانية عين الاول والثاني أن ابن مسعود قال لو كان العسر في حجر اطلم به اليسر حتى دخل عليه انه ان يغلب عسر يسرين مع أن الآية في قراءته وفي مصحفه مرة واحدة فدل على ما دعينا من التأكيذ وعلى انه لم يستغف تكرر اليسر من تكرار ربهل هو من غير ذلك كان يكون فهمه مما في التكرير من التفتيح فتأوله بيسر الدارين والثالث أن في التنزيل آيات ترد هذه الاحكام الاربعة فيشكل على الاول قوله تعالى الله الذي خلقكم من ضعف الآية وهو الذي في السماء له وفي الارض له والله واحد سبحانه وعلى الثاني قوله تعالى فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا والصلح خير فالصلح الاول خاص وهو الصلح بين الزوجين والثاني عام ولهذا يستدل به على استحباب كل صلح جائز ومثله زدنهم عذابا فوق العذاب والشئ

لان الكوفيين ينكرون وجوده في الحرف (قوله واذا اعيدت معرفة) انما كانت عين في هذه بناء على كون المذكور ثانيامعهودا سابقا في الذكر وقوله أو اعيدت المعرفة معرفة انما كان الثاني عين في هذه جملا له على المعهود الذي هو الاصل في اللام والاضافة وأما قوله أو نكرة جعله عين في هذه بناء على أحد قولين ذكرهما بن السبكي في هذه ومضى العلامة السعد في التلويح على أن المعرفة اذا اعيدت نكرة تكون غير او هو القول الثاني (قوله قال الزجاج الخ) محصاه أن العسر ذكر ثانيامعرفة واليسر ذكر ثانيانكرة فوجب أن يكون عسر واحد ويسران وهذا معترض فان قول القائل ان مع الفارس سيفان مع الفارس سيفان لا يوجب أن يكون الفارس واحد والسيفان اثنين بل معنى الحديث ان يغلب عسر الدنيا اليسر الذي وعد الله المؤمنين فيها واليسر الذي وعدهم به في الآخرة وانما يغلب أحدهما وهو يسر الدنيا وأما يسر الآخرة فدائم غير زائل (قوله ذكر العسر) أي في سورة الانشراح وقوله ثم نبى ذكره أي معهما (قوله ان مع العسر يسرين) أي ولا شك أن العسر اذا صاحبه يسران لا يغلبهما (قوله ويشهد للصورتين) أي وهما إعادة النكرة نكرة وإعادة النكرة معرفة (قوله وللاربع) وهو إعادة المعرفة معرفة نكرة وذكره على تأويل القسم والافتقار في قوله الاولين أن يقول الرابعة ولم يتعرض للثالث وهو إعادة المعرفة معرفة لانه ذكر أولا ما يشهد له وهو ما حكاه عن الزجاج (قوله صفحنا الخ) معناه عفونا وحقيقته اعرضنا عنهم ووليناهم صفحة أعناقنا ووجهنا أي جانبهم فلم نؤاخذهم بما كان منهم ومعنى قوله يرجع قوما كالذي كانوا يرددن أمرهم الى الائتلاف والنواد كالذي كانوا عليه ويجوز أن يكون المراد كالذين كانوا اخذت النون تخفيفا كما في قول الشاعر وان الذي حانت بفعل دماؤهم \* هم القوم كل القوم يأثم خالد

(قوله قوما) أي ان يرجع القوم الاول (قوله وبشكل على ذلك) هذا وارد على الاول (قوله فالثانية) أي فالنكرة الثانية (قوله لو كان العسر الخ) أي ان العسر لا ينفك عنه اليسر فاذا فرغ من قوله انه لن يغلب الخ هذا يدل على ان اليسر الثاني غير الاول وقوله مع أن أي على ان الخ وقوله فدل أي ماذا كرم من قراءته وما في مصحفه والحاصل أن قوله لن يغلب الخ يدل على تكرار اليسر وقراءته وما في مصحفه يدل على اتخاذه وحينئذ فتكراره في الآية على غير قراءته تاكيدا فعله فهم تكرر اليسر من غير الآية وحينئذ فدعوى أن النكرة اذا اعيدت نكرة كانت غير الم تتم (قوله وعلى انه لم يستغف تكرر اليسر) أي في قوله لن يغلب عسر يسرين وقوله من تكرره أي في الآية (قوله بيسر الدارين) أي ان يغلب عسر الدنيا يسر الدنيا ويسر الآخرة بل يسر الدنيا فقط وأما يسر الآخرة فهو دائم لا يزول (قوله الله الذي خلقكم من ضعف) أي من ذى ضعف وهو الماء المهيمن وقوله ثم جعل من بعد ضعف أي ثم جعل من بعد ضعف آخر وهو ضعف الطفولية قوة الشباب وقوله ثم جعل من بعد قوة أي من بعد قوة الشباب ضعف وشبهه أي ضعف الكبر وشبه الهرم والشاهد في قوة الاول والثاني فانه ما تكرران معنى واحد (قوله والثاني عام) يعني فلا يكون الثاني عين الاول لان المراد من كون الثاني عين الاول أن يكون المراد به هو المراد بالاول (قوله لم يكن في الاخبار به عنه فائدة) أي لان الخ يجب غايته لا مبداه فهو ما واتخاذ معه مابدا (قوله

لا يكون فوق نفسه والثالث قوله تعالى قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء وتزع الملك ممن تشاء فان الملك الاول عام والثاني خاص هل جزاء الاحسان الا الاحسان فان الاول العملى والثاني الثواب وكتبنا عليهم فهم ان النفس بالنفس فان الاولى القاتلة والثانية المقتولة وكذلك بقية الآية وعلى الرابع يستلزم أن أهل الكتاب أن تنزل عليهم كتابا من السماء وقوله \* اذا الناس ناس والزمان زمان \* فان الثاني لوساوى الاول في مفهومه لم يكن في الاخبار به عنه فائدة وانما هذا من باب قوله أنا أبو النجم وشعري شعري

أى وشعرى لم يتغير عن حالته فان ادعى ان القاعدة فيه انما هى مستثناة مع عدم القرينة فأما ان وجدت قرينة فالنعويل علمها سهل الامر وفى الكشاف فان ثلث ما معنى ان يتباعد عسر يسر من ثلث هذا اجل على الظاهر وبناء على قوة الرجاء وان وعد الله لا يحمل الا على ابلغ ما يحتمل اللفظ والقول فيه ان الجملة الثانية يحتمل أن تكون تكريرا للاولى كتكرير ويل ومثلا لمكذابين لتقرر برمعنا فى النفس وتكرير المغير فى نحو رجاء يزيد وان تكون الاولى عدة بان ٢٨٤ العسر مردوف باليسر لاجمالة والثانية عدة مستثناة بان العسر متبوع باليسر لاجمالة

فهو ما يسر ان على تقدير الاستثناء وانما كان العسر واحدا لان اللام ان كانت فيه للعهد فى العسر الذى كانوا فيه فهو ولان حكمه حكم يزيد فى قولك ان مع زيد مالا ان مع زيد مالا وان كانت الجنس الذى يعلمه كل أحد فهو وهو ايضا واما اليسر فنكر متناول لبعض الجنس فاذا كان الكلام الثانى مستثناة فقد تناول بعضا آخر ويكون الاول ما تيسر لهم من الفتح فى زمته اليه السلام والثانى ما تيسر فى أيام الخلفاء ويحتمل ان المراد به ما يسر الدنيا ويسر الآخرة مثل رجل تربون بنا الا احدى الحسينين وهما الظفر والثوب اهـ ملخصا وقال بعضهم الحق أن فى تعريف الاول ما يوجب الاتحاد وفى التكرير يقع الاحتمال والقرينة تعين وبيانها هنا أنه عليه الصلاة والسلام كان هو وأصحابه فى عسر الدنيا وسع عليهم بالفتح والغنائم ثم وعد عليه الصلاة والسلام بان الآخرة خير له من الاولى فالتقدير ان مع

أى وشعرى لم يتغير أى وكذا يقال فى البيت أى اذا الناس لم يتغير واو الزمان لم يتغير (قوله فان ادعى أن القاعدة الخ) لا يرتاب فى ان هذا قصدهم ولا يجوز حل كلامهم على غيره وكيف يتوهم أنهم ارادوا حل الثانى على انه دين الاول مع قيام القرينة الصارفة الى ان المراد غيره أو ارادوا حل الثانى على أنه غير الاول مع وجود قرينة تدل على ان المراد به نفس الاول وهذا لا ينبغي أن يتخيل أصلا قال التتعة زان فى النوايح بعد جريان هذه المسئلة واعلم ان المراد ان هذا هو الاصل عند الاطلاق ودخلوا المقام عن القرينة والافتقار تعدد النكرة نكرة مع عدم المغيرة كقوله تعالى وهو الذى فى السماء اله وفى الارض اله وقالوا لولا نزل آية من ربك قل ان الله قادر على أن ينزل آية الله الذى خلقكم من ضعف ثم جعل من بعد ضعف قوة ثم جعل من بعد قوة ضعفا وشبهة يعنى قوة الشباب ومنه باب التأكد اللفظى وقد تعدد النكرة معرفة مع المغيرة كقوله تعالى وهذا كتاب أنزلناه مبارك ثم قال ان تقولوا انما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا وقد تعدد المعرفة معرفة مع المغيرة كقوله تعالى وأنزلنا البك الكتاب بالحق مصداق لما بين يديه من الكتاب وقد تعدد المعرفة نكرة مع عدم المغيرة كقوله تعالى انما الهكم اله واحد ومثله فى الكلام كثير كقوله العلم علم كذا وكذا ودخلت الدار فرأيت دار كذا وكذا ومنه بيت الجاسى الى هنا كلامه اهـ دما يبنى (قوله هذا اجل على الظاهر) من الآية من ان العسر معه يسر ان (قوله حل) فى نسخة عمل (قوله وبناء على قوة الرجاء) أى فى الله حيث وعد بان العسر يصاحبه اليسر ووعد بحمل على ابلغ ما يحتمل اللفظ وأبلغ ما يحتمل اللفظ ان العسر معه يسر ان بواسطة تعريف العسر من وتكرير اليسر من (قوله والقول فيه) أى وحاصل القول فيه أى فى ايضاحه (قوله أن الجملة الثانية) أى فى الآية وقوله لتقرر برمعنا أى وعلى هذا فاليسر واحد (قوله وأن تكون الاولى) أى ويحتمل أن تكون الجملة الاولى عدة أى وعدا من الله بان العسر الخ وقوله والثانية أى والجملة الثانية (قوله على تقدير الاستثناء) والمعنى ان مع العسر المعهود الذى أنتم فيه نوعا من اليسر ثم وعدهم ثانيا بان معه نوعا ثانيا من اليسر (قوله ان كانت فيه) أى فى العسر الاول (قوله الذى كانوا فيه) أى وهو حصة معينة من العسر معهودة من المتكلم والمخاطب (قوله فهو هو) أى فالثانى عين الاول (قوله وان كانت) أى اللام الداخلة على العسر الاول الجنس وقوله فهو أى فالثانى هو الاول أيضا (قوله يقع الاحتمال) أى احتمال الاتحاد واحتمال التعدد (قوله والقرينة تعين) أى وهنا قد عينت التعدد (قوله الخامسة عشر) قال لدما يبنى عد هذا الموضع فى هذا الباب مبنى على ان تول سيويو فى هذه المسئلة صواب وقد رده المصنف بعد هذا قال الامر الى سلامة ما اشتهر بينهم فى ذلك من المعارض وحديث فلا ينبغي أن يعد من قبيل ما هو من الخطا قال الشئى وأقول لم يرد المصنف قول سيويو وانما رد ما استشهد به له ولا يلزم من رد ما استشهد به لارده (قوله وايسر بلازم عند سيويو) لم يحل الرضى عدم لزوم ذلك عن سيويو وانما حكاها عن السابق واختاره ونصه فى باب المبتدأ وانما هم اتحاد العامل فى الحال وصاحبها الدليل لهم عليه ولا ضرورة الجأهم اليه والحق أنه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المالقي اهـ كلامه اهـ شئى (قوله ويشهد لذلك) أى لعدم اللازم (قوله فان صاحب الحال) أى وهو زيد والضهير فى صوته (قوله او الجار مقدر) او الحكاية الخلاف لانه اختلاف

العسر فى الدنيا يسر فى الدنيا وان مع العسر فى الدنيا يسر فى الآخرة لا قطع بانه لا عسر له فى الآخرة فتحققتا الاتحاد والعسر وتيقنا ان فى له يسر فى الدنيا ويسر فى الآخرة (الخامسة عشر) قولهم يجب أن يكون العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها وهذا مشهور فى كتبهم وعلى ألسنتهم وايسر بلازم عند سيويو ويشهد لذلك ما وردا حدها قولك أعجبني وجه زيد متبوعا بصوته فان كان صاحب الحال معهودا لمصنف أو الجار مقدر



والحال، منصوبة بالفعل والثاني قوله \* لينة، وحشا طال \* فان صاحب الحال عند سبويه النكرة وهو عند مرفوع بالابتداء وليس فاعلا كما  
يقول الاخفش والكوفيون والنائب للحال الاستقرار الذي تعلق به الظرف والثالث وان ٢٨٥ هذه أمهتكم أمة واحدة فان أمة حال من

في عامل الحرف المضاف اليه فقبل هو المضاف وهو الصحيح وقيل حرف جر مقدر (قوله والحال) أي قوله  
متبهما وفارنا وقوله بالفعل أي اعجب (قوله فان صاحب الحال عند سبويه النكرة) أي وهي طائل (قوله)  
وليس فاعلا) أي بالجار والمجرور لعدم اعتماده (قوله والكوفيون) أي لانهم لا يشترطون الاعتماد في  
عمل الظرف على الفعل وقوله والنائب للحال أعني موحشا وقوله الاستقرار الذي تعلق به الظرف أي والاصل  
طال كائن لينة موحشا (قوله فان أمة حال) أي فاعمال في صاحب الحال هو ان العامل فيها في الهاء أو ذه  
من معنى الفعل وقوله من معمول ان أي من خبرها (قوله هابينا الخ) هذا صدر بيت بحجزة \* وطع فطاعة  
مهرنهم مرشد \* وقد مر انشاد هذا البيت والكلام عليه في الباب الخامس في الجهة الخامسة في الترجمة التي  
نصها من الحال ما يحتمل باعتبار عامله وجهين (قوله العامل) أي في الحال واما العامل في صاحبها وهو صريح  
الواقع خبر عن ذاتها المبتدأ (قوله لان سلم أن صاحب الحال طائل) أي كما قال سبويه بل ضمير المستتر  
وحينئذ فالعامل في الحال هو عامل صاحبها (قوله لان الحال حينئذ حال من المعرفة) هذا هو المرجح لكون  
موحشا حال من المستتر في الظرف (قوله وأما جواب ابن خروف) أي عن قول من قال رداعلي سبويه  
لان سلم أن موحشا حال من طائل بل هو حال من الضمير المستتر في الظرف وحاصله أن بعضهم رد على سبويه فجوز  
أن يكون موحشا حال من الضمير المستتر في الظرف فأجاب ابن خروف عن هذا التجويز بأن الظرف هنا  
لا مستتر فيه لانه انما يكون فيه مستترا اذا انخرن المبتدأ واما اذا تقدم عليه فلا رد له المصنف بأن هذه التفرقة  
مخالفة لاطلاقهم ولقول أبي الفتح مع عدم اعتراضهم عليه واعتراضهم عليه بخلافها فقوله واقول أبي الفتح  
معطوف على لاطلاقهم اه تقرير رديري (قوله اذا تأنوا الخ) أي وأما ان تقدم عليه فلا يتحمل ضميرا  
وحينئذ تعين أن يكون الحال من طائل كما قال سبويه (قوله لاطلاقهم) أي ان ظاهر كلامهم تحمل الظرف  
لضمير تقدم على المبتدأ أو تأخر عنه (قوله عليك ورجة الله الخ) هذا عجزيت صدره \* ألا بالخلة من ذات حرق \*  
كنى بالخلة عن المرأة ذات عرق موضع بالمدية وهو ميمات أهل العراق (قوله على ضمير الظرف) أي عليك  
هو ورجة الله فقد جعل الظرف المتقدم على المبتدأ محملا للضمير (قوله لا على تقديم الخ) أي فالاصل عليك  
السلام ورجة الله (قوله وقد اعترض عليه) يعني أنه اعترض على أبي الفتح في قوله ان عطوف ورجة الله لي  
المستتر في عليك أولى من عطفه على السلام بأن ما ذهب اليه فيه يتخلص من ضرورة وهي تقدم المعطوف على  
المعطوف عليه بضرورة أخرى وهي العطف على الضمير المرفوع المستتر مع عدم الفاصل ولم يعترض على أبي  
الفتح بأنه ليس في عليك ضمير لتقدمه على المبتدأ وعدم اعتراضهم بذلك يدل على أن الظرف فيه ضمير مستتر مع  
تقدمه على المبتدأ (قوله يتخلص عن ضرورة) وهو تقدم المعطوف على المعطوف عليه وقوله بأخرى أي  
وهو العطف على الضمير المتصل المرفوع من غير فاصل (قوله وجوابه أن عدم الفصل أسهل) أي والجواب  
عماء - تعرضه على أبي الفتح من أنه يتخلص من ضرورة بضرورة أنه لم يتخلص من ضرورة بضرورة مثلهما  
وانما يتخلص من ضرورة بضرورة أسهل منها وذلك ليس بممتنع (قوله وأما جواب ابن مالك) حاصله أن  
ابن مالك أجاب عن قولهم لان سلم أن صاحب الحال طائل بل هو الضمير المستتر في الظرف بأن جعل صاحب  
الحال طالا أولى من جعله الضمير المستتر في الظرف لان جعل صاحب الحال الاسم الظاهر أولى من جعله ضمير  
ذلك الاسم وردد ذلك الجواب بأنه انما ثبت الاوليه لو كان الظاهر معرفة كالضمير وأما لو كان نكرة ففعل  
صاحب الحال ضمير الانتم أولى لكونه معرفة كما هو الاصل في صاحب الحال (قوله ضبيع لاهوئت) أي فقد  
غلب التردد المؤنث على الفرد المذكور لانه الحروف وحشي ابن الانباري أنهم قالوا لاهوئت كرضيع كما قالوا لاهوئت

معمول ان وهو امتكم  
ونائب الحال حرف التثنية  
أواسم الاشارة ومثله وأن  
هذا صراحي مستقيما وقال  
هابيناذا صريح النص فاصغله  
العامل حرف التثنية ولأن  
تقول لان سلم أن صاحب الحال  
طائل بل ضمير المستتر في  
الظرف لان الحال حينئذ  
حال من المعرفة وأما جواب  
ابن خروف بأن الظرف  
انما يتحمل الضمير اذا تأخر  
عن المبتدأ ففتح الف لاطلاقهم  
ولقول أبي الفتح في  
عليك ورجة الله السلام  
ان الاولى حمله على العطف  
على ضمير الظرف لا على  
تقديم المعطوف على المعطوف  
عليه وقد اعترض عليه بأنه  
يتخلص عن ضرورة أخرى  
وهي العطف مع عدم الفصل  
ولم يعترض بعدم الضمير  
وجوابه ان عدم الفصل  
سهل لوروده في التكررت  
برجل سواء والعدم حتى قيل  
انه قياس وأما جواب ابن  
مالك بان الجملة على طائل أولى  
لانه ظاهر فاما يصح لو سوى  
الظاهر الضمير في التعريف  
وأما البواقي فاتخذ العامل  
فيها موجود تقدير اذا انجنى  
أسير الى أممكم والى صراحي  
وتنبه لصريح النص بينا واما  
مستلث المضاف اليه فصلاحيه

المض فيهم مالا سقوط جعل المضاف اليه كأنه معمول بالفعل وعلى هذا فالشرط في المسئلة اتحاد العامل تحقيقا أو تقدير (السادس عشر) قولهم  
يغلب المؤنث على المذكور في مستلثين احدهما ضبعان في تثنية ضبيع للمؤنث

وضبعان للمذكر اذ لم يقولوا ضبعانان والثانية التاريخ فانهم اُرخوا بالياء الى دون الايام ذكر ذلك الجزجاني وجاعلة وهو سهو فان حقيقة التغليب  
 أن يجتمع شيان فيجربى حكيم احدهما على الآخر ٢٨٦ ولا يجتمع الليل والنهار ولا هاتين تعبيران شيئين بلغوا احدهما على الآخر وانما

أرخت العرب بالياء لسبقها  
 اذ كانت أشهرهم قربة  
 والقمر انما يطالع ليلًا وانما  
 المسئلة الصحيحة قولك  
 كنيته لثلاث بين يوم وليلة  
 وضابطها أن يكون معنا  
 عدد مبرز كرموئث  
 وكلاهما لا يعقل وفصلا  
 من العدد بكلمة بين قال  
 فطافت ثلاثين يوم وليلة  
 (السابع عشر) قولهم في  
 نحو خلت في الله السموات ان  
 السموات مفعول به والصواب  
 أنه مفعول مطلق لان المفعول  
 المطلق ما يقع عليه اسم  
 المفعول بلا قيد نحو قولك  
 ضربت ضربا والمفعول به  
 ما لا يقع عليه ذلك الامقيدا  
 بقولك به كضربت زيدا  
 وأنت اذا قلت السموات  
 مفعول كما تقول الضرب  
 مفعول كان صحيحا ولو قلت  
 السموات مفعول بها كما تقول  
 زيد مفعول به لم يصح وقد  
 يعارض هذا بان يصاغ نحو  
 السموات في المثال اسم  
 مفعول تام فيقال فالسموات  
 مخلوقة وذلك يختص بالمفعول  
 به ايضا آخر \* المفعول به  
 ما كان موجودا قبل الفعل  
 الذي عمل فيه ثم أوقع الفاعل  
 به فعلا والمفعول المطلق  
 ما كان الفاعل العامل فيه

وعلى هذا فلا تغليب (قوله وضبعان للمذكر) أي فاذا رأيت ذكرين قلت ضبعانان (قوله اذ لم يقولوا) أي  
 في تنبيه المذكر والمؤنث (قوله ضبعانان) أي حتى يكون غاب جانب المذكر (قوله فانهم اُرخوا بالياء دون  
 الايام) أي فيقولون نجس خلون ولا يقولون خمسة خللت فلما قالوا نجس بلاناء في العدد كان ذلك ظاهرا  
 في أنهم غلبوا اللبالي (قوله ذكر ذلك الجزجاني) في نسخة الزجاجة (قوله وهو) أي جعل النار يخرج بالياء من  
 قبيل تغليب المؤنث (قوله إن يجتمع شيان) أي كمد كرموئث والمراد أن يجتمع في الوجود كل في المسئلة  
 الاولى أو في اللفظ كالمثال الآتي (قوله ولا يجتمع الليل والنهار) لعل أن يقول أن أراد لا يجتمعان في الوجود  
 فسلم لكن ليس مرادا لان المراد بقوله أن يجتمع شيان الاجتماع في حكمهم من الاحكام وان أراد لا يجتمعان  
 في حكمهم فمضوع اه شئني (قوله ولا يجتمع الليل والنهار) الانسب ولم يجتمع الليلة واليوم أي لم يجتمع في  
 اللفظ ولا في الوجود وقت التاريخ أي بحيث يكون وقت التاريخ من اليوم واليلة معا بل وقته اما من اليوم أو  
 اليلة فالجزء الذي يقع التاريخ منه الحكم اه تقرير رددير (قوله اذ كانت أشهرهم الخ) تعليل لما قبله  
 (قوله انما يطالع ليلًا) أي فسبق الليل على الايام بهذا الاعتبار (قوله وانما المسئلة الصحيحة) أي المتعلقة  
 بالتاريخ المسئلة على تغليب المؤنث على المذكر (قوله بين يوم وليلة) أي ما بين يوم وليلة أي أن بعض الثلاث  
 أيام وبعضها بال (قوله وضابطها الخ) قال الدماميني هذا لا يفيد اختصاص هذه المسئلة بالتاريخ فانه يقال في  
 غيره اشهر بيت عشر من جل وناق وكن في البيت بل ويقع التغليب بدون هذا الضابط في التنزيل والذين  
 يتوفون منكم ويذرون أزواجا ترين بـ من بانفسهن أربعة أشهر وعشرا والمراد عشرة أيام بلياليهن لكن  
 أنت لتغليب اللبالي وقد علم من هذه الآية ان تغليب المؤنث لا يختص بهاتين المسئلتين (قوله وضابطها الخ)  
 أي ضابط المسئلة المشبهة على تغليب المؤنث على المذكر في التاريخ وغيره بقدر ما ذكره من البيت والمثال  
 قبله فاندفع اعتراض الدماميني والشئني على المصنف (قوله ما يقع عليه اسم المفعول) الاولى لفظ المفعول الآن  
 تجعل الاضافة بيانية (قوله بلا قيد) أي بجوار مجرور وأطرف فلا يقال مفعول به ولا فيه ولا معه (قوله لم يصح)  
 هذه دعوى بلا دليل وهذه الدعوى مبنية على أن السموات في قوله تعالى خلق الله السموات مفعول مطلق وهو  
 ممنوع اه دماميني (قوله وقد يعارض هذا) أي التعليل وهو قوله لان المفعول المطلق ما يقع الخ وحاصل هذه  
 المعارضة ان دليلكم هذا وان افاد أن السموات مفعول مطلق لكن عندنا ما يدل على خلافه وأنه مفعول به وهو  
 صحة أن يصاغ من الفعل العامل فيه اسم مفعول ويحمل عليه وكل ما كان كذلك فهو مفعول به (قوله بان يصاغ  
 نحو السموات) أي يصاغ من الفعل العامل فيه والحاصل أن ضابط المفعول به أن يؤخذ من العامل فيه اسم  
 مفعول ويحمل على المفعول به فيقال في ضرب زيد عمر وعمر ومضروب والسموات مخلوقة فالضابط صدق على  
 السموات فهذا يفيد أنها مفعول به (قوله ايضا آخ) أي بوضع كون السموات مفعولا مطلقا لا يصح الاول  
 لما كان معارضا أي بهذا الايضاح الثاني والمراد بالايضاح التعليل الموضح (قوله ثم أوقع الفاعل به) أي بذلك  
 المفعول فعلا أي الفعل العامل فيه (قوله فعل ايجاده) أي وحيث أنه لا يكون موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه  
 (قوله في هذه المسئلة) أي حيث قالوا ان السموات مفعول به (قوله بافعال العباد) نحو الضرب في ضربته ضربا  
 (قوله أنه) أي المفعول المطلق وقوله لا يختص بذلك أي بالحدث بل نارة يكون حدثا وتارة يكون ذاتا (قوله لان  
 الله تعالى موجد للذوات والافعال جميعا) ففعل العبد مستند الى الله تعالى من جهة الايجاد والى العبد من جهة  
 الكسب وتحقيق ذلك ان صرف العبد قدرته وارادته الى الفعل كسب وايجاد الله تعالى الفعل عقيب ذلك خلق

هو فعل ايجاده والذي غرأ كثر النحويين في هذه المسئلة أنهم يخلون المفعول المطلق بافعال العباد وهم انما يجربى على  
 أيديهم انشاء الافعال للذات فتوهموا أن المفعول المطلق لا يكون الا حدثا ولو ملوا بافعال الله تعالى لظهر لهم أنه لا يختص بذلك لان الله تعالى  
 موجد للذوات والافعال جميعا لا موجد لهم ما في الحقيقة سواء سبحانه

ومن قال بهذا الذي ذكرته الجرجاني وابن الحاجب في أماليه وكذا البحث في أنشأت كتابا وعمل فلان خيرا وآمنوا وغلبوا الصالحات ورعهم ابن  
الحاجب في شرح المفصل وغيره أن المفعول المطلق يكون جملة وجعل من ذلك نحو قال زيد عمر ومنطلق وقدم مضى رده وزعم أيضا أنباء زيدا  
عمرافاضلا أن الأول مفعول به والثاني والثالث مفعول مطابق لأنهم أنفسهم أنباء قال بخلاف الثاني والثالث في أعلمت زيدا عمرافاضلا فانهم مفعول  
العلم لأنفسه وهذا خطأ بل هما أيضا منبأ بهم بالانفاس النبأ وهذا الذي قاله لم يقله أحد ولا يقتضيه النظر الصحيح (الثامن عشر) قولهم في كاد أنبأنا  
نفي ونفيها اثبات فاذا قيل كاد يفعل فعنا أنه لم يفعل وإذا قيل لم يكده فعنا أنه فعله دليل الأول ٢٨٧ وان كادوا يفتنونك عن الذي أرحمنا إليك  
وقوله \* كادت النفس أن

تفيض عليه \* ودليل الثاني  
وما كادوا يفتنونك وقد اشتر  
ذلك بينهم حتى جعله المعري  
لغير فقال

أنحوى هذا العصر ما هي الفظة  
جرت في لسان جرهم وغود  
إذا استعملت في صورة الجحد

أثبتت وان أثبتت قامت مقام  
نحو والصواب أن حكمها

حكم سائر الأفعال في أن نفيها  
نفي واثباتها اثبات وبيانها

أن معناها المقارنة ولا شك  
أن معنى كاد يفعل قارب الفعل

وأن معنى ما كاد يفعل ما قارب  
الفعل فغيرها معنى دائما أما

إذا كانت منفية فواضح لأنه  
إذا انتفتت مقاربة الفعل

انتفى عقلا حصول ذلك الفعل  
وليس له إذا أخرج يده لم يكده

يراهوا لهذا كان أباح من أن  
يقال لم يراهوا من لم يردد

يقارب الرؤية وأما إذا كانت  
المقاربة المباشرة فلا أن الاخبار

يقرب الشيء يقتضي عرفا عدم  
حصوله والاسكان الاخبار

حينئذ يحصل لا بمقاربة  
حصوله إذا يحسن في العرف أن يقال لمن صلى قارب الصلاة وان كان ماصلي حتى قارب الصلاة ولا فرق فيما ذكرناه بين كادويكاد فان أورد على

ذلك وما كادوا يفتنونك مع أنهم قد فعلوا إذا المراد بالفعل الذبح وقد قال تعالى فذبحوها فالحجاب أنه اخبار عن حالهم في أول الأمر فانهم كانوا أولا  
بعداء من ذبحها بدليل ما يتلى فيهم من تعنتهم وتكرسوا لله وما كثر استعمال مثل هذا في انتفت عنه مقاربة الفعل أولا ثم فعله بعد ذلك توهم

من توهم أن هذا الفعل بعينه هو الدال على حصول ذلك الفعل بعينه وليس كذلك وإنما فهم حصول الفعل من دليل آخر كما فهم في الآية من  
قوله تعالى فذبحوها (التاسع عشر) قولهم في السنين وسوف حرف تنفيس والاحسن خوف استقباله لأنه أوضح ومعنى التنفيس التوسيع فان

هذا الحرف ينقل الفعل عن الزمن الضيق وهو الحال إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال

والمقدور الواحد يدخل تحت قدرتين لكن بجهتين مختلفتين ففعل العبد مقدور لله تعالى إجمادا ومقدور للعبد  
كسبا اه شئني (قوله ومن قال بهذا الذي ذكرته) أي من كون السموات مفعولا مطاعا (قوله قال زيد  
عمر ومنطلق) أي فجملة عمر ومنطلق في محل نصب على أنهم مفعول مطابق عنه لا مفعول به لأنهم أنفسهم القول  
(قوله وقدم مضى رده) يعني في الجملة الثالثة من الجمل التي لها محل من الاعراب وقوله مضى رده أي بانهم امتعلق  
القول لأنفسه (قوله وان كادوا يفتنونك) أي فان معناه أنهم لم يفتنونك (قوله أن تفيض عليه) أي على هذا  
المرثي لما مات وصار في كفته لم تفيض نفس أصحابه لاجله إذ لو فاضت لما توفى (قوله ان تفيض) بافتناع مع الضاد المجمة  
أو الطاء المشالة وتعامه \* مذكرا حشو رباطه وبروده \* وهو لمحمد بن مناذر شاعر البصرة وقوله

ان عبد الجيد حين توفى \* هـ در كلما كان بالمهدود  
مادري نغسه ولا طاموه \* ما على النفس من عفاف وجود

(قوله وما كادوا يفتنونك) أي فقد فعلوا الذبح (قوله في أن نفيها نفي واثباتها اثبات) أي قالت في الموجود في تلك  
الحالة مستفاده من المعنى لأن الاخبار بقرب الشيء يقتضي عرفا عدم حصوله (قوله أما إذا كانت الخ) أي أما وجه

انتفاء خبرها إذا كانت منفية (قوله ودليله) أي دليل كون خبرها منفيًا إذا كانت منفية (قوله لم يكده يراها) أي لم  
يقرب من رؤيتها وإذا انتفى مقاربة رؤية البد انتفت رؤيتها (قوله ولهذا) أي لكونه يلزم من نفي مقاربة

الفعل انتفاؤه وقوله كان أي لم يكده يراها (قوله وأما إذا كانت الخ) أي وأما وجه انتفاء خبرها إذا كانت مثبتة  
(قوله فلان الاخبار بقرب الشيء يقتضي عرفا عدم حصوله) هذه دعوى وقوله والالخ دليل على ما حصله أنه لو لم

يكن الاخبار بقرب الشيء يقتضي عدم حصوله لكان مقتضيا لحصوله لكن التالي وهو كون الاخبار بقرب الشيء  
مقتضيا لحصوله باطل إذ لا يحسن أن يقال في العرف لمن صلى قارب الصلاة وإنما يقال ذلك لمن لم يصل وإذا بطل

التالي بطل المقدم وثبت نفيه وهو المطلوب (قوله والا) أي والا يكن مقتضيا لعدم حصوله لكان مقتضيا لحصوله  
(قوله والاسكان الخ) فيه ادخال اللام على جواب أن الشرطية وهو ممنوع الآن يقال أنه حملها على لو (قوله

إذا لا يحسن الخ) دليل للاستثناية المطلوبة (قوله على ذلك) أي على ما ذكر من الصواب (قوله أنه اخبار عن  
حالهم في أول الأمر) أي وقوله فذبحوها اخبار عن حالهم ثانيا فلا كانوا ممنوعين من الذبح ثم ذبحوها بعد ذلك

(قوله فحين انتفت عنه مقاربة الفعل) أي فيقال زيد فعل ذلك الفعل وما كاد يفعل (قوله أن هذا الفعل) يعني  
ما كاد (قوله والاحسن الخ) قضية هـ أن يكون تعبيرهم بحرف التنفيس حسنا وكل حسن صواب فيلزم أن

يكون عدم هذا الموضع في هذا الباب غير صواب لأن الباب معقول ولا يذكر فيه ما اشتهر بين المعربين والصواب  
خلافه وقد بينا أن عبارته تقتضي أن يكون ما اشتهر بينهم صوابا لا خطأ فليس من موضوع هذا الباب في شيء

اه دما ميني (قوله فان هذا الحرف ينقل الخ) أي لان المضارع محتمل للعال والاستقبال فاذا دخلت عليه السنين  
حصوله إذا يحسن في العرف أن يقال لمن صلى قارب الصلاة وان كان ماصلي حتى قارب الصلاة ولا فرق فيما ذكرناه بين كادويكاد فان أورد على

ذلك وما كادوا يفتنونك مع أنهم قد فعلوا إذا المراد بالفعل الذبح وقد قال تعالى فذبحوها فالحجاب أنه اخبار عن حالهم في أول الأمر فانهم كانوا أولا  
بعداء من ذبحها بدليل ما يتلى فيهم من تعنتهم وتكرسوا لله وما كثر استعمال مثل هذا في انتفت عنه مقاربة الفعل أولا ثم فعله بعد ذلك توهم

من توهم أن هذا الفعل بعينه هو الدال على حصول ذلك الفعل بعينه وليس كذلك وإنما فهم حصول الفعل من دليل آخر كما فهم في الآية من  
قوله تعالى فذبحوها (التاسع عشر) قولهم في السنين وسوف حرف تنفيس والاحسن خوف استقباله لأنه أوضح ومعنى التنفيس التوسيع فان

هذا الحرف ينقل الفعل عن الزمن الضيق وهو الحال إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال

\* (وههنا تنبيهان) \* أحدهما ان الزخشرى قال في أوائل سيرتهم ان الله ان السنين مفردة وجود الرحمة لا محالة فهي مؤكدة للوعد واعتراضه  
بعض الفضلاء بان وجود الرحمة مستفاد من الفعل ٢٨٨ لامن السنين وبأن الوجوب المشار اليه بقوله لا محالة لا إشعار بالسين به وأجيب بأن

السين موضوعة للدلالة على  
الوقوع مع التأخر فاذا كان  
المقام ليس مقام تأخر اكونه  
بشارة تمحضت لفائدة الوقوع  
وبتحقق الوقوع يصل الى  
درجة الوجوب \* (الذي)  
قال بعضهم في استجدون  
آخرين السنين للاستمرار  
للاستتقبال مثل سيقول  
السفهاء فانهم انزلت بعد قولهم  
ما ولاهم عن قبائهم الآتية  
ولكن دخلت السنين اشعارا  
بالاستمرار اه والحق أنهم  
للاستقبال وان يقول بمعنى  
يستمر على القول وذلك  
مستقبل فهذا في المضارع  
نظير يايهم الذين آمنوا آمنوا  
في الامر هذا ان سلم ان قولهم  
سابق على النزول وهو  
تحاليف المفهوم من كلام  
الزخشرى فانه سأل ما  
الحكمة في الاعلام بذلك قبل  
وقوعه (تمام العشرين)  
قوله هم في نحو حاست امام  
زيد ان زيدا مخفوض  
بالظرف والصواب ان يقال  
مخفوض بالاضافة فانه  
لامدخل في الخفض  
لخصوصية كون المضاف  
ظرفا \* (خاتمة) \* ينبغي  
للمعرب أن يتخير من العبارات  
أو جرها أو جمعها المعنى المراد  
فيقول في نحو ضرب فاعل

أو سوف يتخلص للاستقبال وعلى هذا فالسين لا تفيد تبعية في الاستقبال انما يتخلص لاصل الاستقبال (قوله  
وههنا تنبيهان الخ) قد تقدم ما في بحث السين ما عدا الاعتراض على الزخشرى والجواب عنه فانه زائد على  
ما سبق (قوله فهي مؤكدة للوعد) اي لان وعد المولى لا يتخلف (قوله مستفاد من الفعل) اي لانه يدل  
على الوجود بعدم (قوله وبتحقق الوقوع) اي من كون المقام بشارته وعدا ووعد الكريم لا يتخلف  
وقوله وبتحقق الوقوع يصل الخ أي وحيث قدم ما قاله الزخشرى وسقط اعتراض بعضهم عليه (قوله الثاني قال  
بعضهم الخ) قد تقدم هذا كما في حرف السين (قوله للاستمرار) أي أنهم يتجمل الفعل مستمرا ومتجددا وقتا  
بمعد وقت وان كان قد مضى فأتى بالسين في الآية اشارة الى أن لهم بالموثنيين أمر مستمر وان كان قد مضى  
وحاصله ان رجالا من الكفار وهم أسد وغطفان كانوا اذا أتوا المدينة تسلموا لاجل أن لا يقتلوا واذا أتوا قومهم  
كفروا فأتى المولى بالسين في الاخبار عنهم اشارة الى أن حالتهم هذه مستمرة ولم يتركوها وان كان ذلك قد مضى  
فقوله ان يأمنوكم أي بالاسلام وقوله ويأمنوا قومهم أي بالكفر وقوله كل اريدوا الى الغلبة أي دعوا  
الى الشرك أركسوا فيها أي وقعو فيها أشد وقوع (قوله للاستقبال) اي لان هذا الخبر عن ماض (قوله  
اشعار بالاستمرار) اي اشعار بان ما قولهم هذا مستمر لا ينقطع وان كان قد مضى (قوله وان يقول بمعنى  
يستمر) أي وكذا استجدون بمعنى تستمرون وعلى وجوده (قوله يايهم الذين آمنوا آمنوا) أي فان المعنى  
استمر والى الإيمان (قوله فانه سأل ما الحكمة) اي فان سؤاله عن ذلك يقتضي ان الآية نزلت قبل قولهم  
وحيث قد يكون السين للاستقبال ظاهر وكذا يقال في قوله يستجدون آخرين فانه يحتمل انه اخبار عما يحصل  
لاحصاء وحصوله بشارته فان قلت أي فائدة في الاخبار بقولهم قبل وقوعه قلت فائدته ان المفاجأة بالمكر وه  
أشد والعلم به قبل وقوعه أبعد عن الاضطراب اذا وقع اه يعني ان قول الكفار ما ولاهم عن قبائهم هذا  
مكر وه فاذا وقع منهم ذلك قبل أن يخبر المولى به حصل للصحابه كرب شديد واضطراب في أنفسهم فاذا أعلننا  
الله بذلك قبل صدورهم من الكفار طمأنات الانفس وبعدت عن الاضطراب (قوله والصواب الخ) فيه أن  
الصحيح ان العامل في المضاف اليه هو المضاف ولا شك ان امام من قولنا امام زيد مضاف فيكون خاضع لزيد الذي  
هو المضاف اليه فالتعبير حينئذ بقولهم زيد مخفوض بالظرف صحيح وهم لم يريدوا ان يخفض به من حيث هو  
ظرف وانما زادوا من حيث هو مضاف وتركوا النصب لئلا يخرجهم هذه الخبيثة لظهور المراد ودعاه ان الصواب  
أن يقال مخفوض بالاضافة غير صحيحة فان هذا قول مرجوح عندهم فالبناء في تحطئة الجساعة عليه واه اه  
دما مبنى قال الشمني قلت قولهم مخفوض بالظرف هوهم ان خصوصية الظرف دخلا في خفضه وليس كذلك  
فيذني الاحترار منه ومما ادا المصنف بالاضافة في قوله الصواب أن يقال مخفوض بالاضافة هو المضاف لا المعنى  
المصدرى لانه ذكر في الخامس عشر ان العامل في المضاف اليه المضاف أو الجار المقدر ولم يذكر الاضافة ولم يعد  
القول بأنها عاملة قولاه كلامه (قوله خاتمة الخ) لانه في هذه الخاتمة في هذا الباب اذ ليس فيها  
تحذير من أمور واشتهرت بين المعربين والصواب خلافها وكان الاتق اثباتها في الباب السابع اه دما مبنى  
ولك أن تقول ان المصنف لاحظ ان خلاف المنبئ من قبل خلاف الصواب اه تقرير دردير (قوله مبنى)  
اي مسند وقوله لماي لمفعول (قوله لذلك) أي للطول والخفاء (قوله وحديث الآتي) أي وتقليل  
حدث الآتي وحاصله ان قد ان دخلت على ماض كانت دالة على تعاقب زمانه وان دخلت على مضارع دلت  
على تعاقب حدثه نحو قد قام زيد وقد يصرف الكذب وتارة تدخل على كل منهما فتفيد تحقيق حدثه نحو قد

ماض لم يسم فاعله ولا يقول ببنى سالم يسم فاعله اطول ذلك وخفائه وأن يقول في المرفوع به نائب عن  
الفاعل ولا يقول لمفعول مالم يسم فاعله لذلك ولصدق هذه العبارة بالنصب من نحو أعطى زيد ديناراً ألا ترى انه مفعول لا على وأعطى لم يسم  
فاعله وأما النائب عن الفاعل فلا يصدق الا على المرفوع وأن يقول في حذف لتقليل زمن الماضي وحديث الآتي لتحقيق حديثه ما في

أما حرف شرط ونفصل وتوكيد وفي لم حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيا ويريد في لما الجازمة متصلة بغيره متبوعا بثبوته وفي الواو حرف عطف لجزم الجمع أو لطلاق الجمع ولا تقول للجمع المطلق وفي حتى حرف عطف للجمع والغاية ٢٨٩ وفي ثم حرف عطف للترتيب والمهلة وفي

الفاء حرف عطف للترتيب والتعقيب وإذا اختصرت فمن فقل عطف ومعطوف ونائب ومنصوب وجازم ومجزوم كما تقول جار ومجرور انتهى

\*) (الباب السابع من الكتاب في كيفية الاعراب) \*

والمخاطب بمعظم هذا الباب المبتدئون \* اعلم أن اللفظ المعبر عنه ان كان حرفا واحدا عبر عنه باسمه الخاص به أو المشترك فيقال في المتصل بالفعل من نحو ضربت التاء فاعل أو الضمير فاعل ولا يقال ت فاعل كما يغني عن بعض المعلنين اذ لا يكون اسم هكذا فأما الكاف الاسمية فانها ملازمة للاضافة فاعتمدت على المضاف اليه ولهذا اذا تكلمت على اعرابها جئت باسمها انقلت في نحو قوله وما هداك الى أرض كعالمها الكاف فاعل ولا تقول لك فاعل لزال ما تَعْمَدُ عليه ويجوز في نحو م الله وق نفسك وش الثوب ول هذا الامر ان تتطابق بلفظها فتقول م مبتدأ وذلك على القول بانها بعض أيمن وتقول في فعل أمر لان الحذف فيها عارض فاعتمد فيها في الأصل وتقول الباء حرف جر والواو حرف

أفعل المؤمنين وقد يعلم ما أتم عليه (قوله حرف شرط الخ) أما فاعلهم الشرطية أي التعليق والتوكيد فهو دائم وأما فاعلهم التفصيل فقبيل كذلك فيقدر فيها الجمل ومما عدل لها ان لم يكن قد ذكر وقيل انه غالب لادائمه (قوله متصلة بغيره) أي بالخال (قوله أو لطلاق الجمع) أي للجمع لا بقيد معينة ولا لاحقة ولا سابقة (قوله ولا تقول للجمع المطلق) وذلك لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وانما هي للجمع لا بقيد كذا قال المصنف سابقا والحق ان الجمع المطلق ومطلق الجمع في اللغة معناه ما شئ واحد وانهم ما عبارة عن الماهية لا بقيد شئ الماهية بقيد لا شئ وأما قول الفقهاء فرفق بين الماء المطلق ومطلق الماء فهو اصطلاح لهم طارئ ومن ههنا الاصطلاح نشأ هذا الوهم

\*) (الباب السابع من الكتاب في كيفية الاعراب) \*

(قوله ان كان حرفا واحدا) يعني وايس بعض كلمة لان ما هو بعضها يعبر عنه بلفظها (قوله أو المشترك) أي ولا يعبر عنه بلفظه (قوله التاء فاعل أو الضمير فاعل) الاول تعبير باسم المعبر عنه الخاص به والثاني باسمه المشترك بينهما وبين غيره والثالث بلفظه (قوله اذ لا يكون اسم) أي اسم ظاهر وانما قيدناه لان الضمائر المتصلة اسماء ومنها ما هو على حرف واحد وهو في هذه الحالة يجب أن يعبر عنه باسمه فيكون اسما ظاهرا وايس لنا اسم ظاهر على حرف واحد (قوله هكذا) أي موضوع على حرف ولذلك اذا سمى بحرف متحرك ولم يكن بعض كلمة كمل بتضعيف يجانس حركته فتقول في التسمية ببناء المتكلم تو وفي التسمية ببناء المخاطب المذكر تاء بألف ممدودة ببناء على قلب الثانية همزة كفي جراء وفي التسمية ببناء المخاطبة في قال الدماميني والظاهر جواز ذلك أي جواز أن يقال ت فاعل اذ أو يد منه لفظه فانه علم على نفسه حتى انه يمنع من الصرف لعدم له أخرى وحينئذ فقه قوله اذ لا يكون اسم هكذا ممنوع تأمل (قوله فاما الكاف الخ) هذا جواب عن سؤال وارد على قوله اذ لا يكون اسم هكذا تقدير السؤال ان الكاف الاسمية اسم ظاهر وهي على حرف واحد وحاصل الجواب الخ (قوله ولهذا) أي لاجل اعتماد الكاف الاسمية على المضاف اليه (قوله وق) أصله اوقف من الوقاية فحذفت الواو وحذف اللام على المضارع وكذا يقال في شول فان أصله أول جذفت الواو لما ذكر (قوله وش) أصله اوش من الوشي وهو التزين بالخطوط (قوله بعض أيمن) أي فاصله أيمن تخفف بالحذف (قوله لان الحذف) متعلق بيجوز وقوله فيهن أي في م وق وش ول (قوله ولا تنطق بلفظها) أي بلفظ باء الجر وواو العطف فلا تقول ب حرف جر ولا حرف عطف لان كلامهما كلمة مستقلة لا بعض كلمة (قوله على حرفين الخ) والا كثر فيه الحكاية ويجوز فيه الاعراب فيكم بالتضعيف وهذا كله حيث كان علما على لفظه أمان جعل علما للغير لفظه فلا يجب التضعيف بل يلحق به ودم (قوله نطق به) أي بلفظه أي لان اللفظ موضوع لنفسه ولا مانع من اطلاقه هنا وانما وضعوا اللفظ لنفسه لانهم محتاجون الى التعبير عنه فالوضع له لفظا آخر لكان الوضع له ضائعا لنفس اللفظ كاف في التعبير عنه قال التفتازاني ولا يخفى في أن هذا ليس بوضع قصدي لكن هل يلزم منه وضع حيث وقع الاتفاق والاضطراح على انه يطلق اللفظ ويراد بنفسه والظاهر لزوم لنا اذا قلنا ضرب فعل ومن حرف جر فاله اسم والمدلول فعل وحرف ودلالتة عليه ليست لاجب ذلك الاتفاق والاصطلاح والتعقيب انه وضع على لكن مثل هذا الوضع لا يوجب الاشتراك والا كان جميع الالفاظ مشتركة ولا قائل به اه وظاهر كلام المصنف ان اللفظ اذا كان على حرفين نطق به من غير تغيير وقال الرضي وغيره ان الكلمة الثنائية اذا جعلت علما للفظ وقصد اعرابها شدد الحرف الثاني منها سواء كان حرفا صحيحا أو حرف

(٣٧ - دسوقي في) عطف ولا تنطق بلفظها وان كان اللفظ على حرفين نطق به فقل قد حرف تخفيف وهل حرف استعظام ونافعا ل أو

مفعول والاحسن ان تعبر عنه بقولك الضمير لئلا ينطق بالمفصل مستقلا

قوله تاء بألف ممدودة هكذا بخطه واوله سهو ولان تضعيف حرف اللين وقلبه همزة محله في النسب اه

ولا يجوز ان ينطق باسم شيء من ذلك كراهية ٢٩٠ الاطالة وعلى هذا نقولهم آل أنيس من قولهم الالف واللام وقد استعمل التعبير بهما

الخابل وسيدويه وان كان  
أكثر من ذلك فاق به أيضا  
فقبل سوف حرف استقبال  
وضرب فعـل ماض وضرب  
هــذا الاسم ولهذا أخبر عنها  
بقولك فعل ماض وانما فحـت  
عـلى الحكاية بذلك عـلى  
ما ذكرنا أن الفعل مادل على  
حدث وزمان وضرب هنا  
لاتدل على ذلك وأن الفعل  
لا يتخلو عن الفاعل في حالة  
التركيب وهذا لا يصح أن  
يكون له فاعل ومما يوضح  
لك ذلك أنك تقول في زيد  
من ضرب زيد يـد مرفوع  
بضرب أو فاعـل بضرب  
فتدخل الجار عليه وقال  
بعضهم لا دليل في ذلك لان  
المعنى بكلمة ضرب فـعل له  
وكيف وقع ضرب مضافا اليه  
مع أنه في ذلك ليس باسم  
وعلم فان قلت فاذا كان اسما  
فكيف أخبر عنه بانه فعل  
قلت هو نظير الاخبار في قولك  
زيد قائم ألا ترى أنك أخبرت  
عـن زيد باعتبار مسماه  
لا باعتبار لفظه وكذلك أخبرت  
عـن ضرب باعتبار مسماه  
وهو ضرب الذي يدل على  
الحدث والزمان فهذا في أنه  
لفظ مسماه لفظ كاسماء  
السور وأسماء حروف المعجم  
ومن هنا قلت حرف التعريف  
أل فـقطعت الهمزة وذلك  
لأنك لما قلت اللفظ من  
الحرفية الى الاسمية أجريت

علة نحو كثرت من انكم ومن الهمـل ومن الاول يكون على أقل أوزان المعربات وأما اذا جعلت على الغير اللفظ  
أولم يقصد ابراهيم فلا يشد ثنائيا اذا كان يحيج نحو جاء في كم ورأيت مثلا لا يلزم التغيير في اللفظ والمعنى  
جميعا اه شئني (قوله ولا يجوز ان ينطق باسم شيء من ذلك) أي مما كان على حرفين بان تقول في قد الغاف  
والدال وفي دل الهاء واللام (قوله أنيس) هذا مناف لقوله ولا يجوز ان ينطق باسم شيء من ذلك كراهية  
الاطالة اه دما ميني (قوله وان كان) أي اللفظ المعبر عنه أكثر من ذلك أي من حرفين نطق به أي  
باللفظ لا باسماء حروفه وقوله أيضا أي كأنه ينطق به اذا كان موضوعا على حرفين لا باسماء حروفه كراهية  
الاطالة (قوله وضرب هذا الاسم) قال الرضي اعلم أنه اذا قصد بكلمة اللفظ دون معناه كقولك أين كلمة استعملهم  
وضرب فعل ماض فهي علم وذلك لان مثل هذا موضوع شيء بعينه غير متناول غيره وهو منقول لانه نقل عن  
مدلول هو المعنى الى مدلول هو اللفظ اه شئني واعلم ان الكلمة المبينة اذا جعلت على حرفين لا باسماء حروفه سواء كان  
ذلك اللفظ في الاصل اسما أو فعلا أو حرفا فالأكثر الحكاية كقولك من يستفهمهم او ضرب فعل ماض وسوف  
حرف استقبال ولك الاعراب فتقول مثلا ليت حرف عن قال الشاعر

ليت شعري وأين مني ليت \* ان ليتاوان لواعناء

ثم ان أولته بهذا كـاللفظ فهو منصرف مطلقا وان أولته بالكلمة أو اللفظة فان كان ثلاثيا ساكن الوسط  
كسوف وايت فهو كـند في الصرف وتركه وان كان على أكثر أو ثلاثيا متحرك الوسط فهو غير منصرف قطعا  
اه دما ميني (قوله يدل على ما ذكرنا) أي من ان ضرب اسم وقوله لاتدل على ذلك أي وانما تدل على لفظ  
وقوله ومما يوضح لك ذلك أي اسمية ضرب (قوله فتدخل الجار عليه) أي والجار انما يدخل على الاسماء (قوله  
قلت هو نظير الاخبار الخ) حاصله ان الاخبار عنه باعتبار مسماه لان ضرب هــذا علم على ضرب الواقعة في  
التراكيب كضرب زيد وضرب عمرو (قوله باعتبار مسماه) أي وهو الذات (قوله الذي يدل على الحدث)  
أي وهو الواقع في التراكيب من ضرب زيد وضرب عمرو الخ (قوله مسماه لفظ) أي وهو لفظ ضرب المسند  
للفاعل مثلا وهــذا وضع غير قصدى لا يوجب الاشتراك والا كانت جميع الالفاظ مشتركة لان الواضع لما  
استخضره بنفسه عند الوضع تضمن وضعه لنفسه أفاده السعد وتعبه السيد بانه يلزم في نحو جسق مهمل ثبوت  
وضع في المهملات فلهذا يكن في هــذا باعتبار المتكامل لا الواضع تدبر (قوله كاسماء السور وأسماء حروف  
المعجم) وذلك أن الالفاظ مسماه الالفاظ فان آل عمران مثلا اسم مسماه السورة المخصوصة بالوئمة من  
الكلمات وجيم مثلا مسماه الحرف المخصوص وهو هــو لفظ (قوله ومن هنا) وهو أن الكلمة اذا قصد  
لفظها تكون اسما (قوله وذلك) أي وبيان ذلك (قوله لما قلت اللفظ) أي لفظ آل (قوله الى الاسمية) أي لان  
المراد من حرف التعريف هذا اللفظ والكلمة متى أراد لفظها كانت اسما لنفسها (قوله أجريت عليه قياس  
همزات الاسماء) أي الصرفة وهي التي ليست جارية تجري الفعل ومن المعالوم ان قياس همزات الاسماء  
الصرفة تنقضي القطع وذلك لان همزة الوصل انما تكون في الاسم الصرف اذا كان من الاسماء العشرة  
المحفوظة وأل ليست منها فيجب قطع همزته وتقييد الاسماء بالصرفة فيدفع ايراد المصدر كالانطلاق والانتدار  
لانه ليس باسم صرف بالنفس يرا المذكور لانه جار مجرى الفعل اه دما ميني (قوله أجريت عليه قياس  
همزات الاسماء) أي لان آل عند التسمية تكون اسما صرفا والاسماء الصرفة يجب قطع همزتها اذا لم  
تكن من الاسماء العشرة المحفوظة وأل ليست منها (قوله اذا سميت بالضرب قطعت همزته) أي لانه حينئذ  
اسم صرف ولا وجود لهمزة الوصل في شيء من الاسماء الصرفة الا اذا كان من الاسماء العشرة وهــذا ليس  
منها فوجب قطع همزته فان قلت فيلزم اذن قطع همزة مثل الانطلاق اذا سمى به لانه عند التسمية به غير مصدر  
وليس من الاسماء العشرة قلت أبقيت فيه همزة الوصل على حالها لعدم نقل الكلمة من قبيل الى قبيل



أنا أنزلناه قرآننا عربيا وان كان المبحوث فيه حرفين نوعه ومعناه ومجمله ان كان علامة لافقال مثلا ان حرف تو كيد تنصب الاسم وترفع الخبر ان حرف نفي  
ونصب واستقبال أن حرف مصدرى ينصب الفعل المضارع لم حرف نفي يحزم المضارع وقبله ما ضياع بعد الكلام على المفردات يتكلم على الجمل  
ألفا يحل من الأعراب أم لا \* (فصل) \* وأول ما يحترز منه المبتدئ في صناعة الأعراب ثلاثة أمور \* أحدها أن يلتبس عليه الاصل بالزائد ومثاله  
أنه اذا سمع أن أله من علامات الاسم وأن ٢٩٢ أحرف تأتي من علامات المضارع وأن ناء الخطاب من علامات الماضي وأن الواو والقاء من

أحرف العطف وان الباء  
واللام من احرف الجر وان  
فعل ما لم يسم فاعله مضموم  
الاول سبق وهمه الى أن  
ألفيت وألهيت اسمان  
وان أكرمت وتعلمت  
مضارعان وأن وعظ وفصح  
عاطفان ومعطوفان وان  
نحو بيت وبيت وألهو وأعب  
كل منهما جار ومجرور وان  
نحو أخرج مبنى لمالم يسم  
فاعله وقد سمعت من يعرب  
ألهما كم التكثير مبتدأ وخبر  
فظنه مماثل قولك المنطلق  
زيد وظاهر هذا ألوههم قراءة  
كثير من العوام نارحامية  
الهما كم التكثير بحذف  
الالف كتحذف في اول  
السورة في الوصل فيقال  
لخبير القارعة وذكر عن  
رجل كبير من الفقهاء من  
يقرأ ألم العربية أنه استشكل  
قول الشريف المرتضى  
أتيت ريان الجفون من  
السكري  
وأيت منك بليلة المسوع  
وقال كيف ضم التاء من تيت  
وهي للخطاب لآل المتكلم

ولولا مخاطبتي إياه بالغيبة فيهما لان قوم ورجل كل منهما اسم ظاهر وهو من قبيل الغيبة (قوله بين نوعه) اعني  
كونه حرفا ومعناه كالتوكيد والنفي والمصدرية (قوله ثم بعد الكلام على المفردات) أي بأعرابه لهاو وبيان  
معانيها وعملها

### \* (فصل وأول ما يحترز منه المبتدئ) \*

(قوله ما يحترز منه) أي يتباعد منه (قوله أحدها) أي أحد الأمور التي يحترز ويتباعد منها أولا التباس  
الحرف الاصل بالزائد والتجوز من هذا الالتباس بمعرفة الحروف الاصول في السكامة وزوائدها (قوله  
ألفيت وألهيت اسمان) أي لوجود أل فيهما فاذا علم أن أل فيهما أصلية لانهم من الالفاء وهو الوجود من  
اللهول يتوهم أنهم اسمان لان أل المعرفة زائدة على بنية السكامة المعرفة لها (قوله مضارعان) أي لوجود  
الهمزة والتاء في أولهما وهما من حروف تأتي ولو علم ان الالف والتاء هنا أصليتان لانهم من الاكرام والتعلم  
ما توهم ذلك لان أحرف المضارعة زائدة على بنية السكامة (قوله وأن نحو اخرج الخ) هذا ليس فيه التباس  
أصلي براند تأمل (قوله وقد سمعت من يعرب الخ) قد يقال لا عيب على هذا المعرب الا اذا صرح بان ألهما كم  
نفسه هو المبتدأ وأما اذا أطلق القول في ذلك ولم يعين فيجوز أن يحمل كلامه على ان التكثير مبتدأ مؤخر  
وألهما كم خبر مقدم بناء على مذهب الكوفيين من نحو يرتقيهم مثل هذا الخبر وان وقع الاشتباه بين الجملة  
الاسمية والفعلية ولعل المصنف قامت عنده قرينة تدل على ان ذلك المعرب قصد أن ألهما كم مبتدأ والتكثير  
خبره اه ذمابني (قوله بحذف الالف) توهم أن هذه الهمزة همزة وصل فانها همزة أل المعرفة وليس كذلك  
بل هي همزة قطع وان ألهي فعل ماض من اللهو فال فيه من بنية السكامة لازدادة على بنيتها للتعريف (قوله  
كأتحذف في أول السورة) أي مع كسر التنوين أمان فتح فهو نقل ورش (قوله ريان الخ) هو ضد العطشان  
والسكري النوم والمسوع الذي أصابه دوسم بآرته كالعقرب مثلا وفي البيت استعارة تبعية حيث شبه امتلاء  
جفون المحبوب من النوم بالري وهو امتلاء الجوف من الماء المذهب لمشقة العطش بتجامع حصول الراحة في كل  
واستعير اسم المشبه به للمشبه واستق من الري ريان بمعنى غملى الجفون وفي البيت كناية وذلك أنه كنى بليلة  
المسوع عن ليلة السهر لان السهر والارق من لوازم ذلك وفيه طباق بين النوم المستفاد من الصدر صريح  
والسهر المستفاد من العجز كناية (قوله بان مضمرة بعد واو المصاحبة) أي في جواب الاستفهام (قوله على حد)  
أي طريقة قول الخطيب في كون المضارع فيه منصوبا بان مضمرة بعد واو المصاحبة في جواب الاستفهام  
(قوله قول الخطيب) أي يخاطب الزرقان وكان جارهم ثم انتقل الى بنى ربيع وأول القصيدة

الاقالت امامة هل تعزى \* فقلت امام قد غلب العزاء  
اذا ما العين فاض الدمع منها \* أقول بهم اذى وهو البكاء  
لعمرك ما رأيت المرء تبقى \* طريقة وان طال البقاء

اذا

وهو للمتكلم للخطاب فيبنت العاكي أن الفعلين مضارعان وأن التاء فيهما

لام الكامة وان الخطاب في الاول مستفاد من تاء المضارعة والتسكيم في الثاني مستفاد من الهمزة والاول مرفوع لحالوله محل الاسم والثاني منصوب  
بان مضمرة بعد واو المصاحبة على حد قول الخطيب ألم أنك جاركم ويكون بيني وبينكم المودة والاحاء وحكى العسكري في كتاب التصحيح  
أنه قيل لبعضهم ما فعل أبوك بحماره فقال باعة فقيل له لم قلت باعة قال لم قلت أنت بحماره فقال أنا حررتة بالباء فقال لم تجر بأوك وباني لا تجر  
ومثله من القياس القاسم ما حكاه أبو بكر التار يخى في كتاب أخبار النجوى بين أن رجلا قال لسمالك بالبصرة بكم هذه السمكة فقال بدرهمان



فصحت الرجل فقال السهمك أنت أحق سمعت سيبويه يقول ثم نادرهم أن وقتلوا ما زدا الجملة الاسمية الحالية بغير واو في فصيح الكلام خلافا  
لأنه يخشى كقوله تعالى و يوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة فقال بعض من حضره هذه الواو في أولها وقتلوا ما زدا الجملة الاسمية  
لأنه يخشى كقوله تعالى بغيرهم فقال قائل فقد قال الله تعالى فبايعهم وقال الطبري في قوله ٢٩٣ تعالى أم إذا ما وقع أن ثم تعني هناك  
وقال جماعة من المعربين في

إذا ذهب الشباب فبان منه \* فليس لما مضى منه لبقاء

ألا باع بني عوف بن كعب \* فهل قوم على خناق سواء

ألم ألك جاركهم الخ (قوله يقول ثم نادرهم أن) أي فقام درهمان في التركيب الأول على الذي في الثاني  
لأن الذي في الأول مجرور والذي في الثاني مرفوع (قوله في أولها) أي أول الجملة الاسمية وهي قوله  
وجوههم مسودة فظن أن هذه الواو اندخل بها الجملة بصاحب الحال مع أنها من بنية الكلمة (قوله فقد قال  
الله تعالى الخ) أي ولم يدرك أن باع اسم فاعل من البيع وبايعهم فعل من المبايع (قوله بمعنى هنالك) أي  
فتوهم أن ثم هنا المضمومة التاء التي هي حرف عطف اسم إشارة للمكان كثم المقطوعة التاء (قوله إن الفعل  
ماض) أي مبنى للمفعول (قوله والمؤمنين مرفوعا) أي نائب فاعل (قوله الاسكان ضرورة) فديقال  
أنه لا يبعد في تخفيف الباء بالاسكان في غير الضرورة ولا بعد أيضا في إقامة المصدر مقام الفاعل لأن اقتضاء  
الفعل للمصدر باع من اقتضائه للمفعول به لأن كل فعل لازم أو متعدي لا بد له من مصدر لا ماض ففكان قيامه  
مقام الفاعل أولى من قيام المفعول به خصوصاً في موضع يكون الغرض منوطاً بذكر الفعل وهو النتيجة هنا  
وإذا أقيم المصدر مقام الفاعل نصب المؤمنین بالفعل لأن المصدر مقام الفاعل فيقي المؤمنین مفعولاً به  
صريحاً وتقديره ونجى النجاء المؤمنین أو نقول نجى فعل مضارع أدغم نونه في الجيم وأصله نجى ونقول هذه  
القرأة تدل على جواز هذا الادغام فإن العربية تؤخذ من القرآن المجزء فصاحته وقول من قال أنه لم ينجى  
عن العرب مثل هذا مشيراً إلى أنه أحاط بجميع كلام العرب ففجعه تحجير واسع وكيف يجوز الاحتجاج  
والاخذ بأقوال نفاها عن العرب من لا يعتمد عليه لجهله أو لعدم عدالة وترك الاجتزاء والتسليم بما ثبت  
توازمه عن ثبت عصمته عن الغلط رسول الله صلى الله عليه وسلم أقصص العرب مع قوله تعالى أنا نحن نزلنا  
الذكر وأدله لحافظون اه دما مبنى (قوله ولو كان وحده) أي بأن لم يكن هناك مفعول به فبالا إذا  
كان هناك مفعول به كما هنا وحيث بطل كونه فعلاً ماضياً فتعين جعله مضارعاً وأصله نجى بسكون ثانيه  
فأدغم النون في الجيم وضعف هذا التخريج بأن النون عند الجيم تخفى ولا ندغم وقد ذكر المصنف في آخر  
الجملة الرابعة من الباب الخامس أنه قد يكون الموضع لا يخرج الاعلى وجهه مرجوح فلا حرج على تخرجه  
كقراءة ابن عامر وعاصم وكذلك نجى المؤمنین وذكر هناك التخريج الذي ذكره هنا والتخريج الذي ذكرناه  
(قوله فان تولوا فأتباعاً عليه الخ) أي فاصلة له تولوا (قوله لان النهى لا يدخل على الامر) أي وحيث أنه  
فأصله ولا تتعاونوا (قوله تالفت) أي لان الفعل الماضي إذا أسند ماضيه مجازى التأنيت يجب تأنيته بالتاء  
(قوله تمنى ابتناى) أي فالاصل تمنى اذلو كان ماضياً لوجب أن يقال تمنى لان الفاعل حقيقى التأنيت  
(قوله من باب ولا أرض أبقل أبقالها) يبنى من باب في حذف تاء التأنيت من الماضى الذى وجب لحاقها به  
وان كان تمنى مسنداً الى ظاهر مؤنث حقيقى وأقبل مسنداً الى ضمير مؤنث غير حقيقى (قوله وهذا جمل على  
الضرورة الخ) أي لان حذف التاء من الماضى المسند الى ظاهر مؤنث حقيقى أو الى ضمير مؤنث غير  
حقيقى اضرة الشعر ولا ضرورة تدعو الى جعل تمنى في البيت كذلك لجواز جعله مؤنثاً مجزئاً فممن أوله  
احدى التاءين اه شئنى (قوله فها لاستشككت وزود الفاعل مجروراً) أي فان زان فاعل ينكحها  
وفي آخره كسرة وكان هذا السائل لعدم فطنته لا يدرك الفاعل في الكلام لكونه مما يدرك بالعقل وإنما

وقال جماعة من المعربين في  
قوله تعالى وكذلك نجى  
المؤمنين في قراءة ابن عامر  
وأبي بكر بنون واحدة ان  
الفعل ماض ولو كان كذلك  
لسكان آخره مفتوحاً والمؤمنين  
مرفوعاً فان قيل سكنت الباء  
للتخفيف كقوله هو الخليفة  
فأرضوا ماضى لكم \* وأقيم  
ضمير المصدر مقام الفاعل قلنا  
الاسكان ضرورة وإقامة غير  
المفعول به مقامه مع وجوده  
ممتنع بل إقامة ضمير المصدر  
ممتنع ولو كان وحده لانه  
مهم ومما يشبهه نحو قولهم  
الجازم والنائب والقرائن  
تبين فهو في نحو فان تولوا  
نقل حسى الله ماض وفي نحو  
فان تولوا فاني أخاف عليكم  
فان تولوا فأتباعاً عليه ما جمل  
وعليكم ما جمل مضارع وقوله  
تعالى وتعاونوا على البر  
والنقوى ولا تعاونوا على الاثم  
والعدوان الاول أمر والثاني  
مضارع لان النهى لا يدخل  
على الامر وتالفي في فاندركم  
نارا تالفي مضارع والاقبل  
تالفت وكذا تمنى من قوله  
تمنى ابتناى أن يعيىس أبوهما  
ووهما ابن مالك فجعله ماضياً  
من باب \* ولا أرض أبقل  
أبقالها \* وهذا جمل على

الضرورة ومن غير ضرورة ومما يلبس على المبتدى أن يقول في نحو مرت بقاض أن الكسرة علامة الجر حتى ان بعضهم يستشكل قوله تعالى  
لا ينكحها الا زان أو مشرك وقد سألتني بعضهم عن ذلك فقال كيف عطف المرفوع على الجر ورفعت فها لاستشككت وزود الفاعل مجروراً  
ويثبت له أن الاصل زانى بباء مضمومة ثم حذف الضمة للاستئصال ثم حذف الباء لالتفاتهما ساكنة هي والتثنية

فيقال فيه فاعل وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة يقال في نحو مررت بقاض جار ومجرور وعلامة حركه كسرة مقدرة على الياء المحذوفة وفي نحو والفجر والبال عشر والفجر جار ومجرور وليال عاطف ومعطوف وعلامة حركه فتحة مقدرة على الياء المحذوفة وانما قدرت الفتحة مع حقيقتها نيابة عن الكسرة ونائب ٢٩٤ الثقل ثقل ولهذا حذف الواو فيجب كما حذف في يمدولم تحذف في يوحل لان فتحة ليست

ثابتة عن الكسرة لان ما ضيه وجعل بالكسر فقياس مضارعه الفتح وما ضيهما فعل بالفتح فقياس مضارعهما الكسر وقد جاء بعده على ذلك وأما يجب فان الفتحة فيه عارضة لحرف الحلق ومن هنا أيضا قال أبو الحسن في يا غلام يا غلام يحذف الالف وان كانت أخف الحروف لان أصلها الياء ومن ذلك أن يبادر في نحو المصطفين والاعلى الى الحكم بأنه مشني والصواب ان ينظر أولا في فونه فان وحدها مفتوحة كما في قوله تعالى وانهم عندنا لمن المصطفين الاخبار حكمه بانه جمع وفي الآية دليل ثان وهو وصفه بالجمع وثالث وهو دخول من التبعيضية عليه بعد وانهم ومحال أن يكون الجمع من الاثنين وقال الاحنف

تعلم على الادب واستبق ودهم ولن تستطيع الحلم حتى تحلوا ومن ذلك ان يعرب الياء والكاف والهاء في نحو غلامي أكرمني وغلامي أكرمك وغلامي أكرمك وغلامي أكرمك عسرا باواحد أو يعكس الصواب فليعلم انهم

يعرف ما يدرك بالحس كالمرفع والمجرور والمذكورين فانهم يمدون كان بحاسة السمع (قوله على الياء المحذوفة) أي لالتقاء الساكنين نيابة عن الكسرة لانه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف صيغة منتهى الجموع (قوله ولهذا) أي لاجل كون النائب عن الثقل ثقيل (قوله فقياس مضارعهما الكسر) فأصل مضارعهما يوجب ويوجب كسر الاء والعين فوقعت الواو بين عدوتها الفتحة والكسرة فحذفت ولا عبرة بفتح الاء فيجب لانها ثابتة عن كسرة (قوله ومن هنا) أي ومن أجل ذلك أي من أجل ان النائب عن الثقل يكون ثقيل (قوله ومن هنا) عطف على قوله ولهذا حذف الواو وشار كاله في الترتيب على كون نائب الثقل ثقيل (قوله لان أصلها الياء) أي اصل الالف في يا غلاما الياء لان يا غلامي يجوز فيه ما سكن الياء وفتحها وإذا فتحت جاز قلب الكسرة فتحة فتقلب الياء ألفا (قوله لان أصلها الياء) أي وهي ثقيلة والنائب عن الثقل ثقيل (قوله فان وحدها مفتوحة الخ) أي وان وحدها مكسورة كان معنى نحو جاء المصطفين والادنين (قوله وقال الاحنف بن قيس) نسب السيوطي القصيدة لحاتم الطائي الجواد وأولها

أتعرف أطلا لا ونؤيا مدهما \* كخطك في رق ككتابا منمنما  
إذا عتبه الارباح بعد أنيسه \* شهو راو يا ما وح ولا حمرما  
فنفلسك أكرمها فانك ان تهن \* عابك فلن تلقى لها الدهر مكرما  
أهن في الذي تهوى التلاذذاته \* إذا مت صار المال نهبامقسما  
ولا تشفق فيه فيسعد وارث \* به حين تحشى أغبر الجوف مظلما  
قليل لاه ما يحمدك وارث \* إذا احتارزما كنت تجمعهم مغنما

تعلم البيت والادنين جمع أدنى من الدنو وهو الأقرب أي أظهر الحلم لا قاربك وأطلب بقاء ودهم (قوله ومن ذلك) أي الذي يلتبس على المبتدئ (قوله عسرا باواحد) أي بأن يجعلها في الجمع مع مفعولات أو مضافا اليها في محل جر (قوله أو يعكس الصواب) أي أو يعرهم العرايين ويعكس الصواب بأن يجعلها عند اتصالها بالفعل مضافا اليها وعند اتصالها بالاسم مفعولات (قوله انهم) أي الياء والكاف والهاء وقوله بالاسم نحو غلامي وغلامي وغلامي (قوله اذا اتصل بالفعل) نحو أكرمك وأكرمك وأكرمك (قوله ويشتني من الاول) أي وهو أنهم اذا اتصل بالفعل كن مفعولات (قوله أرايتك) أرايت فعل وفاعل وزيد مفعول أول وما صنع مفعول ثان والكاف حرف خطاب أي أخبرني زيد ما صنع أي أخبرني عن صنعه (قوله فان الكاف في محارف خطاب) أي فلا محل لها وفي نسخة في اي في النحو (قوله ومن الثاني) أي يشتني من الثاني وهو انهم اذا اتصل بالاسم كن مضافا اليهن (قوله في محل نصب) أي لا في محل جر بالاضافة (قوله نحو الضاربك) أي اسم الفاعل المتصل بعموله فان الضمير في محل نصب لا في محل جر بالاضافة لان اسم الفاعل المحلى لا يضاف الا للمحلى والضمير ليس محلى بال بل خاليا (قوله ونحو قولهم) عطف على نحو الضاربك والأتم أفعل تفضيل من أوم الرجل أوما على وزن فعل (قوله لا عهد لي) لانا بة للجنس وتهد اسمها مبنى على الفتح ولي متعلق بمحذوف خبر وقوله بالأتم جار ومجرور ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل متعلق بالخبر المقدر ومنه متعلق بالأتم

وقفا اذا اتصل بالفعل كن مفعولات وان اتصل بالاسم كن مضافا اليهن ويشتني من الاول نحو أرايتك زيد ما صنع وأبصرك زيد فان الكاف في محارف خطاب ومن الثاني نوعان نوع لاجل فيه لهذه الالفاظ وذلك نحو قولهم ذلك وتلك واياي واياك واياه فانهم أحرف تكلم وخطاب وغيبة ونوع هي فيه في محل نصب وذلك نحو الضاربك والضارب به على قول سيبويه لانه لا يضاف الوصف الذي بال الى عارمها ونحو قولهم لا عهد لي بالأتم فقامنه

ولا أوضعه بفتح العين فالهاء في موضع نصب كالهاء في الضار به إلا أن ذلك مفعول وهذا مشبه بالمفعول لأن اسم التفضيل لا ينصب بالمفعول إجماعاً  
 وإست مضافاً إليها والاختلاف أوضعه بالكسرة وعلى ذلك فاذا قلت مررت برجل أبيض الوجه ٢٩٥ لا أجرة فان فتحت الراء فالهاء منصوبة المحل  
 وإن كسرتها فهـى مجرورة  
 ومن ذلك قوله

\* فان نكاحها مباح \*  
 فمجرور واه مجرور مضاف ضمير  
 منصوب على المفعولية وهو  
 فاصل بين المتضامين (تنبيه)  
 اذا قلت رويدك زيداً فان  
 قدرت رويدك اسم فعل  
 فالكاف حرف خطاب وان  
 قدرته مصدر فاهو اسم  
 مضاف اليه ومحو الرفع لانه  
 فاعل (الثاني) ان يجري  
 لسانه الى عبارة اعتمادها  
 فيستعملها في غير محلها كأن  
 يقول في كنت وكانوا في  
 الناقصة فعل وفاعل لما  
 ألف من قول ذلك في نحو  
 فعات وقعا واولوا ما تسمية  
 الاقدمين الاسم فاعلا والخبر  
 مفعولاً فهو اصطلاح غير  
 مألف وهو مجاز كتسميتهم  
 الصورة الجميلة دمية المبتدى  
 انما يقوله على سبيل الغلط  
 فلذلك يعاب عليه (والثالث)  
 ان يعرب شيئاً طال بالشئ  
 ويهمل النظر في ذلك المطلوب  
 كأن يعرب فعلاً ولا يتطلب  
 فاعله او مبتدأ ولا يتعرض  
 لخبر بل ربما مر به فاعر به بما  
 لا يستحقه ونسى ما تقدم له  
 فان قلت فهل من ذلك قول  
 الزنجشري في قوله تعالى

وقفاً تميز (قوله ولا اوضعه) الواو عاطفة ولا لتوكيد النفي واوضح عطف على الام والمعلول على المجرور  
 مجرور ووجه الفتحة نيابة عن الكسرة فلمنع من الصرف للوصفية ووزن الفعل والهاء في محل نصب لشبهها  
 بالمفعول به (قوله ولا اوضعه) أي ولا اوضح حقاقته أي ان قفاه دنف (قوله إلا أن ذلك) أي الهاء في الضار به  
 (قوله وهذا) أي الهاء في اوضعه (قوله لأن اسم التفضيل) علة لكون الضمير في اوضعه ليس مفعولاً (قوله  
 وليست) أي الهاء مضافاً إليها (قوله والاختلاف) اوضحه بالكسر (أي لأن الممنوع من الصرف اذا أضيف  
 أو دخله لام التعريف انجر بالكسرة ثم اختلف فيه فقال الزجاج منصرف لدخول ما هو من خواص الاسماء  
 عليه مما يتغير به نفس مدلوله ومقابلة شبه الفعل بخلاف كونه مسنداً اليه ومفعولاً ودخوله عليه حرف جر فان  
 ذلك بالعامل والعامل لا يغيره عن مدلوله وقال الاكثر امتناع الكسر تبعاً لامتناع التنوين للعتين فاذا زال  
 التنوين تغير هما زال موجب المنع من الكسر فدخل فيمتنع على هذا ما لم يزل أحد سببيه كالساجد والجرأ  
 والجلي والاحمر والسكران وينصرف غيره اه شئني (قوله فان فتحت الراء) أي لكونه غير منصرف  
 للوصفية ووزن الفعل فالهاء منصوبة على التشبيه بالمفعول به لأن أجرة لا ينصب بالمفعول به وقوله فان فتحت  
 الراء أي وكذا يقال في أبيض الوجه ان فتحت أبيض كان الوجه منصوباً وان كسرت كان الوجه مخفوضاً  
 (قوله منصوبة المحل) أي على التشبيه بالمفعول به (قوله وان كسرت الخ) أي لأن ما لا ينصرف اذا أضيف  
 أو دخلت عليه لام التعريف انجر بالكسرة فالهاء مجرورة المحل على الاضافة (قوله مجرورة) أي بالاضافة  
 (قوله ومن ذلك) أي مما استثنى من الثاني (قوله بجره ماطر) أي فهو من اضافة المصدر للفاعل وفصل  
 بالمفعول وهو الضمير واما على رفع ماطر فالمصدر مضاف لمفعوله (قوله فان قدرت رويدك اسم فعل) أي ان  
 جعلته اسم فعل أمر وهو أهمل وقوله وان قدرته مصدر أي جعلته مصدراً بمعنى الاراد والامهال فهو على  
 هذا منصوب بفعل محذوف أي ارود رويدك وهو مضاف والكاف مضاف اليه (قوله فالكاف حرف خطاب)  
 أي وزيد مفعول والفاعل ضمير مستتر (قوله فهو اسم مضاف اليه) فهو من اضافة المصدر للفاعل (قوله  
 الثاني) أي من الامور التي يحترز منها المبتدئ (قوله الاسم فاعلاً) أي اسم كان (قوله مجاز) أي والفاعل  
 الحقيقي مصدر الخبر المضاف للاسم (قوله كتسميتهم الصورة الخ) أي مع أنها في الاصل اسم للصورة الحسنة  
 من العجاج أو البقس (قوله على سبيل الغلط) أي لا على سبيل التجوز (قوله والثالث) أي من الامور التي  
 يحترز عنها المبتدئ (قوله طالبا) أي ذلك الشئ (قوله ولا يتطلب فاعله) أي ويهمل النظر في فاعله أي  
 لا يتعرض له (قوله ما تقدم له) أي من المبتدأ (قوله وطائفة) مبتدأ (قوله قد أهتمهم صفة طائفة) مفعول  
 قول الزنجشري (قوله أحوال) عطف على صفة (قوله أو استئناف) أي أو ان يظنون استئناف وقوله للجملة  
 قبلها أعني قد أهتمهم الخ (قوله فأت له رأى) حاصله ان كلام الزنجشري ليس من هذا القبيل لاحتمال ان  
 الزنجشري رأى ان الخبر محذوف فالمصنف لم يعترض على الزنجشري ولم يشنع عليه خلافاً للشارح في قوله في  
 اراده ان الازداء بالزنجشري ما لا يخفى ولم يكن اراده بالذي يليق من المصنف والادب مطلوب مع الاصاغر  
 فضلا عن الاكابر وسوخ قد دم الزنجشري في علوم اللسان وعاشائه فيها مما لا ينكره منصف (قوله أي  
 ومعكم طائفة صفتهم كبت وكبت) أي أو ثمة طائفة أو فيكم طائفة على ان الخطاب للجميع مع المؤمنين  
 والمنافقين أو وطائفة أخرى لم يغشهم النعاس (قوله والظاهر ان الجملة الاولى) أي قد أهتمهم خبراً وان

وطائفة قد أهتمهم أنفسهم الآية قد أهتمهم صفة طائفة ويطنون صفة أخرى احوال بمعنى قد أهتمهم أنفسهم طائفتين أو استئناف على وجه البيان  
 للجملة قبلها ويقولون بدل من يظنون فكأنه نسي المبتدأ فلم يجعل شيئاً من هذه الجمل خبراً له رأى ان خبر محذوف أي ومعكم طائفة  
 صفتهم كبت وكبت والظاهر ان الجملة الاولى خبر وان الذي سوغ الابتداء بالسكره صفة مقدرة أي وطائفة من غيركم مثل السمن منوان بدرهم

اي منها واعتماده على واو الحال كجاء في الحديث دخل وبرمة على النار وسألت كثير من الطلبة عن اعراب أحق ماسأل العبد مولاه فيقولون مولاه مفعول فيبقى لهم المبتدأ بالخبر والصواب أنه الخبر والمفعول العائد المحذوف أي سأله وعلى هذا فيقال أحق ماسأل العبد به بالرفع وعكسه ان مضاعف المولى فيجذب الوهم فيه الى أن المولى خبر بناء على ان المصاب اسم مفعول وانما هو مفعول والمصاب مصدر بمعنى الاصابة بدليل صحيح والخبر بعده ومن هنا أخطأ من قال ٢٩٦ في مجلس الواثق بالله في قوله أظلم ان مصابكم رجلا \* أهدي السلام تحية ظلم انه رفع

رجل وقد مضت الحكاية  
\* (تنبه) \* قد يكون للشي  
اعراب اذا كان وحده فاذا  
اتصل به شيء آخر تغير اعرابه  
فينبغي التحرز في ذلك من ذلك  
ما أنت وشأنك فأنما مبتدأ  
وخبر اذا لم تأت بعدهما بنحو  
قولك وزيدا فان جثته  
فانت مرفوع بفعل محذوف  
والاصل ما تصنع او ما تكون  
فلما حذف الفعل برز الضمير  
وانفصل وارفعاه بالفاعلية  
أو على انه اسم لكان وشأنك  
بتقدير ما يكون وما فيه ما في  
موضع نصب خبر اليتكون أو  
مفعول التصنيع ومثل ذلك  
كيف أنت وزيدا الا أنك اذا  
قدرت تصنع كان كيف حالا  
اذ لاتقع مفعولا به وكذلك  
يختلف اعراب الشيء باعتبار  
المحل الذي يحل فيه \* وسألت  
طلبا ما حقيقة كان اذا ذكرت  
في قولك ما أحسن زيدا فقال  
زائدة بناء منه على أن المثال  
المسؤول عنه ما كان أحسن  
زيدا وليس في السؤال تعيين  
ذلك والصواب الاستفصال  
فأنما في هذا الموضع زائدة  
كذا كرو ليس لها اسم ولا خبر

الاولى صفة موصولة فانحرف خبر كما قال الزجاج (قوله دخل وبرمة على النار) اي فقوله وبرمة مبتدأ (قوله  
والمفعول العائد المحذوف) وفيه انه أوقع ما على العالم ويمكن أن يجعل مولاه الخبر ويجعل ما مصدرية ويقدر في  
الاستخراي أحق سؤال العبد لا حد سؤاله ولاء (قوله فيقال أحق ماسأل العبد به) اي فأحق مبتدأ وما  
اسم موصول وسأل فعل ماض والعبد فاعل والمفعول العائد المحذوف وربه خبر (قوله وعكسه) اي من جهة  
أن المولى في الاول يتوهم انه مفعول والصواب انه خبر وفي الثاني يتوهم انه خبر والصواب انه مفعول (قوله  
يذهب الوهم) اي عند عدم الالتفات لقيع (قوله أن المصاب اسم مفعول) والمعنى ان الذي أصبته المولى (قوله  
وانما هو مفعول) اي والخبر قبيح وقد يقال لا يتنع ان يكون المصاب اسم مفعول في هذا المثال وليس مصدر  
والمولى هو الخبر وقبيح خبر مبتدأ المحذوف والتقدير ان الذي أصبته هو مولاه هذا قبيح وهذا معنى صحيح ينطبق  
عليه التركيب فلا سبيل الى انكاره اه دمايني (قوله ومن هنا أخطأ الخ) قد يقال ان رفع رجل صواب  
أيضا على انه خبر ان وان مصاب اسم مفعول وظلم خبر المحذوف والتقدير يا ظلم ان الذي أصبته هو رجل  
أهدي السلام وهذا ظلم منكم (قوله برفع رجل) أي على انه خبر ان والصواب ان مصاب مصدر ورجلا  
مفعول به وظلم خبر ان اي يا ظلم ان أصابتمكم رجلا ظلم (قوله وقد مضت الحكاية) أي في آخر الجملة الاولى  
من الباب الخامس (قوله ما أنت وشأنك) مثالان أي ما أنت وما شأنك (قوله فأنما مبتدأ وخبر) أي فما  
اسم استهلام مبتدأ وانت خبر اي أي شيء أنت وای شيء شأنك (قوله فان جثته) اي وقلت ما أنت وزيدا وما  
شأنك وزيدا (قوله والاصل ما تصنع الخ) اي وأصل ما أنت وزيدا ما تصنع او ما تكون وقوله بعد وشأنك  
الخ اي وأصل ما شأنك وزيدا بتقدير ما يكون فما أنت وزيدا محتمل لاحتمالين باعتبار أصله واما ما شأنك  
وزيدا فاصله واحد لا يحتمل غيره (قوله وما فيها) اي في ما شأنك وزيدا وفي ما أنت وزيدا (قوله خبرا  
ليكون) راجع لما شأنك وزيدا وقوله ما أنت وزيدا ان قدر تكون (قوله او مفعولا) راجع لما أنت وزيدا  
(قوله اذ لاتقع مفعولا به) اي وان قدر تكون كانت كيف خبر التكون (قوله وكذلك يختلف اعراب الشيء  
الخ) مثل كان في المثال الذي ذكره والمراد اعرابه تعليلها على القواعد (قوله والصواب الخ) اي وكلام  
الطالب فيه اجل في مقام التفصيل فهو خطأ (قوله وفاعلا ضمير اليتكون) اي ضمير يعود على مصدرها  
(قوله وقيل ما أحسن ما كان زيد) اي ما أحسن ان كان زيد وقوله ما كان زيد الخ أي برفع زيد بناء على انه  
فاعل بكان التامة والصواب ما قاله الطالب لان نصبه لزيد في السؤال دليل على ان كان انما تقع قبل أحسن  
تأمل والحاصل انه لا عيب على ذلك الطالب في عدم التفصيل ادله ان يقول متى وقت كان بعد أحسن وجب  
الاتيان بما المصدرية وهو لفظ زائد على ما كان في التركيب ووجب رفع زيد وهو في المثال منصوب فينثني  
يخرج التركيب بذلك الى تركيب آخر وهو خلاف ظاهر السؤال اه دمايني (قوله على تقدير ما) أي  
الواقعة بعد فعل التعجب اسما موصولا

\* (الباب الثامن من الكتاب) \*

لانهم قد حزن مجزى الحروف كمال في قلما يقوم زيد لما استعملت استعمال ما النافية لم تنجح لفاعل هذا قول الفارسي (قوله  
والحققين وعند أبي سعيد هي تامة وفاعلا ضمير اليتكون وعند بعضهم هي ناقصة واسمها ضمير ما والجملة بعدهما خبرها وان ذكرت بعد فعل التعجب  
وجب الاتيان قبلها بما المصدرية وقيل ما أحسن ما كان زيد وكان تامة وأجاز بعضهم أنما ناقصة على تقدير ما اسما موصولا وان نصب زيد على  
أنه الخبر أي ما أحسن الذي كان زيد او رد بان ما أحسن زيد ماغن عنه انتهى \* (الباب الثامن من الكتاب في ذكر امور كناية يخرج علمها مالا  
يخصرن الصور الجزئية) \* وهي احدى عشرة قاعدة (القاعدة الاولى) قد يعطى الشيء حكم ما أشبهه في معناه أو لفظه أو فيهما فاما الاول فله صور

كثيرة \* احداها دخول الباء في خبر أن في قوله تعالى أولم يروا أن الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهم بقادر لانه في معنى أوليس الله بقادر والذى سهل ذلك التقدير تباعد ما بينهما واوله لم تدخل في أولم يروا وأن الله الذي خلق ٢٩٧ السموات والارض قادر على أن يخلق مثاهم ومثله ادخال الباء في كفى بالله

شبه المادخله من معنى  
اكتف بالله شهيدا بخلاف  
قوله \* قليل منك يكفيني \*  
وفي قوله \* - ودالحاجر لا  
يقرأ بالسور \* لما دخله  
من معنى لا يتقرن بقراءة  
السور ولهذا قال السهيلي  
لا يجوز أن تقول وصل الى  
كذلك فقرأت به على حد قوله  
لا يقرأ بالسور لانه عار عن  
معنى التقرير \* والثانية  
جواز حذف خبر المبتدأ في  
نحو ان زيدا قائم وعمرو  
اكتفاء بخبر ان لما كان ان  
زيدا قائم في معنى زيدا قائم  
ولهذا لم يحذف خبر زيدا قائم  
وعمر \* والثالثة جواز أن  
زيدا غير ضارب لما كان في  
معنى أناريد الأضرب ولولا  
ذلك لم يحذف خبر لا يتقدم المضاف  
اليه على المضاف فكذلك لا  
يتقدم معموله لا تقول أناريد  
أول ضارب أو مثيل ضارب  
ودليل المسئلة قوله تعالى وهو  
في الخصام غير مبين وقول  
الشاعر

فتى هو حق غير ملغ قوله  
ولا تتخذوا مسوا خبيلا  
وقوله

ان امرأخصي لوماموثة  
على التثنية لم يندى غير مكفور  
ويحتمل أن يكون منه فذلك  
لوم يندى عسير على الكافر بن

(قوله فلما الاول) اي وهو اعطاء الشيء حكمه ما أشبهه في معناه (قوله في خبر أن) اي التي عمل فيها فعل منفى لانه  
لا يتأني لها شبهة بليس الا عند ذلك وتوضيح ذلك انه لما كان العامل في ان فعلا منفيًا فالنفي صير الكلام الذي  
من جملته خبر ان منفيًا فاشبهه خبر بليس من حيث ان كلا منفي (قوله لانه في معنى الخ) اي لان التركيب بشابه  
في معنى الخ والشيء يحتمل على ما كان بمعناه (قوله أوليس الله بقادر) اي بدليل انه جاء مضر حابه في قوله  
تعالى أوليس الذي خلق السموات والارض بقادر (قوله والذي سهل ذلك التقدير) اي المجوز لدخول الباء  
في خبر ان (قوله تباعد ما بينهما) أي ما بين أن والخبر بذكر الجملة المعطوفة على الصلة فتباعد أن من الخبر بصير  
أن كأنه غير مذكورة (قوله ولهذا) أي ولا حل كون المسهل لذلك التقدير التباعد وقوله لم تدخل أي الباء في  
خبر أن في أولم يروا الخ لعدم التباعد (قوله ومثله) أي مثل خبر أن في جواز دخول الباء عليه عند مشابهته خبر  
ليس (قوله في كفى بالله شهيدا) أي فكفى لا يتعدى بالباء بل بنفسه ولكن لما ضمن معنى اكتف عدي بالباء  
ولما كان من باب التضمن فضله وقال ومثله الخ (قوله قليل منك يكفيني) اي فقد تعدى بنفسه لعدم تضمينه  
(قوله لما دخله الخ) ذكر المصنف في حرف الباء أن يقرأن مضمين معنى يقرين ويتركبن ولم يذكر هناك تضمينه  
معنى يتقربن وذكره هنا فكانه يشير بذلك الى جواز ارادة الجميع في البيت وعدم ارادته في المثال (قوله ولهذا)  
أي لكون الباء انما دخلت بعد يقرأن لتضمنه معنى يتقربن (قوله لانه) أي قرأت به أي لان قراءة الكتاب  
عارية من معنى التقرير فلا يصح أن يضمه (قوله ليت زيدا قائم وعمرو) اي لان ليت زيدا قائم ليس في معنى  
زيد قائم لان ليت زيدا قائم لا يحتمل الصدق والكذب وزيدا قائم يحتملها (قوله جواز أناريد غير ضارب) قال  
السرياني والزنجشري وابن مالك يجوز تقديم معمول ما أضيف اليه غير مطلقا وقال ابن السراج يمنع مطلقا  
وقيل ان كان معمول ظرفا جاز والامتنع (قوله لا تقول أناريد أول ضارب الخ) هذا عند الجمهور وروى عن ثعلب  
عن الكسائي جواز التقديم في المثال الاول وحكي ابن السراج عن بعضهم جواز التقديم في الثاني (قوله ودليل  
المسئلة) أعني تقدم معمول ما أضيف اليه غير عليها سواء كان ذلك المعهول طرفا أو غير فلا يذليل على جواز  
تقديم الخبر والمجرور إذ قوله في الخصام متعلق بالمضاف اليه من قوله غير مبين (قوله فتى الخ) هذا البيت دليل على  
جواز تقديم الاسم الذي هو معمول ما أضيف اليه غير عليها والحال أن ذلك الاسم ليس ظرفا ولا شبهه إذ قوله  
حقا مفعول به للمضاف اليه من قوله غير ملغ وفتى منصوب بعامل محذوف على شريطة التفسير أي قول فتى هو  
غير ملغ حقا وجلة التثنية معطوفة على جملة الامر المحذوفة لا المذكورة لان المحذوف هي المقصودة بالاجالة  
والمذكورة انما سبقت لغرض التفسير اه دما ميني (قوله ان امرأ الخ) هذا البيت دليل على جواز تقديم  
الظرف فان عندي متعلق بمكفور من قوله غير مكفور فقد استوفيت أقسام المعمول الثلاثة ومعنى خصني بكذا  
أفر دني به بحيث لا مشاركي فيه والثلاثي المتباعد وعلى له صاحبة كعم نحو وان ربك لذيوم مغفرة للناس على  
ظلمهم والكفر هنا محذور النعمة ويقابله الشكر أي ان امرأهم هذه المثابة لغير محذور النعمة عندي وقوله موذنه  
نصب بخصني على اشقاط الخافض او منصوب به على تضمينه معنى منح وأعطى أي منحني موذنه (قوله ويحتمل  
ان يكون منه) أي من تقديم معمول ما أضيف اليه غير عليها أي فعل الكافر من متعلق بعسير (قوله لم يحذف  
التقديم) أي تقديم زيدا على غير وفي بعض النسخ لم يحذف التقدير أي غير ضارب زيدا بلا أضرب زيدا اه  
شعني (قوله لا يحل مكان غير) حكم المصنف بجواز أناريد غير ضارب لانه عنده في معنى أناريد الأضرب وحمل  
لادخاله على المضارع ليكون تكريرها غير واجب فاذن قال لان الثاني لا يحل هنا محمل غير اذ لو قلت جاءني  
لا أضرب زيد لم يحذف اه دما ميني (قوله غير قائم الخ) غير مبتدأ وقائم مضاف اليه والزيدان فاعل سد مسد

( ٣٨ - دسوقي في ) غير يسير ويحتمل تعلق على بعسير او محذوف هو نعت له أو حال من ضميره ولو قلت جاءني غير ضارب زيد لم يحذف  
التقديم لان الثاني هنا لا يحل مكان غير \* والرابعة جواز غير قائم الزيدان لما كان في معنى ما قام الزيدان

ولولا ذلك لم يجوز لان المبتدأ اما ان يكون ذا خبر ٢٩٨ او ذا مرفوع يغني عن الخبر ودليل المسئلة قوله غير لاه عدالك فاطر ح الله

ولا تغتر به ارض سلم  
وهو احسن ما قيل في بيت ابي  
نواس

غير ماسوف على زمن

ينقضى بالهم والحزن  
\* والخامسة اعطاهم ضارب  
زيد الا ان اوغدا حكم ضارب  
زيدا في التنكير لانه في معناه  
ولهذا وصفوا به النكرة  
ونصبوه على الحال وخفضوه  
برب وادخلوا عليه ال واجاز  
بعضهم تقديم حال مجروره  
عليه نحو هذا ملتو تشارب  
السويق كما يتقدم عليه حال  
منصوبه ولا يجوز زشي من  
ذلك اذا اريد الماضي لانه

حينئذ ليس في معنى الناصب  
\* السادسة وقع الاستثناء  
المفرغ في الايجاب في نحو  
وانه الكبيرة الاعلى الخاشعين  
ويأبى الله الان ان يتم نوره لما  
كان المعنى وانما الاتسهل الا  
على الخاشعين ولا ير يد الله  
الان يتم نوره \* السابعة  
العطف بولا بعد الايجاب في  
نحو \* ابي الله اسمو بأم  
ولاب \* لما كان معناه قال  
الله لي لا تسم بأم ولاب  
\* الثامنة زيادة في قوله تعالى  
ما منعك ان لا تسجد قال ابن  
السيد المانع من الشيء أمر  
للممنوع ان لا يفعل فكأنه  
قيل ما الذي قال لك لا تسجد  
والا قرب عندي ان يعترف في  
الاول لم ير الله لي وفي الثاني  
ما الذي امرك بوضعه في هذا

الخبر وكذا يقال في قوله غير لاه عدالك (قوله ولولا ذلك لم يجوز) يعني لولا ان غير قائم الزيدان بمعنى ما قائم الزيدان  
لم يجوز هذا التركيب لان جوازه انما هو ليكون غير مبتدأ وهو لا يجوز لان المبتدأ اما ان يكون ذا خبر او ذا مرفوع  
يعني من الخبر وغير في غير قائم الزيدان ليس واحدا منهما (قوله غير لاه الخ) هذا البيت مدرج من بحر  
الخفيف وآخر صدره هاء الله واول عجزه الواو منه والافتراء الانخداع والطمع والعدي بمعنى الاعداء فهو  
جمع والعارض ما يبدو ويظهر من غير ثبات والسلم بكسر السين وفتحها الصلح يقول ان اعداءك ليسوا بلاحين  
عن الحرب والاعداء ادلها فاعادت انت ايضا لاسلته ولا تتخدرع بما عرض من صلح لاثبات له وجه الاستدلال  
بالبية ان عدالك اما ان يرفع على انه مبتدأ خبره ما تقدم أو على انه فاعل بالوصف ليكون التركيب في معنى ماله  
عدالك لاسبيل الى الاول لان غير مضاف الى لاه وهو مفرد فيؤدي الى قولك الاعداء غير لاه وهو ممنوع اذ لا يقال  
الزيدون غير قائم فتعين الثاني فثبت المطلوب ولما منع أن يمنع كون لاه مفردا للفظا ومعنى لجواز كونه صفة  
لغيره أو نحوه فيكون في معنى الجمع ولا يخفى أنك لو قلت عدالك غير فربق لاه لصح في بطل الاستدلال حينئذ اه  
دما ميني (قوله وهو احسن ما قيل في بيت ابي نواس) تقدم الكلام عليه في الباب الاول وذكره هناك فيه  
أعاريب ثلاثة أحدها هذا وهو أن الظرف مرفوع بالوصف وغير مبتدأ الأخير له والثاني أن غير خبره مقدم  
والمبتدأ محذوف ووجهه ينقضى صفته والاصل زمن ينقضى بالهم والحزن غير ماسوف عليه والثالث أنه خبر  
محذوف وماسوف مصدر كالمسور والمراد به اسم الفاعل والمعنى أنا غير آسف وسبق ما في ذلك من البحث  
(قوله اعطاهم ضارب زيد الخ) أي اسم الفاعل المضاف لمعرفة الذي بمعنى الحال وقوله حكم ضارب زيد أي  
اسم الفاعل المنون (قوله ولهذا) أي لكونه أعطى حكمه في التنكير (قوله وصفوا به النكرة) نحو هديا بالغ  
الكعبة (قوله ونصبوه على الحال) نحو ثانی عطفا (قوله وخفضوه برب) نحو رب راجينا (قوله وأدخلوا عليه أل) نحو الضارب زيد قال الدما ميني ظاهر هذا الكلام ان النخاعة والعرب أجازوا ادخال أل على اسم الفاعل من  
نحو قولك ضارب زيد الا أن اوغدا فتقول الضارب زيد مجرور بدومثل هذا عند الجمهور ممنوع لان الوصف  
المضاف لا تدخل عليه أل الا اذا دخلت على معموله أو على ما أضيف له معموله (قوله وأدخلوا عليه أل) أي  
لكن الجمهور يشترطون لذلك وجود أل في المضاف اليه (قوله تقديم حال مجروره) أي الوصف وقوله كما يتقدم  
عليه أي على الوصف وقوله حال منصوبه نحو هذا ملتو تشارب سويقا (قوله اذا أريد) أي من الوصف  
(قوله لانه حينئذ) أي حين اذا ريد به الماضي ليس بمعنى الناصب أي ليس بمعنى الوصف الناصب للمفعول لانه  
بمعنى الحال أو الاستقبال فاضافته لفظية لا تفيد تعريفا أو أمال الذي بمعنى الماضي فاضافته محضة تفيد التعريف  
(قوله وقع الاستثناء المفرغ في الايجاب) أي مع أنه انما يقع في النفي (قوله لما كان المعنى الخ) أي لكون  
الايجاب هنا في معنى النفي (قوله بولا) فيه تسمح لان العطف بالواو وحدها ولا لتوكيد النفي عند الاجتماع  
(قوله بعد الايجاب) أي مع أنه انما يعطف بهم بعد النفي (قوله في نحو أبي الله الخ) هذا عجز بيت لعامر بن الطفيل  
وصدره \* فاسودتني عامر عن ورائه \* وقبل هذا البيت

واني وان كنت ابن سيد عامر \* وفارسه المشهور في كل موكب  
ولكنني أحيى مجاهدا وأتقى \* اذاها وأرى من وراها بمنكب

وبعد

عامر قبيلة من العرب وضمير فارسها يعود اليها والمضاف مجرور بالعطف على سيد عامر ومعنى سودتني جعلتني  
سيدا يعني أنه ساد بنفسه لا بنسبه وخبر ان محذوف وان وصلية والجملة حالية والتقدير واني لا أفخر بنسبي  
وان كان من العظمة هم ذا الحل والقاء في البيت الثاني فصحة أي واذا كان الامر كذلك فاسودتني الخ (قوله  
ما الذي قال لك) أي ما الامر الذي قال لك لا تسجد والمانع له انما هو كبره فلما كان مامعك في معنى ما الامر  
الذي قال لك صح الاتيان بلا (قوله في هذا) أي التقدير الأخير (قوله أن الناهية) أي أن لا الناهية لا تصاحب

\* لما كان رضى عنه بمعنى اقبل عليه بوجه وذه وقال الكسائي انما جاز هذا جلا على نقيضة وهو سخط \* العاشرة رفع المستثنى على ابداله من الموجب في قراءة بعضهم فشر بوا منه الاقليل لما كان معناه فلم يكونوا منه بدليل فن شرب منه فليس منى ٢٩٩ وقيل الاوما بعد هاءه فقل ان الضمير

يوصف في هذا الباب وقيل مرادهم بالصفة عطف البيان وهذا لا يخص من الاعتراض ان كان لازمالا ن عطف البيان كالنعت فلا يتبع الضمير وقيل قليل مبتدأ حذف خبره اى لم يشربوا \* الحادية عشر تذكرة الاشارة في قوله تعالى فذالك برهانان مع ان المشار اليه البد والعصا وهما وثنتان ولكن المبتدأ عين الخبر في المعنى والبرهان مذكر ومثله ثم لم تكن فتنتهم الا ان قالوا فمن نصب الفتنة وانث الفعل \* الثانية عشر قوله علمت زيد من هو برفع زيد جوارا لانه نفس من في المعنى \* الثالثة عشر قوله ان احدا لا يقول ذلك فوقع احدا في الاثبات لانه نفس الضمير المستتر في يقول والضمير في سياق النفي فكان احدا كذلك وقال

في ليلة لا ترى بها احدا يحكى علينا الا كوا كها فرفع كوا كها بدلا من ضمير يحكى لانه راجع الى احدا وهو واقع في سياق غير الايجاب فكان الضمير كذلك وهذا الباب واسع ولقد حكى ابو عمرو بن العلاء انه سمع شخصا من اهل اليمن يقول

ان الناصبة وهذا انما يلزم على تقدير ان السيد لا على تقدير المصنف ثم ان كونها نافية أو نافية انما هو باعتبار المحق به وأما اللفظ المحقق فهي فيه زائدة (قوله اقبل عليه) أى وأقبل يشعدي على (قوله فشر بوا منه الاقليل) بدل من الواو مع أن الاستثناء واجب النصب اذا كان الكلام تاما موجبا (قوله فلم يكونوا منه) أى لكون ذلك الايجاب بمعنى النفي فأعطى حكمه من صحة الابدال (قوله بدليل فن شرب منه فليس منى) أى من أتباعي فهذا يدل على ان قوله فشر بوا منه في معنى فلم يكونوا من أتباعه الاقليل منهم وهم الذين لم يشربوا منه (قوله وقيل الاوما بعد هاءه) أى للضمير أدنى الواو (قوله فقل ان الضمير الخ) جواب عما يقال ان الضمير لا يوصف ولا يوصف به (قوله يوصف في هذا الباب) أى فقولهم الضمير لا يوصف ولا يوصف به أى لا يوصف بغير الاى بمعنى غير وأما هي فيجوز وصفها (قوله في هذا) أى في باب الاستثناء (قوله وقيل مرادهم الخ) حاصله أننا لا نسلم ان الضمير يوصف في باب الاستثناء وحينئذ فإراد القائل بالوصف عطف البيان (قوله وهذا) أى جعل الصفة بمعنى عطف البيان (قوله لا يخص من الاعتراض) اى لان البيان في الجوامد مثل النعت في المشتقات وحينئذ فلا ينعت كالضمير لا يبين فقول الشارح فلا يتبع الضمير أى بيان كالا يتبع بنت (قوله ان كان لازما) أى ان كان الاعتراض لازما أى والواقع أنه لازم على هذا القول فهو مثل زيد لا عيب فيه ان كان له أم (قوله وقيل قليل مبتدأ) تحصل من هذا ومما قبله ان قليل ما بدله من الواو في فشر بوا أو أنه مبتدأ خبره محذوف وكلاهما يرى أن الحرف وقيل انه اسم بمعنى غير وعليه فقبل هي صفة للضمير وقيل عطف بيان وظاهر اعرابها على ما بعد هذا الكون على صورة الحرف (قوله ولكن المبتدأ عين الخبر) أى وهذا هو المراد بقولهم انه ذكر باعتبار الخبر (قوله ولكن المبتدأ الخ) حاصله أن البد والعصا وان كانا معرفتين لكن لما كانا في معنى البرهانين والبرهان مذكر أعطى حكم المذكر فاشير اليهما بإشارته (قوله ومثله) أى بطريق العكس لانه أثبت هنا باعتبار الخبر أى أنه أثبت الفعل أى تسكن وان كان الاسم مذكرا وهو المصدر المأخوذ من قوله الآن قالوا لكون الاسم مؤنثا في المعنى (قوله علمت زيد) زيد مبتدأ ومن مبتدأ ثان وهو خبر عن من والجملة خبر عن زيد والجملة سدت مسد مفعول على علمت فن لما كانت نفس زيد في المعنى وهي يجب لها الصدارة في جملتها والرفع حل زيد عليها وأعطى حكمها فرفع فلا يرد أنه مفعول علم فلا يشي رفع (قوله جوارا) أى على أنه مبتدأ أول ومن مبتدأ ثان وهو خبره ويجوز نصبه ومن هو في محل المفعول الثاني (قوله نفس من) اى وهي بما يجب لها الصدارة بالابتداء ولا يعمل فيها ما قبلها فكذلك زيد (قوله فوقع احدا في الاثبات) اى مع انه لا تقع الا في النفي (قوله لانه نفس الضمير الخ) حاصله ان هذا الاثبات في معنى النفي فلما كان معناه أعطى حكمه من وقوع احدا في سياقه (قوله يحكى علينا) اى ينم علينا (قوله فكان الضمير كذلك) اى منفي هذا اذا كان ما بعد الابدال منه (قوله وهذا الباب) اى اكتساب الشيء من الشيء حكمه لكونه معناه (قوله لغوب) اى احق (قوله فيها خطوط) الضمير للخيال (قوله ان اردت) اى يقولك كانه (قوله فقال اردت ذلك) اى وذلك مفرد مذكر واسم الاشارة الموضوع للواحد يجوز ان يكنى به عن أشياء كثيرة باعتبار كونها في تأويل ما ذكر وما تقدم كما يجوز ان يكنى به عن أفعال كثيرة سابقة بلفظ فعل لقصد الاختصار تقول للرجل نعم ما فعلت وقد ذكر لك أفعالا كثيرة وقصة طويلة كما تقول له ما أحسن ذلك وقد يقع مثل هذا في الضمير الا أنه في اسم الاشارة أكثر ولهذا قال روبة أردت ذلك وأردفه بلفظ ويالك على عادة العرب تحقيرا وتبجيها اهدما منى (قوله ابي عشرة) اى اولاده عشرة (قوله فرفعوا الفاعل) اى الضمير في ابي وفي عرب وعرفج وقوله الاسماء ابنى ابي والعرب والعرفج

فلان لغوب اتته كجبي فاحقرها فقال له كيف قلت اتته كتابي فقال أليس الكتاب في معنى الصحيفة وقال ابو عبيدة لرؤية بن الحجاج لما أنشد فيها خطوط من سواد وبقى \* كأنه في الجلد تولى مع البهق ان اردت الخطوط فقل كأنها أو السواد والباقي فقل كأنها فقال أردت ذلك ويالك وقالوا امررت برجل ابي عشرة نفسه وبقوم عرب كلهم وبقاع عرفج كما برفع التوكيد فبن فرفعوا الفاعل بالاسماء الجمادة واكدوه

لما لفظوا فيها المعنى اذ كان العرب بمعنى الفصحاء والعرفج بمعنى الخشن والاب بمعنى الوالد \* (تنبيهان) \* الاول انه وثق في كلامهم ابلغ لما ذكرنا من تنزيلهم لفظا موجودا منزلة لفظ آخر لكونه بمعناه وهو تنزيلهم اللفظ الصالح للوجود منزلة الموجود كما في قوله بدالي أنى است مدرك ماضى ٣٠٠ \* ولا سابق شيئا اذا كان جائيا وقد مضى ذلك \* (والثاني) \* انه ليس بالازم ان يعطى الشئ حكم ما هو

في معناه الا ترى أن المصدر قد لا يعطى حكم أن أو أن وصاتهما وبالعكس دليل الاول أنهم لم يعطوه حكمه ما في جواز حذف الجار ولا في سددهما سد جزأى الاسناد ثم انهم شركوا بين أن وأن في هذه المسئلة في باب ظن وخصوا أن الخفيفة وصلتها بسددهما سددهما في باب عسى وخصوا الشديدة بذلك في باب لو ودليل الثاني أنهم ما لا يعطيان حكمه في النيابة عن ظرف الزمان تقول ععبت من قيامك وععبت أن تقوم وأنت قائم ولا يجوز ععبت قيامك وشذ قوله فأياك يا أبا المراء فانه الى الشردعاء وللشرب جالب فأجرى المصدر مجرى أن يفعل في حذف الجار وتقول حسبت انه قائم أو أن قام ولا تقول حسبت قيامك حتى تذكر الخبر وتقول عسى أن تقوم ويمتنع عسى أنك قائم ومثلهما في ذلك لعل وتقول لو أنك تقوم ولا تقول لو أن تقوم وتقول جئتك صلاة العصر ولا يجوز جئتك أن تصلى العصر خلافا لابن جني والزمخشري \* والثاني وهو ما أعطى حكم الشئ المشبه له

(قوله فرغوا الفاعل) اى فاعل الولادة والفصحاء والخشونة بالاسماء الجامدة وهى الاب والعرب والعرفج لانها بمعنى الوالد والفصحاء والخشن وكل من هذه لو وقع هذا لرفع مستترافيه فاعلاله اه شئني (قوله لما لفظوا فيها المعنى) اى فهى جوامد في معنى المشتق فاعطوها حكمهما من تحملا للضمير ورفعها له على الفاعلية (قوله اذ كان) اى لكون العرب (قوله ولا سابق شيئا اذا كان جائيا) اى فقد سد جوبا سابق عطفا على خبر ليس على سبيل التوهم اى توهم أن الباء داخله على مدرك فقد نزلوا اللفظ الصالح للوجود وهو مدرك منزلة الموجود فلا سد اعطاف عليه بالجر (قوله وقد مضى ذلك) اى فى الباب الرابع مع فى اقسام العطف (قوله والثاني) اى من التنبيهين (قوله دليل الاول) اى وهوان المصدر لا يعطى حكم أن وأن وقوله ودليل الثاني وهوان أن وأن لا يعطيان حكم المصدر (قوله فى جواز حذف الجار) اى فان الجار يحذف معهما اطرادا دون المصدر فيجوز أن يقال ععبت أنك قائم ولا يقال ععبت قيامك (قوله ولا فى سددهما الخ) اى أن وأن يقومان مقام جزأى الاسناد كقوله على ظن بخلاف المصدر نحو ظننت أن زيدافاضل أو أن يقوم زيد ولا يجوز ظننت الفضل أو القيام (قوله فى هذه المسئلة) اى سددهما سدركنى الاسناد (قوله وخصوا أن الخفيفة وصلتها بسددهما الخ) انما سدت أن الخفيفة وصلتها بسد الجزأين فى باب عسى على قول ابن مالك ان عسى حينئذ ناقصة لا على ما يفهم من كلامهم انها فاعل تام مسند الى أن والفعل (قوله فى باب عسى) نحو عسى أن يقوم زيد (قوله فى باب لو) اى نحو لو أن زيد قائم لكان كذا اى لو ثبت قيامه كان كذا (قوله ولا يجوز) اى على حذف الجار بخلاف قولك ععبت أن تقوم أو ععبت أنك فاضل فان الاصل من أن تقوم ومن أنك فاضل فقد حذف من فيهما (قوله ععبت الخ) تمثيل لقوله أنهم لم يعطوه حكمهما فى جواز حذف الجار (قوله فى حذف الجار) اى فالاصل من المراء (قوله وتقول حسبت أنه قائم) مثال لقوله ولا فى سددهما سد جزأى الاسناد (قوله حتى تذكر الخبر) اى كأن تقول حسبت قيامك حاصلا مثلا (قوله وتقول عسى أن تقوم) مثال لقوله وخصوا الشديدة الخ (قوله ومثلهما فى ذلك لعل) يعنى ان لعل مثل عسى فى سد أن الخفيفة مع صلاتهما سد جزأىها وفى امتناع سد أن المشددة مع صلاتهما سددهما اه شئني فيجوز أن تقول لعل أن تقوم ويمتنع لعل أنك قائم (قوله وتقول لو أنك تقوم) مثال لقوله وخصوا الشديدة الخ (قوله وتقول جئتك صلاة العصر) مثال لقوله ودليل الثاني أنهم ما لا يعطيان الخ (قوله لانهم ما بلفظ ما للنافية) اى التى تزد أن بعدها (قوله ما ان رأيتك) اى مدة رؤيتك (قوله ما ان) اى الذى لا يراه (قوله ما ان رأيت) اى لم أرو هذا البيت لدر يدن الصمة وقيل للخنساء بعده

متبذلا تبذروا وخاسنه \* يضع الهناء مواضع النقب

والمتبذل بالذال المججمة غمير المصون والهناء بكسر الهاء والمد القطران والنقب بضم النون وسكون القاف بعدها باء موحدة جمع نقبة وهى أول ما يدر من الحرب قطعامة متفرقة (قوله ما ان رأيت الخ) قال القالى فى أماليه حدثنا أبو بكر حدثنا أبو حاتم عن أبي عبيدة قال خرجت تهاضروهنى الخنساء فى ذودها جرباء ثم نضت عنها ثيابها واعتسفت ودر يدن الصمة يراها وهى لا تراها فانشد

حيواتماضروا ربوا محبى \* وقفوا فان وقوفكم حسبي

أخساس قد هام الفؤاد بكم \* واعتاده داء من الحب

فى لفظه دون معناه له صور كثيرة أيضا \* احداها زيادة ان بعد ما المصدرية الظرفية وبعدها التى بمعنى الذى لانهم ما بلفظ ما للنافية كقوله ورج الفتى للغير ما ان رأيتك \* على السن خبر الايزال يزيد وقوله يرجى المرء ما ان لايراه \* ويعرض دون أدنا ما لخطوب فهذان يجولان على نحو قوله ما ان رأيت ولا سمعت بمثله \*



كاليوم هائي أنيق جرب \* الثانية دخول لام الابتداء على ما النافية جلالها في اللفظ على ما المصولة الواقعة مبتدأ كقوله لما أعففت شكرك  
فأعطيتني \* فكيف ومن عطائك جل مالي فهذا المحول في اللفظ على نحو قولك لما تصنعه ٣٠١ حسن \* الثالثة توكيد المضارع بالنون بعد

فصلهم وعنى خناس اذا \* غرض الجميع هناك ما خطي

ومنها البيت المذكور (قوله هائي) الهائي هو الطالي بالهاء وقوله كاليوم في موضع نصب كان في الاصل  
صفة لهائي أنيق ثم قدم عليه وانتصب على الحال منه والتقدير ما ان رأيت هائي أنيق كهائي اليوم فحذف  
المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وحصل التقديم (قوله أنيق) بتقديم النون جمع ناقة وقد تقدم الياء  
على القاب (قوله لما أعففت شكرك) اي فاللام لا ابتداء داخلة على ما الواقعة نافية المشبهة للموصولة  
(قوله لا يحطه منكم) اي لا جمل أن لا يحطه منكم الخ (قوله ومن أولها الخ) الضمير عائد للالتفات في الآيات  
التي أكد فيها المضارع بالنون بعد لا الا أن قوله لا تصيب الذين ظلموا منكم خاصة على تأويله بالنهي ان كان  
صفة لفظة فلا بد من ضمائر القول أي مقولاتها لا تصيب وان كان غير صفة فالنهي وان كان للفتنة الا ان  
المراد نهى القوم عن التعرض للظلم الذي هو سبب اصابة الفتنة اه شئني (قوله ومن أولها على النهي)  
أي والمقصود بالنهي السبب كاسر (قوله في نحو الخ) أي في أفعل في التعجب وهو فعل ماض أي به على  
صورة الامر لا جمل التعجب والضمير بعده فاعل به والباء الداخلة عليه مزائدة لفجر رفع صورة الامر للظاهر  
والشاهد في قوله وأبصر أي بهم فبهم وان كان عمدة لكنه شبهه بالفضلة في اللفظ في قولك امرر يزيد والفضلة  
تحذف فكذلك ما أشبهها (قوله قاله بعضهم في قراءة الخ) حاصله ان هذه القراءة مشككة اذ مقتضى القواعد  
ان هذين لساحران فأجاب بعضهم بان ان حرف جواب بمعنى نعم وهذان مبتدأ وساحران خبر وانما دخلت  
لام الابتداء على خبر المبتدأ الشبه ان التي بمعنى نعم بان المؤكدة في اللفظ والمؤكدة تقع بعد هالام الابتداء  
فأعطى هذا الحكم لما أشبهها (قوله ان هذان) أي نعم هذان (قوله وقدمضى البحث فيها) أي الكلام  
على هذه القراءة أو على ان التي بمعنى نعم في الباب الاول في الكلام على ان المكسورة المشددة (قوله كما يقال  
يا أيته العصابة) أي كما يقال ذلك يضم أية وصفته لان أية منادى مبنى على الضم في محل نصب والعصابة تعث  
لاي باعتبار اللفظ (قوله وانما كان حقهما) أي أية وصفته في اللهم اغفر لنا أيته العصابة (قوله وجوب النصب)  
أي وجوب نصب الآية وصفته لان الآية معمول المحذوف أي أخص أيته العصابة (قوله نحن العرب) أي  
أخص العرب (قوله وليكنها لما كانت الخ) الضمير في ليكنها وكانت وأعطيت لاي في اغفر لنا أيته العصابة  
والضمير في حكمها لاي المستعملة في النداء وأراد بوجوب البناء موجب بناء المنادى وهو وقوعه موقع  
خوف الخطاب اه شئني (قوله أعطيت حكمها) وهو البناء على الضم (قوله وان انتقي) أي وان كان  
موجب بناء المنادى وهو وقوعه موقع كاف الخطاب منتقيا وهذه الجمل الحالية (قوله لكونه بأل) أي فلم  
يشابه المنادى في اللفظ (قوله فاعطى الحكم الذي يستحقه) أي وهو النصب على الاختصاص بعامل محذوف  
(قوله سواء اعتبر حاله) أي من حيث انه معمول المحذوف (قوله أحوال ما يشبهه وهو المنادى) أي لان  
معاشرته مضاف والمنادى المضاف ينصب (قوله باب حذام) أراد به ما كان على وزن فعال من اعلام الاعيان  
المؤنثة سواء كان في آخره راء او لا وحذام بالحاء المهملة فالذال المعجمة علم على امرأة وانما قال في لغة أهل  
الحجاز لان أكثر بني تميم بنى ما كان من ذوات الرء من هذا القسم على الكسر كضار وغير ذوات الرء كقطام  
وحذام يعرب به غير منصرف للعلمية والتانيث وأقلهم على أن جميع هذا القسم معرب غير منصرف كان من  
ذوات الرء أولا اه شئني (قوله تشبهاها بديرال ونزال) أي في أربعة أمور الوزن والعدل والتعريف  
والتانيث وهذا بناء على قول الاكثر ان نزال اسم للمنازلة لا لنزال كما قال بعض وذهب الرضى الى ان علة بناء  
باب حذام عند الحجازيين تضمنه معنى هاء التانيث وذهب المبرد الى أنها بنيت لتوالي العلة لانها كانت ممنوعة

حال ما يشبهه وهو المنادى \* السابعة بناء باب حذام في لغة الحجاز على الكسر تشبهاها بديرال ونزال

وذلك مشهور في المعارف وربما جاء في غيرها عليه وجه قوله ياليت حظي من جدك الصافي والفضل أن تتركني كفاف فالاصل كفاف فهو حال أو ترك كفاف فصدر ومنه ٣٠٣ عند أبي حاتم قوله جاءت لتصرعن فقات لها اقصرى الى امرؤ صرعى عليك حرام وليس

كذلك اذ ليس الفعل فاعل أو فاعلة فالاولى قول الفارسي ان أصله خرايى كقوله والدهر بالانسان دؤارى ثم خفف ولو اقوى لكان أولى وأما قوله

طابوا لصحنات أولان

فاجبت أن ليس حين بقاء فعلة بنائه فطعمه عن الاضافة ولكن حلة كسره وكونه لم يثبت في الضم مسالك قبل وبعد شبه بنزال \* الثامنة بناء حاشافي وقان حاش لله

لشبهها في اللفظ بحاشا الحرفية والدليل على اسميتها قراءة بعضهم حاشا بالتونين على اعرابها كما تقول تستزيم الله وانما قلنا انها ليست حرفا لدخولها على الحرف ولا فعلا

اذ ليس بعدها بهم منصوب بهم وزعم بعضهم انها فعل

حذف مفعوله أى جانب

يوسف المعصية لاجل الله وهذا التأويل لا يتأتى في كل

موضع يقال لك أنفعل كذا أو أفعات كذا فتقول حاشا لله فانما هذه بمعنى تبرأت لله

براءة من هذا الفعل ومن نونها أعربها على الغاء هذا

الشبه كما أن بني تميم أعربوا باب حذام لذلك \* التاسعة

قول بعض الصحابة رضى الله تعالى عنهم قصرنا الصلوة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم

أكثر ما كفا قط بعدهما المصدرية كما تقع بعدهما النافية \* العاشرة اعطاء الحرف حكم مقاربه

في المخرج حتى أدغم فيه نحو خاتى كل شئ ولا تصور اوحى اجتماعا وبين كقوله بنى ابن البرثنى هين المنطق الطيب والطبيع

الصرع للعلمية والتأنيث فلما زادوا التعريف بنوا اذ ليس بعد منع الصرع الا البناء اه شمنى (قوله وذلك) أى بناء باب حذام على الكسر (قوله في غيرها) أى وهو النكرات (قوله ياليت حظي الخ) الجدا بفتح الجيم والدال المهملة مقصور وهو النفع والعطية والصافي السالم من الكدر وهذا على سبيل التهكم أى ياليت حظي من احسانك وعطائك الذى تزعم انه لا شئ يكدره من من وغيره أن تتركني كافا عن اساءتك الى أو تتركني ترك كفاف من ذلك فلا لى ولا على (قوله فالاصل الخ) بيان لكون كفاف هنا نكرة (قوله جاءت الخ) هذا البيت لامرئ القيس وصف فرس اجعت به لترميه فأمرها أن ترفق بنفسها اذ لا تنال الغرض من رمية لقوته ونباته وقوله جاءت كذا في غالب النسخ وفي نسخة المؤلف جاءت من الجولان أى تحققات كما ان الذى في نسخة المؤلف قتلى بدل صرعى وفيها أيضا قصدى بكسر الصاد والدال من القصد وهو الرقيق بدل اقصرى والذى في نسخة المؤلف هو الموافق لائس أكثر روايات البيت (قوله صرعى) مبتدأ أو حرام خبر مبنى على الكسر عند أبي حاتم في محل رفع والجملة صفة لامرؤ وعليك متعلق بحرام (قوله اذ ليس لعفله) أى وهو حرم فاعل أى وصف على رنة فاعل أو فاعلة حتى يكون معدولا عن واحد منهما (قوله والدهر بالانسان دؤارى) صدره أطربا وأنت قنسى (قوله ثم خفف) أى بحذف الياء المشددة (قوله ولو اقوى لكان أولى) الاقواء عند علماء القوافي اختلاف حركة الروى بالضم والكسر والقصيدة التى منها هذا البيت مكسورة الروى منها

عوجا على الظلال الخيل لا ننا \* نبتى الديار كجابتى ابن خذام والاطل ما يخص من رسم الدار والخيل الذى حال أى أتى عليه حول لا ننا بفتح اللام والهمزة أى لعلمنا وابن خذام بالخاء والذال المجتمعتين هو أول من بنى الديار من شعراء العرب ومعنى كلام المصنف ان الشاعر لو ارتكب الاقواء فضم ميم حرام لكان أولى من محافضة على اتفاق حركة الروى لما ينشأ عنه من ارتكاب التخريج على الوجوه الضعيفة والاقواء وان كان عيبا لأنه أسهل من هذا الذى خرج البيت عليه لان كثيرا من فصحاء المتقدمين استعماله فقد وقع لهذا الشاعر نفسه فقد روى قوله

قفانيل من ذكرى حبيب وعرفان \* ورسم عفت آثاره منذ أزمان

بالاطلاق فالنون مكسورة وقال بعد ذلك في هذه القصيدة

بنات بنى عوف طهار نقيه \* وأوجههم بيض المسافر غران

بضم النون وحينئذ فالمر في الاقواء خفيف بالنسبة الى ما ذكر في التخريج اه دما مبنى (قوله فعلة بنائه)

أى بناء أو ان وبقاء وقوله قطعه عن الاضافة أى فالاصل ولات الاوان أو ان صلح فحذف المضاف اليه وهو صلح ونوى معناه فبنى أو ان وقوله شبهه بنزال أى فى اللفظ وكذا قوله ان ليس حين بقاء فأصله ان ليس حين بقاء

صلح فحذف المضاف اليه ونوى معناه فبنى وكسر لشبهه بنزال (قوله لشبهها في اللفظ بحاشا الحرفية) تقدم الكلام على هذا في حرف الحاء وتقدم ان مجرد مشابهة الاسم للحرف في اللفظ لا ينهض مقتضيا لبقاء ذلك الاسم

(قوله ومن نونها الخ) قال الدمامى تقدم في فصل حاشا من حرف الحاء المهملة في الباب الاول أنه يجوز كون هذا التنوين للتشكيك لا للتأكيد فلا يدل ثبوته على الاعراب (قوله لذلك) أى لالغاء الشبه بنزال (قوله وآمنه) عطف على أكثرى أى أكثرنا وآمنه (قوله اعطاء الحرف الخ) قال الدمامى مبنى هذا الامدخل

له فى الاعراب فبالله قد ذكره مع انه التزم تجنب مثله كما سبق في ديباجة الكتاب قال الشمنى وأقول انما التزم تجنب مثله على سبيل القصد دون الاستطراد وما ذكره هنا انما هو على سبيل الاستطراد (قوله حتى أدغم فيه) أى بعد ابدال الاول من الثانى والشأن ادغام التماثلين (قوله وحسن اجتماعهما) أى الحرفان المتعاربان فى

وقول أبي جهل ما انتقم الحرب العوان مني بأذل عامين حديث سفي لمثل هذا ولدتني أمي ٣٠٣ وقول آخر اذار كنت فاجع لوني وسطا \*

ان كبر لا أطيق العندا  
وبسمي ذلك اكفاء والثالث  
وهو ما اعطى حكم الشيء  
لمشابهته له لفظا ومعنى نحو  
اسم التفضيل وافعل في  
التعجب فانهم منعوا الفعل  
التفضيل أن يرفع الظاهر  
لشبهه بالفعل في التعجب وزنا  
وأصلا وافادة للمبالغة  
واجازوا تصغيرا فاعل في  
التعجب لشبهه بالفعل التفضيل  
فيما ذكرنا قال

ياما أميل غزلا نشدن لنا  
ولم يسمع ذلك الا في احسن  
واميل ذكره الجوهري ولكن  
النحويين مع هذا فاسوه ولم  
يحل ابن مالك اقتباسه الا عن  
ابن كيسان وليس كذلك قال  
ابو بكر بن الانباري ولا يقال  
الان صغر سنه

\*(القاعدة الثانية)\*  
ان الشيء يعطى حكم الشيء اذا  
جاوزه كقول بعضهم هذا  
بحر ضرب خرب بالجر والاكثر  
الرفع وقال

كبير أناس في جحاد مزمل  
وقيل به في وجور عين فبن  
جرهما فان العطف على  
ولدان تخال دون لا على  
أكواب وأباريق اذ ليس  
المعنى ان الولدان يطوفون  
عليهم بالجوهر وقيل العطف  
على جنات وكأنه قيل  
المقربون في جنات وفاكهة  
ولم يطر وجور وقيل

الخروج والروى هو الحرف الاخير من القافية والقافية آخر كلمة من البيت وقيل هي من آخر حرف في البيت  
الى أول ساكن قبله مع الحركة التي قبل الساكن وقيل مع الحرف الذي قبل الساكن (قوله وحتى اجتماعا) أي  
ليكون ما كثر واحد (قوله العندا) جمع عاند وهو الجمل الذي يجود عن الطريق (قوله ويسمى ذلك)  
أي اجتماع روين متقاربين في المخرج في شعر واحد كفاء مؤخوذ من أكلأت بمعنى ظلت أو بمعنى أمأت  
لان الشاعر يقابل الروى ويحمله عن طريقه الى آخر ثم ان نبوته في البيتين الاولين مقطوع به لعدم صلاحية  
الوافيهما لأن تكون روي بالذهي حرف اطلاق فالروى ما قبلها وهو النون في الاول والميم في الثاني وهما  
متقاربان في المخرج وكذا الكلام في البيتين الاخيرين فان الالف فيه ما لا اطلاق فلا تكون روي وانما هو  
ما قبلها وهو الطاء في الاول والدال في الثاني وهما متقاربان وأما أبيات أبي جهل فلان سلم فيها اكفاء لجواز  
جعل لياء المتكلم روي بافة مدنص بعض علماء القوافي على جواز جعل الياء الساكنة التي لم ينفتح ما قبلها  
روي ياء سواء كانت لامه تكلم أو غيره وان كان ذلك قليلا كقوله

روح ونفـد ولحاجاتنا \* وحاجة من عاش لا تنقض

تموت مع المرء حاجاته \* وتبقى له حاجة ما بقي

اه دما ميني (قوله وافادة للمبالغة) اللام للتقوية (قوله لشبهه بالفعل التفضيل) أي فانه يصغر فيقال زيد أميل  
من عمرو وأحسن منه (قوله فيما ذكرنا) أي الوزن وارادة للمبالغة (قوله يأميل) بكسر ما قبل آخره  
وكذا تقول في ياما أحسن وتعامه من مؤنثا لكن الضال والسمر \* يقال شدن الغزال يشدن شدونا اذا قوى  
وطاع قرناه واستغنى عن أمه وفي الصحاح عطون مكان شدن مأخوذ من العطو وهو تناول ورفع الرأس  
والظاهر ان المراد هنا الثاني أي رفع رأسه لنا وهو لا يمكن تصغيره ولا يمكن الضال السدر البري والسمر  
ينفتح السين المهملة وضم الميم شجر عظيم ذوشوك يقال له الطلع (قوله ولم يسمع ذلك) أي تصغيرا فاعل  
في التعجب (قوله مع هذا) أي مع كونه لم يسمع تصغيرا فاعل في التعجب الا في هذين اللفظين (قوله فاسوه)  
أي فأجاز وأن يقال ما لا يفت زيدا (قوله وليس كذلك) فقد قال أبو جحان ما حكاه ابن مالك في ذلك عن  
ابن كيسان هو كلام من لم يطلع على كلام النحويين في المسئلة وما حكاه عن ابن كيسان هو نص كلام  
البصريين والكوفيين أما الكوفيون فاعتقدوا السمية أفعال فهو عندهم مقبس فيه وأما البصريون فنصوا  
على ذلك في كتبهم وان كان خارجا عن القياس (قوله ولا يقال) أي أفعال في التعجب مصغر الان صغر سنه  
(قوله حكم الشيء) أي في الاعراب وغيره على ما يأتي له وان اعترض بالنظر لغيره اذ ادخل له في هذا الفن  
(قوله خرب) صفة لخر فكان حقه الرفع ولكن لجوارته الجور ورفه ورفوع وعلامة رفعة مضمرة مقدرة  
على آخره منع منها اشتغال المحل بحركة الجواردة فحركة الجواردة ليست حركة بناء ولا اعراب أي وانما هي حركة  
اجتماع للمناسبة بين اللفظين المتجاورين فلا تحتاج لعامل لان الاتيان بهما انما هو لمجرد أمر استحسن في اللفظ  
لا يتعلق بالمعنى (قوله كبير أناس) صدره كان أبانا في عرائن وبه \* فلفظ مزمل في المثال وان كان مخفوضا  
لفظا فهو مرفوع تقدير او العامل انما يتسلط على تلك الحركة المقدرة لا قضائه اياها من جهة المعنى ولا  
تسلط له على الحركة اللفظية لانه غير مقتض لها وانما يقتضيها طلب المشاكلة اللفظية (قوله مزمل) بالجر  
وهو صفة لكبير فكان حقه الرفع وجر لجوارته الجور (قوله وقيل به) أي بالجر على الجوار (قوله وقيل  
العطف الخ) أي وحينئذ فلا شاهد فيه وكذا فيما بعده (قوله على جنات) أي من قوله في جنات النعيم  
(قوله على أكواب) المراد به الاقداح التي لا عراها والاباريق التي لها عرا وخراطيم (قوله انه عطف على  
ايديكيم) أي وحينئذ فهو منصوب بفعله مقدرة منع من ظهورها حركة الجواردة (قوله كما مثلنا) أي بجمع

على أكواب باعتبار المعنى اذ معنى يطوف عليهم ولدان يخلدون باكواب يعمون باكواب وقيل في وأرجلكم بالخفض انه عطف على أيديكيم  
لا على رؤسكم اذ الأرجل مغسولة لا ممسوحة ولكنه خفض لجواردة رؤسكم والذي عليه المحققون أن خفض الجوار يكون في النعت قلبه لا كما مثلنا

وفي التوكيد نادراً كقوله ٣٠٤ يا صاح يا غزوى الزوجات كلهم أن ليس وصل اذا انحلت عرا الذنب قال القراء انشدني أبو الجراح

يخلف كلهم فقلت له هلا  
قلت كلهم يعني بالنصب فقال  
هو خير مما قلته أنا ثم استشدته  
أياه فأنشدني بالخلف ولا  
يكون في النسق لان العاطف  
يمنع من التجاور وقال  
الزحشري لما كانت الارجل  
من بسين الاعضاء الثلاثة  
المغسولة تغسل بص الماء  
عليها كانت طانة الاسراف  
المذموم شرعاً فغطفت على  
المسوح لا تسمع واسكن  
لبنه على وجوب الاقتصاد  
في صب الماء عليها وقيل الى  
الكعبين فجىء بالغاية اماطة  
اذا من يظن انها ممسوحة  
لان المسح لم تضرب له غاية في  
الشرعية انتهى \* (تنبيه)  
انكر السيرافي وابن جني  
الخلف على الجوار وتاولا  
قوله لم تضرب بالجر على انه  
صفة لضرب ثم قال السيرافي  
الاصل ضرب الجرح منه بتكوين  
ورفع الجرح ثم حذف الضمير  
للعلم به وحول الاسناد الى  
ضمير الضرب ونخفض الجرح كما  
تقول مررت برجل حسن  
الوجه بالاضافة والاصل  
حسن الوجه منه ثم أتى بضمير  
الجرح كانه لنقص ذكره  
فاستتر وقال ابن جني الاصل  
ضرب جرحه ثم أتى بالمضاف  
اليه عن المضاف فارفع  
واستتر ويلزمه الاستئثار  
الضمير مع جريان الصفة على

ضرب خرب وبالبيت بعده (قوله وفي التوكيد نادراً) أي ولا يكون في العطف لان العاطف فاصل بين المتجاورين  
فيمنع من المجاورة والبديل على نية تكرار العامل فالعامل المقدر مانع منها الفصله (قوله يا صاح الخ) صاح  
مرخم صاحب وهو نكرة مقصودة عارضة من هاء التأنيث فترخمه شاذ وقال ابن خروف أصله يا صاحبي فرخم  
أولاً بحذف الكامة الثانية اجراءه بحسرى المركب المزجي ثم رخم ثانية بحذف الباء من صاحب وهو تعسف  
لاداعي اليه (قوله كلهم) هو بالجر لمجاورة المجرور رأى الزوجات مع انه في المعنى توكيد لذوى المنصوب  
(قوله اذا انحلت عرا الذنب) أراد بالذنب الذكركة نائية أي بلغ الأزواج انه انحللت رأس الذكركة وتزكوا  
الجماع لضعفهم لا يوجد حينئذ وصل من الزوجات لهم (قوله هو خير) أي لكن المسموع عنهم هكذا  
(قوله ثم استشدته) أي لعلمه أن يرجع عما قاله أولاً (قوله ولا يكون في النسق) أي لا يكون الجر على  
المجاورة في النسق وقوله وقال الخ جواب عما يقال اذ لم يجز الجر بالعطف على المجاورة فماتصنع بالآية  
فأجاب بما ذكره (قوله تغسل) أي شأنها أن تغسل وقوله يصب الماء عليها أي وأما الا سخران فينقل  
الماء اليها أي الشأن أنه ينقل بالغرف الى وجهه ويديه وأما في الرجلين الشأن أن يصب عليها ما ولا يرفع  
لها كما فيما قبلها (قوله فغطفت على المسوح) أي لا على الايدي حتى يكون من الجر على المجاورة في  
العطف (قوله لا تسمع) أي مسجحة حقيقة (قوله واسكن لبنه الخ) أي وحينئذ فالمسح مستعمل في  
حقيقته بالنسبة للرأس وفي مجازها بالنسبة للرجل وأنه من عموم المجاز يعني الانالة (قوله اماطة) أي ازاله  
(قوله لان المسح الخ) الحاصل ان الاتيان بالغاية يدل على ما ذكر من ان الرجل تغسل ولا تمسح لان المسح  
لم يجعل له غاية في الشرع وانما جعلت للغسل وحينئذ فغطفها على المسوح انما هو للتنبيه على طلب  
الاقتصاد في صب الماء عليها (قوله الخلف على الجوار) أي في الوصف والتوكيد وغيرهما (قوله ثم قال  
السيرافي) أي في بيان التأويل (قوله الاصل ضرب الجرح منه) أي فالاصل الاصل ضرب الجرح منه فحرف  
نعت لضرب جار على غير من هوله والجرح فاعل بخرب لانها صفة مشبهة ومنه متعلق بخرب ثم حذف منه  
للعلم به وان كان ضمير الصفة ثم حول الاسناد لضمير الموصوف فقبل هذا جرح ضرب الجرح ثم أضيف فقبل  
هذا جرح ضرب الجرح ثم أتى بضمير الجرح مكان الجرح وقبل ضرب واستتر الضمير في ضرب فقد تحمّل ضرب  
ضميرين ضمير الجرح وضمير الموصوف الذي استتر أولاً فقول المصنف واستتر أي في ضرب فعمده يجوز تحمّل  
الوصف لضميرين (قوله بتكوين) أي ضرب وقوله ورفع الجرح أي على الغاية (قوله مع جريان الصفة الخ)  
وذلك لان الصفة انما هي للضرب وأجريت على الجرح (قوله لافاعدين) عطف على قائم الذي هو صفة لرجل  
جارية على غير من هي له وقوله وقول السيرافي أي في الجواب عن الازام وحاصله ان فاعدين في المثال صفة لرجل  
لان المعطوف على الصفة صفة وهي جارية على غير من هي له لان ضمير فاعدين لا يبين ولم يبرز الضمير فيها  
والاقتباس فاعدين هما فكما جاز عدم الإبراز في فاعدين فليجز في ضرب (قوله لان ذلك) أي جعل الوصف  
الجارى على غير من هوله غير محتوي على الضمير انما يجوز الخ (قوله انما يجوز في الوصف الثاني) أي لاشتماله  
على ضمير الموصوف استترا ما فكله جار على من هوله بيان ذلك ان الضمير في فاعدين عائد على الابوين المشتمل  
على ضمير الرجل لان الضمير في أبواه للرجل وضمير فاعدين عائد على الابوين المشتمل على ضمير الرجل وحينئذ  
ففاعدين مستلزم لضمير الرجل ففعل تعين ابراز الضمير في الصفة اذا جرت على غير من هي له اذ لم تكن محتوية  
على ضمير الموصوف استترا ما والالم يجب الابرار (قوله انما يجوز في الوصف الثاني دون الاول) أي وخرب  
في المثال ليس وصفاً ثانياً بل فاعدين فقياس ضرب على فاعدين قياس مع الفارق (قوله على ماسياني) أي  
في القاعدة الثامنة (قوله ومن ذلك) أي مما يعطى حكم المجاور واعلم ان ما ذكره من الامثلة ما عدا قوله سلاسل

غير من هي له وذلك لا يجوز عند البصريين وان أمن اللبس وقول السيرافي ان هذا مثل مررت  
برجل قائم أبواه لافاعدين مردود لان ذلك انما يجوز في الوصف الثاني دون الاول على ماسياني ومن ذلك قولهم

هنأني ومرأني والاصل

أمرأني وقولهم هو رجس  
نجس بكسر النون وسكون  
الجيم والاصل نجس بفتح  
فكسرة كذا قالوا وانما يتم  
هذا ان لو كانوا لا يقولون هنا

نجس بفتح فكسرة وحينئذ  
فيكون محل الاستشهاد انما  
هو الالتزام للنسب واما  
اذالم يلتزم فهذا جائز بدون  
تقدم رجس اذ يقال فعل  
بكسرة فسكون في كل فعل  
بفتح فكسرة نحو وكف ولبن  
ونبق وقولهم هم اخذوه ما قدم  
وما حدث بضم دال حدث  
وقراءة جماعة سلاسل ولا  
وأغلا لا بصرف سلاسل وفي  
الحديث ارجعن مأزورات  
غير ماجورات والاصل  
موزرات بالواو لانه من الوزر  
وقراءة أبي حنيفة يؤقنون  
بالحمة وقوله

أحب المؤذين الى موسى  
وجعدة اذضاء هما الوقود  
بهمز المؤذين وموسى على  
اعطاء الواو المجاورة للضممة  
حكم الواو المضمومة فهوزت  
كقبيل في وجوه أجوه وفي  
وقت أقت ومن ذلك قولهم  
في صوم صم حلا على قولهم  
في عصو عصى وكان نوعي  
ينشد في مثل ذلك \* قدي يؤخذ  
الجار بجرم الجار

\* (القاعدة الثالثة)

قديشرون لفظا معني افظ  
فيعطونه حكمه ويسمى ذلك  
تضميناً وفائدته ان تؤدى كلمة

في الآية الاولى حذفه لانه لا تدخل في الاعراب الذي وعد أنه انما يأتي في كتابه بالاحكام المتعلقة به (قوله  
هنأني) أي اناني هينئ باللام شقة وقوله ومرأني أي جعل عيشي مرأيا أي جيد المعيشة مستحسنا الا ان الهمزة  
حذفت منه عند اقترانه بهنأني طالبا للمشاكلة (قوله بفتح فكسرة) أي فكسر والنون وسكون الجيم طالبا  
لمشاكلة ما قبله (قوله كذا قالوا) أي قال العلماء ان الكسر والسكون في رجس نجس لاجل المشاكلة  
(قوله وامما يتم هذا) أي ما قالوه وقوله أن لو كانوا أي العرب لا يقولون هنا أي عند اجتماع رجس ونجس  
(قوله وحينئذ) أي وحينئذ كانوا لا يقولون عند الاجتماع نجس بفتح فكسر وقوله انما هو الالتزام أي  
الالتزام الكسر والسكون وقوله لا تناسب متعلق بالاستشهاد (قوله وأما الذالم يلتزم) أي الكسر مع السكون  
عند الاجتماع بان كانوا اتارة يكسرون النون ويسكنون الجيم وتارة يفتحون النون ويكسرون الجيم فلا  
يكون الكسر مع الاسكان شاهدا للتناسب لان هذا جائز بدون تقدم رجس (قوله في كل فعل) أي في كل كلمة  
على وزن فعل سواء كانت اسما أو فعلا سواء كانت عينها حرف حلق مثل فخذ وشهد أو غير حرف حلق كما ذكره  
من الامثلة وقولهم في تخفيف ذلك وجه آخر وهو اسكان العين وبقاء الفاء على الفتح كفتح وكف هذا في الاسم  
وأما الفعل فان كانت عينه حرف حلق فحكمه حكم الاسم الذي عينه حرف حلق من جواز الوجهين المذكورين  
وجواز اتباع فائه لعينه في الحركة فيكون لك في نحو شهد وفتح من الوجه الفرعية الثلاثة فتح الاول واسكان  
الثاني وكسر الاول واسكان الثاني وكسره ما وان لم تكن عينه حرفا حلقا نحو علم فليس فيه من الفرعية الاوجه  
واحد وهو اسكان العين مع بقاء الفاء على فتحها وعلى هذا يخرج الغرض وهو قوله

\* خيل لي دمع العين حزنا كوى القلبيا \* بسكون الميم وفتح العين من دمع ورفع العين (قوله وقولهم) : تطف على  
قوله سابقا قولهم هنأني (قوله بضم دال حدث) أي والاصل بفتحها فضمت قصد المناسبة للزواج (قوله  
بصرف سلاسل) أي ليناسب ما بعده وهو أغلا لا وسعيرا (قوله مأزورات غير ماجورات) أي فهوز الاول  
لتناسب هوز الثاني ومشا كاته أي ارجعن وعليكن الوزر لا الاجر وقال النبي صلى الله عليه وسلم لمن ذلك  
لانهم كن جالسات ينتظرن جنازة (قوله بالهمزة) أي لجوارفة المهور وهو الاخرة (قوله أحب المؤذين  
الح) البيت الجري يمدح هشام بن عبد الملك وموسى ابنه وجمعة بنته وكانا يوقدان نار القرى (قوله على اعطاء  
الواو الح) أي وكذا يؤقنون في الآية (قوله حكم الواو المضمومة) أي والواو اذا كانت مضمومة بالفعل  
يجوز قلبها همزة ولو لم يكن في هذا شيء وذلك لان القاعدة اعطاء الشيء حكم مجزور ذلك الشيء وهما ليس الامر  
كذلك اه تقرير دردير (قوله ومن ذلك الح) حاصله أن لام الكلمة اذا كانت واوا وقبلها واو فتدغم  
وتقلب الواو المتطرفة ياء وتدغم فاجرى عين الكلمة في ذلك مجرى لام الكلمة وأنت خبير بان هذا خارج  
عن القاعدة نامل اه تقرير دردير (قوله في صو) أصله عصور وقعت الواو متطرفة فقلبت ياء ثم قلبت  
الواو الاولى ياء (قوله قديشرون لفظا معني لفظا) هذا ظاهر في تعبير المعنيين فلا يشمل نحو وأحسن بي أي  
لطيف فان اللطف والاحسان واحد فالاولى ان التضمن الحاق مادة باخرى لتضمينهما معناها ولو في الجملة أعني بان اتحاد  
او تناسب (قوله ان تؤدى كلمة وتؤدى كلمتين) ظاهر في أن الكلمة تستعمل في حقيقة فتشاور مجازا لا ترى أن  
الفعل من قوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم ضمن معني يتمتعون من نسائهم بالخالف وليس حقيقة الا ليلاء  
الا الحلف فاستعمله في الامتناع من وطء المرأة انما هو بطريق المجاز من باب اطلاق السبب على السبب فقد  
أطلق فعل اليلاء مراد به ذانك المعنيين جميعا وذلك جمع بين الحقيقة والمجاز بلا شك وهو أي الجمع المذكور  
انما يأتي على قول الاصوليين ان قرينة المجاز لا يشترط أن تكون مائة أو مائة على طريقة البيهقيين من اشتراط  
كونها مائة من ارادة المعني الحقيقي فيقبل ان التضمن حقيقة لمؤدة لغيرها وقد السعد العامل مع بقاء الفعل  
مستعمل في معناه الحقيقي فالفعل المذكور مستعمل في معناه الحقيقي مع حذف حاله أخوذ من الفعل الآخر

قال الرخشي الأتري كيف رجع معنى ولا تعد عينك عنهم الى قولك ولا تقحم عينك بجوارين الى غيرهم ولانا كلوا أموالهم الى أموالكم  
أى ولا تضحوها اليها آكلين انتهى ومن مثل ٣٠٦ ذلك أيضا قوله تعالى الرث الى نسائككم ضمن الرث معنى الاضفاء فعدي بالمثل وقد

أفضى بعضهم الى بعض وانما  
أصل الرث أن يتعدى بالباء  
يتال أرث فلان بامرأته  
وقوله تعالى وما تفعوا من  
خير فلان تكفروا به فلان  
تكرموا أى فلان تكرموا ثوابه  
ولهذا عدى الى اثنين لالى  
واحد وقوله تعالى ولا  
تكرموا عدة الشكاح اى  
لاتنوا ولهذا عدى بنفسه  
لا بهلى وقوله تعالى لا يسمعون  
الى الملاء الاعلى أى لا يصنعون  
وقولهم سمع الله من جده أى  
استجاب فعدي يسمع فى الاول  
بالى وفى الثانى باللام وانما  
أصله أن يتعدى بنفسه مثل  
يوم يسمعون الصيحة وقوله  
تعالى والله يعلم المفسد من  
المصلح أى يميز ولهذا عدى  
بمن لا بنفسه وقوله تعالى  
للذين يؤلون من نسائهم أى  
يختمون من وطء نسائهم  
بالحلف فلماذا عدى بمن ولما  
خفي التضمين على بعضهم فى  
الآية وروى أنه لا يقال حلف  
من كذا بل حلف عليه قال  
من متعلقة بمعنى للذين كما تقول  
لى منك مبرة قال وأما قول  
الفقهاء آلى من امرأته فغلط  
أوقعهم فيه عدم فهم المتعلق  
فى الآية وقال أبو كبر  
الهذلى  
حلفت فى ليلة مزودة

بمعونة القرينة اللفظية فقولنا أجد اليك فلانام منهاه أجده منهاه اليك جدهم يقرب كفيه على كذا أى  
نادما على كذا فعنى الفعل المتروك وهو المضمين معتبر على أنه قيد للمعنى الفعل المذكور وزعم بعضهم ان  
التضمين بالمعنى الذى ذكره السعد وهو جعل وصف الفعل المتروك حالا من فاعل المذكور يسمى تضمينا  
بياناً وانما به مقابل للنحو وقيل ان التضمين من باب المجاز وبه المعنى الحقيقى قيد وهذا هو الذى اعتبره  
الرخشي فعلى مذهب السعد يقال ولانا كلوا أموالهم ضامها الى أموالكم وعلى مذهب الرخشي  
تقول ولا تضحوها اليها آكلين وقيل ان التضمين من الكتابة أى لفظاً أرديه لازم معناه فلا قول خمسة  
وانظر ما بيان صحة الاخذ بمرئياتهم اه تقرير دردير (قوله بجوارين الى غيرهم) أى فى حال كونهم بما  
بجوارين ومنصرفين الى غير الذين يدعون زهمهم بالعادة والعشى أى الفقراء (قوله لالى واحد) أى فتائب  
الفاعل واحد والمصرح به الثانى (قوله فى الاول) أى فى الموضع الاول وقوله وفى الثانى مراده أنه ثان فى المادة  
والا فالاول يسمعون والثانى سمع (قوله وانما أصله أن يتعدى بنفسه) قال فى الكشف فان قلت أى فرق  
بين سمعت فـ لانا يتحدث وسمعت حديثه وبين قولك سمعت الى حديثه فالتعدى بنفسه يفيد الادراك فقط  
والمعدى بالى يفيد الاصغاء مع الادراك (قوله بالحلف) أشار بذلك الى أن يؤلون مضمين معنى يسمعون مع معناه  
الاصلى وهو الحلف (قوله بمعنى للذين) أى لا بقوله يؤلون والواضح بمتعلق للذين أى التربص كأن للذين  
وكائن من نسائهم (قوله لى منك مبرة) أى مبرة كائنة لى وكائنة منك (قوله عدم فهم المتعلق) أى عدم فهمه  
فهما صحبهما اذ فهموا ان قوله من نسائهم متعلق بيؤلون (قوله وقال أبو كبر) أى فى وصف ربه تأبط شرا  
والنطق بكسر النون شقة تلبسها المرأة فتشدها وتسلها ثم ترسل الاعلى الى الاسفل الى الركبة والاسفل فجرا الى  
الارض وانما ذكر ان أمه كانت مكرهة لان ذلك عند العرب من الحالات التى تقتضى نجابة الولد ومن كلام  
بعضهم اذا أردت ان تحب الولد أى تأتى بالولد نجيبا كريما فاعضها عند الجاسع بحيث تكون كارهة وكن  
السبب فيه ان غضب المرأة فى تلك الحالة يكسر سورة شهوتها فلا يكون لها فى الولد حظ كامل ويكون كمال  
الشهوة لا يلبس فيكتسب بذلك تمام خصال الرجولية (قوله لم يحال) أى غير مفكوك وبعده

فأنت به حوش الفؤاد مبطنا \* سهوا اذا ما نام ايل الهوجل

(قوله من حان) ضمير حان للنساء وان لم يحركهن ذكر لان المراد مفهوم وعواقد الحكاية الحال الماضية  
ولهذا أعمله نحو وكلهم باسط ذراعيه واضاف حبك للنطاق من اضافة الصفة للموصوف أى النطاق المحبوك  
أى المعقوش والحبل شقة تشد به المرأة وسطها والحبل الطى والطريق فى الرمل ونقش بشبهه وقوله فشب  
أى فكان فى زمن الشباب غير مهبل أى غير كثير اللحم من قولك هبل اللحم أنقله والضمير فى به عائد على من  
باعتبار لفظها والمعنى ان هذا الفتى من الفتيان الذين حلت بهم الامهات وهن غير مستعدات للفرش فنشأ  
محمودا مرضيا (قوله مزودة) بالزاي كما قاله الشعمى وقوله ويرى أى وهو يرى لانه لا يرى الا بالجر  
صفة أو بالنصب (قوله مثل والليل اذا يسرى) أى مثله فى الاسناد المجازى اذ اليل لا يخاف بل يخاف منه  
ولا يسرى بل يسرى فيه (قوله وليس بقوى) اى ليس المعنى على النصب على الحال بقوى وقوله مع أنه  
الحقيقة اى لان الذمور وهو الخوف من أوصاف المرأة فهو حال منها (قوله حينئذ) اى حين نصب  
مذعورة على الحال (قوله لا كبير فائدة الخ) أى لانه لبيان الواقع فلا دخل له فى المدح لان كون جملة اليلا  
أو غير الادخل له فى المدح وأما على رواية الجرف فالمعنى قوى لان كون جملة فى ايلة يتوقع فيها الخوف يفيد ان

\* كرها وعقد نطقها لم يحال \* وقال قبله من حان به وهن عواقد \* حبك النطاق فشب غير مهبل مزودة أى  
مذعورة ويرى بالجر صفة لليلة مثل والليل اذا يسرى وبالنصب حالا من المرأة وليس بقوى مع أنه الحقيقة لان ذكر اليلة حينئذ لا كبير فائدة  
فيه والشاهد

فيهما الله ضمن جل معنى عاق ولولا ذلك لعدى بنفسه مثل جلته أمه كرها وقال الفرزدق ٣٠٧ كيف تراني قال يا بنجي \* قد ذل الله زبادا

غنى أى صرفه عنى بالقتل وهو كثير قال أبو الفتح فى كتاب النمام أحسب لوجع ما جاء منه لجاء منه كتاب يكون مئين أوراقا اه

\* (القاعدة الرابعة) \*

انهم يغلبون على الشئ ما غيره لتناسب بينهما أو اختلاط فلهاذا قالوا الابوين فى الاب والام ومنه ولا يويه لكل واحد منهما السدس وفى الاب والخالة ومنه ورفع أبويه على العرش والمشرقين والمغربين ومثله الخافقان فى المشرق والمغرب وانما الخافق المغرب ثم انما سمي خافقا مجازا وانما هو مخفوق فيه والقمرين فى الشمس والقمر قال المتنبي واستقبلت قمر السماء بوجهها \* فارتى القمرين فى وقت معا أى الشمس وهو وجهها وقمر السماء وقال التبريزى يجوز انه أراد قرا وقرا لانه لا يجتمع قران فى ليلة كانه لا يجتمع الشمس والقمر انتهى وما ذكرناه امدح والقمران فى العرف الشمس والقمر وقيل ان

منه قول الفرزدق

أخذنا باقى السماء عليكم لناقرا والنجوم الطوالع وقيل انما أراد مجددا والخليل عليها الصلاة والسلام لان نسبهم اجمع اليهما بوجه وان المراد بالنجوم الصحابة وقالوا القمرين فى أبى بكر

أمه كانت كارهة للجماع (قوله فيهما) أى فى البيتين حيث قال جانب به وقال بمن جلن به (قوله بنجي) الجن بكسر الميم الترس والجمع محان بفتحها أخذنا من الجنة وهى الستر لان صاحبه يستتر به عما يقصده من مكر وهو قال بالبناء المثناة التحتية أى باغضاوها حارضا بطله الشئ بالموحدة وقيل معناه وضعه على عكس الاتقاء فوافق نسخة المثناة أى هاجرا وزادها ابن أبيه الذى استلحقه معاوية بن أبى سفيان بنسبه واعترف بانه أخوه من أبيه أسلم فى زمان أبى بكر وولد فى عام الفتح على فراش الحرب بن كادى من زوجته سائلة جاريته وولى العراق سنة ثمان وأربعين ومات سنة ثلاث وخمسين (قوله وهو) أى التضمين كثير وقوله قال أبو الفتح دانييل لقوله وهو كثير (قوله قال أبو الفتح الخ) هذا بما يؤيد القول بأن التضمين قياسي وقيل الثانى فقط وظاهر انه ليس كل حذف مقيسا وكذا المجاز اذا ترتب عليه حكم زائد (قوله أنهم يغلبون على الشئ ما غيره) وذلك بأن يطلق اسمه على الآخر ويبنى بهذا الاعتبار قصد اليه والى الاستخرجية حتى يكون معنى الابوين المسميين بالاب والام التفاضل فى أمانيهما بحسب زيادة التغليب والعلاقة فيه وانه من أى أنواعه لم أر أحدا حام حوله لكن أنت خير بأن قول المصنف لتناسب يقتضى ان الاول أعلى التغليب لتناسب استعارة له مشابهة والثانى وهو التغليب للاختلاط مجاز مرسل للضدية أو المجاورة وهو ظاهر فى جعل الام أمائلا وأما أبوين فحقيقة ومجاز باعتبارين وأنه من عموم المجاز بأن يفسر الابوين بالوالدين اه تقرير شيخنا دريد (قوله لتناسب بينهما) أى بان كانا متصاحبين أو متشابهين أو متقابلين (قوله فلهاذا قالوا الابوين الخ) هذا مثال التغليب لتناسب وكذا المشرقين والمغربين والعمرين ومثال التغليب للاختلاط ما يأتى بعد (قوله لكل واحد) دفع به توهم ان السدس للجموع (قوله وفى الاب والخالة) أى بناء على أن زوجة يعقوب فى ذلك الوقت هى خالة يوسف وان أمه ماتت وقيل ان المودة اذ ذلك انما هى أمه وعلى الاول فاللتغليب لمناسبة أى وجود التصاحب (قوله والمشرقين) هذا عطف على الابوين أى وقالوا المشرقين والمغربين قبل انه لا تغليب فى هذا والمراد مشرق الصيف ومشرق الشتاء ومغربهم ما وقبل مشرق الشمس ومشرق الفجر ومغرب الشمس ومغرب الشفق (قوله وانما الخافق المغرب) أى وأما المشرق فهو محل الطالوع فالخافق محل الخفوق أى الغروب (قوله مخفوق فيه) من خفق النجم غرب وقيل انه لا تغليب وانه من خفق اضطراب لا اضطراب الارياح أو الكواكب أو الليل والنهار فهما (قوله والقمرين) أى وقالوا القمرين فغلب ههنا المذكر على المؤنث اذ لا بد للتغليب من مزية فيغلب المذكر على المؤنث والأشرف على غيره (قوله واستقبلت الخ) قبله نشرت ثلاث ذوائب من شعرها \* فى ليلة فارت ليالى أربعا

(قوله يجوز انه أراد قرا وقرا) أى وحينئذ فلا تغليب بل فيه حقيقة ومجاز وقوله لانه لا يجتمع الخ لانه لا يمدح أى انه أراد قرا وقرا وصح التعجب لانه الخ اه تقرير دريد (قوله انه أراد قرا وقرا) أى ان القمر انطبع فى صفاء وجهها فارتى القمرين كما قال

واذا نظرت الى محاسن وجهه \* القيت وجهك فى سناه غريقا

هذا هو الاباغ ويشير له قوله معالما يتبادر من انه نظرها والقمرين فى محله والحاصل ان كلام التبريزى محتمل لاصرين وجهه على ما قلناه أباغ وعلى كل منهما لا تغليب فى البيت وما قاله المصنف من التغليب امدح (قوله امدح) أى لان جعل وجهها شمساً أباغ وأعظم ولان القمرين فى العرف للشمس والقمر المصنف ذكر وجه واحد الامدحية (قوله والقمران فى العرف) أى كما يشهد له التعريف بأل المقيسة للعهد ومقتضى كلام التبريزى التنكير (قوله ان منه) أى من التغليب (قوله لناقرا) أى الشمس والقمر والمراد بالنجوم الكواكب (قوله انما أراد) أى بالقمرين مجددا والخليل مجازا (قوله وقالوا القمرين) غلبوا الاخف وقيل لطول مدة عمره فكثرت استعماله وقوله فلا تغليب أى فى كل ما ورد فيه العمرين (قوله قبل لعثمان) أى وقد

وعمر وقيل المراد عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز فلا تغليب ويرد بانه قبل لعثمان رضى الله عنه

نسلك سيرة العمرين قال نعم قال قتادة ٣٠٨ اعتق العمران فمن بينهما من الخلفاء أمهات الاولاد وهذا المراد به عمر وعمر و قالوا المجاجين في

رؤية المجاج والمروتين في الصفا والمروفة ولاجل الاختلاط أطلقت من على ما لا يعقل في نحو فنفهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجليه ومنهم من يمشي على أربع فان الاختلاط حاصل في العموم السابق في قوله تعالى كل دابة من ماء وفي من يمشي على رجليه اختلاط آخر في عبارة النفس - بيل فانه يمشي الانسان والطائر واسم الخاطبين على الغائبين في قوله تعالى اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون لان لعل متعلقة بخلقكم لا باعبدوا والمذكورين على المؤنث حتى عدت منهم في وكانت من الغائبين والملائكة على ابليس حتى استثنى منهم في فسجدوا الابليس قال الرمحسري والاستثناء متصل لانه واحد من بين أظهر الاولف من الملائكة فعليه واعليه في فسجدوا ثم استثنى منهم استثناء أحد هـ ثم قال ويجوز ان يكون منقطعاً ومن التغليب أولعود في ملتنا بعد انخر جنك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا فانه عليه الصلاة والسلام لم يكن في ملتهم قط بخلاف الذين آمنوا معه ومثله جعل لكم من أنفسكم أزواجا ومن الانعام أزواجا يذروكم فيه فان

كان قبل عمر بن عبد العزيز (قوله سيرة العمرين) أي أبي بكر وعمر (قوله وهذا) أي قوله اعتق العمران (قوله أطلقت الخ) أي على وجه التغليب وهذا مثال التغليب للاختلاط (قوله كل دابة من ماء) أي ان قوله من ماء فيه اختلاط وفصله بقوله فنفهم من يمشي على بطنه الخ وفيه أيضا اختلاط آخر لان الذي يمشي على رجليه يمشي على بطنه (قوله واسم الخاطبين) عطف على من من قوله أطلقت من على ما لا يعقل أي لاجل الاختلاط أطلقت من على ما لا يعقل وأطلق اسم الخاطبين على الغائبين بطريق التغليب في هذه الآية وبيان ذلك ان لعلكم متعلقة أي لها تعاقب وارتباط بخلافكم والخلق واقع على الخاطبين وعلى الغائبين وهـ المعبر عنهم بالموصول المعطوف وحاصل المعنى خلقكم والذين من قبلكم لاجل التقوى فكان مقتضى الظاهر أن يقال لعلكم تتقون ولعلهم يتقون لكن غاب الخاطبين على الغائبين فنقل لعلكم تتقون والمراد الجميع وليست لعل متعلقة باعبدوا ليتفي التغليب لظهور انه ليس المراد اعبدوا ربكم لاجل التقوى لما يقضى اليه من تعليل الشيء بنفسه (قوله على الغائبين) أي للعموم السابق (قوله لعلكم تتقون) أي خلقكم وخلق من قبلكم لاجل التقوى والحاصل انه تقدم غائب وهو الذين من قبلكم ومخاطبون وهو مدلول خلقكم وأطلق ضمير الخطاب في لعلكم عليهم (قوله لا باعبدوا) أي لئلا يلزم تعليل الشيء بنفسه أي اعبدوا لاجل التقوى والتقوى هي العبادة (قوله والمذكورين) أي ولاجل الاختلاط أطلق اسم المذكورين فهو عطف على الخاطبين أي أطلق اسم الخاطبين وأطلق اسم المذكورين (قوله والمذكورين) يعني ولاجل الاختلاط أطلق وصف المذكورين على المؤنث وهذا هو تغليب المذكور على المؤنث في صفة مشتركة بينهما تطابق على كل منهما صيغة تتماز عن الصيغة الاخرى بعلامة فاذا أراد ما معاً أتى بصيغة المذكور كقوله تعالى وكانت أي مريم من القانتين أي المطيعين فعدت الانثى من المذكور حيث جعلت بمنزلة هـ في التعبير بلفظ يخص به المذكور وضعاً اهـ دمايني (قوله في وكانت من القانتين) أي لئلا يلزم تغليب لقال من القانتات (قوله والملائكة) أي وأطلق اسم الملائكة وهـ ذان تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من جنس آخر مغرور فيما بين تلك الافراد بان يطلق اسم ذلك الجنس متناولاً لذلك الفرد كقوله تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فاسجدوا ابليس داخل فيما أورد بلفظ الملائكة ولذلك تناولوا الامر بالسجود وكان استثناءه من قوله تعالى فسجدوا متصلاً على ما هو الاصل في الاستثناء (قوله ويجوز ان يكون منقطعاً) وجهه انه ليس بملك فلا يتناولوه اسم الملائكة لكن ذكر الاباء والاستكبار يدل على أنه مأور بالسجود تبعاً كالعادة مع العامة وان لم يتناولوه لفظ الملائكة (قوله ويجوز ان يكون منقطعاً) أي بالنظر للمعنى الحقيقي أي نظر الكونه ليس من الملائكة (قوله بخلاف الذين آمنوا معه) أي فانهم كانوا من أهل ملتهم فغلبوا في العود عليه وان كان حقاً ان لا يستعمل الا في قومه وفي الخطاب أي في قوله لتعودن تغليب أيضاً للاختلاط لان الخطاب في أولتعودن حيث عبر بالجمع شامل لشعيب وللذين معه مع ان الخطاب انما هو شعيب فقط والحاصل أن الآية فيها تعليمان أحدهما تغليب اتباعه عليه في نسبة العود الى تلك الملة وهذا مذكور في المتن والثاني تغليب شعيب في الخطاب عليهم حيث عبر بالجمع مع ان الخطاب هو فقط (قوله يذروكم فيه) أي فان الميم شامل للعاقل والغيره فلولا انه غلب لقال يذروكم ويذروكم ويغلب الخطاب على الغيبة لان السكاف في يذروكم صادق بالانعام الذي هو من قبيل الغيبة صادق بالضمير الخطاب في لكم فلولا أنه غلب الخطاب لقال يذروكم واياهن (قوله فان الخطاب فيه) أي في قوله يذروكم (قوله فغلب الخطابون والعاقلون الخ) أي في الآية تعليمان لان المعنى جعل لكم أي خلق لكم أيها الناس من أنفسكم أي من جنسكم أزواجا أي حلائل أو ذكور وانما خلق للانعام من جنسها أزواجا يذروكم أي يمشيكم ويكثر كم أي الناس والانعام فيه أي في هذا الجعل الذي هو منبع التكاثر بالتناسل والنوالد ففي لفظ كم غلب الخطابون أعني الناس على الغيبة أعني الانعام والاقال يذروكم واياهن وغلب فيه أيضاً

الخطاب فيه شامل للعلاء والانعام فغلب الخطابون والعاقلون على الغائبين والانعام ومعنى يذروكم فيه يمشيكم ويكثر كم العقل



في هذا التدبير وهو ان جعل للناس والانعام أزواجا حتى حصل بينهم النوال فجعل هذا التدبير كالمنبع والمعدن للبشر والكثير فلهذا جئنا في  
دون الباء ونظيره والسكم في القصاص حياة وزعم جماعة ان منه بآية الذين آمنوا ونحو ٣٠٩ بل انتم قوم تجهلون وانما هذا من مراعاة  
المعنى والاول من مراعاة  
اللفظ

\* (القاعدة الخامسة) \*

انهم يعبرون بالفعل عن امور

\* احدها وقوعه وهو الاصل

\* والثاني مشارفته نحو واذا

طلقتن النساء فبلغن أجلهن

فامسكوهن اي فشارفن

انقضاء العدة والذين يتوفون

منكم ويذرون أزواجا وصية

لازواجهن اي والذين

يشارفون الموت وترك الأزواج

لوصون وصية وليخس الذين

لوتركوهم خافهم هم ذرية

اي لوشارفوا ان يتركوا وقد

مضت في فصل لوونظايرها

ومما لم يتقدم ذكره قوله

الى ملك كاد الجبال لفقده

تزلزل وزال الراسيات من

الصخر \* الثالث ارادته

واكثر ما يكون ذلك بمدادة

الشرط نحو فاذا قرأت القرآن

فاستعذ بالله اذا قمتم الى الصلاة

فاغسلوا اذا قضى امر فانما

يقول له كن وان حكمت

فاحكم بينهم بالقسط وان

عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتهم

به اذا تناجيتهم فلا تتناجوا

بالاثم والعدوان اذا ناجيتهم

الرسول فقدموا الآية اذا

طلقتن النساء فطلعهن

لعدتن وفي الصحيح اذا اتى

احدكم الجمعة فليغتسل ومنه

العقلاء على غيرهم والالقال يذروكم وايا كن قال بعض ونعم ما قال لتغليب المخاطبين على الغيب جئنا بالسكاف  
لابلها ولتغليب العقلاء جئنا بالميم لابلان ان اه دما ميني (قوله وهو ان جعل للناس الخ) اي وهو جعل الأزواج  
لنناس والانعام (قوله ولكم في القصاص حياة) لما كان مشروعية القصاص يترتب عليه الحياة بولغ فيه حتى  
جعل كالحياء لهما فلهذا جئنا في دون الباء (قوله ان منه) أي من التغليب (قوله يا أيها الذين آمنوا) أي فالنداء  
مفيد للخطاب والذين من قبيل الغيبة تغلب الغيبة وقال آمنوا ولو غلب الخطاب لقال آمنتم (قوله بل أنتم قوم  
تجهلون) اي أن أنتم هذا من قبيل الخطاب وقوله قوم من قبيل الغيبة تغلب الخطاب وقال تجهلون (قوله وانما  
هذا من مراعاة المعنى والاول من مراعاة اللفظ) يعني أن الآية الثانية من قبيل ما روي في تفسير المعنى دون اللفظ  
وذلك لان تجهلون صفة لقوم فقطضي الظاهر ان يكون الضمير العائد عليه ضمير غيبة اذ هو اسم ظاهر فطريقه  
الغيبة لكن لما كان القوم المعنى به هنا المخاطبون بقوله أنتم روي معناه فجعل ضميره ضمير خطاب وترك رعاية  
لفظه فلم يجعل ضميره ضمير غيبة أو أما الآية الاولى فروي فيها اللفظ لان الذين اسم ظاهر وهو هنا مقصود  
بالنداء والمنادي مخاطب فروي لفظه دون معناه فقبل آمنوا بطريق الغيبة ولم يقل آمنتم بطريق الخطاب اه  
دما ميني (قوله وانما هذا) أي قوله بل أنتم قوم تجهلون من مراعاة المعنى وذلك لان تجهلون وصف لقوم الذي  
هو من قبيل الغيبة لكن لما كان في المعنى عبارة عن المخاطبين غلب جانب الخطاب على جانب الغيبة حيث قبل  
تجهلون بالتاء قال الشنقي لا يخفى ان مراعاة المعنى لا تدفع التغليب اذ لا منافاة بين التغليب ومراعاة جانب المعنى  
على اللفظ بل فيه تحقيق لتغليب المعنى (قوله والاول من مراعاة اللفظ) المراد بالاول بآية الذين آمنوا أي ان  
الذين في اللفظ من قبيل الغيبة وان كان في المعنى هو المنادي فهو مخاطب وروي اللفظ فقبل آمنوا لم يراع المعنى  
بحيث يقال آمنتم لان من حق العائد على الموصول أن يكون بلفظ الغيبة والتغليب وان كان للمعنى على اللفظ  
لا يكون لفظا على المعنى (قوله احدها وقوعه) نحو قام زيد وضرب زيد عرا (قوله أي فشارفن انقضاء العدة)  
اي لانه اذا مضت العدة فلا مسالك (قوله اي لوشارفوا ان يتركوا) اي لانهم اذا ما توالم بتأت حصول خوف منهم  
(قوله وقدمت) أي هذه الآية (قوله وزال الراسيات) اي شارفت الزوال لان الراسيات من الصخر لم تزل  
بالفعل (قوله ارادته) أي ارادة وقوع الفعل (قوله فاذا قرأت القرآن) اي اردت القراءة ويمكن هنا المشاركة  
لكن الارادة أصوب (قوله اذا قمتم الى الصلاة) أي اردتم القيام لها (قوله اذا قضى أمرا) اي اذا اراد قضاءه وفيه  
ان القضاء نفس تعلق الارادة وضعها والمصنف رأى انه فعل الشئ وامضاؤه تقرير بردير (قوله وان حكمت)  
اي اردت الحكم (قوله وان عاقبتهم) اي اردتم ذلك (قوله اذا تناجيتهم) اي اردتم المناجاة وقوله اذا ناجيتهم الرسول  
اي اردتم ذلك (قوله اذا اتى احدكم الجمعة) اي اذا اراد احدكم الاتيان اليها (قوله ومنه) اي من التعبير بالفعل  
عن ارادته وقوله في غيره في غير الشرط (قوله واقد خلقناكم) الخطاب للوجودين حين نزول الآية  
وظاهر الآية ان القول للملائكة اسجدوا بعدوا وجودا للصحابة وليس كذلك فيقول بحمل الفعل على ارادته  
(قوله وقيل هما) اي خلقناكم وصورناكم اوان ثم للترتيب الذي كرى لا الترتيب في هذه الآية بحمل ثلاثة  
(قوله اي خلقنا بآبائكم) اي آدم اي خلقناه حينما غيبر صورته ونزل خلقه وتصويره منزلة خالق السكك  
وتصويره (قوله اردنا اهلا كها) اي فظاهر الآية ان مجي البأس بعد الاهلاك مع ان البأس يحصل قبل  
الاهلاك (قوله اراد الدنوا الخ) اي ان جبريل تمثل للنبي على صورته الحقيقية في الافق اي افق السماء عند  
طلع الشمس فرآه قد سد الافق الى المغرب فخر مغشيا عليه وكان قد سأله ان يريه نفسه على صورته التي خلق

في غيره فاجر حننا من كان فهمان المؤمنين فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين اي فاردنا الاخراج واقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة  
اسجدوا لان ثم للترتيب ولا يمكن هنا مع الجمل على الظاهر فاذا جعل خلقنا وصورنا على ارادة الخالق والتصور لم يشكل وقيل هما على حذف مضافين  
اي خلقنا اباكم ثم صورنا بآبائكم ومنه لكم من قر به اهلا مكها فجاءها بآسنا اي اردنا اهلا كها ثم دنى فتدلى اي اراد الدنو من محمد عليه الصلاة

والسلام فتدلى فتعاقى في الهواء وهذا الولي ٣١٠ من قول من ادعى القلب في هاتين الآيتين وان التقدير وكم من قرية جاءها بأسنا فاهلكها

ثم تدلى فدنى وقال

فارقنا من قبل ان نفارقه

لما قضى من جاءنا وطرا

اي اواد فراقنا وفي كلامهم

عكس هذا وهو التعبير

بارادة الفعل عن ايجاده نحو

ويريدون ان يفرقوا بين الله

ورسله بدليل انه قول

بقوله سبحانه وتعالى ولم

يفرقوا بين أحد منهم

\* والرابع القدرة عليه نحو

وعدا علينا انا كافا ملين أي

قادرين على الاعادة وأصل

ذلك ان الفعل يتسبب عن

الارادة والقدرة وهم يقيمون

السبب مقام المسبب

وبالعكس فالاول نحو ونبأوا

أخباركم أي ونعلم أخباركم

لان الابتداء الاختبار

وبالاختبار يحصل العلم

وقوله تعالى هل يستطيع

ربك الآتية في قراءة غير

الكسائي يستطيع بالغمية

وربك بالرفع معناه هل يفعل

ربك فعبر عن الفعل

بالاستطاعة لانها شرطه أي

هل ينزل علينا بك ما نأذنه

دعونه ومنه فظن ان لن

نقدر عليه أي لن نؤاخذه

فمبر عن المؤاخذه بشرطها

وهو القدرة عليها أو ما فرأه

الكسائي فتقديرها هل

تستطيع سؤال ربك فخذف

المضاف أو هل تطلب طاعة

ربك في انزال المائدة أي

علمها فواعده بحرا ثم انه انتقل الى صفته التي ينزل عليه فيها واراد الدن من مجد فتدلى أي تعلق في الهواء الى ان  
وصل الى النبي وقرب منه فكان منه قدر قوسين أو أدنى من ذلك حتى افاق النبي وسكن روعه فآوى الله الى عبده  
جبريل ما أوحاه جبريل الى النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فتعلق في الهواء) تفسير لتدلى (قوله وهذا الولي الخ)  
أي لان القلب خلاف الاصل (قوله في هاتين الآيتين) أي وان المعنى ثم تدلى النبي محمد من السماء فدان من بيت  
المقدس وخله على القلب ان المتبادران الشخص بتدلى من العلو الى السفلى ثم يدنو فلذا قال بالقلب واما المعنى  
الاول فليس المعنى عاياه التدلى من السماء كما علمت (قوله لما قضى من جاءنا وطرا) أي اجتمعا في التعبير  
بجما عا في شحش خصوصا مع قضاء الوطر والعجب من المصنف في ايراد هذا البيت الشنيع الفاحش مع انه في  
غنية عن ايراده بما أورده من الكتاب والسنة وتظهير هذا البيت ما وقع في الحاشية لا يسم من قول لربيع بن  
مالك يرثي مالك بن زهير العبسي

من كان مسرورا بمقتل مالك \* فلبأت نسوتنا بوجهه نهار

يحد النساء حواسرا يندبنه \* بالصبح قبل تبيل الاسحار

ويروى \* يلطمن أوجههن بالاسحار \* قال الامام المرزوقي اني لا تعجب من ابي تمام مع تسكفه رجم جوانب  
ما اختاره من الابيات كيف ترك قوله فلبأت نسوتنا وهي لفظة شنيعة وأصلحه المرزوقي بقوله

\* فلبأت ساحتنا بوجهه نهار \* واعترض على الربيع في قوله بالصبح قبل تبيل الاسحار بان الصبح لا يكون  
الا بعد تبيل الاسحار فكيف يقول قبله وأجيب بان المراد بقوله يندبنه بالصبح أي بالمرأيا الواضحة كالصبح

(قوله عكس هذا) أي يالمقرون الارادة على الوقوع بالفعل (قوله ويريدون ان يفرقوا بين الله ورسله)  
أي فهم فرقوا بالفعل فآمنوا بالله وكفروا برسله بدليل المقابلة بالآؤمنين بقوله تعالى والذين آمنوا بالله

ورسله ولم يفرقوا بين أحد منهم وأدلة الادباء يكفيها الظهور ولا يشترط أن تكون طبيعية (قوله القدرة  
عليه) أي أنهم يعبرون بالفعل ويريدون القدرة عليه (قوله وعدا علينا انا كافا ملين) قوله كيدنا أول

خلق نعبده الكاف متعلقة بنعبده وضمير عائد على أول خلق وما مصدرية أي نعيد أول خلق بعد ادعائه  
كيدنا اياه وقوله وعدا منصوب بوعدا قدر أي وعدنا بذلك وعدا علينا انا كافا ملين أي قادرين على

ما وعدنا به من الاعادة (قوله وأصل ذلك) أي سبب ما ذكر من التعبير بالفعل عن ارادة وقوعه والتعبير  
بالارادة عن وقوعه وايجاهه والتعبير بالفعل عن القدرة عليه فقوله وهم يقيمون السبب مقام المسبب هذا

بالنظر للحالة الثانية وقوله والعكس بالنظر للحالة الاولى والاخيرة (قوله أي ونعلم) أي بحسب ما عندكم  
أي تعاونا علمنا (قوله يحصل العلم) أي فاطلق الابتلاء وهو السبب وأريد المسبب وهو العلم (قوله لانه

شرطه) أي فاطلق الشرط وهو سبب لغوي وأراد المسبب وهو الفعل (قوله أي هل ينزل) هذا تفسير لقوله  
هل يفعل ربك أي فالمراد بالفعل الانزال والحاصل أن قوله أي هل ينزل تفسير لفعل الانزال أي الحاصل المعنى

للفعل فقط والا كان لا معنى لهل ينزل الانزال تأمل (قوله فمبر عن المؤاخذه الخ) أي انه أطلق الشرط وهو  
القدرة وهو سبب لغوي واراد المسبب وهو المؤاخذه (قوله وأما قراءة الكسائي) أي هل تستطيع ربك

بالخطاب ونصب ربك واذا غام لام في ناء تستطيع (قوله هل تستطيع سؤال ربك) أي هل تقدر على سؤاله  
أن ينزل علينا ما نأذنه فالمراد بالاستطاعة على هذا القدرة وقوله أو هل تطلب الخ يشير الى أن السبب والتأني في

الاستطاعة للطلب (قوله ومن الثاني) أي اقامة المسبب مقام السبب (قوله أي فأتقوا العناد الخ) أي فقد أطلق  
المسبب وهو النار وأريد السبب فيها وهو العناد (قوله يعبرون عن الماضي) أي عن الامر الماضي والامر

الآتي وقوله كما يعبرون عن الشيء الحاضر أي بعبارة مماثلة لما يعبرون عن الشيء الحاضر (قوله قصد الاحضاره)  
استحبابه ومن الثاني فأتقوا النار أي فأتقوا العناد الموجب للنار \* (القاعدة السادسة) \* انهم يعبرون عن الماضي والآتي

كما يعبرون عن الشيء الحاضر قصد الاحضاره في الذهن حتى كأنه مشاهد حاله الاخبار نحو وان ربك ليحكم بينهم يوم القيامة

لان لام الابتداء للعال ونحو هذا من شيعة وهذا من عدوه اذ ليس المراد تقرب الرجاء من النبي عليه الصلاة والسلام كما تقول هذا كتابك فخذها وانما الاشارة كانت اليه في ذلك الوقت هكذا حكيت ومثله والله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا ٣١١ قصد بقوله سبحانه وتعالى فتثير احضار

تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة من اثاره السحاب تبدوا ولا قطعاً ثم تتضام متقلبة بين أطوار حتى تصير كلما ومنه ثم قال له كن فيكون أي فكان ومن يشرك بالله فكأنما خزن السماء فخطفه الطير أو نهوى به الريح في مكان سحيق ونريد أن نغن على الذين استضعفوا في الارض الى قوله تعالى ونرى فرعون وهامان ومنه عند الجهور وكلهم باسط ذراعيه أي يبسط ذراعيه بدليل ونقلبهم ولم يقل وقلبناهم وبهذا التفسير يندفع قول الكسائي وهشام أن اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي يعمل ومثله والله مخرج ما كنتم تكتمون الا ان هذا على حكاية حال كانت مستقبله وقت التداري وفي الآيه الاولى حكيت الحال الماضية ومثلها قوله جارية في رمضان الماضي تقطع الحديث بلا يعاض ولولا حكاية الحال في قول

حسن

يغشون حتى لانهم كلهم لم يصح الرفع لانه لا يرفع الا وهو الحال ومنه قوله تعالى حتى يقول الرسول بالرفع \* (القاعدة السابعة) ان اللفظ قد يكون على تقدير

وذلك المقدر على تقدير آخر نحو قوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى من دون الله فأن يسئري مؤول بالافتراء والافتراء مؤول بفترتي وقال

أي الامر الماضي أو الآتي (قوله لان لام الابتداء للعال) أي فاذا دخلت على مضارع صيرته نصافي الحال وأولى به امع أن الحكم مستقبل قصد الاستحضار الصورة فاندفع ما يقال ان المضارع صالح للاستقبال (قوله اذ ليس المراد تقرب الرجاء من النبي عليه الصلاة والسلام) أي قريبهما كما تقبده الاشارة به (قوله فحكيت) أي الى النبي صلى الله عليه وسلم بمثل ما وقعت (قوله قصداً) أي والا فكان مقتضى الظاهر أن يقال فانما سحابا (قوله قطعاً) أي متفرقة وقوله ثم تتضام أي فتصير قطعة واحدة (قوله ركلما) أي بعضه فوق بعض (قوله أي فكان) أي فهو مجاز في الهيئة فكس أي أمر الله فان التجوز فيه في المادة (قوله فكأنما خزن السموات) أي يخزن لان يشرك مستقبل (قوله ونريد أن نغن) أي وأردنا أن نغن الخ وأرنا فرعون الخ (قوله أي يبسط الخ) أي فهو من حكاية الحال الماضية حيث فرض البسط الواقع في الماضي واقعا في الحال وعبر عنه باسم الفاعل (قوله وبهذا التقرير) أي من أن باسطاً للحال ناويلاً أو على أنه على تقدير فعل (قوله والله مخرج الخ) قبله واذن كنتم نفساً فادارتم فيها أي واذكروا أي يابني اسرا تيسل اذ كنتم نفساً فادارتم أي تخصمتم وتدافعتم بسببها والله مخرج أي يخرج ويظهر ما كنتم تكتمونه من أمرها فلا يخرج مستقبل بالنسبة لوقت التداري لأنه كان حاصل في الحال فهو من حكاية الحال المستقبلة حيث فرض الاخراج الواقع في المستقبل حين التداري واقعا في الحال وعبر عنه باسم الفاعل (قوله والله مخرج) أي يخرج ذلك بالفعل عند وقوع الحكومة عند موسى لان الاخراج حاصل في الحال (قوله وقت التداري) أي التخاصم والتدافع وان كانت ماضية وقت قص ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم وانزل هذه الآية عليه (قوله وفي الآيه الاولى) أي باسط (قوله حكيت الحال الماضية) أي لان البسط وقع من الكسب فيها ضي قبل اعلام النبي بذلك ففرض واقعا في الحال وعبر عنه باسم الفاعل (قوله ومثلها) أي مثل الآيه الاولى وهي وكلهم باسط ذراعيه في حكاية الحال الماضية وقوله جارية بالرفع خبر مبتدأ محذوف ير جيب ما تقدم ان كان أو المعلن في محبوبتي جارية ويجوز الجرب محذوف والاعراض لمح البصر وهو محبوب من المحبوب (قوله في رمضان) متعلق بقطع بمعنى قطعت فهو من حكاية الحال الماضية (قوله يغشون) أي يغشاهم الناس ويأتونهم للضيافة طائفة بعد طائفة حتى ان كلهم صارت لهم نهر على أحد أي لم تصوت عليه لاعتبادها على مجي الضيفان فقوله لانهم بمعنى لم تنهروا كنهه عبر بالمضارع حكاية الماضي فهو من حكاية الحال الماضية وقوله يغشون الخ هذا صدر ريت بحجزه

\* لا يسألون عن السواد المقبل \* ومر الكلام على هذا البيت في محبته حتى وقبل هذا البيت

أولاد جفنة حول قبر أبيهم \* قبر ابن مارية الكريمة الفضل

بيض الوجوه كريمة أحسابهم \* شم الانوف من الطراز الاول

(قوله لم يصح الرفع) أي لانهم لا يرفع أي الفعل الواقع بعد حتى الا اذا كان لهال حقيقة أو تأويلاً كافي البيت والآيه قال في الخلاصة

وبعد حتى حالا أو مؤولا \* به ارفع من وانصب المستقبل

(قوله ومنه) أي ومن الحال الواقع بعد حتى وزلوا حتى يقول الرسول على قراءة الرفع في يقول (قوله ان اللفظ) أي كان والفعل مثلاً وقوله يكون على تقدير أي بان يكون مؤولاً بصدر وذلك المصدر يكون على تأويل آخر بان يؤول باسم الفاعل أو اسم المفعول (قوله والافتراء مؤول بفترتي) قال الدمامي في قد تقدم في الباب الاول في فصل أن المفتوحة الهدرة الساكنة النون انه لو قيل بان كان تامة وان يفترى في محل رفع على انه بدل اشتمال من فاعلها والمعنى وما وقع افتراءه هذا القرآن لم يكن ثم حذف ولا افتقار الى تأويل

لعمرك ما الفتيان ان تنبت اللعي ٣١٢ ولكنما الفتیان كل فتی ند وقالوا عسى زید ان یقوم فقبل هو علی ذلك وقیل علی حذف مضاف

أى عسى أمر زید أو عسى  
زید صاحب القيام وقیل ان  
زائدة ويرده عدم صلاحيتها  
للسقوط في الاكثر وانما قد  
عملت والزائد لا يعمل خلافا  
لأبي الحسن وأما قول أبي  
الفتح في بيت الحساسة  
حتى يكون عز زافي نفوسهم  
أو ان بين جمعا وهو مختار  
يجوز كون ان زائدة فلان  
النصب هنا يكون بالعطف  
لابان وقيل في ثم يعودون لما  
قالوا ان ما قالوا بمعنى القول  
والقول بتأويل القول أى  
يعودون لأنه قول فيهن لفظ  
الظهار وهن الزوجات وقال  
أبو البقاء في حتى تنفقا وما  
تجبون يجوز عند أبي على  
كون ما مصدرية والمصدر في  
تأويل اسم المفعول انتهى  
وهذا يقتضى أن ذير أبي على  
لا يجوز ذلك وقال السيرا في  
اذ قيل قاموا ما خلا زيدا وما  
عدا زيدا فاسم مصدرية وهى  
وصاتها حال وفيه معنى  
الاستثناء قال ابن مالك  
فوقعت الحال معرفة لنا ولها  
بالنكرة انتهى والتأويل  
خالين من زيد ومتجاوزين  
زيدا وأما قول ابن خروف  
والشلوبين ان ما وصلتها نصب  
على الاستثناء فغلط لان معنى  
الاستثناء قائم بما بعدهما  
لاهما وما المنصوب على معنى  
لا يليق ذلك المعنى بغيره  
(القاعدة الثامنة) \*

على تأويل (قوله ان تنبت) أى نبات ثم يؤول بنابت فالمصدر مؤول باسم الفاعل أى ما الفتيان نباتى اللعي  
ويحتمل أن يكون ثم مضاف محذوف ولا يحتاج لهذا التأويل على التأويل أى ما فتوة الفتیان نبات اللعي  
ولكن عز البيت يناسب الاحتمال الاول (قوله اللعي) بكسر اللام وضمها وكلاهما جمع لحية بالكسر  
فاما الكسر فهما فهو مثل قربة وقرب وأما الضم في الجمع والكسر في المفرد فنسب ذوة وذرى (قوله ند)  
الذرى الجواد يقال ندى اذا أجاده فهو ند (قوله على ذلك) أى على التأويل بالمصدر والمصدر على التأويل  
باسم الفاعل أى القائم (قوله عدم صلاحيتها) أى صلاحية ان وقوله في الاكثر الذى هو وقوعها بعد عسى  
فان انما تقع كثيرا بعد عسى فهذا يدل على عدم الزيادة (قوله خلافا لابي الحسن) أى الاخفش القائل بعمل  
الزائدة (قوله وأما قول أبي الفتح) هذا جواب عما يقال كيف تكون الزائدة لا تعمل مع انها قد عملت في  
البيت وهى زائدة كما نص على زيادتها فيه أبو الفتح (قوله في بيت الحساسة) هو ليزيد بن حماد السالوقي  
(قوله حتى يكون عز بالخ) قبله

انى حدث بنى شيخان اذ حدثت \* نيران قومي وفيهم شبت النار

ومن تكبرهم في المحل انهم \* لا يعلم الجار فيهم انه جار

حتى يكون الخ والمعنى انهم لا يرضون في وقت المجاعة والعطش بما طبعوا عليه من الكرم بل يتكفون أكثر منه  
ومن تكبرهم أنهم يحلون جارهم من العناية به والاحسان اليه بحلا يتشكك به في نفسه هل هو جارهم أو من  
أنفسهم وضميمتهم وعلى هذا تتعلّق حتى من قوله حتى يكون عز بالخ المعنى الذى دل عليه قوله لا يعلم الجار فيهم  
انه جار أى يعاملونه بهذه المعاملة الى أن يكون عز بالخ ثابتة واحداً من أنفسهم أو أن يبين أى يفارق وهو مجتمع  
الشمول والحال مختار لذلك غير مضطر وقوله في نفوسهم في نسخة من بدل في (قوله أو أن يبين جميعا) أى أو أن  
يفارق مجتمع الشمول والحال (قوله يجوز كون ان زائدة) هذا مفعول أبي الفتح أى ويجوز أن تكون أن الناصبة  
كما قاله غيره وفيه ان أن الناصبة لا تظهر بعد حتى وأجيب بأنه انما ظهرت أن في الماعطوف على المنصوب بعد حتى  
وان كانت لازمة الاضمار بعده لأنه لا يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المنبوع (قوله يجوز كون ان زائدة الخ) أى  
وأما غير أبي الفتح فيرى أنهم البست زائدة في البيت وأنما طهرت في الماعطوف على المنصوب بعد حتى وان كانت  
لازمة الاضمار في الاول نظرا الى أنه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل فيكون البيت من أمثلة القاعدة  
الثامنة الاستثناء ويمكن وجه ثالث وهو ان تكون مصدرية كإبراهيم غير أبي الفتح لكن ليس العطف على ما بعد حتى  
بل على خبر يكون وهو عز بالخ على تأويل المصدر باسم الفاعل أى حتى يكون عز بالخ أو باثنا فيكون البيت من  
أمثلة القاعدة السابعة اتى الكلام فيها الاثنان هما ميني (قوله فلان النصب الخ) أى فلا يرد لان النصب  
بالعطف لابان (قوله أى يعودون للمفعول فيهن) أى بالامساك لهن والعزم على وطئهن (قوله وهن  
الزوجات) وقيل ان المعنى يعودون اضداً قالوا (قوله والمصدر) أى حتى تنفقا ومن الحب وقوله في تأويل  
اسم المفعول أى حتى تنفقا ومن الامر المحبوب (قوله أن غير أبي على لا يجوز ذلك) أى وهو كذلك لانه يغنى  
عن هذا التكاف جعل ما موصولا اسميا محذوفاً عاثره (قوله وهى وصلتها حال) أى قاموا حال كونهم خالوا  
زيد (قوله والتأويل الخ) أى فقد أولت ما وصلتها بالمصدر وأول المصدر باسم الفاعل (قوله لان معنى  
الاستثناء) أى وهو الاخراج قائم بما بعده ما هو زيد في المثال أى فكيف يقال ان ما وصلتها نصب على  
الاستثناء (قوله على معنى) أى على الاستثناء أى وهو ما بعدهما (قوله لا يليق) أى لا يليق قياس ذلك المعنى  
أعنى الاستثناء والارضح لا يقوم وقوله بغيره مصدرية هنا ما وصلتها (قوله وسخلتها) السخلة ولد الشاة  
ذكر أو أثنى وهو عطف على شاة فيلزم تساطع كل ما يسمع ان كلاً لا تناف لمرفة مفردة فيجيب بأنه يغتفر

كثير ما يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل فن ذلك كل شاف وسخلتها بذرهم

\* وأى فسق هيحاء أنت

وجارها \* ورب رجل وأخيه  
وان نشأ نزل عليهم من  
السماء آية فظلت ولا يجوز  
كل سخطها ولا أى جارها ولا  
رب أخيه ولا يجوز ان يقيم  
زيد قام عمر وفي الاصح الا فى  
الشعر كقوله

ان يسمعو واسبة طاروا بها  
فرحا

عنى وما يسمعون من صالح  
دفنوا \* اذلا تضاف كل واى

الى معرفة مفردة كيان اسم  
التفضيل كذلك ولا تجرب  
الا النكرات ولا يكون فى  
الترفع لى الشرط مضارعا  
والجواب ماضيا وقال  
الشاعر

ان تر كبروا فركوب الخيل  
عادتنا

أو تنزلون فانما عشر نزل

فقال يونس أرادوا وأنتم  
تنزلون فعطف الجمله الاسمية

على جملة الشرط وجعل  
سبويه ذلك من العطف على

النوهم قال فكأنه قال  
أنركبون فذلك عادتنا أو

تنزلون فحين معروفون بذلك  
ويقولون مررت برجل قائم

أبواه لافاعدين ويمتنع قائم  
لا فاعدا أبواه على افعال الثانى

وربط الاول بالمعنى

\* (القاعدة التاسعة)

انهم يسمعون فى الظرف  
والجسرور مالا يسمعون فى

غيرهما فلذلك فصلوا بهم  
الفعل الناقص من معموله

فى التسابع مالا يغتفر فى المتبوع (قوله واى فسق) مضاف ومضاف اليه موقى مضاف وهيحاء مضاف اليه  
وجارها عطف على فقى والمعطوف على الجبرور وجبرو روفيه أنه يلزم عليه تسليط أى على جاره مامع أن أى  
لا تضاف لمعرفة مفردة وأجيب بانه يغتفر فى الثانى مالا يغتفر فى الاول (قوله وأخيه) عطف على رجب  
ويغتفر فى الثانى لان رب لا تجز الانكسرة لا معرفة (قوله نزل عليهم) جواب الشرط وقوله فظلت تابع له  
(قوله ولا يجوز ان يقيم الخ) الاوضح ولا يجوز ان نشأ فظلت لانه الواضع فى الآية الا أنه تجانب الآية (قوله  
فى الاصح) هذا مذهب الجمهور وقال الفراء لا يختص بالشعر بل يقع فى النثر واختاره ابن مالك مستدلا عليه  
بحدِيث من يقيم ليلة القدر ايماننا واحتسابا باغفرله ما تقدم من ذنبه (قوله ان يسمعو واسبة) السبته هى  
ما يسب فاعلها وقيله كفى الجماسة

صم اذا سمعوا خيرا اذ كرت به \* وان ذكرت بشر عندهم اذفوا

جهلا علينا وجننا من عدوهم \* فبست الخللان الجهل والجن

أى جمعوا جهلا على القريب وجننا من العدو (قوله اذلا تضاف الخ) علة اقوله ولا يجوز كل سخطها الخ وقوله  
اذلا تضاف كل واى الخ هذا مسلم فى أى وأما كل فغير مسلم لان كلا تضاف للمعرفة فتكون لاستغراق الاجزاء  
نحو كل زيد حسن أى كل جزء حسن ويجب ان المراد اذلا تضاف كل أى المراد منها استغراق الافراد كما هنا  
وهذا لا ينفى ان المراد منها استغراق الاجزاء تضاف للمعرفة والحاصل أنه اذا أريد منها استغراق الاجزاء  
أضيفت لمعرفة وان أريد استغراق الافراد فأن تضاف لنكرة ولا تضاف لمعرفة فاذا قلت أكلت كل رغيف  
لن يذكرك لعموم الافراد وان قلت أكلت كل رغيف زيد كانت لعموم أجزاء فرد واحد (قوله كيان اسم  
التفضيل) هذا تنظير وقوله كذلك أى لا يجوز اضافته لمعرفة مفردة فلا يجوز زيد أفضل عمرو (قوله ولا يكون  
فى الترفع لى الشرط مضارعا والجواب ماضيا) لا فائدة لهذا بعد قوله أولا ولا يجوز ان يقيم زيد قام عمرو والا فى  
الشعر وقوله والجواب مرفوع بالعطف على المضاف من قوله فعل الشرط ولا يجوز خفضه بالعطف على الشرط  
لانه يؤدى للعطف على معمولى عامين وهو ممنوع فى مثل هذا على الصحيح (قوله ان تركبوا) جملة تركبوا محذوم  
بان وقوله فركوب جواب الشرط وقوله أو تنزلون قال يونس انه خبر محذوف أى أو أنتم تنزلون (قوله فعطف  
الجمله الاسمية الخ) يعنى وجمله الشرط لا تكون الا فاعلية فيكون عطف الاسمية عليها جاريا على قاعدة اغفارهم  
فى الثوائى مالا يغتفر وانه فى الاوائل وينبغى ان يكون مثل هذا عند الكوفيين والا خفش جائز من غير حاجة الى  
هذا الاعتذار لانهم يجوزون فى نحو وان امرأه خافت من بعلم الخ كون امرأه مبتدأ خبر خافت (قوله من  
العطف على النوهم) أى انه توهم ان الاستفهام حال محل أداة الشرط (قوله لافاعدين) عطف على قائم الذى  
هو صفة فيلزم أن يكون الاخر أيضا صفة وفيه أنه كيف يوصف الواحد بالثنى وأجيب بانه يغتفر فى الثانى (قوله  
على افعال الثانى) أى وهو فاعل فى أبواه فيفرد ويضم فى الاول وقوله وربط الاول أى قائم وقوله بالمعنى أى  
بالضمير المغتفر فى الثوائى (قوله فلذلك فصلوا بهم ما الفعل الناقص الخ) هذا مذهب جمهور البصريين وأجاز  
ابن السراج والفارسي ومن تبعهما الفصل بغيرهما اذا اتصل بهاء نحو كان طعما لمكيا كل زيد ولا يجوز كان  
طعما لمكيا زيدا كل وأجاز الكوفيون الفصل بغيرهما طاعما لمكيا كقوله

فنافذ هذا حول بيوتهم \* بما كان اياهم عطية عودا

وخرج على الضرورة واضمأرضه بالشأن فى الفعل الناقص وحينئذ فليس ذلك الغير فاصلا بين الفعل  
الناقص ومعموله ومما تسكوا به أيضا \* وليس كل النوى تالى المساكين \* قال الدمامى ولو صح ما قالوا القيل  
تاقون فوجب ان كان شائبة وفيه ان ضمير الجساعة يصح فيه الافراد والتأنيث نعم لوقيل يلقى بالاختبة كان  
ما قاله متجها (قوله أو عندك زيد جالسا) أى فزيد يداها وجالسا خبره وقد فصل بمعمول الخبر لان فى

(٤٠ - دسوقى نى) نحو كان فى الدار أو عندك زيد جالسا وفعل التجب من المنجيب منه نحو ما أحسن فى الهيحاء لغاز يدوما أثبت

عند الحرب يدو بين الحرف الناسخ ومنسوخه نحو قوله فلا تلحن فيها فان معها \* أخاك مصاب القلب جم بلائله وبين الاستفهام والقول الجارى بحرى الظن كقوله \* أبعد بعد تقول الدار جامعة ٣١٤ وبين المضاف وحرف الجر وجروا وروهما وبين اذن ولن ومنصوبهما نحو هذا

علام والله زيدوا شريته  
بوالله درهم وقوله  
اذن والله نرميهم بحرب وقوله  
ان مارأيت أبازر يد مقاتلا  
ادع القتال وأشهد الهجاء  
وقدموهما خبرين على الامة  
في باب ان نحو وان في ذلك  
لعبرة وممولين الخبر في باب  
ما نحو ما في الدار زيد جالس  
وقوله \* فما كل حين من  
تؤاتي مؤاتيا \* فان كان  
المعمول غيرهما بطل علمها  
كقوله \* وما كل من وافي مني  
أنا عارف \* وممولين لصلة  
أل نحو وكأنا فليس من  
الزاهدين في قول وعلى الفعل  
المنفي بما في نحو قوله  
ونحن عن فضلك ما استغنيينا  
قيل وعلى ان معمولا لخبرها  
في نحو وأما بعد فاني أفعل كذا  
وكذا وقوله  
أباخرشة أمانت ذانفر  
فان قومي لم تأكلهم الضبع  
وعلى العامل المعنوي في نحو  
قولهم \* أكل يوم لك ثوب \*  
وأقول أما مسئلة أما فاعلم انه  
اذا تلاها ظرف ولم يل الغاء  
ما يمنع تقدم معموله عليه  
نحو أما في الدار أو عندك  
فزيد جالس جاز كونه  
معمولا لا مائلا بعد الغاء  
فان تلا الغاء لا يتقدم  
معموله عليه نحو أما زيد أو  
اليوم فاني ضارب فاعمال

الدار متعلق بجالس (قوله وبين الحرف الناسخ) أى وفصلوا بين الحرف الناسخ الخ (قوله فلا تلحن الخ)  
هذا خطاب لزيد كراى لا تلحن أنت اياى فالياء مفعول والنون للوقاية أى لا تلحنى (قوله تقول الخ) أى فلا اصل  
أقول الدار جامعة بعد بعد فقد فصل بين الهمزة الاستفهامية والقول وفيه أن الفصل بين القول والاستفهام  
ليس من خواصهما حتى يكون ذلك من قبيل الاتساع فيهما بل قد جاء بالمعمول الثانى نحو  
\* أجهلا تقول بنى لوى \* الان يقال انه تخصيص نسي أى بالنسبة لتفسير المفعول الثانى اه تقرير رد  
(قوله تقول الدار جامعة) تمامه \* شلى بهم أم تقول البعد محتوما \* أى محتما ومقتضيا (قوله هذا غلام والله  
زيد) أى فقد فصل بين المضافين بالجزر والجور (قوله اذا والله نرميهم الخ) تمامه \* يشيب الطفل من قبل المشيب  
(قوله ان مارأيت) الاصل ان ادع القتال مدرة وبقى أبازر يد مقاتلا ففصل بين ان ومنصوبهما وهو ادع  
بالظرف وهو ما (قوله وقدموهما) عطف على قوله سابقا ففصلوا بينهما (قوله ان في  
ذلك لعبرة) أى انه يجب الترتيب في باب ان اذا لم يكن الخبر ظرفا أو جاريا وجروا (قوله وممولين) أى  
قدموهما حال كونهما خبرين أو معمولين للخبر (قوله فما كل حين الخ) صدره  
\* بأجرة خرم لدوان كنت آمنا \* واعلم ان كلاب حسب ما تضاف اليه وهى هنا أضيفت لحن وهو ظرف فصع  
التمثيل (قوله فما كل حين) الاصل فما الذى توالى مواليا كل حين فقد فصل بالظرف وهو كل حين الذى  
هو معمول للخبر الذى هو مؤاتيا (قوله تؤاتى) بالناء والاشبه في انشاده توالى من الموالاة (قوله فان كان  
المعمول) أى معمول خبر ما والى لها (قوله وما كل من وافي الخ) أى فقد فصل بقوله كل من وافي وهو مفعول  
لخبر أعنى قوله عارف وانما مبتدأ وقوله وما كل من وافي الخ صدره \* وقالوا تعرفها المنازل في منى \* وبعد البيت  
ولم أنس منها ليلة الجزع اذ مشيت \* الى وأصحابي منج وواقف  
والمنازل نصب على اسقاط الخافض توسعا فى المنازل وليس ظرفا لانه اسم مكان مختص فلا ينصب على  
الظرفية (قوله في قول) أى والثانى بقدر الظرف عاملا أى زاهدين فيه وليس هذا الشغلا حتى يقال ما لا يعمل  
لا يفسر عاملا وتقدم الكلام على ذلك في الجهة الثانية من الباب الخامس (قوله وعلى الفعل المنفى بما) أى  
مع ان لها الصدارة (قوله قيل وعلى ان) أى قيل ويقدمان أى الظرف والجار والجور وعلى ان الخ وقوله  
معدولا لخبرها الاول معمول لا خبرها أى حال كونهم ممولين لخبرها (قوله أما بعد) أى فاما حرف شرط  
وتفصيل وقوله فاني أفعل كذا جواب الشرط وقوله بهد متعلق بأفعل تقدم الظرف الذى هو معمول لخبر ان على  
ان وقوله أما أنت ذانفر أى فلا اصل لان كنت ذانفر والجار والجور متعلق بقوله لم تأكلهم الذى هو خبر ان  
تقدم الجار والجور وعلى ان والحال أنه معمول لخبر ان (قوله أكل يوم لك ثوب) ثوب مبتدأ وخبر ذلك  
جار وجور ومتعلق بمحذوف خبر وقوله أكل يوم متعلق بالجار والجور ولا شك انه مامن العامل  
المعنوى عندهم (قوله وأقول الخ) اعلم ان الذى يلى أمانا تكون ظرفا وتارة يكون غيره والتالى للغاء اما  
ان يمنع تقدم معموله أم لا فهذه أربع صور (قوله اذا تلاها ظرف) أى أو غير نحو أما الرغيف فزيد  
أكل (قوله فزيد جالس) مبتدأ وخبر والجهة جواب الشرط وقوله في الدار أو عندك يستعمل أنه متعلق  
بخبر المبتدأ لانه لا يمنع تقدم معموله ويكون من متعلقات الجزاء ويحتمل تعلقه بما فهو من متعلقات  
الشرط (قوله فاعلم انه مامن فيه عند المازنى أما) أى لان معمول خبر ان لا يتقدم على ان وقوله فاعلم اما أى  
لاما بعد الغاء لا يمنع تقدم معموله عليه (قوله معمولا لا أما) أى لنبايتها مامن فاعلم الشرط لان الاصل  
مهما يكن من شئ فاني أفعل كذا فحذف مهابا ويكن وأثبت أمانا بما (قوله من وجهين) أى من

واحتج بان اما وضعت على

ان ما بعد فاء جوامح ما يتقدم  
بعضه فاصلا بينها وبين اما  
وجوزه بعضهم في الظرف  
دون المفعول به واما قوله اما  
انت ذات انظر فليس المعنى على  
تعلقه بما بعد الفاء بل هو  
متعلق بتعلق المفعول لاجله  
بفعل محذوف والتقدير اهذا  
فحسرت على واما المسئلة  
الاخيرة فنأجاز زيد جالس  
في الدار لم يكن ذلك عنده  
تختصا بالظرف

(القاعدة العاشرة) \*

من فنون كلامهم القاب  
وأكثر وقوعه في الشعر  
كقول حسان رضى الله تعالى  
عنه كأن شبيبتين بيت رأس  
يكون من اجها عسل وماء  
فيمس نضب المزاج فجعل  
المعرفة الخبر والنكرة الاسم  
وتأوله الفارسي على ان  
انتصاب المزاج على الظرفية  
الجازية والاولى رفع المزاج  
ونصب العسل وقد روى  
كذلك أيضا ارتفاع ماء  
بتقدير وخالطها ماء ويرى  
برفعهن على اضممار الشأن  
واما قول ابن اسد ان كان  
زائدة فخفا لانها لاتراد بلفظ  
المضارع قياس ولا ضرورة  
تدعو الى ذلك هنا وقول روبة  
ومهمه مخبره أرى جأوه

كان لون أرضه سماؤه  
أى كان لون سماءه لغبرتها  
لون أرضه فعكس التشبيه  
مبالغة وحذف المضاف وقال

فان أنت لاقيت في نجدة \* فلا تهبك ان تقدما

جهة كونه معمول لا ما لم يبعد الفاء (قوله واحتج) اى المبرد وقوله على ان الخ اى على شرط ان ما بعد  
الخ (قوله وجوز بعضهم) اى يجوز كون الظرف معمول لا ما لم يبعد الفاء اى للجزء كما أجاز كونه معمول لا  
لا ما وهذا مقابل لكلام السير اى لانه يقول انه ليس الامم ولا للشرط للجزء وهذا يقول بجواز كونه  
معمول للجزء وللشرط وهذا القول هو قول المصنف سابقا قبيلا وعلى ان معمول لا خبر هاء المسئلة السابقة فيها  
خلاف (قوله وجوز بعضهم الخ) علم من كلامه أنه اذا تلا ما ظرف أو غيره وتلا الفاء ما لا يتقدم معموله  
عليه فيه أقوال ثلاثة امتناع مسئلة غير الظرف وتعين كون الظرف معمول لا ما وقيل بامتناع مسئلة غير  
الظرف والظرف يجوز ان يكون معمول لا ما أو ما لم يبعد الفاء وقيل بجواز المسئلتين (قوله دون المفعول به)  
أى وبهذا خالف المبرد (قوله على تعلقه بما بعد الفاء) أى كما قال القول الاول (قوله ألهذا) أى ألكونك  
ذاتنر (قوله وأما على المسئلة الاخيرة) أى تقدم معمول الذى هو ظرف على العامل المعنوى (قوله فن  
أجاز الخ) أى فن أجاز تقديم الحال على عاملها المعنوى نحو زيد الخ والمعمول عدم الجواز وعليه فيكون تقدم  
المعمول على العامل المعنوى خاصا بالظرف (قوله لم يكن ذلك عنده مختصا بالظرف) أى بل مثل الظرف  
الحال (قوله كأن سبيته) أى خبر اسبيته وهو بالهمزة اذا كان المشتري للشرب وان كان منقولا من محل الى  
محل قيل لها بالاهمزة وبيت الرأس محل بالشام يتقن فيه عمل الخمر اه تشرير دردير (قوله كأن سبيته الخ)  
هذا البيت لحسان من قصيدة مدحهم النبي صلى الله عليه وسلم وهم جواسع فيان قبل اسلامه وأولها

عفت ذات الاصابع فالجواء \* الى عذراء منزلها اخلاء

أمن يم جوى رسول الله منكم \* وينضروا بعد حرسوا

أتمسحوه ولسن له بكف \* فشر كالحبر كما فداء

ومن جللتها

والسبيته بالهمزة الخمر المشتراة للشرب واما المحمولة من بلد الى بلد فهي سبيبة بالياء لا غير كما صرح به الجوهرى  
وتبعه التفتازانى على ذلك فى شرح المفتاح ووقع فى القاء وس أن الجوهرى قد وهم فى ذلك وان الصواب عكس  
ما قاله ويثبت رأس قرية بالشام اشتهرت بجودة الخمر وخبر كان قوله بعد

على أنيابها أوطم غصن \* من التفاح حصره اجتناء

يقال حصرت الغصن بتشديد المهملة اذا أخذت برأسه فامانته فقد شبه ريق المحبوبة بخمر من جت بعسل  
أوطم تفاح (قوله فجعل الخ) اى فجعل المبتدأ الذى حقه التعريف نكرة وهو عسل وجعل الخبر الذى  
حقه التذكير معرفة فهذا دليل على القاب حيث خالف الاصل (قوله على الظرفية) اى يكون فى من اجها  
(قوله وقد روى) اى البيت كذلك اى برفع المزاج ونصب العسل ورفس الماء وقوله أيضا اى يكرى  
بالعكس (قوله فارفع ماء) اى على هذه الرواية (قوله ويرى برفعهن) اى الثلاثة (قوله وأما قول  
ابن اسد) اى فى توجيهه رواية رفع الثلاثة (قوله ولا ضرورة تدعو الى ذلك) اى الى جعلها زائدة للجمعة  
جعلها شانية (قوله ومهمه الخ) المهمه المفازة والمغبرة المتفاوتة بالون العبار وأرجأوه نواحيه وأطرافه جمع  
رجا بالقصير وبعد البيت

وصيحت فى ليلة صادراؤه \* داع دعاما أدر مادعاؤه

(قوله فعكس التشبيه) اى لانه عند الهيجاء انما تتغير السماء اى جهتها من الغبار الصاعد فيصير كالارض  
(قوله مبالغة) يعنى مبالغة فى غيرة لون السماء حتى كأنه أصل فى الغيرة وقوله وحذف المضاف أى لسماء (قوله  
فان أنت لاقيت الخ) النجدة تطلق على الشدة وعلى القتال والهول والفرع وكل هذه المعانى ممكن هنا والتهيب  
الخوف والفعل بالمشنة النجدة مسند الى أن تقدم أى لا يخفك الاقدام والمعنى أنت من الاقدام على ملاقاته  
العدو والدخول فى الحرب والقاب فيه ظاهر اه دما ميني (قوله فى نجدة) فى زائدة (قوله أن تقدما) فاعل أى

فان أنت لاقيت فى نجدة \* فلا تهبك ان تقدما

كان أوب ذراعها اذا عرفت  
وقد تلغى بالقور العسا قبل  
الفرج جمع قارة وهى الجبل  
الصغير والعسا قبل اسم  
لاوائى السراب ولا واحد له  
والنفسح الاشتمال وقال  
عروة بن الورد

فدبت بنفسه نفسى ومالى  
وما آلوك الا ما أطبق وقال  
القطامي

فلما ان جرى من عليها  
كطابت بالقدن السباع  
القدن القصر والسباع  
الطين ومنه فى الكلام  
أدخات القلنسوة فى رأسى  
وعرضت الناقة على الحوض  
وعرضتها على الماء قاله  
الجوهري وجاءت منهم  
السكاكى والزنجشرى وجعل  
منه يوم يعرض الذين كفروا  
على النار وفى كتاب التوسعة  
ليعقوب بن اسحق السكيت  
ان عرضت الناقة على الحوض على  
الناقة مقلوب \* وقال آخر  
لا تلب فى واحد منها ما  
واختاره أبو حيان ورد على  
قول الزنجشرى فى الآية  
وزعم بعضهم فى قول المتنبي  
وعذات أهل العشق حتى  
ذقت

فحببت كيف يموت من  
لا يعشق \* ان أمه كيف  
لا يموت من يعشق والصواب  
خلافه وأن المراد أنه صار  
يرى أن لا سبب للموت  
سوى العشق ويقال اذا

طلعت الجوزاء انتصب العود فى الحرباء

القدم بمعنى الاقدام والكاف مفعول وقوله يتهيبك أى يخوفك أى اذا أنت لا قيت شدة فلا تخوف من الاقدام  
عليها فظاهره ان الاقدام يخوف مع ان الذى يخوف انما هو الشخص فهو مقلوب والاصل فلا تخوف أنت  
من الاقدام عليها واذا قال الشارح فلا تتهيبها أى الشدة أى لا تتهيب القدم عليها (قوله ولا تيهينى المومة)  
التهيب الخوف وأمله تيهينى حذف احدى التاءين والمومة المفاضة والاصداء جمع صدى وهو هذأ كر البوم  
أو طير يصفر بالليل والسحر الزمن الذى قبل الصبح يسير والمعنى ولا تخوف منى المفاضة التى أركبها فظاهره  
ان المفاضة تخاف منه مع انه هو الذى يخاف من المفاضة فهو مقلوب والاصل أتهيب المومة (قوله وقال كعب) أى  
ابن زهير فى قصيدته بآت سعاد (قوله أوب ذراعها) أى الناقة وقوله وقد تلغى حال (قوله اسم لاوائى السراب)  
أى وظاهر أن الجبال تتلغى بالسراب أى تشتمل عليه لان السراب يتلغى بالجبال كما هو ظاهره والمراد بالسراب  
ما يترأى للظلمة أن فى شدة الحر أنه ماء والحال انه غير ماء (قوله فديت بنفسه الخ) الاصل فديت نفسه بنفسى  
فالمدى نفس المحبوب والمغدى به نفس الشاعر لا العكس كما هو ظاهر البيت وقوله ما آلوك أصله ما آمنك  
ثم ضمن فى البيت معنى النخ والاعطاء فعبرى الى اثنين أى وما آمنك الا ما أطمع وأقدر عليه وهو فدأ نفسك  
بنفسى وقال السيوطى المعنى ولا آمنك الغداء بنفسى ومالى أى لا أقدر على ذلك لاني مجبول عليه (قوله فلما  
أن جرى من) بكسر السين وفتح الميم والضمير للناقة وجواب لما قوله بعد

أمرت بها الرجال لياخذوها \* ونحن نظن أن ان تستطاعا

وصحف بعضهم من يفتح فسكون وجهه فى وصف قصعة تريد عليه من وهو غلط فان قبله ما يعين وصف الناقة  
وهو قوله

فلما أن مضت سنتان عنها \* وصارت حقة تعلو الجذاعا

عرفنا ما يرى البصراء فيها \* فآلمنا عليها أن تنبعا

وفلما مهلوا لتبعتها \* لسي تزداد لسفرا طلعا

فلما أن جرى الخ (قوله كما طينت) أى وصارت كما طينت أى كطينت السباع بالفدن (قوله والسباعا  
الطين) فالمعنى كما طينت الطين بالقصر وهذا المعنى مقلوب لان القصر هو الذى يطين ويابس بالطين لان  
الطين يابس ويابس بالقصر كما هو ظاهره (قوله القصر) أى الذى يسكن فيه (قوله أدخلت القلنسوة  
فى رأسى) أى فالاصل أدخات فى القلنسوة قرأسى لان فى انما تدخل على الطرف والظرف القلنسوة لا الرأس  
(قوله وعرضت الناقة على الحوض) أى فالاصل عرضت الحوض على الناقة لان المعروض عليه ماله مبدل  
كالناقة لا الحوض وقوله وعرضتها على الماء فالاصل عرضت الماء عليها (قوله قاله الجوهري) أى قال  
بالقاب فى المنابن (قوله على النار) أى فالاصل ويوم تعرض النار على الذين كفروا لان المعروض عليه  
هو ماله ميل فيختار المعروض وخلافه (قوله مقلوب) كأنه رأى ان المعروض هو المساق وهو الذى عنده  
مبدل (قوله ورد على قول الزنجشرى فى الآية) وهى ويوم يعرض الذين كفروا على النار بان عرض  
الكفار على النار ايس بمقلوب لان الكفار هم قهرون فكأنهم لا اختيار لهم والنار متصرفة فيهم كالنار  
الذى يتصرف فيه من يعرض عليه كما لو عرضت الجارية على البائع وعرضت القاتل على السيف والزانى  
على السوط (قوله كيف لا يموت من يشق) أى لانه لماذا فقه لم يشده تجب من حياة أربابه (قوله أن  
لا سبب للموت سوى العشق) أى فتعجب من موت من لا عشق عنده لعدم وجود سبب الموت (قوله اذا  
طلعت الجوزاء) هى نجم بطالع مع الفجر فى مبدأ الحر والحرباء ذوبية أكبر من ابن عرس لا عظم فيها وهى  
المسماة بالحرباء وهى ضعيفة تحصل بقوة الحرارة اشتدادها تدور كيف دارت الشمس لمحبته لها (قوله اذا  
طلعت الجوزاء) هى برج فى السماء اذا حلت الشمس به قصر الليل وطال النهار وذلك بعكس برج القوس  
فاذا حلت الشمس فيه قصر النهار وطال الليل والى هذا المعنى يشير قول القائل فى وصف حاله عند زيارته الحبيب



أى انتصب الحرس بآء فى العود وقال ثعلب فى قوله تعالى ثم فى سلسلة ذرعهما سبعون ذراعا فأسلاكوه ان المعنى اسلكوا فيه سلسلة وقيل ان منه وكم من قرية اهلكها فجاءها بأسنا ثم دنا فتدلى وقد مضى تأويلهما ونقل الجوهري فى فسان قاب ٣١٧ قوسين ان أصله قابى قوس فقلبت

الثنائية بالافراد وهو حسن ان فسر القاب بما بين مقبض القوس وسيتها أى طرفها ولها طرفان فله قابان ونظير هذا انشاد ابن الاعرابي

اذا احسن ابن العلم بعد اساعة فاست لشرى فعلمه بحمول اى فاست لشر فعلمه قيل ومن القلب اذهب بكابى هذا الآية واجيب بأن المعنى ثم قول عنهم الى مكان يقرب منهم ليكون ما يقولونه بجمع منك فانظر ماذا يرجعون وقيل فى فعميت عليهم ان المعنى فعميت عنها وفى حقيق على ان لا أقول الآية فممن جرب على ان وصلت على ان المعنى حقيق على بادخالها على بآء المنكهم كافر أنافع وقيل ضمن حقيق معنى حريص وفى ما ان مفتاحه لتنوء بالعصبة ان المعنى لتنوء العصبة أى تنهض بها متناقلة وقيل الباء للتنوء كالمرة أى لتنىء العصبة أى تجعلها تنهض

متناقلة

\* (القاعدة الحادية عشر) \* من ملح كلامهم تقارض اللفظين فى الاحكام ولذلك أمثلة \* أحدها إعطاء غير حكم الا فى الاستثناء به انحو لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضررفين

نصب غير أو إعطاء الاحكام غير فى الوصف به انحو لو كان فيها آلهة الا الله لفسدنا \* الثانى إعطاء أن المصدرية بحكم المصدرية فى الإهمال كقوله

والشمس بالقوس أمست وهى نازلة \* ان لم يزرنى وبالجزاء ان زارا  
أى ان لم يزر كان الليل طويلا وان زار كان الليل قصيرا وقوله فى الحرب بآء أى بالحرباء (قوله أى انتصب الخ) أى تعلق لان الحرباء هى التى تتعلق بالعود عند شدة الحر وقوله فى العود أى به (قوله ان المعنى اسلكوا فيه) أى ادخلوا فيه أى فى عنقه سلسلة أى طرف سلسلة وهو الطوق فطرف السلسلة وهو الطوق مسلك وعنقه مسلك فيه لا أن الشخص مسلك والسلسلة مسلك فيها كما هو ظاهر الآية وقد يقال انه لا قلب فى الآية لان فى تدخل على القارف وهو ماله احتواء فالمعنى ثم فى طرف سلسلة فأسلكوه أى فأسلكوا عنقه فطرف السلسلة طرف وعنقه مظروف (قوله فجاءها بأسنا) أى لان مجيء البأس قبل الاهلاك أى جاءها بأسنا فأهلكها (قوله ثم دنا الخ) أى فالأصل ثم بعد ان كان بالافق الا على تدلى فدان من النبي صلى الله عليه وسلم وقرب منه أو المعنى ثم بعد ان كان النبي فى السماء تدلى فى الهواء فدان من بيت المقدس (قوله وقد مضى تأويلهما) أى بأن المراد من الفعل الارادة فالمعنى أردنا اهلا كما فجاءها أو أراد التدلى فتدلى وقوله الثنائية بالافراد أى والافراد بالثنائية (قوله وهو حسن ان فسر الخ) أى لان فسر القاب بالغدر فلا يحسن (قوله ولها طرفان) أى وهما محل ربط الوتر (قوله بحمول) أى بمحمل واحد بل اصرفه عنى (قوله لشر فعلمه) أى لست متحملا لشر الفعلين أى لشر من الفعلين وهما الاحسان والاساءة فهو له فعلا ولا يتحمل أحدهما وهو الاساءة حاد ابل يصرفها وليس المراد ان فعله واحد ولذلك الفعل شران (قوله اذهب بكابى هذا الآية) أى فألقه اليهم ثم قول عنهم فانظر ماذا يرجعون أى فالأصل فانظر ماذا يرجعون ثم قول عنهم وارجع الى وأخبرنى لان النظر انما هو قبل التولى والانصراف عنهم (قوله فعميت عنهم) الاولى فعوه وانها أى عن الانباء ليناسب الغيبة فى عليهم (قوله وفى حقيق) أى وقيل بالقلب فى حقيق الخ وحاصله ان حقيق على ان لا أقول معناه أى وجب على قول الحق فحقيق خبر مقدم وقوله الحق مبتدأ مؤخر وعلى جار ومجرور متعلق بحقيق وهذا المعنى قلب المعنى قراءة الجماعة حقيق على ان لا أقول فحقيق خبر مبتدأ محذوف أى أنا حقيق وعلى حرف جر وان لا أقول مجرور به على فسا كان مبتدأ صار مجرورا به على وما كان مجرورا به على صار مبتدأ وهو المقدر قبل حقيق أى أنا حقيق أى واجب على قول الحق ولا شك أن قلب هذا قول الحق واجب على (قوله على أن المعنى) أى بناء على ان المعنى أى ان القلب بناء على أن معنى قراءة التخفيف هو معنى قراءة التشديد أى لا على التضمين اذ لا قلب عليه (قوله لتنوء) أى لتثقل أى لتنهض بحملها متناقلة أى ان الجماعة العصبة أى القوية اذا حملوا المفاتيح لتنهض بحملها متناقلة فقوله لتنوء بالعصبة فيه قلب أى لتنوء العصبة بالمفاتيح أى لتنهض بالمفاتيح متناقلة (قوله لتنوء بالعصبة) أى لتنهض المفاتيح بحمل العصبة متناقلة هذا ظاهره وليس مرادوا المعنى المراد لتنوء العصبة بالمفاتيح أى تنهض العصبة بحمل المفاتيح متناقلة (قوله وقيل الباء للتعدية) أى فالماضى أصله فاءت بالعصبة أى ثقلت فاذا دخلت الباء فالت ثاءت أى ثقلت المفاتيح بالعصبة أى ثاءت العصبة أى صيرت العصبة متناقلة والمضارع منه تنوء فالمعنى لتنىء المفاتيح بالعصبة أى تجعلها أو تصيرها ناهضة بها على ثقل (قوله ملح) جمع ملح كعرفة وغرف والمحة ما يستملح ويستعارف ويستحسن من الكلام (قوله تقارض اللفظين) من القرض أى السلف فشبه تابس أحد اللفظين بحكم الآخر يتسلف كل من شخصين شيئا من صاحبه واستعير اسم المشبه به وهو التقارض للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية (قوله إعطاء غير حكم الا فى الاستثناء بها) أى فى الإخراج به الما بعد ما عاقبها وان كانت غير تنصب بخلاف الأفاضل لا تعرب فالنصب لغير ايس ملحوظ فى الحكم المعطى لها فقوله فى الاستثناء بيان للحكم (قوله لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدنا) أى فالمراد غير الله أى موصوفون

\* أن تقرأ أن على اسماء ويحكم \* مني السلام وأن لا تشعرا أحدا الشاهد في أن الأولى وليست مخففة من الثبوت بل دليل أن المعطوفة عليها وإعمال  
 ماجاء على أن كجروى من قوله عليه الصلاة ٣١٨ والسلام كما تكونوا يولى عليكم ذكره ابن الحارث والمعروف في الرواية كما تكونون

(و الثالث) اعطاء ان  
 الشرطية حكم في الاهمال  
 كجروى في الحديث فان لآراءه  
 فانه يراى واعطاء لو حكم ان  
 في الجزم كقوله لو يشا طار بها  
 ذومبيغة ذكر الثاني ابن  
 الشجرى وخرجه غيره على  
 انه جاء على لغة من يقول  
 شايشا بالالف ثم أبدلت الالف  
 هنة على حد قول بعضهم  
 العالم والخاتم بالهز ويؤيده  
 أنه لا يجوز نجي ان الشرطية  
 في هذا الموضع لانه اخبار  
 بما مضى فانه لو شاء وهو هذا  
 يقدح أيضا في تخرج الحديث  
 السابق على ما ذكر وهو  
 تخرج ابن مالك والظاهر  
 أنه يخرج على اجراء المعتل  
 مجرى الصحيح كقراءة قبل  
 انه من يتقى ويصبر فان الله  
 بآيات ياء يتقى وحزم يصبر  
 \* الرابع اعطاء اذا حكم  
 متى في الجزم بها كقوله  
 واذا تصبلك خصاصة فتعمل  
 \* واهمال متى حكم لها بحكم  
 اذا كقول عائشة رضى الله  
 عنها وان متى يقوم مقامك  
 لا يسمع الناس \* والخامس  
 اعطاء لم حكم ان في عمل  
 النصب ذكره بعضهم  
 مستشهدا بقراءة بعضهم ألم  
 نشرح بفتح الحاء وفيه نظر  
 اذا لتحل ان هنا وانما يصح

بكونهم غير الله وليس المراد الاستثناء والورد أنه لو كان هناك آلهة منهم الله لفسدتا (قوله أن تقرأ أن الخ)  
 يا صاحبي قدت نفسي نفوسكا \* وحيثما كتبنا لا قيمتار شدا  
 ان تتعلا حاجة الى خف سمحها \* تستوجبنا نعمة عندى بها ويدا  
 (قوله الشاهد في أن الأولى) أى فانهم أهلة اذ لو نصب بها الحذف النون (قوله بدليل ان المعطوفة عليها) أى  
 فانهم مصدرية والاصل تناسب المعاطيف ثم ان قوله بدليل ان المعطوفة عليها فيه تسامح اذ ليس المعطوف ان  
 وحدها بل هى وصلتها فالأولى أن يقول المعطوفة مع صلها عليها وقوله بدليل ان المعطوفة فيها انه يمكن أن تعطف  
 أن المصدرية وصلتها على أن المخففة وصلتها وهو من عطف المصدر على المصدر كما تقول عندى أن لا تسى على  
 تحبك وأن لا تحسن الى عدوك برفع تسى على أن أن مخففة من الثقيلة ونصب تحسن على أن ان ناصبة وحيثما  
 فلا دليل على ان الأولى مصدرية بل يجوز أن تكون مخففة وأجيب بأن هذا دليل على الرخاء لان الاصل  
 التناسب لا على تعيين كونها مصدرية (قوله كما تكونون) أى فلم يقل أن تكونون وذلك ليس الا لعمالة جلا على  
 أن المصدرية وفيه ان هذا انبات لحكم بما لا دليل عليه اذ لم يورد في غير هذا المحل فالأولى ان النون حذفت  
 للتخفيف وقد جاء ذلك نظما ونثرا فأما الأول ففي قوله \* آيت أسرى وتبينى ندىكى \* فلم يقل تبينى ندىكى  
 لاجل الخفة وأما نثرا فكفى قراءة والواسا حان تظاهر ابتشيد الظاء فان النون حذفت للخفة اه تقرير  
 رد ير فالاصل أنهما سا حان تظاهرا ان حذفت النون تخفيفا وأدغمت التاء في الظاء وفي الحديث لا تدخلا  
 الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا الشاهد في ما بعد لا (قوله فان لآراءه) أى فلم يقل تره قال الدمامنى قد  
 مضى فلم يخرج ابن السيد البطاوىسى \* كان لم تر اقبلى أسيراعنا \* على اعتراء براه كتحاف يخاف حذفت  
 الالف لساكنين وأبدلت الهمزة الساكنة بعد فتحة ألفا كذا الحديث وتعبقسه الشمنى بأنه كان يقول فانه  
 يراك لبعده الجمع بين لغتين (قوله مبيعة) أى نشاط وتعمام البيت \* لاحق الاطال نه بد ذو وصل \*  
 جمع اطل وهى الخاصرة ونه بد فتح النون جسيم (قوله ذكر الثاني) وهو اعطاء لو حكم ان واستدل به ذا  
 البيت (قوله ويؤيده) أى التخرج الثانى الراد لا لاول (قوله في هذا الموضع) أى لان لو شرط لا فائدة للمعنى وان  
 موضوع لا فائدة الزمن المستقبل فلا يصح أن يقوم أحدهما مقام الآخر (قوله لانه) أى البيت اخبار عما  
 مضى أى فلا يصح أن يحل محل لوان واذا لم يصح حلول ان محله لم يصح أن تجعل له عليها لان المحل لشيء على  
 شيء فرع عن صحة حلوله محله (قوله وبهذا) أى هذا التأبير المفيد أنه لا بد من حلول المقيس عليه محل المقيس  
 وقوله في الحديث السابق أى قوله فان لآراءه الخ ووجه القدرح أن لو تقييد امتناع الجواب لامتناع الشرط  
 والمعنى انتفى رؤية المولى لما عند امتناع عدم رؤيتك أى عند رؤيتك له وهذا لا صحة له وأيضاً ولا تدخل على  
 لا النافية فلا تحل لوفى الحديث حتى تعمل عليها ان (قوله على اجراء المعتل مجرى الصحيح) أى في حزمه  
 بحذف الحركة فالجزم حذف الحركة المقصورة على حرف العلة (قوله بآيات ياء يتقى الخ) تقدم في الكلام  
 على أقسام العطف ان الظاهر تخرج هذه القراءة على ان من موصولة لشرطية فآيات ياء يتقى حيثما جاز  
 بل واجب واسكان الراء ليس جزائلا هو تخفيف بحذف حركة الرفع مثل وما يشعركم باسكان الراء وهو فصيح  
 (قوله اذا لتحل ان الخ) أى لان ان لا فائدة للمستقبل ولم لا فائدة الماضى والقصد تقرير الماضى (قوله كقول  
 عائشة) أى فى استنابة أبيها فى مرضه عليه السلام يصلى بالناس (قوله وقيل أصله نشرح الخ) يمكن ان فتحة الحاء  
 اتباعا للام بعدها (قوله مع أنه كالفعل الماضى فى المعنى) أى والماضى لا يؤكد (قوله الرواية بكسر الباء)

أو يحسن حل الشيء على ما يحل محله كقوله ما وقيل أصله نشرح ثم حذفت النون الخفيفة وبقى الفتح  
 دلالة عليها وفي هذا شذوذ أن توكيد المنفى بلم مع أنه كالفعل الماضى فى المعنى وحذف النون لغيره مقتضى مع أن المؤكدا لا يليق به الحذف واعطاء  
 ان حكم لم فى الجزم كقوله ان يجب الآن من رجائك من \* حردون بآبك الحلقة الرواية بكسر الباء

\* والسادس اعطاء ما النافية  
حكم ليس في الاعمال وهي  
لغة أهل الجواز نحو ما هذا  
بشرا واعطاء ليس حكم ما في  
الاهمال عند انتقاض النفي  
بالا كقولهم لم ليس الطبيب  
الا المسك وهي لغة بني تميم  
\* والسابع اعطاء غسي  
حكم لعل في العمل كقوله  
\* يا ابتاعك أو عساكا \*  
واعطاء لعل حكم عسى في  
اقتراح خبرها بان ومنه  
الحديث فاعل بعضكم ان  
يكون ألحن يحجته من بعض  
\* والثامن اعطاء الفاعل  
اعراب المفعول وعكسه عند  
أمن اللبس كقولهم لم خرق  
الثوب السمسمار وكسر الزجاج  
الخرز وقال الشاعر  
مثل القنافة هذا جاون قد  
بلغت  
تجران أو بلغت سواهم هجر  
وسمع أيضا نصبهما كقوله  
قد سأل الحيات منه القدا  
في رواية من نصب الحيات  
وقيل القدا تنبيه حذف  
نونه للضرورة كقوله  
\* هما خطنا ما اسار ومنه \*  
فمن رواه مرفوع اسار ومنه وسمع  
أيضاً رفعهما كقوله  
ان من صاد عقة عقان  
كيف من صاد عقة عقان وبوم  
\* التاسع اعطاء الحسن الوجه  
حكم الضارب الرجل في النصب  
واعطاء الضارب الرجل حكم  
الحسن الوجه

ويجب مجزوم وان وحرك بالكسرة لا انتقاء الساكنين وفيه أنه لا يصح هذا لولم يحصل ان لان لم للماضى ولن  
للمستقبل ومزاد الشاعر الاستقبال كذا قال الشارح وفيه أن محل كون لن تفيد الاستقبال اذ لم بقيد الفعل  
بما يفيد خلافاً وهما قيد بالان فلم يكن القصد الا للنفي لا الماضى ولا الاستقبال وجه اعلى لم في النفي لان لم ينفي بها  
الماضى الى الحال وان هذا القصد منها نفي الحال تأمل (قوله الرواية بكسر الباء) فيه أنه انما يصح أو يحسن  
حمل الشيء على ما يحل محله ولم لا يصح حلولها هنا لان لن للنفي في المستقبل لا الماضى ولم بالعكس اه دما بيني  
وتكاف الشئني بالاتفات اطابق النفي (قوله والسادس) أي من أمثلة تقارض اللفظين في الاحكام (قوله  
اعطاء ما النافية حكم ليس في الاعمال) أي وان كان الاصل في ما الاهمال ولو كان عملها عند الجواز بين بشر و  
أربعة أن لا تقع بعدها وان لا تنتقض بنفي وترتيب معمولها وان لا يفصل بينها وبين معمولها بمول الخبر  
الا اذا كان ظرفاً ومعلوم ان العمل بشرط خلاف الاصل وأعمالها بنو تميم مطلقاً ومنه قوله  
ومع ههنا الاعطاف قلت له انتسب \* فاجاب ما قبل المحب حرام  
(قوله وهي لغة بني تميم) أي وأما غيرهم فيعمل ليس مطلقاً (قوله في العمل) أي وهو نصب الاسم ورفع الخبر  
فالكاف في عساك اسمها في محل نصب لا في محل رفع لان الكاف ليست من ضمائر الرفع (قوله اعطاء الفاعل  
الخ) وذلك لان القصد من الاعراب بيان المعنى فاذا ظهر لم يبالوا بمخالفة ما تقتضيه القواعد ولا يقاس وظاهر  
المصنف أنه يقال فاعل منصوب ومفعول مرفوع وقيل يقدر للفاعل رفع ولا مفعول نصب منع منه الحركة التي  
جلبها ظهور والمعنى وقيل يعرب الفاعل مفعولاً والمفعول فاعلاً وهو قلب (قوله وعكسه) أي اعطاء المفعول  
اعراب الفاعل وهو الرفع (قوله انتقاد) بالذال المججمة جمع قنفة وهو الدابة المعروفة وقوله هذا جاون أي في  
مشيهم ارتعاش ونجران اسم بلد باليمن وكذا هجر وقوله سواهم فاعل ونصبه وهجر مفعول ورفع له آمن  
اللبس وسواهم منصوب بالكسرة (قوله وسمع أيضا نصبهما) أي الفاعل والمفعول (قوله الحيات) فاعل وهو  
منصوب بالكسرة القدماء مفعول وهو منصوب بالكسرة وألفه لا مطلقاً وتعامه  
\* الافعال والشجاع الشجما \* الافعال ذكر الافاعي والشجاع قوى الحيات والشجما الجري، تؤكد  
له (قوله في رواية من نصب الحيات) وأما على رواية الرفع فالمر ظاهر (قوله هما خطنا) تنبيه خطبة بمعنى الامر  
وتعامه \* وامادهم والقتل بالخرأ جدر \* والشاهد في خطبتهما أصله خطنان حذف نونه للضرورة (قوله فحين  
رواه الخ) أما من رواه بجر اسار ومنه فقد حذف النون للاضافة ولكن فصل بين المضاف والمضاف اليه باما  
(قوله كيف من صاد عقة عقان وبوم) عقة عقان مرفوع بالا ف وبوم عطاف عليه وهو مفعول وصاد فاعله ضمير  
مستتر في محل رفع ويمكن أن يؤول هذا بان يجعل قوله وبوم مبتدأ حذف خبره أي ومعهم ابوم وقوله عقة عقان  
مفعول منصوب بفتح مقدرة على الاف فلا شاهد فيه حينئذ (قوله التاسع اعطاء الحسن الوجه الخ) تحصل من  
هذا أن الصفة المشبهة المقترنة هي ومعمولها بالاصل فيها عملها الجرا وانما نصب المعمول جلا على اسم الفاعل  
المائل لها وكذا الاصل في اسم الفاعل المقرون هو ومعموله بال عمله النصب والجرا نهما هو بالحل والسفر في ذلك  
أن الصفة المشبهة مأخوذة من اللازم واسم الفاعل مأخوذة من المتعدي فالاصل عمله وانما كان الجرا غير أصل  
فيه لان اضافته لا تفيد تخفيفاً بخلاف اضافته لان الحسن الوجه أصله حسن وجهه بالرفع ثم اسار ادا والاضافة  
حوالوا الاسناد عن الوجه الى الضمير العائد على الموصوف كالرجل ثم أتى بالوجه ونصبه ثم جروه بالاضافة فالجرا  
انما هو بعد ضمير ورته منصوب باتشبيهه بمفعول اسم الفاعل وحكمة الاضافة التخفيف بحذف الضمير في وجهه  
واستناره في حسن وأما الضارب الرجل فليس فيها تخفيفاً وان كانت لفظة فهي مقبسة على الحسن الوجه (قوله  
اعطاء الحسن الوجه الخ) لا يخفى أن نصب الوجه في قولك زيد حسن الوجه لا يصح على جهة المفعولية اذ الصفة  
مأخوذة من فعل لازم لكنهم شبهوه بالمفعول به في قولك الضارب الرجل فاعطى النصب واما اعطاء الضارب

في الجري العاشر اعطاء أفعل  
في التعجب - كم أفعل  
التفضيل في جواز التصغير  
واعطاء أفعل التفضيل حكم  
أفعل في التعجب في أنه لا يرفع  
الظاهر وقد مر ذلك ولو  
ذكرت أحرف الجر ودخول  
بعضها على بعض في معناه لجاء  
من ذلك أمثلة كثيرة وهذا  
آخر ما نيسر إيرادها في هذا  
التأليف وأسأل الله الذي  
من على بانشائه وإتمامه في  
البلد الحرام في شهر ذي  
القعدة الحرام ويسمى في  
تمام ما ألحقته به من الزوائد  
في شهر رجب الحرام أن  
يحرم وجهي على النار وإن  
يتجاوز عمتها مائة من  
الأوزار وإن يوقظني من  
رقدة لغفلة قبل الفوت  
وإن ياطف بي عند معالجة  
سكرات الموت وإن يفعل  
ذلك باهلي وأحبائي وجميع  
المسلمين وإن يمد يدي أشرف  
صلواته وأزكى تحياته إلى  
أشرف العالمين وإمام  
العالمين محمد بن أبي  
الكشاف في يوم الحشر  
بشفاعته الغمة وعلى آله  
الهادين وأصحابه الذين  
شادوا لنا قواعد الإسلام  
وإن يسلم تسليما كبيرا إلى  
يوم الدين اللهم صل وسلم  
وبارك على حبيبنا محمد  
الرمسل والدقيق وعدد  
الموج الدقيق وسلم تسليما

الرجل حكم الحسن الوجه في الجر فتعريفه أن الإضافة في الحالين لفظية أذهي إضافة الصفة إلى معموها وشرطها  
أن تعيد تخفيفا في اللفظ وهذا تحقق في الحسن الوجه لأن أصله الحسن وجهه برفع وجهه على أنه فاعل الصفة  
فقصدوا التخفيف فيه بالإضافة وإضافته إلى الفاعل على خلاف الأصل لأنه هو في المعنى فشبها ورفعه  
بالنصب فنصبوه لتصح الإضافة إليه وجعلوا الصفة في اللفظ لغيره وأضمر وأفيها الضمير المتصل وحذف الضمير  
من الوجه وعوض عنه ألتلازيم وتعريفه ثم أضافوا الصفة إليه لحصل التخفيف بحذف الضمير من الوجه  
واستناره في الحسن ومثل هذا في الضارب الرجل غير متحقق فعلم أنه محمول في الجر على الحسن الوجه أهدما يعني  
رحمه الله تعالى (قوله في الجر) أي والإضافة (قوله اعطاء أفعل في التعجب) أي فاعل التفضيل اسم فيصغر  
بخلاف فعل التعجب فهو فعل فلا يصغر الاقياسا على اسم التفضيل (قوله في جواز التصغير) أي فإن أصله للاسماء  
(قوله في أنه لا يرفع الظاهر) هذا يقتضي أن الأصل في عدم رفع الظاهر أفعل في التعجب وأن أفعل التفضيل  
مقيس عليه بجماع مطابق الزيادة والحاصل أن الأسماء التي تعمل عمل الفعل كلها ترفع الاسم الظاهر والضمير  
المفصل ولا يستتر فيها الضمير وجوبه بالأفعل التفضيل لجله على أفعل في التعجب بجماع مطابق الزيادة (قوله  
الظاهر) أراد به ما يشمل الضمير المنفصل (قوله وقد مر ذلك) أي في آخر القواعد الأولى (قوله أن يحرم  
وجهي) مفعول أسأل وأراد بوجهه ذاته فهو مجاز مرسل علاقته بالعضية أو السكية وأهدما بناء على الخلاف  
في أن العلاقة وصف المعبر به والمعبر عنه أو هما (قوله من رقدة الغفلة) من إضافة المشبهة للمشبه أي من الغفلة  
الشبيهة بالرقدة مثل والريح تعبت بالغصون وقد جرى \* ذهب الأصل على لجن الماء  
أي على ماء كالبحرين (قوله قبل الفوت) أي قبل فوات الأعمال والتوبة بالموت (قوله شادوا) أي رفعوا أوقفوا  
(قوله والدقيق) أي كل شيء دقيق فهو عطف عام (قال المؤلف رحمه الله تعالى) لازم شيخنا العلامة الشيخ أحمد  
الدردير في فرائده لهذا الكتاب من أوله إلى آخره من ابتداء سنة ١١٧٣ إلى تمام سنة ١١٧٤ سادس سنة من  
مجاوري في الأزهر والله تعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب وقد وافق تمام هذا التجريد الذي على  
نسخة والدنا ومربي وحننا أسكنه الله في أعلى الجنان مصاحبا السيد ولد عدنان ليلة الاثنين المبارك سابع ليلة  
خلت من شهر جمادى الثاني الذي هو من شهر رسة ثلاث وثلاثين ومائتين بعد تمام الألف وأسأل الله الكريم  
المنان الرحيم الرحمن أن يغفر لنا ولوالدينا ولجميع المسلمين وأخواننا في الله تعالى أحياء وأمواتا خصوصا من كان سبي  
في أعانتى عليه بجمعنا الله وإياهم من حزب الفالحين وسلام على جميع الأنبياء والمرسلين والحمد لله رب العالمين

إن أولى مصاغه لسان الانام ونقشه على صفحات الأوراق سنن الاقلام حدم فيض الالاء وشكره مريد  
النعماء فحمدته على ما أوتى من تحقيق علوم الادب ونشكره على ما وفق من نشر أجل كتاب يجود منها بكل  
أرب ونسأله أن يصلي على سيدنا محمد وآله وكل من والاه باقائه من نواله مادام الفرقان وتوالى الجديان  
(أما بعد) فبقول راجح غفران المساوي محمد الزهرى الغمراوي قد تم بحمدته تعالى طبع حاشية العلامة  
الحق والفهم المدقق الشيخ مصطفى محمد عرفة الدسوقي على متن مغنى اللبيب للإمام ابن هشام  
الانصارى وقد حليت هوام مشهاها هذا المتن الشريف على أحسن وضع منيف وذلك  
بالمطبعة الميمنية بمصر المحروسة المحمية بجوار سيدي أحمد الدردير قريبا من الجامع  
الازهر المنير إدارة المفتقر لرغوبه القدير أحمد البابي الحلبي  
ذي العجز والتقير في أواخر شهر الحجة الحرام من  
شهر رسة ١٣٠٥ من هجرة من  
خلة الله على أكمل وصف

The preservation photocopy  
was made and hand bound at BookLab, Inc.  
in compliance with copyright law. The paper,  
Weyerhaeuser Cougar Opaque Natural,  
meets the requirements of ANSI/NISO  
Z39.48-1992 (Permanence of Paper).



Austin 1994















